

بَحَارُ الْبَحْرِ الْخَيْدِيَّةِ

كُتُبُ

الطَّرَازِ

المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الأبحار

تأليف

السيد الامام امام الائمة الكرام
امير المؤمنين يحيى بن حمزة
بن علي بن ابراهيم
العلوي اليمني

الجزء الأول

طبع وعلبة المتطاب بصر

١٣٢٢ هـ

١٩٠٤

فهرس

الجزء الاول من كتاب الطراز

صحيفة

خطبة الكتاب	
الباعث على تأليف الكتاب	٥
ترتيب الكتاب على فنون ثلاثة	٦
الفن الاول يشتمل على مقدمات خمس . المقدمة	٨
الاولى فى تفسير علم البيان	
مطالب خمسة . المطلب الاول فى بيان ماهيته	٩
خيال وتنبيه	١٤
المطلب الثانى فى بيان موضوعه	١٥
وهم وتنبيه	١٧
المطلب الثالث فى بيان منزلته من العلوم	٢٠
المطلب الرابع فى بيان الطرق الموصلة اليه	٢٣
خيال وتنبيه	٢٧
دقيقة	٣١
المطلب الخامس فى بيان ثمرته	٣٢
المقدمة الثانية فى تقسيم الالفاظ بالاضافة الى ما تدل	٣٤

- عليه من المعانى ويشتمل التقسيم الاول على احكام
وضروب وتنبيهات
- ٤٠ التقسيم الثانى . ويشتمل على ضربين الاول منهما
يتضمن وجوهاً ثلاثة
- ٤٣ المقدمة الثالثة فى ذكر الحقيقة والمجاز وبيان اسرارها
تنبيه . وفى آخره اقسام ثلاثة
- ٤٤
- ٤٦ القسم الاول ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص .
وفيه مسائل
- ٤٧ المسئلة الاولى فى بيان حد الحقيقة ومفهومها
تنبيه . ويتفرع منه ذكر تعريفات للقوم فى بيان
الحقيقة
- ٥١ المسئلة الثانية فى ذكر انواع الحقيقة
- ٥٧ المسئلة الثالثة فى بيان احكام الحقائق
- ٦٣ القسم الثانى ما يتعلق بالمجاز على الخصوص وفيه
عدة مسائل
- ٦٤ خيال وتنبيه
- ٦٥ وهم وتنبيه

-- ج --

صحيفة	
٦٦	ذكر تعريفات للمجاز
٦٨	دقيقة
٦٩	المسئلة الثانية في تقسيم المجاز وتشتمل على مراتب ثلاثة
٧٧	المسئلة الثالثة في ذكر الاحكام المجازية
٨٤	خيال وتنبيه
٨٩	القسم الثالث في ذكر الاحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز
٩٠	التقرير الاول للفروق الصحيحة بين الحقيقة والمجاز
٩٤	التقرير الثانى للفروق الفاسدة
٩٨	خيال وتنبيه
١٠٣	المقدمة الرابعة في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة . وفيه مطالب ثلاثة . المطلب الاول في بيان ما يتعلق بالفصاحة على الخصوص وفيه مباحث
١١٢	ذكر خواص للفصاحة
١٢٢	المطلب الثانى في ذكر ما يتعلق بالبلاغة على الخصوص ويشتمل على مباحث ثلاثة

صحيفة	
١٣٢	المطلب الثالث في بيان ما يكون على جهة الاشترار بينهما
١٣٨	القسم الاول في ايراد الشواهد المنثورة
١٧٢	القسم الثاني . في ايراد الشواهد المنظومة
١٨٠	المقدمة الخامسة في حصر مواقع الفاظ في اللفظ المفرد والمركب . وتشتمل على مراتب اربع
١٨٣	الفن الثاني من علوم هذا الكتاب
١٨٦	نبيه
١٨٧	دقيقة تشتمل على مراتب ثلاث
١٩٧	الباب الاول في كيفية استعمال المجاز وذكر مواقفه في البلاغة . ويشتمل على قواعد اربع القاعدة الاولى في ذكر الاستعارة . وفيها مباحث اربع
٢٠٤	هل التشبيه المضمرة الاداة . من باب التشبيه او من باب الاستعارة . فيه مذهبان
٢٠٩	دقيقة
٢١١	البحث الثاني في ايراد امثلة الاستعارة . ويشتمل على انواع خمسة

صحيفة	
٢٢٩	البحث الثالث في اقسام الاستعارة
٢٣٠	التقسيم الاول باعتبار ذاتها الى حقيقية وخيالية
٢٣٦	القسم الثاني باعتبار اللازم لها . الى مجردة وموشحة
٢٣٩	القسم الثالث باعتبار حكمها الى حسنة وقبيحة
٢٤٣	القسم الرابع في كيفية استعمال الاستعارة . وفيه وجوه اربعة
٢٤٦	تنبيه
٢٤٧	البحث الرابع في احكام الاستعارة . وجملتها سبعة
٢٥٣	اشارة
٢٦١	القاعدة الثانية في ذكر التشبيه وحقائقه . وفيه تنبيه
	على امور اربعة
٢٦١	التنبيه الاول في بيان ماهية التشبيه
٢٦٤	دقيقة
٢٦٦	التنبيه الثاني في بيان الصفة الجامعة بين المشبه والمشبه
	به وفيه اقسام ستة
٢٦٧	القسم الاول في الاوصاف المحسوسة
٢٧٠	القسم الثاني في الاوصاف التابعة للمحسوسات
٢٧١	القسم الثالث في الاوصاف العقلية

صحيفة	
٢٧٢	القسم الرابع في الاوصاف الوجدانية
٢٧٢	القسم الخامس في الامور الخيالية
٢٧٣	القسم السادس في الامور الوهمية
٢٧٣	التبنيه الثالث في بيان ثمرة التشبيه وفيه مقاصد ثلاثة
٢٨٠	التبنيه الرابع في بيان مراتب التشبيهات في الظهور والخفاء والقرب والبعد
٢٨٤	التبنيه الخامس في اكتساب وجه التشبيه وفيه دقيقة . تشتمل على مطالب اربعة
٢٨٥	المطلب الاول في بيان اقسام التشبيه وجملتها اربعة
٢٨٦	التقسيم الاول باعتبار ذاته الى مفرد ومركب
٢٩٦	التقسيم الثاني باعتبار حكمه الى فيصح وحسن
٣٠٣	التقسيم الثالث باعتبار صورته وتأليفه الى الطرد والعكس
٣١١	التقسيم الرابع باعتبار أدواته
٣٢٦	المطلب الثاني في بيان الامثلة الواردة في التشبيه . ويشتمل على انواع خمسة
٣٤٨	المطلب الثالث في كيفية التشبيه وجملتها خمسة

	صحيفة
المطلب الرابع في ذكر احكام التشبيه وهن خمس	٣٥٦
القاعدة الثالثة من قواعد المجاز في ذكر حقائق الكناية وتشتمل على فصول اربعة . الفصل الاول في بيان معناها لغة . وعرفاً . واصطلاحاً	٣٦٤
اشارة	٣٦٩
تنبيه	٣٧٥
دقيقة	٣٧٦
الفصل الثاني في بيان ماهية التعريض وذكر التفرقة بينه وبين الكناية	٣٨٠
المقصد الاول في بيان امثله . وفيه ضروب خمسة	٣٨٦
المقصد الثاني في التفرقة بينه وبين الكناية . وفيه نبييات ثلاثة	٣٩٥
الفصل الثالث في بيان امثلة الكناية . وفيه انواع خمس	٣٩٩
الفصل الرابع في بيان اقسام الكناية وذكر طرف من احكامها الخاصة	٤٢٦

فهرس

(الجزء الثانى من كتاب الطراز)

صحيفة	
٢	القاعدة الرابعة من قواعد المجاز فى ذكر أسرار التمثيل ومعناه
٨	تنبيه على ان المجاز فى الاستعمال ابلغ من الحقيقة
٩	الباب الثانى فى ذكر الدلائل الافرادية وبيان حقائقها وفيه اثنا عشر فصلاً
١١	الفصل الاول فى المعرفة والنكرة وفيه تقريران
١٥	الفصل الثانى فى الخطاب بالجملة الاسمية والفعلية وذكر التفرقة بينهما وفيه طرفان
٣٢	الفصل الثالث فى أحوال الفصل والوصل وفيه بحثان
٣٣	البحث الاول فيما يتعلق بالاحرف العاطفة
٥٣	البحث الثانى فيما يتعلق بالاحرف الجارة
٥٦	الفصل الرابع فى التقديم والتأخير وفيه احوال التقديم الخمس وتقريران
٦٥	التقرير الأول ما يجب تقديمه ولو تأخر لفسد المعنى وفيه صور خمسة

	صحيفة
التقرير الثانى فى بيان ما يجوز تقديمه ولو آخر لم يفسد معناه	٧٣
الفصل الخامس فى الابهام والتفسير	٧٨
الفصل السادس فى الايجاز والحذف وفيه ثلاثة أقسام	٨٨
القسم الاول فى بيان الايجاز بحذف الجمل وفيه أربعة	٩٣
أضرب	
القسم الثانى فى بيان الايجاز بحذف المفردات وفيه	١٠٠
سبعة أنواع	
القسم الثالث فى بيان الايجاز من غير حذف وفيه	١١٩
ضربان وأمثلة	
الفصل السابع فى بيان الالتفات	١٣١
الفصل الثامن فيما يتعلق بالاضمار وفيه خمس مسائل	١٤١
الفصل التاسع فى بيان منزلة اللفظ من معناه وفيه	١٤٩
قوانين أربعة	
القانون الأول فى بيان منزلة اللفظ من معناه وبيان	١٤٩
درجته منه	
القانون الثانى فى كيفية دلالة على معناه وفيه ست مراتب	١٥٢
المرتبة الأولى فى الالفاظ المتواطئة	١٥٣

المرتبة الثانية في بيان الالفاظ المتباينة	١٥٤
المرتبة الثالثة في بيان الالفاظ المترادفة	١٥٥
المرتبة الرابعة في بيان الالفاظ المشتركة	١٥٥
المرتبة الخامسة في بيان الالفاظ المستغرقة	١٥٧
المرتبة السادسة في ايراد الفروق بين هذه الالفاظ	١٥٨
القانون الثالث في بيان قوة اللفظ لقوة المعنى وفيه أمثلة ثلاثة	١٦٢
القانون الرابع في جهة اضافة الكلام الى من يضاف اليه	١٦٦
الفصل العاشر في الاعتراض وفيه مدخلان	١٦٧
المدخل الأول يتعلق بعلم الاعراب	١٦٨
المدخل الثاني يتعلق بالبلاغة والفصاحة وفيه ضربان	١٦٩
الفصل الحادى عشر في التأكيد وفيه مجريان	١٧٦
المجرى الأول عام	١٧٦
المجرى الثانى خاص وفيه قسمان	١٧٦
القسم الأول ما يكون تأكيداً فى اللفظ والمعنى جميعاً	١٧٧
القسم الثانى ما يكون تأكيداً فى المعنى دون اللفظ وفيه ضربان	١٨٣

صحيفة

- ١٩٠ الفصل الثاني عشر في بيان المفردات التي خرجت عن هذه الفصول وفيه ثلاثة أصناف
- ١٩١ الصنف الأول ما يتعلق بالاسماء وفيه ثلاث صور
- ١٩٨ الصنف الثاني ما يتعلق بالافعال
- ٢٠٠ الصنف الثالث ما يتعلق بالحروف وفيه سبع صور
- ٢٢١ الباب الثالث في مراعاة احوال التأليف وبيان ظهور المعاني المركبة وفيه ثلاث قواعد وستة فصول
- ٢٢٢ القاعدة الأولى فيما يجب على الناظم والناثر مراعاته في اساليب الكلام
- ٢٢٣ القاعدة الثانية يجب عليهما مراعاة ما يقتضيه اللفظ من الحقيقة والمجاز
- ٢٢٤ القاعدة الثالثة يجب عليهما مراعاة أحوال التأليف بين الالفاظ المفردة
- ٢٢٩ الفصل الأول في ذكر الاطناب وبيان معناه وفيه ثلاثة مباحث
- ٢٣٠ البحث الأول في ماهيته والفرقة بينه وبين التطويل
- ٢٣٤ البحث الثاني في ذكر اقسام الاطناب

	صحيفة
البحث الثالث في ذكر امثلة الاطناب وفيه انواع ونكت	٢٤٤
الفصل الثاني في المبادئ والافتتاحات وفيه طرفان	٢٦٦
الفصل الثالث في ذكر الاستدراجات وفيه اربعة امثلة	٢٨١
الفصل الرابع في الامتحان وفيه ثلاث مراتب وثلاثة امثلة	٢٩٩
الفصل الخامس في الارصاد وفيه اربعة امثلة	٣٢٠
الفصل السادس في ذكر التخلص والاقتضاب	٣٣٠
الباب الرابع من فن المقاصد في ذكر انواع البديع وبيان اقسامه وفيه عشرون صنفاً	٣٥٣
الصنف الأول التجنيس وفيه قسمان وضروب عشرة	٣٥٥
الصنف الثاني الترصيع	٣٧٣
الصنف الثالث التطبيق وفيه اربعة اضرب	٣٧٧
الصنف الرابع رد المعجز على الصدر	٣٩٠
الصنف الخامس لزوم ما لا يلزم	٣٩٧
الصنف السادس في ذكر اللف والنشر	٤٠٤

فهرس

الجزء الثالث من كتاب الطراز

صحيفة	
٢	الصنف السابع التخيل وفيه تقريران
٤	التقرير الأول في بيان معناه
٦	التقرير الثاني في بيان أمثله
١١	الصنف الثامن الاستطراد
١٨	الصنف التاسع التسجيع وفيه اربع فوائد
١٩	الفائدة الأولى في ذكر حكمه في الاستعمال
٢١	الفائدة الثانية في بيان شروطه وفيه اربعة شروط
٢٣	الفائدة الثالثة في ذكر أقسامه
٢٧	الفائدة الرابعة في بيان أمثله
٣٢	الصنف العاشر التصريح وفيه سبع درجات
٣٨	الصنف الحادى عشر الموازنة
٤١	الصنف الثانى عشر في تحويل الالفاظ واختلافها بالاضافة الى كيفية استعمالها
٥٠	الصنف الثالث عشر في المعاظة وينحصر في خمسة أضرب

	صحيفة
الضرب الأول في المعازلة بتكرير الاحرف المفردة	٥١
الثاني في بيان المعازلة في الالفاظ المفردة	٥٣
الثالث في بيان المعازلة بالصيغ المفردة	٥٥
الرابع في بيان المعازلة بالصفات المتعددة	٥٦
الخامس في بيان المعازلة بالاضافة المتعددة	٥٧
الصنف الرابع عشر في بيان المنافرة بين الالفاظ ومراعاة حسن مواقعها	٥٨
الصنف الخامس عشر في التورية وفيه ضربان	٦٢
الضرب الأول في المغالطة المعنوية	٦٣
الضرب الثاني في امثلة الالغاز	٦٦
الصنف السادس عشر في التوشيح	٧٠
الصنف السابع عشر في التجريد وفيه تقريران	٧٢
الأول في التجريد المحض	٧٣
الثاني في التجريد غير المحض وفيه مذهبان	٧٤
الصنف الثامن عشر في التديج	٧٨
الصنف التاسع عشر في التجاهل	٨٠
الصنف الموفى عشرين في الترديد	٨٢

	صيفة
النمط الثاني من انواع البديع ما يتعلق بالفصاحة المعنوية	٨٤
وفيه خمسة وثلاثون صنفاً	
الصنف الأول التفوييف وفيه ضربان	٨٤
« الثاني التشبيه	٨٧
« الثالث التوشيع	٨٩
« الرابع التطريز	٩١
« الخامس الاطراد	٩٣
« السادس القاب	٩٤
« السابع التسميط	٩٧
« الثامن كمال البيان وحسن مراعاته	٩٩
« التاسع الايضاح	١٠١
« العاشر التميم	١٠٤
« الحادي عشر الاستيعاب	١٠٦
« الثاني عشر الاكمال	١٠٨
« الثالث عشر التذييل	١١١
« الرابع عشر التفسير	١١٤
« الخامس عشر المبالغة وفيه فوائد ثلاث	١١٦

	صحيفة
الصفحة السادسة عشر الايفال	١٣١
« السابع عشر التفريع	١٣٢
« الثامن عشر التوجيه	١٣٦
« التاسع عشر التعليق	١٣٨
« العشرون التفريق والجمع والتقسيم وفيه ضروب ثلاثة	١٤١
« الحادى والعشرون الائتلاف	١٤٤
« الثانى والعشرون الترجيع فى المحاوره	١٥١
« الثالث والعشرون الاقتسام	١٥٣
« الرابع والعشرون الادماج	١٥٧
« الخامس والعشرون التعليق	١٥٩
« السادس والعشرون التهم	١٦١
« السابع والعشرون الالهاب والتهيبج	١٦٥
« الثامن والعشرون التسجيل	١٦٧
« التاسع والعشرون الموارده	١٦٩
« الثلاثون فى التاميج	١٧٠
« الحادى والثلاثون فى الحذف	١٧٤

صحيحة	
١٧٧	الصنف الثاني والثلاثون في الخيف
١٧٩	« الثالث والثلاثون حسن التخلص
١٨٣	« الرابع والثلاثون في الاختتام
١٨٨	« الخامس والثلاثون في السرقات الشعرية وفيه
	خمسة انواع
٢٠٥	خاتمة الباب الرابع وفيها تنبيهات ثلاثة لبيان معنى
	البديع وتقرير أقسامه على جهة الاجمال وبيان مواقعه
٢١٣	الفن الثالث من علوم هذا الكتاب في ذكر التكميلات
	اللاحقة وفيه اربعة فصول
٢١٣	الأول في بيان فصاحة القرآن وفيه طريقتان
٢١٣	الطريقة الأولى منهما مجملة وفيها مسالك ثلاثة
٢١٩	الطريقة الثانية من جهة التفصيل وفيها مرتبتان
٢١٩	الأولى في المزايا الراجعة الى الفاظ القرآن وفيها اربعة اوجه
٢٢٠	الوجه الأول منها مفردات الأحرف
٢٢١	الثاني في حسن تأليفها
٢٢٤	الثالث في بيان ما يكون راجعاً الى مفردات الألفاظ
٢٢٥	الرابع ما يكون راجعاً الى تركيب هذه المفردات

- ٢٥٠ المرتبة الثانية في بيان المزايا الراجعة الى معانيه وفيها
ثلاثة أقسام
- ٢٥١ الأول ما يتعلق بالعلوم المعنوية وفيه خمسة أنظار
- ٢٥١ النظر الأول فيما يكون متعلقاً بالأموال الخبرية
- ٢٨٠ النظر الثاني في بيان الامور الانشائية الطلبية وفيه
خمسة أضرب
- ٢٩٥ النظر الثالث في التعلقات الفعلية وفيه ضروب ثلاثة
- ٣٠٤ النظر الرابع في الفصل والوصل
- ٣١٦ النظر الخامس في الايجاز والاطناب والمساواة وفيه ثلاثة انواع
- ٣٢٣ القسم الثاني ما يتعلق بالعلوم البيانية وفيه اربعة انظار
- ٣٢٦ النظر الأول في التشبيه وفيه اربعة أطراف
- ٣٣٤ النظر الثاني في الاستعارة وفيه اربعة أضرب
- ٣٣٩ النظر الثالث في أسرار الكناية
- ٣٤٤ النظر الرابع في ذكر التمثيل
- ٣٤٧ القسم الثالث علم البديع وفيه طرفان
- ٣٥١ الطرف الأول في بيان ما يتعلق بالفصاحة اللفظية وفيه
ضروب عشرة

صحيفة	
٣٦٠	الطرف الثانى فى بيان ما يتعلق بالفصاحة المعنوية وفيه ضروب عشرة أيضاً
٣٦٧	الفصل الثانى فى بيان كون القرآن معجزاً وفيه مسلكان
٣٦٩	المسلك الأول منهما من جهة التحدى
٣٨٦	المسلك الثانى فى الدلالة على ان القرآن معجز من جهة العادة
٣٨٧	الفصل الثالث فى بيان الوجه فى اعجاز القرآن وفيه مباحث ثلاثة
٣٨٧	المبحث الأول فى الاشارة الى ضبط المذاهب فى وجه الاعجاز وفيه قسمان
٣٩١	المبحث الثانى فى ابطال كل واحد من هذه المذاهب سوى ما نختاره منها
٤٠٤	المبحث الثالث فى بيان المختار من هذه المذاهب وفيه اربعة اسئلة
٤١٣	تنبيه نجمال خاتمة للكلام فى الوجه الذى لأجله حصل الاعجاز
٤٢٠	الفصل الرابع فى ايراد المطاعن التى يزعمونها على القرآن والجواب عنها

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم على جميل النعم، وانصلي ونسلم على نبيك خير
الأمم، سيدنا محمد المبعوث بآيات البلاغة والفصاحة، المنعوت
بسجاجة الخلق وكرم السماحة، وعلى آل بيته السالكين مجازة،
وأصحابه أعلام الهداية الناسجيين طرازه، (أما بعد) فإن دار
الكتب في مصر من أعظم الحسنات، وأفضل الآثار
الباقيات، تلك الدار التي أعدت للراغبين في نفائس العلوم
الحكيمة، والفنون الأدبية، على تفاوت لغاتهم، واختلاف
طبقاتهم، من أعظم حكماء، وأمائل علماء، وخلاصة أذكاء،
ونخبة أدباء، ونظارة في النجوم، وبخانة في التخوم، يحومون
ليل نهار، حول تلك الدار، رغبة في إحياء العلوم لحياة الأمم،
ومحبة في بث روح الفضل وبعث الهمم، إلا أنها لم تنزل
كذلك مقصورة على المطالعة في غرفتها، والارتفاع بمحجرتها،
حتى أشرف عليها صاحب العطفة ناظر المعارف الأسبق الهمام
الكبير، والوزير الخطير، (أحمد باشا حشمت) فوجه حفظه

الله تعالى جليل عنايته ، وصرف إليها عظيم همته ، حباً في نشر علومها المكنونة ، وفنونها المودعة المخزونة ، فأصدر أمره الكريم بطبع ما اختير من مؤلفات العرب ، ومصنفات أهل الأدب ، فكان من جلتها الكتاب «الموسوم بالطراز ، المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز » من مؤلفات أمير المؤمنين يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العاوي اليميني ، وقد ألف عدة مؤلفات منها هذا الكتاب . ومنها كتاب الانتصار ، على علماء الامصار ، في تقرير المختار . من مذاهب الأئمة ، وأفوايل الأمة . وقد صاغه في ثمانية عشر مجلداً ، وكتاب الحاضر . افوائد مقدمة طاهر ، وهو شرح على مقدمة أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بإشاذ بن داود المصري النحوي وكان مولد ذلك المؤلف سنة تسع وستين وستمائة وقد تقلد باليمن إمارة المؤمنين سنة تسع وعشرين وسبعمائة ، وقضى نحبه سنة تسع وأربعين وسبعمائة رحمة الله تعالى عليه . (هذا) وقد أسند إلى تصحيح كتاب الطراز . فاهتمت بتصحيحه ، واجتهدت على ما أحسب في تهذيبه وتنقيحه . وقد تصفحته المرة بعد المرة فعثرت فيه على غلط

ليس بالكثير ، ولحنٍ الا أنه يسير ، لذلك جعلتُ له فهرساً
يتضمن الخطأ والصواب ، في جميع الابواب ، فإن كان فيه
شيء فمن طغيان القلم ، وكثرة ما كان في أصله من داء السقم ،
وقد طبع في أسلوب لطيف ، وشكل ظريف ، يقرُّ به
الناظر ، ويسكنُ اليه الخاطر ، والحمد لله على ذلك التمام ، ونرجو
منه حسن الختام

سيد بن علي المرصفي

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنطق لسان الإنسان . فأفصح بعجيب
البلاغة وسجّر البيان . وأوضح منار البرهان . فأشرقت أنواره
عن حقائق العرفان . وفتق أغشية الاقنعة بما ألهمها من
أسرار العلوم وشرفها بمنطق اللسان . فهي تهتز بما أفيض
عليها من عوارف الإحسان . وتميس وتختال لما خولها من
فواضل الجود والكرم والامتنان « صنوان » . وغير صنوان «
خلق الانسان من الطين اللآزب الصّاصل . وأجرى لسانه
بافصاحة وسقاء من نيرها العذب السّاسال . فسبحان القيوم
المختصّ بصفات الكبرياء ونعوت الجلال . المنفرد بالألوهية ،
والباق وجهه من غير فناء ولا زوال

والصلاة على من تبوأ من الفصاحة ذروتها . واقتعد من
الخلافة مكان صهوتها . حتى ظهرت من جبهته أسرار طلعتها .
وتبلجت من بهجته أنوار زهرتها . ووضع نهارها . وطلعت
شموسها وأقمارها . وصفت مشارعها للوراد . وراقت مشاربها

لمن قصد وأراد . ودلَّ على مصداق هذه المقالة قوله « أنا
أفصحُ من نطق بالضاد » فعند ذلك أصحَّ أبيها (١) وانتقاد .
وسهل براسها على الفريسان والنقاد . المصطفى من أطيب
العناصر . والحائز لقب السبق من المعالي وأشرف المفاخر .
محمد الأمين على الأنبياء الغيبية . وهستودع الأسرار الحكيمية
والحكيمية . وعلى آله الطيبين أطواد العلم الراسخة . وهثاقيل
الحكيم الراجحة . صلاة تقيم . ولا تريخ . إنة منعم كريم
(أما بعد) فإن العلوم الأدبية . وإن عظم في الشرف
شأنها . وعلا على أوج الشمس فذرها ومكانها . . خلا أن
علم البيان هو أمير جنودها . وواسطة عقودها . فلكها
المحيط الدائر . وقرها السامر الزاهر . وهو أبو عذرتها .
وانسان مقانها . وشعلة مصباحها . ويافوته وشاحها . ولولاة
لم تر اسانا يحوك الوشى من خال الكلام . وينفت السحر
مفتر الأكام . وكيف لا وهو المعاج على أسرار الإعجاز .
والمستولى على حقائق علم المجاز . فهو من العلوم بتزلة الإنسان
من السواد . والمهيمن عليها عند السبر والحك والانتقاد .
(١) (أصحَّ أبيها) من قولهم . أصحَّ العمد . دل . انهاد بعد صعوبة

ولما فيه من الغموض ودقة الرموز . واحتوائه على الأسرار
والكنوز . استتوت عليه يد النسيان والذهول . وآلت
نجومه وشموسه الى الانكساف والأفول . ولم يختص بإحرازه
من العلماء إلا واحد بعد واحد . وطالما قيل « إذا عظم المطلوب
قل المساعد » وما ذاك إلا لقصور الهمم عن بلوغ غاياته .
وعجزها عن إدراكه والوصول الى نهاياته .

ثم إن المقصود بهذا الإيملاء هو الإشارة الى معاهد هذا
العلم ومناظمه . والتنبيه على مقاصده وتراجمه . وقد كثر فيه
خوض علماء الأدب . وأتى فيه كل ببلغ جدته وجهده . ومنتهى
علمه ومقدار وجدده . حرصا منهم على بيانه . وشغفا منهم
بضبطه وإتقانه . وأتوا فيه بالغث والسمين . والنازل والتمين .
وهي فيما أتوا به من ذلك فريقان . فمنهم من بسط كلامه فيه
نهاية البسط . وخالط فيه ما ليس منه فكان آفة الإملال .
ومنهم من أوجز فيه غاية الإيجاز . وحذف منه بعض مقاصده
فكان آفة الإخلال . ولم أطالع من الدواوين المؤلفة فيه مع
فلنبا ونزورها إلا أكتبة (١) أربعة . أولها كتاب « المثل
السائر » للشيخ أبي الفتح نصر بن عبد الكريم المعروف

(١) (أكبره) هذا جمع لما تستعمله العرب

بابن الاثير . وثانيها كتاب « التبيان » للشيخ (١) عبد
الكريم . وثالثها كتاب « النهاية » لابن الخطيب الرازي .
ورابعها كتاب « المصباح » لابن سراج المالكى
وأول من أسس من هذا العلم قواعد . وأوضح براهينه
وأظهر فوائده . ورتب أفانينه . الشيخ العالم النحرير علم المحققين
عبد القاهر الجرجاني . فلقد فك قيد الغرائب بالتقييد . وهذا
من سور المشكلات بالتسوير المشيد . وفتح أزهاره من
أكلامها . وفتح أزواره بعد استغلافها واستبهاها . جزاء الله
عن الإسلام أفضل اجزاء . وجعل نصيبه من ثوابه أوفر
النصيب والاجزاء . وله من المعنفات فيه كتابان . أحدهما لقبه
« بدلائل الاعجاز » والآخر لقبه « بأسرار البلاغة » ولم أقف
على شيء منهما مع شغفى بحبهما . وشدة إعجابى بهما . إلا ما نقله
العلماء فى تعاليقهم منهما . واست بناقص لأحد فضلاً .
ولا عائب له قولاً . فأكون كما قال بعضهم
بنقصك أهل الفضل بان لنا أنك منقوص ومفضول
ولا ادعى انفسى إحرار الفضل والاستبداد بالخصل
فأكون كما قال بعضهم

وَيْسِي بِالْأَحْسَانِ ظَنًّا لَّا كَمَنْ هُوَ بَابْنِهِ وَبِشَعْرِهِ مَفْتُونٌ
وَلَا أَسْلَمَ نَفْسِي عَنْ خَطَاؤِ وَزَلَلٍ . وَلَا أَعْصِمُ قَوْلِي عَنْ
وَهْمٍ وَخَطَلٍ . « فَالْفَاضِلُ مِنْ تَمَدُّ سَقَطَاتِهِ . وَتَحْصِي غَلَطَاتِهِ »
إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ وَعِصْمَتِهِ . وَالسَّالِمُ مِنْ ذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ الْمَجِيدِ .
الَّذِي « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ
حَكِيمٍ حَمِيدٍ »

ثم إن الباعث على تأليف هذا الكتاب هو أن جماعة
من الإخوان، شرعوا على في قراءة كتاب «الكشاف» تفسير
الشيخ العالم المحقق أستاذ المفسرين محمود « بن عمر الزمخشري »
فإنه أسسه على قواعد هذا العلم، فأتضح عند ذلك وجه الإعجاز
من التنزيل . وعرف من أجله وجه التفرقة بين المستقيم والمعوج
من التأويل . وتحققوا أنه لا سبيل إلى الاطلاع على حقائق
إعجاز القرآن إلا بإدراكه . والوقوف على أسراره وأنواره .
ومن أجل هذا الوجه كان متميزاً عن سائر التفاسير ، لأنني لم
أعلم تفسيراً مؤسساً على علمي المعاني والبيان سواء . فسألني
بعضهم أن أُملي فيه كتاباً يشمل على التهذيب ، والتحقيق
فالتهذيب يرجع إلى اللفظ ، والتحقيق يرجع إلى المعاني . إذ
كان لا مندوحة لإحدهما عن الثاني

وأرجو أن يكون كتابي هذا مميزاً عن سائر الكتب
المصنفة في هذا العلم بأمرين أحدهما اختصاصه بالترتيب
العجيب ، والتلفيق الأنيق ، الذي يُطلع الناظر من أول وهلة
على مقاصد العلم . ويفيده الاحتواء على أسرارهِ . وثانيهما
اشتماله على التسهيل والتيسير ، والإيضاح والتقريب لأن
مباحث هذا العلم في غاية الدقة . وأسرارهُ في نهاية الغموض .
فهو أحوج العلوم إلى الإيضاح والبيان . وأولاهها بالفحص
والإيقان فإما صُنِّعَت على هذا المصاغ الفائق . وسبكتهُ على
هذا القالب الرائق . سميتهُ « بكتاب الطراز . المتضمن لاسرار
البلاغة . وعلوم حقائق الإعجاز » ليكون اسمه موافقاً لاسمائه
واقظة مطابقاً لعناهِ

ولما كان كل علم لا ينفك عن مبادئ ومفدمات تكون
فأخذه لإمره . ومقاصد تكون خلاصة أسرارهِ . وتكملات تكون
نهاية لحاله . لا جرم اخترت في ترتيب هذا الكتاب أن
يكون مرتباً على فنون ثلاثة . وأعلىها تكون وافية بالمطلوب
محصلة للبغيّة بعون الله

فالفن الأول منها مرسوم المقدمات السابقة نذكر فيها
تفسير علم البيان ، ونشير فيها إلى بيان ماهيته وموضوعه ومنزله

من العلوم الأدبية ، والطريق الى الوصول اليه وبيان ثمرته
وما يتعلق بذلك ، من بيان ماهية البلاغة والفصاحة والتفرقة
بينهما . ونشير الى معانى الحقيقة والمجاز وبيان أقسامهما ، الى
غير ذلك مما يكون تمهيداً وقاعدة لما نريده من المقاصد

الفن الثانى منها مرسوم المقاصد اللائقة . نذكر منه ونشير
فيه الى ما يتعلق بالمباحث المتعلقة بالمعانى وعلومها . ونردفه
بالمباحث المتعلقة بعلوم البيان وأقسامها . ونشرح فيه ما يتعلق
به من المباحث بعلم البديع ونذكر فيه خصائصه وأقسامه
وأحكامه اللائقة به بمعونة الله تعالى ولطفه

الفن الثالث نذكر فيه ما يكون جارياً مجرى التتمة
والتكملة لهذه العلوم الثلاثة ، نذكر فيه فصاحة القرآن العظيم
وأنة قد وصل الغاية التى لا غاية فوقها ، وأن شيئاً من الكلام
وإن عظم دخوله فى البلاغة والفصاحة ، فانه لا يدانيه ولا
يمائله . ونذكر كونه معجزاً للخلق لا يأتى أحداً بمثله . ونذكر
وجه إعجازه ، ونذكر أفلاويل العلماء فى ذلك ، ونظهر الوجه المختار
فيه ، الى غير ذلك من الفوائد الكثيرة ، والنسكت الغزيرة ، التى
نلحقها على جهة الردف ، والتكملة لما سبقها من المقاصد

فالفن الثالث للثانى على جهة الإكمال والتتيم . والفن

الأول للثاني على جهة التمهيد والتوطئة والسر والالباب .
والمقصد لذوى الالباب . ما يكون مودعا في الفن الثاني وهو
فن المقاصد . وأنا أسأل الله تعالى بجلوه الذى هو غاية مطلب
الطلاب . وكرمه الواسع الذى لا يحول دونه ستر ولا حجاب .
أن يجعله من العلوم النافعة فى إصلاح الدين . ورُجحانا فى
ميزانى عند خنمة الموازين . إنه خير مأمول . وأكرم مسؤل

الفن الأول من علوم الكتاب

، في ذكر المقدمات وهي خمس

(المقدمة الاولى فى تفسير علم البيان وبيان ماهيته)

اعلم أن كثيرا من الجهابذة والنظار من علماء البيان .
وأهل التحقيق فيه . ما عولوا على بيان تعريفه بالحدود
الحاضرة . والتعريفات اللائقة . ولا أشاروا الى تصوير حقيقة
يعرف بها من بين سائر العلوم الأدبية . والعلوم الدينية . كعلم
الفقه . وعلم النحو . وعلم الأصول . وغيرها من سائر العلوم .
فانهم اعتنوا فيها نهاية الاعتناء . وأتوا فيها بماهيات تضبطها
وتفصلها من سائر العلوم . وعلى الجملة فإن ذلك غفلة لأمرين .

أما أولاً فلأن الخوض في تقاسيمه وخواصه ، وبيان أحكامه ،
فرعٌ على تصوّر ، ماهيته لأن من المحال معرفة حكم الشيء قبل
فهم حقيقته . وأما ثانياً فلأن الخوض في أسراره ودقائقه إنما
هو خوضٌ في المركبات ، والخوض في معرفة ماهيته إنما هو
خوض في المفردات . ولا شك أن معرفة المفرد سابقةٌ على
معرفة المركب ، ولأجل ما ذكرناه لم يكن بدٌّ من بيان
معقوله ، ومعرفة ماهيته . فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر
معناه وبيان موضوعه ومنزله من العلوم الأدبية . وثمرته وكيفية
الوصول إليه . فهذه مطالبٌ خمسةٌ

المطلب الأول

- في بيان ماهيته -

فإنما يتخصص بالإضافة ، فيقال فيه علمُ المعاني ، ويقال
علمُ البيان ، ويقال له علمُ المعاني والبيان جميعاً ، فكلُّ هذه
الإضافات جاريةٌ على السنة علمائه في الاستعمال في أثناء
المحاوره . وعلى الجملة فله مجريان

المجرى الأول منهما لغوي ، فإذا قيل علمُ المعاني ، فالمعاني

جمع معنى كمضارب ومقاتل . والمعنى مفعَلٌ (١) واشتقاقه من قولهم عناهُ أمرٌ كذا إذا أهْمَهُ وقيل لما نفهم من الكلام معنى لانه يعنى القلب ويؤلمه . وهو اسم والمصدر منه عناية يقال عناهُ الأمر عناية . واذا قيل علم البيان فالبيان اسمٌ للفصاحة . وفي الحديث « إنَّ من البيان أَسِحْرًا » . والمصدر منه تبيان بالكسر فى التاء وهو جار على غير قياسه . والقياس فيه فتحها كالتهدار والتأعاب والترداد . ولم يجيء كسره إلا فى بنائين . تبيان وتلقاء

قال الله تعالى « نبينا اكلنا تبي » « وقال تعالى » ولما توجه تِلْقَاءَ مَدِينٍ « فهذا تقرير ما يفيد أنه فى وضع اللغة

المجرى الثانى فى مصطلح النظائر من أرباب هده الصناعة ولهم فيه تصرفان . التصرف الأول فيما يفيد كل واحد منهما على انفراده من غير انضمامه وتركيبه الى الآخر فنقول

المفهوم من مولنا علم المعانى أنها المقاصد المفهومة من جهة الألفاظ المركبة لا من جهة إعرابها . وحاصل ما قلناه يرجع

(١) هذا كلام من لا يدري . والصواب انه مستق من عنيت الامر . كرهيت اذا كنت قاصدا له . فعنى الكلام مصدره . كتبه سيد المرصفي

الى البلاغة ، لأن المعانى إنما تكون واردة فى الكلم المركبة
دون المفردة

فاذا قلنا علمُ المعانى فالمقصودُ علمُ البلاغة على أساليبها
وتقاسيمها . والمفهوم من قولنا علمُ البيان هو الفصاحة ، وهى غير
مقصورة على الكلم المفردة دون المركبة

فعلمُ المعانى وعلمُ البيان يرجعان فى الحقيقة الى علمُ البلاغة
والفصاحة . هذا إذا أردنا تعريف كل واحد منهما على انفراد
بماهىة تخصّصة على ما قرّرناه . وسيأتى لهذا مزيدُ تقرير فى مقدمة
على حدتها نذكر فيها ماهية البلاغة والفصاحة ، والتفرقة بينهما .
قال الامر الى أن علمُ المعانى هو العلمُ بأحوال الألفاظ العربية
المطابقة لمقتضى الحال من الأمور الإنشائية والأمر الطلبيه
وغيرهما

وأن علمُ البيان حاصله إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
فى ودوح الدلالة عليه كالأستعارة والكنابة والتشبيه وغيرها

× التصرف الثانى ×

إذا أردنا أن نجمعها فى ماهية واحدة وفيه صعوبة لانهما
حقيقتان مختلفتان كما أسلفنا تقريره ، فإذا كان الأمر فيهما

كما قلناه الاختلاف في الماهية فالأولى أفراد كل واحد منهما
بماهيّة تخصّه كما أوضحناه من قبل . لأن الحقائق إذا كانت
مختلفة في ماهياتها فإنه يستحيل اندراجها تحت حدّ واحد
وماهيّة واحدة لأن فصل إحداهما مفقود في الأخرى ، فلاجل
هذا تمدّر إدراجهما في حدّ واحد ، لكننا نُشير الى ما يمكن
في ذلك . وحقّ الفاصل أن يأتي بالمكن فنقول : ما يجمعها في
ماهية واحدة نذكر منه تعريفات ثلاثة

التعريف الأول أن يقال هو العلم بجواهر الكلم
المفردة والمركبة ودلائل الألفاظ المركبة لا من جهة وضعها
وإعرابها . فقولنا العلم بجواهر الكلم المفردة والمركبة يُشير الى علم
البيان ، لأنه هو المراد به كما أشرنا اليه من قبل وقولنا ودلائل
الألفاظ المركبة . نرّمز به الى علم المعاني . لأن المقصود منه هو
البلاغة . وهي غير حاصلة إلا من جهة التركيب لا غير . لأن المعاني
لا يحصل لها الاتصاف بالبلاغة ولا ترتقى الى مرتبتها إلا
بالإفادة وهي متوقفة على التركيب لا محالة . وقولنا لا من جهة
وضعها وإعرابها ، فهذا قيد لا بدّ من مراعاته . ليخرج به عن علم
اللغة وعلم الإعراب لأن حاصل ما يدل عليه علم اللغة ، هو إعراب
معاني الألفاظ المفردة . ودلالة علم الإعراب إنما يكون من

جهة الإسناد والتركيب ودلالة الألفاظ على علم البيان الذي هو الفصاحة وعلى علم المعاني الذي هو البلاغة هو أمر وراء ذلك مع كونه متوقفا عليهما وهما أمران يخالفانه في مقصود الدلالة كما سنوضحه من بعد بمعونة الله تعالى

التعريف الثاني أن يقال فيه هو العلم بما يعرض للكلم المفردة والمركبة من الفصاحة ويعرض للكلم المركبة من البلاغة على الخصوص . فقولنا ما يعرض للكلم المفردة والمركبة من الفصاحة ، نشير به الى علم البيان ، وقولنا وما يعرض للكلم المركبة من البلاغة ، نرمز به الى علم المعاني لانهما هما المرادان بما ذكرناه . وقولنا على الخصوص نحتريه به عما تدل عليه الألفاظ المفردة والمركبة لا من جهة هاتين الداليتين فانه ليس مقصوداً من علم البيان كما أسلفنا تقريره في الحد الأول

التعريف الثالث أن يقال فيه هو العلم الذي يمكن معه الوقوف على معرفة أحوال الإعجاز ، لأن الإجماع منعقد من جهة أهل التحقيق على أنه لا سبيل الى الاطلاع على معرفة حقائق الإعجاز وتقرير قواعده من الفصاحة والبلاغة إلا بإدراك هذا العلم وإحكام أساسه ، فظهر بما قررناه فهم ماهيته وأن كل واحد

من هذه التعريفات مُرشدٌ الى تعريف حقيقته ومميز له عن غيره من سائر العلوم

« حيان ونبيه »

فان قال قائل ان ما ذكرتموه من هذه التعريفات مختلفة في نفسها لأن كل واحد منها يفيد فائدة مخالفة لما يفيد الآخر . فهذا حكما بكونها مختلفة . وهما كانت التعريفات مختلفة كانت الحقائق في ذواتها مختلفة . فكيف جعلموها دالة على حقيقة واحدة

وجوابه هو أنها مع اختلافها ونبأين أحوالها لا يمتنع كونها دالة على حقيقة واحدة . وهذا غير ممتنع . فإن الأتية المتغايرة قد تكون دالة على معنى واحد كالألفاظ المترادفة . ويؤيد ما ذكرناه هو أن التعريفات التصورية طريق الى فهم الحقائق التصورية . كما كانت البراهين التصديقية طريقا الى معرفة المدلولات . فإذا جاز اجتماع البراهين على مدلول واحد جاز اجتماع التعريفات على ماهية واحدة . فاختلف كل واحد من النوعين لا يمتنع من اتحاد المقصود

المطلب الثاني

﴿ في بيان موضوع علم البيان ﴾ -

اعلم أن لكل علم من العلوم موضوعاً يكون له كلاً أساساً في البناء . وبه تظهر حقيقته . ومنه يتقدر قوام صورته . وعلى هذا يكون موضوع علم الطب بدن الانسان . ولهذا فإن الطبيب يسأل عنه ليُدري بحاله في صحته وفساده . وموضوع علم الفقه هو أفعال المكلفين ، فالفقيه يسأل عن حالها فيما بعرض لها من الحسن والقبح والوجوب والندب والكراهة والاباحة . وموضوع أصول الفقه هو النظر في أدلة الخطاب من الكتاب والسنة . وما يكون مقرراً عليها من الاجماع والأقيسة والأفعال والتقريرات . فالأصولي يقصر نظره على ما ذكرناه . وموضوع علم الكلام هو النظر في أفعال الله تعالى وما يصدر عن قدرته من المكونات كلها والمصنوعات فيحصل له العلم بذاته . فنظره مقصورٌ على ذلك

وموضوع علم العربية هو الالفاظ الموضوعية من جهة تركيبها فهو يسأل عن حالها . وهكذا . فإن موضوع اللغة هو معرفة الالفاظ المفردة فاللغوي يسأل عن ذلك . فكل علم له

موضوع يخالف موضوع الآخر . ومن ثم كانت حقيقة كل واحد منها مباينة لحقيقة الآخر لأنها باختلاف موضوعاتها اختلفت حقائقها وتمايزت في أنفسها

وكما يجري هذا في العلوم فانه جار في الحرف والصناعات لأنها من جملة العلوم . ولهذا فإن النجارة موضوعها الخشب . فإن النجار ينظر في حالها في تحصيل حقيقة النشر . والحداد موضوع صنعته الحديد فينظر في حاله اذا أراد تركيب السيف والشفرة . وموضوع النجارة القطن . والكتان . فالنداج ينظر في حالهما من أجل تحصيل قوام الثوب وصورته

وهذه القضية عامة في كل علم وحرفة . فانه لا يمكن تحصيل شيء من أحواله إلا بعد إحراز موضوعه الذي هو أصل فيه

وعلى هذا يكون موضوع علم البيان هو علم الفصاحة والبلاغة . ولهذا فإن الماهر فيه يسأل عن أحوالها وحقائقها اللفظية والمعنوية . فيحصل له من النظر في الالفاظ المفردة إدراك الفصاحة . ويحصل له من النظر في المعاني المركبة أحوال البلاغة كما قررناه

« وهم وتنبيه »

فإن قال قائل فإذا كان موضوع اللغة هو الكلم المفردة ، وهذا بعينه هو موضوع الفصاحة . فإذا كان موضوع علم الإعراب هو الكلم المركبة فهذا بعينه هو موضوع البلاغة . فمن أين تقع التفرقة بين موضوع علم اللغة وعلم الإعراب ، وبين موضوع علم البيان ، وعلم المعاني مع اتحاد الموضوع منهما في الإفراد والتركيب

وجوابه هو أن علم اللغة ، وعلم الفصاحة . وإن كان متعلقهما الألفاظ المفردة ، لكنهما يفترقان في الدلالة ، فإن نظر اللغوي مقصور على معرفة ما يدل عليه اللفظ بالوضع . وصاحب علم البيان ينظر في الألفاظ المفردة من جهة جزائها ، وسلامتها عن التعقيد ، وبرائها عن البشاعة ، مع ما يتعلق بها من الأنواع المجازية . فإنها مؤدية المقصود بالطرق المختلفة ، فافترقا كما ترى ، وهكذا فإن النحوي ، وصاحب علم المعاني ، وإن اشتركا في تعلقهما بالألفاظ المركبة ، لكن نظر أحدهما مخالف لنظر الآخر ، فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة ، وصاحب علم المعاني ، ينظر في دلالاته الخاصة وهو ما يحصل عند التركيب

من بلاغة المعاني . وبلوغها في أقصى المراتب ، فقد حصل مما ذكرناه التمييز مع الاشتراك فيما ذكرناه ، وفي ذلك افتراقهما ، وكشف الغطاء عما ذكرناه بمثال نورده وهو قوله تعالى (والكم في القصاص حياة) . فنظر اللغوي إنما هو من جهة كون القصاص والحياة موضوعين لمعانيهما المفردة ، وغير ذلك من سائر الكلمات المفردة ، وانظر صاحب البيان من جهة سلامة هذه الألفاظ المفردة عن التعقيد . وسلاستها . وسهواتها على اللسان . وهذا هو المقصود بالفصاحة . فقد اقررت الدلائل مع اشتراكهما في التعاقب بالألفاظ المفردة وهكذا

وانظر النحوي من جهة رفع المبتدأ . وتقديم خبره عليه ونكير المبتدأ . وتوسيط الظرف الى غير ذلك من الاحوال الاعرابية

وانظر صاحب المعاني من جهة بلاغتها . وبأدب المعنى المقصود منها . على أوفى ما يكون وأعلا . وهذا هو المراد من البلاغة . فقد اقرفا مع اشتراكهما في تعليقهما بالتركيب . ومن هاهنا امتاز فولة تعالى (والكم في القصاص حياة) عما يؤثر عن العرب من قولهم « القتال أنفى للقتال »

وهي أحاطت علما بالفصاحة . وتغافل فكره في إحراز

أسرارها ، عرف أن بين ما ورد في التنزيل ، وبين ما أثر عن العرب فيما أوردناه من المثال في الفصاحة والبلاغة . بونا لا تُدرك غايته ، وبعدها لا يُحصر تفاوته ، ولهذا فإنه من كان من المفسرين نظرة في تفسير كلام الله مقصورا على معرفة المعاني الإعرابية ، وبيان مدلولات الألفاظ الوضعية لا غير . من غير بيان ما تضمنته من أنواع الفصاحة والبلاغة . وتقرير مواقعهما الخاصة . فإنه يمدد مقصرا في تفسيره اكونه قد أخذ بمعظم علومه ، وأهملها وأعرض عن أجل مقاصده وتركها . وهو معرفة الإعجاز ، لأنه موقوف على ما ذكرناه من معرفة الفصاحة والبلاغة جميعا

ومن اعتمد في تفسير كلام الله على ملاحظة جانب الفصاحة والبلاغة . ونزل المعاني القرآنية عليها ، سلم عن أكثر الأويالات النادرة . ويمد عن حمله على المعاني الركيكة التي وقع فيها كثير من المفسرين كما هو مذكور في كتبهم

المطلب الثالث

في بيان منزلته من العلوم وموقعه منها .

اعلم أن الكلام في منزلة الشيء من غيره ، إنما يكون فيما يظهر فيه التقارب في الجنسية . فأما مع تباعد الحقائق ، وتباينها فلا يقال ذلك . ولهذا يقال أين منزلة الإنسان من الحيوان ، ولا يقال أين منزلته من الأحجار . فنحن إنما نذكر منزلة علم البيان من العلوم الأدبية دون غيرها من سائر العلوم . فإذا تقرر هذا فنقول . العلوم الأدبية على أربعة أنواع

فالنوع الأول منها . علم اللغة العربية وهو علمٌ بمعنى الالفاظ المجردة . فإن حسان استفادة المعاني المفردة من الالفاظ اللغوية . فالعلم بأن الإنسان والفرس والحداد وغيرها من الالفاظ موضوعة لهذه الحقائق المفردة . إما بالتوقيف . وإما بالمواصفة . أو يكون بعضها بالتوقيف . وبعضها بالمواصفة . أو الوقف في ذلك . وتجويز هذه الاحتمالات من غير قطع في واحد منها الى غير ذلك من الخلاف فيها . وليس من همتنا ذكره لخروجه عن مقصدنا

النوع الثاني . علم الإعراب . وهو علمٌ بالمعاني الإعرابية
 الحاصلة عند العقد ، والتركيب . كقولنا قام زيد فإن الأعراب
 لا يحصل إلا لمجموعهما . فالتركيب أفله من جزئين . والعقد .
 إسناد أحدهما إلى الآخر . فلو حصل أحدهما وتعدر الآخر .
 لفات المعنى . ولبطال الإعراب . فنصار علم الأعراب متميزاً
 عن علم اللغة العربية بما ذكرناه . معطياً فائدة غير ما يعطيه
 علم اللغة لأجل الأفراد والتركيب

النوع الثالث . علم التصريف . وهو علم يتعلق بصحيح
 أبنية الألفاظ المفردة . وإحكام قولها على ألبنية المطردة
 في لسان العرب بالقلب . كما في قال ورى . والحذف كما في
 قولنا . قل . وبع . والإبدال ، كما في قولنا : ميعاد ، وصراط .
 وغير ذلك . وهو علم جليل القدر . ولا يختص به إلا الأذكياء
 من علماء الأدب . كما أثر عن أبي عثمان المازني وأبي الفتح ابن
 جنى . وغيرهما . وقد يقع فيه معظم الزلل لمن لم يحرز أصوله ولا
 يحكمها . كما وقع من نافع المقرئ في همد شبه معاش وهو خطأ
 قال أبو عثمان المازني إن نافعاً يدري ما العربية . ومعذرتة
 في ذلك . هو أنه شبه ياء معيشة بياء سفينة . فمن شج هوزها
 لمشا كلمتها لها في صورتها . وليس عذرهُ في ذلك أنه اعتقد أن

معيشه فعيلة كما قاله ابن الأثير معتذراً له . لأن هذا يكون ذم
 جهل الى جهل . ولما لم يختص نافع برسوخ قدم في علم الإعراب
 وقع في حرفه في قراءته ضعف كاسكان ياء « محياى » وجمعه بين
 الساكنين . ونحو إثباته لها السكت في حال الوصل . وقراءة
 « أتخاجونى » بنون واحدة

النوع الرابع . من علوم الأدب . علم البلاغة والفصاحة
 وهما يأخذان من العلوم الأدبية . صفوها . ويقعان
 منها مكان النواطة من عقدها . فاذا تمهدت هذه القاعدة
 فنقول العلم المعبر عنه بعلم البيان هو علم الفصاحة . وعلم
 المعانى هو المعبر عنه بعلم البلاغة . وهو أجل العلوم الأدبية
 فدرا . ومكانا وأعلىها منزلة وأكبرها شأناً لأنه علم يستولى
 على استخراج أسرار البلاغة من معادنها . وهذه توجد
 محاسن النكت المودعة في أحاديثها ومكامنها . وهو الغاية
 التي ينتهى إليها فكر النظار . والفضائل التي يطلبها ناصية
 البحار . وعلايد النعمان في الاطلاع على حصائق الإعجاز في
 القرآن . واليه لا يستناد عند المسابقة في الخصال والرهان .
 ومنه تدنثار المعانى لمديحه على مسرّ الدهور وتخرم الأزمان

فظهر بما ذكرناه أن موقع علم البيان من العلوم الأدبية موقع
الانسان من سواد الأعداء . ومن ثم لم يستقل بدركه
وإحراز أسرارها الاكل سباق

المطلب الرابع

في بيان الطرق اليدوية

علم أن إحرازه إنما يكون بإحراز ما يحتاج إليه من العلوم
الأدبية . ولما كان المقصود به هو الاطلاع على حقائق علوم
الاعجاز والإحاطة بعلم الفصاحة . والبلاغة فما كان أصلاً في
معرفة هذه الأشياء فهو مفقود إليه . وما لا يحتاج إليه في هذه
الأشياء فهو غير مفقود إليه . فصارت العلوم بالإنضافة إلى ما
يفتقر إليها ونستغنى على ثلاث مراتب
المرتبة الأولى . لا يفقدها بكل حال . وهذا نحو
العلوم العقلية . كالألم بالمباحث الكلامية والطب . والفلسفة .
وأحكام الحساب وغير ذلك من علوم العقل . فما هذا حاله
من العلوم فلا يستمد منها ولا تكون طريقاً إليه
المرتبة الثانية . ما يكون مفقوداً إليها . ولا يمكن الوصول

اليه الا بها وبإحرازها وهي آلة فيه . وذلك أنواع ثلاثة
النوع الاول . منها . معرفة اللغة مما تداولته الألسنة
وكثر استعماله وصار مألوفاً . لأن موضوعه هو البلاغة والفصاحة
وهما من عوارض الألفاظ والمعاني . فمن لم يعرف شيئاً من اللغة
لا يمكنه أن يخوض في عارض من عوارضها فيحصل له من
الألفاظ المفردة معرفة معانيها الموضوعية لها . ويعرف نسبة
الكلم المفردة الى معانيها ومسمياتها فقيه نرض عظيم يحصل
عليه وجهاتها أربعة . أولها المترادفة . وتعني به الألفاظ المختلفة
الصيغ المتواردة على معنى واحد . وهذا نحو الحر . والمدام .
والعمار . ونحو الليث . والأسد . وثانيها المتباينة . وتربد بها
الألفاظ المختلفة على المعاني المختلفة . وهذا نحو الإنسان .
والفرس . والأسد . وثانيها المنواطئة . وهي الألفاظ المطلقة على
معان متغايرة يجمعها أصل معنوي تكون شتركة فيه . وهذا
نحو قوانا رجل . مائة يطلق على زبد . وعمر . وبكر . يجمع
ارجولية والإسانية وهكذا . فوانا برس . وحيوان . ورابعها
المشتركة . وهي الألفاظ المتفقة الدالة على معان مختلفة غير
متفقة في أصل معنوي . وهذا نحو فوانا : عين . فانها تطلق على
العين البادية . وعن الشمس . وعن الزكية . وعن الميزان .

فهذه المعاني كلها مختلفة في أنفسها ولا تتفق الآ في مجرد اللفظ لا غير . ومن الناس من زاد على هذه الألفاظ قسماً خامساً وسماً المشكك والمشتبه ، وجعله متردداً بين المشتركة ، والمتواطئة ، وهذا نحو اطلاق لفظ النور ، على ضوء الشمس . والقمر ، والنار ونور العقل ، ونحو لفظ الحى فإنه يطلق على الحيوان ، والنبات . والأقرب إلحاقه بالمتواطىء لأنه يطلق على هذه الحقائق المتغايرة باعتبار أمر جامع يجمعها . فيطلق النور على هذه الأشياء باعتبار أمر معنوى . ويطلق الحى على النبات ، والحيوان باعتبار أمر معنوى . وهو النمو . ولا حاجة الى جعله قسماً على حياله لاندراجه تحت ما ذكرناه . واليه يشير كلام الشيخ أبى حامد الغزالي

النوع الثانى علم العربية . وهو من جملة موضوعات هذا العلم العظيمة التى لا سبيل اليه الا بإحرازها . وهو منه بمنزلة أبى جاد للخط العربى . وبه يحصل قوام أمره وإحكام أصوله نعم ليس مختصاً بهذا العلم وحده . بل ينبغى معرفته اكل من ينطق باللسان العربى فإنه لا غنى له عن معرفته . ليا من من زلل الالحن وسقطه . ويستفيد بمعرفته الاطلاع على المعانى المفيدة والجلل المركبة من الفاعل مع فعله . والمبتدأ مع خبره

الى غير ذلك من أفانين الكلام وأنواعه . وكل ذلك لا يحصل
الآ بالوقوف على حقائق الإعراب ولوازمه . فلهذا لم يكن بدّ
من تحصيلها وإتقانها

النوع الثالث علم التصريف فإنه علمٌ جليلٌ القدر
غزيرُ الفوائد . وهو يختص بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة
ومعرفة صحيحها ومعتلّها وزائدها وأصلها ومبدّلها من أصلها الى
غير ذلك من أنواع التصريف على قوانين جارية على أقيسة
كلام العرب وأساليبها . ومن لم يحرزهُ فإنه لا يأمن الوقوع في
محدور الكلام ومكروهه ، فإنه لا فرق في اللحن بين تغيير
الكلمة عن إعرابها الجارى لها ، وبين تغيير بناء الكلمة
وتصريفها على خلاف ما يقتضيه قياسها . فلا فرق في السنة
النحاة بين من خالف في تغيير الاعراب في نصب الفاعل ورفع
المفعول وبين من ترك الواو والياء من غير إعلال مع وجود
سبب الاعلال فيهما ، ومن أخلّ به وقع في مكروه
التصريف ، كما أن كل من أخلّ بإتقان الإعراب وقع في معرّة
اللحن ومكروهه . فهذه العلوم الثلاثة لا بدّ من إحرازها لمن
أراد الاطلاع على علوم البيان ويجرى مجرى الآلة له في
الوصول اليها

« خيال وتنبيه »

فإن قال قائلٌ كيف توجبون على كل من أراد إحراز علوم البيان علم اللغة . ونحن نجد في الأوضاع اللغوية ما لا يفهم المراد من ظاهر لفظه كما في الألفاظ المشتركة فإن حقيقة وضعها ينافي البيان لما فيها من الإيهام الإبقريئة من وراء لفظها وتوجبون العلم بالوجوه الإعرابية لمن خاض في علوم البيان والواحد منا إذا قال قام زيداً بالنصب وقال ضربت زيداً بالرفع فهم الغرض ، وإن كان لاحقاً ، ونجد كثيراً من الأحاديث الملحونة مفهومة المعاني وإن كانت جارية على خلاف قانون العربية . وهكذا الحال في التصريف فإن الواحد منا إذا قال لغيره قومٌ بإثبات الواو ، أو قال هذه عصوك من غير إعلال فإن المقصود مستقيم لا خلل فيه ، فإذن لا وجه للإيجاب الإحاطة بهذه العلوم لمن أراد الخوض في علم البيان

والجواب أنا قد أوضحنا أنه لا بد من إحراز هذه العلوم لمن أراد الإطلاع على علوم البلاغة والفصاحة بما لا مدفع له إلا بالمكابرة . فلا مطمع في إعادته

قوله إن في الأوضاع اللغوية ما يستبهم فيه المقصود ،

كلاً لفاظاً المشتركة ، قلنا إن هذه اللغة التي عظم الله أمرها ،
ورفع قدرها مشتملة على اللطائف البديعة ، والمجازات
الرشيقة ، وإن الاشتراك يرد من أجل الاختصار ، لاشتمال
الكلمة الواحدة على معان كثيرة ، ويرد من أجل التجنيس ،
والازدواج في إعجاز الكلم العربية ، ويرد لمقاصد عظيمة ليس
من ههنا ذكرها ، وفيه معان بديعة ومقاصد للفصحاء بالغة
يُدركها من رسخت قدمه في هذه الصناعة

قوله الواحد منا يكون لاحنا ولا يُخَلُّ بشيء من
مقاصده في خطابه . قلنا هذا فاسدٌ فإن المقاصد وإن كانت
مفهومة بالقرائن في بيان الفاعل والمفعول ، لكننا نريد مع فهم
المعاني بالقرائن الحالية أنه لا بدّ من جريها على القوانين
الإعرابية ، وعلى ما هو معهود من السنة الفصحاء ومجاري
كلماتهم التي ورد بها القرآن ، وجاءت به السنة الشريفة من
مطابقة الأوضاع اللغوية والقوانين الإعرابية . وربما لا يطرد .
ذلك أعنى الاتسكال على القرائن . بل لا بدّ من التفرقة بين
الفاعل والمفعول بالإعراب ، وإلاّ كان اللبس واقعاً كما في قوله
ضرب زيد عمرو فانه لولا الاعراب لما عُرِفَ الفاعل من
المفعول وهكذا اذا قلنا ما أحسن زيد فانه لا يمكن التفرقة

بين النفي والتعجب ، والاستفهام الآ بالإعراب . لان الصيغة فيها واحدة،ولهذا فانه يحكى أن رجلاً دخل على أمير المؤمنين كرم الله وجهه . فقال له ، قتل الناس عثمان من غير أعراب فقال له أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، بين الفاعل من المفعول ، « رَضَّ اللهُ فَاكْ » ودخل رجل على زياد ابن أبيه بالبصرة ، فقال له مات أبانا وخلف بنون . فقال زياد مات أبانا وخلف بنون . مه . فاستنكر اللحن وأباه لما قطع بكونه لحنا

قوله إنا نقطع بفائدة الكلام من غير حاجة الى التصريف . قلنا هذا فاسدٌ فإنه وإن أفاد كما ذكره من المثال ، فإن الغرض مطلق الأوضاع اللغوية وجريها على القوانين المطردة معاً . فتحصل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بد من إحراز هذه العلوم لمن أراد الوقوف على محاسن البلاغة والاطلاع على أسرار الفصاحة

فالزَّلُّ في الجهل باللغة مؤدِّ الى تحريف الألفاظ ، وفساد معانيها ، والزَّلُّ في الإعراب يؤذِن بفساد المعاني والتباسها . وفساد التصريف يُبطل قوالب الألفاظ وجريها على مجاريها القياسية . ويدلُّ على مصداق ما قلنا من أن اللحن يُبطل المعاني ويفسدها ، ما في الحكاية عن أمير المؤمنين كرم

اللهُ وجههُ ، لما قال له أبو الأسود ، ما قال ، مما يُشعرُ باللحن
وفساد اللغة . فأمره بأن يصنع نحواً ، وأمره بتقرير قواعده
وبيان أصوله التي يرجع إليها

وإذا كان زوال الإعراب يُبطل المعاني مع كونه عارضاً
من عوارض — الألفاظ ، فتغيرُ الأوضاع اللغوية والمجاري
التصريفية ، يكون أدخل في التغيير لا محالة لان هذا تغيرٌ
في ذوات الالفاظ ، وذاك تغيرٌ في عوارضها من أنواع الإعراب
المرتبة الثالثة ، مما يكون متوسطاً بين المرتبتين
السابقتين فلا يستغنى عنه ولا يُفتقر إليه غاية الافتقار ، بل هو
جار مجرى التتمة والتكملة في التحسين والكمال . ولا ينخرمُ
المقصود إن هو لم يحصل . وهذا نحو العلم بالأمثال العربية وما
يؤثرُ عن العرب من الحكم والآداب في المحافل والاستظهار
بمطالعة الدواوين والرياضة بحفظ الأشعار فإن ذلك يفيد
حنكة ، وتجربة ، ويكون عوناً على إدراك البلاغة والفصاحة ،
وفيد الاطلاع على أسرار الإعجاز

والشعراء طبقات ثلاث (الطبقة الاولى) المتقدمون من
الشعراء في الجاهلية كامرئ القيس وزهير والنايفة . وسئل
بعض الأذكياء عن وصفهم فيما أتوا به من الشعر ، فقال امرؤ

القيس اذا ركب ، والنابغة إذا رهب ، وزهير إذا رغب ،
والأعشى إذا شرب

(الطبقة الثانية) المتوسطون كالفرزدق ، وجريز ، والأخطل
وسئل جريز عن نفسه وعن الفرزدق والاختل ، فقال أما
الفرزدق ففي يده نَبَعَةٌ من الشعر وهو قابض عليها وأما
الاختل فأشدُّنا اجترأ ، وأرمانا للفرائص ، وأما أنا فمدينة الشعر
(الطبقة الثالثة) المتأخرون أبو تمام ، والبحترى والمتنبي
أبو الطيب

وسئل الشريف الرضى عن هؤلاء الثلاثة فقال ، أما أبو
تمام فخطيب منبر ، وأما البحترى فواصف جُوذِر ، وأما أبو
الطيب المتنبي فقائد عسكر . فالارتياض بكلام كل واحد من
هؤلاء يوجب رسوخ القدم فيما ذكرناه من البلاغة والفصاحة
(دقيقة)

اعلم أنا وإن أوجبنا على من أراد الخوض في علوم البيان
وإحرازها أن يحصل على ما ذكرناه من هذه العلوم الأدبية ،
فلسنا نريد أن يكون محيطاً بأسرارها مستولياً على جميع دقائقها ،
فذلك متعذر ، بل ربما يستغرق الإنسان عمره في واحد منها
فلا يعتبر أن يكون في اللغة بالغاً مبلغ الفراء ، وأبي عبيد ، ولا

يكون في العربية بمنزلة الخليل، وسيدويه، ولا في علم التصريف على رتبة المازني، وابن جنى، ولكن يحرز لنفسه قدراً من الفضل فيها يمكنه به الخوض في علومها، ويعرف مصطلحاتهم فيطلب حاجته من كتبهم وأوضاعهم، فتمت حصل على هذه الحالة أمكنه السلوك لطرائقهم، وأن يرد مواردهم ويستعين بالله

المطلب الخامس

﴿ في بيان ثمرته ﴾

واعلم أنه يراد لمقصدين المقصد الأول منها مقصد ديني وهو الاطلاع على معرفة إعجاز كتاب الله، ومعرفة معجزة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لا يمكن الوقوف على ذلك إلا بإحراز علم البيان، والاطلاع على غوره، فإن هذا العلم لمن أشرف العلوم في المنقبة، وأعلاها في المرتبة، وأنورها سراجاً وأوضحها منهاجاً، وأجمعها للفوائد، وأحوها للمحامد ومع ما اشتمل عليه من الفضائل نخص هذا الموضع بذكر فضيلتين تدلان على غيرها من سائر فضائله «الفضيلة الأولى» أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله،

ما مع أعطاهُ الله من العلوم الدينية ، وخصه بالحكم والآداب
الدينية ، فلم يفتخر بشيء من ذلك ، فلم يقل ، أنا أفقه الناس ،
ولا أنا أعلم الخلق بالحساب ، والطب ، بل افتخر بما أعطاهُ الله
من علم الفصاحة والبلاغة ، فقال عليه السلام أنا أفصح من
نطق بالضاد ، وقال عليه السلام أُوتيتُ خمساً لم يُعْطَهنَّ قبلي
أحد ، كان كل نبي يُبعث إلى قومه ، وبعثت إلى كل أحر وأسود
وأُحلت لي الغنائم ، وجُدَّت لي الأرض مسجداً وطهوراً ،
ونُصرت بالرُّعب بين يدي مسيرة شهر ، وأوتيت جوامع الكلم
« الفضيلة الثانية » انه لولا علو شأنه ، وارتفاع قدره ،
لما كان خيراً كتب الله المنزل على أفضل أنبيائه ، إيجازه
متعلقاً به فإن القرآن إنما كان إيجازه من أجل ما اشتمل عليه
من الفصاحة والبلاغة ، ولم يكن إيجازه ما اشتمل عليه من
أنباء الغيب ، ولا من الحكم والمواعظ وغيرها من الأوجه كما
سنقرر المختار في إيجازه في الفن الثالث بمعونة الله تعالى فهذا
مقصد عظيم يراد لأجله هذا العلم

(المقصد الثاني) مقصد عام لا يتعلق به غرض ديني
وهو الاطلاع على أسرار البلاغة والفصاحة في غير القرآن ، في
منشور كلام العرب ومنظومه ، فإن كل من لاحظ له في هذا

العلم لا يمكنه معرفة الفصيح من الكلام ، والأفصح ، ولا يدرك التفرقة بين البليغ والأبلغ ، والمنثور من كلام العرب أشرف من المنظوم ، لأمرين ، أما أولاً فلأن الإعجاز إنما ورد في القرآن بنظمه وبلاغته ، ولم يرد بطريقة نظم الشعر أسلوبه .
وأما ثانياً فلأن الله تعالى شرفه عن قول الشعر ونظمه ، وأعطاه البلاغة في المنثور من الكلام وما ذاك إلا بفضل المنثور على المنظوم فهذا ما أردنا ذكره من هذه المقدمة

المقدمة الثانية

﴿ في تقسيم الألفاظ بالإضافة الى ما تدل عليه من المعاني ﴾
اعلم أن البحث عن دلالة الألفاظ على ما تدل عليه ، واسع الخطو ، ولكننا نشير الى ما يليق بما نحن فيه . وجملة ما نذكره من ذلك تقسيماً لا غير . وهما وافيان بالبغية بمعونة الله تعالى

- تقسيم الأول -

اللفظ إما أن تعتبر دلالة بالنسبة الى تمام مسماه ، أو بالنسبة الى ما هو داخل في مسماه ، أو بالنسبة الى ما هو خارج

عن مسماهُ. فهذه ضروب ثلاثة نفضلها إن شاء الله تعالى
الضرب الأول - ما تكون دلالة بالنسبة الى تمام
مسماهُ. وهذه هي دلالة المطابقة. وهذا نحو دلالة نحو الإنسان
والفرس، والاسد. على هذه الحقائق المخصوصة، فإنها مرشدة
بالوضع عند إطلاقها على معانيها المعقولة. وتختص دلالة
المطابقة بأحكام كثيرة. ولنشر منها الى ثلاثة أحكام
الحكم الأول منها، ليس يلزم في كل معنى من المعاني
أن يكون له لفظ يدل عليه، بل لا يبعد أن يكون ذلك
مستحيلاً، لأن المعاني التي يمكن أن يُثقل كل واحد منها غير
متناهية. فلو لزم أن يكون لكل معنى لفظ يدل عليه، لكان
ذلك إما أن يكون على جهة الانفراد، أو على جهة الاشتراك
ومحال أن يكون على جهة الانفراد، لأنه يفضي الى وجود
ألفاظ غير متناهية. وهو باطل. ومحال أن يكون على جهة
الاشتراك لانه لا بد من ان تكون تلك الألفاظ المشتركة
دالة على معانيها بالواضحة. فإذا كانت المعاني بلا نهاية استحال
أن توضع لها الألفاظ تدل عليها إلا بعد الإحاطة بها وتعقلها.
وتعقل أمور غير متناهية على جهة التفصيل محال في حقنا.
فحصل من مجموع ما ذكرناه أن المعاني وإن كانت في أنفسها

غير متناهية ، لكن لا يلزم أن تكون لها ألفاظ تدل عليها
 وإِذا تقرر ما قلناه فنقول ، المعاني على قسمين . منها ما تكثر
 الحاجة الى التعبير عنها فإِذا حاله لا يجوز خلو اللغة عن
 وضع لفظ بازائه يكون دالاً عليه ، لأن الحاجة داعية الى
 ذلك ، فلا بُدَّ من حصوله . فأما المعاني التي لاتدعو الحاجة الى
 التعبير عنها ، فإنه يجوز خلو اللغة عنها فلا يلزم وضع ألفاظ
 تدل عليها

(الحكم الثاني) الحقيقة في وضع الالفاظ إنما هو للدلالة
 على المعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية . والبرهان على ما
 قلناه هو أننا إذا رأينا شجراً من بعيد وظنناهُ حجراً ، سميناهُ
 بهذا الاسم ، فإذا دنونا منه وظننا كونه شجراً ، فإننا نسميه
 بذلك فإذا ازداد التحقيق بكونه طائراً ، سميناهُ بذلك ، فإذا
 حصل التحقيق بكونه رجلاً سميناهُ به . فلا تزال الألقاب
 تختلف عليه باعتبار ما يفهم منه من الصور الذهنية . فدل ذلك
 على أن إطلاق الألفاظ إنما يكون باعتبار ما يحصل في
 الذهن . ولهذا فإنه يختلف باختلافه

(الحكم الثالث) الألفاظ المشهورة من جهة اللغة
 المتداولة بين الخاصة والعامة ، لا يجوز أن تكون موضوعة بمعنى

خفي لا يعرفه إلا الخواص، ولا يصلح أن تكون موضوعه بازاء المعانى الدقيقة التى لا يفهمها إلا الاذكياء. ومثال ذلك هو أن لفظ الحركة، والقدرة، والعلم، إنما تكون موضوعة على ما هو السابق الى الأفهام عند العامة، من أن الحركة هى نفس التحرك والقدرة، هى نفس القادرية، والعلم هو نفس العالمية. فلا يجوز أن يكون اللفظ موضوعاً الآعلى ما ذكرناه، ولا يجوز أن تكون موضوعة على المعانى الدقيقة التى لا تخطر ببال أحد من أهل اللغة كما يزعمه من أثبت العلة والمعلول من المتكلمين، وقال إن الحركة موضوعة على معنى توجب كون الذات متحركة، وهكذا القول فى القدرة والعلم، فإنه لو صح ما قالوه، لما عرفه إلا الاذكياء من الناس بالدلائل الدقيقة. واذا كان الأمر كما قلناه فلفظ الحركة متداولة بين الجمهور من أهل اللغة، فلا يجوز وضعه الآعلى المفهوم عندهم عند إطلاقه دون ما يقوله المتكلمون.

(الضرب الثانى) دلالة التضمن وهذا نحو دلالة الفرس والانسان، والاسد على معانيها التى هى متضمنة لها كالجحش والحيوانية والإنسانية، فإن هذه المعانى كلها تدل عليها هذه الالفاظ عند الاطلاق، لأنها متضمنة لها من حيث إن هذه الحقائق لا تتعقل من دون هذه الصفات. وهى أصل فى معقول

هذه الحقائق متضمنة لها، فدلائلها عليها من جهة تضمّنها إياها
(الضرب الثالث) دلالة الالتزام، وهذا نحو دلالة لفظ
الانسان والفرس على كونها متحركة، وعلى كونها شاغلة للجهة،
وغير ذلك من الأمور اللازمة. فهذه مجامع دلالة اللفظ على
ما يدل عليه لا تخرج عن هذه الأمور الثلاثة، المطابقة،
والتضمن، والالتزام، كما أوضحناه ونُشرَ ههنا إلى تنبيهات ثلاثة
(التنبيه الأول) الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة.

أما دلالة التضمن، ودلالة الالتزام، فهما عقليتان لأن اللفظ
إذا وضعه الواضع لمساءً انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه،
ثم لازمه إن كان داخلاً في المسمى، فهو التضمن. وإن كان
خارجاً عنه، فهو الالتزام

(التنبيه الثاني) دلالة المطابقة على جزء المسمى مخالفة
لدلالة التضمن. لأن دلالة المطابقة كما هي دالة على الحقيقة
الكلية فهي دالة أيضاً على أن كل واحد من أجزائها الخاصة
لكن دلالة المطابقة على جزء الحقيقة من جهة الاشتراك
بخلاف دلالة التضمن، فإن دلائلها على جزء الحقيقة من جهة
الاشتراك بخلاف دلالة التضمن فإن دلائلها على جزء
الحقيقة من جهة الخصوصية لا غير، فافتراقاً. وهكذا القول في

دلالة الالتزام، فإن دلالة المطابقة على لوازم الحقيقة من جهة
الاشتراك لأنها كما تدل على كل الحقيقة، فهي دالة على لازمها
بخلاف دلالة الالتزام، فإن دلالتها على جهة الخصوص في
لازم الحقيقة فافتراقاً

(التنبية الثالث) المعتبر في دلالة اللزوم إنما هو اللزوم
الذهنيّ دون الخارجيّ لأنّ العرض والجوهر بينهما ملازمة
خارجية، ولا يُستعمل اللفظ الدال على أحدهما دالاً على الآخر.
والضدان متنافيان. وقد يستعمل اللفظ الدال على أحدهما في
الآخر كقوله تعالى « وجزاء سيئة سيئةً مثلها » وإنما
المقصود هو اللزوم الذهنيّ. ثم هذا اللزوم شرط وليس موجبا،
ولهذا فإنّ الكون في الجهة شرط في وجود الجوهر، وليس
موجباً له، فحصل من مجموع ما ذكرناه معرفة التفرقة بين هذه
الدلائل الثلاث وأن دلالة المطابقة على ما يدل عليه التضمن
والالتزام إنما كان من جهة الاشتراك وأن دلالتهم على
ما يدلان عليه من الخصوص لا غير فهذا افتרכת

- التقسيم الثاني -

اللفظ إما أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء حين كان جزءاً له وإما أن يدل على كل واحد من أجزائه على شيء حين كان جزءاً له فهذان ضربان

الضرب الاول منهما هو المفرد فإن كل واحد من أجزائه لا يدل على شيء حين هو جزءه وتقسيمه على أوجه ثلاثة

الوجه الاول - اللفظ المفرد إما أن يكون معناه مستقلاً بالمفهومية بحيث لا يحتاج في فهم معناه الافرادى الى غيره او لا والثانى هو الحرف والاول إما أن يكون اللفظ الدال عليه دالاً على الزمان المعين لمعناه أولاً ويكون دالاً فإن دل فهو العقل وإن لم يدل فهو الاسم ، ثم الاسم إن كان دالاً على معنى جزئى فهو إن كان كناية فهو المضمرة ، وإن كان غير مكنى عنه فهو العلم ، وإن كان دالاً على معنى كلى فهو إما إن يكون اسماً لنفس تلك الماهية فهو اسم الجنس كالرجل والسواد ، وإن كان مفيداً الوصف من الأوصاف فهو الاسم المشتق كالضارب والقاتل فإنها أسماء تفيد هذه الأوصاف

الوجه الثانى - اللفظ المفرد والمعنى لا يخلو حالهما إما أن

يتحدا جميعاً أو يتكثرا أو يتكثر اللفظ ويتحد المعنى أو بالعكس ، فإن اتحد اللفظ والمعنى جميعاً نظرت في المسمى فإن كان نفس تصوره مانعاً من الشركة فيه فهو الاسم العلم ، وإن لم يكن مانعاً فحصول ذلك المعنى من تلك الالفاظ إما أن يكون على جهة الاستواء من غير زيادة أم لا فإن كان على جهة الاستواء لا غير فهو المتواطىء كالإنسان ورجل وإن كان مع الاستواء إفادة الشمول والإحاطة فهو المستغرق ، وإن تكثرت الالفاظ والمعاني فتلك هي الالفاظ المتباينة كالسما والارض والفرس والانسان ، وسواء كانت المتباينة باختلاف الحقائق كما أوضحناه أو كانت باختلاف الصفات كالصارم والمهند والسيف وإن تكثرت الالفاظ واتحد المعنى فهي الالفاظ المترادفة كالعلم والمعرفة والدراية وغير ذلك ، وإن اتحد اللفظ وتكثر المعنى فإن استوت تلك المعاني من غير ترجيح فهو المشترك ، وإن ترجح سمي الراجح ظاهراً والمرجوح مؤولاً

(الوجه الثالث) اللفظ الدال على معنى لا يخلو حالة ، إما أن يكون مدلوله لفظاً أو معنى ، فإن كان مدلوله معنى فإما أن يحتمل غيره أو لا يحتمل سواه ، فإن كان لا يحتمل سواه فهو النص ، وإن كان محتملاً لغيره فإما أن يكون

المعنيان على جهة الاستواء أو يترجح أحدهما على الآخر، فإن كان أحدهما راجحاً على الآخر كان اللفظ بالإضافة إلى المعنى الراجح ظاهراً وبالإضافة إلى المرجوح مؤولاً، وإن كان يحتملها من غير ترجيح فهو الجمل هذا إذا كان مدلوله معنى، وإن كان مدلول اللفظ لفظاً فهو على أوجه ثلاثة، أولها لفظ مفرد دال على لفظ مفرد وهذا مثل لفظ الكلمة فإنه لفظ مفرد دال على معنى لفظ الاسم وهو مفرد، وثانيها لفظ مفرد دال على لفظ مركب. وهذا مثل لفظ الخبر فإنه يتناول قولنا قام زيد، وزيد قائم. وهو مركب. وثالثها لفظ مفرد دال على لفظ مفرد لم يوضع لمعنى، وهذا الحرف المعجم فإنه يتناول كل واحد من آحاد الحروف. وتلك الأحرف لا تفيد سبباً فهذا كله تقسيم المفرد من الكلام

(الضرب الثاني) المركب. والغرض بالتركيب لإفادة الإيفهام فنقول، القول المفهم لا يخلو حالة إما أن يكون مفيداً للمعاني الطلبية أو لغيرها، فإن أفاد معنى طلبياً فإما أن يكون طلب استعلام أو طلب تحصيل فالأول هو الاستفهام ثم إما أن يكون استفهاماً عن الحقائق فهو بالاسماء كقولك، من هذا، ومن ذلك، وإما أن يكون لأمر عارض فهو بالحروف

كقولك ، أقام زيد أم قعد ، وإن كان المقصود به طلب
التحصيل ، فإن كان على جهة الاستعلاء فهو الأمر ، وإن
كان على جهة الخضوع فهو السؤال . وإن كان على جهة
التساوي فهو الالتماس ، هذا كله إذا أفاد معنى طلبياً ، وإن
أفاد غير الطلب فإمّا أن يحتمل الصدق والكذب ، أو لا
يحتمل ، فإن احتملها فهو الخبر ، فإن طابق مخبره فهو
الصدق ، وإن لم يكن مطابقاً لمخبره فهو الكذب ، وإن
لم يحتمل صدقاً ولا كذباً فهو الإنشاء ، وهذا نحو التمني
والترجي ، والقسم ، والنداء ، وغير ذلك من أنواع القضايا المركبة
والجمل المفيدة ، ولنقتصر على هذا القدر من تقسيم الألفاظ
ففيه كفاية لمقدار غرضنا

المقدمة الثالثة

﴿ في ذكر الحقيقة والمجاز وبيان أسرارها ﴾

اعلم أنّ هذه المقدمة من أعظم قواعد علم البيان
ومن مهمّات علومه ، وسر جوهره ، لا يظهر إلاّ باستعمال
المجازات الرشيقّة والإغراق في لطائفه الرائقة ، وأسارته

الدقيقة الفائقة كالاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وغيرها من أنواع المجاز ، وكلما كان المجاز أوقعَ فالفصاحة والبلاغة أعلى وأرفع كما ستراهُ ، منبهاً عليه في هذا الكتاب بمعونة الله وعن هذا قال ابو الفتح ابن جنى أكثر اللغة مجاز ، وهذا صحيح ، فإن دخولَهُ في الكلام دخولٌ كليٌّ ، وهذا كقولك رأيتُ زيداً فإن المرثى إنما هو بعضُهُ لا كُلهُ ، وإذا قلت ضربتُ زيداً فإن المضروب بعضُهُ لا كُلهُ ، وغرضهُ التنبيهُ على كثرة المجاز وسعته في الكلام

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أن في الناس من زعم أن اللغة حقيقة كلها ، وأنكرَ المجازَ ، وزعم انه غيرُ وارد في القرآن ولا في الكلام ، ومنهم من زعم أن اللغة كلها مجازٌ وأن الحقيقة غيرُ مُحَقَّقة فيها . وهذان المذهبان لا يخلوان عن فساد ، فإنكارُ الحقيقة في اللغة إفراطٌ ، وإنكارُ المجاز تفريطٌ . فإن المجازات لا يمكنُ دفعها وإنكارها في اللغة ، فإنك تقول رأيتُ الأسد . وغرضك الرجلُ الشجاعُ ، وقوله تعالى « وأسألُ القريةَ » « وأخفضُ لهما جناحَ الذلِّ » الى غير ذلك ، ولا يمكن أيضاً

إنكارُ الحقائق كإطلاق الأرضِ والسماءِ على موضوعيهما
وأيضاً فإنه إذا تقرّر المجازُ وجب القضاءُ بوقوع الحقائق لأنه
من المحال أن يكون هناك له مجازٌ من غير حقيقة ، فإذا
بطل هذا القولُ فالخيار هو الثالث ، وهو أن اللغة والقرآن
مشمellan على الحقائق والمجازات جميعاً ، فما كان من الألفاظ
مفيداً لما وُضع له في الأصل فهو المراد بالحقيقة ، وما أفاد غير
ما وُضع له في أصل وضعه فهو المجازُ ، وصار هذان المذهبان في
الفساد شبيهان بمن قال إن الحقائق كلها مفتقرةٌ إلى التعريفات
كلها وقول من قال إنها مستغنية عن التعريفات كلها فكما أن
المذهبين خطأً فهكذا ما قالاهُ . وإن الحق أن بعضها مفتقر
إلى التعريف دون بعض . فالسواد والألم وما أشبههما
لا يفتقرُ إلى تعريف ، لوضوحه ، والمملكُ ، والجنُّ ، والجوهرُ ،
والعرَض تفتقر كلها إلى التعريف فإذا تمهدت هذه القاعدة
فلنذكر ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص ، ثم نذكر ما يتعلق
بالمجاز على الخصوص . ثم نردفه بما يكون متعلقاً بهما جميعاً ،
فهذه أقسام ثلاثة ، فصلها بمشيئة الله تعالى

القسم الأول ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص *
اعلم أن الحقيقة فعيلةٌ وأشتقاقها من الحقِّ في اللغة ، وهو
الثابت . وهو يُذكرُ في مقابلة الباطل فإذا كان الباطل هو
المعدومُ الذي لا ثبوتَ له ، فالحقُّ هو المستقرُّ الثابتُ الذي
لا زوالَ له ، فلما كانت موضوعه على استعمالها في الأصل
قيل لها حقيقةٌ أى ثابتة على أصلها لا تزياله ولا تفارقه
(ووزنها فعيلة) كعفيفة وشريفة ، وقد تكون بمعنى الفاعل
أى حاقةٌ . ثابتةٌ ، وقد تكون بمعنى المفعول أى محقوقةٌ مُثبتةٌ .
وهل يكون لفظُ الحقيقة على ما يُطلق عليه من باب الحقيقة ،
أو من باب المجاز ، والحقُّ أنه من باب المجاز لأننا قد قررنا أنها
مقولة في الأصل على الشيء الثابت غير المنفى المعدوم ، ثم إنها
نُقِلتْ الى استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي ، فقد أفادت
معنى غير ما وُضِعَتْ له في الأصل ، فلهذا كان إفادتها له
على جهة المجاز لما ذكرناه . فاذا عرفت هذا فاعلم أن
مقصودنا من هذا القسم تهذيبه بأن تُرسم فيه مسائل

﴿ المسئلة الاولى ﴾

(فى بيان حدِ الحقيقة ومفهومها)

اعلم أن كثيراً من علماء البيان وجمعاً من حُذّاق
الأصوليين قد أكثروا الخوض فى تعريف ماهية الحقيقة ،
وأثّروا بأمر غير مرضية ، فى بيان حقيقتها فأجمعُ تعريف
ما ذكره أبو الحسين البصرى . فإنه قال ما أفاد معنى
مُصطلحاً عليه فى الوضع الذى وقع فيه التخاطبُ

ولنفسّر هذه القيود فقوله « ما أفاد معنى » عامٌ فى المعانى
العقلية والوضعية . وقوله مصطلحاً عليه ، يخرج عنه المعانى
العقلية ، كالدلالة على كون المتكلم بالحقيقة ، قادراً وعالماً ، الى
غير ذلك المعانى العقلية . وقوله « فى الذى وقع فيه التخاطب »
يدخلُ فيه جميعُ الحقائق كلها من اللغوية ، والعرفية ، والشرعية ،
والاصطلاحية كما سنورد أمثله . ولو قيل هو اللفظ الدالّ
على معنى بالوضع الذى وقع فيه ذلك الخطاب مكان جيداً ،
فقولنا « هو اللفظ الدالّ على معنى » يدخل فيه المعانى العقلية ،
والمعانى اللغوية والمجازية وقولنا « بالوضع » يخرج منه العقلية
وقولنا « الذى وقع فيه ذلك الخطاب » يدخل فيه جميع الحقائق

كلها ، على اختلاف أحوالها في اللغة ، والعُرف ، والشرع
ولنقتصر على هذا القدر من تعريف الحقيقة ففيه كفاية
(تنبيه) اعلم أنه قد أُثِرَ عن كثير من النُّظار أمورٌ
في تعريف الحقيقة ، ونحن نوردُها ونظهر وجهِ فسادها

(التعريف الاول يُحكى عن الشيخ أبي عبد الله البصرى)

وحاصلُ ما قاله في الحقيقة أنها اللفظ الذي يُفيد ما
وُضع له . وهذا فاسدٌ ، لأمرين ، أما أولاً فلأنه يدخل في
حدِّ الحقيقة ، ما ليس منه . فاذا استعملنا لفظ الدابة في الذبابة ،
والدُّودة ، فقد أفاد ما وضع له في أصل اللغة ، مع أنه بالنسبة
الى الوضع العرفى ، مجاز ، فقد دخل المجازُ العرفى فيما جعله
حدّاً للمُطلق الحقيقة . فهذا كان باطلاً . وأما ثانياً فلان هذا
يبطل بالأعلام المرتجلة ، فانها أفادت ما وُضعت له ، مع أنها
غير حقائق فيما دلّت عليه من معانيها . فبطل ما أوردهُ

(التعريف الثانى ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجانى)

وحاصلُ ما قاله أن الحقيقة ، كل كلمة أُريدَ بها نفسُ
ما وقعت له في وضع واضح ، وقوعاً لا يستند فيه الى غيره ،

كالأسد ، للبهيمة المخصوصة . وهذا ليس بجيد ، فإنه يقتضى خروج الحقيقة الشرعية ، والعرفية ، عن حدِّ الحقيقة ، لأنهما لم يُفدا نفس ما وُضِعَا له في وضع واضح ، بل أفادا غيره ، فيدخلان في حدِّ المجاز كما سنقرُّره فيه . فإن أراد بقوله بوضع واضح ، أى واضح كان ، فلا اعتراض عليه . وهذا هو المظنونُ بمثل عبد القاهر ، فإنه الماهر في لطائف الكلام وأسرارهِ

(التعريف الثالث ما ذكره الشيخ أبو الفتح ابن جنى)

وحاصل ما قاله في تعريف الحقيقة أنها ما أقرَّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة . وهذا فاسدٌ أيضاً ، فإنه يلزم منه خروج الحقائق الشرعية ، والعرفية عن حدِّ الحقيقة لأنها لم تُقرَّ في الاستعمال على أصل وضعها اللغوى ، مع أنها حقائق

التعريف الرابع ذكره ابن الاثير في كتابه المثل السائر)

بأنه قال في ماهية الحقيقة ، إنها اللفظ الدالّ على موضوعه الاصلى . وهذا فاسدٌ ، لما فيه من إخراج الحقيقة الشرعية ، والعرفية ، عن كونها حقائق ، وأنها دالة على غير

موضوعها الأصلي ، فيلزم خروجها عن كونها حقائق وهو باطل ، لا يقال ، فـلـعلّ ابن الاثير ، إنما أراد الحقائق اللغوية ، دون الحقائق الشرعية ، والعرفية ، وإنما أراد الحقائق الموضوعية لغة ، كلفظ الأسد فإنه حقيقة في البهيمة ، مجاز في الرجل الشجاع ، فلا يُعاب عليه ما قاله ، لأننا نقول هذا فاسد ، فإن الماهية من حقها أن تُدرج تحها جميع الصور المفردة فلا يخرج عنها شيء ، وإلا بطل كونها ماهية ، فالحد إن لم يكن شاملاً بطل كونه حدًا . ولو قيل في حد الحقيقة ما أفاد معنى مصطلحاً عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب ، مما له فيه مدخل ، فسائر القيود قد تقدم تفسيرها إلا قولنا « ممّآله فيه مدخل » فالغرض الاحتراز عن أسماء الأعلام ، فإنها قد أفادت معنى مصطلحاً عليه في وضع التخاطب ، لا يقال لها بأنها حقائق ولا توصف بذلك ، لما كانت معانيها لا مدخل لها في الحقائق ، والمجازات ، كما سنوضحه فـعـرـفـت بما ذكرناه أنه لا بُدّ من هذا القيد ، ليخرج عمّا ذكرناه

﴿ المسألة الثانية ﴾

(في ذكر أنواع الحقيقة ، وجملتها ثلاثة أنواع)

« النوع الأول في بيان الحقائق اللغوية » وهذا نحو قولنا السماء ، والارض ، والإنسان ، والفرس ، وما أشبهها . ويدلُّ على كونها حقائق في وضعها أمران . أما أولاً فلأنها قد دلّت على معانٍ مصطلحٍ عليها في تلك المواضع ، وهذا هو فائدة الحقيقة ومعناها ، وأما ثانياً فلأنها قد استعملت في الأوضاع اللغوية ، فليس يخلو حالها بعد ذلك ، إما أن تستعمل في معناها الاصلى ، أو في غيره فان كان الأوّل ، فهي الحقيقة لا محالة ، وإن كان استعمالها في غيره ، فهي تجاز ، والمجاز لا بُدَّ من أن يكون مسبوقة بالحقيقة ، وإلا لم يعقل كونه مجازاً ، فإذن ، لا بُدَّ من الإقرار بالحقيقة ، وقد تمّ غرضنا

﴿ النوع الثاني في بيان الحقائق العرفية ﴾

ونريد باللفظة العرفية ، أنها التي نُقلت من مسمّاها اللغويّ إلى غيره بعُرف الاستعمال ، ثم ذلك العُرف ، قد يكون عامّاً ، وقد يكون خاصّاً ، فهذان مجريان تذكرة ما يختص كل واحد منهما بمشيئة الله تعالى

(المَجْرَى الاول منهما)

ما يكون عامًّا ، وذلك ينحصر في صورتين ، الصورة الأولى منهما ، أن يشتهر استعمالُ المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستنكرًا وهذا نورد فيه أمثلة ثلاثة « المثال الاول » حذفُ المضاف ، وإقامة المضاف اليه مقامه ، كقولنا « حرِّمتِ الخمرُ » والتحریم مضاف الى الخمر ، وهو بالحقيقة مضاف الى الشرب ، وقد صار هذا المجاز أعرف من الحقيقة ، وأسبق الى الفهم منها كما ترى « المثال الثاني » تسميتهم الشيء باسم ما يشابهه ، وهذا نحو تسميتهم حكاية كلام المتكلم بأنه كلامه ، كما يقال لمن أنشد قصيدة لامرئ القيس ، بأنه كلام امرئ القيس لأنَّ كلامه بالحقيقة هو ما نطق به . وأما حكاية كلام غيره . فإضافته الى (١) الغير تجاز . لكنه قد صار حقيقة ، لسبقه الى الألفهام ، بخلاف الحقيقة « المثال الثالث » تسميتهم الشيء باسم ما له اعلق به ، وهذا نحو تسميتهم قضاء الحاجة بالغائط . وهو المكان المطمئن من الأرض ، فإذا أُطلق الغائطُ فإن السابق الى الفهم منه

(١) الصواب الى امرئ القيس

نجازة ، وهو قضاء الحاجة ، دون حقيقته ، وهو المكان
المطمئن فصارت هذه الأمور المجازية حقائق بالتعارف من
جهة أهل اللغة ، تسبق الى الأفهام معانيها دون حقائقها
الوضعية اللغوية

« الصورة الثانية » قصرُ الاسم على بعض مسمياته
وتخصيصه به وهذا نحو لفظ الدابة ، فإنها جارية في وضعها
اللغوي ، على كل ما يدبُّ من الحيوانات من الدودة ، الى
الفيل . ثم إنها اختُصَّت ببعض البهائم ، وهي ذوات الأربع
من بين سائر ما يدبُّ ، بالعرف اللغوي ، فهذا مثال .
(المثال الثاني) الملك ، مأخوذ من الألوكة ، وهي الرسالة ،
ثم إنه اختُصَّ ببعض الرسل ، وهم رسل السماء ، أعني الملائكة
(المثال الثالث) لفظ الجن ، والقارورة ، فإنه موضوع لكل
ما استتر عنك ، ولما كان مقرراً للدائعات ثم اختُصَّ الجنُّ
بعض من يستتر عن العيون ، واختُصَّت القارورة ببعض
الأئمة ، دون غيره مما يستتر فيه ، فالعرف اللغوي لا ينفك
عن هاتين الصورتين دون غيرهما ، ولم يثبت جزيه على
خلافهما ، فلماذا لم يجر إثباته فصارت هذه الألفاظ جارية
على جهة الحقيقة على معانيها بالعرف اللغوي ، ومعنى الحقيقة

حاصلة فيها ، فلا جرمَ قضينا بكونها حقائق عرفية لما ذكرناه

✽ المجرى الثاني في التعارف ✽

وهو العُرف الخاص ، وهو ما كان جارياً على ألسنة العلماء من الاصطلاحات التي تخص كل علم ، فإنها في استعمالها حقائق وإن خالفت الأوضاع اللغوية ، وهذا نحو ما يجريه المتكلمون في مباحثاتهم في علوم النظر كالجوهر ، والعرض . والكون . وما يستعمله النحاة في مواضعهم ، من الرفع ، والنصب ، والجزم والحال . والتمييز . وما يقوله الأصوليون في جدلهم من الكسر والقلب والفرق ، وما يستعملونه في تجاري أنظارهم . كالأعام والخاص ، وغير ذلك ، وما يجرى على ألسنة أهل الحرف والصناعات . في صناعاتهم وحرفهم فإن لهم أوضاعاً واصطلاحات على أمور . كاصطلاحات العلماء فيما ذكرناه وقد صارت مستعملة في غير تجاريها الوضعية ، يفهمونها فيما بينهم ، وتجرى على ودق مصطلحاتهم . مجرى الحقائق اللغوية بحسب تعارفهم عليها ، وتجرى في الوضوح مجرى الحقائق اللغوية

﴿ النوع الثالث في الحقائق الشرعية ﴾

ونعني بها أنها اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع وضعها لمعنى غير ما كانت تدلُّ عليه في أصل وضعها اللغوي . وتنقسم إلى أسماء شرعية ، وهي التي لا تفيد مدحا ولا ذمّا عند إطلاقها كالصلاة ، والزكاة ، والحج ، وسائر الاسماء الشرعية . وإلى دينية تفيد مدحا و ذمّا ، وهذا نحو قولنا مسلم ، ومؤمن ، وكافر ، وفاسق إلى غير ذلك من الأسماء الدينية . ولا خلاف بين العلماء في كون هذا النقل ممكن ، وأنه غير متعذر ، وإنما النزاع في وقوعه ، فالذي ذهب إليه أئمة الزيدية والجماهير من المعتزلة ، أن هذه الاسماء قد حارت منقولة بالشرع إلى معانٍ أُخرى ، وصارت معانيها اللغوية نسيا منسيا ، فالصلاة مفيدة لهذه الاعمال المخصوصة ، وهكذا حال الزكاة ، والصوم ، فهي مفيدة بهذه المعاني على جهة الحقيقة دون غيرها من معانيها اللغوية . فاما الأشعرية فقد اتفقوا على أنها دالة على معانيها اللغوية بكل حال ، وأنّ النقل الشرعي بالكيفية في حقها باطل ، لكن اختلفوا ، فالذي ذهب اليه القاضي أبو بكر الباقلاني منهم . أنها باقية في الدلالة على معانيها اللغوية ، من غير زيادة .

وأُنكر النقل بالكلية ، وأما الشيخ أبو حامد الغزالي فإنه قال ،
إنها دالة على معانيها اللغوية ، لكن الشرع قد تصرف فيها
تصرفاً آخر ، فالصلاة ، دالة على الدعاء ، لكن على هذه
الكيفية المخصوصة المزيدها عليها بهذه الزيادات الشرعية ،
والصوم ، دال على الامساك ، لكن بشرط اعتبارات أخرى
وأما ابن الخطيب الرازي ، فزعم أن إطلاق هذه
الالفاظ على هذه المعاني الشرعية ، على جهة المجاز من المعاني
اللغوية التي تدل عليها . فحاصل كلامه هذا أنها دالة على معانيها
اللغوية بحقائقها ، وعلى معانيها الشرعية بمجازاتها . والمختار عندنا
تفصيل : قد نبهنا عليه في الكتب الأصولية . وحاصله أن
الشرع قد نقلها إلى إفادة معانٍ أخرى ، وأنها غير خالية عن
الدلالة على معانيها اللغوية ، وأنها قد صارت حقائق في معانيها
الشرعية ، ويدل على ما قلناه من كونها دالة بحقائقها على هذه
المعاني الشرعية ، أمران ، أحدهما أن السابق إلى الفهم ، هو
هذه المعاني الشرعية ، عند إطلاقها ، وهذه أمانة كون اللفظ
حقيقة في معناه لما سنقرره بعد ذلك ، ولهذا فإنه لو قيل فلان
يصلي لم يسبق إلى الفهم إلا هذه الاعمال . ومن جلتها الدعاء
(وثانيهما) أنها قد أفادت عند إطلاقها معنى مصطلحاً عليه في

خطاب الشرع ، كما أفاد قولنا فرس ، وإنسان ، معانيهما اللغوية عند الإِطلاق ، فكما قضينا بكون هذه حقائق في دلالتها على معانيها ، فهكذا حال هذه الألفاظ الشرعية تكون حقائق من غير تفرقة بينهما

﴿ المسألة الثالثة في بيان أحكام الحقائق ﴾

اعلم أنا قد قررنا فيما سلف ، أن الحقائق منقسمة الى ما تكون حاصلة من جهة اللغة ، وإلى ما يكون حصوله من جهة العرف . وإلى ما تكون مُتَلَقَّاةً من جهة الشرع ، ودللتنا على كل واحدة من هذه الحقائق . ونحن الآن نُردِّفُ ما يتعلق بكل واحد من هذه الاقسام من الأحكام

﴿ الحكم الأول ، يختص بالوضع اللغوي ﴾

اعلم أن الحقيقة اللغوية ، لا يُقْضَى بكونها حقيقة فيما دلت عليه إلا إذا كانت مستعملة في موضوعها الأصلي فلا بد من سبق وضعها أولاً ، فإذا استعملت في الحالة الثانية من وضعها في موضوعها الأصلي فهي حقيقة ، وإن كانت مستعملة في خلافه فهي مجاز ، ومن هنا قال المحققون إن الوضع الأول ، ليس مجازاً ، ولا حقيقة ، وهذا صحيح ، وبيان

ذلك هو أن الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه الاصلى ، فإذن الحقيقة لا تكون حقيقة إلا إذا كانت مسبوقه بالوضع الاول ، والمجاز هو المستعمل في غير موضوعه الاصلى ، فيكون أيضاً مسبوقاً بالوضع الأول . فثبت بما ذكرناه أن الشرط في كون اللفظ حقيقة ، أو مجازاً ، حصول الوضع الاول وعلى هذا يجب أن يكون الوضع الأول خالياً عن الحقيقة والمجاز لما ذكرناه

﴿ الحكم الثانى ﴾

اعلم أن الحقائق العرفية من ضرورتها أن تكون مسبوقه بالوضع اللغوى ، لأنها فيما ذكرناه فى استعمالها فى مجاريها العامة ، والخاصة ، أما قصر الاسم على بعض مسمياته ، فلا بد فيه من سبق وضع عام ، وأما سبق المجاز الى الفهم فيكون حقيقة ، وهكذا حال ما يجرى فى الاستعمال الخاص ، فإنه لا بد من أن يكون مسبوقاً بالوضع اللغوى حتى يحصل فى العرف مقصوراً على بعض مجاريه . فعرفت بما حققناه أنه لا بد من صيرورة ما يكون حقيقته عرفية من سبق الوضع اللغوى عليها . فإذن . الحقيقة اللغوية متوقفة على الوضع

بالأصالة ، والحقيقية العرفية متوقفةً على الوضع اللغوي الذي تكون فيه حقيقة . فهو المتوقف على الوضع بالأصالة

الحكم الثالث في الحقائق الشرعية ❖

اعلم أن النقل في الحقائق الشرعية، والدينية، لا بُدَّ من أن يكون مسبقاً بالوضع اللغوي، وهو خلاف الأصل لا محالة، لأنه متوقفٌ على سبق الوضع في اللغة، والوضع اللغوي ليس مسبقاً بغيره، فلهذا قلنا إنه على خلاف الأصل، ويتفرعُ على القول بصحة النقل فروع ثلاثة

(الفرع الاول منها)

لا شك في جرى التواطؤ في الألفاظ الشرعية، كالايمان والإسلام فانهما يطلقان على أعمال مختلفة كالأقوال والأفعال والاعتقادات باعتبار أمر يجمعها، وهو التصديق والانقياد، وهذا هو المعتبر في جرى الألفاظ المتواطئة، كقولنا الإنسان، والحيوان، فانها تطلق باعتبار أمر جامع لها مع اختلاف أعيانها وأفرادها، وذلك الأمر هو الإنسانية، والحيوانية، ولا خلاف في هذا، إنما الخلاف في جرى الأسماء المشتركة، في الألفاظ الشرعية. منعه بعضهم والحق جوازُه. ووقوعه.

والذى يدلُّ على ذلك ما تعلمه في لفظ الصلاة ، فإنها مقولةٌ على حقائق كثيرة ، لا تتفق في معنى واحد . وهذا نحو صلاة الأخرس ، وصلاة الجنابة . وما لا قيام فيه للعجز ، والمرض ، والصلاة بالإيماء بالرأس . والعينين ، والحاجبين ، وليس بين هذه الأمور قدرٌ مشتركٌ . وإنما هي مشتركةٌ في إطلاق لفظ الصلاة عليها ، فهذا قضينا بكونها مشتركة كما نقوله في جميع الألفاظ المشتركة

(الفرع الثاني)

الألفاظ على كثرتها لا تخرج عن الاسمية ، والفعلية . والحرفية . فكما وجد الاسم الشرعي . فهل يوجد الفعل الشرعي والحرف الشرعي ، أم لا فالأقرب أنهما غير موجودين في وضع الشرع . والبرهان على ما قلناه . هو أننا قضينا بوجود الاسم الشرعي . لأجل الاستقراء والتتبع لموضوعات الشرع ، فوجدنا في الأسماء ما قد غيره الشرع عن موضوعه اللغوي ، فلا جرم قضينا بوقوعه . وما عداه لم تدل عليه دلالة ، فهذا بطل اعتباره ، ولأن الحرف دال على معنى في غيره

فلا وجه لكونه شرعياً، وأما الفعلُ فهو دالٌّ على وقوع المصدر في زمان معين ، فإن كان المصدر شرعياً ، كان الفعل تابعاً له في كونه شرعياً ، فإن وجب كونه شرعياً ، فإنما كان ذلك بالمتابعة دون القصد ، وإن كان المصدر لغوياً كَانَتِ الفِعْلُ لُغَوِيًّا لا محالة ، فقد حصل غرضنا أن الفعل لا يكون شرعياً بنفسه بحال

(الفرع الثالث)

الخبرُ في اللغة هو ما يحتمل الصدق والكذب. والانشاء في اللغة ، هو ما لا يحتملُ صدقاً ولا كذباً ، كالأمر والنهي ، والدُّعاء ، والتمنى ، والترجى ، إلى غير ذلك مما يكون إنشاءً ، فإذا عرفت ذلك فنقول ، لا شك أن قولنا ، نذرتُ ، وبعثتُ واشتريتُ ، وتصدقتُ ، وطلقتُ ، وعتقتُ ، إخباراتٌ في وضع اللغة لاحتماها الصدق والكذب ، وإنما التردد إذا وضعت لأحداث هذه الأحكام من النذر ، والبيع والشراء والتصدق والطلاق والعناق الى غير ذلك من تحصيل هذه الأحكام ، فهل تكون إخبارات ، أم إنشاءات ، والأقرب أنها بحقيقة الانشاء أشبه ، لأمرين ، أما أولاً فلأنها لو كانت

موضوعة للإخبار ، لكان حال الإخبار لو وقع مخبراتها ، إما أن تكون في الحال ، أو في الماضي ، وهما باطلان ، لأنها لو وقعت في هذين الزمانين لامتنع تعليقها بالشرط ، لأن الشرط لا يمكن تعليقه بالماضي ، والحال . فبطل كونها إخباراً في هذين الزمانين ، ومحال أن تكون إخباراً في الأزمنة المستقبلية ، لأن قول المطلق لامرأته أنت طالق . ليس بأقوى في تصريحه بالزمن المستقبل ، من قوله ستصيرين طالقاً في المستقبل ، ولو صرح بالتطبيق في المستقبل ، لم تكن طالقاً ، فهكذا ما هو أضعف في الدلالة على المستقبل ، وهو قوله أنت طالق أولى ألا يقتضى وقوع الطلاق ، فبطل كونه دالاً على الاستقبال . وأما ثانياً فلأنها لو كانت موضوعة للإخبار ، لكان لا يخلو حالها ، إما أن تكون كاذبة ، أو صادقة ، فإن كانت كاذبة فلا عبرة بها ، ولا التفات إليها في تحصيل مقصودها ، وإن كانت صادقة فهو باطل أيضاً ، لأن قولنا أنت طالق ، إذا كان خبراً فلا بُدَّ من أن يسبق مخبره ليكون مطابقاً له ، فيكون صدقاً ، فكان يلزم على هذا أن يكون الطلاق واقعاً قبل حصول قولنا أنت طالق ، وهذا محال ، فظهر بمجموع ما ذكرناه ههنا أن الطلاق ، إنما يكون واقعاً بقوله أنت طالق

لا غيرُ ، وهذا هو فائدة الانشاء وثمرتهُ ، ويؤيدُ ما ذكرناه
أنهُ للانشاء قوله تعالى « فطلقوهن لعدتهن » وهذا أمرٌ
بالتطبيق ، فيجب أن يكون قادراً عليه ، ومقدوره لا ينصرف
إلا إلى قوله : طَلَّقْتِ ، وفي هذا دلالة على كونه مؤثراً في
الطلاق ، وهو المقصود ، فهذا ما أردنا ذكره من قسم الحقيقة
وما يختص بها

✽ القسم الثاني ما يتعلق بالمجاز على الخصوص ✽

المجاز ، مَفْعَلٌ ، واشتقاقه إما من الجواز الذي هو التعدى
في قولهم « جُزْتُ موضع كذا » إذا تعدَّيته ، أو من الجواز الذي
هو نقيض الوجوب ، والامتناع ، وهو في التحقيق راجع إلى
الأول ، لان الذي لا يكون واجباً ولا ممتنعاً يكون متردداً
بين الوجود والعدم ، فكأنه ينتقل من الوجود إلى العدم ، أو
من العدم إلى الوجود ، فاللفظ المستعمل في غير موضوعه
الأصلي ، شبيهٌ بالمتنقل ، فلا جرَم ، سمي مجازاً ، فاذا تمهدت
هذه القاعدة فالمقصود من المجاز يتحصل بذكر مسائل

(المسألة الاولى في ذكر حقيقة المجاز وبيان حدّه)

وقد أكثر العلماء فيه الخوض ، وأحسن ما قيل فيه : ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب لعلاقته بين الاول والثاني . ولنفسر هذه القيود ، فقولنا « ما أفاد معنى » عام في الحقيقة والمجاز ، لان كل واحد منهما دال على معنى ، وقولنا « غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب » يفصله عن الحقيقة ، لأننا إذا قلنا : أسدٌ ، ونريد به الرجل الشجاع ، فإنه مجاز لانه أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب ، والخطاب إنما هو خطاب أهل اللغة ، وهو غير مفيد لما وضع له أولاً ، فإنه وضع أولاً بإزاء حقيقة الحيوان المخصوص . وقولنا لعلاقة بينهما لأنه لولا توهم كون الرجل بمنزلة الأسد في الشجاعة ، لم يكن إطلاق اللفظ عليه مجازاً ، بل كان وضعاً مستقلاً ، فهذا لم يكن بد من ذكر هذا القيد

﴿ خيالٌ وتنبيه ﴾

فإن قال قائلٌ ، قولكم في حدّ المجاز إنه « ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في أصل تلك المواضع » يؤدي إلى خروج

الاستعارة عن حدّ المجاز ، وبيانهُ أنا إذا قلنا على جهة الاستعارة ، رأيت أسداً ، فالتعظيمُ والمبالغةُ الحاصلان من هذه اللفظة المستعارة ليس ، لأننا سميناهُ باسم الأسد ، ولهذا فإنه لو جعلناهُ علماً لم يحصل التعظيم والمبالغة بذلك ، بل إنما حصل ، لأننا قدّرنا في ذلك الشخص صيرورتهُ في نفسه على حقيقة الأسد ، لبلوغه في الشجاعة التي هي خاصة الأسد الغاية القصوى ، ومتى قدّرنا حصوله على صفة الأسيديه وحقيقتها ، أطلقنا عليه الاسم ، وبهذا التقدير يكون اسم الأسد مستعملاً في نفس موضوعه الأصلي ، ويبطل المجاز

(والجواب) أنه يكفي في حصول المبالغة والتعظيم أن يُقدّر أنه حصل له من القوة ما كان للأسد ، وعلى هذا يكون استعمال لفظ الأسد في معنى يخالف موضوعه الأصلي ، وبهذا التقرير يحسن وجه الاستعارة ، وتوضح حقيقة المجاز

﴿ وهمّ وتنبية ﴾

فإن قال قائل إن ما جعلتموه حدّاً للمجاز ، يوجب عليكم أن تكون اللفظة الشرعية ، كالصلاة والزكاة وما أشبهها ، مجازاً ، وبيانهُ أن لفظ الصلاة ، والزكاة ، قد أفادا معنى غير

مصطلح عليه ، فيلزم أن يكونا مجازين ، وقد قرّرتم أنها
حقائق شرعية ،

« والجواب » أن فيما ذكرناه في حدّ المجاز ، ما يدرأُ
هذا الاعتراض ويبطله ، ألا ترى أننا قلنا في حدّه (ما أفاد
معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب)
ولفظ الصلاة والزكاة وإن أفادا معنى غير مصطلح عليه فإنما
هو باعتبار وضع اللغة ، لا وضع الشرع ، فإنهما أفادا معنى
مصطلحاً عليه في الأوضاع الشرعية ، فهذا كانا بالحقائق
الشرعية أخلق ، كما أوضحناه من قبل . وكما ذكرنا في تعريف
الحقيقة أموراً غير مرضية . فقد ذكرنا في تعريف المجاز
أيضاً ، ونحن نذكرها ونُظهر وجه ضعفها

(التعريف الاول)

ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني . وحاصل ما قاله في
المجاز . هو كلُّ كلمة أُريدَ بها غير ما وضعت له في وضع واضعها
لملاحظة بين الثاني والاول ، وهذا التعريف فاسدٌ لأنه يقتضى
خروج الحقيقة الشرعية ، والعرفية الى حدّ المجاز وخروجهما
عن حدّ الحقيقة وأنه غير جائز ، لأن كل واحد منهما قد أُريد

به غير ما وضع له، وليساً بمجازين، وقد أشرنا في ماهية الحقيقة إلى تأويل كلامه، فلا يرد عليه هذا الاعتراض

(التعريف الثاني)

ذكره أبو الفتح ابن جنى، وحاصل ما قاله أنه ما لم يُقرَّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة، وهذا فاسدٌ بأمرين، أما أولاً فلأنه يبطل بالأعلام المنقولة من نحو أسد، وثور، فإن هذه الأعلام لم تبق على استعمالها في اللغة، بل قد نُقلت إلى هذه الاشخاص، والمعلوم أنها لا تكون مجازات، ولا يدخلها المجازُ بحال، وأما ثانياً فلأن ما هذا حاله يبطل بالحقائق العرفية، والشرعية، فإنه قد استعملت في غير ما وضعت له في أصل اللغة، ولم تُقرَّ على تلك الاستعمالات اللغوية، ولا يقال بأنها مجازات

(التعريف الثالث)

ذكره الشيخ أبو عبد الله البصرى، وحاصل ما قاله أنه ما أُفيد به غير ما وضع له. وهذا فاسدٌ بالحقائق العرفية، والشرعية، فإنه قد أُفيد بها غير ما وضعت له، فيلزم أن تكون مجازات، وقد قرّرنا كونها حقائق، فلا وجه لتكريره

(التعريف الرابع)

قَالَ ابن الأثير ، وحاصلُ قوله في حقيقة المجاز أنه ما أُريدَ به غيرُ المعنى الذي وُضِعَ له في أصل اللغة ، وهذا فاسدٌ بما ذكرناه في الحقائق العرفية ، والشرعية ، فإنها قد أُفادت خلاف ما وُضِعَتْ له في اللغة ، فكان يلزم أن تكون مجازات وهو باطل

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أن إطلاق لفظ المجاز على ما يُفيدهُ ، ليس على جهة الحقيقة ، وإنما يُطلق على جهة المجاز ، لا مرين ، أمّا أولاً فلأن الحقيقة في هذا اللفظ ، إنما هو التعدّي والعبور ، وحقيقة ذلك إنما تحصل في انتقال الجسم من حيزٍ إلى حيزٍ آخر ، فأما في الالفاظ فلا يجوز ذلك في حقها ، وإنما تكون على جهة التشبيه ، وهذا هو فائدة المجاز ومعناه ، وأمّا ثانياً فلأن المجاز وزنه (مفعَل) وبناء المفعَل حقيقة إمّا في المصدر ، كالمخرج ، والمدخل ، وإمّا في المكان ، والزمان ، إذا أُريدَ به زمانُ الدخول ، والخروج ، ومكانهما ، فأما الفاعل فليس مستعملاً فيه

فيقال بأنه حقيقة كما قرّرنا من قبل أن اسم الحقيقة فعيلة
بمعنى فاعلة ، أو مفعولة ، وعلى هذا يكون استعماله في اللفظ
المنتقل عما كان عليه في الاصل لا يليق إلا مجازاً

﴿ المسئلة الثانية في تقسيم المجاز ﴾

اعلم أن المجاز واسع الخطو في الكلام كثير الدور فيه
وليس يخلو حالة إما أن يكون وارداً في مفردات الألفاظ
أو في مركباتها ، أو يكون وارداً فيهما جميعاً ، فهذه مراتب
ثلاث لا بد من كشف الغطاء عنها ، وبيان أمثلتها بمعونة الله

(المرتبة الاولى في بيان المجازات المفردة)

وهذا نحو استعمال الأسد ، في الرجل الشجاع ، والبحر ،
في الكريم ، والحمار ، في البليد الى غير ذلك من المجازات
المفردة وجملة ما نورده من ذلك أمور خمسة عشر

أولها ، تسمية الشيء بلسم الغابة التي يصير إليها ، وهذا
نحو تسميتهم العنب بالحمر لما كان يصير إليها ، والعقد بالنكاح ،
لما كان مؤصلاً إليه ، فلاجل توهمهم المبالغة أطلقوا هذه
الالفاظ على ما ذكرناه وإن لم تكن حاصلة على ما ذكرناه
لما كانت غايتها إليها

وثانيها ، تسمية الشيء بما يشابهه ، وهذا نحو تسميتهم
المذلة العظيمة ، بالموت ، والمرض الشديد ، بالموت أيضاً
وهكذا الأمور الهائلة ، والأهوال العظيمة ، ووجه المجاز ،
إما من أجل المشابهة ، وإما لأنها توّدى إليه

وثالثها ، تسميتهم اليد باسم القدرة كقوله تعالى (يَدُ اللَّهِ
فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) أى قدرته ، وقولهم يَدُ فلان على غيره قاهرة
ووجه المجاز من جهة أن اليد محل للقدرة ، أو من جهة أن
اليد آلة في الفعل . والفعل لا يمكن حصوله إلا بواسطة
القدرة ، فلاجل هذا تجوزوا في تسمية اليد بالقدرة

ورابعها . تسمية الشيء باسم قائله . حيث قالوا ، سأل
الوادي ، والحقيقة سأل ماء الوادي . فإسناد السيلان إلى
الوادي من باب المجاز المركب . وتسمية الماء بالوادي من باب
المجاز المفرد لما كان الوادي قابلاً له

وخامسها . تسمية الشيء باسم ما يكون . لا بسأله كما
سموا المطر بالسما . فقالوا جادتنا السماء . لما كان المطر
نازلاً منها

وسادسها . إطلاقهم الاسم أخذاً له من غيره ،
لاشتراكهما في معنى من معانيه ، كما أطلقوا لفظ الأسد على

الشجاع باعتبار الشجاعة ، وكما أطلقوا الحمار على البليد ، لاجل
البلادة ، وهذا هو الذي يُقال إنه من باب الاستعارة
وسابغها ، تسمية الشيء باسم ضده ، كقوله تعالى « وجزاء
سيئة سيئة مثلها » و « من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم » و « قوله تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما
عوقبتم به » فيمكن أن يقال إن وجه المجاز ههنا ، تسمية
الشيء باسم ضده ، وإذا جاز إطلاق اللفظة الواحدة على
الضدين في لسانهم ، كإطلاق الحنيف على المعوج ، والمستقيم ،
والسُدْفَه على الضوء ، والظلام ، جاز إطلاق السيئة على جزائها كما
يطلق عليها نفسها ، ويمكن أن يقال إن هذا من باب التشبيه
في المجاز ، لأن جزاء السيئة ، يُشبهها في كونها سيئة ، بالنسبة
إلى من وصل إليه ذلك الجزاء

وثانها ، تسمية الكل باسم الجزء كإطلاق (١) لفظ العموم ،
مع أن المراد منه الخصوص ، كقوله تعالى « وهو على كل شيء
قديرٌ » فقد خرج من هذا كثيرٌ من الموجودات التي لا يقدر
عليها ، فالعموم صار مجازاً في الخصوص

(١) الصواب أن يقول . كإطلاق الرقية . على العبد أو الأمة في
قوله تعالى فتحرير رقية مؤمنة

وتاسعها، تسمية الجزء باسم الكل كما يقال للزنجي إنه .
أسود . فقد أدرج بياض أسنانه ، وبياض عينيه، في هذا
الإطلاق .، وتسمية اسم الكل باسم الجزء أولى من عكسه
لأن الجزء لازم للكل ، والكل لا يلزم الجزء . فلذلك
كان أحق لأجل الملازمة

وعاشرها، إطلاق اللفظ المشتق بعد زوال المشتق منه،
كإطلاق قولنا . قاتل وضارب ، بعد فراغه من القتل .
والضرب ، فإنّ اطلاقه على جهة الحقيقة في الحال . فأما بعد
ذلك فهو مجاز

وحادي عشرها ، المجاورة . وهذا كنقل اسم الراوية ،
من ظرف الماء إلى ما يحمل عليه من الجمال وغيره . ونحو
تسمية الشراب بالكاس لأجل مجاورته له

وثاني عشرها ، إطلاق لفظ الدابة على الحمار ، فإنه كان
بالوضع اللغوي لكل ما يدب ، كاللودة ، والنملة ، ثم تُعُورف
على قصره على ذوات الأربع من الدواب ، فاذا قصر من
ذوات الأربع على الحمار ، كان هذا مجازاً بالإضافة إلى
العُرف لا محالة

وثالث عشرها ، المجاز بالزيادة ، كقوله تعالى « ليس

كَمَثَلِهِ شَيْءٌ» فَالْكَافُ ههنا مزيدةٌ، لأنَّها لو أُسْقِطتْ
لأَسْتَقَامَ الكلامُ ، فلهذا كان مجيئها للزيادة المجازية
ورابع عشرها ، المَجَازُ بِالنَّقْصَانِ ، وهذا كقولهِ تعالى
« وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » فَإِنَّ المراد أهل القرية ، ولهذا ، فَإِنَّهُ لو
جِيءَ بِهَا لِصَحِّ الكلامِ واستقام

وخامس عشرها ، تسمية المُتعلِّقِ بِاسْمِ المُتعلِّقِ ، كتسمية
المعلومِ علمًا ، والمقدورِ قَدْرَةً ، كما قال تعالى « وَلَا يُحِيطُونَ
بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ أَيَّ » معلومه . وقولِهِمْ ، هذه قدرةُ الله ،
أَيَّ مقدورُهُ ، جميعُ فهذه الوجودُ المجازيةُ في الألفاظِ المفردة ،
وأكثرُ أهلِ التحقيقِ معترفون بِإثباتِ المجازاتِ المفردة .
وقد أنكرها بعضهم ، والحجَّةُ على ما قلناه ، هو أن أهل اللغة
قد استعملوا الأسد ، في الرجل الشجاع ، وفي البليد الحمار ،
مع اعترافهم بأن لفظ الأسد ، والحمار ، موضوعان في أوَّل
الأمرِ على هذين الحيوانين ، وإنما أطلقوهما على ما ذكرناه على
جهةِ المَجَازِ ، لما بين مفهوميهما وبين هذين الأمرين من
المشابهة ، وهذا هو مرادنا من المَجَازِ

واحتجَّ المنكرون للمجاز في المفردات بأن اللفظ لو
أفاد المعنى على وجهِ المَجَازِ لكان إما أن يفيدهُ مع القرينة

المخصوصة ، أو بدون القرينة ، والأول باطلٌ ، لأنه مع القرينة المخصوصة لا يفيد خلاف ذلك ، وعلى هذا يكون مع تلك القرينة حقيقة ، لا مجازاً ، وهو بدون القرينة غير مفيد أصلاً ، فلا يكون حقيقةً ، ولا يكون مجازاً ، فحصل من مجموع ما ذكرناه ، على هذا التقدير أن اللفظ لا يكون مجازاً لأحال القرينة ، ولا حال عدم القرينة ، وهذا هو المطلوب بنا

« والجواب » أن اللفظ الذي لا يفيد إلا مع القرينة هو المجاز بعينه ، ولا يقال بأن اللفظ مع القرينة يصير حقيقةً فيما دلّ عليه ، لأن دلالة القرينة ليست دلالة وضعية ، حتى يحصل المجموع لفظاً دالاً على المعنى . وإنما دلالتها عقلية ، فإن سلموا ما ذكرناه ، فهو المجاز . وإن زعموا أنه يمكن حقيقة بما ذكروه ، كان خلافاً في العبارة

(المرتبة الثانية في المجازات المركبة)

وحاصل الأمر في ذلك هو أن يستعمل كل واحد من الألفاظ المفردة في موضوعه الأصلي ، لكن المجاز إنما حصل في التركيب لا غير ، وهذا كقوله

(أشاب الصغير وأفنى الكبير كثر الغداة ومرّ العشي)

فكل واحد من هذه الألفاظ المفردة فيما ذكرناه مستعمل

في موضوعه الأصلي، لكن إنما جاء المجاز من جهة إسناد الإشابة والإيفاء إلى كَرِّ الغداة، وإلى مَرِّ العشي وهو غير مطابق لما عليه الحقيقة، فإن الإشابة، والإيفاء، إنما يحصلان بفعل الله تعالى لا بكرِّ الغداة، ولا بِمَرِّ العشي، وهكذا قوله تعالى « وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » وقوله تعالى « أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأُزِينَتِ » فهذا وأمثاله إنما جاء المجاز فيه من جهة الإسناد والإضافة لا غير، لا من جهة المفردات كما مثلناه

(المرتبة الثالثة في بيان المجازات الواقعة في المفردات والتركيب)

فهذا وأمثاله يحسن موقعه، ويقع في البلاغة أحسن هيئة، ويكسب الكلام رونقا وطلاوة، ويعطيه رشاقة ويُدقيقه حلاوة، ومثاله قولك لمن تراعيه « أَحْيَانِي اكْتِحَالِي بَطْلَعَتِكَ » فإنه قد أستعمل لفظ الإحياء في غير موضوعه بالأصالة، وأسند الاكتحال إلى الإحياء، مع أنه في الحقيقة غير منتسب إليه، فقد حصل المجاز في الإفراد والتركيب معا كما ترى

✽ تنبيه ✽

اعلم أن هذه المجازات المركبة التي ذكرناها ومثلناها

بقوله تعالى « وأخرجت الأرض أثقالها » وبقوله تعالى « مما
تُنبت الأرض » وقوله تعالى « حتى إذا أخذت الأرض
زُخرفها » وغير ذلك من الأمثلة . فإنها كلها مجازات لغوية
استعملت في غير موضوعاتها الاصلية ، فلاجل هذا حكمنا
عليها بكونها لغوية ،

وبيانهُ هو أن صيغة « أنبت » « وأخرج » « وأخذ »
وُضعت في أصل اللغة بإزاء صدور الخروج ، والنبات ،
والأخذ ، من القادر الفاعل ، فإذا استعملت في صدورها من
الارض فقد استعملت الصيغة في غير موضوعها ، فلا جرم
حكمنا بكونها مجازات لغوية .

وقد زعم ابن الخطيب الرازي أن المجازات المركبة كلها
عقلية . وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً فلأن فائدة المجاز
ومعناه حاصل في المجازات المركبة من كونه أفاد معنى غير
مصطلح عليه ، فهذا كان المركب بالمعاني اللغوية أشبه . وأما
ثانياً فلأن المجاز المفرد في قولنا : زيد أسدٌ قد وافقنا على كونه
لغويًا ، فيجب أن يكون المركب أيضاً كذلك ، والجامعُ بينهما
أن كل واحد منهما قد أفاد غير ما وضع له في أصل تلك اللغة ،
فوجب الحكم عليه بكونه لغويًا

(المسئلة الثالثة فى ذكر الأحكام المجازية)

اعلم أنا قد أشرنا الى تقسيم المجاز فى مفرده ومركبه ،
وذكرنا فى المفرد أنواعاً ترتقى الى خمسة عشر ، وهى وإن
تفرقت فى التعديد فهى فى الحقيقة راجعة الى أودية المجاز
المعتمدة فيه وهى التوسع ، والاستعارة ، والتمثيل ، لا تخرج
عنها ، وإنما أوردناها مفصلة لما أوردها ابن الخطيب ، وكان
مؤلفاً بتكثير التقسيم وله شغف به ويحصل المقصود بذكر
الأحكام

﴿ الحكم الاول ﴾

الأصل فى إطلاق الكلام أن يكون محمولاً على الحقيقة
ولا يعدل الى المجاز إلا لدلالة ، فإذا ، المجاز على خلاف الأصل
لا محالة لأدلة ثلاثة

أولها أنا نقول اللفظ إذا تجرد عن القرينة ، فإما أن يُحمل
على حقيقته وهذا هو المطلوب ، فإن الحقيقة هى الأصل ، وإما
أن يُحمل على مجازه ، وهو باطل لأن الشرط المعتبر فى جملة على
مجازه إنما هو حصول القرينة ، ولا قرينة هناك وإما أن
لا يحمل على حقيقته ، ولا على مجازه ، وهو باطل لأنه على هذا

التقدير يخرج عن أن يكون مستعملاً ، وتلججه بالمهمات ، وإما أن يحمل عليهما جميعاً ، وهذا باطلٌ أيضاً لأنه لو قال الواضع ، أحملوا هذا اللفظ عليهما جميعاً كان حقيقةً في مجموعهما وإن قال : أحملوه إما على هذا أو على هذا أو على ذلك ، كان مشتركاً بينهما وكان حقيقةً فيهما . فإذا بطلت هذه الأقسام كلها تعين ما قلناه من حمالة على الحقيقة عند التجرد

وثانيها أن المجاز لا يمكن تحقُّقه إلا عند نقل اللفظ من شيء إلى شيء آخر لعلاقة بينهما ، وذلك يستدعي أموراً ثلاثة ، وضعه الأصلي ، ثم نقاه إلى الفرع ، ثم العلاقة التي بينهما ، وأما الحقيقة فإنه يكفي فيها أمرٌ واحدٌ : وهو وضعها الأصلي والمعلوم أن كل ما كان توقُّفه على شيء واحد فهو سابق على ما يكون توقُّفه على ذلك الشيء مع أمرين آخرين

وثالثها أنه لو لم يكن الأصل في الكلام هو الحقيقة لكان الأصل لا تخلو حالةً إما أن يكون هو المجاز ، ولا قائل به . فيجب القضاء بفساده ، أولاً يكون واحد منهما هو الأصل ، وهو باطلٌ أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون كلامُ الشارع متردداً بين الحقيقة والمجاز ، فيكون مجملاً لا يمكن فهم المراد من ظاهر خطابه وخلاف ذلك معلومٌ فلا حاجة إلى إبطاله . ولما كان

ذلك فاسداً علمنا أن الأصل في الكلام هو الحقيقة ، ويؤيدُ ما ذكرناه ما روى عن ابن عباس أنه قال ما كنت أدري ما الفاطرة حتى اختصم الى رجلان في بئر ، فقال أحدهما فطرها أبي ، أي اخترعها . وحكى عن الاصمعي أنه قال : ما كنت أعرف الدِّهَاقَ حتى سمعتُ جاريةً بدويةً تقول أسقني دهاقا أي ملاناً . فلولا أن السابق من الإِطلاق في الكلام هو الحقيقة ، لما فهموا تلك المعاني ، لجواز أن تكون مستعملة في غيرها على جهة المجاز ، أو تكون مترددة بين الحقيقة والمجاز

﴿ الحكم الثاني ﴾

اعلم أن الحقيقة إذا كانت هي الأصل في الكلام كما ذكرتم ، فلاي شيء يكون التكلم بالمجاز ، وما الباعث عليه فنقول : العدول عن الحقيقة الى المجاز قد يكون لأمر يرجع الى اللفظ وحده ، وإلى المعنى وحده ، وإليها جميعاً ، فهذه مقاصد ثلاثة

(المقصد الاول)

ما يرجع الى اللفظ على الخصوص وذلك من أوجه ، أما أولاً فلما يرجع الى جوهر اللفظ بأن يكون اللفظ الدال على

المجاز أخفّ من الحقيقة على اللسان ، إما خلفّة مفرداته
أو لحسن تعديل تركيبه ، أو خلفّة وزنها ، أو لسلاسته ، أو لغير
ذلك من الأمور التي تقتضى السهولة فيعدل الى المجاز
لما ذكرناه

وأما ثانياً فلأن اللفظة المجازية ربما كانت صالحة
للقافية إذا كان الكلام شعراً منظوماً ، أو لأجل التشاكل في
السجع إذا كان الكلام منثوراً ، والحقيقة غير صالحة في ذلك ،
أولاً لاجل أن الكلمة المجازية مألوفة الاستعمال ، والحقيقة
غريبة وحشيّة ، فتكون المجازية أخفّ لما يحصل من الإنس
المألوف ما ليس يحصل في غيره ،

وأما ثالثاً فربما كانت اللفظة المجازية جارية على الأقيسة
الصحيحة في تعريفها في بيانها ، والحقيقة منحرفة عن ذلك
فلهذا عدل الى استعمال اللفظة المجازية من أجل ذلك

(المقصد الثاني)

ما يرجع الى المعنى على الخصوص وذلك من أوجه ، أما
أولاً فلأجل التعظيم كما يقال سلامٌ على الحضرة العالية والمجلس
الكريم ، فيعدل عن اللقب الصريح الى المجاز تعظيماً لحال

المخاطب وتشريفاً لذكر اسمه عن أن يخاطب بلقبه فيقال
سلامٌ على فلان

وأما ثانياً فلاجل التحقير كما يعبر عن قضاء الوطرٍ من
النساء بالوطء وعن الاستطابة بالغائط ويترك لفظ الحقيقة
استحقاقاً له ، وتزرها عن التلفظ به لما فيه من البشاعة والغلظ
وقد نزه الله تعالى كتابه الكريم وخطابه الشريف عن مثل
هذه الامور ، وعدل الى المجازات الرشيقه لما ذكرناه فقال
« أو لامستم النساء » كناية عن الوطء وقال تعالى « كانا
يا كُلاًن الطعام » كنى به عن قضاء الحاجة لما في لفظ الحقيقة
من الركة والسماجة ،

وأما ثالثاً فلاجل تقوية حال المذكور فإذا قلت رأيت
أسداً كان أقوى من قولك رأيت رجلاً يُشبه الأسد كما
سنورد الفرق بين الاستعارة والتشبيه ، فلا جرم عدل الى
المجاز لمكان هذه القوة

وأما رابعاً فلما يحصل في المجاز من التوكيد بخلاف
الحقيقة ، فأنت إذا قلت رأيت أسداً في سلاحه ، وبحراً في
يُرديته ، كان أكثر تأكيداً ووقفاً في النفوس من قولك رأيت

رجلاً كريماً أو شجاعاً لما يحصل في ذلك من المكانة والمبالغة
بذكر المجاز دون الحقيقة

(المقصد الثالث)

ما يرجع الى اللفظ والمعنى جميعاً لما يحصل في المجاز من
تلطيف الكلام وحسن الرشاقة فيه ، وتقرير ذلك هو أن النفس
إذا وقفت على كلام غير تام بالمقصود منه تشوقت الى كماله ،
فلو وقفت على تمام المقصود منه لم يبق لها هناك تشوق أصلاً ،
لان تحصيل الحاصل محال ، وإن لم تقف على شيء منه فلا
شوق لها هناك ، فأما إذا عرفته من بعض الوجود دون بعض
فإن القدر المعلوم يحصل شوقاً الى ما ليس بمعلوم ، فاذا عرفت
هذا فنقول : إذا عبّر عن المعنى باللفظ الدال على الحقيقة
حصل كمال العلم به من جميع وجوهه ، وإذا عبّر عنه بمجازه لم
تعرف على جهة الكمال فيحصل مع المجاز تشوقاً الى تحصيل
الكمال ، فلا جرم كانت العبارة بالمجازات أقرب الى تحسين
الكلام وتلطيفه

﴿ الحكم الثالث ﴾

أجمع أهل التحقيق من علماء الدين ، والنُّظار من الأصوليين ، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم في كلا نوعيه ، المفرد ، والمركب ، ويحكى الخلاف في إنكاره عن أبي بكر بن داود الأصفهاني ، والحجة على ما قلناه : هو أن خلافة إمام أن يكون في الجواز ، أو في الوقوع ، فأما الجواز العقلي فإنه ظاهر فإن الخطاب بالكلام الذي أريد به خلاف ما وُضع له جائز من جهة العقل ، والقدرة الإلهية لا تعجز عن مثل هذا ، فهذا حكما به ، وأما الوقوع فهو ظاهر في القرآن كثيرا قال الله تعالى « واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » وقال تعالى « فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ » وقال تعالى « واشتعل الرأس شيبًا » ومن المركب قوله تعالى « أَخَذتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا » وقوله تعالى « فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » وعلى الجملة فلاستعارة ، والتمثيل ، والكناية ، في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أوسع من أن تُضبط بحد ، وسنورد من ذلك أمورا منبهة على حسن البلاغة بالتوسعات المجازية ،

ونقير هذه الدلالة . . . بالمجازات إما أن يُراد بها معنى،
أولاً، والثاني باطلٌ منزّه عنه كلامُ الله، والأولُ إما أن يُراد
به ما وُضع له، أو غيرُه، فإن أُريد به ما وُضع له فهو
باطلٌ، لأنّ الدلّ لا جناح له، والإرادة لا تعقل من الجدار،
والأخذ من جهة الأرض غيرُ ممكن، لأنها غيرُ قادرة، وإن لم
يُرد بها ما وُضعت له فهذا هو الذي نريدُ بالمجاز وهو المطلوب

✽ خيال وتنبية

فإن قال قائل إن ما ذكرتموه من جواز دخول المجاز في
كلام الله تعالى يؤدّي الى حصول مطّاعن في ذات الله تعالى،
وفي صفاته، وفي كلامه، وشيء منها غير جائز في الله تعالى
ولا في صفاته ولا يليق بخطابه، فيجب القضاء ببطلانه
وفساده، وبيانه من أوجه أربعة

أولها، هو أن الله تعالى لو خاطب بالمجاز لكان يجوز
وصفه بأنه متجاوز مستعير، وهذا غير لائق بالحكمة

وثانيها، أنه لا فائدة في العدول الى المجاز مع إمكان
الحقيقة، فالعدول اليه يكون عبثاً لا حاجة اليه

وثالثها، هو أن المجاز لا ينبيء عن معناه بنفسه، فورود

القرآن به يؤدى الى أن لا يُعرف مُراد الله فيُفْضَى الى الإلباس
وهو منزّهٌ عنه

ورابعها ، أن كلام الله تعالى كله حقٌ وصوابٌ ، وكلُّ
حقٍّ فله حقيقة ، وكلُّ ما كان حقيقة فلا يدخله المجاز ، وهذا
هو المطلوب

« والجواب » أنا قد أوضحنا بالبرهان العقليّ جوازه
وأوردنا من الأمثلة في وقوعه في خطاب الله تعالى ما لا مدّفع
له الا بالمكابرة والإنكار والمنكارة

قوله أولاً إنه يؤدى الى وصفه بأنه متجوّز مستعير ، قلنا
هذا فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأن إجراء الأوصاف الإلهية
موردةٌ بالشرع ، فما أذن فيه أطلقناه ، وما سكت عنه توقّفنا في
حاله ، وأما ثانياً فلعل هذه الأوصاف توهمُ الخطأ مع صحة
إجرائها عليه فلا جرّم توقّفنا في إطلاقها

وأما قوله ثانياً إنه لا فائدة في العدول عن الحقيقة ، فقد
قرّرنا فيما سلف الباعث على التكلم بالمجاز . وذكرنا هناك
أغراضاً حكّمية تبعث عليه

وأما قوله ثالثاً إنّ المجاز يؤدى الى اللبس ، قلنا إنه لا
لبس مع وجود القرينة ، والمجازات لا تنفك عن القرائن

الحالية ، والمقالية ، كما سندكرها من بعد هذا بمعونة الله
وأما قوله رابعاً إن كلام الله تعالى حق، قلنا إن كلام الله
حق على معنى أنه صدق لا يجوز فيه كذب، لا من أجل كون
ألفاظه مستعملة في موضوعاتها الأصلية ، فأين أحدهما من
الآخر، وفيه وقع النزاع فبطل ما قالوه

✽ الحكم الرابع في كيفية استعمال المجازات ✽

اعلم أن المجازات اللغوية المفردة يجب إقرارها حيث
وردت ، ولا يجوز تعديها إلا بتوقيف وإذن من جهة اللغة .
وقد زعم فريق أنه يجوز تعديها عن أماكنها التي وردت فيها
إلى غيرها ،

والحجة على ما قلنا هو أن المجازات واردة على خلاف
الأصل والاستعمال ، فيجب قصرها على الأماكن التي وردت
فيها من غير تعدي

ولنضرب في ذلك أمثلة ، المثال الأول في مجاز النقصان
كقوله تعالى «واسأل القرية» واسأل العير، وقولهم سل الربيع،
فهذه الأمور يجب قصر النقصان فيها على ما وردت فيه ،
ولا يجوز تعديها ونقاه إلى غيره ، فلا يقال: سل الدار واسأل الجدار،

واسأل الشجرة، إلا بإذن من جهة اللغة يدل على جواز استعماله
المثال الثاني، في مجاز الزيادة، فإذا ورد المجاز في زيادة. ما
و. لا. في نحو قوله تعالى «فبما رحمة من الله» وقوله «فبما نقضهم
ميثاقهم» وزيادة. لا. في قوله تعالى «لئلا يعلم» وقوله تعالى
«ولا تستوى الحسنة ولا السيئة» فيجب إقرار زيادتهما حيث
وردتا، ولا يجوز التعدي إلى زيادة. لم. ولن. من حروف النفي
المثال الثالث، إذا استعير لفظ الأسد للرجل الشجاع
ووجه الاستعارة بينهما المشاركة في معنى الشجاعة، فيجب
إقراره حيث ورد، ولو جاز تعديده لجاز إطلاق اسم الأسد
على الرجل الأبنخر، وهو المتغير الفم، فلو كانت المشابهة كافية
في حلّ الإطلاق لجاز ما ذكرناه، فلما كان ممنوعاً دلّ على
ما قلناه من قصره حيث ورد، وهكذا تحذروا في إطلاق
قولنا (نخلة) في الرجل الطويل، ولو جاز تعديده لجاز إطلاقها على
الحبل من أجل طوله، فلما تعذر ذلك عرفنا أنه مقصور،
فأما المجازات المركبة فالأقرب جواز تعديدها إلى غير
محلها التي وردت فيها، فكما ورد قوله تعالى «أخذت الأرض»
وأنبت الأرض وغير ذلك، ورد قولهم تكاثرت أشواقي،
والتكاثر إنما يكون في الأمور المتحيزة، وقولهم أسقمتي فقدك،

وأحياني مشاهدتك والنظرُ إليك ، وهذا واردٌ في لسانهم
كثيراً لا يمكن ضبطه في الرسائل والمواظظ والخطب ، ولا بن
نبأته في مثل هذا اليد البيضاء كقوله (إنما الموت حسامٌ
أزهقَ النفوسَ ذبابه)

✽ الحكم الخامس ✽

استعمال المجاز مخصوص بالألفاظ دون الأفعال كالقيام
والقعود والصور والهيئات فلا ترد فيها المجازات بحال ، وإذا
كان مخصوصاً بالألفاظ فهي منقسمة إلى الأسماء والأفعال
والحروف ، فأما الحروفُ فلا مدخل للمجاز فيها ، لأن وضعها
على أنها تدل على معانٍ في غيرها فلا بد من اعتبار الغير في
دلائلها ، ثم ذلك الغير إن كانت صالحة للدخول عليه كقولك
زيد في الدار ، وعمرو من الكرام ، فهي حقيقة في استعمالها
وإن كانت غير صالحة لما دخلت عليه كقولك من حرف جرّ ،
ولم . حرف نفي ، صارت مجازاً لكن التجوّز إنما كان فيها من
جهة تركيبها لا من جهة الإفراد ، والمنع إنما كان في حالة
الإفراد لا في التركيب

وأما الأفعال فهي دالةٌ على حصول أحداث في أزمنة
. معنة ، فالفعل الصناعي دالٌّ على المصدر وعبارةٌ عنه ، فالمصدر

إِن وقع فيه مجازٌ فالفعل تابع له ، وإِن تعذر وقوع المجاز في المصدر فالفعل أحق بالتعذر ،

وأما الأسماء فهي أنواع ثلاثة (الاسم العلم) ولا مدخل له مجاز فيه لأنه في جميع مواقعهِ أصل ، ومن حق المجاز أن يكون مسبوقاً بوضع أصليٍّ ثم يُنقل عنه ، وأيضاً فإن من حق المجاز أن يكون بينه وبين ما نقل عنه علاقة يحسن لأجلها التجوز والنقل ، وهذا غير موجود في الأعلام ، فهذا بطل التجوز فيها (والاسمُ المصدر) وهو المشتق منه قد يدخله المجاز إذا وقع في غير موضعه كقولك رجل عدلٌ . ورضاً (والاسمُ الجنس) وأكثر ما يرد المجاز في المفرد منه كأسد ، وبحر ، وليث ، وغير ذلك من الأسماء المفردة ، ولانقتصر على ما ذكرناه ههنا من أحكام المجاز ففيه كفاية لغرضنا ، وستكون لنا عودة في تحقيق أسرار المجازات في فنّ المقاصد ، وإذ قد أتينا على ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص ، وما يتعلق بالمجاز على الخصوص ، فنذكر ما يكون مشتركاً بينهما وبالله التوفيق

(القسم الثالث في ذكر الأحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز)

(الحكم الأول) اعلم أن اللفظة اللغوية بالنسبة الى إفادتها

لمعناها إذا كانت دالة على أزيد من معنى واحد ، فإما أن تكون

إفادتها المعنيين على جهة الاستواء من غير تفرقة فيكونان حقيقتين ، وهذا هو الاشتراك ، وإما أن يكون أحدهما سابقاً الى الفهم دون الآخر فيكون بالإضافة الى السابق حقيقة وبالإضافة الى الآخر مجازاً ، فإذا كانت مستعملة فيهما فلا بُدَّ من تفرقة بين حقيقتها ومجازها ، ولاجل مزيد الغموض أكثر العلماء الخوض في ذلك ، وذكروا أموراً غير صالحة للفرق وأموراً صالحة للتفرقة ، فهذان تقريران نذكر ما يخص كل واحد منهما بمعونة الله تعالى

(التقرير الاول للفروق الصحيحة)

اعلم أن مستند الحقيقة والمجاز إنما هو اللغة لا غير ، فإذا كان لا مستند لهما سواها ، فيجب أن تكون التفرقة بينهما مُتَلَقَّاة من جهة أهل اللغة في الاستعمال ، وليس يخلو ذلك إما أن يكون بتعريف يقطع الاحتمال وهو التنصيص ، وإما أن يكون بتعريف مُعَرَّض للاحتمال وهو الاستدلال ، فهذان مجريان

(المجرى الأول وهو التنصيص)

وذلك يكون من أوجه خمسة (أولها) أن يصرح الواضع فيقول : هذا حقيقة ، وهذا مجاز ، من غير إشارة الى أ

وراء تصريحه فهذه تفرقة ليس بعدها في الوضوح شيء ،
ويجب قبولها لأنه كما قيل في أصل وضعه قيل في التفرقة
لا محالة

(وثانيها) أن يميز كل واحد من الحقيقة والمجاز بحدٍ يخصه
لأن الحدود إنما توضع من أجل معرفة الماهيات والتفرقة بينها
فإذا وُضع لكل واحد منهما حدٌ على الخصوص حصلت
التفرقة بالأمرية

(وثالثها) أن يذكر لكل واحد منهما خاصة تخصه ،
لأن الخاصة هي تلوه الحد في بيان الماهية خلا أن التفرقة بين
الحد والخاصة هو أن من شأن الحد أن يكون مندرجاً تحته
جميع الصور المفردة من المحدود ، بخلاف الخاصة ، فإن الخاصة
إنما تكون متناولة لبعض الصور المفردة دون بعض ، ألا ترى أن
حدّ الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران
بالأزمة الخاصة ، فهذا يندرج تحته كل الأسماء لا يخرج عنها
صورة واحدة ، والخاصة في الاسم إنما هو دخول التنوين ،
واللام ، والاضافة ، وغيرها ، وهذا إنما يخص بعض الأسماء
دون بعض

(ورابعها) أن ينص واضع اللغة في بعض الألفاظ على

أنى متى استعملت هذه اللفظة في هذا المحل فهي حقيقة ،
ومتى استعملتها في محل آخر فهي مجاز ، ومثاله أن البلق مجموع
السواد والبياض ، فيقول مثلاً متى استعمل في الخيل فهو حقيقة
ومتى كان مستعملاً في غيرها فهو مجاز فهذا ظاهر
يجب قبوله

(وخامسها) أن ينص واضع اللغة بأن يقول متى استعملت
هذه اللفظة مطلقاً فهي حقيقة ، ومتى استعملتها مقيدة فهي
مجاز ، فيجب الاحتكام لقوله فيما ذكرناه ، ولا يجوز مخالفته
لانهم الواضعون لا ينافوا اللغة فاهم التحكم فيها كيف شاءوا

(المجرى الثانى الاستدلال)

وذلك أن ندرك من الكلام ما يوقفنا على أمور تشعرنا
بالتفرقة بينهما ، وذلك من أوجه أربعة
(أولها) أن تستعمل في معنيين ، أحدهما يكون سابقاً الى
الفهم عند إطلاق اللفظ من غير قرينة ، والآخر لا يفهم عند
الإطلاق إلا بقرينة ، فيعلم أنها حقيقة في السابق دون المتأخر
فيعلم بالاضطرار الى قصد الواضع أن اللفظ لولا أنه حقيقة في
ذلك المعنى لما كان سابقاً الى الافهام دون غيره

(وثانيها) أن يعلم من أهل اللغة أنهم متى أرادوا إفهام معنى من المعاني غيرهم ، اقتصروا على عبارات مخصوصة ، وإذا عيروا بذلك اللفظ عن معنى آخر لم يقتصروا عليها . بل ذكروا معها قرينة ، فيعلم قطعاً بهذا التصرف أن الأول حقيقة ، والثاني مجازٌ إذ لولا علمهم بكون ذلك اللفظ حقيقة لذلك المعنى لما اقتصروا عليه

(وثالثها) أنهم إذا علقوا الكلمة بما يستحيل عقلاً تعلقها به ، علم أنها في أصل اللغة غير موضوعة لها فيعلم كونها مجازاً فيها وهذا كقوله تعالى في النقصان « وجاء ربك » فإنه يستحيل عقلاً تعلق المجيء بالذات ، لاستحالته عليها ، فيعلم أن استعمالها مجاز بالنقصان ، وأن الأصل وجاء أمر ربك وكقوله تعالى « واسأل القرية » فإنه لا يمكن سؤال القرية ، فعلمنا أنه لا بدّ هناك من محذوف تقديره واسأل أهل القرية وفي الزيادة كقوله تعالى « ليس كمثله شيء » فإننا لو خَلينا وظاهر الآية كان المنفى إنما هو مثل مثل الله تعالى لامثله على الاطلاق ، والعقل يأبى ذلك ويبطله ، فعرفنا أن ذكر الكاف زيادة وأن الحقيقة حذفها ونقصانها (ورابعها) أن يضمنوا لفظاً لمعنى ثم تركوا استعماله على

العموم وأطلقوهُ على بعض مجاريه كذوات الأربيع، ثم قصروهُ بعد ذلك على بعض تلك المجارى، كالحمار، فعلمنا كونه مجازاً بالإضافة الى وضعه العرفي، ومثاله لفظ الدابة فإنها بالوضع اللغوي لكل حيوان، ثم تُعروف وضعها في ذوات الأربيع من الحيوانات وصار حقيقة فيها عرفاً، فإذا قصروها على الحمار من بين ذوات الأربيع كان مجازاً لا محالة بالإضافة الى العرف، فهذه بين هي الفروق الواضحة، وقد أوردتها ابن الخطيب الرازي وانشصر عليها فقها غنية وكفاية

(التقرير الثاني للفروق الفاسدة)

اعلم أن الشيخ أبا حامد الغزالي قد أورد أموراً للتفرقة بين المجاز والحقيقة، ولا بد من إيرادها وإظهار وجه فسادها وجملتها أربعة

(أولها) أن الحقيقة جارية على الاطراد والمراد بالاطراد جريان الحقيقة في كل موضع بخلاف المجاز، فإنه يجب إقراره حيث ورد كما قدمنا شرحه، والمثال في ذلك هو أن قولنا عالمٌ قادر، لما صدقنا على كل واحد ممن له قدرة وعلم يجب صدقها على كل ذي علم وقدرة في جميع المحال، وعلى هذا يكون جريانها

شاهداً وغائباً على جهة الحقيقة لأجل الاطراد، وأما المجاز
فليس حاله ما ذكرناه من الاطراد، ولهذا فإنه لما استعمل
السؤال في القرية، والعيير، فإنه لا يستعمل في الجدار والشجرة
وهذا فاسد لأمر ثلاثة، أمّا أولاً فلأن مستندنا في كون
هذه اللفظة حقيقة وكونها مجازاً إنما هو أمر الواضع وتقريره
فيجب أن يكون مستندنا في التفرقة بينهما هو أمر الواضع
وتقريره أيضاً، وههنا لم تدلّ دلالة لغوية من جهة الواضع على
أن الاطراد علامة للحقائق ولا أن عدم الاطراد أمانة
للمجازات، فلا بدّ فيه من دلالة لغوية، فلم يزد فيه على مجرد
الحكم من غير إشارة فيه الى دلالة لغوية فلا يقبل، وأما ثانياً
فلأنه قد يعرض للحقيقة ما يمنع من اطرادها لعارض، ويعرض
للمجاز ما يوجب اطراده لعارض فجعل الاطراد من علامات
كون اللفظ حقيقة وإبطال الاطراد من أمانة كونه مجازاً
لا وجه له، وأما ثالثاً، فلأنه إن أراد باطراد الحقيقة استعمالها في
جميع موارد نصّ الواضع فالمجاز مثلها في ذلك لأنه يجوز
استعماله في جميع موارد نصّ الواضع فلا يبقى هناك بينهما
تفرقة، وإن أراد استعماله في غير موضع نصّ الواضع فقد
تكون الحقيقة ممنوعة الاطراد لعارض، وإن أراد بالاطراد

معنى آخر غير ما ذكرناه فيجب إظهاره حتى ننظر فيه،
وثانيها الامتناع من الاشتقاق داليل على كون اللفظة مجازاً،
فإن الأمر لما كان حقيقة في القول اشتق منه اسم الفاعل للأمر
واسم المفعول للأمر، وإينه لما لم يكن حقيقة في الفعل لم يوجد
هذا الاشتقاق، وهذا فاسد أيضاً لأمرين، أما أولاً فلأن
الاشتقاق معناه أخذ لفظاً من لفظاً باعتبار أمر جامع لهما في
المعنى، وما هذا حاله فإنه لا إشعار له ألبتة بكون اللفظ حقيقة
فيما وضع له ولا مجازاً، وأما ثانياً فلأن اسم الرائحة حقيقة في
معناها، ومع ذلك فإنه لم يشتق منها اسم.

وثالثها قوله إن اختلاف صيغة الجمع على الاسم، يعلم أنه
حقيقة في أحدهما ومجاز في الآخر. وذلك نحو الأمر الحقيقي
فإنه يجمع على أوامر وإذا أريد به الفعل وهو المجاز فإنه يجمع
على أمور، وهذا فاسد جداً لأمرين. أما أولاً فلأن أبنية الجموع
مختلفة في أنفسها باختلاف أبنية الاسماء المفردة في ثلاثياتها
ورُباعيَّها وأصلها وزائدها، وما هذا حاله فإنه لا دلالة فيه على كون
اللفظ مجازاً ولا حقيقة. وأما ثانياً فلأنه ليس بأن يدل قولنا
أوامر على كون الأمر حقيقة في القول بأحق من أن يدل
على كونه مجازاً، ولا قولنا أموراً في العقل بأن يدل على كونه

مجازاً أولى من أن يكون حقيقةً ، بل نقول دلالة قولنا أوامر على كونه مجازاً أحق من دلالة على كونه حقيقةً لأن جمع أمر على أوامر على خلاف القياس ، فهذا كانت دلالة على المجازية أحق ، وجمع أمر على أمور جارٍ على القياس ، فكانت دلالة على كونه حقيقةً أولى ، فبطل ما توهمه

ورابعها ، أن المعنى الحقيقي إذا كان متعلقاً بالغير فإذا استعمل فيما لا تعلق له بشيء كان مجازاً ، وعلى هذا لفظ القدرة إذا أريد به الصفة القادرية كان لها متعلق وهو المقدور ، وإذا أُطلق على إتيان الحسن لم يكن له متعلق فيعلم كونه مجازاً ، وهذا فاسدٌ أيضاً لاحتمال أن يكون مقولاً بالاشتراك عليهما فيكون حقيقةً فيهما ، لكن اتفق أن له بحسب أحد الحقيقتين متعلقاً دون الأخرى ، فهذه زُبْدَةٌ ما عوّل عليه الشيخ أبو حامد الغزالي في هذه الفروق الفاسدة ، وكأنه إنما أتى له الفساد من جهة تعويله على أمور عامة ليست صالحة للتفرقة ، فهذا بطل ما عوّل عليه

﴿ خيال وتنبيه ﴾

فإن قال قائل هلا أوردتم من جملة الفروق الفاسدة بين الحقيقة والمجاز الكلام في التعريفات الفاسدة التي حكيتها عن الشيخ أبي عبد الله البصرى ، وعبد القاهر الحُرْجَانِي ، وأبي الفتح ابن جنى وغيرهم من علماء الادب وعددتوها من جملتها فإنَّ مَنْ أخطأ في تعريف الماهية أخطأ لا محالة في التفرقة بينهما ، فكان ينبغي عدُّها من جملة الفروق الفاسدة

« والجواب » من وجهين ، أمّا أولاً فلأن الكلام في تعريف الماهية بمعزل عن الكلام في التفرقة بين الأمرين فلا يمزج أحدهما بالآخر ، لأن الكلام في التعريفات إنما هو كلام في الماهية ، ومعرفة الذات والكلام في التفرقة إنما هو كلام في الأحكام ومعرفة الخصائص ، فأحدهما مخالف للآخر كما ترى . وأمّا ثانياً فلعلهم يذهبون معنا الى القول بالفروق الصحيحة ، وإن ذهبوا الى تعريفها بالتعريفات الفاسدة كما حكينا عنهم ، فخطأؤهم في التعريفات الفاسدة لا يكون خطأ في الفروق لانحراف أحدها عن مقصد الآخر فظهر لك مما ذكرناه أن أحدها مخالف للآخر

﴿ الحكم الثاني ﴾

من شرط المجاز أن يكون مسبقاً بالحقيقة ، وليس من شرط الحقيقة أن يكون لها مجازٌ ، أمّا الأول فبيانُه أن المفهوم من حقيقة المجاز هو ما كان مستعملاً في أمرٍ يخالف موضوعه الأصليّ ، فهذا يوجب أن يكون قد وُضِعَ في الأصل لمعنى آخر ، ومتى استُعمل اللفظُ في ذلك الموضوع فهو حقيقةٌ فيه وهذا هو المقصود . وأمّا الثاني فبيانُه هو أن مفهوم الحقيقة هو اللفظُ الذي استُعمل في نفس موضوعه الأصليّ وليس يلزم من كون اللفظ موضوعاً لمعنى أن يكون موضوعاً في معنى آخر بينه وبين الأول علاقة وإِذا كان الأمر كما قلناه حصل المقصود من أنه لا يلزم من كل حقيقة أن يكون لها مجازٌ لما لخصناه والله اعلم

﴿ الحكم الثالث ﴾

الحقيقة قد تكون مجازاً ، والمجاز قد يصير حقيقةً ، أمّا صيرورة الحقيقة مجازاً فلأن الحقيقة إذا قلَّ استعمالها صارت مجازاً عرفياً . ومثاله إطلاق لفظ الدابة على الدودة والنملة ، فإنه لما تُعورف في إطلاقه على ذوات الأربع حتى صار حقيقة

فيه فصار إطلاقه على التلمة مجازاً بالاضافة الى الحقيقة العرفية وقد كان حقيقة في أول وضعه على كل ما يدب من الحيوانات. وأما صيرورة المجاز حقيقةً فلأن المجاز إذا كثر استعماله صار حقيقة عرفية. ومثاله قولنا الغائط، فإنه كان مجازاً في قضاء الحاجة، وحقيقته المكان المطمئن من الأرض ثم تُعورف. هذا المجاز وكثر حتى صار حقيقةً سابقة إلى الفهم

﴿ الحكم الرابع ﴾

اللفظ في نفسه قد يكون خالياً عن المجاز وحده، وقد يخلو عن الحقيقة والمجاز معاً، وذلك يكون في صور ثلاث (الصورة الأولى) الأسماء الاعلام من نحو زيد، وعمر وذلك لأنها لم توضع في الأصل دالة على شيء بعينه، كدلالة قولنا حيوان، ورجل، وسواد، ولكنها ألقاب وضعت للفرقة بين المسميات وليست أجناساً دالة على موضوع معين، فإذا دلت على موضوعها الأصلي فهي حقيقة، وإذا كانت مستعملة في غيره فهي مجازات، ولكنها موضوعة للفرقة بين الأعلام خارجة عن الدلالة على الصفات، فلا جرم قضينا بخروجها عن المجاز والحقيقة جميعاً

(الصورة الثانية) ما يكون خالياً عن المجاز ويكون حقيقةً على الإطلاق وهذا نحوُ الأسماء المضمرة من نحو قولنا هو ، وهما ، وهم ، وهن ، وأنا ، ونحن ، وإياك ، وجميع الأسماء التي أضمرت ، ونحو أسماء الإشارة من قولهم ذا ، وذاك ، وذان وهؤلاء ، ومثلُ الأسماء المبهمة الأسماء التي لا إبهام فوقها كالمعلوم ، والمذكور ، والمجهول ، فإن هذه الأسماء كلها أنصوب فيما دلت عليه ظاهرة المعاني مستعملة في حقائقها التي وُضعت لها ، ولا يجري فيها المجازات بحال ، لأن كل ما وُضعت له فهي حقيقةٌ فيه ، فهي وإن خرجت عن استعمال المجاز فهي باقية على استعمالها حقائق في كل مجازيها ، نعم قد يجري المجاز في الأعلام بالنقصان كما يقال قرأت سيبويه ، وقرأت اليويطي والمزني ، والزمخشري ، والمراد كتاب هؤلاء ، وقد يجري المجاز في بعض المضمرات كقولنا (نحن) فإنه حقيقة في الجمع ، وقد يقال للواحد العظيم مجازاً ، وقد يجري المجاز في أسماء الإشارة كقولك : أعجبنى هذا الرجل ، وإن كان غائباً عنك ، لأن الحقيقة فيه لمن كان حاضراً بقربك

(الصورة الثالثة) لما يكون خالياً عن الحقيقة والمجاز جميعاً ، ويجوزُ ورودهما فيه بعد ذلك ، وهذا هو أول الوضع

في الأصل ، فإنه ليس مجازاً ، لأنه لم يُستعمل في غير موضوعه ولا حقيقةً لأنه لم يُستعمل في موضوعه ، لأنه لم يُسبق يوضع فيقال : إنه قد استعمل في موضوعه فيكون حقيقةً ، فهذا خرج عن أن يكون حقيقةً او مجازاً

﴿ الحكم الخامس ﴾

في اللفظ الواحد هل يكون حقيقةً ومجازاً على الجمع ، أم لا . فنقول : أمّا بالاضافة الى معنيين فهو كثير ، ومثاله قولنا (أسدٌ) فإن حقيقةً هو الحيوان المخصوص ، ومجازاً الرجلُ الشجاع . وقولنا (حمارٌ) فإنه حقيقةً في الحيوان ، ومجازاً في البليد ، و (البحر) حقيقةً في المياه ، ومجازاً في الكريم وأما بالاضافة الى معنى واحد باعتبار وضعين ، فهذا ممكن . ومثاله قولنا (دابةٌ) فإنه حقيقةً في ذوات الأربع ، ومجازاً فيما عداها ، فأطلاقها على الحمار حقيقةً باعتبار الوضع اللغوي ، وهو مجاز بحسب الوضع العرفي ، فأما استعمالُ اللفظة الواحدة مجازاً وحقيقةً دفعةً واحدةً في وضع واحد باعتبار معنى واحدٍ فهو محالٌ ، لاجتماع النفي والإثبات من الجهة الواحدة ، لأنها باعتبار كونها حقيقةً مستعملةً في موضوعها ، وباعتبار كونها مجازاً

مستعملة لا في موضوعها فيصير الموضوع حاصلًا غير حاصل ،
وهذا مُحالٌ . ولنتصر على هذا القدر من أحكام المجاز فيه
كفايةً مع ما ينضم إليه في أثناء الكتاب وغضونه وبتمامه
يتم الكلام في هذه المقدمة . وقد أطلنا التقرير فيها بعض
الإطالة والله الموفق للصواب

المقدمة الرابعة

(في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة وبيان التفرقة بينهما)
اعلم أن هذا الباب من أجل علوم البيان وأعلاها ،
وأرسخ قواعد وأسمائها ، وفيه تفاوت القيم ، وتتفاضل
الهمم ، والذي يتعلق بفرضنا منها هو الكلام فيما يتعلق
بالبلاغة على الخصوص ، وفيما يتعلق بالفصاحة على الخصوص ،
ثم نذكر التفرقة بينهما فهذه مطالب ثلاثة

المطلب الأول

(في بيان ما يتعلق بالفصاحة على الخصوص)
الفصاحة في اللغة عبارة عن البيان والظهور ، يقال
أفصح العجمي إذا خلص كلامه عن اللكنة واللحن ،

وأفصح اللَّبَنُ ، إذا ذهب عنه اللبَاءُ وزالت عنه الرَّغْوَةُ ،
وأفصحتِ الشاةُ ، إذا صفا لبنها عما يشوبه ، وأفصح الصبحُ
إذا ظهر وعلاً ضوءه ، وفيه المثلُ « أفصح الصبحُ
لدى عينين »

وفي مصطلح علم البيان خلوصُ اللفظ عن التعقيد في
تركيب الأحرف والألفاظ جميعاً ، فتي سلمت اللفظة
الواحدة عن تنافر تركيبها ولم تكن من قبيل قولنا عَجُوقُ ،
ولا من قولهم « المُنْعَمُ » وهو شجرٌ . وسامَ تركيبُ الألفاظ
عن التنافر أيضاً كما قيل

« ليس قَرَبٌ قبر حَرَبٌ قَبْرٌ »

لأن التنافر في الأول إنما كان من أجل تقارب مخارج
تلك الأحرف ، وحصل التنافر في الثاني من جهة تركيب
الألفاظ المتقاربة ، فحصل من أجل ذلك عثارٌ في اللسان ،
وتوعرٌ في المخارج ، فلاجل ذلك كان متنافراً فالألفاظ في
سهولة تركيبها وعثورتها وسلاستها ووُعورتها بمنزلة الاصوات في
طنينها ولذّة سماعها، ولهذا فإنه يستلذ بصوت « القُمُرى » ويكره
صوت « الغراب » ويُستظرفُ صهيل « الفرس » ويستنكر

هيق « الحمار » فاذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن مقصودنا من الفصاحة يحصل بالبحث عن أسرارها

﴿ البحث الأول ﴾

(في مراعاة المحاسن المتعطفة بأفراد الحروف)

ولنشر منها الى تقسيمين ، التقسيم الأول باعتبار مخارجها وهو أنواع ثلاثة

النوع الأول ، مخرج الخلق ، وله سبعة أحرف ، ولها منه مخارج ثلاثة فلاهمزة ، والهاء ، والألف ، أقصى الخلق وللعين والحاء ، اوسطة . وللعين ، والحاء أدناه

النوع الثاني ، الشفهيّة وهي الباء ، والفاء ، والميم ، والواو

النوع الثالث ، حروف اللسان وهو ما عدا هذين المخرجين على تفاوت فيها في حافات اللسان ومدارج ووقوعها في طرفه ، ووسطه ، وأقصاه ، وموضعه كتب النحاة

التقسم الثاني ، باعتبار ما يعرض لها في أنفسها من الجهر ، والهمس ، والشدة ، والرخاوة ، واللين ، والإطباق ، والانفتاح ، والانمقاض ، والاستعلاء ، وغير ذلك ، فالأحرف الشفهيّة أخف الأحرف موقعا ، وألذها سماعا ، وأسلسها جريا على الألسنة .

وحروفُ الذَّلَاقَةِ منها وهي الراء ، واللام ، والنون ، لان
مخرجها من ذَوَلِقِ اللسان وهو طَرَفُهُ ، ويكثر استعمالها في
الكلام ، وما ذاك إلا من أجل خفة مجراها وطيب نغمتها ،
وسهولتها على النطق ، ولهذا فإنك لا ترى كلمة رُبَاعِيَّةً أو
خَمَاسِيَّةً مُعَرَّاةً من حروف الذَّلَاقَةِ إلا على جهة النُّذْرَةِ والقَلَّةِ
وجدت في كلام العرب كالعَسَجِدِ ، اسم للذهب ، والعِذْيُوطِ ،
وهو الذي يُحْدِثُ على فراشه وغيرهما ، فدخولُ هذه الأَحرفِ
في الأَبْنِيَّةِ من أجل ترقيقها وتلطيفها ، وحُسْنِهَا على المسموعِ ،
وما من واحد من الأَحرفِ السبعة والعشرين العربية إلا وهو
مختص بنوع فضيلة لِكُنْهَا متفاوتة في الصفاء والرِّقَّةِ ، ولهذا
فإنك تجدُ « العَيْنِ » أنصَحَ الحروفِ جَرَسًا وألذَّها سماعًا
و « القافِ » مختصة بالوضوح ، والمثانة ، وشدة الجهر فإذا وقعا
في كلمة حسناها لما فيهما من تلك المزية ، وهكذا كل حرف منها
له مزية لا يشاركه فيها غيره ، فسبحان من أنقذ في الأشياءِ
دقيق حكمته وأحكم المكوّنات بعجيب صنعه . فمتى زوعيت
هذه الاعتبارات وألّفت الكلمة من هذه الأَحرفِ السهلة
كان الكلام في نهاية العذوبة وجرى على أسلّاتِ الألسنة
بالسلاسة وخفة المنطق ، وهذا هو المراد بكون الكلام فصيحًا

كما سنوضح القول في كون الفصاحة من عوارض الألفاظ
أو من عوارض المعاني

— البحث الثاني —

(في بيان ما يجب مراعاته من حسن التركيب)

اعلم أن هذا النظر إنما يختص بالمفردات فإنها وإن
كانت مختلفةً أعني مفردات الحروف في العذوبة والسلاسة
فإن شيئاً منها غير مستكره ، لكن الاستكراه إنما يعرض
من أجل التأليف لما يحصل بسببه من التنافر والثقل ، فلاجل
هذا كانت العناية في أحكام التركيب والتأليف ، لأنه رُبّما
حصل على وجه يفيد رقة اللفظ وحلاوته فيكون حسناً ،
ورُبّما حصل على وجه يفيد ثِقَلًا وتَعَثُّراً في اللسان فيكون
قبيحاً ، فإذن العناية كلها في التركيب فنقول : قد بان من
حسن تصرف واضع اللغة امتناعه من الجمع بين العين ، والحاء
وبين الغين ، والحاء ، ومن الجمع بين الجيم ، والصاد ، وبين
الجيم ، والقاف ، وبين اللذال المعجمة ، والزاي ، وما ذاك إلا
لما يحصل من تأليف هذه من البشاعة والثقل على الألسنة
في النطق ، وليس ذلك من أجل ما يحصل من تقارب مخارج

الحروف وتباعدها كما يزعمه ابن سنان وغيره من أرباب هذه الصناعة ، فإنهم عولوا على أن القرب منها يكون سبباً في قببح اللفظ ، والتباعد في المخرج فيها يكون سبباً في حُسن اللفظ ، وهذا فاسد فإنه رُبما يعرض لما كانت حروفه متباعدة استكراه في النطق ، وهذا كقولنا : ملع أي عدا فالعين من حروف الحلق ، والميم من الشفة ، واللام من وسط اللسان ، ومع ذلك فإنها ثقيالة على اللسان ينبوعها الذوق ولا تستعمل في كلام فصيح ، ورُبما عرض لما تقاربت حروفه حُسن الذوق في اللسان فكان حسناً ومثاله قولنا : ذقته بضمي ، فان الباء والفاء والميم كلها أحرف متقاربة شفوية وهي رقيقة حسنة يخف حملها على اللسان ، فبطل ما عول عليه هؤلاء ، فحصل من مجموع ما ذكرناه أن مستند الإعجاب في حُسن تأليف اللفظة من هذه الأحرف العربية ، إنما هو الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، لا من أجل ما زعموه ويؤيد ما قلناه من ذلك وهو أن مستند الحُسن والقبح والإعجاب والنفور في تأليف الكلام إنما هو سلامة الطبع وتحكيم الذوق ، هو أن الكلمة الواحدة إذا أُلِّفت تأليفاً مخصوصاً كانت في غاية الركة على اللسان يزدريها كلُّ من سمعها فإذا عكست صارت أرق ما يكون

على الألسنة وألطف وأعجب ، ومثاله قولنا : ملع فإنها ركيكة كما
أشرنا إليه فإذا قلب تأليفها قلباً مخففاً وقيل فيها « علم » من
العلم كانت أوقع ما يكون في الفصاحة وأدخل ما يكون في
الرقّة واللطافة ، والأحرفُ فيهما واحدةٌ من غير اختلاف ،
وما وقع الاختلافُ إلا في التأليف لا غيرُ وزبنا وقع في
الألفاظ ما يكون هو ومقلوبه في غاية الحسن والرقّة لا مزية
لاحدما على الآخر ، وهذا كقولنا « غلب » إذا قهر ،
فإذا قلبته قلت « بلغ » فهاتان اللفظتان سواءٌ في الفصاحة ،
وهذا كقولنا : « ملح » الشيء من الملاحاة ، فإذا قلبته قلت
فيه « حلم » من الحلم والرّجاحة ، فكلُّ واحدٍ منهما
لا مزيد على حسنه ، وكلُّ هذا يدلُّك على أن المعول عليه في
ذلك هو ما يجده الإنسان عند التأليف من الذوق والرقّة ،
ولهذا فإنك ترى الكلمات المستعملة في كلام الله تعالى والسنة
النبوية مؤلفة تأليفاً معجباً على نهاية اللطافة والرّشاقة والرقّة ،
فحصل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بدّ من مراعاة أمور في
تأليف الكلمة لتكون فصيحة ، « أولها » أن لا تكون تلك
الأحرف متنافرة في مخارجها فيحصل الثقل من أجل ذلك
« وثانيها » أن تكون معتدلة في الوزن فإن الأوزان ثلاثة

ثلاثية وورُباعية وخماسية فأكثرها استعمالاً هو الثلاثي، وما ذاك إلا لخفته وأبعدها في الاستعمال الخماسي لأجل كثرة حروفه وأوسطها الرباعي لحصوله بين الأمرين، والتعويل في ذلك على الذوق، فإنها ربما كثرت وهي خفيفة على اللسان كقوله تعالى « فسيكفيكمهم الله » وكقوله « ليستخلفنهم في الارض » ولهذا عيب على امرئ القيس في قوله

(غداً تره مستشزرات إلى العلا تضل العقاص في مشى ومرسل)
وثالثها توالي الحركات فإذا حصل سكون الوسط كان أعدل ما يكون وأرق وإن توالى ثلاث فتحات فهو أخف من حصول الضم في وسطه، ولهذا فإن فرسا، أخف من عَضُد، والمعيار في ذلك هو عرضه على ما قلنا من تحكيم الذوق، ولهذا فإنه قد يتوالى ضمّتان وهو غير ثقيل كقوله تعالى « في ضلال وسعر » وقوله « فعَلَوْهُ في الزَّبْرِ » فالتعويل على ما ذكرناه في كل أحواله وبالله التوفيق

﴿ البحث الثالث ﴾

(في مراعاة الحاس المتعامة بتفردات الالفاظ)

اعلم أن هذا البحث متعلقه اللفظة الواحدة على انفرادها، وهو مخالف لما سبق مما أودعناه البحث الثاني، لأنه نظر

يختص مفردات الحروف ، وكيفية تأليفها فلا جرم كان مخالفاً لما قبله ، واعلم أن من الناس من زعم أنه لا قبيح في الألفاظ وأنها كلها حسنة لأن الواضع لا يضع إلا الحسن ، وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً فلأنه لو كان الأمر كما زعموه لكان لا تقع التفرقة بين الألفاظ في الأبنية ، والأوزان ، والخفة ، والثقل ، ولما عرفنا تفاوتها في ذلك تحققنا أن منها ما يكون في غاية الرقة واللطافة ، ومنها ما يكون في نهاية الثقل والبشاعة ، وأما ثانياً فلأنه كان يلزم أن لا تقع التفرقة بين الشاذ ، والمألوف ، والنادر ، والمستعمل ، من جهة الوضع ، فلما كان الأمر في ذلك ظاهراً بطل ما توهموه . ولنضرب في ذلك أمثلة ثلاثة توضح المقصود

المثال الأول ، أسماء الجمر كثيرة ترتقى الى خمسين اسماً كلها متفاوتة فلفظ الجمر أحسن من قولنا زَرَجُون وإِسْفِنِط ولفظ السُّلَافَة أعجب من قولنا قرقف وخندريس

المثال الثاني ، في أسماء الأسد وهي كثيرة فقولنا : أسد أحسن من قولنا : فدو كس ، وهرماس ، وقولنا : ورد . وهزبر ، أحسن من قولنا غضنفر وما ذاك إلا من أجل اختصاص بعض الألفاظ برقه ورشاقته تخالف اللفظ الآخر

المثال الثالث ، في أسماء السيف فإن لفظ الصارم ، والمهند ،
والسيف ، أحسن من لفظ خَنْشَلِيل فمثلُ هذا كيف يمكن
دفعه ، وأنت إذا تأملت جميع ما ورد من ألفاظ التنزيل
والسنة الشريفة وجدتهما على نهاية الكمال في مراعاة الألفاظ
الرقية والخفيفة والمألوفة ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن
الفصاحة في الألفاظ المفردة يجب أن تكون مختصة بخصائص
الخاصة الأولى ، أن تكون اللفظة عربية قد توأضع عليها
أهل اللغة ، لأن الفصاحة والبلاغة مخصوصان بهذا اللسان
العربي دون سائر اللغات من الفارسية والرومية والتركية فلا
مدخل لهذه الألسنة في فصاحة وبلاغة ، نعم ليس بمُنكَر
استعمالُ شيء من هذه اللغات على جهة التعريب له ، وقد
ورد في القرآن الكريم استعمالها ، وحسن موقعها لما عرِّبَتْ
واستعملها العرب كما ورد في « السَّجِّيل » و « الاستيرق »
و « المشكاة » وورد في اللغة العربية « كاللجام » و « الفرند »
و « الإِسْفِنْط » وغير ذلك ، وقد أنكر أبو بكر الباقلاني أن
يكون في القرآن شيء من غير لغة العرب ، وهذا خطأ . فإن
هذه الألفاظ لا يمكن إنكار ورودها في القرآن ولا يسع

جعلها من لغة العرب ، فإنها غير جارية على قياسها في الأوزان
والابنية

الخاصة الثانية ، أن تكون جارية على العادة المألوفة فلا
تكون خارجة عن الاستعمال ، فتكون شاذة عن الاستعمال
المطرد في معناها ، وبنائها ، وإعرابها ، وتصريفها ، لأن كل
واحد من هذه الأمور له قياس يحصره ، ومعيار يضبطه
يجرى على مطرد القياس والعادة المألوفة ، ولأن الفصاحة إنما
تكون إذا كان اللفظ جارياً على ما ذكرناه فلأجل هذا وجب
مراعاة ما ذكرناه وأنت إذا تصفحت آي القرآن وألفاظ السنة
النبوية وجدتها كلها جارية على المعيار الذي لخصناه ولا
تخرجان عنه بحال ، فما خالف أوضاع اللغة فهو مردود ، كمن
يضع لفظ السماء يريد به الأرض ، وما خالف الأبنية المقيسة
فهو مردود أيضاً ، وما كان أيضاً مخالفاً للأقيسة الإعرابية
في رفع الفاعل ونصب المفعول ومخالفاً للأقيسة التصريفية من
قلب الواو والياء المفتوح ما قبلها ألفاً ، فهو لحن مردود
والكلام الفصيح منجذب عما ذكرناه

الخاصة الثالثة ، أن تكون تلك اللفظة خفيفة على الألسنة
لذيذة على الأسماع حلوة في الذوق ، فإذا كانت اللفظة بهذه

الصفات فلا مزيد على فصاحتها وحُسْنِهَا ، ولهذا فإن ألفاظ القرآن يخف جريها على اللسان وتلذها الاسماع ويحلو مذاقها ، وما كان على خلاف ما ذكرناه فلا مزيد على قبجه ، ومخالفته لانهاج الفصاحة والبلاغة جميعا فيما يكون ثقيلًا على الألسنة كريهاً وحشياً في غاية البشاعة ، ولنضرب له أمثلة (المثال الاول) لفظة « جَجِيش » فإنه وقع في شعر « تَأَبَّطُ شَرًّا » في أبيات الحماسة في قوله

يَظَلُّ بِمَوْءَاةٍ وَيَدْسِي بِغَيْرِهَا

ججيشا ويعرورى ظهور المهالك)

فإنها قبيحة جداً ، ونظيرها قولنا : « فَرِيدٌ » فإنه بمعناها ، وبينهما بون لا يدرك بقياس المثال الثاني) قولنا : اِطْلَخْتُمُ الْأَمْرَ كما وقع لأبي تمام حيث قال « قد قلت أما اِطْلَخْتُمُ ، الْأَمْرَ » فإن هذه اللفظة منكورة قبيحة بجانبه للكلم الفصيحة . (المثال الثالث) قولهم جَفَنَخْتُ كما وقع في شعر أبي الطيب المتنبي قال

(جَفَنَخْتُ وَهِيَ لَا يَجْفَنَخُونَ بِهَا بِهِمْ)

والمراد نخرت وهذه اللفظة من مستقبحات الألفاظ

و، مستهجناتها فإذا حاله ينبغي تجنبه

الخاصة الرابعة ، أن تكون اللفظة مألوفة في الاستعمال فلا تكون وحشية ، ويقرب معناها فلا يبعد تناولها ، فيكون سهلاً بالإضافة إلى لفظه ، سريع الوقوع في النفوس بالإضافة إلى معناه ، وقد زعم بعض النُّظار من أهل هذه الصناعة أن الكلام الفصيح ما كان في ألفاظه عُنْجُهيَّة الغرابة وبعد عن الأفتدة الإحاطة بمعناه وعزَّ عن الأُفهام إدراكه ، فما هذا حاله يصفونه بالفصاحة ، وهذا جهل بمحاسن الفصاحة وأوضاع البلاغة فإنك ترى ألفاظ القرآن والسنة النبوية مع بلوغها كل غاية من الفصاحة بحيث لا يدانيهما كلام في غاية البيان والظهور بالإضافة إلى ألفاظهما، وفي نهاية القرب بمعانيهما ، وقد وصف الله كتابه الكريم بأنه بيان وتبيان ، ولهذا فإنه لا يكاد يشكل من ألفاظ القرآن والسنة على أحد الآ من جهة التركيب لا غير . فأما مفرداتهما ففي غاية الوضوح والبيان والظهور ، فتي حصت هذه الخواص التي ذكرناها لكل لفظة كانت الغاية ، وعدّ الكلام فصيحاً بلا مرية

الخاصة الخامسة ، أن يكون اللفظ مختصاً بالجزالة والرقّة ولسنا نعني بالجزالة في الكلام أن يكون وحشياً في غاية الغرابة في معانيه والوعورة في ألفاظه ، ولا نريد بالرقّة

أن يكون ركيكا نازل القدر سفه آفاً ، ولكن المقصود من
الجزالة أن يكون مستعملاً في قوارع الوعيد ، ومهولات
الزجر وأنواع التهديد ، وأما الرقة فإنما يراد بها ما كان مستعملاً
في الملاطفات واستجلاب المودة والبشارة بالوعد ، والقرآن
العظيم واردٌ بالأمرين جميعاً ، ولنورد من ذلك أمثلة ثلاثة
موضحات مقصودنا مما نريده ههنا

المثال الأول ، في الجزالة وما ورد فيها وهي مخصوصة
بذكر أهوال القيامة ، والتحفّظ على الأوامر والمناهي عن الحدود ،
وحكاية إيقاع المثلات بالأمم الماضية وغير ذلك مما يكون
خطاباً جزلاً وقولاً فصلاً لاهزلاً قال تعالى « ويوم نسير
الجبال ونرى الأرض بارزة وحشرناهم » إلى آخر الآية ،
وقال تعالى « ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن
في الأرض إلا من شاء الله » إلى آخر السورة وقوله تعالى
« فأرسلنا عليهم الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم »
وقوله تعالى « فتجنا عليهم أبواب كل شيء حتى إذا فرحوا
بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون » وقوله تعالى
« فإذا انسَخَ الأَشْهَرُ الحَرَمَ فاقْتُلُوا المُشْرِكِينَ حَيْثُ
وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَاحْضَرُوهُمْ »

وأما الرقة فهو ما كان مستعملا في الملاطفة والاستعطافات ، وأنواع الترحم ، ومحادثة القلوب ، بذكر الله تعالى الى غير ذلك ، وذلك نحو قوله « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ، وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ » الى آخرها وقوله تعالى « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي » إلى آخر الآية وقوله تعالى « وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَا » إلى غير ذلك من مواقع الملاطفة والإيذان بالرحمة والتقريب للعباد وإعلامهم بعظيم الرحمة والمغفرة (المثال الثاني) ما ورد في السنة النبوية على مثال ذلك وحدوده ،

أما الجزالة فكما قال عليه السلام « يا بن آدم ثَوَّتِي كُلَّ يَوْمٍ بِرِزْقِكَ وَأَنْتَ تَحْزَنُ ، وَيَنْقُصُ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ عَمْرِكَ وَأَنْتَ تَفْرَحُ ، أَنْتَ فِيمَا يَكْفِيكَ وَتَطْلُبُ مَا يُطَاعِيكَ لَا بِقَلِيلٍ تَقْنَعُ ، وَلَا مِنْ كَثِيرٍ تَشْبَعُ » وقوله صلى الله عليه وسلم « أَمَّا رَأَيْتَ الْمَأْخُودِينَ عَلَى الْغُرَّةِ الْمُرْعَجِينَ بَعْدَ الطَّمَأْنِينَةِ ، الَّذِينَ أَقَامُوا عَلَى الشَّبْهَاتِ ، وَجَنَحُوا إِلَى الشَّهَوَاتِ ، حَتَّى أَتَتْهُمْ رُسُلُهُمْ ، فَلَا مَا أَمَلُوا أَذْرَكُوا ، وَلَا إِلَى مَا فَاتَهُمْ رَجَعُوا ،

قَدِمُوا عَلَى مَا عَمَلُوا . وَنَدِمُوا عَلَى مَا خَلَفُوا ، وَلَنْ يَغْنَى النَّدَمُ .
وَقَدْ جَفَّ الْقَلَمُ « فَاَنْظُرْ إِلَى مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ
جِزَالَةِ اللَّفْظِ

وَأَمَّا الرَّقَّةُ فَكَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كُنْ فِي الدُّنْيَا
كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ ، وَاعْدُدْ نَفْسَكَ فِي الْمَوْتَى ، فَإِذَا
أَمْسَيْتَ فَلَا تُحَدِّثْهَا بِالصَّبَاحِ ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تُحَدِّثْهَا
بِالْمَسَاءِ ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقْمِكَ ، وَمِنْ شَبَابِكَ لِهَرَمِكَ ،
وَمِنْ فِرَاقِكَ لَشُغْلِكَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « رَحِمَ اللَّهُ
أَمْرًا تَكَلَّمَ فَنَعِمَ . أَوْ سَكَتَ فَسَلِمَ ، إِنْ اللِّسَانَ أَمْلَكَ شَيْءٌ
لِلْإِنْسَانِ » إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الرَّفَائِقِ فِي كَلَامِهِ وَأَنْوَاعِ الْمَلَاظِفَاتِ
(الْمَثَالُ الثَّلَاثُ) مَا وَرَدَ مِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، كَرَّمَ
اللَّهُ وَجْهَهُ فَإِنَّهُ قَدْ تَفَنَّنَ فِي أَسَالِيبِ الْكَلَامِ ، وَاسْتَوَلَى مِنْهُ
عَلَى بَدَائِعِهِ وَغَرَائِبِهِ . وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِنَا لِكَلَامِهِ فِي
نَهْجِ الْبَلَاغَةِ

أَمَّا الْجِزَالَةُ فَمِنْهَا قَوْلُهُ لِأَصْحَابِهِ : تَجَهَّزُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ فَقَدْ
نُودِيَ فِيكُمْ بِالرَّحِيلِ ، وَأَقْلُوا الْعُرْجَةَ عَلَى الدُّنْيَا ، وَأَخْرَجُوا مِنْهَا
قُلُوبَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُخْرَجَ مِنْهَا أَبْدَانُكُمْ . فَفِيهَا اخْتَبَرْتُمْ ،

ولغيرها خلقتهم ، فقدّموا بعضاً ، يكن لكم قرصاً ، ولا تُخلفوا
كُلاً ، فيكون عليكم كُلاً

فانظر الى هذا الكلام ما أجزله وما أوضحه لبيان

ما اشتمل عليه وتناوله

وأما الرقة ، فمنها قوله عليه السلام اللهم أحقن دماءنا
ودماءهم ، وأصلح ذات بيننا وبينهم ، وأهدهم من ضلالهم ، حتى
يعرف الحق من جهله ، ويرعوى عن الغي والعدوان من
لهج به ، وقوله عليه السلام في بعض مناجاته : اللهم صن وجهي
باليسار ولا تبذل جاهي بالإقتار ، فأفتن بحب من أعطاني ،
وأبلى بيئض من منعني ، وأنت من وراء ذلك كله ولي
الإعطاء والمنع ، إنك على كل شيء قدير

وله عليه السلام في تعليم الحرف ، والوعظ . وتذكير

الآخرة من الفخامة والجزالة ، وفي الرقائق في تعليم معالم
الدين ، وإرشاد الخلق الى مكارم الأخلاق ، كلام بالغ ،
ووعظ زاجر ، مالا يوازيه كلام ، ولا يساوي نظمة وإن

انتظم أي نظام

﴿ البحث الرابع ﴾

(في مراعاة المحاسن المتعلقة بتركيبات الالفاظ)

وهذا نحو التجنيس كقوله تعالى « ويوم تقوم الساعة يُقسِمُ المجرمون ما لبثوا غير ساعة » والترصيع، كقول عبد الرحيم ابن نباتة الواعظ في بعض خطبه: الحمد لله عاقِدِ أزمَةِ الأُمور بعزائم أمره ، وحاصِدِ أئمّة الغُرُور بقواصم مكرِهِ ، والتصريع وإنما يكون في المنظوم الشعري وغير ذلك من فنون البديع ، فإن هذه الأمور كلها سنوردها في فن المقاصد ، ونظهر أسرارها وما اشتملت عليه من المحاسن فصار تأليف الألفاظ والكلم المفردة في إفادتهما للفصاحة بمنزلة تأليف العقدة وانتظامه ، فلا بدّ في ذلك من مراعاة أمور ثلاثة

(أولها) اختيارُ الكلم المفردة كما فصلناذ من قبل ، كاختيار مفردات اللآلئ وانتقائها في حسن جوهرها وصورتها (وثانيها) نظم كل كلمة مع ما يشاء كلها أو يماثلها كما يحسن ذلك في تركيب العقدة ونظمه ، لأنها إذا حصلت مع ما يشاء كلها وقعت في أحسن موقع وحاءت في أعجب صورة

(وثالثها) مطابقة الغرض المقصود من الكلام على اختلاف أنواعه وتباين فنونه فلا بد من أن يكون موافقاً لما أريد به بعد اختصاصه بالتركيب ، وهو غرضٌ عظيمٌ لا بد من رعايته ونظيره في العقد ، فإنه بعد إحكام تركيبه وإتقان تأليفه لا بد من مطابقتها لما صيغ له فتارة يجعل إكليباً على الرأس ، ومرةً يجعل طوقاً في العنق ، وقد يجعل شنفاً على الأذن ، وإذا خالف في ذلك بطل المقصود وفات الغرض ، فإذا جعل إكليباً الرأس على غيره ، أو جعل طوق العنق في غيره بطل المقصود وفات الغرض ، والكلام بعد تركيبه إذا وضعته في غير موضوعه ولم تقصد به ما هو موضوع له انخرم المقصود به وكان خالياً عن البلاغة . فالأمر الأول والثاني من هذه الأمور الثلاثة يتعلق بالفصاحة ، لأنها من عوارض الألفاظ ، ومجموع الثلاثة كلها هو المراد بالبلاغة ، لأنها من عوارض الألفاظ والمعاني جميعاً كما سنوضح التفرقة بينهما بمعونة الله تعالى فهذا ما يتعلق بخصوص الفصاحة

الب الثاني

(في ذكر ما يتعلق بالبلاغة على الخصوص)

اعلم أن البلاغة في وضع اللغة ، هي الوصول إلى الشيء والانتهاج إليه فيقال بلغت البلد أبلغه بلوغاً ، والاسم منه البلاغة ، وسعى الكلام بليغاً ، لأنه قد بلغ به جميع المحاسن كلها في ألفاظه ومعانيه ، وهو في مصطلح النظار من علماء البيان عبارة عن الوصول إلى المعاني البديعة بالألفاظ الحسنة وإن شئت قلت هي عبارة عن حسن السبك مع جودة المعاني ، والمقصود من البلاغة هو وصول الإنسان بعبارة كنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز المخد بالمعاني ، وعن الإطالة المملة للخواطر . فإذا تمهدت هذه القاعدة ، فلنذكر مواقع البلاغة ثم نذكر مراتبها ثم نردفها ببيان حكمها فهذه مباحث ثلاثة

المبحث الأول

(في بيان موقع البلاغة)

اعلم أن الأشياء في التحقق والثبوت على مراتب أربع (الأولى منها) تحققها في الذهن وتصورها ، وهذه

الرتبة هي الأصل وعليها تترتب الوجودات الأخرى ، لأن
الشيء إذا لم يكن له تصور في الذهن وتحقق فإنه لا يمكن
وجوده في الخارج بحال ثم بعض التصورات الذهنية قد
يستحيل وجودها في الخارج كما تقول في القديم تعالى والقدرة
القديمة والحياة القديمة فإن هذه وإن أمكن تصورهما
في الذهن لكن لاحقيقة لها في الخارج بالبرهان العقلي ،
وتارة يكون له وجود في الخارج وهو سائر الممكنات

(المرتبة الثانية) التحقق في الأعيان وهذا نحو ما يوجد
في العالم من المكونات ، فإن لها تحققاً في الوجود الخارجي
والتعين الوجودي ، ولسنا نريد بالوجود العيني هو كل مُدْرَك
ولكن نريد كل ما حمله الوجود الخارجي عن الذهن ، مُدْرَكاً
كان أو غير مُدْرَك

(المرتبة الثالثة) الألفاظ الدالة على تلك الصور الخارجية
والذهنية فإن ههنا ألفاظاً قد وُضعت للدلالة عليها لضرب
من المصاحبة العقلية

(المرتبة الرابعة) الكتابة الدالة على تلك الألفاظ
فالمرتبتان الأولىان لا يفتقران الى المواضعة ، لأنهما عقليان ،
والمحتاج الى المواضعة إنما هو المرتبة الثالثة ، والرابعة ، ومزية

الكمال في الحسن والجمال تكون فيهما جميعاً ، والبلاغة تحصل في كل واحد منها ، لكن الكلام أوسع مجالاً وأعظم مضطرباً ، وفيه وقع التنافس في البلاغة نظماً ونثراً . والكتابة مسبوقة في المواضع عليها بالكلام ولا يمكن المواضع عليها إلا بعد سبق الكلام وقد تفتنوا في الخط أنواعاً من التفتن وتوسعوا فيه ضروباً من التوسعات ، ولنشر من ذلك إلى تصرفين

(التصرف الاول) منها بالإضافة إلى النقط ، وذلك على

أوجه أربعة ، أولها أن تكون الكلمات المتوالية معرّاة كلها من النقط ، وهذا مثاله قول الحريري

(أَعْدِدْ لِحُسَادِكَ حَدَّ السِّلَاحِ وَأُورِدِ الْآمِلِ وَرِدَ السَّمَاحِ)

(وثانيها) أن تكون الكلمات كلها لأحرف منها إلا

وهو منقوط ومثاله أيضاً ما قاله الحريري

(فَتَاتَنِي فَجَنَّتَنِي تَجَنِّي بَتَجَنِّي يَفْتَنِّي غِبِّي تَجَنِّي)

(وثالثها) أن توجد كلمات ، واحدة منها كلها منقوطة

وواحدة لا حرف فيها منقوط وهذا كقوله أيضاً « الكرم

ثَبَّتَ اللَّهُ جَيْشَ سُودِكِ يَزِينُ ، وَاللَّوْمُ غَضَّ الدَّهْرُ جَفْنُ

حسودك يشين

(ورابعها) كلمة واحدة ، واحد من أحرفها منقوطة ،
والآخر معرّي من النقط ، ومثاله قوله أيضاً « أَخْلَاقُ سَيِّدِنَا
تُحَبَّبٌ ، وَبِعَقْوَتِهِ يُلَبَّبٌ »

(التصرف الثاني) يرجع إلى الاتصال والانفصال في
الأحرف ، وذلك يكون على وجهين ، أحدهما أن تكون
منفصلة ، ومثاله ما قاله بعضهم

(وَزُرُّ دَارِ زُرْزُورٍ وَزُرُّ دَارِ زَارِهِ
وَدَارِ رِدَاحٍ إِنْ أَرَدْتَ دَوَاءً)

فتى هذه الأحرف حاصلة على جهة الانفصال
(وثانيها) أن تكون متصلة كلياً وهذا كثير كقوله
« فَتَنَّتَنِي فَجَنَّتَنِي » وقد سبق . ولنقتصر على هذا القدر من
بلاغة الخط والكتابة . ولنرجع الى مقصودنا من بيان مواقع
البلاغة في الألفاظ

واعلم أن البلاغة مختصة بوقوعها في الكلام المركبة ، دون
المفردة ، فلا يوصف الكلام بكونه بليغاً إلا إذا جمع الأمرين
جميعاً مع حسن اللفظ ، وجودة المعنى ، فتى كان هكذا
ووصف بالبلاغة ، فإن كان المعنى جزلاً ، واللفظ غير فصيح ،

أو كان اللفظ فصيحاً ، وكان معناه ركيكاً نازلاً ، فإنه لا يُوصف
بالبلاغة أصلاً ، وهذا غيرُ مستبعدٍ
وبيانه بالمثل ، فإن من كان معه لآل ، كلُّ واحدٍ منها
في نهاية النفاسة على انفرادها ، ثم أَلَّفها تاليفاً نازل القدر فإنه
يهون أمرها ، حتى يقال : إن هذه ليست تلك من أجل قُبْح
تأليفها . وعكسه من كانت معه لآل نازلة القدر فألَّفها تاليفاً
عجيباً ، ونظمها نظماً رشيقيّاً يعظم في المرأى موقعها حتى يُخيّل
لِلناظر أنها غيرها لما يظهر من حسن التاليف ، فهكذا حال
الكلم المفردة بالإضافة الى تأليفها ونظمها ، فإن فاق اللفظ
والمعنى فهو الموصوف بالبلاغة ، فإن نقص أحدهما وبطل لم
يكن موصوفاً بالبلاغة فوقعها الأمران جميعاً كما أشرنا إليه

﴿ المبحث الثاني ﴾

(في مراتب البلاغة)

اعلم أن الألفاظ إذا كانت مركبة لإفادة المعاني ، فإنه
يُحصل لها بمزية التركيب حظٌّ لم يكن حاصلًا مع الإفراد ،
كما أن الانسان إذا حاول تركيب صورة مخصوصة من عدّة
أنواع مختلفة أو عقد مؤلف من خرزٍ وولآلىء ، فالْحُسْنُ في

تركيب الألفاظ غير خاف ، ثم ذلك الحُسنُ له طرفان ،
ووسائط ، فالطرفُ الأعلى منه يقع التناسب فيه بحيث
لا يمكن أن يُزاد عليه ، وعند هذا تكون تلك الصورةُ وذلك
النظامُ في الكلام في الطبقة العايمًا من الحُسن والإعجاب ،
والطرفُ الأسفلُ أن يحصل هناك من التناسب قدرٌ بحيث
لو انتقص منه شيءٌ لم تحصل تلك الصورةُ ، ثم بين الطرفين
مراتبٌ مختلفةٌ متفاوتةٌ جدًا

فإذا عرفت هذا فنقول أما الطرفُ الأسفلُ فهل يُعدُّ
من البلاغة أم لا ، فيه تردُّدٌ والحقُّ أنه معدودٌ منها لأننا قد
قلنا : إنه طرفٌ لها وما كان طرفًا للشيء فهو منه وبعضٌ له ،
وزعم ابن الخطيب أنه ليس من البلاغة في شيء ، ولا يكون
معدوداً منها ، لأن منزلة البلاغة أعلى وأشرف من أن يُقال
إنه ليس بين هذا الكلام وبين خروجه عن حدِّ البلاغة إلا
أن ينقص منه شيء ، فما هذا حاله من الكلام لا يُعدُّ من
البلاغة أصلاً ، وأما سائر المراتب فإنها مع تفاوتها في منازلها
فهي معدودة من فنِّ البلاغة خلاً أن بعضها أبلغ من بعض ،
فالأعلى أبلغ مما تحته من المراتب . وأما الطرفُ الأعلى وما
يقربُ منه فهو المعجزُ ، لأنه ليس فوقه رتبة ، لأنه قد بلغ

الغاية في الفصاحة والبلاغة الحاصلين من جهة مفردات الحروف
تارةً ، ومن جهة تركيبها أخرى

﴿ المبحث الثالث ﴾

(في حكم البلاغة)

اعلم أنه لا خلاف بين أهل التحقيق من علماء البيان
أن الكلام لا يُوصف بكونه بليغاً إلا إذا حاز مع جزالة المعنى
فصاحة الألفاظ ، ولا يكون بليغاً إلا بمجموع الأمرين
كليهما فقد صارت البلاغة وصفاً عارضاً للألفاظ والمعاني
كما ترى

وأما الفصاحة فهل تكون من عوارض الألفاظ ، أو
تكون من عوارض المعاني ، أو لمجموعهما . فيه مذاهب
أربعة . أولها أنها من عوارض الألفاظ مجردة لا باعتبار
دالاتها على المعاني ، وهذا هو الذي يشير إليه كلام ابن الأثير
في كتابه المثل السائر فإنه قال : إن الفصاحة مدركة بالسمع ،
وليس يذرك بحاسة السمع إلا اللفظ ، فهذا كانت
مقصورة عليه

(وثانيها) أن الفصاحة من عوارض المعاني دون الألفاظ

وهذا هو الذي يرمز إليه ابن الخطيب الرازي في كتابه نهاية الإيجاز، فإنه زعم أن الفصاحة عبارة عن الدلالات المعنوية لا غير من غير حاجة إلى اللفظ لا على جهة القصد، ولا على جهة التبعية

(وثالثها) أن الفصاحة عبارة عن الألفاظ باعتبار دلالتها على مسمياتها المعنوية، وهذا شيء حكاه ابن الخطيب في كتاب النهاية ولم يعزّه إلى أحد من علماء البيان. وحاصل مذهبهم أن الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعاً، فلا هي من أوصاف اللفظ كما زعمه ابن الأثير على الخصوص، ولا هي من أوصاف المعاني على الخصوص كما حكيناه عن ابن الخطيب

(ورابعها) أن تكون الفصاحة مقولة على الأمرين جميعاً، فتكون مفيدةً لهما جميعاً فيكون الأمران جميعاً أعني المعاني والألفاظ من مسمى قولنا فصاحة، وهذا المذهب يخالف المذهب الثالث، فإن هؤلاء جعلوا اللفظ والمعنى من مدلول لفظ الفصاحة. والذين قبلهم جعلوا اللفظ هو مسمى الفصاحة، لكن اعتبار المعنى على جهة الضم والتبعية لا غير، فهذا تقرير مذاهب العلماء في مدلول لفظ الفصاحة. وقائدة إطلاقه،

والمختارُ عندنا تفصيل نشير إليه ، وهو أن الفصاحة من عوارض الألفاظ ، لكن ليس بالإضافة الى مطلق الألفاظ فقط ، ولكن بالإضافة الى دلالتها على معانيها ، فتكون الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعاً مطلق الألفاظ ودلالاتها على ما تدلُّ عليه من معانيها المفردة والمركبة ، وهذا المذهب هو الذي حكاه ابن الخطيب عن بعض علماء البيان . ويدلُّ على ما قلناه وجوه ثلاثة ، أولها قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من البيان لسحراً » والبيان هو الفصاحة ، لأن البيان هو الظهور ، وذلك لا يستعمل إلا في الألفاظ ، ولا بد من اعتبار دلالتها على معانيها ، لأننا لو لم نعتبر ذلك لكنا من الألفاظ مما يُجِبُّها السمع ، وينبئونها الطبع ، فضلاً عن أن تكون سحراً . فاِذْن لا بد من اعتبار الأمرين في كون الكلام فصيحاً ، ومراده عليه السلام بقوله « لسحراً » يعني أنه يُخَيِّرُ العقول في حسنه وروثقه ، ودقة معانيه ، وعن هذا قال بعضهم : فصاحة المنطق سِحْرُ الألباب

وثانيها أنهم يقولون في الوصف كلام فصيحٌ ، ومعنى بليغ ، ولا يقولون معنى فصيحٌ ، فدلَّ ذلك على أن الفصاحة من متعلقات الألفاظ ، وأن فصاحته إنما كانت باعتبار ما دلَّ

عليه من حسن المعنى ورشاقته . وفي هذا دلالة ظاهرة على
وجوب اعتبار الأمرين في فصيح الكلام كما قلناه
وثالثها أنا نراهم في أساليب كلامهم يُفضّلون لفظةً على
لفظةٍ ، ويؤثرون كلمةً على كلمةٍ ، مع اتفاقهما في المعنى ، وما
ذاك إلا لأن إحداهما أفصحُ من الأخرى ، فدلّ ذلك على
أن تعلق الفصاحة إنما هو بالألفاظ العذبة ، والكلام الطيبة
ألا ترى أنهم استحسنوا لفظ الدّيمة ، والمزنة ، واستقبحوا
لفظ البعاق لما في المزنة ، والدّيمة ، من الرقة واللطافة ولما في
البعاق ، من الغلظ والبشاعة . ومما أغرق في اللذة والسلاسة
قوله تعالى في وصف خروج القطر من السحاب « فترى الودق
يُخْرِجُ مِنْ خِلَالِهِ » فأين هذا من قول امرئ القيس في
هذا المعنى

(فَأَلْقَى بِصَحْرَاءِ الْعَبِيطِ بَعَاءَهُ)

فانظر ما بين الودق والبعاع فاختصاص الودق بالركة
واللطافة عما تضمنه ، البعاع ، من الغلظ والبشاعة دلالة ظاهرة
على ما قلناه من أن الفصاحة راجعة الى اللفظ لأجل دلالاته
على معناه

فأما من زعم أن الفصاحة متعلّقة باللفظ لا غير ، فقد
أبعد ، فإن الألفاظ لا ذوق لها ولا يمكن الإصغاء الى
سماعها إلا لأجل دلالتها على معانيها ، فأما اذا خلت عن
الدلالة عليها فلا وقع لها بحال ، وغالب ظني أنه لا بدّ له من
اعتبار المعنى ، خلا أنه يكون ضمنا وتبعاً للألفاظ لا محالة .
وأبعد من هذا من زعم أن متعلّق الفصاحة في المعاني فقط ،
كما حكيناهُ عن ابن الخطيب فإن المعاني إنما توصف بالبلاغة ،
فأما الفصاحة فإنها من صفات الألفاظ كما مرّ بيانه . وعلى
الجملة فإن أراد أنه لا بدّ من اعتبار الأمرين جميعاً ، اللفظ
والمعنى ، على أن إطلاق الفصاحة على أحدهما ويكون الثاني
تبعاً فالخلاف لفظي ، وإن أراد أن إطلاق اسم الفصاحة
إنما يكون على أحدهما على انفراده ، فهو خطأ كما أسلفنا
يقريره . فهذا ما أردنا ذكره فيما يخص كل واحد منهما

المطلب الثالث

(في بيان ما يكون على جهة الاشتراك بينهما)

ولنشر من ذلك الى تقريرين ، التقرير الأول في إظهار

التفرقة بينهما

اعلم أننا قد أشرنا من قبلُ الى تعريف كل واحد منهما بماهيّة تخصّصه وتميزه عن غيره في ذاته ، ونذكر ههنا ما يميز به كل واحد منهما من جهة الخواص واللوازم ، وجملة ما نوردّه من ذلك تفرقات ثلاث

(التفرقة الأولى) من جهة العموم والخصوص ، فإنّ البلاغة أعمّ من الفصاحة ، ولهذا فإن كل كلام بليغ ، فإنّه لا بدّ من أن يكون فصيحاً ، وليس يلزم في كل فصيح من الكلام أن يكون موصوفاً بالبلاغة ، فالفصاحة والبلاغة بمنزلة الإنسان والحيوان ، فكل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان إنساناً ، وهذا يدلّك على خصوصيّة الفصاحة وعموم البلاغة ، فالبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني جميعاً ، والفصاحة خاصّة بالألفاظ من أجل دلالتها على معانيها كما أوضحناه من قبل

(التفرقة الثانية) من جهة الإفراد والتركيب ، فالبلاغة إنّما يكون موردها في المعاني المركبة دون المفردة ، والفصاحة تكون في الكلام المفردة كما تكون في الكلام المركبة ، ولهذا فإنّ الكلمة الواحدة توصف بكونها فصيحةً إذا خلصت من التعقيد وسلس مجراها على اللسان ، ولا توصف الكلمة المفردة بأنها بليغة ، لأنّ المعنى البليغ إنّما يكون حيث ينتظم الكلام

ويأتلف من أجزاء ، فعند هذا يظهر جوهره في تأليفه ،
ويعظم موقعه في نظمه فلا جرم يوصف بالبلاغة
(التفرقة الثالثة) من جهة جرى الأوصاف اللفظية ،
فإن المعهود عند من قرع سمعه أساليب كلامهم أنهم يصفون
البلاغة بما لا يصفون به الكلام الفصيح ، وعن هذا قالوا
لا يستحق الكلام الاتصاف بالبلاغة حتى يسابق لفظه
معناه ، ومعناه لفظه ، فلا يكون لفظه أسبق الى سمعك من
معناه الى قلبك ، وكما قالوا حتى يدخل الى الأذن بلا إذن ،
وحتى يلبج في العقل من غير مزاولة ولا ثقل ، وكما يحكى في
وصف رجل من البلغاء بأنه كانت أفاضه قوالب المعاني ،
وقالوا في وصف الفصاحة في الكلام بأنه متمكن غير قلق ،
ولا ناب عن موضعه . وقالوا أيضا من حقه أن يكون جيد
السبب صحيح الطبع وأن من حق اللفظ أن يكون طبقا
لمعناه من غير زيادة ولا نقص ورُبما يصفونه بالسلاسة
والسهولة في حسن أفاضه ونظمه ، وقد يذمونه بأنه مُعقّد
جرز ، ولأجل تعقیده استهلك المعنى وأنه غريب وحشى فيه
عَنْجُرَانِيَّةٌ ، ويختص بالخشونة فيصفون كل واحد من البلاغة
والفصاحة بما يليق به ، وفي هذا دلالة على حصول التفرقة

بينهما كما ذكرناه ، ومن أعجب ما نورد فيما نحن بصدده في
الفصاحة والبلاغة ما وجد في كتاب زهر الآداب للشيخ أبي
اسحق إبراهيم بن عليّ الحصري من أوصاف بليغة على السنة
أقوام من أهل الصناعات ، فوصفوا البلاغة على وفق الصناعات
فقال الجوهري أحسن الكلام نظاما ، ما ثبته الفكرة ،
ونظمته الفطنة وفصل جوهراً معانيه في سموط ألفاظه فاحتملته
نحور الرواة ، وقال العطار أطيب الكلام ما كانت فيه عبقة
الأفهام^(١) وذروزه الحلاوة ولايسه جسد اللفظ وروح المعنى
وقال الصباغ ، ما لم ينتقص^(٢) من إيجازه ، ولم تكشف صبغة

(١) في هذه العبارة سقط . وعبارة الحصري وقال
العطار . ما عجن عنبراً ألفاظه بمسك معانيه ففاح نسيم نشقه
وسطعت رائحة عبقه فتغلقت به الرواة . وتعطرت به السراة .
وقال الخياط . البلاغة فيص . فجر بأنه البيان . وجيئه المعرفة .
وكماه الوجازة ودخاريسه الأفهام . وذروزه الحلاوة .
ولايسه جسد اللفظ . وروحه المعنى

(٢) عبارة الحصري . ما لم تنض بهجة إيجازه

إِعْجَازِهِ قَدْ صَقَلَتْهُ يَدُ الرَّوِيَّةِ مِنْ كَمُونِ الْأَشْكَالِ فَرَاعَ
كَوَاكِبَ الْآدَابِ ، وَأَلِفَ عِنْدَ ذَوِي الْأَبَابِ وَقَالَ الْقَزَّازُ :
أَحْسَنُ الْكَلَامِ . مَا اتَّصَلَتْ لُحْمَةٌ أَلْفَاضِهِ بِسَدَى مَعَانِيهِ ،
فَخَرَجَ مَفُوقًا مُنِيرًا مُوَشَّى مُحَبَّرًا . وَقَالَ الرَّائِضُ : خَيْرُ
الْكَلَامِ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ حَدِّ التَّخْلِيْعِ إِلَى مَنْزِلَةِ التَّقْرِيْبِ ،
وَكَانَ كَالْمُهْرِ الَّذِي أَطْمَعُ أَوَّلُ رِيَاضَتِهِ فِي تَمَامِ ثِقَافَتِهِ . وَقَالَ
الْجَمَّالُ الْبَلِيغُ الَّذِي أَخَذَ بِخِطَامِ كَلَامِهِ فَأَنَاخَهُ فِي مَبْرَكِ الْمَعْنَى
ثُمَّ جَعَلَ الْاِخْتِصَارَ لَهُ عَقَالًا ، وَالْاِيجَازَ لَهُ مَجَالًا ، لَمْ يَنْدَ عَنْ
الْأَذَانِ ، وَلَمْ يَشْذَ عَنِ الْأُذْهَانِ . وَقَالَ الْمَتَمِّمُ بِالرَّيْبَةِ : خَيْرُ
الْكَلَامِ مَا تَكَثَّرَتْ أَطْرَافُهُ وَتَشَتَّتْ أَعْطَافُهُ وَكَانَ لَفْظُهُ حُلَّةً ،
وَمَعْنَاهُ حَلِيَّةً . وَقَالَ الْخَمَّازُ : أْبْلَغُ الْكَلَامِ مَا طَبِخْتَهُ فِي
مَرَاجِلِ الْعِلْمِ ، وَصَفَيْتَهُ مِنْ رَاوُوقِ الْفَهْمِ وَضَمَمْتَهُ دَنَانَ الْحِكْمَةِ
فَتَمَشَّتْ فِي الْمَفَاصِلِ عَذُوبَتَهُ ، وَفِي الْاِفْكَارِ رِقَّتَهُ ، وَفِي الْعُقُولِ
حَدَّتَهُ . وَقَالَ الْفُقَاعِيُّ خَيْرُ الْكَلَامِ مَا رَوَّحَتْ أَلْفَاضُهُ غِبَاوَةَ
الشُّكِّ ، وَرَفَعَتْ رِقَّتَهُ فِظَاظَةَ الْجَهْلِ ، فَطَابَ حِسَاءُ فِطْنَتِهِ

(١) صَوَابُهُ فَرَاعَ كَوَاعِبَ الْآدَابِ وَأَلِفَ عَذَارَى

الْأَبَابِ

وعذب مص جرعه . وقال الطيب : خير الكلام ما اذا باشر
دواء بيانهِ سقم الشبهة استطلقت طبيعته غباوة الفهم فشقى
من سوء التوهم ، وأورث صحة التفهم . وقال الكحلّال : خير
الكلام ما سحقتَه بمنحاز الذكاء ، وتخلّته بحرير التمييز وكما أن
الرمد قذى الأَبصار ، فهكذا تكون الشبهة قذى البصائر ،
فاكل عين اللُكنة بميلِ البلاغة ، وأجل رمص الغفلة برورِ
اليقظة ،

ثم أجمعوا عن آخرهم على أن خير الكلام وأبلغه في
الفصاحة وأجوده ، هو الكلام الذي إذا أشرقت شمسُه ،
انكشف لبسُه ، فكل واحد من هؤلاء قد وصف البلاغة
مما اشتملت عليه من اللفظ والمعنى بما يخبر عن صنعته ويعلم
من حال حرفته

وأقول : إن أجمع عبارة في وصف البلاغة والفصاحة ،
هو ما أجمعوا عليه من قولهم : إن الكلام إذا أشرقت شمسُ
لفظه ، انكشف لبسُ معناه فإنها حاوية لمعاني البلاغة
ومستولية على أسرار الفصاحة ، فقوله : إذا أشرقت شمسُه ،
يشير به الى الفصاحة ، لما في الإِشراق من الانكشاف
والظهور ، وقوله : انكشف لبسُه ، يشير به الى ما تضمنه

من البلاغة ، لاشتمالها على إظهار المعاني . ولو قيل . هو الذى إذا طلع شمس لفظه ، أضاء نهار معناه ، لكان حسناً جيداً (التقرير الثانى) فى بيان الشواهد على أسرار الفصاحة ، وعجائب البلاغة ، وهما كما يردان فى المنظوم ، يردان فى المنثور ، وأحسن مواقعهما ما ورد فى المنثور ، ولهذا لم يكن المعجز إلا ثراً وما ورد عن الله تعالى ، وعن رسوله ، وعن أمير المؤمنين . كرم الله وجهه ، وعن العرب ، من النثر فى المحافل من الخطب أكثر من أن يُعدّ ويحصى ، فلا جرم رتبنا إيراد الشواهد على قسمين تمييزاً لأحدهما عن الآخر

القسم الأول ، فى إيراد الشواهد المنثورة وجمله

ما نورده من ذلك ضرب ثلاثة

الضرب الأول : الآى القرآنية ، والقرآن كله معجز لا تخص آية دون آية كما سنقرر إعجازه ، ووجه إعجازه فى الفن الثالث بمعونة الله تعالى ولكننا نورد منه آيات ثلاثاً ، تنبيهاً بالاقول على الأكثر ، لانه قد بلغ الغاية فيما تضمنه من الفرائب واشتمل عليه من الأسرار والعجائب

الآية الأولى ، قوله تعالى « إن ربكم الله الذى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام ثم استوى على

العرش يغشى الليل النهار يُطلبه حثيثاً والشمس والقمر والنجوم
مسخراتٍ بأمره ، أآلهُ الخلق والأثر ، تبارك اللهُ ربُّ
العالمين »

فليُنظر المتأملُ في هذه الآية العجيبة مع اشتغالها على
العُدوبة في ألفاظها المفردة ، والسلاسة في تراكيبها ، والنظام
العجيب ، والتأليف الأنيق ، والأسلوب البديع ، حتى
لا تكاد لفظةٌ واحدةٌ تخلو عن ملاحظة البلاغة ، ومواقع
الفصاحة ، وكيف احتوت على التنبيه على أسرار عظيمة ومعانٍ
فخمة على أسهل نظام وأيسره ، وأتم بيان وأكملِه ،
ولنُشر إلى شئٍ من ذلك من الأمور الظاهرة

(التنبيه الأول)

في قوله « إن ربكم الله » صدر الجملة الابتدائية ، بإن
المؤكد ، لتدل على إيضاح الجملة وتحقيقها في مبدأ الأمر
ومطلعها ، ثم قال « ربكم » يشير بذلك إلى الإبداع ، والحدوث
فيهم وأنهم مخلوقون مرَبوبون ، وأنهم مندرجون تحت وجود
الممكنات ، داخلون في حيز المكنونات ، وأنه لهم رب ،
ومالكٌ لأموالهم وتصاريق أحوالهم ، لا يملكها أحد غيره ،

ولا يقدر عليها سواه ، وصدر الجملة بذكر الربوبية إشارة الى عظم الاعتناء بذكرها وقطعاً لاعتقاد من يعتقد خلاف ذلك ، وتنبهاً منه تعالى على استحقاقه لحقيقة الالهية ، من حيث كان مالكا لأزمة الأمور ، ومقاديرها ، ومن لا يكون بهذه الصفة فإنه لاحظ له فيها ، ولا يكون مستحقاً لها بحال ، وحكم على الربوبية بالالهية ، حيث جعل « ربكم » مبتدأ وقوله « الله » خبره ، إشارة الى أن كل من كان موصوفاً بالربوبية ، فإنه مستحق للإلهية لا محالة ، لأن استحقاقه للإلهية إنما يكون إذا كان منعماً بأصول النعم ، والرب هو المالك ، ومن كان مالكا للشيء فله التصرف فيه ، ومن ملك الشيء كان مستحقاً لإعطائه وله من أصول النعم وفروعها ، فهذا قال « ان ربكم الله » ولم يقل : إن الله ربكم ملاحظة لما ذكرناه ، ويشير بهذا النظام والتأليف الى نكتة لطيفة ، وهي أن الالهية أعم من الربوبية ، والربوبية أخص منها ، جرياً على قانون القياس في العربية ، من أن خبر المبتدأ لا بد من أن يكون أعم منه ، ولهذا جاز أن يقال : الإنسان حيوان ، ولا يقال : الحيوان إنسان ، فالإلهية أعم من الربوبية ، فالربوبية

على الحقيقة لا يستحقها إلا هو، لأن معناها لا يصلح إلا فيه، وأما الإلهية وهي استحقاق العبادة، فقد شاركه فيها غيره، زعماً أن غيره يستحق العبادة، فأما الربوبية وهي الملك، فإنه لا يخلص على الحقيقة إلا له لكونه مالك المكونات دون غيره، ومن عجيب ما تضمنه هذا التنبيه أنه جمع الوصفين منبهاً على عظم القهر والاستيلاء، فهذا كان رباً مالكاً، وعلى كونه مختصاً بصفات الجلال، فهذا كان إلهاً

(التنبيه الثانى)

فى قوله تعالى « الذى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام » لما خاطبهم بالخطاب الدال على نهاية الملاطفة لهم حيث أضاف نفسه الى نفوسهم بقوله « ربكم الله » لما لهم من الاختصاص به حيث كان مالكاً لأموالهم ومدبراً لأحوالهم، ولما له من الاختصاص بهم، حيث كان منعماً بالخلق، والايجاد، والتكوين، والرحمة، والالطف، فهذا حصلت الإضافة منبهة على هذا المعنى، ودالة عليه، ثم عقب ذلك بقوله « الذى خلق السموات والأرض » وإنما خص السموات والأرض، لما فيهما من باهر القدرة، وعظم

الملكوت ، ولهذا قال تعالى « تَخْلُقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
أَكْبَرَ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ » وَقَدَّمَ السَّمَاوَاتِ لِأَنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ
المخلوقات ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ
السَّمَاوَاتِ . وَقَوْلِهِ « وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلِكُوتِ السَّمَاوَاتِ »
وَمَا كَانَتْ مَخْتَصَةً بِهِ مِنْ الإِحْكَامِ البَدِيعِ وَالِاتِّظَامِ البَاهِرِ .
وَمَا كَانَتْ مَكَانًا لِأَشْرَفِ المخلوقاتِ وَهِيَ المَلَائِكَةُ ، وَمَا تَمَيَّزَتْ
بِهِ مِنْ كَوْنِهَا مَوْضِعًا لِلْعِبَادَةِ ، وَالتَّقْدِيسِ ، وَالتَّمْجِيدِ ، وَأَنْوَاعِ
العِبَادَاتِ كُلِّهَا ، وَلِكَوْنِهَا مَحَطًّا لِلرَّحْمَةِ ، وَنَفُوزَ الأَمْرِ وَالْأَقْضِيَةِ ،
وَالتَّدْبِيرَاتِ ثُمَّ عَقَبَهَا بِذِكْرِ الأَرْضِ مُشِيرًا إِلَى عَظَمِ مَنَافِعِهَا
وَكَوْنِهَا مُتَّصِرَةً لِلخَلْقِ ، وَبَسَاطَةً مَهْدًا لِلتَّصَرُّفَاتِ ،
وَإِسْتِصْلَاحِ الأَقْوَاتِ مِنَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ ، وَالفَوَاكِدِ وَأَنْوَاعِ
المَعَادِنِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ « وَمَا بَيْنَهُمَا » يُشِيرُ بِهِ إِلَى مَهَابِّ
الرِّيحِ ، وَتَصَارِيفِهَا مِنْ أَجْلِ إِصْلَاحِ الزَّرْعِ ، وَتَحْرِيكِ
السُّفُنِ ، وَجَرَى السَّحَابِ لِإِرْسَالِ الأَمْطَارِ ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ
وَالْقَمَرِ ، مِنْ أَجْلِ الإِضَاءَةِ وَالإِنَارَةِ لِلْعَالَمِينَ ، وَالنَّجُومِ
لِلْإِهْتِدَاءِ فِي ظُلُمَاتِ البَرِّ وَالبَحْرِ ، ثُمَّ إِيْرَادَهُ عَقِبَ قَوْلِهِ « إِنْ
رَبِّكُمْ اللهُ » عَلَى جِهَةِ التَّعْلِيلِ لِإِسْتِحْقَاقِهِ لِلرَّبُوبِيَّةِ وَالِإِلَهِيَّةِ
فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَإِنَّمَا كَانَ رَبًّا لَكُمْ ، وَإِلَهًا وَمُسْتَحَقًّا لِهَاتَيْنِ

الصفيتين من أجل أنه خالق السموات والأرض وما بينهما ،
فإن من هذه حاله فإنه مستحق لا محالة لأن يكون رباً
واللهأ ، فالتكوين في هذه الأمور الثلاثة فيه دلالة على أنه
لا بد من موجد وقادر ، ومكوّن ، لأن من المحال في
العقول أن حصول الشيء بعد أن لم يكن لا بد له من قادر ،
وموجد ، فطلق الإيجاد والتكوين ، دالآن على القادرية ،
والخلق وهو التقدير فيه دلالة باهرة على الإتيان ، وهي
العالمية ثم قوله . « إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض »
فيه تنبيه على الوجدانية ، لأن من هذه حاله في التكوين
والإيجاد لا يكون إلا مختصاً بالإلهية والربوبية دون غيره ،
لما قد تقرر يبرهان العقل استحالة مكوّن لهذه الأشياء
سواه فكانه قال . إن ربكم الله الذي من شأنه خلق هذه
المكوّنات الباهرة لارب ولا إله لكم غيره ، ثم لما كانت
دالة على القادرية ، والعالمية ، كما أشرنا إليه فهي دالة على
الوجود بلا أولية ، لأنه لو كان معدوماً لاستحال منه الإيجاد
لهذه المكوّنات ، لأنه لا فرق في مسالك العقول بين إسنادها
الى العدم وبين إسنادها الى مؤثر هو عدم ، وأنه لا أولية
لوجوده ، إذ لو كان له أول لا احتاج الى مؤثر فيما أن

يفتقر كل واحد منهما الى صاحبه ، وهو الدَّورُ ، أو يحتاج الى مؤثِّرٍ ومؤثَّرُهُ الى مؤثِّرٍ ، الى غير غاية ، وهو التسلسل ، وكلاهما محالٌ في العقل لأُمور قرَّرتها في الكتب العقلية ثم قال « في ستة أيام » فليس الغرض ذكر أدنى العدد ، فأقوله ساعة واحدة ، ولا الغرض الإشارة الى أكثر الأعداد فهي بلا نهاية ، وبين هذين وسائط من مراتب الأعداد كثيرة ومن عَرَفَ باهر القدرة علم قطعاً أن خلق هذه المكونات ممكن في لحظة واحدة ، ولكن الغرضُ بالتقدير إشارة الى قوله سرّ ومصلحة استأثر الله بعلمها ومصداق ما قلناه قوله تعالى « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »

(التنبيه الثالث)

قوله « ثم استوى على العرش » ظاهر الآية دال على أن الاستواء إنما كان بعد خلق السموات والأرض وإكمال أحوالهما ، فأما خلق العرش فليس في ظاهر الآية ما يدل على تعيين وقت خلقه فبقي الأمر فيه على الاحتمال حتى يدل دليل شرعي على ذلك ، والعرشُ والكرسيُّ من أعظم المخلوقات ، لما خصَّهما الله تعالى من عِظَمِ الخلق ، ولما اشتملا عليه من

الأسرار الإلهية ، والحكم المصلحية التي لا يحيط بعلمها إلا الله تعالى .

والاستواء فيه وجهان . أحدهما أن يكون بمعنى الاستيلاء يقال . فلا تملك قد استوى على ملكه . أى استولى عليه وأحاط به فلا يشذ عنه منه شيء . وثانيهما أن يكون الاستواء على حاله من غير تأويل من قولهم . الأمير استوى على سرير مملكته أى تمكن فيه . ونحقيقه . فقد عليه قعود المتمكن المستقر . لا قعود القلق المنزعج . وكلاهما حاصل في حق الله تعالى . فعلى المعنى الأول أن الله استولى على العرش وملكه وأحاط به علما واقنندارا . وعلى الوجه الثانى يكون على جهة التخيل كقوله تعالى « يد الله فوق أيديهم » وتقرير التخيل . أن الحالة الحاصلة للملك في الاستقرار والتمكن على تخت مملكته وسريره . هى حاصلة لله تعالى على عرشه ، كما فى قوله تعالى « بل يداؤ مبسوطان » كما سنقرده فى التخيل ونوضح أمثله بمعونة الله تعالى ،

وأتى بتم ، دون الفاء ليدل بها على التراخي ، ولأن نظام الآية معها يكون أسلس وأسهل والسبب بها أتم وأعجب ،

وهذا يذوقه مَنْ جاد ذوقه وسَلِمَ طبعه عن عَجْرَفَةِ الكلام ،
وزال عن العُنْجُهانية في القول ،

(التنبيه الرابع)

قوله « يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا » ظاهرُ الآية
ههنا دالٌّ على أن الغاشي هو الليلُ لقوله تعالى « والليل إذا
يغشى » فالليل إذا غاش للنهار يطلبه ، فهذا هو الظاهر من
الآية ويحتمل أن يكون الغاشي هو النهار ، وأن الغشيان
مضافٌ إليه دون الليل ، وأن الليل لا يغشى النهار ، بخلاف
التكوير في قوله تعالى « يُكْوَرُ الليل على النهار ويكْوَرُ
النهار على الليل » وبخلاف الإيلاج في قوله تعالى « يُوَلِّجُ
الليل في النهار ويولج النهار في الليل » فإن التكوير والإيلاج
يصاح أن يكون في كل واحد منهما كما في ظاهر هاتين
الآيتين ، والسرُّ في ذلك هو أن التكوير هو الجمع ، يقال .
كُوِّرَ الليل ، إذا جمعه ومنه كارةُ (١) القصار ، والإيلاجُ هو
الإيدخال يقال . ولج في بيته ، إذا دخل فيه ، وهذان المعنيان
يصلحان في كل واحد من الليل والنهار ، لأن الليل يُجمع على
(١) الكارة . ثوب يجمع فيه القصار الثياب ويشده ثم يحمله على ظهره .

النهار كما يُجمع النهارُ على الليل ، وهكذا الإيلاج ، فإن الليل يدخل في النهار ، كما يدخل النهار في الليل . بخلاف الغشيان ، فإنه مخصوص بالنهار ، والسرُّ في ذلك هو أن النور أمرٌ وجوديٌ محققٌ ، والظلمة أمرٌ عدميٌ ، وحققتها آتلة الى أنها عدمٌ النور ، فهكذا تقول : الليل حقيقة آتلة الى عدم الإضاءة ، والنور ، حقيقة آتلة الى حصول الإضاءة والإتارة ، وإذا كان الأمر كما قلناه من ذلك صحَّ وصف النهار بالغشيان لظلمة الليل لأنه يطلع بالإتارة فيغشى الليل بإذها به ، ووصف النهار بكونه غاشياً استعارة حسنة ، إذا الغشاء هو الغطاء فنزله أَعنى النهار في إذها به لظلام الليل ، منزلة من يغطى الشيء بالغشاوة ويستره ، لأنه يذهب ظلمته ويزيلها بطلوعه ، ويمحوها بإتارته ،

ويموز أن يكون من باب التشبيه ، ولهذا فإنك لو أظهرت أداة التشبيه لحسن ذلك فتقول . النهار يذهب ظلمة الليل عند غشيانه كالثوب يغشى جسد الانسان ويشتمل عليه عند ارتدائه به ، وتوجيهه على جهة الاستعارة الطف بعناه ، وأرق لألفاظه من التشبيه لأن الاستعارة فيه أظهر ، لأن المستعار منه مطوى الذكر ، فلهذا حسن موقعها وأنت

إذا أظهرت أداة التشبيه تكاد تنقص من بلاغته ، وتغضُّ من موقع فصاحته وإِنما قال : « يغشى الليل النهار » ولم يقل يُلبسُ ولا يخلط الليل بالنهار ، لأن لفظة التغشية ، أبلغُ في الإحاطة والشمول من لفظة الإلباس والاختلاط ، مع ما فيها من الرقة واللطافة ، والخفة والسلاسة ، وهي مؤذنةٌ أيضاً بشدة الاتصال والالتحام بين الغشاوة ، والمغشى ومِصداقُ ما قلناه قوله تعالى « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون » فشبه انفصال الليل من النهار بسلخ الأديم عن الشاة ، وهذا يدلُّ على عِظَم اتصال الليل بالنهار وشدة التحامه به ، ولهذا فإنك ترى الفجر عند طلوعه ، نُورُه في غاية الامتزاج والاختلاط بظلام الليل ، فلا يزال النهار في قوة ، وغلبة ، وظهور ، حتى يستولى عليه بالإِنارة فيمحوه ويزيله ، فالسلخ مؤذن بشدة الالتحام ، كالجلد ، والغشيان مؤذن بعِظَم الاستيلاء والاشتمال ، وكلاهما مشعرٌ بالاتصال البالغ (يغشى الليل) جملة فعلية خبرية حالٌ من الضمير في خلق ، ولهذا جاءت من غير واو ، دالةٌ على اندراجها تحت ما تقدم (يطلبه) جملة أيضاً خبرية حالٌ من النهار ، ومجيئها من

غير واو، تنبيهه على أنها موضحة للغشيان ومفسرة له ، لأنه لما جعل النهار غاشياً لظلمة الليل بالإضاءة جعل النهار كالطالب لظلام الليل بالسرعة في الإزالة والمحو . فكأنه قال : أغشيت الليل النهار ، وجعلت النهار طالباً له بالسرعة والإحاث ، ويحتمل أن يكون (يطلبه) حالاً من الليل ، أى جعلت الليل طالباً للنهار يستدعيه لإزالة ظلمته وكشف سواده بالإضاءة والضوء ، والأول أعجب ، لأجل تقدم قوله (يغشى الليل النهار) فلما كانت النهار غاشياً اظلام الليل ، كان هو الطالب لإزالة ظلامه ، وانتصاب « حيثما » إما على الحال من النهار ، أى مسرعاً عجباً ، وإما على الصفة لمصدر محذوف ، أى طلباً حيثما ، وكلا المعنيين لا غبار على وجهه ، وإنما جاء قوله (خالق) على صيغة الماضي ، وقوله (يغشى) و (يطلبه) على صيغة المضارع ، تنبيهاً على استقرار الخلق وتحققه وثبوته بالماضي ، ولما كانت الغشيان والطالب يتجددان بحسب الأوقات ، جاءت المضارعة للإشعار بالتجدد والحدوث . وإنما قال (الذى خلق السموات والارض) ولم يقل : الخالق للسموات والارض ، لأن الفعل الماضى أدل على تحقق الخلق وثبوته واستمراره من أسم الفاعل

(التنبیه الخامس)

قوله تعالى (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره)
انتصابها على العطف ، أى وخلق هذه الكواكب العظيمة
المختصة بالإتيقان العجيب ، والإحكام الباهر ، ولما اشتملت
عليه من المصالح العامة للخلق ، فالشمس للضوء ، والإضاءة ،
والدفء ، وإصلاح جميع الناميات ، والقمر للنور الساطع ،
وتقدير الأوقات ، والنجوم للاهتداء فى ظلمات البر والبحر ،
وغير ذلك من المنافع والمصالح (مسخرات) انتصابه على الحال
من جميع ما تقدم ، أى مبدلات لهذه المنافع ، على قانون
الحكمة ، وعلى وفق ما قدر فيها من المصالح « بأمره » فيه
وجهان ، أحدهما أن تكون الباء فيه للإلصاق ، ومعناه أن
التسخير والإذلال ملتصقان بالأمر ، كما تقول . كتبت بالقلم ،
وثانيهما أن تكون الباء للحال . وعلى هذا يكون معناه
ملتبسات بالأمر فى كل الأحوال لا يخرجن عنه ساعة واحدة ،
ولا يملن عن الانقياد طرفة عين ، وإنما قال . (بأمره) ولم
يقل . بقدرته ، مع تحقق الحاجة الى القدرة أكثر من الحاجة
الى الأمر ، لأنه لما ذكر التسخير وفيه معنى الطاعة والانقياد ،

عقبه بذكر الأمر، لما كانت الطاعة من لوازم الأمر وأحكامه
(سؤال)

لم خص معاينة الليل والنهار، والشمس والقمر والنجوم،
من بين سائر المكوّنات بالذكر مع اختصاصها بالحكمة
والإتقان العجيب

وجوابه هو أنه لما صرح بلفظ السماء والارض، وأبهم
الأمر في خلق ما وراءهما بقوله (وما بينهما) أراد إيضاحه
وبيانه، فخص هذه أعني تعاقب الليل والنهار وهذه
الكواكب بالذكر، إيضاحاً لما أبهمه من قبل في ذلك

(التنبيه السادس)

قوله تعالى (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) لما ذكر هذه
المخلوقات العظيمة، وعدّد هذه المكوّنات الباهرة، عقبها
بحرف التنبيه، إيقاظاً وحثاً على النظر، وإعلاماً بأنها ملك
له يتصرف فيها كيف شاء، من الحلّ والعقد، والزيادة
والنقصان، وغير ذلك من سائر التصرفات والتغيرات، وقوله
(أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) فيه وجهان أحدهما أن تكون اللام
فيها للمهدية، فالخلق إشارة إلى ما سبق من أنواع المخلوقات

كلها ، والأمر ، إشارةً إلى قوله (مسخرات بأمره) فكأنه
قال : يملك جميع ما سبق من هذه الأشياء كلها
(وثانيهما) أن تكون اللام فيهما للجنسية ، وعلى هذا يكون
المعنى أنه يملك جميع المخلوقات والأوامر كلها ، فكأنه قال :
يملك القول والفعل ويجرى ذلك مجرى المثل ، كما يقال فلان
يملك الأمر والنهي ، والحل والعقد ، والقبول والرد ، والإبرام
والنقض ، يريد أنه لا تصرف لأحد سواه ، ولا حكم
لغيره بحال ، فلما عدد أصناف المخلوقات كلها وأنها جارية
على نعت التذليل ومنهاج التسخير المطابقين لقانون المصلحة ،
ومقتضى الحكمة ، عقبها بخطاب دال على الإشادة
والاشتهار ، بأن من هذه حالة فهو المستحق لأن يكون
له الخلق والأمر مبالغةً في الأمر وتأكيدها فيه

(التنبيه السابع)

قوله تعالى (تبارك الله رب العالمين) ختم هذه الآية
بما يدل على الإعظام والمدح بعظم الآلاء ، وترآكم النعم على
الخلق ، والبركة هي النماء والزيادة ، و (تبارك الله) بمعنى بارك
الله ، والبركة في حقه تعالى تكون من وجهين ،

(أحدهما) بالإضافة الى ذاته تعالى بكثرة أوصاف
الجلال ونعوت الكمال . إمّا الى نهاية ، وإمّا الى غير نهاية ،
على حسب الخلاف بين العلماء في أوصافه تعالى

(وثانيهما) بالإضافة الى أفعاله تعالى من أنواع
الإحسانات وضروب التفضُّلات على الخلق من أصول
النعم وفروعها ، فالبركة ههنا تُفسَّرُ على الوجهين اللذين أشرنا
اليهما كما ترى ، وقد صدر الله تعالى هذه الآية بذكر
الربوبية ، ثم ختمها بذكرها إعظاماً لهذه الصفة واهتماماً
بأمرها ، فذكرها في أولها على جهة الخصوص بقوله (ربكم)
يعنى الثقلين وذكرها في آخرها على جهة العموم بقوله (الله
رب العالمين) يريد جميع العوالم كلها من صامت ، وناطق ،
وجاد ، وحيوان ،

فليُدرك الناظر المتأمل ما اشتملت عليه هذه الآية
من الإشارة الى خلق المكونات كلها ، واشتمالها على بدائع
الحكمة ، وعجيب الصنعة على أعجب نظام وأرشفه ، وأحسن
سياق وأعجبه ، وقد أشرنا فيها الى بعض ما تحتمله من اللطائف
والأسرار وما أغفلناه من معانيها أكثر وأغزر مما ذكرناه

(الآية الثانية) قوله تعالى في سورة الحج « يَا أَيُّهَا
النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُّرَابٍ
ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عِلْقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ
لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ، وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ
مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن
مِّن يَتُوفَىٰ وَمِنكُم مَّن يَرُدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا
يَعْلَمَ مَن بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا
أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأُنبَتَتْ مِّن كُلِّ زَوْجٍ
بَهِيجٍ ، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ
عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ
اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ »

فليوقظ الناظر فهمه ، وليتأمل ما أُودِع في هذه الآية من
المحاسن الرائقة والمعاني الفائقة مع اختصاصها بالترتيب الفائق
وتزيلها على النظام المعجب الرائق الذي يسحر الأبواب رقة
ولطافة . ويذهش الأفهام عذوبة وسلاسة ، فصدر
الآية بالنداء ، والتنبيه ، من أجل الإيقاظ ، وجاء بصيغة
الشرط على جهة الملاطفة في الخطاب ، وحقق اعتراض الريب

والشكِّ في الأفتدة ليدفعهُ بالبرهان الواضح الجليِّ وضمناها
برهانين

(البرهانُ الاول) منها عجيبٌ خلقَةُ الإنسان وتقلُّها
في هذه الأطوار السبعة ، تراباً ، ثم نطفة في الرحم ، ثم
عاقَّة ، ثم مُضغة ، ثم الطفولة ، ثم الكهولة ، ثم الشيخوخة
والهرَم ، فقد أشار بهذا التدرِج الى عَجيب القدرة ، والى
دقيق الحكمة على اختلاف هذه الأطوار ، وتباين هذه
المراتب في الخلقَة ،

ودلائِها ، من وجهين ، أحدهما أن كلَّ من قدر على
إحداث هذه الأمور وإبداعها من غير شيء فهو قادرٌ
لا محالة على إعادتها ، لأن الإعادة مثلُ الإيجاد ، ومَن قدر
على الشيء قدر على مثله لا محالة ،

وثانيهما ، أن الأبتداء إيجادٌ من غير احتذاء على مثال
سابق ، والإعادةُ إيجادٌ مع سبق الاحتذاء ، فن هو قادرٌ
على الأبتداء كان أولى أن يكون قادراً على الإعادة بطريق
الأحقِّ ، ولهذا قال تعالى منبهاً على ذلك بقوله (وهو أهونٌ
عليه) يشير الى ما قلناه

(البرهانُ الثاني) حالُ الأرض بكونها جُرُزاً ثم بإِنزال

الماء عليها ، ثم بحصول هذه الأزواج النباتية المختلفة ،
وأهتزازها بالأزهار الغضة والأكمام المنفتحة ، بحيث
لا يمكن حصرها ولا يتناهى عددها ، فهذان برهانات قد
اشتملا على ما عدد الله تعالى فيهما من عجائب القدرة ،
وإتقانات الحكمة ، وساقها على هذا النظام البديع ، والاختصار
المعجز البليغ الذى يفهم كل ناطق ، ويروق كل سامع ،
ثم إنه عز سلطانة ، لما فرغ من نظم هذه البراهين الباهرة
وترتيب هذه الأدلة القاهرة ، عقبها بذكر ثمرتها ، وتقرير
مدلولها ، وإنتاج فائدتها فقال « ذلك » يشير به الى ما سبق
من تقرير الأدلة وانتظامها « بأن الله هو الحق » يعنى الموجود
الثابت ، يشير به الى أنه موجد المكونات كلها المحصل
لحقائقها وصفاتها نحو خلقه الإنسان وأحوال الأرض ،
« وأنه يحيى الموتى » يشير به إما الى إحياء النفوس بعد أن
كانت تراباً ونُطفأً ، وعلقاً ومُضغاً ، فى هذه الاطوار وإما الى
إحياء الارض بعد أن كانت جُرُزاً هامدةً ، يطيرُ ترابها ،
فصارت مُخضرةً مُونقةً « وأنه على كل شىء قدير » على جميع
الممكنات ، فلا يشذ عن قدرته شىء من كلياتها ، ولا شىء
من جزئياتها ، « وأن الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث

من في القبور « يُشير به إلى أحوال البعث ، والحشر ، والنشر ،
وأُمور القيامة ، فقد اشتملت هذه الآية على المعاني الجمّة ،
والشكّت الغزيرة ، ولو ذهبنا نستقصى ما تضمنته من الأسرار
الإلهية والدقائق المصاحبية ، لسردنا أوراقاً ، ولم نُحرز منة
أطرافاً ، ومن عجيب سياقها وحلاوة طعمها ومذاقها ، اشتمالها
على المجازات المفردة ، والمركبة ،

ذأما المجازات المركبة فهي مواضع أربعة ، ففي الأرض
ثلاثة في قوله « اهتزت وربت وأنبتت » فإِسنادُ هذه الأفعال
إلى الأرض إنما كان على جهة المجاز ، والفاعل لها هو الله
تعالى ، وفي وصف الساعة مجازاً واحداً في قوله تعالى « وأن
الساعة آتية » لأن الآتي بها هو الله تعالى ،

وأما المجازات المفردة فأكثر سياق الآية مشتمل عليه
كقوله تعالى « فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ » فالفاء للسببية وليست سبباً في
ثبوت البعث ، وإنما هو واردٌ على جهة المجاز ، وقوله تعالى
« خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تَرَابٍ » فإنه ليس على حقيقة العموم فإن المخلوق
من تراب ، إنما هو (آدَمُ) لا غير ، وقوله « ثُمَّ مِنْ نَظْفَةٍ »
ليس على عمومهِ ، فعيسى عليه السلام « وَحَوَّاءُ » ليسا مخلوقين
من نظفة ، وهكذا سائر ألفاظ الآية ، فإنها غير خالية عن

استعمال المجازات ، ومن أجل هذا رقّ مشربها ، وساغ
مُستعذبها

الآية الثالثة ، قوله تعالى « ومن آياته الجوارى فى البحرِ
كالأعلام إن يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد على ظهره
إن فى ذلك لآيات لكل صبار شكور أو يوبقهن بما
كسبنوا ويعف عن كثير »

فانظر الى هذا الأسلوب ، ما أطف مجراه ، وما أحسن
بلاغته ، وأدق مغزاه ، قدّم الخبر فى قوله (ومن آياته)
ولو أخره ذهبت تلك الحلاوة ، وبطل ما فيه من الرونق
وانظر الى طرح الموصوف فى قوله (الجوارى) ولم يقل
الفلك الجوارى . وجمعه على فواعل ، ولم يجمعه على جاريات ،
ولو فعل شيئاً من ذلك لنقصت بلاغته ، ونزلت فصاحته ،
وقال (فى البحر) ولم يقل فى العيب ، ولا فى الباحة ، ولا فى
الطمطم ، وهى من أسماء البحر ، لما فى لفظة البحر ، من الرقة
واللطافة وقوله (كالأعلام) من باب تشبيه المحسوس بالمحسوس
كقوله « كآبهنّ بيض مكنون » وقوله تعالى « كآبهنّ
الياقوت والمرجان » والأعلام جمع علم ، والعلم يطلق على
الجميل ، وعلى الرأية ، وكل واحد منهما صالح للتشبيه ههنا ،

لأن المقصود هو الظهور والبيان ، ومن بديع التشبيه ورقيقه
ما أنشدهُ بعض الأذكياء

(وَكَأَنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا ذُرِّيَّتُهُنَّ عَلَى بَسَاطِ أَزْرَاقِ)

وقول بشار

(كَأَنَّ مَثَارَ النَّقَعِ فَوْقَ رُؤُسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ)

« إِنْ يَشَاءُ يَسْكُنُ الرِّيحَ » حذف الفاء من قوله (إِنْ)

لأن الغرض اتصال هذه الجملة بما قبلها كأنهما أفرغا في قالب
واحدٍ وسببهما معاً ، ولو جاءت الفاء لأبطلت هذا السبب ،

وحصلت المغايرة بينهما ، وزيدت الفاء في (فيظللن) دلالة

على حصول الرّكود عقيب الإسكان ، ولو حذفت زال هذا

المعنى . وبطل ، وهو مقصود ، وجاء بـ **إِنْ** في قوله (**إِنْ**) في

ذلك (لآيات) من غير ذكر الفاء دالاً على اتصال هذه الجملة

بما قبلها مندرجة تحتها لا تباين بينهما ، ومجىء الفاء دليل

الانفصال فيبطله ونظيره قوله تعالى « اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنْ

زَلَزَلْتُمُ السَّاعَةَ » وقوله « إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا » وغير ذلك وإذا

أريد التقاطع بين الجملتين ، جاءت الفاء كقوله تعالى « وَأَصْبِرْ

فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » وقوله تعالى « وَأَصْبِرْ

لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا » الى غير ذلك ، وجاء بأو في

قوله « أَوْيُوبَقُهْن » دلالةً على التخيير ، لأن المعنى إن نشأ
نبتلى المسافرِين بأحدِ بليتين ، إما رُكُودُ السفنِ على ظهر
الماء لأجل سكون الريح ، وإما باشتداد العصفِ في الريح ،
فيحصل الإهلاكُ لهن ، وجاء بالواو في (ويعف) دون . أو .
دلالةً على سعة الرحمة بالعفو عن كثير من الذنوب

فانظر ما أحسنَ موقعَ . أو . هناك وما أعجبَ موقعَ .
الواو . هنا ، ولنتقصرُ على ما ذكرناه من الآي القرآنية ،
فإنه لا مطمع لأحد في حصر عجائب القرآن ولطائف
أسراره ، فإن في بحره غرقت عقول العقلاء ، وتضالَّت دون
الإحاطة بمعانيه أفكار الحكماء

﴿ الضرب الثاني ﴾

الأخبار النبوية ، فإن كلامه صلى الله عليه وسلم وإن
كان نازلاً عن فصاحة القرآن . وبلاغته ، في الطبقة العليا
بحيث لا يدانيه كلامٌ ، ولا يقاربه وإن انتظم أيَّ انتظام ،
ولنورد من كلامه أمثلة ثلاثة

(المثال الأول في المواعظ والخطب)

قال صلى الله عليه وسلم لا تكونوا ممن اختدعته العاجلة ،

وغزته الأمنية ، واستهوته الخدعة ، فركن الى دار سريعة
الزوال ، وشيكة الاثقال ، إنه لم يبق من دنياكم هذه في
جنب ماضى إلا كإناخه راكب ، أو صرّ حالب ، فعلام
تفرحون ، وماذا تنتظرون ، فكأنكم بما قد أصبحتم فيه
من الدنيا لم يكن ، وبما تصيرون اليه من الآخرة لم يزل ،
نخذوا الأهبة لأزوف النقلة ، وأعدوا الزاد لقرب الرحلة ،
واعلموا أن كل امرئ على ما قدم قادم ، وعلى ما خلف نادم ،
فليعمل الناظر نظره في هذا الكلام ، فما أسلس
ألفاظه على الألسنة ، وما أوقع معانيه في الأفتدة ، وما
احتوى عليه من التنبيه البالغ ، والوعظ الزاجر ، والنصيحة
النافعة ، فصدّره بالتحذير أولاً عما يعرض من مصائب الدنيا
من الانخداع والغرور . والاستهواء . وعقبه ثانياً بالتحذير عن
الركون الى الدنيا ، ونبهه بألفاظ عبارة وأوجزها على زوالها
وانقطاعها ، وأردفه ثالثاً بالحث على عمل الآخرة وأخذ
الأهبة للزاد ، ونبهه على سرعة زوالها وانقطاعها ، وختمه
بتحقق الحال في الإقدام على مافعله من خير وشر ، وأنه نادم
لامحالة على ما خلفه من الدنيا ، وأنه غير نافع ولا مُجد ، ومن

عجيب أمره أنه مع إغراقه في البلاغة فإنه قد اشتمل على أنواع أربعة من علم البديع . أولها « السجع » في قوله عليه السلام العاجلة ، والأمنية ، والخدعة ، والزوال ، والانتقال ، (وثانيها) التجنيس في قوله عليه السلام كإناخة راكب ، أو صرّ حالب ، (وثالثها) الاشتقاق ، في قوله : كل امرئ على ما قدم قادم ، ومنه قوله تعالى « فأقيم وجهك للدين القيم فطرة الله التي فطر الناس عليها »

(ورابعها) الائتلاف وهو أن تكون الألفاظ لائقة بالمقصود ، بحيث كان المعنى فخماً ، فاللفظ يكون جزلاً كقوله « لا تكونوا كن اختدعته العاجلة ، وغرته الأمنية ، واستهوتة الخدعة .

وإن كان المعنى رشيqa ، كان اللفظ رقيقاً سهلاً كقوله عليه السلام « فكأنكم بما قد أصبحتم فيه من الدنيا لم يكن ، وبما تصيرون إليه من الآخرة لم يزل . وسنورد في فنّ البيان ما يتعلق بعلم البديع بمعونة الله تعالى

(المثال الثاني فيما يتعلق بالحكم والآداب)

كقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ

رَبَّةٌ « وقال : « ما هلك امرؤٌ عرفَ قدرَه » وقال : « رَبٌّ
حَامِلٌ فَقْهٍ غَيْرُ فَقِيهِ ، وَرَبٌّ مُبْلَغٌ أَدْعَى مِنْ سَامِعٍ وَرَبٌّ
حَامِلٌ فَقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ » . وقوله « المَعْدَةُ بَيْتُ
الدَّاءِ ، وَالْحِمِيَّةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ ، وَعَوْدُوا كُلَّ جِسْمٍ مَا اعْتَادَ »
وقال : « الطَّمَعُ فَقْرٌ ، وَالْيَأْسُ عَنَاءٌ » وقوله « إِنَّهُ مِنْ خَافِ
الْبَيَّاتِ أَدْلَجَ ، وَمَنْ أَدْلَجَ فِي الْمَسِيرِ وَصَلَ » وقوله « كَرَمٌ
الْكِتَابِ خَتْمُهُ » وقوله : « رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الْإِيْمَانِ بِاللَّهِ
مُدَارَاةُ النَّاسِ » وقوله « مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يَكُونَ لَهُ
وَزِيرٌ صَالِحٌ » وقوله « مِنْ سُودِ عَلَيْنَا فَقَدْ أَشْرَكَ فِي
دِمَائِنَا » وقوله « الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ يَسَعُهُمَا الْمَاءُ وَالشَّجَرُ ،
وَيَتَمَاوَنَانِ عَلَى الْفَتَانِ ^(١) » وقوله عليه السلام « الْجَارُ قَبْلَ
الدَّارِ ، وَالرَّفِيقُ قَبْلَ الطَّرِيقِ »

فليُنظر المتأمل ما اشتملت عليه هذه الكلمُ القصيرةُ
من المعاني الجمَّةِ ، والنُّكَّتِ العديدة ، مع نهاية البلاغة ،
ووقوعه في الفصاحة أحسن موقعٍ

(١) الفتان . هو الشيطان الذي يفتن الناس بخداعه وغروره . فاذا
نهى الرجل أخاه عن اتباعه فقد أعانه عليه

(المثال الثالث في الأُدعية والتضرّعات)

كقوله عليه السلام « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ الْخَطَايَا
كَمَا بَاعَدْتَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَتَقْنِي مِنَ
الذُّنُوبِ كَمَا يُنَقِّي الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ » وقوله عليه
السلام « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ ، وَأَعُوذُ
بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ وَالْبَخْلِ ،
وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ وَقَهْرِ الرِّجَالِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا
وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ » وقوله عليه السلام « اللَّهُمَّ
إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي وَقِلَّةَ حِيلَتِي وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ ،
يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ أَنْتَ رَبُّ الْمُسْتَضْعَفِينَ ، وَأَنْتَ رَبِّي ،
إِلَى مَنْ تَكَلَّنِي ، إِلَى بَعِيدٍ يَتَجَهَّمَنِي ، أَوْ إِلَى عَدُوِّ
مَلَكَتُهُ أَمْرِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِكَ عَلَيَّ غَضَبٌ فَلَا أُبَالِي » الى
غير ذلك من أنواع التَّحْمِيدِ ، والتَّقْدِيسِ ، والجُؤَارِ والتَّضَرُّعِ
بالكلام البالغ ، واللفظ الفصيح

✽ الضرب الثالث ✽

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فإنه البحرُ

الذى قد زخر عبابه والمُتَمَنِّجِرُ الذى لا يَتَقَشَّعُ ربابه ، فمن
معنى كلامه ارتوى كلُّ مِصْقَعٍ خَطِيبٍ ، وعلى منواله نَسَجَ
كلُّ واعظٍ بليغ ، إذ كان عليه السلام مَشْرَعَ الفصاحة
وموردَها ، ومحطَّ البلاغة ومولدَها ، وهيدبَ مِرْتَبَا السَّاكِبِ ،
ومتفَجَّرَ ودَقَّها الهاطل ،

وعن هذا قال أميرُ المؤمنين فى بعض كلامه : نحنُ أمراءُ
الكلام ، وفينا تَشَبَّهتُ عُرُوقُهُ ، وعلينا تَهَدَّلتُ أغصانُهُ ،
ولنُورِدُ من كلامه أمثلة ثلاثة على مثال ما أوردناه من
السنة النبوية ، والقرآن الكريم ، لأن كلامه عليه مَسْحَةٌ
وطأوة من الكلام الإلهي ، وفيه عِبْقَةٌ ونفحةٌ من
الكلام النبوي

(المثال الأول فى الخطب والمواعظ)

ولقد أتى فى توحيد الله وتزويده عن مشابهة الممكنات ،
وبُعده عن مماثلة المكوّنات ، بكلام ماسِبةٍ إليه سابق ، ولا
أتى بما يدانيه من تأخّر بعده من تابع ولا لاحق ، فمن ذلك
كلامه فى ابتداء الخلق بعد ثبائه على الله بما هو أهله قال فيها
فَطَرَ الخلائقَ بقدرته ، ودبرها بحكمته ، ونَشَرَ الرياحَ

برحمته ووتد بالصخور ميدان أرضه . ثم قال : أول الدين معرفة ، وكما معرفة توحيد ، وكما توحيد التصديق به ، وكما التصديق به الإخلاص له ، وكما الإخلاص له نفي الصفات عنه ، (يريد الصفات التي لا تليق بذاته) فمن وصف الله تعالى فقد قرنه ، ومن قرنه فقد ثناه ، ومن ثناه فقد جزأه ، ومن جزأه فقد جهله ، ومن أشار إليه فقد حدّه ، ومن حدّه فقد عدّه ، ومن قال (فيم) فقد ضمّته ، ومن قال (علّام) فقد أخلى عنه ، كائن لا عن حدث ، موجود لا عن عدم ، الى غير ذلك في أثناء هذه الخطبة من التوحيد البالغ ، والتنزيه الكامل ، وقد أشرنا الى هذه الأسرار في التوحيد في شرحنا لكلامه في نهج البلاغة ، وأظهرنا مراداته في هذه الاشارات الإلهية والرموز المعنوية ، فمن أرادها فليطالعها منه ، وهذه الخطبة من جلائل خطبه ، لما اشتملت عليه من بالغ التوحيد ، وذكر أحوال المخلوقات من خلق السماء والارض والملائكة ، وخلق آدم ، وما كان من إبليس في حقّه ، ومن عرف كلام الفصحاء في منظومهم ، ومنشورهم ، ومقامات البلغاء في خطبهم ومواعظهم بمدّه عليه السلام الى يومنا هذا غير كلام الله وكلام رسوله ، علم قطعاً لا شك فيه

أنهم قد أسَفُوا (١) في البلاغة وحلَّق ، وقصَّروا في الفصاحة وسبَّق ، والعجبُ من علماء البيان والجاهير من حذَّاقِ المعاني حيث عوَّلوا في أودية البلاغة ، وأحكام الفصاحة ، بعد كلام الله تعالى وكلام رسوله ، على دواوين العرب ، وكلماتهم في خطبهم ، وأمثالهم ، وأعرضوا عن كلامه ، مع علمهم بأنه الغاية التي لا رتبة فوقها ، ومنتهى كلِّ مطلب ، وغاية كل مقصد في جميع ما يطلبونه من الاستعارة ، والتمثيل والكناية ، وغير ذلك من المجازات الرشيقة ، والمعاني الدقيقة اللطيفة ، ولقد أُثر عن فارس البلاغة وأميرها أبي عثمان الجاحظ أنه قال : ما قرع مسامعي كلامٌ بعد كلام الله ، وكلام رسوله ، إلاَّ عارضته إلاَّ كلماتٌ لأُمير المؤمنين كَرَّمَ اللهُ وجهه فما قدرتُ على مُعارضتها ، وهي قوله عليه السلام ما هلك امرؤٌ عرف قدره ، وقوله : مَنْ عَرَفَ نفسه عرف ربه ، وقوله : المرءُ عدوُّ ما جهل ، ومثلُ قوله : استغنَّ عمن شئت ، تكن نظيره ، وأحسن الى من شئت تكن أميره ، واحتجَّ إلى من شئت تكن أسيره ، فانظر الى إنصاف الجاحظ فيما قاله ، وما ذاك إلاَّ أنه

(١) من قولهم أسف الطائر . دنا من الارض

خرق قرطاس سممه ببلاغته ، وحير فهمه لما اشتمل عليه من
إيجازه وفضاحته ، فإذا كان هذا حال الجاحظ وله في البلاغة
اليد البيضاء فكيف حال غيره

(المثال الثاني في الحكم والآداب)

وله عليه السلام في الكلمات القصيرة في الحكم النافعة ،
وآداب النفوس ، ما لم يبلغ أحد شأوه ، ولا تحوم حوله
كقوله « قيمة كل امرئ ما يحسن » فهذه اللفظة لا يوازيها
حكمة ، ولا تقوم لها حكمة ، وقوله « المرء مخبوء تحت لسانه »
وقوله « السعيد من وعظ بغيره ، والمغبوط من سلم له دينه »
وقوله « من أرخى عنان أمه ، عثر بأجله » وقوله « من فكر
في العواقب لم يشجع » وقوله : « مصارع العقول تحت بروق
الأطماع » وقوله « بالبر يستعبد الحر » وقال عليه السلام
« الطمع رق مؤبّد » وقوله (التفریط ثمرة الندامة ، وثمره
الحزم السلامة) وقوله (آلة الرياسة سعة الصدر) وقوله (من
استقبل وجوه الآراء ، عرف وجوه الخطاء) وقوله (من أحد
سنان الغضب لله ، قوى على قتل أسد الباطل) وقال (إذا
هبت أمراً وقع فيه ، فإن وقوعك فيه أهون من توقيه) وقال

(كم من عقل استترتحت هوى أمير) وقال (كلُّ وعاءٍ يضيق
بما جعل فيه إلاَّ وعاءُ العلم فإنه يتسع) وقال (أولُ عِوضِ
الحليم من حلمه أن الناس أنصاره على الجاهل) وقال (من كان
الحياء ثوبه لم ير الناس عيبه) وقال (بالإِفضال تعظم الأقدار ،
وباحتمال المؤمن يجبُ السؤدد ، الى غير ذلك من قصير الكلام
الذى قصر في ألفاظه ، وطال في معناه ، وأوجز في عباراته ،
وكثر مغزاه

(المثال الثالث في كتبه)

الى أمرائه وعماله وجبابة الخراج يأمرهم فيها بأوامر الله
تعالى ، ويؤدبهم فيها بالآداب الشرعية ، والزواج الوعظية ،
ويشير الى محاسن الشيم ، وبما فيه قوام لأمر السياسة
وأحكام الإيالة ، فمنها كتابه الى كميل بن زياد ، وهو عامله
على هيت

أما بعدُ فإن تضييع المرء ما وُلِّي ، وتكلفه ما كُفِيَ ،
لعجز حاضر ، ورأى مُتَبَرِّ ، وإن تعاطيك الغارة على أهل
قرقيسياء وتعطيلك مسالحك التي وليناك ليس لها من يمنعها ،
ولا يرُدُّ الجيش عنها ، لرأى شعاع ، فقد صرت جسراً لمن أراد

الغارة من أعدائك على أوليائك غير شديد المنكب ولا
مهيّب الجانب ، ولا سادّ ثفره ، ولا كاسرٍ لعدوّ شوكةً ، ولا
مُغن عن أهل مصره ، ولا مُجز عن أميره ،

فانظر الى ما تضمنه هذا الكتاب من المناجحة ، والاهتداء
الى المصالح الدينية ، وما اشتمل عليه من المرشد الدنيوية ،
وإصلاح أمر الدولة ، وتعهّد أحوال الإيالة والسياسة ،

ومنها كتابه الى الأسود بن قُطبة ، صاحب حلوان
أما بعدُ فإن الوالى إذا اختلف هواهُ منعه ذلك كثيراً
من العدل ، فليكن أمرُ الناس عندك فى الحق سواءً ، فإنه
ليس فى الجور عوضٌ من العدل ، فاجتنب ما تنكرُ أمثاله
وأبتذل نفسك فيما افترض الله عليك ، راجياً لثوابه ، ومتخوفاً
من عقابه ، واعلم أن الدار دارُ بليّةٍ لم يفرغ صاحبها قط فيها
ساعة الا كانت فرغته عليه حسرة يوم القيامة ، فإنه لن
يفنيك عن الحق شىءٌ أبداً ، ومن الحق عليك حفظُ نفسك ،
والاحتسابُ على الرعية بجهدك ، فإن الذى يصل اليك من
ذلك أفضل من الذى يصل بك والسلام

ومنها كتاب له أوصى فيه شريح بن هانىء لما جعله على

على مقدّمته الى الشام

اتق الله في كل صباحٍ ومساءٍ وخَفَ على نفسك الدنيا
الغرور ، ولا تأمنها على حال ، واعلم أنك إن لم تردع نفسك
عن كثير مما تُحِبُّ مخافة مكرهه ، سمّت بك الالهواء الى كثير
من الضرر ، فكن لنفسك مانعاً رادعاً ، ولتزوَّتِكَ عند
الحفيظة واقماً قامياً ، فهذه كُتِبَ مَنْ أحاط بمكنون
البلاغة ملكه ، واستولى على أسرار الفصاحة ملكه .
وأقول : إن كلامه عليه السلام ، إذا أمعن فيه الناظر بالتفكير
وبحث عن أسرارهِ وغرائبهِ أَلْمَعِي نُجْرِيْرُ تحقق يقيناً وعرف
قطعاً ، أنه كلام من استولى على علم البلاغة بأسره وأحرزه
بجذافيره ، وأنه ظهر من مشكاة اتقدت فيها مصابيحُ
الحكمة فأنارَ على الخليقة ضياؤها وجادهم وأبلىها وهطلت
عليهم سماؤها ، ولنقتصر من كلامه على هذا القدر فإنه البحر
الذي لا يسكن زخارُهُ ، والموج الذي لا يزال يترام تيارُهُ .
وبتمامه تم الكلام على ما أوردناه من التنبيه على الشواهد
المنثورة والحمد لله رب العالمين

* القسم الثاني *

(في بيان الشواهد المنظومة)

ونورد من ذلك ما يتعلق بالاستعارة والكناية والتمثيل ،
فهذه معظم أودية المجاز وهي ضروب ثلاثة نذكر شواهدا
بعمونة الله

(الضرب الأول) ما يتعلق بالاستعارة ، فمن ذلك

قول ابن المعتز

أثمرت أغصانُ راحتهِ * لجَنَاقَةِ الحِسنِ عُنَابَا

ومن مליح الاستعارة قول من قال

(وأقبلتُ يومَ جدِّ البينِ في حُلِّيلِ)

سُودَ تَعَضُّ بنانِ النَادِمِ الحَصِرِ (

(فلاح ليلٌ على صبحٍ أَقْلَهُمَا

غصنٌ وَضَرَّسَتْ البَلَّورَ بالدَّرَرِ)

وأعجب من هذا ما قاله بعضهم

(سألتها حين زارت نضو بوقعها الـ

قمانى وإيداع سَمِيَّ أَطِيبِ الخَبْرِ)

(فزحزحت شفقاً غشى سنا قر
وساقتت لؤلؤاً من خاتمِ عطر)
ومن غرائب الاستعارة ما أنشده الوأواء الدمشقي
(فأمطرت لؤلؤاً من نرجس فسدت
ورداً وعضت على العناب بالبرد)

*

ومنه قول بعضهم

(نفسي الفداء لثغر راق مبسمه
وزانه شنب ناهيك من شنب)
(يفتت عن لؤلؤ رطب وعن برد
وعن أقاح وعن طلع وعن حب)

*

ومن أغرب ما قيل في الاستعارة ما قاله بعضهم
(طلعت بدوراً وانتقبت أهلة
ومسن غصوناً والتفتن جاذراً)

وقول أبي الطيب المتنبي

بدت قرأ ومالت خوط بان
وفاحت عنبراً ورتت غزالا

ومن رقيق الاستعارة قول أبي تمام
(إِذَا سَفَرَتْ أَضَاءَتْ شَمْسٌ دَجْنٌ
وَمَاءَتْ فِي التَّعَطُّفِ غُصْنٌ بَانَ)
وأحسن من هذا ما قاله ديك الجن عبد السلام
(لَمَّا نَظَرْتُ إِلَىَّ عَنْ حَدَقِ الْمَهَا
وَبَسَمْتِ عَنْ مُتَفَتِّحِ النَّوَارِ)
(وَعَقَدْتِ بَيْنَ قَضِيبِ بَانَ أَهِيْفِ
وَكَثِيبِ رَمْلِ عُقْدَةِ الزُّنَارِ)
(عَفَّرْتُ خَدِّي فِي الثَّرَى لَكَ طَائِعًا
وَعَزَمْتُ فِيكَ عَلَى دُخُولِ النَّارِ)
فهذه الأبيات لديك الجن قلما يوجد لها مماثل في
الإستعارة ومنه قوله

(لَا وَمَكَانِ الصَّلِيبِ فِي النَّحْرِ مِنْ
لَكَ وَمَجْرَى الزُّنَارِ فِي الْخَصْرِ)
(وَالْخَالِ فِي الْوَجْهِ إِذْ أُشْبِهَهُ
وَرْدَةَ مَسْكِ عَلَى ثَرَى تَبْرِ)
(وَحَاجِبِ قَدْ خَطَهُ قَلَمُ الْ
حُسْنِ بِحَبْرِ الْبَهَاءِ لَا الْحَبْرِ)

- (وَأُقْحَوَانٍ بِفِيكَ مُنْتَظِمٍ)
على شبيهه الغدير من خمر ()
(مَا أَصْبَرَ الشُّوقَ بِي فَأَصْبَرْنَا .)
مَنْ حَسُنْتَ فِيهِ قِلَّةُ الصَّبْرِ)
(الضرب الثاني) ما يتعلق بالتشبيه من ذلك قول بعضهم
(كَأَنَّ الثَّرِيَّاءَ وَالصَّبَّاحَ كِلَاهُمَا)
قَنَادِيلُ رُهْبَانٍ دَنَتْ لِحُمُودِ)
ومن رقيق التشبيه ما قاله بعضهم
(وَالصَّبْحُ يَتَلَوُّ الْمَشْتَرَى فَكَأَنَّهُ)
عُرْيَانٌ يَمْشِي فِي الدُّجَى بِسِرَاجِ)
ومن أغرب ما قيل في التشبيه قول بعضهم
(كَأَنَّمَا الْمَرِيخُ وَالْمَشْتَرَى)
قُدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرَّفْعَةِ)
(مُنْصَرَفٌ بِاللَّيْلِ عَنِ دَعْوَةِ)
قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَةٌ)
ومن لطيف التشبيه ما قاله المهلب الوزير
(الشَّمْسُ مِنْ مَشْرِقِهَا قَدْ بَدَتْ)
مُشْرِقَةً لَيْسَ لَهَا حَاجِبٌ)

- (كَأَنَّهَا بُودَقَةٌ أُحْمِيَتْ
يَجُولُ فِيهَا ذَهَبٌ ذَائِبٌ)
وأغرب من هذا ما قاله امرؤ القيس في صفة العقاب
(كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا
لَدَى وَكْرِهَا العُنَابُ والحشف البالى
ومن مליح التشبيه وغريبه ما قاله بعضهم
(والبدرُ في الأفق الغربيّ مُسَقٌّ
والغيمُ يكسوه جَلِيَابًا ويسلُبُه)
(كوجه محبوبه يَبْدُو لعاشقها
فإن بدا لها واش تَنْقَبُهُ)
ومن أعجب ما يُنشد في التشبيه قولُ البحترى
(دَانَ عَلَى أَيْدِ العُقَاةِ وشَاسِعٌ
عن كل نِدٍّ في الندى وضريبِ)
(كالبدْر أفرط في العلوّ وضوءه
للعُصْبَةِ السَّارِينِ جَدُّ قَرِيبِ)
وأغرب من هذا وأعجب قولُ البحترى أيضاً
(دنوت تواضُعًا وعلوت قدرًا
فشأنك انحدارٌ وارتفاعُ)

(كذاك الشمسُ تَبَعْدُ أَنْ تُسَامَى
ويدنو الضوء منها والشعاعُ)
ومن رقيق التشبيه وأغربه ما قاله ابن المعتز في الهلال
(ولاح ضوء هلالٍ كاد يفضحنا
مثل القلامةِ قد قُدَّتْ من الظفرُ)
وأرق منه ما قاله ابن المعتز أيضاً في الخُصرة مع السواد
(حتى إذا حرَّ أبٍ جاشَ مِرْجَلُهُ
بفائرٍ من هجير الشمسِ مستعِرٍ)
(ظلتُ عناقيدُهُ يخرُجنُ من ورقِ
كما احتبى الذئبُ في خُضْرٍ مِنَ الأُزْرِ)
ومن جيد التشبيه وغريبه ما قاله العباس بن الاحنف
(أُحْرَمُ مِنْكُمْ بِمَا أَقُولُ وَقَدْ
نال به العاشقونَ مَنْ عَشَقُوا)
(صرْتُ كَأَنِّي ذُبَالَةٌ نُصِبْتُ
تُضِيءُ لِلنَّاسِ وَهِيَ تَحْتَرِقُ)
(الضرب الثالث) فيما يتعلق بالكناية ، من ذلك
قول البحترى

(أو ما رأيت المجد ألقى رحلته
في آل طلحة ثم لم يتحول)
ومن أرق ما قيل في الكناية ، قول حسان
بنى المجد بيتاً فاستقرت عمادته
علينا فأعني الناس أن يتحوّلا
ومن بديعها قول زياد الأعجم
(إن السماحة والمرؤة والندی
في قبة ضربت على ابن الحشرج)

ومثله ما قاله بعضهم
(وما يك في من عيب فاني
جبان الكلب مهزول الفصيل)
ومن جيد الكناية ما قاله نصيب
(لعبد العزيز على قومه * وغيرهم من ظاهره)
(فبابك أسهل أبوابهم * ودارك مأهولة عامره)
(وكلبك آنس بالزائرين * من الأمم بالإبنة الزائره)
ومن أرقها وألطفها ما قاله أبو نواس
(فما جازه جود ولا حل دونه
ولكن يسير الجود حيث يسير)

ومن غريبها قول أبي تمام
(أَيْنَ فَمَا تَرَدُّنَ سِوَى كَرِيمٍ
وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرَنَّ أَبَا سَعِيدٍ)

ومن هذا قول بعضهم
(مَتَى تَمَخَّلُوا تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ
وَمَسَلَمَةُ بْنُ عَمْرٍِ وَمِنْ تَمِيمٍ)

ومن بديعها ما قاله بعضهم
(وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ
بِهِنَّ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَابِ)

ومن هذا قول بعض الشعراء
(يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مَقْبَلًا
يَكَلِمُهُ مِنْ جِبَّةٍ وَهُوَ أَعْجَمٌ)

ولنقتصر على هذا القدر في إيراد الأمثلة والشواهد
ففيه كفاية لمقصدنا، وستكون لنا عودة بأكثر من هذا
عند الكلام في فن المقاصد، وذكر تفاصيل الاستعارة
والتشبيه والكناية وأحكامها، فأما الآن فليس مقصدنا
الأمثال لا غير، وبتمامه يتم الكلام على المقدمة الرابعة
وبالله التوفيق

المقدمة الخامسة

(في حصر مواقع الغلط في اللفظ المفرد والمركب)

اعلم أنا قد أسلفنا فيما سبق أن موضوع علم البيان ، إنما هو الفصاحة والبلاغة وقررنا أن الفصاحة من عوارض الألفاظ وأن البلاغة من عوارض المعاني ، وأكثر علماء البيان على أن الفصاحة والبلاغة لا فرق بينهما ، وأنهما من الألفاظ المترادفة ، والى هذا يشير كلام الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وقد أوضحنا المختار فيه فلا وجه لتكريره ، فاذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن من الخطأ في هذا العلم ، إنما يكون بإحراز ما يحتاج إليه من العلوم الادبية مفردا ومركبا وهو بالإضافة الى أمن الخطأ وارتفاع الغلط على مراتب أربع

(المرتبة الاولى)

علم اللغة ، وهو العلم بمفردات الألفاظ يحتز به عن الخطأ في مفردات الألفاظ اللغوية ، فمن أعرض عن الأوضاع اللغوية ، ولم يحكم دلالتها على معانيها المفردة ، فقد أخل بالمقصود منها ، وعلى قدر إخلاله يتطرق إليه الغلط ،

ويستولى عليه الخطأ في اختلاف أوضاعها وتباين معانيها خاصة فيما يعرض من الترادف ، والاشتراك ، والعهدية ، والجنسية في الاسماء وبما يعرض في الأفعال من تجدد الأزمنة وتصرفها في وجوه الانشاء من الأمر والنهي وغير ذلك ، وما يعرض من خصائص الحروف ولطائفها في الإيجاب والسلب وغير ذلك من الخصائص واللطائف اللغوية فلا بد من إحرازها ليأمن الخطاء في ذلك

(المرتبة الثانية)

علم التصريف وهو علم بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة في البدل ، والحذف ، والقلب ، وغير ذلك من أوجه التصريف ويجب إحرازه ليأمن الخطأ في أبنية الكلم المفردة ويأمن الخطأ في تحريفها وتبديلها ، ويجيء بها على الأقيسة اللغوية والأوضاع الأصلية في ذلك ، وهو فن دقيق يحتاج الى فضل ذكاء وجودة قريحة ، ولهذا فإنه لا يختص به إلا الآحاد ولا يستولى على دقائقه وإحرازه غوامضه إلا الأفراد

(المرتبة الثالثة)

علم العربية ليحترز به عن الخطأ والغلط في المركبات ليحصل المعنى على صحته واستقامة أحواله ، لأن الإعراب إنما يمكن حصوله إذا كان الكلام مركباً من ألفاظ مخصوصة ، فالنظر في علم الإعراب إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى ، وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب فلا بد من الإحاطة بصحة التركيب ليأمن الغلط في تأدية المعاني وتحصيلها ويحصل به الوقوف على أسرار لطيفة

(المرتبة الرابعة)

تحقق علم الفصاحة والبلاغة ، وهو نظر خاص يأمن به الخطأ في نظم الكلام وجزالة لفظه وحسن بلاغته ، فتي أحرز لنفسه هذه العلوم الأدبية أمن من الغلط فيما يخوض فيه من علم المعاني ، فهذان العلمان أعنى علم الإعراب وعلم البلاغة والفصاحة إنما يختصان بمركبات الألفاظ ، وما يحصل عند التركيب من المعاني الرقيقة ، والنكت النفيسة ، وهما يتفاوتان فيما يؤديه كل واحد منهما من الفائدة ، فعلم الإعراب يؤدي

مطلق المعنى لا غيرُ ، وعلمُ البيانِ يؤدي فائدةً أخرى ، وهو ما يحصل من بلاغة في ذلك المعنى وحسن نظمٍ وترتيب له ، فهو كالكيفية العارضة

والعلمان الأولان أعنى علم اللغة وعلم التصريف ، إنما يختصان بمفردات الألفاظ ، وقائدهما تصحيح مطلق اللفظ من غير التفات إلى تركيب كما لخصناه من قبل ، فكل واحد من هذه العلوم الأدبية على حظ من إحراز الغرض والأمن من الخطأ والغلط كما ترى ، لكن أرسخها أصلاً وأنسقها فرعاً ، وأنورها سراجاً وأكرمها تتاجاً ، وأقواها قاعدة ، وأجزلها فائدة ، علم البيان ، فإنه هو المطلع على حقائق الإعجاز وهو من العلوم بمنزلة الشامة والظراز ، وقد نبجز غرضنا من هذه المقدمات وبتمامه يتم الكلام في الفن الأول وهو فن السوابق

الفن الثاني من علوم هذا الكتاب

(وهو فن المقاضد الثلاثة)

إعلم أن المقصود من الكلام إنما هو إفادة المعاني ، وهذه الإفادة على وجهين ، لفظية ، ومعنوية ، فأما الإفادة اللفظية فهي دلالة المطابقة ، وما هذا حاله فإنه يستحيل

تطرق الزيادة والنقصان اليها ، وبيانهُ هو أن السامع لشيءٍ من الألفاظ الوضعية لا يخلو حاله إما أن يكون عالماً بكونه موضوعاً لسماء ، أو لا يكون عالماً ، فإن لم يكن عالماً به فإنه لا يعرف فيه شيئاً أصلاً ، وإن كان عالماً به فإنه يعرفه بتمامه وكماله ، فخيّل من مجموع ما ذكرناه ههنا أن الألفاظ في دلالاتها الوضعية إما أن تكون مفيدة إفادة ناقصة، وإما أن لا تكون مفيدة أصلاً، وهذان القسمان باطلان بما مرّ . فإذا بطلا تعين القسم الثالث، وهو أن إفادتهما لسماهما على الكمال والتمام وهو مطلوبنا ، وتقرير ذلك بما نذكره من المثال ، وهو أنك إذا أردت تشبيه زيد بالأسد في الشجاعة ، فإنك إذا قصدت إفادة هذا المعنى بالدلالة الوضعية فإنك تقول زيد يشبه الأسد في شجاعته ، فقد أفدت مقصودك من ذلك بألفاظ دالة عليه دلالة وضعية ، وهذه الافادة يستحيل تطرق الزيادة والنقصان اليها ، لأنك إن نقصت منها تطرق الخرم على قدر ما نقص منها ، وإن زدت على هذه الألفاظ كان ذلك مستغنى عنه ولا فائدة فيه ، وإن أقمت كل لفظة مقام ما يرادفها امتنع تطرق الزيادة والنقصان في المعنى من أجل ذلك ، وعن هذا قال المحققون من أهل

هذه الصناعة إن الإيجاز ، والاختصار ، والتطويل ،
والإطناب ، والحذف ، والإيضاح ، والوحدة ، والتكرار ،
وغير ذلك من أودية البلاغة يستحيل تطرّقها الى الدلالات
الوضعية ، لما كانت تدلّ بجهة المطابقة

وأما الإفادة المعنوية فهي تكون من جهة اللوازم ، ثم
تلك اللوازم كثيرة فتارة تكون قريبة ، وتارة تكون بعيدة ،
فلأجل هذا صحّ تأدية المعنى بطرق كثيرة وجاز في تلك
الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض ، فلا جرم جاز تطرّق
الزيادة والنقصان والكمال إليها ، ثم قد يكون حصول ذلك
من جهة الدلائل الإفرادية وهو ما يتعلق بالبلاغة من جهة
المفردات ، وقد يكون حصوله من جهة الدلائل المركبة ، وهو
ما يتعلق بالبلاغة من جهة الكلام المركبة ، وتقدير ذلك بما نذكره
من المثال ، وهو أنك اذا قصدت وصف زيد بالشجاعة من
جهة اللوازم بحيث يجوز تطرّق الزيادة والنقصان والكمال إليه،
فإن أردت طريق الاستعارة قلت رأيت اسداً ، وإن أردت
طريقة التشبيه فإنك تقول زيد كالأسد ، وإن جئت بطريق
الكناية قلت فلانٌ يكفلُ الأبطال برُحمه ، وإن أردت
أن تصفه بالكرم ، قلت رأيت بحراً على جهة الاستعارة ،

وهو كالبحر بطريق التشبيه ، أو فلان تراكم أمواجه ، يجعل
كناية عن جوده وسخائه

﴿ تبيية ﴾

إياك أن يعتريك الوهم ، أو يستولى على قلبك غفلة ،
فتظن أننا قلنا إن الألفاظ دالة على المعاني فتعتقد من
أجل ذلك أن المعاني تابعة للألفاظ ، وأنها مؤسسه عليها ،
فهذا وأمثاله خيال باطل وتوهم قاسد فإن الألفاظ في أنفسها
هي التابعة للمعاني ، وأن المعاني هي السابقة بالتقرير والثبوت ،
والألفاظ تابعة لها ، ولنضرب لما ذكرناه مثالا يُصدق ما قلنا
في المفردة منها والمركبة فنقول :

أما المفردة فلأنك إذا رأيت سواداً على بُعد فظننته
حجراً فإنك تسميه حجراً ، وإن دنوت منه قليلاً وسبق الى
فهمك أنه شجر فإنك تسميه شجراً ، فإذا دنوت منه وتحققت
حاله رجلاً فإنك تسميه رجلاً ، فاختلف هذه الأسمي يدل
على اختلاف تلك الحقيقة وما يفهم منها من الصور المدركة ،

وأما المركبة فلأنك إذا رأيت رجلاً من بعيد ولا تدري
حاله أهو قائم أم قاعد أم مضطجع ، فإنك إذا دنوت إليه فعلى

حسب ما يسبق الى فهمك من حالته تصفه بتلك الحالة ، ولا يزال الوصف يتغير حتى يستقر الوصف على واحد منها ، وهذا يدل على أن الألفاظ تابعة للمعاني المفردة والمركبة كما أشرنا إليه ، ولهذا فإنك تطلق العبارات على وفق ما يقع في نفسك من الحقائق والمعاني من غير مخالفة

﴿ دقيقه ﴾

اعلم أن المعاني بالإضافة الى كيفية حصولها من أهل البلاغة والفصحاء على ثلاث مراتب

(المرتبة الاولى)

أن يكون مقتضيتها على جهة الابتداء من نفسه من غير أن يكون مقتدياً بمن قبله ، ويكون ذلك على ما يعرض من مشاهدة الحال ، وما يعرض من الأمور الحادثة .

ولنورد من ذلك شواهد على ما قلناه ، من ذلك ما أغرب فيه أبو نؤاس وأبدع حين رأى كأساً من الذهب فيها تصاويرٌ وأمثالٌ ، فقال حاكياً لها

(تدارُ علينا الراحُ في عسجديةِ

حبثها بأنواع التصاويرِ فارسُ)

(قراراتها كسرى وفي جنباتها
مها تدرىها بالقسي الفوارس)
(فلأراح ما زرت عليه جيوبها
وللماء ما دارت عليه القلائس)
فهذا من المعاني البديعة فإنه أراد أنها مزجت بقليل من
الماء حتى صار لقلته بقدر القلائس على رؤس الكاسات
قال ابن الأثير وما أعرف ما أقول في هذا سوى أني
أقول : قد تجاوز أبو نواس حد الإكثار ، ومن ذلك ما قاله
ابن أبي الشمقمق حين قلده رجل ولاية على الموصل فانكسر
لوائه فتطير بذلك فقال ما قال يقرر خاطره ويؤسسه لما وقع في
نفسه من ذلك وقع عظيم لأجل التطير
(ما كان مندق اللواء بطيره
نحس ولا سوء يكون معجلاً)
(لكن هذا العود أضعف منه
صغر الولاية فاستقل الموصل)
فلقد أجاد فيما ذكره كل الإجادة وأحسن كل
الإحسان ، ومن ذلك ما قاله بعض المغاربة في وصف الخمر
فأبدع فيه

(ثَقُلْتُ زُجَاجَاتٍ أَتَيْنَا فُرَّغًا)

حتى إذا ملئت بصرف الراحِ)

(خَفَّتْ فَكَادَتْ أَنْ تَطِيرَ بِمَا حَوَتْ)

وكذا الجسومُ تخفُّ بالأرواحِ)

فهذا معنى بديعٌ عجيبٌ يفعلُ بالعقولِ في الإعجابِ كما
تفعلُ الحُرُوفُ في الإسكارِ ، فهذا قاله على ما شاهد من حالها ،
ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي وقد صرعت الخيمةُ
بسيف الدولة فوقعت فتطيرُ بذلك فقال فيها قصيدة يذكر
ذلك ويقررُ نفسه عن الطيرة فمنها قوله

وإنَّ لها شرفاً باذخاً * وإن الخيام بها تخجلُ

فلا تنكرنَّ لها صرعةً * فمن فرح النفس ما يقتلُ

(وكيف تقوم على راحة * كأن البحار لها أملُ)

(فما أتمدنا الله تقويضها * ولكن أشار بما تفعلُ)

فانظر الى هذه المعاني البديعة ، وكفى بالمتنبي فضلا

إتيانه بها، وإِنَّه لصاحبُ كلِّ غريبةٍ ومنتهى كلِّ أطروبةٍ في

المعاني الشعرية ، ومن ذلك ما قاله في وصف حاله عند ورود

الحمى عليه

(وزائرتي كأن بها حياءً * فليس تزورُ الآ في الظلام)
(بذاتُها المطارف والحشايا * فعاقتها وباتت في عظامي)
(كأن الصبح يطردُها فتجري * مدامعها بأربعة سجام)
(أراقب وقتها من غير شوق * مراقبة المشوق المستهام)
فانظر الى ما قاله ، ما أشدَّ موافقته لما حكى من حاله ،
وهذا أكثر ما يجري على ألسنة أهل البلاغة عند مشاهدة
ما يشاهدونه من أحوال الحوادث وفيه كفاية لغرضنا

(المرتبة الثانية)

ما يُوردونه من غير مشاهدة حال فيجربى عليها ولكن
يقتضبونه اقتضاباً ويخترعونهُ اختراعاً ، فن ذلك قول علي بن
جبلة يمدح رجلاً بالكرم والجود
(تكفل ساكني الدنيا حميدٌ

فقد أضحت له الدنيا عيالاً)

(كأن أباه آدم كان أوصى
اليه أن يعولهم فعالاً)

قال ابن الأثير وقد حام الشعراء حول هذا المعنى ، وفاز
علي بن جبلة بالإفصاح به ، ومن ذلك قول أبي تمام

(يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ النَّائِي بِرُؤْيْتِهِ
وَجُودُهُ لِمِرَاعِي جُودِهِ كَكُتْبِ)
(لَيْسَ الْحِجَابُ بِمَقْصِدٍ عِنْدَكَ لِي أَمَلًا
إِنَّ السَّمَاءَ تَرْجَى حِينَ تَحْتَجِبُ)
ومن ذلك قوله

(رَأَيْنَا الْجُودَ فِيكَ وَمَا عَرْضْنَا
لِسَجَلٍ مِنْهُ بَعْدُ وَلَا ذَنْوَبٍ)
(وَلَكِنْ دَارَةُ الْقَمَرِ اسْتَمَّتْ
فَدَلْتَنَا عَلَى مَطَرٍ قَرِيبٍ)

ومن بليغ كلامه قوله
(وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ
طَوَيْتَ أَتَاحَ لَهَا لِسَانَ حَسُودٍ)
(لَوْلَا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيمَا جَاوَرْتِ
مَا كَانَ يُعْرَفُ طَيْبُ عُرْفِ الْعُودِ)

ومن ذلك قوله في مديحه
(لَا تَشْكُرُوا ضَرْبِي لَهُ مِنْ دُونِهِ
مَثَلًا شَرُّودًا فِي النَّدَى وَالْبَاسِ)

قاله قد ضرب الأقل لنوره
مثلاً من المشكاة والنبراس

ومن ذلك ما قاله ابن الرومي
لما تؤذن الدنيا به من صروفها
يكونُ بكاءَ الطفل ساعة يولدُ

وإلا فما يبكيه منها وإِنَّه
لأوسعُ مما كان فيه وأرغدُ
وإذا أبصر الدنيا استهلَّ كأنَّه
بما هو لاقٍ من أذاها يهددُ

ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي
أجزني إذا أنشدت مدحاً فإنما
بشعري أتاك المادحون مردداً

ودع كلَّ صوت بعد صوتي فإنني
أنا الصائح المحكي والآخر الصدى
فانظر الى ما أودعه في هذين البيتين من المديح ما أرقه :
ومن المعنى ما أدقه ، ومن ذلك ما قاله ابن الرومي أيضاً
عدوك من صديقك مستفاد * فلا تستكثرن من الصحاب
فإنَّ الداءَ أكثرُ ما تراه * يكون من الطعام أو الشراب

ومن دقيق ما يورد فيما نحن بصدده قول بعض الشعراء

(بأبي غزال غازلتُه مقلتي

بين الغوير وبين شطى بارق)

(عاطيته والليل يسحب ذيله

صهبا كالمسك الفتيق الناشق)

(وضمته ضم الكمي لسيفه

وذؤابتاه حائل في عاتق)

(حتى اذا مالت به سنة الكرى

زحزحته شيئا وكان معانق)

(أبعده عن أضلع تشتاقه

كيلا ينام على وساد خافق)

ومن الفائق الرائق ماقالة أبو الطيب يمدح سيف الدولة

(صدمتهم بخميس أنت غرته

وسمهرية في وجهه غمم)

(فكان أثبت ما فيهم جسومهم

يسقطن حولك والأرواح تهزم)

هذا وأمثلة من بدائع أبي الطيب وعجائبه في معانيه

التي فاق بها على نظرائه ، وامتاز فيها على أقرانه من الشعراء ،

ومن جيد ما يقال في هذا المعنى ماقاله بعض المغاربة

(غدرت به زُرُقُ الأُسنةِ بعد ما

قد كنّ طوعَ يمينه وشماله)

(فليحذرِ البدرُ المنيرُ نجومه

إذ بان غدرُ مثالها بمثاله)

فهذا وأمثاله من سحريّات الشعر وعجائبه ، ولنقتصر منه

على هذا القدر

(المرتبة الثالثة)

ما يكون وارداً على جهة الاحتذاء على مثال سابق ،

ومنوال متقدّم ، وهذا كالبلخل فانه ورد عنهم فيه أشياء

كثيرة كلها دالّ على مقصود واحد في الهجاء به وهذا

كقول أبي نواس يصف بخيلاً

(شرابك في السراب إذا عطشنا

وخيرك عند مُنقطع التراب

(فما روحتنا لتذبّ عنا

ولكن خفت مرزئة الذباب)

ومن ذلك ما قاله بعض المغاربة يهجو إنساناً احترقت

داره يقال له ابن طليل

(أنظر الى الأيام كيف تسوقنا
طوعاً الى الأقدار بالأقدار)
(ما أوقد ابن طليل قطُّ بداره
ناراً وكان هلاكها بالنار)

وكما قال بعض الشعراء في ذمّ اللّوّم والبخل
(زد رفعةً إن قيل أغضى * ثمّ انخفِض إن قيل أثرى)
(كالغصن يدنو ما اكتسى * ثمراً وينأى ما تعرّى)

ومما ولع به الشعراء وتهالكوا في التعبير عن أحوال
الطلول والرسوم وأحوال الديار، قال أبو الطيب المتنبي
(لكِ يامنازلُ في القلوب منازلُ

أقضرتِ أنتِ وهنّ منكِ أو اهلُ)

(١) فأخذ هذا المعنى أبو تمام وأجاد فيه كل الإجابة فقال
(عفتِ الرسومُ وما عفتِ أحشاؤهُ

من عهد شوق ما يحولُ فيذهبُ)

فأخذهُ البحترى ونسج على منواله بقوله

(١) كأنه لم يدر أن أبا تمام أسبق من أبي الطيب فقال ما قال .

(وقفت وأحشائي منازلُ للأسى
به وهو قفرٌ قد تعفت منازلهُ)

وقال امرؤ القيس

(عُوجُوا على الطلل المحيل لعلنا
نبي الديار كما بي ابن حِذام)

فابن حزام هذا هو أول من بي على الديار فلهذا حدوا
على حدوه ، ووصفو الديار بأوصاف مختلفة كلها متفقة في
مقصود واحد ، وأنقصر على هذا القدر من تمهيد قاعدة هذا
الفن ، ونشرع الآن في شرح مقاصده فاندكر ما يتعلق بذكر
علوم البيان من مواقع المجاز في البلاغة ، ثم نردفة بما يتعلق
بالمعاني الإفرادية وهو المعبر عنه بعلم المعاني ، ثم نذكر على إثره
ما هو منه وهو ما يتعلق بمراعاة أحوال التأليف وهو المعبر
عنه بعلم المعاني أيضاً ، ثم نذكر خاتمة الفن فيما يتعلق
بمجموع الأفراد والتركيب ، وهو المعبر عنه بعلم البديع فهذه
أبواب أربعة

—o— الباب الاول —o—

(في كيفية استعمال المجاز وذكر مواقعه في البلاغة)

اعلم أن جميع ما أسلفناه في المجاز إنما هو كلام في بيان ماهيته وذكر أقسامه وأحكامه ، والذي نذكره الآن إنما هو كلام من وراء ذلك مما له تعلق بعلم البلاغة وذكر مواقعه العجيبة وأسرارها الغريبة وله قواعد أربع

(القاعدة الاولى في ذكر الاستعارة)

اعلم أن التوسع ، اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلها ، واشتقاقه من السعة ، وهو نقيض الضيق ، فالضيق قصر الكلام على حقيقته من غير خروج عنها ، والتوسع شامل لما ذكرناه من أنواع المجازات ، فإطلاق التوسع على ما يندرج تحته من أنواع المجاز بمنزلة إطلاق الكلمة على ما يندرج تحتها من أنواعها الخاصة الاسم والفعل والحرف ، وهكذا اسم المجاز ، فإنه شامل لأنواعه من الاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، فهما سيان كما ترى في إفادة ما تحتها من هذه الأنواع ، وليس مختصين بنوع من المجاز دون نوع ، فاذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر ماهية الاستعارة والتفرقة بينهما

و بين التشبيه ، ثم نذكر امثلتها ، ثم نردفه بذكر أقسامها وبذكر أحكامها الخاصة فهذه مباحث أربعة فصلها بمعونة الله تعالى

* البحث الاول *

(في بيان ماهية الاستعارة و بيان التفرقة بينهما و بين التنبيه)

اعلم أن الاستعارة المجازية مأخوذة من الاستعارة الحقيقية ، وإنما لقب هذا النوع من المجاز بالاستعارة أخذاً لها مما ذكرناه ، لأن الواحد منا يستعير من غيره رداءً ليلبسه ، ومثل هذا لا يقع إلا من شخصين بينهما معرفة ومعاملة فتقتضى تلك المعرفة استعارة أحدهما من الآخر فإذا لم يكن بينهما معرفة بوجه من الوجود فلا يستعير أحدهما من الآخر من أجل الانقطاع ، وهذا الحكم جار في الاستعارة المجازية ، فإنك لا تستعير أحد اللفظين للآخر إلا بواسطة التعارف المعنوي كما أن أحد الشخصين لا يستعير من الآخر إلا بواسطة المعرفة بينهما . فأما معناها في مصطلح علماء البيان فقد ذكر في تعريف ماهيتها أمور خمسة

(التعريف الاول)

ذكره الرُّماني وحاصل ما قاله في الاستعارة أنها استعمال

العبارة لغير ما وضعت له في أصل اللغة ، هذا ملخص كلامه ، وهو فاسدٌ من أوجه ثلاثة ، أما أولاً فلأن هذا يلزم منه أن يكون كلُّ مجاز من باب الاستعارة وهو خطأ ، فإن كل واحد من الأودية المجازية له حدٌّ يخالف حدَّ الآخر وحقيقته ، فلا وجه لخلطها ، وأما ثانياً فلأن هذا يلزم عليه أن تكون الأعلامُ المنقولة يدخلها المجاز وتكون من نوع الاستعارة وهو باطل ، فإنَّ المجازات لا تدخلها فضلاً عن الاستعارة ، وأما ثالثاً فلأن ما قاله يلزم منه أن لو وضعنا اسم السماء على الأرض ، أن يكون مجازاً ، وهذا باطل لا يقول به أحد

(التعريف الثاني)

حكاهُ ابن الأثير نصر بن عبد الكريم في كتابه المثل السائر عن بعض علماء البيان ، فقال هو نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما بسبب ما وهذا فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأن ما ذكره يدخل فيه التشبيه كقولنا زيد كالأسد ، وزيد كأنه الأسد ، فإن هذا نقل معنى من لفظ الى لفظ بسبب مشاركة بينهما ، لأننا نقلنا حقيقة الأسد الى زيد ،

فصار مجازاً للمشاركة التي كانت بين زيد وبين الأسد في وصف الشجاعة ، وأما ثانياً فلأن مثل هذا يدخل فيه ماهية المجاز مطلقاً ، فإن المجاز من حيث إنه مجازٌ نقل المعنى من لفظ الى لفظ لمشاركة بينهما ، والمجاز المطلق مغايرٌ للاستعارة فلا يدخل أحدهما في الآخر

(التعريف الثالث)

اختاره ابن الاثير في كتابه فقال في حدّها هو نقل المعنى من لفظ الى لفظ لمشاركة بينهما مع طي ذكر المنقول اليه ، فقولنا نقل المعنى من لفظ الى لفظ عامٌ للاستعارة والتشبيه ، وقولنا مع طي ذكر المنقول اليه يخرج به التشبيه عن الاستعارة ، وهذا فاسدٌ أيضاً فإن بعض أنواع الاستعارة لا يُقدَّرُ هناك مطوىٌ فيها ، ولا يُتوهم طيه وإن ذكر المطوى خرج بإظهاره الكلام عن رتبة البلاغة ، وهذا كقوله تعالى « واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » وقوله تعالى « فاذا قاتلنا الله لِبَاسِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » فأنت لو أبرزت ههنا ذكر المستعار له وقلت واخفض لهما جانبك الذي يشبه الجناح ، لا خرجت الكلام عن ديباجة الفصاحة ، فظهر مما

ذكرناه أن اعتبار المطوى يُخرج بعض الاستعارة عن كونها
استعارة ، فبطل جعله قيداً من قيود حدّ الاستعارة

(التعريف الرابع)

ذكره ابن الخطيب الرازي : وجاصل ما قاله أنها ذكر
الشيء باسم غيره وإثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في
التشبيه ، فقولنا ذكر الشيء باسم غيره ، احتراز عما إذا صرح
بذكر المشبه ، كقولنا زيد أسد ، فإنك ما ذكرت زيدا باسم
الاسد ، بل ذكرته باسمه الخاص له ، فلا جرم ليس ذلك من
الاستعارة وقولنا وإثبات ما لغيره له ، ذكرناه ليدخل فيه
الاستعارة التخيلية ، وقولنا لأجل المبالغة في التشبيه ، ذكرناه
لتمييز به عن المجاز ، هذا ملخص كلامه في تفسير ما ذكره
من الحدّ ، وهو فاسدٌ لامرين ، أما أهلاً فلائنه ذكر التشبيه
قيداً في الحدّ ، وبذكره يخرج عن حدّ الاستعارة ، لأنها
مخالفة للتشبيه في ماهيتها وحكمها ، فلا يدخل أحدهما في
الآخر ، وأما ثانياً فلائنه أورد فيه لفظ التعليل ، وهو قوله
لأجل المبالغة ، والحدّ إنما يُراد لتصور الماهية المطلقة من غير
تعليل فبطل ما قاله

(التعريف الخامس)

وهو المختار ، أن يقال تصييرُك الشيءَ الشيءَ وليس به ،
وجعلك الشيءَ للشيءِ وليس له بحيث لا يُلحظ فيه معنى التشبيه
صورةً ولا حُكماً ، ولنفسر هذه القيود ، فقولنا « تصييرك الشيءَ
الشيءَ وليس به وجعلك الشيءَ للشيءِ وليس له » شامل لنوعى
الاستعارة ، فالأول كقولك لقيت أسداً ، وأتيت بحراً ،
والثاني كقولك رأيت رجلاً أظفاره وافرةً ، وقصدتُ رجلاً
تقاذفُ أمواجُ بحره ، وفلان ييده زمامُ الأمر ، وقولنا
« بحيث لا يُلحظ فيه معنى التشبيه صورة » كقولك زيد
كالأسد ومثل البحر ، فإن ما هذا حاله ليس من باب
الاستعارة في شيء لما يظهر فيه من صورة التشبيه ، وأحدُ
الباين مغاير للآخر فلا يمزجُ أحدهما بصاحبه ، وقولنا « ولا
حُكماً » يحتز به عن صورة واحدة ، وهى قولنا زيد أسد ،
وعمر و بحر ، فهل يُعدُّ هذا من باب الاستعارة ، أو يكون
معدوداً في التشبيه ، فأكثر علماء البيان على عدّة من باب
التشبيه ، وإدخاله في حيزه ، ومنهم من زعم أنه معدود في
الاستعارة لتجرده من آلة التشبيه ، فصار الامر في الاستعارة

والتشبيه جارياً على ثلاثة أوجه ، أولها أن يكون استعارة باتفاق ، وهذا كقولك رأيت قرأ نورهُ على الناس ، وشمساً ضياؤه على الخلق ، وثانيها تشبيه بلا خلاف ، وهو ما ظهرت فيه أداة التشبيه كقولك زيد مثل البحر ، ومثل الأسد ، وثالثها وقع فيه خلاف ، هل يُعَدُّ من الاستعارة أو يكون معدوداً من التشبيه ، وهو ما كان مضمراً الأداة ، وهذا كقولك زيد أسد ، وعمرو بحر ، وغير ذلك وسيأتي لهذا مزيد تقرير في التفرقة بين الاستعارة والتشبيه. فهذا ما أردنا ذكره في ماهية الاستعارة ومفهومها

وأما التفرقة بين الاستعارة والتشبيه فاعلم أن كل ما كان من صريح الاستعارة إما تصييرُ الشيء الشيء وليس به كما قال بعض الشعراء

(لا تعجبوا من بلي غلالته * قد زراً أزاره على القمر)

وكما قال بعضهم

(قامت تُظِلُّني من الشمس نفسٌ أعزُّ على من نفسي)

(قامت تُظِلُّني ومن عجبٍ * شمسٌ تُظِلُّني من الشمس)

وأما جعلُ الشيء للشيء وليس له فكما قال لبيد

(وغداة ریحٍ قد كَشَفَتْ وقرّةٍ
إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زَمَامُهَا)
أراد السحابة كما قالوا نَشِبَتْ أَظْفَارُ المنيّةِ بفلان ، فهذا
لا خفاء بكونه مستعاراً كما ترى ، وما كان من صريح التشبيه
فلا مقال فيه ، وهو ما كان فيه أداة التشبيه ظاهرةً
كقول بشار

(كأن مَثَرَ النقع فوق رؤسنا
واسياقنا ليلٌ تهاوى كواكبُهُ)
ومثل قولهم فلانٌ كالبدْر ، وفلان كالأسد ، الى غير
ذلك من التشبيهات ، فهذا لا خفاء به في كونه تشبيهاً محضاً ،
وإنما يقع النظر والتردد في التشبيه المضمّر الأداة كقولك
زيد الأسد شجاعةً ، وعمرٌ والبحر في الجود والكرم ، وكقول
أبي الطيب المتنبي

(بدت قرّاً ومالت خُوط بان
وفاحت عنبراً ورنّت غزالا)
فهل يُعدُّ من باب التشبيه ، أو من باب الاستعارة ،
فيه مذهبان

﴿ المذهب الأول ﴾

انهُ ليس من باب الاستعارة وهذا هو الذى مال اليه
ابن الخطيب الرازى وأبوالمكارم صاحب التبيان ، وهو رأى
أكثر علماء البيان ، وأنه من باب التشبيه المضر الأداة ،
ولهم على ذلك حجتان

الحجة الأولى ، قولهم إن الاسماء فى دلالتها على
مدلولاتها نازلة منزلة الهيئات فى دلالتها على ما تدل عليه من
الأحوال ، فكما أنك لو أخذت رجلاً من السوق معلوماً
حاله بكونه سوقياً ، ثم ألبسته تاج الملك ، وأعرته إياه ،
وأقعدته على تخت الملكة بحيث إن كل من رآه توهم أنه هو
الملك ، لكنت قد أعرته الملك ، لأن المقصود من هيئة الملك
حصول المهابة فى النفوس والجلالة فى الأعيان ، ولكن ذلك
غير حاصل مع بقاء ما يدل على كونه سوقياً ، فهكذا ما نحن
فيه إذا قلت زيد أسدٌ ، فقد نفيت عنه ما يدل على أنه ليس
بأسد ، لأن الذاتين لا يكونان ذاتاً واحدةً ، فلا جرم
لا تحصل المبالغة المقصودة من الاستعارة فلا تكون
الإعارة حاصلة

الحجة الثانية ، إن المقصود من الاستعارة هو أن يحصل للمستعير من المنافع مثل ما كان حاصلًا للمعير منها ، كالثوب مثلاً فإن المستعير يلبسه كما يلبسه المعير سواءً ، فإذا قلت زيد أسدٌ ، فالمقصود من هذا الإخبار عن الشخص المعلوم بكونه أسدًا لا غيرٌ ، بخلاف قولك : لقيت الأسدَ ، فإنك تُفيد به أنه هو الحيوان المعلوم في الشجاعة ، فقد صار الاسم منتفعًا بالشجاعة مثل ارتفاع الأسد بها ، بخلاف قولك زيد الأسدُ ، فلم يقع ذلك الموقع ، فهذا لم يكن منتفعًا بها ، فلا جرم قضينا بكونه غير مستعار لما ذكرناه

﴿ المذهب الثاني ﴾

أنه بحقيقة الاستعارة أشبه ، وقد قال به أبو هلال العسكري ، والغامبي ، وأبو الحسن الآمدي ، وأبو محمد الخفاجي ، وغيرهم من علماء البيان ولهم حجتان الحجة الأولى ، قولهم الاستعارة ليس لها آلة ، والتشبيه له الآلة ، فما كانت فيه آلة التشبيه ظاهرة فهو تشبيهٌ ، وما لم تكن فيه ظاهرة فهو استعارة ، فقوله زيد الأسدُ لا آلة فيه فوجب كونه من الاستعارة

الحجة الثانية ، هو أن المفهوم من قولنا زيد الأسد ،
مثل المفهوم من قولنا لقيت الأسد ، وأتاني أسدٌ ، فإذا كان
مفهوميهما واحداً في المبالغة في المجاز ، فإذا قضينا بكون
أحدهما استعارة وجب أن يكون الآخر كذلك من غير
تفرقةٍ بينهما ، هذا مغزى كلام الفريقين مع فضل تهذيب منّا
له لم يذكره ، وقد نلّصناه ، والمختار عندنا تفصيل نرّمز إلى
مباديه ، وحاصله أنا نقول : ما كان من قبيل التشبيه المضمّر
الأداة كقولنا : زيد الأسد ، وزيد أسد ، فليس يخلو حاله
من قسمين

فالقسم الأول أن يكون الكلام مسوقاً على جهة
الاستعارة ، فلو قدرنا ظهور آلة التشبيه لنزل قدره وخرجه
عن ديباجة بلاغته ، فما هذا حاله يكون من باب الاستعارة ،
ويفسد جعله من التشبيه ، ومثاله قوله تعالى « واخفض لهما
جناح الذل من الرحمة » وقوله تعالى « فأذاقها الله لباس
الجوع والخوف » فالخفض والنوق استعارتان بليغتان فلو
ذهب بجعله تشبيهاً قائلاً ، اخفض لهما جانبك الذي هو
كالجناح ، وأذاقها الله الجوع والخوف اللذين هما كاللباس ،
كان من الرّكّة بمكان ، وهكذا لو قلت في نحو قول الشاعر

فأمطرت لؤلؤاً من نرجس وسقت
ورداً وعضت على العناب بالبرد
فما هذا حاله من رقيق الاستعارة وعجيبها فلو أظهرت
التشبيه فيه وقلت فأمطرت دمعاً كاللؤلؤ من عين كالنرجس ،
وسقت خدّاً كالورد ، وعضت أنامل مخضوبة كالعناب بأسنان
كالبرد ، لكان غثاً من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً
القسم الثاني أن يكون الكلام متسقاً مع ظهور أداة
التشبيه وهذا كقولنا : زيد الأسد ، فإنك لو قلت كالأسد
كان الكلام سديداً وكقول البحري
إذا سَفَرَتُ أضاءتْ شمس دجن
ومالت في التعطف غصن بان
فإنك لو قلت سفرت مثل ضوء الشمس ومالت في
التعطف مثل غصن البان ، لم يخرج الكلام عن بلاغته ،
وعن هذا قيل إن قولنا زيد أسد ، الأحق أن يكون من
باب الاستعارة ، وأن يكون قولنا زيد الأسد ، أن يكون
من باب التشبيه ، لأن الكاف يحسن إظهارها في المعرف
باللام دون المنكر ، والتفرقة بينهما أن اللام في الأسد
للجنس ، فكأنك قلت زيد يشبه هذه الحقيقة المخصوصة

من الحيوان ، بخلاف المنكر ، فإنها دالةٌ على واحد من هذه الحقيقة ، فإذا قلت زيد يشبهُ واحداً من هذه الحقيقة ، فلا مبالغة فيه فافتراقاً ، وقد قرّر الزمخشري في تفسيره أن قوله تعالى « ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوةً » يمكن جعله من باب الاستعارة ، ويمكن جعله من باب التشبيه ، مشيراً الى ما ذكرنا من التلخيص في ظهور آلة التشبيه وإضماره ، كما مرّ ، والله أعلم ، فينحلُّ من مجموع كلامنا أن الاستعارة لا تفتقر الى أداة التشبيه وأن التشبيه لا بدّ فيه من ذكر الأداة ، وهي الكاف وكأنّ ، ومثل ، ونحو ، وما شاكلها ، فكما ازداد التشبيه خفاءً ازدادت الاستعارة حسناً ورشاقةً ، وكما ظهر معنى التشبيه تعفّت آثار الاستعارة ، واتّحت سومتها وأعلامها ، والتّضح أمر المشابهة كما تشهد له الأمثلة التي ذكرناها من قبل ويشهد له ما ذكره الآن بمعونة الله تعالى

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أنك إذا حققت النظر في الاستعارة في مثل قولك
لقيت الأسد ، وجاءني البحر ، علمت قطعاً أن التجوّز إنما

كان في جهة المعنى دون اللفظ من حيثُ اعتقدت أن ذات زيدٍ ذاتُ الأسد ، من غير مخالفة ، ومن أجل هذا قال أهل التحقيق من علماء المعاني : إن استعمال المجازات يكون أبلغ في تأدية المعاني من استعمال الحقائق ، ولهذا فإنه يقال عند ذاك جملةُ أسداً وبحراً كما يقال جملةُ أميراً ،

فإن زعم زاعمٍ أن المراد بالجمع هنا التسمية كقوله تعالى « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » أي سموا ، والمفعول الثاني من فعلٍ سمى أبداً يكون المراد به اللفظ دون المعنى ، كقولك سميت ولدي عبد الله ، إذا وضعت عليه هذا الاسم ،

جوابه أنا لا نسلم أنهم أرادوا التسمية ، بل اعتقدوا للملائكة صفة الأنوثة . وأثبتوها لهم ، ومن أجل هذا الاعتقاد صدر من جهتهم إطلاق اسم البنات في قوله تعالى « أم له البنات ولكم البنون » ولم يكن ذمهم من أجل إطلاق لفظ البنات والأنوثة على الملائكة من غير اعتقاد لمعنى الأنوثة ، بل كان الإنكار عليهم من أجل اعتقادهم لها فيهم ، ومصداق ذلك قوله تعالى « أشهدوا خلقهم » فهذا ما أردنا تقريره في ماهية الاستعارة والحمد لله

* البحث الثاني *

(في إيراد الامثلة فيهما)

اعلم أن الأمثلة هي تلوّ الماهيات في تقرير الحقائق
وبيانها ، فلأجل هذا أوردناها على إثر كلامنا في الماهية
ليتضح الأمر فيما نريده من ذلك ، وجملة ما نُورده من أمثلة
الاستعارة أنواع خمسة

(النوع الأول الاستعارات القرآنية)

اعلم أن من حق الاستعارة وحكمها الخاص أن يكون
المستعار له مطرئ الذكر ، وكلما ازداد خفاءً ازدادت
الاستعارة حسناً ، فإن أدخلت على الاستعارة حرف التشبيه
فقلت في قولك رأيت أسداً ، رأيت رجلاً كالأسد ،
فقد وضعت تاجها ، وسلبتها ديباجها ،

فمن ذلك قوله تعالى « ضرب الله مثلاً قرية كانت
آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت
بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف » فانظر الى
ما اشتملت عليه هذه الآية من المجازات البليغة والاستعارات
الرشيقة ، فقد تضمنت استعاراتٍ أربعا ، الأولى منها القرية

للأهل ، والثانية استعارة الذوق في اللباس ، والثالثة استعارة اللباس في الجوع ، والرابعة استعارة اللباس في الخوف ، فهذه الاستعارات كلها متلازمة ، وفيها من التناسب ما لا يخفاء به ، فلما ذكر الأمن ، والرغد ، من الرزق أردفه بما يلائمه من الجوع ، والخوف ، والإذاعة ، لما في ذلك من البلاغة ، وهذا النوع يسمى الاستعارة المرشحة ، وهو أن يأتي بالاستعارة عقيب الاستعارة لها بالاولى علاقة ومناسبة ، وهذا كقوله تعالى « اشترُوا الضلالة بالهدى » فلما استعار الشراء عقبه بذكر الربح لما كان مناسباً له في غاية الملازمة لما سبق ، وقد زعم عبدُ الله بن سيار الخفاجي إنكار الاستعارة المرشحة ، وقال إنَّ الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات ، وأنكر عليه الآمدي هذه المقالة ، وما قاله الآمدي هو المعولُّ عليه ، فإن هذه الاستعارة المرشحة من أعجب الاستعارات وأغربها ، واستظرفها كلُّ محصلٍ من علماء البيان وسنوضحها في التقاسيم ، ونورد الشاهد عليها بمعونة الله تعالى ومن ذلك قوله تعالى « آر ، كتابٌ أنزلناه إليك لتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ » فذكر الظلمات والنور إنما كان على جهة الاستعارة للكفر والإيمان ، والضلالة

والهدى كأنه قال لتخرج الناس من الكفر والضلال اللذين
هما كالظلمة الى الايمان والهدى اللذين هما كالنور، والمستعار
له مطوى الذكر، فإذا أظهر كان من قبيل صريح التشبيه كما
مثلناه ومن هذا قوله تعالى « وقد مكروا مكراً وهم وعند الله
مكراًهم وإن كان مكراًهم لتزول منه الجبال » وإنما يكون
استعارة في قراءة من قرأ لتزول بالنصب على تقدير . إن .
بمعنى . ما . والمعنى وما كان مكراًهم لتزول منه الجبال، واستعار
الجبال لما أتى به الرسول صلى الله عليه وآله ، من المعجزات
الباهرة والأعلام الواضحة النيرة على نبوته ، فالمعنى وما كان
خدعهم وتكذيبهم لتزول منه هذه الأمور المستقرّة الثابتة
التي هي كالجبال في الرسوخ والاستقرار ، فأما على قراءة من
قرأ « لتزول منه » بالرفع في ، تزول ، فلا وجه للاستعارة فيه
للجبال بل تكون باقية على حقيقتها ، وهذا ما قاله ابن الاثير،
وهو جيد لا غبار عليه ، لكنه يمكن دخول المجاز فيها من
وجه آخر، وهو أن الله تعالى أخبر عما كانوا عليه من الإغراق
في الرد والتكذيب والمبالغة في الإنكار لما جاء به الرسول
بأن الجبال الرواسي تزول من شنع هذه المقالة وتفاحش هذه
الجهالة كما قال تعالى « تكادُ السمواتُ يفتطرنَ منه وتُنشَقُ

الأرضُ وتخرُّ الجبالُ هدًا أن دعوا للرحمن ولداً » فهكذا هذا ، ومن هذا قوله تعالى « والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم في كل وادٍ يهيمون » فاستعار الأودية للمغازى والمقاصد الشعرية التي يلخصونها بأفئدتهم ويصوغونها بأفكارهم ، وخص الاستعارة بالأودية دون الطرق والمسالك ، لأن المعاني الشعرية تُستخرج بالفكرة والرؤية ، وفيهما خفاءً وعموض ، فهذا كانت الأودية أليق بالاستعارة ، وفي القرآن استعارات كثيرة

(النوع الثاني الاستعارة في الأخبار النبوية)

فمن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « أكثروا من ذكر هاذم اللذات فإنكم إن ذكرتموه في ضيق وسعة عليكم » فاستعار هاذم اللذات للموت ، وهو مطوى الذكر ، ولو ظهر لم يكن هناك استعارة ، وفي هذه الاستعارة من الرقة واللطافة ما لا يخفى حاله على من ضرب في هذه الصناعة بحظٍ وافر وكان له فيها القدر القائم

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « لاتستضيئوا بنار المشركين » فاستعار ذكر النار للرأى والمشورة ، والمعنى

لا تهتدوا بآراء المشركين ، ولا تتكلموا على أقوالهم ، لما فيها من الخديعة والمكر والغرر ، ومن ذلك قوله عليه السلام ، « إِنَّ الغضب لِيُوقِدُ فِي فِؤَادِ ابْنِ آدَمَ النَّارَ إِلَّا تَرَاهُ إِذَا غَضِبَ كَيْفَ تَحْمَرُّ عَيْنَاهُ وَتَنْتَفِخُ أَوْدَاجُهُ » فاستعار الوقيدَ لاشتداد الغضب وتراكمه ، ومنه قوله عليه السلام « ما ذئبان ضاريان في زريبة أحدكم بأسرع من الحسد في حسنات المؤمن » فاستعار الذئبين في إفساد النعم بضراوتهما لما يحصل من عقوبة الحسد في إحباط الحسنات المستحقة على الأعمال الصالحة ، يريد أن إسراعه في الإحباط بمنزلة إسراع هذين الذئبين في إهلاك النعم وقتلها ، ومن بديع الاستعارة وغريبها قوله صلى الله عليه وآله « ما جرّع عبدٌ قطُّ جرعتين أعظمَ عند الله من جرعة غيظٍ يلقاها بحلمٍ أو جرعة مُصيبةٍ يلقاها بصبرٍ جميلٍ » فاستعار الجرعة لما يكابده الإنسان عند ملابسة الغيظ ومقاساة الأحران ، وخصّ الجرعة لأن هذه الأمور كلها تخصّ القلب وتقع عليه كما تقع الجرعة عليه عند شربه ، وهي استعارة لطيفة يعقلها أهل الكياسة ، وينظر لها الأذكياء ، ومن ذلك قوله عليه السلام « المؤمنُ والكافرُ لا تُترأى

نيرانهما » فاستعار ذلك إعلاماً لما بينهما من البعد والانقطاع في جميع الأحوال لانهما اذا تباعدا في الدين ، فما وراء ذلك يكون أبعد وأعظم في الانقطاع ، وفي هذا إشارة الى ان الايمان أعظم الوُصل فيما بين المسلمين ، وأن الاقتراق فيه لا وُصلة بعده ، ولهذا استعار له النار لانها تُرى من الأمكنة البعيدة ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « قِيدُوا الْقُرْآنَ بِالذَّرْسِ فَإِنَّ لَهُ أَوْابِدًا كَأَوْابِدِ الْوَحْشِ » فاستعار ذكر الأوابد وهي الحيوانات الوحشية لما فيها من النفار وشدة الشرود لذهاب هذه المحفوظات عن القلب اذا لم تكن راسخة فيه بشدة الدرس لها ، ومجازات الأخبار النبوية واسعة الخطو وقد وقفت على المجازات النبوية للسيد الشريف علي بن ناصر ، ولقد أتى فيها بالعجب العُجاب ولُبَاب الألباب ، وفي كلامه دلالة على ما اختص به من الفضل والإحاطة بالبلاغة وتبحره في علومها

(النوع الثالث)

في الاستعارة المأخوذة من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فمن بليغها وأغربها قوله عليه السلام « وَأَيْمَنَ اللَّهُ

لأُقودنَّ الظالم بخزامةٍ (١) حتى أُوردهُ منهلَ الحقِّ وإنَّ
كان كارهاً « فانظر الى هذه النكته من كلامه ما أعظم
موقعها في الدين ، وأرضاها لله وأشجاها في حلوق الظلمة ،
وأرسخ قدمها في البلاغة ، وقد اشتملت على استعارات ثلاث ،
الخبزامةُ ، والاتقياد ، والمنهل ، وما أعجب توشحها في قالب
نظمها وحسن سياقها ، فإنه لما ذكر الاتقياد عقبه بما يلائمه
من الخبزامة ، ولما ذكر الورود عقبه بما يناسبه من المنهل ، وهذا
هو سرُّ التوشيح ، وحقيقة جوهره ، ومن أرق الاستعارة
واللطفها ما قاله عليه السلام : يُشير به الى نفسه وأولاده من
بعده « نحن الشعارُ والخبزامةُ والأبوابُ ، لا تُوثق البيوتُ الآ
من أبوابها ، فمن أتاها من غير بابها سمى سارقاً »

فتفكر في هذه الكلمات القصيرة وما اشتملت عليه من
المعاني وانطوت عليه من الأسرار والرموز في فضل أهل
البيت وعلو درجاتهم عند الله تعالى ومكانتهم من الشرف
بالرسول صلى الله عليه ، وقرب مكانهم منه ، وتحتوى على
استعارات خمسة ، فاستعار الشعار ليدلَّ به على الاختصاص
(١) الخبزامة. حلقة من شعر تجعل في ورة أنف البعير يشد بها الزمام

بالرسول ، والملاصقة له في حسبه ، واستعار الخزنة ليدل به على أنهم الحافظون لعلوم الشريعة والمهيمنون عليها ، واستعار الأبواب ليدل به على أنه لا توجد الفضائل في العلوم إلا من جهتهم ، وأنهم بمنزلة الأبواب لها ، واستعار قوله لا تؤتى البيوت إلا من أبوابها ، دالاً به على أن أخذها من جهة غيرهم خلاف العادة المألوفة وعكس للأمر وإبطال لحقيقته ، واستعار قوله فمن أتاها من غير بابها كان سارقاً ، ليدل به على أن كل من أخذها من غيرهم فقد ظلم وتعدى وأساء كالسارق ، لأنه أخذ ما لا يملكه فاستعار هذه الألفاظ لما ذكرناه من تلك المعاني ، ومن ذلك ما قاله في معرض التهكم والتوبيخ لبني أمية إن بني أمية يفوقوني بمال الله ، والله لئن عشت لهم لأفضنهم نفض اللحام الوذام التربة » وفي كلام آخر « التراب الوذمة » فاستعار التفويق للأكل قليلاً قليلاً ، أخذاً من فواق الناقة ، وهو الحلبة بعد الحلبة ، وقوله لأفضنهم نفض اللحام ، استعارة لتفريق شملهم والتكليل بهم ، واللحام ، هو القصاب ، والوذام هي القطع من الكرش ، واحدها وذمة ، والتربة ، التي تقع على الأرض فإذا نفضها اللحام تنثر التراب منها أسرع ما يكون وأقصاه عنها ، فأما قوله

عليه السلام ، التراب الوذمة ، فهو من القلب الذي قد رقي في غايته الفصاحة والبلاغة ، وهذه الاستعارة دالة على أنه مبالغ في قطع الدابر منهم ، واستئصال الشأفة بالتفريق لجموعهم ، والإهانة لقدرهم ، والله درُّ أمير المؤمنين ما أصلب قناته في الدين ، وأشدَّ غضبه في الله ، وأعظم عداوته لأعدائه

ومن ذلك كتابه إلى ابن عباس وهو عامله بالبصرة « اعلم أن البصرة مهبط إبليس ومغرس الفتن فحادث أهلها بالإحسان اليهم ، واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم . وقد بلغني تنمرُّك على بني تميم وغلظتكَ عليهم ، وإن بني تميم لم يغيب منهم نجمٌ إلا طلع لهم آخر فالهبط ، والمغرس استعارتان بليغتان لموضع البدع والشرور ومخالفة أمر الله تعالى ، وإثارة الفتن ، ومعصية إمام الحق ، وقوله فحادث أهلها بالإحسان اليهم ، استعارة ، وقوله واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم ، استعارة أخرى للأنس لهم وتقرير خواطرهم وقوله وقد بلغني تنمرُّك على بني تميم ، استعارة للوحشة وشراسة الأخلاق وقوله وغلظتكَ عليهم ، استعارة أيضاً للإعراض وضيق النفس عليهم ، وقوله وإن بني تميم لم يغيب منهم نجمٌ إلا طلع لهم

آخر، استعارة لبفاء الرئاسة فيهم ، وأنه لا يزال فيهم من في حياته نفعٌ للإسلام وعزٌّ وكهفٌ

وأكثر كلامه عليه السلام في أعلا طبقات الفصاحة ، وأسمى مراتب البلاغة ، فأما قوله عليه السلام عند لقاء عدوه « اللهم قد صرح بمكنون الشنآن ، وجاشت مَراجِلُ الأضغان » فهاتان استعارتان لشدة البغضاء وتمكن العداوة وتأكدها في الأفتدة ، فهما على ما اختصا به من النظم والاتساق ، وقصر اللفظ وبلاغة المعاني ، لا يقدران بقيمة ولا يوزنان بأنفس الأثمان كما ترى

ومن كلام له عليه السلام يخاطب به معاوية ويذكر فيه توجع علي بنى هاشم ، فأراد قومنا قتل نبينا واجتياح أصلنا ، وهموا بنا الهموم ، وفعلوا بنا الأفاعيل ، ومنعونا العذب ، وأحلسونا الخوف ، وأضطرونا الى جبل وعر ، وأوقدوا لنا نار الحرب ، فعزم الله لنا على الذب عن حوزته ، والرمي من وراء حرمة ، مؤمننا يبغي بذلك الأجر ، وكافرنا يحامي عن الأصل ، ومن أسلم من قريش خلوا مما نحن فيه بحلف يمنة أو عشيرة تقوم دونه ، فهو من القتل بمكان

أَمْنٍ ، وكان رسول الله إِذَا احْمَرَّ البَّاسُ ، وَأَحْجَمَ النَّاسَ قَدَّمَ
أهل بيته ، فوقى بهم أصحابه حرَّ السيف والأَسنة
فعل الناظر إعمالُ فكرته الصافية ، وشجذُ عزيمته الماضية ،
فإِذَا فعل ذلك وعزل عن نفسه سلطان الحمية ، وحمى جانبه
عن التمسك بأهداب العصبية علم قطعاً لا ريب فيه ، وبقيناً
لا ردَّ له أَنه كلامٌ من أحاط بالمعاني ملكه ، ونظم عقود
البلاغة ولا لها سلكه ، وما قصدتُ بنقل طرف من كلام
أمير المؤمنين إلا لغرضين

(الغرض الأول)

التنبيه على عظم قدره ، والإعلام بأن أحداً من البلغاء
وأهل الفصاحة لا يبلغ وإن عظم خطره شأؤ كلامه ، ولا
يستولى على أغواره ، ويقصر عن الإتيان بمثاله وما ذاك إلا
لأنه قد سبق وقصروا ، وتقدم وتأخروا

(الغرض الثاني)

الإعلام بأن أهل البلاغة ألهبُ الناس حشاً ،
وأعطشهم أكباداً ، الى الوقوف على أسرارها ، والإحراز
لأغوالها ، وأغوارها ، ومع ذلك تراهم قد أعرضوا عن كلامه

صَفْحًا ، وَطَوَّأَ عَنْهُ كَشْحًا ، مَعَ دُلُوعِهِمْ مِنَ الْكَلَامِ بِمَا لَا يُدَانِيهِ وَيَقْصُرُ عَنْ بَلُوغِ أَقْصَرِ مَعَانِيهِ ، وَلَسْتُ أُدْرِي عَلَى مَ أَحْمَلُ إِعْرَاضَهُمْ عَنْهُ ، فَإِنْ كَانَ جَهْلًا بِأَمْرِهِ ، فَقَدَرُوهُمْ أَعْلَامًا أَنْ يَجْهَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهَمَّ الْفَوَاصِلُ عَلَى جَوَاهِرِ الْبَلَاغَةِ . وَالْمُتَبَحَّرُونَ فِي عُلُومِهَا ، وَإِنْ كَانَ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِغَيْرِهِ فِيهِبَاتٍ ، هَيْبَاتٍ ، أَيْنَ الْغَرْبِ مِنَ التَّبَعِ ، وَالْحِصَا مِنْ الْعَقِيَانِ ، وَعُقُودِ الْيَاقُوتِ مِنْ خَرَزِ الْمَرْجَانِ ، وَشَتَانِ مَا بَيْنَ ظُهُورِ الشُّهَابِ وَنُورِ الْفَرَقْدِ ، وَمَتَى ظَهَرَ نُورُ الشَّمْسِ انْسَلَخَ الظَّلَامُ وَزَالَ اللَّيْسُ

(النوع الرابع)

(في الاستعارة الواردة عن البلغاء واهل الفصاحة)

اعلم أنا نذكر ههنا ما ورد من الاستعارات الفائقة
عمن يوصف بالبلاغة ، ونذكر ما يوازنه من كلام أمير
المؤمنين ، كرم الله وجهه ، ليتحقق الناظر تفاوت ما بين
الكلامين ، وليعرف مصداق ما ادّعيناه في حقه من أنه قد
صار أبنًا لبيدتها وأبًا لعذرتها

فمن ذلك ما روى عن الحجاج عند قدومه العراق أنه
قال : إن أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان نثل كِنَانَتَهُ
وَعَجْمَهَا عُدَا عُدَا ، فَرَأَى أَصْلَهَا نِجَارًا ، وَأَبْعَدَهَا نِصْلًا ،

فقوله : نثل كنانتة وعجمها عوداً عوداً ، يريد أنه عرض
رجالاً واحداً واحداً ، واختبرهم رجالاً رجالاً ، فرآني أشدهم
وأمضاهم ، فهذا من الاستعارات الفائقة ،

ولنذكر من كلام أمير المؤمنين ما هو أرق وألطف في
الاستعارة من هذا ، وهذا نحو قوله يخاطب به معاوية ،
فكيف أنت إذا انكشف عنك جلايب ما أنت فيه من
دنيا قد تبهجت بزيتها ، وخدعت بلذتها ، دعتك فأجبتها ،
وقادتك فاتبعتها ، وأمرتك فأطعتها ، وإيته يوشك أن يقفك
واقف على ما لا ينجيك منه منج ، فاقس عن هذا
الأمر ، وخذ أهبة الحساب ، وشمر لما قد نزل بك ، فإنك
مترف قد أخذ الشيطان منك مأخذه ، وبلغ فيك أمله ،
وجرى منك مجرى الروح والدم

فليمنع الناظر نظره فيما بين الكلامين من التفاوت في
لطيف الاستعارة منهما ، فإنه يجد بينهما بوناً بعيداً ، وغاية
غير مدركة بالحصر

ومن ذلك ما قاله بعض الفصحاء في وصف ولدين لرجل
كان مغرمًا بجهما قال : وقد هويتُ بذرين على غصنين ، ولا
طاقة لقلبٍ بهوى واحدٍ ، فكيف إذا حمل هوى اثنين ،

ومما شجاني أنهما يتلوتان في أصياغ الثياب ، كما يتلوتان في فنون التجرّم والعتاب ، وكان أحدهما قد لبس قباءً أحمر ، والآخرُ لبس قباءً أسود ، فقال : واصفًا لهما ، وقد استجدًا الآن زيًا لا مزيد على حسنهما في حسنه ، فهذا يخرج في ثوب من حمرة خده ، وهذا في ثوب من سواد جفنه

ولنذكر من كلام أمير المؤمنين ما يفوق عليه وي زيد في الاستعارة الرائقة ، والمقاصد الفاتحة ، من ذلك قوله في صفة خليقة الطاووس قال فيه : إذا نشر جناحه من طيه وسما به مُطلًا على رأسه قلت (١) قلع داري عنجه (٢) ثوته ، تخال قصبه مداري من فضة وما أنبت عليه من عجيب داراته وشموسه خالص العقيان وفلز (٣) الزبرجد فان شبهته بما أنبت الأرض قلت جني جني من زهرة كل ربيع ، وإن شاكلته بالحلي فهو فصوص ذات ألوان ، قد نُطقت باللجين المكال ، وإن ضاهيته بالملايس قلت موشى اللل ، أو موق عصب اليمن ، وإذا تصفحت شعرة من شعرات قصبه ، أرتك حمرة وردية ، وتارة خضرة زبرجدية ، وأحيانًا صفرة عسجدية

(١) قلع . شراع السفينة . والداري . الملاح (٢) عنجه . بفتح النون جذبه فرقه (٣) الفلز . الجواهر . من الذهب والفضة وغيرها

فانظر أيها الواقف مقدار ما بين الكلامين من التفاوت
في مأخذهما في الاستعارة ، وميز ما اشتمل عليه من الرقة
واللطافة والرونق والرّشاقة ، فليس العلم كالحسبان ، ولا يكون
الخبر كالعيان

ومن ذلك ما قاله بعض الفصحاء في وصف المطر ،
أقبلَ عارضٌ مُسفّ ، متراكمٌ غيرُ شفتٍ ، كالقاصد الى
الرّفاق ، والمخضِل للأنفاق ، فأرختِ الغمامُ عزاليه . واثعنجرَ
بصوبٍ مافيه . فالتقى الماء على أمرٍ قد قدير ، وتعقد منه الثرى
وودأت منه العُذر ، وتهدمت القرى . وقال أمير المؤمنين كرم
الله وجهه عند الاستسقاء ، وأنشَر علينا رحمتك بالسحاب
المنبَعق ، والربيع المغدِق ، والنبات المونق سحّاً وابلاً ، تُحي
به ما قد مات وتردُّ به ما قد فات ، وأَنْزَلَ علينا سماءً مخضِلةً
مدراراً هاطلةً يُدافعُ الودقُ منها الودق ، ويحفرُ القطرُ منها
القطر ، غير خلبٍ برقها ولا جهامٍ عارضها ، ولا قزَعٍ ربابها ،
ولا شَفَانٍ ذهابها ، تنعشُ بها الضعيف من عبادك ، وتُحي
بها الميت من بلادك ، فهذا معنى واحد قد اتفقا على وصفه
فانظر ما بين الوصفين وتأمل ما بين الكلامين ، كيف بالغ
فأحسن ، واستعار فأجاد ، ولتقتصر على هذا القدر ففيه

كفاية في الاعتراف له بالتقدم والسبق ممن لم يتضمخ
برذائل الحسد، ولا ينبض فيه عرق العصبية، حيث خصه
الله بالخصال الشريفة والفضائل الجمه

(النوع الخامس)

الاستعارات الشعرية، من ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي
فما تركن بها خلدًا له بصر * تحت التراب ولا بازًا له قدم
ولا هزبرًا له من درعه لبد * ولا مهاة لها من شبهها حشم
وهذا من بديع الاستعارة وغريبها واستعار الخلد لمن
كان مختفياً تحت التراب خائفاً، والباز، استعاره لمن طار
هارباً، والهزبر، والمهاة استعارتان للرجال المقاتلة، وللنساء من
السبايا، وهذه مبالغة في شدة الوقعة والهزيمة، ومن ذلك ما
ورد عن بعض الشعراء في صفة السيف فقال
حملت حمائله القديمة بقله * من عهد عاد غضة لم تدبُل

وقال المتنبي أيضاً

في الخلد إن عزم الخليط رحيلاً

مطرٌ تزيد به الخدود محولاً

فالبقلة ، استعارةٌ لل سيف ، والمطر جعلهُ استعارةً للدمع ،
ومن ذلك ما قالهُ الشريف الرضى

إذا أنت أفنيت العرائن والذرى

رمتك الليالى من يدِ الخامل الذّكر

وهبك اتقيت السهم من حيث يُتقى

فمن ليدِ ترميك من حيث لا تدرى

فالعرائنُ والذرى ، استعارة لعطاء الناس وأشرافهم ،

ومن ذلك ما ورد عن امرئ القيس فى صفة الليل الطويل

فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف أعجازاً وناءً بكل كل

فلما جعل لليل وسطاً ممتداً ، استعار له اسم الصلب ،

وجعله متمطياً ، استعارةً لطوله ، واستعار الأعجاز لثقله

وإبطائه ، واستعار الكل كل ، لمُعظم الليل ووسطه ، أخذاً له

من كل كل البعير ، وهو ما يعتمد عليه إذا برّك ، فصور الليل

على صورة البعير ، حيث جعل له صلباً يتمطى به أولاً ،

وثنى بذكر العجز ، وثلث بالكل كل حتى يكاد أن يُخيّل أنه

كصورة البعير ، وهو من بليغ الاستعارة ومحاسنها ومن ذلك

ما قالهُ بعضهم

نَبْلٌ حَبَّاهَا مِنْ رُؤْسِ بَنَانِهِ
رَيْشًا وَمِنْ حَلَالِ الْمِدَادِ نُصُولًا
فَفَرَّتْ شَوَاكِلَ كُلِّ أَمْرٍ مَشْكَالٍ
وَرَدَدَازِنَ كُلِّ مُفَضَّلٍ مَفْضُولًا
وَتَرَى الصَّحِيفَةَ حَلْبَةً وَجِيَادَهَا
أَقْلَامَهُ وَصَرِيرَ رَهْنٍ صَهِيلًا

فهذا أيضاً من جيد الاستعارة ومليحها فاستعار اسم
النبل للأقلام ، والریش للأتامل ، والنصول ، لسواد المداد
واستعار اسم الحلبة للقرطاس ، والجياد للأقلام وجعل الصرير
كالصهيل ، في الخيل ، وهذا من التوشيح للاستعارة البالغ
ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء

العيشُ نَوْمٌ وَالْمَنِيَةُ يَقْظَةٌ
وَالْمَرْءُ بَيْنَهُمَا خِيَالٌ سَارِي
فَاقْضُوا مَا رَبَّكُمْ سَرَاعًا إِنَّمَا
أَعْمَارُكُمْ سَفَرٌ مِنَ الْأَسْفَارِ
وَتَرَكَضُوا خَيْلَ الشَّبَابِ وَبَادِرُوا
أَنْ تُسْتَرَدَّ فَايَهُنَّ عَوَارِي

(١) ومن غريب الاستعارة ما قاله بعضهم يرثى ولداً له
وهلال أيامٍ مضى لم يستدِرْ
بدرًا ولم يمهلْ لوقتِ سرارِ
عجل الكسوفِ عليه قبل أوانه
فجاءه قبل مظنة الإبدال
وأستل من أتراه ولداته
كالقطة استلت من الأشفار
ولنكتف بهذا القدر في امثلة الاستعارات ففيه غنية

✽ البحث الثالث ✽

(في أقسام الاستعارة)

اعلم أن الاستعارة منقسمة باعتبار ذاتها الى حقيقية ،
وخيالية ، وباعتبار لازمها الى مجردة ، وموشحة ، وباعتبار
حكمها الى حسنة ، وقبيحة ، وباعتبار كيفية استعمالها الى
استعارة محسوس لمحسوس ، أو معقول لمعقول ، الى غير ذلك
من أنواع التقاسيم ، فهذه تقسيمات أربعة ، نذكر ما يتعلق
بكل واحد منها وأمثله بمعونة الله تعالى

(١) الصواب حذفه . فان الأبيات كلها لشاعر واحد . وهو أبو

الحسن على التهامي

﴿ التقسيم الأول ﴾

(باعتبار ذاتها الى حقيقية و خيالية)

فأما الحقيقية فهي أن تذكر اللفظ المستعار مطلقاً
كقولك : رأيت أسداً والضابط لها أن يكون المستعار له
أمراً محققاً ، سواء جرّد عن حكم المستعار له ، أو لم يُجرّد بأن
يذكر الاستعارة ثم يأتي بعد ذلك بما يؤكد أمر المستعار له
ويوضح حاله ، وهذا مثاله قولك : رأيت أسداً على سرير
ملكه ، وبدراً على فرس أبلق ، وبحراً على باب الوُفادُ ، وبحر
علم لا يحيف في قضائه وحكمه ، وبدر تمّ يتكلم بجميع
الحقائق ، فيأتي بهذه الأمور عقيب ذكر الاستعارة من أجل
تأكيد أمرها ، وإيضاح حالها لانك إذا قلت رأيت أسداً ،
فقد حصل مطلق الاستعارة اختصاصه بالشجاعة التي هي
خاصة الأسد ، فهذه استعارة مطلقة ، ثمّ لما قلت على سرير
ملكه ، فصلته عن حكم الآساد ، إذ ليس الجلوس على السرر
من شأنها ، وإنما جرى بذلك من أجل تأكيد المستعار له ،
وهذه تسمى مجردة ، وهكذا إذا قلت رأيت قرأ على فرس ،
وبدر تمّ يتكلم ، فقد أثبت له ضوء الاقمار وتمام البدور ، ثمّ

فصلته عما لا يليق بالأقمار والبدور بقولك على فرس ، وبقولك يتكلم ، لأنه ليس الكونُ على الخيل والكلامُ من صفة الأقمار والبدور بحال ، ولكن الغرض هو ما ذكرناه من توكيد أمر المستعار له وتوضيح حاله ، ومن النمط العالى فى الاستعارة ما قاله بعض الشعراء

وصَاعِقَةٍ فى كَفِّهِ يَنكفَى بِهَا

على أَرْؤُسِ الأَعْدَاءِ خَمْسُ سَحَابٍ

فلما استعار الصاعقة لنصل السيف عقبه بقوله ينكفى بها ، أى يتصل ويلابس رؤس الأعداء خمس سحاب ، أراد بها الأصابع ، إيضاحاً لأمر الصاعقة ، وتبيانا أن ما ذكره من حكم المستعار له ، وجعل قرينته دالة على ما أراده من وصف هذا المدوح ، ومن فائق الاستعارة ورائقها قول بعضهم

تَرى الثَّيَابَ مِنَ الكَتَّانِ يَلْمَحُهَا

نُورٌ مِنَ البَدْرِ أحياناً فَيَبْلِيها

فكيف تُنكِرُ أنْ تُبلى معاجِرُها

والبدرُ فى كلِّ وقتٍ طالعٌ فيها

فلما استعار ذكر القمر ، عقبه بذكر المعاجر وأنه يبليها

بطلوعه فيها كل وقت ، وذكره من أجل ايضاح أمر المستعار له ، وبيان حقيقته

وأما الاستعارة الخيالية الوهمية ، لى أن تستعير لفظاً دالاً على حقيقة خيالية تُقدِّرها في الوهم ، ثم تُردِّفها بذكر المستعار له ، إيضاحاً لها وتعريفاً لحالها كما قال بعضهم وإذا المنية أنشبت أظفارها

أَلْفَيْتَ كُلَّ تَيْمَةٍ لَا تَنْفَعُ

وقد يجتمع التجريد والتوشيح في الاستعارة كما قال زهير لدى أسدٍ شاكى السلاح مُقَدِّفٍ

له لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ

فلما صورهُ بصورة الأسد جرد الاستعارة بأن عقبهُ بكونه حديد الشوكة في سلاحه ، تقريراً لحال الاستعارة ، وتوكيداً لأمرها ، ثم وشحها بقوله : « له لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ » وكما لو قال في هذا « رأيت أسداً دامى الأنياب وافر البرائن » لكان من باب الاستعارة الموشحة ، ومن الخيالية قولهم « فلان أنشبت المنية فيه مخالبها » كان تخيلاً للاستعارة ، لأنه لما شبه المنية بالسبع في عدوانها وتضريرتها على الإنسان ، جعل لها مَخَالِبَ ، ليزداد أمر التخيل ويكثر ، ومن الاستعارة

التخيلية ، الآياتُ الدالةُ على التشبيهِ كقوله تعالى « بل يداهُ
مبسوطتانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ » وقوله تعالى « خَلَقْتُ يَدَيَّ »
وقوله تعالى « وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ » ومن أجل ذلك زلَّ
كثيرٌ من الفرقِ في اعتقادها جوازَ الاعضاءِ على الله تعالى
وحلولِ المكانِ ، والجهةِ ، وغير ذلك من الظواهرِ النقليةِ التي
يشعُرُ ظواهرها بذلك ، فإنهم لما لم يفهموا هذه الاستعارةَ
وجَهَلُوا حالها ، وقعوا في أودية التهويس من اعتقاد التشبيهِ
وتوهم كل ضلالة في ذاته تعالى ، فمن هنا كان السبب في
ضلال المشبهة ، فأما المنزّهة فلهم فيها تأويلاتٌ ركيكةٌ بعيدة ،
والذي حملهم على ذلك تقرير القواعد العقلية ، فلا جرم اغتفروا
بُعدها حذراً من المناقضة للقضايا في البراهين ، ولو تفتنوا
لهذه الاستعارة لكانوا في غنية عن أكثر هذه التأويلات
الركيكة ، فأما التفرقة بين الاستعارة الحقيقية والاستعارة
الخيالية ، فسندكرها في أحكام الاستعارة بمعونة الله تعالى
وقد يجتمع التحقيق والتخييل في الاستعارة كما في

بيت زهير

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ
وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

فيمكن جعله من باب التخيل ، وتقريره هو أنه لما تحقق من حاله أنه أمسك عما كان عليه في عنفوان الشباب وغضارته من سلوك جانب النقي وركوب مراكب الهوى ، استعار له قوله « عرّى أفراس الصبا ورواحله » على جهة التخيل وطريقه ، كأنه شبه الصبا في حال قوة دواعيه وميلانه الى اللهو والطرب ، بالإنسان الذي يقدر على تصريفك على ما تريد ، ثم بالغ في الاستعارة حتى صورته بصورة الإنسان واختراع ما له من الآلات والأدوات ، وأطلق اسمها عليه تحقيقاً لحال الاستعارة المتخيّلة ، ويمكن جعله من باب التحقيق ، وتقريره أنه استعار الأفراس والرواحل لما يحصل من دواعي النفوس والقوى الإنسانية عند الصبا وميل القلوب الى الهوى فهذا قال : عرّى عن هذه الأشياء بعد مفارقة الصبا . ومما يمكن تنزيله على هذين الوجهين في الخيال ، والتحقيق ، قوله تعالى « واخفض لهما جناح الذل من الرحمة » فاذا جعلته من باب التخيل ، فتقريره هو أن الله تعالى أمر الولد بأن يلين لهما جانبه ، ويتواضع لهما ، فاستعار لفظ الجناح ، منبّهاً به على التخيل في الاستعارة بطريق المبالغة في طلب أن يكون الولد لأبويه ، كالطائر لفرخه في فرط

حَنُوءٍ عَلَيْهِ وَتَعَطْفِهِ عَلَى مَحَبَّتِهِ ، فَجَعَلَ الذَّلَّ طَائِرًا عَلَى طَرِيقِ
الاستعارة ، ثُمَّ أَخَذَ الْوَهْمُ فِي تَصْوِيرِ مَا لِلْمُسْتَعَارِ مِنَ
الآلَاتِ وَالْجَوَارِحِ ، ثُمَّ أَضَافَ اسْمَ الْجَنَاحِ إِلَى الذَّلِّ ، رِعَايَةً
لِمَزِيدِ الْبَيَانِ ، وَإِفْرَاطًا فِي تَحْصِيلِ الْبَلَاغَةِ . وَإِذَا جَعَلْتَهُ مِنْ
بَابِ التَّحْقِيقِ فَتَقْرِيرُهُ أَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي لِينِ الْخَانِبِ
لِلْأَبْوِينِ مِنْ جِهَةِ الْوَلَدِ ، اسْتَعَارَ لَفْظَ الْجَنَاحِ لِلتَّذَلُّلِ وَالتَّوَاضِعِ ،
وَنَزَلَهُ مِنْزَلَةَ الْجَنَاحِ فِي التَّصَاقِهِ بِالتَّرَابِ وَإِسْبَالِهِ فِي التَّغْطِيَةِ
لِلْفَرَخِ ، مِبَالَغَةً فِي لِينِ الْعَرِيكَةِ ، وَحُسْنِ التَّذَلُّلِ لِلْوَالِدِينَ ،
وَمِنْ أَلْطَفِ مَا نَوَّجَهُ عَلَى هَذَيْنِ التَّوْجِيهِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى
« فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ
الاستعارة هُوَ التَّخْيِيلُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا ابْتَلَاهُمْ لِكُفْرِهِمْ
بِاتِّصَالِ هَاتَيْنِ الْبَلِيَّتَيْنِ ، وَلَمَّا اسْتَعَارَ اللَّبَاسَ هَهُنَا مِبَالَغَةً فِي
الاشْتِمَالِ عَلَيْهِمْ أَخَذَ الْوَهْمُ فِي تَصْوِيرِ مَا لِلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ مِنَ
التَّغْطِيَةِ وَالسُّتْرِ وَالِاسْتِرْسَالِ ، رِعَايَةً لِمَزِيدِ الْبَيَانِ فِي ذَلِكَ ،
وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ بَابِ التَّحْقِيقِ لِلِاسْتَعَارَةِ ، فَتَقْرِيرُهُ هُوَ أَنَّ مَا
يُرَى عَلَى الْإِنْسَانِ عِنْدَ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ مِنَ الضَّعْفِ
وَالهَزَالِ ، وَانْتِقَاعِ اللَّوْنِ ، وَعُلُوِّ الصَّفْرَةِ ، وَرَثَاةِ الْهَيْئَةِ ،

وركة الحال ، وحصول القلق والفشل ، يُضاهى الملابس في
أختلاف أحوالها وألوانها

✽ القسم الثاني

(باعتبار اللازم لها الى مجردة وموشحة)

إذا استعير لفظٌ لمعنى آخر ، فليس يخلو الحال ، إما أن
يذكر معه لازمُ المستعار له ، أو يذكر لازمُ المستعار نفسه ،
فإن كان الأول فهو التجريد ، وإن كان الثاني فهو التوشيح ،
فأما الاستعارة المجردة فإنما لقبّت بهذا اللقب ، لأنك إذا
قلت : « رأيت أسداً يجدلُ الأبطال بنصله ، ويشكُّ
الفرسان بزمنه » فقد جرّدت قولك : أسداً ، عن لوازم
الآساد وخصائصها ، إذ ليس من شأنها تجديد الأبطال
ولا شكّ الفرسان بالرماح والنصال ، ومن التجريد قوله تعالى
« فأذاقها الله لباس الجوع » ولو قال : كساها الله لباس الجوع
والخوف ، لكان توشيحاً فبالغ في شدة ما أصابهم بقوله
« فأذاقها » لأن الذوق أبلغ في الإحساس وأدخل في
الإيلام ، من قوله كساها

لا يقال فأراه لما قال « اذاقها » فلم لم يقل طعم الجوع

والخوف ، ليلائم قوله « فاذاقها » ولم قال لباس الجوع وبين
اللباس والطعام تنافر ، لأننا نقول إن الطعم وإن كان ملائماً
للإذاعة ، لكنّه لو ذكره لما كان مقويّاً لبيان اشتمال
الجوع والخوف لهم ، وعموم أثرهما على جميع البدن ، كما تعمّ
الملابس وتغطى جميع البدن ، فلا جرم حصل من لفظ
الإذاعة المبالغة في إدراك ألم الجوع والخوف بالإدراك بآلة
الذوق ، وحصل من لفظ اللباس المبالغة في العموم والاشتمال ،
فلاجل هذا كان الأولى ذكر اللباس ليحصل المعنيان جميعاً ،
فأما الاستعارة الموشحة ، فإنما سميت بهذا الاسم ، لانك
إذا قلت « رأيت أسداً وافراً الأظفار منكر الزئير دأى
الأنياب » فقد ذكرت لازم اللفظ المستعار وذكرت
خصائصه فوشحت هذه الاستعارة ، وزيّنتها بما ذكرته من
لوازمها وأحكامها الخاصة ، أخذاً لها من التوشيح ، وهو ترصيع
الجلد بالجواهر والآلى تحمله المرأة من عاتقها الى كشحها ،
وهذا هو الوشاح ، واشتقاق التوشيح للاستعارة منه ، ومثالها
قوله تعالى « اشترؤا الضلالة بالهدى » ثم قال على إثره
« فما ربحت تجارتهم » فلما استعار لفظ الشراء عقبه بذكر
لازمه وحكمه ، وهو الربح توشيحاً للاستعارة ، ولو قال فهلكوا

أو عمُوا وضموا عَوْضَ قَوْلُهُ « فَمَا رِبَحْتُ » لَكَانَ تَجْرِيداً ، وَلَمْ
يَكُنْ تَوْشِيحاً ، وَلَوْ قَالَ تَعَالَى فَكَسَاهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ ،
لَكَانَ تَوْشِيحاً ، أَوْ قَالَ فَذَاقَهَا اللهُ طَعْمَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ لَكَانَ
تَوْشِيحاً أَيْضاً ، وَمِنَ التَّوْشِيحِ قَوْلُ كَثِيرٍ عَزَّةَ
« رَمَتْنِي بِسَهْمٍ رِيشُهُ الْكُحْلُ لَمْ يَضِرْ »

وَمِنَ قَوْلِهِ

تَقْرِي الرِّيَاحُ رِيَاضَ الْحَزَنِ مِزْهَرَةَ

إِذَا سَرَى. النَّوْمُ فِي الْأَجْفَانِ أَيْقَاطَا

فَذَكَرُ السَّهْمِ مَعَ الرِّيشِ ، وَالرِّيَاضَ مَعَ الْأَزْهَارِ ،

يَكُونُ تَوْشِيحاً

وَمِنَ مَلِيحِ الْإِسْتِعَارَةِ الْمَجْرَدَةِ مَا قَالَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ

اللهُ وَجْهَهُ ، فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى « فَلَوْ وَهَبَ مَا ضَحَكَتْ عَنْهُ

أَصْدَافُ الْبَحَارِ مِنْ سِبَائِكَ الْعَقِيَّانِ وَفَلَزَّ اللَّجِينِ » وَمِنَ

الْإِسْتِعَارَةِ الْمَوْشِحَةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَدَفَتْ إِلَيْهِ السَّمَوَاتُ

وَالْأَرْضُونَ مَقَالِيدَهَا ، وَانْقَادَتْ لَهُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ بِأَزْمَتِهَا »

فَلَمَّا ذَكَرَ الْإِنْقِيَادَ عَقِبَهُ بِمَا يَلَاءَمُهُ مِنَ الزَّمَامِ تَوْشِيحاً لَهَا

﴿ القسم الثالث ﴾

(باعتبار حكمها الى حسنة وقبيحة)

اعلم ان الاستعارة إنما يظهر حسنها إذا عرّيت عن أداة التشبيه ، وكما ازداد التشبيه خفاءً ازدادت حسناً ورشاقة ، وكانت متضمنة للبلاغة مع الإيجاز ، وجودة النظم وحسن السياق ، والقبيح منها ما خالف ما ذكرناه من هذه الاعتبارات

فأما الاستعارة الرائقة فكقوله تعالى « ولا تُمَدَّنْ عَيْنِكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » فانظر الى استعارة مدّ العين لاجراز محاسن الدنيا والشغف بحبّها ، والتهالك في جمع حطامها ، والشحّ بما ظفر به منها وبين المدّ للعين ، وهذه الاشياء ، من الملائمة ، والتناسب ما لا يخفى على أهل الكياسة ، وهكذا قوله تعالى « زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » فاستعار الزهرة لما يظهر من زينة الدنيا ورونقها ، وإدراك لذاتها كالزهر اذا تفتح وأعجبت غضارته وحسن بهجته ، ومن أعظمها إعجاباً قوله صلى الله عليه في وصف القرآن « مَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ

ساقه الى النار » فاستعار الأمام ، والخلف ، للعمل بأحكامه
والإعراض عنها ، ثم جعل الانقياد الى الأمور المحبوبة وصير
السوق الى الأمور المكروهة ، ومما يشير الى هذا المعنى قول
أمير المؤمنين « تخففوا تلحقوا » وقوله « فإنَّ السُّبْقَةَ الجَنَّةُ ،
وإنَّ الغَايَةَ النار » فقوله تخففوا تلحقوا ، من الكلام الذى
لا تنال له غاية ، ولا يدرك له حدٌ ولا نهاية ، ثم إنه جعل
السبقة ، لما يُراد ويحب ، وجعل الغاية لما يكره ويُعرض عنه
ومن جيدها قوله

ولما قضينا من منى كلَّ حاجة
ومسَّح بالأرْكان من هو ماسح
أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا
وسالت بأعناق المطى الأباطح
والغرضُ بهذا هو أن الإبل سارت سيراً شديداً فى
سرعة مع اختصاصه بلبين وسلاسة ، حتى كأنها سيولٌ وقعت
فى الأباطح فجرت

ومن غريبها ما قاله بعض الشعراء
قومٌ إذا لبسوا الدرَّوع حسبتها
سحباً مزررة على أقمار

لو أشرعوا أيمانهم من طولها
طعنوا بها عوض القنا الخطار
ودحوا فوق الأرض أرضاً من دم
ثم اتثنوا فبنوا سماء غبار
فهذا وما شاكلة من أحسن الاستعارات وأرقها ،
وقال بعضهم يرثي ولداً له
إِنْ تُحْتَقِرُ صَغَرًا فَرُبَّ مَفْخَمٍ
يَبْدُو ضئيل الشخص للنظار
إِنْ الكواكب في علو مكانها
لترى صغاراً وهي غيرُ صغار
فهكذا يكون حال الاستعارة الحسنة فأما الاستعارة
القبیحة ، فهي كلُّ ما كان لا مناسبة بينها وبين المستعار له
فيقبح لأجل ذلك ، وهذا كقول أبي نواس
بِحِّ صَوْتِ الْمَالِ بِمَاءٍ مِنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ
فهذا وأمثلة من الاستعارة الركيكة النازلة القدر في
البلاغة ، ومرادُه من هذا هو أن المال يتظلم من إهائه له

بالتمزيق بالاعطا فالمعنى جيدٌ ، والعبارة قبيحةٌ لا تلوح فيها
مخايلُ البلاغة بحال . ومنهُ قوله أيضاً

ما لرجل المال أضحت * تشتكى منها الكلالا
فهذا أيضاً أركُ من الأول وأنزل قدرأ وأسخف . وما
أعجب ما قاله مسلم بن الوليد في هذا المعنى
تظلمَ المالُ والاعداءُ من يدهِ

لا زال للمال والاعداءُ ظلماً
فالقصودُ من هذا لهُ ولأبي نواس واحد ، ولكنه فاق
عليه بجودة الانتظام وحسن السبك ، فكان بليغاً فصيحاً
ومن ضعيف الاستعارة قول أبي تمام
باوناك أماً كعبُ عرضك في العلي

فعالٍ وأما خدُّ مالك أسفلُ
فراذه من هذا أن عرضك مصونٌ ومالك مبتذلٌ ،
لكنه أخرجهُ أقبیحُ مخرج ، وساقهُ سياقاً مستكرها ، فانظر
الى قوله كعبُ عرضك ، وخذ مالك ، ما أبعدهُ عن طرق
البلاغة وأسخف قدرهُ فيها . ومما نزل قدرهُ قول بعضهم

(أيا من رمى قلبى بسهم فأولجا)

فقوله فأولجا من الاستعارات النازلة وهكذا لو قال

فأذخلاً ، ولو قال بدله فأقصدًا أو فأنفذًا ، لكان له موقع حسن في الاستعارة فهذه الأمور « إِذَنْ » تعرف بالذهن الصافي ، ويحكم فيها الذوق المعتدل . وفي ما ذكرناه كفاية في التنبية على ما أردنا من ذلك على غيره .

* التقسيم الرابع *

(باعتبار كيفية الاستعمال للاستعارات)

اعلم ان الاستعارة تجرى في استعمالها على أوجه أربعة
نذكرها

(الوجه الاول)

استعارة المحسوس للمحسوس وهذا كقوله تعالى « كأنهن الياقوت والمرجان » شبه الحور العين بالمرجان والياقوت في شدة الحمرة والرقّة وهكذا قوله تعالى « كأنهن بيض مكنون » شبهن بالبيض في بياضه ورقته ولطافته ، فهذه استعارة مقدّرة بتقدير طرح أداة التشبيه فتكون استعارة محققة ، كما أن كل ما كان من الاستعارة يطوى فيه ذكر المشبه فهو من التشبيه المقدّر كقولك : رأيت اسداً ، ولقيت أسداً ، كما مرّ بيانه . ومثال الاستعارة المحققة في

المحسوسين قوله تعالى « واشتعل الرأس شيباً » فالمستعار النار،
والمستعار له هو الشيب ، بواسطة الانبساط ومنه قوله تعالى
« وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض » فالوجان ، حركة
الماء في الأصل ، فاستعير للقلق والفشل والاضطراب في
الأمر . ومن هذا قوله تعالى « إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم »
فالمستعار منه المرأة التي لا تلد ولداً ، والمستعار له الريح ، لأنها
لا تُصلح شيئاً ولا ينمو بها نبات . وقوله تعالى « نسلخ منه
النهار » فالمستعار له خروج النهار من ظلمة الليل ، والمستعار
منه ظهور المسلوخ من جلده ، فإما كان النهار من شدة
الاتصال بالليل كاتصال الجلد بالمسلوخ منه ، لا جرم حسنت
الاستعارة ، وهو باب واسع في كتاب الله تعالى والسنة
الشريفة

(الوجه الثاني)

استعارة المعقول للمعقول وهذا كقوله تعالى « من بعثنا
من مرقدنا » فاستعار الرقاد للموت ، وكلاهما أمرٌ معقولٌ
وقوله تعالى « ولما سكّت عن موسى الغضب » فالسكوت
عبارة عن زوال الغضب وارتفاعه : وهما أمران عقليان . ومنه
قوله تعالى « وقدمنا الى ما عملوا من عمل » استعير من قدوم

المسافر بعد مدة والمستعار له ، هو الجزء بعد الامهال . وقوله تعالى « تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ » فالغَيْظُ أمر معقول مستعار للحالة المتوهمة للنار . أَجَارَنَا اللَّهُ مِنْهَا . لإرادة الانتقام بلسان الحال من العصاة

(الوجه الثالث)

استعارة المحسوس للمعقول وهذا كقوله تعالى « بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ » فالنقذف ، والدمغ ، أمران معقولان مستعاران من صفات الأجسام ، والمستعار له الحق ، والباطل ، والجامع هو الإعدام والإذهاب ومنه قوله تعالى « وَزُلْزِلُوا » فأصل الزلزلة التحريك بالعنف والشدة ، ثم يستعار لشدة ماناهم من العذاب . ومنه قوله تعالى « فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ » الأصل في الصدع هو الانشقاق للقارورة وغيرها . ومنه قوله تعالى « فَنبِذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ » فالنبذ في الأصل يستعمل في إلقاء الشيء عن اليد ، ثم استعير في الأمر المعقول عنه المتناسي حاله ، والجامع بينهما اشتراكهما في الزوال عن التحفظ والإيقاظ

(الوجه الرابع)

استعارة المعقول للمحسوس وهذا كقوله تعالى « إنا لما طغى الماء » المستعار منه التكبر والعلو ، والمستعار له هو ظهور الماء ، والجامع بينهما خروج الحد في الاستعلاء المضر ، ومنه قوله تعالى « بريح صرصر عاتية » فالعُتُوُّ مستعار من التكبر والشموخ ، والمستعار له هو الريح ، والجامع بينهما هو الإضرار البالغ . ومنه قوله تعالى « تكاد تميز من الغيظ » فالتميُّز من الغيظ استعارة ، استعير للنار والجامع بينهما شدة التلهب والاضطراب كما قال تعالى « سمعوا لها تغيظاً وزفيراً » ومنه قوله تعالى « حتى تضع الحرب أوزارها » فالوضع والوزر ، معنيان معقولان ، استعيرا للحرب وهي محسوسة

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أن في الاستعارة ما يكون معدوداً في التهم ، وحاصل الاستعارة التهمية ، أن تستعمل الألفاظ الدالة على المدح في نقائضها من الذم والاهانة تهماً بالمخاطب ، وإيزالاً لقدره ، وخطأ منه وهذا كقوله تعالى « إني لك لأنتَ الحليمُ الرشيدُ » فكانت نقضيهما من السفه الغوى وقوله تعالى

« فبشّرهم بعذاب اليم » بدل قوله أنذرهم ، لأن البشارة إنما تستعمل في الأمور المحمودة ، والمراد ههنا العذاب والويل ومنه قوله تعالى « فاهدوهم الى صراطِ الجحيم » والتهم في اللغة عبارة عن شدة الغضب على المتهم به ، لما فيه من إسقاط أمره وخط منزلته وحاله ، واشتقاقه من ، تهكمت البئر ، اذا سقط طيها . وهو كثير التّدوّر في كتاب الله تعالى خاصة عند عروض ذكر الكفار وأهل الشرك والنفاق كقوله تعالى « فلما آسفونا انتقمنا منهم » وغير ذلك من الآيات الوعيدية ، والخطابات الزجرية الدالة على مزيد الغضب وبالغ الانتقام اللهم أجرنا من التعرض لسخطك ، وعظيم غضبك ، يا خير مُستجَابٍ به ، وأكرم من يُلادُ برحمته

﴿ البحث الرابع ﴾

(في أحكام الاستعارة)

اعلم أنا قد ذكرنا ما يتعلق بحقائق الاستعارة ، والذي بقي علينا هو ذكر أحكامها الخاصة غير ما أسلفناه من قبل ، وجملتها سبعة

(الحكم الاول)

هل المستعار هو اللفظ ، أو المعنى ، زعم زاعمون أن المستعار هو اللفظ ، والذي عليه أهل التحقيق أن الاستعارة إنما تكون متعلقة بالمعنى ، وهذا هو المختار ، ويدلُّ على ذلك أوجه ثلاثة ، أما أولها فلأن الإجماع منعقدٌ من جهة علماء الادب وأرباب هذه الصناعة على أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة وأن قولنا : زيد أسد ، في المبالغة في وصف الشجاعة أعظم من قولنا : زيد يشبه الأسد ، في شجاعته ، فلو لم تكن هناك استعارة لفظ الأسد ونقله ، لم تكن هناك مبالغة لأنه لا مبالغة في نقل العبارة خالية من معناها وعربية عنه ، وأما ثانياً فلأن القائل اذا قال : رأيت أسداً ، ولقيني أسدً ، فالسابق من هذا الكلام هو أنه صورةٌ بحقيقة الأسد مبالغة في شجاعته ، وزيادة في جرائته ، وليس ذلك إلا لأجل ما كان من المقصود من إثبات حقيقة الشجاعة ومعقولها ، ولو كان ذلك من أجل استعارة اللفظ لم يكن هذا الإطلاق ، لأنه لا يقال لمن سمي انساناً باسم الأسد ، أنه صيره أسداً ، وجعله بحقيقة الآساد ، وأما ثالثاً فلقوله تعالى « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن

إِنثَاءً « فظاهر الآية مشعر بأنهم أثبتوا للملائكة صفة الأنوثة ،
فلأجل هذا الاعتقاد سموهم باسم الإِنثاء ، وليس الغرضُ
إِطلاقَ اسم البنات عليهم من غير اعتقاد معنى الأنوثة ، ولهذا
قال تعالى « أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ » فلولم يعتقدوا الأنوثة لكان
لا وجه للمبالغة في التنكير عليهم في ذلك ، وظهر بما لخصناه
أن المبالغة في الاستعارة بإثبات المعنى أولاً ثم يتلوهُ اللفظ
في الاستعارة كما حققناه

(الحكم الثاني)

(في المجاز بالاستعارة هل يكون عقلياً أو لغوياً)

أعلم أن المجاز في الاستعارة يردُّ على نوعين ، النوع الأول
منها مركبٌ وهذا كقولنا أحياني اكتحالي بطلعتك ، وقوله
أشباب الصغير وأفنى الكبير * كثر الغداة ومرُّ العشيِّ
فإِسنادُ الإِشابة والإِفتنا إلى الكُـرِّ والمرِّ إنما كان على
جهة التجوز بالاستعارة ، والحقيقةُ فيه هو الإِضافة إلى الله
تعالى لأنه في الحقيقة هو الفاعل لذلك فإِسنادُهُ إلى قدرة الله
تعالى هو حكمٌ ذاتيٌّ ، لا من جهة وضع واضع ، فاذا أسندناه إلى
غيره ، فقد نقلناه عما كان مستحقاً له لذاته في الأصل ، وعلى

هذا يكون التصرف عقلياً ، فهذا هو مراد علماء البيان بكون
المجاز المركب عقلياً ، فإِذا حاله من الاستعارة لا يختلفون
في تسميته مجازاً عقلياً على التقرير الذي لخصناه ، هذا تقرير
كلام النظار من أهل هذه الصناعة ، والمختار أن المجاز
لا مدخل له في الأحكام العقلية ، ولا وجه لتسمية المجاز بكونه
عقلياً ، لأن ما هذا حاله إنما يتعلق بالأوضاع اللغوية دون
الأحكام العقلية ، وإِذا كان الأمر كما حققناه من تعذر المجاز
في العقل فنقول : إن صيغة « أشاب وأفنى » موضوعتان
للإِسناد إلى الفاعل المختار القادر ، فإذا وجدناهما على الإسناد
إلى غيره نحو « كَرَّ الغداة ومرَّ العشي » عرفنا بذلك أنهما قد
استعملتا في غير موضوعهما الأصلي اللغوي ، وعلى هذا التقرير
يكون المجاز المركب لغوياً حيث وقع من غير حاجة إلى
كونه عقلياً

(النوع الثاني) مفرد وهذا كقولنا : لقيت أسداً ،
وجاءني أسد ، فإِذا حاله من الاستعارات قد وقع فيه
خلاف ، وتردّد فيه نظرُ الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وله فيه
اختياران ،

(الاختيارُ الأول) نصره في أسرار البلاغة ، وهو أن

ما هذا حالة من المجاز يكون مجازاً لغوياً ، وحيثه على ذلك هو أنا إذا أجرينا اسم الأسد ، على الرجل الشجاع فإنما نجريه بطريق التأويل ، فلاجل هذا كان ما ذكرناه استعمالاً للأسد في غير موضوعه ، ويؤيد ما ذكرناه ويزيده وضوحاً هو أنا إذا أطلقنا على الرجل اسم الأسد فإنما كان ذلك الإطلاق من أجل اختصاصه بالشجاعة ، ولا ندعى للرجل صورة الأسد وشكله وهيئته وتأليفه ، واسم الأسد ليس موضوعاً على معنى الشجاعة وحدها ، بل هو موضوع على تمام هذه الهيئة وكما لها ، فإذا أجرينا عليه اسم الأسد تبعاً لثبوت صفة الشجاعة ، فقد سلبنا عن الصيغة بعض ما كان مندرجاً تحتها في أصل وضعها من الشكل والهيئة وتذوير الوجه ، وعرض المقادير ، ودقة المآخير فيكون نقلاً لها عما وضعت له في الأصل

(الاختيار الثاني) نصره في دلائل الاعجاز ، وتقرير كلامه : أنه قد كثر كلام الناس في أن الاستعارة لفظ منقولة عن موضوعها الأصلي ، وهو خطأ ، وبيانه أنك لا تطلق لفظ الأسد على الرجل إلا بعد أن تعتقد أنه لصفة الأسد وشكله وهيئته ، وتتصوره بجميع صفاته ،

فلما كان الأمرُ كما قلناه فأنْتَ لم تنقلَ لفظَةَ الأسدِ عمّا
كانت موضوعةً لهُ في الأصل . لأنك إنما تكون ناقلًا
لها إذا لم تقصد معناها الأصليَّ ، فأما إذا كنت قاصدًا لهُ
فلا وجه لكونها منقولةً ، فلاجل هذا قضينا بكون هذا
المجاز عقليًا ، فهذا تقرير كلامه ههنا ، والى كون هذا المجاز
عقليًا ذهب ابن الخطيب الرازى ، واختار ما قرره عبد القاهر
في دلائل الإعجاز ، والمختارُ عندنا ما نصره في أسرار البلاغة
من كونه لغويًا ، ومُعتمدنا في ذلك أمران ، أحدهما أن
القائل إذا قال لقيني الأسد ، وجاءني أسد ، فالسابقُ الى
الفهم من هذا هو أنه جاءه رجلٌ بالغٌ في الشجاعة كلِّ مبلغٍ
ليس فوقها رتبة لأنه شاكل الأسد في شجاعته لا غيرُ ،
وليس الغرضُ حصوله على هيئة الأسد ، في تدوير الهامة ،
وحدة الأنياب ، وطول البرائن ، الى غير ذلك من الصفات ،
وإنما الغرضُ إحرازُ وصف الشجاعة دون غيره من الصفات
وثانيهما أنه لو كان الغرضُ من إطلاق لفظ الأسد
أنه لا بد من إحراز جميع أوصافه ومعانيه ، لكان إذا
جرّدنا الاستعارة فقلنا جاءني أسدٌ يضحك ، ورأيت أسدًا
له عقلٌ وافرٌ ، وبجرأً قد برز على الأقران في فضله ، أن

يكون مناقضاً ، لأن قولنا يضحك ، وله عقل وافر ، وفضل باهرٌ ، يناقِ هذه الاستعارات ، لأن الأسد لا يوصف بالضحك ولا بالعقل ولا يوصف البحر بالفضل ، وفي هذا دلالةٌ على أن المجاز يجب كونه لغويًا بالاستعارة ، كما أشرنا إليه

✽ إشارة ✽

اعلم أن هذه الاستعارة في المفرد والمركب كما ذكرناه ، فأما الخلاف في كونها مجازاً ، هل يكون عقلياً ، أو لغويًا فالأمر فيه قريبٌ ، وليس وراء النزاع كبيرُ فائدة ، فإذا فهم المراد من كونه لغويًا أو عقلياً ، فلا عليك في إطلاق العبارة بعد إحراز المعاني والوقوف على حقائقها

(الحكم الثالث)

(في بيان محل الاستعارة ومكانها)

أعلم أن أعظم ما تدخل فيه الاستعارة هو أسماء الأجناس ، وهذا كقوله تعالى « واخفض لهما جناح الذل من الرحمة » وقوله تعالى « وتركهم في ظلماتٍ لا يبصرون صُمُّ بكم عني فهم لا يرجعون » وقوله تعالى « وجعلنا من بين أيديهم سدًا ومن خلفهم سدًا ، وجعلنا على قلوبهم أكنةً أن

يفقهوه» فأما أسماء الأعلام فقد قررنا فيما سبق استحالة دخول المجاز فيها فضلاً عن الاستعارة، فلا وجه لتكريره، وقد تدخل الاستعارة في أسماء الإشارة كقوله تعالى « هذا وإن للطاغين لشرّ مآب » فقوله « هذا » استعارة لأنه إنما يستعمل حقيقة فيما كان قريباً مشاراً إليه، فالمجاز في الإشارة داخلٌ ههنا فيما يعرض من أحواله في القرب والبعد، فلا يكون مناقضاً لما أسلفناه من أن أسماء الإشارة لا يدخلها المجاز، فانما تعذر المجاز فيها من حيث الإيلاق، وقد تدخل الاستعارة في الأفعال. كقولك: نطقت الحال بكذا، لأن الحال غير ناطقة، وإنما يكون النطق حقيقةً من الإنسان وغيره، فهذه الاستعارة في الأفعال من جهة فاعلها، وقد تحصل الاستعارة فيها من جهة مفعولاتها كما يقال: فلان أظهر العلوم بعد خفائها، ورفع المجد بعد انخفاضه، قال ابن المعتز

جُمع الخلقُ لنا في إمام

قتل البخل وأحي السّماحا

وكقول الحريري

وأقر المسامع إماماً نطقت * بياناً يقود الحرون الشموسا

(الحكم الرابع)

(في بيان موقع الاستعارة)

أعلم أنهم رُبما بالغوا في الاستعارة حتى ينزلوها منزلة الحقيقة ، وبيان ذلك أنهم قد يستعيرون الوصف للشيء المعقول ويجعلون تَأْتِيَهُ لذلك الشيء على جهة الحقيقة وكأنَّ خلافها محال وكأنَّ الاستعارة غير موجودة ، وينكرون خلاف ذلك ويتعجبون منه ، وهذا كقول أبي تمام

ويصعدُ حتى يظنُّ الجهولُ

بأنَّ له حاجةً في السماء

فقرّر صعوده في الخصال العالية ، والمراتب الشريفة ، على وجه لا يمكن جحدُه ولا يسوغ إنكاره ، وأحسن من هذا وأوضح لما نحن فيه قول بعض الشعراء

ومن عجبٍ أن الصوارمَ والقنا

تحبضُ بأيدي القوم وهي ذكور

وأعجبُ من ذا أنها في أكفهم

تأججُ ناراً والأكفُ بحور

فلولا أن هذه الاستعارة قد نزلت منزلة الحقائق لما

كان للتعجب وجه ، ومن هذا ما قاله بعض الادباء
لا تعجبوا من بلي غلاته
قد زرّ أزراره على القمر
فالقمر من طبعه إِبلاء الأثواب وتقطيعها فعناه
لا تعجبوا من تقطيع الغلالة فانها مشتملة على القمر ، فانظر الى
تحقيقه للاستعارة وتقريرها ، ومن هذا قوله
قامت تظلّني من الشمس * نفسٌ أعزُّ على من نفسي
قامت تظلّني ومن عجب شمس تظلّني من الشمس
فلولا أنها قد نُزّلت عنده منزلة الشمس على الحقيقة لما
كان للتعجب وجهٌ

(الحكم الخامس)

(في التفرقة بين الاستعارة والتشبيه)

المحققون من علماء البيان على حصول التفرقة بينهما ،
وصار صائرون الى أنه لا فرق بينهما فنقول : أما ما كان من
التشبيه مظهر الأداة بالكاف ، وكأنّ ، فلا تخفى التفرقة بينه
وبين الاستعارة تفرقة لفظية ، وأما ما كان من التشبيه مضمّر
الأداة ، فقد يكاد يلتبس بالاستعارة ، وهل يكون لاحقاً

بالتشبيه ، أو بالاستعارة في نحو قولك جاءني الأسد ، ومررت
بالأسد ، وقد قدمنا ذكر الخلاف فيه وذكر المختار فيه فأغنى
عن الإعادة ، وعلى الجملة فلا بد من إدراك التفرقة بينهما ،
وحاصله أن التشبيه حكم إضافي لا يوجد إلا بين شيئين مشبه
ومشبه به بخلاف الاستعارة ، فإنها لا تقتصر الى شيء من
ذلك ، بل تُفهم مطلقاً من غير إشارة الى آخر وراء
الاستعارة ، ولهذا فإنك تجد فرقاً بين قولنا : زيد الأسد ،
وبين قولك جاءني الأسد ، في كون الأول ينجذب الى
التشبيه لأنه يشير اليه ، والثاني استعارة مع اتفاقهما جميعاً في
إضمار أداة التشبيه ، فهذا هو الذي يفتقر الى التفرقة بينه
وبين الاستعارة ، فأما ما كان من الاستعارة لا يفهم منه
التشبيه فلا يحتاج الى التفرقة بحال . كقوله تعالى « فذُرْهُمْ
في خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ » وقوله تعالى « إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ »
« وذرهم في طغيانهم يعمهون »

(الحكم السادس)

(في التفرقة بين الاستعارة المجردة ، والموشحة)

أعلم أنا نريد بتجريد الاستعارة هو ان نذكر اللفظ
المستعار ونقرن به ما يلائم المستعار له كقولك : رأيت أسداً

يتكلم ، ولقيت بجرأ يضحك ، وهذا يخالف الاستعارة
الموشحة ، فإنك تذكر اللفظ المستعار وتقرن به ما يلائم
المستعار نفسه فتقول : رأيت أسداً دامي الأنياب ، طويل
البرائن ، فحاصل التفرقة بينهما أن كل ما كان ملائماً للمستعار
له فهو التجريد ، وما كان ملائماً للمستعار نفسه من الأحكام
فهو التوشيح ، فيما ذكرناه تدرك التفرقة بينهما

(الحكم السابع)

(في التفرقة بين الاستعارة المحققة وبين الخيالية)

اعلم أن كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى
التشبيه لا على قرْب ولا بُعد كقوله
أثمرت أغصان راحته * لجناة الحسن عُنَابَا
فأهذا حاله من الاستعارات محقق لا يفهم منه معنى
التشبيه بحال ، ولو ذهبت تقدّر التشبيه أخرجته عن حقيقة
البلاغة ، وسلبت عنه ثوب جمالها ، فأما ما كان من الاستعارات
يفهم منه معنى التشبيه الذي لا يدرك في الوجود ويكون
متصوراً في الخيال ، فهذه هي الاستعارة الخيالية ، وهذا
كقوله تعالى « بل يدها مبسوطتان » وجميع آيات التشبيه

كله من باب الاستعارات الخيالية ، فحاصلُ التفرقة آتِلُ الى
أن كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى التشبيه فهي
الاستعارة المحققة ، وما كان منها يُدرك فيه التشبيه على جهة
التقدير فهي الخيالية ، وما كان يدرك فيه التشبيه على جهة
التحقيق ، فهو الاستعارة المشبهة ، وقد قرّرنا هذه الأمثلة
فلا مطمع في الإعادة لها ، وفيما ذكرنا كفاية في أحكام
الاستعارة ، وأنتم هذه القاعدة بالكلام في ذكر الاستعارة
الأصلية ، والتبعية ، وجملة الأمر أن كل ما كانت الاستعارة
فيه باعتبار أمره في نفسه فهو المعبر عنه بالأصلية ، وما كانت
الاستعارة فيه باعتبار حال غيره ، فهو المعبر عنه بالتبعية ،
فالأول هو ما كان من الاستعارة متعلقاً بأسماء الأجناس فهو
بالإصالة ، وأكثر ما يرد فيه كما أوضحنا أمثلته في الاستعارات
وكل ما كان وارداً في الأفعال ، والحروف ، فهو من
الاستعارات التبعية ، لأنها إنما وردت في الأفعال باعتبار
مصادرهما ، وإنما وردت في الحروف باعتبار متعلقاتها ، فمثالُ
الأفعال : قولك : تُخبرني حالك بأنك عائب عليّ ، وحالك
ينطق لي بأنك مفارقي ، ومثال الحروف قوله تعالى
« لعلكم تفلحون » فموضوعها للترجي ، وليس ههنا ترجٍ

وقوله تعالى « لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا » فاللام للتعليل ،
وليس ههنا تعليلٌ ولكنها ترد على جهة الاستعارة لمعان
أخر ، والاستعارة فيها إنما وردت باعتبار غيرها كما أوضحناه ،
وهكذا الأمر في سائر الأفعال ، والحروف ، فإنها إنما
ترد فيها الاستعارة إذا جاءت مخالفة لموضوعاتها الأصلية ،
فإنها على جهة الاستعارة من غيرها والله أعلم بالصواب

﴿ القاعدة الثانية ﴾

(من قواعد المجاز في ذكر التشبيه وحقائقه)

هذه قاعدةٌ واسعةٌ النطاق ممتدةٌ الحواشي ، فسيحةٌ
الخطو ، ولكنها غامضةٌ المدرك ، متوعرةٌ المسلك ، دقيقة
المجرى عزيزةٌ الجدوى ، وإنما قدمنا عليها الكلام في
الاستعارة ، لاتفاق علماء البيان على عدّها قاعدة من قواعد
المجاز ، ولا خلاف بين علماء البيان في أن التشبيه من أودية
البلاغة ، وإنما وقع النزاع هل يُمدّ من أودية المجاز أم لا ،
فالذي عليه النظار من علماء البلاغة وأهل التحقيق من علماء
البيان أنه غير معدود في المجاز ، وهو رأي الشيخ ناصر بن أبي
المكارم المطرزي في شرحه للحريريات ، وعن ابن الأثير أنه

معدود من جملة المجاز ، ويمكن الانتصار له على المطرزي
بأمرين ، أما أولاً فلأنه عدّ الكناية من أودية المجاز ،
والتشبيه أقرب منها إليه ، وأما ثانياً فلأن مضمرة الأداة من
التشبيه معدود في الاستعارة ، وقد اعترف بها ، فإذن لا وجه
لإنكار التشبيه أن يكون معدوداً من أودية المجاز ، والعجب
منه في قبول الكناية وعدّها من المجازات ، وإنكار ما
ذكرناه من التشبيه ، مع أن الكناية دالة على موضوعها الأصلي
في اللغة ، كما سنقرره عند الكلام فيها بمشيئة الله تعالى
وأعلم أنا قبل الخوض في أسرار التشبيه وذكر حقائقه ،
نقدّم التنبيه على أمور أربعة تكون كالتمهيد والتوطئة لما نريد
ذكره من ذلك

﴿ التنبيه الأول ﴾

(في بيان ماهية التشبيه)

أما لفظه فهو مصدرٌ من قولهم شبهته بكذا ، إذا جمعت
بينهما بوصفٍ جامعٍ ، وأما في مصطلح علماء البيان فنذكر
له تعريفات ثلاثة وفيها كفاية

(التعريف الأول)

ذكره المطرزي ، وحاصلُ كلامه في ماهيته هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصفٍ هو من أوصاف الشيء في نفسه ، هذه ألفاظه ، وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً ، فلأنه إن أراد بالدلالة حقيقتها ، فالشيء لا يدلُّ على نفسه ، ومن حق الدليل أن يكون مغايراً لمدلولة ، وإن أراد بلفظ الدلالة أن من عرف الحدَّ عرف لامحالة المحدود ، فهذا جيدٌ ، لكن لفظ الدلالة يُؤم الخطأ من جهة المغايرة ، فيجب اطِّراحها ، وأما ثانياً فلأنه لم يفصل بين التشبيه الوارد على جهة الاستعارة كقولك جاءني الأسد ، ورأيت بحراً ، وبين التشبيه الصريح كقولنا : زيد كالأسد ، وعمرو كالسيف ، وغير ذلك وكلاهما معدود من باب التشبيه ، والغرضُ ههنا هو المظهرُ الأداة فكان من حقه فصلُهُ عما ذكرناه بذكر الأدلة ، لأنه هو المقصود بذكر هذه القاعدة

(التعريف الثاني)

ذكره الشيخ عبدُ الكريم السماكي ، وحاصلُ مقالته أنه ركنٌ من أركان البلاغة ، لإخراج الخفيِّ إلى الجليِّ

وإدناؤه البعيد من القريب ، هذا ما ذكره في كتابه التبيان ، وهو فاسدٌ أيضاً لأمرين ، أما أولاً فلأن ما قاله إنما هو إشارة الى فائدته ومقصوده ، وليس فيه بيان ماهيته في ذاته ، كمن يقول في ماهية الأسد ، هو الحيوان الذي يُخاف سطوته وله هبة في النفوس ، فكما أن هذا غير موصل الى ماهية الأسد ، فكذا ما قاله ، ولأنه لم يفصل بين مضمرة الأداة ، ومظهر الأداة ، وحقيقة أحدهما مخالفةً لحقيقة الآخر ولأن ذكر الأداة جزء من مفهوم هذه القاعدة التي تصدّينا لكشفها وبيانها ، فلا بدّ من ذكر الأداة ، وظهر مما حققناه ضعف ما قالوا

(التعريف الثالث)

وهو المختار أن يقال هو الجمعُ بين الشيئين ، أو الأشياء بمعنى ما بواسطة الكاف ونحوها ، فقولنا (هو الجمع بين الشيئين) يدخل فيه التشبيه المفرد كقولك : زيد كالأسد ، (أو الأشياء) ليدخل فيه التشبيه المركب على أوصافه ومراتبه كما سنقرره ونصّف حاله ونمثله ، وقولنا (بمعنى ما) عامٌ لجميع الأوصاف كلها العقلية والحسية ، المفردة والمركبة وقولنا

(بواسطة الكاف) يُخرج العطف لأنه جمع بين الشيئين ،
أو الأشياء لكن بغير الكاف ، ويخرج عنه مضمرة الأداة
كقولنا : زيد أسد ، فإنه ليس من التشبيه الذي أردناه في
هذه القاعدة ، وإنما هو معدود في الاستعارة كما قررناه من
قبل ، فهكذا يكون تعريفه بما ذكرناه ، ولقد حام من
أسلفنا ذكره في تعريف حقيقة التشبيه حول ما قررناه ، فما
وقع ، وصاصاً (١) فما ففتح ، ومن حق من أراد تعريف ماهية
من الماهيات أن يورد في حدّه أخصّ أوصافها وأن يصونها
عن النقوض

﴿ دقيقة ﴾

أعلم أنا قد جعلنا هذه القاعدة للتشبيه فصدّرتها بلقبه ،
وحكينا عن المطرزي إنكار كونه معدوداً من المجازات وإن
عدّ من أنواع البلاغة ، وإلى هذا ذهب الشيخ عبد الكريم
صاحب التبيان ، وغالب الظن بل نعلم قطعاً أن كل ما كان
من التشبيه مضمرة الأداة كقولنا : زيد الأسد ، ولقيني

(١) هذا من قولهم . صاصاً الجرو . إذا التمس النظر قبل أن يفتح
عينيه . وفتح . بتشديد القاف . إذا فتح عينيه . وضرب ذلك مثلاً لمن
طلب شيئاً ولم يثله

الأسد ، وعمرو الشمسُ في ضيائه ، والقمرُ في نوره ، والبحرُ في كرمه ، الى غير ذلك من التشبيهات المضمرة فإنهما لا يخالفان في كون ما هذا حاله معدوداً في المجاز ، وإن كان من التشبيه ، لأن ظاهره الاستعارة وإن كان المشبه به في طيه ، فلهذا وجب عدُّه في المجاز ، وإنما يتوجهُ خلافهما فيما كان من التشبيهات مُظهر الأداة ، كقولنا : هو كالبحر كرمًا ، وكالقمر نورًا ، وكالبدر تماما وكالمالاً ، فما كان بهذه الصورة ففيه مذهبان (المذهب الأول) أنه معدود من جملة المجازات ، وهذا الذى يشير اليه كلام ابن الأثير ، وحجته على ذلك أن قولنا : زيد أسد إذا كان معدوداً في المجاز باتفاق بين علماء البيان ، فيجب في قولنا : زيد كالأسد شجاعة ، أن يُعدَّ في المجاز أيضاً ، إذ لا تفرقة بينهما إلا من جهة ظهور الأداة ، وظهورها إن لم يزد قوة ودخولاً في المجاز لم يكن مُخرجاً له عن المجاز ، ولأن التمثيل إذا كان معدوداً في المجاز في نحو قولنا : فلان يقدم رجلاً ويؤخر أخرى ، يقال للمتخير في أمره فهكذا حال التشبيه أيضاً

(المذهب الثانى) إنكار كونه معدوداً في المجاز ، كما حكيناهُ عن المطرّزى وعبد الكريم ، وغيرهما ، وحجتهم

على ما قالوا : أنّ المجاز استعمالُ اللفظ في غير موضوعه الأصليّ وقولنا . زيدٌ كالأسد ، مستعمل في موضوعه في الأصل ، فهذا لم يكن معدوداً في المجاز ، فهذا تقرير الكلام في المذهبين جميعاً ، والمختارُ عندنا كونه معدوداً في علوم البلاغة ، لما فيه من الدقة واللطافة ، ولما يكتسب به اللفظ من الرّونق والرّشاقة ، ولاشتماله على إخراج الخفيّ إلى الجليّ ، وإدناؤه البعيد من القريب ، فأما كونه معدوداً في المجاز أو غير معدودٍ ، فالامرُ فيه قريبٌ بعد كونه من أبلغ قواعد البلاغة ، وليس يتعلق به كبيرُ فائدة ، ورُبّما كان الخلاف في ذلك لفظياً فعدنا عنه

✽ التّنبية الثانية ✽

(في بيان الصفة الجامعة بين المشبه والمُشبه به)

أعلم أنّ كلّ مَنْ أراد تشبيهه شيءٍ بغيره ، فلا بدّ من اجتماعهما في وصف يكون دالاً على الاجتماع وعلماً دالاً على المبالغة ، ولا بدّ من أن يكون المشبه به أعلاّ حالاً من المشبه ، لتحصل المبالغة هناك ، وتختلف تلك الأوصاف الجامعة ويحصُرُها أقسام ستة

(القسم الاول)

(الأوصاف الخمسة)

وهي بالإضافة الى الحواس التي هي طريق الإدراك
خمسة ، فصلها بمعونة الله تعالى

(المدرك الاول)

الاشتراك في الصفة المبصرة ، ومثاله قوله تعالى
« وعندهم قاصرات الطرف عين كأنهن يبض مكنون »
فالجامع هو البياض ، وقوله تعالى « كأنهن الياقوت والمرجان »
فالجامع الحمر ، ونحو تشبيه الخد بالورد في البياض المشرب
بالحمر ، والشعر بالليل في سواده ، وكقول بعضهم
وكان أجرام السماء لوامعاً * دُرٌّ نثرن على بساط أزرق
فشبه أديم السماء في صفاء زرقته ، وبياض النجوم ،
بدُررٍ منتورة على بساط أزرق ، وكقول بعضهم في وصف ما
يجتمع من الأزهار في الزرقة والبياض والحمر
ولا زورديّة ترهؤ بزرقته * بين الرّياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها
أوائل النار في أطراف كبريت

ولأُمير المؤمنين في هذا اليدُ البيضاء حيث قال في خلقه الطاووس (١) ومخرَجُ عنقه كالإبريق ، ومغرزها الى حيث بطنه كصبيغ الوسمة اليمانية ، والوسمة (بكسر السين) نبت أسود يُقال له العَظِيمُ) أو كحريرة ملبسة مرآة ذات صقال ، وكأنه مُتلفع بمعجر أسحَم ، ومع فتق أذنه خطُّ كُستدقِ القلم ، (٢) فهو كالأزاهير المبتوثة . وقال . في جناحه اذا نشره من طيه وسما به مُطالاً على رأسه كأنه قلعُ داري عَنجَبه نُوتِيه (والنوتى هو الملاح) فإن ضاهيته بالملابس فهو كوشى الحلل ، وإن شاكلته بالحلى فهو كفصوص ذات ألوان ، فانظر الى هذه التشبيهات المدركة بالبصر ، ما أدقها وما أوقعها في التشبيه وأرقها ، تكاد لدقتها تسحر الأبواب . ويعجزُ عن حصر معانيها في البلاغة منطق الخطاب

(١) قبل هذا : وله في موضع العرف قنزة خضراء موشاة .
فضمير مغرزها . عائد الى القنزة .

(٢) أسقط من كلامه ما لا بد من ذكره وهو : كستدق القلم في لون الأفحوان . أبيض يهق . فهو بياضه في سواد ما هنالك يأنلق .
وقل صبغ الا وقد أخذ منه بهسط . وعلاه بكنزة صقاله وبريقه وبصيص ديباجه وروفته . فهو كالأزاهير الح

(المدرك الثاني)

في الاشتراك في الكيفية المسموعة ، وهذا نحو تشبيه
صوت الخنخال ، بصوت الصنّج كما قال (كأن صوت الصنّج في
مُصلّصلة) وتشبيه أواخر الميس بأصوات الفراريج قال
كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِغْلَاهَنَّ بِنَا
أَوَاخِرِ الْمَيْسِ إِتْقَاضُ الْفَرَارِيجِ
ونحو تشبيه الأسلحة في وقعها بالصواعق وتشبيه
الأصوات الطيبة في قراءة القرآن بالزامير

(المدرك الثالث)

في الاشتراك في الكيفية المذوقة ، وهذا نحو تشبيه
الفواكه الحلوة بالعسل ، والريق بالخر قال
كَأَنَّ الْمَدَامَ وَصَوْبَ الْغَنَامِ * وَرِيحَ الْخَزَامِي وَذَوْبَ الْعَسَلِ
يَعْلُ بِهِ بَرْدٌ أَنْيَابِهَا * إِذَا النَّجْمُ وَسَطَ السَّمَاءِ اعْتَدَلَ

(المدرك الرابع)

في الاشتراك في الكيفية المشمومة ، وهذا نحو تشبيه
النكهة بالعنبر ، وتشبيه شمّ الریحان بالكافور والمسك ،

ومثلُ تشبيه الرياحين المجتمعة في الريح ، بالغالية ، لكونها
مجموعة من أنواعٍ طيبةٍ، ونحوُ تشبيه الأَخلاق الكريمة بالعطر

(المدرك الخامس)

في الاشتراك في الكيفية المموسة ، وهذا نحوُ تشبيه
الجسم بالحرير ، وحسن الثمائل بالديباج قال
لها بَشْرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ
رَخِيمُ الحَوَاشِي لا هَرَاءَ ولا نَزْرُ

✽ القسم الثاني ✽

(في الاوصاف التابعة للمحسوسات ، وذلك أمور ثلاثة)

أولها الأشكال ، وليس يخلو حالها ، إما أن تكون على
جهة الاستقامة ، وهذا نحو تشبيه حسن القامة بالرماح في
الطول ، وبخُوط البان ، في حسن التكرس والتثني ، وإن كان
على جهة الاستدارة ، فمثلُ تشبيه القطعة من العجين بالكرة ،
ونحو تشبيه الأمر المُعْضِلِ بالحلقة المبهمة ، في أنه لا يهتدى
لصوابه ، وثانيها الاشتراك في المقادير ، وهذا نحو تشبيه عظيم
الخلق بالجل ، والفيل ، ونحو تشبيه من يُسند إليه معظمُ

الأُمور بالجبل ، وتشبيهه من يَسْتَقِيمُ في أمره بالقِدْح ، والميل ،
وثالثها الاشتراكُ في الرِّخاوة ، والصَّلابة ، واللين ، كتشبيه
الشيء الصُّلب بالحديد ، والأحجار ، ونحو تشبيه الشيء الرِّخو
بالحرير ، والقطن ، الى غير ذلك وإنما ألحقنا هذه الأُمور
بالحسيّات ، لأنها مختصة بها ، وأكثر ما تكون في الأجسام
كما مثلناه

﴿ القسم الثالث ﴾

(في الاوصاف العقلية)

وهذا نحو تشبيههم المرضَ الشديدَ بالموت ، ونحو
تشبيههم العافية بالملك ، والقناعة بالمال ، والفقر بالكفر ،
والسفر بالعذاب ، والسؤال للخلق بالموت في أكثر الحوائج
والضلال عن الحق ، بالعمى ، والاهتداء الى الخير بالابصار ،
وكما شبهوا الجود بالمطر ، والوابل ، ومثلوا الأنامل بالشآبيب
من الغيث ، ومثلوا العَدُوَّ الشديدَ بالطيران ، وكقوله تعالى
« وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ
أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ » مثل حال من تلبس
بالشرك واعتقده وشرح به صدره ، بمنزلة من سقط من السماء
فقطعتهُ الطيرُ ، أو أبعده الرِّيحُ في أبعد ما يكون وأقصاه ،

شبه الشرك في بُعده ، وتلاشيه ، وبطلانه ، وزواله ، بهذه
الأُمور التي هي النهاية في البعد والبطلان

﴿ القسم الرابع ﴾

(في الأوصاف الوجدانية من النفس)

وهذا نحو تشبيههم العلم بالحياة ، والجهل بالموت ، ومنه
قوله تعالى . في الاستعارة على جهة التشبيه « أومن كان ميتاً
فأحييناهُ وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في
الظلمات » فيجوز فيما هذا حالة ، أن يراد به العلم ، والجهل
في الحياة ، والموت ، ونحو تشبيههم الجوع بالنار ، والعطش
باللهب وتسعر النار ، وتشبيه الأَشواق ، والغيظ ، والأسف
والغضب ، بالنار في تَلظُّيها وتَلْهُبُها الى غير ذلك من الأُمور
الموجودة من جهة النفس

﴿ القسم الخامس ﴾

(في الأُمور الخيالية)

وهذا نحو أن يتخيل شبحاً من بعيد ، فيظنه إنساناً ،
فإذا تخيلة ضئيلاً ، شبهه بالقلم ، وإن تخيله جسيماً ، شبهه
بالفيل والجل ، وهكذا إذا رأى حيواناً ، فإذا تخيله أسداً ،

شبهه بالبرق لسرعة جريه ، وإِذا تخيلهُ شاةً ، شبهها بالبكرة لعظمتها ونخامة جسمها ، وهكذا القول في سائر الأمور الخيالية ، فإن التشبيه على قدر ما يرى عن الخيال

﴿ القسم السادس ﴾

(في الامور الوهمية)

وهذا نحو أن يتوهم الواحد منّا فراق ما يألفه فيشبهه بتقطيع الجسم ووخز الشفّار ونحو أن يتوهم انقطاع إحسانٍ واصلٍ إليه من جهة الغير بزوال الروح ، وانقطاع الأَبهر ، الى غير ذلك من الأمور الوهمية ، والتفرقة بين الأمور الخيالية والأُمور الموهومة هو أن الخيال أكثر ما يكون في الأُمور المحسوسة ، فأما الأُمور الوهمية فإنما تكون في المحسوس وغير المحسوس مما يكون حاصلًا في التوهم وداخلًا فيه

﴿ التنبيه الثالث ﴾

(في بيان ثمره التشبيه وفائدته)

اعلم أنك إذا أردت تشبيهَ الشيء بغيره فإنما تقصد به تقرير المشبه في النفس ، بصورة المشبه به ، أو بمعناه فيستفاد من ذلك البلاغة فيما قصد به من التشبيه على جميع

وجوهه من مدح ، أو ذم ، أو ترغيب ، أو ترهيب ، أو كبر ، أو صغر ، أو غير ذلك من الوجوه التي يقصد بها التشبيه وتراد للايجاز أيضاً والاختصار في اللفظ من تعدد الأوصاف الشبيهة ، وتراد للبيان والإيضاح أيضاً ، فهذه مقاصد ثلاثة فصلها بمعونة الله تعالى

(المقصد الاول)

في إفادته للبلاغة ، وهذا كقوله تعالى « وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام » فشبه السفن الجارية على ظهر البحر بالجبال ، في كبرها ونخامة أمرها على جهة المبالغة في ذلك ، وهكذا القول في جميع تصرفات التشبيه ، فإنه لا ينفك عن إفادة البلاغة ، وإلا لم يكن تشبيهاً ، لأن إفادته للبلاغة هو مقصده الأعظم ، وبأبه الأوسع ، ولهذا فإنك لا تكاد تجد تشبيهاً خالياً عن مقصود البلاغة على حال ، وكما كان الإغراق في التشبيه والإبعاد فيه وكونه مُتَعَذِّرُ الوقوع والحصول ، كان أدخل في البلاغة ، وأوقع فيها ، وهذا نحو تشبيه نور الله تعالى بنور المصباح في المشكاة ، سواء قلنا : إن المشبه هو نور الله تعالى كما هو الظاهر من الآية ، أو هو نور الرسول صلى

الله عليه وسلم ، فالمقصودُ هو البلاغة في ذلك ، وكما قال بعضهم في وصف الحجر

وكأَنَّهَا وَكَأَنَّ حَامِلَ كَأْسِهَا
إِذْ قَامَ يَجْلُوهَا عَلَى النَّدْمَاءِ
شَمْسُ الضُّحَى رَقَصَتْ فَتَقَطَّ وَجْهَهَا

بَدْرُ الدَّجَى بِكَوَاكِبِ الْجُوزَاءِ

فانظر الى ما أبدعه في المبالغة بهذا التشبيه ، حيث شبه الساقى بالبدر ، وشبه الحجر بالشمس ، وشبه حببها بالكواكب اغراقاً في ذلك ، ومبالغةً فيه ، وكما قال بعض الشعراء في وصف الشقائق على أعوادها إذا حركتها الريح فتارة تستقيم ، وتارة تعوجّ قال

وَكَأَنَّ مُخْمَرَ الشَّقِيئِ قِي إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَمَّدَ
أَعْلَامُ يَأْقُوتِ نُشْرٍ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدٍ

وكما ورد في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: « المؤمن كالسنبلة ، تعوجّ أحياناً ، وتقوم أخرى » أراد بذلك أنه لا يخلو في تصرفه عن أن يكون مستقيماً على الدين فذلك حال الاستقامة ، أو يكون مقارفاً للذنب ، فتلك حالة الاعوجاج وقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمن كخامة الزرع »

أراد أنه غافلٌ عن أكثر المداخل ، مشغولٌ بما هو فيه من أمر الدين عن التفطن. للأمور كالزراعة بين الزرع الكثيف ، فإنه إذا غلظ عليها لم تكن بارزة للريح والشمس فتحصل لها الصلابة ، فقرأه في جميع مجاريه لا بد من إفادته للبلاغة ومراعاتها فيه

(المقصد الثاني)

في إفادته للإيجاز وهذا ظاهرٌ ، فإنك إذا قلت زيد كالأسد ، فإن الغرض تشبيهه بالأسد في شهامة النفس ، وقوة البطش ، وجراءة الإقدام ، والقدرة على الاقتراس ، وغير ذلك من الصفات الفاخرة ، فقد استغنيت بذكر لفظ الأسد عن أن تقول : زيد شهيمٌ شجاعٌ قوى البطش جرىء الجنان قادر على الاعتداء . فهذا هو الذي تُرَبِّدُ بالإيجاز . ومن الاختصار العجيب والإيجاز البليغ في التشبيه قوله تعالى «إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض فأصبح هشيماً تذروه الرياح» فانظر الى ما اشتملت عليه هذه الآية من أنواع التشبيهات . أشياء بأشياء في معان وأوصاف بحيث لو فصلت لاحتاجت الى شرح كبير ،

مع اختصاصها بجزالة اللفظ ، وبراعة النظم ، وبلاغة المعاني
وحسن السياق ، ومن الإيجاز قول البحترى

تَبَسُّمٌ وَقُطُوبٌ فِي نَدَى وَوَعَى
كَالرَّعْدِ وَالْبَرْقِ تَحْتَ الْعَارِضِ الْبَرْدِ

فأهذا حالة من جيد التشبيه وغريبه الموجز غاية في
الإيجاز ، وكما قال أبو نواس في صفة الخمر

وَإِذَا عَلَاهَا الْمَاءُ أَلْبَسَهَا * حَبِيبًا شَبِيهَ خَلَاخِلِ الْحَجَلِ
حَتَّى إِذَا سَكَنْتَ جَوَائِحُهَا * كَتَبْتَ بِمِثْلِ أَكْرَعِ النَّمْلِ
وَقَوْلِ أَبِي نَوَاسٍ فِي تَشْبِيهِ الْحَبِّ أَيْضًا

فَإِذَا مَا اعْتَرَضَتْهُ الْعَيْنُ مِنْ حَيْثُ اسْتَدَارَا
خَلَّتْهُ فِي جَنَابَاتِ الْكَأْسِ وَأَوَاتِ صَفَارَا

فهذه التشبيهات كلها في غاية الإيجاز والاختصار كما ترى

(المقصد الثالث)

(في إفادته للبيان والايضاح)

وهذه أيضا هي فائدة التشبيه الكبرى ، فإنه يُخْرِجُ
المبهم الى الإيضاح والملتبس الى البيان ، ويكسوه حلة
الظهور بعد خفائه ، والبروز بعد استتاره وهذا كقوله تعالى

« مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب
الله بنورهم » الآية ، وقوله تعالى « أو كصيب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق كلما اضاء لهم » الآية فهاتان الآيتان
واردتان مثالا وتشبيها بحال أهل النفاق ، وإيضاحا وبيانا
لأمرهم فيما ظهر لهم من النور التام بالرسول صلى الله عليه ،
وإعراضهم عنه ، فشبه حالهم في ذلك بالمستوقد للنار ،
وبالصيب الذي فيه الرعد والبرق ، كشفاً لحالهم في النفاق ،
وإظهاراً لأمرهم فيه ، فنظام هذه الآية وسياقها دال على
نهاية الإيضاح بالتشبيه وإظهار حالهم به ، وهكذا اذا قلت
زيد يفيض فيض البحر ، ويقدم إقداماً كالأسد ، فإنك
بذكر هذا التشبيه قد أوضحت أمره في الكرم والشجاعة ،
وكشفت ذلك بالإيضاح كشفاً لا غاية له ولا مزيد عليه ،
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ
عَابِرُ سَبِيلٍ » يعنى في قطع العلائق ، وخفة الحال ، فإن
الغريب لا علة له في بلاد الغربة ، وابن السبيل لا لبث له
الآن مقدار العبور وقطع المسافة ، فهذا المعنى قد أظهره التشبيه
نهاية الظهور وأوضح حاله كما تراه ، ومنه قول أمير المؤمنين كرم

الله وجهه « كن في الفتنة كابن الليون ، لاظهر فيركب ولا
ضرع فيجلب » أراد أن الفتن اذا تلبس الانسان بها ووقع
في غمرتها ، كان ادعى للهلاك وأقرب الى تورط النفوس ،
وإذا كان لا علقه له بها ، فربما كان ذلك ادعى للسلامة
وأقرب الى الخلاص عنها ، وهذه المعاني قد أشعر بها التشبيه
ودل عليها ، ومن واضح التشبيه قول أبي نواس في ذم الدنيا
وتقيحها

إذا امتحن الدنيا ليب تكشفت

له عن عدو في ثياب صديق

فهذا من التشبيه الواضح المضمرة الأداة فلماذا أوردناه ههنا ،
ومن أعجب ما يُورد مثالا في وضوح التشبيه قول البحترى
يمشون في زغف كأن متونها

في كل معركة متون نهاء

بيض يسيل على الكماة فضولها

سيل السراب بقفرة يبداء

فاذا الأسنه خالطتها خلتها

فيها خيال كواكب في ماء

وقوله أيضاً
وتراهُ في ظلمِ الوغى فتخاهُ
قرأً يكرُّ على الرجال بكوكب
فقد ظهر بما أوردناه من هذه الأمثلة وضوح ما ادَّعينا
من كون التشبيه مختصاً بالايضاح والبيان لما قصد به

﴿ التنبيه الرابع ﴾

(في بيان مراتب التشبيهات في الظهور والخفاء والقرب والبعد والزيادة والنقصان وغير ذلك من أحوالها التي تعرض لها
أعلم أن الشيء المشبه به كلما كان أبعد عن الوقوع كان
التشبيه المستخرج منه أغرب ، ويكون في المبالغة أدخل
وأعجب ، فمثال القريب تشبيه السيوف بالأموج ، وتشبيه
أطراف الأسننة بالكواكب ، وتشبيه الرجال بالأسود ومن
قريب التشبيه وأحسنه ما قاله علي بن جبلة

إذا ما تردى لأمة الحرب أرعدت
حشاً الأرض واستدنى (١) الرماح الشوارع
وأسفرَ تحت النقع حتى كأنه
صباحٌ مشى في ظلمة الليل ساطعٌ

(١) من قولهم استدنى الرجل . طأطأ رأسه يقطر منه الدم

ومنه قول أبي تمام

خلطَ الشجاعةَ بالحياءَ فأصبحا

كالْحُسْنِ شَيْبَ لَمُغْرَمٍ بِدَلَالِ

ومثالُ التشبيهِ البعيدِ تشبيهُ الفحْمِ إذا كان فيه جَمْرٌ

يبحرُ من المسكِ موجةً ذَهَبٌ ، ونحو تشبيهِ الشقائقِ بأعلامِ

من ياقوتِ على رماحِ من زَبْرَجَدٍ ، ونحو تشبيهِ الدماءِ بنهرٍ من

ياقوتِ أحمرٍ ، فهذا وأمثاله من المعدادِ في البعيدِ ، لكونه غيرِ

متوهمِ الوقوعِ بحالٍ ، فإن البحرَ من المسكِ لا يُوجد ولكنّه

متصورٌ وهكذا ، فإن أعلامِ الياقوتِ على رماحِ الزبرجدِ غيرُ

موجودةٍ ، ولهذا فإنه لما كان غير موجودٍ كان أدخل في التشبيهِ

وَأعجِبْ لكونه غيرِ واقعٍ ولهذا كان قول من قال

وَكأنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوامِعًا

دُرٌّ نُثْرَنَ عَلَى بَساطِ أَرْقِ

أدخل في الإعجابِ وأغرب من قول ذى الرّمة في شعره

(كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ) لما كان الأولُ غيرِ واقعٍ ،

لأن البساطِ الأزرقِ عليه دُرٌّ منشورة لا يكاد يُوجد ،

بخلاف الفضة المموّهة بالذهب ، فإنها توجد كثيراً ، فأما

التشبيهات الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية ، فإنها

كلها قريبة ، وما ذاك إلا لأنها أدخل في التحقيق ، وأقرب
الى التيقن مما لا يكاد يقع ، فهذا كانت مختصة بهما كقوله
تعالى « أو كظلمات في بحرٍ أجبّ » وقوله تعالى « كمثل الحمار »
« فمثلُه كمثل الكلب » الى غير ذلك عن الأمور الممكنة
الوقوع ، ومثال الواضح من التشبيه ما قاله علي بن جبلة في
وصف الحمر

تَرَى فَوْقَهَا نَمَشًا لِلْمَزَاجِ تَقَارَبُ لَا تَتَّصِلُنَ اتِّصَالًا
كَوْجِهِ الْعُرُوسِ إِذَا خَطَّطَتْ عَلَى كُلِّ نَاحِيَةٍ مِنْهُ خَالًا

ومن أوضحه قول مسلم بن الوليد يصف رجلاً بالشجاعة
يلقى المنية في أمثال عُدَّتْهَا

كَالسَّيْلِ يَقْدِفُ جُلْمُودًا بِجُلْمُودِ

فهذا وأمثاله من الأمور الواضحة في المقصود منها في
التشبيه ، وهكذا جميع التشبيهات في القرآن العظيم ، فإنها
واضحةٌ جليّةٌ ، ومثال التشبيهات الخفية ، وزيد بخفائها أن
الأمر المحسوسة الظاهرة مستمدة من الأمور الخفية في
المعاني وهذا كقول بعض الشعراء

وَكَاَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا * سُنُنٌ لَاحٍ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

فشبه النجوم في ظلّمة الظلام مع نورها ، بالسفن الواضحة التي هي كالأنوار توسطَ بينها بدعٌ ، كسواد الليل في ظلمتها ، فالسنةُ في هداها كالنور ، والبدعةُ في جهلها بمنزلة الظلمة ، ومن هذا قول بعضهم

كَأَنَّ أَنْصِياعَ الْبَدْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ

نَجَاءٌ مِنَ الْبِأْسَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ

فشبه المحسوس بالمعقول ، ومثلَ البدر الذي ينحسر عنه الظلامُ ، بالمتخلّص من البأساء بعد وقوعها عليه ، وما ذلك إلا لأن هذه المعاني وضحت وضوحاً وقربت من النفوس قُرْباً فألحقت بالأمر المحسوسة في وضوحها وتحققها ، ومن الأمثلة ما حكاه الله تعالى عن مستحلي الرّبا حيث قالوا « إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا » وكان القياس في قولهم : إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ ، في تحليله إغراقاً منهم في المبالغة ، وذهاباً الى أن الرّبا في باب الحلّ أدخل من البيع وأقوى حالاً ، وهذا من أنواع التشبيه يلقَّبُ بالمعكوس ، ولهذا يقال : صُبِحَ كُفْرَةُ الْفَرَسِ ، ويقال في عكسه أيضاً غُرَّةٌ كالصبح ، وسيأتي تقريره بمعونة الله تعالى

﴿ التنبيه الخامس ﴾

(في اكتساب وجه التشبيه)

أعلم أن كل من أراد تشبيه شيء بغيره فلا بد من أن يجمع بينهما بوصفٍ ما كما قررناه من قبل ، فعليه أن يسعى في طلب الوجه الجامع بينهما ، فمن طلب أن يمثل حركة أو هيئة بغيرهما ، فعليه أن يطلب أمراً يتفقان فيه ، كما فعل ذلك ابن المعتز في قوله

وكان البرق مصحف قار * فانطباقاً مرة وانفتاحاً
فلم ينظر الى جميع أوصاف البرق كلها ومعانيه ، ولكنه أراد تشبيه هيئة البرق وحركة لمعانه بالمصحف ، يفتحه القارىء مرة ويطبقة أخرى ، فيكون جامعاً بين الأمرين المختلفين ما ذكرنا من الجامع

﴿ دقيقة ﴾

ومما يكون مناسباً لما أوردناه في كونه جامعاً بين المختلفات هو أن يجعل الشيء سبباً لصدّه كما يقال أحسن الى من حيث قصد الإساءة ، ونفعني من حيث أراد الإضرار ،

وكانت نجاتي من حيثُ قصدَ إهلاكي ، ومن هذا قول
بعض الشعراء

أَعْتَقَنِي سُوءٌ مَا صَنَعْتَ مِنَ الرَّ
قِّ فَيَا بَرْدَهَا عَلَى كَبِدِي
فَصَرْتُ حُرًّا بِالسُّوءِ مِنْكَ وَمَا
أَحْسَنَ سُوءٌ قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ

وما ذاك إلا من أجل تخيل الجامع في الأمور المختلفة المتضادة . كما قررناه فهذا ما أردنا ذكره من ذكر التذبيبات في صدر هذه القاعدة لتكون توطئة وتمهيداً لما نريد ذكره من أسرار التشبيه وحقائقه ، فإذا تمهد ذلك فلنذكر أقسام التشبيه ، ثم نردفه بذكر الأمثلة ، ثم نذكر كيفية التشبيه ، ثم نذكر أحكامه فهذه مطالب أربعة فصلها بمعونة الله تعالى

المطلب الأول

(في بيان أقسام التشبيه)

اعلم أن التشبيه له طرق كثيرة ، وتنقسم إلى أنحاء منتشرة باعتبارات مختلفة ، ولكننا نقتصر من ذلك على تقسيمات أربعة هي وافية بالمطلوب ومندرج تحتها شعب كثيرة

(التقسيم الأول)

باعتبار ذاته الى مفرد ومركب، ونعني بالمفرد ما كان التشبيه فيه مقصوداً على تشبيه صورة بصورة من غير زيادة ، أو صورة بمعنى ، ونعني بالمركب ما كان التشبيه فيه تشبيهاً لأمرين بأمرين أو بأكثر من ذلك كما نورد ، أو تشبيهاً لأمرين بأمرين أو بأكثر كما ستراه موضحاً في الامثلة بمعونة الله تعالى ، فإذن هذا التقسيم مشتمل على ضربين أربعة الضرب الأول منها تشبيه المفرد بالمفرد وهذا كقوله تعالى « فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ » شبيهاً بالدّهان الحمرتها ، وهو الجلد الأحمر وكقوله تعالى « تَهَيَّئْ لَهُ كَأَنَّهُ جَانٌّ » وقوله تعالى « كَمَصْفٍ مَأْكُولٍ » الى غير ذلك من التشبيهات المفردة الواردة في القرآن وقوله صلى الله عليه وسلم « مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، كَمَثَلِ الْأُتْرُجَةِ ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، كَمَثَلِ التَّمْرَةِ ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْخَنْزَلَةِ ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَلَا

طعمَ لها ، ومنهُ قولهم زيد كالأسد ، وعمرو كالبحر ، وقولُ أمير
المؤمنين كرم الله وجههُ في الشَّقِيقِيَّةِ ، فصاحبُها كراكب
الصَّعْبَةِ ، إنْ أَشْتَقَ لَهَا خَرَمَ ، وإنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمَ ، وقوله
في مخاطبة طلحة والزبير ، والله لا أكونُ كالضَّبُعِ ، تنام على
طُولِ اللَّذَمِ حتى يصل إليها طالِبُها

ومن التشبيه الفائق قولُ امرئ القيس

كَأَنَّ عَيُونََ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا

وَأَرْحَلِنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يُثْقَبِ

وقول زهير

بَكَرْنَ بَكُورًا وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ

فَهِنَّ بِوَادِي الرَّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ

ولقد أجاد زهير في هذا التشبيه وأبدع فيه ، ومنهُ قول

ذِي الرُّمَةِ

قَفِ الْعَيْسِ فِي أَطْلَالِ مِيَّةٍ فَاسْأَلِ

رُسُومًا كَأَخْلَاقِ الرِّدَاءِ الْمُسْتَسْلِ

ومثله قول أبي تمام

خَرَقَاءُ تَلْعَبُ بِالْعُقُولِ مِزَاجُهَا * كَتَلْعَبُ الْأَفْعَالُ بِالْأَسْمَاءِ

وكتقول ابن المعتز في وصف العنب
حتى اذا حرَّ آبِ جاشِ مرَّجلُهُ
بفائرٍ من هَجِيرِ الشمسِ مُستَعِرِ
ظَلَّتْ عَنَّا قِيدُهُ يَخْرُجُنَ من وَرَقِ
كما احتسبى الزَّنجُ في خُضْرٍ من الأُزْرِ

وكما قال بعض الشعراء
كَأَنَّ الثُّرَيَّا وَالصَّبَّاحُ يَكُدُّهَا
مصاييحُ رهبانٍ دنت الخُودِ
وكما قال بعض الأذكياء
والصبح يتلُو المشتري وكأنه
عُرْيَانُ يَمْشِي خَلْفَهُ بِسِرَاجِ

ومن ذلك قول بشار
كَأَنَّ النَّاسَ حِينَ تَغِيْبُ عَنْهُمْ
نَبَاتُ الأَرْضِ أَخْطَاءُ القِطَارِ

ومن بديع التشبيه قول امرئ القيس
وكشع لطيفٍ كالجَدِيلِ مُخَصَّرِ
وساقِ كَأَنْبُوبِ السَّقِيِّ المَذَلِّ

وَتَعَطُّوْا بِرِخْصٍ غَيْرِ شَنِ كَأَنَّهُ
أَسَارِيعُ ظَنِّي أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْحَلِ
مُهْفَهْفَهَةٌ بِيضَاءٍ غَيْرِ مُفَاضَةٍ
تَرَائِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجْنَجَلِ

فانظر الى ما اشتملت عليه هذه الأبيات من بديع
التشبيه وغريبه ، ومن هذا قول بعضهم في تشبيه الفحم والجر
كأنما النار في تلهبها * والفحم من فوقها يُعْطِيهَا
زَنْجِيَّةٌ قَبَضَتْ أَنَامِلُهَا * من فوق نار نَجَّةٍ لِتُخْفِيهَا
ومن جيد التشبيه ورائقه ما قاله بعض الادباء
وهو البحرى

دَنَوْتَ تَوَاضِعًا وَعَلَوْتَ قَدْرًا
فَشَانَاكَ انْخِفَاضٌ وَارْتِفَاعٌ
كَذَاكَ الشَّمْسُ تَبْعُدُ أَنْ تُسَامَى
وَيَذْنُو الضَّوْءُ مِنْهَا وَالشُّعَاعُ
ولنكتف بهذا القدر في المفردات

الضرب الثانى فى تشبيه المركب بالمركب ، وما هذا حاله
يرد على أوجه أربعة ، أولها تشبيه شيئين بشيئين كقوله تعالى

« وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ » فقد مثل الكلمة الخبيثة بالشجرة الخبيثة ، وقد قررنا من قبل أنا نريد بالتشبيه المركب ذلك ، ونحو قوله تعالى « مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا » وقوله تعالى « وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً » فمثل الكفار في إغراضهم عن الحق والهدى وعدم الاصغاء الى ما جاء به الرسول برجل يتكلم بما لا يفهم منزلة نعيق البهائم ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم « مَثَلُ الرَّجُلِ الَّذِي لَا يُتِمُّ صَلَاتَهُ كَمَثَلِ الْحَامِلِ حَمَلَتْ حَتَّى إِذَا دَنَا نَفَاسَهَا ، أَمْلَصَتْ فَلَا ذَاتُ حَمْلٍ وَلَا ذَاتُ وِلْدٍ » ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم في مثال المؤمن حامل القرآن ، كمثل الأترجة ، ومثال المنافق الذي لا يحمل القرآن كمثل الخنظلة ، وسائر تلك الأحاديث التي أسلفناها تمثيلاً للمفرد بالمفرد وهي ههنا صالحة للتمثيل المركب بالمركب في شيئين بشيئين ، فإن كان بالإضافة الى الموصوف فقط ، فهو من باب المفرد بالمفرد ، وإن كان بالإضافة الى الموصوف مع صفته ، فهو من باب المركب بالمركب ، والامر فيه قريب ، ومن الشعر قول امرئ القيس

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا
لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

وقول بشار

كَأَنَّ مِثَارَ النَّعَمِ فَوْقَ رُؤْسِنَا
وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ

وثانيها تشبيهه بثلاثة بثلاثة وهذا كقول بعضهم

لَيْلٌ وَبَدْرٌ وَغُصْنٌ شَعْرٌ وَوَجْهٌ وَقَدْ
خَمْرٌ وَدُرٌّ وَوَرْدٌ رِيْقٌ وَثَعْرٌ وَخَدٌّ

فهذا عددناه من التشبيه ، وإن لم تظهر فيه الأداة ،
لأنه في معنى التشبيه ، وإن كانت أدواته مضمرّة ، لأن
ظهورها يكون مقدّرا

وثالثها تشبيهه بأربعة بأربعة وهذا كقول امرئ القيس

لَهُ أَيُّظَلَا ظِيٍّ وَسَاقًا نَعَامَةً

وَإِرْخَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَنْفُلٍ

وكقول أبي نواس

تَبْكِي فَتُدْرِي الدُّرَّ مِنْ نَرْجِسٍ

وَتَمْسَحُ الْوَرْدَ بِعُنَابٍ

فشبهه الدمع بالدر ، لبياضه ، والعين بالنرجس ، لما فيه من

اجتماع السواد والبياض ، وشبهه الوجه بالورد ، وشبهه الأنامل
بالعناب ، فهذه تشبيهات أربعة كما أشرنا إليه وكما قال بعضهم
فَرَحَزَحَتْ شَفَقًا غَشَى سَنَا قَمَر

وَسَاقَطَتْ لُوْلُوًّا مِنْ خَاتَمِ عَطْرِ

فشبهه الخمار بالشفق ، لمرته ، وشبهه الوجه بالقمر ، وشبهه
ثناياها باللؤلؤ ، وشبهه فيها بالخاتم

ورابعها تشبيه خمسة بخمسة وهذا كقول الواواء الدمشقي
فَأَمْطَرَتْ لُوْلُوًّا مِنْ نَرْجَسٍ وَسَقَتْ

وَرَدًّا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ

فجميع ما أوردناه في هذا الضرب ، إنما هو في تشبيه
المركب بالمركب

(الضرب الثالث في تشبيه المفرد بالمركب)

ولنضرب له مثالين يدلان عليه ،

(المثال الأول في المظهر الأداة)

وهذا كقوله تعالى « الله نور السموات والأرض . مثل
نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجه
كأنها كوكب دري يُوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية

ولا غَرَبِيَّةٌ « فهذه الأمورُ المعدودة كلها أشباهٌ لنور الله ،
إِمْأ على أن المراد به ذات الله تعالى ، أو يُراد به الرسول صلى
الله عليه وآله ، وكقوله تعالى « مثل الذين كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ
أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ » وكقول
أبي تمام يمدح قصيدة له

خَذَهَا مُتَقَفَّةً الْقَوَافِي رَبَّهَا * بسوا بغير النعماء غيرُ كَنُودِ
كَالدَّرِّ وَالْمَرْجَانِ أُلْفَ نَظْمُهَا * كالشُّذْرِ فِي عُنُقِ الْفَتَاةِ الرُّودِ
وكما قال البحرى فى وصف السيف

وَكأَنَّمَا سَنُودُ النِّمَالِ وَحُمُرُهَا

دَبَّتْ بِأَيْدٍ فِي قَرَاهُ وَأَرْجُلِ

فشبهه فرند السيف ، بديب النمل ، حُمُرُهَا وَسُودِهَا ،

وهذا مما يُشْهَدُ له فيه بالإِجَادَةِ وَالإِنْفَاقَةِ فى البلاغة والزيادة

(المثل الثانى فى مضمرة الاداة)

وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم « العَزْلُ هو الوَادُ

الْخَفِيُّ » وهذا من التشبيه الذى فاق فى رشاقتِهِ ، وراق فى

جَوْدَةِ نَظْمِهِ وبلاغته ، وَالوَادُ هو ما كانت العربُ تفعلهُ من

دَفْنِ البَنَاتِ وَهِنَّ أَحْيَاءٌ ، خوفاً من العار بِرُكُوبِ الفاحشة ،

فجعل العزل كالوَأَد، وعبر عنه بهذه العبارة التي تغضُّ لها العيون طرفها، ولا ينتهي الوصفُ إليها، فيكون تركُّ وصفها كوصفها، ومن هذا قول أمير المؤمنين في وصف العترة، عليهم السلام «فَرِدُّوهُمْ وَرِدَّ الْهَيْمِ الْعِطَاشِ» فهذا من الكلام لا يدرك في البلاغة منتهاه، ولا يُحرزُ بغاية غوره وأذناه ومن غريب ما وجدته في هذا الضرب كلام لابن الأثير في وصف القلم، «جُدِعَ أَثْفَةُ فَصَارَ فِي الْيَدِ قَصِيرًا» يشير بذلك الى ما كان من حديث قصير، مع الزبَاءِ وَفَتَكَهَ بِهَا، وكَيْدِهِ الْعَظِيمِ لَهَا «وَأَرْهَفَ صَدْرَهُ فَصَارَ فِي الْمَضَاءِ عَضْبًا شَهِيرًا» أراد كالسيف في مَضَائِهِ «وَقَمَّصَ لِبَاسَ السَّوَادِ، وَهُوَ شِعَارُ الْخَطْبَاءِ فَنَطَقَ بِفِصْلِ الْخَطَابِ، وَنَكَسَ رَأْسَهُ وَهُوَ صُورَةُ الْإِذْلَالِ، فَاخْتَالَ فِي مَشْيِهِ مِنَ الْإِعْجَابِ» فأقول لقد نطق بفصل الخطاب ابن الأثير، وصار على بليغ التشبيه والاستعارة كالأمير، وهذا الضرب أعنى تشبيه المفرد بالمركب كثير الدوَرِ، واسع الجرى، وما ذاك الا من أجل المبالغة في المشبه نفسه فاتسعوا فيه بتشبيهات كثيرة

(الضرب الرابع في تشبيه المركب بالمفرد)

وما هذا حاله فهو على التدور والقلّة، وإنما كان الأمر فيه
كما قلناه من القلّة، لأنه لا مبالغة في تشبيه الأشياء المتعدّدة
بشيء واحد، فلا جرّم كان قليل الاستعمال، ثم هو في قلّة
جريه على وجهين، الوجه الأول تشبيه شيئين مشتركين
في أمر معنوي بشيء واحد، ومثاله ما قاله أبو تمام في
وصف الربيع

يا صاحبيّ تَقْصِيًّا نَظَرَ يَكْمًا
تَرَيَا وُجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ
تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ
زَهْرُ الرَّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمَرُ

فشبه النهار المشمس مع الزهر الأبيض وقد اشتركا في
البياض والحسن، بضوء القمر، وهو تشبيه بالغ يقضى منه
العجب، ويماثل في نظمه وصفائه إكسير الذهب
الوجه الثاني تشبيه شيئين ليس بينهما جامع ولا رابطة

تشمّلهما وهذا كقول أبي الطيب المتنبي
تُشْرِقُ أَعْرَاضُهُمْ وَأَوْجُهُمْ * كَأَنَّهَا فِي نَفْسِهِمْ شَيْمٌ

فشبه إشراق الأعراض والوجوه بإشراق الشيم ، وهي
الخلاتق الطيبة ، فأشراق الوجوه يبيضاها ، وإشراق
الأعراض بشرفها وطيبها ، وليس بينهما جامع كما ترى

(التقسيم الثاني)

(باعتبار حكمه الى قبيح وحسن)

أعلم أن من التشبيه ما يروق منظره ويحمد أثره ، وهذا
هو الأكثر في التشبيهات ، فإنها جارية على الرشاقة في
معظم مجاريها ، فلماذا تكون محمودة حسنة ، وربما لم يكن
بين المشبه والمشبه به وجه ، أو حصل هناك جامع بينهما ،
شهيراً لكنه يبعد ، فلماذا كانت قبيحة مذمومة ، فهذا ضربان
الضرب الأول فيما يكون بعيداً ، فيذم ويستقبح ،
وإنما قدمنا الكلام على ما يكون مذموماً ، لأجل قلته
وندوره ، وأكثرها جار على اللطافة والرقه

ثم هو على وجهين في قبحه ، الوجه الأول منهما ما كان
مظهر الأداة ، فمن ذلك قول أبي نواس في وصفه الخمر

كَأَنَّ يَوَاقِيَتَا رَوَاكِدْ حَوْلَهَا

وَزُرُقَ سَنَانِيرٍ تُدِيرُ عِيُونَهَا

فما هذا حاله من التشبيه مع ما فيه من البعد والركّة ،
فقد اشتمل على نوع غثاثة وسخف في لفظه وبشاعة ، ومن
العجب أنه في هذه القصيدة قد قرّنه بالفائق الرائق ، والبديع
الناذر ، الذي أجاد فيه وأحسن وهو قوله
كَأَنَّنا حُلُولٌ بَيْنَ أَكْنَافِ رَوْضَةٍ

إذا ما سلّبتناها مع الليل طينها
يعنى إذا فضّوا ختام الدنان الحمرية عن أفواها ،
فكانهم في روضة من الرياض لما يحصل في نفوسهم عند ذلك
من الارتياح والطرب ، فانظر كيف قرن بين خرزه ، ودوره ،
لا بل بين بعره وعنبره ، ومما أساء فيه من التشبيه قوله
وإذا ما الماء واقعها أظهرت شكلاً من الغزل
لؤلؤات ينحدرون بها كأنحدار الذرّ من جبل
فشبه حبيب الحمر في انحداره بنمل صغار ينحدرون من
جبل ، فأين هذا من قوله في صفة الحمر

كَأَنَّ صَغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا
حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ
ولقد أكثر من الحمريات حتى أتى فيها بما يُنجل

الأذهان ، وبما يُنزلُ قدره في الإيمان ، ومن بعيد التشبيه
ما قاله الفرزوق

يَمْشُونَ فِي حَلَقِ الْحَدِيدِ كَمَا مَشَتْ

جُرْبُ الْجَمَالِ بِهَا الْكَحِيلُ الْمَشْعَلُ

فشبه الرجال في دُروع الزرد ، بالجمال الجرب ، وهذا
من التشبيه البعيد لأنه إن أراد السواد فلا مقاربة بينهما في
اللون ، فإن لون الحديد أبيض ، ومع ما فيه من البعد . ففيه
ايضاً سُخْفٌ وَغَثَاثَةٌ ، ومن بعيد التشبيه ما أُثِرَ عن أبي
الطيب المتنبي

وَجَرَى عَلَى الْوَرَقِ النَّجِيمُ الْقَانِي

فَكَأَنَّهُ التَّارُ نَجِيٌّ فِي الْأَغْصَانِ

فما هذا حاله من التشبيه ، قد أنكره أهل هذه الصناعة ،
ووسمّوه بالنزول والشناعة ، ومن ردى التشبيه ما قاله في
بعض القصائد السيفية

شَرَفٌ يَنْطَاحُ النُّجُومُ بِرُوقِهِ ه وَعِزٌّ يَنْقَلِبُ الْأَجْبَالَا
فذكر الرّوق ليس جيداً في المديح ، وكذا انفض المناطحة

ليس فصيحاً ولا دالاً على البلاغة ، ومن العجب أنه قال في مطلع
هذه القصيدة ما يرُوق الناظر ، ويشوق القلب والخطاير

ذِي الْمَعَالِي فَيَعْمَلُونَ مِنْ تَعَالَى

هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا

فالتفاوت ما بين الشئيين يدركه كل من له ذوق سليم ،
وطبع في الفصاحة مستقيم ، فلقد جمع في هذا بين وردة ،
وسعدانة ، لا بل بين بكرة ومرجانة ، ومن البشع المستنكر
في التشبيه ما قاله بعض الشعراء

مَلَا حَاجِيكَ الشَّيْبُ حَتَّى كَأَنَّهُ

ظَبَاءٌ جَرَى مِنْهَا سَبِيحٌ وَبَارِحٌ

وهكذا ورد قول آخر في صفة السهم

كسَاهَا رَطِيبَ الرَّصْفِ فَاعْتَدَلَتْ لَهُ

قَدَاحٌ كَأَعْنَاقِ الظُّبَاءِ الْغَوَارِقِ

فما هذا حاله لا ملائمة بين المشبه والمشبه به ، وهما في

غاية البعد

الوجه الثاني ما كان مضمراً الأداة فمن ذلك ما قاله

أبو تمام يمدح رجلاً

(١) الرصف . مصدر رصف السهم . شد على مدخل

سِنَخِ النَّصْلِ فِي الْقَدْحِ بِالرِّصْفِ . وهو وتر من عَصَب

وتَقَاتِمَ النَّاسُ السَّخَاءَ مُجْزَأً
فَذَهَبْتَ أَنْتَ بِرَأْسِهِ وَسِنَانِهِ
وَتَرَكْتَ لِلنَّاسِ الْإِهَابَ وَمَا بَقِيَ
مِنْ فَرْثِهِ وَعُرْوَقِهِ وَعِظَامِهِ
فَأَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَهَوْنٌ فِيهِ وَلَيْسَ وِرَاءَهُ كَبِيرٌ مَعْنَى
وَلَا بَلِيغُهُ ، فَإِنْ حَاصِلُهُ أَنَّكَ ذَهَبْتَ بِالْأَعْلَى مِنَ السَّخَاءِ وَتَرَكْتَ
لِلنَّاسِ الْأَدْنَى ، وَالْبَيْتُ الثَّانِي أَرْكَؤُ وَأَنْزَلُ فِي الْبَلَاغَةِ ، وَمِنْ
ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ
لَا تَسْقَى مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي * حَبٌّ قَدْ اسْتَعَذَبْتُ مَاءَ بَكَائِي
فَمَا هَذَا حَالُهُ لَيْسَ فَاحِشًا وَلَا بَلِيغًا . وَإِنَّمَا هُوَ مَتَوَسِّطٌ
كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ . وَهُوَ كَمَا قَالَ . فَإِنَّهُ وَإِنْ نَزَلَ فِيهَا أوردتهُ مِنْ
التَّشْبِيهِ فَلَيْسَ خَالِيًا عَنِ الْبَلَاغَةِ فِي مَعْنَاهُ وَجِزَالَةٍ فِي لَفْظِهِ
وَيُحْكِي أَنَّ رَجُلًا لَمَّا سَمِعَ هَذَا الْبَيْتَ لِأَبِي تَمَّامٍ بَعَثَ إِلَيْهِ
بِقَارُورَةٍ ، وَقَالَ هَبْ لِي شَيْئًا مِنْ مَاءِ الْمَلَامِ فَقَالَ لَهُ أَبُو تَمَّامٍ أَبْعَثْ
لِي بِرَيْشَةٍ مِنْ جَنَاحِ الذَّلِّ ، حَتَّى أَبْعَثَ لَكَ مَاءَ الْمَلَامِ ، لَيْسَ
مَرَادُ أَبِي تَمَّامِ الْمَائِلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « وَاخْفِضْ
لَهَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ » فَإِنَّ بَيْنَهُمَا بَوْنًا لَا تُدْرِكُ غَايَتَهُ ،
وَبَعْدًا لَا تُقْطَعُ مَسَافَتُهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ الِاسْتِعَارَةَ جَارِيَةً فِي الْمَاءِ

كجريها في الجناح ، وهذا مقصدٌ جيّدٌ لا غبار على أبي تمام فيه
الضرب الثاني ما حَسُنَ في الصّورة من التشبيه ، وهذا
بابٌ عظيمٌ ، قد اتسع فيه كلام البلغاء وأتوا فيه بكل حسنٍ
بديعٍ ، وتهالكوا في دقة المعاني ، ولطائف التشبيه ، فمن ذلك
ما قال امرؤ القيس في صفة الفرس

على الذّيلِ جياشٌ كأن اهتزازَهُ

إذا جاش فيه حميةٌ غلى مرّجلاً

وقوله

دريرٌ كخذرُوفِ الوليدِ أمرُهُ

تتابعُ كفيهً بخيطةٍ موصلٍ

ومن ذلك ما قاله ابن دُرَيْدٍ في صفة الفرس أيضاً
كأنما الجوزاء في أرساغه والنجمُ في جبهته إذا بدا

وقال في صفة ماء خال

كأنما الرّيشُ على أرجائه

زُزِقُ نِصالٍ أرهفت لئتمتها

ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي في سيف الدولة وابنه

أما ترى ما أراهُ أيها الملكُ

كأننا في سماءٍ ملها حُبُكُ

الفرقدُ ابْنُكَ والمصباحُ صاحِبُهُ
وأنتَ بَدْرُ الدُّجَى والمجلسُ الفلَكُ

وقال يمدح سيف الدولة
أرى كلَّ ذى مَلِكٍ إِلَيْكَ مَصِيرُهُ
كَأَنَّكَ بَحْرٌ وَالْمَلُوكُ جَدَاوِلُ

وقال فيه أيضاً
ولا مَلِكَ إِلَّا أَنْتَ وَالْمَلِكُ فَضْلَةٌ
كَأَنَّكَ نَصْلٌ فِيهِ وَهُوَ قَرَابُ
ومن رقيق التشبيه وبديعه ما قاله الصابي في صفة الخمر
كَأَنَّ المُدِيرَ لَهَا بِالْيَمِينِ

إِذَا طَافَ بِالكَأْسِ أَوْ بِالْيَسَارِ
تَدْرَعُ ثَوْبًا مِنَ اليَاسْمِينِ
له فرْدُكُمْ مِنَ الجَلَنَارِ
فشبه خمره كميته عند حمله للكأس من لونها ، بلايس
قيصاً من الياسمين إحدى كميته من الجلنار، وهذا تشبيه حسنٌ
بالغ ، ومن أبياته التي يشبه فيها مجلس اللهو بالمعركة قال

كَأَنَّ الْمَجَامِرَ خَيْلٌ جَرَّتْ (١)

وقد ثَارَ للندِّ فِيهَا غُبَارُ

(٢) دَبَادِبَةٌ مِنْ طَوَالِ الْقِيَانِ

وَالنَّائِي بُوْقٌ لَهُ مُسْتَعَارُ

وَمَجْلِسُنَا حَوْمَةٌ أُرْهَجَتْ

لَزَحْفِ النَّدَامَى إِلَيْهَا بِدَارُ

ولنقتصر على هذا القدر من محاسن التشبيه فيه غنيّة

وكفاية لمقدار غرضنا ، وستكون لنا فيه عوْدَةٌ عند ذكر

الأمثلة بمعونة الله تعالى

(التقسيم الثالث)

(باعتبار صورته وتأليفه إلى الطرد والعكس)

أعلم أن أرباب علوم البلاغة متفقون على أن المجاز

أبلغ من الحقيقة في تأدية المعنى ، وعلى أن الاستعارة أقوى

من التصريح ، وأن الكناية أدخل في إفادة المعاني من تلك

الصرائح الموضوعية ، وذلك لأن دلالة هذه الأمور على ما تدلّ

(١) هذا البيت بعد هذين البيتين بأربعة آيات (٢) قبله وهو المطلع

لَأَلْقَى هُمُومِي فِي جِحْفَلٍ لَهَا مِنْ مَقَامِي فِيهِ قَرَارُ

عليه ، إنما كان دلالةً باللازم والتابع ، ولا شك أن الدلالة على الشيء بلازمه أكشف لحاله ، وأبين لظهوره ، وأقوى تمكناً في النفس من غير ما ليس بهذه الصفة ، فأما التشبيه ، فإنما يكون وروده على جهة المبالغة فيما تعلق به ، وهذا هو المطرد في جريه ، وقد يرد على خلاف ذلك ، فإذا له مرتبتان نوضحهما بمشيئة الله تعالى

﴿ المرتبة الأولى ﴾

(في بيان التشبيه المطرد)

اعلم أن المبالغة في التشبيه لا يمكن حصولها إلا إذا كان المشبه به أدخل في المعنى الجامع بينهما . إما بالكبر كقوله تعالى « وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام » فثقلها بالجبال لما كانت الجبال أكبر من السفن ، وهكذا القول في السواد ، والبياض ، والحمد ، والذم ، والإيضاح والبيان ، إلى غير ذلك من الأوصاف الجارية في التشبيه ، وآية ذلك وعلامته أنه لا بد من أن تكون لفظة (أفعل التفضيل) جارية في التشبيه وهذا يدل على ما قلناه من اعتبار زيادة المشبه به على المشبه في تلك الصفة الجامعة بينهما ، فإن لم يكن

الأمرُ على ما قلناه من الزيادة كان التشبيه ناقصاً وكان معيباً، ولم يكن دالاً على البلاغة، وهكذا الحال إذا كانا حاصلين على جهة الاستواء فلا مبالغة في ذلك، فإذن لا بد من اعتبار الزيادة كما أشرنا إليه، وهو في ذلك على أربعة أوجه (أولها) تشبيه صورة بصورة كقوله تعالى « كالفراش المبثوث » شبه الناس يوم القيامة في الضعف والهوان بالفراش، لما فيه من الدقة، وضعف الحال، وقوله تعالى « وتكون الجبال كالعهن المنفوش » شبه الجبال مع اختصاصها بالصلاب والقوة، بأضعف ما يكون وأرخاه، وهو الصوف لأنه ألين ما يكون عند نفسه، وما ذاك إلا لإظهار باهر القدرة، مبالغة في الرد على من أنكر المعاد الأخرى، وتكديماً لمن حاك في صدره استبعاد ذلك، (وثانيها) تشبيه معنى بمعنى كقولك: زيد كالأسد في شجاعته، وكالأحنف في حلمه، وكإياس في ذكائه، وكحاتم في جوده، وكعنترة في شجاعته، إلى غير ذلك من التشبيهات المعنوية (وثالثها) تشبيه معنى بصورة، وهذا كقوله تعالى « والذين كفروا أعمالهم كرماد اشتدت به الريحُ وقوله تعالى « والذين كفروا أعمالهم كسرابٍ بقيعةٍ » مثلها في تلاشيها وبطلانها بأمرين أسرع

ما يكون في الزوال ، وأعظمَ شيءٌ في البطلان ، وهما الرمادُ
مع شدة العصف ، والترابُ في الصحارى ، فإنهما عن قريب
وكأنهما ما كانا ، وما هذا حاله من التشبيه كثيرُ الدَّورِ
والجَرَى ، ويختص بالبلاغة ، لما فيه من إلحاق غير المحسوس
بالمحسوس ، وإجرائه مُجْرَاهُ (ورابعها) تشبيه صورةٍ بمعنى
وهذا كقول أبي تمام

وقتكت بالمال الجزيل وبالعدا
فتك الصبابة بالمحبِّ المغرم

فشبهه فتكّه بالمال ، وبالعدا ، وذلك من الصورة المرئية ،
بفتك الصبابة ، وذلك أمرٌ معنويٌّ ليس محسوساً ، وهذا من
لطيف التشبيهات وأرقها وأدخلها في البلاغة ، وأدقها ، ووجه
البلاغة فيه ، هو إلحاق المعاني بالأمر المحسوسة المدركة في
الظهور والجلء ، فيصيرُ في الحقيقة كأنه تشبيه محسوس
بمحسوس ، وفي هذا نهاية المبالغة ومنه قول بعض المغرّمين
ولقد ذكرتك والظلام كأنه

يوم النوى وفؤادُ من لم يعشق

وكقول بعضهم

كَأَنَّ اِيضَاضَ البَدْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ
نِجَاةٌ مِنَ البَأْسَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ
وَكَقُولِ بَعْضِ الأَدْبَاءِ

فَانهَضَ بِنَارٍ إِلَى فِجْمٍ كَأَنَّهَا
فِي العَيْنِ ظُلْمٌ وَإِنْصَافٌ قَدْ اتَّفَقَا
وَمَا قَالَ بَعْضُ الطَّلَّابِ

رَبِّ لَيْلٍ كَأَنَّهُ أَمَلِي فِيكَ وَقَدْ رُحْتُ عَنْكَ بِالْحَرَمَانِ
وَأَنشَدَ ابْنُ الخَطِيبِ قَوْلَ الصَّاحِبِ الكَافِي حِينَ أَهْدَى
عَطْرًا إِلَى القَاضِي أَبِي الحَسَنِ

أَيُّهَا القَاضِي الَّذِي نَفْسِي لَهُ
فِي قُرْبِ عَهْدِ لِقَائِهِ مُشْتَاقَةٌ

أَهْدَيْتُ عَطْرًا مِثْلَ طِيبِ ثِيَابِهِ
فَكَأَنَّمَا أَهْدَى لَهُ أَخْلَاقَهُ

وقد يُقالُ : إِسْلَامٌ كَنُورِ الشَّمْسِ ، وَجَهْلٌ كظلمةِ
الليلِ ، وَحُجَّةٌ كضوءِ القمرِ ، وَكُلٌّ مَا أوردناهُ على اتساعِهِ ،
ووضوحِ أمرِهِ جارٍ على الاطرادِ في تشبيهِ الأَدْنَى بالأَعْلَى ،
وَالأَقْلَ بالأَكْثَرِ ، وَالفاضلِ بِالأَفْضَلِ ، وَالْحَقِيرِ بِالأَحْقَرِ ،
كما قرناهُ وَمِنْهُ قولُ امرئِ القيسِ في صفةِ الفرسِ

كَأَنَّ سِرَاتَهُ لَدَى الْبَيْتِ قَائِمًا
مَدَاكُ عُرُوسٍ أَوْ صَلَايَةٍ حَنْظَلٍ

وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي صِفَةِ السَّيْفِ
كَأَنَّ بَيْنَ عَيْرِهِ وَغَرْبِهِ
مُفْتَادًا تَأْكَلَتْ فِيهِ الْجُدَا

وَقَوْلِ عَمْرٍو بِنِ كُثُومٍ يَصِفُ امْرَأَةً
وَتُدْيَا مِثْلَ حَقِّ الْفَاجِ رِخْصًا
حِصَانًا مِنْ أَكْفَتِ اللَّامِسِينَا

وَنَحْرًا مِثْلَ ضَوْءِ الْبَدْرِ وَافِي
بِأَسْعَدِهِ أَنَا سَا مَدَجْنِينَا

وَقَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْخَمْرِ
مَشْعَشَعَةً كَأَنَّ الْخَمْرَ فِيهَا
إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا
وَالْخَمْرُ، الْوَرْسُ، لِأَنَّهَا إِذَا مَزَجَتْ بِالْمَاءِ رَقَّتْ بِصَفْرَةٍ

فَاقِعَةٌ

(المرتبة الثانية)

(في بيان التشبيه المنعكس)

اعلم أن هذا النوع من التشبيه ، يردُّ على العكس
والندور ، وبأبه الواسع هو الاطراد كما أشرنا إليه ، وإنما لقبَ
بالمنعكس ، لِمَا كان جارياً على خلاف العادة واللاف في مجارى
التشبيه ، وقد يُقال له غلبةُ الفروع على الأصول ، وكلُّ هذه
الألقاب دالةٌ على خروجِهِ عن القياس المطرد ، والمهيِّعِ
المُسْتَمَرِّ ، وله موقعٌ عظيمٌ في إفادة البلاغة ، وقد ذكره ابن
الأثير في كتابه المثل السائر وقرّره ابن جنّي في كتاب
الخصائص ، والشرطُ في استعماله أن لا يرد إلا فيما كان
متعارفاً ، حتى تظهر فيه صورةُ الانعكاس ، كما سنقرّره في
أمثله ، لانه لو ورد في غير التعارف لكان قبيحاً ، لأن مطرّد
العادة في البلاغة على تشبيه الأذى بالأعلا ، فاذا جاء على
خلاف ذلك فهو معكوس ، ومن الأمثلة الواردة فيه قول
ذى الرّمة

ورملي كَأَرْدَافِ العَذَارَى قَطَعْتُهُ

إِذَا لَبَسْتُهُ المُظْلِمَاتُ الحَنَادِسُ

فانظر الى ما فعله ذو الرّمة ، كيف جعل الأصل فرعاً ،
والفرع أصلاً ، وذلك أن العادة جارية بتشبيهه أعجاز النساء ،
بكُثبان الأثقاء ، فعكس ذو الرّمة القضية ، فشبه كُثبان
الأثقاء بأعجاز النساء ، وإنما قصد بذلك المبالغة في أن
هذا المعنى قد صار ثابتاً للنساء بحيث لا يتمارى فيه أحدٌ ،
فلا جرم كان أصلاً في التقرير ، وغيره فرعاً له ، وقد تابعه
البُحترى على هذا في قوله

في طلعةِ البدر شئٌ من محاسنها

وللقضيب نصيبٌ من تثنيتها

فالعادة جاريةٌ على جهة الاطراد في تشبيه الوجوه الحسنة
بالبدور ، فعكس البُحترى هذه القضية ، وشبه البدر بها ،
مبالغة في الأمر ، وتعظيماً لشأنها ، ومن هذا القبيل ما قاله
عبدُ الله بن المعتز في قصيدته المشهورة التي مطلعها ، (سقى
الجزيرة ذات الظل والشجر) فقال منها
ولأخ ضوء هلال كعاد يفضحنا

مثل القلامة إذ قصت من الظفر

فالجارى في الاطراد ، هو تشبيه القلامة من الظفر
بالهلال في نحوها ، وتقويتها ، واعوجاجها ، فعكس ابن المعتز

ذلك ، وشبه الهلال بالقلامة ، مبالغةً ودخولاً وإغراقاً من
جهته في التشبيه كما هو دأبُه وهجِيرَاهُ ، وعادتهُ المألوفةُ في
الخرِّيَّاتِ وغيرها ، فحاصلُ الأمرِ فيما ذكرناه من تشبيه
العكس ، أن جريه إنما يكون فيما قد أُلْفَ وعُرِفَ حاله ،
فلهذا لم يلتبس حاله ، فأما ما لا يُعرف حاله ولا يُؤلف فلا
يجرى فيه ، فإن جرى فعلى القلة والندور ، ويكون من التشبيه
المهجور الذي قد بُعد عن البلاغة ، ونأى بعض النأى عن
استعمال الفصحاء

(التقسيم الرابع)

باعتبار أدواته الى ما تكون أداة التشبيه ظاهرة ، وهي
الكاف ، وكأنّ والى ما تكون مضمرةً فيه ، وكلُّ واحد منهما
معدودٌ من التشبيه ، فهذان ضربان نذكر ما يتوجه في كل
ضرب منهما

(الضرب الأول ما تكون الأداة فيه مضمرة)

أعلم أنا قد أسلفنا فيما مرّ أن كلّ ما كان من التشبيه
مضمراً الأداة ، فهل يُعدُّ من الاستعارة ، أو يكون معدوداً
من أنواع التشبيه ، وذكرنا خلاف علماء البيان فيه ، وحققنا

أن المختارَ فيه أن كلَّ ما كان تقديرُ التشبيهِ يُخرجهُ عن حدِّ
البلاغةِ وجب عدُّه من باب الاستعارة، وكلَّ ما كان تقديرُ
التشبيهِ لا يُخرجهُ عن حدِّ البلاغةِ، فهو من التشبيهِ، فلا وجه
لتكريره، ونحن الآن نذكرُ كلَّ صورةٍ من صور التشبيهِ
المضمر الأداة، ونزديفها بمثلها من المفرد، والمركب، ونطبِّقُ
أحدهما على الآخر، فيحصلُ الأمران جميعاً في كلِّ صورةٍ
من صورهِ المذكورةِ بمعونةِ الله تعالى

(الصورة الأولى)

ما يقع موقع المبتدئ والخبر المفردين كقولك : زيد
الأسد، والأسد زيدٌ، وزيدٌ أسدٌ، وقد يأتي على جهة
الفاعل كقولك : جاءني الأسد، وكلمني الأسد، وقد يأتي على
جهة المفعول كقولك : رأيت الأسد : ولقيت البحر، فما
هذا حالة من الاستعارة التي لا تظهر فيها أداة التشبيه يعرف
بيديها النظر على قُرْب من غير حاجة إلى تأملٍ ونظر، ولهذا
تقول فيه زيد كالأسد، وكالأسد زيد، ولا تحتاج إلى
تكلف وإضمار

(الصورة الثانية)

أن يقع موقع المبتدأ ويكون الخبر مضافاً ، ومضافاً إليه ، ومثاله قوله عليه السلام « الكمأة جُدريُّ الأرض » وكقولك : إقدامه إقدام الأسد ، وفيضه بجموده فيض البحر ، والكمأة ضرب من النبات ، إذ اخرج في الأرض ، أفسدها ، ونقص زرعها ، وهذا هو مراد الرسول بقوله « جُدريُّ الأرض » أراد أنها مفسدة للأرض ، كما يفسد الجُدريُّ البدن ، وهي نبت يؤكل ، وهو بارد مولد للبلغم ، ويقال أكملت الأرض ، إذا أنبت الكمأة ، وتكملت إذا أكلت الكمأة

(الصورة الثالثة)

أن يقع موقع المبتدأ والخبر من جهة تركيبهما جميعاً فتركب المبتدأ بالإضافة وتركب الخبر مثل ذلك ، فتركب الإضافة حاصل فيهما جميعاً ، بخلاف الصورة الثانية ، فإن التركيب إنما وقع بالإضافة في الخبر لا غير ، ومثال هذا الحديث الوارد عن الرسول صلى الله عليه وسلم كما رواه ابن

عمر رضى الله عنه حين قال له معاذ بن جبل « أنؤأخذ بما
تتكلم ، فقال : وهل يكبُّ الناس على مناخرهم في النار
إلا حصائدُ ألسنتهم » فالتقديرُ على هذا يكون : كلامُ الألسنة
كحصائدِ المناجل ، وحصدُ المنجل جزؤه ، والمنجلُ حديدة حادة
يُقَلَّمُ بها البيطارُ حافرَ الفرس ، فعلى هذا حصيدة اللسان
طرفه

(الصورة الرابعة)

ما يرد على جهة الفعل والفاعل ، ومثاله قوله تعالى
« والذين تَبَوَّؤا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » والتقدير على هذا في ظهور
التشبيه ، أن يقال : إنهم في الحقيقة لما تمكَّنوا في الإيمان
واطمأننوا أفئدة به ، كأنهم في التقدير اتخذوه مباءةً
ومسكنًا ، كما يتخذ الإنسان داره وبيته الذي يسكن
فيه ويكاد في هذه الاستعارة يضعف تقدير أداة التشبيه كما
سنقرر مراتب التشبيه في الظهور والإخفاء بمعونة الله تعالى

(الصورة الخامسة)

أن يكون واقعاً موقع المثل المضروب ، وهذا كقول
الفرزدق يهجو جريراً

ماضراً تغلب وائل أهجوتها
أم بُلَّتْ حيثُ تناطحَ البحران

فشبهه هجاء جرير ، تغلب وائل ، بيوله في مجتمع البحرين ،
فما عسى أن يؤثر فيهما شيئاً ، فهكذا هجاؤك هؤلاء القوم
لا يؤثر أصلاً ، فيكاد التشبيه في ما هذا حاله لا يظهر إلا
بتقدير وتلطف واحتيالٍ في إبرازه ، فإذا تمهدت هذه القاعدة
فلنذكر مراتب التشبيه في هذه الصورة ، ثم نردفه بموقعها في
المفرد والمركب فهذان طرفان نحقق ما فيهما بمعونة الله تعالى

(الطرف الأول)

(في بيان مراتب التشبيه في هذه الصورة)

أعلم أن التشبيه المضمرة الأداة أبلغ وأوجز من
التشبيه الذي ظهرت أداته ، أمّا كونه أبلغ فلائك إذا
قلت : زيد الأسد ، فقد جعلته نفس هذه الحقيقة من غير
واسطة ، بخلاف قولك زيد كالأسد ، فليس يفيد إلا مطلق
المشابهة لا غير ، وأمّا كونه أوجز ، فلأن أداة التشبيه
محدوفة منه ، فلهذا كان أخصر من جهة لفظه ، وعن هذا
قال المحققون من أهل هذه الصناعة : إن الاستعارة أبلغ من

التشبيه لِمَا ذكرناه ، ولا خلافَ في عدّة الاستعارة من باب
المجاز بخلاف التشبيه ، فإنه مختلفٌ في عدده كما أسلفناه ، ولأن
الاستعارات في القرآن أكثر من التشبيهات ، ومن أجل هذا
عظُمتْ بلاغته ، وارتفعت فصاحته ، فنقول : التشبيه المضمّر
الأداة هو في الظاهر يعد من باب الاستعارة ، لكن التشبيه
مضمّرٌ فيه ، ويتفاوت درجةً في ظهور الأداة وإضرارها ،
وفي حصول المشبه به وعدم حصوله ، فمنها ما هو ظاهرٌ متيسرٌ
تقديره على سهولة ، ومنها ما يتعدّر تقدير المشبه به ، وإنما
يتلطف في تقديره بنوع من الاحتيال والتلطف ، ومنها ما هو
متوسط بين الدرجتين ، فهذه درجٌ ثلاثٌ بالإضافة إلى
تقدير المشبه في الإضرار والإظهار نفاهاً بمعونة الله ولطفه
الدرجة الأولى ما يكون المشبه به طاهر التقدير
لا يحتاج في تقديره إلى تكلف ، بل يتيسر تقديره على قرب ،
وهذا كقولنا : زيد الأسد ، فإنّ التقدير فيه زيد كالأسد
على سهولة من غير إضرار ولا خروج عن قاعدة ، وهكذا
قوله صلى الله عليه وسلم « البدعة شرك الشّرك » لأنّ التقدير
البدعة كالشّرك للشّرك ، يريد مصايد له وأحبّولات ، ومنه
قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه في صفة التقوى « هي دواء داء

قلوبكم ، وبصرُ عمى أفدتكم » وقال في الإسلام « هوينايبيعُ
غزرتُ عيونها ، ومصاييحُ شبتُ نيرانها ، ومنارُ اقتدى به
سفارُه ، ومناهلُ روى بها واردُها » وقال في القرآن « هو
نورٌ لا تطفأُ مصايحُه ، وشعاعٌ لا يخبو توقدُه ، وبحرٌ
لا يدركُ قعرُه » فهذه الاستعارات كلها من التشبيه المضمّر
الأداة تظهر فيها أداة التشبيه على أسهل حال ، وأقرب منال ،
كما مثلناه في الصورة الأولى

الدرجة الثانية في غاية البعد من الأولى وهي الصورة
الرابعة والخامسة وهي أدقُّ الصور في تقدير التشبيه فيها ،
فلا يتفطن للتشبيه فيهما إلا باستخراج وتأملٍ وفكرٍ بالغ ،
يدرك بنوع من التلطف والاحتيال كما سنوضحه ، وما ذاك إلا
لأجل توغلها في حسن الاستعارة وإغراقها فيها ، وهذا يدل
على مصداق ما قاله أهل البراعة من أهل هذه الصناعة ، من
أن التشبيه كلما ازداد خفاءً ازدادت الاستعارة حسناً
ورشاقةً ، يشيرون به إلى ما ذكرناه ، ومثاله قوله تعالى
« وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » فهذه الاستعارة من أعجب
الاستعارات وأدقها ، ووجه دخولها في الحُسن ، هو أنهم
لتمكنهم في الإيمان وإشراب قلوبهم محبته ، والتصاقه

بلحومهم زينة لهم ، صار كالمبأة لهم والمسكن الذي يتوطنونه ،
ومع هذا يصعب تقدير التشبيه ، ونهاية الأمر فيه أن يقال :
إنه صار كالمبأة ، وعند تقدير ما ذكرناه من التشبيه يضعف
أمر الاستعارة ، وينزل قدرها ، ويرك أمرها وحالها

وأما بيت الفرزدق الذي أنشدناه وهو قوله (ما ضرت
تغلب وائل) فهذا البيت من الأبيات التي علا قدرها في
البلاغة وأقر لها الناس بالحسن في الاستعارة ، وما ذاك إلا
لاغراقها في الاستعارة والدخول فيها ، فتقدير التشبيه فيها
يخرجها عن مكانها الرفيع ، ومحلها المنيع ، ونهاية الأمر
في تقدير التشبيه فيها ، أن يقال : إن هجاءك لهذه القبيلة
لا يؤثر كما أن بؤلك في مجتمع البحرين لا يجدي ولا يكون
نافعا ، وأنت إذا قدرت التشبيه فيما ذكرناه ، فقد عزلت
هذه الاستعارة عن سلطاتها ، ووضعتها عن حلولها في رفيع
مكانها ، ومن هذا قوله تعالى « واخفض لهما جناح الذل من
الرحمة » فإن تقدير التشبيه يخرجها عن رونق الاستعارة ،
ويسلبه منها ثوب الإمارة ومن هذا قول الفرزدق أيضاً

قَوَارِصُ تَأْتِيَنِي فَيَحْتَقِرُونَهَا

وقد يملأ القطر الإناء فيفعم

شبه ما يأتيه من الشتاء والأذايا بهذه القوارص التي
تؤذي الجسم من البعوض ، والنمل ، والبق ، فتقدير التشبيه
فيما هذا حاله يدق كما ذكرناه في غيره ومنه قول البحري
أيضاً في التعزية بولد

تَعَزَّى فَإِنَّ السَّيْفَ يَمْضِي وَإِنْ وَهَتْ

حَمَائِلُهُ عَنْهُ وَخَلَاءُهُ قَائِمُهُ

فما هذه صورته فهو من فن الاستعارة ، وإنما يقدر
التشبيه فيه بلطف واحتيال ، فهاتان الصورتان الأحق بهما
أنهما من باب الاستعارة كليهما ، ولا حاجة بنا الى جعلهما من
باب التشبيه ، فن صيرهما منه وإنما هو متكلف فيما جاء به .

الدرجة الثالثة للصورة الثانية والثالثة ، فإنها متوسطة بين
الدرجتين ، فلا هي تقرب من التشبيه كالصورة الأولى ، ولا هي
بعيدة من التشبيه كالرابعة والخامسة ، والمثال فيها قوله صلى
الله عليه وسلم « الكمأة جذرى الأرض » وقول أمير
المؤمنين كرم الله وجهه في صفة الدين والإسلام « فهو عند
الله وثيق الأركان ، رفيع البنيان ، منير البرهان ، مشرق المنار ،
عزيز السلطان » فأنت إذا أردت إظهار التشبيه فيما هذا
حاله قلت في الخبر النبوي الكمأة للأرض كالجذرى ، وهكذا

تقول في كلام أمير المؤمنين أركانه كأوثق ما يكون من
الأركان ، وبنياته كأرفع ما يكون من الأبنية ، وبرهانه
كأنور ما يكون ، الى غير ذلك من التقدير ، ومن هذا قول
البحرئ

غمامٌ سحابٍ لا يَغِبُّ لَهُ حَيًّا

ومِسْعَرٌ حَرْبٍ لا يَضِيعُ لَهُ وَتْرٌ

فإذا قدرت في هذا أداة التشبيه فانك تقول : سماحٌ
كالغمام ، وحربٌ هو لها كالمسعر ، وهو موقد النار ، وكقول
أبي تمام

أى مرعى عين ووادى نسيب

لحبتة الأيام في ملحوب

ومراد أبي تمام أن يصف هذا الموضع بأنه كان حسنًا
فأذلت الأيام حسنه وأنه كان ينسب به في الأشعار لطيبه ،
فإذا قدرنا أداة التشبيه فإننا نقول : مكانٌ كأنه مرعى للعين ،
وكأنه كان للنسيب منزلاً ومألفاً ، فهكذا يُصنع بما هذا حالة ،
فينحل من مجموع ما ذكرناه ههنا أن كل ما كان من التشبيه
المضمر الأداة ، فإن تقدير أداة التشبيه إما أن يكون في
غاية القوة كالدرجة الأولى ، وإما أن يكون في نهاية الصعوبة

والضعف كالدرجة الرابعة والخامسة ، وإيّا أن يكون متوسطاً كالدرجة الثانية والثالثة ، ولا مزيدَ على ما أوردناه من هذا التقرير ، وعلى الناظرِ إعمالُ نظره في كلِّ صورة ترد عليه فيما يتعدّر من ظهور أداة التشبيه ، وما لا يتعدّر والله اعلم

(الطرف الثاني)

(في بيان مواقع الإفراد والتركيب)

أعلم أنا قد أسلفنا أن التشبيه المضمّر الأداة لا ينفكُ عن تلك الصور الخمس ، وهي منطبقة على الإفراد والتركيب ، ونحن الآن نوردُ كيفية انطباقها على المفرد والمركب فنقول : أمّا الصورة الأولى فهي واردة في تشبيه المفرد بالمفرد ومثاله قولنا : زيد الأسد ، وزيد البحر ، ومن هذا قوله تعالى « وجعلنا الليل لباساً » وقوله تعالى « هنّ لباسٌ لكم وأنتم لباسٌ لهنّ » وقوله تعالى « نساؤكم حرثٌ لكم » فقوله في ذكر اللباس من الاستعارات التي استبدّ بها القرآنُ ولم تأتِ في غيره في كلام منظوم ولا منشور ، وهي من عجائب الاستعارة ودقيقها ، وقوله « نساؤكم حرثٌ » من الاستعارات البديعة أيضاً ، ومنه قوله تعالى « نسلخُ منه النهار » فشبه انقطاع الليل

من النهار بمنزلة سلخ الأديم عن المسلوخ ، لشدة التحامه
وصعوبة خروجه ، وانقطاعه بالكلية ، كما مثلناه وهذا التشبيه
في غاية المناسبة والملائمة لما هو له ، ومن ذلك ما قاله أبو
الطيب المتنبى

وإذا اهتزّ للندى كان بحراً
وإذا اهتزّ للوغى كان نصلاً
وإذا الأرض أظلمت كان شمساً
وإذا الأرض أمحلت كان وبلاً

ومنه قوله أيضاً في هذا المثال
خرجن من النقع في عارض
ومن عرق الركض في وابل
فما نشفن لقين السياط

بمثل صفا البلد الماحل
وأما الصورة الثانية فإنما ترد في التشبيه المفرد بالركب ،
ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم « الكمأة جذرى الأرض »
ومنه قول البحترى (غمام سحاب) وقول أبي تمام (أى مرعى
عين) وقد أسلفناه ، وهكذا ما حكيناه عن أمير المؤمنين ،
فإنه من باب تشبيه المفرد بالركب ، وهو كثير الدور ، وأما

الصورة الثالثة فثالها قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاذ (وهل يكبُّ الناس على مناخرهم في النار الا حصائد ألسنتهم) كأنه قال كلامُ الناس كحصائد المناجل ، ومن علامة هذه الصورة التي هي تشبيه المفرد بالمركب ، أنه لا يكون المشبه به مذكوراً ، بل المذكور صفةً ، وهو الحصدُ ، فيكون تقديره ، الألسنة في كلامها كالمناجل المحصدة فيكون على هذا تشبيه مفرد بمركب ، وأما الصورة الرابعة والخامسة فإنما يردان في تشبيه المركب بالمركب ، فأما الرابعة فثالثناها بقوله تعالى (والذين تبوءوا الدار والايمان) كأنه قال المؤمنون فيما تلبسوا به من الإيمان وتمكنوا فيه كمن اتخذ داراً وتبوءاًها مسكناً ، فقد ظهر لك بما ذكرناه صورة التركيب فيها جميعاً ، ومن هذا قول أبي تمام

نطقت مقلّة الفتى الملهوف

فتشكت بفيض دمع ذرُوف

وإذا أردنا إظهار تركيبه قلنا : دمعُ العين الباكية في حالها ، كاللسان الناطق ، وأما الخامسة فثالثناها بقول الفرزدق (ما ضرّ تغلب وائل) البيت ويقول البحتري (تعزّ فإن السيف) البيت ويقول الفرزدق أيضاً (قوارص

تأتيني) ومتى أردت إظهار التركيب في هذا فانك تقول : هجاؤك في حق هذه القبيلة ، بمنزلة بؤلة مجتمعة في ملتقى البحرين ، وهكذا قوله في القوارص ، كأنه قال : القوارصُ المجتمعةُ في تأثيرها في الأُم والأذية ، مشبهة بالقطر القليل الذي يجتمع فيملاً الاناء ونحو قوله (تعزّ) فإنّ تقدير ظهور التركيب فيه أنّ يقال : أنت فيما أصابك من فقدٍ من فقدته ، بمنزلة السيف الماضي وإن انقطعت حمائله وخلاه قائمه ، فقد ظهر بما حققناه ههنا انطباق الصور الخمس على أقسام المفرد والمركب ، وأن كل صورة منطبقة على قسم من المفرد والمركب من غير مخالفة في ذلك وبالله التوفيق

« الضرب الثاني ما تكون الاداة فيه ظاهرة »

أعلم أنّ ما هذا حاله ، فمضطربُ البلاغة فيه واسعٌ ، ومبدأها لديه فسيحٌ ، ومما أغرق في الإعجاب والبداعة وأدهش الألباب من أهل هذه الصناعة قوله تعالى « ومن يشرك بالله فكأنما خرّ من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق » وقوله تعالى « أو من كان ميتاً فأحييناهُ وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في

الظلمات ليس بخارج منها» وقوله تعالى «مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ريحٍ فيها صر أصابت حرث قومٍ ظلموا أنفسهم فأهلكته» فهذا وأمثاله من التشبيهات المركبة الفائقة التي أغرقت في الفصاحة، ورسخت أصولها في البلاغة ومن هذا قول أمير المؤمنين في وصف الفتن «أقبلتِ الفتن كالليل المظلم، والبحر الملتطم، لا تقوم لها قائمة ولا ترد لها راية» فشبها بالليل لما يكون فيها من ظلم الجهل، وشبها بالبحر لما فيها من شدة اضطراب الآراء واختلاف الأهواء وقوله في تحريض أصحابه على القتال «ولقد شفى وحاوح صدرى أن رأيتكم بأخرة تحوزونهم كما حازوكم وتزايلونهم عن مواقعهم كما أزالوكم حشا بالنبال، وشجراً بالرماح، تركب أولاهم أخراهم، كالإبل المطرودة، ترمى عن حياضها، وتذاد عن مواردِها» وكم له من التشبيهات التي فاق فيها على البلغاء، ولم يزاحه أحد من مصاقع الخطباء، ومن جيد التشبيه ما قاله البحرى

خلق منهم تردد فيهم
وليته عصابة عن عصابة

كالحُسامِ الجُرَّازِ يَبْقَى على الدَّهْرِ
رِ وَيُفْنِي في كلِّ حينٍ قِرابَهُ
ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء
تراهم ينظرون الى المعالي
كما نظرت الى الشَّيبِ المِلاحُ
يُحِدِّونَ العيونَ إلى شِزْرًا
كأني في عيونهم السَّماحُ
وكقول أبي تمام يهجو إنساناً
كم نعمة لله كانت عنده * فكأنها في غُرْبَةٍ وإِسارِ
كُسيَّتْ سبائبُ لُؤْمِهِ فتضاءلت
كتضائِلِ الحِسناءِ في الأَطمارِ
فهذا ما أردنا ذكره في تقسيم التشبيه وبيان ضروبه وأنواعه

المطلب الثاني

(في بيان الأمثلة الواردة في التشبيه)

أعلم أن التشبيه هو بحرُ البلاغة وأبو عذرتيها ، وسرُّها
ولبَّابُها ، وإنسان مقلتها ، ونورد من أمثله أنواعاً خمسة

(النوع الأول)

من الآى القرآنية وهذا كقوله تعالى فى الحيوانات
« كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وإن أوهن البيوت لبيتُ
العنكبوت » وقوله تعالى « كمثل الحمار يحمل أسفاراً » وقوله
تعالى « كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث » الآية وقوله تعالى
« إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما ، بموضة فما فوقها »
وفى غير الحيوانات كقوله تعالى « كمثل صفوان عليه تراب » وقوله
تعالى « كمثل ريح فيها صر » وقوله تعالى « أو كصيب من
السماء » وقوله تعالى « أو كظلمات فى بحر لئجى » وقوله تعالى
« كما أنزلناه من السماء » وقوله تعالى « كرماد اشتدت به
الريح » وقوله تعالى « كسراب ببيعة » وفى العقلاء كقوله
تعالى « واضرب لهم مثلاً رجلين » وقوله تعالى « ضرب الله
مثلاً عبداً مملوكاً » وقوله تعالى « واضرب لهم مثلاً أصحاب
القرية » وقوله تعالى « ضرب الله مثلاً رجلاً فى شركاء
متشاكسون » فهذا وأمثاله إنما ورد فى التشبيهات المفردة وأما
المركبة فقد مثلناها فى التقسيم فأغنى عن إيرادها ، ومن هذا
قوله تعالى « مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل

حَبَّةٌ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ » وقوله تعالى
« مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ
أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتَهُ » فجميع ما
أوردناه ههنا من الأمثلة المفردة والمركبة، وفي القرآن الكريم
أمثال كثيرة ، وهي غير خارجة عما ذكرناه في الأفراد
والتركيب في مظهر الأداة، فإما ما كان من التشبيهات الرائقة
مما أضمر فيه أداة التشبيه فهو كثير الدور والاستعمال في
التنزيل ، وما ذاك إلا لرشاقته وحسن موقعه ولطافته ، وهذا
كقوله تعالى « واشتعل الرأس شيباً » ونحو قوله تعالى
« وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا » وقوله تعالى « نَسَاؤُكُمْ
حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ » وقوله تعالى
« وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسِيرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ
سَرَابًا » وقوله تعالى « وجعلنا على قلوبهم أكنةً أن
يفقهوه » وقوله تعالى « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ
الكتاب أجله » وقوله تعالى « وجعلنا من بين أيديهم سدًّا
ومن خلفهم سدًّا » ومن هذا النوع آيات التشبيه كلها كقوله
تعالى « بل يداه مبسوطتان » وقوله تعالى « تجرى بأعيننا »
وقوله « ويبقى وجه ربك » وقوله تعالى والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ

بيمينه » وما كان من ذلك دالاً بظاهره على الجهة كقوله تعالى « وجاء ربك » وقوله « استوى على العرش » وقوله تعالى « وهو الله في السموات وفي الارض » ولهذا فإن المشبهة لما ضاقت حواصلهم عن إساعة هذه الأسرار ، وأغشى أبصارهم نور هذه اللطائف ، وقصرت أعناقهم عن التطلع الى محاسنها ، وقعوا في متاهات عظيمة ، وارْتَبَكُوا في محارات وخيمة ، وأوقعوا نفوسهم في مهاو ومهالك ، لأجل اعتقادهم لظواهرها ، فمن ثم انسلخوا عن الدين وهم لا يشعرون فنعوذ بالله من الخذلان ، وجهل يؤدي الى خسران ، ولولم يكن لهذا العلم من الشرف إلا أن كل من عرف حقائقه واستولى على معانيه ، وأحرز دقائقه ، فإنه يسلم لامحالة من اقتحام ورط التشبيه ، والتضمخ برذائله ، لكان هذا من أعظم المناقب ، وأعلى المراتب ، وأسنى الرغائب ، مع ما حاز من شريف الخصال ، ورفيع القدر والمنال ، ولهذا فإنك ترى الشيخ العالم النحرير محمود بن عمر الزمخشري ، مافاق في تفسيره على كل تفسير إلا لتقرير أساسه عليه ، واستناده فيما أتى من الحقائق والغوامض اليه

(النوع الثاني)

(من الأخبار النبوية)

فأما التشبيهات المفردة فهي كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم . كأن الموت فيها على غير ما كتب ، وكأن الحق فيها على غير ما وجب ، وكأن الذي تشيع من الأموات سفر ، عما قليل إلينا راجعون وقوله . كأننا مخادون بخدم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : العلم الذي لا يُنْفَقُ منه صاحبه كالكنز الذي لا يُنْفَقُ منه وقوله عليه السلام . مثل أهل بيتي كسفينة نوح ، من ركبها نجا . ومن تخلف عنها غرق وهوى وقوله صلى الله عليه وسلم : أصحابي كالنجوم . بأيهم اقتديتم اهتديتم وقوله صلى الله عليه وسلم . المؤمنون كالبنيان يشد بعضها بعضاً وقوله عليه السلام : المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى عضو منه تداعى سائر أعضائه بالسهر والحُمى وقوله : الحياء من الإيمان ، كالرأس من الجسد وقوله صلى الله عليه وسلم : الناس كأسنان المشط في الاستواء وقوله صلى الله عليه وسلم : مثل المنافق كإشاة العائرة بين الغنمين وقوله مثل هذه الصلوات الخمس كمثل نهر جار على باب أحدكم يتغمس فيه كل يوم

خمسَ مراتٍ ، ما عسى أن يبقى عليه من الدرر وقوله صلى الله عليه وسلم: أُمَّتِي كَالْمَطَرِ ، لَا يُدْرِي أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ وقوله عليه السلام: التائبُ من الذنب كمن لا ذنب له وفي الحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استبشر فكانَّ وجهه قطعةً قمر وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا دخل رمضان كان أجود من الريح العاصف وفي حديث آخر كالريح العاصف وقوله عليه السلام فكانَّكم بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل ، وأما التشبيهات المركبة فهي كثيرة في كلامه عليه السلام كقوله : إنه لم يبق من الدنيا إلا كإناخة راكب أو صرَّ حالب ، لأنَّ التقدير فيما هذا حاله إلا كراكب إناخ راحلته أو صرَّ حالب ، والصرُّ ، وضع الخيط على ثدى الناقة لئلا يرضعها ولدُها ، والمراد لم يبق من الدنيا في القلة إلا مقدارُ صرة ، لأنه عن قريب ينقضه للحلب وكقوله عليه السلام . فكانَّ قد كُشِفَ القناع ، وارتفع الارتباب ، وتقرير وجه التشبيه أنه شبه وضوح الأمر في الآخرة وتحقيق الحال فيها ، بشيء كان مغطى فكشِفَ قناعه ، فظهر حاله ، وبان أمره ، واتضح حقيقته ، وأكثر ما ذكرناه في أحاديث التشبيهات المفردة يمكن إيرادها في

المركبة وهذا كقوله . مثل الصلاة كمثل نهز جاري ، فإن هذا يمكن أن يكون من المركبة ، لأن التركيب قد قررناه من قبل أن كل ما كان من وصفين أو أكثر من ذلك ، فهو مركب ، فأنت إذا تصفحت ماورد من الأحاديث ، وجدت أكثرها مركباً ، وأما التشبيهات التي أضمرفها أداة التشبيه فهي واسعة أيضاً وهذا كقوله عليه السلام : إن من في الدنيا ضيف وما في يده عارية ، والضيف مرتحل ، والعارية مردودة ، فالإضمار لأداة التشبيه في هذا سهل متيسر من غير تكلف كأنه قال . الناس كالضيف في الدنيا لسرعة انتقالهم ، وما في أيديهم من الأموال عارية ، وعن قريب ترد العارية ، ويأخذها مالِكها ، ولا يكاد يخفى التشبيه على من له أدنى ذوق وفتانة وكقوله عليه السلام . الدنيا دار التواء ، لا دار انتواء ، ومنزل ترح ، لا منزل فرح ، فأداة التشبيه يمكن إظهارها من غير تكلف ، ولا تعسر كما ترى ، وقد يخفى تقدير أداة التشبيه بعض خفاء فيحتاج إلى مزيد تفتن ومزيد خبرة ودقة نظر ، ومن هذا قوله عليه الصلاة والسلام . ما سكن حب الدنيا قلب عبد إلا التناط منها بثلاث ، شغل لا ينفك عناؤه ، وفقر لا يذرك غناه ، وأمل لا ينال

منتهاه ، فانظر الى ما اشتمل عليه هذا الكلام من بالغ الحكمة
وعظيم الزجر ونافع الوعظ ، وتتطفل على تقرير التشبيه فيه
بنوع احتيال وتلطف ، كأنه قال . إذا تمكن حب الدنيا من
قلب العبد فكأنه كالحال الساكن فيه . ثم إذا كان ساكناً
فيه فهذه الخصال الثلاث كالملتأطة المختلطة لعظم شغفهم بها
وتمكنها من سويداء قلوبهم وقوله . مادام رأسه مرخى ،
وحبله على غاربه ملقى ، فهذا وأمثاله مما يدق تقرير الأداة فيه
الا بنوع تقدير كما أسلفنا تقريره

(النوع الثالث)

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فن التشبيهات
الظاهرة التي أخذت من البلاغة بحظ وافر ، وخصت بالقبح
القامر قوله في أثناء الوعظ « وضع فخرك ، وأخطط كبرك ،
واذكر قبرك ، فإن عليه ممرك ، وكما تدين تدان ، وكما
تزرع تحصد ، وما قدمته اليوم تقدم عليه غداً فامهد لقدمك ،
وقدم ليومك »

فتأمل أيها الناظر موقع قوله ، كما تدين تدان وكما تزرع
تحصد ، ما أغرقه في معاني التشبيه ، وما أكثر رسوخه في

مواقع التنبيه ، وكقوله في خِلقة الخُفَّاش واشتمالها على
العجائب من الحكمة « وجعل لها أجنحةً من لحمها تعرُّجُ بها
عند الحاجة الى الطيران ، كأنها شظايا الآذان ، غير ذوات
ريش ولا قصب ، إلا أنك ترى موضع العروق بينةً أعلاماً ،
لها جناحان لما يرقاً فينشقاً ، ولما يغلظاً فيثقلأ » وكما قال
في صفة الفتنة « تمتدُّ في مدارج خفية ، وتؤول الى فظاعة
جليه ، شبابهها ك شباب الغلام ، وآثارها كآثار السلام ،
يهرب منها الأكياس ، ويذبرها الأرجاس وكقوله في
وصف الجاهل « إن دعي الى حرث الدنيا عمل ، وإن دعي
الى حرث الآخرة كسل . كأن ما عمل له واجب عليه ،
وكأن ما وني فيه ساقط عند » وقوله عليه السلام « سيأتي على
الناس زمان يكفأ فيه الإسلام . كما يكفأ الإنياء » فما
أبلغ موقع هذه الكلمة مع اشتمالها على نظام عجيب ، وتأليف
بديع . ومعناه أنه ينقلب ظهراً لبطن في انعكاس حاله
وانقلاب أمره

فأما التشبيهات المركبة فهي كثيرةٌ في كلامه كقوله عليه
السلام في وصف الأولياء « عظم الخالق في أنفسهم ، فصغر
ما دونه في أعينهم ، فهم والجنة كمن قد رآها ، فهم فيها

مُنْعَمُونَ ، وهم والنارُ كمنٌ قد رآها ، فهم فيها معذبون «
وقوله في وصف المنية « واعلموا أن ملاحظاً المنية نحوكم رانية ،
وكانكم بمخالبها وقد نشبت فيكم ، وقد دهمتكم فيها
مفطعات الأمور ، ومضامات المحذور ، فقطعوا علائق الدنيا ،
واستظهرُوا بزاد التقوى

وأقول « إن هذا الكلام ليأخذ بمجامع القلوب الى
رفض الدنيا لو كان له قبولٌ ، أو صادفته أذانٌ ، أو وعته
عقولٌ » وقوله عليه السلام في خطاب لمعاوية يُوبخه فيه
« فيأجيباً للدهر إذ صرت تقرن بي من لم يسع بقدمي ولم
يكن له كسابقتي التي لا يذلي بها أحد مثلي ، إلا أن
يدعي مدع مالا أعرفه ، ولا أظن أن الله يعرفه ، فالحمد
لله على كل حال ، وقال في مخاطبة أهل البصرة « والله لئن
ألحأتوني الى المسير إليكم ، لأوقعن بكم وقعة لا يكون يوم
الجل إليها إلا كلعقة لاعق » وقال في خطاب آخر لمعاوية
« فكأنني بك وقد رأيتك تضج من الحرب إذا عضتك
ضجيج الجمال بالأثقال ، وكأني بجماعتك يدعونني جزعاً من
الضرب المتتابع ، والقضاء الواقع ، ومصارع بعد مصارع ،
الى كتاب الله وهي كفرةٌ جاحدةٌ ، أو متباعدةٌ حائدةٌ »

فأما التشبيهات التي أضمرت فيها أداة التشبيه فهي في كلامه أوسع مما ظهرت فيه الأداة، وقد ذكرنا من قبل أن التشبيه مهما خفي أمره فهو أدخل في حسن الاستعارة، فمن ذلك قوله عليه السلام « رحم الله امرأة الأجم نفسه بلجامها، وزمها بزمامها، فأمنسكها بلجامها عن معاصي الله وقادها بزمامها الى طاعة الله »

فالتشبيه في مثل هذا يمكن تقديره ، لأنك إذا أظهرت أداة التشبيه لم يخرج الكلام عن فصاحته ، ومما تظهر فيه أداة التشبيه على قرب وسهولة ، قوله في صفة الأرض « فجعلها نخلقه مهادا ، وبسطها لهم فراشا ، فوق بحر لجي زاكدا لا يجري » كأنه قال كلمهاده ، والفراش ، ومما يصعب فيه تقدير أداة التشبيه فيكون استعارة محضة قوله عليه السلام في التقوى أيقظوا بها نوبكم ، واقطعوا بها يومكم ، وأشعروا بها قلوبكم ، وارحضوا بها ذنوبكم ، وداؤوا بها الأستقام ، ، وبادروا بها الحيمام ، ألا وصونوها ، وتصونوا بها « فهذه استعارات حسنة ، ومعان دقيقة ، اذا قدرت فيها أداة التشبيه ، خرج الكلام عن رونقه ، وتبدل عن دجاجته ، وقال في أهل البدع هم أساس الفسوق ، وأحلاس العقوق ،

أَتَّخِذُهُمْ إِبْلِيسُ مَطَايَا ضَلَالٍ ، وَتَرَاجِمَةً يَنْطِقُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ ،
فَجَعَلَهُمْ مَرْمَى نَبَلِهِ ، وَمَوْطِيَّ قَدَمِهِ ، وَمَأْخِذَ يَدِهِ « وَقَالَ فِي صِفَةِ
الدُّنْيَا ، « حَالُهَا انْتِقَالٌ ، وَوَطْأَتُهَا زَلْزَالٌ ، وَعِزُّهَا ذُلٌّ ، وَجِدُّهَا
هَزَلٌ ، وَعُلُوُّهَا سُفْلٌ ، دَارُ حَرْبٍ وَسَلْبٍ ، وَنَهْبٍ وَعَطَبٍ ،
أَهْلُهَا عَلَى سَاقٍ وَسِيَّاقٍ ، وَلِحَاقٍ وَفِرَاقٍ » وَقَالَ فِي كَلَامٍ آخَرَ
« فَاطْفُتُوا مَا كَمَنَّ فِي قُلُوبِكُمْ مِنْ نِيرَانِ الْعَصَبِيَّةِ ، وَأَحْقَادِ ثَأْرِ
الْجَاهِلِيَّةِ ، وَاعْتَمِدُوا وَضَعَ التَّدَلُّ عَلَى رِءُوسِكُمْ ، وَإِلْقَاءِ التَّعَزُّزِ
تَحْتَ أَقْدَامِكُمْ ، وَخَلَعَ التَّكَبُّرَ عَنْ أَعْنَاقِكُمْ ، وَاتَّخَذُوا التَّوَاضِعَ
مَسَلْحَةً بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ عَدُوِّكُمْ ، إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ ، فَإِنَّ لَهُ مِنْ
كُلِّ أُمَّةٍ جُنُودًا وَأَعْوَانًا ، وَرَجُلًا وَفُرْسَانًا »

وَمَنْ نَخِبَ كَلَامَهُ وَمَارَسَ أُسْلُوبَهُ وَنِظَامَهُ ، تَحَقَّقَ لَا مَحَالَةَ
أَنَّهُ قَمَرُ الْبَلَاغَةِ الْمَتَوَسِّطِ فِي هَالَتِهَا ، وَالطَّرَازُ الْبَاهِي فِي أَسْكُمْ غِلَالَتِهَا

(النوع الرابع)

(فيما ورد من التشبيه في كلام البلغاء)

فَمِنْ ذَلِكَ كَلَامُ قَبِيصَةَ بْنِ نُعَيْمٍ ، لَمَّا قَدِمَ عَلَى امْرِئِ
الْقَيْسِ فِي أَشْيَاحٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، يَسْأَلُونَهُ الْعَفْوَ عَنْ دَمِ أَبِيهِ
حُجْرٍ ، فَقَالَ لَهُ قَبِيصَةُ : إِنَّكَ فِي الْمَحَلِّ وَالْقَدْرِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ

بتصريف الدهر ، وما تُحدثه أيامه ، وتتنقلُ به أحواله
بحيث لا تحتاج الى تذكير من واعظ ، ولا تبصير من
مُجرب ، ولك من سوّدُ مَنْصِبك ، وشرف أَعْرَاقِك ، وكرم
أصلك في العرب ، مُحْتَمَلٌ يُحْتَمَلُ ما حَمَلٌ مِنْ إِقَالَةِ الْعَثْرَةِ ،
ورُجُوعٍ عَنِ الْهَفْوَةِ ، وَلَا تَتَجَاوَزُ الْهَمَمُ إِلَى غَايَةٍ إِلَّا رَجَعْتَ
إِلَيْكَ ، فَوَجَدْتَ عِنْدَكَ مِنْ فَضِيلَةِ الرَّأْيِ ، وَبَصِيرَةِ الْفَهْمِ ،
وَكْرَمِ الصَّفْحِ ، مَا يَطُولُ رَغْبَاتِهَا وَيَسْتَفْرِقُ طَلِبَاتِهَا ، وَقَدْ
كَانَ الَّذِي كَانَ مِنَ الْخُطْبِ الْجَلِيلِ الَّذِي عَمَّتْ رَزِيئَتُهُ نِزَارًا
وَالْيَمْنَ ، وَلَمْ يَخْصُصْ بِذَلِكَ كِنْدَةَ دُونَنَا ، لِلشَّرَفِ الْبَارِعِ كَانَ
لِحُجْرٍ ، وَلَوْ كَانَ يُفَدَى هَالِكٌ بِالْأَنْفُسِ الْبَاقِيَةِ بَعْدَهُ ، لَمَا بَخِلْتَ
كَرَائِمُنَا بِهَا عَلَى مِثْلِهِ ، وَلَكِنَّهُ مَضَى بِهِ سَبِيلَ لَا تَرْجِعُ أُخْرَاهُ
عَلَى أَوْلَادِهِ ، وَلَا يَلْحَقُ أَقْصَاهُ أَدْنَاهُ ، فَأَحْمَدُ الْحَالَاتِ أَنْ
تَعْرِفَ الْوَاجِبَ عَلَيْكَ فِي إِحْدَى خِلَالَ ثَلَاثٍ ، إِمَّا أَنْ
أَخْتَرْتَ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَشْرَفَهَا بَيْتًا ، وَأَعْلَاهَا فِي بِنَاءِ
الْمَكْرُمَاتِ صَوْتًا . فَقَدْنَاكَ إِلَيْكَ بِدِسْعِهِ ، تَذَهَبُ مَعَ
شَفَرَاتِ حُسَامِكَ قِصْرَتَهُ ، فَنَقُولُ . رَجُلٌ أَمْشَجَنُ بِهَلْكَ عَزِيزٍ ،
فَلَمْ تُسْتَلِّ سَخِيمَتَهُ إِلَّا بِتَمَكِينِهِ مِنَ الْإِنْتِقَامِ . أَوْ فِدَاءً بِمَا
يُرْوَحُ عَلَى بَنِي أَسَدٍ مِنْ نَعْمِهَا ، فَهِيَ الْوُفُؤُ تَجَاوِزُ الْحِسْبَةَ

فكان ذلك فداءً رجعت به القُضْبُ الى أجفانها ، وإِما أن
تُؤادِعنا الى أن تَضَعَ الحوامِلُ فَنُسَدِلُ الأُزْرَ ، ونَعْقُدُ الخُمْرُ
فوق الرايات ، قال فبكى امرؤ القيس ساعة ، ثم رفع رأسه
فقال : لقد علمت العربُ أنه لا كُفَّ لِحُجْرٍ في دم ، وإِنِّي
لن أَعْتَاضَ به جِلاً ولا ناقةً ، فأَ كُتِيبَ بذلك سَبَّةَ
الأَبَدِ ، وَفَتَّ العَضْدَ ، وأِما النَظْرَةُ فقد أوجِبَتْها للأَجْنَةِ في
بطون أمهاتها ، ولن أكون لعَظَبِها سبباً ، وستعرفون طلائعَ
كِنْدَةَ بعد ذلك ، تَحْمِلُ في القلوب حَنَقاً ، وفوق الأَسِنَّة عِلْقاً
إِذا جالَت الحربُ في مَأْزِقِ

تُصَافِحُ فيها المنايا النفوساً
أَتُقيمون ، أمْ تنصرفون ، قالوا بل ننصرف بأسوءِ
الاختيارِ وأَبْلَى الاجترارِ لمكروهٍ وأذيةٍ ، وحرِبِ وبليّةٍ ، ثم
هَضُوا عنه ، وقبيصةٌ يتمثل

لَعَلَّكَ أَنْ تَسْتَوْخِمَ الوَرْدَ إِنْ غَدَتِ
كُتائِبُنَا في مَأْزِقِ الحربِ تَمَطَّرُ
فقال امرؤ القيس . لا واللهِ ، بل أَسْتَعذِبُهُ ، فرُوَيْدًا
تَنْفَرِجُ لك دُجَاهَا عن فرسانِ كِنْدَةَ ، وكتائبِ حَمِيرِ ، ولقد

كان ذكر غير هذا بي أولى إذ كنت نازلاً برّيعي ولكنك قلت فأجبت ، فقال له قبيصة ما نتوقع أكثر من المعاتبة والإعتاب

فعليك إعمال فكرك في هذا الكلام ، ما أوقعه في إصابة المعاني وأسلس ألفاظه ، ومن ذلك ما قاله ابن الاثير فإنه أبدع في نظم المنشور ، وأحسن في تأليف العقود من الدرر والشذور ، ومن عجيب كلامه أنه يكاد يُعول في نظم كلامه على كتاب الله تعالى فيجعله كالأساس للبناء ، قال في وصف القلم وقد أوحى الله الى قلمه ما أوحى ، والى النحل ، غير أنها تأوى الى المكان الوعر ، وهو يأوى الى البيان السهل ، ومن شأنه أن يجتنى من ثمرات ذات أرواح لا ذات أحكام ، ويخرج من نفثاته شراب مختلف طعمه فيه شفاء للأفهام ، وأين ما تبيته كثافة الخشب ، مما تبيته لطافة المعنى ، ولا تستوى نضارة هذا الثمر ، وهذا الثمر ، ولا طيب هذا المجنى ، وهذا المجنى ، وقد أرخص ما يكثر وجوده ، فيذهب في لهوات الأفواه ، وأغلب ما يعز وجوده ، فيبقى خالداً على السنة الرواة

فانظر كيف جعل الآية أصلاً وقاعدةً لمنزاه ، ومهاداً
في لفظه ومعناه ، وقال في وصف كاتب وهو إذا دَجَا ليلُ قلمه ،
وظلمت فيه نجومُ كلمه ، لم يقعد لها شيطان بلاغةٍ مقمداً ،
الآ وجد له شهاباً مرصداً ، فأسرارُها مصونةٌ عن كلِّ
خاطفٍ ، مطويةٌ عن كلِّ قائفٍ ، فقرر ما ذكره على ما ذكره في
سورة الجن ، ثم قال (١) له بنتُ فكرٍ ما تمخضتُ بمعنى الآ نتجتُه
من غير ما تُهمله ، ثم أتت به قومها تحمله ، ولم تُعرض على ملاءٍ
من البلغاء الآ ألقوا أفلانهم أيهم يستعيره لا أيهم يكفله ،
فشيّد ما ذكره على هاتين الآيتين ، الأولى في سورة الجن ،
والثانية في سورة مريم ، ومن ثمّ كان ارتفاعُ قدره ، واستتمامُ
نور بدره ، ومن ذلك ما ذكره الشيخ العابد يحيى بن بناته في
خطبة له ، وهو قرء يُشارُ إليه بالأُكف في البلاغة ، وله في
أساليبها اليد البيضاء ، قال أولئك الذين أفلوا فنجمتم ،
ورحلوا فأقتم ، وأبادهم الموت كما علمتم ، وأنتم الطامعون في
البقاء بعدهم كما زعمتم ، كلاًّ والله ما أشخصوا لتقرؤا ، ولا
نُصّوا لتُسروا ولا بدّ أن تمرؤا حيثُ مروا ، فلا تُفتنوا بخدع
(١) عبارة ابن الأثير . ومن ذلك ما ذكرته في وصف كاتب أيضاً
فقلت له بنتُ فكر الخ

الدنيا ولا تفتروا ، يأيها الناس ، أَسِيمُوا القلوبَ في رياض
الحكم ، وَأَدِيمُوا البحثَ عن ابيضاض اللمم ، واطيلوا
الاعتبارَ بانتقاص النعم ، وأجبلوا الأفكارَ في انقراض الأمم
فانظر الى موقع قوله تعالى « أولئك الذين » وقوله « يأيها
الناس » من كلامه لما كانا من آى القرآن ، كيف تميزا تميز
الإبريز ، عن القزدير ، وصارا مع غيرهما من الكلام كالرصاص
بالإضافة الى الإكسير ، وقد ساق ابن الجوزى على هذا
المساق الذى حكيناهُ عن ابن الأثير فى جعل الآيات طُرّاً
فى كلامه ، قال فى خطبة: ^(١) يامعدوداً مع أهل البصر وهوى
العميان ، ياحسوباً مع أهل المشيب وهوى الصبيان ، يسافرُ
بالهوى ، ولا ينزل الآبجار من خان خلّ الهوى ، فان الهوى
هوان ، ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ،
ألم يأن ، سار الصالحون وتوقفت ، وجدّ التائبون وسوفت ،
ما يُقعدك عن الطريق وقد عرفت ، هيهات ، لقد استحکم
هذا النسيان ، ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ،
ألم يأن ، وكم له على هذا الأسلوب من النثر العجيب ،
والإغراق فى النظم البديع ، ولقد رأيتُ له مائة فصل على

(١) ليته حذف هذا

مائة آية من كتاب الله على هذا الأسلوب ، وقال في
الحريريات : أيها السادرُ في غلوائه ، السادلُ ثوبَ خيلائه ،
الجامحُ في جهالاته ، الجانحُ الى خزعبلاته ، إلامَ تستمرُّ
على غيِّك ، وتستمرى مرعى بغيك ، وحتامَ تتناهى في
زهوك ، ولا تنتهى عن لهوك ، تُبارزُ بمعصيتك ، مالك
ناصيتك ، وتجتري بقبح سيرتك ، على عالم سريرتك ،
وتتوارى عن قريبك ، وأنت برأى رقيبك ، وتستخفى
عن مملوكك ، ولا تخفى خافيةً على مليكك ، أظنُّ أن
ستنفك حالك ، إذا آن ارتحالك ، ويغني عنك مالك ، حين
توبقك أعمالك ، أو يغني عنك ندمك ، إذا زلت قدمك ،
ثم قال طالما أيقظك الدهرُ فتناعست ، وجذبك الوعظُ
فتقاعت ، وحصحص لك الحقُّ فماريت ، وأذكرك الموتُ
فتناسيت ، وأمكنك أن تؤايبى فما آسيت ، تأمرُ بالعرفِ
وتنتهك حماه ، وتنهى عن المنكر ولا تتحاماها ، وتزخرح
عن الظلم ثم تغشاه ، وتخشى الناس واللهُ أحقُّ أن تخشاه
ولقد ختم كلامه بأحسن ختام ، حيث جعل الآية
منتهى له ، فتمَّ أىَّ تمام ، وفيما ذكرناه كفاية في مقدار

عرضنا من التنبيه على مواقع البلاغة في كلام الفصحاء مثل
واصلٍ ، والجاحظ ، وغيرهما ، ممن له فيها الحظّ الوافر ، ويحكي
عن « اصل » وكان من المُفْلِقِينَ في طلاقة اللسان ودَلَاقَتِهِ ،
أَنَّ رجلاً قال له : يمتحنه بالفصاحة وقد عرف أن في لسانه
لُثْغَةٌ في مَخْرَجِ الرَّاءِ قُلْ : رَجُلٌ رَكِبَ فَرَسَهُ وَجَرَّ رُيْحَهُ ،
فقال له : غلامٌ اعتلى جَوَادَهُ ، وَسَحَبَ ذَابِلَهُ ، فمأجاب به
أفصحُ وأسلسُ مما أمتحن . بنطقه ، وما ذاك الا لأجل
الطلاقة في اللسان ، والبراعة في جَوَدَةِ الذكاء والفظنة

(النوع الخامس)

فيما ورد من التشبيه من المنظوم فمن ذلك ما قاله امرؤ

القيس

كَأَنَّ تَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلَه
كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بِيحَادٍ مُزْمَلٍ

وقال

كَأَنَّ ذَرِيَّ رَأْسِ الْمُجِيمِرِ غُدْوَةٌ
مِنَ السَّيْلِ وَالنُّشَاءِ فَلَكَ مِغْرَلٍ

وقال عمرو بن كلثوم

وما منع الضغائنَ مثلُ ضربٍ * ترى منه السواعدَ كالثقلينَا
والقلَّةُ . خشبةٌ صغيرةٌ قدرَ ذراعٍ ، يُضربُ بها وقال
إذا ما رُحْنُ يَمْشِينِ الهُوَيْنِي * كما اضْطَرَبَتْ مُتُونُ الشَّارِينَا

وقال لبيد

ولها هِبَابٌ في الزَّمَامِ كأنها
صَهْبَاءٌ راحَ معَ الجُنُوبِ جَهَامُهَا

وقال ذو الرمة

كحَلَاءٍ في بَرَجٍ صَفْرَاءٍ في دَعَجٍ
كأنها فِضَّةٌ قد مَسَّهَا ذَهَبٌ
والبَرَجُ . النماءُ والزيادةُ (١) ، وقيل إن هذه اللفظة
نَبْطِيَّةٌ ، وليست فصيحة ، وقال آخر
سودٌ ذوائبها بيضٌ تَرَائِبُهَا
مَحْضٌ ضَرَائِبُهَا صِيغَتٌ مِنَ الكَرَمِ .

وقال البحتري

ذاتُ حسنٍ لو استزادت من الحُسْنِ
نِ اليه لما اصَابَتْ مَزِيدَا

(١) هذا خطأ فاحش . وإنما البرج . سعة بياض العين

فهي كالشمس بهجةً والقضيب ال
لذتِ قداً والرِّمِ طرفاً وجيداً

وقال آخر
ترددَ في خلقِي سُودُدي
سماحاً مُرجىً ويأساً مهيباً
فكالسيفِ إن جثته صارخاً
وكالبحرِ إن جثته مُستثيباً
وكقول أبي تمام

جُمِعَتْ لَنَا فَرَقُ الْأَمَانِي مِنْكُمْ
بَأَيْرَ مِنْ رُوحِ الْحَيَاةِ وَأَوْصَلَ
فَصْنِيعَةٌ فِي يَوْمِهَا وَصْنِيعَةٌ
قَدْ أَحْوَلَتْ وَصْنِيعَةٌ لَمْ تُحَوَّلِ
كَلَأَزَنْ مِنْ مَاءِ الرَّبَابِ فُقُيْلِ
مُتَنْظَرٌ وَنَحِيمٌ مُتَهَلَّلٌ (١)

ومن جيد التشبيه قول إبراهيم بن العباس
لنا إبلٌ كُومٌ يَضِيقُ بِهَا الْفَضَا
وَيُنْبِرُ عَنْهَا أَرْضُهَا وَسَمَاوُهَا

(١) هذا إقواء من جرّ . الى رفع

فَمِنْ دُونِهَا أَنْ تُسْتَبَاحَ دِمَاؤُنَا
وَمِنْ دُونِنَا أَنْ يَسْتَبَاحَ دِمَاؤُهَا
حَيِّ وَقِرَى فَاَلَمُوتُ دُونِ مَرَامِهَا
وَأَيْسَرُ خَطْبِ يَوْمِ حَقِّ فَنَاؤُهَا

وقال أبو تمام

وَمَا هُوَ إِلَّا الْوَحْيُ أَوْ حَدُّ مُرْهَفٍ
يُقِيمُ ظُبَاهُ أَخْدَعِي كُلِّ مَائِلِ
فَهَذَا دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ
وَهَذَا دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ كُلِّ جَاهِلٍ

وهكذا ورد قوله

وَكَانَ لَهُمْ غَيْشًا وَعِلْمًا لِمُعَدِّمٍ
فِيَسْأَلُهُ أَوْ يَاحِثٍ فَيَسْأَلُهُ

ومن ذلك قول أبي نُوَاسٍ

تَرْجُو وَتَخْشَى حَالَتَيْكَ الْوَرَى كَأَنَّكَ الْجِنَّةُ وَالنَّارُ
وَلِيَكُنْ هَذَا الْقَدْرُ كَافِيًا فِي إِيرَادِ الْأَمْثَلَةِ فِيهِ كَفَايَةٌ
لِمَقْدَارِ غَرَضِنَا فِي التَّشْبِيهِ الْمَضْمُرِ الْأَدَاةَ، وَالْمَظْهَرِ الْأَدَاةَ كَمَا
فَصَلَّنَاهُ مِنْ قَبْلُ

المطلب الثالث

(في كيفية التشبيه)

اعلم أن التشبيهَ لكثرة وقوعه في الكلام ، وتوسُّع أهل
البلاغة في طرقه يكاد أن تكون كيفية وقوعه غير منحصرة لما
ذكرناه من الاتِّساع ، ولكننا نشير من ذلك إلى كيفيات
خمس بمعونة الله تعالى

(الكيفية الأولى)

هو أن الغرض بالتشبيه ومقصوده ، إنما هو الإبانة
والإيضاح ، ثم إما أن يكون بياناً لحكم مجهول ، أو يكون
بياناً لمقداره . فهذان وجهان ، الوجه الأول أن يكون بياناً
لحكم مجهول ، وهذا نحو أن يكون المدعى يدعى ما
لا يتصورُ ثبوته ولا يعقلُ إمكانه ، فيأتي بالتشبيه لبيان
إمكانه وهذا كقول بعضهم

فإن تفق الأنام وأنت منهم

فإن المسك بعض دم الغزال

فإن الشاعر أراد أن يقول : إن المدوح فاق الأنام بحيث

لم يبق بينه وبينهم مشابهة ومقاربة ، بل صار جنساً برأسه وأصلاً في نفسه ، وهذا في الظاهر كالممتع ، فإنه يبعد في العقل أن تتناهى بعض آحاد النوع أو شيء من مفرداته في الفضائل الخاصة والمناقب العالية الى حدٍ يصير كأنه ليس من ذلك النوع ، فلما أطلق ذلك عقبه بقوله (فإن المسك بعض دم الغزال) محتجاً به على تصحيح دعواه ، وعلى إمكان ما قاله ، وعلى أنه ليس محالاً ، وبيانه هو أن المسك قد خرج لا محالة عن صفة الدم وحقيقته ، حتى لا يقال هو منه ، ولا يُعدُّ من جنسه ، ولا يوجد فيه شيء من الصفات الشريفة التي للمسك ، فلاجل هذا سيق التشبيه من أجل هذه الفائدة

الوجه الثاني أن يكون بياناً لمقداره ، وهذا نحو أن يحاول نفي الفائدة عن فعل بعض الناس ، وأن يدعى فيه أنه لا يحصل منه على طائل فيقول فيه : فلان كالتبايض على الماء ، ويخطُّ في الهواء ، فالتشبيه فيما هذا حاله لم يكن مسوقاً لبيان الإمكان ، بل إنما سيق لمعرفة المقدار ، لأن الفعل في نفسه بالإضافة الى ما يفيد على مراتب مختلفة في الافراط ، والتفريط ، والتوسيط ، فاذا مثل ما ذكرناه من المحسوس عرف قدره ، ولهذا قد يُقال : حجة واضحة

كالشمس ، وجهلٌ أظلم من الليل ، ومدادٌ كحدقة الغراب ،
الى مثل ذلك مما ذكرناه

(الكيفية الثانية)

هو أن المتشابهين من الاشياء متى كانت المباعدة بينهما
أتمّ ، كان التشبيه أعجب ، والسبب في ذلك هو أن المباينة متى
كانت أدخل بينهما كان التشابه أشدّ إعجاباً في النفوس ،
وأقوى تمكناً فيها ، لأن أكثر مبنى الطباع على أن الشيء
إذا تصوّر ظهوره من مكان يبعدُ ظهوره منه ، ازداد
شغفُ النفس به ، وكثُر تعلقها به ، فما يتعدّر وجوده أعجب
مما يتسهّل وجوده ، ولهذا فإن تشبيه الشقائق في حُرّتها
وخضرة أعوادها ، بأعلام الياقوت المنصوبة على رماح من
زبرجد ، في غاية الحسن ، لما كان لا يكاد يوجد ، وهكذا
قوله (مدهن دُرّ حشوهن عقيق) وكذا تشبيه الكواكب
في سماها ، ببساط أزرق فوقه دُرّ منشورة ، ودونه في الرتبة
تشبيه الثريا بعنقود الكرم ، واللجام المفضّض والوشاح
المفصل كما قال امرؤ القيس

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ
تَعَرُّضَ أَثْنَاءِ الْوِشَاحِ الْمُفَصَّلِ
ودونه في التشبيه مشابهة العين بالترجس في قوله
(فأمطرت لؤلؤاً من نرجس)
فمراتب التشبيه متفاوتة كما أشرنا إليه ، وكلما ازداد
البعدُ ازداد التشبيه رقةً وصفاءً

(الكيفية الثالثة)

ان المعاني العقلية وإن كانت ثابتةً مقطوعاً بها متيقنةً ،
خلا أن التمسك بالمحسوسات والتعويل عليها في المشابهة أولى
وأحق ، لكونها تفيد زيادة قوةٍ ومزيد إيضاح ، وإنما كان
الأمرُ كما قلنا لأوجه ثلاثة

أما أولاً فلما يحصل بها من الوثاقة واطمئنان النفس
إليها ، وانشراح الصدر بها ، وقد أشار الله الى ما قلناه بقوله
تعالى « قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيَظْمِنَنَّ قَلْبِي » وأما ثانياً فلأنك
إذا كنت بجانب نهرٍ وأنت تريد أن تخبر بأن فعل صاحبك
لا ثمرة له ولا يحصل منه على فائدة ، فوضعت كفك في الماء
ورفعتُها ، وقلت: انظرُ الى كفى ، هل حصل فيه شيءٌ من الماء ،

فهكذا أنت فيما تفعله وتعالجه ، كان في ذلك ضربٌ من التأثير والقوة والتأكيد أكثر مما في النطق والقول ، وما ذاك إلا من أجل تعقله بالإدراك ، وأما ثالثاً فلأنك لو أردت ضرب مثال في تباين الشيتين وتنافيهما، فأشرت الى الماء والنار فقلت : هل هذان يجتمعان ، فإنك تجد في نفسك لتمثلك من التأثير ما لا تجده اذا أخبرت عن ذلك بالقول ، فقلت هل يجتمع الماء والنار كما قال بعضهم

وَمُكَلِّفُ الْأَيَّامِ ضِدَّ طِبَاعِهَا

مَتَطَلَّبٌ فِي الْمَاءِ جَذْوَةٌ نَارٍ

وَمِصْدَاقُ مَا ذَكَرْنَاهُ هَهُنَا هُوَ أَنَّكَ تَجِدُ فِي قَوْلِهِ

وَيَوْمٍ كَظَلِّ الرَّمْحِ قَصْرَ طُولِهِ

دَمُ الزَّقِّ عَنَّا وَاصْطِفَاقُ الْمَزَاهِرِ

مَا لَا تَجِدُهُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ

فِي لَيْلِ صَوْلٍ تَنَاهَى الْعَرْضُ وَالطُّولُ

كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولٌ

من مزيد القوة والتأكيد ، وما ذاك إلا لأن الأول مبني على الإدراك دون الآخر مع أن الأول في المبالغة

دون الثاني ، فإن ظلّ الرمح مُتّناهٍ واتّصال ليل صُولٍ بالليل
لا نهاية له ، ولكن الوجه في قوّته ما ذكرناه فيه

(الكيفية الرابعة)

هو أن العادة جاريةٌ والأساليب مطّردةٌ في تشبيه
الأدنى بالأعلى والأقلّ بالأكثر ، والفاضل بالأفضل ،
وقد يقصد البليغُ في نظمه ونثره على جهة التخيل أن يُؤمّم
في الشيء القاصر عن نظيره أنه زائد عليه ، وعند هذا انعكس
الأمر فيجعل الأصلُ فرعاً ، ويُشبهه الزائد بالناقص ويجعل
الفرع لأجل المبالغة أعلاً شيئاً من الأصل ، فيرفعه الى رتبة
الأصل كما قال بعض الشعراء

وبدأ الصّباحُ كأن غرّته * وجه الخليفة حين يمتدحُ
فهذا على أنه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتمُّ
وأكمل في النور والضياء من الصّباح ، فلما اعتقد هذا وعزم
عليه ساغ له جعل الصّباح فرعاً ووجه الخليفة أصلاً وكما قال
ابن المعتزّ

وكأنما الشمسُ المنيرةُ ديناً * رُجلته حدائدُ الضّرّاب

فهذا وأمثاله وإن عظم التفاوت فيه لكن الذى حسنُ منه هو أنه لم يقصد قصر التشبيه على مجرد الإنارة ، وإنما أراد تشبيه مستدير يتلألاً ويلمع ، ثم خصوص حسن اللون الموجود فى الدينار المتخلص من حنى السبك ، فأما مقدارُ النور والشعاع العظيم فكأنه لم يتعرض له بحال

(الكيفية الخامسة)

اعلم أن التشبيه كما يقع فى المفرد فهو واقعٌ فى المركب ، فإذا قصدت إيقاع التشبيه بالمفرد ، فانما تقصد الى نفس تلك الحقيقة المجردة مع قطع النظر الى غيرها ، وإذا قصدت التشبيه بالمركب ، فإنما يؤولُ الأمر فيه الى تشبيه مفردات بمفردات ، فلا جرم حصل التركيب لا محالة ، فأما تشبيه المفرد بالمفرد ، فمثاله فى الحركة ، فإذا أوقعت التشبيه فأنت تجرّدها من كل وصف يقارنها مما يخالف حقيقتها كما قال ابن المعتز فى صفة البرق

وكأن البرق مصحفٌ قار * فانطباقاً مرّة وانفتاحاً

فلم يقع التشبيه فى جميع أوصاف البرق ومعانيه ، ولكن نظر الى مجرد الحركة فى الانبساط والانقباض ، وقد قصر

تشبيهه على نفس الحركة ، ثم إنه قدّر في نفسه لينظر أيُّ
أوصاف الحركة أخصُّ فوجدَ ذلك في فعل القارىء بأوراق
المصحف من فتحها مرّة ، وإطباقها أُخرى ، فأما تشبيه
المركب بالمركب ، فإنه يجمع أوصافاً مختلفة ، كالشكل واللون
والإضاءة والحركة ، ومثاله ماقاله بعضهم

(والشمسُ كالمرآة في كَفِّ الأَشَلِّ)

فإن هذا التشبيه يُريك مع الاستدارة والإشراق
الحركة التي تراها للشمس إذا تأملتَها ، وذلك أن الشمس لها
حركةٌ متلائةٌ دائمةٌ ، ولنورها بسبب ذلك تموجٌ واضطرابٌ
ولا يحصل هذا التشبيه إلا بمرآة في كَفِّ أَشَلِّ ، لأن
حركتها تدوم وتتصل ويكون لها سرعة وتموج ، وتلك حالةُ
الشمس فإنك ترى شعاعها كأنه يهْمُ أن ينبسط ، وأجود من
هذا التشبيه في اجتماع هذه الأمور قول المهلب الوزير

الشمسُ من مشرقها قد بدتْ مُشْرِقةً ليس لها حاجِبُ
كأنَّها بُوْتَقَةٌ أُحْمِيَتْ * يَجُولُ فِيهَا ذَهَبٌ ذَائِبٌ
ولنقتصر على هذا القدر من الكيفيات ففيه كفاية

فيما نريده بمعونة الله تعالى

المطلب الرابع

(في ذكر أحكام التشبيه وهي كثيرة ، ولكننا نورد ما تمس الحاجة إليه)

(الحكم الاول)

هو أنه لا بدّ من رعاية جهة التشبيه ، ويجب أن لا يتعدى في التشبيه عن الجهة المقصودة ، والآ وقع الخطأ لا محالة ، ومثاله قوله صلى الله عليه « الكمأة جُدرى الأرض » فالغرض من كلامه عليه السلام في تشبيه الكمأة بالجدرى ، هو أنها مفسدة لها كما أن الجدرى يفسد الوجه والبدن ، وليس المقصود من التشبيه هو الاتصال ، فإن مثل هذا لا فائدة فيه ولا ثمرة تحته ، فإن الاتصال غرضٌ حقيرٌ لا يقصد التشبيه لأجله ، وكما يقال : النحو في الكلام كالملح في الطعام فإن المقصود من هذا التشبيه هو أن الكلام لا يُجدى ولا يكون فيه نفعٌ إلاّ بمراعاة الأحكام النحوية ، كما أن الطعام لا ينفع ما لم يصلح بالملح ، وليس المقصود ما ظنّه بعضهم من أن وجه التشبيه هو أن القليل من النحو مغنٍ ، والكثير مفسدٌ ، كما أن القليل من الملح منصلحٌ للطعام ، وكثيره

مفسدٌ له فهذا باطل ، لأن الزيادة والنقصان في مجارى الأحكام النحوية في الكلام باطلٌ ، وبيانه هو أننا إذا قلنا : إن زيدا قائمٌ ، وكان زيد قائماً فلا بد من رفع أحد الاسمين ونصبه ، فهذا إذا وُجدَ فقد حصل القانون النحوى ، وتمتنع الزيادةُ عليه ، وإن لم يحصل فقد زال قانون النحو ، ولا فائدة فيه لأنه خارجٌ ، فإذن لا وجه لدخول الزيادة والنقصان في النحو كما لخصناه ، وعلى هذا يكون تشبيه النحو بالملح ليس كما اعتقده ، وإنما هو من جهة الإصلاح كما أشرنا إليه ، فتقرر بما حققناه أن التشبيه قد يكون من جهة ويُظنُّ أنه من جهة أخرى ، وعند هذا يقع الغلط ، وهكذا الحال في قوله عليه السلام « المؤمن كالسنبلة ، يموجُّ أحياناً ويقوم أخرى » فجهة التشبيه هو أنه أراد أن المؤمن يواقعُ الذنبَ فيتوبُ منه ، ويسترجعُ مرةً بعد أخرى ، والكافر كالأرزقة ، (١) يعنى أنه إذا هفأ في الذنب لم يتذكر ولم يسترجع ، فهو كالأرزقة ، إذا انجمعت لم تقم أبداً . ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يتوب إلا عند الموت بحيث لا يقوم ، ولا تنفعه التوبة

(١) بسكون الراء . شجرة معروفة بالشام تسمى عندنا الصنوبر . من

(كألارزة) اذا انجمفت لا يُرَجَى لها استقامة بحال فا
خالف هذه الجهات في التشبيه يكون خطأ بلا مَرِيَّة

(الحكم الثاني)

هو أن الأمر الذي يقع به التشبيه منقسمٌ الى ما يمكن
إفرادُ أحد أجزائه بالذكر ، والى ما يتعذرُ ذلك فيه ، فمثالُ
الأول قوله تعالى « مثلُ الذين حملوا التوراةَ ثم لم يحملوها
كمثلِ الحمارِ يحملُ أسفاراً » فإن شئت جعلت التشبيه
مطلق الحمار في الغباوة والجهل والبلادة وسقوط النفوس عن
كريم الخصال ، وشريف الفعال ، وهذه حالة اليهود ، وإن
شئت جعلته مركباً ، وهو أنه ليس الغرضُ إفراد الحمار بالتشبيه ،
ولكن الغرض تشبيه حالهم في كونهم حملوا التوراة ثم لم
يحملوها حَمَلٌ مثلها في امثال أوامرها ونواهيها ، كمثل الحمار في
حماله للأسفار ، فُثِّلُوا في السُّخْفِ بحال الحمار الحامل فوق
ظهره ، جعل مثلاً لما كثفود من الأحكام الشرعية و (أسفاراً)
جعل مثلاً لنفاسة المحمول ، وعدم انتفاع الحامل به ، فصار
حاصل الأمر أنهم مشبهون بالحمار الحامل فوق ظهره كُتُباً
لا يدري حالها ، ولا ينتفع بها ، ومن هذا قول بشار

وَكأنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا * دُرَّرُ نُثْرُنَ عَلَى بَسَاطِ أَزْرَقِ
فإن شئت جعلته من المفرد فقلت : كأن النجوم في
ضوئها دَرَرٌ ، وكأن السماء في زُرُقها بساطٌ أزرق ، فهذا
مقولٌ على انفراده ، وإن شئت جعلته من باب المركب
فقلت : لم يكن التشبيه بمطلق الدرر ، ولا بمطلق البساط ،
وإنما الغرضُ النجومُ في ضوئها وتلألؤها إلى زُرُقة أديم
السماء ، كبساطٍ أزرق نُثِرَتْ عليه دُرَرٌ صافيةٌ ، ونظيرُ هذا
القسم ، عقدٌ من دُرٍّ وياقوتٍ ، فهو إذا فصلَ واحدة واحدة ،
فهو على حظٍّ من الإعجاب ، وهو إذا نُظِمَ في سلكٍ واحدٍ ،
فهو على حظٍّ وافرٍ من الزينة والحسن والنضارة ، ومثالُ الثاني
وهو ما يتعدَّر فيه الأفراد ، قوله تعالى « ومثلُ كَلِمَةٍ
خَيْثَةٍ كَنَجْرَةٍ خَيْثَةٍ » فإن المقصود تشبيهُ كلمةٍ موصوفةٍ
بالخَيْثِ بشجرة موصوفة بالخَيْثِ أيضاً ، فلو سلبت الكلمة
صفة الخَيْثِ قائلاً . ومثلُ كلمةٍ كشجرة خَيْثَةٍ ، أبطلت
بلاغة الآية ، وأزلت عنها رونقَ الفصاحة ، ومن هذا قوله
كأنما المَرِيخُ والمشتري قُدَّامَه في شامخِ الرُفعة
منصرفٌ بالليل عن دعوة قُدَّأَسْرَجَت قُدَّامَه شمعة
فالغرضُ أن التشبيه لم يكن للمَرِيخِ على انفراده ،

ولكن إنما حصل له من جهة الحالة الحاصلة له من كون المشتري قدامه ، ولهذا كانت الواو في قوله والمشتري قدامه ، واو الحال ، فهي كالصفة في كونها تابعة لا يمكن إفرادها بالذكر ، بل تذكّر في ضمن الأول على طريق التبعية ، فلو أبطلت التركيب قائلاً . كأنما المريح منصرف عن دعوة ، كان خلفاً من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً ، ونظير هذا القسم ، خاتم من فضة ، وسوار من ذهب ، فإنه لا يفيد الحسن والإعجاب إلا إذا كان مركباً منظماً ، فإن زال تركيبه ونظامه ، خرج عن إعجابه وحسنه وبطل

(الحكم الثالث)

أعلم أن من التشبيه ما يحضر في الذهن ويسهل إدراكه ، ويسمى القريب ، ومنه ما يحتاج الى نوع فكرة وتأمل ، ويسمى الغريب ، ولندكر الأمرين جميعاً بالأمثلة ، مثال الأول وهو القريب ، وذلك متى أخطرت ببالك استدارة قرص الشمس وتنورها وتموج ضوئها ، فإن المرآة المجلوة تقع في قلبك وتعرف من أول وهلة كونها مشبهة للشمس ، وهكذا إذا نظرت الى السيف المصقول عند سلته ،

فإنك تذكر لمعان البرق ، فهذا تشبهه به ، وإذا رأيت الثياب
الموشاة من الحرير في رقعتها وصفائها ، وإحكام ألوانها ، فإنك
تشبهها بالروض المطور ، المفتر عن أزهاره ، المبتسم عن
أنواره ، فهذه الأمور وما شابهها تعد من التشبيه القريب كما
ذكرناه ، ومثال الثاني وهو الغريب فهو الذي يحتاج في إدراكه
إلى دقة نظر وقوة فكر ، وهذا نحو تشبيه الشمس بالمرآة
في كفة الأشل ، ومثل تشبيهها في التموج والإتارة بالبوتقة
من الذهب ، ونحو تشبيه الخمر في الكأس في لونه ، بمداهن درر
حشوهن عقيق ، ومثل تشبيه حمرة الشقائق مع خضرة
أعوادها ، بأعلام ياقوت منصوبة على رماح من زبرجد ، إلى
غير ذلك مما يحتاج إلى مزيد فكرة ونظر

(الحكم الرابع)

كل تشبيه على جميع أنواعه ، فلا بد فيه من اشتماله على
أركان أربعة ، المشبه ، والمشبّه به ، والوصف الجامع بينهما ،
وكيفية التشبيه في قربه وبعده ، وكونه مفرداً ومركباً ، ونادراً
وماً لوفاً ، إلى غير ذلك ، فمتى كثرت الأوصاف ، كان أدخل
في الغرابة وأعجب في مقاصد البلاغة ، وأقرب مثال له في اجتماع

أوصاف التشبيه قوله تعالى « إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ
مِنَ السَّمَاءِ » الى قوله تعالى « كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ » فالآية
في نظمها مشتملة على عشر جمل ، كل واحدة منها على حظ
من التشبيه ، ثم يكون التشبيه أيضاً حاصلًا من مجموعها من
غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض ، فإنك لو حذف
منها جملة واحدة ، تطرق الخرم إليها على قدر المحذوف ،
وكان مخلاً بمغزى التشبيه الذي قصد فيها ، وهكذا القول في
الإفراد في التشبيه ، والتركيب ، فالإفراد نحو تشبيهك الكلام
بالعسل ، في أن كل واحد منهما يوجب للنفس لذة وحالة
محمودة ، والمركب كقولك « أعط القوس باريها » فانه ليس
الغرض إعطاء مطلقاً ، وإنما المقصود إعطاء من هو أهل
للرماية ، ومنه قولهم « الرامي بغير وتر ، والساعي الى الهيحاء
بغير سلاح ، فالتشبيه فيما هذا حاله مركب كما ترى

(الحكم الخامس)

أعلم أن من جملة التشبيهات المركبة ما يُظن لكثرة
اتصاله أنه لا يمكن فصل بعضه عن بعض ، وليس الأمر
كذلك ، وهذا كقول امرئ القيس

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا
لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

فليس يحصل من أجل ضمّ الرّطب من القلوب الى
اليابس ، هيئة تجب مراعاتها ، ويعنى بملازمتها ، ولا لاجتماع
الحشف البالى ، مع العناب غرض تجب فيه المضامة
والملاصقة ، ولو فرقت هذه التشبيهات لم يكن هناك إخلال
بالمعنى المقصود ، فلو قلت : كأن الرّطب من القلوب عناب ،
وأن اليابس حشف من الطير في وكر العقاب ، لم يكن أحد
التشبيهين موقوفاً في إفادته لما يفيد على الآخر ، ونظيره
قول أبي الطيب المتنبي

بَدَتْ قَرَأً وَمَا تَ خُوطَ بَانَ

وَفَاحَتْ عَنَبْرًا وَرَنْتَ غَزَالَا

فهذا من التشبيه المضمّر الأداة ، وكل واحد منهما
مستقل بنفسه ، وفيما ذكرناه غنية عما عداه ، وبتمامه يتم
الكلام على أسرار التشبيه ، فأما كونه معدوداً من المجاز أم لا ،
فقد أوضحنا حاله ، وقد تجز غرضنا من القاعدة الثانية المرسومة
للتشبيه ، والحمد لله

﴿ القاعدة الثالثة ﴾

(من قواعد المجاز في ذكر حقائق الكناية)

أعلم أن الكناية وادٍ من أودية البلاغة ، وركنٌ من أركان المجاز ، وتختصّ بدقّةٍ وغموضٍ ، ومن أجل ذلك حصل الزلل لكثير من الفرق ، لسبب التأويلات ، كما عرضَ للباطنية فيما أتوا به من قبح التأويل وشنيعه ، ولطوائف من أهل البدع والضلالات ، وما ذاك إلا من جهلهم بمجاريها ، وما يجوز استعماله منها ، وما لا يجوز ، فلا جرم كانت مختصةً بمزيد الاعتناء ، لما يحصل فيها من الفوائد الكثيرة ، والنُّكَّتِ الغزيرة ، ولنذكرُ ماهية الكناية ، ثم نُردِّفُه بالفرق بين الكناية ، والتعريض ، ثم تذكرُ أقسامها وأمثلتها ، فهذه فصولٌ أربعةٌ فصلها بمعونة الله تعالى

﴿ الفصل الأول ﴾

(في تفسير لفظ الكناية وبيان معناها)

ولكثرة دَوْرِها في الكلام استعملت في اللغة، والعُرف، والاصطلاح ، فهذه مجارٍ ثلاثة

﴿ المجرى الأول ﴾

(في لسان أهل اللغة)

الكناية مصدر كنى يَكْنِي ، وكنيته تَكْنِيَةٌ كنية حسنة ،
ولامها واوٌ وياؤه ، يُقال . كناههُ بكنيه ، ويكنوهُ ، والكنيةُ
بالأب ، أو بالأم ، وفلانٌ يُكْنَى بأبي عبد الله ، وفلانةُ
تُكْنَى بأمّ فلان ، ولا يُقال . يُكْنَى بعبد الله ، ولا زينبُ
تُكْنَى بهندٍ ، وإنما هو مقصورٌ على الأب ، والأم ، وفلان
كُنِيَ فلان ، اى مكنى بكنيته ، كما يُقال سَمِيَهُ ، اى مسمى
باسمه ، وكُنِيَ الرَّؤْيَا ، هى الأمثالُ التى تكون عند الرؤيا
يُكْنَى بها عن أعيان الأمور ، وفى الحديث «إِنَّ للرُّؤْيَا كُنِيَ ،
ولها أسماءٌ فكنّوها بكنائها ، واعتبروا بأسمائها »

﴿ المجرى الثانى ﴾

(في عرفِ اللغة)

الكناية مقولةٌ على ما يتكلم به الانسانُ ، ويُريد به
غيره ، وأنشد الجوهري لأبى زياد
وَإِنِّي لَأَكْنُو عَنْ قَدُورٍ بغيرها
وَأُعْرَبُ أَحْيَانًا بِهَا وَأُصَارِحُ

والكُنْيَةُ بالضم ، والكسر في فائها ، واحدةُ الكُنْيَةِ ،
واشتقاقها من الستر ، يُقال . كُنَيْتُ الشيءَ ، إذا سترتهُ ،
وإنما أُجْرِيَ هذا الاسمُ على هذا النوع من الكلام ، لأنه
يسترُ معنىً ويُظهرُ غيره ، فلا جَرَمَ سَمَّيْتُ كُنْيَةً ، فالعُرْفُ
متناولٌ للعبارة كما ترى

﴿ المجرى الثالث ﴾

(في مصطلح النظار من علماء البيان)

وقد ذكروا في بيان معناها تعريفات كثيرة ، ونحن
نورد الأقوى منها بمشيئة الله تعالى

(التعريف الأول)

ذكره الشيخ عبدُ القاهر الجُرْجَانِي . وحاصلُ كلامه هي
أن يُريدَ المتكلمُ إثباتَ معنىٍّ من المعاني فلا يذكره باللفظ
الموضوع له في اللغة ، ويأتي بتاليه وجوداً ، فيُؤمِّيُّ به إليه ،
ويجعله دليلاً عليه ، ومثاله قولنا . فلانٌ كثيرٌ رَمادِ القَدْرِ ،
طويلٌ نِجَادِ السيفِ ، فنكُنِي بالأول عن جوده ، وبالثاني
عن طول قامته ، هذا ملخصُ كلامه ، وهذا فاسدٌ لأُمور ثلاثة ،
أما أولاً فلأنَّ قوله (ويأتي بتاليه) إمّا أن يريد بتاليه مثله ،

فهو خطأ ، فإنَّ الكناية ليست مماثلة لما كان من اللفظ الذي
تُرك بالكناية ، لأن كثرة الرماد ، ليس مُماثلاً لكونه كريماً ،
وإمّا أن يريد معنى آخر ، فيجب ذكره حتى ننظر فيه ، إمّا
بصحة ، وإمّا بفساد ، وأمّا ثانياً فلأنَّ قوله (فيومئذ به)
ليس يخلو الأيماء ، إمّا أن يكون على جهة الحقيقة ، أو على
جهة المجاز ، فلفظة الأيماء محتملة لما ذكرناه ، وليس في
الأيماء إشارةً الى أحد الوجهين ، فلا بُدَّ من بيان أحدهما ،
وإلاَّ كان كلاماً مُجملاً لا يفيد فائدة ، وهو مُجانبٌ لصناعة
الحدود ، وأمّا ثالثاً فلأنَّ ما هذا حاله ينتقض بالاستعارة في
نحو قولك . رأيت الأسد ، ولقيتُ بحراً ، فإنك فيه قد تركتَ
اللفظَ الموضوع للشجاعة والكرم ، وأتيتَ بتاليهما ، وأوماتَ
بهما اليه ، وإذا دخلت الاستعارة في هذا الحدِّ ، كان باطلاً ،
لأنه لم يُفد خصوصية الكناية على انفرادها ، وقد مرَّ
الشيخان أبو المكارم صاحب التبيان ، والمطرزى على ما قاله
الشيخ عبد القاهر ، ولم يعترضاه بما ذكرناه من الإفساد

(التعريف الثاني)

ذكره ابنُ سراج المالكى في كتابه المصباح ، وتقريرُ
ماقاله في ماهية الكناية ، هو تركُّ التصريح بالشىء الى

مساويه في اللزوم ، لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ ، فَقَوْلُهُ (تَرَكَ
التَّصْرِيحَ بِالشَّيْءِ) عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ الْمَجَازِيَةِ ، فَإِنَّهُ مُتَّفَقَةٌ
فِي تَرْكِ التَّصْرِيحِ بِحَقَائِقِهَا الْمَوْضُوعَةِ مِنْ أَجْلِهَا ، وَقَوْلُهُ « إِلَى
مَسَاوِيهِ فِي اللَّزُومِ لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ » يُحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الاسْتِعَارَةِ
فِي مِثْلِ قَوْلِكَ . رَأَيْتَ أَسَدًا ، فَإِنَّكَ انْتَقَلْتَ فِي الْكِنَايَةِ عَنِ
لَفْظِ إِلَى مَا يَسَاوِيهِ فِي مَقْصُودِ دَلَالَتِهِ ، فَإِنَّ الْوَصْفَ كَمَا يَلْزَمُ
قَوْلَنَا فَلَانٌ كَرِيمٌ ، فَانْهُ يَلْزَمُ مَسَاوِيَهُ أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُنَا فَلَانٌ
كَثِيرٌ رَمَادٍ الْقَدْرُ ، بِخِلَافِ قَوْلِنَا . أَسَدٌ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِمَّاثِلًا
لِقَوْلِنَا فَلَانٌ شَجَاعٌ فِي مَقْصُودِ دَلَالَتِهِ ، بَلْ يُخَالِفُهُ فِي نَفْسِ
دَلَالَتِهِ ، فَإِنَّهُ دَالٌ عَلَى خِلَافِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُنَا فَلَانٌ شَجَاعٌ ،
وَإِنَّمَا شَارَكَهُ فِي بَعْضِ مَعَانِيهِ ، وَهُوَ الشَّجَاعَةُ فَاقْتَرَقَا ، وَقَوْلُهُ
(لِيُنْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الْمَلْزُومِ) يَعْنِي أَنَّ فَائِدَةَ الْمَسَاوَاةِ فِي الدَّلَالَةِ ،
هُوَ الْمَسَاوَاةُ فِي الْمَلْزُومِ ، فَهَذَا مُلَخَّصٌ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ سِرَاجٍ الْمَالِكِيُّ
فِي كِتَابِ الْمَصْبَاحِ مَعَ فَضْلِ بَيَانِ مَنَّا لِقِيُودٍ فِي الْحَدِّ أَغْفَلَهَا فِيهِ
(التَّعْرِيفُ الثَّانِي)

حَكَاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ عَنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ ، وَحَاصِلُ مَا
قَالَهُ فِي تَفْسِيرِ الْكِنَايَةِ ، هِيَ الْلَفْظُ الدَّالُّ عَلَى الشَّيْءِ بِغَيْرِ

الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه ،
وزعم أن مثال ما قاله هو ، اللبس ، والجماع ، فإن الجماع اسم
موضوع حقيق لعناه ، واللبس كناية عنه ، وبينهما الوصف
الجامع ، لأن الجماع لبس وزيادة ، فكان دالاً عليه بالوضع
المجازي ، هذه زبدة كلامه ، وفائدته ، وهو فاسد لأمر ثلاثة ،
أما أولاً فلأن هذا يبطل بالتشبيه ، فإنه اللفظ الدال على
غير الوضع الحقيقي في وصف من الأوصاف ، كقولنا . كأن
زيداً الأسد ، فأدخل فيه ما ليس منه ، وأما ثانياً فلأن
الكناية لا تفتقر إلى ذكر جامع ، فإتينا إذا قلنا فلان كثير
رماد القدر ، وجعلنا هذا دلالة على كونه كريماً ، فهو غير محتاج
إلى ذكر (جامع) فاعتبار ذكر الجامع في الكناية يخرجها
عن حقيقة وضعها ، ويبطل فائدتها ، وأما ثالثاً فلأنه ذكر
الكناية والمكنى في حد الكناية ، وهذا فيه تفسير الشيء
بنفسه ، وإحالة بأحد المجهولين على الآخر ، فلا جرم كان
باطلاً ،

(إشارة) اعلم أن ما ذكر ابن سراج المالكى في
تعريف الكناية ، وإن كان أسلم مما حكاه ابن الأثير ،
وأدخل في التحقيق ، لكنه لا يخلو عن نظر من وجهين ،

أما أولاً فلأن ما ذكره حاصلٌ في الاستعارة في نحو قولك :
رأيت الأسدَ ، ولقيت البحرَ ، فإنك تركت التصريح بقولك
لقيت الشجاعَ الى لفظ الأسدَ ، والكريم الى لفظ البحرَ ،
والكنايةُ مخالفةٌ للاستعارة في ماهيتها ، فلا يُخلطُ أحدهما
بالآخر ، وأما ثانياً فإن قوله (الى مساويه في اللزوم لينتقل
منه الى الملزوم) إن أراد بالملزوم ، المدلولَ ، فذكر المدلول
أوضح ، فلا حاجة الى العدول عنه ، وإن أراد به معنى آخر
غير المدلول فهو خطأ لا فائدة فيه ، لأنه لا مشاركة بينهما إلا
في مدلولهما لا غير ، ولهذا كان كناية عنه ، نعم إنما حمله على
هذا هو أنه كان مولعاً بممارسة المنطق ومعالجته ، فغلبت عليه
عباراته ، (وما كلُّ آذانٍ تسمعُ القيل) فإن موضوع علم البيان
هو الفصاحة والبلاغة ومعرفة أساليبهما ، وهما بمنزل عن علم
المنطق ، فلا ينبغي أن يمزج أحدهما بالآخر لاختلاف
حقائقهما

(التعريف الرابع)

حكاه ابن الأثير عن بعض الأصوليين ولم أعرف قائله
وهو مصدقٌ فيما نقله ، قال : في حد الكناية ، إنها اللفظ

الذي يحتمل الدلالة على المعنى ، وعلى خلافه ، وهذا فاسد
لامرين ، أمّا أولاً فلاّن ما قاله يبطل باللفظ المشترك في نحو
قولك : قرء ، وشفق ، فإن كل واحد منهما دالّ على معنى ،
وعلى خلافه ، وأمّا ثانياً فلاّن ما ذكره يبطل بالحقيقة والمجاز ،
فإن قولنا : أسد ، وبحر ، كما يدل على ما وُضع له بالحقيقة فهو
دالّ على ما استعمل فيه من المجاز ، فيلزم أن يكون ما
ذكرناه من الكناية ، وهو باطلٌ ، فأما ابن الخطيب الرازي
فما زاد في حد الكناية في كتابه نهاية الإيجاز على أن قال :
هي اللفظ الدالّ على معنى مقصودٍ مع ملاحظة معناه الأصليّ ،
هذا ملخص كلامه ، ولم يُورده على جهة التحديد ، وهذا
فاسدٌ بالاستعارة فإنها دالة على معنى مقصودٍ مع ملاحظة
معناها الأصليّ ، فيلزم على ما قاله دخولها في الكناية ، ويبطل
أيضاً بالحقيقة مع مجازها ، فإنه ما من مجازٍ يدلُّ على معنى الآ
وهو دالّ على حقيقة ، وفي هذا دخول أنواع المجاز في الكناية ،
وهذا باطلٌ ، والعجب من إطلاقه هذا الإِطلاق مع إدراكه
لصناعة الحدود ، وتصوّنه عن النقوض ، وتبحّره في علم الكلام

(التعريف الخامس)

مقاله ابن الأثير عن نفسه وهو كل لفظ دلّ على معنى يجوز حملُه على جانبي الحقيقة والمجاز بوصفِ جامعٍ بين الحقيقة والمجاز ، وهذا نحو قوله تعالى « نساؤكم حرثٌ لكم » فان لفظ الحرث دال على معناه بالحقيقة ، لكنه استعمل في مجازه ههنا وهو الجماع في المأثي المخصوص الصالح للزرع ، فلما كان دالاً على حقيقته ومجازه لا جرّم كان كناية ، فهذا ملخص كلامه مع حذف كثير من فضلاته وهو فاسدٌ لأوجه ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن ظاهر كلامه (معنى) يجوز حمّله على جانبي الحقيقة والمجاز ، يدلّ على ان المحمول معنى واحدٌ على جهة الحقيقة والمجاز ، وهذا خطأ فإن المعنى الواحد لا يجوز أن يكون حقيقة ومجازاً لا اجتماع النفي والاثبات فيه ، لأنه يصير حقيقة ، ليس حقيقة وهو باطل ، بل الحق في الكناية أنهما معنيان ، أحدهما حقيقة ، والآخر مجاز ، وظاهر كلامه أنه معنى واحدٌ لأن قولنا فلان كثيرٌ رماد القدر ، هو بأصله دالّ على كثرة الرماد ، وبمجازه على كرم الموصوف الكثرة ضيفانه ، فقد أساء في هذا الإطلاق ، وأمّا ثانياً فلأن ما ذكره يبطل بالاستعارة

في مثل قولنا فلان أسدٌ وبحرٌ، فإن قولنا : أسدٌ كما يدلُّ بحقيقته على السبع ، فهو دالٌّ بمجازه على الشجاعة ، فيجب دخوله في حدِّ الكناية ، وأمّا ثالثاً فلأن قوله (بوصفٍ جامعٍ بين الحقيقة والمجاز) يدخل فيه التشبيه ، فإنه لا بدَّ من اعتبار أمرٍ جامعٍ ، بخلاف الكناية ، فإنها لا تقتصر إلى ذكر الجامع ، فاعتبارُ قيد الوصف الجامع ، يُدخلها في التشبيه ويُخرجها عن حقيقتها ، فهذا ما يرد على حدِّ ابن الأثير في الكناية ، ولقد طوَّلَ فيه أنفاسه ، وزعمَ أن أحداً لم يسبقه إلى هذه المقالة ، ومن العجب أنه قد عاب على مَنْ ذكر في حدِّ الكناية ذكرَ الجامع كما حكاه عن بعض علماء البيان ، وأبطله بالتشبيه ، ومع ذلك فإنه قد اعتبره في حدِّه ، وهذه مناقضة على القرب ، ولم يدر أن العلم بصناعة الحدود بمعزلٍ عن علم الكتابة ، فهو (ممن حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء) فإذا عرفت فساد هذه الحدود بما تلخصناه ، فالخيار عندنا في بيان ماهية الكناية ، أن يقال : هي اللفظ الدالُّ على معنيين مختلفين ، حقيقةً ومجازاً من غير واسطة ، لا على جهة التصريح ، ولنفسرٍ مرادنا بهذه القيود ، فقولنا . اللفظُ الدالُّ يُحترز به عن التعريض ، فإنه ليس مدلولاً

عليه بلفظ ، وإنما هو مفهومٌ من جهة الإشارة والفحوى كما سنقرر ماهيته من بعدها بمعونة الله تعالى ، والتفرقة بينه وبين الكناية وقولنا على معنيين ، يُحترز به عما يدلُّ على معنى واحدٍ ، فإنه ليس كناية ، ويدخل فيه اللفظ المتواطىء ، كرجل ، وفرس ، واللفظُ المشتركُ كقولنا قرء ، وشفق ، فإنهما دالان على معنيين ، وقولنا مختلفين ، يخرج عنه المتواطىء ، فإن دلالاته على أمور متماثلة ، وقولنا حقيقة ومجاز ، يُحترز به عن اللفظ المشترك ، فإن دلالاته على ما يدلُّ عليه من المعاني على جهة الحقيقة لا غير ، وقولنا من غير واسطة ، يُحترز به عن التشبيه ، فإنه لا بُدَّ فيه من أداة التشبيه ، إما ظاهرة كقولك زيد كالأسد ، وإما مضمرة ، كقولك زيد البحر ، وقولنا على جهة التصريح ، يُحترز به عن الاستعارة ، فإن دلالاتها على ما تدلُّ عليه من جهة صريحها ، إما من غير قرينة ، كدلالة الأسد على الحيوان ، وإما مع القرينة كدلالة الأسد على الشجاع ، فكلاهما مفهومٌ من جهة التصريح ، بخلاف الكناية فإن الجماع ليس صريحاً من قوله تعالى « فَأَثْوَأَ حُرُثَكُمْ » وإنما هو مفهومٌ على جهة التبع كما دلت عليه بحقيقتها فهذا هو الحدُّ الصالحُ لتقرير ماهية الكناية

﴿ تنبيه ﴾

أعلم أن أكثر علماء البيان على عد الكناية من أنواع المجاز -خلافًا لابن الخطيب الرازي، فإنه أنكر كونها مجازًا، وزعم أن الكناية عبارة عن أن تذكر لفظًا وتفيد بمعناها معنى ثانيًا هو المقصود، فإذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ، وجب أن يكون معناه معتبرًا فيما نقلت اللفظة إليه عن موضوعها. فلا يكون مجازًا، ومثاله على زعمه أنك إذا قلت فلان كثير رماد القدر، فانك تريد أن تجعل حقيقة كثرة الرماد دليلًا على كونه جوادًا، فأنت قد استعملت هذه اللفظة في الأصل وقرضك في إفادة كونه كثير الرماد معنى يلزم الأول، وهو الكرم، فاذا وجب في الكناية اعتبار معناها الأصلي لم يكن مجازًا أصلاً هذا ملخص كلامه في كتابه نهاية الإيجاز، وهو فاسدٌ لأمرين، أما أولاً فلأن حقيقة المجاز، ما دلّ على معنى، خلاف ما دلّ عليه بأصل وضعه، في قوله تعالى «أولاً مستم النساء» فإن الحقيقة في الملامسة هي مماسّة الجسد للجسد، ودلالة الملامسة على الجماع ليس بأصل الوضع، وهذه هي فائدة المجاز، وأما ثانياً فلأن

الكناية قد دلت على معناها اللغويّ الذي وُضعت من أجله ،
فبعد ذلك لا يخلو حالها ، إمّا أن تدلّ على معنىٍ مخالفٍ لما
دلت عليه بالوضع أم لا ، فإن لم تدلّ فلا معنى للكناية ،
وإن دلت عليه وجب القول بكونه مجازاً ، لما كان مخالفاً لما
دلت عليه بالوضع ، والعجب من ابن الخطيب حيث أنكر
كون الكناية مجازاً ، واعترف بكون الاستعارة مجازاً ،
وهما سيان في أن كلّ واحدٍ منهما دالّ على معنىٍ يخالف
ما دلّ عليه بأصل وضعه

« دقيقة »

أعلم أن التفرقة بين الكناية والاستعارة ظاهرة ،
وذلك أنك إذا قلت جاءني الأسد ، ورأيت أسداً فهذا
وما شاكلة تجوزُ بالاستعارة فأنت إذا أطلقته فالمرادُ
به حقيقةً وهو السبع فلا تحتاج فيه الى قرينة ، وإذا أردت
به الشجاع فأنت تحتاج فيه الى قرينة ، فهما بالحقيقة وضمان ،
أحدهما مجازٌ ، والآخر حقيقةٌ ، فمتى أفاد الحقيقة فإنه لا يُفيد
المجاز ، ومتى أفاد المجاز فإنه لا يُفيد الحقيقة ، بخلاف الكناية ،
فإنها إذا أطلقت فالمعنيان أعني الحقيقة والمجاز مفهومان معاً

عند إطلاقها ، ومثالها قولنا . فلان كثير رَمَادِ القِدرِ ، فَإِنَّكَ
قد استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصلية ، وغرضك في
إفادة كونه كثير رَمَادِ القِدرِ إفادة معنى آخر يلزمه ، وهو
الكرم ، وهكذا في قوله تعالى « أَوْلَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » فَإِنَّكَ
قد أفدت به موضوعه اللغوي بالأصالة ، لكنه قصد به معنى
آخر وهو الجماع ، فهما مفهومان عند الإطلاق لكن أحدهما
حقيقة والآخر مجاز كما قررنا ، فقد وضح الفرق بينهما بما
أشرنا إليه ، نعم هذا هو الذي غرَّ ابن الخطيب حتى أبطل
كون الكناية مجازاً ، فإنه لما كان معناها اللغوي مفهوماً
عند استعمال كونها مجازاً في غيره ، أبطل مجازها ، وظن أن
كون معناها اللغوي مفهوماً عند استعمالها في مجازها يُزيل
كونها مستعملة في المجاز ، وليس الأمر كما زعمه ، بل هما
مفهومان معاً ، فأما ابن الأثير ، فهو وإن قال إن الكناية من
باب الاستعارة ، لكنه أحسن حالاً من ابن الخطيب ، فإنه
بقوله هذا لم يُخرجها عن حد المجاز وحكمه ، لأن الاستعارة
من باب المجاز ، فكما أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث
يُطوى ذكر المستعار له ، فهكذا حال الكناية ، فاتها لا تكون
إلا حيث يكون ذكر المكنى عنه مطوياً فيه ، فإذا ن

حاصلُ الكلام في الكناية ، أنه يتجاوزُها أصلان ، ثم ذاك
الأصلان يستحيلُ فيهما أن يكونا حقيقتين ، لأن ذلك
هو اللفظُ المشتركُ ، وباطلُ أن يكونا مجازين ، لأن المجاز
فرعٌ على الحقيقة كما مرَّ بيانه ، وإذا كان فرعاً على حقيقةٍ
نقل عنها ، فإنها لا تُنزلُ الا على تلك الصورة المنقولة بعينها
من غير زيادة ، فكما أن المجاز نفسه لا يكون له حقيقتان ،
فكذا حالُ المجازين لا يصدران عن حقيقة واحدة ، فاذا
بطل هذان القسمان لم يبق إلا أنه يتجاوزها حقيقةٌ ومجازٌ ،
وهذا هو مطلوبُنا ، ولا قسمَ ههنا رابعٌ فنورده وتكلم عليه ، هذا
ملخص كلام ابن الاثير فيما زعمه ، والحق الذي لا غبارَ على
وجهه ، أن الكناية مخالفةٌ للاستعارة ، وإن كانتا معدودتين من
اودية المجاز ، والتفرقةُ بينهما تقع من أوجه ثلاثة ، أولها من
جهة العموم ، والخصوص ، فإن الاستعارة عامةٌ ، والكناية
خاصةٌ ، ولهذا فإن كل استعارة فهي كناية ، وليس كل كناية
استعارة ، وثانيها أن الكناية يتجاوزها أصلان ، حقيقةٌ ومجازٌ ،
وتكون دالةٌ عليهما معاً عند الإطلاق ، بخلاف الاستعارة ،
فإن لفظ الاسد يستعمل في السبع فيكون دالاً عليه ، ثم
يستعمل في الشجاع فيكون دالاً عليه ، فأما الكناية فهي

دالة على الحقيقة والمجاز جميعاً عند الإِطلاق ، وثالثها هو أن لفظ الاستعارة صريحٌ ، ودلائلها على ما تدل عليه من الحقيقة والمجاز على جهة التصريح ، بخلاف الكناية ، فإن دلائلها على معناها المجازي ، ليس من جهة التصريح ، بل من جهة الكناية ، فقد اقرقا من هذه الأوجه كما ترى ، فوجب القضاء بكون حقيقة أحدهما مخالفةً لحقيقة الأخرى ، لا يُقال فعلى أى وجه يكون التعويلُ في اشتقاق اسم الكناية ، هل يكون من الستر ، أو يكون اشتقاقها من الكُنية ، لأننا نقول : الأمران محتملان فيها

وبيانه ، أمّا اشتقاقها من الستر فهو ظاهرٌ ، لأن المجاز مستورٌ بالحقيقة حتى يظهر بالقرينة ، فالحقيقة ظاهرة والمجاز خفيٌ ، وأمّا اشتقاقها من الكُنية فهو ممكنٌ أيضاً ، لأن الرجل إذا كان اسمه محمداً ، فهو كالحقيقة في حقه ، لأنه هو الموضوع بإزائه أوّلاً ، وأمّا قولنا : أبو عبد الله ، فإنه أمرٌ طارىءٌ بعد جرى محمد عليه ، لأنه كأنهم لا يطلقونه عليه إلا بعد أن صار له ابنٌ يُقال له عبد الله حقيقة ، أو تفاعلاً ، فلماذا قلنا بأنه كنيةٌ ، لما كان موضعاً للاسم وكاشفاً عنه فيما كما ترى صالحان للاشتقاق

❦ الفصل الثاني ❦

في بيان ماهية التعريض ، وذكر التفرقة بينه وبين الكناية ، أمّا حقيقة التعريض فله مجريان المجرى الأول ، لغوى ، والتعريضُ خلافُ التصريح ، يُقال : عرّضتُ لفلان أو بفلان إذا قلت قولاً وأنت تعنيه ، ومنه المعاريضُ في الكلام ، وفي أمثالهم « إنَّ في المعاريضِ لَمَنْدُوحَةٌ عَنِ الكَذِبِ » أرادوا أن المعاريض فيها سعةٌ عن قصد الكذب وتعمّده ، واشتقاقه من قولهم عرّض له كذا ، إذا عنّ ، لأن الواحد منا قد يعرضُ له أمرٌ خلاف التصريح فيؤثره ويقصده

المجرى الثاني في مصطلح علماء البيان وله تعريفان

(التعريف الأول)

ذكره ابن الأثير ، وحاصل ما قال : أنه اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي ، ولا المجازي ، فقوله اللفظ الدال على الشيء ، عام في جميع ما يدل عليه اللفظ من جهة النص والظاهر والحقيقة والمجاز ، وقوله من طريق

المفهوم : يُخرج جميع ما ذكرناه ، فإن دلالتها من جهة اللفظ ، لا من جهة مفهومها ، وقوله لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي ، تفصيل لما تقدم وبيان له وإيضاح ، وليس يحترز به عن شيء آخر ، ولو حذفه لجاز ، هذا ملخص كلامه مع فضل بيان مثاله في القيود ، ولم يذكره في كتابه ، وهذا التعريف فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأن المفهوم منقسم إلى ما يكون مفهوماً الموافقة ، وإلى مفهوم المخالفة ، فأما مفهوم الموافقة ، فهو كقوله صلى الله عليه وسلم « لا تُضحوا بالعمراء » فإنه يدخل فيه العمياء « ولا تُضحوا بالعرجاء » فإنه يدخل فيه مقطوعة الرجلين من جهة مفهومه ، وأما مفهوم المخالفة فكقوله عليه السلام « لا تبيعوا الطعام بالطعام ، إلا مثلاً بمثل » فما لا يكون مطعوماً لا يجري فيه الربا على زعم الشافعي ، فدل على أن ما عدا المطعوم بخلافه ، وكل واحد من هذين المفهومين مأخوذ من جهة اللغة ، ودالة عليها الألفاظ ، والتعريض ليس مفهوماً من جهة اللفظ كما قرّر عليه كلامه ، فهذه مناقضة ظاهرة ، لأن قوله من طريق المفهوم ، يدل على كونه لغوياً ، وتصريحه بأن التعريض يفهم من قصد المتكلم لا من طريق اللفظ ، ينقض ذلك ، وأما ثانياً فلأن قوله (لا بالوضع الحقيقي ولا

المجازي) فقصه . يساج إليها ، لأن ما قبله من القيود قد أغنى عنه ، ومن حق ما يكون حدًا أن لا يكون فضلة ، فإن زعم زاعم وقال : إن ابن الأثير غرضه بقوله هو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم ، ليُخرج به النص والظاهر ، فإن دلالتهما من جهة المنطوق ، لا من جهة المفهوم وقوله (لا بالوضع الحقيقي ولا بالوضع المجازي) ليُخرج منه الاستعارة ، فإن دلالتها من جهة المجاز على مدلولها ، ويُخرج منه الكناية ، فإن دلالتها على ما تدل عليه من طريق الحقيقة والمجاز جميعاً ، بخلاف التعريض فإنه خارج عن هذه الدلالات الحقيقية والمجازية جميعاً ، فجوابه هو أن دلالة التعريض إنما هي من جهة القرينة ، وليست من جهة المفهوم كما زعمه ابن الأثير ، لأن دلالة المفهوم لغوية ، ولا هي حاصلة من جهة المنظوم لا بالحقيقة ولا بالمجاز ، فإذا لا معنى لكلامه . والذي غره من هذا ما قرع سمعه وخرق قرطاس عقله من لقب المفهوم في لسان الأصوليين ، فظن خلفه وطأته في المباحث الأصولية أن دلالة المفهوم من جهة القرينة ، وليس الأمر كما ظنه ، وإنما دلالة المفهوم لغوية . مخالفة كانت أو موافقة ، والتعريض بمعزل عن ذلك لما أوضحناه

(التعريف الثاني)

أن يُقال فيه . هو المعنى الحاصل عند اللفظ لا به ، فقولنا (الحاصل عند اللفظ) عامٌ يدخل تحته لفظُ الحقيقة ، وما يندرج تحتها من النصّ والظاهر ، ولفظُ المجاز ، وما يندرج تحته من الاستعارة والكناية ، وقوله (لا به) يخرج منه جميع ما ذكرناه ، لأن الحقيقة وما يندرج تحتها ، والمجاز وما يندرج تحته ، كلها مستويةٌ في دلالة اللفظ عليها ، وأنها حاصلة عند اللفظ ، ويدخل تحته التعريضُ فإنه حاصلٌ بغير اللفظ ، وهو القرينة كما مرّ بيانه ، وإن شئت قلت في حدّه : هو المعنى المدلول عليه بالقرينة دون اللفظ ، لأن التعريض إنما حصل معقوله بالقرينة دون دلالة اللفظ ، فينحلُّ من مجموع ما ذكرناه أن دلالة اللفظ على ما يدلّ عليه من المعاني على ثلاث مراتب

(المرتبة الأولى) أن يكون ذلك حاصلًا من جهة ملفوظه ، وما هذا حاله يندرج تحته النصوصُ والظواهرُ ، والألفاظ المؤولةُ ، والحقائق المشتركة ، وغير ذلك من الحقائق اللفظية

(المرتبة الثانية) أن يكون ذلك المعنى حاصلًا من جهة المفهوم ، ثم ينقسمُ الى مفهوم الموافقة ، والى مفهوم المخالفة ، فما وافق اللفظَ في دلالة على ما يدلُّ ، فهو المُوَافِق ، وهذا كقول صاحب الشريعة صلوات الله عليه « إذا وقع الحيوانُ في السمن أُريقَ المائعُ وقوِّرَ ما حوَالَى الجامدِ » فإن العسلُ وسائر المائعات مثله ، وما خالف اللفظَ في دلالة فهو المخالفُ كقوله عليه السلام « في سائمةِ الغنمِ زكاةٌ » فمفهومه أن لا زكاة في المعلوفة

والمفهوم على درجات مختلفة وأحوال متفاوتة في الجلاء والظهور ، والخفاء ، قد استوفينا ذكرها في الكتب الأصولية (المرتبة الثالثة) ما كان من معقول اللفظ ، ويندرج تحت هذا جميعُ الاستنباطات الفقهية التي أُخذت من غير ظاهر اللفظ ، فاذا حرِّمَ الخمر بنصِّ فإنَّنا نُحرِّمُ غيرها بجامع الشدَّة والسكر ، بمعقول اللفظ ودلَّالته عند ورود التعبد بالقياس ، فهذه دلائل الألفاظ ، فأما التعريضُ فليس يفهم من جهة اللفظ ، ولكنه مدلولٌ عليه بالقرينة ، خلافاً لما زعمه ابن الأثير ، من كونه مفهوماً من طريق المفهوم كما قرَّرناه ، ولنذكر له مثالين

(المثالُ الأول) للتعريض في خطبة النكاح ، كما أشار إليه تعالى في قوله « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » وهذا كقول الزوج . إنك لمرغوبٌ فيك ، لأحوالك الجميلة ، وإني لمحتاجٌ إلى ما آانسُ به ، فهذا وأمثاله مما لا يدلّ على النكاح بحقيقته ، ولا بمجازه ، ولا من جهة ظاهره ، ولا من جهة مفهومه ، وإنما هو حاصلٌ من جهة القرينة وأحوال الشرائع والشيم .

(المثال الثاني) قولك . لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب ، والله إني لفقيرٌ ، وإني لمحتاجٌ وما في يدي شيءٌ ، وإني عريانٌ ، والبردُ قد آذاني ، فهذا وأمثاله تعريضٌ بالطلب ، وليس دلالة على الطلب لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ، كما أشرنا إليه ، ومن ثم قيل له تعريضٌ ، لما كان المعنى منه مفهوماً من عرضه ، أي جانبه ، وعرضٌ كلُّ شيءٍ جانبه ، وهو كثيرٌ الدور في الكلام ، وله مدخلٌ في البلاغة . وموقعٌ عظيمٌ ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر أمثلة التعريض ، ثم نردفه بذكر التفرقة بينه وبين الكناية فهذان مقصدان نوضحهما بعون الله تعالى

﴿ المقصد الأول ﴾

(في بيان أمثله)

اعلم أن كثيراً من علماء البيان لا يميزون بين التعريض
والكناية في الماهية ، وقد ميزنا كل واحد منهما بحدّه ،
وكثيراً ما يخلطون أمثلة هذا بهذا وهما مفترقان كما أشرنا
إليه ، وتقتصر من الأمثلة على ضروب خمسة

(الضرب الأول)

منها ما ورد في القرآن وهذا كقوله تعالى في قصة
إبراهيم « قالوا أأنّت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم قال بل
فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون » فإنما
أورد إبراهيم صلوات الله عليه هذا الكلام على جهة التهم
والاستهزاء والسخرية بعقولهم ، وذلك يكون من وجهين ،
أحدهما أنه لم يرد نسبة الفعل الى كبير الأصنام ، وإنما قصد
تقريره لنفسه وإثباته لها على رمز خفي ، ومسلك تعريض ،
يبلغ به إلزام الحجة لهم ، والتسفيه لحلومهم ، كأنه قال يا ضعفاء
العقول ويا جهال البرية ، كيف تعبدون ما لا يجيب إن
سئلت ، ولا ينطق إن كلم وتجعلونه شريكاً لمن له الخلق

والأمرُ ، فوضع قوله « فاسألوهم إن كانوا ينطقون » موضع هذا ، ونظير هذا لو أحضر عدلي وجبري للمناظرة ، فلما تقابلا للإفحام قام العدلي فلطم الجبري لطمه شديدة ، فقيل للعدلي من فعل هذا ، فله أن يقول فعلة الله فوضع قوله : فعلة الله ، موضع إزام الحجة وقطع الخصومة للجبري ، فهكذا قول إبراهيم عليه السلام « فعلة كبيرهم » وثانيهما أن يقال : إن كبير الأصنام غضب لما عبد معه غيره من هذه الأصنام الصغار ، فكسرها على جهة التخيل والتمثيل ، وغرض إبراهيم بذلك أن يعرض بهم في كونهم قد أشركوا في العبادة من هو دون الله ، وأن من دونه مخلوق حقير من مخلوقاته ، فوضع هذا الكلام لفاحش ما أتوا به وعظيم ما تلبسوا به من عبادة غير الله ، ومن ذلك قوله تعالى « فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مثلنا وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين » فهذه الآية كلها موضعها في قصدهم واعتقادهم موضع التعريض بأنهم أحق بالنبوة ، وأن نوحاً لم يكن متميزاً عليهم بحالة يجب لأجلها أن يكون نبياً من بينهم فقالوا . لو أراد الله أن يجعل النبوة في أحد من

البشر، لكانوا أحقَّ بها دُونَهُ ، والتعريضُ في القرآن واردٌ كثيراً بأحوال الكفرة في التهكم والنقص وإسقاط المنزلة وحطِّ القَدْر، ومواضعها دقيقةٌ تُستخرجُ بالفكر الصافي ، والرسوخ في قدم البلاغة

(الضرب الثاني)

ما ورد من السنة النبوية ، فمن ذلك أنه خرج يوماً وهو محتضنٌ لأحد الحسنين فقال لهما « إِنَّكُمَا لَمِنْ رِيحَانِ اللَّهِ ، وَإِنْ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللَّهُ بَوَّجٌ » فهذا الكلامُ وأمثاله أوردته على جهة التعريض لغيره ، وأقامه مقامه ، فوضع قوله (إِنَّكُمَا مِنْ رِيحَانِ اللَّهِ) موضع الرحمة بهما والشفقة والحُؤُورِ والمَظْفِ عَلَيْهِمَا ، وإِعْظَامِ الْمَنْزَلَةِ عِنْدَهُ لهُمَا ، فعرّض به عن ذلك ، ثمَّ وضع قوله (وَإِنْ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللَّهُ بَوَّجٌ) ، موضع النعي لنفسه والتعزية لها بكونه قد قرّبت وفاته ، ووجه التعريض ، هو أن وجأ موضعٌ بالطائف ، وأراد به غزاة حنين ، لأنها آخرُ غزوةٍ وقع فيها القتال مع المشركين ، فأما غزوة تبوك ، والطائف ، اللتان كانتا بعدها فلم يكن فيهما قتالٌ ، وإنما كان خروجٌ من غير ملاقاتٍ للحرب ،

فكُلُّ هذا الكلام تعريضٌ بقُرب وفاته وتأسُّفٌ على مفارقة أولاده ، لأن غزوة حُنَيْنٍ كانت في شوال سنة ثمان ، ووفاته كانت في ربيع الأول من سنة إحدى عشرة فكانه قال : **إِنَّمَا لَمِنَ رِزْقِ اللَّهِ الَّذِي يُسْتَرَاخُ بِهِ ، وَتَقَرُّ بِهِ النَّفْسُ ، وَإِنِّي مُفَارِقُكُمْ عَنْ قَرِيبٍ ، فَانظُرْ إِلَى هَذَا التَّعْرِيزِ ، مَا أَحْسَنَ مَغْزَاهُ وَأَدَقَّ فِي الْبَلَاغَةِ مَجْرَاهُ ، وَكَمْ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ هَذِهِ اللَّطَائِفِ الْعَجِيبَةِ ، وَالْأَسْرَارِ الدَّقِيقَةِ وَالرَّمُوزِ الْخَفِيَّةِ**

(الضرب الثالث)

كلامُ أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، قال في كلام يخاطبُ به زيادَ ابن أبيه ، وكان عاملاً لعامله عبد الله بن عباس على فارس وكرمان ، وكور الأهواز ، « **وَإِنِّي أَقْسِمُ بِاللَّهِ قَسَمًا صَادِقًا لَنْ بَلِّغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا لِأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شِدَّةً ، تَدْعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ ، ثَقِيلَ الظَّهْرِ ، ضَنْبِيلَ الْأَمْرِ ، وَالسَّلَامِ** » فهذا كما يحتمل أن يكون على ظاهره فإنه يحتمل أيضاً أن يكون قد أخرجهُ مُخْرِجَ التَّعْرِيزِ فَمَا كَانَ مِنْهُ مِنَ الْإِنْتِسَابِ إِلَى أَبِي سَفِيَانَ وَتَهْدِيدًا لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، فَأَوْقَعَهُ مَوْقِعَهُ ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

« أَيُّهَا النَّاسُ سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي فَلَأَنَا بِطُرُقِ السَّمَاءِ
أَعْلَمُ مِنْ بِي بِطُرُقِ الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَشْغَرَ بِرِجْلِهَا فَتَنُتَّطَأُ فِي
خَطَايَاهَا ، وَتَذْهَبُ بِأَحْلَامِ قَوْمِهَا » فَكَمَا يُمْكِنُ حَلُّ هَذَا عَلَى
ظَاهِرِهِ وَهُوَ السَّابِقُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْهُ ، يُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ
أُورِدَهُ مُورِدَ التَّعْرِيفِ تَهْكِمًا بِأَصْحَابِهِ ، وَاتْتِقَاصًا لِتَقْدِيرِهِمْ ، لِعَدَمِ
عِلْمِهِمْ بِتَقْدِيرِهِ وَجَهْلِهِمْ بِحَالِهِ وَأَمْرِهِ ، فَرَمَزَ بِهَذِهِ الْمَقَالَةَ إِلَى ذَلِكَ ،
وَمَنْ لَحَظَ كَلَامَهُ بِعَيْنِ الْإِنْصَافِ ، وَأَصْنَعِي سَمْعَهُ لِقَبُولِ الْحَقِّ
وَدَانَ بِالْاعْتِرَافِ ، عَرَفَ أَنَّ كَلَامَهُ فِي الْبَلَاغَةِ شَمْسٌ لَا يَشَارِكُهُ
غَيْرُهُ فِي الشُّعَاعِ وَأَنَّهُ فِي الْفَصَاحَةِ فَلَكٌ لَا يُدَانِيهِ غَيْرُهُ
فِي الْارْتِفَاعِ

(الضرب الرابع)

مَا وَرَدَ فِي كَلَامِ الْبَلْغَاءِ مِنَ التَّعْرِيفِ ، حَكَى ابْنُ الْأَثِيرِ
فِي كِتَابِهِ : أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ وَالِيًا عَلَى الْمَدِينَةِ مِنْ قَبْلِ
مَعَاوِيَةَ ، فَعَزَاهُ ، فَأَمَّا قَدَمُ عَلَيْهِ قَالَ : عَزَلْتُكَ لثَلَاثَ ، لَوْلَمْ تَكُنْ
الْوَاحِدَةَ لَا وَجِبْتَ عَزْلَكَ ، إِحْدَاهُنَّ أَنِّي أَمَرْتُكَ عَلَى
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ ، وَبَيْنَكُمَا مَا بَيْنَكُمَا ، فَلَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَشْتَفِيَ
مِنْهُ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْهُنَّ كِرَاهَتُكَ أَمْرَ زِيَادٍ ، وَالثَّلَاثَةُ أَنَّ ابْنَتِي

(رَمَلَةٌ) استَعَدَّتْكَ عَلَى زَوْجِهَا عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ ، فَلَمْ تَعْدِهَا ،
فَقَالَ لَهُ مِرْوَانَ : أُمًّا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ ، فَإِنِّي لَا أَنْتَصِرُ عَلَيْهِ
فِي سُلْطَانِي ، وَلَكِنْ إِذَا تَسَاوَتِ الْأَقْدَامُ ، عَلِمَ أَيْنَ
مَوْضِعُهُ ، وَأُمًّا كِرَاهِيَّتِي أَمْرَ زِيَادٍ ، فَإِنَّ سَائِرَ بَنِي أُمِّيَّةَ
كَرَهُوهُ ، وَأُمًّا اسْتِعْدَاءِ (رَمَلَةٌ) عَلَى عَمْرُو بْنِ عَثْمَانَ ، فَوَاللَّهِ
إِنَّهُ لَيَأْتِي عَلَى سَنَةٍ وَعِنْدِي بِنْتُ عَثْمَانَ فَمَا أَكْشَفُ لَهَا ثَوْبًا ،
يُرِيدُ أَنْ (رَمَلَةٌ) بِنْتُ مَعَاوِيَةَ ، إِنَّمَا اسْتَعَدَّتْ لَطَلَبِ الْجَمَاعِ ،
فَقَالَ مَعَاوِيَةُ : يَا بَنَ الْوَزْعِ ، لَسْتُ هُنَاكَ ، فَقَالَ لَهُ مِرْوَانَ
هُوَ ذَاكَ ، وَهَذَا مِنَ التَّعْرِیضَاتِ اللَّطِيفَةِ الْآخِذَةِ مِنْ حُسْنِ
الْمَلَاظِفَةِ بِحِظِّ وَافِرٍ ، وَاللُّطْفُ مِنْهَا وَأَدْخَلُ فِي الرِّشَاقَةِ ،
مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ ، فَدَخَلَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : أَيُّ سَاعَةٍ
هَذِهِ ، فَقَالَ لَهُ عَثْمَانُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ
فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ فَازِدْتُ عَلَى أَنْ تَوْضَأْتُ ، فَقَالَ عُمَرُ :
وَالْوَضُوءُ أَيْضًا ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يَأْمُرُ بِالغُسُلِ ، فَقَوْلُهُ أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ ، تَعْرِیضٌ بِالْإِنْكَارِ
عَلَيْهِ ، لِتَأْخُرَهُ عَنِ الْحُضُورِ لِلصَّلَاةِ ، وَتَرَكَ السَّبْقَ إِلَيْهَا ،
وَإِنَّهَا مِنْ حُسْنِ الْأَدَبِ وَالْإِنْصَافِ لِنِي أَحْسَنَ مَوْقِعٍ ، وَمَنْ

التعريض اللطيف ما روى عن امرأة أنها وقفت على قيس بن سعد ، فقالت : أشكو إليك قلة الفأر في بيتي ، فقال : ما أحسن ما ورت عن حاجتها ، املوا لها بيتها خبزاً وسمناً ولحماً ، ويحكى أن عجوزاً تعرضت لسليمان بن عبد الملك بن مروان ، فقالت له : يا أمير المؤمنين مشيت جرذان بيتي على العصي ، فقال لها أظفت في السؤال ، لأجرم لأردتها تيب وثب الفهود ، وملاً بيتها حباً ، وأنا شديد العجب والاستغراب من ابن الأثير ، حيث أورد في كتابه المثل ، طرفاً وعجائب وحكايات في المنظوم والمنثور عن أهل البلاغة ، وحكى عن نفسه ما كان منه من التقليدات ، والكتب ، والرسائل والتهاني والتعازي حتى ملاً كتابه مما كان منه من ذلك ، وأعجب بحاله وأمره فيما هنالك غاية الإعجاب ، وما درى أن الإعجاب ، ضد الصواب ، وأغفل على كثرة ما نقل ، كلام أمير المؤمنين في الخطب والرسائل ، والكتب الوجيزة ، ومعاني التوحيد التي أشار إليها ، ودقائق البلاغة ، وأسرار الحكم في طويل الكلام وقصيره ، مع أنه لا غاية في البلاغة الآ وقد بلغها ، ولا نهاية الآ وقد تجاوزها ، ولقد كان الاقتصار على كلام أمير

المؤمنين فيه شفاء كلِّ عِلَّةٍ ، وبَلالٍ كلِّ غُلَّةٍ ، وما أَحَقَّه
بكلام أبي الطيب المتنبي

خذ ما تراهُ ودَعْ شيئاً سمعتَ به
في طَلَعِهِ الشمسِ ما يُغْنِيكَ عن زُحَلِ
(الضرب الخامس)

(فيما ورد من التعريضات الشعرية)

فمن ذلك ما قاله الشَّمِيدَرُ الحارثي
بَيِّ عَمَّنَا لا تذكروا الشِّعْرَ بعد ما
دفتنمُ بصَحْرَاءِ الغَمِيرِ القوافيا
فليس قصده مما قال ، الأبيات الشعرية ولكنه قصد
تعريفهم بما كان جرى في ذلك الموضع من الظهور عليهم
والقتل لأشرافهم ، فذكر الشِّعْرَ ، وجعله تعريضا ، أي لا
تفخروا بعد تلك الواقعة ، ومن ذلك ما قاله امرؤ القيس
وصرنا الى الحُسْنَى ورقَّ كَلَامُنَا

ورُضْتُ فذَلَّتْ صعبةُ أَيْ إِذْلالِ
فهذا جعله للتعريض عن الجماع ، وقد عدّه بعضُ علماء
البيان كالفاغى والمسكرى ، من الكناية ، وهو محتملٌ لهما

جميعا ، ولأجل تقارُبهما تكاد أن تختلط أمثلة أحدهما
بالآخر كما سنذكر التفرقة بينهما بمعونة الله تعالى ، ومن
التعريض الرائق ما قاله نصر بن سيارٍ في شحذِ عزائم بني
أُمَيَّةَ بِذِرَاكِ الثَّارِ ، وَالانْتِقَامِ لِمَنْ أَرَادَهُمْ

أَرَى خَلَلَ الرَّمَادِ وَمِيضَ جَعْرِ

وَيُوشِكُ أَنْ يَكُونَ لَهُ ضِرَامُ

فَإِنَّ النَّارَ بِالزَّوْدَيْنِ تُورَى

وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوَّلُهَا كَلَامُ

أَقُولُ مِنَ التَّعَجُّبِ لَيْتَ شَعْرَى

أَأَيْقَازُ أُمَيَّةٍ أُمِّ نِيَامُ

فَانْهَبُوا فَذَاكَ بَقَاءُ مُلْكِ

وَإِنْ رَقَدُوا فَإِنِّي لَا أَلَامُ

وقد يرد التعريض من غير الالفاظ العربية كالتوراة ،
والإنجيل ، والسريانية ، والفُرسية ، وذلك لكثرة الحاجة اليه ،
وأعجب ما سمعته من ذلك ، أن رجلاً من خواص كسرى
قيل له إِنَّ الْمَلِكَ يَخْتَلِفُ إِلَى امْرَأَتِكَ ، فَهَجَرَهَا مِنْ أَجْلِ
ذَلِكَ ، وَتَرَكَ فِرَاشَهَا ، فَأَخْبَرَتْ كَسْرَى ، فَدَعَاهُ ، وَقَالَ لَهُ ،

قد بلغني أن لك عينا عذبةً وأنت لا تشربُ منها ، فقال له :
أيها الملكُ بلغني أنتَ الأسدَ يردُّها ، نخفُّه ، فاستحسن
كسرِّي منه كلامه ، وأسنى عطيته

﴿ المقصد الثاني ﴾

في بيان التفرقة بين التعريض والكناية ويشتمل على
تنبيهات ثلاثة

(التنبية الأول)

(في أن التعريض ليس معدوداً من باب المجاز)

وبيانه هو أن المجاز ما دلَّ على خلاف ما وضع له في
الأصل ، والتعريضُ ليس حاله هكذا ، فإنه دالٌّ على ما كان
دالاً عليه في الأصل ، خلا أنه أفاد معنى آخر بالقرينة . ومثاله
قوله تعالى « أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً » فهذا استفهامٌ
ورد على جهة الإنكار ، وهو مجازٌ فيه ، وهو دالٌّ على ما وضع
له ، لكنه تعريضٌ بالكفار في إنكار الرجعة ، والمعاد
الأخروي ، وليس دالاً عليه من جهة مجازه ، ولا من جهة
حقيقته ، وإنما هو مفهوم من جهة القرينة ، كما قررناه من قبل ،
ومن غريب ما جاء في التعريض قول أمير المؤمنين كرم الله

وجهه : « إن الموت طالبٌ حيثُ لا يفوتهُ المقيمُ ، ولا يُعجزُهُ الهاربُ ، وإنَّ أكرمَ الموتِ القتلُ ، والذي نفسُ ابنِ أبي طالبٍ بيده ، لَضَرْبَةُ أَلْفِ سَيْفٍ أَهْوَنُ عَلَيَّ مِنْ مِيتَةٍ عَلَيَّ الْفَرَّاشِ » فهذا كلامُهُ ، قاله على جهة التعريض لأصحابه في تأخرهم عن الجهاد ونكوصهم عن قتال عدوهم ، ثم قوله أيضاً : يخاطب به أصحابه « أين القومُ الذين دُعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ فَقَبِلُوهُ ، وَقَرَأُوا الْقُرْآنَ فَأَحْسَبُكُمْوهُ ، وَهَيَّجُوا لِلْجِهَادِ فَوَلَّوْهُا وَهَلَّ اللَّقَاحَ لِأَوْلَادِهَا ، وَسَلَبُوا السُّيُوفَ أَنْعَمَادِهَا ، وَأَخَذُوا بِأَطْرَافِ الْأَرْضِ زَحْفًا زَحْفًا ، وَصَفًا صَفًّا ، بَعْضُهُمْ هَالِكٌ ، وَبَعْضُهُمْ نَجَا » إلى آخر كلامه فهذا كلامٌ أخرجهُ مخرجِ التعريض بأصحابه ، حيثُ لم يَنقَادُوا لِأَمْرِهِ ، وَلَا اسْتَمَعُوا قَوْلَهُ

(التنبية الثاني)

(في بيان موقعه)

واعلم أن موقعه إنما يكون في الجمل المترادفة ، والألفاظ المركبة ، ولا يرد في الكلم المفردة بحال ، والسِّرُّ في ذلك هو أن دلالة على ما يدلُّ عليه لم يكن من جهة الحقيقة ، ولا من جهة المجاز ، فيجوز ورودُهُ في الألفاظ المفردة والمركبة كما جاز

في الحقائق ، وكما جاز في المجازات ورودهما معاً كالاتعارة ،
والتشبيه المضمرة الأداة ، والكناية ، فإنها واردةٌ في الأمرين
جميعاً ، كما لخصناه من قبل ، وإنما دلالة كانت من جهة
القرينة ، والتلويح والإشارة ، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد ،
ولكنه إنما ينشأ من جهة التركيب ، فلاجل هذا كان مختصاً
بالوقوع منه ، لا يقال فإذا كان التعريض ليس مدلولاً عليه
باللفظ ، لا مجازاً ولا حقيقةً ، فأى مانع من اشتغالهم به في
الكلم المفردة ، كما كان في المركبة ، فأى تفرقة بينهما في ذلك ،
لأننا نقول : هذا مردودٌ من وجهين ، أما أولاً فلأن أمرَ
الوضع موكولٌ الى اختيارهم ، وموقوفٌ على ما فهمناه من
تصرفاتهم ، فلا أمرٌ مما قصره على المركب لا غير ، وأما ثانياً
فلعل اللفظ المركب أدلُّ على المقصود ، وأوضح للمراد ، ولا حرج
عليهم في قصره عليه

(التنبيه الثالث)

(في بيان التفرقة بينه وبين الكناية)

ويظهر ذلك من أوجه ثلاثة ، أولها أن الكناية واقعةٌ
في المجاز ، ومعدودة منه ، بخلاف التعريض ، فلا يُعدُّ منه ،

وذلك من أجل كون التعريض مفهوماً من جهة القرينة ،
فلا تعلق له باللفظ ، لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ،
وثانيها هو أن الكناية كما تقع في المفرد ، فقد تكون واقعة في
المركب ، بخلاف التعريض ، فإنه لا موقع له في باب اللفظ
المفرد كما مرّ بيانه ، وثالثها أن التعريض أخفى من الكناية ،
لأن دلالة الكناية مدلولٌ عليها من جهة اللفظ بطريق
المجاز ، بخلاف التعريض ، فإنما دلالاته من جهة القرينة .
والإشارة ، ولا شك أن كل ما كان اللفظ يدلُّ عليه ، فهو
أوضح مما يدلُّ عليه اللفظ ، وإن عُلِمَ بدلالةٍ أخرى ، ومن
أجل هذا فرّق علماء الشريعة بين صريح القذف وكنايته ،
وتعريضه ، فأوجبوا في الصريح من القذف الحدَّ مطلقاً في
قولك : يا زاني ، وأوجبوا في كنيائته الحدَّ إذا نوى به في مثل
قولك : يا فاعلاً بأمه ، ويا مفعولاً به ، ولم يوجبوا في التعريض
الحدَّ في مثل قولك . يا ولد الحلال ، وما ذاك إلا لأجل أن
الصريح والكناية ، يدلّان على القذف من جهة اللفظ ، إمّا
بالحقيقة ، أو بالمجاز ، ويحكى عن الإمام الناصر أن رجلاً
قال لرجل بحضرتة . يا ولد الحلال ، فلم يحذّه ، واعتذر بأنه
لا حدّ في التعريض ، فصارت التعريض وإن لم يكن معدوداً

من المجاز ، لكنه أخص من الكناية ، ولهذا فإن كل تعريض كناية ، وليس كل كناية بتعريض ، فهي أعم منه ، والكناية بالإضافة إلى الاستعارة خاصة ، ولهذا فإن كل كناية فهي استعارة ، وليس كل استعارة تكون كناية ، لما كانت أخص منها ، فأما التشبيه المضمرة الأداة والاستعارة التي لا يظهر فيها مقصود التشبيه ، فهما نوعان لا يدخل أحدهما تحت الآخر ، لكن التشبيه المضمرة الأداة ، يمكن اندراجهُ تحت التشبيه ، لما كان التشبيه مقدرًا فيه ، ويمكن اندراجهُ تحت الاستعارة لما كان حرف التشبيه غير ظاهر فيه ، فإذاً حقيقة منحدرة اليهما كما ترى ، وقد أسلفنا فيه قولاً بالغاً يُطَّلَعُ على السرِّ والغاية وينى بالمقصود وإِحْرَازِ النهاية ، ثم إنها مندرجة تحت المجاز ، لأنها أنواعه وهو جنسها ، فهذا ما أردنا ذكره في التعريض ، وهو الفصل الثاني

— الفصل الثالث —

في بيان أمثلة الكناية ، وذكر شواهد لها وشواهد وأمثلة من جهة الكتاب ، والسنة ، وكلام أمير المؤمنين ، وكلام البلغاء ، والكنايات الشعرية ، فهذه أنواع خمسة

(النوع الأول)

(فى بيان ما ورد من الكنايات القرآنية)

فمن ذلك قوله تعالى « أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ » فهذه الآية قد اشتملت على نِكْتِ سَبْعٍ ، كلها دالة على حُسْنِ المطابقة لمقصد الكناية التى وقعت من أجله، نَفَصَلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى

(النكته الأولى)

قوله تعالى « أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ » إنما جعله محبوباً لما جُبِلَتْ عليه النفوسُ ، ومالت إليه الأهواءُ ، من الإسراع إلى الغيبة والإصغاء إلى من يتحدث بها ، مع ما فيها من الحظر ، ووعيد الشرع ، فهذا صدرها بالمحبة ، مشيراً إلى ما ذكرناه ، ويؤيد ما ذكرناه أنه أتى فيها بلفظ المحبة ، ولم تجيء بلفظ الإرادة ، دالاً بذلك على موقعها فى النفوس وتطالع الخواطر إليها ، ولفظ الإرادة يعطى هذا المعنى ، ولا يتمكن فى الأفتدة تمكن المحبة فهذا أثره

(النكته الثانية)

قوله تعالى « أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ » إنما جعل الغيبة

بمنزلة أكل الانسان لحم غيره ، لما في ذلك من شدة
الملاءمة للمعنى ، وعظم المناسبة فيه ، وذلك أن الغيبة إنما
تكون بذكر معائب الناس ، وبيان مثالبهم وتمزيق أعراضهم ،
ولا شك أن تمزيق العرض مماثل لأكل الإنسان لحم من
يغتأبه ، لأن أكل اللحم تقطيع له ، وتمزيق لأوصاله ،
ومن وجه آخر ، وهو أن الناس يؤلمون بالغيبة ، ويشتد
شوقهم إليها كما يؤلم الإنسان بأكل اللحم ، ويعظم شوقه
إليه ، ولأجل هذا شبهه بأكل اللحم

(النكتة الثالثة)

قوله تعالى « لحم أخيه » فأضافه الى الأخ ، وإنما جعله
كلمة الأخ لأمرين ، أمّا أولاً فلأن التحريم إنما وقع في
غيبة المسلمين وأهل الديانة دون غيرهم ، فلا حرمة له ، من
كافر ولا فاسق ، ولا شك أن المؤمنين إخوة بنص القرآن .
ولهذا أشار إليه بقوله « لحم أخيه » وأمّا ثانياً فلأن أكل
الانسان لحم الأجنبي يكون مستكرهاً خبيثاً ، فضلاً عن
كونه أخاً له ، فلا شك أن التحريم أوقع ، والغيبة فيه أعظم
من غيره ، فلا جرم أوردته على جهة المبالغة في المعنى

(النكتة الرابعة)

قوله تعالى « مَيِّتًا » وإنما جعله (مَيِّتًا) لأمرين ، أمّا أولاً
فلأن المُنْتَابَ غائباً بمنزلة الميت ، فلا يشعُر بما وقع فيه من
النقص ، ولا يستطيع الدفعَ لعدم شعوره ، وأمّا ثانياً فلأن
أكل اللحم إذا كان هزِيلاً زُبّاً يُسْتَكْرَهُ وَيُسْتَحْبَثُ في
النفوس ، فكيف به إذا كان ميتةً ، يكون لا محالة أدخل
في التقدير وأعظم في الاستحباب

(النكتة الخامسة)

قوله تعالى « فكَرِهْتُمُوهُ » وإنما عقبه بالإخبار عما هذا
حالة . فهو مكرود ، لأن العقول مشيرة إلى ما اختص بمخلة
من هذه الخصال . فهو في غاية الكراهة ، فضلاً عما إذا كان
جامعاً لها يكون لا محالة أدخل في الاستكراد ، فهذا أخبر
عنه بكونه مكرودها

(النكتة السادسة)

أن الله تعالى صدر هذه الآية بالمحبة ، وختمها بذكر
الكراهة ، وإِنَّمَا فَعَلَ ذلك تنبيهاً على كونها مُخْتَوِشَةً بطرفين

تقيضين ، متضادين ، فلاجل تمكثها في القلوب وميل
الخواطر الى مَلَابَسَتِهَا وَقَعْلَهَا ، فهي محبوبة ، ولأجل كونها
بمنزلة أكل لحوم الإخوة الأموات مكروهة ، فلا جرمَ
صدّرها وختمها بما ذكرناه تنبيهاً على المعنى الذي أشرنا اليه

(النكتة السابعة)

تلفتُ الى مفردات ألفاظ الآية ، وذلك أن الله تعالى
آثَرَ أَلْفَازَهَا عَلَى مَا يُمَاطِلُهَا فِي تَأْدِيَةِ مَعْنَاهَا ، تعويلاً على
البلاغة وإِعطَاءً لجانِبِ الفصاحة ما يستحقه ، فنزّل هذه
الآية على هذه الهيئة ، ولم يقل فيها . أُرِيدُ رَجُلٌ مِنْكُمْ أَنْ
يَمَضُغَ جِلْدَ مُسَلِمٍ غَائِبًا فَعَفَّتُمُوهُ ، وما ذاك إلا لأن كل واحدة
من ألفاظ الآية مختصٌ بفضل بلاغة ، ونوع فصاحةٍ
لا يكون مثله ، كما أشرنا اليه ، ومن ذلك قوله تعالى « أَنْزَلَ
مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا
رَابِيًا وَمِمَّا تُوَقَّدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءً حَلِيَّةً أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ
مِثْلُهُ » ثم قال « كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ » الى
قوله « فِيمَكُتُّ فِي الْأَرْضِ » فهذه الآية لها تقريران
التقريرُ الأولُ من جهة ظاهرها ، وهو أن الله أخبر

أنه أنزل المطر من السماء فسالت الأودية والشعاب بقدر ما أنزل فيها منه ، من الكثرة والقلة ، فاحتل السيل لأجل ما اختص به من الحركة ، والانحدار والجري زبدًا رايًا يعلو على ظهر الماء ، ومما توقدون عليه في النار ، أي مما يحتاج الى الإخلاق من هذه الأحجار المعدنية التي في إخلاصها واجتماعها الى النار ابتغاء حلية كالذهبيات والفضيات أو متاع ، كالحديد ، والرصاص ، والنحاس ، زبد مثله ، يعنى أن هذه المادان في أصلها كالزبد ، يشير الى أن ابتداء خلقها كذلك ، إلا أنها صارت هكذا بالإخلاق ، ليكون أدخل في الحكمة ، وأظهر في كمال القدرة (كذلك) أي مثل ما ذكرناه ، من السيل والزبد ، والإشارة بقوله (ذا) الى المذكور أولاً (يضرب الله الحق والباطل) يريد أن الحق مشابهته للسيل من جهة صفاته وركوده ، وكثرة الانتفاع به ، وأن الباطل يشبه الزبد ، في خفته وجفافه ، وطيرانه ، بهبوب الريح ، وقلة الجدوى فيه ، وقد أشار تعالى الى ما ذكرناه من حالها بقوله « فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » فهذا ما تقتضيه الآية من جهة ظاهرها ، وهو السابق الى الافهام ، وأما

قوله تعالى « ومما تُوقَدون عليه » فهي جملة معترضة بين المثال ،
والممثول في السيل ، والزبد ، للحق والباطل
التقرير الثاني من جهة الكناية ، وهو أن يكون قد
كُنِيَ بقوله (ماءً) عن العلم ، وبالأودية عن القلوب ، وبالزبد
عن الضلال ، وهذه الآية قد ذكرها الشيخ أبو حامد الغزالي
في كتابه الذي لقبه بجواهر القرآن ودُرَرِه ، وأشار فيها الى
أن في القرآن إشاراتٍ وإيماءاتٍ لا تنكشف إلا بعد الموت
فنقول . المعتمد فيما يقبل من التأويل ، وما يعول عليه من
ذلك ، هو أن ما كان من المعاني محتملاً لحقيقة اللفظ أو لمجازه ،
فهو مقبولٌ يُعَوَّلُ عليه ، وما كان من التأويلات لا يحتمله
اللفظ من جهة حقيقته ، ولا مجازه فهو مردودٌ على قائله ، فهذا
هو الأصل والقاعدةُ فيما ذكرناه ، ولو ساغ تأويلُ القرآن على
ما لا يحتمله اللفظ مجازاً ولا حقيقة ، لساغ للباطنية ما يزعمونه ،
من تأويل العَصَا بالحِجَّة ، والشعبان بالبرهان ، في قوله تعالى
« فَأَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ شُجُبَاتٌ مُبِينٌ » والمراد بالأنهار العلمُ في
قوله تعالى « وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى » الى غير ذلك من
التأويلات المستهجنة ، وهذا يفتح علينا باباً من علم التأويل
ويُحَرِّكُ قُطْباً من مسأله استقصاؤها يُخرجنا عن مقصد

الكتاب ، وقد ذكرنا منه طرفاً أودعناه كتاب المشكاة في الرد على الباطنية فالتأويل في الآية إن استعمل مجازاً وإن بعد وكان غريباً قبلناه ، وإن لم يكن مستعملاً في المجاز رددناه حراسةً للتزليل عن التأويلات الركيكة ، وصوناً لمعانيه عن المحتملات الرديئة الفاسدة ، فأما الشيخ أبو حامد الغزالي رحمه الله فإنه إن أتى بغريب من التأويل وبعيده فلائنه لا وطأة له في علم البيان ، وإخاله لم يتغلغل في كنه أسراره ، ولا خاض في غمرات بحاره ، ومن ذلك قوله تعالى « وَأَوْزَتْكُمْ أَرْضُهُمْ وديارهم وأموالهم وأرضاً لم تطووها » فظاهر الآية دالٌّ على أن الأرض هي العقارات ، والديار هي المساكن ، والأموال هي المنقولات ، وقوله « وأرضاً لم تطووها » يحتمل أن يكون كناية عن فروج النساء ونكاحهن ، وهذا من جيد الكناية ونادرها ، لمطابقتها لقوله تعالى « نساؤكم حرثٌ لكم » والحرث إنما يكون في الأرض ، فلهذا ازدادت رشاقةً وحسناً ، فهذه الآيات كلها يجوز حملها على ما ذكرناه من الكنایات على جهة المجاز مع الوفاء بما تحتمله من ظاهرها على وجه الحقيقة ، وقد قررنا فيما سبق أنه ليس في المجازات ما يجوز حمله على حقيقته ، ومجازه ، معاً سوى الكناية فلا

مطمع في إعادته ، وفي القرآن كُنَايَاتٌ كَثِيرَةٌ أَعْرَضْنَا عَنْهَا
اسْتِكْفَاءً بِمَا ذَكَرْنَا ، وتنبهنا بالأقل منها على الأكثر

(النوع الثاني)

(فيما ورد من الكُنَايَاتِ فِي الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ)

فمن ذلك ما رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ (أَنْجَشَةُ) (١) غلامٌ
أَسْوَدٌ وَكَانَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، فَجَدَّ بِالْإِبِلِ فَطَرِبَتْ لِحُسْنِ خُدَائِهِ
فَأَسْرَعَتْ فِي سِيرِهَا وَعَلَيْهَا النَّسَاءُ فَقَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ ، سَوِّقْ بِالْقَوَارِيرِ ، فهذه كُنَايَةٌ لَطِيفَةٌ ،
وَإِنَّمَا كُنِيَ عَنْهُمْ (بِالْقَوَارِيرِ) لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ ، أَمَّا أَوْلَاهَا فَلِمَا هُنَّ
عَلَيْهِ مِنْ حِفْظِ الْأَجْنَةِ ، وَالْوَعَاءِ كَالْقَارُورَةِ تَحْفِظُ مَا فِيهَا ، وَأَمَّا
ثَانِيًا فَلَاخْتِصَاصَهُنَّ بِالصَّفَاءِ وَالصَّقَالَةِ ، وَالْحُسْنِ وَالنِّضَارَةِ ،
وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِمَا فِيهِنَّ مِنَ الرَّقَّةِ وَالْمَسَارَعَةِ إِلَى التَّغْيِيرِ وَالْإِنْثِلَامِ ،
كَمَا يَتَسَارَعُ الْإِنْكَسَارُ إِلَى الْقَارُورَةِ لِرِقَّتِهَا ، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ
الَّذِي يَوْمِيٌّ إِلَيْهِ كَلَامُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ لَهُ .
(رَفَقًا بِالْقَوَارِيرِ) فِي حَدِيثٍ غَيْرِ هَذَا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنِ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ . كَانَتْ أَمْرًا مَمَّنَّ

(١) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان من قبلنا ، وكان لها ابنٌ عمٌ يُحِبُّها فراوَدَها على نفسها
فامتعت منه ، فأصابته سنةٌ مُجْدِبَةٌ فجاءت إليه تسأله
فراوَدَها فكنته من نفسها ، فلما قعدَ منها مقعدَ الخائن
قالت له : اتقِ اللهَ ولا تفضُضِ الخاتمَ إلا بحمته ، فقامَ
وتركها ، وهذه كنايةٌ قد وقعتَ موقعها في اللطافة والرقة ،
وكننتُ بالخاتمِ عن بكارتها ، وأنها بمنزلة الشيء المختوم الذي
لم ينكسر ختمه ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاءه
رجلٌ يشهدُ له بالزنا على نفسه ، فقال له . لعلك لا تعرفُ
الزنا ، فقال له . والله يا رسول الله لقد غيبتُ ميلي في
مكحلتها كما يُغيبُ الرشاء في البئر ، فكنتي بالميلِ عن
الذكرِ ، وبالمكحلة عن فرج المرأة ، ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وآله وسلم لخواتِ بنِ جبيرٍ ، وقد كان خواتٌ كثيراً
ما يردُّ على النساء في مجامعهن فيقول . إنَّ معي بعميراً شروداً
فمن يفتل له منكن قيداً أُقيدُهُ به ، فكنتي بالبعير عن ذكره
فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم يوماً وقد لقيه ، ياخواتُ ما
فعلَ بعميرك الشاردُ ، فقال يا رسول الله قيدهُ الإسلامُ ،
وإنما كنتي بالبعيرِ عن الذكرِ ، لأنَّ اشتدادَ العُلْمَةِ وعِظَمَ
الشُبُقِ بمنزلة صعوبة الإبل ، وشدةِ معالجتها ، وعزّةِ مراسها ،

فلهذا قرره الرسول صلى الله عليه وسلم على تلك الكناية لما ذكرناه ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة (بدر) حين رأى أهل مكة يصوبون من العقنقل (١) يريدون لقاءه للجزب قال : (هذه مكة قد ألفت إليكم بأفلاذ كبديها يريدون أن يحادوا الله ورسوله) فكنتى بقوله (أفلاذ كبديها) عن الروساء والأكابر ، لأن الكبدي من أعز أعضاء الإنسان ، ويضاف إليها ضيق الإنسان ، وحرته ، وفرحه وغمه ، وأفلاذها ، قطعها ، فكنتى بها عنهم ، ومن ذلك ما يحكى عن (بديل) بن ورقاء الخزاعي وقد جاء الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في عام الحديبية ، حين نزل على الركية في نفر من قومه من تهامة ، فقال . أتى ركب كعب بن لؤي وعامر بن لؤي ، نزلوا على مياه الحديبية ، معهم العوذ المطافيل ، وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت ، فقوله (العوذ المطافيل) جعلها كناية عن النساء والصبيان ، والعوذ جمع عائد ، وهي الناقة التي قوى ولدتها (والمطافيل) جمع مطفل ، وهي الناقة التي معها ولدتها لقرب عهدتها بالنتاج ،

(١) هو الوادي العظيم المتسع

ويجوز حملُ هذا على حقيقته ، أى الأموال الكريمة التي تكون قواماً لهم في الحرب ، وعوناً لهم عليها ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لما قال له عمرُ . يا رسول الله هلكتُ فقال . وما أهلكك ، فقال حوّلت رَحلي البارحة ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم أقبل وأذبر واتقِ الدُّبرَ ، والحِيضَةَ ، فكنتى عمرُ بقوله (حوّلت رَحلي) عن أنه أتى امرأته من جهة دُبُرِها ، فجعل تحويل الرَّحْلِ كنايةً عن ذلك ، لأن المرأة للرجل بمنزلة الناقة ، يأتياها في الركوب من أى جوانبها شاء ، فهكذا حال المرأة . ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدِّمَنِ) وهذا تحذيرٌ ، وكنتى بقوله (خضراء الدمن) عن المرأة الحسناء في المنبتِ السُّوءِ ، وإنما كنتى بذلك عنها ، لما فيه من المناسبةِ لأمرين ، أمّا أوّلاً فلأن أوّل عشرتها يكون حسناً موافقاً ، ومن بعد ذلك تعود الى الفساد والرّداءة ، كزراع المزابل ، فإنه يُعجبُ أوّلاً ثم يذبلُ ويَجفُ ويزولُ على القربِ ، وأمّا ثانياً فلأن غضارتها وروتقها أياماً قليلة ، وعن قريب وقد صارت مقحّلةً (١) ذات ذُبُولٍ ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله

(١) يابسة

وسلم (لجابر) حين سايَرَه من مكة الى المدينة ، وقد سأله
عمن نكح ، هل بكرًا أم ثيبًا ، فقال له (إذا قدِمتَ
فالكيسَ الكيسَ) كنى بالكيس عن حسن الشائل في
الوقاعِ ولطيفِ المعاشرة عنده ، والإقلال منه ، ولتقتصر على
هذا القدر من الكنايات ففيه كفاية وتنبية بالاقبل
على الاكثر

(النوع الثالث)

(فيما ورد من الكنايات عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه)

اعلم أن الكنايات في كلامه عليه السلام أكثر من أن
يُحصى ، ولكننا نُوردُ من ذلك نُكثًا لطيفةً ، فن ذلك قوله
عليه السلام : في ذمِّ البصرةِ وأهلها (كُنْتُمْ جُنْدَ الْمَرْأَةِ
وَأَعْوَانِ الْبَيْمَةِ ، رَغَا فَأَجَبْتُمْ وَعُقِرَ فَهَرَبْتُمْ) فأخرج هذا
الكلامَ مُخْرَجَ الكناية ، فجعل قوله ، كنتم جند المرأة ، كناية
عن خِفةِ أديانهم وتركِ التصلِّبِ والوثاقةِ فيها ، برياسةِ المرأةِ
عليهم ، ويشيرُ الى سقوطِ المرُوءةِ والشهامةِ ، وقوله (وأعوانِ
البهيمَةِ) جعله كناية عن جهلهم وسخفِ حلومهم وفراغِ
قلوبهم ، حيثُ انقادوا للجمل ، وكانوا أتباعًا له فساروا حيثُ

سَارَ ، وَوَقَفُوا حَيْثُ وَقَفَ ، وَهَذَا فِيهِ نِهْيَاةُ الْإِنْتِقَاصِ وَنَزُولِ الْقَدْرِ وَقَوْلُهُ (رَغَا فَأَجَبْتُمْ) جَعَلَهُ كِنْيَاةً عَنِ دَعَاءِ عَائِشَةَ إِلَى حَرْبِهِ وَتَأَلُّبِهَا عَلَيْهِ ، وَتَشْمِيرِهَا فِي قِتَالِهِ ، وَقَوْلُهُ (وَعَقْرُ فِهْرِي بِكُمْ) جَعَلَهُ كِنْيَاةً عَنِ الطَّيْشِ وَالْفِشْلِ ، وَكَثْرَةَ الْإِنْتِزَاعِ ، وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ فِي الْكِنْيَاةِ كُلِّهَا دَالَّةٌ عَلَى نِهْيَاةِ الذَّمِّ لَهُمْ ، وَالرَّكَّةُ لِأَحْوَالِهِمْ ، وَالتَّلْبَسُ بِالْخِصَالِ الدَّنِيئَةِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا ، وَانْسِلَاحِهِمْ عَنِ الْخِصَالِ الشَّرِيفَةِ ، وَالْمَرَاتِبِ الْعَالِيَةِ ، وَهُوَ بِأَسْرِهِ حِكَايَةٌ عَمَّا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَائِشَةَ وَأَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَطَلْحَةَ ، وَالزُّبَيْرِ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَصِفَةٌ مَا كَانَ مِنْهُمْ وَمِنَهُ فِي ذَلِكَ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ . لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدُعِيَ إِلَى الْمُبَايَعَةِ فَقَالَ : مَا أَجْرُ وَلَقْمَةٌ يَنْصُ بِهَا آكُلُهَا) فَجَعَلَ هَذَا كِنْيَاةً عَنِ أَمْرِ الْخِلَافَةِ وَأَنَّهَا صَعْبَةٌ عَسِرَةٌ ، لَدَيْهَا حَقِيرَةٌ وَأَيَّامُهَا قَلِيلَةٌ ، وَأَخْطَارُهَا عَظِيمَةٌ ، وَأُمُورُهَا صَعْبَةٌ ، فَجَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كِنْيَاةً عَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، ثُمَّ قَالَ : (فَإِنْ أَقْلُ ، تَقُولُوا حَرِصَ عَلَى الْمَلِكِ ، وَإِنْ أَسْكُتُ ، تَقُولُوا جَزَعُ مِنَ الْمَوْتِ) فَهَذَا كَلَامٌ ، أَخْرَجَهُ نَخْرَجُ الْكِنْيَاةَ عَنِ كَوْنِهِ غَيْرَ مُنْقَادٍ لِمَا قَالُوهُ ، وَلَا طَيِّبِ النَّفْسِ لِمَا دَعَوْهُ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَاهُ ، فَإِنْ أَقْلُ (نَعَمْ) وَقَعَ فِي نَفْسِهِمْ أَنَّ مُسَاعَدَتِي إِتْمَا كَانَتْ مِنْ

أجل محبتي للدنيا ، وشغفي ببلدتها ، وطعمها في عاجلها ، وإن
أسكت ، أى لا أُجيبهم الى ما قالوا ، وقع في نفوسهم أن
سُكوتى ، وعدم انقيادى ما كان الآ من أجل جزعى من
الموت ، واقتحام موارده ، ومقاساة الشدائد ، وتحمل أعباء
الخلافة والنهوض بأثقالها ، ومن ذلك قوله عليه السلام فى
الشَّقَشِقِيَّة (أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ) يَكْنَى بِذَلِكَ عَنْ
(أبى بكر) فى خلافته ، (وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّيَّ مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ
مِنَ الرَّحَا) كنى به عن استحقاقه للإمامة ، وأهليته لها ،
وسبقه إليها ، لاستكمال خصالها فيه ، (يَنْحَدِرُ عَنِ السَّيْلِ ،
وَلَا تَرُقَى إِلَى الطَّيْرِ) كنى بذلك عن علو شأنه ، وارتفاع
قدره ، وعظم خطره عند الله (فَسَدَّتْ دُونَهَا ثَوْبًا وَطَوَيْتُ
عَنْهَا كَشْحًا) كنى بذلك عن إعراضه عن الإمامة ، لأمر
جرت وعوارض حضرت ، فرأى أن الإعراض أحجى ،
وأسلم للدين وأرضى ، والسدُّ هو إرخاء جانبي الرداء ،
وطى الكشح ، كناية عن القطع ، يقال فلان طوى كشحه
عنى ، اذا قطعك ، ويحتمل أن يريد بطن الكشح ، أنه
أضمر ما فى نفسه ، وستره وكتمه ، يقال طويت كشحى ،
عن الأمر ، اذا أضمرته وسترته ، وكلا الأمرين صالح

ها هنا ثم قال (حتى مضى الأول لسبيله) كنى به عن أبي بكر (فأدلى بها الى فلان بعده) كنى به عن عمر من تحمله للخلافة بعده (إلى أن قام ثالث القوم) كنى به عن عثمان وخلافته (وقام معه بنو آية) كنى به عن بني معيظ (يخضيمون مال الله خضمة الإبل ، نبتة الربيع) يكنى به عن أخذ الأموال من غير حقها ، ووضعها في غير أهلها ، ولقد كان الامر فيهم كما قال عليه السلام من الخضم والقضم ، والتوسع في الأموال ، والترفة فيها ، فهذه الخطبة مشتملة على توجع ، واصطبار على ما كان منهم في الإمامة ، من الاختصاص والإيثار ، ولم يصدُر من جهته عليه السلام ما يكون قدحاً في أديانهم ولا خطأ لمراتبهم ، ولا نقصاً لأقدارهم ، وقد ذكرنا تقرير إمامته بالنصوص ، وأوردنا ما يتعلق بحكم من خالفها في الكتب العقلية ، ومن ذلك قوله عليه السلام ، في من يتصدى للحكم وليس أهلاً له ، (فإن نزل به إحدى المهمات هياً لها حشواً رثاً من رأيه ، ثم قطع به ، فهو من لبس الشبهات ، في مثل نسج العنكبوت . لا يدري ، أصاب أم أخطأ) فهذا خارجٌ مخرج الكناية عن جهله ، وقلة البصيرة فيما يأتي ويذر ، ثم قال (جاهلٌ خبَّاطٌ جهالات ، عاش ركَّابٌ عشواء آت)

كنى به عن أنه لا يذرى ، أين يضع قدمه ، ولا أين منتهى قدره (لم يعضَّ على العلمِ بضرسٍ قاطع ، يذرى الرواياتِ إِذْراءَ الریحِ الهشيمِ) كنى به عن خفة الوطأة في العلم ، وعدم القوة على إحكام أصوله وفروعه ، وهى كناية لطيفة لا يقوم لأحد بها لسانٌ ، ولا يطلع على مُحِّ فصاحتها إنسان ، ولا يعرف قدرها ، ولا يستولى على سرها ، ويعلم قدرَ جوهرها الا الخواص من أهل هذه الصناعة وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون

(النوع الرابع)

(ماورد من الكنايات فى كلام البلغاء)

فمن ذلك ما روى عن عمرو بن العاص : أنه لما زوج ولده عبد الله بن عمرو بن العاص ، امرأةً فكثت عنده ثلاث ليالٍ ، لم يذن منها ، وإنما كان ملتفتاً الى صلاته ، فدخل عليه عمرو بعد ثلاث فقال لها : كيف ترين بملك ، فقالت : نعم البعل هو ، الا أنه لم يغش لنا كنفًا ، ولا قرب لنا مضجعًا ، فقولها (لم يغش لنا كنفًا) من الكنايات الغريبة ، والكنف هو الستر ، والكنف الوعاء ، وكلاهما

محمّلٌ ههنا ، ومن أمثال العرب قولهم (إِيَّاكَ وَعَقِيلَةَ الْمَلْحِ) جعلوا هذا كناية عن المرأة الحسناء في منبتِ السوء ، فإن عقيلة الملح ، هي اللؤلؤة تكون في البحر ، فهي حسنةٌ ، وموضعها ملحٌ ، ومن ذلك قولهم (لبس له جلد النمر ، وجلد الأسد) إذا كثرت عداوته ، وعظم حقدُهُ ، واشتد غضبه ، ولهذا قال أمير المؤمنين لابن عباس (وقد بلغني تنمرٌ على بني تميم) يشير به الى ما ذكرناه ، ومن هذا قولهم (قلب له ظهر المِجَنِّ) جعلوه كناية عن أن يبدو له خلاف ما كان يمهده منه ، من الألفة والمودة ، وقولهم (فلان ورمت أنفه علينا) إذا كان مُغْتَاطًا يُظهر الحنق والغضب ، ومن هذا قولهم (الآن حمى الوطيس) جعلوه كناية عن شدة الحرب والتحامها ، أخذًا لها من حرّ النار ، والوطيسُ الثُّور ، وقد قيل : إن أول من تكلم بهذا المثل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في حنينٍ (لَمَّا رَأَى جِلَادَهُمْ بِالسَّيْفِ بَعْدَ الْهَزِيمَةِ لِلْمَسَالِمِينَ ، قَالَ ذَلِكَ ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا كَانَ الْأَحْسَنُ إِيرَادُهُ فِي قِسْمِ كُنَايَاتِ الْأَخْبَارِ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ (التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ) وَهَذَا مِثْلُ جَعْلِهِ كِنَايَةً عَنِ شِدَّةِ الْأَمْرِ ، وَازْدِحَامِ الْعِظَائِمِ فِي الْحُرُوبِ وَغَيْرِهَا ، وَمِنْ

ذلك ما رُويَ أَنَّ امرأةً جاءت الى عائشةَ رضى الله عنها ،
فقلت : أُقَيِّدُ جَمَلِي ، فقلت لها عائشةُ (لا) وأرادتِ
المرأةُ أَنَّها تصنعُ بزوجها شيئاً يمنعُه عن غيرها ، أى
تربطُه أن يأتى سواها ، فظاهرُ هذا اللفظ يُفيدُ تقييدَ
الجمالِ ، وباطنه أنها جعلته كنايةً عمَّا ذكرناه ، ومن هذا
ما يُحكى عن عبد الله بن سلامَ : أنه أتاه رجلٌ عليه ثوبٌ
مُعَصْفَرٌ فقال له . لو أنَّ ثوبَكَ هذا فى ثَنُورٍ أَهْلَكَ لكانَ
خيراً لك ، فذهب الرجلُ فألقاه فى الثَنُورِ ، فأحترق ،
ولم يردْ عبدُ الله احتراقه وإنما أرادَ المجازَ ، وهو أنه لو باعه
وصرف قيمته الى دقيقٍ يخبزُه فى الثَنُورِ أو حطبٍ يلقيه
فيها لكانَ خيراً له ، وهذا الكلامُ حكاه ابن الأثير
عن عبد الله بن سلامَ ، وهو مأثور عن الرسول صلى الله
عليه وسلم ، بمعناه فى سنن أبي داود ، ويمكن أن نقول .
ما نقله عبد الله بن سلامَ هو من جهة الرسول صلى الله عليه
وسلم ، ومن هذا قولهم (فلانٌ يُقدِّمُ رجلاً ويؤخِّرُ آخرى)
جعلوه كنايةً عن يتحيرُ فى أمره ، فلا يدري كيف يُورده ،
ويُصدره ، وقولهم (ما زال يفتلُ فى الذرِّوةِ والغاربِ)
يحملونه كنايةً عنَّ يريدُ التلطفَ والاحتيالَ فى المساعدة الى

ما يقصده ويريدُه ، وقولهم (فلان ينفُخُ في غيرِ ضِرمٍ) جعلوه
كنايةً عن فعلٍ فعلاً لا يُجدي عليه بفائدة ، ولا يعود عليه
بنفع ، لأن النفخ في غيرِ ضِرمٍ لا يُورِي ناراً ، ومن هذا
قولهم (فلان يَنخُطُّ على الماء) يكون هذا كنايةً عن فعلٍ
فعلاً يكون عدمه كوجوده بالإضافة الى عدم الفائدة . لأن
الخطَّ على الماء يذهبُ في أسرع شيءٍ وأقربه ، والكنائياتُ
كثيرةٌ في كلام العرب ، وأمثالها ، وفيما ذكرناه غنيةٌ وكفاية ،
وبالله التوفيق ، واعلم أن هذه الأمثلة التي أسلفناها من
الكنائيات من الكتاب ، والسنة ، وكلام أمير المؤمنين ، في
الكناية فإنها واضحةٌ في الاستعارة وضوحاً كلياً ، واحتمالها
للكناية بعيدٌ يحتاج الى تكلف ، والمقصود هو معرفة الأمثلة
وايضاح المقصود بها ، فإن هي صلحت حصل المقصود ،
وإن كانت غير صالحة للتمثيل ، طُلب غيرها ولم يكن خللاً
يُخلُّ بالحقيقة المطلوبة

(النوع الخامس)

(فيما ورد من الكنائيات الشعرية)

فن ذلك قولُ أبي الطيب المتنبي في مدح سيف الدولة

وشرُّ ما قَنَصَتْهُ راحتي قَنَصُ
شُهْبُ البُرْزَاةِ سِوَاهُ فِيهِ وَالرَّخْمُ
فَكَنَى بِالْبُرْزَاةِ عَنِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ ، وَبِالرَّخْمِ ، عَنِ غَيْرِهِ ،
وَأَنَّهُ يَسْتَوِي فِيهِ فِي الْمَالِ هُوَ وَغَيْرُهُ ، وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَقْبَشْرِ
الْأَسَدِيِّ

وَلَقَدْ أَرَوْحُ بِمُشْرِفِ ذِي مَيْعَةٍ
عَسِرِ الْمَكْرَةِ مَأْوُهُ يَتَفَصَّدُ
مَرِحٌ يَطِيرُ مِنَ الْمَرَّاحِ لُعَابُهُ
وَيَكَاذُ جِلْدُهُ إِهَابُهُ يَتَقَدَّدُ
وَكَانَ عَيْنَيْنَا لَا رَغْبَةَ لَهُ فِي النِّسَاءِ ، وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَصِفُ
ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ ، فَهَذَانِ الْبَيْتَانِ جَعَلَهَا كُنْيَةً ، فَهَمَّا كَمَا تَرَى
دَالِآنَ بِحَقِيقَتِهَا عَلَى شَيْءٍ ، وَبِمَجَازِهَا عَلَى غَيْرِهِ ، وَهَذِهِ هِيَ
قَائِدَةُ الْكُنْيَةِ ، وَحَكَى ابْنُ الْأَثِيرِ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ وَفَدَى عَلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَكَانَ جَمِيلَ الْوَجْهِ ،
فَرَاوَدَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَدَخَلَ عَلَى هِشَامٍ مُغْضِبًا
وَهُوَ يَقُولُ

أَمَّا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْتَ لَمْ
يَنْجُ مِنِّي سَالِمًا عَبْدُ الصَّمَدِ

فقال هشام ، ولما ذاك فقال
إِنَّهُ قَدْ رَامَ مِنِّي خُطَّةً
لَمْ يَرْمِهَا قَبْلَهُ مِنِّي أَحَدًا

فقال له هشام ، وما هي فقال
رَامَ جَهْلًا بِي وَجَهْلًا بِأَبِي
يُدْخِلُ الْأَفْعَى إِلَى خَيْسِ الْأَسَدِ
قال فضحك هشام ، وقال : لو فعلت به شيئاً لم أنكره
عليك ، ومما أنشده ابن الأثير في الكناية وقال من لطيفها
وعجيبها لأبي نواس في الهجاء

إذا ما كنت جارَ أبي حُسَيْنِ
فَنَمُّ وَيَدَاكَ فِي طَرْفِ السِّلَاحِ
فَإِنَّ لَهُ نِسَاءً سَارِقَاتِ
إِذَا مَا بَنَى أَطْرَافَ الرِّمَاحِ
سَرَقْنَ وَقَدْ نَزَلْنَ عَلَيْهِ أَبْرَى
فَلَمْ أَظْفَرْ بِهِ حَتَّى الصَّبَاحِ
فَجَاءَ وَقَدْ تَخَدَّشَ جَانِبَاهُ
يَنْتُ إِلَى مِنَ أَلَمِ الْجِرَاحِ

فجعل قوله (أطراف الرماح) كنايةً عن العضو المشار إليه ، وهذه عبارةٌ في غاية اللطافة ، والحسن والرشاقة ، ومن جيد الكناية وبديعها ما قاله الفرزدق يرثى امرأته

وجفن سلاحٍ قد رُزئتُ فأمَّ أنْحُ
عليه ولم أبعثُ عليه البواكيا

وفي جوفه من دارمٍ ذو حفيظةٍ
لو أن المنايا أمهلتُهُ لئالينا

وقد قيل: إنه ما كنى عن امرأة ماتت بأحسن من هذه الكناية ، وإنها لجيدةٌ في معناها ، فائقةٌ في مقصودها ومغزاها ، ومما حسن موقعه في الكناية قول الشريف الرضى

أحنُّ إلى ما يضمنُ الخمرُ والحلى
وأصدفُ عما في ضمان المآزر

ومن ذلك ما قاله أبو تمام في الاستعطاف

ما لي رأيتُ تراكم ييسَ الثرى
ما لي أرى أطوادكم تهدمُ

فجعل ييس الثرى ، كنايةً عن تنكّر ذات البين ، يقال ييس الثرى يتي وبين فلان ، اذا تنكّر الود الذي بينك وبينه ، وهكذا تهدمُ الأطواد فانه كنايةٌ ، إمّا عن موت

الرؤساء ، وإِما عن خفة الحلوم وطيش العقول ، ومن ذلك قول أبي نُؤاس يَكْنِي به عن امرأة

تُحَاوِلُ أَنْ يَقُومَ أَبُو زِيَادٍ ودُونَ قِيَامِهِ شَيْبُ الْغُرَابِ
أَتَتْ بِجِرَابِهَا تَكْتَالُ فِيهِ * فَعَادَتْ وَهِيَ فَارِغَةٌ الْجِرَابِ
فقوله (أتت بجرابها تكتال فيه) من الكناية اللطيفة ،

ومن هذا قول زياد الأعجم

إِنَّ السَّمَاةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى

فِي قَبَّةٍ نُصِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

فأراد أن يقول : إن السماحة والمروءة والندى مجموعة فيه ، أو مقصورة عليه ، أو مختصة به ، لكنه عدل إلى ما هو أرق من ذلك ، وأدخل في الإعجاب والمدح ، فجعلها في (قبة) وكنى به عن كونه فيها وأنه متمكن في الندى ، منسدل عليه كالقبة المضروبة على كل ما تحويه ، ومن ذلك ما قاله بعض الأذكياء في الكناية

وما يك في من عيب فإني

جبان الكلب مهزول الفصيل

فكنى عن كرم نفسه ، وكثرة قراءه للضيفان ،

يَجْبُنُ الْكَلْبُ ، وَهَزَالُ الْفَصِيلُ ، وَلَوْ صَرَحَ لِقَالَ : إِنْ جَنَابِي
مَا هَوْلٌ ، وَكَذَلِكَ مُؤَدَّبٌ ، لَا يُنْكَرُ الضَّيْفَ ، وَلَا يَهْرُ فِي
وَجُوهِهِمْ ، وَإِنِّي أَنْحَرُ النَّوْقَ ، فَأَدْعُ فِصَالَهَا هَزْلِي ، وَمِنْ ذَلِكَ
مَا قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا
يُكَلِّمُهُ مِنْ حَبِّهِ وَهُوَ أَعْجَمٌ

وهكذا ورد قول أبي نواس
فَمَا جَاذَهُ جُودٌ وَلَا حَلٌّ دُونَهُ
وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ
فتوصل الى إثبات الصفة للممدوح ، بإثباتها في مكانه ،
والى لزومها له ، بلزومه الموضع الذي يحلّه ، ومن هذا قول
حسان بن ثابت

بني المجدُ يبتنا فاستقرت عمادة
علينا فأعيا الناس أن يتحولاً

وقول البحتری

ظللنا نعود المجد من وعكك الذي
وجدت وقلنا اعتل عضو من المجد

فَكَتَنَى بِاعْتِلَالِ عَضُومِنَهُ ، عَنْ اعْتِلَالِ عَضُومِنِ الْمَجْدِ ،
وَمِنْ هَذَا مَا قَالَهُ الْبَحْتَرِيُّ أَيْضاً

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ
فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ

وَمِنْ هَذَا قَوْلُ أَبِي تَمَامٍ
أَبِينِ فَمَا يَزُرُنَ سِوَى كَرِيمٍ
وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرُنَ أَبَا سَعِيدٍ

وقول الآخر

مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ
وَمَسَلَمَةُ بْنُ عَمْرِوٍ وَمِنْ تَمِيمٍ

وَمِنْ الْكِنَايَةِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : يَصِفُ امْرَأَةً بِالْعَفَّةِ

يَبِيْتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ يَبِيْتُهَا

إِذَا مَا يُثَوِّتُ لِلْمَلَامَةِ حُلَّتْ

وَمِنْ غَرِيبِ الْكِنَايَةِ وَبَدِيعِهَا مَا قِيلَ فِي آيَاتِ الْحِمَاةِ

أَبَتْ الرِّوَادِفُ وَالشَّدِيُّ لِقُمْصِهَا

مَسَّ الْبَطُونُ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا

وَإِذَا الرِّيَّاحُ مَعَ الْعَشِيِّ تَنَاوَحَتْ

نَبَّهْنَ حَاسِدَةً وَهَجَّنَ غَيُورًا

فكنى عن كبر الأعجاز ، وُهُودِ الثدى ، بارتفاع
القميص عن أن يمس بطناً أو ظهراً ، وهذا من عجيب الكناية
وغريبها

ومن هذا ما قاله بعض الشعراء
بعيدة مهوى القرط إماً لنوفل
أبوها وإماً عبد شمس وهاشم

ومن هذا النوع ما قاله بعض المغاربة
رشاً يرثو بترجسة ويعطو
بسوسان ويسم عن أقاح
يشير إلى قرطاة وتصنى
خلاخله إلى نغم الوشاح

ومن غريب الكناية قول بعضهم في أيام الأسبوع
سبع رواحل ما يُنخن من الونى
سنم تساق بسبعة زهر
متواصلات لا الدُوب يُملها

باقٍ تعاقبها على الدهر
ومن لطيفها قول بعضهم في حجر المحك

وَمُدَّرِعٍ مِنْ صِبْغَةِ اللَّيْلِ بُرْدَهُ
يُفَوِّقُ طَوْرًا بِالنَّظَارِ وَيَطْلَسُ

إِذَا سَأَلُوهُ عَنْ عَوِيصَيْنِ أَشْكَلًا
أَجَابَ بِمَا أَغْنَى الْوَرَى وَهُوَ آخِرُ

ولتقتصر على هذا القدر من التنبيه على معاني الكناية ،
وقد تجزَّ غرضنا من الفصل الثالث الذي جعلناه بياناً للأُمثلة
وحصرها ، فأما ما كان من التلويح ، والرَّمزِ ، والإِشارة ،
فكلها مندرجة تحت ما ذكرناه من حقيقة التعريض لا تفاقها
في الدلالة على مقصود واحد فلا جرم أغنى ذلك عن أفرادها
بالذكر ، وبالله التوفيق

(الفصل الرابع)

(في بيان اقسام الكناية وذكر طرف من احكامها الخاصة)

اعلم أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني وغيره من أفاضل
علماء البيان مُطَبِّقُونَ على أن الكناية أبلغ من الإِفصاح
بذلك المعنى المكنى به عنه ، وأعظم مبالغة في ثبوته ، والحجة
على ما قلناه ، هو أنك إِذَا كُنَيْتَ عن كثرة القرى بقولك
فلانٌ كثيرٌ رَمَادِ القَدْرِ ، فَإِنَّكَ تَكُونُ مثبتاً لكثرة

القرى بإثبات شاهدها وأقت برهاناً على صحتها وثبوتها، وعلماً على صحة وجودها، وذلك لا محالة يكونُ أبلغ من إثباتها بنفسها فتكون بمنزلة دعوى مجردة عن البرهان، فأين حال دعوى مُقرّرة بالدليل، عن حال دعوى لا يؤيدها برهان ولا تعليل، فاذا عرفت هذا فلنرجع الى بيان الأقسام والأحكام، فهذان بحثان، نفصلهما بمعونة الله تعالى

— البحث الأول —

(في بيان أقسامها)

وتنقسم باعتبارات كثيرة ولكننا نشير الى ما يخص ما نحن فيه وهي ثلاثة

(القسم الأول)

باعتبار ذاتها الى مفردة، ومركبة، فأما المفردة، فهي ما كانت الكنايةُ حاصلةً في اللفظة الواحدة، وهذا كقوله تعالى « **إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً** ولي نَعِجَةٌ واحدةٌ » فالمرادُ بالنعجة في كلا الموضعين، المرأة، وإنما كنى بالنعجة عن المرأة لما بينها من الملائمة في التذلل والضعف والرحمة وكثرة التألف، وكقوله تعالى « **أُولَآمِسْتُمُ النِّسَاءُ** »

فانه كناية عن الجماع وخسكى عن الفراء أنه قال : انّ الجبال
في قوله تعالى « وان كان مكرهم لتزول منه الجبال » المراد
منه أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فجعل الجبال كناية عنه ،
وهذا إنما يُحمَلُ على هذا المعنى اذا كانت (إن) نافية ،
فيكون المعنى وما كان مكرهم ليزول به أمر النبي صلى الله عليه
وسلم وما جاء به من الحجج الواضحة ، فأما اذا كانت (إن)
على بابها في التوكيد للجملة ، فالجبال باقية على حقيقتها ،
ويكون المعنى فيه وإن كان مكرهم من عظمة أمره ونفاهة
شأنه في الإنكار والتكذيب لتزول منه الجبال الرواسي على
رسوخها ، وقوة أمرها في الثبوت والاستقرار ، فعلى هذين
التأويلين وردت القراءتان في نصب اللام ، ورفعها ، فالنصب
يؤيد التأويل الأول ، فتكون اللام مؤكدة للجحد ، والرفع
يؤيد التأويل الثاني ، وتكون اللام فيها هي الفارقة بين
المؤكدة ، والنافية ، وتكون القراءة بالرفع في قوله (لتزول)
دالة على التخييل ، كأنها لعظم دخولها في الإنكار وإغراقها
فيه ، بمنزلة قلع الجبال ، وإزاحة الصخور ، ونظيره قوله
تعالى « تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض »
وتخرّ الجبال هدأ أن دعوا للرحمن ولدا » وهذا وارد على

جهة الكثرة ، ومنه قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه لولده
محمد بن الحنفية لما عقد له الرأية في منسكرك (أعز الله
حجبتك وأيد في الارض قدمك ، تزول الجبال الرواسي ولا
تزل ، وأما المركبة فأكثر ورود الكناية عليها ، وهذا
كقولك : الكرم في برديه ، والمجد بين ثوبيه ، والعفاف
في عطفه ، وهذا كله في المدح ، فأما الكناية في الذم
فكقولهم (إنك لعريض الوساد) كما ورد في الحديث عن
الرسول صلى الله عليه وسلم أنه لما نزل قوله تعالى (واكلوا
واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط
الأسود) جعل عدى بن حاتم ، خيطين في يده ، أحدهما
أسود والآخر أبيض ، علامة للفجر ، فحكى ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وأخبره بما فعل ، فقال له الرسول :
يا عدى . إنك لعريض الوساد ، وهو كناية عن بله الانسان ،
وقلة فطانته ، وتقصان كياسته ، وقولهم (فلان عريض القفا)
يجعلونه كناية عن فهاسته وقلة ذكائه ، ومنه قول أمير المؤمنين
لبعض الناس (وإنه لمزهو في عطفه ، مختال في برديه ،
تقال في شراكيه) يشير بذلك الى حمقه وخيلائه ، فجعل ذلك
كناية عنه ، نعم ورود الكناية إنما هو على جهة التشبيه

عند التأمل والنظر، فإذا وردت على طريقة التركيب كانت أشدّ ملاءمةً، وأعظم بلاغةً، وإذا وردت على صورة الافراد لم يكن لها تلك المزية التي حصلت للمركبة، ومثاله أنك اذا قلت في الكناية المركبة، فلان نقي الثوب، وأردت إيرادَه على صورة المشابهة، فإنك تقول هو في نزاهة العرض من العيوب كنزاهة الثوب من الأدناس، فإذا حصل على هذا التأليف اتضحت المشابهة ووُجدت المناسبة وظهر أمر الكناية، وإذا قلت في الكناية المفردة، اللبس، في الجماع لم تكن في تلك الدرجة من المناسبة وقوة المشابهة كما ترى

✽ التقسيم الثاني ✽

باعتبار حالها الى قريبة وبعيدة، ونعنى بالقرية ما يكون الانتقال الى المطلوب بأقرب اللوازم، ونريد بالبعيدة ما يكون الانتقال الى مطلوبها من لازم أبعد منه، ومثال القرية قوله (بعيدة مهوى القرط) فإنه كناية عن طول عنقها، وهذا حاصل على القرب من غير اعتبار واسطة ونحو قوله (أبت الروادف والثدى لقمصها) فإنه كناية عن كبر الاعجاز، ونهود الثدي، هذا كله معدود في واضح الكناية وأمّا

الخفي من القريب منها فهو كقولك : فلان عريض القفا ،
فإنه كناية عن الأبله ، من الناس ، وقولهم أيضاً فلان عريض
الوساد ، فانه كناية عن هذه الكناية ، وكقول بعضهم يهجو
من به داء الاسد وهو البخر

أخو لحم أَعَارَكَ مِنْهُ ثَوْبًا

هينًا بالقميصِ المستجدِ

وقال بعضهم في رجل يهجو

أراد أبوك أمك يوم زُفَّتْ

فلم يُوجدْ لأمك بنتُ سعدِ

فقوله بنت سعد ، جماله كناية عن العذرة ، فهذا كله

يحصل على القرب في الكناية ، ومثال البعيدة قولهم : فلان

كثير الرماد ، فهذا تكثرفيه الوسائط ، لأنك تنتقل من

كثرة الرماد الى كثرة الجمر ، ثم الى كثرة الاحراق تحت

القدر ، ثم الى كثرة الطباخ ، ثم الى كثرة الآكلين ، ثم

الى كثرة الأضياف ، ثم الى كونه مضيافا ، وهذا كقولك

فلان جبان الكلب ، مهزول الفصيل ، فإن الوسائط تكثر

فيهما ، فلماذا كان ما هذا حاله معدوداً في بعيد الكناية

﴿ التقسيم الثالث ﴾

باعتبار حكمها الى حسنة وقييحة، فالحسنة ما قدمنا ذكره من الأمثلة ، ومن هذا ما ورد في السنة النبوية وهو أن امرأة جاءت الى الرسول صلى الله عليه وسلم تسأله عن غسلها من الحيض ، فأمرها كيف تغتسل ، ثم قال لها : خُذِي قُرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطَهَّرِي بِهَا ، فقالت كيف أتَطَهَّرُ بِهَا ، فقال تَطَهَّرِي بِهَا ، فقالت كيف أتَطَهَّرُ بِهَا ، فقال سبحان الله ، تَطَهَّرِي بِهَا ، قالت عائشة فاجتذبتُها من ورائها ، وقلتُ لها تَتَّبَعِي بِهَا آثَارَ الدَّمِ ، فقولها : آثَارَ الدَّمِ ، كناية عن الفرج ، ومنه قول أعرابية تصف زوجها ، له إبلٌ قليلات المسارح ، كثيرات المبارك . اذا سمعت صوت المزهر ، أيقن أنهن هوالك ، ومثال القبيحة ما تخلو عن الفائدة المرادة من الكناية ، وهو عيبٌ عند أهل البلاغة ، ومن هذا قول الشريف الرضي يرثي امرأة (إن لم تكن نصلاً فعمد نصال)

وهذا عندهم من ركيك الكناية وروديتها فانه لا يعطى الفائدة المقصودة من الكناية ، بل ربما سبق الوهم في هذا الموضوع الى ما يقبح ذكره من التهمة بالريية ، ومن هذا قول ابى الطيب المتنبي ايضا

إِنِّي عَلَى شَفَعِي بِمَا فِي خُمُرِهَا * لَأَعْفُ عَمَّا فِي سَرَائِيلِهَا
قال ابن الأثير: فهذه كناية عن النزاهة والعفة الا أن
الفجور احسن منها وما ذلك الا لنزول قدرها وسوء تأليفها
وقد أجاد الشريف الرضى فيما أساء فيه ابو الطيب فأورده على
أحسن هيئة وجاء به في أعجب قالب قال
أَحْنُ إِلَى مَا يَضْمَنُ الْخُمُرُ وَالْحُلَى
وَأَصْدِفُ عَمَّا فِي ضَمَانِ الْمَآزِرِ
الى غير ذلك من الامثال

❦ البحث الثاني ❦

(في بيان حكمها)

اعلم أن أنس النفوس وسكونها متوقفٌ على إخراجها من
غامضٍ الى واضحٍ ومن خفيٍّ الى جليٍّ ، وإبانتها بصريحٍ بعد
مكنىٍّ وأن تردّها في شيءٍ تعلمها اياه الى شيءٍ آخر هي بشأنه
أعلمٌ وثقتها به أقوى ، وتحققها له أدخلٌ ، ومن ثمّ كان التمثيل
بالامور المشاهدة أوقع ولمادّة الشبّه أقطع ، واذا أردت أن
ترى شاهداً على ما قلت ، فانظر الى قوله تعالى « كمثل
المنكبوت اتخذت بيتاً » فالله تعالى ضربه مثالا لضعف الأمر

وهونه في كل شيء فأنت لو فكرت في ، نفسك وبالغت في
نظرك وخذسك في وصف الضعف ، لكان غاية أمرك ونهاية
تقديرك ، أن تقول كأضعف ما يكون وأهونه ، أو تقول هو
كالهواء أو غير ذلك من التقدير والتصوير ، لكان دون
ما ذكره الله تعالى في المثال ، وهكذا لو قلت فلان يكذب نفسه
في قراءة الكتب ، ويتعب نفسه بجمعها ، ويتحمل في التعلم
الإصرار والمتاعب كلها وهو لا يفهم شيئاً ويسكت ، فإنك
تجد فرقاً بين أن تذكر هذا وبين أن تتلو الآية وتقول
« كمثل الحمار يحمل أسفاراً » فإنك تجد مصداق ما قاتته فيها
وهكذا فإنك تفصل بين أن تقول : إني أرى قوما لهم منظرٌ
وليس لهم مخبرٌ . وبين أن تُبَعه بقول من قال
لا تُعجبنيك الثيابُ والصُّورُ * تسعةُ أعشارٍ من ترى بقرُ
في خشبِ السَّروِ منهمُ مثلٌ * له رُؤَاةٌ وماله ثمرُ
فإنك تجد فرقاً بين الأمرين ، وهكذا حال غيره من
الأمثلة والتشبيهات ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن الكناية
لها في البلاغة موقعٌ عظيم فإنها تفيد الألفاظ جمالا ، وتكسب
المعاني ديباجةً وكمالاً وتحرك النفوس إلى عملها ، وتدعو القلوب
إلى فهمها ، فإن أوقعها في المدح كانت أرفع وأحسن ، وفي نفس

الممدوح أوقع وأمكن ، وإن صدرتها للذم كانت آلم وأوجع ،
والى ذكر فضائح المذموم أسرع وأخضع ، وإن أدخلتها من
أجل الحجاج كان البرهان بها أوضح وأنور ، والسلطان بها
أقدر وأقهر ، والإفحام بها أشهر ، والتسلط أعظم وأبهر ، وإن
وقعت فى الافتخار كان ضياءً وه أسطع ، ومناره أعلى وأرفع ،
وإن كانت موجهة للاعتذار فهى الى سل سخائم القلوب أعجل
وأقرب ، وبوحر الصدور وفل غرّب غضبها أذهب ، وإن
صدرت للاتعاض كانت فى المبالغة فى النصيحة أنجع ، ولمرض
القلوب أشنى وأنفع ، وإن أردت بها جانب الإعتاب والرضا ،
كانت بطيب الصحبة ولين العريكة أظفر ، وعلى الوفاء بلوازم
الألفة أوفر ، فهى كما ترى واقعة من البلاغة فى أعلى المراتب ،
وحائزة من الفصاحة أعظم المناقب وقد نبجز غرضنا فيها بحمد الله تعالى
بحمده تعالى قد تم الجزء الاول من كتاب

الطراز فى علوم حقائق الالعجاز .

ويليه الجزء الثانى وأوله

القاعدة الرابعة

من قواعد

المجاز

- ح -

ص	س	خطأ	صواب
١	١٢	الخلافة	البلاغة
٥	١٨	لائحدهما	لاأحدهما
٦	١٢	مبادئ	مبادئ
٦	١٣	لائمره	لائمره
٢٥	١٥	وليس	ليس
٢٩	٣	أعراب	إعراب
٣٥	١٧	الشعراء	الشعراء
٣٣	١	ما مع	مع ما
٤٥	١٥	العقل	الفضل
٤٥	١٢	إن	أن
٤٥	١٤	الوصف	لوصف
٤٧	٩	ذلك المعانى	ذالك من المعانى
٤٧	٢١	مكان جيداً	اكان جيداً
٥٣	١٣	مقر	مقرًا
٧٣	٩	جميع فهذه	فهذه جميع
٨٨	٤	ازهق النفوس	النفس
٩٤	٧	فهذه بين هي	فهذه هي

ص	س	خطأ	صواب
١١٠	٧	في مشى	في مشى ^ر
١١٧	١٥	أما	أما
١٣٦	٤	مفوقاً	مفوقاً
١٣٧	١	الطيب	الطيب
١٣٧	٦	بمرور	بمرود
١٤٧	٩	إذا الغشاء	إذ الغشاء
١٦٣	٢	أدعى	أوعى
١٦٧	١٤	استفن	استفن
١٨٩	١٣	فما اعتمدنا	فما اعتمد
١٩٢	٨	واذا	إذا
١٩٣	١٥	الناشق	لناشق
١٩٨	٤	التنبيه	التشبيه
٢٠٠	١٥	فأنت	فأنت
٢١٢	٦	المرشحة	الموشحة
—	١٠	المرشحة	الموشحه
—	١٣	المرشحة	الموشحه
٢١٩	٧	ومغرس	ومغرس

ص	س	خطأ	صواب
٢٢٢	١	ذُلوْعِهِمْ	وَأُلُوعِهِمْ
٢٢٢	٨	الَّلَّيْسِ	الَّلَّبْسِ
٢٢٤	١	أَصْيَاغِ	أَصْبَاغِ
٢٢٥	١٥	شَفَانِ	شَفَانِ
٢٣٢	٣	لَهِي	فَهِي
٢٤٦	١٥	تَقْضِيهَا	تَقْيِضِيهَا
٢٩٧	٢	لَفْظَةَ	لَفْظَهُ
٢٠٥	١٤	وَكَاثِمِ	وَكَاثِمِ
٣٠٧	١٢	ثِيَابِهِ	ثِنَائِهِ
٣٠٨	٧	الْفَاجِ	العَاجِ
٤٢٦	٢	بِالنَّظَارِ	بِالنُّظَارِ

خَزَائِنُ الْكُتُبِ الْخَيْوِيَّةِ

كُتَابُ

الْأَطْرَافُ

المتضمن للأسرار البلاغة وعلوم حقائق الأعجاز

تأليف

السيد الامام امام الائمة الكرام
امير المؤمنين يحيى بن حمزة
بن علي بن ابراهيم
العلوي اليمني

الجزء الثاني

طبع بمطبعة المقنطاب بصر

سنة ١٣٢٢ هـ
م ١٩١٤ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

... القاعدة الرابعة من قواعد المجاز ...

(في ذكر أسرار التمثيل ومعناه)

اعلم أن علماء البيان وفرسان البلاغة بالاضافة الى ترجمة هذه القاعدة فريقان ، الفريق الأول أدرجوها في ضمن قاعدة التشبيه، ولم يفصلوا بينهما تفصيلاً وهذا هو الظاهر من كلام المطرزي، فأما ابن الأثير فقد صرح بكونهما باباً واحداً لا تفرقة بينهما وتعجب ممن فصل بينهما قال وما أعلم كيف خفي على أولئك العلماء مع ظهوره ووضوحه، وحكى أن بعض علماء البيان قد فصل بينهما وغاير بين حقيقتيهما وهما عنده شيء واحد، الفريق الثاني وهم الذين فرقوا بينهما، وهذا هو ظاهر كلام ابن الخطيب الرازي في نهاية الإيجاز، وعبد الكريم صاحب التبيان، فانهم ميزوا أحدهما عن الآخر وفرقوا بينهما، وقالوا: إن التشبيه غير معدود من المجاز، بخلاف التمثيل، فإنه معدود من جملة قواعده، وإن كانا

كلاهما معدوداً من أودية البلاغة ، فهذا مغزى كلام الفريقين في الردّ والقبول ، وهذا الخلاف يقرب أن يكون لفظياً ، وليس وراءه كبير فائدة ، والمختار عندنا تفصيلٌ نُشير إليه ، وحاصله أنا نقول ، القاعدة التي رسمناها من أجل التشبيه ، إنما كانت بمظهر الأداة ، كما أوردنا أمثله ، وفصلناها وعددنا ما كان من التشبيه مضمراً الأداة ، فهو من باب الاستعارة ، وأوضحنا الأمر فيما يظهر على القرب فيه التشبيه ، وما يُستنبط على البعد فأغنى عن تكريره ، فإذا عرفت هذا فاعلم أن كل ما كان من التمثيل تظهر فيه أداة التشبيه ، كالكاف ، وكأن ، فإنه معدودٌ من جملة التشبيه ، ولا يفترقان بحال ، لأن التشبيه أكثر ما يطلق على ما كانت الأداة فيه ظاهرة ، فأما ما كانت الأداة فيه غير ظاهرة ، فهو التمثيل ، فإنه لا يقال له تمثيلٌ إلا إذا كان وارداً على حدّ الاستعارة ، ولهذا فإنّ الزمخشريّ رحمه الله في تفسير قوله تعالى « ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة » الآية ، تارة يجعله من باب التمثيل ، وتارة يجعله وارداً على حدّ الاستعارة ، وعلى الجملة فالأمر فيه قريبٌ . فان الاستعارة ، والتمثيل ، والكناية ، كلّها معدودٌ من أودية المجاز ، بخلاف التشبيه ،

فإن ما كان منه مضمراً الأداة ، فهو معدودٌ في الاستعارة
والتمثيل ، وهو مجازٌ ، وما كان مظهر الأداة فليس معدوداً من
المجاز ، وإن عدَّ في البلاغة كما أسلفنا تقريره ، ومن غريب
أمثلة التمثيل ما قاله ابن الرومي

إذا أبو قاسم جادت لنا يده
لم يُحمدِ الأجودانِ البحرُ والمطرُ
وإن أضاءت لنا أنوارُ غرته
تضائل النيرانِ الشمسُ والقمرُ
وإن نضا حده أو سلَّ عزمته
تأخرَ الماضيانِ السيفُ والقدَرُ
من لم يبيت حذراً من سَطَوْ صولته
لم يدْرِ ما المزعجانِ الخوفُ والحذرُ
ينالُ بالظنِّ ما يعي العيانُ به
والشاهدانِ عليه العينُ والأثرُ

ومن ذلك ما قاله أبو تمام
مها الوحشِ الآنَ هاتا أو انيسُ
قنا الخطِ إلا أن تلتك ذوابلُ

ومن جيد ما يُقال في أمثلة التمثيل قوله تعالى « أفرايت
مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبَهُ
وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً » مثل الله تعالى حال من انقاد لهواه،
واستولى عليه سلطانه، حتى صار عقله موطوءاً بقدم الهوى،
وجعل في إيسار الذلّ، وربقة الملكة وحصل غالباً عليه في
جميع أحواله مطيعاً له في كلّ أموره، بحال من له إلهٌ يعبدُه،
ويطيعُه في جميع أوامره ونواهيه، ثم لما علم الله تعالى من
حاله ما ذكرناه أضناه بترك الألفاف الخفية على علمٍ
باستحقاقه للخذلان لإعراضه، ومثّلت حالته فيما صار إليه من
الخذلان بسلب الألفاف، بحال من ختم على سمعه، وقلبه،
وجعل على بصره غشاوة، في النكوص والتمرد عن الهدى،
وسلوك جانب الغي، وركوب غارب البغي، فمن هذه حاله لا
يُرْجى صلاحه، فهكذا حال من ساعد هواه وكان مطيعاً له في
الأمور كلها، ومن التمثيل الرائق قوله تعالى « وجعلنا على
قلوبهم أكنةً أَنْ يَفْقَهُوهُ » وقوله « وجعلنا من بين أيديهم
سدّاً ومن خلفهم سدّاً فأغشىناهم فهم لا يبصرون » فهم
لإعراضهم عن الدين، وإصرارهم على المخالفة لما جاء به
الرسول صلى الله عليه وسلم وبلوغ الغاية في الصدّ والنكوص،

مُمَثِّلُونَ بِحَالٍ مِّنْ جُعِلَ عَلَى قَلْبِهِ كِنَانٌ فَهُوَ لَا يَفْقَهُ مَا يُقَالُ لَهُ ،
وَلَا يَرْعَى لِقَبُولِهِ ، وَبِحَالٍ مِّنْ ضُرِبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُرَادِهِ بِسَدِّ
مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ، وَمِنْ خَلْفِهِ ، فَهُوَ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ
الْوَصُولُ إِلَى بُغْيَتِهِ بِحَالٍ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى « مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا
وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ » فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ
التَّمَادِي فِي رُكُوبِ الْبَاطِلِ ، وَإِكْبَابِهِمْ عَلَى الْجُحُودِ
وَالكُتْمَانِ لِمَا جَاءَهُمْ مِنَ الْحَقِّ ، وَقَطْعُ لَلرَّجَاءِ بِخَيْرِهِمْ ، وَسَدُّ
الطَّرِيقَةِ ، لِأَنَّ مَنْ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ سَدٌّ ، وَمِنْ خَلْفِهِ سَدٌّ ، وَأُغْشِيَ
عَلَى بَصَرِهِ ، تَعَطَّلَ ، فَأَتَى يَكُونُ لَهُ اهْتِدَاءٌ إِلَى طَرِيقِ الْخَيْرِ ،
وَسُلُوكٌ بِسَبِيلِهِ ، وَهَذَا بَابٌ مِنْ فَنِّ الْبَلَاغَةِ يُقَالُ لَهُ التَّخْيِيلُ ،
وَسَنُورِدُ فِيهِ حَقَائِقَ وَأَمْثَلَةَ شَافِيَةً عِنْدَ الْكَلَامِ فِي مَعَانِي
الْبَدِيعِ ، وَخِصَائِصِهِ ، وَمِمَّا وَرَدَ مِنَ التَّمَثِيلِ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ
قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِيَّاكُمْ وَفُضُولَ الْمَطْعَمِ فَإِنَّهُ يَسْمُ
الْقَلْبَ بِالقَسْوَةِ ، وَيَبْطِئُ الْجَوَارِحَ عَنِ الطَّاعَةِ ، وَيَضْمُ
الْأَذَانَ عَنِ سَمَاعِ المَوْعِظَةِ ، وَإِيَّاكُمْ وَفُضُولَ النَّظَرِ ، فَإِنَّهُ يَبْذُرُ
الْهَوَى ، وَيُولِدُ الغَفْلَةَ » وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « حَلُّوا
أَنْفُسَكُمْ بِالطَّاعَةِ ، وَأَلْبِسُواهَا قِنَاعَ المَخَافَةِ ، وَاجْعَلُوا حَرِّكُمْ

لأنفسِكُمْ ، وسعيِكُمْ لستقرِّكُمْ » ومن كلام أمير المؤمنين
في التمثيل ، في كلام يُشير به الى الخوارج « حَاوَلَ الْقَوْمُ
إِطْفَاءَ نُورِ اللَّهِ مِنْ مِصْبَاحِهِ ، وَسَدَّ فَوَارِهِ مِنْ يَنْبُوعِهِ ،
وَجَدَحُوا بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مَشْرَبًا وَبَيْثًا ، فَإِنْ تَرَفَعْنَا وَعَنَّا وَعَنَهُمْ
مَحْنُ الدُّنْيَا أَحْمَلُهُمْ مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَحْضِهِ ، وَإِنْ تَكُنْ
الْآخِرَى فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ » وقال في كلام
يصف به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وذمّه للدنيا « قَضَمَ
الدُّنْيَا قَضْمًا ، وَلَمْ يُعْرِهَا طَرْفًا ، أَهْضَمَ أَهْلَ الدُّنْيَا كَشْحًا ،
وَأَخْمَصَهُمْ مِنَ الدُّنْيَا بَطْنًا ، أَعْرَضَ عَنِ الدُّنْيَا بِقَلْبِهِ ، وَأَمَاتَ
ذِكْرَهَا عَنِ لِسَانِهِ ، وَأَحَبَّ أَنْ تَغِيبَ زِينَتُهَا عَنِ عَيْنِهِ »
وقال في وصف أهل الدنيا « يُمَسِّي مَعَ الْغَافِلِينَ ، وَيَعْدُو مَعَ
الْمَذْنِبِينَ ، بِلَا سَبِيلٍ قَاصِدٍ ، وَلَا إِمَامٍ قَائِدٍ ، حَتَّى إِذَا كُشِفَ
لَهُمْ عَنِ جِزَاءِ مَعْصِيَتِهِمْ وَاسْتُخْرِجُوا مِنْ جَلَابِيبِ غَفْلَتِهِمْ ،
اسْتَقْبَلُوا مُذْبِرًا ، وَاسْتَدْبَرُوا مُقْبِلًا ، فَلَمْ يَنْتَفِعُوا بِمَا أُدْرِكُوا
مِنْ طَلَبَتِهِمْ وَلَا بِمَا قَضَوْا مِنْ وَطَرِهِمْ ، وَلَنْتَقْتَصِرَ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ
فِي التَّمثِيلِ فَفِيهِ كِفَايَةٌ ، فَيَنْحَلُّ مِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَاهُ مَفَارِقَتُهُ
لِلتَّشْبِيهِ بِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِسْتِعَارَةِ ، عَلَى

أن الاستعارة في المفرد والمركب كما مهدناه من قبل ، بخلاف التمثيل ، فإنه إنما يرد في المركب من الكلام كما أوضحناه في هذه الأمثلة

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أن أرباب البلاغة وجهابذة أهل الصناعة .طَبَقُونَ على أن المجاز في الاستعمال أبلغ من الحقيقة ، وأنه يُلَطِّف الكلام ويكسبه حلاوة ، ويكسوه رَشَاقَةً ، والعلم فيه قوله تعالى « فاصدع بما تؤمر » وقوله « وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً » فلو استعمل الحقائق في هذه المواضع ، لم تعط ما أعطى المجاز من البلاغة ، وهكذا فإن الاستعارة أبلغ مما يظهر فيه التشبيه ، لأن قولك جاءني أسدٌ أبلغ من قولك زيدٌ كالأسد ، لأنك جعلته في الأول نفس الأسد وفي الثاني ليس الآ مشابهة لا غير ، فأما الكناية ، والتمثيل ، فهما نوعان من أنواع الاستعارة ، والاستعارة أعمُّ فيهما كما أوضحناه من قبل ، لكن الكناية مؤدية للحقيقة ، والمجاز بخلاف الاستعارة ، والتمثيل ، من حقه أن يرد في المركبات ، فلاجل هذا كان جميعاً أعنى الكناية والتمثيل أخص من

الاستعارة ، وقد نَجَزَ غرضنا من تقرير الباب الأول وهو
حصرُ قواعد المجاز ، وإظهار أمثلتها وأحكامها ، وأشرعُ الآن
في الباب الثاني مستعيناً بالله ومتوكلاً عليه

— ❦ الباب الثاني ❦ —

(في ذكر الدلائل الإفرادية وبيان حقائقها)

اعلم أن اللفظ في دلالاته على ما يدلُّ عليه لا يخلو حاله ،
إمّا أن يكون بالإضافة الى مفرداته ، أو بالإضافة الى ما
تركب منه ، فالأولُ هو الدلالةُ الإفرادية ، وهذا كدلالة
لفظ الرجل ، ، والأُسْد ، والانسَان ، على معانيها المفردة ،
فإنها دالةٌ عليها من غير إضافة أمر إليها ، لا سلباً ولا إيجاباً ،
والثاني هي الدلالةُ التركيبية ، وهذا كدلالة قولنا زيدٌ
قائمٌ ، وعمرٌ خارجٌ ، فإنَّ ما هذا حاله دالٌّ على معنى مركب ،
وهو إضافة هذه الأحكام لتحصل من أجلها الفائدة المركبة ،
وهذا هو الكلامُ في السنة النجاة ، ويقال له الجملةُ ، ثم إنَّ
الفائدة التي يفيدها الكلامُ على وجهين ، أحدهما أن تكون
من جهة ذاته كقولنا زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌ منطلقٌ ، فإنَّ ما هذا

حاله فإنه لا يحتاج في إفادة ما يفيدُه إلى أمرٍ وراء هذه الجملة ،
وثانيهما أن تكون مستفادَةً من جهةٍ أُخرى ، إمّا من جهة
الكناية كما يقال في المرأة هي نَوُومُ الضُّحَى فإنه يدلُّ على كونها
مُتَرَفِّهَةً وإمّا من جهة الاستعارة كما يقال (بين أثوابه أسدٌ
هَضُورٌ) استعاره للشجاعة ، وإمّا من جهة التمثيل كقولنا
(فلان يُقَدِّمُ رجلاً ويؤخِّرُ أُخرى) تمثيلاً لتحيرُه في الأمر ،
وإمّا من جهة الاقتضاء كقوله تعالى « فقلنا اضرب بعصاك
الحجرَ فأنفجرتُ » المعنى فضرب فانفجرت وكقوله صلى الله
عليه وسلم « لا تضحوا بالعموراء » فدخول العمياء من جهة الاقتضاء
إلى غير ذلك من التعليقات التي يشعر بها الكلام ويقتضيها ،
وكان من حقنا إيراد الكلام في المجاز وأنواعه لكونه من
الدلائل الإفرادية ، لكننا جعلنا له باباً على حياله لأمرين ،
أما أولاً فلما اختلفت به من مزيد الاعتناء ، وأكيد الاهتمام ،
وعظم موقعه في البلاغة ، وأما ثانياً فمن أجل كثرة مسأله
وانتشار حواشيه ، فلاجل هذا قدّمناه وأفردنا له باباً على
حياله غير مضموم إلى سواه ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم
أن مقصودنا من هذا الباب منحصرٌ في عشرة فصول

﴿ الفصل الأول ﴾

(في المعرفة والنكرة)

اعلم أن المعرفة ، ما دلت على شيء بعينه ، والنكرة ، ما دلت على شيء لا بعينه ، ولا يجوز تعريف حقيقة المعرفة بأمر لفظي لأمرين ، أمّا أولاً فلأن المقصود بيان الماهية ، وهذا لا يحصل إلا بالأمر المعنوية دون اللفظية ، وأمّا ثانياً فلأن بعض المعارف يكون في معنى النكرة كقولنا : ضاربك ، وأرسلها العراك ، والجماء الغفير ، ثم إن المعارف خمس المضمرة ، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، ثم المعارف باللام ، ثم المضاف إلى واحد من هذه إضافة معنوية ، لا لفظية ، وهي متفاوتة في التعريف ، فأعرفها المضمرة ، ثم العلم ، على الترتيب الذي أسلفناه على اختلاف في ذلك بين النحاة ، المذكور في موضعه ، وكما كانت المعارف متفاوتة في مراتب التعريف ، فكذا حال النكرات ، فكل نكرة هي أعم من غيرها فهي أبهم ، وجملتها شيء ، ثم جسم ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، فكل واحدة من هذه النكرات هي أدخل في الإبهام ، والتنكير ، مما بعدها كما تراه

في صورها ، فقولنا : شئٌ ، أعم من قولنا : موجودٌ ، لأن قولنا شئٌ ، مندرج تحته الموجودُ والمعدومُ ، وهل يطلق قولنا : شئٌ ، على المعدوم حقيقةً أو مجازاً ، فيه خلافٌ بين المتكلمين ، فمن قال منهم إن المعدوم ذاتٌ في حال عدمه كان إطلاقه عليه حقيقةً ، ومن قال منهم ليس ذاتاً في حال عدمه ، وإنما هو نفيٌ صرفٌ كان إطلاقه عليه بطريق المجاز ، وقد قرّرنا ما هو الحق في هذه المسألة في الكتب العقلية ، فإذا عرفت هذا فاعلم أن المعرفة ، والنكرة يتعلقُ بكل واحدٍ منهما معانٍ دقيقة متعلقةٌ بأسرار البلاغة ، فلا جرم أوردناها في هذا الفصل ، وفيه تقريران ، التقريرُ الأول في النكرة ، ولها أحكامٌ ، الحكمُ الأول ، النكرة إذا أُطلقت في نحو قولك : رجلٌ ، وفرسٌ ، وأسدٌ ، ففيها دلالةٌ على أمرين ، الوحدة ، والجنسية ، فالقصدُ يكون متعلقاً بأحدهما ، ويحيى الآخرُ على جهة التبعية ، فأنت إذا قلت : أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ ، حصل بيانُ الجنسية ، والوحدة جاءت تابعةً غير مقصودة ، وإذا قلت : أرجلٌ عندك أم رجلان ، فالغرض ههنا الوحدة ، دون الجنسية ،

الحكمُ الثاني هو أن التنكير قد يحيى لفائدة جزلة

يَقْصُرُ عَنِ إِفَادَتِهَا الْعَلَمَ ، وَلَا يَبْلُغُ كُنْهَهَا رَسْمُ الْقَلَمِ ، وَمِثَالُهُ
قَوْلُهُ تَعَالَى « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » وَقَوْلُهُ تَعَالَى
« وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ » فَتَنْكِيرُ الْحَيَاةِ هَهُنَا
أَحْسَنُ مِنْ تَعْرِيفِهَا ، وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ ، أَمَّا أَوَّلًا
فَلِأَنَّهُ لَا يَحْرُسُ إِلَّا الْحَيُّ ، وَهُوَ لَا يَسْتَقِيمُ حَرِصُهُ عَلَى أَصْلِ
الْحَيَاةِ الْمَعْهُودَةِ ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ حَرِصُهُ عَلَى الْإِزْدِيَادِ مِنَ الْحَيَاةِ فِي
الْأَزْمِنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَتْ نَكْرَةً لِأَنَّ
الْمَعْنَى فِيهَا عَلَى أَنَّهُمْ أَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى أَنْ يَزْدَادُوا حَيَاةً إِلَى
حَيَاتِهِمْ ، وَلَوْ عَاشُوا مَا عَاشُوا ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ
نَكْرَةً فَالْتَّنْوِينُ مُصَاحِبٌ لَهَا ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَاهَا ،
وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ أَيْ حَيَاةٍ لِأَنَّهَا مَسْوُوقَةٌ
لِلْمُبَالَغَةِ ، وَلَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ إِلَّا بِالتَّقْدِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ،
وَهَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » لِأَنَّ الْوَاحِدَ
مِنَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ ، قُتِلَ ، فَإِنَّهُ لَا مَحَالَةَ يَرْتَدِعُ عَنِ
الْقَتْلِ ، فَيَسْلَمُ هُوَ وَصَاحِبُهُ ، فَتَصِيرُ حَيَاةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي
الْمُسْتَقْبَلِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ جِهَةِ الْقِصَاصِ ، مَضْمُومَةٌ إِلَى الْحَيَاةِ
الْأَصْلِيَّةِ ، وَلَا يَحْصُلُ هَذَا إِلَّا مَعَ التَّنْكِيرِ ، لِأَنَّهُ يَفِيدُ التَّجَدُّدَ ،
وَالتَّعْرِيفُ لَا يُعْطِيهِ وَهَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى « فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ »

وقوله تعالى « ونزّل من القرآن ما هو شفّاء » الى غير ذلك من الآيات التي يكون فيها التنكير أبلغ من التعريف في تقرير المقاصد المعنوية

الحكم الثالث المطلق هو نحو قولك . رجلٌ ، وأسد وله تعريفان

(التعريف الأول)

ذكره ابن الخطيب ، وحاصل ما قاله أنّه اللفظ الدالّ على الحقيقة من حيث هي من غير أن يكون فيه دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة، سلباً كان ذلك القيد أو إيجاباً

(التعريف الثاني)

ذكره عبد الكريم صاحب التبيان ، وهو محكي عن القدماء ، وهو الدالّ على واحد لا بعينه ، هذا ملخص ما قيل في حدّ المطلق ، قال ابن الخطيب الرازي والحدّ الأول أولى ، لأن الوحدة والتعيين قيدان زائدان على الماهية ، وما هذا حاله لا يجوز أن يكون تعريفاً للمطلق ، ولا حدّاً له ، وذكر الشيخ عبد الكريم أنّ ما ذكره القدماء في حدّ المطلق هو الذي يجب التعويل عليه ، وقال إنّ الوحدة ، والتعيين إنما

يكونان قيدين زائدين على الماهية في غير حدّ المطلق ، فأما في المطلق فلا ، ولو صحّ ما قاله لم يتّجه فرقٌ بين قولنا: أسدٌ ، وأسامةٌ ، وثعلبٌ ، وثمانةٌ ، الى غير ذلك من أعلام الأجناس والذي يتّجه فرقاً بينهما ، أن اللفظ إن قصد به الحقيقة من حيث هي هي ، فهو معرفةٌ ، كأسامة ، فإنه موضوعٌ على الحيوان المفترس من حيث هو هو ، وإن قصد باللفظ واحداً من تلك الحقيقة ، فهو نكرة كأسد ، هذا محصولُ كلامهما في حد المطلق ، والمختارُ ما عوّل عليه ابن الخطيب في حدّ المطلق ، لأن الحدّ الثاني فيه التقيّد بالوحدة ، والتعيين ، وهما منافيان للإطلاق ، لأن الشيء لا يكون مطلقاً مقيداً ، فأما ما قاله الشيخ عبد الكريم من أنه لو صحّ تحديده بما ذكره لم يتّجه فرقٌ بين قولنا: أسدٌ ، وأسامة ، فاعلّه لا يجعلهما من باب المطلق ، لأنّ أحدهما دالٌّ على التعيين ، وهو قولنا : أسامة ، لأنه موضوعٌ على الحقيقة الذهنية من حيث هي هي ، وأحدُهما دال على الوحدة وهو قولنا : أسد ، وإذا لم يكونا مطلقين لم يردا اعتراضاً على ما ذكره من الحدّ ، وكانت التفرقة بينهما حاصلّة من الوجه الذي ذكره ، ولو قيل في حد المطلق ، هو اللفظ الدالُّ على حقيقة من غير قيد، لكان جيداً

﴿ خيال وتنبيه ﴾

فإن قال قائلٌ . قد ذكرتم الوجه في تنكير الحياة في قوله تعالى « ولكم في القصص حياة » فما وجه تنكير السلام في قصة « يحيى » في قوله تعالى « وسلامٌ عليه يومَ وُلد » وتعريف السلام في قصة « عيسى » في قوله تعالى « والسَّلامُ علىَّ يومَ وُلدتُ ويومَ أموتُ » ثم إذا كان التنكير في السلام هو المطرد كقوله . سلامٌ على نوحٍ ، سلامٌ على آلِ ياسينَ ، وغير ذلك ، فما وجه نصبه في سلام الملائكة في قوله تعالى « قالوا سلاماً » ورفعِهِ في سلام ابراهيم في قوله تعالى « قال سلامٌ » فمن حقِّكم إيرادُ التفرقة في هذه الأمور ليكمل الغرضُ في تقرير قاعدة التنكير ، والجواب أمّا ما ذكره أولاً من تقرير فائدة التنكير في قوله تعالى « ولكم في القصص حياة » فقد أوردنا ما قاله علماء البيان في ذلك ، فأغنى عن إعادته، والمعتمدُ عندنا أن العلة في إِيثار التنكير على التعريف ، هو أنّ الغرض إِيخارجُها مُخْرَجَ الإِطلاق عن كلّ قيد من القيود اللازمة لها ، من تعريفٍ أو تخصيصٍ ، لأن التقدير إنّ لكم في القصص حياةً بالغة في اللطْفِ مبلغاً عظيماً .

وجامعةً لجميع مصالح الدّين ، والدنيا ، ونازلةً في الاستصلاح منزلاً تقاصرت العبارة عن كُنْهِهِ ، فحُذفت هذه القيود كلها ، وأُطلقت إطلاقاً ، وعوض التنوينُ عن هذه القيود ، كما جعل عوضاً في يومئذ ، وحينئذ ، عن جميع الجمل السالفة ، وفيه من التعظيم والفضامة ما يُرى ، فهذا هو الوجه اللائق بفصاحة القرآن ، دون ما ذكره علماء البيان ، وأما ما ذكره ثانياً من تنكير السلام في قصة يحيى ، وتعريفه باللام في قصة عيسى ، فإنما كان ذلك التنكيرُ وارداً في قصة يحيى عليه السلام لأن التحية كانت من جهة الله تعالى في المواطن الثلاثة ، وسلامٌ ما كان من جهة الله مُغْنٍ عن كل تحية (قليلُك لا يُقالُ له قليلٌ) ومن ثمّ لم يرد السلام من جهة الله إلا منكرًا كقوله تعالى « سلامٌ قولاً من ربّ رحيمٍ » وقوله « اهبطْ بِسلامٍ منّا » وقوله تعالى « سلامٌ على نوحٍ » ولو كانت معرفةً لكان لا فائدة في تعريفها ، وأما تعريفُ السلام في حقّ عيسى عليه السلام ، فإنما كان ذلك من أجل أنه ليس وارداً على جهة التحية من الله تعالى ، وإنما هو حاصلٌ من جهة نفسه ، فلا جرمَ جيءَ بلام التعريف ، إشعاراً بذكر الله تعالى ، لأن السلام اسمٌ من أسمائه ، وفيه تعرّضٌ لطلب السلامة ، ولهذا (الطراز) — ٣ —

فإنك إذا ناديت الله باسم من أسمائه ، فإنك متعرضٌ لما اشتق منه ذلك الاسم فتقول في طلب الحاجة ، يا كريم ، وفي سؤال مغفرة الذنب ، يا عفو ، يا غفور ، يا رحيم ، يا حلیم ، لما كان ذلك مناسباً ملائماً لما أنت فيه ، فهذا أوردته باللام ، تعرضاً للسلامة ، وطلباً لها باسم الله تعالى ، وجوّاراً إليه ، ومن أجل ذلك كان اختتام الصلاة بالسلام المعروف باللام لكونه اسماً من أسماء الله ، لما كان افتتاحها باسم من أسمائه ، ومن جوز السلام بغير اللام ، فهو بمعزل عن هذه الأسرار ومعرضٌ عن هذه المقاصد ، وأما ما ذكره ثالثاً من نصب سلام الملائكة ، ورفع سلام إبراهيم ، فلأن سلام الملائكة إنما ورد على جهة الإشعار بالفعل ، وكونه مصدرًا عنه تقريراً لخاطره ، وإزالة الوحشة الحاصلة من جهتهم بامتناع الأكل ، كما نبّه عليها بقوله تعالى « فأوجس منهم خيفة » وهذا المعنى إنما يظهر بالنصب بخلاف السلام من جهة إبراهيم ، فإنما هو واردٌ على جهة التحية ، كأنه قال منى سلام ، أو عليكم سلام ، غير متعرض لتقييد الفعل ، والانتصاب عنه ، أو نقول ليس واردًا على جهة التحية ، وإنما هو تعرضٌ للمصالحة والمسالمة ، وقد نبّه على هذا قوله صلى الله عليه وسلم : اقرأوا .

« قال سلامٌ ، قَوْمٌ مُنْكَرُونَ » ومن ثمَّ قال أهلُ التحقيق من علماء البيان . إن سلام ابراهيم أبلغ من سلام الملائكة يشيرون به الى ما ذكرناه

﴿ التقرير الثاني ﴾

(المعرفة)

اعلم أن المعارف أجناسٌ مختلفة كما أسلفنا حصرها ، لكننا إنما نتعرض للمعرفة باللام ، لاختلاف المعاني بها ، فقد تكون واردة في المبتدئ وقد تكون واردة في الخبر ، فهاتان حالتان ، الحالة الاولى أن تكون واردة في المبتدئ ، ودخولها فيه يكون على أوجه أربعة ، أولها أن تكون داخلة لإفادة تعريف الجنسية الحاصلة في الذهن ، ومثاله قولنا أهلك الناس الدينارُ والدرهمُ ، والرجلُ خيرٌ من المرأة ، الى غير ذلك من الحقائق الذهنية ، وهكذا قولنا . أكلتُ الجُبْنَ ، وشربتُ الماءَ ، ودخلتُ السوقَ ، لأنه ليس الغرض الاستغراق ولا المقصودُ بذلك عهديةً سابقةً ، وإنما الغرضُ ما قلناه من إفادة التعريف للحقائق الذهنية التي لا وجود لها في الخارج ، نعم إذا وجدنا صورةً مفردةً في الخارج ، فهل

تكون الحقيقة الذهنية حاصلةً في الخارج ، أم لا ، فيه مذهبان ، أحدهما أنها غير موجودة ، بل يستحيل وجودها في الخارج ، وهذا هو المحكيُّ عن ، (إِرَاسْطُو) ، وثانيهما أنها موجودة عند وجود المفردة وهذا هو المحكيُّ عن ، (أفلاطون) ، والمختارُ ما قاله (إِرَاسْطُو) ، وهو بحثٌ كلاميُّ ، وقد ذكرناه في الكتب العقلية

وثانيها أن تكون داخلةً لإفادة تعريف العهدية ، وهذا كقولك : لبستُ الثوبَ ، وأخذتُ الدراهمَ ، لثوبٍ ودراهمٍ معهودين ، بينك وبين مُخَاطَبِك وما هذا حاله لا يدلُّ التعريف الا على صورةٍ واحدةٍ من غير زيادة ، وثالثها أن تكون دالةً على الاستغراق ، وهذا كقولك : جاءني الرجالُ ، وقد ترد في الجمع الحقيقي سائماً إما كقولك : المؤمنون ، والزيدون ، وإمّا مكسراً كقولك : الرجالُ ، والدراهمُ ، وإمّا أسماء جمع كقولك . الناس ، والرهطُ ، والنفرُ ، وقد ترد في الاسم المفرد كقولك . الرجلُ خيرٌ من المرأة وهي في جميع هذه الموارد دالةٌ على الاستغراق في الصور المفردة التي لانهاية لها ، ورابعها ان تكون داخلةً للزيادة من غير إفادة للتعريف ، وهذا نحو دخولها في الأعلام ، ودخولها فيها قد يكون على

جهة اللزوم لا يجوز نزعها منه كقولك . النجمُ للثريا ، ونحو
أيام الأسبوع ، وغير ذلك ، وقد تكون غير لازمة إما في
الصفة كقولك ، المظفر ، والعباسُ ، وإما في المصدر كقولك .
الفضلُ ، والعلاءُ ، فدخولُ لام التعريف لا تنفكُ عن هذه
الامور الأربعة ، هذا كله إذا كانت داخلة على المبتدئ ،
الحالة الثانية أن تكون اللام داخلة على الخبر

اعلم أن الأصل أن يكون نكرةً ، لأنك إنما تخبر بما
يجهله المخاطب فتعرفه إياه ، فإذا ورد فيه اللام فإنها تأتي
لمقاصد ، وجمالها أربعةٌ ، أولها أن تقصِدَ المبالغة في الخبر
فتقصرُ جنس المعنى على الخبر عنه كقولك : زيد هو الجواد ،
وعمرُو هو الشجاع ، تريد أنه هو المختصُّ بالمعنى دون غيره ،
وأنت إذا قصدت هذا المعنى فلا يجوز العطف عليه على جهة
الاشتراك ، فلا يجوز أن تقول زيدٌ هو الجواد وعمرُو ، لأنه
يبطل المعنى ، ومن هذا قوله تعالى « والكافرون هم الظالمون »
وقوله تعالى « أولئك هم المؤمنون حقا » يريد أنهم المختصون
بها تثنى الصفتين دون غيرهم ، وثانها أن تقصره لا على جهة
المبالغة كما فعلت في الأول ، ولكن على معنى أنه لا يوجد الآ
منه ، وإنما يكون ذلك إذا قيّد المعنى بشيء يُخصّصه ويجمعه

في حكم نوع برأسه ، ومثاله قولك : زيدٌ الكريم حين يبخل
كلُّ جواد ، وعمرُو الشجاع حين يتأخر الأبطال ، وبكرٌ هو
الوفى حين لا تظنُّ نفسٌ بنفسٍ خيراً ، ومن هذا قول
الأعشى

هو الواهبُ المائة المصطفاة * إمّا مخاضاً وإمّا عشارا
اي أنه لا يهب هذا العدد إلا الممدوح ، ومما يؤيد هذا
المعنى وإن لم يكن على طريقة الإخبار قول بعضهم

أعطيت حتى تركت الريح حاسرة

وجدت حتى كأن الغيث لم يجد

وثالثها أن تورد على وجه التضح أمره اتضاحاً لا يسع
إنكاره ، وظهر حاله ظهوراً لا يخفى على أحد ، وهذا كقولك .
زيد الشجاع ، على معنى أن إسناد الشجاعة إليه أمرٌ ظاهر لا
يفتقر الى دلالة ، ولا يحتاج الى علامة وأمارة ، وعلى هذا حمل
بيت الخنساء

إذا قبُح البكاء على قتيلٍ رأيتُ بكاءك الحسن الجميلاً
أرادت أن تقرره في جنس الحسن الباهر الذي لا
ينكره من أخبر به وعلى هذا قرّر قوله

أُسودُ إذا ما أبَدتِ الحربُ نَابَهَا

وَفِي سَائِرِ الدَّهْرِ الغِيوْثُ المَوَاطِرُ

ورابعها أن تقصد به مقصد التعريف بحقيقة عقلها
المخاطبُ في ذهنه لا في الخارج ، أو توهمت أنه لم يعرفها
فتقول له تصوّر كذا ، فإذا تصوّرتَه في نفسك فتأمل فلاناً ،
فإنه يحصل ما تصوّرتَه على الكمال ، ويأتيك به تامّاً ، ومثاله
قولنا : هو الحامي لكل حقيقة ، وهو المرّجى لكل مُلِمّة ،
وهو الدافع لكل كَرِيهة ، كأنك قلت : هل تعقل الحامي ،
والمرّجى وتسمع بهما ، فإن كنت تعقل ذلك وتعرفه حقيقة
معرفة ، فاعلم أنه فلان ، فإنّي خبرتُه وجرّبتُه فوجدتُه على هذه
الصفة ، فاشدّد يدك به ، فإنه ضالتك التي تنشدّها ،
وبُغيتك التي تقصدّها ، ومما يؤيد هذا المعنى ويقويه قول ابن
الرومي

هو الرجلُ المشروكُ في جُلِّ ماله

ولكنّه بالحمد والمجد مُرتدى

كأنه قال . فكّر في رجلٍ لا يتميّز عن غيره في ماله
في الأخذ والتصرّف ، فإذا فهمت ذلك وعقلته وصوّرتَه في
نفسك ، فاعلم أنه فلان ، وكقول بعضهم

أخوك الذي إن تدعه لئلمة
يحبك وإن تغضب إلى السيف بغضب
فهذه المعاني متغايرة كما ترى تحصل لأجل تعريف الخبر
باللام كما فصلناه هنا

﴿ تنبيه ﴾

إذا عرفت ما قدمناه من صحة دخول اللام على الخبر
كما صح دخولها على المبتدأ، وأظهرنا معانيها في النوعين فلا
يغرك ما يقرع سمعك من كلام النحاة، من أن المبتدأ والخبر
إذا كانا معرفتين فأيهما قدمت فهو المبتدأ، فهذه قاعدة قد
زيّفناها وقرّنا فسادها في الكتب الإعرابية، فإن حقيقة
الخبر هو المسند به وهو غير خارج عن هذه الماهية بتقديم ولا
تأخير، ولا تعريف ولا تنكير، وأيضاً فإن الخبر عبارة عن
الصفة والمبتدأ في نفسه، عبارة عن الذات ولا شك أن الذات
بالاتدائية والصفة بالخبرية أحق من العكس، فإذا بان
لك مما ذكرناه بطلان كلامهم، وأن المبتدأ هو المسند إليه
بكل حال، والخبر مسند به بكل حال فلا يغير هذه الماهية
عروض عارضٍ

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في الخطاب بالجملة الاسمية والفعلية وذكر التفرقة بينهما)

اعلم أن الكلام إذا قصد به الإفادة ، فتارة يرد مُصَدَّرًا
بالجملة الاسمية سلباً كان أو إيجاباً ، وتارة يرد مصدرًا بالجملة
الفعلية سلباً كان أو إيجاباً ، والمعاني تختلف بالإضافة الى
تصدير الجملتين ، فهذان طرفان

(الطرف الاول)

في توجيه الخطاب بالجملة الاسمية وهذا نحو قولك . زيد
قد فعل ، وأنا فعلت ، وأنت فعلت ، ومتى كان وارداً على جهة
الاسمية ، فإنه ينقدح فيه معنيان

(المعنى الأول)

أن تريد أن الفاعل قد فعل ذلك الفعل على جهة
الاختصاص به دون غيره ، ويذكر على جهة الاستبداد ،
وهذا كما تقول . أنا قتلت فلاناً وأنا الذي شفعت لفلان عند
الأمير بالعطية ، وأنا الذي توجهت في إطلاقه من السجن ،
وكقوله تعالى « وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ
وَأَحْيَى » فصدر الجملة بالضمير ، دلالة على اختصاصه تعالى

(الطراز) — ٤ —

بالإيماءة والإحياء ، والإيضاحك والإيبكاء ، وإنما أورد الضمير
وصير الجملة اسمية تكديباً ، وردّاً ، وإنكاراً لمن زعم أنه
مشارك لله تعالى في هذه الخصال ، ويؤكد هذا ان الأمور
التي تقع فيها المشاركةُ وردتْ بالجملة الاسمية ، والأمور التي
لا تقع فيها المشاركةُ ، وردتْ بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى
« وأنه هو أمات وأحي وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى »
فأورد الضمير في الأولى دلالة على الاختصاص بما ذكرناه
دون الثانية ، لأنها لا مطمع فيها بالمشاركة ، بخلاف الأولى ،
فإيه ربمّا يُظنّ أو يُتوهمُ فيها المشاركة ، فلا جرم ورد الضمير
مصدراً فيه الجملةُ ، دلالةً على اختصاصه بما ذكرناه

(المعنى الثانى)

أن لا يكون المقصود الاختصاص ، وإنما المقصودُ
التحقق ، وتمكينُ ذلك المعنى في نفس السامع بحيث لا يُخالفه
فيه ريبٌ ، ولا يعترّيه شكٌ وهذا كقولك . هو يُعطى الجزيل ،
وهو الذى يجودُ بنفسه ، ففرضك تحقيقُ إعطائه للجزيل ،
وكونه لا يبخل بنفسه ، وتمكّنه في نفس من تخاطبه ، وعلى
هذا ورد قوله تعالى « وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا

خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم وإنما نحن مستهزون «
نخاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية ، وشياطينهم بالجملة الاسمية
المحققة بأنّ المشددة ، وإنما كان الأمر كذلك لأنهم في
خطابهم لا يخوانهم يخبرون عن أنفسهم بالثبات والتصميم على
اعتقاد الكفر مصرون على التماذي في الجحود والإنكار ،
فلهذا وجهوه بالجملة المؤكدة الاسمية ، بخلاف خطابهم للمؤمنين ،
فإنما كان عن تكلف وإظهار للإيمان ، خوفاً ومداجاةً من
غير عزم عليه ، ولا شرح صدورهم به ، ومن هذا قوله تعالى
في سورة يوسف « قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف
وإننا له لناصحون أرسله معنا غداً يرتع ويلعب وإننا له
لحافظون » فانظر الى ما أخبروا به عن أنفسهم في قولهم
(لناصحون) و (لحافظون) كيف ورد بالجملة الاسمية المؤكدة
بأنّ ، وما كان عن غيرهم كقوله (مالك لا تأمنا) وقوله
(أرسله معنا غداً يرتع ويلعب) وهذا فيه دلالة على ما
ذكرناه من الاختصاص والتحقيق والثبوت ومن هذا قوله
تعالى « إنا نحن نحي ونميت وإلينا المصير » وقوله تعالى
« إنا لنحن نحي ونميت ونحن الوارثون » وقوله في سورة
الواقعة « أنتم تخلقونه » « أنتم تزرعونه » وقوله « أنتم

أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا » الى غير ذلك من الآي المصدرة بالمثل
الابتدائية ، ومن هذا القبيل قوله تعالى « وَإِذَا جَاؤُكُمْ قَالُوا
آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ » فانما صدر
الخروج بالضمير ، وصيرها جملة ابتدائية ، مبالغة في تصميم
عزمهم على الكفر عند الخروج ، وقطع الأياس عن الإيمان
يُخَالَفُ دَخُولَهُمْ ، فإنه ربما كانت نفوسهم تحذتهم بإظهار
الإيمان على وجه التقيّة والمخادعة ، فأما الخروج فهو على قطع
وحقيقة ، فهذا مميّز بين الجملتين مشيراً الى ما ذكرناه ، وقوله
تعالى « وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » فإنما أورد
الضمير دلالة على تأكيد تحققهم للصدق ، ومع ذلك يقولون
على الله الكذب وهم يعلمون كونه كذباً ، أو هم يعلمون أنه لا
يقوله وقوله تعالى « وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ
إِنَّكُمْ مَا كُنتُمْ » ونحو قوله تعالى « فَهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ
يُهِرَعُونَ » وأمثال ذلك في كتاب الله أكثر من أن يُحصى ،
وكما يجب تصدير الاسم في الجملة الإثباتية من أجل المبالغة
وجب تقديمه في الجملة السلبية أيضاً ، فتقول أنت لا تُحسن
هذا ، وأنت لا تقول ذلك ، ولو قلت لا تُحسن أنت هذا ،
ولا يقول ذلك الا أنت ، فأنت تلك القوة عن الكلام ، ومن

هذا قوله تعالى « والذين هم بربهم لا يشركون » وقوله تعالى
« لقد حقّ القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون » وقوله تعالى
« فعصيت عليهم الأنبياء يومئذ فهم لا يتسألون » وقوله
« فهم لا يشعرون » ومن الآيات الشعرية ما يدل على ما
نحن فيه كقوله

هما يلبسان المجد أحسن لبسة
حريصان ما اسطاعا عليه كلاهما

وقال بعضهم

والشيب إن يظهر فإن وراءه
عمرًا يكون خلاله مُتنفَسُ
لم ينتقص مني المشيب قلامه

ولما بقي مني ألب وأكيس

فلمّا كان المشيب يذم في أكثر أحواله أتى باللام
المؤكدّة في قوله (ولما بقي) وجعل الجملة الاسمية عوضاً من
الفعليّة ، مبالغةً في ذلك وتأكيّداً كما مرّ بيانه ، وقال بعض
أهل الحماسة

إنا لنصفح عن مجاهل قومنا
ونقيم سالفة العدو الأصيل

ومتى نجد يوماً فساد عشيرة
نُصلح وإن نرَ صالحاً لا نُفسد

فلما أراد المبالغة في الصفع وإيشاره ، صدره بالجملة
الاسمية مؤكداً باللام من أجل ذلك ، وقال آخر
نحن في المشتاة ندعو الجفلى
لا ترى الأدب منا ينتقر

فصدره بالجملة الاسمية عوضاً عن الفعلية إرادة
للتأكيد ، والجفلى هي الدعوة العامة ، وهي تخالف ، (النقرى)
لأنها دعوة خاصة من جهة أنه ينقر في دعوته ، أى يدعو
واحدًا خاصاً من بين أقوام

(الطرف الثانى)

(فى توجيه الخطاب بالجملة الفعلية)

اعلم أن الإخبار فى قولنا . قام زيد ، مثله فى نحو قولك .
زيد قام ، خلا أن قولنا . زيد قام ، فيه نوع اهتمام وإيضاح
للجملة الاسمية كما أوضحنا فى نظائره ، وهكذا قولنا . زيد قائم ،
مثل قولنا : إن زيدا قائم ، خلا أن الثانى مختص بمزيد قوة
وتأكيد لم يكن فى الاول ، ولو جئت باللام فى خبر إن ،

لكان أعظم تأكيداً ، فقولنا زيد منطلق ، إخبارٌ لمن يجمل
انطلاقه وقولنا . منطلق زيدٌ ، إخبارٌ لمن يعرف زيداً ،
ويُنكر انطلاقه ، فتقديمه اهتمامٌ بالتعريف بانطلاقه ، وقولنا .
إنَّ زيداً منطلقٌ ، ردٌّ لمقالة من يقول . ما زيد منطلقاً ، وقولنا .
إنَّ زيداً لمنطلقٌ ، ردٌّ لقول من قال . ما زيد بمنطلق ، فأنت
إذا جئت بالجملة الفعلية فقلت : قام زيد ، فليس فيه الا
الإخبار بمطلق القيام مقرونًا بالزمان الماضي من غير أن
يكون هناك مبالغةٌ وتوكيدٌ كقوله تعالى « وحشر لسليمان
جنوده » وقوله تعالى « نزل الكتاب » فالغرضُ الإخبار
بهاتين الجملتين بالفعل الماضي من غير إشعار بمبالغة هناك ،
ولما أراد المبالغة في الجملة الأولى قال في آخرها « فهم يُوزعون »
وقال في الثانية « وهو يتولى الصالحين » فإتيانه بالجملتين
الاسميتين من آخر الجملتين السابقتين المصدرتين بالفعلين
دلالةٌ على المبالغة والتأكيد في المقصود الذي سقناه من أجله ،
وهو التولى للصالحين والإيزاع

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أن جميع ما يُخبر به على قسمين ، اسمٍ ، وفعلٍ ،

ثم كل واحد من الاسم والفعل يقع جزءاً من الجملة تارة ،
ويقع جزءاً زائداً على الجملة أخرى ، فمثال ما يكون جزءاً
معتمداً في الجملة قولنا . زيد قائم ، وقام زيد ، فهذان الخبران
كل واحد منهما عمدة في الإخبار ، إِمَّا على أنه مسندٌ إليه
كالفاعل ، والمبتدئ ، وإِمَّا على أنه مسندٌ به ، كالفعل ، وخبر
المبتدئ ، ومثال ما يقع جزءاً زائداً على الجملة ، الحال في نحو
قولك . جاءني زيد ضاحكاً ، فإن الحال جزءٌ في الحقيقة ،
ولهذا فإنك تجعله خبراً عن ذي الحال ، كما تُثبتُه لدى الخبر
بالخبر ، لكن الإخبارُ بالحال جارٍ على جهة التبعية للخبر
السابق ، بخلاف خبر المبتدئ والفعل المسند الى الفاعل ، فإنه
ليس بمشترط فيه تقدّم واسطة بينهما

﴿ الفصل الثالث ﴾

في أحوال الفصل ، والوصل ، وهو دقيق المجزى ،
لطيف المغزى ، جليل المقدار ، كثير الفوائد ، غزير الأسرار ،
ولقد سُئل بعض البلغاء عن ماهية البلاغة ، فحدها بمعرفة
الفصل ، والوصل ، وجعل ما سواه تبعاً له ، ومفتقراً إليه ،
وقاعدته العظمى حروف العطف ، وينعطف عليها حروف

الجرّ ، وتكون تابعةً لها ، فإنه يتعلق بكل واحد منهما أسرارٌ
ولطائفٌ تُنبّه عليها بمعونة الله تعالى ، ولسنا نُريد بتلك
الأسرار واللطائف ما يكون متعلقاً بعلوم الإعراب من كون
الأحرف العاطفة تلحقُ المعطوف في الإعراب ، ولا أن
الحروف الجارة تجرّ الاسم ، وتُعَدّي الأفعال اللازمة ، بل
نُريد أمراً أخصّ من ذلك ، وأغوصَ على تحصيل الأسرار
الغريبة واللطائف العجيبة في كتاب الله تعالى وفي غيره ،
وإن كان لا بدّ من التصرفات الإعرابية والإحاطة بالمعاني
النحوية ، فهذان بحثان يحيطان بالبعيّة من ذلك بمعونة الله تعالى

﴿ البحث الأول ﴾

(فيما يتعلق بالأحرف العاطفة)

اعلم أنّ العطف على نوعين ، عطفٌ مفرد على مفرد ،
وعطفٌ جملة على جملة ، فأما عطفُ المفرد على المفرد فيستفاد
منه مشاركةُ الثاني للأوّل في الإعراب في رفعه ونصبه وجره ،
بالفاعلية ، أو بالمفعولية ، أو بالإضافة ، وحروف الجرّ ، فأما
الصفاتُ فالأكثرُ أنه لا يُعطف بعضها على بعض كقولك :

مررت بزید الکریم العاقل الفاضل ، وإنما قلّ العطفُ فيها ، لأن الصفة جاريةٌ مجرّی الموصوف ، ولهذا فإنه یمتنع عطفها علی موصوفها فلا یجوز أن تقول جاءنی زیدٌ والکریم ، علی أن الکریم هو زید ، لاستحالة عطف الشئ علی نفسه ، ویجوز عطف بعضها علی بعض باعتبار المعانی الدالة علیها ، فهذا تقول مررت بزید الکریم ، والعاقل ، والعالم ، باعتبار ما ذکرناه كأنک قلت . مررت بشخص اجتمع فیہ الکریم ، والعقل ، والعلم ، فقد اجتمع فی الصفة دلالتها علی ذات الموصوف ودلالتها علی معنی فی الذات ، فلاجل تلك المعانی التي تدل علیها جاز فیها العطف ، ولأجل كونها دالة علی الذات قلّ فیها عطفُ بعضها علی بعض ، وتعدّر عطفها علی الموصوف كما أشرنا الیه ، فأما الأوصاف الجارية علی الله تعالی فقلما یأتی فیها العطفُ ، وما ذاك الا لأنها أسماء دالة علی الذات باعتبار هذه الخصائص لها ووافقت الذات فی عدم الأولیة لها ، فلاجل هذا جرت مجرّی الأسماء المترادفة كقوله تعالی « هو الله الذي لا إله الا هو عالمُ الغیب والشهادة هو الرحمن الرحیم » ثم قال « الخالقُ الباریء المصورُ العزیزُ الجبارُ المتكبرُ » وقال « العزیزُ العلیمُ غافرُ الذنب وقابل

التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ « فُجَاءَ بِهَا عَلَى جِهَةِ التَّعْدِيدِ مِنْ دُونَ
الْوَاوِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ مَعْطُوفَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « هُوَ
الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ » لِأَنَّهَا مُتَضَادَّةٌ الْمَعْنَى فِي
أَصْلِ مَوْضُوعِهَا ، فَلِهَذَا جَاءَتْ الْوَاوُ رَافِعَةً لِتَوْهَمٍ مِنْ يَسْتَبَعْدُ
ذَلِكَ فِي ذَاتِ وَاحِدَةٍ ، لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا
بَاطِنًا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، فَلِأَجْلِ هَذَا حَسُنَ الْعَطْفُ ، وَلِهَذَا جَاءَ
الْعَطْفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا » بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ
مِنَ الصِّفَاتِ ، فَإِنَّهَا مَعْدُودَةٌ مِنْ غَيْرِ وَاوٍ ، وَذَلِكَ لِأَجْلِ تَنَاقُضِ
الْبَكَارَةِ وَالشُّيُوبَةِ ، فَجِئَ بِالْعَطْفِ لِرَفْعِ التَّنَاقُضِ بِخِلَافِ
الْإِسْلَامِ وَالْإِيْمَانِ وَالْقَنُوتِ ، وَالتَّوْبَةِ ، وَغَيْرِهَا مِنْ الصِّفَاتِ
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى « التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ » إِلَى آخِرِهَا
بِغَيْرِ وَاوٍ ، وَقَالَ فِي آخِرِهَا « الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ
الْمُنْكَرِ » لَمَّا كَانَتْ هَاتَانِ الصِّفَتَانِ مُتَضَادَّتَيْنِ ، فَلَا جَرَمَ
وَجَبَّ فِيهَا الْعَطْفُ كَمَا تَرَى ، لَا يُقَالُ فَإِنَا نَرَى الْأَوْصَافَ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى « غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّوْلِ »
جَاءَتْ كُلُّهَا بِغَيْرِ حَرْفِ عَطْفٍ إِلَّا قَوْلَهُ « قَابِلِ التَّوْبِ » فَإِنَّهَا
جَاءَتْ بِالْوَاوِ مَعَ اشْتِرَاكِهَا كُلِّهَا فِي كَوْنِهَا مِنَ الْأَوْصَافِ
الْفِعْلِيَّةِ ، فَمَا السِّرُّ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّا نَقُولُ أَمَّا مَجِيءُ « غَافِرِ »

عقيبَ قوله « العزيز العليم » من غير واوٍ مع أنهما من صفات الذات (وغافر) من صفات الأفعال فإنما كان كذلك لأنها في معناهما ، لأن العزيز هو الغالبُ ، والعالم هو المحيط بكل المعلومات ، ومن كان غالباً بالقُدرة على كلِّ شيءٍ وعالمًا بحسن العفو ومزيد الإحسان فهو الأحق بالستر ، وإسقاط العقوبة وأن لا يستوفى له حقًا من العباد فلماذا جاءت من غير واوٍ ، لا انتظامها مع ما قبلها في سلكٍ واحد كما أوضحناه ، وأما مجيء قوله « وقابل التوب » بالواو مع كونها من صفات الأفعال لأمرين ، أمّا أولاً فلأن المرجع بالمغفرة إلى السلب ، لأن معنى (الغافر) هو الذي لا يفعل العقوبة مع الاستحقاق ، والمرجع بقبول التوبة إلى الإثبات ، لأن معناه أنه يقبل العذرَ والندم ، فلما كانا متناقضين بما ذكرناه ، وجبَ ورؤدُ الواو فصلاً بينهما كما ذكرناه في الأول ، والآخِر ، وأمّا ثانياً فلأنهما وإن كانا من صفات الأفعال لكنه جُمعَ بينهما بالواو ، لسرِّ لطيف ، وهي إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين ، بين أن تُقبَلَ توبته فيكتبها له طاعةً من الطاعات ، وأن يجعلها إحصاءً للذنوب ، كأن لم يُذنب ، كأنه قال . جامع المغفرة والقبول ، ومن وجه آخر ، وهو أنهما وإن كانا من

صفات الأفعال خلا أن المغفرة مختصةٌ بالعبد وقبول التوبة مختص بالله تعالى، فلما تغيّر أمرُ هذا الوجه لا جرمَ وردت الواوُ منبّهةً على تغيّرها، وإنما وردا على وزن اسمي الفاعل دون ما بعدهما وما قبلها من الصفات، ولم يقل الغفار والتواب كما ورد في موضعٍ من التنزيل دلالةً على أن الغرض ههنا إحداث المغفرة والتوبة من جهته تعالى للعبيد لمزيد الرحمة واللفظ، بخلاف قولنا التواب والغفار، فإن الغرض بهما هو الثبوت والاستمرار دون الحدوث، فافترقا، وإنما جاء قوله « شديد العقاب ذي الطول » من غير واو لكون الأوصاف ملتزمةً متناسبةً يجمعها كونها من صفات الأفعال، كما جاء قوله « الخالق الباريء المصور » من غير واو لكونها جميعاً من الصفات الفعلية، فنبّه بلفظ اسم الفاعل على أنه تعالى فاعلٌ للأمرين جميعاً، تُحدثُ لهما من جهته، ليكون ذلك لرجاء الرحمة من عنده والأمل للعفو برحمته وكرمه، ثم عقبه بقوله « شديد العقاب » تحذيراً عن مواجهة الخطايا وملابسة المعاصي وزجراً عن الاتكال على ما سلف من الغفران وقبول التوبة، ثم ختم هذه الصفات بأحسن ختام وأعجب تمام بالوصف (بالطول) رحمةً للخلق، وتسليّةً للعبيد

وَعِدَّةٌ لَهُمْ بِأَنَّ مَنَّتْهُي الأَمْرُ فِي حَقِّهِمْ ، الطَّوْلُ عَلَيْهِمْ
بِالْكَرَمِ ، وَانْدِرَاجُهُمْ فِي غَمَّارِ الرَّحْمَةِ الوَاسِعَةِ وَاللِّطْفِ العَظِيمِ ،
اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِمَّنْ شَمَلَتْهُ رَحْمَتُكَ ، وَأَدْخَلْتَهُ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ،
لَا يُقَالُ فَعْلَامٌ يُحْمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى (شَدِيدُ العِقَابِ) فَإِنْ حُمِلَ
عَلَى الصِّفَةِ فَهُوَ نَكْرَةٌ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ المَشْبَهَةَ بِاسْمِ الفَاعِلِ لَا
تَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهَا إِلَى المَعْرِفَةِ ، وَإِنْ حَمَلْتُمُوهُ عَلَى البَدَلِيَّةِ مِمَّا قَبْلَهُ ،
حَصَلَ هُنَاكَ تَنَافُرٌ فِي نِظَامِ الآيَةِ وَسِيَاقِهَا ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ صِفَةٌ
وَمَا بَعْدَهُ صِفَةٌ ، فَلَا يَجُوزُ حَمَلُهُ عَلَى البَدَلِيَّةِ لِمَا ذَكَرْنَا ، لِأَنَّ
نَقُولَ حُكِيَ عَنِ أَبِي اسْحَقِ الزَّجَاجِ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى البَدَلِيَّةِ ، وَمَا
ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ اعْتَصَمَ عَلَيْهِ تَنْزِيلُهُ عَلَى وَجْهِ يَتَعَرَّفُ بِهِ ،
فَعَدَّلَ إِلَى هَذِهِ المَقَالَةِ ، وَهَذَا (لَعَمْرِي) أَسْرَعُ وَأَخْلَصُ
لَكِنْ غَيْرُهُ أَدْقُ وَأَغْوَصُ ، وَالأَقْرَبُ حَمَلُهُ عَلَى الصِّفَةِ ،
لِيُطَابِقَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ ، فَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فِيهِ تَأْوِيلَاتٌ ، التَّأْوِيلُ
الأَوَّلُ ذَكَرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّ تَعْرِيفَهُ إِنَّمَا هُوَ بِاللَّامِ
لِكُنْهَا اطَّرَحَتْ لِأَجْلِ الأَزْدَوَاجِ وَلِيُطَابِقَ قَوْلُهُ «ذِي الطَّوْلِ»
فَلَا جَرَمَ قَضِينَا بِتَعْرِيفِهِ بِاللَّامِ لِمَا ذَكَرْنَا وَلِكُنْهَا اطَّرَحَتْ
لِمُرَاعَاةِ الأَزْدَوَاجِ ، التَّأْوِيلُ الثَّانِي أَنَّ يُقَالُ . إِنَّهُ فِي نِيَّةِ

الإضافة ، والمعنى فيه أنه يكون تقديره ، ذى العقاب الشديد ، ومع هذا يحصل التعريف المعنوي ، والازدواج اللفظي ، وما ذكره الزمخشري وإن كان جيداً لكن هذا أدق وأحسن ، هذا كله في عطف المفردات ، وهذا كله إنما يتقرر على رأى من يجعلها كلها دالة على الثبوت ، فأما على ما تأولناه من أن (غافر الذنب وقابل التوب) دالان على الحدوث ، فهي كلها أبدال ، فلا يكون هناك تنافر بينها ، لأنها كلها نكرات على هذا التقرير ، وأما عطف الجملة على الجملة فهو على وجهين ، أحدهما أن يكون العطف على جملة لها موضع من الإعراب فتكون المعطوفة كذلك أيضاً ، وهذا كقولك . مررت برجل خلقه حسن ، وخلقه قبيح ، فيكون مشتركاً بين الجملتين في القضاء عليهما بالحسن ، حملاً على الصفة ، وثانيهما أن تعطف جملة على جملة لا موضع لها من الإعراب . وهذا كقولك . زيد أخوك ، وبشر صاحبك ، فالجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب ، لكونها ابتدائية ، وعلى هذا تكون الثانية لا موضع لها من الإعراب أيضاً ، وهل يكون للواو ههنا فائدة أو لا ، فظاهر كلام الشيخ عبد الكريم أنه لا فائدة لها ههنا بحال ، فأما الزمخشري فقد قال .

إنها تجمع بين مضمونى الجملتين فى الحصول ، وهذا هو الأقرّب ، فانها كما تجمع بين الرجلين فى المجىء فى نحو قرلك . جاء زيد وعمرو فهكذا تجمع بين الجملتين فى الوجود والحصول ، فاذا تمهدت هذه القاعدة فلننعتطف على بيان المقصود ، ونعكز عكزة على بيان الأسرار المعنوية المتعلقة بالحروف العاطفة ، فن ذلك قوله تعالى « فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون فى العلم » فالواو فى قوله والراسخون فى العلم ، هل تكون للعطف ، أو للاستئناف ، قد وقع فيها تردد بين العلماء ، فمنهم من قال هى للعطف ، ويقف على قوله والراسخون فى العلم ، وهو الذى عول عليه الزمخشري فى تفسيره ، ومنهم من قال . هى للاستئناف ويقف على قوله (الا الله) ومنهم من توقف فى ذلك وجوز الأمرين جميعاً ، فمن ذهب الى العطف قال . إن التأويل معلوم لله وللراسخين ، ومن قال بالاستئناف قال . ان تأويل القرآن لا يعلمه الا الله وحده ، فأما من توقف فهو شك فى الأمرين فتردد فيها جميعاً ، فلا مذهب له فى الحقيقة ، لأنه غير قاطع بحكم فى

الآية ، والمختارُ عندنا في الآية أن الراسخين مرفوعٌ على
الابتداء (ويقولون) خبره ، وأن الواو عاطفةٌ لجملة على جملة ،
فيكون التقدير فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
منه ، وأما الراسخون فيقولون آمنا به كل من عند ربنا ،
ويدلُّ على ما اخترناه أوجه ، أمّا أولاً فلأن ظاهر الواو
للعطف ، فلا يجوز العدول عنه من غير دليل ، وإذا وجب
العطف فلا يجوز عطف الراسخين على قوله (الا الله) لأن
الراسخين جملة ، واسمُ الله مفرد ، فلا يجوز عطفه عليه ،
وأما ثانياً فلأن الراسخين لو كان معطوفاً على اسم الله ،
لم يحسن الوقوف على اسم الله دونه ، إذ لا يحسن الوقف
على المعطوف عليه دون المعطوف ، فأمّا حسن ذلك دلّ على
امتناع عطفه عليه . وأمّا ثالثاً فلأن وضع (أمّا) للتفصيل
بين الأجناس المتعددة ، ولم يسبق إلا أحد الجنسين ، وهو
قوله « فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون » الى آخر صفاتهم ،
فيجب أن يتلوّه الجنس الآخر المقابل له ، وهم الراسخون
في العلم ، فتحصلُ (أمّا) الاولى (وأمّا) الثانية على مقصود
التقابل ، كما قال تعالى « فأما الذين شقوا » ثم عقبه بقوله

« وأما الذين سعدوا » فيكون تقدير الآية فأما الزائفون فيتبعون وأما الراسخون فيقولون آمنة به ، لا يقال . لو كان الراسخون عطفاً على قوله « فأما الذين » لوجب إثبات الفاء في قوله (يقولون) كما جاءت في قوله (فيتبعون) ليتطابق الكلامان ويتسق نظامهما ، لانا نقول . هذا هو الوجه اللائق لكننا نقول ، إنما ترك المجيء بها لأن الفاء إنما يجب الإتيان بها إذا كانت (أمّا) مذكورة في الكلام لأنها مشعرة بالشرط ، فأما إذا كانت محذوفة فلا يلزم الإتيان بالفاء ، فلما حذفت في قوله (والراسخون) استغناء عنها بالواو ، لا جرم لم يأت بالفاء في قوله (فيقولون) من أجل ذلك ، ومن ذلك قوله تعالى « الذي هو يُطعمني ويسقيني وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ » فعطف السقي على الإطعام ، بالواو ، إرادة للجمع بينهما ، وتقديم أحدهما على الآخر جائز ، إذ لا ترتيب فيهما ، خلافاً أن مراعاة حسن النظم والمشاكلة أوجب ذلك ، ثم عطف (يشفيني) بالفاء لأن الشفاء يتعقب المرض ، وتنبيهاً على عظم المنّة بالعافية بعد المرض من غير تراخ ، ثم عطف الإحياء بعد الإيماء بـ « ثم » لأن الإحياء بعد الموت إنما يكون بمهلة وتراخ ، ولو

عُطِفَت الجمل في هذه الآية بعضها على بعض بالواو، ثم
المعنى المقصود، ولكن الذي ورد به التنزيل أُدْخِلُ في المعنى
وأعجبُ في النظم، وأليقُ ببلاغة القرآن وفصاحته، ومن ذلك
قوله تعالى « قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ
مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسِّرُهُ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ
إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ » فانظر إلى نظام هذه الآية : ما أدخله في
الإعجاب، فجاء قوله « من نطفة خلقه » من غير واو، لأنها
واردة على جهة التفسير لقوله « من أي شيء خلقه » والخلق
هو الإيجاد، خلافاً لما يحكى عن المعتزلة من أنه التقدير، لأنه
لو كان التقدير لكان قوله، (فقدّره)، يكون تكريراً
لا حاجة إليه، وهكذا قوله (خلق كل شيء فقدّره تقديراً)
يكون مكرراً على مقالتهم، وقوله « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ
بِقَدَرٍ » فهذه كلها مع غيرها تبطل كون الخلق بمعنى التقدير،
وهذا عارضٌ، فعطفُ قوله « فقدّره » بالفاء تنبيهاً على أن
التقدير مرتبٌ على الخلق، وعلى عدم التراخي بينهما، وعطف
السبيل بثم، لما بين الخلق والهداية من التراخي والمهلة
الكثيرة، ثم عطف المائة بثم، إشارة إلى التراخي بينهما
بأزمنة طويلة، ثم عطف الأقبار بالفاء، إذ لا مهلة هناك،

ثم عطف الإِنشَارِ بِثُمَّ ، لما يكون هناك من التراخي باللبث في الأرض أزماناً متطاولةً ، فأكرمَ بهذه اللطائف الشريفة ، والمعاني الرائقة التي لا تزداد على طول البحث وكثرة التنقيب إلا غوصاً على الأسرار ودخولاً في التحقيق ، والله سِرُّ التنزيل : ما أحواه للغرائب . وأجمعه للأسرار والعجائب .

ومن ذلك قوله تعالى في بديع خلقه الإنسان « ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفةً في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقَةً فخلقنا العلقَةَ مُضْغَةً فخلقنا المِضْغَةَ عِظَامًا فكسونا العظامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » فتأمل هذه الآية كيف بدأ بالخلق الأوَّل ، وهو خلق آدمَ من طين ، ولما عطف عليه الخلق الثاني الذي هو خلقُ التناسل ، عطفه بِثُمَّ ، لما بينها من التراخي ، وحيث صار إلى الأطوار التي يتلو بعضها بعضاً على جهة المبالغة عطف العلقَةَ على النطفة بِثُمَّ ، لما بينهما من التراخي ، ثم عطف المِضْغَةَ على العلقَةَ بالفاء لما لم يكن هناك تراخٍ ، ثم عطف خلق العظام من عقيب كونه مضغَةً بالفاء . من غير مهلة ولا تلبُّث ، ثم عطف كسونا العظام لحمًا بالفاء من غير تراخٍ ، ثم تسويته إنساناً بعد خلق العظام بِثُمَّ ،

إشارة الى التراخي ، ثم قوله فتبارك الله أحسن الخالقين ، عطفه بالفاء دلالة على أن كل عاقل خرق قرطاس سمعه نظم هذه الآية وتأليفها فإنه يقضى العجب على الفور من غير تلبث وينطق باللفظ الدال على الزيادة في الحكمة والدخول في الأتقان ، ومن ثم قال (١) غير واحد من البلغاء وأهل الفصاحة عند سماع هذه الآية، تبارك الله أحسن الخالقين ، لأجل ما يقع في النفوس من بديع النظام وحسن التأليف فيها ، ويتعلق بما نحن فيه تنبيهات ثلاثة

(التنبيه الأول)

هو أن من حق الجمل اذا ترادفت وتكرر بعضها في أثر بعض فلا بدّ فيها من ربط الواو لتكون متسقة منتظمة ، كما أن الجمل إذا وقعت موقع الصلّة . أو الصفة . فلا بدّ لها من ضمير رابط يعود منها الى صاحبها ، فهذا تقول : زيد قائمٌ ، وعمرو منطلقٌ ، فلا تجدُّ بدًّا من الواو ، وكما لا تجدُّ بدًّا من الضمير في نحو قولك . هذا الذي قام وخرج ، من أجل الربط كما ذكرناه ، وهذا الصنيع مستمر ، اللهم الآ أن

(١) لم يسمع ذلك الا من عبد الله بن أبي سرح . وقد رويت عن عمر أيضا

تسكون الجملتان بينها امتزاجٌ معنويٌّ ، وتكون الثانية موضحةً للأولى مبينةً لها كأنها أُفْرِغَا في قالبٍ واحدٍ ، فإذا كانت بهذه الصفة فإنها تأتي من غير واو ، وهذا كقوله تعالى « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه » فإنه من غير واو لما كان موضحةً لقوله تعالى « ذلك الكتاب » لأن كل ما كان من القرآن فهو لا ريب فيه ولا شك ، ثم قال « هدى للمتقين » فإنه موضح لقوله (لا ريب فيه) لأن كل ما كان لا يرتاب في حاله ، ولا يقع فيه ترددٌ ، ففيه نهاية الهدى ، وغاية الصلاح لاهل التقوى وهكذا قوله تعالى « ختم الله على قلوبهم » جاء بغير واو لما كان وارداً على جهة التأكيد لقوله « إن الذين كفروا ساء عليهم الأندرتهم أم لم تُنذرهم لا يؤمنون » لأن كل من كان حاله إذا أُنذر مثل حاله إذا لم يُنذر فهو في غاية الجهل والعمى مختوماً على قلبه منغشىً على بصره وقوله تعالى « إنا معكم إنما نحن مستهزؤن » لأن قوله « إنا معكم » أي إنا غير تاركى اليهودية في التكذيب بالرسول صلى الله عليه وسلم فيكون قولهم (انما نحن مستهزؤن) مؤكداً لهذا المعنى بعينه ، ومن الواضح قوله تعالى « ما هذا بشراً » مع قوله « إن هذا إلا ملكٌ كريمٌ » لأن الجملة

الثانية واردةٌ موردَ التأكيد ، فإن كونه ملكاً ينفي كونه من
البشر ، ومن هذا قوله تعالى « واذا تُتلى عليه آياتنا ولىَّ
منستكبراً كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقراً » فجرد
التشبيهين عن العاطف ، لأنه مثل حاله بعد التلاوة مثل حاله
قبلها فقوله (كأن لم يسمعها) مؤكداً لما قبله وقوله (كأن في
أذنيه وقر) مؤكداً لما قبله أيضاً ، فهذا جاءتا من غير عاطف

﴿ دقيقة ﴾ .

قد يعرضُ للجملة التي من حقها أن تكون معطوفةً
على ما قبلها أمرٌ يُسوِّغُ ترك الواو مع كونها أجنبيةً عن الأولى ،
مثاله قوله تعالى « انما نحن مستهزؤن الله يستهزىء بهم »
فالجملة الثانية إنما جاءت مجردة عن الواو لما كانت على تقدير
سؤال كأنه قيل . هم أحقّاء بالاستهزاء لأجل دخولهم في
العناد وإغرابهم في التكذيب ، فمن يستهزىء بهم ، فقيل .
الله يستهزىء بهم كما قال بعضهم

زعمَ العواذلُ أني في غمرة

صدقوا ولكي غمرتي لا تنجلي

فلما حكى عن العواذل ما زعموه وجر ذلك سؤال السامع

له عن صدق ما زعموه ، أو كذبه ، فكأنه قيل له فما تقول في ذلك ، فقال أقول صدقوا ، ولكن لا مطمع لهم في خلاص مما أنا فيه

(التنبيه الثاني)

من حق المحدث عنه في الجملة الثانية ، أن يكون له تعلق بالمحدث عنه في الجملة الأولى ، حتى يكونا كالنظيرين والشريكين ، ولا يجوز أن يكون أجنياً عنه بحيث لا عُلُقَةٌ بينهما ولا مشابهة بحال ، ولهذا حَسُنَ زيد قائم ، وعمرو قاعد ، وزيد أخوك ، وبشرٌ صاحبك ، لَمَّا كان عمرو ، وبشرٌ ، لهما تعلقٌ بزيد ونظيران له ، وقبح قولنا . خرجت من داري ، وأحسن ما قيل من الشعر كذا ، لَمَّا كان الثاني لا تعلق له بالأول ، ولا مناسبة بينه وبينه ، ولهذا عيب على أبي تمام قوله لا والذي هو عالمٌ أن النوى * صبرٌ وأن أبا الحسين كريمٌ إذ لا مُلَابَسَةٌ بين كرم أبي الحسين وبين مرارة النوى ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، وكما يجب أن يكون بين المحدث عنه في الجملتين هذه الملائمة والمشابهة ، فهكذا أيضاً يجب في الخبر الثاني أن يكون مشابهاً للخبر الأول أو مناقضاً له ، ولهذا حَسُنَ قولنا . زيد خطيبٌ ، وعمرو شاعرٌ ،

وَبَكْرٌ فقيهٌ ، وخالدٌ محدِّثٌ ، وزيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ قاعدٌ ،
وقبَّحٌ قولنا . زيدٌ طويلُ القامة ، وعمروٌ شاعرٌ ، إذ لا تعلقَ
بين طولِ القامة ، وبين كونه شاعراً ، وهكذا زيدٌ كاتبٌ ،
وعمروٌ باعٌ داره ، لأجل ما بينهما من المنافرة

(إشارة)

إذا أوجبتم ما تقدّم من وجوب الملازمة بين المعطوف
والمعطوف عليه فكيف يقال في قوله تعالى « يسألونك عن
الأهلة قل هي موافيت للناس والحجج . وليس البرُّ بأن
تأثوا البيوت من ظهورها » وأى ارتباطٍ بين أحكام الأهلة
وبين حكم إثبات البيوت من ظهورها ، قلنا فيه أجوبة ثلاثة ،
أحدها أنه لما ذكر أنها موافيت للحجج ، وكان من عادتهم
ذلك كما نقل في الحديث أن ناساً كانوا إذا أحرموا لم يدخل
أحدٌهم بيتاً ولا خيمةً ، ولا خباءً من باب ، بل إن كان من
أهل المدرِّ تقبَّ تقباً من ظاهر البيت يدخل منه ، وإن كان
من أهل الوبر خرج من خلف الخيمة أو الخباء فقبل لهم :
ليس البرُّ تحرجكم من دخول البيت ، ولكن البرُّ من اتقى
محارم الله ، وثانيها أن يكون ذلك معطوفاً على شيء محذوف ،

كأنه قيل لهم عند سؤالهم : معلومٌ أن كل ما يفعله الله تعالى فيه حكمةٌ عظيمةٌ ، ومصلحةٌ ظاهرةٌ في الأهلّة وغيرها ، فدَعُوا هذا السؤال ، وانظروا في خصلة تفعلونها أنتم مما ليس من البرّ في وردٍ ، ولا صدّر ، وهي إثيانُ البيوت من ظهورها فليست برّاً ، ولكن البرُّ هو تقوى الله تعالى والتجنبُ لمحارمه ومناهيه ، وثالثها أن يكون وارداً على جهة التمثيل لما هم عليه من تعكيس الأسئلة ولما هم بصددّه من التعنّت ، وأن مثالهم في سؤالاتهم المتعنّنة ، كمثل من ترك باب الدار ، ودخل من ظهر البيت ف قيل لهم ليس البرّ ما أنتم عليه ، ولكن البرُّ هو التقوى . ومنه قوله عليه السلام ، حين سئل عن التوضؤ بماء البحر . فقال هو الطهورُ ماؤُهُ الحِلُّ مِيتَتُهُ . فلما كان للبحر تعلقٌ بحلّ الميته كما كان له تعلقٌ بجواز التوضؤ ، ذكره على أثره . وأردفه به . وأتى به من غير واو ، ليدلّ بذلك على أنّهما جميعاً من حكم ماء البحر ومن لوازمه

(التنبية الثالث)

إذا ورد لفظةٌ (قال) في التنزيل مجردة عن حرف العطف فهو على تقرير سؤالٍ ، وإِن جاء متصلاً به حرف

العطف ، فهو يأتي على إثر جملة يكون معطوفاً عليها ، فمثالُ
وروده معطوفاً قوله تعالى « هل أتاك حديثُ ضيفِ إبراهيم
المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً » فالقولُ معطوفٌ
على الدخول ، وهكذا قوله تعالى « وقالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا »
فإنه يكون عطفًا على ما قبله بالواو ، ونحو قوله تعالى « وقالوا
أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ » الى غير ذلك ، ومثالُ ما ورد مجرداً
عن العاطف قوله تعالى « فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ »
لأنه لما قرب به إليهم ، كأن قائلًا قال : فما قال لهم لما قرب به ، قال :
أَلَا تَأْكُلُونَ ، وهكذا قوله تعالى « فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا
لَا تَخَفْ » كأن قائلًا قال : فما قالوا له حين رَأَوْهُ قد تغير لونه
وداخله الخوفُ ، قالوا لا تخف ، وقوله تعالى في قصة فرعون
ورد موسى عليه يجب تنزيهه على ما ذكرناه « قال فرعونُ وَمَا
رَبُّ الْعَالَمِينَ قال رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ
مُوقِنِينَ قال لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ قال رَبُّكُمْ وَرَبُّ
آبَائِكُمُ الْأُولِينَ إلى قوله إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ » فإن لفظ
القول فيها خارجٌ على تقدير سؤال ، ولهذا جاء بغير واو لما
ذكرناه

(تكميل)

اعلم أن الجمل بالإضافة الى كيفية وقوعها على ثلاثة أوجه،
أولها جملةٌ حالها مع ما قبلها ، حالُ الصفة مع الموصوف ،
والتأكيدي مع المؤكّد ، فلا يكون فيها عاطف ألبتة لتزيلها
مع ما قبلها منزلة الشيء الواحد ، والشيء لا يجوز عطفه على
نفسه ، ومن أجل هذا قضا عند شدّة الامتزاج بالبدلية في
قولك . (مَنْ يَضْحَكُ يَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ فَهْ دَرَهْمٌ) ولهذا وجب
جزمُ الثاني ، وثانيها جملةٌ حالها مع ما قبلها حال الاسم الذي
قبله غيره ، في المشاركة ، فكما تقول قام زيد وعمر وفتقع بينهما
المشاركة في القيام ، فكذا تقول قام زيد وقعد فتقع بينهما
المشاركة في الإسناد الى زيد ، وما هذا حاله فلا بُدَّ فيه من
ذكر العاطف حتى تقع المشاركة من أجله ، وثالثها جملةٌ حالها
مع ما قبلها على الانقطاع من غير مشاركة ، وعلى هذا يكون
ذكر الجملة السابقة ، وتركُ ذكرها سواءً فتكون بمنزلة الاسم
مع اسم آخر لا رابطة بينهما ، وهذا كما مثلناه في قوله تعالى
« إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ اللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » ويجبُ مع هذا
تركُ العاطف لانه لا حاجة اليه ، فهذا تمام ما أردنا ذكره في
هذا البحث وبالله التوفيق

﴿ البحث الثاني ﴾

(في ذكر ما يتعلق بالأحرف الجارية)

اعلم أن وضع الحرف مطلقاً هو دلالة على معنى في غيره ولا يستقل بنفسه في الدلالة ، فأما وضع حروف الجر فإنما هو لاتصال معاني الأفعال بالأسماء ، ويختلف ذلك الاتصال باختلاف معانيها ، وتحتها أسرارٌ ولطائف ، فالباء ، للإصاق . و (في) للوعاء و (من) لبيان الجنس الى غير ذلك من المعاني ، ولندكر من ذلك ثلاث آيات من أجل التنبيه

(الآية الأولى)

قوله تعالى « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » فانظر الى براعة هذا المعنى المقصود وجزالة هذا الانتظام بمخالفة موقعي هذين الحرفين ، فإنه إنما خولف بينهما في التلبس بالحق والباطل ، والدخول فيهما ، وذلك من جهة أن صاحب الحق كأنه لمزيد قوة أمره ، وظهور حجته ، وفرط استظهاره راكب لجواد يُصرِّفه كيف شاء ، وبركضه حيث أراد ، فلاجل هذا جعل ما يختص به معدى بحرف (على) الدال على الاستعلاء ، بخلاف صاحب الباطل فإنه

لفشله ، وفرط قلقه ، وضعف حاله ، كأنه ينغمس في ظلام .
وموضع سافل لا يدري أين يتوجه ولا كيف يفعل ، فهذا
كان الفعل المتعلق بصاحبه مُعدّي بحرف الوعاء ، إشارة الى
ما ذكرناه ، ويؤيد هذا ما ذكره الله تعالى في سورة يوسف
حيث قال « تالله إنك لفي ضلالك القديم »

(الآية الثانية)

قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين
والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي
سبيل الله وابن السبيل » فهذه أصناف ثمانية ، جعل الله
الصدقات مصروفةً فيهم لكونهم أهلاً لها ومستحقين
لصرفها ، لكن الله تعالى خص المصارف الأربعة الأول
باللام ، دلالةً على الملك والأهلية للاستحقاق ، وعدل عن
اللام الى حرف الوعاء في الأصناف الأربعة الأخر ، وما ذاك
الّا للإيدان بأن أقدامهم أرسخ في الاستحقاق للصدقة ،
وأعظم حاجةً في الافتقار من حيث كانت (في) دالةً على
الوعاء ، فنبه على أنهم أحقّاءً بأن توضع فيهم الصدقات كما يوضع
الشيء في الوعاء وأن يجعلوا مظنةً لها ، وذلك لما في فكّ

الرقاب وفي الغرم من الخلاص عن الرقّ ، والدّين اللذين
يشتملان على النقص ، وشغل القلب ، بالعبودية ، والغرم ، ثم
تكريرُ الحرف في قوله (وفي سبيل الله) قرينةٌ مُرَجِّحَةٌ له
على الرقاب والغارمين ، وكان سياق الكلام يقتضى أن يُقال
(وفي الرقاب والغارمين وسبيل الله وابن السبيل) فلما جىء
(بنى) مرّةً ثانيةً وفُصِّلَ بها سبيل الله ، علّم أن السبيل
أكّد في الاستحقاق بالصّرف فيه من أجل عمومته وشموله
لجميع القُرَبات الشرعية والمصالح الدنيّة

(الآية الثالثة)

قوله تعالى « ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البرّ
والبحر » إنّما أعرض عن ذكر حرف الاستعلاء وهو (على)
وعُدل عنه الى حرف الوعاء وهو (في) مع أنّ الظاهر هو
العلوُّ على الأرض والفلك ، إعلاماً بأنّ حرف الوعاء أقعدُ
وأمكنُ ههنا من حرف الاستعلاء لأنّ (على) تُشعر
بالاستعلاء لا غيرُ من غير تمكّنٍ واستقرارٍ ، (وفي) تُشعر
ههنا بالاستقرار والتمكّن ، ومن حقّ ما يكون مستقرّاً فيه
ممكناً أن يكون مستعليّاً له ، فلما كانت (في) تؤذّن

بالمعنيين جميعاً آثرها وعدل اليها وأعرض عن (على) دلالةً
على المبالغة التي ذكرناها، وإنما ساوى في ذكر (على) بين
قوله تعالى « أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي
سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » لاستوائهما جميعاً في الدلالة على
المبالغة، لأن كلَّ من كان مُنْهَمَكًا في الغيّ منغمساً في
غمرات الباطل، فهو في التمثيل بمنزلة مَنْ رَكِبَ وَجْهَهُ، وجعله
مطيةً له يمتطيها الى الوقوف عليه وإحرازه له، ومن كان
على الحق فهو في التمثيل بمنزلة من هو على طريق مستقيمة لا
تَعُوجُ به مُنْتَصِبَ الْقَامَةِ، لا ينحني في صعودٍ ولا هبوطٍ،
فأما كان في كَلَّتَا حَالْتِيهِ لا ينفكُّ عن الركوب والاستعلاء
إِما لوجهه أو للطريق المستقيمة سوى بينهما في حرف
الاستعلاء، وهذه لطائف دقيقة وأسرار غامضة يَدْرِيهَا من
ضَرَبَ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ بَعْرُقَ، وظفر فيها بحظِّ

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في التقديم والتأخير)

اعلم أن الألفاظ تابعة للمعاني كما سنقرر في خاتمة هذا
الكتاب بمعونة الله تعالى، والمعاني لها في التقديم أحوال خمسة

(الحالة الاولى)

تقدّم العلة على معلولها عند القائلين بها ، وهذا كتقدّم الكون على الكائنية ، والعلم على المعالية ، وهكذا سائر العلل والمعلولات عند من أثبتها ، وهم أكثر المعتزلة وطوائف من الأشعرية ، فأما نحن فلا نراها ، بل الكون هو نفس الكائنية ، والعلم هو نفس المعالية ، من غير أمر وراء ذلك واستقصاء الردّ على من أثبتها قد قررناه في الكتب الكلامية ، وأنّهينّا فيه القول نهايته ، ونحو تقدّم الأسباب على مسبباتها ، وهذا نحو تقدّم السراج على ضوءه ، فإنّ تقدّم هذه الموجبات على موجباتها يكون تقدّمًا ذهنيًا ، لا زمنيًا ، لأنّ الموجب لا يتراخى عن موجبهِ

(الحالة الثانية)

التقدّم بالذات ، وهذا نحو تقدّم الواحد على الاثنين على معنى أن الوحدة لا يمكن تحقق الاثنينية إلاّ بعد سبقها ، وليس من باب العلة والمعلول فإنّ الوحدة ليست علة في الاثنينية بخلاف ما قررناه من الحالة الأولى

(الحالة الثالثة)

التقدم بالشرف، وهذا نحو تقدم الأنبياء على الأتباع،
والعلماء على الجهال ، فهذا تقدم معقولٌ يخالف ما تقدم

(الحالة الرابعة)

التقدم بالمكان ، وهذا نحو تقدم الامام على المأموم ،
ونحو تقدم من يقرب الى الحائط دون من تأخر عنه ، فمن
يلى الحائط فإنه يقال . إنه سابق على من تأخر عنه ، وهكذا
القول في غيره من الأمكنة

(الحالة الخامسة)

التقدم بالزمان ، وهذا نحو تقدم الشيخ على الشاب ،
والأب على الابن ، فإن الوالد وُجد في زمان لم يوجد فيه
الابن ، فهذه المعاني كلها عقلية ، فما كان منها متقدماً على غيره
بأحد هذه الاعتبارات كان في العبارة كذلك إيتباعاً للمعاني
بالألفاظ ، ومن التقدم بالزمان قوله تعالى « وعاداً وثموداً وقد
تبين لكم من مساكنهم » وهكذا قوله تعالى « وجعل
الظلمات والنور » فإن الظلمة سابقة على النور ، لأن الحق أن

الظلمة هي عدم النور ، وليست أمراً ثبوتياً ، فإذا كان الأمر فيها كما قلناه فلا شك أن عدم الشيء سابق على وجوده ، لأن العدم بلا أول والوجود يتلوه ، فهذا كان تقدم الظلم على الأنوار ، من باب تقدم الأزمنة ، وهكذا القول في الظلمة المعنوية ، لأنها إذا أُريد بها الجهل والكفر فإنها تكون سابقة على النور المعنوي ، وهو العلم ، والإسلام ، ويؤيد ما قلناه قوله تعالى « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار » فانتفاء العلم ظلمة معنوية مجازية ، فهي متقدمة بالزمان على نور الإدراكات الخمسة كلها ، وقوله تعالى « في ظلمات ثلاث » يريد ظلمة البطن والرحم والمشيمة

ومن التقدم بالذات قوله تعالى « مثنى وثلاث ورباع » وقوله تعالى « ما يكون من نبوي ثلاثة الآ هو رابعهم ولا خمسة الآ هو سادسهم » وهكذا القول في مراتب الأعداد كلها ، فان كل واحدة منها سابقة على ما بعدها من المراتب سبقاً ذاتياً ، ومن التقدم بالسببية قوله تعالى « وهو العزيز الحكيم » لأن العزيز هو الغالب ، ولأنه تعالى لما عز في ذاته بالغلبة حكم على كل شيء ، فلم يخرج عن حكمة ملكه خارج ،

ونحو قوله تعالى « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ »
فالتوبة هي سبب التطهير من دنس الآثام كلها . وقوله تعالى
« وَيَلْبَسْ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ » فالإفك يكون سبباً للإثم ،
فلهذا قُدِّمَ عليه ، فأما قوله تعالى « وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ
يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ »
فتقديمُ (رجالاً) فيه وجهان ، أحدهما أن يكون تقدُّماً بالرتبة ،
فإنَّ الغالب أن الرجالَ إنما يأتون من الأمكنة القريبة ،
والركبان يأتون من الأمكنة البعيدة ، فلهذا قُدِّمَ الرجالُ ،
وثانيهما أن يكون تقديم الرجالِ لأجل الفضل ، فإن من
حجَّ راجلاً أفضلُ ممَّن حجَّ راكباً ، فلهذا قال ابن عباس
رضي الله عنهما وددتُ لو حجَّجتُ راجلاً ، فإن الله قُدِّمَ
الرجالُ على الركبان في القرآن فدلَّ ذلك على أنه فهم من
التقديم في الآية الفضل ، فالمعنيان محتملان في الآية كما ترى ،
ومن التقديم في الرتبة قوله تعالى « هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ » فإنَّ
الهمَّاز هو المغتاب ، وهو لا يفتقر إلى مشى بخلاف النيمة فإنها
تفتقر إلى نقل الحديث من شخص إلى شخص ، وما كان
مجرّداً فهو سابقٌ في الرتبة على ما كان له تعلقات بغيره ،
وقوله تعالى « مَنَّاغٍ لِلخَيْرِ » إنما قُدِّمَ على قوله « مَعْتَدٍ أَثِيمٍ »

لما كان المنع مقصوداً على نفسه والعدوان له تعلقٌ بغيره ،
وهكذا قوله « عُتِلَّ » فإنه الفِظُّ الغليظُ ، والزَّيْمُ ، له تعلقٌ
بالغير من جهة أنه الدعيُّ وهو المنسوب الى غير أبيه فله تعلقٌ
بالغير

ومن التقدم في الشرف قوله تعالى « فاغسلوا وجوهكم
وأيديكم » وقوله « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » فإنَّ الوجه
أشرف من اليد ، والرأس أفضل من الرَّجْل ، ومنه قوله « من
النبِيِّينَ والصدِّيقِينَ » فإنَّ النَّبِيَّ أشرفُ من الصِّدِّيقِ وقوله
« والشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ » فإنَّ الشَّهَدَاءَ أعلا درجةً من غيرهم
من أهل الصَّلاح ، ومن هذا قوله تعالى « وجعل لكم السَّمْعَ
وَالْأَبْصَارَ » وقوله « إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ » وقوله « سَمِيعٌ
بَصِيرٌ » وقوله تعالى « فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ »
فأمَّا تقديم الإِنْسِ على الجِنِّ فهو الأكثرُ الواردُ في القرآن
من أجل شرفهم على الجِنِّ كقوله تعالى « لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ
قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ » وقوله تعالى « فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ
إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ » وقوله تعالى « وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ
وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا » وغير ذلك فأمَّا قوله « يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ
وَالْإِنْسِ » فإنَّما ورد مقدِّمًا بهنا على الإِنْسِ ، من أجل

اشتمالهم على الملائكة كما قال «وجعلوا بينه وبين الجنة سبباً»
حيث قالوا للملائكة بنات الله، وكما قال الارحبي
وسخر من جن الملائك سبعة

قياماً لديه يعملون بلا أجر
فحيث كان متناولاً للملائكة قدّموا لفضلهم، وحيث
كان الخطاب مقصوداً على الثقلين قدّم الانس لفضلهم،
والأجود أن يقال: إنما قدّم الجن ههنا لما كان المقام مقام
خطاب بامثال الأوامر في العبادة في قوله تعالى «وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون» فقدّمهم لما كانت المخالفة منهم
في ترك العبادة أكثر من الانس وقوله «يا معشر الجن
والانس» إنما قدّمهم لما كان المقام مقام تسلط واجتراء
والجن بذلك أحقّ فهذا قدّمهم، فأما قوله تعالى «زین للناس
حب الشهوات من النساء والبنين والقناطر المقنطرة من
الذهب والفضة والحيل المسومة والأنعام والحراث» فلأن
الله تعالى لما صدر الآية بذكر الحب، وكان المحبوب مختلف
المراتب متفاوت الدرج، اقتضت الحكمة الإلهية تقديم
الأهم فالأهم من المحبوبات، فقدّم النساء على البنين لما يظهر
فيهن من قوة الشهوة ونزوع الطبع وإيثارهن على كل محبوب

وقدم البنين على الأموال لتمكنهم في النفوس واختلاط محبتهم بالأفئدة وهكذا القول في سائر المحبوبات فالنساء ، أقعد في البيوت ، والبنون أقعد في المحبة من الأموال ، والذهب أكثر تمكناً من الفضة ، والخيل أدخل في المحبة من الأنعام ، والمواشي أدخل من الحرث ، فأما قوله تعالى « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ » فإنما قدم الأموال ههنا لأنه في معرض ذكر الافتتان ، ولا شك أن الافتتان بالمال أدخل من الافتتان بالأولاد ، لما فيه من تعجيل اللذة والوصول الى كل مسرة والتمكن من البسطة والقوة ، بخلاف آية القناطر ، فإنه إنما قدم البنين فيها لما ذكرها في معرض الشهوة وتمكين المحبة ، ومما ينتظم في سلك هذا العقد النفيس قوله تعالى « وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ » فإنما قدم الطائفين لأن سياق الآية في عظم العناية بالبيت والطائفون اقرب ما يكونون اليه ، فلهذا قدمهم ، ثم ثنى بالقائمين لأنه يلي الطواف في الرتبة لأن القيام يشملها جميعا ، وإنما جُمِعَا لأن الجمع أدلُّ على العموم من المفرد ، وإنما جُمِعَا جمع السلامة لأن في لفظ اسم الفاعل إشعاراً بالتجدد والحدوث ، كالفعل فالطائفون والقائمون في معنى يطوفون ويقومون ، وإنما عدل الى لفظ اسم الفاعل

تجريداً له عن تعلق الأزمنة التي يدلّ عليها الفعل ، وكان اسم
الفاعل أحقّ لما فيه من الإيِّشعار بالحدوث والتجدّد ، وتجرّده
عن الدلالة على الأزمنة ، ثمّ ثلث بالركع السجود ، وإنما جمعه
جمع التفسير وعدلّ عن مشاكلته لما قبله من جمع السلامة ،
لما ذكرناه من أنّ جمع السلامة في الطائفين والقائمين ، فيه
تنبيهٌ على تجدد الطواف المختصّ بالبيت ، والقيام ، لانه نوع
منه ، بخلاف الركوع والسجود ، فإنهما لا يختصان بالبيت ،
بل كما يكونان فيه يكونان بغيره ثم وصف الركع بالسجود ،
ولم يعطفه بالواو كما فعل بالقائمين ، لأن الركع هم السجود ،
والشيء لا يعطف على نفسه ، كما لا تقول : جاءني زيدٌ
والكريم ، على أن يكون الكريم هو زيدٌ ، ولأن السجود
قد يكون عبارة عن المصدر فلو عطفه لأوهم كونه مصدراً
والمراد الجمع ، لا يُقال : فهلاً قال السجّد ، ليطابق قوله الركع
كما جاء في آية أخرى « تراهم ركعاً سجّداً » أو قال الركوع
ليطابق السجود ، فما الوجه في المخالفة بينهما ، لأننا نقول :
السجود يطلق على وضع الجبهة على الارض ، وعلى الخشوع ،
ولو قال السجّد ، لم يتناول الا المعنى الظاهر من غير إفادة
الخشوع ، ويصدق ذلك قوله تعالى « تراهم ركعاً سجّداً » لما

كان من رؤية العين ، ورؤية العين لا تتعلق إلا بالظاهر
فقصده بذلك الإشارة إلى السجود المعنوي فالصوري ،
بخلاف الركوع ، فإنه ظاهر في أعمال الجوارح الظاهرة التي لا
يشترط فيها البيوت كما في الطواف والقيام المتقدمين ، دون
أعمال القلب ، فلاجل هذا جعل السجود وصفاً للركع ، وإنما
أراد الخشوع الذي هو روح الصلاة وكلها ، فاذا تمهدت هذه
القاعدة فلنذكر ما يجب تقديمه ، ولو أخرج لفسد المعنى وتغير ، ثم
نذكر ما يجوز تقديمه ، ولو أخرج لم تفسد المعنى فهذان تقريران
(التقرير الأول)

ما يجب تقديمه ولو تأخر لفسد معناه ، ونذكر من ذلك
صوراً خمساً

(الصورة الأولى)

تقديم المفعول على فعله كقولك : زيداً ضربت ، في
ضربت زيداً ، فإن في قولك زيداً ضربت تخصيصاً له
بالضرب دون غيره ، بخلاف قولك ضربت زيداً ، وبيانه
هو أنك إذا قدمت الفعل فإنك تكون بالخيار في إيقاعه

على أى مفعول أردت بأنت تقول ضربت زيداً أو عمراً
أو بكرأ أو خالدأ واذا أخرت الفعل وقدمت مفعوله فإنه يلزم
الاختصاص للمفعول على أنك لم تضرب أحداً سواه ، فأما
قوله « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » فهل يكون تقديم
المفعول به من أجل الاختصاص ، أو من أجل المشاكلة
لرؤس الآى ، فيه مذهبان

المذهب الأول أن تقديم المفعول إنما كان من أجل
الاختصاص ، وهذا هو الذى أشار اليه الزمخشري فى تفسيره ،
وهو رأى الاكثر من علماء البيان ، وذلك لأن المفعول اذا
تقدم لزم الاختصاص كما قلناه فى قولنا زيداً ضربت ،
ولأجل ذلك تكون العبادة مختصة بالله تعالى لأجل التقدم ،
وعلى هذا ورد قوله تعالى « بَلِ اللّٰهُ فاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ
الشَّاكِرِينَ » ولم يقل بل أعبد الله لأجل الاختصاص وعلى
هذا يحمل قوله تعالى « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » فتقدمه
من أجل الاختصاص ، وهذا فيه نظر لقوله تعالى « فليعبُدوا
ربَّ هذا البيت » وقوله تعالى « واعبُدوا الله ولا تُشركوا به
شيأً » وقوله تعالى « واعبُد ربَّك » واعبُدوا ربكم » ولو كان
التقديم من أجل الاختصاص لوجب تقديمه فى هذه الآيات

كلها ، فلما ورد مؤخرًا عن الفعل والمعنى واحدٌ بطل ما قاله
المذهب الثاني أنه إنما قدّم من أجل المشاكلة لرؤس
الآي ، ومراعاة حسن الانتظام ، واتفاق أعجاز الكلام
السجعية ، لأن قبله (مالك يوم الدين) فلو قال نعبدك ،
ونستعينك ، لذهبت تلك الطلاوة ، ولزالت تلك العذوبة ،
وهذا شيءٌ يحكى عن بعض علماء البيان واختاره ابن الأثير ،
والمختارٌ عندنا أنه لا منافاة بين الأمرين فيجوز أن يكون
التقديم من أجل الاختصاص ، والتشاكل ، فيكون في
التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعا ، فالاختصاص أمرٌ
معنوي ، والتشاكل أمرٌ لفظي . وعلى هذا ورد قوله تعالى
« فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى » وقوله تعالى « خذُوهُ فَغُلُّوهُ
ثُمَّ الْجَحِيمِ صَلّوهُ » ومنه قوله تعالى « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا
السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ » وقوله تعالى « وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا » ولم يقل
وقدّرنا القمر ، ليطابق ما تقدّم من الجمل الابتدائية في قوله
تعالى « وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ » وقوله « وَالشَّمْسُ تَجْرِي » فبالتقديم
تحصل ملاحظة الأمرين جميعا

(الصورة الثانية)

تقدم خبر المبتدأ عليه في نحو قولك : قائم زيد في زيد قائم ، فإنك إذا أخرت الخبر فليس فيه الا الاخبار بأن زيدا قائم لا غير من غير تعرض لمعنى من المعانى البليغة ، بخلاف ما اذا قدمته وقلت : قائم زيد فإنك تفيد بتقديمه أنه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاته من الأكل ، والضحك وغيرها ، أو تفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثاله ، وتفيد وجهاً آخر وهو أنه يكون كلاماً مع من يعرف زيدا وينكر قيامه فتقول : قائم زيد ، رداً للإنكار من ينكره ، ومن هذا قوله تعالى « وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله » فإنما قدم قوله (مانعتهم حصونهم من الله) وهو خبر المبتدأ في أحد وجهيه ، ليدل بذلك على فرط اعتقادهم لحصانتها ومبالغة في شدة وثوقهم بمنعها إياهم ، وأنهم لا يبالون معها بأحد ، ولا يُنال فيهم نيلٌ ، وفي تقرير ضمير (هم) أسماً وإسناد المنع والحصون اليهم ، دلالة بالغة على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزّة ومنعة ، لا تُرمى حوزتهم ، ولا يُغزّون في عقور دراهم ، ولو أخر الخبر لم يُعط شيئاً من

هذه الفوائد ، ومن هذا قوله تعالى في قصة إبراهيم « أرأيتَ أنتَ عن آلهتي يا إبراهيمُ » فانما قدّم خبرُ المبتدئِ ولم يقل : أنتَ راغبٌ ، ليدلّ بذلك على إفراط تعجّبه في الميل عنها ومبالغة في الاهتمام بأمرها وواضعاً في نفسه أن مثل آلهته لا تنبغى الرغبة عنها ولا يصح الإعراض عن عبادتها ، ومن رائق ذلك وبديعه قوله تعالى « واقتربَ الوعدُ الحقّ فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين كَفَرُوا » فانما قدّمه ولم يقل : أبصارُ الذين كفروا شاخصةٌ ، لأمرين ، أمّا أولاً فلأنه إنّما قدّم الضمير في قوله (هي) ليدلّ به على أنهم مختصون بالشخص دون غيرهم من سائر أهل المحشر ، وأمّا ثانياً فلأنه اذا قدّم الخبر أفاد أنّ الأبصار مختصة بالشخص من بين سائر صفاتها من كونها حائرة أو مطموسة أو مزوّرة الى غير ذلك من صفات العذاب ، ولو قال واقترب الوعد الحق فشخصت أبصارهم ، لم يُعط من هذه الأسرار معنى واحداً ، ومن دقيق التقديم وغريبه قوله صلى الله عليه وسلم وقد سُئل عن التوضؤ بماء البحر فقال مجيباً للسائل (هو الطهور ماؤه والحلّ ميتته) وإنّما قدّم الخبر على المبتدئ في الأمرين جميعاً لغرضين ، أمّا أولاً فلأن يدفع بذلك إنكار من ينكر

الحكمين جميعاً ، جواز التوضؤ وحل ميئته ، لأنه ربّما يسنحُ في النفوس من أجل كونه زُعاقاً مختصاً بالملوحة البالغة فلا يجوز التوضؤ به ، وإن كان ميئاً فلا يحلّ أكله لعدم الزكاة فيه ، فقدّم الخبر من أجل دفع ذلك وإزالتها ، وأمّا ثانياً فلاجل التنبية على الاختصاص بكونه أخص الأمواه بجواز التوضؤ به لصفائه ورقته ، وأن ميئته حلالٌ لا يشوبها في طيب المكسب ، وحلّ تناولِ شائبٍ ، ولو فال في الجواب هو الذي ماؤه طاهرٌ ، وميئته حلالٌ ، نزل عن ذلك الرتبة وفاتت عنه المزية

(الصورة الثالثة)

(في تقديم الظرف وتأخيره)

اعلم أن الظرف لا يخلو حاله إما أن يكون وارداً في الإثبات ، أو يكون وارداً في النفي ، فإذا ورد في الإثبات فتقديمه على عامه إنما يكون لغرض لا يحصل مع تأخيره فلا جرم التزم تقديمه ، لأن في تأخيره إبطالاً لذلك الغرض ، ثم هو على وجهين ، أحدهما أن يكون وارداً دلالةً على الاختصاص ، وهذا كقوله تعالى « ألا إلى الله تصيرُ

الأُمُورُ» لأنَّ المعنى أن الله تعالى مختصُّ بصيرورة الأُمُور
إليه دون غيره ، ونحو قوله تعالى « إِنْ أَلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا
حِسَابَهُمْ » وقوله تعالى « له الملكُ وله الحمدُ وهو على كل شيءٍ
قديرٌ » فهذه الظروف لا وجه لتقديمها على عاملها إلا ما
ذكرناه من الاختصاص ، وثانيهما أن يكون تقديمه من
أجل مراعاة المشاكلة لرؤس الآي في التسجيع ، وهذا
كقوله تعالى « وجوهٌ يومئذٍ ناظرةٌ إلى ربِّها ناظرةٌ »
ليطابق قوله « باسرةٌ ، وفاقرةٌ » ونحو قوله « والتفتَّ الساق
بالساق إلى ربِّك يومئذٍ المساقُ » وقوله تعالى « إلى ربِّك
يومئذٍ المستقرُّ » ليطابق قوله « بما قدَّم وأخر » ومثل قوله
تعالى « والينا يرجعون ، وعليه توكلتُ وإليه أنيبَ » فهذا
وأمثاله إنما قدَّم ليس من جهة الاختصاص . وإنما كان من
أجل ما ذكرناه من المطابقة اللفظية في تناسب الآي
وتشاكلها ، وقد يظن الظانُّ أن تقديم الظرف إنما يكون
مقصوراً على الاختصاص وليس الأمر كما ظنَّه كما حققناه ،
بل كما يحتمل المشاكلة كما أشرنا إليه فهو يحتمل الاختصاص
فهما محتملان كما ترى ، والتحكُّمُ بأحدهما لا وجه له ، وأما
إذا كان وارداً في النفي فقد يرد مقدِّماً ، وقد يرد مؤخراً ، فإذا

ورد مؤخراً أفاد النفي مطلقاً من غير تفصيل ، وهذا كقوله تعالى « لا ريب فيه » فإنه قصد أنه لا يُلصقُ به الريبُ ولا يُخالطه ، لأن النفي التصق بالريب نفسه ، فلا جرم كان منتفياً من أصله ، بخلاف ما لو قُدّم الظرف فإنه يفيد أنه مخالف لغيره من الكتب فإنه ليس فيه ريبٌ ، بل في غيره كما لو قلت : لا عيب في هذا السيف فإنه نفي العيب عنه على جهة الاطلاق ، بخلاف ما لو قلت هذا السيف لا فيه عيب ، ولهذا آخره ههنا وقدمته في قوله تعالى « لا فيها غولٌ ولا هم عنها يُنزفون » لأن القصد ههنا تفضيلها على غيرها من خمور الدنيا والمعنى أنه ليس فيها ما في غيرها من الغول ، وهو الخُمَار الذي يصدع الرأس ، أو يُريد أنها لا تغتالهم بإذهاب عقولهم كما في خمور الدنيا (ولا ينزفون) اى لا يسكرون من الإِنزاف وهو السكر

(الصورة الرابعة)

الحالُ فإنك اذا قدمته فقلت : جاء ضاحكاً زيدٌ ، فإنه يفيد أنه جاء على هذه الصفة مختصاً بها من غيرها من سائر صفاته بخلاف ما لو قلت . جاء زيد راكباً ، فإنه كما يجوز أن

يجيء على هذه الصفة فإنه يجوز مجيئه على غيرها من الصفات
فاقترقا

(الصورة الخامسة)

الاستثناء في نحو قولك . ما ضربت الا زيداَ أحداً ،
فإنك اذا قدّمته فإنه يفيد الحصر ، وأنه لا مضروب لك
سواه ، وهكذا لو قلت . ما ضربت أحداً الا زيدا ،
فالصورتان دالتان على الحصر لَمَّا كان الاستثناء متصلاً
بالمفعول بخلاف قولك . ضربت زيداَ فإنه غير مفيد للحصر ،
فكما يجوز أن تضربه يجوز أن تكون ضارباً لغيره وهكذا
القول في غيره من المسائل فانها تختلف حالها باختلاف
التقديم والتأخير

(التقرير الثاني)

(في بيان ما يجوز تقديمه ولو أخر لم يفسد معناه)

اعلم أن الشئيين اذا كان كل واحد منهما مختصاً بصفة
تقتضى تقديمه على الآخر فأنت بالخيار في تقديم أيهما
شئت ، وهذا كقوله تعالى « ثم أورثنا الكتاب الذين
اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم

(الطراز)

سابق بالخيرات » فإنما قدم الظالم لنفسه لأجل الإيدان
بكثرتهم وأن معظم الخلق على ظلم نفسه ، ثم ثنى بعدمهم
بالمقتصدين لأنهم قليلٌ بالإضافة الى الظالمين ، ثم ثلث
بالسابقين وهم أقلُّ من المقتصدين ، فلا جرم قدم الأكثر ،
ثم بعده الأوسط ، ثم ذكر الأقلَّ آخرًا لما أشرنا اليه ، ولو
عُكسيت هذه القضية فقدم السابق لشرفه على الكلِّ ، ثم
ثنى بالمقتصد لأنه أشرف ممن ظلم نفسه لم يكن فيه إخلال
بالمعنى ، فلا جرم روعي في ذلك تقديم الأفضل فالأفضل ،
ومما ينسحب ذيله على ما قررناه من الضابط قوله تعالى « وأنزلنا
من السماء ماءً طهوراً لنحْيِي به بَلَدَةً مَيِّتًا ونُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا
أَنْعَامًا وَأَنْعَامًا كَثِيرًا » فقدم حياة الأرض لأنها سبب في
حياة الخلق ، فلاجل هذا قُدِّمت لاختصاصها بهذه الفضيلة ،
ثم قدم حياة الأنعام على حياة الناس ، لما فيها من المعاش للخلق
والقوام لأحوالهم فراعى في التقديم ما ذكرناه ، ولو قدم
سقى الخلق على سقى الأنعام لاختصاصهم بالشرب ، وقدم سقى
الأنعام على الأرض لكان له وجهٌ ، لأن الحيوان أشرف من
غيره ، فكلَّ واحد منهما مختصٌّ بفضيلة يجوز تقديمه لأجلها ،
فلاجل هذا ساغ فيه الأمران كما ترى ، ومما نُردده من ذلك

قوله تعالى « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع » وإنما قدم الماشى على بطنه ، لأنه لما صدر الآية بالاخبار على جهة التمدح بأنه خالق لكل دابة من الماء ، فقدم في الذكر من يمشى على بطنه ، لانه أدل على باهر القدرة وعجيب الصنعة من غيره ، وثى بمن يمشى منهم على رجلين ، لأنه أدخل في الاقتدار ممن يمشى على أربع ، لأجل كثرة آلات المشى فيكون التقديم على هذا من باب تقديم الأعجب في القدرة فالأعجب ، ولو عكس الأمر في هذا فقدم الماشى على الأربع ثم ثى بالماشى على رجلين ثم ختمه بالماشى على بطنه لكان له وجه في الحسن ، وعلى هذا يكون تقديمه من باب الأفضل فالأفضل ، لا يقال فأراه لم يقتصر على قوله « فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين » فيكون فيه وفاءً بذكر الصنفين ويكون ما عداهما مندرجاً تحتها فيدخل تحت الأول من لا رجل له من حيوان البر والبحر ، ويدخل تحت الثانى من يمشى على أكثر من رجلين ، ولا حاجة الى ذكر من يمشى على أربع لاندراجه تحت ما قبله ، أو كان قد ذكر الأربع بذكر ما فوقها ، فلم يخص هذه الأنواع الثلاثة ، لأننا

تقول إنما ذكر من يمشى على بطنه ولا بُدَّ من ذكره لما فيه من باهر القدرة ، ولأنه غير مندرج تحت غيره ، وخصَّ من يمشى على رجلين ، لأن من جملتهم بنى آدم ، فخصَّهم بالذكر لما لهم من مزيد الشرف على سائر الحيوانات ثم نبه (بمن يمشى على أربع) على سائر الحيوانات كلها ، ولم يذكر ما زاد على ذلك ، إمَّا لانه قليل بالإضافة الى ذوات الأربع ، وإمَّا لأنه يدخل بطريق الأولى لأنه اذا جاز أن يمشى على أربع فشيء على أكثر منها أدخل في القدرة والجواز

ومن ذلك قوله تعالى « وما يعزُّبُ عن ربِّك من مثقالِ ذرَّةٍ في الأرض ولا في السماء » وقال في آيةٍ أُخرى « وما يعزُّبُ عن ربِّك مثقالُ ذرَّةٍ في السموات ولا في الأرض » والتفرقةُ بينهما هو أنه أراد في الثانية ذكرَ إحاطة عامه وشموله لكل المعلومات الجزئية والكلية ، فلا جرَم صدر بالسموات قبل الأرض لاشتمالها على لطائف الحكمة وعجائب الصنعة ومحكم التأليف وكثرة المعلومات كما قال تعالى « وكذلك نرى إبراهيمَ ملكوتَ السمواتِ » وأما الأولى فإنها كانت مسوقة من شأن أهل الأرض كما قال تعالى « وما تعملون من عملٍ إلا كنا عليكم شهوداً » فقدّم ذكر الأرض تنبيهاً

على ذلك لما كان له اختصاص به ، وهكذا حال الآيات
القرآنية فإن فيها لمن تأملها وأمعن نظره وحك قريحته ،
أسراراً علميةً ولطائف إلهية ، يدرّجها من أدمن فكرته
فيها ، وأتعب قلبه وخاطره في إحراز معانيها

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أنه إذا كان مطلع الكلام في إفادة معنى من المعاني
ثم يجيء بعده ذكر شيئين وأحدهما يكون أفضل من
الآخر وكان المفضول مناسباً لمطلع الكلام ، فأنت ههنا
بالخيار ، فإن شئت قدمت المفضول لما له من المناسبة لمطلع
الكلام ، وإن شئت قدمت الفاضل لما له من رتبة الفضل ،
وقد جاء في التنزيل تقديم السماء على الأرض وتقديم الأرض
على السماء ، وكلُّ واحد منهما تحته سرٌّ ورَمزٌ إلى لطائف
غريبة ، ومعانٍ عجيبة ، فعلى الناظر إعمال نظره في استنباطها ،
وإمعان فكره في استخراجها ، فليجد النظر الممارسون ، وفي
ذلك فليتنافس المتنافسون

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في الإيهام والتفسير)

اعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهماً فإنه يفيد بلاغةً ، ويكسبه إعجاباً ونخامةً ، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإيهام ، فإن السامع له يذهب في إيهامه كل مذهب ، ومصداق هذه المقالة قوله تعالى « وقضينا إليه ذلك الأمر » ثم فسره بقوله « أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين » وهكذا في قوله تعالى « إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما » فأبهمه أولاً ثم فسره بقوله « بعوضة فما فوقها » ففي إيهامه في أول وهلة ، ثم تفسيره بغير ذلك ، تفخيم للأمر وتعظيم لشأنه ، فإنه لو قال وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، وإن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً بعوضة ، لم يكن فيه من الفخامة وارتفاع مكانه في الفصاحة ، مثل ما لو أبهمه قبل ذلك ويؤيد ما ذكرناه هو أن الإيهام أولاً يوقع السامع في حيرة وتفكير واستعظام ، لما قرع سمعه فلا تزال نفسه تنزع إليه وتشتاق إلى معرفته والاطلاع على كنهه حقيقته ، ألا ترى أنك إذا قلت : هل أدلك على أكرم

الناس أبا ، وأفضلهم فعلاً وحسباً ، وأمضاهم عزيمةً ، وأنفذهم رأياً ، ثم تقول . فلان ، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته مما لو قلت . فلان الأكرم الأفضل الأنبل ، وما ذاك إلا لأجل إبهامه أولاً ، وتفسيره ثانياً ، وكل ذلك يؤكد في نفسك عظم البلاغة في الكلام إذا أبهم أولاً ، ثم فسّر ثانياً ، ثم إنه في إفادته لما يفيد من ذلك ضربان

(الضرب الأول) منهما ما يردّ مبهماً من غير تفسير ، ووروده في القرآن كثيرٌ ، وهذا كقوله تعالى في قصة موسى « وفعلتَ فعلتكَ التي فعلتَ » فلم يذكر الفعلَ بعينها مع كونها معلومةً لما في ذلك من المبالغة في أمرها وتعظيم شأنها ، كأنه قال تلك الفعلة التي عظم أمرها ، وارتفع شأنها ، وكقوله تعالى « إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقومُ » يريد بذلك الطريقة أو الحالة أو الخصلة إلى غير ذلك من المحتملات المتعددة ، وأيُّ شيء من هذه الأمور قدرته فإنك لا تجد له من البلاغة وإن بالفت في الإفصاح به ، الذي تجده من مذاق الفصاحة مع الإبهام ، من جهة أن الوهم يذهب معه كلَّ مذهب ، لما فيه من المحتملات الكثيرة ومن هذا قوله

تعالى « فغشيتهم من اليم ما غشيتهم » يريد أنه بلغ مبلغاً
تقاصرت العبارة عن كنهه فحذف ذلك وأقام الإبهام مقامه ،
لأنه أدلُّ على البلاغة فيه كما قررناه ، ومنه قوله تعالى
« والمؤتفة أهوى فغشاهما ما غشى » فهذه أبلغ من
الآية التي قبلها ، لأن إبهامها أكثر ، فهذا كان أبلغ وأوقع ،
ولهذا فإنه قال في الأولى « فغشيتهم من اليم ما غشيتهم »
واليم هو البحر ، فصار الذي أصابهم من الألم والتعب إنما
هو من البحر خاصة لا من غيره ، بخلاف الثانية ، فإنه أبهم
فيها الأمر الذي غشيتها ، ولم يخصه بجهة دون جهة ، وهذا
لا محالة يكون أبلغ ، لأن الإنسان يرمى به خاطره فيه
كل مرئى ، ويذهب به كل مذهب

ومما يجرى هذا المجرى قوله تعالى « فأوحى إلى عبده
ما أوحى ما كذب الفؤاد ما رأى أفتمارونه على ما يرى »
فأبهم الأمر في هذه الأمور الثلاثة فيما شرح الله به صدره
من العلوم الموحاة ، وأن الفؤاد ما أنكر ما رأى من تلك
العجائب الإلهية ، ثم عقبه بالإنكار عليهم في الممارسة له في
الذي رآه ، وما ذلك إلا لأنه قصد تعظيم حالها ، وأنها بلغت
في الفخامة مبلغاً لا تدركه العقول كانه قال : أوحى الى عبده

أمرًا أيَّ أمرٍ ، واللامُ في الفؤاد ، للعهد لأن المراد هو فؤاد الرسول صلى الله عليه وسلم كأنه قال لا ينبغي لمثل ذلك الفؤاد أن يكذب ذلك الأمر ، ولا يصلح في مثل ذلك الأمر أن تقع فيه الممارسة بحال

ومما يجرى على هذا الأسلوب قوله تعالى « وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا » كأنه قال ألق هذا الأمر الهائل الذي في يمينك ، فإنه يبطل ما أتوا به من سحرهم العظيم ، وإفكهم الكبير ، وكما يردُّ على جهة التعظيم كما أشرنا إليه فقد يكون واردةً على جهة التحقير ، كأنه قال وألق العويد الصغير الذي في يمينك ، فإنه مبطلٌ على حقارته وصغره ما أتوا به من الكذب المختلق والزور المأفوك ، تهكمًا بهم ، وإيزراءً بعقولهم ، وتسفيهاً لأحلامهم ، ومنه قوله تعالى في المدح « فَنِعِمَّا هِيَ » فإن هذا إبهامٌ نزل منزلاً عظيماً في إفادته المدح ، وما ذاك إلا لأجل نخامته في الإبهام ، فلهذا أفاد البلاغة ، ومواقفه في القرآن أكثر من أن تُحصى ، ومحاسنه الكبرى أوسع من عديد الحصا ، ومن الأمثلة الواردة في السنة الشريفة قوله صلى الله عليه وسلم « عِشْ مَا شِئْتَ فَإِنَّكَ

ميتٌ ، وأحبيبٌ من أحببتِ فإنك مفارقة ، واعمل ما شئت
فإنك ملاقيه « فهذا الإيهام إذا نظر فيه حاذقٌ بصيرٌ ،
وفكرٌ فيه ألمعىٌ نحريرٌ ، وجدده مع ما قد حاز من البلاغة
مشملاً على مبانٍ جمّةٍ ، ونسكتِ غزيرةٍ ، ومواعظَ زاجرةٍ ،
على تقاربِ أطرافه ، وكثرة محاسنه وأوصافه ، وقوله عليه
السلام « أحبُّ حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك
يوماً ما وأبغضُ بغيضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك
يوماً ما » فهذا من رشيقي الإيهام وبديعه ، ومن عجيب أمره ،
ودقيق سرّه ، أنه أمره بالاعتدال في حالتى الحب والبغض ،
ومجانبة الإفراط والتفريط ، فقال أحب حبيبك على الهونِ
من غير إفراطٍ في حبه ، فلعلك أن ترجع عن ذلك في بعض
الأيام وان قلّ ، فأتى بالهونِ منكرّاً مبهماً وباليوم منكرّاً
مبهماً ، ليدلّ بهما على شدة المبالغة في المفقود ، وإلّا قيّد
الأولَ بالهون والثانى باليوم على جهة الإيهام ولم يعكس
الأمر فيهما ، لأن الأولَ موجهٌ على جهة الأمر ، بخلاف
الثانى ، فلهذا أمره بالتهوين في مبدأ الأمر ، حبّاً كان أو
بغضاً من غير تهالكٍ فيهما مخافة أن يبدو له خلاف ذلك
فيصعبُ تداركه ويعظمُ تلافيه ، فلا جرم قيّد الأمر بالهون ،

لما كان ملابساً له ، وقيد الرجوع باليوم ، لما كان عائداً اليه ،
ولو عكس لم يُعْطِ هذا المعنى ، ومن هذا قوله صلى الله عليه
وسلم « خُذُوا الْعَطَاءَ مَا كَانَ عَطَاءً فَإِذَا تَبَاحَفَتِ قُرَيْشٌ
مُنْكَهَا فَاتْرُكُوهُ » وفي حديث آخر خُذُوا الْعَطَاءَ مَا كَانَ
عَطَاءً فَإِذَا تَبَاحَفَتِ قُرَيْشٌ الْمُلُوكَ فَلَا تَأْخُذُوهُ فَإِنَّمَا هُوَ
رِشْوَةٌ » فالإيهامُ هو قوله ما كان عطاءً ، لاشتماله على
مقاصد عظيمة ، وفي هذا القدر كفايةٌ من التمثيل
بالكلام النبوي

ومن كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه في الإيهام قوله عليه
السلام « أَحْسَنُ إِلَى مَنْ شِئْتَ تَكُنْ أَمِيرَهُ ، وَأَحْتَجُّ إِلَى مَنْ
شِئْتَ تَكُنْ أَسِيرَهُ ، وَاسْتَفْنِ عَمَّنْ شِئْتَ تَكُنْ نَظِيرَهُ » وفي
هذا الكلام من الإعجاب ما لا يطلع عليه إلا الخواص ، ولا
يُحِيط بأسراره إلا كل غواص ، ويحارُّ السامع له من أيّ
شيءٍ يَعْجَبُ مِنْهُ ، هل من فصاحة لفظه ، أو بلاغة معناه أو
من حسن سبكه ، أو من دقة مغزاه ، ومنه قوله عليه السلام
عند قراءة « أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ » يَا مَرَامًا مَا أَبْعَدَهُ ، وَزَوْرًا مَا
أَغْفَلَهُ » فانظر الى مطلع هذا الوعظ ما فيه من الزجر والمبالغة

في الموعظة ، وقرع القلوب وإيقاظها من الغفلة، ومنه قوله عليه السلام « إِنَّ الرَّجُلَ لِيَحْزَنَ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ لِيُذْرِكَهُ ، وَيَفْرَحُ بِمَا لَمْ يَكُنْ لِيَفُوتَهُ » فهذا أيضا من عظيم الإبهام ، ومن جيد الإبهام قولهم : لو رأيت أمير المؤمنين وقد اعتقل القناة يُجَدِّلُ الأبطال ، ويجول في مُعْتَرِكِ القتال . أَىَّ مَجَالٍ ، فهذا عموم وإبهام مُعْطٍ للبلاغة وإن لم يكن فيه آلة الإبهام ، فأما الآيات الشعرية فكقول البُحْثَرِي

مُبِيدُ مَقِيلِ السَّرِّ لَا يَدْرِكُ الَّتِي

يَحَاوِلُهَا مِنْهُ الْأَدِيبُ الْمَخَادِعُ

فقوله التي يحاولها من الإبهام الذي لا تفسير له ، ومن

آيات الحماسة

صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلَا الشَّيْبُ رَأْسَهُ

فَلَمَّا عَلَاهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ أُنْعِدِ

فقوله : صبا ما صبا ، فيه من الإبهام البالغ ما لو

تناهيت في تفسيره فإنك لا تجد له من البيان مثل ما تجده

في إبهامه ، وكقول بعض الشعراء في صفة الحمر

مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا

وَفِي الزَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِي

والكلام على هذا البيت مثل ما مضى في أمثاله ، ومنه قول بعض المتأخرين (فؤاد فيه ما فيه) فهذا فيه غاية المبالغة لإيهامه ، وكقول ابن الأثير في بعض التقاليد وأنت مؤهل لواحدة تجلو بها غرر الجياد ، وتناديها العليا بلسان الإجماد ، وتفخر بها سمر الأقلام على سمر الصعاد ، فقوله لواحدة ، فيه من الإيهام البالغ ما لا يقوم مقامه البيان ومنه قول المتنبي خذ ما تراه ودع شيئاً سمعت به

في طلعة الشمس ما يُغنيك عن زحل

فقوله ما تراه ، فيه إيهام عظيم ومنه قولهم (بعد اللتيا والتي) فإن هذا واقع في الإيهام أعظم موقع ، وما حذفوا الصلة الآ من أجل ارادة الإيهام ، لأن الصلة موضحة للموصول في علم الإعراب ، ولهذا توهم بعض النحاة لأجل إيضاحها للموصول ، أنها هي المعرفة له ، وكأنها بلغت مبلغاً لا تُطبقُ العبارة على وصفه ، والأمثلة في مثل هذا كثيرة وفيما ذكرناه كفاية وتنبية على ما عدها

(الضرب الثاني) في الإيهام الذي ظهر تفسيره ، وهذا

كقوله تعالى « وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء

مقطوعٌ « فقلوه (ذلك الأمر) مبهم ، وقد فسره بقوله (أن دابر هؤلاء مقطوع) وفي إبهامه أولاً ، ثم تفسيره ثانياً تفخيمٌ للأمر وتعظيم لشأنه ، ولو قال من أول وهلة ، وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، لم يكن فيه ما كان مع الإبهام من الفخامة ، وعلى نحو هذا ورد قوله تعالى « قال قد أُوتيت سُؤلك يا موسى » الى ان قال « إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ أَنْ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ » فَسَّرَ قَوْلَهُ مَا يُوحَىٰ ، بقوله أَنْ اقْذِفِيهِ ، فحصل فيه من البلاغة ما ترى ، ومن هذا قوله تعالى « فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا » وقوله تعالى « وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ » الى قوله « بغير حساب » ألا ترى أنه أبهم الرشاد كيف حاله ، ثم أوضحه بعد ذلك بأن افتتح كلامه بدم الدنيا وتحقير شأنها ، وتعظيم حال الآخرة والاطلاع على كُنه حقيقتها ، ثم ذكر الأعمال حسنها وسيئها وعاقبة كل شيء منها ، ليُرغِبَ في كل حسنة ويزهّدَ عن كل سيئة فكانه قال : سبيل الرشاد ما اشتمل عليه هذا الشرح العظيم المحيط بالترغيب فيما يُزَلَفُ والانكفاف عما يُوهى ويُتَلَفُ

ومن السنة الشريفة قوله صلى الله عليه وسلم « أَلَا أُنَبِّئُكُمْ
بِأَمْرَيْنِ خَفِيفَةٌ مُؤْتَتُهُمَا ، عَظِيمٌ أَجْرُهُمَا ، لَنْ يُلْقَى اللَّهُ
بِمَثْلِهِمَا » ثم قال بعد ذلك تفسيراً لهما « الصمتُ وحسنُ
الخلقِ » وقوله عليه السلام : أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا إِذَا فَعَلْتُمُوهُ
تَحَابَيْتُمْ ، قَالُوا نَعَمْ ، أَفْشُوا السَّلَامَ ، فَانظُرْ إِلَى تَفْسِيرِ مَا أَبْهَمَ
فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ ، مَا أَعْظَمَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَلَاغَةِ ، وَفِي
حَدِيثٍ آخَرَ « أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَخْسَرِ النَّاسِ صَفْقَةً قَالُوا نَعَمْ ،
قَالَ « مَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ » وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ الْخَطْوِ
فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ، فَإِنَّ أَمْرَهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى
الْبَلَاغَةِ ، وَلِهَذَا الْبَابُ مَوْقِعٌ عَظِيمٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا

ومن كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه « إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ
الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ إِلَّا أَرْبَعُ أَصَابِعَ » فَسُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ
مَعْنَى قَوْلِهِ هَذَا ، فَجَمَعَ أَصَابِعَهُ ، وَوَضَعَهَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَيْنَيْهِ ، ثُمَّ
قَالَ « الْبَاطِلُ أَنْ تَقُولَ سَمِعْتُ ، وَالْحَقُّ أَنْ تَقُولَ رَأَيْتُ ،
فَلِيَتَأَمَّلِ الْمُتَأَمِّلُ هَذَا الْإِيْبَاهَامَ اللَّطِيفَ الَّذِي يَعْبُزُّ عَنْهُ أَكْثَرُ
الْخَلِيقَةِ ، وَلَا يَدْرِي بِكَذِبِهِ إِلَّا مَنْ رَسَخَتْ قَدَمُهُ فِي عِلْمِ
الْبَلَاغَةِ ، وَلَقَدْ سَبَقَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى غَايَتِهَا وَمَا صَلَّى ، وَفَازَ

فيها بالنصيب الأوفر والقدح المَعْلَى ، وبرّز فيها على الأقران ،
وفاز بالخصل من بين سائر الفرسان

﴿ الفصل الخامس ﴾

في الإيجاز والحذف ، ويقال له الإشارة أيضاً ، يُقال
أوجز في كلامه ، اذا قصره ، وكلام وجيز أي قصير ، ومعناه
في اصلاح علماء البيان ، هو اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ
القليل ، وأصدق مثال فيه قوله تعالى « فاصدع بما تؤمر »
فها تان الكلمتان قد جمعتا معاني الرسالة كلها ، واشتملت على
كليات النبوة . وأجزائها ، وكقوله تعالى « خذ العفو وأمر
بالعرف وأعرض عن الجاهلين » فهذه الكلمات على قصرها
وتقارب أطرفها قد احتوت على جميع مكارم الأخلاق ،
ومحمد الشيم ، وشريف الخصال ، وهذا هو المراد بقوله صلى
الله عليه وسلم « أُوتيتُ جوامع الكلم » فالكلم جمع كلمة ،
والجوامع جمع جامعة ، كضاربة وضوارب ، والغرض بما قاله هو
أنه عليه السلام مُكِّن من الألفاظ المختصرة التي تدل على
المعاني الغزيرة ، وأنت اذا فكرت في كلامه وجدت جلّ كلماته
جاريةً هذا المجرى ، ولهذا فان الناظرين في السنّة النبوية

الدالة على الأحكام الشرعية ، والحكم الأدبية لا تزال المعاني المستخرجة منها غضةً طريّةً على تكرّر الأعوام وتطاؤل الأزمان ، ومع ذلك فإنهم ما أحاطوا بغايتها ولا بلغوا نهايتها ، وهذا كقوله عليه السلام « لا ضرر ولا ضرار في الاسلام » فإن هذه الكلمة مشتملةٌ على معانٍ شرعية ، وآداب حكمية تزيد على الحدّ وتفوت على العدّ ، وهكذا قوله صلى الله عليه وسلم « الخراج بالضمان » فإن تحته أسراراً فقهيةً ، وبدائع عامية ، تشتمل عليها كتب الفقه ، ومن ثمّ اتسع نطاق الاجتهاد وعظمت فوائده فحصل من هذا أن الإيجاز من أعظم قواعد البلاغة ، ومن مهمات علومها ، ومواقعه في القرآن أكثر من أن تحصى ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن جماعةً من علماء البيان زعموا أن الكلام قسمان ، فنه ما يحسن فيه الإيجاز والاختصار ، وهذا نحو الأشعار ، والمكاتبات ، وأنواع التصانيف في العلوم والآداب ، ومنه ما يحسن فيه التطويل ، وهذا نحو الخطب وأنواع الوعظ التي تُفعل من أجل العوامّ فإنّ الكلام إذا طال أثّر ذلك في قلوبهم ، وكانوا أسرع إلى قبوله ، واعتلّوا بأنه لو اقتصر على الإيجاز والاختصار

فإنه لا يقع لأكثرهم نفعٌ ، ولا يجدي ذلك في حقه ، وهذا فاسد لا وجه له ، فإن الإيجاز الذي لا يُخلُّ بمعاني الكلام هو اللائقُ بالفصاحة والبلاغة وعلى هذا ورد التنزيلُ ، والسنةُ النبويةُ ، وكلام أمير المؤمنين وغير ذلك من فصيح كلام العرب ، فإنه مبني على الإيجاز الدال على المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة ، وما زعموه من إفهام العامة فإن إفهامهم ليس شرطاً معتبراً ولا يُعولُ عليه ، ولو جاز ترك الإيجاز البليغ لاجل إفهام العوام لجاز ترك الألفاظ الفصيحة والإتيان في الكلام بالألفاظ العامة المألوفة عندهم ، فكما أن هذا ليس شرطاً فهكذا ما ذكروه ولقد صدق من قال في هذا المعنى

على نَحْتِ القوافي من مقاطعها

وما على إذا لم تفهم البقرُ

وإنما الذي يجبُ مراعاته ويتوجه إليه قصده ، هو الإتيان بالألفاظ الوجيزة الفصيحة ، والتجنب للألفاظ الوحشية مع الوفاء في ذلك بالإبانة والإفصاح ، وسواء فهم العوام أم لم يفهموا ، فإنه لا عبرة بهم ولا اعتداد بأحوالهم ولا يضرّ الكلام الفصيح عدم فهمه بمعناه ، ولهذا فإن نور الشمس إذا لم يره الأعمى لا يكون نقصاً في وضوحه وجلالته ، وإنما

النقصُ في بصر الأعمى حيث لم يُدركه ، ولهذا فان الله تعالى ما خاطب بفهم معاني كتابه الكريم الا الاذكياء ، وأعرض عن البُلهِ من العوام وشبَّههم في العمى والبلادة بالأُنعام حيث قال « **إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أَوْلَىٰكَ هُمُ الْغَافِلُونَ** » والتطويل تقيضُ الإيجاز ، وهو مخالف لجانب البلاغة ، وبمعزل عن مقاصد الفصاحة ، وحاصله أن تُورد ألفاظاً في الكلام اذا أُسقطت بقي على حاله في الإفادة ، وأكثر ما يكون في الأشعار فإنها تُورد من أجل الاستقامة في الوزن ، كلفظ (لعمري) في قول أبي تمام

أَقْرُوا لَعْمَرِي بِحُكْمِ السِّیُوفِ * وَكَانَتْ أَحَقَّ بِفِصْلِ الْقَضَا
ونحو لفظ (الغداة) في قوله أيضا

إِذَا أَنَا لَمْ أَلَمْ عَثْرَاتِ دَهْرٍ * بُلَيْتُ بِهِ الْغَدَاةَ فَمَنْ أَلُومِ
فقوله : لعمري ، والغداة ، فصلان زائدان لا حاجة

اليهما الا من أجل استقامة الوزن ، وصحته ، وكلفظ
(يا صاحبي) في قول البحتری

ما أحسن الأيامِ إِلَّا أَنَّهَا

يَا صَاحِبِي إِذَا مَضَتْ لَمْ تَرْجِعْ

فقوله (يا صاحبي) لغوٌ لا فائدة تحته سوى ما ذكرناه من تحسين لفظ البيت وتجويده ، وهكذا القول فيما أشبهه وهو خلاف ما عليه كلامُ البلغاء فإن من شأن الفصاحة أن تكون الألفاظ مطابقةً لمعانيها المقصودة لها من غير زيادة فيها ولا نقصان ، وإذ قد فرغنا عما نريده من ذكر ديباجة الإيجاز فلنرجع الى مقاصده

اعلم أن مدار الإيجاز على الحذف ، لأن موضوعه على الاختصار ، وذلك إنما يكون بحذف ما لا يُخلُّ بالمعنى ، ولا ينقص من البلاغة ، بل أقول لو ظهر المحذوف لنزل قدرُ الكلام عن علوِّ بلاغته ، ولصار الى شيءٍ مشتركٍ مُسترذَل ، ولكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقّة ، ولا بدّ من الدلالة على ذلك المحذوف ، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنه يكون لغواً من الحديث ، ولا يجوز الاعتماد عليه ، ولا يُحكّم عليه بكونه محذوفاً بحال ، ويظهر المحذوف من جهتين ، إحداهما من جهة الإعراب على معنى أن الدالّ على المحذوف هو من طريق الإعراب ، وهذا كقولك : أهلاً وسهلاً ، فإنه لا بدّ لهما من ناصب ينصبهما يكون محذوفاً لأنهما مفعولان في المعنى ، وثانيهما لا من جهة

الإعراب وهذا كقولنا : فلان يُعطى ويمنع ، ويصل ويقطع ،
فإن تقدير المحذوف لا يظهر من جهة إعرابه ، وإنما يكون
ظاهراً من جهة المعنى ، لأن معناه فلان يعطى المال ، ويمنع
الذمّار ، ويصل الأرحام ، ويقطع الأمور برأيه ويفصلها ، ثم
الإيجاز تارة يكون بحذف الجمل ، ومرّة يكون بحذف
المفردات ، وأخرى من غير حذف ، فهذه ثلاثة أقسام
يندرج تحتها جميع ما نريده من أسرار الإيجاز

﴿ القسم الأول ﴾

(في بيان الإيجاز بحذف الجمل)

اعلم أن حذف الجمل له في البلاغة مدخلٌ عظيمٌ ،
وأكثر ما يرد في كتاب الله تعالى ، وما ذاك إلا من أجل
رسوخ قدمه ، وظهور أثره ، واشتهار علمه ، ويرد على
ضروب أربعة

(الضرب الأول) منها حذف الأسئلة المقدّرة ،
ويلقب في علوم البيان بالاستئناف ، ثم هو يجري على وجهين
الوجه الأول أن يكون استئنافاً بإعادة الصفات
المتقدمة ، ومثاله قوله تعالى في صدر سورة البقرة « هُدًى

للمتقين الذين يؤمنون بالغيب « الى قوله « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » فموضوع الاستئناف من الآية هو قوله « أولئك على هدى من ربهم » لانه لما عدد صفات المتقين بالإيمان بالغيب ، وبإقامة الصلاة ، وبالإنفاق الى آخر ما قرره من صفاتهم الحسنة ، أتجه لسائل أن يسأل بأن هؤلاء قد اقتصوا بهذه الصفات ، فهل يختصون بغيرها ، فأجيب عنه بأن الموصوفين بما تقدم من الصفات هم المستحقون للفوز بالهداية عاجلاً وللفلاح آجلاً

الوجه الثاني أن يكون الاستئناف واقعاً بغير الصفات ، ومثاله قوله تعالى « وما لى لا أعبدُ الذى فطرَنى وإليه تُرجعون » الى قوله « فاسمعون » فموقع الاستئناف هو قوله تعالى « قيل ادخل الجنة » لأن ما هذا حاله من مظان السؤال ، كأن سائلاً قال كيف حال هذا الرجل الذى آمن بالله ولم يعبد إلهاً غيره وأخلص فى عبادته عند لقاء ربه بعد التصلب فى دينه والسخاء له بروحه ، فقيل . قيل أدخل الجنة ، وطرح الجار والمجرور ، ولم يقل : قيل له ، لانصبا ب القصد الى القول ، لا إلى المقول له مع كونه معلوماً ، فلهذا لم يذكره

من أجل ذلك ، وله أمثلة كثيرة ، وفيما ذكرناه تنبيهه على ما عداه

(الضرب الثاني) أن يكون الحذف من جهة السبب ، لأنه لما كان السببُ والمسببُ متلازمين ، فلا جرم جاز حذف أحدهما وإبقاء الآخر ، فهذان وجهان

الوجه الأول حذف المسبب وإبقاء ما هو سبب فيه ، دلالةً عليه ، ومثاله قوله تعالى « وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين ولكننا أنشأنا قرؤنا فتطاول عليهم العمر » والمعنى في هذا ما كنت شاهداً حال موسى في إرساله ، وما جرى له وعليه ، ولكننا أوحينا إليك ، فذكر سبب الوحي الذي هو إطالة الفترة ودلّ به على المسبب وهو الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم كما هو الجاري في أساليب التنزيل في الاختصار ، فعلى هذا يكون التقدير ولكننا أنشأنا بعد عهد الوحي إلى موسى إلى زمانك قرؤنا كثيرة فتطاول على القرون الذي أنت منهم العمر ، أي أمدُ انقطاع الوحي فاندurst أعلام النبوة ، وامتح آثارُ العلوم ، فوجب من أجل ذلك إرسالك إليهم ، فأرسلناك وعرفناك أحكام التحليل والتحرير وأخبرناك

بقصص الأنبياء وعلوم الحكم والآداب ، فالمحذوف هي هذه الجملة الطويلة بدلالة السبب عليها كما ترى وهكذا قوله تعالى « وما كنت بجانب الطور إذ نادينا ولكن رحمة من ربك لتُنذِرَ قوماً ما أتاهم من نذيرٍ من قبلك » فذكر الرحمة التي هي السبب في إرساله الى الخلق ، ودلّ بها على المسبب ، وهو الإرسال

الوجه الثاني حذف السبب وإبقاء المسبب ، دلالة عليه ومثاله قوله تعالى « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » والمعنى إذا أردت القراءة ، فاكتفي بذكر المسبب الذي هو القراءة عن السبب الذي هو الإرادة وهكذا قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » والمعنى إذا أردتم القيام ، فوضع مسببها مكانها ودلّ به عليها ، وقوله صلى الله عليه وسلم « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ » يريد إذا أراد أحدكم ، لأن الفعل مسبب عن الإرادة ، ومن هذا قوله تعالى « فقلنا أضرب بعصاك الحجرَ فأنفجرت » والمعنى فضرب فأنفجرت ، وأمثلة ذلك كثيرة

(الضرب الثالث) الحذف الوارد على شريطة التفسير ،

وتقرير هذا أن تُحذف جملةٌ من صدر الكلام ، ثم يوثق في آخره بما له تعلقٌ به ، فيكون دليلاً عليه ، ثم إنه يرد على أوجه ثلاثة ، أولها أن يكون وارداً على جهة الاستفهام ، وهذا كقوله تعالى « أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه فويلٌ للقاسية قلوبهم من ذكر الله » لأن التقدير في الآية أفمن شرح الله صدره كمن جعل قلبه قاسياً ، وقد دلّ عليها بقوله (فويلٌ للقاسية قلوبهم) وثانيها أن يكون وارداً على جهة النفي والإثبات ومثله قوله تعالى « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجةً من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا » لأن تقدير الآية لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل ، وقد دلّ على هذا المحذوف بقوله (أولئك أعظم درجةً من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا) وثالثها أن يكون وارداً على غير هذين الوجهين ، وهذا كقوله تعالى « والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلةٌ أنهم إلى ربهم راجعون » فالمعنى في الآية . والذين يُعطون ما أعطوا من الصدقات وسائر القرب الخالصة لوجه الله تعالى (وقلوبهم وجلة) أى

خائفة من أن تُردَّ عليهم صدقاتهم فحذف قوله ويخافون أن
تُردَّ عليهم هذه النفقات ، ودلَّ عليه بقوله (وقلوبهم وجلَّة)
فظاهر الآية أنهم وجلون من الصدقة وليس وجلهم لأجل
الصدقة ، وإنما وجلهم لأجل خوف الرد المتصل بالصدقة ،
وعلى هذا المعنى يُحمَلُ قول أبي نواس

سُنَّةُ العَشَّاقِ وَاحِدَةٌ * فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَاسْتَكِنِ

فحذف الاستكانة من الأول وذكرها في المصراع الثاني ،
لأن التقدير ، سُنَّةُ العَاشِقِينَ واحدة وهي أن يستكينوا
ويتضرعوا ، فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَاسْتَكِنِ ، ونحو هذا ما قال أبو تمام
يَتَجَنَّبُ الآثَامَ ثُمَّ يَخَافُهَا فَكَأَنَّمَا حَسَنَاتِهِ آثَامٌ
والتقدير فيه أنه يتجنب الآثام فإذا تجنبها فقد أتى
بحسنة ثم يخاف أن لا تكون تلك الحسنة مقبولة ، فكأنما
حسناته آثام فلم يخف الحسنة . لكونها حسنة . وإنما خاف
ما يتصل بها من الرد فكأنها مخوفة كما تُخَافُ الآثَامَ ، وهذا
يأتي على طبق الآية ووقفها ، وهذا من بدیع الأسرار والمعاني
التي فاق بها على نظرائه أبو تمام وابن هاني ، وحكى عن ابن
الأثير أنه سئل عن هذا البيت ، وقيل كيف تكون حسناته

آثاما ، وكيف ينطبق صدرُ البيت على عجزه فتحير فيه ثم فكر ، ونزله على مثل ما ذكرناه

الضرب الرابع ما ليس من قبيل الاستثناف ، ولا من جهة التسبب ، ولا من الحذف على شريطة التفسير ، وهذا في القرآن كثيرُ الورود ، وخاصةً في سورة يوسف ، فإنها مشتملة على الایجاز البالغ بالحذف وغيره ، ومنها قوله تعالى « قال تزرعون سبع سنين » الى قوله « وفيه يعصرون » ثم قال « وقال الملك ائتوني » فانه قد حذف من هذا الكلام جملة مفيدة ، تقديرها فرجع الرسول إليهم فأخبرهم بمقالة يوسف فعجبوا لها ، أو فصدقوه عليها ، وقال الملك ائتوني به ، وفي قصة بلقيس . في قوله « اذهب بكتابي هذا » الى قوله « فانظر ماذا يرجعون » ثم قال بعد ذلك « قالت يا أيها الملاء إني ألقى إلي كتاب كريم » وفي هذا حذف ، تقديره فأخذ الكتاب فذهب به ، فلما ألقاه الى بلقيس وقرأته ، قالت يا أيها الملاء إني ألقى الى كتاب كريم ومما ورد على هذا المعنى قولُ أبي الطيب المتنبي

لا أبغضُ العيسَ لكني وقيت بها

قلبي من الهمِّ أو جسمنِي من السقم

وهذا البيت فيه محذوف ، تقديره لا أبغض العيس لما
يلحقني بسببها من ألم السفر ومشقته ، ولكن وقيت بها كذا
وكذا ، وهو من الشعر الذي يُحَيِّرُ الأفهام عجباً ، ويَهزُّ
الأعْطَافَ طرباً ، ومن الحذف قول القائل (الله أكبر) لأن
التقدير الله أكبر من كل شيء ، وعلى هذا ورد قول البحري

الله أعطاك المحبة في الوري

وحباك بالفضل الذي لا ينكر

ولأنت أملاً في العيون لديهم

وأجلُّ قدرًا في الصدور وأكبر

فالتقدير فيه أملاً في العيون من غيرك ، وأجلُّ ،

وأكبر ممن سواك ، والحذف في الجمل واسع ، وفيما ذكرناه

كفاية في التنبيه على غيره

* القسم الثاني *

(في بيان الإيجاز بحذف المفردات)

اعلم أن الإيجاز بحذف المفردات أوسع مجالاً من

حذف الجمل ، لأن المفردات أخفُّ في الاستعمال ، فلهذا كثر

فيها ، ويضبطه في غرضنا أنواع سبعة

(النوع الأول)

منها حذف الفعل وما يتعلق به من فاعله، ومفعوله، وكلُّ واحدة من هذه قد تطرَّق إليها الحذف على حياله، فهذه صورٌ ثلاث، نذكر ما يتعلق بالكلام فيها

الصورة الأولى حذفُ الفعل بانفراده إمَّا على أن يبقى فاعله دليلًا عليه، وهذا كقوله تعالى « ولو أنهم صبرُوا » أعنى ولو ثبت أنهم صبروا، وكقوله تعالى « وإنَّ أحدٌ من المشركين استجَارَكَ » والتقدير فيه، وإنَّ استجارك أحد من المشركين، وغير ذلك، وإمَّا على أن يبقى مفعوله دليلًا عليه وهذا كقولهم (أَهْلَكَ وَاللَّيْلِ) أى بادرُ أهلك، وبادر الليل أن يحولَ بينك وبينهم، وكقوله تعالى « ناقةَ الله وسقياها » الغرضُ أحمذروا ناقةَ الله، وما جاء في حديث جابر رضى الله عنه لما سأله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم هل تزوجتَ، فقال له (نَعَمْ) فقال : بَكَرًا أم ثَيِّبًا، فقال بل ثَيِّبٌ فقال : هَلَّا بَكَرًا تَلَاعِبُهَا وتَلَاعِبُكَ، ومن حذف الفعل حذفًا لا زماً في المصادر كقولك : حمداً وشُكراً، وما ذاك إلا لأنهم جعلوا هذه المصادر عوضاً عن أفعالها، فلا جرمَ

التزموا حذفها معا ، وهذا يكون على طريقة السماع ، ومن حذف الفعل على جهة القياس ما ورد على جهة التشبيه كقولك : مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ وصراخٌ صراخِ الثَّكَلَى ، وما ورد على جهة التثنية كقولك : لبيك ، وسعديك ودوآليك ، الى غير ذلك من المصادر المثناة ، إلى غير ذلك من الأمور القياسية ، وقد فصلناها تفصيلاً شافياً في شرحنا لكتاب المفصل ، ومن حذف الفعل قوله تعالى « يوم ندعو كلُّ أناسٍ بإمامهم » لأنه لما قال « وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » كأن قائله قال متى يكون التفضيل الأكثر ، قيل يوم ندعو كل أناس ، ومن حذف الفعل قوله تعالى « فأجمعوا أمركم وشركاءكم » والتقدير فيه وادعوا شركاءكم ، ويؤيد ما قلناه قراءة أبي فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ، وإذا كان ههنا قراءة لها تأويلان ، وكان أحد التأويلين تعضده قراءة أخرى وجب حملها على التأويل المعضود بقراءة أخرى ، ولا يكون . شركاءكم عطفاً ، لأنه لا يقال أجمعت شركائي وإنما يقال أجمعت أمري ، لأن معنى أجمع الأمر ، نواه وعزم عليه ، وحذف الفعل كثير في القرآن وحذفه إنما يكون على جهة الإيجاز بالحذف من أجل البلاغة

الصورة الثانية حذف الفاعل ، وحذفه إنما يكون إذا دلت عليه دلالة ، وقد منع الشيخ عثمان بن جنى من النحاة حذف الفاعل ، ونصّ على استحالة ذلك ، والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدلّ عليه حالية أو مقالية ، فأما مع القرينة ، فلا يمتنع جوازُه ، ويدلُّ على حذفه قوله تعالى « كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ » فحذف فاعل بلغت والغرضُ النفسُ ، وليس مضمراً لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره ، وإنما دلت القرينة الحالية عليه ، لأنه في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس ، وقوله تعالى « لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ » في قراءة من قرأ بينكم بالنصب ، والمراد لقد تقطع الأمر بينكم وقوله تعالى « ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً » والغرضُ ثم بدأ لهم أمرٌ ، وقول حاتم

أَمَاوِيٍّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى

إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

ومنه قول العرب (أُرْسِلَتِ الْمَطَرُ) والمرادُ أرسلت السماءُ المطر ، وهذه الكلمة إنما تقال عند نزول المطر ، فدلّ ظاهرُ القرينة الحالية على ذلك ، فإذن لا وجه لكلام ابن جنى في المنع من حذف الفاعل مع هذه الشواهد

الصورة الثالثة حذف المفعول ، والحذف فيه قد يكون على وجهين ، أحدهما أن يحذف على جهة الاطراد ، ويُنسى فعله ، ويُجعل كأنه من جملة الأفعال اللازمة ، لأن الغرض هو ذكر الفعل دون متعلقه ، ومن هذا قولهم فلان يُعطى ويمنع ، ويصل ويقطع ، ويحلُّ ويعقد ، وينقض ويبرم ، وينفع ويضر ، فلما كان المقصودُ ذكر الفعل على جهة الإِطلاق لم يحتاج الى ذكر مفعوله ومتعلقه ، وعلى هذا ورد قوله تعالى « وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا » وثانيهما أن يُحذف من جهة اللفظ ويُراد من طريق المعنى والتقدير ، وهذا كقوله تعالى في قصة موسى مع بنتى شعيب ، فإنه حذف المفعول في أربع جمل ، فقال : « وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدَرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا » التقديرُ يسقون مواشيهم ، وامرأتين تذودان أغنامهما فسقى لهما مواشيهما ، بعد قولها لا نسقى مواشينا ، ومن هذا قوله تعالى « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ » اى لو شاء أن يُذهبَ لذهبَ وقوله « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ لَآمَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ » وغير ذلك من آيات

المشيئة والإرادة ، فإن حذف المفاعيل فيها كثيرُ الجريان
والورود ، ومن هذا قول أبي عبادة البحرى
لو شئت لم تُفسدِ سماحةَ حاتم * كرماً ولم تهديمَ ما أثرَ خالدِ
ولا تكاد ترد مفاعيلُ المشيئة الآ في الاشياء المستغربة
المتعجب من حالها كقوله تعالى « لو أردنا أن نتخذَ لهواً »
وقوله تعالى « لو أراد الله أن يتخذَ ولدًا لاصطفى مما يخلقُ »

(النوع الثانى)

حذف الإضافة ، ووروده يكون على أوجه ثلاثة ، أولها
حذف المضاف نفسه ، وهذا كقوله تعالى « واسألِ القريةَ
التي كُنَّا فيها والغيرِ » أى أهل القرية وأهل الغير ، وقوله تعالى
« ولكنَّ البرَّ من اتقى » أى بر من اتقى وقوله تعالى « حتى
إذا فتحتْ يأجوجُ ومأجوجُ » والمراد سدُّهما ، ومن أبيات
الحماسة ما قاله بعض الشعراء

إذا لا قيت قومي فاسأليهم

كفى قوماً لصاحبهم خبيراً

هل أعفُو عن أصول الحق فيهم

إذا عثرو وأقتطع الصدورا

أراد أنه يقتطع أو غار الصدور وضفائها وأحقادها، أى
يزيلها بعفوه وصفحه وكرمه ، وحذف المضاف كثير الدّور
والجرى فى كلام الله تعالى وكلام الفصحاء ، وحكى عن
أبى الحسن الاخفش أنه يُقره حيث ورد ولا يقاس عليه ،
وماقاله الأخفش جيّد لا غبار عليه ، لانه من المحذوفات
المجازية ، ومن حقّ المجاز أن يُقرّ حيث ورد ، فلا يجوز أن
يقال : أكلت السُّفرة ، أى طعام السُّفرة ولا أن يقال
واسأل الأفراس ، أى أهلها ، وثانيها حذف المضاف اليه ،
وهو يأتى على القلة والنُدرة ، وهذا كقوله تعالى « لله الأمرُ
من قبلُ ومن بعدُ » أى من قبل الأشياء ومن بعدها ، ومن
هذا قولهم يومئذ ، وحينئذ ، وساعتئذ ، قال الله تعالى « يومئذ
تُحدّث أخبارها » فحذف الجملة المتقدمة المضاف إليها (إذ)
وعوّض التنوين عنها ، فما هذا حاله ، هل يعدُّ من الإيجاز أو
لا ، والأقرب عدّه من الإيجاز لأنه وإن كان قد عوّض من
الجملة المتقدمة ، التنوين ، لكنه يكون إيجازاً لا محالة ،
لأنه حذف هذه الجملة الطويلة وأقيم حرف واحدٌ مقامها ،
وأى إيجاز أبلغ من هذا الإيجاز ، وأدخل منه فى البلاغة ،
والترفة بين المضاف نفسه ، والمضاف اليه ، فى الحذف

حيث كان حذفُ المضافِ اليه على القلّة ، وحذفُ المضافِ نفسه كثيرَ الوقوع ، هو أن المضافِ اليه يكتسى منه المضافُ تعريفاً ، وتخصيصاً فحذفه لا محالة يُخلُّ بالكلام لِإِذْهَابِ فائدته بخلاف المضافِ نفسه ، فإنه لا يُخلُّ حذفه من جهة أن المضافِ اليه يذهب بفائدته . ويقوم مقامه ، وثالثها حذفهما جميعاً وهذا نادرٌ أيضاً ، ومن أمثله قوله تعالى « فقبضت قبضةً من أثر الرسول » أى من أثر حافر فرس الرسول ، ولا يكاد يوجد إلا حيث دلالةُ الكلام عليه

(النوع الثالث)

حذف الموصوف دون صفته وإقامتها مقامه ، وحذف الصفة دون موصوفها ، فهذان وجهان يرد الحذف فيهما ، الوجه الأول حذفُ الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وهذا كثير الدّور والحَرَى في كتاب الله تعالى قال . الله تعالى « وعندهم قاصراتُ الطرفِ أترابٌ » أى حور قاصرات الطرف وقوله تعالى « وأتينا ثمودَ الناقةَ مبصرةً » أى آية مبصرة ، ولم يرد الناقة ، فإنها لا معنى لوصفها بالبصر ، وإنما أراد أنها معجزةٌ واضحةٌ لم يفكر فيها ، وأكثر ما يرد

حذف الموصوف في النداء في نحو قوله تعالى « يا أيها الرسول ،
أيها النبي ، يا أيها الذين آمنوا ومن حذف الموصوف قول
بحترى

، اخضرار من اللباس على أصفر فر يخال في صبيغة ورَس
أراد على فرس أصفر ، فحذفه للعلم به ، الوجه الثاني
حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها ، وهذا يكون على القلة ،
لا يكاد يقع في الكلام إلا نادراً فمن ذلك ما قاله شيخ
لصناعة في الإعراب (سيبويه) حكاية عن العرب (سير
عليه ليل) وهم يريدون ، ليل طويل ، ومن ذلك أن يتقدم
مدح إنسان والثناء عليه فتقول بعد ذلك ، كان والله رجلاً ،
أي فاضلاً جواداً كريماً ، وهكذا تقول سألتنا فوجدناه
إنساناً أي عالماً خبيراً بالعلوم ، والتفرقة بين الصفة والموصوف
حيث كان حذف الموصوف أكثر دون صفته ، هو أن الصفة
من حقها أن تأتي من أجل إيضاح الموصوف وبيانه ، فلما
كانت الصفة مختصة بالإيضاح والبيان ، أكثر لا شك قيامها
مقام الموصوف ، بخلاف الموصوف ، فإنه يكثر إبهامه من غير
ذكر الصفة ، فلا جرم كان قيامه مقام الصفة قليلاً نادراً يرد
حيث ذكرناه

(النوع الرابع)

حذف الحروف، ولما كانت أحرف المعاني كثيرة الدّور والاستعمال في الكلام، توسّعوا في الإيجاز بحذفها، وذلك يأتي على أوجه

أولها حذف (لا) من الكلام وهي مرادةٌ وذلك كقوله تعالى (تالله تفتأ تذكر يوسف) أراد لا تفتأ ومعناه لا تزال، فحذفت توسعاً وإيجازاً وهي مرادةٌ، وعلى هذا ورد قول امرئ القيس

فقلتُ يمين الله أبرحُ قاعداً

ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

أي لا أبرح، فحذفت (لا) وهي مرادة، وكقول أبي محجن (١) الثقفي لَمَّا نَهَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ شَرِبِ الْحَمْرِ وَهُوَ يَوْمئِذٍ فِي قِتَالِ الْفُرْسِ بِالْقَادِسِيَّةِ

رَأَيْتُ الْحَمْرَ صَالِحَةً وَفِيهَا * مَنَاقِبُ تُهْلِكُ الرَّجُلَ الْحَلِيمَا
فَلَا وَاللَّهِ أَشْرَبُهَا حَيَاتِي * وَلَا أَسْقِي بِهَا أَبَدًا نَدِيمَا

(١) هذا غلط والصواب انه لقيس بن عاصم المنقري (رأيت الحمرة

الخ) الرواية

رأيتُ الحمرةَ جاحدةً وفيها * خصال تُفسدُ الرجلَ الحليماً

وثانيها حذف الواو وإثباتها في الكلام فتى وُجدت في الكلام فإنها تُؤذن بالتغاير بين الجملتين ، لأن الواو تقتضى المغايرة ، ومتى كانت محذوفة فإنها تدلّ على البلاغة بالإيجاز ، وتصير الجملة جملة واحدة ، ويُصدّق ما قلناه حديث أنس بن مالك رضى الله عنه قال (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون لا يتوضّون) وفي حديث آخر بإثبات الواو وفي قوله (ولا يتوضّون) فالواو دالة على انفصال الجملة عما قبلها وعلى مغايرتها له ، وحذف الواو فيه دلالة على اتصال الجملة الثانية بالأولى والتحامها بها ، حتى كأنها أحد متعلقاتها ، لأنها اذا كانت الواو محذوفة فيها كانت في موضع نصب على الحال ، وكان الجملتان كأنهما أُفرِغا في قالب واحد ، كأنه قال : ينامون ثم يصلون غير متوضّين ومع هذا يكون الكلام أشدّ إيجازاً وأعظم بلاغةً ، ومن أعجب مثال فيما نحن بصدد قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) لأن التقدير وودّوا ما عنتم وقد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر) فلما حذف هذه الواو

كان الكلام مع حذفها أدخل في الإعجاز ، وأحسن في الاختصار والإيجاز ، وأبلغ في تأليفه ونظمه ، وأحلى في سياقه وعدوبة طعمه ، لا يقال : فإن الواو قد جاءت ثابتة في قوله تعالى (وما أهلكنا من قريةٍ إلا ولها كتابٌ معلوم) وجاءت محذوفة في مثل قوله تعالى (وما أهلكنا من قريةٍ إلا لها منذرون) فهل من تفرقةٍ بين إثباتها وحذفها ، وما ضابطُ الحذف والإثبات فيما هذا حاله ، لأننا نقول : أمّا التفرقةُ فهي ظاهرةٌ ، فإن الواو إذا كانت محذوفة فهي في حكم التكملة والتتمة لما قبلها ، تُنزلُ منزلةَ الجزء منها كما أوضحناه ، وإذا كانت الواو موجودةً كانت في حكم الاستقلال بنفسها ، فعلى هذا نقول : ما جاءني زيد إلا وهو ضاحك وما لقيته إلا وهو راكب ، فتثبت الواو وتحذفها على التنزيل الذي ذكرناه ، وما هذا حاله فهو تفرغٌ في الصفات في الاستثناء كما ورد في الآيتين جميعاً بالواو وحذفها على الجواز فيهما ، وأمّا الضابطُ لدخولها في الصحة والامتناع فنقول : كلُّ اسمٍ نكرةٍ جاء قبل (إلا) فإنك تنظر إلى العامل في تلك النكرة ، فإن كان ناقصاً فإنه يمنع الإتيان بالواو ، وهذا كقولك ما أظن درهماً إلا هو كافيك ، ولا يجوز بالواو فلا تقول : إن رجلاً وهو قائمٌ

لَمَّا كَانَ الْعَامِلُ الْأَوَّلُ يَفْتَقِرُ إِلَى تَمَامٍ ، لِأَنَّ الظَّنَّ يَفْتَقِرُ إِلَى مَفْعُولِينَ وَ (إِنَّ) يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ فَلِهَذَا اسْتَحَالَ وَجُودُ الْوَاوِ هَهُنَا لَمَّا قَرَرْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِي النُّكْرَةِ تَامًا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْإِيتْيَانُ بِالْوَاوِ وَتَرْكُهَا ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ : مَا جَاءَنِي رَجُلٌ الْآ وَهُوَ ضَا حَكَ بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ وَحَذْفِهَا كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ

وَنَائِلُهَا الْإِيجَازُ بِحَذْفِ بَعْضِ اللَّفْظِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ السَّمَاعِ لَا يُقَاسُ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ عَلَى جِهَةِ الْكَثْرَةِ دُونَ مَا عَدَاهَا وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ : عَمَّ صَبَاحًا ، فِي (انْعَمَّ صَبَاحًا) وَقَوْلُهُ لَمْ يَكْ حَاصِلًا لَكَ دَرَاهِمٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى « فَلَمْ يَكْ يَنْفَعَهُمْ إِيْمَانُهُمْ » لِأَنَّ الْجَازِمَ إِنَّمَا يَحْذِفُ الْوَاوُ كَمَا يُحْذَفُ مِنْ قَوْلِنَا : لَمْ يَقُلْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَالنُّونَ حَذْفَهَا مِنْ أَجْلِ الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ وَهَكَذَا قَوْلِنَا (لَمْ أُيْلَ) فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَبَالِي فَحَذَفَتِ الْيَاءُ لِلْجَازِمِ كَمَا تُحْذَفُ مِنْ قَوْلِنَا (لَمْ أُمَارِ) فِي ، أُمَارِي ، ثُمَّ حَذَفُ الْأَلْفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ عَلَى جِهَةِ التَّخْفِيفِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَنْظُومِ حَذْفُ بَعْضِ الْكَلِمَةِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبِيٌّ عَلَى شَرَفٍ
مُفَدَّمٌ بِسَبَابِ الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ

أراد بسبائب الكتان فحذف إيجازاً وهذا كله لا يقاس
عليه ، وإنما يُقرُّ حيث ورد

(النوع الخامس)

في الإيجاز بحذف الأجوبة ، وذلك يأتي في أمكنة
كثيرة ، أولها حذف جواب (لولا) وذلك نحو قوله تعالى في
آخر آية اللعان (ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتهُ وأنَّ اللهَ تَوَّابٌ
حكيمٌ) فجواب لولا ههنا محذوف تقديره لما سترَ عليكم هذه
الفاحشةَ ولما هداكم إلى مصلحة اللعان بالحكم فيه بهذا الحدِّ ،
ولهذا عقبه بقوله (وأنَّ اللهَ تَوَّابٌ بالسترِ عليكم ، حكيمٌ
بإعلامكم مما يتوجَّه على الملعن ، ومثله قوله تعالى عقب حديث
الإيفك (ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتهُ) وتقديره لعجل
لكم العذاب بسبب افتراء الكذب والتقول بما لم يكن ، ولهذا
قال عقبها (وأنَّ اللهَ رَوِّفٌ) حيث لم يُعاجل بالعقوبة (رحيمٌ)
بما ألهم من المصلحة بالحدِّ في القذف ، وثانيها حذف جواب
(لما) وهذا كقوله تعالى (فلما أسلماً وتلَّهُ للجبينِ وناديناهُ)
فان جواب لما ههنا محذوف ، تقديره فلما أسلماً وتلَّهُ للجبين ،
كان هناك ما كان مما تنطق به الحال ، ولا يحيط به الوصف ،

من رفع البلاء وكشف الكربة، وازالة المحنة العظيمة، والغبطة
والسرور بامثال أمر الله تعالى والزُّلْفَةَ عنده والفوز برضوان
الله ، وثالثها حذف جواب (أَمَّا) ومثاله قوله تعالى (فَأَمَّا
الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) لأن
التقدير فيه فيقال لهم . أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ، فحذف القول
وأقام المَقُولَ مقامه ، ورابعها جواب (إِذَا) ومثاله قوله تعالى
(وَإِذَا قِيلَ لَهُم اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ) الى قوله
معرضين ، والتقديرُ فيه وَإِذَا قِيلَ لَهُم اتَّقُوا أَعْرَضُوا وَأَصْرُوا
على تكذيبهم ، وقد دلَّ عليه قوله تعالى (الْآ كَانُوا عَنْهَا
مَعْرُضِينَ) وخامسها حذف جواب (لو) وهو واردٌ على الكثرة،
وهو من محاسن الإيجاز ومواقعه البديعة ، كقولك : لو زُرْتَنِي ،
لو أَ كَرَمْتَنِي ، والتقديرُ لَفَعَلْتُ وَصَنَعْتُ ، قال الله تعالى (وَلَوْ
تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَآ قُوَّةَ) والتقدير فيه لرأيت أمراً بديعاً ، أو
حالةً منكراً ، وقوله (لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا
يَكْفُرُونَ إِلَى قَوْلِهِ يُنصرون) والتقدير فيه لو يعلمون هذه
الأمور لما كانوا على تلك الصفات من الكفر والاستهزاء
والصدود والإينكار وهكذا قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا
سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٌ بِهِ الْمَوْتَى)

والتقدير فيه لكان هذا القرآن ، وهو كثير الورد في القرآن ،
وحيثُ ساغ حذفه فإنه إنما يسوغ اذا كان هناك دلالة عليه ،
فأما من غير دلالة فلا يجوز بحال ، وسادسها حذف جواب
القسم ، ومثاله قوله تعالى (والفجرِ وليالٍ عشرٍ والشفعِ والوترِ
والليلِ) فجوابه ههنا يحتمل أن يكون موجوداً وهو قوله (هل
في ذلك قسمٌ لذي حجرٍ) لأنه قد تمت به الفائدة ، ويحتمل
أن يكون محذوفاً تقديره لتعذبنَّ ، ويدلّ عليه قوله تعالى
(ألم تر كيف فعل ربك بعادِ إرم ذاتِ العمادِ) ونحوه قوله
تعالى (والشمسِ وضحاها) فيحتمل أن يكون جوابه
مذكوراً ، وهو قوله تعالى (قد أفلح من زكّاهها) وقد ظهرت
به الفائدة ، ويحتمل أن يكون محذوفاً أيضاً تقديره ليُعذبنَّ ،
بدليل قوله تعالى (فدمدم عليهم ربهم بذنبيهم) والحذف
فيه كثيرٌ لقيام القرينة على حذفه ، وتختلف أحوال القرائن
بحسب ما تدلّ عليه الدلالة

(النوع السادس)

حذف ما يكون معتمداً للجزئين ، القسم ، والشرط ،
ولو ، فهذه أمور ثلاثة ، أولها حذف القسم نفسه ، ومثاله قولك :

لا خُرْجَنَ ، والتقديرُ والله لأُخرجنَ ، قال الله تعالى (لئن أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلئن قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ وَلئن نَصَرُوهُمْ لِيُولُنَّ الأَدْبَارَ) فهذه اللامُ هي اللام الموطئة ، والمعنى بذلك أنها وطأت الشرط وجعلته حشواً وصيرت الكلام موجهاً للقسم ، ولهذا جاءت هذه الأفعال مرفوعةً بالنون ، ولو كانت جواباً للشرط لكانت مجزومةً ، فلهذا قضينا بحذف القسم ، وثانيها حذف الشرط نفسه ومثاله قوله (إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) والتقدير فيه ، إِنْ لم تُخلصوا لي العبادة في هذه الأرض ، فأخلصوها في غيرها ، ومن هذا قولهم : الناسُ مجزيون بأعمالهم إِنْ خيراً فخيرٌ وإِنْ شراً فشرٌ ، والتقدير فيه إِنْ كان خيراً عمله فجزاؤه خيرٌ ، وثالثها حذف (لو) نفسها ومثاله قوله تعالى (وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْ نَزَلَ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ) فَإِنَّ الشرط في هذا محذوفٌ ، والتقدير فيه فلو كان معه إلهٌ إِذْ نزل لذهب كلُّ إله بما خلق ، وقوله تعالى (وما كنتَ تتلو من قبله من كتابٍ ولا تحطه بيمينك إِذْ نزلتَ الآياتُ المبطلون) والتقدير فيه إِذْ نزلت ذلك لا رتاب المبطلون

(النوع السابع)

حذف المبتدأ وخبره ، فمن المواضع ما يحسن فيه حذف المبتدأ ، ومنها ما يحسن فيه حذف الخبر ، ومنها ما يمكن فيه الأمران جميعا ، فمن المواضع التي يحسن فيها حذف المبتدأ على طريق الإيجاز قولهم : الهلالُ والله ، أى هذا الهلال والله ، وقولك اذا شممت ريحا ، المسكُ والله ، أى هذا المسكُ ، ولا يكون إلا مفرداً لأنه لا يُبتدأ إلا بالأسماء المفردة ، ويتعذر تقدير الجمل في المفردات ، وقد ترد جملةٌ على تقدير المفرد على جهة الشذوذ كقولهم (تسمعُ بالمُعيدي خيراً من أن تراه) والذي حسنه كونه في تأويل المصدر أى سماعك ، فأما قوله تعالى (وأن تصوموا خيراً لكم) فإنما جاز ذلك من أجل (أن) لأنها في تأويل المصدر أى صومكم ، ومن المواضع التي يصح فيها حذف الخبر قولك : لولا زيدٌ لكان كذا ، ومنه قولهم . لولا علىٌ لهلك عمرٌ ، والقصة مشهورةٌ فإنَّ عمرَ أراد أن يرحمَ حاملاً لما زنت ، فقال له أمير المؤمنين على هذا سلطانك عليها ، فما سلطانك على ما في بطنها ، فكفَّ عن ذلك ، وقال (لولا علىٌ لهلك عمرٌ ، وهذا صحيحٌ ، فإنَّ قتلَ الجنين من

غير بصيرة خطأ عظيمٌ ، وفي الحديث (مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ
رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَلَوْ بِنِصْفِ كَلِمَةٍ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَكْتُوبٌ بَيْنَ
عَيْنَيْهِ آئِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ) وكما يكونُ الخبرُ مفرداً فقد
يكونُ جملةً ، والاصلُ أن يكونَ مفرداً ، وحذفُ الخبرِ
أكثرُ من حذفِ المبتدأِ ، ووجهُ ذلك هو أن المبتدأَ طريقٌ
إلى معرفةِ الخبرِ ، فإذا كان الخبرُ محذوفاً ، ففي الكلام ما يدلُّ
عليه وهو المبتدأُ ، وإذا حذف المبتدأ لم يكن في الكلام ما يدلُّ
عليه ، لأن الخبر لا يكون دليلاً على المبتدأِ

ومن المواضع التي يحتمل أن يكون المحذوف فيها ، إمّا
المبتدأُ ، وإمّا الخبرُ قوله تعالى (فصبرٌ جميلٌ) فيحتمل أن
يكون المبتدأُ محذوفاً ، وتقديره فأمرى صبر جميل ، ويحتمل أن
يكون من باب حذف الخبر ، وتقديره فصبرٌ جميلٌ أجملٌ ،
وحذفُ الخبرِ وإن كان وارداً على جهة الكثرة ، لكن
حذفُ المبتدأِ ههنا يكون أبلغ ، لأن الآية وردت في شأن
(يعقوب) فلا بد من أن يكون هناك اختصاصٌ به ، فإذا كان
تقديره فأمرى صبر جميل كان أخصَّ به وأدخل في احتمال
للصبر واختصاصه به ، وقد يُحذفُ المبتدأُ والخبرُ جميعاً إذا دلَّ
عليهما دليلٌ ، وهذا كما يقال أزيدٌ قائمٌ ، فتقول : نَعَمْ . أَى

نعم زيد قائم فُحِذِفَا لما دلّ قولك نعم عليهما ، وكقوله تعالى
(واللاتي لم يحِضُن) لأن تقديره واللاتي لم يحضن فعُدَّتُهُن
ثلاثة أشهر ، وهذا لا يكون إلا مع القرينة الدالة على ذلك ،
فهذا ما أردنا ذكره في الإيجاز بحذف المفردات في هذه
الأنواع السبعة وبالله التوفيق

✽ القسم الثاني ✽

(في بيان الإيجاز من غير حذف فيه)

اعلم أن من الإيجاز ما لا يكون فيه حذفٌ يُقَدَّرُ ، من
مفردٍ ولا جملةٍ ، ويقال له إيجاز البلاغة ، وينقسم إلى ما
يُسَاوِي لفظه معناه من غير زيادة ، ويسمى التقرير ، وإلى ما
يزيد معناه على لفظه ، ويسمى القصر ، فهذان ضربان نذكر
ما يتعلق بكل واحد منهما ، وهذا القسم من الإيجاز له في
البلاغة موقعٌ عظيمٌ ، دقيقٌ المجزى ، صعب المرتقى ، لا
يختص به من أهل الصناعة إلا واحدٌ بعد واحدٍ (ومهما
عَظُمُ المطلوب قلّ المساعد)

(الضرب الاول)

في بيان الإيجاز بالتقرير وهو الذي تكون ألفاظه مساوية لمعناه لا يزيد أحدهما على الآخر بحيث لو قُدِّرَ نقصٌ من لفظه لتطرق الحُرْمُ الى معناه على قدر ذلك النقصان ، ولنُشر منه الى أمثلة خمسة

المثال الأول : ما ورد من كتاب الله تعالى وهذا كقوله تعالى (قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ) فقوله قُتِلَ الْإِنْسَانُ ، أبلغُ دعاءً على الانسان ، لما فيه من إذهاب الروح بسرعةٍ وفجأةٍ ، وهو أعظم في الفجاعة وقوله ما أَكْفَرَهُ ، تعجبٌ من شدة الإفراط في كفره لِئَنعمَ اللهُ ، فلا يكاد يقرعُ السمعُ أُسْلُوبٌ أغلظُ من هذا الدعاء والتعجب ، ولا أبلغ في الملامة ولا أقطعُ للمعذرة ، ولا أعظم دلالةً على السخَطِ مع تقارب أطرافه وقصرِ متنه ، ثم أخذ في صفة حاله من مبدأ حدوثه الى منتهى زمانه فقال . من أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ، استفهامٌ واردٌ على جهة التهكم والتقرير ، ثم قال . من نطفة خلقه ، كأنه قال تأمل

وانظر من أيّ شيء خلقتك على عِظَم هذه المخالفة وكفران
أنعمى عليك ، إنما خلقتك من نطفة وأيّ نطفة في الغلظ
والبشاعة وننّ الرائحة ، فقدّره ، فأحكم قوام خلخته وسواها
على جهة التعديل في مطابقة المنافع ، ثم السبيل يسره ، إمّا
سهلّ خروجه من بطن أمّه ، وإمّا يسّر سبيله الى ثدى أمّه ،
وإمّا يسّر سبيله من سلوك طريق الخير والشرّ ، كما قال
(وهدّيناه النّجدين) (ثم أماته) نزع منه ما ركب فيه من
الروح ، لما يريد من إعادته (فأقبره) أى جعله في قبره
يؤارى فيه جيّفته كيلا تمزّقه السباع وتقطع أوصاله (ثم إذا
شاء أنشره) فى الآخرة للجزاء على الأعمال (كلاً) ردع
وزجر ، عقبها فى آخر الكلام تنبيهاً على أن الإنسان على ما
هو فيه مما وُصِفَ من حاله (لما يقض) شيئاً ممّا أمره الله وأنه
مُقصرٌ فى حق الله لا يألُو جهداً فى الإصرار والمخالفة ، فقد
حصل هذا الكلامُ على نهاية المطابقة للمقصود منه ، فلو
أردت زيادةً عليه لكانت فضلاً ، ولو أردت نقصاناً منه
لكان إخلاقاً ، ومنه قوله تعالى (على الموسع قدره وعلى
المقتّر قدره) وقوله تعالى (من كفر فعليه كفره) وقوله

تعالى (كل امرئ بما كسب رهين) وقوله تعالى (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف) ومواقفه في التنزيل كثيرة

. المثال الثاني . ما ورد من السنة الشريفة كقوله صلى الله عليه وسلم (الحلال بين ، والحرام بين ، وبين ذلك مشبهات) فهذا من أجمع ما يكون للمعاني البالغة ، ومن هذا قوله عليه السلام (إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى) وقوله صلى الله عليه وسلم (الضعيف أمير الركب) وفي حديث آخر (سيروا بسير أضعفكم) وقوله لمعاذ (صل بهم صلاة أضعفهم) وقوله صلى الله عليه وسلم (دع ما يريك الى ما لا يريك) ومن ذلك ما قاله خطاباً لقريش (يا ويح قريش لقد نهكتهم الحرب ما ضرهم لو ماددناهم مدة ويدعوا بيني وبين الناس فإن أظهر عليهم دخلوا في دين الله وافرين وإلا كانوا قدحموا وإن أبوا فالذي نفسى بيده لا قاتلنهم على امرئ هذا حتى تنفرد سالفتي هذه أولينفذن الله أمره) وهذا الحديث قد جمع من المحاسن والإحاطة في بلاغة المعاني وفصاحة الألفاظ ما لا يقدر على وصفه قائل ، ولا يستولى على حصر لطائفه محجب ولا سائل

المثال الثالث . من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه
يخاطب فيه معاوية (فاتق الله وانظر في حقه عليك وارجع الى
معرفة مالا تعذرُ بجهالته فنفسك نفسك فقد بين الله لك
سبيلك وحيث تاهت بك أمورُك فقد أُجريت الى غاية خُسْر
ومحَلَّة كُفْرٍ وإنَّ نفسك قد أوصلتك شرًّا وأقحمتك عيًّا
وأوردتك المهالكَ وأوعرتُ عليك المسالك) وقال عليه
السلام (عليكم بطاعة من لا تُعذرون بجهالته قد بُصرتُم إن
أبصرتُم وهُدِيتُم إن اهتديتُم ، عاتب أخاك بالإحسان اليه
واردُدْ شرَّه بالإِتمام عليه ، من وضع نفسه مواضع التُّهمة فلا
يلومنَّ من أساء به الظنَّ ، لا ينال العبد نعمةً إلا بفراق
أخرى ، ولا يستفيدُ يوماً من عمره إلا بفراقٍ آخر من أجله ،
من أين ترجو البقاء وهذا الليلُ والنهار لم يرفعا من شيءٍ شرفاً
إلاَّ أسرعا الكثرة في هدم ما بنياً وتفريق ما جمعاً ، فهذا
الكلام ما ترك للإيجاز غاية الآ وصلها ، ولا نكتةً شريفةً
إلاَّ حازها وحصلها ، ومن أعجب ما فيه أنه مشتملٌ على هذه
الأسرار بالفاظه ولو حذفَتْ واحدةً منها أخلَّتْ بمعناها
الذي جاءت من أجل الدلالة عليه

المثال الرابع . ما أُثِرَ في ذلك من كلام البلغاء ، فمن ذلك

ما كتبه طاهرُ بن الحسين الى المأمون ، وكان واليه على عمّاله
بعد لقائه بعميسى بن ماهان وهزّمه لعسكره وقتله إيّاه ،
فكتب الى المأمون يخبره بما كان منه في ذلك فقال . كتابي
الى أمير المؤمنين ورأسُ عيسى بن ماهان بين يديّ وخاتمه
في يديّ ، وعسكره مُصرّفٌ تحت أمرى والسلام وهذا من
عجائب الإيجاز وبلغ الاختصار التي حوت المطلوب ، وحازت
المقصود ، ولما أرسل المهلبُ بن أبي صفرة أبا الحسن المدائني
الى الحجاج بن يوسف يخبره أخباراً ما هو عليه في ولايته
فقال له الحجاج . كيف تركت المهلبُ ، فقال له أدرك ما أمل ،
وأمن مما خاف فقال . كيف هو تجده بجنده فقال . والد
رؤف ، فقال كيف جنده له فقال . أولادُ برّةٌ ، قال .
كيف رضاهم عنه فقال . وسعهم بفضله ، وأغناهم بعدله ، قال .
كيف تصنعون إذا لقيتم العدو ، قال . نلقاهم بجدهنا ويلقونا
بجدهم قال . كذلك الجد إذا لقي الجدّ قال . فأخبرتني عن
بنى المهلب قال . هم أحلاسُ القتال بالليل حماةُ السرح بالنهار ،
قال أيّهم أفضل قال . هم كحلقة مبهمة مضرّوبة لا يعرف
طرفاها قال الحجاج جلسائه هذا والله الكلام الفصل الذي
ليس بمصنوع ولا متكلف

المثال الخامس . ما ورد من الايات الشعرية وهذا

كقول أبي نواس في صفة الخمر في أوعيتها

تُدَار علينا الراح في عَسْجَدِيَّةٍ * حَبَّتْهَا بِأَنْوَاعِ التَّصَاوِيرِ فَارِسُ

قَرَارَتِهَا كَسْرَى وَفِي جَنْبَاتِهَا * مَهَّأ تَدْرِيبَهَا بِالْقِسِيِّ الْفَوَارِسُ

فَللراحِ مَا زُرَّتْ عَلَيْهَا جُيُوبُهَا * وَالْمَاءُ مَا دَارَتْ عَلَيْهِ الْقَلَانِسُ

فما هذا حاله من الشعر الفائق والنظم الجيد الرائق ،

وحكى عن الجاحظ أبي عثمان أنه قال . لا أعرف شعراً يفضل

هذه الأبيات لابن هانيء ، ولقد أنشدتها أبا شعيب القلال ،

فقال والله يا أبا عثمان إن هذا هو الشعر الذي لو نُقِرَ لَطَنَّ ،

ومهما حركت أوتارَ نغماته لَحَنَّ ، وحسبك به إعجاباً اعترافاً

الجاحظ بحسنه ، فإنه الماهرُ في البلاغة والخريّتُ في الفصاحة ،

ومن الإيجاز بالتقرير ما قاله عليُّ بن جبلة

وما لامرئٍ حاولتهُ منك مهزبٌ

ولو حملتهُ في السماء المطالعُ

بلى هاربٌ لا يهتدي لمكانه

ظلامٌ ولا ضوءٌ من الصبح ساطعُ

ومن ذلك ما قاله النابغة الذبياني

فإنك كالليل الذي هو مُدركي
وإن خلت أن المنتأى عنك واسع
ومن ذلك ما قاله الأعشى في اعتذاره الى أوس بن لأم
لما هجاه

وإني على ما كان مني لنادم
وإني إلى أوس بن لأم لتائب
وإني الى أوس ليقبل عذرتي
ويصفح عني ما جنيت لراغب
فهب لي حياتي والحياة لقاءم
بسرّك منها خير ما أنت واهب
سأخو بمدح فيك إذ أنا صادق
كتاب هجاء سار إذ أنا كاذب

ولقد أتى الأعشى في شعره هذا بالعجب العجائب وحيّر
فيه الأفتدة وسحر الألباب ، لما ضمّنه فيه من رقة الألفاظ ،
التي تولّع بها كلُّ ذكيّ حفاظ

(الضرب الثاني)

في بيان الإيجاز بالقصر ، وهو الذي تزيد فيه المعاني

على الألفاظ وتفقؤ ، وكتابُ الله تعالى مملوءٌ منه ، ولنوردُ فيه أمثلةً خمسةً كما فعلنا بالضرب الاول بمعونة الله تعالى (المثال الاول) قوله تعالى « خذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ » فقد جمع في هذه الآية جميع مكارم الأخلاق ، لأن في العفو الصفحَ عمن أساء ، والرفق في كل الأمور ، والمسامحةَ والإغضاء ، وفي قوله (وأمرُ بالعرف) صلةُ الأرحام ، ومنعُ اللسان عن الكذب والغيبة ، وغضُّ الطرف عن كل مُحَرَّم ، وغير ذلك ، وفي الاعراض عن الجهال ، الصبرُ والحلمُ ، وكظمُ الغيظ ، فهذه الالفاظ وإن قلتُ فقد أنافَت معانيها على الغاية ، ولم تقف على حدٍّ ونهاية ، وهذا النوع هو أعلأ طبقات الفصاحة مكانا ، وأعوزُها إِمكانا ، ومن هذا قوله تعالى « ولكم في القصاص حياةٌ » فانظر الى هذه اللفظة الجميلة كم يندرج تحتها من المعاني التي لا يمكن حصرُها ، ولا ينتهي أحدٌ الى ضبطها ، فأين هذه عما أُثِرَ عن العرب من قولهم (القتلُ أنفى للقتل) وقد تميّزت الآية عنه بوجوه ثلاثة ، أما أوّلاً فلأن قوله (القصاص حياة) لفظتان ، وما نُقل عنه فيه أربعُ كلمات ، وأما ثانياً فالتكريرُ فيما قالوه ، وليس في الآية تكريرٌ ، وأما ثالثاً فلأنه ليس

كلُّ قتلٍ نافيًّا للقتلِ ، وإنَّما يكونُ نافيًّا إذا كان على جهةِ القصاصِ ، وكَم في القرآن من هذا القبيلِ

(المثل الثاني) ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا كقوله عليه السلام « الخراجُ بالضمانِ » والسببُ في ذلك هو أن رجلاً اشترى من غيره عبداً فأقام عنده مدة ثم وجدَ به عيباً ، فخاصمه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله . إني أستغلقُ عبدي ، فقال (الخراجُ بالضمانِ) ومعنى هذا أن غلته تكون للمشتري ، لأنه لو تلف قبل الردِّ كان تالفاً من ضمانه ، فهذا كان ضمانه عليه ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم (لا ضررَ ولا ضرارَ في الإسلام) ومعنى قوله لا ضررَ أي لا ينبغي لاحد أن يضرَّ غيره ، ومعنى قوله (لا ضرارَ في الإسلام) أنه لا ينبغي لك أن تضرَّ أحد ، ولا ينبغي له أن يضرَّك ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم (المَعِدَةُ بيتُ الداءِ والحَمِيئةُ رأسُ الدِواءِ ، وعودُوا كلَّ جسمٍ ما اعتادَ) فهذه الألفاظ الثلاثة قد جمعت من المعاني الحكيمة ، والأسرار الطيبية ، ما لا يحيط بوصفه إلا الله ، ومن هذا قوله عليه السلام (الطمَعُ فقرٌ واليأسُ غنى) فهذا من جوامع الكلم التي خصَّ بها

(المثال الثالث) ما ورد من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه من الكلام القصير كقوله عليه السلام (من عرف نفسه فقد عرف قدره ، من فكر في العواقب لم يشجع ، الناس أعداء لما جهلوا ، من استقبل وجوه الآراء عرف وجوه الخطأ ، من أخذ سنان الغضب لله قوى على قتل أسد الباطل ، وقوله : إذا هبت أمراً فقع فيه ، فإن وقوعك فيه أهون من توقيه ، آلة الرياسة سعة الصدر ، الطمع رِق مؤبّد ، ثمرة التفريط الندامة ، وقال عليه السلام أغض على القذى ، وإلا لم ترض أبداً ، وقال لكل مقبل إذربار ، وما أذبر كان كأن لم يكن ، لا يعدو من الصبور الظفر وإن طال به الزمان ، الى غير ذلك من الكلمات القصيرة التي قصرت أطرافها وفاتت العدّ في معانيها

(المثال الرابع) ما أُنثِرَ عن أهل البلاغة قال بعض الأعراب : اللهم هب لي حقك ، وأرض عني خلقك ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم هذا هو البلاغة ، وكما أُنثِرَ عن الحريري في مقاماته استعمال المُداراة ، تُوجبُ المُصافاة ، وقوله مُلكُ الخلائق شينُ الخلائق ، التزامُ الحزامة ذمامُ السلامه ،

تَطَلَّبُ المَثَالِبُ ، من المَعَايِبِ ، عند الأَوْجَالِ ، يتفاضل الرجال ،
مُوجِبُ الصَّبْرِ ، ثَمَرَةُ النَّصْرِ ، الى غير ذلك ولا يكاد يوجد الآ
على القَلَّةِ في كلام الفصحاء ، والقِرَآنُ يوجد فيه كثير ، وما
ذاك الا لأنه قد حاز مُعْظَمُ البلاغة

المثال الخامس ما ورد فيه من المنظوم وهذا كقول
السموعل بن عادياء الغساني

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا

فليس الى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

فهذا البيت قد اشتمل على مكارم الأَخْلَاقِ من سَمَاحَةٍ ،
وشجاعة ، وتواضع ، وحِلْمٍ ، وصَبْرٍ ، وتكَلُّفٍ ، واحتمالِ
المكاره ، فان هذه الأمور كلها مما تُضَيِّمُ النفوس لما يحصل في
تحملها من المشقة والعناء ، ومن ذلك ما قاله أبو تمام

وظلمتَ نَفْسَكَ طَالِبًا إِنْصَافَهَا

فَعَجِبْتَ مِنْ مَظْلُومَةٍ لَمْ تُظَلِّمْ

وأراد بقوله : ظلمتَ نَفْسَكَ طَالِبًا إِنْصَافَهَا ، أنك
أَكْرَمْتَهَا على تَحْمِلِ الأَثْقَالِ في مشاق الأمور ، فاذا فعلت
ذلك فقد ظلمتها ، ثم إنك مع ظلمك إِيَّاهَا فقد أنصفتها ،

لأنك جلبت إليها أشياء حسنةً تكسبها ذكراً جميلاً ، ومجداً مؤثلاً ، فكنت منصفاً لها في صورة ظالم ، ومعنى قوله فمعجبت من مظلومة لم تظلم ، أنك ظلمتها وما ظلمتها في الحقيقة ، فقد أعجب في بيته هذا بجمعه فيه بين النقيضين الظلم ، والإينصاف كما ترى ، ولنقتصر على هذا من حقائق الإيجاز ففيه كفاية

﴿ الفصل السادس ﴾

(في بيان الالتفات)

اعلم أن الالتفات من أجل علوم البلاغة وهو أمير جنودها . والواسطة في قلائدها وعقودها ، وسُمي بذلك أخذاً له من التفات الإنسان يمينا وشمالا ، فتارة يُقبلُ بوجهه وتارة كذا ، وتارة كذا ، فهكذا حال هذا النوع من علم المعاني ، فإنه في الكلام ينتقل من صيغة إلى صيغة ، ومن خطاب إلى غيبة ، ومن غيبة إلى خطاب إلى غير ذلك من أنواع الالتفات ، كما سنوضحه ، وقد يُلقبُ بشجاعة العربية ، والسبب في تلقيبه بذلك ، هو أن الشجاعة هي الإقدام ، والرجل إذا كان شجاعاً فإنه يردُّ الموارد الصعبة ، ويقتحم

الوَرط العظيمة حيث لا يردُّها غيرُه ، ولا يقتحمُها سواه ،
ولا شكَّ أن الالتفات مخصوصٌ بهذه اللغة العربية دون
غيرها ، ومعناه في مصطلح علماء البلاغة ، هو العدول من
أُسلوبٍ في الكلام الى أُسلوبٍ آخرٍ مخالفٍ للأول ، وهذا
أحسن من قولنا : هو العدول من غيبة الى خطاب ، ومن
خطاب الى غيبة ، لان الأول يعمُّ سائر الالتفاتات كلياً ،
والحدُّ الثاني إنما هو مقصودٌ على الغيبة والخطاب لا غيرُ ،
ولا شكَّ أن الالتفات قد يكون من الماضي الى المضارع ،
وقد يكون على عكس ذلك ، فلهذا كان الحدُّ الأول هو
أقوى دون غيره ، فإذا عرفت هذا فاعلم أن لعلماء البلاغة
في الوجه الذي لأجله دخلَ الالتفات في الكلام أقوالاً
ثلاثة ، فالقولُ الأولُ وهو الذي عوّل عليه ابن الأثير ،
وحاصلُ ما قاله هو أنه لا يختصُّ بضابطٍ يجمعه ، ولكنه
يكون على حسب مواقعه في البلاغة ، وموارده في الخطاب ،
وآل كلامه الى أن الناظر إنما يعرفُ حسن مواقع الالتفات
إذا نظر في كل موضع يكون فيه الالتفات ، فيعرفُ قدر
بلاغته بالإضافة الى ذلك الموقع بعينه ، فأما أن يكون

مضبوطا بضابطٍ واحدٍ فلا وجه له ، هذا ملخص كلامه بعد حذف أكثر فضلاته

القول الثاني محكيٌّ عن بعض من خاض في علوم البيان ، وتقرير ما قاله : هو أن ذلك من عادة العرب وأساليبها في الكلام ، وزيف ابن الأثير هذه المقالة ، وقال هذا التعليل هو مثل عكاز العميان ، وأراد بما قاله من عكاز العميان ، هو أن عكاز الأعمى لا يُسئل عن علة حاجته اليه ، فإن علة حاجته اليه ظاهرة لا تحتاج الى بيان وكشف ، فكذا ما قالوه من تعليل ورود الالتفات بكونه أسلوباً من أساليب الكلام ، فإن كونه أسلوباً من أساليب الكلام ظاهر لا يحتاج الى بيان ، وهو لعمري كما قاله ، فإن كلامه لا فائدة فيه

القول الثالث محكيٌّ عن الزمخشري ، وحاصل مقاله هو أن ورود الالتفات في الكلام إنما يكون إيقاظاً للسامع عن الغفلة ، وتطريباً له بنقله من خطاب الى خطاب آخر ، فإن السامع ربّما ملّ من أسلوب فينقله الى أسلوب آخر ، تنشيطاً له في الاستماع ، واستمالة له في الإصغاء الى ما يقوله ، وما ذكره الزمخشري لا غبار على وجهه ، وهو قولٌ سديدٌ يُشير الى مقاصد البلاغة ، ويعتضد بتصرف أهل الخطاب ،

ومن مارس طرفاً من علوم الفصاحة لاح له على القرب ، أن ما قاله الزمخشري قوى من جهة النظر ، يدري كُنْهَهُ النَّظَّارُ ، ويتقاعدُ عن فهمه الأغمارُ ، وقد زعم ابن الأثير داءً لكلام الزمخشري بوجهين ، أحدهما أنه قال إنما جاز الالتفات من أجل التنشيط للسامع ، واعترضه بأن الكلام لو كان فصيحاً لم يكن مملولاً ، وهذا خطأ وجهلٌ بمقاصد البلاغة ، فإن مثل هذا لا يُزيلُ فصاحة الكلام ، ولا ينقص من بلاغته ، ولهذا فإنه لو ترك فيه الالتفات فإنه باقٍ على الفصاحة ، ولكن الغرض أن خروجاً من أسلوب الخطاب إلى الغيبة ، يزيدُ في البلاغة ويُحسِّنُها ، ويكون الخطاب مع ما ذكرناه أوقع وأكشف عن المراد وأرفع ، وثانيهما قوله : إن ما قاله الزمخشري إنما يوجد في الكلام المطول ، والالتفات كما يُستعمل في الطويل فهو يستعمل في القصير ، وهذا فاسدٌ أيضاً فإن الزمخشري لم يشترط التطويل في حسن الالتفات ، فينتقض بما ذكرته ، وإِنَّمَا أراد تحصيل الإيقاظ وازدياد النشاط بذكر الالتفات ، وهذا حاصلٌ في الكلام سواء كان طويلاً أو قصيراً ، فأذن لا وجه لكلام ابن الأثير على ما قصده الزمخشري وانتحاه ، ومن العجب أنه شنع فما أورده

على الزمخشري وقال : كيف ذهب عنه معرفته مع إحاطته بفن
البلاغة والفصاحة ، وما درى أن ما قاله خير مما أتى به ابن
الأثير ، فإنّ ما أراده الزمخشريّ معنى يليق بالبلاغة ،
ويزيدها قوّةً ، وما ذكره ابن الأثير ردّ الى عمّاية ، وقول
ليس له حاصلٌ ، ولا يُدرك له نهاية ، وما عابه الآ لأنه لم
يطلع على أغواره ، ولا أحاط بكنهه ، ودقيق أسراره ، ولقد
صدق من قال

وكم من عائب قولاً سليماً

وآفته من الفهم السقيم

وإذا تمّ ما ذكرناه فلنرجع الى تقرير الالتفات وتقرير

أساسه ، فنقول الالتفات يرد على ضرب ثلاثة

الضرب الأول ما يرجع الى الغيبة ، والخطاب ، والتكلم ،

فأما الرجوع من الغيبة الى الخطاب فكقوله تعالى (الحمد لله

ربّ العالمين) ثم قال بعد ذلك (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)

لأن ما تقدم من قوله « الحمد لله » إنما هو للغائب ولو أراد

الخطاب ، لقال الحمد لك ، لأنك أنت ربّ العالمين ، وقوله

تعالى (وقالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا) ولو أراد

الغيبية، لقال لقد جاءوا شيئاً إِدًّا، وإنما عدل عنه الى الخطاب لما ذكرناه من الإيقاظ والتنشيط، ومن ذلك قوله تعالى (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا) فهذا واردٌ على جهة الغيبة، ثم قال (الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ) وهذا واردٌ على جهة التكلم، ثم قال (إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) وهذا غيبةٌ أيضاً، ولو جاء به على أسلوب واحدٍ من غير الالتفات لقال سبحانه الذي أسرى عبده ليلًا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي بارك حوله ليُريه من آياته إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، وإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الْاَلْتِفَاتِ دَلَالَةً عَلَى مَا قَلْنَا، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى « ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ » فَهَذَا كَلَامٌ عَلَى جِهَةِ الْغَيْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ « وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا » ثُمَّ قَالَ « وَزَيْنًا السَّمَاءِ » وَهَذَا عَلَى جِهَةِ التَّكْلِمْ بَعْدَ الْغَيْبَةِ، ثُمَّ قَالَ (ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ) وَهُوَ غَيْبَةٌ أَيْضًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى « حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ » خِطَابٌ لَهُمْ، ثُمَّ قَوْلُهُ بَعْدَهُ « وَجَرَيْنَ بِهِمْ » غَيْبَةٌ بَعْدَ الْخِطَابِ، وَهَذَا كَثِيرٌ الدَّوْرُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَمَنْ تَأَمَّلَهُ

الضرب الثاني مختص بالأفعال وهو الرجوع عن الفعل المستقبل الى فعل الأمر، وهذا كقوله تعالى في قصة هود قال « إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ مِنْ

دونه» ولو أراد المساواة بين الفعلين ، لقال أُشْهِدُ اللَّهَ وَأُشْهِدُكُمْ ، وقد يكون رجوعاً عن الفعل الماضي الى فعل الأمر ، وهذا مثاله قوله تعالى (قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) ولو جاء به على أسلوب واحد لقال : أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ، وَأَمَرَكُمْ أَنْ تَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ ، فعلى الناظر إعمال نظره وحكّ قريحته فيما أوردناه من هذه الأمثلة وأن يضع في نفسه أنّ الانتقال من صيغة الى صيغة إنما يكون من أجل الالتفات ليكمل أمر الخطاب وتتفاوت درجته في البلاغة ، وهذا إنما يدرك بالذوق الصافي الخالص عن شوب البلادة ، وما هذا حاله فهو من دقيق علم البلاغة وغامضها

الضرب الثالث مختص بالأفعال كالأول ، خلاً أنّ الأول كان الانتقال فيه من الماضي الى المستقبل ، وهما خبران الى الإينشاء ، وهو فعل الأمر ، وههنا أخبارٌ كلّها ، المنتقلُ عنه ، والمنتقلُ إليه ، وذلك يأتي على وجهين ، الوجه الأولُ الانتقالُ عن الماضي الى المضارع ، ومثاله قوله تعالى (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُشِيرُ سَحَابًا فَسَقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ

مَيَّتِ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ) فوسَطُ
قَوْلِهِ فَتُثِيرُ سَحَابًا ، وَجَاءَ بِهِ عَلَى جِهَةِ الْمُضَارَعَةِ وَالِاسْتِقْبَالِ بَيْنَ
فَعْلَيْنِ مَاضِيَيْنِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ أَرْسَلَ ، وَسَقْنَاهُ ، وَالسَّرُّ فِي مِثْلِ
هَذَا ، هُوَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ يُوضِّحُ الْحَالَ ، وَيَسْتَحْضِرُ تِلْكَ
الصُّورَةَ حَتَّى كَأَنَّ الْإِنْسَانَ يَشَاهِدُهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْفِعْلُ
الْمَاضِي إِذَا عُطِفَ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَى هَذَا الْمَعْنَى وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ،
فَإِذَا قَالَ فَتُثِيرُ ، عَلَى جِهَةِ الْاسْتِقْبَالِ بَعْدَ مَا مَضَى قَوْلُهُ : أَرْسَلَ .
فَإِنَّمَا يَكُونُ دَالًّا عَلَى حِكَايَةِ الْحَالَ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا إِثَارَةُ الرِّيحِ
لِلسَّحَابِ وَاسْتِحْضَارُ تِلْكَ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْقُدْرَةِ
الْبَاهِرَةِ ، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِيمَا هَذَا حَالُهُ فَإِنَّكَ تَقَرَّرُهُ عَلَى هَذَا
الضَّابِطِ ، وَهَكَذَا وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَيَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ) وَإِنَّمَا جَاءَ بِهِ عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارَعِ ،
وَعَدَلَ عَنِ عَطْفِ الْمَاضِي عَلَى الْمَاضِي تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ كَفَرُوا
ثَابِتٌ مُسْتَمِرٌّ غَيْرٌ مُتَجَدِّدٌ ، بِمُخْلَافِ الصِّدِّ ، فَإِنَّهُ مُتَجَدِّدٌ عَلَى
مَمَرِ الْأَوْقَاتِ ، وَتَكَرَّرَ السَّاعَاتِ ، فَهَذَا جَاءَ بِهِ عَلَى صِيغَةِ
الْمُضَارَعِ ، مَنْبِيهًا عَلَى ذَلِكَ ، وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَلَمْ
تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)
وَلَمْ يَقُلْ فَأَصْبَحَتْ عَطْفًا عَلَى أَنْزَلَ ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ أَنْزَلَ الْمَاءَ

قد انقضى ومضى ، واخضرار الارض متجددٌ كما تقول أنعم
على فلان ، فأروحُ وأغدو شاكرًا له ، ولو قلت فغدوتُ
شاكرًا له لم يُفد تلك الفائدة ، لا يُقال : فهَب أن الفعل
جاء مضارعًا من أجل التنبيه على الذي ذكرتموه فأراه لم يكن
منصوبًا جوابًا للاستفهام بالهمزة في قوله (ألم تر أن الله أنزل)
وعدل به عن القياس المطرد وهو النصب ، لأننا نقول :
النصبُ إنما يكون إذا كان الأولُ سببًا للثاني كقولك :
أتقومُ فأقوم ، وههنا ليست الرؤيةُ سببًا في كون الأرض
تُصبح مخضرة ، فهذا وجب رفعه للدلالة على أنها تكون
مخضرة عقيب الإنزال للماء عليه من غير إشارة الى السببية ،
وعلى هذا يكون المعنى فيه نهاية البلاغة ، ومما ينخرطُ في
هذا السلك : ما روى من حديث الزبير بن العوام في غزوة
بدر فانه قال : لقيتُ عبيدة بن سعيد بن العاص وهو على
فرسٍ وعليه لامةٌ كاملة لا يرى منه الا عيناهُ ، وهو يقول
أنا أبوذات الكرش وفي يدي عذرةٌ فأطعنُ بها في عينه
فوقع ، ثم أظأ برجلي على خده حتى خرجتُ العذرةُ من
عنقه ، فقوله أطعن ، وأظأ ، على صيغة الفعل المضارع إنما
جرى على قصد المبالغة

الوجهُ الثاني الانتقال من المضارع الى الماضي ، وهذا كقوله تعالى (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنُزِعَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) لِأَنَّ إِشَارَةَ الْمَاضِي وَالْعَدُولَ إِلَيْهِ دَالٌ عَلَى مِبَالِغَةٍ فِي الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ) وَلَمْ يَقُلْ : وَنَحَشَرْنَاهُمْ ، وَقَدْ يُعَدَّلُ إِلَى لَفْظِ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي ، إِجْرَاءً لَهُ يُجْرَى الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مُجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ) لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ ، ذَلِكَ يَوْمٌ يُجْمَعُ فِيهِ النَّاسُ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ)

ومما جاء في الالتفات من الأبيات الشعرية قول جرير
متى كان الخيامُ بذي طُلُوحٍ سَقَيْتُ الْغَيْثَ أَيَّتُّهَا الْخِيَامُ
فهذا الالتفات من الغيبة الى الخطاب وكقول امرئ

القيس

تَطَاوَلُ لَيْلُكَ بِالْإِئْمِدِ * وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ * كَلِيلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي * وَخُبْرَتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ
فهذه التفاتات ثلاثة قد جمعها امرؤ القيس في هذه

الآيات ، فتحصل من مجموع ما ذكرناه أن أهل البلاغة من العرب دأبهم الالتفات ، ويستكثرون منه ، وما ذاك إلا لأنهم يرون الانتقال من أسلوب الى أسلوب أدخل في القبول عند السامع وأكثر لنشاطه ، وأعظم في إصغائه ، وإذا كانوا يستحسنون قرى الأضياف وهو دأبهم وعليه هجيرا هم وعادتهم فيخالفون فيه بين لوز ولون ، وطعم وطعم ، أفلا يستحسنون نشاط الأفتدة وملاءمة القلوب بالمخالفة بين أسلوب ، وأسلوب ، بل يكون هذا أجدر فإن اقتدارهم على مخالفة أساليب الكلام أكثر من اقتدارهم على مخالفة الأطعمة ، لأن البلاغة في الكلام عليهم أيسر ، وهم عليها أمكن وأقدر ، فهذا ما أردناه من إيراد ما يتعلق بالالتفات من الخطاب

﴿ الفصل السادس ﴾

(ما يتعلق بالإضمار)

اعلم أن هذه الضمائر لها جانبان ، أحدهما يتعلق بجانب الإعراب ، والآخر يتعلق بجانب المعاني ، فالذي يتعلق بالإعراب قد ذكرناه في موضعه وأودعناه أسراراً بديعة كلها

مختصةٌ بحقائق الإعراب ، والذي نذكره ههنا ما يتعلق
بعلوم البلاغة وحقائقها، وتَمَامُ المقصود منه يحصل برسم مسائل
المسئلة الاولى في ضمير الشأن والقصة ويكون مرفوعاً ،
ومنصوباً ، لاتصاله بالعوامل الرافعة والناصبية ، فإذا وقع مرفوعاً
فتارةً يكون منفصلاً كقولك هو زيدٌ قائمٌ ، وقوله تعالى
(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وقوله تعالى (فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين
كفروا) في أحد وجهيه ، ومرةً يكون متصلاً كقوله تعالى
(فإنها لا تعمى الأبصارُ) وقوله تعالى (وأنه لما قام عبدُ الله
يدعوه) ونحو قولك : ظننته زيدٌ قائمٌ ، هذا كله في متصل
المنصوب ، فأما متصل المرفوع فكقولك : كان زيدٌ قائمٌ وقوله
تعالى (من بعد ما كادَ تزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم) وإنما
خلطناها في التمثيل أعني المنصوب والمرفوع لاشتراكهما في
الاتصال ، فإذا تقرر هذا فاعلم أن ضمير الشأن والقصة على
اختلاف أحواله ، إنما يرد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصة
وتفخيم شأنها وتحصيل البلاغة فيه من جهة إضماره أولاً ،
وتفسيره ثانياً ، لأن الشيء إذا كان مُبهِمًا فالنفوسُ متطلعةٌ
الى فهمه ولها تشوقٌ إليه ، فلاجل هذا حصلت فيه البلاغة ،

ولأجل ما فيه من الاختصاص بالأيها لا يكاد يرد
إلا في المواضع البليغة المختصة بالفخامة
المسئلة الثانية في الضمير في (نعم وبئس) هو في قولك:
نعم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو، فانتصاب ما بعدهما من
النكرات إنما يكون على جهة التفسير لما تضمننا من الضمائر
الدالة على الحقيقة الذهنية، ولهذا فإنه إذا ظهر فلا بد من
اشتراط كونه جنسًا فتقول فيه: نعم الرجل زيد، وبئس
الغلام عمرو، وفي هذا دلالة على كون الضمير دالا على الأمر
الذهني، لما فُسر بالجنس لما فيه من الدلالة على الحقيقة
الذهنية وهو إنما أُضمِر على جهة المبالغة في المدح والذم وهو
من الباب الذي أُبهم ثم فُسر، فتوجه البلاغة فيه من حيث
كان مبهمًا، فكان للأفتدة تطلع إلى فهمه وللقلوب تعلق
به ولها غرامٌ بإيضاحه، وقول النحاة (نعم وبئس) موضوعان
لإفادة المدح العام والذم العام يشيرون به إلى ما قلناه من
دلالاته على الحقيقة الذهنية

المسئلة الثالثة في الضمير المتوسط بين المبتدأ والخبر
وعواملهما، وهذا كقولك كان زيد هو القائم، وزيد هو
القائم، وظننت زيدا هو القائم قال الله تعالى (وكُنَّا نَحْنُ

الوارثين) (وإن ترن أنا أقل) وقوله تعالى (ولكن كانوا هم
الظالمين) والكسائي وغيره من نحاة الكوفة يسمونه العماد ،
لمطابقتها لما قبله ، وسيبويه وغيره من نحاة البصرة يسمونه
الفصل ، لأنه ورد فاصلا بين كونه وصفا وغير وصف ، فأما
الدلالة على اسميته وموضعه من الإعراب فذكره إنما يليق
بالمباحث الإعرابية ، والذي تتعرض لذكره ههنا ما يختص
بالبلاغة والفصاحة ، وقد ورد في كتاب الله تعالى وفي غيره
كما تلونا من هذه الآيات ، فوروده إنما كان من أجل
التأكيد المعنوي ، وفيه دلالة على الاختصاص فقوله تعالى
(والكافرون هم الظالمون) وقوله تعالى (ولكن كانوا هم
الظالمين) (وإن ترن أنا أقل) الى غير ذلك من الضمائر التي
وردت على هذه الصفة فانها مفيدة للتأكيد كما ترى ، لان
الكلام مع ذكرها أبلغ ، فأنت لو قلت والكافرون
الظالمون ، ولكن كانوا الظالمين ، وأسقطت هذه الضمائر ،
فإنك تجد فرقا بين الحالتين في التأكيد وعدمه ، وكما هي
مفيدة للتأكيد كما ترى ففيها دلالة على الاختصاص ، لأنه
إذا قال والكافرون هم الظالمون ، فإنما جاء بالضمير ليدل على
أنهم لكفرهم اختصوا بمزيد الظلم الفاحش ، وقوله تعالى

(أولئك هم المؤمنون حقا) فيه دلالة على مزيد اختصاصهم بالإيمان واستحقاقهم لصفته من بين سائر الخلق فيؤخذ الاختصاص والتأكيد من هذا الضمير كما أشرنا إليه

(المسألة الرابعة في توكيد الضمائر)

اعلم أن دخول التأكيد في الكلام ليس أمرا حتما ولا يكون على جهة الوجوب، وإنما يكون وروده على وجهين، أحدهما أن يكون المعنى معلوماً في النفس لا يقع فيه شك، فما هذا حاله أنت فيه بالخيار بين تأكيد وتركه، وثانيهما أن يكون غير معلوم أو يكون مشكوكاً فيه، وما هذا حاله فالأولى تأكيد، لإزالة احتمال، ثم التأكيد في الضمائر بالإضافة إلى الاتصال والانفصال على أوجه ثلاثة، أولها تأكيد المنفصل بمثله، وهذا كقولك أنت، أنت وأنا، أنا قال أبو الطيب المتنبي

قَبِيلُ أَنْتَ أَنْتَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ وَجَدُّكَ بَشَرُ الْمَلِكِ الْهُمَامِ
فَقَوْلُهُ أَنْتَ أَنْتَ مِنْ أَنْتَ مِنْ تَأْكِيدِ الْمَنْفَصِلِ بِمِثْلِهِ، وَفَائِدَتُهُ
الْمُبَالَغَةُ فِي مَدْحِهِ بِأَبْلَغِ مَا يَكُونُ، فَإِنَّهُ لَوْ مَدَحَهُ بِمَا شَاءَ اللَّهُ
مِنَ الْأَوْصَافِ الدَّالَّةِ عَلَى الثَّنَاءِ لَمَا سَدَّ مَسَدَّ قَوْلِهِ أَنْتَ أَنْتَ،

كأنه قال أنت المشار اليه بالفضل دون غيره ، فأما قوله
وأنت منهم ، فإنه وإن كان دالاً على المدح ، لكنه خارج عما
نحن فيه من التأكيد وأراد وأنت من هذا القبيل ، يريد
مدح قبيلته بكونه منهم ، فتأمل ما تضمنه هذا البيت من
مدحه ، ومدح القبيلة ، ومدح جدّه ، وهذا من بدائع أبي
الطيب ونفيس معانيه

وثانيها تأكيد المتصل بمثله في الاتصال ومثاله قولك :
إِنَّكَ إِنَّكَ لِعَالَمٍ ، وَإِنَّكَ إِنَّكَ لَجَوَادٌ ، وكقوله تعالى في سورة
الكهف في آية السفينة بعد المخالفة (قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ
تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا) من غير تأكيد ثم قال في آية القتل
الثانية (قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ) بالتأكيد ،
والترفة بين الأمرين هو أنه أكد الضمير في الثانية دون
الأولى ، لأن المخالفة في الثانية أعظم جرماً ، وأدخل في
التعنيف لأجل الإصرار على المخالفة ، فلهذا ورد العتاب
مؤكدًا بعد الخلاف لما ذكرناه

وثالثها تأكيد المتصل بالمنفصل ومثاله قوله تعالى
(فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى قُلْنَا لَا تَخَفُ إِنَّكَ أَنْتَ

الأعلى) فهذا التوكيد قد دلّ على طمأنينة نفس موسى ، وعلى الغلبة بالقهر والنصر ، وفي قوله : إِنْكَ أَنْتَ الأَعْلَى ، نهاية البلاغة ، بدليل أمور ستة ، أمّا أوّلاً فإِتيان (إِنْ) المشددة في أول الخطاب لتأكيد الامر وتقرير ثبوته ، وأمّا ثانياً فتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل بالمبالغة في تخصيصه بالقهر والغلبة ، وأمّا ثالثاً فالإِتيانُ بلام التعريف في قوله الأعلى ، ولم يقل أعلى ولا عال ، لأنها دالة على الاختصاص كأنه قال أنت الأعلى دون غيرك ، وفيه تعريضٌ بأمرهم ، وتهكُّمٌ بحالهم ، وإبطالٌ لما هم عليه من أمر السحر ، وأمّا رابعاً فقوله الأعلى ، إنما جاء بلفظة أفعال ، ولم يقل العالی لأن مجيئها على جهة الزيادة في تلك الخصلة للمبالغة ، وأمّا خامساً فتحقيق الغلبة بقوله الأعلى ، لأن معناه الأغلب ، وعدل الى لفظ الأعلى لما فيه من الدلالة على الغلبة بالفوقية لا بالمساواة ، وأمّا سادساً فلأنه أتى بقوله إِنْكَ أَنْتَ الأَعْلَى ، على جهة الاستئناف ، ولم يقل قلنا لا تخف لأنك أنت الأعلى ، لأنه لم يجعل عدم الخوف سبباً لكونه غالباً عليهم ، وإنما نفى عنه الخوف بقوله لا تخف ، ثم استأنف الكلام بقوله إِنْكَ أَنْتَ الأَعْلَى ، فلا جرَمَ كان أبلغ في شرح صدر موسى وأقرّ لعينه في القهر والاستيلاء ،

فينحلّ من مجموع ما ذكرناه إفادة البلاغة من التأكيد كما
أشرنا إليه ، وهذا من لطيف علم البيان ، ومما تكثُر فيه
النكتُ والغرائب البديعة ، فأما تأكيد المنفصل بالمتصل فلم
يرد في كلام العرب فلا حاجة بنا الى الكلام عليه

المسألة الخامسة الإظهار في موضع الإضمار ، واعلم أن
هذا وإن كان معدوداً من علم الإعراب ، لكن له تعلقٌ بعلم
المعاني ، وذلك أن الإفصاح بإظهاره في موضع الإضمار له
موقعٌ عظيمٌ وفائدةٌ جزلةٌ ، وهو تعظيم حال الأمر المظهر
والعناية بحقه ، ومثاله قوله تعالى (أو لم يروا كيف يُبدئُ الله
الخلق ثم يعيده) ثم قال بعد ذلك (ثمَّ اللهُ يَنْشِئُ النَّشْأَةَ
الْآخِرَةَ) فانظر الى إظهاره أسمه جلّ جلاله في قوله (ثمَّ
اللهُ يَنْشِئُ النَّشْأَةَ) وكان قياس الإعراب ثم ينشئُ النشأة
الآخرة ، لأنه قد تقدم ما يفسر هذا الضمير وهو قوله (كيف
يُبدئُ اللهُ) والفائدة في ذلك هو المبالغة في الأمر المظهر
وإظهار الفخامة فيه ، وكقوله تعالى (القارعةُ ما القارعةُ)
وقوله (الحاقةُ ما الحاقةُ) وقد يرد الإظهار على جهة الإنكار
وشدة الغضب والتهكم بحالهم والتعجب من عنادهم وجحدهم ،

وهذا كقوله تعالى (ص والقرآن ذي الذكر بل الذين كَفَرُوا) ثم قال بعد ذلك (وقال الكافرون هذا ساحر كَذَّابٌ) والغرضُ هو إفراط النكير عليهم والتعريض بأنهم الكفرة حقاً أهل التمرُّد الذي لاشك فيه، والمرآء الذي لا مدفع له، وفي التنزيل كثيرٌ من هذا، ليُدركه من كان له ذهن حاضرٌ وفؤادٌ حديدٌ وحظي من الله بتوفيق وألقى السمع وهو شهيد

﴿ الفصل السابع ﴾

في بيان منزلة اللفظ من معناه وكيفية اضافته الى قائله، وكيفية دلالة على معناه وبيان قوة المعنى لقوة اللفظ اعلم أن هذا الفصل إنما أوردناه ههنا لكونه مشتملاً على قوانين تتعلق بالدلائل الإفرادية، ولها تعلق بما نحن فيه من علم المعاني، وتفيد فيه فائدة جزلةً غير خافية، وجملتها أربعة

﴿ القانون الأول ﴾

(في بيان منزلة اللفظ من معناه . وبيان درجته منه)

اعلم أن الذي عليه علماء الأدب من أهل اللغة وعلم الإعراب وهو الذي عوّل عليه جماهير الأصوليين أن دلالة

الألفاظ على معانيها ، إنما هو من جهة الموضحة ، وخالف في ذلك طوائف ، واستقصاء الكلام يليق بالمباحث الكلامية ، فإذا قلت : قام زيد فإنه يُفِيدُ بالوضع أموراً ثلاثة ، القيام ، وزيد ، واتصاف زيد بالقيام ، فإذا كانت الألفاظ مفيدة للمعاني كما ترى لكونها موضوعةً من أجلها ، فاعلم أن الذي عليه أهل التحقيق أن الألفاظ تابعة للمعاني ، وقد صار صائرون إلى أن المعاني تابعة للألفاظ ، والذي أوقعهم في هذا الوهم وقرّر عندهم هذا الخيال ، هو أنهم لما رأوا المعاني لا يرسخ معقولها في الأفتدة الآ بعد أن تحرق الألفاظ قراطيس أسماءهم ، فتوهموا من أجل ذلك أنها تابعة للألفاظ ، والمعتمد في بطلان هذه المقالة أوجه ثلاثة ، أولها هو أن معنى الفرس ، والأسد ، والإنسان ، مفهوم عند العقلاء لا يتغير ، والعبارات عن كل واحدٍ من هذه الحقائق تختلف عليه بحسب اختلاف اللغات من العربية ، والفارسية ، والتركية ، والرومية ، والسريانية ، فلو كانت المعاني تابعة للألفاظ كما زعموه لوجب أن تكون مختلفةً لاختلاف هذه الألفاظ ، فلما عرفنا خلاف ذلك دلّ على صحة ما قلناه ، من كون المعاني أصلاً للألفاظ ، وثانيها أن المعاني منها ما يكون معنى واحداً ، ثم

توضع له ألفاظٌ كثيرةٌ تدلّ عليه وتشعر به ، فلو كانت المعاني تابعةً للألفاظ لكان يلزم اذا كانت الألفاظ مختلفةً أن تكون المعاني مختلفةً أيضاً ، فلما كان المعنى واحداً والألفاظ متغايرةً بطل ما قالوه ، وثالثها أن المعاني لو كانت تابعةً للألفاظ للزم في كل معنى أن يكون له لفظ يدلّ عليه ، وهذا باطل ، فإن المعاني لا نهايةَ لها ، والألفاظ متناهيةٌ ، وما يكون بغير نهاية لا يكون تابِعاً لما له نهايةٌ ، وإنما كانت الألفاظ متناهيةً ، لأنها داخلةٌ في الوجود ، وكلُّ ما دخله الوجود من المكوّنات فله نهايةٌ لاستحالة وجود ما لا نهاية له ، وموضعه الكتب العقلية ، وقد رمزنا الى دليله هناك ، وإنما كانت المعاني بلا نهايةٍ ، لأنها غيرُ موجودة ، وإنما هي حاصلةٌ في الذهن ، وما وُجد فقد تنهى ، فأما ما لا يوجد فليس له غايةٌ ، كالحقائق الذهنية ، والأُمور المتصورة ، فإنه لا نهاية لها قبل تعلق العلم بها ، فأما بعد تعلق العلوم بها فهي منحصرةٌ بانحصار علومها

لا يُقال فإذا كانت المعاني سابقةً على الالفاظ ، وهي أصل لها ، فما تريدون بقولكم إن الألفاظ دالة على المعاني ، وهذا يشعر بأن المعاني تابعةٌ للألفاظ ، لأننا نقول : هذا

فاسدٌ، فإننا قد أوضحنا أن الالفاظ تابعة للمعاني بما سبق من الأدلة فلا وجه لتكريره، قوله فما تريدون بقولكم إن الالفاظ دالة على المعاني، قلنا الغرض من قولنا إن الالفاظ دالة على المعاني، هو أن المعاني سابقة في الثبوت والاستقرار على الالفاظ، وهي بلا نهاية لكن احتيج الى معرفة بعض تلك المعاني التي بلا نهاية من أجل التصرفات، وإحراز مقاصد الخلق، فلاجل هذا وضعوا لما تمس الحاجة اليه من المعاني ألفاظاً تدل عليها وتكون مشعرة بها، لتواضعهم على إفادتها ليتمكن التخاطب بها ويسهل قضاء الأوطار بسبب ذلك، وما كان عنه غنية فلا حاجة الى أن يضعوا له ألفاظاً تدل عليه لوقوع الاستغناء عنه بما ذكرناه، فينحل من مجموع ما ذكرناه أن الالفاظ تابعة للمعاني، وأنها بلا نهاية، وأن الالفاظ متناهية بما شرحناه والحمد لله

﴿ القانون الثاني ﴾

(في كيفية دلالة على معناه)

اعلم أن الالفاظ في دلالتها على ما تدل عليه من المعاني لا يخلو حالها في الدلالة، إما أن تكون مما يدخلها المجاز، أو

مما لا يدخله المجاز فإن كان الثاني فهو الأعلام كزيد وعمرو،
وليس من همنا ذكرها، وإنما غرضنا أن نذكر أسماء
الأجناس، وما لا يجوز تغييره عن وضعه الأصلي، ثم هي
في ذلك على مراتب

(المرتبة الاولى)

الألفاظ المتواطئة وهي اللفظة الدالة على أفراد متعددة
باعتبار أمر جامع لها، فقولنا هي اللفظة نحتز به عن المتباينة،
فإنها لا تكون متباينة إلا إذا كانت الألفاظ متعددة،
وقولنا الدالة على أفراد متعددة، نحتز به عن المترادفة،
فإنها دالة على معنى واحد لا غير، وقولنا باعتبار أمر جامع
لها، نحتز به عن المشتركة، فإنها دالة على أفراد متعددة على
جهة البدلية، لا باعتبار أمر جامع لها، وإنما يجمعها جامع
اللفظ لا غير، ومثاله قولنا رجل، وفرس، وأسد، فإن كل
واحد من هذه الألفاظ دال على أفراد متعددة باعتبار أمر
جامع لها، كالرجولية في قولنا رجل وهكذا الفرسية والاسدية،
وتنقسم الى مستغرقة، وصالحة، فالمستغرقة هي قولنا: الرجال،
والإنسان، والصالحة وهي ما تدل عليه من غير استغراق

كقولنا انسان ، وفرس ، والتفرقةُ بين الألفاظ العامة والصالحة هو أن العامّ دال على جهة الاستغراق ، كالرجال ، بخلاف الصالحة فإن دالاتها إنما هو على جهة الصلاحية دون الاستغراق ، فالعامّةُ يندرج تحتها الأفراد التي بلا نهاية على جهة الوجوب ، والصالحة يندرج تحتها الأفراد التي بلا نهاية على جهة الصلاحية لا غير ، فأما الكلام فيما يعمّ من الألفاظ ، وما لا يعمّ ، وكيفية عمومهِ فإنما يليق بمقاصد أصول الفقه وقد أوردنا فيه تفصيلاً شافياً

(المرتبة الثانية)

في بيان الألفاظ المتباينة ، وهي الألفاظ المتعددة الدالة على المعاني المختلفة ، فقولنا : هي الألفاظ ، نحتزُ به عن اللفظة الواحدة ، فإنه لا يقال فيها إنها متباينةٌ ، والتباينُ إنما يكون واقعاً في الألفاظ المتعددة ، وقولنا الدالة على المعاني المختلفة ، نحتزُ به عن المترادفة ، فإنها ألفاظٌ مختلفةٌ دالةٌ على معنى واحدٍ ، ومثاله قولنا ، سماءٌ ، وأرضٌ ، وجسمٌ ، وعرضٌ ، فإنها ألفاظٌ مختلفةٌ دالةٌ على حقائق مختلفة

(المرتبة الثالثة)

الترادفة ، وهي الألفاظ المختلفة في أنفسها دون معانيها ، وهذا كقولنا نَظَرٌ ، وَفِكْرٌ ، وَعِلْمٌ ، وَمَعْرِفَةٌ ، وَلَيْثٌ ، وَأَسَدٌ الى غير ذلك من أنواع الترادف وهكذا قولنا ، سَيْفٌ ، وَصَارِمٌ ، وَمُهَنْدٌ ، فهذه الألفاظ متفقةٌ في كونها دالَّةٌ على حقيقة واحدة لا تختلف أحوالها في الدلالة عليها كما مثلنا ، نَعَمْ ، قد يقع الاختلاف في أمور عارضةٍ لها وهذا كقولنا صَارِمٌ ، وَمُهَنْدٌ ، فَإِنَّهُمَا وَإِنْ كَانَا دَالِّينِ عَلَى حَقِيقَةِ السَّيْفِ لَا يَخْتَلِفَانِ فِيهَا ، لَكِنَّ الصَّارِمُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْقَطْعِ ، وَقَوْلُنَا مُهَنْدٌ ، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَسْبَتِهِ إِلَى الْهِنْدِ ، وَقَوْلُنَا عِلْمٌ ، وَمَعْرِفَةٌ ، فَإِنَّهُمَا وَإِنْ اتَّفَقَا فِي دِلَالَتِهِمَا عَلَى مَعْقُولِ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ ، لَكِنَّ أَحَدَهُمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْمَعْرِفَةُ ، وَالْعِلْمُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَهَذِهِ أُمُورٌ عَارِضَةٌ يَقَعُ فِيهَا الْاِخْتِلَافُ ، وَقَدْ يَقَعَانِ مَوْقِعًا وَاحِدًا بِحَيْثُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِمَا اِخْتِلَافٌ عَلَى حَالٍ كَقَوْلِنَا لَيْثٌ ، وَأَسَدٌ

(المرتبة الرابعة)

في بيان الألفاظ المشتركة ، وهي اللفظة الواحدة الدالَّة

على أزيد من معنى واحدٍ مختلفةً في حقائقها على الظهور بوضعٍ واحدٍ ، فقولنا هي اللفظة الواحدة ، ولم نقل هي الألفاظ ، لأن الاشتراك قد يكون في اللفظة الواحدة ، وفي الألفاظ المجتمعة ، بخلاف التباين ، والترادف ، فإنهما لا يقعان إلا في مجموع الألفاظ ، لفظتين فصاعداً ، وقولنا الدالة على أزيد من معنى واحد ، نحتز به عن اللفظة المفردة التي لا تدل إلا على معنى واحد ، فإنها لا تكون مشتركةً ، وأكثر الكلام على الوضع في الدلالات الإفرادية ، لأن الاشتراك على خلاف الأصل . وقوله مختلفةً في حقائقها ، نحتز به عن المتواطئة ، فإن اختلافها ليس في الحقائق ، وإنما اختلافها في العدد كرجل ، وإنسان ، فإنهما دالان على أفرادٍ متعددةٍ ، لكنها غير مختلفة في حقائقها ، لأنها اتفقت في أمر جامع لها ، كالرجولية ، والإنسانية ، وقولنا على الظهور ، نحتز به عن الألفاظ المشتبهة كلفظة النور ، فإنها تطلق على الشمس ، والنار ، والعقل ، فقد دلت على أكثر من حقيقة واحدة مختلفة في حقائقها ، فإن حقيقة النار مغايرةٌ لحقيقة الشمس والعقل ، لكن اختلافها في هذه الحقائق ، ليس أمراً ظاهراً كظهور الأسماء المشتركة ، بل لا يمتنع اتفاقها في أمر جامع لها ، وإن

خفي على الأذهان وكان في غاية الدقة ، فإنّ المعنى المفهوم من حقيقة النور ، متفقَةٌ فيه ، وإنّ كانت حقائقها مختلفة كما أشرنا إليه وقولنا بوضع واحد ، نحتز به عما يدلّ على شيء بالحقيقة ، وعلى ما يخالفه بالمجاز ، كقولنا أسدٌ ، وجمارٌ ، فإنّهما قد دلّا على أمرين مختلفين ، لكن بوضعين

فإنّ وضع ما ذكرناه من الأمر الجامع لها على خفائه فذكر الاحتراز جيّدٌ لا غنى عنه ، وإنّ خفيّ وكان في غاية الدقة ولم يكن له هناك حقيقةٌ فلا وجه للاحتراز وكانت المشتبهة داخلة تحت اللفظة المشتركة من غير تفرقة بينهما

(المرتبة الخامسة)

في بيان الألفاظ المستغرقة ، ومن جملة ما يعرّض لألفاظ الاستغراق ، فإنّه من الأمور المهمّة لتعلقه بالمسائل الدينية الوعيدية ، وفيه مضطرب النظّار من الاصوليين في المباحث الفقهية ، ويشمُّ رائحةً من علوم المعاني ، فلا ينبغي إغفاله وهي ألفاظ العموم ، ثم معناها ما دل على معنيين فصاعداً من غير حصرٍ ، فقولنا ما دلّ على معنيين ، عامٌ في الاستغراق والاشتراك ، وقولنا من غير حصر ، تخرج عنه

الأسماء المشتركة ، فإن ما تدلّ عليه منحصرٌ ، وهي منقسمة الى ما يكون مستعملًا في حق العقلاء كمن ، والذين ، والمسلمين ، والرجال ، وفي غير العقلاء كما ، والأفراس ، والى ما يكون للعقلاء وغير العقلاء كأيّ ، وكلّ ، فهذه الألفاظ كلها مستغرقة لما تصلح له ويندرج تحتها ، وإنما ذكرناها لَمَّا ذكرنا منازل الألفاظ ودَرَجَها ، والآ فوضعها اللائق بها أصول الفقه ، ونذكر على أثرها ما يكون لائِقًا بها من ذكر الفروق بينها وذكر ما هو مندرج تحتها ونُردفه بالمراتب

(المرتبة السادسة)

(في إيراد الفروق بين هذه الألفاظ)

اعلم أن كلَّ من أحاط عِلْمًا بما ذكرناه من ماهيّتها ، فإنه لا يقع عليه لبسٌ في كلِّ واحدٍ منها بغيرها وإنما نُورد التفرقة على جهة الإيضاح والبيان ، وجملة ما نُورده من ذلك فروقٌ خمسة

(الفرق الأول)

بين المشتركة والمتشابهة

اعلم أن الشيخ أبا حامد الغزاليّ قدّر أمر التفرقة بينهما

بما حكيناه من قبل ، وهو أن المشتبهة متفقة في أمر يجمعها كما قلناه في لفظة النور ، بخلاف اللفظة المشتركة ، فإنه لا اشتراك بينها في أمر معنوي بحال ، فان صح ما قاله الغزالي في اشتراكها في أمر معنوي وإن خفي ودق فهما مفترقان ، ويمكن أن يقال إن الأمر الذي قاله ليس أمراً حقيقياً ، وإنما هو خيال ، فيجب اندراجها تحت المشتركة ، وينزل الخلاف في لفظة النور ، على ما ذكرناه من تلك الأنوار ، منزلة إطلاق لفظة اللون على جميع أنواع اللون ، فإن حصلت تفرقة بينها وبين لفظ اللون فما قاله الشيخ أبو حامد مقبول ، وإن لم يكن تفرقة بينهما معقولة فلا وجه للتفرقة بينهما وكانا مشتركين كليهما فينبغي التعويل على ما أشرنا إليه في ذلك

(الفرق الثاني)

بين المتواطئة والمشاركة ، وهو أن المتواطئة دالة على الاشتراك بين المفردات في أمر معنوي يجمعها ، كرجل ، وفرس ، بخلاف المشاركة ، فإنه لا اشتراك بين المفردات الآتية في أمر لفظي كالقرء ، على الطهر ، والحيض ، والشفق على الحمرة ، والبياض

(الفرق الثالث)

بين المتباينة من الألفاظ والمترادفة ، وذلك إنما تكون
التفرقة بينهما من جهة أن الاختلاف في الألفاظ المتباينة تابعٌ
لاختلاف معانيها ، فهي مختلفة الألفاظ والمعاني جميعاً ،
بخلاف المترادفة فإن ألفاظها وإن كانت مختلفة متباينةً ،
لكن المعاني فيها متفقةٌ ، فإنها دالةٌ على معنى واحد ، وإن
تكررت عليه الألفاظ كما مرّ بيانه

(الفرق الرابع)

التفرقة بين المتواطئة ، والمستغرقة ، وهي إنما تكون من
جهة أن المتواطئة دالةٌ على المفردات من جهة الصلاحية دون
الشمول ، ودلالة المستغرقة إنما هو من جهة دخولها تحتها
واندراجها فيها على جهة الاستغراق ، ومن ثمّ جاز الاستثناء
من الألفاظ المستغرقة ، كالرجال والمسلمين ، ولم يجز في
المتواطئة كرجال ، ومسلمين ، تقول جاءني الرجال الآ زيدا ،
ولا تقول جاءني رجال الآ زيدا ، نعم التواطؤ لا بدّ من أن
يكون سابقاً على الاستغراق ، فلا يرد الآ حيث يكون
متقدماً عليه

(الفرق الخامس)

بين المتواطئة والمشتبهة ، وحاصله أنا نقول إن صحَّ ما
قاله الشيخ أبو حامد من كونها مجتمعةً في أمرٍ معنوي على دقته
وغموضه فهي تكون من جملة المتواطئة ، فلا وجه للفرقة
بينهما بحال ، وإن صحَّ ما ذكرناه من الاحتمال ، وهو أنها غير
متفقة في أمرٍ معنويٍّ فهي لاحقة بالألفاظ المشتركة ، والفرقةُ
بين المتواطئة والمشاركة قد ذكرناه فلا وجه لتكريره ، فهذا ما
أردنا ذكره من معرفة هذه الفروق وتقريرها ، وإن أهملنا
شيئاً من ذكر الفروق فهو مندرج تحت ما أشرنا إليه

(المرتبة السابعة)

في بيان ما أُلحق بهذه الألفاظ وليس منها
اعلم أن ما ذكرناه من الألفاظ كالمواطئة والمتباينة ،
والمترادفة ، والمشاركة ، فلا خلاف بين النظائر في تغايرها ،
وأن كل واحد منها مستعملٌ فيما ذكرناه ، وإنما يؤثرُ الخلافُ
في التشابهة ، وقد ذكرنا وجه النظر فيها ، وهل تكون لاحقةً
بالمواطئة ، أو بالمشاركة ، فأما ما وراء ذلك من المترادفة ،

كالناهل ، للعطشان ، والريان ، والمشككة ، كقولنا :
سُدْفَةٌ ، في الضوء ، والظلام ، والمبهمة ، كقولنا : القسَطُ ،
فإنه يستعمل في العدل ، والجور ، فيقال فيه : قَسَطَ . إذا
عدل ، وقَسَطَ . إذا جارَ ، فكأها مندرجةٌ تحت ما ذكرناه من
المشتركة ، وإنما هي عبارات مختلفة على معنى واحد ، ولهذا
فإن ألفاظها مشعرةٌ بالاشتراك فإن التردد إنما يكون فيها
من أجل عدم القرينة على ما أُريد منها من معانيها ، وهكذا
ما قلناه من التشكيك ، فإن الشك إنما حصل لما كان لا يُعلم
المقصودُ منها ، والمبهمةُ إنما عرض الأبهام فيها من جهة
ما ذكرناه من الاحتمال فيها ، فصارت مشتركة فيما أشرنا إليه ،
فالكلامُ فيها كالكلام في المشتركة من غير تفرقة ، وإنما
الخلاف في عبارةٍ فيها

﴿ القانون الثالث ﴾

(في بيان قوة اللفظ لقوة المعنى)

أعلم أن هذا الباب له حظ وافرٌ من علوم المعاني ، وله
فيها قدمٌ راسخة ، وقد ذكره ابن جنى في كتاب الخصائص ،
وأورده ابن الأثير في كتابه المثل السائر ، وما ذاك إلا لعلمها

بعلو مكانة في أبواب المعاني فنقول : قوّة اللفظ لأجل قوّة
المعنى ، إنما تكون بنقل اللفظ من صيغة إلى صيغة أكثر
منها حروفاً ، فلاجل ذلك يقوى المعنى لأجل زيادة اللفظ ،
والآ كانت زيادة الحروف لغواً لا فائدة وراءها ، وذلك
يكون في الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فهذه ثلاثة أمثلة
نذكر ما يتعلق بكل واحد منها على حياله

(المثال الاول)

في الأسماء وهذا كقوله تعالى (الحى القيوم) فإنه أبلغ
من قائم وقوله تعالى (علام الغيوب) فإنه أبلغ من عالم وقوله
تعالى (مقتدر) فإنه أبلغ من قادر ونحو قوله تعالى (والله
يحب التوابين ويحب المتطهرين) فإن فعلاً . أبلغ من فاعل ،
ومتطهر . أبلغ من طاهر ، لأن التواب هو الذى تتكرر منه
التوبة مرة بعد أخرى ، وهكذا المتطهر ، فإنه الذى يكثُر
منه فعلُ الطهارة مرة بعد مرة ، وهكذا القول فيما كان مشتقاً
من الفعل ، فإن زيادة لفظه دالة على زيادة معناه قال أبو نواس
فعموت عنى عفو مقتدر * جلت له تقم فألغاها
ولم يقل قادر ، مبالغة في الأمر ، وهكذا حال

الأوصاف الجارية على الله تعالى اذا عدل بها عن منهاج
الاشتقاق على جهة المبالغة ، وحكى ابن الأثير عن جماهير
النحاة أنهم يقولون إن (عليا) أبلغ من عالم ، واستضعف
هذه المقالة ، وزعم أن الأمر على خلاف ذلك وأن عالماً أبلغ
من عليم ، لأن عالماً متعدّ وعليمٌ غيرٌ متعدّ ، فلهذا كان
أبلغ لما ذكرناه ، فأما عدّة أحرفها فهي سواءٌ ، وهذا الذى
ذكره فاسدٌ ، فإن الدلالة على بلاغة (عليم) ليس من جهة
عدّة الأحرف ولا من جهة التعدى واللزوم ، فيصح ما ذكره ،
وإنما حصلت المبالغة فيه من جهة الاستعمال لانهم
لا يستعملونه الآ فى مواضع البلاغة ، بخلاف قولنا عالم ، فبطل
ما توهمه

(المثال الثانى)

فى الأفعال

وهذا كقوله تعالى (فكُبِّكِبُوا فيها) فإنه مأخوذ من
الكبِّ وهو القلب ، لكنّه كرّر الباء للمبالغة فيه ، ومن هذا
قوله تعالى (لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكتسبت) وهذا من
لطف الله ورحمته ، فإنه جعل الثواب على أدنى ملابسةٍ

للطاعة ، فهذا أتى فيه بالثلاثي المجرد ، وجعل العقاب على مزاولة عظيمة للفعل . وعلاج ، فهذا خصه ببناء المبالغة بالزيادة على الثلاثي ، ومن هذا قوله تعالى (فسيكفّهم الله) ولو قال : فكفاك إياهم لم يكن فيه بلاغة ، وهكذا قولهم : اخشوشن ، في خشن ، واعشوشب المكان ، اذا أعشب وكثر شجره ، وإنما عدل عن بنائه الثاني للمبالغة في ذلك المعنى

(المثال الثالث)

في الحروف

وهو قليل الاستعمال ، وهذا كقولنا : سأفعل ، وسوف أفعل ، فإن زمان (سوف) أوسع من زمان السين ، وما ذاك إلا لأجل امتداد حروفها وهكذا فإن التأكيد بإنّ الشديدة آكد من التأكيد بإنّ المخففة ، ونحو (لكن) فإنها مع التضعيف آكد منها مع التخفيف ، فحصل من مجموع ما ذكرناه أن المبالغة في الألفاظ إنما تكون تبعاً للبلاغة في المعاني ، فلا جرّم تكثرت الألفاظ لأجل ذلك

(القانون الرابع)

في جهة اضافة الكلام الى من يضاف اليه

اعلم أن كلّ ثرٍ ونظمٍ من جميع الكلمات فله جهتان ،
الجهة الاولى أن يكون فاعلا له في الحال ، فاذا قال الواحد
منا (الحمد لله رب العالمين) (وقفا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِى حَيْبٍ
ومنزله) فإن هذا الكلام يضاف اليه على جهة أنه فعله
وأوجدته بقدرته ، ولهذا فإنه واقف على حسب قصده وداعيته
كسائر أفعاله ، فانه لا فرق بين إيجادهما لما قلناه بلسانه ، وبين
تحريك يده في أن كل واحد منهما مضاف اليه على معنى أنه
فعله واخترعه

الجهة الثانية أن يكون مضافا اليه على معنى أنه ابتداءه
وأنشأه أولا ، فإن الحمد لله رب العالمين ، مضاف الى الله
تعالى على معنى أنه أنشأه ، وهكذا قوله (قفا نَبِّكَ مِنْ
ذِكْرِى) فإنه مضاف الى امرئ القيس ، وكل واحد من
هاتين الاضافتين حقيقة في الاضافة ، لأنهما يسبقان الى
الفهم ، فلا وجه لجعل أحدهما حقيقة ، والآخر مجازاً ، فإذا
تمهدت هذه القاعدة ، فالبلاغة إنما تحصل بتأليف الكلام

ونظمه وإعطائه ما يستحقه من الإعراب ، وإعمال العوامل ،
وتوخي جميع معاني النحو ومجاريه التي يستحقها ، وبيان ذلك
هو أن وضع الكلم المفردة بالاضافة الى واضع اللغة لا تغير
لها ، والتصرف لأهل البلاغة إنما هو في التأليف ، ألا ترى
أن أفراد قولنا (الحمد لله رب العالمين) مقولة على السنة الناس ،
والإعجاز إنما كان من أجل نظمها وتأليفها بحيث كان الحمد
مبتدأ ، والله متأخراً عنه خبره ، ورب العالمين ، مضاف ، وإجراؤه
صفة لما قبله في الإعجاز من جهة الانتظام ، فإذن حال أنفس
الكلام مع المؤلف كحال الإبريسم مع ناسج الديباج ،
والذهب مع صائغ التاج ، فحظه من ذلك إنما هو تأليفها
ونظمها لا غير

(الفصل الثامن)

في الاعتراض ، وبعضهم يسميه الحشو ، وقبل الخوض
فيما نريده من خصائصه نذكر ماهية الاعتراض والمعترض
فيه ، فنقول : أما الاعتراض فهو كل كلام أدخل في غيره
أجنبي بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام ، وأما المعترض
فيه فهو كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب بحيث لو
أسقط لبقى الكلام على حاله في الإفادة ، مثال ذلك قولنا :

زيد قائم فهذا لا محالة كلامٌ مفيدٌ ، وهو مبتدأٌ وخبرٌ ، فإذا
أدخلنا عليه لفظاً مفرداً فقلنا : زيدٌ والله قائمٌ ، جاز ، فإذا
أزلنا القسم ، بقيَ الأولُ على حاله ، وهكذا إذا أدخلنا في
هذا الكلام كلاماً مركباً فقلنا : زيد على ما به من قلة ذات
اليد كريمٌ ، فقد أدخلنا بين المبتدئِ وخبره كلاماً مركباً ، وهو
قولنا على ما به من قلة ذات يده ، فهذا هو حدُّ المعترض فيه
والاعتراض ، فإذا عرفت هذا فاعلم أن للاعتراض مدخلين
(المدخلُ الأول)

يتعلق بعلم الإعراب ، ثم هو ينقسم الى ما يكون جائزاً
وغير جائز ، فأما الجائز فهو ما يكون فاصلاً بين الصفة
والموصوف ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ، وبين القسم
وجوابه ، الى غير ذلك مما يحسن استعماله في اللغة العربية ، وأما
غير الجائز فهو الاعتراض بين المضاف والمضاف اليه ، وبين
حرف الجر ومجروره الى غير ذلك مما يقبح استعماله ، وليس
من همتنا ذكر ما هذا حاله ، لأن هذا إنما يليق بالمباحث
الإعرابية ، وكتابتنا إنما نذكر فيه ما يتعلق بعلوم المعاني دون
ما عداه ، فلا يُعزج أحدهما بالآخر ، وأيضاً فإن هذا

الكتاب لا يخوض فيه الا من له وطأة في علم الاعراب ،
وخطوة في الإحاطة بحقائق العربية فلا جرم أغنانا ذلك عن
الكلام في الأسرار النحوية والمباحث الاعرابية

(المدخل الثاني)

يتعلق بالبلاغة والفصاحة

اعلم أن الاعتراض قد يدخل لفائدة جارية مجرى
التأكيد ، وقد يكون داخلاً لغير فائدة ، فهذان ضربان

(الضرب الاول)

ما يكون دخوله من أجل الفائدة التي تليق بالبلاغة ،
وهذا كقوله تعالى (فلا أقسم بمواقع النجوم وإِنَّه لقسّمٌ لو
تعامون عظيمٌ) ففي هذه الآية اعتراضان ، أحدهما بجملة
اسمية ابتدائية ، وهي قوله (وإِنَّه لقسّمٌ لو تعامون عظيم)
فأتى بها اعتراضاً بين القسم وجوابه ، وإنما أتى به على قصد
المبالغة المقسم به واهتماماً بذكر حاله قبل جواب القسم ، وفيه
الإعظام له والتفخيم لشأنه ، وذلك يكون أوقع في النفوس
وأدخل في البلاغة ، وثانيها بجملة فعلية بين الصفة والموصوف

ج ٢ م ٢٢ — (الطراز)

وهو قوله تعالى (لو تعلمون) فإنه وسطه بين الصفة وموصوفها
تفخيماً لشأنه وتعظيماً لأمره ، كأنه قال وانه لقسم لو علمتم حاله
أو تحققت أمره ، لعرفتم عظمه ونخامته شأنه ، فهذان
الاعتراضان قد اختصا بمزيد البلاغة وموقع الفخامة مبلغاً لا
يُنال ، ومن هذا قوله تعالى (ويجعلون لله البناتِ سبحانه ولهم
ما يشتهون) فقوله (سبحانه) كلمةٌ تنزيهٍ أوردتها اعتراضاً بين
الجملتين مبالغة في التنزيه عما نسبوه اليه من اتخاذ البنات
ومبالغة في الإنكار عليهم في هذه المقالة ، فانظر الى ما
اشتملت عليه هذه اللفظة أعني قوله (سبحانه) من حسن
الموقع بكونها واردة على جهة الاعتراض ، وما تضمنته من
الفوائد الشريفة والأسرار الخفية ، من الإنكار والرد والتهمك ،
وإظهار التعجب من حالهم وغير ذلك من اللطائف ، فسبحان
الله لقد أنشأت هذه الآية للعارفين استطرافاً وعجباً ،
وحرّكت في قلوبهم أشواقاً وطرباً ، لما اشتملت عليه من
عجائب الفصاحة التي لا ينطق بها لسان ومن غرائب البلاغة
ما لا يطلع على فجّهها إنسان

ومن الاعتراض الرشيح قوله تعالى في سورة يوسف
(قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض) فقوله

(لقد علمتم) اعتراض بين القسم وجوابه ، وفائدته تقرير علمهم بالبراءة عن الفساد والبعد عن شهمة السرقة ، ثم إنهم مع إثبات علمهم بذلك أكدوا ذلك بالقسم مبالغة في الأمر ومن الاعتراض الذي طبق مفصل البلاغة قوله تعالى (ووصينا الإنسان بوالديه حسناً حملته أمه وهنأ على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي) فقوله حملته أمه الى قوله عامين ، وارد على جهة الاعتراض بين الفعل ومتعلقه ، وسر ذلك هو أنه لما ذكر توصية الوالدين عقبه بما يؤكد أمر الوصية . ويؤذن باستحقاقها من أجل ما تكابده الأم من المشاق في حمل الولد وفصاله ، وما في أثناء ذلك من مشقة التريبة والمزاولة لمصالحه ، والحنو والتعطف عليه ، وخص الام بالذكر ، تنبيهاً على اختصاصها بمزيد المشقة وتعاطي المباشرة له في كل أحواله ، فتوسط هذا الاعتراض بما ذكرناه ، قد اشتمل على الإشارة الى ما قررناه مع احتوائه على حسن الوصف وجودة السياق كما ترى ، ومن شريفه قوله تعالى (واذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مُفتَرٍ) فقوله والله أعلم بما ينزل ، اعتراض بين إذا وجوابها ،

وفائدته تقريرٌ لمصلحة التبديل ، وتعريضٌ بجهلهم بمعرفة ذلك ، وإعلامٌ لهم بأن الله تعالى هو المتولى لذلك ، فهذه الجملة الابتدائية الواردة اعتراضاً قد قامت مقام ما ذكرناه من هذه الأسرار

ومن غريبه وعجيبه قوله جلّ وعلا (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ فقلنا) فقوله : واللهُ مُخْرِجٌ ، جملة ابتدائية وردت معترضة بين الكلامين وفائدتها التقرير في نفوس السامعين بأن تدافعُ بنى إسرائيل في قتل النفس ليس نافعا لهم في إخفائه وكتمانه ، لان الله تعالى مظهره وتعريفه بأنه تعالى مُطَّلَعٌ على كل خافية ، وأَكْرَمٌ بمعاني التنزيل ، فما أنفعها وأعلى مكانها وأرفعها ، والاعتراضُ في القرآن أكثرُ من أن يُحصَى ، ومما ورد من المنظوم في الاعتراض قولُ امرئ القيس

فلو أن ما أسعى لأذني معيشة

كفاني ولم أطلب قليل من المال

فقوله (ولم أطلب) واردٌ على جهة الاعتراض بين الفعل

وفاعله ، وإنما أورده ، تعريفاً بتحقيق أمر المعيشة وإعراضاً

عنها وأنه يأتي بأسهل أمر ، وإنما الذي يحتاج الى العناية هو
طلب الملك والمجد المؤثّل كما قال

ولكنما أسعَى لمجدٍ مؤثّلٍ
وقد يُدركُ المجدَ المؤثّلَ أمثالي

ومن ذلك ما قاله أبو تمام

وان الغنى لي إن لحظت مطالي

من الشعر الآ في مديحك أطوعُ

فقد اشتمل على اعتراضين ، أحدهما قوله ان لحظت

مطالي ، والآخر قوله (الآ في مديحك) والمعنى في البيت

كله ، أن الغنى أطوع لي من الشعر لو لحظت مطالي ، وقوله

الآ في مديحك ، جاء بالجملة الاستثنائية مقدّمة ، وموضعها

التأخير ، فاعترض بها بين الجملة الشرطية ، وخبر إن ، والمرادُ

من هذا هو أن مطالبه من الشعر إذا لحظ نجاحها فالغنى بها

أسهل من الشعر في مدح كلّ أحد الآ في مديحك ، فإن

الشعر أسهل على ، وهذا من محاسن ما يوجد في الاعتراض ،

ومن ذلك قول كثير عزة

لَوَ أَنَّ الْبَاخِلِينَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ

رَأَوْكَ لَعَلَّمُوا النَّاسَ الْمِطَالَ

فقوله : وأنتَ منهم ، اعتراضٌ بين لو وجوابها وفائدته
التصريح بما هو المقصودُ من ذمّه وتأكيده انصراف الدم إليه ،
ومنه قول أبي تمام

رَدَدْتَ رَوْتَقَ وَجْهِ فِي صَحِيفَتِهِ

رَدَّ الصِّقَالَ بِهَاءِ الصَّارِمِ الْخَذِمِ

وَمَا أُبَالِي وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ

حَقَنْتَ لِي مَاءَ وَجْهِ أَمْ حَقَنْتَ دَمِي

فقوله (وخير القول أصدقُه) من الاعتراض الرائق

وفائدته تحقيق المماثلة بين صيانة الوجه وحقن الدم

(الضرب الثاني)

(من الاعتراض)

وهو الذي يأتي لغير فائدة ، ثم هو على وجهين ، الوجه

الأولُ منهما أن يكون غير مُفيد لكنه لا يكسبُ الكلام

حسناً ولا قبحاً ، وهذا كقول زهير

سَمِئْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ

ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَالِكَ يَسْأَمُ

فقوله (لا أبالك) من الاعتراض الذي ليس فيه فائدة

توكيد ، وليس فيه قبحٌ وهكذا ورد في قول النابغة

تقول رجالٌ يجهلون خَلِيقَتِي

لَعَلَّ زِيَادًا لَا أَبَالِكَ غَافِلٌ

فهذا وأمثاله يُعْتَفَرُ فيه هذا الاعتراض وان كان لا فائدة

تحتة ، الوجه الثاني أن يكون من غير فائدة ، لكنه يكون

قبيحاً لخروجه عن قوانين العربية وانحرافه عن أقيستها

كقول من قال

فقدو الشكُّ بينَ لي عَنَاءٌ

بِوَشْكَ فِرَاقِهِمْ صُرْدٌ يَصِيحُ

وإنما كان قبيحاً لأنه اعترض بين قد و فعلها بقوله

(والشك) ومثل هذا قبيحٌ لا يُعْتَفَرُ وهو في النثر أقبحُ منه في

النظم ، لأن الناظم يضطره الوزنُ فيُعْذِرُ فيه بعضَ مُعْذِرَةٍ ،

فأمّا الناثرُ فلا عذرَ له في مثل هذا ، لأنه لا يُرَاعِي وَزْنَ

يلزمه استقامته ، وكتابُ الله تعالى ، والسنةُ الشريفةُ ، وكلامُ أمير

المؤمنين ، منزّهٌ عن مثل هذا الاعتراض ، لأنه غيرُ لائقٍ

بالكلمات البليغة

* الفصل التاسع *

(في التأكيد)

أعلم أن التأكيد تمكينُ الشيء في النفس وتقوية أمره ،
وفائدته إزالةُ الشكوك وإماتةُ الشبهات عما أنت بصدده ،
وهو دقيقُ المأخذ ، كثيرُ الفوائد ، وله مجريان

(المجرى الأول)

عام وهو ما يتعلق بالمعاني الإعرابية ، وينقسم الى لفظيٍّ
ومعنويٍّ ، وليس من همتنا إيرادُهُ ههنا لأمرين ، أمّا أولاً
فلأنحراف ما يتعلق بمقاصد الإعراب عما يتعلق بمقاصد
البلاغة ، وما نحن فيه إنما هو كلامٌ في مقاصد البلاغة ، وأمّا
ثانياً فلأن كتابنا إنما يخوض فيه من له ذوقٌ في علم العربية
وكانت له حظوةٌ وافرةٌ فيها .

(المجرى الثاني)

خاص يتعلق بعلوم البيان ، ويقال له التكرير أيضاً ،
وليس يخفى موقعه البليغ ولا علوُّ مكانه الرفيع ، وكم من كلامٍ
هو عن التحقيق طريد ، حتى يخالطه صفوُّ التأكيد ، فعند

ذاك يصير قِلادةً في الجيد ، وقاعدةً للتجويد ، ثم ما يكون متعلقاً بعلوم البيان قد يكون تأكيداً في اللفظ والمعنى ، وقد يتعلق بالمعنى دون اللفظ ، فهذان قسمان

﴿ القسم الأول ﴾

(ما يكون تأكيداً في اللفظ والمعنى جميعاً)

اعلم أن ما نوردُه في هذا القسم ينبغي إمعانُ النظر فيه لغموضه ودقة مجاريه ، ومن أجل ورود التأكيد من جهة اللفظ والمعنى والتكرير في كتاب الله تعالى ، ظنَّ بعض مَنْ ضاقت حوصلته ، وضعفت بصيرته عن إدراك الحقائق ، والتطلع الى ما أخذ الدقائق أنه خال عن الفائدة ، وأنه لا معنى تحته إلا مجرد التكرير لا غير ، وهذا خطأ وزلل ، فإن كتاب الله تعالى لم يبلغ حدَّ الإعجاز في البلاغة والفصاحة سواء من بين سائر الكلمات ، ولو كان فيه ما هو خال عن الفائدة بالتكرير لم يكن بالغاً هذه الدرجة ولا كان مختصاً بهذه المزية ، وأيضاً فإن سائر الكلمات التي هي دونه في الرتبة قد يوجد فيه التكرير مع اشتغالها على الفائدة فكيف هو ، ونحن الآن نعلو ذروة لا يُنال حضيضها في بيان معاني

الألفاظ المكررة ، في لفظها ومعناها في كتاب الله تعالى ،
ونظير أنها مع التكرير ، أن تكريرها إنما كان لمعانٍ جزلةً ،
ومقاصدَ سنيةٍ بمعونة الله تعالى ، فمن ذلك قوله تعالى في
سورة الرحمن (فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) فهذا تكرير
من جهة اللفظ والمعنى ، ووجه ذلك أن الله تعالى إنما أوردتها
في خطاب الثقلين الجن والانس ، فكلُّ نعمةٍ يذكرها ، أو
ما يؤول الى النعمة ، فإنه يُردفها بقوله (فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا
تُكَذِّبَانِ) تقريراً للآلاءِ ، وإِعظاماً لحالها ، ومن ذلك في
سورة القمر قوله (ولقد يَسْرَتْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ
فكيف كان عذابي ونذر) وإنما كرره لما يحصل فيه من
إيقاظ النفوس بذكر قصص الأولين ، والاتعاظ بما أصابهم
من المثَلاتِ ، وحلِّ بهم من أنواع العقوبات ، فيكون بمنزلة
قرعِ العَصَا ، لثلاث تستولى عليهم الغفلة ، ويغلب عليهم
الذهول والنسيان ، وهكذا ما ورد في سورة المرسلات
وغيرها ، وإِنَّمَا كَرَّرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَنَّهُ كَأَنَّ لَوْلَا
مَحَالَةٌ ، ثُمَّ عَدَّدَ هَذِهِ الْأُمُورَ كُلَّهَا ، وَأَنَّهَا كَالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَمَا
مِنْ وَاحِدَةٍ مِنْهَا إِلَّا وَيُعَقِّبُهَا بِقَوْلِهِ (وَيَلُؤْئِلُ الْيَوْمَئِذٍ الْمَكْذِبِينَ)
مبالغة في الإنكار عليهم وتأكيدهم لوقوع السخط والغضب

لأجل تكذيبهم ، وحذاراً عن الإتيان بمثل ما أتوا به من إنكار هذا اليوم العظيم ، وهكذا القول فيما ورد من الآيات المكررة ، فإنها لم تتكرر إلا لمقصدٍ عظيمٍ في الرمزِ إلى ذلك المعنى الذي سيقَت من أجله ، فليحكِّ الناظرُ قلبه في إدراك تلك اللطائف وليجعلها منه على بالٍ وخاطرٍ ، ولا يتساهل في إحرازها فيلمحها بمؤخر عينه ، فإنها مشتملةٌ على أسرار ورموز ، ومن أحاط بها فقد أوتي من البلاغة مفاتيح الكنوز ، هذا كله فيما نكرَّر لفظه مرَّاتٍ كثيرة ، من آي التنزيل ، فأما ما كان تكررُه مرتين فهو غيرُ خالٍ عن فائدة ظاهرة ، وهذا كقوله تعالى (ويريد الله أن يُحقِّ الحقَّ بكلماته) ثم قال بعد ذلك (ليُحقِّ الحقَّ ويُبطلَ الباطلَ) فهذا وإن تكررَ لفظه ومعناه ، فلا يخلو عن حالٍ لأجله وقعَ التغايرُ ، وذلك من وجهين ، أمَّا أوَّلاً فلأنَّ الأوَّلَ واردٌ على جهة الإِشَاء ، والثاني واردٌ على جهة الخبر ، وأمَّا ثانياً فلأنَّ الأوَّلَ واردٌ في الإرادة ، والثاني واردٌ في الفعل نفسه ، ولأنَّ الأوَّلَ الغرضُ به إظهارُ أمر الدين بنصرة الرسول بقتل من نأواهُ ، ولهذا قال بعده (ويقطَع دابرَ الكافرين)

والغرضُ بالثاني التمييزُ بين ما يدعو الرسولُ إليه من التوحيد ، وإخلاص العبادَةِ لله ، وبين أمر الشُّرك وعبادة الأصنام ، ولهذا قال بعده (ولو كره المجرِّمون) ومن ذلك قوله تعالى (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله) ثم قال بعد ذلك (إنَّ الذين يستأذنونك أولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله) فظاهر هذه الآية التكريرُ ، وليس الأمرُ كذلك فإنَّ الحَصْرَ وإنَّ كان شاملاً لهما ، لكنّه مختلفٌ ، فالآيةُ الأولى إنما وردتْ في حصر الإيمان ، وأنه لا إيمان حقيقةً إلاَّ الإيمانُ بالله ورسوله ، وما عداهما لا يعد من الإيمان ، ولا يكون داخلياً في ماهيته ، وتعريضاً بحال من أنكر التوحيد والنبوة ، فإنه غيرُ داخل في هذه الصفة بحال ، والآيةُ الثانيةُ فإنَّما وردتْ على جهة الحَصْر في المستأذنين ، كأنه قال صفةُ الاستئذان مقصورةٌ على كل من آمن بالله ورسوله ، فلا يتأخر إلاَّ بأمر من جهتك ، ولا يُقدِّمُ ولا يُخجِمُ إلا عن رأيك ، لاطمئنان نفسه بالإيمان ، ورُسُوخ قدمه فيه ، فهذا هو المستأذنُ حقيقةً ، فأما من كان غير مؤمن بالله ولا معرِّجٍ على التصديق بك ، فليس من

استئذانك في وردٍ ولا صدر ، فقد ظهر بما ذكرناه تغيُّرُ
الآيتين بما أبرزناه من معناهما ، فهكذا تفعل في كل ما ورد
عليك من الآي القرآنية ، فإن التكرير فيه كثيرٌ ، ورُبَّ
كلامٍ يكون الإطناب فيه أبلغ من الإيجاز ، وتصير
البساطة له كالعلم والطراز ، ولولا خشية الإطالة لأوردنا
جميع التكريرات كلها ، وأظهرنا تغيُّرها ، وفيما أشرنا إليه
كفاية لما نريده من ذلك ، ومن التكرير الفائت ما ورد في
السنة الشريفة كقوله صلى الله عليه وسلم في وصف يوسف
الصديق عليه السلام (الكريم بن الكريم بن الكريم بن
الكريم) يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ، يعني
أنه نبي ابن نبي بن نبي بن نبي ، فقد تُوسخ من الأُصْلَابِ
الشريفة إلى الأرحام الطاهرة ، فهذا تكررٌ بالغٌ دال على
نهاية الشرف ، وإِعْظَامِ المَنْزَلَةِ ، ورفع الرتبة عند الله ، ومنه
قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه (اللهم إني أستعديك على
قُرَيْشٍ وَمَنْ أَعَانَهُمْ ، فَإِنَّهُمْ قَطَعُوا رَحِمِي وَصَغَّرُوا عَظِيمَ
قَدْرِي ، وَأَجْمَعُوا عَلَيَّ مَنَازِعِي أُمْرًا هَوِيَ لِي ثُمَّ قَالُوا أَلَا فِي
الْحَقِّ أَنْ نَأْخُذَهُ ، وَفِي الْحَقِّ أَنْ نَمْنَعَهُ ، وَإِنَّمَا كَرَّرَ قَوْلَهُ
فِي الْحَقِّ ، مَبَالِغَةً فِي التَّوَجُّعِ ، وَإِعْظَامًا فِي التَّهَكُّمِ بِهِمْ ،

حيث اعتقدوا أن منعه هو الحق بزعمهم ، فهذا من التكرير
الذى قد بلغ فى الفصاحة أعلاها ، وأصعد فى ذروتها وحل
أقصاها كما ترى ، ومن الأبيات الشعرية ما يليق ذكره ههنا
فمن ذلك قول المتنبي

العارض الهتن بن العارض الهتن :-

ن العارض الهتن بن العارض الهتن

فهذا من باب التكرير ، ثم من الناس من صوبه فى
تكريره هذا . ومنهم من قال انه قد أساء فيما أورده من ذلك ،
والأقرب أنه نجيذ فى مطلق التكرير كما حكيناه فيما أوردناه
من آى التنزيل ، فان ما أورده من هذا التكرير دال على
إغراق المدوح فى الكرم ، لكن إنما عرض فيه ما عرض
لمن أنكره ، وزعم أنه غير محمود فيما جاء به من جهة أن لفظه
العارض ، ولفظة الهتن ، ليستا واردتين على جهة البلاغة فيهما
لقلة الاستعمال لهما ، فمن أجل هذا كان ما قاله ليس بالغا فى
البلاغة مبلغا عظيما لا من جهة التكرير ، فانه محمود لا محالة
كما أشرنا اليه ، ومن ذلك ما قاله أبو نواس

أقنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما ويوم للترحل خامس
والمراد من هذا أنه أقام بها أربعة أيام ، وهذا تكرير

ليس وراءه كبيرُ فائدةٍ ولا اختصَّ بحلاوةٍ ، ومن عجيب
أمره أنه جعل هذا في عجزِ آياته السينية التي حكيناها عنه في
الإيجاز التي مطلقها قوله

ودارِ ندامى عطلوها وأذَلجُوا

بها أثرٌ منهم جديدٌ ودارسٌ

فلقد جمع فيها بين الكُرِّ والدُرِّ وبين البعرِ ، والمسك

الأذفر ومن هذا قول أبي الطيب

وَقَلَقْتُ بِالْهَمِّ الَّذِي قَلَقَ الْحَشَا

قَلَاقِلُ عَيْشٍ كَلْهِنٌ قَلَاقِلُ

وقوله أيضاً

ولم أرَ مثلَ جيرانى ومثلى لِمثلى عندِ مثليهم مُقامٌ

فهذا وما شا كله ليس من التكرير الحسن كما أسلفنا

في غيره

﴿ القسم الثاني ﴾

من التكرير في المعنى دون اللفظ ، وهذا القسم يستعمل

كثيراً في القرآن وغيره ، ويجيء مفيداً وغير مفيد ، فهذان

ضربان نذكرهما يتعلق بكل واحد منهما

(الضرب الأول)

ما يرد على جهة الفائدة ، وهذا كقوله تعالى (إِنَّا عَرَضْنَا
الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ) فقوله تعالى
(وَالْجِبَالِ) واردة على جهة التأكيد المعنوي ، وفائدته تعظيم
شأن هذه الأمانة المشار إليها وتفخيم حالها ، وقوله تعالى
(وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) فقوله (يدعون إلى الخير) عام في كل
شيء ، وإنما كرر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على جهة
التأكيد والمبالغة ، وقوله تعالى (فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ)
فإنما خص النخل والرمان بالذكر ، وإن كانا داخلين تحت
الفاكهة ، تعظيماً لأمرهما ومبالغة في رفع قدرهما ، وهكذا
ما ورد في السنة في حديث حاطب بن أبي بلتعة حيث كتب
إلى قريش يشعروهم بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم وما كان
منه من إخفاء أمره في غزوة بدر ، فانه كتب مع امرأة
تُشعروهم ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين والزبير
والمقداد فأدركوها وجاؤا بالكتاب ، فقرأه الرسول فقال
ما هذا يا حاطب ، فقال يا رسول الله : والله ما فعلت ذلك

كفراً ولا ارتداداً عن ديني ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام ،
وقد زعم بعض من لا دُرْبَةَ له أن هذا من باب التكرير ،
لأن الكفر والردّة والرضا بالكفر كلها أمورٌ كُفْرِيَّةٌ ،
وهذا فاسدٌ فإنها أمور متغايرةٌ ، لأن مراده بقوله (ما
فعلت ذلك كفراً) أى وأنا باق على الكفر وقوله (ولا
ارتداداً) أى أنى ما كفرت بعد إسلامي ، وقوله (ولا رضا
بالكفر) معناه ولا آثرتُ جانب الكفار على جانب
المسلمين ، وهذه معان متغايرةٌ واقعةٌ موقعا حسنا ، ومن ذلك
ما روى عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه من قوله (فمن شواهد
خلقه خلقُ السمواتِ مَوْطِدَاتِ بلا عَمَدٍ ، قائمات بلا سَنَدٍ)
فالقِيَامُ والتوطيدُ ، وقوله بلا عَمَدٍ ، وقوله بلا سَنَدٍ ، متقاربةٌ
في المعنى يجمعهنّ جامع التوكيد المعنوي ، وقوله عليه السلام
(دعاهنّ فأَجِبْن طَائِعَاتٍ مُدْعِنَاتٍ غَيْرَ مُتَلَكِّثَاتٍ وَلَا
مُبْطِئَاتٍ ، وَالتَّلَكُّهُ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِبْطَاءِ ، وَمِنَ التَّوَكُّيدِ
المعنوي ما قاله المقنّع الكِنْدِيُّ في الحماسة
وَإِنَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ بَنِي أَبِي
وَبَيْنَ بَنِي عَمِّي لِمُخْتَلَفٌ جَدًّا

إذا أكلوا لحمي وفرت لحومهم
وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجدا
وإن ضيعوا غيبي حفظت غيوبهم
وإن هم هؤوا عني هويت لهم رشدًا

فانظر الى هذه الأبيات ، ما أجمعها لفنون الإيصال ،
وأبلغها في مراعاة جانب الحق والاعتراف ، فهذه الألفاظ
وإن كانت متغايرة ، لكنها متطابقة في المقصود دالة عليه ،
وكما يرد التأكيد المعنوي على ما ذكرناه فقد يرد بيهان
يشهد له ، وتارة يرد على جهة العزيمة ، ومرة بغير ذلك ، فهذه
وجوه ثلاثة ، أولها ما يرد بيهان دال عليه وهذا كقول
أبي نواس

قل للذي بصروف الدهر عيرنا
هل عاند الدهر إلا من له خطر
أما ترى البحر يعلو فوقه جيف
وتستقر بأقصى قعره الدرر
وفي السماء نجوم لا عديد لها
وليس يكسف إلا الشمس والقمر
فقوله أما ترى البحر ، وقوله وفي السماء نجوم ، إنما أوردهما

على جهة الاستدلال والتقرير لما ادّعاه من معاندة الدهر لذوى
الأخطار وأهل المراتب العالية

وثانيها أن يكون وارداً على جهة العزيمة والاهتمام
بأمره ، وهذا كقوله تعالى (فلا أقسمُ بمواقع النجوم وإِنَّه
لقسمٌ لو تعلمون عظيم) فقوله (وأِنَّه لقسم) إنما ورد على
جهة التأكيد لقوله (فلا أقسم) على جهة العزيمة لكونه
قسماً بالغاً عظيماً

وثالثها أن يكون وارداً على خلاف هذين الوجهين ،
وهذا كقوله

فدعوا نزال فكنتم أول نازل

وعلام أركبهُ إذا لم أنزل

فقوله (فعلام أركبه) واردٌ على جهة التأكيد لقوله
(فكنتم أول نازل) بالاستفهام على جهة التقرير وكقوله
ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم

بهن فلولٌ من قرّاع الكتائب

فقوله (غير أن سيوفهم) إنما ورد على جهة التأكيد
المعنوي ، لكونهم شُجعاناً ، فأورده على صيغة الاستثناء ،
وكقول طرفة

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا
صَوَّبُ الرِّيعِ وَدَيْعَةٌ تَهْمَى
فقوله (غير مفسدها) واردٌ على جهة التأكيد بصيغة
الاستثناء ، فهذا ما أردنا ذكره من التأكيد المعنوي الذي
ورد لفائدة

﴿ الضرب الثاني ﴾

من التأكيد من غير فائدة وهو أن ترد لفظتان مختلفتان
يدلان على معنى واحد ، وهذا كقول أبي تمام
قَسَمَ الزَّمَانُ رُبُوعَنَا بَيْنَ الصَّبَا
وَقَبُولِهَا وَدَبُورِهَا أَثَلَاثًا
فالصبا والقبول ، لفظتان يدلان على معنى واحد ، وهما
اسمان للريح التي تهبّ من ناحية المشرق ، ونحو قول الخطيب
قالت أمّامة لا تجزع فقلت لها
ان العزاء وإنّ الصبر قد غلبنا
فالعزاء هو الصبر ، لأن معنهما واحد ، وكقول عنتره
حُيِّتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادِمَ عَهْدِهِ
أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمَّ الْهَيْثِمِ

فَقَوْلُهُ (أَقْوَى وَأَقْفَرُ) لَفْظَانِ دَالَتَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا
تَرَى وَكَقَوْلِ بَعْضِ الشُّعْرَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحِمَاسَةِ
إِنِّي وَإِنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي غَائِبًا
لَمُقَازِفٌ مِنْ خَلْفِهِ وَوَرَائِهِ

فَقَوْلُهُ (مِنْ خَلْفِهِ وَوَرَائِهِ) كِلْتَا نِ دَالَّتَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ،
هَذَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ وَرَاءَ ، قَدْ يُسْتَعْمَلُ
بِمَعْنَى قَدَامٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَأْكٌ) أَيْ قَدَامَهُمْ ،
وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى قَدَامٍ ، كَانَ أَدْخَلَ فِي الْمَدْحِ وَأَعْظَمَ ،
لِتَضَمُّنِهِ تَعْمِيمَ الْأَحْوَالِ فِي الْحَيَاطَةِ وَالِدَّفَاعِ عَنْهُ ، فَهَذَا وَمَا
شَا كُلُّهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهُ وَقَالَ
إِنَّ مَا هَذَا حَالُهُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْرَارِ اللَّفْظِيِّ ، فَإِذَا كَانَ التَّكْرَارُ
مَعْنِيًّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، أَوْ يَكُونَ
حَاصِلًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ مُحْتَجًّا بِأَنَّ الْأَلْفَاظَ
إِذَا كَانَ فِيهَا تَغَايُرٌ فَلَيْسَ مَعْنِيًّا ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ الْفَصِحَاءُ ،
فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِهِ ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَحَاصِلُهُ أَنَا
نَقُولُ : أَمَّا النَّائِرُ فَلَا يُغْتَفَرُ لَهُ مِثْلُ هَذَا ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِكَاْمَتَيْنِ
دَالَّتَيْنِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَلَيْسَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ
تُلْجِئُهُ إِلَى ذَلِكَ ، فَلِهَذَا كَانَ مَعْدُودًا فِي النَّثْرِ مِنَ الْعِيِّ الْمَرْدُودِ

فلا تَقَبَّلُهُ ، وَأَمَّا النَّاضِمُ فَانهُ إِنِ اتَى بِهِمَا فِي صَدْرِ الْبَيْتِ فَلَا عَذْرَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ مَخَالَفٌ لِلْبَلَاغَةِ وَالْبِرَاعَةِ فِي الْفَصَاحَةِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ضَيْقِ الْعَطَنِ فِي الطَّلَاقِ وَالذَّلَاقَةِ ، وَإِنِ كَانَ فِي عَجْزِ الْأُيُوتِ فَمَا هَذَا حَالُهُ يُعْتَفَرُ لَهُ مِنْ أَجْلِ الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ ، وَقَدْ اغْتَفَرَ أُمَّةَ الْإِدْبِ لِلشَّعْرَاءِ كَثِيرًا مِنْ الضَّرُورَاتِ قَدْ قَرَّرْنَا فِي الْكُتُبِ الْأَدْبِيَّةِ وَأَظْهَرْنَا الْجَائِزِ مِنْهَا وَالْمَمْتَنِعِ وَالْحَسَنِ وَالْأَحْسَنَ ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ الْأَثِيرِ فِي كِتَابِهِ الْمَثَلِ السَّائِرِ وَبِتَامِهِ يَتِمُّ الْكَلَامُ فِي التَّوَكِيدِ

﴿ الفصل العاشر ﴾

(في بيان المفردات التي خرجت عن هذه الفصول العشرة)

اعلم أن من الألفاظ المفردة ما يتعلق بالبلاغة ، ويستعمل في مواطن الفصاحة ، ولم يمكن إيرادُه في أثناء هذه الفصول ، لاختلافها لكونها غير مندرجة تحت ضابط واحد ، فلا جرم أفردناها بكلام يخصصها ، وهي منقسمة باعتبار الكلمة الى ثلاثة أصناف

(الصنف الأول)

(ما يتعلق بالاسماء ونورد منها صوراً)

الصورةُ الأولى قولهم (هذا) وهو من أسماء الإشارة، وهو إنما يرد على جهة الإشارة الى كلام سابق، ومثاله قوله تعالى (هذا وإن للمتقين لحسن مآبٍ) فإنه لما قص ما ذكره من حديث الأنبياء أيوب وإسماعيل واليسع وذى الكفل، أكد تلك القصص باسم الإشارة، والعطف بذكرها على ما سبق، ليؤكد أمرها ويوضح حالها من أجل أن لا يخالج فيها لبسٌ أو يعتريها ريبٌ، ومصداق ما قلته من إفادتها للتأكيد هو أنها لا تأتي الا وتعقبها إن المؤكدة كما في ظاهر الآية من أجل إفصاح ما قلته من تأكدها، وهذا كقولك لبعض إخوانك: رأيت لك أن تفعل كذا وكذا، ثم تقول بعد ذلك: هذا وإن الأمر اليك فافعل ما ترى، والمعنى هذا الذي أراه مصلحة لك في الدين والدنيا، واليك الخيرة بعد في أمرك، وكقوله تعالى (هذا وإن للطاغين لشر مآبٍ) فإنه ذكرها عقب قوله (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب متكئين فيها يدعون فيها بكل فاكهة كثيرة وشرابٍ) أي هذا نعيمٌ، وملكٌ مقيمٌ،

وشرفٌ وعلوٌ مرتبةً ، والجملة التي بعدها ليس لها موضعٌ من
الإعراب ، لأنها واردةٌ على جهة الابتداء ، ولهذا جاءت
متصلةً بها ، لتدلّ على تأكيدها ، وقد يجيء بعدها جملةٌ حاليةٌ ،
وهذا كقولك لمن يَفْشَلُ ويضطربُ حاله وينزعجُ قبل
ملازمة الحرب : هذا ولم تُشجِرِ الرماحُ ، ولا وقعتِ المُكافحةُ
بالصِفاح ، ومثل قولك لمن لا ثَبَاتَ له في الأمر الذي يُحاوله ،
ولا ترسخَ قدمه عند مُشارفةٍ ما هو بصدده : هذا ولم يَطِرِ
الذُّبابُ ، والمعنى هذا حالك ولم تقع في الشدائد ، ولا مارستِ
المكارهَ ، فكيف حالك إذا كَلَمَتِكَ شفارُها ، وأصابك
لَهَبُها وشرارُها ، ويتصدى في قولنا : هذا من جهة الإعراب
وجهان ، أحدهما الرفعُ على أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ ، تقديرُه
هذا على ما قرّرتَه ، وثانيهما النصبُ على أنه مفعولٌ لفعلٍ
محذوفٍ ، تقديرُه أعْرِفْ هذا ، وكلا الوجهين لا غبارُ عليه
الصورة الثانية قولنا : (اللهم) فأما الكلامُ على لفظها ،
وكيفية تركيبها فقد ذكرناه في حقائق الإعراب فلا وجه
لإيراده ههنا ، وإنما نذكر ما يتعلق بخصوصية البلاغة ومجيئها
على أثرِ عمومٍ ، حَشَوًا في الكلام ، حثًا للسامع على رعاية القيد ،
وتنبيهًا له على جريان العموم الآتي في حالة القيد ، ومثاله قولنا أنا

لا أنقطعُ عن زيارتك ، اللهم إلا أن يمنعي ما نع ولا أترك
الإحسان اليك ، اللهم إلا أن يحول بيني وبينك البعد ، وقد وقع
في الحريريات : وما قيل في المثل الذي سار سائرهُ ، خيرُ
العشاء سوافرهُ ، الا ليُعجلَ التعشي ، ويُجتنبَ أكلُ الليل الذي
يُعشى ، اللهم إلا أن تقد نارُ الجوع ، وتحول دون الهجوع ،
فهي كما ترى واقعة بين كلامين منبهة على مراعاة القيد الذي
ذكرناه

الصورة الثالثة (كلُّ) فإنه دال على الشمول

اعلم أنك اذا قلت : جاءني القوم كلُّهم ، فإنه دالُّ
بحقيقة وضعه على أن كلَّ واحد منهم قد وقع منه المجرى ،
ويرفعُ أن تكون مُتجوِّزاً في نسبة المجرى الى جميع القوم
بأن يكون الجائي بعضهم لكون المتخلف عنهم واحداً أو
اثنين ، أو لكون المتخلفين لا يعتدُّ بهم ، كما يقال أجمعت
الأمّة على كذا ، وأنت تريد العلماء منهم لأن من عداهم لا
اعتداد به ، أو أن تكون نسبت المجرى الى جميعهم لأجل
صدوره من بعضهم كما قال تعالى (فَعَقَرُوا النَّاقَةَ) والعاقر لها
من قوم صالح هو (قَدَارٌ) لتنزّلهم في الرضا منزلته ، واذا قلت :

ج ٢ م ٢٥ — (الطراز)

ما جاءني القوم كلهم ، فإنه يفيد أن واحداً منهم قد جاء لأجل الشمول ، فالنفي والاثبات يقعان على ما ذكرناه ، نعم إنما يقع الخلاف إذا كان النفي واقعاً على لفظة (كل) كقولك ما كل القوم جاءني) أو غير واقع عليها كقولك (كل القوم ما جاءني) فهذان تقريران ، التقرير الأول في حكم النفي إذا وليته لفظة الشمول وكانت مندرجة تحتها ، سواء كانت عاملة فيه في مثل قولك . ما كل طعامك مأكولاً ، أو غير عاملة كقولك : ما مأكول كل طعامك ، فالنفي في هذه الصورة واقع على الشمول فلا يناقضه مجيء بعض القوم ، ولا أكل بعض الطعام ، لأن النفي واقع على الشمول والاثبات واقع على بعضه ، فلا تناقض هناك ، لاختلاف تعلقها بما يتعلقان به ، وإنما تقع المناقضة إذا كان متعلقها واحداً ، وعلى هذا يحمل بيت

أبي الطيب المتنبي

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

فالنفي واقع على (كل) المفيد للشمول ، وعلى هذا يجوز أن يكون الإنسان مدركاً بعض متمناه ، فلا مناقضة فيه لما ذكرناه وهكذا قول من قال (ما كل رأي الفتى يدعوه إلى

(الرشد) ومنه قول بعض الشعراء (ما كلُّ ماشيةٍ بالرحلِ
شِمَالاً) والشمال الناقة السريعة ، وأراد أن بعض ما يمشى
بالرحل ليس سريعاً في سيره ، ومنه قولهم (ما كلُّ سوداءِ تمرّة)
يعنى أن بعض ما يكون أسود ليس تمراً ، وليس منه
الحديث النبوى حين سلّم على ثلاث من الظُّهر ، فقال له ذو
اليدين يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ، فقال عليه
السلام كلُّ ذلك لم يكن ، وأراد ما كان شىء من ذلك فقال
ذو اليدين تقريراً لِمَا قد تحقّقه من الحال ، بعضُ ذلك قد كان ،
فجواب الرسول صلى الله عليه وسلم على غير ظاهر الحال ،
وجوابُ ذى اليدين على ما تحقّقه من الأمر في التغيير ، وغرضه
أن بعضه قد كان وهو النسيانُ دون القصر ، فلَمَّا كان حرفُ
النفى غير متصدّر على (كلّ) وهو (لم) جاء نفيّاً للفعل على
جهة العموم كما ذكرته ، التقريرُ الثانى أن يكون النفى واقعاً
على غير (كلّ) كقولك كلُّ الأصحاب ما جاءنى ، وكلّ الرجال
ما أكرمت ، وكلّ القوم ما لقيت ، فمتى كان الأمر كما قلناه
كان نفيّاً للفعل متصلاً بالكل ، فيناقضه ما جاء على خلافه ،
فإذا قلت : كلّ الإخواب ما جاءنى ، وكلّ الرجال ما

أكرمت ، فإنه يناقضه ، بل جاءني بعضهم ، لأنك نفيت
الفعل على جهة الإِطلاق ، فلاجل هذا ضاده ما جاء على
عكسه ، ومنه قوله عليه السلام لدى اليدين كل ذلك لم
يكن ، وقد قررناه من قبل ، وقول أبي النجم
قد أصبحت أم الخيار تدعى

على ذنباً كله لم أصنع
فإنه أراد أنه لم يصنع شيئاً منه ، وإنما كان المعنى هكذا ،
لما كان النفي واقعاً على الفعل ، وليس واقعاً على (كل) فهذا
كان عاماً ، ومنه قول بعضهم
فكيف وكلّ ليس يعدو حمامه

وما لامرىء عما قضى الله مزحلاً
فالنفي متصل بالفعل ، فهذا كان عاماً ولو قلت : وليس
كلّ يعدو حمامه ، لأفسدت المعنى ، لأنه يوهم أن بعض الناس
يسلم من ملاقاته الحمام ، وهو محال ، ومنه قول دعبل
فوالله ما أدري بأى سهامها

رمتى وكلّ عندنا ليس بالمكدي
أبا لجيد أم مجزى الوشاح وإننى
لأشهم عينيتها مع الفاحم الجعد

أراد أن سهامها كلها قاتلةٌ لا يوجد فيها مُكَدِّ بكلِّ حال ، وأَكْدَاهُ إذا نَقَصَهُ ، وَأَكْدَاهُ ، إذا منَعَهُ ، فينحلُّ من مجموع ما ذكرناه ههنا أنَّ (كَلًّا) إذا ولي حرف النفي في قولك : ما كلُّ الرجال قائمٌ ، وما كلُّ الرجال جاءني ، فإنه واقع على شموله ، سواء كان عاملاً فيه أو غير عامل ، كقولك : ما كلُّ الرجال لقيت أو أكرمت ، وما كلُّ الرجال قام ، فإذا كان النفي واقعاً على الشمول كان مؤثراً فيه النفي ، فلا يناقضه ما جاء على عكسه ، فعلى هذا تقول في : ما كلُّ الرجال جاءني بل جاءني بعضهم ، فلا مناقضة فيه ، بخلاف ما إذا كان حرفُ النفي واقعاً حشواً في نحو قولك : كلُّ الرجال ما لقيت ، وكلُّ الرجال ما أكرمت ، فإنه يكون واقعاً على نفي الإكرام معلقاً بالشمول ، فلهذا إذا وقع ما يخالفه ، كان مناقضاً له ، فإذا قلت : كلُّ الرجال ما جاءني ، فإنه يناقضه بل جاءني بعضهم ، وسرُّ التفرقة ما ذكرناه من تصدير حرف النفي ووقوعه حشواً وتوجهه النفي إلى الشمول خاصةً ، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعضٍ ، أو تعلُّقه به ، وما كان على خلاف ذلك كان عامماً في الشمول والآباد ، وما ذكره الشيخُ عبدُ القاهر حيث قال : إنَّ كانت كلمةُ (كلِّ) داخلةً في حيز

النفي بأن تأخرت عن أداته كقوله : ما كل ما يتمنى المرء يدركه ، أو معمولةً للفعل المنفي نحو ما جاءني القوم كلهم ، أو لم آخذ كلّ الدراهم ، أو كلّ الدراهم لم آخذ ، فالمعنى على نفي الشمول ، مطابق لما ذكرناه في هذين التقريرين وضابطاً لما كان من النفي متعلقاً بالشمول دون الآحاد وما كان عامّاً فيها

(الصنف الثاني)

ما يتعلق بالأفعال ، وأكثرها متعلق بعلوم الإعراب ، فلا حاجة بنا الى ذكره ، وإنما نذكر منها صورةً واحدة وهي لفظة (كاد) وهي موضوعة للمقاربة دالةً عليها ، وقد وقع فيها خلاف بين النحاة ، فمن قائل إنها كالأفعال فتكون في الإثبات إثباتاً ، وفي النفي نفيًا ، ومن قائل إنها تُخالف الأفعال ، فتكون في الإثبات للنفي وفي النفي للإثبات ، وصار صائرون الى التفرقة ، فتكون في الماضي اذا نفي للإثبات ، وفي المستقبل كالأفعال ، تمسكاً بقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) وقد فعلوا ، والمختار أنها جاريةٌ على حكم الأفعال في النفي والإثبات ، فاذا قلت : ما كاد يفعل ، فالغرض أنه لم يفعل ولا قارب الفعل ، واذا قيل : يكاد يفعل .

فالمرادُ من ذلك أنه قارب فعله ولم يفعله ، فتجدها مطابقة
للأفعال في نفيها وإثباتها ، فأما ما قاله ذو الرمة في قصيدته
الحائية

إذا غيَّرَ النَّأْيُ المحبين لم يكذِّ

رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مِيَّةَ يَبْرَحُ

فإنه يُحكى أنه لما أنشد هذا البيت ، ناداه ابنُ شبرمة

يا غيلانُ أراه الآن قد برح ، فشققَ ناقته ، وجعل يتأخر

بها ويفكر ثم قال

إذا غيَّرَ النَّأْيُ المحبين لم أجذِّ

رَسِيسَ الهَوَى من حُبِّ مِيَّةَ يَبْرَحُ

قال عنبسةُ فحكيت لابنِ القصة فقال أخطأ ابن

شبرمة حين أنكر على ذي الرمة ، وأخطأ ذو الرمة ، حيث

غيَّرَ شعره لقول ابن شبرمة ، وإنما هذا كقول الله تعالى

(ظلماتٌ بعضها فوق بعضٍ إذا أُخرجَ يده لم يكذِّ يراها)

والمعنى أنه لم يرها ولم يُقارب رؤيتها ، وهكذا القول في جميع

مواردها يكون وضعها على هذا الوضع من غير مخالفة للأفعال

(الصنف الثالث في الحروف)

واعلم أن الكلام في أسرار الحروف يتعلّق بعلم الإعراب،
وإنما نذكر أفراد من الحروف لها تعلقٌ بالبلاغة ومواطنِ
الفصاحة ، ونورد من ذلك صوراً

(الصورة الأولى)

(إنما) في قولك: إنما أنت الكريم ، وهي ترد للحصر
فيما هي فيه ، فعنى إنما في قوله تعالى (إنما إلهكم إله واحد)
ما إلهكم إلا إله واحد ، قال أبو علي الفارسي في الشيرازيات ،
يقول جماعة من النحاة في قوله تعالى (إنما حرّم ربّي الفواحش
ما ظهر منها وما بطن) (إن المعنى فيها ما حرّم ربّي إلا
الفواحش ، وقد رأيتُ ما يدلّ على ذلك ويؤذن بصحته ،
كقول الفرزدق

أنا الذائدُ الحامي الذمّار وإنّما

يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي

فانفصال الضمير دال على ذلك ، كما لو قال ما يدافع

عنهم إلا أنا أو مثلي ، وقال أبو إسحاق الزجاج والذي اختاره
في قوله تعالى (إنما حرّم عليكم الميتة) أنه في معنى ما حرّم

عليكم الآ الميته ، لأن (إِنَّمَا) إِنَّمَا تَأْتِي إِثْبَاتًا لما يُذَكَّرُ بعدها ،
ونفياً لما سواه ، قال الشيخ عبد القاهر لم يَعْنُوا بذلك أنهما
يكونان بمنزلة المترادفين ، لأنه رُبَّمَا يصلح أحدهما حيث لا
يصلح الآخر ، ولهذا فانك تقول : ما من إِلَهٍ إِلَّا اللهُ ، وما
أحدٌ إِلَّا يقولُ ذاك ، فما هذا حاله يصلح فيه (ما) و (الآ)
ولا يصلح فيه (إِنَّمَا) وتقول إِنَّمَا هو درهمٌ لا دينار ، فيصلح
فيه (إِنَّمَا) ولا تقول : ما هو الا درهمٌ لا دينار

﴿ دقيقة ﴾

اعلم أن (إِنَّمَا) الأَصْلُ في وضعها أن تكون لما لا
يجهله المخاطب أو ما ينزل منزلته ، فأما الأول فمثاله قوله تعالى
(إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ) وقوله (إِنَّمَا أَنْتَ مَنذِرٌ) و (إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللهُ)
و (إِنَّمَا أَنْتَ مَنذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا) وقوله تعالى (إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ
مَنْ عبادَه العلماء) الى غير ذلك مما يتضح الأمر فيه ويكون
ظاهراً ، وأما مثال الثاني فقولك : إِنَّمَا هو أخوك ، وإِنَّمَا هو
صاحبك القديم ، فتذكر هذا لمن يعترف بحقه ويقرُّ به ، غير
انك تريد أن تنبِّهه الى ما يجب من حق الأخوة وحرمة
الصحبة ، قال الشاعر

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِنَ السَّمَاءِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ
وتقول : إِنَّمَا هُوَ أَسَدٌ وَسَيْفٌ صَارِمٌ ، أَيْ أَنَّ هَذِهِ
الصفات ثابتةٌ لازمةٌ له

﴿ الصورة الثانية ﴾

(حرف الاثبات)

وهو (أَنْ) وإِنَّمَا ترد على جهة التأكيد للجملة
الابتدائية ، وتدخل الفاء عليها وقد لا تدخل ، وهو الأكثر
المستعمل في كتاب الله تعالى ، والضابط لدخولها وعدم
دخولها هو أنها إذا كانت مذكورة للربط بين الجملتين حتى
كأنهما قد أُفْرِغَا فِي قَالِبٍ وَاحِدٍ وَسُبُكَا سَبِكًا مُنْتَظَمًا ،
فإنها تأتي بغير فاءٍ وهذا كقوله تعالى (وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ
إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) وقوله تعالى (اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ
زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ) وقوله تعالى (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ
سَكَنٌ لَهُمْ) وقوله تعالى (وَلَا تُخَاطَبْتِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِلَهُهُمْ
مُعْرِقُونَ) وقوله تعالى (وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ
بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ) وهذا واردٌ
في التنزيل كثير لا يُحصى كثرةً أعني زوال الفاء عنها كما

مثلناه ، فأما كلامُ علماء البيان فالفاء إنما حذفت وهي مما تؤذن بالوصل لأن الحال محمول على تقدير سؤال كأنه قال قائلٌ: هل صلاةُ الرسول سَكَنَ لَهُمْ ، فقيل له : إنها سَكَنَ لَهُمْ ، وهكذا القول في جميع ما أوردناه من الأمثلة فإنه واردٌ على هذه الطريقة وعلى ما ذكرناه ، فإنه يخالف ما قرروه في ذلك ، والغرض من زوالها ما قررناه من كون الجملتين مُزَجَّجًا مُزَجَّجًا واحداً وكقول من قال

فَغَنَّيَا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ * إِنَّ غِنَاءَ الْإِبْلِ الْخُدَاءُ

وقول بعضهم

عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ * إِنَّ غِنَى الْأَنْفُسِ فِي الْيَأْسِ

وقول بعض الشعراء

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُفِحَهُ * أَنْ بَنَى عَمِكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

وحيث تكون الجملةُ الثانية مغايرةً للجملة الأولى فَإِنَّ

الفاء تأتي متصلةً بها وهذا كقوله تعالى (فَإِنَّكُمْ وَمَا

تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) وقوله تعالى (فَإِنَّهُمْ لَا كِلُونَ مِنْهَا

فَمَا لِيُبْنَ مِنْهَا الْبَطُونَ) ومن خواصِّ هذا الحرف أن له من

المكانة ما يكسو ضمير الشأن أُبْهَةً وبلاغة يعرَى عنها إذا

هو فارق ظلّه ، ومثاله قوله تعالى (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ)

وقوله تعالى (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ) وحكي عن الاخفش
أن الضمير في (أنها) راجعٌ الى الإبصار ، ويكون من
قبيل الإيضار قبل الذكر على شريطة التفسير

(الصورة الثالثة)

همزة الاستفهام ، وتختلف معانيها بحسب اختلاف
مواقعها ، فمن وجه الاستفهام . أن تستفهم عما تكون شاكاً
فيه ، فإذا وليت الهمزة الأسماء فالشك يكون في الفاعل ،
فتقول : أنت فعلت هذا ، إذا كان الشك في الفاعل من هو ،
فإذا قلت : أنت كتبت هذا الكتاب ، كنت غير شاك
في الكتبِ نفسه ، وإنما وقع الشك في الكاتب ، وتقول :
أنت قلت شعراً لمن تحقق قول الشعر ، وإنما وقع شكه في
قائله ، قال الله تعالى (أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ)
فلم يقع شكهم في الفعل أصلاً ، وإنما وقع الشك في الفاعل ،
ولهذا كان جواب إبراهيم بذكر الفاعل مطابقاً لما قالوه من
ذلك ، وهكذا قوله تعالى لعيسى عليه السلام (أَنْتَ قُلْتَ
لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلِهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ) على جهة التقرير
من جهة الفاعل ، وإن وليت الفعل كان الشك واقعاً فيه

كقولك : أَخْرَجْتَ مِنَ الدَّارِ ، وَأَقْلَمْتَ شَعْرًا ، فَالاسْتِفْهَامُ
إِنَّمَا وَقَعَ فِي الْفِعْلِ كَمَا تَرَى ، وَلِهَذَا كَانَ جَوَابَهُ (بِنَعْمٍ أَوْ لَا)
وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَ الْوَاقِعَ مَاضِيًا ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُضَارِعًا فَهُوَ
عَلَى وَجْهَيْنِ ، الْوَجْهَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ ، ثُمَّ إِمَّا أَنْ
تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُصَدَّرَةٌ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالِاسْمِ ، فَإِنْ صُدِّرَتِ الْجُمْلَةُ
بِالْفِعْلِ ، وَمِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ لِمَنْ هُوَ مُشْتَغَلٌ بِالْفِعْلِ أَتَفْعَلُ هَذَا ،
وَيَكُونُ الْمَعْنَى مَعَهُ أَنْكَ أَرَدْتَ أَنْ تَنْبَهَهُ عَلَى فِعْلٍ وَهُوَ يَفْعَلُهُ
مُؤَهَّمًا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ كُنْهَ حَقِيقَةَ وَجُودِهِ وَأَنَّهُ جَاهِلٌ بِهِ ، وَإِنْ
كَانَتِ الْجُمْلَةُ مُصَدَّرَةٌ بِالِاسْمِ كَقَوْلِكَ : أَنْتِ تَفْعَلُ هَذَا ،
يَكُونُ الْمَعْنَى فِيهِ أَنْكَ تَكُونُ مُقَرَّرًا لَهُ بِأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ ، وَكَانَ
وَجُودُ ذَلِكَ الْفِعْلِ ظَاهِرًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّهُ كَبَائِتٌ
وَمَوْجُودٌ ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعَ لِلْحَالِ وَمِنْهُ قَوْلُ
الشَّاعِرِ

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرُفِي مُضَاجِعِي

وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ

كَأَنَّهُ أَرَادَ تَكْذِيبَهُ وَأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا قَالَهُ وَلَا يَسْتَطِيعُهُ

الْوَجْهَ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ لِلِاسْتِقْبَالِ ثُمَّ إِمَّا أَنْ تَكُونَ

الْجُمْلَةُ مُصَدَّرَةٌ بِالْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : أَتَفْعَلُ هَذَا فِي أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ ،

ويكون معناه إنكار الفعل نفسه ، وتزعم أنه غير كائن ، وأنه لا ينبغي ان يكون أبداً ، وإمّا أن تكون مصدرية بالاسم كقولك : أنت تفعل كذا وأنت موجه الإِنكار الى الفاعل أى أنه لا يتأتى منه ذلك الفعل ولا يستطيعه ، ويوضحه أنك اذا قلت : أنت تمنعنى عن الفعل ، كنت منكراً منعه وأنه غير قادر وإنما يقدر على ذلك غيره قال
أَتْرُكُ إِن قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ * زِيَارَتُهُ إِنِّي إِذَنْ لَلَّيْمُ
هكذا قرّر علماء البيان دخول الهمزة على هذه الأوجه كما ترى

﴿ الصورة الرابعة ﴾

(فى حروف النفي وهى ما . ولن ، ولا ، ولم)

وأعلم ان لحروف النفي تعلقاً بالبلاغة لما يلحقها من الأسرار القرآنية والمعانى الشعرية بحسب مواقعها ومواردها ، لها بالاضافة الى الأزمنة التى تدخل عليها ثلاث حالات ، الحالة الأولى أن تكون داخلية على الفعل لنفى الأزمنة الماضية وهذا نحو قولنا : لم ، ولما ، فإنهما موضوعان من أجل نفي الماضى ، خلا أن (لما) مفارقة (للم) من وجهين ، أمّا أولاً فلا أن (لم)

لنفي فعلٍ ليس معه قد ، (ولمّا) لنفي فعل معه قد ، فلم لنفي قولنا : فَعَلَّ فتقول في جوابه لم يفعل ، وأمّا ثانياً فلأن نفي (لما) أبلغ من نفي لم ، ولهذا فإنك تقول : نَدِمَ ولم ينفعه الندم ، أي نُفِيَ ندمه وتقول ندم ولما ينفعه الندم أي الى وقته ، فحصل من هذا ان نفي (لما) أبلغ من نفي (لم) لما قررناه والسبب في ذلك أن (لما) أُنْفَسُ في حروفها من (لم) فلا جَرَمَ حصلت المبالغة فيها من أجل ذلك

الحالة الثانية أن تكون داخلة لنفي الحال وهي (ما) فتقول ما يفعل زيدٌ ، وما زيد منطلقاً ومنطلقٌ ، فالرفع لغة بني تميم ، والنصب في الخبر لغة أهل الحجاز ، وهي في جميع مداخِلها لنفي الحال سواء كان دخولها على الفعل ، أو على الاسم رافعةً للخبر أو ناصبةً له ، ومصدّقٌ ككونها واردةً في أصل وضعها لنفي الحال ، امتناع قولنا : **إِنْ تَكْرَمْنِي مَا أُكْرَمَكَ** ، لأن الشرط للاستقبال ، فلو كانت لنفي المستقبل لجاز ذلك كما جاز في نحو **لِنْ أَكْرَمَكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي** لما كانت مطابقة للشرط في صلاحية الاستقبال ، فإن وردت لنفي المستقبل فانما هي على المجاز ، والحقيقة ما ذكرناه من نفي الحال ،

واستغراق الكلام في أسرارها انما يليق بالمقاصد الاعرابية وفيما ذكرناه غنيّة فيما نريده ههنا

الحالة الثالثة (لا) و (لن) وهما موضوعان لنفي الأزمنة المستقبلية ، فإن استعملتا في غير الأزمنة فإنما يكون على جهة المجاز والاستعارة ، فيشتركان جميعاً في كونهما دالتين على النفي مطلقاً ، وفي كونهما لنفي الأزمنة المستقبلية ، وهذا لا يقع فيه خلاف بين أئمة الأدب من أهل اللغة والنحاة في وضعهما حقيقةً لما ذكرناه ، وإنما يفترقان من جهة أن (لن) آكدُ من (لا) في نفي المستقبل مطلقاً ، قال الزمخشري فيما عملهُ في مفضّله و (لن) للنفي لتأكيد ما يُعطيه (لا) من نفي المستقبل ، وأراد بما قاله أن (لن) في النفي مرشدةٌ الى التأكيد ، وأن نفيها أبلغ من نفي (لا) ولهذا جاءت على أنها معطيةٌ لما أعطته (لا) مع زيادة بلاغة في تلك الفائدة التي أدّتها (لا) ويقوّى ما ذكره الشيخ من طرق ثلاثة

الطريق الأول قوله تعالى في آية (لا تدركه الأبصارُ) فنفي الإدراك عن ذاته على جهة العموم في الأزمنة المستقبلية ، فلما أراد المبالغة في النفي بأبلغ من ذلك قال : جواباً لسؤال موسى حيث قال (ربِّ أرني أنظرُ اليك قال لن تراني) فأتى

بالجواب على جهة المبالغة بقطع الرجاء وحسناً لمادة الطمع والتشوق الى ذلك لأحد، ويؤيد كونه وارداً على جهة المبالغة، هو أنه عقبه بالتعليق على أمر محال حيث قال (ولكن انظر الى الجبل) الآية فتعيقه بالمحال عقيب ما قرره من المبالغة بالنفي فيه دلالة قاطعة على ما ذكرناه من مقالة الشيخ بلا مزية

الطريق الثاني قوله تعالى في آية (قل يا أيها الذين هادوا إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) ثم قال (ولا يتمنونه أبداً فجاء في الجواب ههنا بلا، وقال في آية أخرى (قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصةً من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) ثم قال في هذه الآية (ولن يتمنوه أبداً) فجاء في الأولى (بلا) وجاء في الثانية (بلن) لأنه لما لوحظ في الثانية معنى البلاغة من جهة أنه أكده، بلكم، على جهة الملك والاختصاص من بين سائر الناس ووصف الدار بكونها آخرةً مبالغةً في أمرها وإيضاحاً لشأنها، وقرره بقوله (عند الله) إيضاحاً للأمر أيضاً ثم قال (خالصة) يعني مختصين بها دون غيركم، وهكذا قوله (من دون الناس) فيه

نهاية الاختصاص ، فلما حصل تأكيد هذا الخطاب بهذه الأنواع من التوكيد ، أتى بالنفي (بَلَنْ) لما بالغ في إتيانه بالغ في نفيه (بَلَنْ) وهذا كله دال على كونها موضوعة للمبالغة

الطريق الثالث هو أنه بالغ في ما نفى (بَلَنْ) بأن أكد بقوله (أبدأ) وفي هذا أعظم دلالة على أن وضعها للمبالغة في النفي ، فهذه الطرق الثلاث كلها مقررة لما ذكره الشيخ من أن (لَنْ) لتأكيد ما تُعطيه (لا) من نفي المستقبل ، فأما ابن الخطيب أبو المكارم صاحب التبيان فقد يتلکأ في قبول ما ذكرناه ، وزعم أن الأمر على العكس مما أوردناه ، وأن النفي (بلا) أكد من النفي (بَلَنْ) وقال : إن الزمخشري إنما ذهب إلى هذه المقالة بناء على مذهبه في الاعتزال ، من نفي الرؤية واستحالتها على الله تعالى ، وهذا خطأ منه ، فإننا قد دللنا على كون (لَنْ) دالة على مبالغة النفي بها في الأزمنة المستقبلية ، ومن العجب أنه قال : إنما صار الزمخشري إلى ما حكيناه عنه لأجل الاعتزال ، فليس الأمر كما زعمه ، وإنما صار إليه للدليل الواضح من جهة نص الأدباء واستعمال أهل اللغة على ذلك ، ومما يؤيد ما ذكرناه ويوضحه هو أن الله تعالى لما نفى (بلا) إدراك الإبصار عن ذاته بقوله

تعالى (لا تدركه الأبصار) اى المبصرون بالأبصار على جهة العموم والاستغراق فى الأزمنة المستقبلية من غير مبالغة هناك وقال رداً لسؤال موسى حيث قال (أرنى أنظر اليك قال لن ترانى) فجاء بهذه اللفظة قطعاً لطمع الرؤية وإحالة لها بكونه أجابه بما يفيد الاستغراق والتأيد ، واستقصاء الكلام فى استحالة الرؤية من الادلة النقلية يليق بالعلوم الدينية وقد أشرنا اليها فى كتاب النهاية وبالله التوفيق

﴿ الصورة الخامسة ﴾

(لو) ووضعها فى الشرط للماضى كما كانت (إن) شرطاً فى المستقبل خلافاً للفراء فإنه زعم أنها شرطٌ فى المستقبل كإِن ، وتطلبُ فعلين تعلقَ الثانى منهما بالأول تعليقَ المسببِ بالسبب ، فإن كانا منفيين لفظاً فهما مثبتان من جهة المعنى ، وإن كانا مثبتين لفظاً فهما منفيان من جهة المعنى ، وإن كان الأول مثبتاً والثانى منفيًا ، أو بالعكس فهما فى المعنى على المناقضة من لفظهما : لا يقال : فاذا كان الأمر كما قلتموه فى (لو) فكيف يمكن تزييل الحديث النبوى الوارد فى حق (صهيب) فى قوله عليه السلام (نِعَمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ

الله لم يَعصِهِ) فانه إِذا كان الأَمْرُ على ما قررتموه في (لو)
كان حاصله أَنه خاف الله فعصاه ، وهذا يفيد أَن يكون
الخوف سبباً في المعصية ، والحقيقةُ على خلاف ذلك : لأننا
نقول : أمّا القانون المعتبرُ في (لو) والجاري على الاطراد فهو
ما ذكرناه ، فَإِذا ورد ما يخالفه ، وجب تأويله على ما يوافق
مجرأه وله تأويلات ثلاثة ، التأويلُ الأولُ أَن جريها على
ما ذكرناه من الأوجه الأربعة هو المطرد لكن قد يَعْرِضُ
من ذلك بسبب القرائن ما يوجب كون النفي باقياً على حاله من
إفادته للنفي ، وللقرائن تأثير عظيم في تغيير الألفاظ في
العموم ، والخصوص ، والحقائق ، والمجازات ، وعلى هذا يكون
المعنى في الخبر أَن الله تعالى خصّه بطهارةٍ في باطنه وقوّةٍ في
عزيمته بحيثُ إِنَّه لو انتفى الخوف عن قلبه فَإِنَّه لا يلبس
معصية ، فكيف به وقد حصل في أرفع مكان من الخوف
وأعلاه ، وعلى هذا يكون النفيُ على حاله من غير تقرير كونه
ثابتاً من أجل القرينة وهذا كقوله تعالى (ولو أن ما في الارض
من شجرة أقالمٌ والبحرُ يمدُّه من بعده سبعة أبحرٍ ما نفدت
كلماتُ الله) فظاهر الآية دالٌّ على ثبوت النفاذ لكلمات الله
تعالى لأنه منفي في ضمن (لو) فلهذا لم يكن بُدٌّ من بقائه

على حاله لأجل القرينة كما ذكرناه في مسألة صهيب ، والله اعلم
التأويل الثاني أن (لو) وضعها للتقدير ، والتقدير هو أن
يعطى الموجود معنى المعدوم أو المعدوم معنى الموجود كما في قوله
تعالى (لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا) فإنه قدر وجود
الآلهة ثم رتب على وجودهم الفساد ، فإذا تمهدت هذه القاعدة
فاعلم انه قد يؤتى بها لقصد الإثبات للحكم على تقدير لا
يناسب الحكم ليفيد ثبوت الحكم على خلاف الذي فيه
مناسبة ويكون ذلك من طريق الأولى ، فيعلم ثبوت الحكم
مطلقا ، فيجب تنزيل مسألة (صهيب) على هذا ، فإنه إذا
لم يخف الله لم يصدُر منه عصيان ، لما أعطاه الله تعالى من
تزكية النفس ، وطهارة القلب ، فكيف به وقد استمسك
بالعروة الوثقى من الخوف ، فعلى هذا يكون انتفاء العصيان
أولى وأحق ، ومثاله قوله تعالى (ولو علم الله فيهم خيراً
لأسمعهم ولو أسمعهم لتولّوا وهم معرضون) فعلى هذا يجب
تنزيل معنى الآية على ما قررناه من قبل ، فيكون التقدير
فيها لو فهمهم الله تعالى لما أجدى في حقهم التفهيم ، لما
اختصوا به من الترد والعناد فكيف حالهم وقد سلبهم القوة
الفاهمة ، فيكون مع هذا أبلغ في انتفاء الفهم وأدخل في

عدم القبول والهداية لا محالة ، وتقول لأُزَمِّنَ صَحْبَتِكَ ولو
أَقْصَيْتَنِي وَلَا تُشْكِرَنَّكَ ولو لم تعطني ، الى غير ذلك من
الأمثلة ، وكقول امرئ القيس

فقلتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعدا

ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

فإذا كان ملازماً لها مع تقطيع الأوصال فملازمتها مع
المحبة والألفة تكون أدخل لا محالة ، وهذه الواو هي المٌطلعة
على هذه الأسرار ، فاذا قُدِّرَ زوالها زالت البلاغة ، وكقول زهير
ومن هابَ أسبابَ المنايا يئِنَّهُ

ولو رام أسباب السماء بِسَلْمٍ

والمعنى في هذا أن كل من كان هائباً لأن تناله المنايا
في غاية البعد عنها ، فهي لا محالة واقعةٌ به ومُصِيبَةٌ له ،
فكيف حال من لا يدخل في قلبه هيبةٌ لها ، هي في الإِصابة
له أدخلٌ وأقربٌ الى هلاكه وأسرعُ

التأويل الثالث أن تكون (لو) في بابها بمنزلة إن

الشرطية كما قاله الفراء ، وعلى هذا يكون دخول حرف النفي
مفيداً لمعناه من النفي من غير قلب له كما كان ذلك في إن

الشرطية من غير فرق بينهما ، وعلى هذا يكون معناه أنه إن لم يخف الله فلا يعصيه بحال كما تقول إن لم تُكرمني لم أكرمك فالأكرامان منفيان ، وعلى هذا يكون الخوفُ منفيًا والعصيانُ مثله في النفي أيضاً ، والتأويلان الأولان عليهما يكون التعويلُ ، لأن (لو) شرط فيما مضى بخلاف إن ، خلافاً لما زعمه الفراء ، وقد قررنا معناها في الكتب الاعرابية

(الصورة السادسة) ما ، وإيّا ، اعلم أن (ما) و (إيّا) إذا تركبا في الكلام فانهما يفيدان الحصر لامحالة ، إيّا في الاسماء ، وإيّا في الصفات ، فهذان وجهان ، الوجه الأول الحصر في الاسماء ، إيّا في الفاعل كقولك ما ضرب عمرًا الا زيد ، فالعنى في هذا أنه لا ضاربَ لعمر و الا زيد ، وإيّا في المفعول كقولك ، ما ضرب زيد الا عمرًا ، فالعنى فيه أنه لا مضروب لزيد الا عمرو ، ولو قلت ما ضرب الا عمرًا زيد ، كانا سواء ، لأن الغرض هو حصر المفعول ، وهو ما يلي (إيّا) سواء تقدم الفاعل أو تأخر عن المفعول ، ومما جاء في حصر الفاعل قوله تعالى (إنما يخشى الله من عباده العلماء) فالعنى أنه لا خاشيََ لله الا هم ، وأنهم هم المستبدُّون بمراقبة الله تعالى وتعظيم شأنه من بين سائر الخلق ، ولو كان الحصر واقعاً في

المفعول لانعكس المعنى ، فلو قال إنما يخشى العلماء الله ،
لكان تقديره ما يخشى العلماء الا الله ، وعلى هذا يكون
الحصر في المخشي لا في الخاشي ويفيد أن المخشي هو الله دون
غيره ، وعند هذا لا يمتنع أن يُشارك العلماء غيرهم في خشية
الله ، فعلى المعنى الأول الخشية محصورة في العلماء ، وعلى
المعنى الثانى الله المخشي دون غيره ، ومع هذا يكون مخشياً
للعلماء ولغيرهم ، وسرُّ التفرقة بين المعنيين إنما يحصل من جهة
ما ذكرناه من انحصار الفاعل ، والمفعول بعد (الآ) كما
قرّرناه ، وإنما كان الحصر مختصاً بالآ ، ولم يكن حاصلًا
قبلها ، لأن الحصر من أثر (إلّا) وأثرُ الحرف لا يحصل
الآ بعده ، ولا يكون حاصلًا قبله ، الوجه الثانى الحصرُ في
الصفات ، أمّا حصر الاسماء عليها ، فكقولك : ما زيد الآ
قائمًا ، فإنك نفيت أن يكون زيدٌ على صفة من الصفات
الآ صفة القيام ، وأمّا حصرها على الاسماء فكقولك : ما قائم
الا زيد ، فإنك نفيت أن يكون القيام لأحد الآ لزيد ،
فالحصرُ إنما يتناول ما بعد (الآ) كما قرّرناه ، فعلى هذا
يكون اعتبار المسائل في الأسماء والصفات في الحصر ، فإن
قال قائل هل يكون قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن)

من باب التقديم والتأخير ، أو يكون من باب الحصر ، فإن كان من باب الحصر فليس هنا ما يوجب الحصر ويقتضيه من الأحرف التي تدلُّ عليه ، وإن جعلتموه من باب التقديم والتأخير ، فأظهروا التفرقة بين المعاني في التقديم والتأخير ، والجوابُ أمّا الحصرُ فلا مدخل له ههنا ، لفقد ما يكون دالاً على الحصر من أحرف المعاني وهي ، انما ، وما ، والا ، وإذا بطل أن تكون الآية من باب الحصر وجب جعلها من باب التقديم والتأخير وعلى هذا يكون لها في الإعراب تفسيران ، ويكون المعنى فيها تابعاً للإعراب كما نوضحه

التفسيرُ الأول أن يكون الجعل من باب التصيير كقوله تعالى (وهو الذي جعل الأرض قراراً وجعل خلالها أنهاراً) وهو كثير الدّور والاستعمال في كتاب الله تعالى ، وعلى هذا يكون له مفعولان ، فالمفعولُ الأول هو الشركاء ، والثاني هو الظرف ، وهو قوله (لله) وعلى هذا يكون الإِنكار متوجهاً على أن يكون لله تعالى شركاء على الإطلاق ، ويكون انتصاب (الجن) على اضممار فعل محذوف ، كأنه قيل فمن جعلوا لله شركاء ، قيل جعلوا الجن ، فالأولى جملة على حيالها ،

والثانية جملة على حيالها ، وعلى هذا لا يكون فيه تقديم ولا تأخير بالإضافة الى الجن والشركاء ، لانقطاع أحدهما عن الآخر كما ترى ، نعم يمكن تقدير التقديم والتأخير بالإضافة الى الظرف نفسه ، فيقال : هل من فرق بين تقديم الظرف على الشركاء وتأخيره ، والذي يمكن من التفرقة فيه هو أن يقال : إن الظرف اذا كان متقدما كما في نظم الآية وسياقها ، فإنّ الإنكار متوجهٌ من الله حيث جعلوا له شريكا مع أن فيه دلالةً على أنهم لم يجعلوا لغيره شركاء ، بخلاف ما لو قال : وجعلوا شركاء لله ، فإن الإنكار حاصلٌ فيه ، لكن ليس فيه دلالةٌ على أنهم ما جعلوا لغيره شركاء ، ونظير ذلك قولك : ما أمرتك بهذا ، وما بهذا أمرتك ، فإنك اذا أخرت الظرف كان حاصله نفي الأمر عن نفسك من غير أن يكون فيه دلالةٌ على أنك أمرته بشيء آخر ، بخلاف ما اذا قلت : ما بهذا أمرتك ، فإنه كما هو دال على نفي الأمر عن نفسك ، فإنه دال على أنك قد أمرته بشيء آخر ، وهكذا تكون الآية كما قررتها

التفسير الثاني أن يكون المفعول الأول لجعل ، هو الجن ، والمفعول الثاني هو الشركاء ، وعلى هذا يكون الظرفُ

ليس بعمد ويكون متعلقا بشركاء ومن ههنا يظهر سرُّ التفرقة بين التفسيرين ، فأنت على التفسير الأول يظهر لك أن الإينكار إنما توجه عليهم من جهة إضافة الشركاء الى الله تعالى على جهة الإيطلاق ، سواء كان من جهة الجن ، أو من جهة غيرهم ، لأن المعنى أنه لا شريك لله في الإلهية ، لا من الجن ، ولا من غير الجن ، بخلاف المعنى الثاني ، فإن الإينكار إنما كان متوجها من جهة مشاركة الجن لا غير ، ولا شك أن الإيطلاق مخالف للتقييد ، وعلى هذا يكون التفسير الأول أخلق بالآية وأدل على المبالغة من التفسير الثاني ، وبما ذكرناه تدرك التفرقة بينهما ، ولقد كان إيراد هذه الآية حقيقا بفصل التقديم والتأخير لكونها منه وأخص به ، والذي جرَّ من إيردها ههنا هو ما عرض فيها من الإيشكال ، هل هي من باب الحصر ، أو من باب التقديم والتأخير ، فقس على هذا ما يرد عليك من أسرار النظم ، فإن تحته أسراراً جمّة ، ونكتاً غزيرة ، تنبّهك على كثير من الفوائد ، وتطلعك على المناظم والمعاهد ، هذا إذا لحظت من الله بتوفيق ، يهدي الى كل طريق من الخير والتحقيق

الصورة السابعة بيان فوائد (إِنَّ) وجعلتها أربع
الفائدة الأولى أنها كما أشرنا إليه تربطُ الجملةَ الثانيةَ
بالأولى ، وبسببها يحصلُ التأليفُ بينهما ، حتى كأنَّ
الكلامين قد أفرغاً إفرغاً واحداً ، ولو أسقطتها ظهر التنافرُ
بينهما وبطلت الملازمة ، وهذا كقوله تعالى (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي
مَقَامٍ أَمِينٍ) بعد قوله (إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ) فلو
قال : فالمتقون في مقام أمينٍ ، كان من حسن النظام بمعزل

الفائدة الثانية أنَّ لضمير الشأن والقصة معها من حسن
الموقع ، وجودة النظام ، ورشاقة التأليف ، ما لا يمكن وصفه ،
وهذا كقوله تعالى (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) وقوله تعالى (إِنَّهُ
مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) وقوله تعالى (إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا
بِجَهَالَةٍ) وقوله تعالى (إِنَّهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ)

الفائدة الثالثة أنها تهيبُ النكرة وتجعلها سالحة لأنَّ
يُحَدِّثُ عنها وهذا كقوله

إِنَّ دَهْرًا يَضُمُّ شَمْلِي بِسُمْدِي
لِزْمَانٍ يَهْمُ بِالْإِحْسَانِ

وكقوله

إِنَّ شَوَاءَ وَنَشْوَةَ وَخَبَبَ الْبَازِلِ الْأُمُونِ

وسرُّ ذلك هو أنها لما كانت موضوعة لتأكيد الجملة
الابتدائية لا جرمَ اغتفر دخولها على النكرات وهيأتها
للحديث عنها كما ذكرناه

الفائدة الرابعة هو أنها اذا دخلت على الجملة الابتدائية
فقد يجوز الاقتصار على الاسم دون الخبر وهذا كقوله
إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا
وهذا إنما يكون حيث يكون الخبرُ معمولاً مدلولاً
عليه بالقرينة ، لأن المعنى إِنْ لَنَا مَحَلًّا فِي الدُّنْيَا وَإِنْ لَنَا مُرْتَحَلًّا
إِلَى الآخِرَةِ ، فهذا ما أردنا ذكره من هذه الصور الخارجة
عن الضوابط ، وبتمامه يتم الكلام في الفصل العاشر من الباب
الثاني من فن المقاصد ، وهو الكلام في الدلائل الإفرادية
وبالله التوفيق

الباب الثالث

(في مراعاة أحوال التأليف وبيان ظهور المعاني المركبة)

اعلم ان جميع ما أسلفناه إنما هو كلامٌ في الأمور
الإفرادية إلا أن يعرض عارضٌ فيجربى في الأمور المركبة ،
والذي نذكره الآن إنما هو كلامٌ في الأمور المركبة ، إلا

أن يعرض ما يوجب الإفراد ، وقبل الخوض فيما نريده من ذلك نذكر تمهيداً لما نريد ذكره من بعد ، وينبئ على قواعد ثلاث

(القاعدة الأولى)

يجب على الناظم والناثر فيما يقصد من أساليب الكلام مراعاة ما يقتضيه علم النحو أصوله وفروعه من تعريف المبتدأ وتقديمه وجوباً ، اذا كان استفهاماً ، أو شرطاً ، وجوازاً في غير ذلك ، ومراعاة تنكير الخبر ، وتقديمه اذا كان المبتدأ نكرة ، وأن يُراعى في الشرط والجزاء ، كون الجملة الأولى فعلية وجوباً ، والثانية بالفاء اذا كانت جملة اسمية ، أو فعلية إنشائية ، كالأمر والنهي ، أو خبرية ماضية ، وأن يأتي بالواو في الجملة الاسمية اذا وقعت حالاً ، وتحذف مع المضارع المثبت ، وأن يضع كل حرف لما يقتضيه معناه بالأصالة ، فيأتي (بما) لنفي الحال و (بلا) لنفي الاستقبال و (بإن) الشرطية في المواضع المحتملة المشكوك فيها و (باذا) في المواضع الصريحة و (بإذ) لما مضى وينظر في الجمل ، وما يجب من مراعاة عود الضمير فيها وما لا يجب ، ويتصرف في التعريف والتكثير ، والتقديم

والتأخير ، والإيْضار والإيْظهار ، ومواضع الاتصال والانفصال
في الضمائر ، وتعلّقات الحروف الى غير ذلك مما توجهه صناعة
علم الاعراب ، ويوجهه حكمه

(القاعدة الثانية)

يجب عليها مراعاة ما يقتضيه اللفظ من الحقيقة والمجاز
واعلم أن المجاز يدخل دخولا أوليًا ، وله مدخلٌ عظيمٌ ، وهو
أحق بالاستعمال في باب الفصاحة والبلاغة ، وقد شرحنا
قوانينه فيما سبق فأغنى ذلك عن الإعادة ، والذي نريد ذكره
هنا هو أن فائدة الكلام الخطابي إنما يكون لإثبات الغرض
المقصود في نفس السامع ، وتمكّنه في نفسه على جهة التخيل
والتصوّر ، حتى يكاد ينظر اليه عيانًا ، وبيان ذلك أنا إذا قلنا
زيد أسد ، فإنه يفيد فائدة قولنا زيد شجاع ، لكن التفرقة
بين القولين في التصور والتخيل ظاهرةٌ ، فإن قولنا : زيد
شجاع ، لا يتخيل منه السامعُ سوى أنه رجل جرىء في
الحروب ، مقدامٌ على الأبطال ، وإذا قلنا ، زيد أسد ، فإنه
يتخيل عند ذلك صورة الأسد وهيئته وما هو متصف به من
الشجاعة والبطش ، والقوة والاستطالة على كل حيوان ،

واختصاصه بدقّ الفرائس وهضمها، وهذا لا نزاع فيه ،
ومما يوضح ما ذكرناه هو أن العبارة المجازية تكسب الإنسان
عند سماعها هزةً وتُحرِّكُ النشاط، وتُمَايِلُ الأُعطاف ، ولأجل
ذلك يُقدِّمُ الجبانُ ، ويسخو البخيلُ ، ويحلِّم الطائشُ ، ويبدل
الكريم نهايةَ البذل ، ويجدُ المخاطبُ بها نشوةً كنشوة الخمر ،
حتى إذا قطع ذلك الكلامُ أفاقَ من تلك السكرة ، وهبَّ
من سِنَّةِ تيكِ النومة ، وندِمَ على ما كان منه من بذل مال ،
أو ترك عقوبة ، أو إقدام على أمر هائل ، وهذه هي فائدة
سحر لسان الفصيح اللوذعيّ ، المستغنى عن إلقاء الجبال
والعصىّ ، ومصدقُ هذه المقالة قوله صلى الله عليه وسلم : إنَّ
من البيان لسحراً ، يُشير به الى ما قلناه ، فهذه هي فائدةُ
المجاز ، نعم إذا ورد كلامٌ يكون محتملاً للحقيقة والمجاز جميعاً
في موارد الشريعة ، كان حملُه على حقيقته أحقَّ من حمله على
مجازه ، لأنها هي الأصل ، والمجاز فرعٌ ، وقد قررنا هذا
المأخذ في الكتب الأصولية ، وههنا ما يتعلق بعلوم البلاغة

(القاعدة الثالثة)

يجب مراعاة أحوال التأليف بين الألفاظ المفردة ،

والجمل المركبة ، حتى تكون أجزاء الكلام متلائمة آخذاً بعضها
بأعناق بعض ، وعند ذلك يقوى الارتباطُ ويصفو جوهرُ
نظام التأليف ، ويصير حاله بمنزلة البناء المحكم المرصوص
المتلائم الاجزاء ، أو كالعقد من الدرّ فصلّت أسماطه بالجواهر
واللآلئ ، فخلص على أتم تأليف ، وأرشق نظام ، ولنضرب
في ذلك مثالين

(المثال الأول) في المدح وهذا كقول البحري

بلونا ضرائب من قد مضى فما إن رأينا لفتح ضريباً
هو المرء أبدت له الحادثاً ت عزمًا وشيكًا ورأيًا صليباً
تنقل في خلقى سوؤدٍ سماحاً مرجى وبأساً مهيباً
فكالسيف إن جثته صارخاً وكالبحر إن جثته مستشيباً

فانظر إلى إجادته في تأليف هذه الكلمات التي صارت
كالأصباغ التي يعمل منها النقوش ، فما أحسن موقع قوله
هو المرء ، كأنه قال (فتح) هو الرجل الكامل في الرجولية ،
ثم تأمل الى تنكيره السؤدد وإضافة الخلقين اليه ، ثم عقبه
بقوله : فكالسيف ، فلقد أجاد في التشبيه وأحسن في صوغه
(وليس كل آذان تسمع القيل) فليس إذا راق التنكير في

موضعٍ يرُوق في كلِّ موضع ، بل ذاك على حسب الانتظام
وما أخذ السياق يفوق ويزداد إعجاباً وحسنًا ، فأنت اذا فكرت
في هذه الأبيات وجدتها قد اشتملت على نهاية المدح مع
ما حازته من جودة السبك وحسن الرصف في أسهل مأخذٍ
وأعجبه ، وهكذا يكون الإعجابُ في القلة والكثرة بحسب
ما ذكرناه

(المثال الثاني) في الـذمّ وهذا كقول الشاعر

قومٌ اذا استنبَح الأضيافُ كلبَهُمْ

قالوا لأُمَّهِمْ بُولَى على النارِ

(١) فتأليف هذا البيت مشتمل على نهاية الهجاء حتى

لا تكاد لفظه من ألفاظه إلا ولها حظٌّ في الـذمّ والنقص لهؤلاء ،
فقوله (قوم) هو مخصوص بالرجال ، وفيه دلالة على أنهم أعرابٌ

(١) فتأليف الى آخر ما قال في بيان وجوه الـذم فيه . عبارة

سخيفة وهالك عبارة الاصمعي . قال هذا البيت أهجى بيت قالته
العرب . لانه جمع ضرورياً من الهجاء . نسبهم الى البخل لكونهم
يطفئون نارهم مخافة الضيفان . وكونهم يبخلون بالساء فيعوضون
عنه البول . وكونهم يبخلون بالحطب فنارهم ضعيفة تطفئها بولة .
وكون البولة بولة عجوز . وهي أقل من بولة الشابة . ووصفهم بامتهان
أمهم . وذلك للؤمهم .

جُفَاءً لَيْسَ لَهُمْ ثُرُوءٌ وَلَا تَمَكَّنُ فَلَإِ يَأْتُونَ شَيْئًا مِنْ مَكَارِمِ
الْأَخْلَاقِ ، ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى (بِأَذَى) الَّتِي تُوْذَنُ بِالشَّرْطِ الْمُؤَقَّتِ
المُعَيَّنِ ، لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْأَضْيَافَ لَا يَمْتَادُونَهُمْ إِلَّا فِي الْأَوْقَاتِ
الْقَلِيلَةِ ، ثُمَّ إِنَّهُ عَقِبَهُ بِسِينِ الاسْتِفْعَالِ لِتُوْذَنَ أَنَّ كَلْبَهُمْ لَيْسَ
مِنْ عَادَتِهِ النَّبَاحِ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ مِنْهُ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ النَّدْرَةِ لِإِنْكَارِهِ
لِلضَّيْفِ ، وَأَنَّهُ لَا عَهْدَ لَهُ بِهِمْ ، ثُمَّ جَاءَ بِالْأَضْيَافِ عَلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ ،
لَمَّا كَانُوا لَا يَقْصِدُهُمْ إِلَّا نَفَرٌ قَلِيلٌ ، ثُمَّ عَرَّفَهُ بِاللَّامِ إِشَارَةً إِلَى
أَنَّهُمْ قَوْمٌ مَعْرُودُونَ لَا يَقْصِدُهُمْ كُلُّ أَحَدٍ ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ أَيْضًا عَلَى
أَنَّ كَلْبَهُمْ لَا يَنْبَحُ إِلَّا بِالاسْتِنْبَاحِ لِهَزَالِهِ وَقَلَّةِ قُوَّتِهِ مِنَ الْجُوعِ
وَالضَّعْفِ ، ثُمَّ أَفْرَدَ الْكَلْبَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ سِوَاهُ
لِحَقَارَةِ الْحَالِ وَكَثْرَةِ الْفَقْرِ ، ثُمَّ إِنَّهُ أَضَافَ الْكَلْبَ إِلَيْهِمْ
اسْتِحْقَارًا لِحَالِهِمْ ، ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى بِقَالُوا ، لِيَعْرِفَ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ
لَا خَادِمٌ لَهُمْ يَقُومُ مَقَامَهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّهُمْ يَبَاشِرُونَ حَوَائِجَهُمْ
بِأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ جَعَلَ الْقَوْلَ مِنْهُمْ مَبَاشِرَةً لِأَمْرِهِمْ ، لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ
يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَخْلُفُهَا مِنْ خَادِمَةٍ وَغَيْرِهَا فِي إِطْفَاءِ النَّارِ ، فَأَقَامَ
أَمْرَهُمْ مَقَامَ الْأُمَّةِ وَالْخَادِمَةِ فِي قَضَاءِ الْحَوَائِجِ لَهُمْ ، وَلَمْ يُشَرِّفْهَا
عَنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ جَعَلَهُمْ قَائِلِينَ لَمَّا يَسْتَنْكِرُ مِنْ لَفْظِ الْبَوْلِ لِأَنَّ
ذَكَرَهُ يَشْعُرُ بِذِكْرِ مَخْرَجِهِ مِنَ الْعَمُورَةِ فِي حَقِّ الْأُمِّ فَلَمْ يَكُنْ

هناك حشمة لهم ولا مروءة في إضافة ما أضيف إليها من ذلك، ثم قال على النار، فيه دلالة على ضعف نارهم لقلة زادهم، وأنه يطفئها بولة، وأنها إنما أمرت بذلك، كي لا يهتدى الأضياف اليهم ولا يعرفوا مكانهم، ثم أتى بلفظة على، ولم يقل فوق النار، ليدل بحرف الاستعلاء على أنها قصدت حقيقة الاستعلاء بالبول قائمة من غير مبالاة في التستر ولا مروءة في تغطية العورة، فقد وضح لك بما قررناه أن التأليف هو العمدة العظمى والقانون الأكبر في حسن المعاني وعظم شأنها ونخامة أمرها، ومن الأمثلة الرائقة ما يؤثر عن أمير المؤمنين فإله في أول خلافته: (ان الله سبحانه أنزل كتاباً هادياً بين فيه الخير والشر، فخذوا منهج الخير تهتدوا، واصدقوا عن سمة الشر تقصدوا، الفرائض الفرائض، أدوها إلى الله تؤدكم إلى الجنة، إن الله تعالى حرم حراماً غير مجهول، (١) وفضل حرمة المسلم على الحرم كلها، وشدد بالإخلاص والتوحيد حقوق المسلمين في معاقبتها، فالمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده إلا بالحق، ولا يحل أذى المسلم إلا بما يجب، بادروا أمر العامة، وخاصة أحدكم وهو الموت فإن الناس أممكم

(١) سقط هنا قوله . وأحلّ حلالاً غير مدخول

وإن الساعة تخذوكم من خلفكم ، تخففوا تلحقوا ، فإنما ينتظر
بأولكم آخركم ، اتقوا الله في عباده وبلاده ، فإنكم مسؤولون
حتى عن البقاع والبهائم ، وأطيعوا الله ولا تعصوه ، وإذا رأيتم
الخير فخذوا به ، ، وإذا رأيتم الشر فأعرضوا عنه) فلينظر الناظر
ما اشتمل عليه هذا الكلام من حسن التأليف وبديع
التصريف ، وليلاحظ ما تضمنه قوله ، تخففوا تلحقوا ، بعين
البصيرة وما اشتمل عليه من بلاغة المعاني وجزالة الالفاظ ،
وإنه لكلامٌ من استوى على عرش البلاغة واستولى ، ودلّ
بالارشاد على مصالح الدين والدنيا ، فعليك بمراعاة جانب
التأليف فإنه القطب الذي تدور عليه أرحية البلاغة ، ولا
سبيل الى جذبته بزمامه ، والاستيلاء على كماله وتمامه ، الا
بعد إحراز فصول تكون محتوية على أسرارها ، ومستولية على
المقصود منه

— الفصل الاول —

(في ذكر الاطناب وبيان معناه)

اعلم أن الاطناب وادٍ من أودية البلاغة ، ولا يرد الآ
في الكلام المؤتلف ، ولا يختص بالمفردات ، لأن معناه

لا يحصل الآ في الأمور المركبة ، فمن أجل هذا خصصناه
بالإيراد في هذا الباب ، والاطنابُ مصدرُ أطنب في كلامه
إطناباً ، إذا بالغ فيه وطول ذيوله لافادة المعاني واشتقاقه من
قولهم: أطنب بالمكان اذا طال مقامه فيه ، وفرس مطنب (١)
اذا طال متنه ، ومن أجل ذلك سُمي حبل الخيمة طنباً لطوله ،
وهو تقيض الإيجاز في الكلام ، فلنذكر ماهيته والتفرقة بينه
وبين التطويل ، ثم نذكر أقسامه ، ثم نردفه بذكر الأمثلة
فيه ، فهذه مباحث ثلاثة تفصلها بعمونة الله تعالى

﴿ البحث الاول ﴾

(في ماهيته والتفرقة بينه وبين التطويل)

ومعناه في لسان علماء البيان هو زيادة اللفظ على المعنى
لفائدة جديدة من غير تريد فقولنا: هو زيادة اللفظ على المعنى ،
عامٌ في الإطناب ، وفي الألفاظ المترادفة كقولنا : ليثٌ
وأسدٌ ، فإنه كله من باب زيادة اللفظ على معناه ، وقولنا لفائدة ،
يخرج عنه التطويل ، فإنه زيادة من غير فائدة ، وقولنا جديدة ،

(١) صوابه وفرس أطنب . وصفا من طب الفرس . كطرب

تخرج عنه الالفاظ المترادفة ، فإنها زيادة في اللفظ على المعنى لفائدة لغوية ، ولكنها ليست جديدة ، وقولنا من غير ترديد ، يحترز به عن التواكيد اللفظية كقولنا : اضرب اضرب ، فانها زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة ، وهو التأكيد ، لكنه ترديد اللفظ وتكريره ، بخلاف الإطناب فانه خارجٌ عن التأكيد ، فوضح بما ذكرناه شرح ما هيّة الإطناب بهذه القيود التي أشرنا إليها ، فصارت الأمور التي يُلبس بها الإطنابُ ثلاثة ، التطويل ، وهو مزيد من غير فائدة ، والتكرير ، والترادف ، وقد خرج التكرير بقيد التردد ، وخرج المترادف بقيد الفائدة الجديدة ، وخلص باعتبار هذه القيود عن غيره من سائر الحقائق ، فكان حاصل الإطناب الاشتداد في المبالغة في المعاني ، أخذاً من قولهم : أطنبت الريح ، اذا اشتد هبوبها ، وأطنب الرجلُ في سيره ، إذا اشتد فيه ، وهو غير مناقض لما ذكرناه في اشتقاقه في صدر الباب

(وأما) التفرقة بينه وبين التطويل فاعلم أن علماء البيان لهم في ذلك مذهبان ، المذهب الاول أن الإطناب هو التطويل ، وهذا هو المحكيُّ عن أبي هلال العسكري ، وعن

الغانمي أيضاً ، وقالوا : ان كتب الفتوح والتقاليد كلها ينبغي أن تكون مطوّلة كثيرة الاطناب ، لأنها مما يقرأ على عوام الناس لا فتقارها الى البيان ، فكلامهما يقضى بأنه لا تفرقة بين الإطناب والتطويل ، المذهب الثاني أنهما يفترقان فان الإطناب يذكر لفائدة عظيمة بخلاف التطويل ، فإنه لا فائدة وراءه ، وهذا هو الذي عليه الأكثر من علماء البلاغة ، واليه يشير كلام ابن الأثير وهذا هو المختار ، ويدل على ما قلناه من التفرقة بينهما ، هو أن الإطناب صفة محمودة في البلاغة ، بخلاف التطويل ، فإنه صفة مذمومة في الكلام ، وما ذاك إلا لأن الإطناب يحى من أجل الفائدة بخلاف التطويل ، فإنه يكون من غير فائدة ، فحصل من مجموع ما ذكرناه أن ما يتوصل به الى البغية من معاني الكلام أمور ثلاثة ، الإيجاز ، والإطناب ، والتطويل ، فأما الإيجاز فهو دلالة اللفظ على معناه من غير نقصان فيخل ، ولا زيادة فيمِل ، وقد رمزنا الى أسرارها فيما سبق ، وأما التطويل والإطناب فهما متساويان في تأدية المعنى ، خلا أن الإطناب مختص بفائدة جديدة ، ولأجلها كان ممتازاً عن التطويل ، ومثال ما قلناه من ذلك كمن سلك لطلب مقصد من المقاصد ثلاث طرق فانها

كلّهما موصلةٌ الى ما يريدُه ، فأحدها أقربُ الطَّرُق ، وهو
نظير الإيجاز والطريقان الأخریان متساويتان في الإِطالة ،
وهما نظيرا الإِطناب والتطويل ، خلا أن أحدهما مختصٌّ إما
بمُتَنزِهٍ حسنٍ ، أو بمياهٍ عذبةٍ ، أو زيارة صديق أو غير ذلك
من الفوائد فهو نظير الإِطناب كما لخصناه ، وأصدقُ مثال في
الإيجاز ، والإِطناب ، والتطويل ، ما حكاه ابن الأثير وهو
أن المأمون لما وجّه طاهرَ بن الحسين في عسكر لحرب عيسى
ابن ماهانَ فقتله وهزم عسكره ، واستولى على جنده ثم كتب
اليه طاهر يخبره بذلك فقال : كتابي الى أمير المؤمنين ورأسُ
عيسى بن ماهان بين يديّ وخاتمه في يدي ، وعسكره
مُتَصَرِّفٌ تحت أمرى والسلام ، فهذا كتاب قد أوجز فيه غاية
الإيجاز وأتى فيه بالغرض المقصود من غير تطويل ولا إِطناب ،
لاشتماله على تفاصيل القصة وإجمالها ، وهو من أحسن أمثلة
الإيجاز ، وإن وجهته على جهة الإِطناب فإنك لتشرح القصة
مفصلة وتودع التفاصيل زُبداً عظيمة من تعظيم المأمون وقوة
سلطانه ونهضة جنود الإسلام واستطاته على الكُفَّار من
أهل الردّة ، لأن عيسى بن ماهان كان نصرانياً فيما قيل ،

ويُحكى صفة الواقعة وما كان مع فوائد عظيمة ونكت جمة ،
فما هذا حاله يكون إطناباً لاحتوائه على ما ذكرناه من الفوائد،
وإن حكاها بصفة التطويل العري عن الفوائد بان يقول
صدر الكتاب يوم كذا من مكان كذا في شهر كذا والتقى
عسكرنا وعسكره ، وتزاحف الجمعان ، وتطاعن الفريقان ،
وحجى القتال واشتدّ النزال مع تفاصيل كثيرة ثم قتل
عيسى بن ماهان واحترأ رأسه ونزع الخاتم من يده ، وترك
جسده طعاماً للطيور والسباع والذئاب وغير ذلك من تفاصيل
الوقعة ، فهذا يقال له التطويل من جهة أن تفاصيل الوقعة
خالية عن الفوائد الغزيرة التي يُحتاج الى مثلها فهذه هي أمثلة
الأمر الثلاثة قد فصلناها ليحصل التمييز بينها

(البحث الثاني)

(في ذكر تقسيم الاطناب)

واعلم ان الإطناب قد يكون واقعاً في الجملة الواحدة ،
وقد يرد في الجمل المتعددة ، فهذان القسمان نذكر ما يتعلق
بكل واحد منهما بمعونة الله تعالى

(القسم الأول)

ما يكون متعلقاً بالجملة الواحدة ، وتارة يردُّ على جهة الحقيقة
وتارة يردُّ على جهة المجاز ، فهذان وجهان

(الوجه الاول)

ما يرد من الإِطْناب على جهة الحقيقة وهذا كقولنا :
رأيتُه بعيني ، وقبضته بيدي ، ووطئته بقدمي وذقتُه بلساني
الى غير ذلك من تعليق هذه الأفعال بما ذكرناه من الأدوات
وقد يظنّ الظانّ أن التعليق بهذه الآلات انما هو لغو لا
حاجة اليه فإنّ تلك الأفعال لا تُفعل الا بها ، وليس الامر كما
ظنّ بل هذا انما يقال في كل شيء يعظم مناله ويعزّ الوصول
اليه ، فيؤتى بذكر هذه الادوات على جهة الاطناب دلالةً
على نيته ، وأن حصوله غير متعذر ، وعلى هذا ورد قوله تعالى
(ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ) وقوله تعالى (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ
بِأَلْسِنِكُمْ) لأن هذه الآيات انما وردت في شأن الإفك وفي
جعل الزوجات أمهات ، وفي جعل الأذعياء أبناءً ، فأعظم
الله الرّدّ والإِنكار في ذلك بقوله (وتقولون بأفواهكم) على
أهل الإفك في الرمي بفاحشة الزنا لمن هي ظاهرة العفاف

والسّر وبقوله (ذلكم قولكم بأفواهكم) على من قال لزوجته
هي عليه كظهر أمّه ، أو لمن قال لملوكه يا بنيّ فبالغ في الردّ
بهذه المقالة والنكير عليها عن أن تكون الزوجة أمّاً والعبد
ابنّاً وأنّ مثل هذا يكون محالاً ، وهو أن يُجمع بين الزوجية
والأُمومة وبين البنوة والعبودية ، ومن هذا قوله تعالى
(ما جعل الله لرجلٍ من قلبين في جوفه) فقد علم ان القلب
لا يكون الا في الجوف ولكن الغرضُ المبالغةُ في الإنكار
بأن يكون للإنسان قلبان ، أكّد ذلك بقوله في جوفه ، ومن
هذا قوله تعالى (فخرّ عليهم السقف من فوقهم) فإنّ المعلوم من
حال السقف أنه لا يكون الا من فوق ، وإِنما الغرضُ المبالغةُ
في الترهيب والتخويف والإنكار والردّ كما أشار اليه بقوله
(قد مكرّ الذين من قبلهم فأتى الله بُنيانهم من القواعد)
يعنى بالخراب والهدم فخرّ عليهم السقف من فوقهم ، تشديداً
في الأمر ، وتهويلاً لهم ، واعظاماً لحاله وهكذا قوله تعالى
في سورة الحاقة (نَفْخَةٌ واحدةٌ ودَكَّةٌ واحدةٌ) فإنّ
التاء مؤنّنةٌ بالوحدة ، ولكنّه أتى بالصفة على جهة المبالغة
بالإطناب في نخامة الأمر وعظمه ، فأما قوله تعالى (ومنّاةٌ
الثالثة الأخرى) فليس هذا من باب الإطناب بالتأكيد ،

وانما هو من أجل مراعاة سجع الآي ، فإنها من أول السورة
على الألف ، فلاجل هذا قال (الثالثة الأخرى) مراعاةً
لما ذكرناه

(الوجه الثاني)

فيما يرد على جهة المجاز في الإطناب ، وهذا كقوله تعالى
(فإنها لا تعمى الأبصارُ ولكن تعمى القلوبُ التي في
الصدور) فالفائدة بذكر الصدور ههنا وإن كانت القلوبُ
حاصلةً في الصدور على جهة الإطناب بذكر المجاز ، وبيانه
هو أنه لما علم وتَحَقَّقَ ان العمى على جهة الحقيقة إنما يكون
في البصر ، وهو أن تصاب الحدقة بما يذهب نورها ويزيله ،
واستعماله في القلوب إنما يكون على جهة التجوز بالتشبيه ،
فلما أُريد ما هو على خلاف المتعارف من نسبة العمى الى
القلوب ونفيه عن الأبصار ، لا جرمَ احتاج الامر فيه الى
زيادة تصويرٍ وتعريفٍ ، ليتقرر أن مكان العمى هو القلوب ،
لا الأبصارُ ، ولو قال فإنها لا تعمى الأبصارُ ولكنها تعمى
الأبصار التي في الصدور ، لكان مفتقراً الى ذكر الصدور ،
كافتقار القلوب ، لكن القلوبُ أُدخل في الحاجة ، ولهذا

وردت الآية عليه لانه قد يتجاوز بلفظة الأَبصار في العقول ،
ولا يتجاوز بالقلوب عن العقول فلاجل هذا كان ذكرُ قوله في
الصدور عقيب القلوب أحسن من ذكرها عقيب الأَبصار
لما ذكرناه ، وهذا من لطائف علم البيان ومحاسنه

(القسم الثاني)

في بيان ما يرد في الجمل المتعددة ، ويرد على صور
مختلفة ، وكلها وإن اختلفت فانها ترجع الى الضابط الذي
ذكرناه من قبل ، ونشيرُ منه ههنا الى ضروب أربعة ، وفيها
دلالة على غيرها بمعونة الله تعالى

(الضرب الأول) ما يكون عائداً الى النفي والإثبات ،

وحاصله راجعُ الى أن يُذكر الشيء على جهة النفي ، ثم يُذكر
على جهة الإثبات أو بالعكس من ذلك ، ولا بد أن يكون
في أحدهما زيادة فائدة ليست في الآخر يؤكد ذلك المعنى
المقصود ، والأ كان تكررأ ، ومثاله قوله تعالى (لا يَسْتَأْذِنُكَ
الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يُجاهدوا بأموالهم
وأَنْفُسِهِمْ وَاللهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ) ثم قال تعالى (إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ
الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي

رَبِّهِمْ يَتَرَدَّدُونَ) فالآية الثانية كالأية الأولى الآ في النفي
والاثبات ، فإن الأولى من جهة الإثبات ، والثانية من جهة
النفي ، فلا مخالفة بينهما إلا فيما ذكرناه ، خلا أن الثانية اختصت
بمزيد فائدة ، وهي قوله (وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم
يترددون) إعلاماً بحالهم في عدم الإيمان بالله واليوم الآخر ،
وأنتهم في وجل وإشفاقٍ من تكذيبهم ، حيارى في ظلم
الجهل ، لا يخلصون إلى نور وهدى ، ولولا هذه الفائدة
لكان ذلك تكريراً ولم يكن من باب الإطناب ، ومن هذا
قوله تعالى (وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَهُ وَلَكِنْ أَكْثَرَ
النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ، يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ
الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ) فقوله : يعلمون . بعد قوله : لا يعلمون ،
من الباب الذي نحن بصددده ، ولهذا فانه نفي عنهم العلم بما
خفى عنهم من تحقيق وعده ثم أثبت لهم العلم بظاهر الحياة
الدنيا ، فكأنه قال : علموا ، وما علموا ، لأن العلم بظاهر
الأمر ليس علماً على الحقيقة ، وإنما العلم هو ما كان علماً
بطريق الآخرة ومؤدياً إلى الجنة ، فلولا اختصاص : قوله
يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون
لكان تكريراً لا فائدة تحته ، فلاجل ما ذكرناه عد من

الإِطْنَاب لاشْتِمَالِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْفَائِدَةِ الَّتِي لَخَصْنَاهَا
(الضرب الثاني) أَنْ يُصَدَّرَ الْكَلَامُ بِذِكْرِ الْمَعْنَى
الوَاحِدِ عَلَى الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ ، ثُمَّ يُرَدَّفُ بِذِكْرِ التَّشْبِيهِ عَلَى جِهَةِ
الِإِيضَاحِ وَالْبَيَانِ وَمِثَالُهُ قَوْلُ أَبِي عِبَادَةَ الْبَحْتَرِيِّ
(ذَاتِ حَسَنِ لَوْ اسْتَزَادَتْ مِنَ الْحُسْنِ إِلَيْهِ لَمَا أَصَابَتْ مَزِيدًا)
(فَهِيَ كَالشَّمْسِ بِهَجَّةٍ وَالْقَضِيبِ اللَّسْدَنِ قَدًّا وَالرُّثْمِ طَرْفًا وَجِيدًا)
فَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ كَانَ كَافِيًّا فِي إِفَادَةِ الْمَدْحِ ، وَبِالغَايَةِ
الْحُسْنِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَوْ اسْتَزَادَتْ لَمَا أَصَابَتْ مَزِيدًا ، دَخَلَ
تَحْتَهُ كُلُّ الْأَشْيَاءِ الْحَسَنَةِ ، خِلَافَ أَنْ لِلتَّشْبِيهِ مَزِيَّةً أُخْرَى تَفِيدُ
السَّمْعَ تَصَوُّرًا وَتَخْيِيلًا لَا تَحْصُلُ مِنَ الْمَدْحِ الْمَطْلُوقِ ، وَهَذَا
الضَّرْبُ لَهُ مَوْقِعٌ بَدِيعٌ فِي الْإِطْنَابِ وَهَكَذَا وَرَدَ قَوْلُهُ أَيْضًا
تَرَدَّدَ فِي خَلْقِي سُودِدِ * سَمَاحًا مُرَجِّيَّ وَبَأْسًا مَهِيْبًا
فَكَالسَيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صَارِخًا * وَكَالْبَحْرِ إِنْ جِئْتَهُ مُسْتَشِيْبًا
فَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ دَالٌّ عَلَى نِهَآيَةِ الْمَدْحِ ، لَكِنِ الْبَيْتُ الثَّانِي
مَوْضِعٌ وَمُبَيِّنٌ لِمَعْنَاهُ ، لِأَنَّ الْبَحْرَ لِلسَّمَاحِ ، وَالسَيْفَ لِلْبَأْسِ
الْمَهِيْبِ ، مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِالتَّشْبِيهِ الْفَائِقِ الَّذِي يَكْسِبُ الْكَلَامَ
رَوْنَقًا وَجَمَالًا ، وَيَزِيدُهُ قُوَّةً وَكَمَالًا ، وَلَهُ وَقْعٌ فِي الْبَلَاغَةِ

وتأكيد في المعنى ، والتفرقة بين هذا الضرب وما قبله ظاهرة
لا خفاء بها ، فان هذا واردٌ على جهة التشبيه بعد تقدم
ما يرشد الى المعنى ويقويه ، بخلاف الضرب الأول ، فإن
الإطناب فيه من جهة المفهوم المعنوي ، وبيانه هو أنه لما قال
في الآية الأولى (لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر
أن يجاهدوا بأموالهم وانفسهم) أشعرَ ظاهرُها من جهة المفهوم
أن غير هؤلاء بخلافهم ، وأنهم المخصوصون بالاذن ، فاذا قال
بعد ذلك (إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر)
كان هذا مؤكداً لمفهوم الآية الأولى موضعاً له ، مع ما أفاد
من تلك الفائدة التي ذكرناها ، وهو اختصاصهم بالريب
والوجل والتردد والحيرة ، وهكذا الكلام في الآية الثانية
فانه لما قال ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، فنفي نفيًا عامًا
أشعرَ ظاهرُه أنهم غيرُ عالمين بعلم الدين ، وحقائق علم الآخرة ،
ومفهومها أن معهم علماء من ظاهر الدنيا ، فاذا قال بعد ذلك
(يعلمون ظاهرًا من الحياة الدنيا) كان إطنابًا لمفهومها مؤكداً
مع زيادة فائدة فيه ، وهو غفلتهم عن أمور الآخرة واعراضهم
عنها ، فحصل من مجموع ما ذكرناه أن الإطناب في الضرب

الأول إنما يظهر من جهة ما ذكرناه من المعنى المفهوم ، وان
الاطناب في الضرب الثاني إنما يظهر من جهة اللفظ بإيراد
التشبيه للإيضاح والتقرير كما أشرنا إليه

(الضرب الثالث) أن يذكر الموصوف فيؤتى في ذلك
بمعان متداخلة خلاً أن كل واحد من تلك المعاني مُختصٌّ
بخصيصة لا تكون للآخر ، ومثاله قول أبي تمام يصف
رجلاً أنعم عليه

مِن مِنَّةٍ مَشْهُورَةٍ وَصَنِيْعَةٍ

بِكِرٍّ وَإِحْسَانٍ أَعْرَئُ مَحْجَلٍ

فقوله منة مشهورة ، وصنيفة بكر ، وإحسان أعْرَئُ محجل
محجل ، معان متداخلة ، لأن المنة والإحسان والصنيفة كلها
أمر متقاربة بعضها من بعض ، وليس ذلك من قبيل التقرير ،
لأنها إنما تكون تكريراً لو اقتصر على ذكرها مطلقاً من
غير صفة كأن يقول منة وصنيفة وإحسان ولكنه وصف
كل واحدة منها بصفة تُخالف صفة الآخر ، فلا جرم
أخرجها ذلك عن حكم التكرير ، فقال (منة مشهورة)
لكونها عظيمة الظهور لا يمكن كتمانها، وقوله (صنيفة بكر)
فوصفها بالبكارة، أي أن أحداً من الخلق لا يأتي بمثلها من قبل

ومن بعدُ ، وقوله (وإِحسانٌ أغرَّ محجَّل) فوصفه بالفرة ليدلَّ
بذلك على تعداد محاسنه وكثرة فوائده ، فلما وصف هذه
المعاني المتداخلة الدالة على شيء واحدٍ بأوصافٍ متباينةٍ صار
ذلك إطناباً ولم يكن تكريراً ، وكقول أبي تمام أيضاً
ذِكْرُ سَجَايَاهُ تَضِيفُ ضِيُوفُهُ

وَيَرْجَى مُرْجِيَهُ وَيُسْأَلُ سَائِلُهُ

فإنَّ غرضه فيما قاله ذكرُ الممدوحِ بالكرمِ وكثرةِ العطاءِ ،
خلا أنه وصفه بأوصافٍ متعددة ، فجعل ضيوفه تضيف ،
وراجيه يُرْجَى ، وسائله يُسْأَلُ ، وليس هذا من باب التكرير ،
لأنَّ كلَّ واحدٍ منها دالٌّ على خلاف ما دلَّ عليه الآخر
لأنَّ ضيفه يستصحب ضيفاً طمعاً في كرمِ مُضِيفِهِ ، وسائله
يُسْأَلُ ، أي أنه يُعْطَى السائلين عطاءً جزلاً يصيرون به
مُعْطِينَ غَيْرِهِمْ ، وراجيه يرجى ، أراد أنه إذا تعلق به رجاء
راجٍ فقد ظفرَ بنجاح حاجته وفاز بإنجاز مطلبه ، وهذا أعظم
وصف وأبلغه

(الضرب الرابع) من الإطناب أن المتكلم إذا أراد
الإطناب فإنه يستوفي معاني الغرض المقصود من رسالة ، أو
خطبة ، أو تأليف كتاب ، أو قصيدة ، أو قرطاس ، أو غير

ذلك من فنون الكلام ، وهذا هو أصعبُ هذه الضروب الأربعة ، وأدقها مسلكاً ، وأضيقها جرياً ، لكونه مشتملاً على لطائف كثيرة ، ويتفرع الى فنون واسعة ، تتفاضل فيها المراتب ، وتتفاوت فيها الدرَجُ في أساليبِ النظم والنثر ، والتبريز فيه قليلٌ ، فما قلتُ ألفاظه وكثرت معانيه فهو الإيجاز ، وما كثرت ألفاظه وكان فيها دلالةٌ على الفوائد فهو الإطناب ، وما كثرت ألفاظه من غير فائدة فهو التطويل ، وما تكررت ألفاظه المتماثلة فهو التكرير ، وقد قررنا هذه المعاني من قبلُ فأغنى عن إعادتها ، فهذا ما أردنا ذكره في تقسيم الاطناب والله الموفق

﴿ البحث الثالث ﴾

(في ذكر أمثلة الاطناب)

اعلم ان هذا النوع من علم البيان كثير المحاسن واسع الخَطوط لطائفه بديعةٌ ، ومداخله دقيقةٌ ، فلنورد أمثله من كتاب الله تعالى ، ثم من السنة الشريفة ، ثم من كلام أمير المؤمنين ومن كلام البلغاء ، فهذه أنواع أربعة

(النوع الاول)

ما ورد فيه من كتاب الله تعالى فمن ذلك ما ورد في
صفة الجنة على جهة الإيجاز قوله تعالى (فيها ما تشتهي
الأنفس وتلذُّ الاعين وأنتم فيها خالدون) فهذه نهاية الإيجاز ،
فإنه قد استولى على جميع اللذات كلها من غير إشارة الى
تفصيل ، وكذلك قوله تعالى (فلا تعلمُ نفسٌ ما أُخْفِيَ لهم
من قُرَّةِ أعينٍ) فهذا أيضاً دال على غاية اللذة بأوجز عبارة
واللطفها ، ومنه قوله تعالى (وإذا رأيتَ ثمَّ رأيتَ نعيماً ومُلْكاً
كَبِيراً) وقوله تعالى (تعرِفُ في وجوههم نَضْرَةَ النعيمِ)
الى غير ذلك من الإيجاز البالغ ، والإطناب كقوله تعالى
(مثلُ الجنةِ التي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فيها أنهارٌ من ماءٍ غيرِ آسنٍ
وأنهارٌ من لبنٍ لم يتغيَّرَ طعمُهُ وأنهارٌ من خمرٍ لذيَّةٍ للشاربين
وأنهارٌ من عَسَلٍ مُصَفًّى) وقوله تعالى (في جنَّةٍ عاليةٍ لا تَسْمَعُ
فيها إلا غيَّةً فيها عينٌ جارِيَةٌ فيها سُرُرٌ مرفوعةٌ وأَكْوَابٌ
مَوْضُوعَةٌ وَمَنَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ) وقوله تعالى (على
سُرُرٍ مَوْضُوعَةٍ مُتَّكِنِينَ عليها مُتَقَابِلِينَ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ
وَلَدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ لَا

يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزَفُونَ وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ
مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٍ عِينٍ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ) ومن ذلك
قوله تعالى (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا وَكَوَاعِبَ
أَتْرَابًا وَكَأْسًا دِهَانًا لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا) وقوله
تعالى (وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى
الْأَرَائِكِ لَا بَرْدٌ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ
ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أَمْطُوفُهَا تَذَلِيلًا وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ
وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا
وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى
سَلْسَبِيلًا وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَوْهُمُ
حَسَبَتْهُمْ لُؤْلُؤًا مَنشُورًا) ثم قال (عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خَضِرٌ
وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا
طَهُورًا) وقوله تعالى في سورة الرحمن فانه أَوْجَزُ أَوْلَا ، ثم
أُطْنَبَ فِي وَصْفِ الْجَنَّةِ ، فَقَالَ فِي الْإِبْرَازِ (وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ
رَبِّهِ جَنَّاتٍ) ثم قال (فِيهِمَا مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ) ثم أُطْنَبَ
بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (مُتَّكِنِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ
وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ) ثم قال بعد ذلك (مِذَاهَا مَتَّانٌ ، فِيهِمَا

عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ) وقال فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ) وقال (فِيهِمَا
فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ) ثم قال (حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ)
وقال (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) ثم قال (مَتَّكِنِينَ عَلَى
رُفُوفٍ خَضْرَاءَ وَعَبَقْرِيٍّ حِسَانٍ) فهذه كلها أوصاف جارية
على جهة الإطناب ، فأما الإيجاز في صفة أهل النار فقوله
تعالى (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ خَالِدُونَ لَا يُفْتَرُونَ عَنْهُمْ
وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ) وقوله تعالى (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ)
إلى غير ذلك مما يدل على الهوان من جهة الإجمال ، وأما
الإطناب فكقوله تعالى (وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ
خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ تَلْفَحُ وُجُوهُهُمُ النَّارُ وَهُمْ
فِيهَا كَالْحُوتِ) وقوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ
ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُسَبُّ مِنْ فَوْقِ رُؤُسِهِمُ الْحَمِيمُ يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي
بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ وَلَهُمْ مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ) وهكذا القول في
الإيمان والكفر ، وصفة المؤمنين والكفار ، فإنه قد ورد في
حقهم الإيجاز والإطناب ، وهو ظاهر لا يحتاج فيه إلى
التكثير ، فأما التطويل فكتاب الله تعالى مُنَزَّهُ عَنْهُ ، لكونه
تكثيراً من غير فائدة مستجدة ، ومثاله لو أُريد وصف
بستان يتضمن فواكه ، لقليل فيه : الرُّمَّانُ الَّذِي وَرَقُهُ أَخْضَرُّ

مستطيلٌ وله قُضبانٌ لَدَنَةٌ لها شجونٌ وفنونٌ مشتملةٌ على
حَبِّ مَدَوَّرٍ في وسطها أعطافٌ مشحونةٌ بينادقٌ حُمُرٌ الى غير
ذلك ، فما هذا حاله يُعَدُّ من التطويل الذي لا ثمرة له ولا
فائدة تحته

(النوع الثاني)

ما ورد من جهة السنة النبوية فأما الإيجاز فمثاله قوله
صلى الله عليه وسلم : حكايةً عن الله تعالى أُعِدَّتْ لِعِبَادِي
الصالحين ما لا عينٌ رأت ولا أُذُنٌ سمعت ولا خطر على قلب
بَشَرٍ ، بَلَّةٌ ما ادَّخَرْتُ لَهُمْ ، وفي حديث آخر في الجنة ما لا
عَيْنٌ رَأَتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قلب أحد الى
غير ذلك من الاحاديث الواردة على جهة الاجمال ،
وأما الإطنابُ فكقوله (١) صلى الله عليه وسلم من لذَّذَ أَخَاهُ
بِمَا يَشْتَهُيه رَفَعَ اللهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ دَرَجَةٍ وَكُتِبَ لَهُ أَلْفُ
أَلْفِ حَسَنَةٍ وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ وَأُطْعِمَهُ مِنْ ثَلَاثِ
جَنَانٍ ، مِنْ جَنَّةِ الْفَرْدُوسِ . وَمِنْ جَنَّةِ الْخُلْدِ ، وَمِنْ جَنَّةِ عَدْنٍ ،
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ سَقَى مُؤْمِنًا شَرِبَهُ سَقَاهُ

(١) هذا الحديث والذي يليه من الاحاديث الموضوعية

الله من الرحيق المختوم ، أوفال من نهر الكوثر ، ومن كسا مؤمناً كساهُ الله من سندس الجنة ، ومن أطعم مؤمناً لقمةً أطعمه الله من طيبات الجنة وفواكهها وقوله صلى الله عليه وسلم : في الإيمان إنه بضع وسبعون ^(١) باباً أعلاه لا إله الا الله وأدناه إمطة الأذى عن الطريق ، فهذا وما شا كله من باب الإيجاز الرائق والاختصار الفائق لاندراج الخصال الكثيرة والشعب المنتشرة تحت ما ذكره في حق الإيمان ، ومن الإطناب قوله صلى الله عليه وسلم : لا يكمل إيمان العبد بالله حتى يكون فيه خمس خصال ، التوكل على الله ، والتفويض الى الله ، والتسليم لأمر الله ، والرضا بقضاء الله ، والصبر على بلاء الله ، إنه من أحب لله ، وأبغض لله ، وأعطى لله ، ومنع لله فقد استكمل الإيمان ، فانظر الى ذكره تلك الخصال الخمس التي جمعها اصلاً في كمال الإيمان كيف أردفها بما هو كالثمره لها ، والمصدّق لامرها بقوله : إنه من أحب لله ، لأن كل من كملت فيه تلك الخصال فلا شك في كون أعماله تكون لله من حب أو بغض أو إعطاء أو منع ، ومن الاطناب

(١) باباً صوابه شعبة

الحسن قوله صلى الله عليه وسلم : **إِنَّ الْعَبْدَ لَا يُكْتَبُ فِي الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَسْلَمَ النَّاسُ مِنْ يَدِهِ وَلِسَانِهِ ، وَلَا يُعَدُّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى يَأْمَنَ أَخُوهُ بِوَأْتِقَهُ ، وَجَارُهُ بِوَادِرِهِ ، وَلَا يَنَالَ دَرَجَةَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حِذَارًا مَا بِهِ الْبَأْسُ ،** ومن الإيجاز الرشيق قوله صلى الله عليه وسلم في طلب الرزق : **إِنَّ الرِّزْقَ لَيَطْلُبُ الرَّجُلُ كَمَا يَطْلُبُهُ أَجَلُهُ ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الرِّزْقُ رِزْقَانُ رِزْقٌ تَطْلُبُهُ وَرِزْقٌ يَطْلُبُكَ ،** ومن الإطناب قوله صلى الله عليه وسلم : **يَا بَنَ آدَمَ تَوَتَّى كُلَّ يَوْمٍ بِرِزْقِكَ وَأَنْتَ تَحْزَنُ وَيَنْقُصُ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ أَجَلِكَ وَأَنْتَ تَفْرَحُ تُعْطَى مَا يَكْفِيكَ وَتَطْلُبُ مَا يُطْغِيكَ ، لَا مِنْ كَثِيرٍ تَشْبَعُ ، وَلَا بِقَلِيلٍ تَقْنَعُ ، فَأَصْغِ سَمْعَكَ أَيُّهَا النَّازِرُ إِلَى هَذَا الْإِطْنَابِ الْبَالِغِ فِي الْمَوْعِظَةِ كُلِّ غَابَةِ ، وَالْمُتَجَاوِزِ فِي النَّصِيحَةِ كُلِّ حَدٍّ وَنَهَايَةٍ**

(النوع الثالث)

ما ورد من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فمما ورد من كلامه على جهة الإيجاز قوله في التوحيد **كُلُّ مَا حَكَاهُ الْفَهْمُ ، أَوْ تَصَوَّرَهُ الْوَهْمُ فَاللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِهِ ،** فهذه الكلمة على قصرها

وتقارب أطرافها قد جمعت محاسن التنزيه لذات الله تعالى عما لا يليق بها من مشابهة الممكنات ومماثلة المحدثات ، لأن الوهم إنما يتصور ما له نظائر في الوجود، والله تعالى ليس لذاته مماثل ، ولا يُعقل له مشابه ، وكلامه هذا دالّ على أن حقيقة ذاته ليس معلومة للبشر ، ولهذا قال : كلُّ ما حكاه الفهم ، يشير به الى أن العقول قاصرة عن تصوّر تلك الماهية وتعقل أصل تيك المفهومية ، وهذا هو المختار عندنا كما قرّرناه في المباحث العقلية ، وإليه يُشير كلام الشيخ أبي الحسين البصرى من المعتزلة وهو الرجل فيهم ، وهو رأى الخذاق من الأشعرية كأبي حامد الغزالي وابن الخطيب الرازى وغيرهم من جلة المنكلمين ، خلافاً لطوائف من المعتزلة والزيدية ومن الكلمات الوجيزة قوله عليه السلام : (التوحيدُ إلاّ تتوهمه والعدلُ إلاّ تتهمه) هاتان الكلمتان قد جمعنا وحازتا علوم التوحيد على كثرتها ، وعلوم الحكمة على غزارتها ، بألفاظ عبارة وأجزها ولولم يكن في كلام أمير المؤمنين في علوم التوحيد والعدل إلاّ هاتان الكلمتان لكانتا كافيتين في معرفة فضله ، وإحرازه لدقيق علم البلاغة وجزله ، فضلاً عما وراءها من بوالغ الحكم الدينية ، ونواصع الآداب الحكمية ، وقد أشرنا الى لطائف

كلامه وأوضحنا ما رزقنا الله من علوم أسرارهِ في شرحنا
لكتاب نهج البلاغة، وإِنَّه لكتابٌ جامعٌ للصفات الحُسنى
وحائزٌ لخصال الدين والدنيا، وأَمَّا الإِطْنابُ فهو أوسعُ ما يكون
واكثرُ في خُطْبِه وكتبه ، وما ذاك إلا لما تضمَّنه من المعاني
واشتماله على الجَمِّ الغفير من النكت والأسرار ، ولننقلُ من
كلامه نُكْتًا تكون في الأيام غررًا وفي نُحُور الرُواة ذررًا
(النكتة الأولى)

في التوحيد قال : أولُ الدين معرفته ، وكَمالُ معرفته
توحيدُه ، وكَمالُ توحيدِه التصديقُ به ، وكَمالُ التصديقِ به
الإِخْلاصُ له ، وكَمالُ الإِخْلاصِ له نَفْيُ الصفاتِ عنه ،
لشهادة كلِّ صفة أنها غيرُ الموصوف ، وشهادة كلِّ موصوف
انه غير الصفة ، فمن وصف الله سبحانه فقد قرَّنه ، ومن قرَّنه
فقد ثنَّاه ، ومن ثنَّاه فقد جزَّاه ، ومن جزَّاه فقد جهله ، ومن
أشارَ إليه فقد حدَّه ، ومن حدَّه فقد عدَّه ، ومن قال فيم فقد
ضمَّنه ، ومن قال علام فقد أخلَى منه ، فانظرْ إلى هذا التوحيد
الذي لم يُسبقْ إليه ، وإلى هذا الإِخْلاصِ الذي لم يُزاحم عليه ،
بل استبدَّ به من بين سائر الخلائق ، وتميَّز بالاحاطة والاستيلاء

على تلك الحقائق ، وقد أشرنا الى هذه الرموز بهذه الأحرف
وكيفية دلالتها على التوحيد ، والتنزيه في كتابنا الديباج الذي
أمليناه شرحاً لكلامه فليطالع من هناك ، ثم قال : أنشأ الخلق
إنشاءً ، وابتدأه ابتداءً بلا رويةٍ أجالها ، ولا تجربةٍ استفادها ،
ولا حركةٍ أحدثها ، ولا همامةٍ نفسٍ اضطرب فيها ، فهذه
نكتةٌ شريفةٌ من كلامه أشار فيها الى التوحيد ، وخلق العوالم
كلها وإبداع البكونات

(النكتة الثانية)

في الإشارة من كلامه الى خلق السموات : ثم أنشأ
سبحانه فتقّ الأجواء وشقّ الأرجاء وسكّانك الهواء ،
فأجرى فيها ماءً متلاطمًا تياره ، متراكماً زخارُه ، حمله على متن
الريح العاصفة ، والزّعزع القاصفة ، فأمرها برده ، وسلّطها على
شدّه ، وقرنها إلى حدّه ، الهوى من تحتها فتيقّ ، والماء من
فوقها دفيق ، ثم أنشأ سبحانه ريحاً اعتقم مهبها ، وأدام مزيها ،
وأعصف مجراها ، وأبعد منشأها ، فأمرها بتصفيق الماء
الزّخار ، وإثارة موج البحار ، فمخضته مخض السقاء ،
وعصفت به عصفها بالفضاء ، تردّ أوله على آخره ، وساجيه على

مآثره ، حتى عبَّ عبَّابه ، ورَمَى بالزَّبَدِ ركامه ، فرفعه في هواء
مُنْفَتِق ، وجوَّ مُنْفَهَق ، فسَوَّى منه سبعَ سموات ، جعلَ
سُفْلَاهن مَوْجاً مكفوفاً ، وعُلْيَاهن سَقْفاً محفوظاً ، وسُمُكاً
مرفوعاً بغيرِ عَمَدٍ يذُعمها ، ولا دَسَارٍ يَنْظِمُهَا ، ثم زينها بزينة
الكواكب ، وضياءِ الثواقب ، وأجرى فيها سراجاً مستطيراً ،
وقراً منيراً ، في فلكِ دائر ، وسقفِ سائر ، ورقمِ حائر ،
فهذه نبذةٌ من كلامه أشار بها الى كيفية إبداع السموات

(النكتة الثالثة)

في صفة الأرض ودخوها على الماء قال : كَبَسَ الارض
على موراً موج مستفحلة ولُجَجَ بحارٍ زاخرة تَلْتَطِمُ أواذى
أمواجها ، وتُصَفِّقُ متقاذفات أثباجها ، وترغُو زبداً كالفحول
عند هياجها ، نفضع جاحُ الماء المتلاطم لثقل حملها ، وسكن
هيجُ ارتمائيه اذ وطئته بكلِّكها ، وذالَّ مُسْتَخْذِيَا اذ
تمعكت عليه بكواهلها ، فأصبح بعد اصطخاب أمواجه
ساجياً مقهوراً ، وفي حكمة الدلِّ مُنْقَاداً أسيراً ، وسكنت
الارضُ مدحوةً في لُجَّةِ تياره ، ورَدَّتْ من نخوة بأوه
واعتلائه ، وشُمُوخِ أنفه وسُمُو غُلُوَّائه ، وكعمته على كظة جريته ،

فهمد بعد نزواته ، وبعد زيفان وثباته ، فسكن هيج الماء من تحت أكتافها ، وحمل شواهد الجبال البذخ على أكتافها ، فهذه منه إشارة الى خلقه الارض كما ترى

(النكتة الرابعة)

في خلق الملائكة ثم خلق سبحانه لإسكان سمواته وعمارة الصفيح الأعلى من ملكوته خلقاً بديعاً من ملائكته ، وملاً بهم فرُوجٍ فجأجها ، وحشاً بهم فتوق أجوائها ، وبين فجوات تلك الفروج زجل المسبحين منهم في حظائر القدس وسترات الحُجُب ، وسرادقات المجد ، ووراء ذلك الرجيج الذي تستك منه الأسماع ، سبحات نور تُردعُ الأبصارُ عن بلوغها ، فتقفُ خاسيةً على حدودها ، أنشأهم على صور مختلفات ، وأقذار متفاوتات ، أولى أجنحة تُسبحُ جلال عزته ، لا ينتحلون ما ظهر في الخلق من صنعته ، ولا يدعون أنهم يخلقون شيئاً مما انفرد به ، بل عباد مكرمون ، لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون ، جعلهم فيما هنالك أهل الأمانة على وحيه ، وحملهم الى المرسلين ودائع أمره ونهيه ، وعصمهم من ريب الشبهات ، فما منهم زائع عن سبيل

مرضاته ، وأمدَّهم بفوائد المعونة ، وأشعر قلوبهم تواضع إكبات
السكينة ، وفتح لهم أبواباً ذللاً الى تماجيده ، ونصب لهم
مناراً واضحاً على أعلام توحيده ، لم تُثقلهم مؤصّرات الآثام ،
ولم ترثجلهم عقب الليالي والأيام ، ولم ترم الشكوك بنوازعها
عزيمة إيمانهم ، ولم تعترك الظنون على معاقد يقينهم ، ولا
قدحت قاذحة الإحزن فيما بينهم ، ولا سلبتهم الحيرة ما لاق
من معرفته بضائرهم ، وما سكن من عظمته وهيبته جلالاته في
أثناء صدورهم ، فلم تطمع فيهم الوسوس فتفترع برينها على
فكرهم الى آخر كلامه في أحوالهم وصفاتهم ، ولولا خوف
الاطالة لنقلنا كل كلامه في ذكر خواصهم

(النكتة الخامسة)

في ذكر علم الله وإحاطته بكل المعلومات قال : عالم السر
من ضمائر المضميرين ، ونجوى المتخافتين ، وخواطر رجم
الظنون ، وعقد عزيمة اليقين ، ومسارب إيماض الجفون
وما ضمّنته أكناف القلوب ، وغايات الغيوب ، وما أصغت
لاستراقه مصايخ الأسماع ، ومصائف الذر ومشاتي الهوام ،
ورجع الحنين من المولّهات ، وهمس الأقدام ، ومنفتح الثمرة

من ولائح غلاف الأكام ، ومُنقَمَعِ الوحوش من غير أن
الجبال وأوديتها ، ومُخْتَبِي البعوض بين سُوْقِ الأشجار والحيتيها ،
ومغرِز الأوراق من الأفنان ، ومحطّ الأمشاج من مسارب
الأصلاب ، وناشئة الغيوم ومُتلاحمها ، ودُرُور قَطْرِ السحاب
ومُتراكها ، وما تَسْفِي الأعاصيرُ بذُيولها ، وتَعْفُو الأمطارُ
بسُيولها ، وعموم نبات الأرض في كُثبان الرمال ومستقرّ
ذوات الأجنحة . بذُرا سَنَاخِيْبِ الجبال ، وتغريد ذواتِ
المنطق في دِياجير الأوكار ، وما أُودِعْتَهُ الأصدافُ
وحَضَنْتْ عليه أمواجُ البحار ، وما غَشِيْتَهُ سُدْفَةُ ليل ، وذَرَّ
عليه شارقٌ من نهار ، وما اعتَقَبَتْ عليه أطباقُ الدياجير
وسُبُحاتُ الأنوار ، وأَثَرَ كلَّ خَطْوَةٍ وحِسَّ كلَّ حركَةٍ ،
ورَجَعَ كلَّ كلمة ، وتحريك كلَّ شفة ، ومستقرّ كلَّ نَسَمَةٍ ،
ومثقال كلَّ ذرّة ، وهُمَاهِمَ كلِّ نفسِ هامَةٍ ، وما عليها من
ثمرة شجرة أو ساقِطِ ورقة ، أو قرار نطفَةٍ ، أو نُقَاعَةِ دَمٍ ،
أو مضغَةٍ ، أو ناشئة خَلْقٍ وسُلَالَةٍ ، فليَنظُرِ الناظرُ ما تَضَمَّنَهُ
كلامُهُ ههنا من الإِشارة إلى كِيفِيَةِ الإِحاطَةِ له تعالى

بالمعلومات بألفاظٍ عابرةٍ وأرشفها ، وهذا من أعجب أماركن
الاطناب وأرفع مراتبه

(النكتة السادسة)

في تنزيه الله تعالى عن مشابهة الممكنات واستحالة
الأعضاء عليه ، قال فأشهدُ أن من شبَّهك بتباين أعضاء
خَلْقِكَ وتلاحُمِ حقائق مفاصلهم المحتجبة بتدبير حكمتك لم
يَعْقُدْ غَيْبُ ضميره على معرفتك ، ولم يُبَاشِرْ قلبه اليقينُ بأنه
لا نَدَّ لك ، فكأنه لم يسمع تَبَرُّؤَ التابعين من المتبوعين إذ
يقولون (تالله إن كنا لفي ضلالٍ مبينٍ إذ أنسوينا ربَّ
العالمين) كذب العادلون بك إذ شبهوك بأصنامهم ، ونحلوك
حلية المخلوقين بأوهامهم ، وجزأوك تجزئة الجسَّات بخواطرهم ،
وقدَّروك على الخَلِقة المختلفة القُوى بقرائح عقولهم ، فأشهدُ
أن من ساواك بشيء من خَلْقِكَ فقد عدَّلك بك ، والعاذلُ بك
كافرٌ بما نزلت به مُحْكَمُ آياتك ونطقت عنه شواهدُ حجج
بيناتك ، وأنت أنت الله لم تتناه في العقول فتكون في
مَهَبِ فكرها مُكَيِّفًا ، ولا في رَوِيَّاتِ خواطرها محدودًا
مُصَرِّفًا ، فظاهر كلامه دالٌّ على إكفار المشبهة ، وقد رمزنا في

شرحنا لكلامه هذا الى تفاصيل القول في التشبيه وذكرنا من يكفر ومن لا يكفر من المشبهة ما خلا القول في إكفار من يكفر من أهل القبلة ، وحقيقة الإكفار بالتأويل ، فقد أودعناه كتابنا الذي أمليناه في الإكفار وذكرنا فيه ما يكفي ويشفي والحمد لله

(النكتة السابعة)

في الإشارة الى كيفية خلق آدم قال فيه ثم جمع من حزن الأرض وسهلها ، وعذبها وسببخها ، تربة سنها بالماء حتى خلصت ، ولا طها بالبلّة حتى لزبت ، فجبل منها صورة ذات أحناء ووصول ، وأعضاء وفصول ، أجمدها حتى استمسكت ، وأصلدها حتى صلصلت ، لوقت معدود ، وأمد معلوم ، ثم نفخ فيها من روحه فمثلت إنسانا ذا أذنان يجيلها ، وفكر يتصرف بها ، وجوارح يستخدمها ، وأدوات يقلبها ، ومعرفة يفرق بها بين الحق والباطل ، والأذواق ، والمشام ، والألوان ، والأجناس ، معجوناً بطينة الأكوان المختلفة ، والأشياء المؤتلفة ، والاضداد المتعادية ، والأخلاق المتباينة ، من الحرّ والبرّد ، والبلّة والجمود ، والمساءة والسرور ، واستأدى الله

سبحانه الملائكة وديعته لديهم ، وعهد وصيته اليهم في
الاذعان بالسجود له ، والخشوع لتكريمته ، فقال سبحانه
(اسجدوا لآدم فسجدوا الا إبليس) ثم أسكنه دارا
أرغد فيها عيشه ، وأقر فيها محلته ، فهذا كلام من أخذ البلاغة
بزمامها وكان هو المدعو بصاحبها وإمامها ، لا يقصر عن بلوغ
شأوها ولا يصعب عليه نخوة بأوها
(النكتة الثامنة)

في ذكر إبليس وإغوائه لآدم قال ثم إن إبليس اعترته
الحمية ، وغلبت عليه الشقوة وتعزز بخلقه النار ، واستوهن
خلق الصلصال ، فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة ،
واستتماماً للبليّة ، وإنجازاً للعدة فقال (فإنك من المنظرين إلى
يوم الوقت المعلوم) فلما أسكنه جنته ، وحذرته إبليس
وعداوته ، فاغتره إبليس نفاسةً عليه بدار المقام ، ومُرافقة
الأبرار ، فباع اليقين بشكّه ، والعزيمة بوهنه ، واستبدل
بالجدل وجلاً ، وبالاعتذار ندماً ، ثم بسط الله سبحانه له في
توبته ، ولقاه كلمة رحمة ووعده المرد إلى جنته ، وأهبطه
إلى دار البليّة وتناسل الذرية

(النكتة التاسعة)

يذكر فيها بعثة الأنبياء قال : ثم إنه تعالى اصطفى من
ذريته يعني آدم أنبياء أخذ على الوحي ميثاقهم ، وعلى تبليغ
الرسالة أمانتهم ، لما بدّل أكثر خلقه عهد الله اليهم ، فجعلوا
حقّه ، واتخذوا الأنداد معه واجتأههم الشياطين عن معرفته ،
واقطعتهم عن عبادته ، فبعث فيهم رسله ، وواتر اليهم
أنبياءه ، ليستأذوهم ميثاق فطرته ، ويذكروهم منسى نعمته ،
ويحتجوا عليهم بالتبليغ ويثيروا لهم دفائن العقول ، ويروهم
آيات المقدرة ، من سقف فوقهم مرفوع ، ومهاد تحتهم
موضوع ، ومعاش تحييمهم ، وآجال تفتيهم ، وأوصاب تهرمهم ،
وأحداث تتابع عليهم ، ولم يخل الله سبحانه خائقه من نبي
مرسل ، أو كتاب منزل ، أو حجة لازمة ، أو محجة قائمة ،
رسل لا تقصر بهم قلة عددهم ، ولا كثرة المكذابين لهم
من سابق سمى له من بعده ، أو غابر عرفه من قبله ، على ذلك
نسبت القرون ، وهضت الدهور ، وسلفت الآباء ، وخلفت
الأبناء ، فهذه نكتة عجيبة ضمنها ما كان من بعثة الأنبياء
وتبليغهم للشرائع وصبرهم على أداء ما حملوه

(النكتة العاشرة)

يذكر فيها بعث الرسول صلى الله عليه وسلم ، واصطفاء
الله له قال ثم إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم لإنجاز
عدته ، وإتمام نبوته ، مأخوذاً على النبيين ميثاقه ، مشهورة
سماته ، كريماً ميلاده ، وأهل الأرض يومئذ ملأ متفرقة ،
وأهواءً منتشرة ، وطوائف متشتتة ، بين مشبه لله بخلقه ،
أو ملجئ في اسمه ، أو مشير إلى غيره ، فهداهم به من
الضلالة ، وأتقدهم بمكانه من الجهالة ، ثم اختار سبحانه
لمحمد صلى الله عليه وسلم لقاءه ، ورضى له ما عنده ،
وأكرمه عن دار الدنيا ، ورغب به عن مقام البلوى ،
فقبضه إليه كريماً ، صلى الله عليه وعلى آله ، ثم خلف فيكم
ما خلفت الأنبياء في أممها ، كتاب ربكم ميئناً حلاله ،
وحرامه ، وفضائله وفرائضه وناسخه ومنسوخه ورخصه
وعزائمهم ، فهذه النكت قد جمعناها من كلامه ههنا مثلاً للإطناب
ليتفطن الناظر أنه لا وادى من أودية البلاغة الا وقد سلكه ،
ولا زمام من أزمة الفصاحة الا وقد استولى عليه بفكره
وملكه ، فصار أوفر البلغاء في البلاغة نصيباً وسهماً ، وأكثرهم

بها في الإحاطة علما وفهماً ، وحقّ لكلامه عند ذلك أن يقال
فيه إنه كُنَيْفٌ مِثْلِيٌّ عِلْمًا

(النوع الرابع)

فيما ورد من كلام البلغاء في الإطناب ، فمن ذلك ما قاله
ابن الاثير في وصف بستان : هو جَنَّةٌ ذاتُ ثمارٍ مختلفة الغرابة ،
وتربةٌ منجبةٌ وما كلُّ تربةٍ تُوصف بالنجابة ، ففيها المشمش
الذي يسبق غيره بقدومه ، ويقذفُ أيدي الجانين بنجومه ،
فهو يسمو بطيب الفرع والنجار ، ولو نُظِمَ في جيد الحسناء
لاشْتَبِهَ بِقِلَادَةٍ مِنْ نُضَارٍ ، وله زمنُ الربيع الذي هو أعدل
الأزمان ، وقد شَبِهَ بِسِنِّ الصَّبَا فِي الْأَسْنَانِ ، وفيها التفاح
الذي رَقَّ جِلْدُهُ ، وَعَظُمَ قَدُّهُ ، وَتَوَرَّدَ خَدُّهُ ، وَطَابَتْ
أَنْفَاسُهُ ، فَلَا بَانَ الْوَادِي وَلَا رَنَدُهُ ، وإذا نُظِرَ إِلَيْهِ وَجِدَ مِنْهُ
حِظُّ الشَّمِّ وَالنَّظَرِ ، وَنَسَبَتْهُ مِنْ سُرْرِ الْغَزْلَانِ أَوْلَى مِنْ نَسَبَتْهُ
إِلَى مَنَابِتِ الشَّجَرِ ، وفيها العنبُ الذي هو أكرمُ الثمارِ طِينَةً ،
وأكثرها ألوانَ زينة ، وأولُ غرسٍ اغترسه نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ
عند خروجه من السفينة ، فُقِطْفُهُ يَمِيلُ بِكَفِّ قَاطِفِهِ ، وَيُغْرَى
بِالْوَصْفِ لِسَانَ وَاصِفِهِ ، وفيها الرُّمَانُ الذي هو طعام وشراب ،

وبه شُبِّهَتْ نُهُودُ الكَعَابِ ، ومن فضله انه لا نوى له فيرمى نواه ، ولا يخرج اللؤلؤ والمرجان من فاكهة سواه ، وفيها التين الذي أقسم الله به تنويهاً بذكره ، واستتر آدم بورقه إذ كشفت المعصية من ستره ، وخص بطول الأُعناق ، فما يرى بها من ميل فذاك من نشوة سُكره ، وقد وُصف بأنه راق طعمًا ، ونعم جسمًا ، وقيل هذا كُنَيْفٌ ملىَّ شُهْدَا ، لا كُنَيْفٌ ملىَّ علما ، وفيها من ثمرات النخيل ما يُزهى بلونه وشكله ، ويشمل بلذّة منظره عن لذّة أكله ، وهو الذي فضل ذوات الأفتان بعرجونه ، ولا تماثل بينه وبين الخلواء فيقال: هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه، وفيها غير ذلك من أشكال الفاكهة وأصنافها، وكلها معدود من أوساطها لا من أطرافها ، ولقد دخلتها فاستهوتني حسدا ، ولم أأم صاحبها على قوله (لَنْ تبيد هذه أبدا) . فإ هذا حاله من الأوصاف يقال له إطنابٌ ، لأن كل صنفة لم تخلُ عن فائدة جديدة (ومن) الأمثلة الرائقة في الإطناب ما قاله ابن الأثير أيضاً على جهة المقابلة لايجاز كتاب طاهر بن حسين الى المأمون لما هزم عسكر عيسى ابن ماهان وقتله ، وقد ذكرنا كتابه الذ أوجز فيه الى المأمون فقال ابن الاثير مقابلا له

بالإطناب فيه ، وهو قوله : صدر الكتاب وقد نصرنا بالفئة
القليلة على الفئة الكثيرة، وانقلبنا باليد الملائى والعين القريرة ،
وكان انتصاره بحمد أمير المؤمنين لا بحمد نصله ، والجد أغنى
عن الجيش وإن كثر إمداد خيله ورجله ، وجى برأس عيسى
بن ماهان وهو على جسد غير جسده ، وليس له قدم تسعى ولا
يد فيقال يبطش بيده ، ولقد طال وطوله مؤذن بقصر شأنه ،
وحسدت الضباع الطير على مكانها منه وهو غير محسود على
مكانه ، وأحضر خاتمه وهو الخاتم الذى كان الأمر يجرى على
نقش أسطره ، وكان يرجو أن يصدر كتاب الفتح بختمه فحال
ورود المنية دون مصدره ، وكذلك البنى مرتعه وبيل ،
ومصرعه جليل ، وسيفه وإن مضى فإنه عند الضرب كليل ،
وقد نطق الفأل بأن الخاتم والرأس مبشران بالحصول على
خاتم الملك ورأسه ، وهذا الفتح أساس لما يستقبل بناؤه
ولا يستقر البناء الا على أساسه ، والعساكر التى كانت على
أمير المؤمنين حرباً صارت له سلماً ، وأعطته البيعة علماً
بفضله ، وليس من بايع تقليداً كمن بايع علماً ، وهم الآن
مصرفون تحت الأوامر ، ممتحنون بكشف السرائر ، مطيفون

باللواء الذي خصّه الله باستفتاح المقالد واستيطاء المنابر ، وكما
سرت خطوات القلم في أثناء هذا القرطاس ، فكذلك سرت
طلائع الرعب قبل الطلائع في قلوب الناس ، وليس في البلاد
ما يُغلق بمشيئة الله باباً ، ولا يحسر تقاباً ، وعلى الله تمام النعمة
التي افتتحها ، وإجابة أمير المؤمنين الى مقترحاته التي اقترحها ،
ولنكتف بهذا القدر من أمثلة الاطناب ففيه كفاية ، فأما
الاطنابات الشعرية فتشتمل عليها الدواوين ، ومن أراد
الاطلاع على الاطناب الشعرية في المدح فليطالع ديوان ابي
الطيب المتنبى فانه يجد فيه في الكافوريات والسيفيات ، إطالة
في الاطناب كثيرة وغيره من الدواوين كأبي تمام وأبي
عبادة البحرى

﴿ الفصل الثانى ﴾

(فى المبادئ والافتتاحات)

اعلم أن هذا الفصل ركن من أركان البلاغة ، وحقيقته
آئلة الى أنه ينبغى لكل من تصدى لمقصد من المقاصد
واراد شرحه بكلام أن يكون مفتتح كلامه ملائماً لذلك المقصد
دالاً عليه ، فما هذا حاله يجب مراعاته فى النظم والنثر جميعاً ،

ويستحبُّ التزامه في الخُطْبِ والرسائل والتصانيف ، وهكذا حال التهاني والتعازي يكون مبدؤها وتصديرها بما يناسب ذلك المعنى ليكون معلوماً من أول وهلة ، فحيثُ يكون المطلعُ جارياً على ما ذكرناه فهو من الافتتاح الحسن ، وحيث يكون جارياً على عكسه فهو معدودٌ من القبيح ، فهذان طرفان نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما

(الطرف الاول) في ذكر الافتتاحات الرائعة ولنورد

فيها أمثلة اربعة

(المثال الأول) من كتاب الله تعالى وذلك أن الله تعالى

لما أذن بالفتح على رسوله صلى الله عليه وسلم وكان هو الغاية والمنتهى بطي بساط الرسالة لما ظهر نور الإسلام . ومدَّ بجرانه على جميع الأديان ، فأنزل الله تعالى على رسوله آيةً هي مناسبةٌ لما هو فيه من إشارة الإيمان ، وبلوغه الغاية ويذكر منه عليه بما أظهر على يديه من ذلك فقال فيها (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا) فانظر الى هذه الآية ما اعجب ملائمتها لهذه الحالة ، وأشدَّ تصريحها بالمقصود من أول وهلة ،

فصدر الآية بذكر الفتح اظهارا للمنة ، وتكملة للنعمة ، ثم أردفه بذكر المغفرة إعظاماً لحاله ، ورفعاً من منزلته ، وتقريراً لنفسه وتسليّةً لما كابد قبله من عظم المشقه وشدة المحنة ، ثم وجه التعليل بالمغفرة الى الفتح ، إيذاناً بأنه انما استحق الغفران لما كان منه من الصغائر من أجل ما استحق على العناية في الفتح ومكابدة شدائده ، فلاجل ذلك كان مستحقاً للأجر الأعظم الذي يكون ثوابه مكفراً لتلك الصغائر التي صرح بها الشرع وجوزها عليه ، (فأما) الزمخشري فقد قال في تفسيره انه ليس وارداً على جهة التعليل على أحد وجهيه ، وإنما هو واردٌ على جهة التعديد لما أنعم الله عليه من غفران ذنوبه ، وإتمام نعمته عليه والهداية والنصر

(فأما) من قال ان اللام للعاقبة كالتى في قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً) فانما كان ذلك من أجل ضيق العطن ، وعدم الوطأة ورُسوخ القدم في علوم البيان ، وبعدهم عن الإحاطة بحقائق التشبيه والاستعارة ، فلا جرم عولوا على هذه التأويلات الركيكة والمعانى البادرة ، ونزول هذه الآية انما كان قبل الفتح بعد رجوعه من الحديبية ، وبعد عمرة القضاء ، أنزلها الله تعالى عليه بشارة له وشرحاً لصدوره ،

وتسليّةً على قلبه بما وعده من النصر والفتح والهداية والإعزاز،
وانما جاء بلفظ الماضي مبالغةً فيه وتوكيداً ، وكأنه لشدة تحقّقه
وثبوتّه كأنه قد مضى وتقضى فأشبهه الماضي في تقريره ، ومن
هذا قوله تعالى في افتتاح سورة النساء (يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ
الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) لأنه لما كان غرضه بيان الأحكام
المشروعة في حقهن من الطلاق ، والميراث ، وغير ذلك من
الأحكام ، صدر السورة بما يكون فيه دلالةً وتنبيهٌ على
ذلك ، وخالف ما ذكره في صدر سورة الحج لما ذكره في
سورة النساء حيث قال (يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ
السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) لأنه لما كان غرضه ذكر البعث
والاحتجاج عليه والنعي على منكريه صدره بما يلائمه
ويناسبه من ذلك ، فافتتاح كل واحدةٍ من السورتين
مخالفٌ للآخرى ، لكنه مناسبٌ لما يريد ذكره من كل
واحدٍ منهما من الأغراض والمقاصد التي ضمنها فيهما ،
فافتتاحهما ، ملائمٌ لهما كما ترى ، ولهذا فإن الله تعالى لما أراد
شهرّ السيف وأذن للرسول في القتال وكان بينه وبين ناس
من العرب عهد وإخلافٌ صدر سورة التوبة . يذكر

البراءة لما أراد من قطع تلك العهود ونبذها ، فافتتاحها
مناسب لما يريد ذكره فيها من المباينة وشن الغارات
وسلّ السيف

(المثال الثاني) ما ورد من السنة الشريفة ، فمن ذلك
ما رواه ابن عمر رضي الله عنه قال : كان يعلمنا خطبة الحاجة
بقوله الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونعوذ به من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلّ له ، ومن يضلّ فلا
هادي له ، وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن
محمدًا عبده ورسوله ، فهذه الكلمات كانت يذكرها اذا أراد
حاجة من الحوائج من نكاح ، أو موعظة ، او فصل قضية ،
أو غير ذلك من سائر الحاجات ، فانظر الى اختياره صلى الله
عليه وسلم في افتتاح كل أمر كيف صار ملائماً للمطلوب من
جميع الأفعال المطلوبة ، فافتتح بالتعريف والإقرار باستحقاق
الحمد لله في كل حال لا يختص وقتاً دون وقت ، ثم أردفه
بتجديد الحمد في مستقبل الزمان وحاله ، ولهذا وجه الأول
بالاسم ، والثاني بالفعل المضارع ، ليدلّ بالأول على الثبوت
والاستقرار ، ويدلّ بالثاني على التجدد والحدوث ، ثم عقب
بذكر الاستعانة لما كان محتاجا اليها في كل فعل ، وهي

الألطف الخفية من جهة الله تعالى ، لأن اللطف من الله تعالى من أجله يسهل كل عسير ، ويلين كل قاس ، ثم أردفه بالاستعاذة بالله من شرور الأَنْفُس ، لما فيه من الضرر العظيم من أجل دُعاء النفوس الى كل شر ، وهي مطبوعة على أنها أمارةٌ بالسوء في كلِّ أحوالها ، ثم عقبه بالاستعاذة من السيئات ، فانها مبعدةٌ عن الخير ، داعيةٌ الى الشر ، فمن أجل هذه المناسبة جعل هذا الدعاء ديباجةً لكل مطلوب لما اختص من الملائمة بما يُذكر بعده

ومن ذلك افتتاحه صلى الله عليه وسلم في الدعاء لأبي سلمة عند موته حيث قال : اللهم ارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه من الغابرين ، واغفر لنا وله يا رب العالمين ، فانظر الى مناسبة هذا الافتتاح للحالة التي وقع فيها فافتتحه بذكر المهيم الذي يفتقر اليه المدعو له في تلك الحال ، من رفع الدرجة في الآخرة ، ثم أردفه بذكر المهيم الذي يؤثره المدعو له من صلاح حال عقبه من بعده في الدنيا ، ثم ختمه بالجمع بين الداعي والمدعو له ، وهذا من الافتتاح البليغ الذي يعجز عن الإتيان بمثله كلُّ بليغ ، ومن أنس بالأحاديث النبوية وكان له مطالعة لها فإنه يجد فيها ما يكفي ويشفي

(المثال الثالث) من كلام امير المؤمنين كرم الله وجهه
وله عليه السلام من الافتتاحات الرشيقة في خطبه ، ومواعظه ،
وكتبه ، ما يفوق على كل كلام فمن ذلك ما ذكره بعد تلاوته
(آلها كم التكاثر) فإن السبب في نزولها هو أن بنى
عبد مناف من قريش وبني سهم ، أكثروا الماراة ، أيهم
أكثر عدداً ، وأعظم جمعاً ، فكثرتهم بنو عبد مناف ، فقال
بنو سهم انّ البنى أهلكنا في الجاهلية فعادونا بالأحياء
والاموات فكثرتهم بنو سهم ، فنزلت الآية ذمّاً لهم على
ذلك فقال عليه السلام في معنى ذلك : يامرأماً ما أبعدّه ،
وزوراً ما أغفله ، وخطراً ما أفضعه ، لقد استخلوا منهم أيّ
مُدكّر ، وتناوشوهم من مكان بعيد بمصارع آبائهم يفخرون ،
أم بعدد الملكى يتكاثرون ؛ فتأمل هذا الافتتاح ، ما أجمعه
للمقصود وأشدّ ملائمته لمراد الآية ، مع الاختصار البالغ
والإيجاز البديع الذى يزيد تفصيله من بعد في أثناء الخطبة
ومن ذلك ما ذكره عند تلاوته (رجال لا تلهيهم تجارة
ولا بيع عن ذكر الله) وما برح لله ، عزّت آلاؤه في البرهة
بعد البرهة ، وفي أزمان الفترات عبادنا جاهم في فكرهم

وكلمهم في ذات عقولهم ، فاستصبحوا بنور يقظة في
الاسماع والأبصار والأفئدة ، يُذكرُونَ بأيام الله ،
ويُخَوِّفُونَ مقامه ، بمنزلة الأدلة في فلوات القلوب ، من
أخذ القصد حمدوا اليه طريقه وبشروه بالنجاة ، ومن أخذ
يميناً وشمالاً ذموا اليه الطريق ، وحذروه من الهلكة ،
وكانوا كذلك مصايح تلك الظلمات ، وأدلة تلك الشبهات

ومن ذلك ما ذكره عند تلاوته قوله تعالى (يا أيها الإنسان
ما غرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ) أذْخَضُ مُسْتَوِلِ حُجَّةً ، وَأَقْطَعُ
مُفْتَرِّ مَعْدَرَةً ، لقد أْبْرَحَ جَهَالَةً بِنَفْسِهِ ، يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ
مَا جَرَّأَكَ عَلَى ذَنْبِكَ ، وَمَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ، وَمَا آتَسَكَ بِهَلَكَةِ
نَفْسِكَ ، أَمَا مِنْ دَائِكَ بُلُولٌ ، أَلَيْسَ مِنْ نَوْمَتِكَ يَقْظَةٌ ، أَمَا
تَرْحَمُ مِنْ نَفْسِكَ مَا تَرْحَمُ مِنْ غَيْرِكَ ، فَانظُرْ أَيُّهَا الْمَتَأَمِّلُ إِلَى
هَذِهِ الْمَطَالِعِ فِي الْوَعْظِ وَالزُّجْرِ ، وَهَذِهِ الْإِفْتِاحَاتِ بِمَعَانِي هَذِهِ
الْآيِ كَيْفَ طَبَّقَ مَفَاصِلَهَا وَلَمْ يَخَالَفْ مَجْرَاهَا ، وَلَا أَخَذَ فِي
غَيْرِ طَرِيقِهَا ، وَأَتَى بِمَا يَلِائِمُ مَعْنَاهَا ، وَيُوَافِقُ مَجْرَاهَا ، وَيَحَقِّقُ
مَعْرَاضَهَا بِالْكَلامِ الَّذِي تَبَهَّرُ الْقَرَائِحَ فَصَاحْتُهُ ، وَتُدْهِشُ الْعُقُولَ
جَزَالَتُهُ وَبِلَاغَتُهُ ، وَلِلَّهِ دَرُّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لَقَدْ فَاقَ فِي كُلِّ خِصَالِهِ ،

ونكصَ كلُّ بليغ أن يحدو على مثاله ، خاصة فيما يتعلق
بالخطب في التوحيد فانها افتتاحات ملائمة للمقصود أشد
الملائمة

(المثال الرابع)

ما ورد من كلام البلغاء في ذلك ، وأحسن ما قيل في
الافتتاح ما قاله أبو تمام في قصيدته التي امتدح بها المعتصم
عند فتحه لمدينة عمورية ، وقد كان أهل التنجيم زعموا أنها
لا تفتح عليه في ذلك الوقت ، وأفاض الناس في ذلك حتى
شاع الأمر وصار أخذوثه بين الخلق ، فلما فتحت عليه ، بنى
أبو تمام مطلع القصيدة على هذا المعنى مكذباً لهم فيما قالوه ،
ومادحاً للمعتصم في شدة البأس وإعراضه عن التطير
بالنجوم فقال

السيفُ أصدقُ أنباءٍ من الكتب
في حده الحدُّ بينَ الجِدِّ واللعبِ
بيضُ الصفائحِ لا سودُ الصفائفِ في
مُنُونٍ جلاءِ الشكِّ والرَّيبِ
وقال معرضاً باهل النجوم وانه لا عبرة بما قالوه في ذلك

والعلم في شُعب الأرماع لأمعة
بين الخميسين لاني السبعة الشهب
أين الرواية أم أين النجوم وما
صاغوه من زُخرفٍ فيها ومن كذب
تخرُّصاً وأقاويلاً مَلْفَقَةً

ليست بنبع إذا عدت ولا غرب
فهذا المطلع من أجود ما يأتي في هذا المعنى ومن
مستظرفاته ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي في قصيدة يمدح
بها كافوار وكان جرت بينه وبين سيده سيف الدولة وحشة
فقال في ذلك

حَسَمَ الصِّلْحُ ما اشْتَهَتْهُ الأَعَادِي
وأذاعته أَلْسُنُ الحَسَادِ

فهذا وما شاكلة من بديع الافتتاحات ونادرها لما فيه
من إفادة الغرض المطلوب من أول وهلة ، ومن جيد ما يُذكر
في المطالع الحسنة ما حكاه أبو العباس المبرّد أن هرون
الرّشيد غزا يعفورَ ملك الروم وكان نصرانياً فخضع له وبذل
الجزية ، فلما عاد هرونُ استقرَّ بمدينة الرّقة ، وسقط الثلجُ ،

تَقْضَ يَعْفُورَ الذمة والعهد فلم يجسر أحدٌ على إعلام هرون
لأجل هيئته في صدور الناس ، وبذل يحيى بن خالد للشعراء
الأموال النفيسة على أن يقولوا أشعاراً في إعلامه ، فكلهم
أشفق من لقائه بمثل ذلك إلا شاعراً من أهل جدة يكنى
أباً محمدٍ وكان مغلقاً فنظم قصيدةً وأنشدها الرشيدَ مُضَمَّنَةً
لهذا المعنى ، قال فيها

تَقْضَ الَّذِي أُعْطِيْتَهُ يَعْفُورُ
فَعَلِيهِ دَائِرَةُ الْبَوَارِ تَدُورُ
أَبْشَرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُ
فَتَحَّ أَتَاكَ بِهِ الْإِلَهُ كَكَبِيرُ
يَعْفُورِ إِنْكَ حِينَ تَغْدِرُ إِنْ نَأَى
عَنْكَ الْإِمَامِ جَاهِلٌ مَغْرُورُ
أَظَنَنْتَ حِينَ غَدَرْتَ أَنَّكَ مُفْلِتُ
هَبْلَتِكَ أُمَّكَ مَا ظَنَنْتَ غُرُورُ

فلما أنهى الأبياتُ إلى الرشيد قال أوقد فعَلْ ، ثم غزاه
فأخذه وفتح مدينته ، ومن غريب الافتتاح وعجيبه ما قاله
المتنبى في سيف الدولة وقد كان ابن الشَّمَقِيقِ أقسم ليقْتُلنَّه

كفاحاً ، فلما التقى به لم يُطق ذلك وولى هارباً ، فقال فيه
عُقْبَى اليمِينِ عَلَى عُقْبَى الوَغَى نَدَمُ

مَاذَا يَزِيدُكَ فِي إِقْدَامِكَ الْقِسْمُ

وَفِي اليمِينِ عَلَى مَا أَنْتَ وَاعِدُهُ

مَا دَلَّ أَنَّكَ فِي المِعَادِ مُتَّهِمٌ

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ أَبُو تَمَامٍ يَمْدَحُ المَعْتَصِمَ فِيهَا

الْحَقُّ أَبْلَجُ وَالسِّيَوفُ عَوَارٍ

فَخَذَارٍ مِنْ أَسَدِ العَرِينِ حِذَارٍ

وهذه القصيدة من لطائف قصائده وعجائبها ، ومطلعها

يناسب ما ذكره فيها من ثنائه عليه وظفره بيا بكَ الخُرْمِي .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ السُّلَمِيُّ فِي مَطْلَعِ قَصِيدَةٍ لَهُ قَالَ فِيهَا

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ

خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَاهَا الأَيَّامُ

وسئل بعضهم عن أحذق الشعراء ، فقال مَنْ أَجَادَ

الابْتِدَاءَ وَالْمَطْلَعُ ، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ لَهَا مَوْقِعًا عَظِيمًا فِي

الفصاحة والبلاغة ، فهذا ما أردنا ذكره في الافتتاحات الحسنة

(الطرف الثاني)

(في ذكر الافتتاحات المستقبحة)

اعلم أنه ليس في كتاب الله تعالى ولا في السنة النبوية ولا في كلام أمير المؤمنين شيء من الافتتاحات المستكرهة فنورده ، وما ذاك إلا من اختصاصها بأرفع محل في البلاغة وبلوغها في أعلا مراتبها ، وإنما ورد ذلك في كلام البلغاء ونحن نورد ما استكره منه وكان مستقبحا . نعم القرآن وان كان مستحسنا في كل حالة لكنه قد يُكره ذكر الآيات المشعره بالموت عند عروض الأفراح ، وهذا كمن يستفتح بقوله تعالى (كل نفس ذائقة الموت) عند نكاح أو غير ذلك من الافراح وكمن يستفتح في قدوم تجارة له (يوم يُخمي عليها في نار جهنم فتكوى بها) الآية الى غير ذلك من الآيات الدالة على العذاب ووقوع الوعيد الشديد ، فما جرى هذا المجرى فإنه مستكره تلاته في هذه الاحوال ، لما فيه من قبح التفاؤل فلا يصلح ذكره ، وإنما يذكر في الافراح الآيات الدالة على السرور كقوله تعالى (يبشّرهم ربهم برحمة منه ورضوان) الى غير ذلك من الآيات الدالة على نعيم أهل الجنة وسرورهم ،

وهكذا القول في كتب التهاني والتعازي ، فإنه يجب ان يكون افتتاحها ملائماً لمقصودها ومطلوبها من الآيات والأخبار ، وانرجع الى أمثلة المطالع والافتتاحات السيئة ، ويُحكى أن المعتصم لما فرغ من بناء قصره بالميدان وأُعجِبَ به جمع أهله واصحابه فيه وأمرهم أن يخرجوا في زينتهم فما رأى الناسُ أحسن من ذلك اليوم واستأذنه ابراهيم ابن إسحق الموصلى في الإِشَاد فأذن له ، فأنشده قصيدة أجاد فيها كل الإِجَادَة خلا أنه افتتحها بافتتاح قبيح لا يلائم ما هو فيه فابتدأها بتعزية الديار وבלائها فقال

يا دارُ غَيْرِكَ البِلاَ وَمَحَاكِ يا لَيْتَ شعري ما الذي أَبْلَاكَ

فتغامز الناس به وتطير به المعتصم وعجبوا من غفلة ابراهيم عن مثل ذلك مع معرفته وعلمه وطول مخالطته للملوك ، فأقاموا أياماً وانصرفوا فما عاد منهم اثنان الى ذلك المجلس ، وخرِبَ القصر بعد ذلك ، وما كان أُخْلِقَ هذا المقام بيت السلمي الذي حكيناه عنه من قبل الذي مطلعته (قصرٌ عليه تحية وسلام) فانظر ما بين هذين الافتتاحين ، وم بين المطلعين ، ومن ذلك ما قاله أبو نواس

يادار ما فعلتُ بك الأيامُ

لم تبقَ فيك بشاشة تُستامُ

وهذه القصيدة هي من محاسن شعره وغرائبه ، خلا أنه أساء فيها الافتتاح والمطلع ، أنشأها ممدحاً بها الامين ابن هرون ، وتعزية الديار ودثورها مما تُكرهه مقابلة الخلفاء والملوك به ، لما فيه من الطيرة وقبح الفأل ، ومن الافتتاحات المكروهة ما قاله البحترى في قصيدة أنشأها مدحاً ، فأذهب رُوحها بهذا الافتتاح السيء ، ومطلع هذا الافتتاح بأن يكون مرثيةً أحقّ من أن يكون مديحاً قال (فُوَادٌ مَلَاهُ الْحَزْنَ حَتَّى تَصَدَّعَا)

فمثلُ هذا يُتَطَيَّرُ بِهِ وَتَنْبُو عَنْهُ الْأَسْمَاعُ ، وَمِنْ قَبِيحِ الْإِفْتِتَاحِ وَشَنِيْعِهِ مَا قَالَ ذُو الرِّمَّةِ

(مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ)

فما هذا حاله لا خفاء بقبحه إذ كان موجهاً للمدح ، ولما أنشد الأخطلُ عبدَ الملك بن مروان قصيدته التي مطلعها (خَفَّ الْقَطِينُ فَرَاخُوا مِنْكَ أَوْ بَكَرُوا) فقال له عبدُ الملك . بل . منك فغيره ذُو الرِّمَّةِ فقال فيه (خَفَّ الْقَطِينُ فَرَاخُوا الْيَوْمَ أَوْ بَكَرُوا) وَمِنْ قَبِيْحِهِ مَا قَالَ الْبَحْتَرِيُّ

إِنَّ لِلْبَيْنِ مِنَّةً لَا تُؤَدَّى * ويدا في تَمَاضِرِ بِيضَاءِ
فما هذا حاله أعنى ذكر النساء بأسمائهن مما يثقل على
اللسان ، فأيراده في الغزل مما يُشَوِّه رِقَّتَهُ ، وَيَحْطُّ مِنْ خِفَّتِهِ ،
وانما يُسْتَحْسِنُ مِنَ الْغَزْلِ بِأَسْمَاءِ النِّسَاءِ مَنْ كَانَتْ خَفِيفًا عَلَى
اللسان ، كَأَمِيمٍ ، وَسُعَادٍ ، وَقَدْ عِيبَ عَلَى الْأَخْطَلِ أَيْضًا
تَفْزُلُهُ بِقَدُورٍ ، لِمَا فِيهَا مِنَ الثَّقَلِ فِي الْمَنْطِقِ ، فَمَا هَذَا حَالُهُ
يَنْبَغِي تَجَنُّبُهُ فِي الْأَشْعَارِ ، فَقَدْ عَرَفْتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مَا تَجِبُ
مُرَاعَاتُهُ فِي الْاِفْتِتَاحَاتِ وَالْمَطْلَعِ وَمَا يَجِبُ تَجَنُّبُهُ فِي ذَلِكَ مِنْهَا

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في ذكر الاستدراجات)

الاستدراجُ ، استفعالٌ من قولهم : استدرجته الى كذا
اذا نزلته درجةً درجةً حتى تستدعيه اليك وينقاد لما قلتَه من
ذلك ، قال الله تعالى (سنستدرجهم من حيث لا يعلمون)
فالاستدراجُ لهم انما هو باعطاء الصحة والنعمة والايها
ليزدادوا في الكفر والفسوق ، وهذا اللقبُ انما يطلق على
بعض أساليب الكلام ، وهو ما يكون موضوعاً لتقريب
المخاطب والتلطف به والاحتيال عليه بالاذعان الى المقصود

منه ومساعدته له بالقول الرقيق والعبارة الرشيقة ، كما يحتال على خصمه عند الجدل والمناظرة بأنواع الإلزامات ، والالتجاء اليه بفنون الإفخامات ، ليكون مُسرِعاً الى قبول المسئلة والعمل عليها ، وكَمَن يتلَطَّف في اقتناص الصيد فإنه يعمل في الحيلة كلَّ حيلة ليكون ذلك سبيلاً الى ما يقصده من الأَصطياد ، فهكذا ما نحن فيه ، اذا أراد تحصيل مقصد من المقاصد فإنه يحتال بايراد أَلطف القول وأحسنه ، فما هذا حاله من الكلام يقال له الاستدراجُ ، ولنضرب له أمثلةً بمعونة الله تعالى

(المثل الأول)

من كتاب الله تعالى (وقال رجلٌ مؤمنٌ من آل فرعونَ يُكتمُ إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم فإن يك كاذباً فعليه كذبه وإن يك صادقاً يُصِبكم بعضُ الذي يعدكم إن الله لا يهدي من هو مُسرفٌ كذابٌ) فانظر الى حسن مأخذ هذا الكلام ، وما تضمَّنه من النزول في الملاطفة ، فصدر الكلام بالإِنْكار عليهم في قتله واستقباحه ، لأمرين : أمّا أولاً فلأنه قائلٌ

بالتوحيد لله تعالى ، وأما ثانياً فلأنه قد جاءكم بالمعجزات الواضحة في هدايتكم الى الخير ، فمن هذه حاله كيف يُقدم على قتله ، هذا مما لا يتسع له العقل ولا يقبله ، ثم أخذ بعد ذلك في الاحتجاج عليهم على جهة التقسيم فقال : ليس يخلو حاله إمّا أن يكون كاذباً ففُضِرُ كذبه يعود عليه ، وأنتم خالصون عنه ، وإن يك صادقاً يصبم بعض الذي يعدكم إن تعرضتم لقتله ، وفي سياق هذا الكلام من الملائفة وحسن الادب وكمال الانصاف ما يربو على كلّ غاية ، وبيانه من أوجه : إمّا أولاً فلأنه صدر الكلام بكونه كاذباً على جهة التقدير ملائفة واستنزالاً للخصم عن نخوة المكابرة ودعاء له الى الإذعان والالتقياد للحق ، وقدّمه على كونه صادقاً دلالة على كونه صادقاً دلالة على ذلك ، وأمّا ثانياً فلأنه فرض صدقه على جهة التقدير مع كونه مقطوعاً بصدقه ، تقريباً للخصم وتسليماً لما يدّعيه من ذلك ، وهضماً لجانب الرسول زيادة في الانصاف ومبالغة فيه ، وأمّا ثالثاً فانه أردفه بقوله يصبم بعض الذي يعدكم ، وإن كان التحقيق أنه يُصيبهم كلّ ما يعدّهم به لا محالة ، من أجل الملائفة ايضاً ، وأمّا رابعاً فإنه أتى (باين) للشرط ، وهي موضوعة للأمر المشكوك فيها ، ليبدل

بذلك على أنه غير مقطوع بما يقوله على جهة الفرض ، وإذعاناً
للخصم على التقدير لإرادة هضمه لحقه وأنه غير مُعطٍ له
ما يستحق من التعظيم ، وأما خامساً فقوله تعالى في آخر الآية .
انّ الله لا يهدي من هو مسرف كذاب ، إنما أتى به على
التلطف والإينصاف مخافة أن يبعدوا عن الهداية ومحاذرة
عن تفارهم عن طريق الصواب فرضاً وتقديراً ، وإلا فلو كان
مسرفاً كذاباً ، لما هداه الله الى النبوة ، ولما اعطاه اياها ، وفي
هذا الكلام من الاستدراج للخصم وتقريبه وإدناؤه الى
الحق ما لا يخفى على أحد من الأكياس ، وقد تضمن من
اللطائف ما لا سبيل الى جحده ، ومن هذا قوله تعالى في
قصة خليله إبراهيم صلوات الله عليه في خطابه لأبيه (وأذكر
في الكتاب إبراهيم إنه كان صديقاً نبياً إذ قال لأبيه
يا أبتِ لم تعبدُ ما لا يسمعُ ولا يبصرُ ولا يُغني عنكَ شيئاً
يا أبتِ إني قد جاءني من العلم ما لم يأتِكَ فاتَّبِعني أَهْدِكَ
صراطاً سويّاً يا أبتِ لا تعبدِ الشيطانَ إنَّ الشيطانَ كانَ
للرحمنِ عَصياً يا أبتِ إني أَخَافُ أن يَمَسَّكَ عَذَابُ من
الرحمنِ فتكونَ للشيطانِ وليّاً) فهذا كلامٌ يهزُّ الأعطاف

ويأخذ بمجامع القلوب في الاستدراج والإذغان والانقياد
بألطف العبارات وأرشدتها ، وهو مشتمل على حسن الملاطفة
من أوجهه : أمّا أولاً فلان إبراهيم صلوات الله عليه لما أراد
هداية أبيه الى الخير وإيقادَه مما هو متورط فيه من الكفر
والضلال الذي خالف فيه العقل ، ساق معه الكلام على أحسن
هيئة ، ورتبه على أعجب ترتيب ، من حسن الملاطفة
والاستدراج والرفق في الخصمة والحجاج ، والأدب العالى
وحسن الخلق الحميد ، وذلك انه بدأ بطلب الباعث له على
عبادة الأوثان والأصنام ، ليتوصل بذلك الى قطعه وإفحامه ،
ثم إنه تكايس معه بأن عرض اليه بأن من لا يسمع ولا
يبصر لا يغنى شيئاً من الأشياء لا يكون حقيقاً بالعبادة ، وأن
من كان حياً سمياً بصيراً مقتدرّاً على الإثابة والعقاب ، متمكناً
من العطاء والإينعام والتفضل ، من الملائكة وسائر الانبياء
من جملة الخلق فإنه لا يستحق العبادة ويُستسَخفُ عقل من
عبده ، فكيف من هذه حاله في عدم الحياة والسمع والبصر
من جملة الجمادات والأحجار التي لا حراك لها ولا حياة بها ،
وأما ثانياً فلأنه دعاه الى التماس الهداية من جهته على جهة
النبيه والرفق به وسلوك جانب التواضع ، فلم يخاطب أباه

بالجهل عما هو يدعو اليه ، ولا وصف نفسه بالاطلاع على
كُنْه الحقائق ، والاختصاص بالعلم الفائق ، ولكنه قال :
معي لطائف من العلم وبعض منه ، وذلك هو علم الدلالة على
سلوك طريق الهداية ، فاتبعني أنجيك مما أنت فيه ، وقال له ،
أهدك صراطاً سوياً ، ولم يقل أنجيك من ورطة الكفر
وأثقتك من عماء الخيرة ، تأدباً منه ، واعتصاءً عن مباداته
بقيح كفره ، وتسامحاً عن ذكر ما يغيظه ، وأما ثالثاً فلأنه
ثبته عما كان عليه ونهاه عنه ، فقال إن الشيطان الذي عصى
ربك وكان عدواً لك ولأبيك آدم ، هو الذي أوقعك في هذه
الجبائل ، وورطك في هذه الورط وألقاك في بحر الضلالة ،
وإنما خص إبراهيم ذكر معصية الشيطان لله تعالى في
مخالفته لأمره واستكباره ، ولم يذكر عداوته لآدم وحواء ،
وما ذاك إلا من أجل إيمانه في نصيحته فذكر له ما هو
الأصل تحذيراً له عن ذلك وعن مواقفته ، وأما رابعاً فلأنه
خوفه من سوء العاقبة بالعذاب السرمدي ، ثم إنه لم يصرح
له بماسة العذاب له إكباراً له ، وإعظاماً لحرمة الأبوة ،
ولكنه أتى بما يشعر بالشك في ذلك تأدباً له فقال له (إنني

أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ) ثُمَّ إِنَّهُ نَكَرَ الْعَذَابَ
تَحَاشِيًا عَنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ عَذَابٌ مَعَهُودٌ يَخَافُ مِنْهُ ،
كَأَنَّهُ قَالَ وَمَا يُؤْمِنُكَ إِلَّا بِقِيَّتِ عَلَى الْكُفْرَانِ تَسْتَحِقُّ عَذَابًا
عَظِيمًا عَلَيْهِ ، وَأَمَّا خَامِسًا فَلِأَنَّهُ صَدَّرَ كُلَّ نَصِيحَةٍ مِنْ هَذِهِ
النِّصَاحِ بِذِكْرِ الْأَبْوَةِ ، تَوَسَّلًا إِلَيْهِ بِحُنُو الْأَبْوَةِ وَاسْتِعْطَافًا لَهُ
بِرَفْقِ الرَّحْمِيَّةِ ، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَسْرَعَ إِلَى الْإِتْقِيَادِ ، وَأَدْعَى
إِلَى مَفَارِقَةِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْجُحُودِ وَالْعِنَادِ ، فَلَمَّا سَمِعَ كَلَامَهُ
هَذَا وَتَفَطَّنَ لِمَا دَعَاهُ إِلَيْهِ ، أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِفِظَاظَةِ الْكُفْرِ ، وَجَلَافَةِ
الْجَهْلِ ، وَغِلَظِ الْعِنَادِ ، فَنَادَاهُ بِاسْمِهِ وَلَمْ يَقُلْ يَا بُنَيَّ كَمَا قَالَ
إِبْرَاهِيمَ ، يَا أَبَتِ ، إِعْرَاضًا عَنْ مَقَالَتِهِ وَإِصْرَارًا عَلَى مَا هُوَ
فِيهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدَّمَ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ بِقَوْلِهِ (أَرَاغِبُ أَنْتَ) اِهْتِمَامًا
بِالْإِنْكَارِ وَتَمَادِيًا فِي الْمُبَالَغَةِ فِي التَّعْجِبِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ
إِبْرَاهِيمَ مِثْلَ هَذَا ، فَانظُرْ مَا بَيْنَ الْخَطَايَيْنِ مِنَ التَّفَاوُتِ فِي
الرِّقَةِ وَالرَّحْمَةِ وَحَسَنِ الْإِسْتِدْرَاجِ ، (فَلِلَّهِ دَرَّةُ الْإِنْبِيَاءِ) فَمَا
أَسْجَحَ خَلَائِقَهُمْ ، وَأَرْقَ شِمَائِلَهُمْ ، وَفِي الْقُرْآنِ سَعَةٌ مِنْ هَذَا ،
وَمَمْلُوءٌ مِنْ حَسَنِ الْحِجَابِ وَالْمَلَاظِفَةِ ، خَاصَّةً لِمُنْكَرِي الْمَعَادِ
الْأُخْرَى ، وَعِبَادِي الْأَوْثَانِ وَالْإِصْنَامِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَعَى
عَلَيْهِمْ فِعَالَهُمْ ، وَسَجَّلَ عَلَيْهِمْ ، فَانظُرْ إِلَى حِجَابِهِ لِمُنْكَرِي

البعث بقوله (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ) كيف أضمهم
بالإلزامات ، وإلى حجاجه لعباد الاصنام بقوله (انّ الذين
تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ) الى
آخر الآية ولولا أنه يُخرجنا عن المقصد الذي تصدّينا له
لذكرنا فيه أمثلة رائقة ونبهنا فيه على أسرار بديعة

(المثال الثاني)

من السنّة الشريفة ، ولا شك أنّ له صلى الله عليه مع
الكفار من عبدة الأوثان والاصنام وغيرهم من أهل الكتب
كاليهود والنصارى ملاطفةً في حسن الاستدراج ولين
العريكة ، والتهاك في دعائهم الى الدين ، والإيمان في
الانقياد له ، شيء كثير لا يُحصر عدده ، ولا يتجاوز أمده ،
فمن ذلك ما حكاه ابن هشام في سيرته عن ابن إسحاق : أنّ
النبي صلى الله عليه كتب الى أخبار اليهود فقال : بسم الله
الرحمن الرحيم من محمد رسول الله صاحب موسى وأخيه ،
والمصدق لما جاء به موسى ، ألا إنّ الله قد قال لكم يا معشر
أهل التوراة ، وإنكم لتجدون ذلك في كتابكم ، محمد رسول
الله والذين معه أشدّاء على الكفار رحماء بينهم تراهم

رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي
وَجْهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي
الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى
عَلَى سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ، وَإِنِّي
أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ ، وَأَنْشُدُكُمْ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ ، وَأَنْشُدُكُمْ بِالَّذِي أُطْعِمَ
مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ أَسْبَاطِكُمْ ، الْمَنِّ وَالسَّلْوَى ، وَأَنْشُدُكُمْ بِالَّذِي
أَيَّسَ الْبَحْرَ لَأَبَائِكُمْ حَتَّى أَنْجَاهُمْ مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ ، إِلَّا
أَخْبَرْتُمُونَا : هَلْ تَجِدُونَ فِيهَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُوْمِنُوا بِمُحَمَّدٍ ،
وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَجِدُونَ ذَلِكَ فِي كِتَابِكُمْ فَلَا كُرَّةَ عَلَيْكُمْ قَدْ
تَبَيَّنَ الرَّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ، فَأَدْعُوكُمْ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى نَبِيِّهِ ، فَلْيَنْظُرِ
الْناظِرُ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْكِتَابُ مِنْ لَطِيفِ الْمَحَاوِرَةِ
وَحَسَنِ الْاسْتِدْرَاجِ الْمُزِيلِ لِلْأَحْقَادِ وَالضَّغَائِنِ ، وَالْمَوْثُرِ فِي
إِزَالَةِ السَّخَائِمِ عَنِ الْقُلُوبِ ، وَذَلِكَ مِنْ أَوْجِهِ ، أَمَّا أَوْلًا فَلِأَنَّهُ
صَدَّرَ كِتَابَهُ بِقَوْلِهِ صَاحِبِ . مَوْسَى وَأَخِيهِ (١) يَعْنِي هَارُونَ ،

(١) كَذَا فِسر . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَخِيهِ . هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ سَلَمَ . وَيَدُلُّكَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ الْآتِي صَاحِبًا لِنَبِيِّهِمْ وَأَخَاهُ لَهُ

وإنما فعل ذلك إزالةً للوحشة عنهم ، وتقريراً لخواطرتهم ،
وإيناساً لقلوبهم عن نفارها عنه بكونه صاحباً لنبيهم
وأخاً له ومصداقاً لما جاء به موسى ، كل ذلك إنما يفعله
على جهة الملاطفة ليستدرجهم إلى تصديقه بالمحاوراة اللطيفة .
والخطابات المؤنسة ، وأما ثانياً فلأنه قال : يا معشر أهل
التوراة ، تشریفاً لهم ورفعاً لمكانهم ، حيث صاروا مختصين
بكتاب الله تعالى من بين سائر الخلق ، وأما ثالثاً فهو أنه
احتج عليهم بما لا يجدون سبيلاً إلى إنكاره من كونه
مكتوباً عندهم في التوراة ، ولم يقل لهم انظروا في معجزتي ،
ولكنه وكلهم إلى معرفته بما يعرفونه ، رفقا بهم ومناصحة
وتقريباً لما هم عليه من ذلك ، ثم إنه تلا وصفه في التوراة
ليُذعنوا بالتصديق على سهولة وقرب ، وأما رابعاً فلأنه قد
أورد ذكر وصفه ووصف أصحابه في الإنجيل ليُعرفهم بذلك ،
إيناساً لهم وتقريباً ، وأما خامساً فلأنه ذكر المناشدة ، تذكيراً
لهم بالآلاء العظيمة ، والنعم المترادفة . بإكرامهم ، فأولها المنَّة
عليهم بإنزال التوراة وما شرع لهم فيها من الشرائع ، وثانيها
بإطعامهم المن والسلوى ، وثالثها فلق البحر وشقه حتى جازوا
فيه وأنجاهم من عدوهم بذلك ، فانظر إلى ما اشتمل عليه هذا

الكتاب من الاستدراج الحسن ، واللطف المستحسن ،
والبسط الذي يؤنس القلوب عن نفاها ، ويكسبها الإقرار
بعد إنكارها ، ولو قال في كتابه بسم الله الرحمن الرحيم من
محمد رسول الله الناسخ لشريعة موسى بن عمران ، والمأحى
لآثارها ، والطامس لأعلامها ، الى معشر اليهود الذين خالفوا
وبدّلوا أحكام التوراة وكذبوا بما جاء من عند الله . وخانوا
عهد الله ، واشتروا بآياته ثمناً قليلاً ، أنشدكم بالله الذي مسخكم
قردةً ، وأنزل بكم نكاله ، وضرب عليكم الذلة والمسكنة ،
وأهانكم بالتزام الجزية ، وأقعكم مقاعد الهوان ، حيث
جحدتم نبوتى ، وأنتم تعرفون بها حقيقة . لا لبس فيها ، كما
تعرفون أبناءكم ، لكان تنفيرا ، ولم يكن استدراجا ، ولصار
لجأجا ، أحقّ من أن يكون تقريباً وحججاً ، ثم أقول لقد
كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بمكان من الملاطفة وحسن
الحجاج قبل الهجرة بالمشرّكين من أهل مكة وغيرهم من سائر
القبائل ثم ما كان منه من الملاطفة بعد الهجرة باليهود بنى
قُرَيْظَةَ وَبَنَى النَّضِيرَ حَتَّى هَلَكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْنَةِ وَحَى مَنْ حَى
عَنْ بَيْنَةِ

(المثل الثالث)

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه، ولقد كان له عليه السلام من الاستدراجات الرائقة خاصة مع معاوية، وفرق الخوارج وغيرهم ممن نكص عن الإسلام على عقبه، ولغيرهم من أصحابه من العنايات الحسنة ما يشفي غليل الصدور، ويوضح ملتبسات الأمور، فمن ذلك ما ذكره خطاباً لمعاوية فاتق الله يا معاوية في نفسك، وجاذب الشيطان قيادك، فإن الدنيا منقطعة عنك، والآخرة قريبة منك، فكيف أنت إذا انكشف عنك جلايب ما أنت فيه من دنيا قد بهجت بزيتها، وخذعت بلذتها، دعتك فأجبتها، وقادتك فاتبعتها، وأمرتك فأطعتها، وإنه يوشك أن يقفك واقف على ما لا ينجيك منه منبج، فاقس عن هذا الأمر، وخذ أهبة الحساب، وشمّر لما نزل بك، ولا تمكّن الغواة من سمك، فهذا وما شاكلة استدراج وحسن ملاطفة، وله عليه السلام في غير هذا الموضوع كلام فيه خشونة عظيمة، ومن ذلك ما قاله لعبد الله بن عباس عند استخلافه إياه على البصرة : سَعِ النَّاسَ بِوَجْهِكَ وَتَجَلِّسْكَ وَحَلِمِكَ، وَإِيَّاكَ وَالغَضَبَ فَإِنَّهُ طَيْرَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ،

واعلم أن ما قربك من الله بعدك من الشيطان والنار ، وما
باعدك من الله يقربك من النار والسلام ، ومن ذلك يخاطب
به معاوية ، مناصحة له وتقريباً له من الحق : أما بعدُ فإن الله
جعل الدنيا لما بعدها ، وابتلى فيها أهلها ليعلم أيهم أحسنُ
عملاً ، ولسنا للدنيا خلقنا ، ولا للسعى فيها أمرنا ، وإنما وضعنا
فيها لنبتلى بها ، وقد ابتلاني الله بك وابتلاك بي ، فجعل
أحدنا حجةً على الآخر ، فعدوت على طلب الدنيا بتأويل
القرآن ، فطابتني بما لم تجن يدي ولا لساني ، وعصيته أنت
وأهل الشام ، وأثب عالمكم جاهلكم ، وقائمكم قاعدكم ،
فاتق الله في نفسك ، ونازع الشيطان قيادك ، واصرف الى
الآخرة وجهك ، فهي طريقنا وطريقك ، واحذر أن يصيبك
الله بما جل قارعة تمس الأصل ، وتقطع الدابر ، فإنني أولى
لك بالله أليّة غير فاجرة ، لئن جمعتي وإيالك جوامع الأقدار
لا أزال بساحتك حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين ،
وقال أيضاً مخاطباً له أما بعدُ ، فقد علمت إغذاري فيكم ،
وإعراضي عنكم ، حتى كان ما لا بد منه ، ولا مدفع له ،
والحديث طويل ، والكلام كثير . وقد أذبر من أذبر ،

وأقبل من أقبل ، فتابع من قبلك ، وأقبل الى في وفد من اصحابك والسلام ، وقال يخاطبه بالاستدراج : أما بعد فإني على التردد في جوابك ، والاستماع الى كتابك ، لموهن رأيي ومخطي فراستي ، وإينك إذ تحاولني الامور ، وتراجعني السطور ، كالمشتغل النائم ، تكذبه أحلامه ، والمتحير القائم ينهضه مقامه لا يدري آله ما يأتي أم عليه ، ولست به ، غير أنه كل شبيه ، وأقسم بالله لولا بغض الاستبقاء لوصلت مني اليك قوارع تفرع العظم ، وتنهس اللحم ، واعلم أن الشيطان قد ثبّطك عن أن تراجع أحسن أمورك ، وتأذن لمقال نصيحك والسلام ، وقال يخاطب طلحة والزبير بالملاطفة العجيبة : أما بعد فقد علمتُما وان كتمتُما أني لم أُرِد الناس حتى أرادوني ، ولم أباعهم حتى بايعوني ، وأنكما ممن أرادني وباعني ، وأن العامة لم تباعني لسلطان غالب ، غاصب ، ولا لغرض حاضر ، فإن كتمتُما بايعتاني طائعين ، فارجعا وثوبا الى الله من قريب ، وان كتمتُما بايعتاني كارهين فقد جعلتُما لي عليكما السبيل ، بإظهاركما الطاعة ، وإسراركما المعصية ، ولعمري ما كتمتُما بأحق من المهاجرين بالتقية والكتمان ،

وإن دفعكما هذا الأمر من قبل أن تدخل فيه كان أوسع
عليكما من خروجكما منه بغير إقراركما به ، وقد زعمتُما أني
قتلتُ عثمان ، فبينى وبينكما من تخلف عنى وعنكما من أهل
المدينة ، ثم يلزم كل امرئ بقدر ما احتمل ، فارجعا أيها
الشيخان عن رأيكما فإن الآن أعظم أمركما العار من قبل أن
يجتمع العار والنار والسلام ، وقال أيضاً يخاطب محمد بن أبي
بكر لما بلغه توجده عليه حين عزله بالأشتر : وقد بلغنى
موجدتُك من تسريح الأشتر الى عمك وانى لم أفعل ذلك
استبطاءً لك فى الجهد ، ولا ازدياداً فى الحد ، ولو نزعْتُ ما
تحت يدك من سلطانك لوليتك ما هو أيسرُ عليك مؤنةً
وأعجب اليك ولايةً ، إن الرجل الذى كنت وليته أمر
مصر كان رجلاً لنا ناصحاً ، وعلى عدوتنا شديداً ناصحاً ،
فرجه الله ، فلقد استكمل أيامه ، ولاقى حمامه ، ونحن عنه
راضون ، أولاه الله رضوانه ، وضاعف الثواب له ،
فاضحراً لعدوك ، وامض على بصيرتك ، وشمرْ لحرب من
حاربك ، وادعُ الى سبيل ربك ، وأكثر الاستعانة بالله ،
يكفك ما أهمك ويعنك على ما ينزل بك والسلام ، فهذا
ما أردنا ذكره من كلام أمير المؤمنين فى الاستدراجات

اللطيفة ، وكم له في هذا النوع من الكلمات لأنه كان قد بلى بحرب أهل القبلة وخروجهم عليه ، فكان حريصاً على إبانة الحجّة ، وإيضاح الحجّة ، بالأقوال اللطيفة ، والخطابات الرقيقة ، إبلاغاً للحجّة ، وقطعاً للمعذرة ، والله درُّ أمير المؤمنين ، فلقد كانت قوَالاً للحقّ ، فعلاً له ، موضح السنن والمعالم ، والناصح لله وللدّين لا تأخذه فيه لومة لائم

(المثال الرابع)

ما ورد عن البلغاء في الاستدراج ، يحكى أنه وقعت بين الحسين بن علي صلوات الله عليه ، وبين معاوية بن أبي سفيان مفاوضة في أمر ولده يزيد ، وذلك أن معاوية قال للحسين بن علي : أمّا أمك فإنها خيرٌ من أمّه ، وفاطمة بنت رسول الله خيرٌ من امرأة من كلب ، وأمّا حبيبي يزيد فاني لو أعطيتُ به مثلك ملء الغوطة ما رَضيت ، وأمّا أبوك وأبوه ، فإنهما تحاكما إلى الله فحكّم لأبيه عليّ أيبك ، فلينظر الناظر ما اشتمل عليه كلام معاوية من المراوغة عن الحق وتلبيس الأمر في ذلك على السامع بلطف الاستدراج وحسن الإجمال مع ما فيه من البلاغة والفصاحة ، فانظر إلى عظم

دهائه ، وإغراقه في الحذق والكياسة ، حيث علم وتفظن ما كان لأمر المؤمنين من سبق في الإسلام ، وحسن الإيلاء في الجهاد لأعداء الله ، وما خصه الله به من العلم الباهر والتقدم الراسخ في الزهد والعبادة فلم يتعرض للمفاخرة في ذلك ، ولا دعاً الى المنافرة ، ولو قال إن الله قد أعطاني الدنيا ، ونزعها منكم ، لأن مثل هذا لا فضل فيه ، لأن الدنيا لها البرُّ والفاجر ، ولكن صفح عن ذلك كله ، وأعرض عنه ، وأتى بكلام مبهم لا يفهم منه المقصود ، وهو قوله : إن أباك وأباه تحاكما الى الله فحكم لا ييه على أيبك ، فانما أتى بهذا الكلام ليسكت خصمه ، ويستدرجه الى الإصمات ، وهذا من غدره ودهائه قليل ، ومن لطيف ما جاء في الاستدراج من المنظوم ما قاله أبو الطيب المتنبى : وذلك أن سيف الدولة كان مخيماً بأرض الديار البكرية على مدينة ميّاً فارقين ، ليأخذها فعصفت الريح خيمته فأسقطتها فتطير الناس لذلك ، وقالوا إنه لا يأخذها فامتدحه أبو الطيب بقصيدة لامية يعتذر فيها عن سقوط الخيمة ، ويستدرج ما أثير ذلك في صدره بالإزالة والمحو ، تقريباً لخاطره ،

وتطيباً لنفسه، فأجاد فيها كل الإِجادة، وأحسن في الاعتذار
والاستدراج غاية الإِحسان، مطلعها: (أَيَنْفَعُ فِي الْخَيْمَةِ
الْعُدْلُ) ومنها قوله

تضيقُ بشخصك أَرْجَاؤُهَا
وَيَرْكُضُ فِي الْوَاحِدِ الْجَحْفَلُ
وتقصرُ ما كنتَ في جَوْفِهَا
وَتُرَكِّزُ فِيهَا الْقَنَا الذُّبْلُ

ثم قال

وَإِنَّ لَهَا شَرْفًا بَادِيًا وَإِنَّ الْخِيَامَ بِهَا تَخَجَّلُ
فَلَا تُنْكَرَنَّ لَهَا صَرْعَةً فَمَنْ فَرَحَ النَّفْسِ مَا يَقْتُلُ
وَلَمَّا أَمَرْتُ بِتَطْنِيبِهَا أُشِيعَ بِأَنَّكَ لَا تَرَحَلُ
فَاعْتَمَدَ اللَّهُ تَقْوِيضَهَا وَلَكِنْ أَشَارَ بِمَا تَفْعَلُ
وَعَرَّفَ أَنَّكَ مِنْ هَمِّهِ وَأَنَّكَ فِي نَصْرِهِ تَرْفَلُ
فَالْعَانِدُونَ وَمَا أَمَلُوا وَمَا الْحَاسِدُونَ وَمَا قَوْلُوا
هُمْ يَطْلُبُونَ فَمَنْ أَدْرَكُوا وَهُمْ يَكْذِبُونَ فَمَنْ يَقْبَلُ
وَهُمْ يَتَمَنَّوْنَ مَا يَشْتَهُو نَ وَمِنْ دُونِهِ جَدُّكَ الْمُقْبَلُ
فهذه الأبيات من أعظم الأمثلة في الاستدراج وإزالة

ما يقع في النفوس ، ولو لم يكن في شعره الآ هذه القصيدة ،
لكانت كافيةً في معرفة فضله ، وكونه فائقاً فيه ، ولتقتصر على
هذا القدر من أمثلة الاستدراج ففيه كفاية

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في الامتحان)

اعلم أن من المعاني ما يكون متوسطاً فيما أُتِيَ به من
أجله ، فيكون اقتصاداً ، ومنها ما يكون قاصراً عن الغرض
فيقال له تفريطٌ ، ومنها ما يكون زائداً عن الحدِّ فيكون
إفراطاً ، فهذا الفصل يسمى الامتحان لما كان فيه الإِفادةُ
لمعرفة هذه الأمور الثلاثة ، فإذا عرفت هذا فاعلم أن هذه
الأمور الثلاثة ، أعنى الاقتصاد ، والتفريط ، والإِفراط ، لها
مدخلٌ في كل شيء من العلوم والصناعات ، والأخلاق
والطبائع ، ولا بُدَّ من بيان معانيها في الأوضاع اللغوية ، ثم
نظهر نقلها الى المعاني

فأمّا الاقتصادُ فاشتقاقه من القصد وهو العدلُ الذي
لا يميل الى أحد الطرفين ، قال الله تعالى (فَهُمْ مُقْتَصِدٌ)

فوسطه بين قوله (فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ)
فَظَلَمَ النَّفْسَ ، وَالسَّبِقُ بِالْخَيْرَاتِ هُمَا طَرَفَانِ ، وَالْاِقْتِصَادُ
أَوْسَطُهُمَا ، وَقَالَ تَعَالَى (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ
يَقْتَرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) فَالْإِسْرَافُ ، وَالْإِقْتَارُ طَرَفَانِ ،
وَالْقَوَامُ ، هُوَ الْوَسَطُ وَالْاِقْتِصَادُ ، لِأَنَّ الْوَسَطَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ
طَرَفَيْنِ ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا ،
وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ لِبَاسِ الشَّهْرَتَيْنِ ، فَلَا
بُدَّ هُنَاكَ مِنْ وَسَطٍ مَأْمُورٍ بِهِ ، وَهُوَ لِبَاسُ أَهْلِ الصَّلَاحِ ، فَلَا
يَكُونُ لِبَاسُ أَهْلِ الْفَخْرِ وَالْخِيَلِ وَلَا لِبَاسُ أَهْلِ الْإِدْقَاعِ
وَالْفَقْرِ وَالْمَسْكِنَةِ ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ

عَلَيْكَ بِالْقَصْدِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ تَمْرُ (١)

إِنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

وَالْوَسَطُ مُسْتَحْسَنٌ عَقْلًا ، وَشَرَعًا ، وَعُرْفًا ، وَأَمَّا التَّفْرِيطُ
فَهُوَ التَّقْصِيرُ وَالتَّضْيِيعُ ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى (مَا فَرَطْنَا فِي
الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) أَي مَا أَهْمَلْنَا مِنْ إِيدَاعِهِ الْمَصَالِحَ الدِّينِيَّةَ ،
وَلَا ضَيَعْنَاهَا مِنْهُ ، وَأَمَّا الْإِفْرَاطُ ، فَهُوَ الْإِسْرَافُ فِي الشَّيْءِ

(١) الرواية عليك بالقصد فيما أنت فاعله

والتجاوز للحدّ فيه يُقالُ أفرط في الشئ ، اذا تجاوز الحدّ ،
فصار التفريطُ والإفراطُ هما الطرفان الضدّان ، والاقتصادُ
هو الوسطُ في الاعتدال ، فهذه هي المعاني التي تفيدها هذه
الألفاظ من جهة اللغة ، فاذا عرفتها فنقول قد نُقلت هذه
المعاني الثلاثة الى أمور مصطلح عليها في علوم البيان ، نوضحها
ونجعلها على مراتب ثلاث

(المرتبة الأولى في الاقتصاد)

ومعناه أن يكون المعنى المندرج تحت العبارة على
حسب ما يقتضيه المعبرُ عنه مساوياً له من غير زيادة ،
فيكون إفراطاً ، ولا نقصاناً ، فيكون تفريطاً ولنورد فيه
أمثلة أربعة توضح المقصود منه بمعونة الله تعالى

(المثال الأول)

من كتاب الله تعالى : وهذا كقوله تعالى في صدر سورة
البقرة في صفة المتقين (هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ
وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا
أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ أُولَئِكَ

على هُدَى من ربهم وأولئك هم المفلحون) فهذه الأوصاف على
نهاية الاقتصاد والتوسط من غير إفراط ولا تفريط ، وقوله
تعالى في افتتاح سورة المؤمنين في صفة أهل الايمان (قد
أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن
اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون) الى قوله (أولئك هم
الوارثون) والقرآن واردٌ على هذه الطريقة ، فإنه واردٌ على
نهاية الاعتدال والتوسط ، فهذا ماورد في المدح ، فأما الذمُّ
فكقوله تعالى في سورة نون يخاطب به الوليد بن المغيرة
المخزومي ، وقيل الأخنس ابن شريق ، وقيل الأسود بن
عبد يغوث (ولا تطع كل حلاف مهين همّاز مشاء بنميم
مناع للخير معتد أثيم عتل بعد ذلك زنيم) فهذه أوصاف
دالة على الذم ، صادقة عما هم عليه من هذه السمات جارية
على جهة الاعتدال والتوسط من غير إفراطٍ ولا تفريطٍ ،
وهكذا القول في جميع علوم القرآن وأصوله من الأوامر ،
والنواهي والوعد ، والوعيد ، والقصص ، والأمثال ، فإنها جارية
على جهة التوسط والاعتدال لا تخرج عن حدٍ فيما تناولته من
مدحٍ ولا ذمٍّ ولا غيره كما يكون الخروج في غيره

(المثال الثاني)

من السنة النبوية، فمن ذلك قوله صلى الله عليه: ألا أحدثكم بأحبكم اليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً الذين يالفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم اليّ وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة، الثرثارون المتفيهقون فانظر الى حبه. فما أعدله، والى بغضه. ما أقومه، فأعطى المحب ما يليق به، وأعطى المبغض ما يستحقه من غير إفراط في الجانبين، ولا تفريط في أحدهما ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم البخيلُ بعيدٌ من الله، بعيدٌ من الناس، قريبٌ من النار، والسخيُّ قريبٌ من الله قريبٌ من الناس، بعيدٌ من النار، وقال عليه السلام: إن مع العزِّ ذلًّا، وإن مع الحياة موتًا، وإن مع الدنيا آخرة، وإن لكلِّ شيءٍ حسيبًا، وإن على كلِّ شيءٍ رقيبًا، وإن لكلِّ أحدٍ كتابًا، ولكلِّ حسنةٍ ثوابًا، ولكلِّ سيئةٍ عقابًا، وقوله صلى الله عليه وسلم: اغتنم خمسًا قبل خمس، شبابك قبل هرمك وصحتك قبل سقمك وحياتك قبل موتك، وغناك قبل فقرك، وفرغك قبل شغلك، وقوله صلى الله عليه وسلم: إنّه من خاف البيات

أَدْلَجَ ، وَمَنْ أَدْلَجَ فِي الْمَسِيرِ وَصَلَ ، وَإِنَّمَا تَعْرِفُونَ عَوَاقِبَ
أَعْمَالِكُمْ لَوْ قَدْ طُوِيَتْ صَحَائِفُ آجَالِكُمْ ، أَيُّهَا النَّاسُ . إِنَّ
نِيَّةَ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ ، وَنِيَّةَ الْفَاسِقِ شَرٌّ مِنْ عَمَلِهِ ،
فَلْيَتَأَمَّلِ الْمُتَأَمِّلُ فِي كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْاِقْتِصَادِ فِي الْوَعْظِ ،
وَفِي وَصْفِ الْمَحَبَةِ وَالْبَغْضِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ فَإِنَّهُ لَا مَرِيَّةَ
فِي كَوْنِهِ سَالِكًا فِيهَا طَرِيقَةَ الْقَصْدِ ، وَنَاهِجًا مَنَهْجَ الْعَدْلِ
لَا يَغْلُو فَيُفْرِطَ وَلَا يَخْفِضُ فَيُفْرِطَ

(المثال الثالث)

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، وهو جار فيما هو
فيه على قانون النصفية ، وسالك لطريق الحق والمعدلة ، من
ذلك ما قاله في صفة المؤمنين وأهل التقوى : وَإِنِ لِلذِّكْرِ
لَأَهْلًا أَخَذُوهُ مِنَ الدُّنْيَا بَدَلًا ، فَلَمْ تَشْغَلْهُمْ تِجَارَةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْهُ ،
يَقْطَعُونَ بِهِ أَيَّامَ الْحَيَاةِ ، وَيَهْتَفُونَ بِالزَّوْجِرِ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ فِي
أَسْمَاعِ الْغَافِلِينَ ، وَيَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ وَيَأْتُمِرُونَ بِهِ ، وَيَنْهَوْنَ
عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَتَنَاهَوْنَ عَنْهُ ، فَكُنَّا نَقْطَعُوا الدُّنْيَا إِلَى الْآخِرَةِ ،
وَهُمْ فِيهَا ، فَشَاهَدُوا مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ، فَكُنَّا نَطَّلِعُوا عَلَى غُيُوبِ أَهْلِ
الْبَرْزَخِ فِي طُولِ الْإِقَامَةِ فِيهِ ، وَحَقَّقَتِ الْقِيَامَةُ عَلَيْهِمْ عَذَابَهَا

فكشفوا غطاء ذلك لأهل الدنيا ، حتى كأنهم يرون ما لا يرى الناس ، ويسمعون ما لا يسمعون ، فلو مثلتهم لعقلك في مقاومهم المحمودة ، ومجالسهم المشهودة ، وقد نشرُوا دواوين أعمالهم ، وفرغوا لمحاسنة أنفسهم ، على كل صغيرة وكبيرة أمرُوا بها فقصروا عنها ، أو نهوا عنها ففرطوا فيها ، وحملوا ثقل أوزارهم ظهورهم ، فضعفوا عن الاستقلال بها ، فنشجوا نشيجاً وتجاوزوا نحيباً ، يعجئون إلى ربهم من مقاوم ندم واعتراف ، لرأيت أعلام هدى ومصايح دُجى ، قد حفت بهم الملائكة ، وتنزلت عليهم السكينة ، وفتحت لهم أبواب السماء ، وأعدت لهم مقاعد الكرامات ، في مقعد اطلع الله عليهم فيه فرضي سعيهم ، وحمد مقامهم ، رهائن فاقة إلى فضله ، وأسارى ذلة لعظمته ، جرح طول الأسى قلوبهم ، وطول البكاء عيونهم ، لكل باب رغبة إلى الله يد قارعة ، يسألون من لا تضيق لديه المنادح ، ولا يخيب عليه الراغبون ، ومن كلام له عليه السلام يصف فيه أهل النفاق قال فيه : أوصيكم عباد الله بتقوى الله ، وأحذركم أهل النفاق ، فإنهم الضالون المضلون ، والزالون المزلون ، يتلوتون ألوانا ، ويفتنون

افتنانا ، وَيَعْمِدُونَكُمْ بِكُلِّ عِمَادٍ ، وَيُرْصِدُونَكُمْ بِكُلِّ مَرْصَادٍ ،
قُلُوبُهُمْ دَوِيَّةٌ ، وَصِفَاتُهُمْ نَقِيَّةٌ ، يَمْشُونَ الْحَفَاءَ ، وَيَدْنُونَ الضَّرَاءَ ،
وَصَفُّهُمْ دَوَائِدٌ ، وَقُلُوبُهُمْ شَفَاءٌ ، وَفِعْلُهُم الدَّاءُ العِيَاءُ ، حَسَدَةُ
الرِّخَاءِ ، وَمُؤَكَّدُوا البَلَاءِ ، وَمُقْنِطُوا الرَّجَاءِ ، لَهُمْ بِكُلِّ طَرِيقٍ
صَرِيحٌ ، وَإِلَى كُلِّ قَلْبٍ شَفِيعٌ ، وَلِكُلِّ شَجْوٍ دَمِوعٌ ،
يَتَقَارِضُونَ الثَّنَاءَ ، وَيَتَرَاقِبُونَ الْجِزَاءَ ، إِنْ سَأَلُوا أَلْحَفُوا ،
وَإِنْ عَذَّبُوا كَشَفُوا ، وَإِنْ حَكَمُوا أَسْرَفُوا ، قَدْ أَعَدُّوا
لِكُلِّ حَقٍّ بَاطِلًا ، وَلِكُلِّ قَائِمٍ مَائِلًا ، وَلِكُلِّ حَيٍّ قَاتِلًا ،
وَلِكُلِّ بَابٍ مَفْتَحًا ، وَلِكُلِّ لَيْلٍ صَبَاحًا ، فَهَمُّ لَمَّةِ الشَّيْطَانِ ،
وَحُمَةُ النَّيْرَانِ ، أَوْلَيْكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ، أَلَا إِنْ حِزْبُ
الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ، فَانظُرْ إِلَى كَلَامِهِ فِي الْفَرِيقَيْنِ كَيْفَ
أَبْرَزَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقِيقَةَ حَالِهِ ، وَمَيَّزَ أَحَدَهُمَا عَنِ
الْآخَرِ وَمَثَلَهُ بِأَعْجَبِ مَثَالِهِ ، قَدْ طَابَقَ بِكَلَامِهِ الْمُرَادُ ، مِنْ غَيْرِ
نَقْصَانٍ فِيهِ وَلَا إِزْدِيَادٍ ، وَأَقُولُ لَقَدْ ضَرَبَتْ عَلَيْهِ الْبَلَاغَةُ
سُرَادِقَهَا ، وَأَحَاطَ مِنَ الْفَصَاحَةِ بِمَكْنُونِهَا وَأَسْرَارِ حَقَائِقِهَا

(المثال الرابع)

ما كان من كلام البلغاء في ذلك وهذا كقول الفرزدق

يمدح زين العابدين علي بن الحسين

هذا الذى تعرفُ البطحاءَ وطأتهُ
والبيتُ يَعْرِفُهُ والحِلُّ والحَرَمُ
هذا ابنُ خيرِ عبادِ الله كلِّهم
هذا التقيُّ النقيُّ الطاهرُ العلمُ
يكاد يُمَسِّكُهُ عِرْفَانِ راحتهِ
ركنُ الحطيمِ اذا ما جاءَ يَسْتَلِمُ
ومن هذا قولُ البحثريِّ

ولو أنْ مشتاقًا تكَلَّفَ فَوْقَ مَا

فِي وَسْعِهِ لَسَعَى إِلَيْكَ الْمُنْبِرُ
فهذا مدحٌ مقتصدٌ ليس فيه إسرافٌ ولا تقتيرٌ ولا
ركبَ صاحبه إفراطًا ولا تفريطًا ، ومن هذا قول بعضهم
يهجو غيره

لقد صَبَرْتُ فِي الذَّلِّ أَعْوَادُ مِنْبِرٍ

تَقُومُ عَلَيْهَا فِي يَدَيْكَ قَضِيبُ
فهذا ذمٌّ لم يرتكب فيه شططًا ، ولا رام فيه فرطًا ،
بل وصفها بالذل لكونها حاملةً له ، لان من هوانها كونه
راكبًا لها عاليًا عليها ، فهذا تقرير الأمثلة فيما جرى من
الكلام على جهة الاقتصاد

(المرتبة الثانية)

(فيما يجرى على جهة التفريط)

فيورد على جهة التقصير في المعبر عنه ، والتضييع
والإهمال له ، فمن ذلك ما قاله الفرزدق

أَلَا لَيْتَنَا كُنَّا بَعِيرَيْنِ لَا نَرِدُ

عَلَى حَاضِرِ الْأَنْشَلِ وَتُقَدِّفُ

كَلَانًا بِهِ عُرٌّ يُخَافُ قِرَافَهُ

عَلَى النَّاسِ مَطْلِي الْمَسَاعِرِ أَخْشَفُ

فما هذا حاله من جملة التفريط لكونه من جملة
الأمنيات النازلة ، والمقاصد السخيفة ، التي لا ثمرة لها ولا
جدوى عندها ، فإن حاصل ما قال في هذين البيتين أنه قصر
أمنيته على أن يكون هو ومحبوبه ، كبعيرين أجر بين لا
يقربهما أحده ، ولا يقربان أحداً ، إلا طردهما ، نفاراً منهما ،
وعيفةً لمقاربتهما ، لما فيهما من العر ، وهو داء يصيب الإبل
في مشافرها ، والأخشف بالخاء والشين المعجمتين . البعير
الذي يجترى على المسير بالليل ، والقراف . المدانة والقرب ،
وغرضه من ذلك كله البعد عن الناس بمنزلة من به داء عظيم ،

يُتَأَقَّفُ مِنْهُ وَيُبْعَدُ عَنْهُ ، وَلَقَدْ كَانَ لَهُ مَنَدُوحَةٌ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ
الْأَمَانِي السَّخِيفَةِ الْبَعِيدَةِ ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ فِي
الْأَمَانِي الرَّقِيقَةِ ، وَالطَّرَائِفِ الرَّشِيقَةِ

(يَا رَبِّ إِنْ قَدَّرْتَهُ لِمُقَبَّلٍ
غَيْرِي فَلِلْمَسْوَكَ أَوْ لِلْأَكْوَسِ)

(وَإِذَا حَكَمْتَ لَنَا بَعَيْنَ مُرَاقِبٍ
فِي الدَّهْرِ فَلْتَكُ مِنْ عَيُونِ النَّرْجِسِ)

فَانظُرْ مَا بَيْنَ الْأَمْنِيَّتَيْنِ مِنَ التَّفَاوُتِ الْعَظِيمِ وَمِنْ أَمْثَلَةِ
التَّفْرِيطِ مَا قَالَ أَبُو تَمَامٍ يَمْدَحُ رَجُلًا

يَتَّقَى الْحَرْبَ مِنْهُ حِينَ تَغْلِي مَرَاجِلُهَا بِشَيْطَانٍ رَجِيمٍ
فَمَا هَذَا حَالُهُ فِي الْمَدِيحِ ، مِنَ التَّفْرِيطِ وَالْإِهْمَالِ وَالتَّضْيِيعِ

الَّذِي لَا يُمْدَحُ بِمِثْلِهِ بِحَالٍ ، لِمَا فِيهِ مِنْ مَقَابَلَةِ الْمَمْدُوحِ بِأَقْبَحِ
الْأَسْمَاءِ ، وَأَسْوَأِ الصِّفَاتِ وَكَقَوْلِهِ أَيْضًا يَمْدَحُ رَجُلًا

مَا زَالَ يَهْدِي بِالْمَكَارِمِ وَالْعُلَا حَتَّى ظَنْنَا أَنَّهُ مَحْمُومٌ
وَكَقَوْلِهِ أَيْضًا

أَنْتَ دَلُوءٌ وَذُو السَّمَاخِ أَبُو مَوْ

سَى قَلِيبٌ وَأَنْتَ دَلُوءُ الْقَلِيبِ

فما هذا حاله من المدائح التي نزلت في الرّكّة وكانت
معدودة في التفريط البالغ، ومن أمثلة التفريط ما قاله البحري
يمتدح الفتح بن خاقان في قصيدته المشهورة ويذكر فيها لقاءه
للأسد وقتله له

شهدت لقد أنصفته حين تبتري
له مُصَلَّتًا عَضْبًا من البيضِ مِقْضِبًا
فلم أَرِ ضِرْغَامِينَ أَصْدَقَ مِنْكُمَا
عَرَكَاءَ إِذَا الْهَيَّابَةُ النَّكْسُ كَذَبًا
فقوله : اذا الهيّابة النكس كذبًا . ليس فيه مدح ،
وقد فرّط في إيراده مدحا لهذا الرجل ، وكان الأخلق بالمدح
ان يقول : إِذَا الْبَطْلُ كَذَبٌ ، لانه الأمدح في إقدام المُقْدِمِ
في الموضع الذي يفرُّ منه الجبان ، إِذْ لَا فَضْلَ فِي مِثْلِ هَذَا ،
وانما الفضل فيما قاله ابو تمام

فَتَى كَلَّمَا ارْتَادَ الشَّجَاعُ مِنَ الرَّدَى
مَفْرًا غَدَاةَ الْمَأْزِقِ ارْتَادَ مَصْرَعًا
ومن التفريط ما قاله بعض الشعراء
وتلحقه عند المكارم هزّة
كما انتفض المحنوم من أمّ ملدّم

فهذه الامثلة كلها من المدائح التي وقع التفريط فيها ولا يجوز استعمالها ، فالمعنى فيها وان كان حسناً جيداً ، لكنه لأجل العبارة كان مستقبحاً مسترذلاً ، تعافه الطباع ، وتمجبه الأسماع ، وليس من التفريط شيء في كتاب الله تعالى ، ولا في السنة النبوية ، ولا ورد فيه شيء من كلام امير المؤمنين ، حراسةً من الله تعالى لها وكلاءةً منه عنها فأين ما ذكره هذا الشاعر مما قاله ابن الرومي يمدح أقواما

ذهب الذين تهزهم مدائحهم
هز الكماة عوالي المرات
كانوا اذا مدحوا رأوا ما فيهم
فالأريحية منهم بمكان
(المرتبة الثالثة)

ما يكون على جهة الإفراط وهو كما ذكر تجاوز الحد في المدح والذم وغيرهما من المقاصد ، وهل يجوز استعماله في الكلام أم لا ، فيه مذهبان ، المذهب الأول جواز استعماله ، وقالوا إن أحسن الشعر أ كذبُهُ ، بل أ كذبُهُ يكون أ صدقَهُ ، ويُصدق ذلك قوله تعالى (وأنهم يقولون ما لا يفعلون) فظاهر الآية

وإن كان وارداً على جهة الذمّ لهم بدليل ما قبلها ، لكنه
محمّلٌ للإباحة ، كأنه جعل ذلك من دأبهم ومن عادتهم ، وانه
لا شاعرَ يوجد الا وهذه صفته كما قال تعالى (والشُعراءُ يتَّبِعُهُمُ
الغَاوُونَ) كأنه صار متابعاً للغاوين لهم من جملة أوصافهم ، وقد
تهالك الشعراءُ في ذلك وأتوا فيه بكلّ مُعجِبٍ مما يُنْجِلُ
الأذهان ، ويُصِمُّ الآذانَ لغرابته ، ويُحَيِّرُ الأفهامَ لشدة
الاعجاب به

(المذهب الثاني)

منعه آخرون ، وزعموا أن الأمور لها حدودٌ ونهاياتٌ مما
يدخل تحت الإمكان ، فأما ما كان من الأمور ما لا يدخل
تحت الإمكان ولا يُعقل وجوده فلا وجه له ، والمذموم من
الإفراط ما لا مدخل له في الوجود على حال ، والمختارُ عندنا
جوازه على كلّ أحواله ، لأنه اذا كان جائز الوجود فهو مُعجِبٌ
لا محالة ، لاشتماله على المبالغة في المدائح وأنواع الذمّ ، وإن لم
يكن جائز الوجود ، فالإعجابُ به أشدُّ ، والملاحظة فيه أدخلُ ،
وقد ورد مثل ذلك في كتاب الله تعالى قال الله تعالى (وقد
مَكُرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ

لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ) على قراءة من قرأ بفتح اللام في تزول ،
لأنها هي الفارقة بين المؤكدة والنافية ، وعلى هذا يكون معنى
الآية وَإِنْ مَكَرَهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ ، فأما من قرأ بكسر
اللام فَإِنَّهَا هي المؤكدة للجهنم ، وليس فيها دلالة ، ولا شك
أن من المحال في العقول أن المكر يُزيل الجبال ويُزحزحها
عن مُسْتَقَرَّاتِهَا ، وهكذا قوله (جَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ
فَأَقَامَهُ) ومن المحال حصول الإرادة في الجدار ، وقوله تعالى
(لَهْدِمَتُ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصَلَوَاتٌ) ويستحيل الهدم في
الصلوات ، وقوله تعالى (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ) ويستحيل
في القرية ان تذوق ، وقوله (وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)
والدم لا يكون كذباً الى غير ذلك من الاستعارات الرائقة ،
فإن كان الإفراط كله يكون قبيحاً فما هذا حاله مما ورد في
القرآن ليس إفراطاً ، وإن كان الإفراط منقسماً الى حَسَنٍ
وقبيحٍ ، فهذا الذي ورد في القرآن من أحسنه وأعجبه ، ولنُورِدُ
أمثلة الإفراط من المنظوم قال عنتره

وَأَنَا الْمَنِيعُ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا

وَالطَّمَعُنُ مَنِي سَائِقِ الْأَجَالِ

ومن ذلك ما قاله بِشَّارٌ
إذا ما غَضِبْنَا غَضِبَةً مُضْرِبَةً
هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرَتْ دَمَا

ومن ذلك ما قاله النابغة الذبياني
إذا ارْتَعَثْتُ خَافَ الْجَبَانُ ارْتِعَاثَهَا
ومن يَتَعَلَّقُ حَيْثُ عَلِقَ يَفْرَقُ
يُصِفُ امْرَأَةً بِطُولِ عُنُقِهَا ، وَالرِّعَاثُ جَمْعُ رَعَثٍ وَهُوَ
الْقُرْطُ الْمَعْلَقُ بِالْأُذُنِ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ أَبُو نُوَّاسٍ يَمْدَحُ
رَجُلًا قَالَ

وَأَخَفَتَ أَهْلَ الشَّرْكِ حَتَّى إِتَى
لَتَخَافُكَ النُّطْفُ التِّي لَمْ تُخْلَقِ
ويحكى أن العتابي لقي أبو نواس فقال : أما خفت الله
تعالى واستحييت منه حيث تقول (وأخفت أهل الشرك)
البيت فقال له أبو نواس وأنت ما راقبت الله حيث قلت
ما زلت في غمرات الموت مطرحا
يَضِيقُ عَنِّي وَسِيعُ الرَّأْيِ مِنْ حِيَلِي
فَلَمْ تَزَلْ دَائِبًا تَسْعَى بِلُطْفِكَ لِي
حَتَّى اخْتَلَسْتُ حَيَاتِي مِنْ يَدَيْ أَجَلِي

فقال له العتّابي قد علم الله وعلمت أنّ هذا ليس من
مثل قولك، ولكنك تُعدُّ لكلِّ ناصحٍ جواباً، وقد أورد أبو
نُواس هذا المعنى في قالبٍ آخر فقال

كثرت منادمةُ الدماءِ سيوفه

فلقلَّ ما تحتازُها الأَجفانُ

حتى الذي في الرّحمِ لم يكِ صورةً

لفؤاده من خوفه خفقانُ

فانظر الى هذه المعاني ما أكذبها وما أطفها وأرقها

وأرشقها ، وكلُّ من خرقت قرطاس سمعه فإنه يعجب منها

غاية الإعجاب ، فأما أبو الطيب المتنبي . فإن له في الافراط

اليد البيضاء ، والطريقة المثلى قال

كأن الهام في الهيجا عيونُ

وقد طبعت سيوفك من رقادِ

وقد صنعت الأسنّة من همومِ

فما يخطرُنَ الا في فؤادِ

فانظر الى هذه الاستعارة الرائقة التي أنافت على كلِّ

غاية، وجاوزت في الحسن والديباجة كل نهاية، ومن ذلك ما قاله

طَوَالَ الرُّدَيْنِيَّاتِ يَقْضِفُهَا دَمِي
وَبَيْضُ السُّرَيْجِيَّاتِ يَقْطَعُهَا لِحْمِي
وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَيْضًا

أَمْضَى أَرَادَتِهِ (فَسَوْفَ) لَهُ (قَدْ)
وَاسْتَقْرَبَ الْأَقْصَى (فَشَمَّ) لَهُ (هُنَا)

وَأَرَشَقُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَأَدَقُ قَوْلُهُ
عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عَشِيرًا
لَوْ تَبَتَّغِي عَنَقًا عَلَيْهِ لِأَمْكِنَا

وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا وَأَدَقُ ، مَا قَالَهُ أَيْضًا
كَأَنَّهَا تَتَلَقَّاهُمْ لِتَسْلُكِهِمْ
فَالطَّعْنُ يَفْتَحُ فِي الْأَجْوَابِ مَا تَسَعُ

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الرَّقَائِقِ الرَّائِقَةِ وَالْعَجَائِبِ الْفَائِقَةِ الَّتِي
فَاقَ فِيهَا عَلَى نُظْرَائِهِ ، وَسَبَقَ إِلَى غَايَتِهَا قَبْلَ وَصُولِ شُعْرَائِهِ ،
وَمَنْ وَقَفَ عَلَى حِكْمِهِ وَأَمْثَالِهِ ، عَرَفَ أَنَّ أَحَدًا مِمَّنْ كَانَ فِي
عَصْرِهِ لَمْ يَنْسَجْ عَلَى مَنَوَالِهِ

﴿ تَنْبِيهِ ﴾

اعلم أن من جملة الآداب الحسنة ، واللطائف المستحسنة ،
أن تترك الخطاب لأهل المدائح بالأمر له بكذا وكذا ،

وانما تُخْرِجُهُ مُخْرِجَ الاستفهام ، اعظاماً للمدوح وإجلالاً له ،
عن أن يكون مأموراً ، وما هذا حاله اذا فعل فانه يكسبُ
الكلامَ جمالا ويزيدهُ أُبهةً ويعطيه كمالا ، كما فعل البحريُّ
في قصيدةٍ أنشدها قال

فهل أنت يا بن الراشدين مُخْتَمِي

بباقوتةٍ تبهى عليَّ وتُشْرِقُ

ولو قال خَتَمِي يا بن الرشدين بباقوتة ، لم يكن في الرشاقة
والإجلال للخليفة كالأول ، ومن هذا قول بعضهم يمدح
بعض خلفاء بني العباس

أُقبولةٌ يا بن الخلائفِ من في

لديك بوصفي عادةُ الشعرِ رُوده

فهكذا يصلح خطاب الملوك والخلفاء على هذا الوجه
من حسن الأدب ، ولقد غلا بعض من يدعى البلاغة وزعم
أنه لا ينبغي مخاطبة الملوك والخلفاء والأكابر بكاف الخطاب ،
وهذا فاسدٌ ، فان الله تعالى هو مالك الملك والمتعالى بصفات
الكمال ، قد خوطب بكاف الخطاب كقوله تعالى لرسوله صلى
الله عليه وسلم (واذكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا ، وقوله) (واعبُدْ رَبَّكَ حَتَّى

يَا تَيْبِكَ الْيَقِينُ) وقد جاء ذلك على ألسنة الفصحاء كثيراً ومنه
قول النابغة

وَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُذْرَكِي
وَإِنْ خَلْتُ أَنْ الْمُنْتَأَى عَنْكَ أَوْسَعُ
وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ أَيْضًا

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيَّةَ
وَلَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ لِلْمَرْءِ مَذْهَبُ

نَعَمْ إِنَّمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الْمَكَاتِبَاتِ ، دُونَ الْأَقْوَالِ ،
وَإِنَّمَا يُؤْتَى فِي الْكِتَابَةِ عَلَى جِهَةِ الْغَيْبَةِ فِي مَخَاطَبَةِ الْمُلُوكِ وَأَهْلِ
الرَّفْعَةِ لَا غَيْرُ ، وَمِنْ الْأَدَابِ الْحَسَنَةِ أَنْ لَا تَخَاطَبَ الْمُلُوكَ
بِأَسْمَاءِ أُمَّهَاتِهِمْ وَجَدَّاتِهِمْ ، وَقَدْ عَيَّبَ عَلَى أَبِي نَوَاسٍ مَا أوردَهُ
فِي قَصِيدَتِهِ الْمِيمِيَّةِ الَّتِي امْتَدَحَ بِهَا الْأَمِينَ مُحَمَّدَ بْنَ هَرُونَ
الرَّشِيدِ حَيْثُ قَالَ

أَصْبَحْتَ يَا ابْنَ زُبَيْدَةَ ابْنَةَ جَعْفَرٍ
أَمَلًا لَعَقْدِ حِبَالِهِ اسْتِحْكَامُ

فَإِنْ ذَكَرَ أُمَّ الْخَلِيفَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَبِيحٌ ، وَكَانَ لَهُ
مَنْدُوحَةٌ عَنْ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ بِأَبِيهِ أَوْ بِجَدِّهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ

سائر المدائح المعروفة عند الشعراء المُفلقين ، وقد أُخِذَ عليه
ايضاً قوله في قصيدة اخرى
وليس كجدّتيه أمّ موسى اذا نُسِبَتْ ولا كالخيزران
فان مثل هذا يعدُّ في الركيك من الشعر فضلاً عن أن
يكون معدوداً من فصيحته ، وهكذا فإنه قد أُخِذَ على جرير
في مدح عُمر بن عبد العزيز بذكر أمه حيث قال
وتبني المجد يا عمر بن ليلى وتكفي المنجل السنة الجمادا
فهذا وامثاله مما يُعاب ذكره ، وينبغي للشاعر والخطيب
تجنبه كما أشرنا اليه ، لا يقال فكيف قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الزبير لما أخبر أنه سيقتل : بَشْرٌ قَاتِلَ ابْنِ
صَفِيَّةَ بِالنَّارِ ، فنسبه الى أمه ، لانا نقول هذا مخالف لما نحن
فيه ، فانه لا مدح بذكر امهات الخلفاء والملوك ، لانه لا فضل
فيهن ، بخلاف حديث الزبير ، فإن الرسول صلى الله عليه
وسلم ما قال ذلك الا ليرفع قدره في قُربِ نسبه منه ،
لكونه ابن عمته وهكذا العذر في قوله تعالى (يا عيسى
بن مريم ، فإن الله تعالى انما خاطبه بذكر أمه ، لما كان لا أب
له ، فيذكر باسم ابيه فكان ذكر الام ضرورة في حقه

(الفصل الخامس)

(في الارصاد)

اعلم أن الإِِرْصَادَ في اللغة مصدر أَرْصَدَ الشئ ، اذا
أعدّه ، ومنه قوله تعالى (انَّ رَبَّكَ لَبِاِِرْصَادٌ) وهو مفعولٌ ،
من رصده ، كالميقات ، من وَقَّتَهُ ، والغرض أن الله تعالى
أعدَّ العقاب للعصاة من غير أن يفوتوه بهربٍ ولا امتناع ،
وأرصدتُ السلاح للحرب ، وهو في لسان علماء البيان مقبول
في المنظوم والمنثور على أن يكون أول الكلام مرصداً لفهم
آخره ، ويكون مُشعراً به ، فمتى قرَعَ سَمْعَ السامع أولُ
الكلام فإنه يفهم آخره لا محالة ، فما هذا حاله من منشور
اللفظ ومنظومه يُقال له الإِِرْصَادُ ، واشتقاقه هو مما ذكرناه ،
فهذا هو الأخلق في تلقيبه بالإِِرْصَادِ لما ذكرناه ، وقد حُكِيَ
عن أبي هلال العسكري وكان متقدماً في علم البلاغة على
غيره أخذاً منها بحظٍّ وافر ، أنه لقب هذا النوع من الكلام
بالترشيح ، وهذا لا وجه له ، بل تلقيبه بالإِِرْصَادِ أخلق لما
أشرنا إليه في الاشتقاق ، ولنورد أمثله ليتضح الأمر فيه
(المثال الاول) من كتاب الله تعالى ، وهذا كقوله

تعالى (وما كان الناسُ الاّ اُمةً واحدةً فاختلفوا ولولا كلمةٌ
سبقتُ من ربك لَقُضِيَ بينهم فيما كانوا فيه يختلفون) فاذا
قرعَ سَمِعَ السامعُ قوله تعالى (وما كان الناسُ الاّ اُمةً واحدةً
فاختلفوا) ثم وقف على قوله (ولولا كلمةٌ سبقتُ من ربك
لَقُضِيَ بينهم) فانه يعرف لا محالة لما سبق من تصدير
الآية أن تَمَّتْهَا وتَكَمَّلَتْهَا (فيما كانوا فيه يختلفون) لما تقدم
ما يُشعر بذلك ويدلّ عليه ، ومن ذلك قوله تعالى (فمنهم
مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا ، ومنهم مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ ومنهم
مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ ، ومنهم مَنْ أَغْرَقْنَا ، وما كان اللهُ
ليظلمهم) فاذا وقف السامعُ على قوله (ولكن كانوا) عرف
لا محالة أن بعده ذكْرُ ظَمِّ النفوسِ لما كان في الكلام
الأول ما يدل عليه دلالة ظاهرة ، وأمارة قوية ، وعلى نحو
هذا جاء قوله تعالى (مثلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ
أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ
لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ) فاذا وقف السامعُ على قوله (وإنَّ أَوْهَنَ
البيوتِ) فإنه يعلم لا محالة أن بعده بيتُ العنكبوتِ ، ومن
هنا قوله تعالى (ذلكَ جزيناكم بما كُفَرْتُمْ بِهِ لِيُبْجِزَ الْأَ

(الكفور) فاذا وقف السامعُ على قوله تعالى (وهل يُجازى) بعد ما تقدم من الكلام والإحاطة به ، فانه يعلم لا محالة أنه ليس بعد قوله وهل يجازى الآ (الكفور) وعلى هذا ورد قوله تعالى (هل جزاء الإِحسان الا الإِحسان) فاذا وقف السامع على قوله هل جزاء الاحسان ، تحقق لا محالة أن ما بعده قوله (الا الإِحسان) لما في ذلك من الملائمة وشدة التناسب ، ومثل هذا محمودٌ في الكلام كله ثره ، ونظمه ، وهو في كتاب الله تعالى أكثر من أن يُحصى ، وما ذاك الآ لأن خير الكلام ما دلّ بعضه على بعض ، وأحقُّ الكلام بهذه الصفة هو كلام الله ، فانه البالغ في الذرورة العليا من الفصاحة في ألفاظه ، والبلاغة في معناه

(المثال الثاني)

من السنة الشريفة وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم : فما بعد الموت من مُستعْتَب ، وما بعد الدنيا دارٌ الا الجنة أو النار ، فان السامع إذا وقف على قوله ، فما بعد الدنيا من دار ، فانه يتحقق لا محالة أن ما بعده (الا الجنة أو النار) لما بينهما من شدة الملائمة وعظيم المناسبة ، ومن هذا قوله عليه السلام لما

سار لفتح خيبر ، فلما رآها قال الله أكبرُ خربت خيبر ، إنا إذا نزلنا بساحة قومٍ فساء صباحُ المنذرين ، فان السامع اذا وقف على قوله : نزلنا بساحة قوم ، عرف أن ما بعده ، فساء صباحُ المنذرين ، لأن قوله اذا نزلنا بساحة قوم . فيه وعيدٌ عظيم لهم بالبوار والاهلاك فهو دالٌّ على قوله فساء صباح المنذرين ، لانه لا صباح أعظم في البلاء من ذلك اليوم لما اشتمل عليه من القتل والأخذ ، ونهب المال ، ولا بلاء مثلُ هذا ، وهذا وإن كان قد سبق به القرآن لكنه قد تكلم به في ذلك اليوم ، فلا جرم أوردناه في أمثلة السنة ، وإنما عظم موقعُ الآية وكان لها من الفخامة وعلو الشأن في البلاغة ، لما كانت واردة على جهة التمثيل ، مثل حالهم في عدم التفاتهم الى ما أنذروا من العذاب الاليم بحال من أنذر بحصول الجيش فلم يلتفتوا ولا أخذوا أهبة الحذر منه حتى نزل بدارهم فقطع دابرهم واستأصل شأفتهم ، فمن أجل هذا لا ثم قوله فاذا نزل بساحتهم الى آخر الآية ، حتى فهم آخرها قبل ذكره ، ومن هذا قوله عليه السلام في صفة القرآن : فإذا التبتت عليكم الأمور كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن ، فانه شافعٌ مشفعٌ

وشاهد مُصَدِّقٌ من جعله أَمَامَهُ قَادَهُ الى الجنة ، ومن جعله
خَلْفَهُ ساقه الى النار ، وهو أوضح دليل الى خير سبيل ، مَنْ
قال به صُدِّق ، ومن عمل به أُجِرَ ، ومن حَكَمَ به عَدَل ،
فانظر الى هذا الكلام ما أعجب تلاؤمه وأعظم تناسبه ، فكان
بعضه آخِذًا بأعناق بعض ، فلو سَكِتَ على كلِّ كلمةٍ
لكانت مُعْرِبَةً بأختها قبل ذكرها ، وهذا هو شأن الإِِرْصاد
وحقيقة أمره ، فلو سكت على قوله (فاذا التبت عليكم
الأمور) لَأُفْهِمَ بقوله (كقطع الليل المظلم) لأن اللبس
هو أن لا يُهْتَدَى فيه للأمر ، كما أن الظلمة لا يُهْتَدَى فيها
للطريق وقوله (شافع) دالٌّ على القبول لأنه في معرض
المدح ، وإِِعْلَامٌ بكونه مُشَفَّعًا وقوله (شاهد مصدق)
لأن الصدق أحسن ما يعرض للشهادة عند الحُكَّام ،
فاذا كانت المدحُ فأحسن أحوالها كونها صادقة وقوله
(من جعله أمامه) لأن كل من كان أمامك فهو آخِذٌ
بزمامك كما يقاد الجملُ بزمامه من قُدَّامه ، وهو كناية عن
العمل بأوامره ونواهيهِ وقوله (ومن جعله خلفه ساقه الى النار)
لأن من كان خِلفك فهو يسوقك كما تساق الدابة من خلفها ،

وهو كناية عن إهماله وتضييع أحكامه وترك العمل بها ، فلو سكت على قوله (أمام) و (خلف) لا فهما ما وراءهما من ذلك ، ثم قال (وهو أوضح دليل) فأفهم خير السبيل من جهة أن الدليل لا بد له من ثمرة وهو الهداية الى الطريق ، ثم قال (من قال به صدق) لانه لا يعرض للقول الحسن الا صدقه (ومن عمل به أُجر) لانه لا ثمرة للعمل الا الأجر ، وقوله (ومن حكم به عدل) لانه لا جدوى للحكم الا اذا كان عادلا فحصل من هذا أن الأمر على ما قلناه من أن هذه الكلمات كلها ملتزمة كأنها أفرغت في قالب واحد وفي هذا كفاية ليقاس عليه غيره

(المثال الثالث)

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فمن ذلك كتاب كتبه الى بعض عماله يُوصيه بما هو بصددِه ، أما بعدُ فإنك ممن استظهر به على اقامة الدين ، وأقمع به نخوة الأثيم ، وسُدَّ به أفواهُ الشغز المخوف ، فاستعن بالله على ما أهمك ، واخلط الشدة بضغث من اللين ، وارفق ما كان الرفق أرفق ،

واعْتَزِمَ بالشدة حيث لا تُغْنِي عنك الا الشدة ، واخفض
للرعية جناحك ، وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ ، وآسِ يَنِيهِمْ في اللحظة ،
والنظرة ، والاشارة ، والتحية ، حتى لا يطمع العظماء في
حَيْفِكَ ، ولا ييأسُ الضعفاء من عدلك والسلام ، فانظر الى
كلامه هذا لقد جمع فيه محامد الاخلاق الشريفة وأتى فيه
بمحاسن الشيم السامية مع ما أشار اليه من حسن الايالة وجميل
السياسة ، وضمّ فيه من آداب الولاة وتعليم معاملة الخلق ،
والرفق بالرعية . والايرشاد الى مصالح السيرة فيهم مع ما اشار
اليه من الايصاد التام ، فان كل كلمة من هذا الكلام مناسبة
لما بعدها وملائمة له على أكمل نظام ، وأعجب إتمام ، فلو وقف
على قوله (فانك ممن استظهر به) لفهم ما بعدها ولو وقف
على قوله (وأقم به) لفهم ما وراءها ، لأن الاستظهار تقوية
واعتماد ، والقمع هو الكفّ وهو ملائم للنخوة وهو العلوّ
والكبرُ وهكذا قوله (واخفض) فلو وقف عليه لفهم منه
الجناح ، لأنه يستعار كثيرا في اين الجانب كما قال تعالى
(واخفض جناحك للمؤمنين) وهكذا القول في سائر ألفاظه ،
فانها متلائمة متناسبة يدلّ بعضها على بعض

(المثال الرابع)

(ما ورد من كلام اهل البلاغة)

واعلم أن الشعراء المفلقين يفتخرون بما كان أول البيت
دالاً على آخره ، وفي هذا يقول بعضهم

خُذْهَا إِذَا أَنْشَدْتَ فِي الْقَوْمِ مِنْ طَرْبِ

صَدُورِهَا عُرِفَتْ مِنْهَا قَوَافِيهَا

يُنْسَى لَهَا الرَّابِئُ الْعَجْلَانُ حَاجَتَهُ

وَيُصْبِحُ الْحَاسِدُ الْغَضْبَانَ يُطْرِيقُهَا

وهذا هو الإِِرْصَادُ كما قلناه ، ومن جيد الإِرْصَادِ ما قاله

البحترى

أَحَلَّتْ دَمِي مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ وَحَرَّمَتْ

بِلا سببٍ يَوْمَ الْإِقَاءِ كَلَامِي

فَلَيْسَ الَّذِي حَلَّتْهُ بِمَحَلِّ

وَلَيْسَ الَّذِي حَرَّمَتْهُ بِمَحْرَامِ

فليس يذهب على السامع وقد عرف البيت الأول

وصدر البيت الثاني أن عجزه ما قاله البحترى ، وقد جرت

العادة عند إنشاد الشعر بانتهاء عجز البيت من لسان مُنْشِده

خرقاء تلعب بالعقول مزاجها . كتلعب الافعال بالأسماء
فإنه لما ذكر الأفعال علم لا محالة أن عجز البيت أن يأتي
بلفظة الاسماء لما سبق ذكر الأفعال ، فمن قرع مسامعه هذا
البيت وكان له ذوق في العريية ، فانه يعرفه قطعاً وقال أيضا
مودة ذهب أثمارها شبه

وهمة جوهراً معروفها عرض

فانه لما ذكر الذهب جعل في مقابله الشبه ولما ذكر
الجوهر علم أن مقابله العرض ، وهذا إرصاد حسن ، وحكى
ابن الاثير عن بعض علماء البيان أنه ينبغي لمن يتكلم في
المنظوم والمنثور أن يجنب كلامه الالفاظ المصطلح عليها بين
النحاة والمتكلمين واهل الصناعات وغيرهم ، وهذا فاسد لا وجه
له فإن الشاعر والكاتب يخوضان في كل شيء ولا يقتصر
خوضهما على فن دون فن ، ولا اصطلاح دون اصطلاح ،
ولهذا فانك تراهم إذا استعملوا شيئاً من الكلمات المصطلح
عليها في العلوم او في الصناعات في أشعارهم ورقائهم ، وجدت
له أحسن موقع ، وازداد جمالها ، وظهر رونقها وكمالها ، فهذا
ما أردنا ذكره في معاني الإرصاد

﴿ الفصل السادس ﴾

(في ذكر التخلص والاقتراب)

وهما واديان من أودية البلاغة ، ومن حكمهما يظهر فضل الناظم والناثر ، وكلُّ واحد منهما يرد في منشور الكلام ومنظومه ، لأن معنهما حاصل فيهما ، فأما الاقتراب فلا يظهر خلاف في وروده في القرآن الكريم ، وإنما الخلاف في ورود التخلص في القرآن ، وحكى عن أبي العلاء محمد الغامى أنه أنكر وروده في التنزيل ، وزعم أن كتاب الله تعالى خال عنه ، وهذا فاسدٌ ، فإنَّ كتاب الله تعالى لا وادٍ من أودية البلاغة الا وهو آخذٌ منه بنصيب ، وسنورد من ذلك ما يدل على وقوعه فيه ، فاذا عرفت هذا فلنذكر التخلص ، ثم نردفه .
بذكر الاقتراب فهذان ضربان تفصلهما بمعونة الله تعالى

(الضرب الأول في التخلص)

ومعناه في السنة علماء البيان ، أن يسرد الناظم والناثر كلامهما في مقصد من المقاصد غير قاصد اليه بانفراده ، ولكنه سببٌ اليه ثم يخرج فيه الى كلام هو المقصود ، بينه وبين الاول علقَةٌ ومناسبة وهذا نحو أن يكون الشاعر

مستطلما لقصيدته بالغزل حتى اذا فرغ منه خرج الى المدح
على مخرج مناسب للأول ، بينهما أعظم القرب والملازمة
بحيث يكون الكلام آخذاً بعضه برقاب بعض كأنه أفرغ في
قالب واحد ، ثم يتفاضل الناس في التخلص ، فعلى قدر
الاعتدال في النظم والنثر يكون حسن التخلص ، والتخلص في
النثر أسهل منه في النظم ، لأن الناظم يراعى القافية والوزن ،
فيكون في ذلك صعوبة بخلاف النثر ، فإنه لا يراعى قافية
ولا يحافظ على وزن ، بل هو مطلق العنان يضع قدمه حيث
شاء ، فمن أجل ذلك كان أشق على الناظم منه على النثر ، لما
ذكرناه ، ولندكر في ايضاحه أمثلة اربعة

(المثال الاول)

(من كتاب الله تعالى)

وهو قوله (واتل عليهم نبأ إبراهيم إذ قال لأبيه وقومه
ما تعبدون قالوا نعبد أصناماً فنظّل لها عاكفين قال هل
يسمعونكم اذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون قالوا بل وجدنا
آباءنا كذلك يفعلون قال أفرايتم ما كنتم تعبدون أنتم
وأبائكم الأقدمون فإنهم عدوا لي إلا رب العالمين الذي

خلقني فهو يهدين والذي هو يُطعمني ويسقيني وإذا مرضتُ
فهو يشفين والذي يُميتني ثم يُحيين) ثم قال (ربِّ هب لي
حُكماً وألحقني بالصالحين) ثم أردفه بقوله (وأزلفت الجنةُ
للمتقين وبرزت الجحيم للغاوين) ثم قال (فكُفُّوا فيها
هُمُّمٌ والغاوون وجنود إبليس أجمعون) الى قوله (فلو أن لنا
كرَّةً فنكون من المؤمنين) فليُنظر الى هذا الكلام الذي
يُسكِّر العقول رَحِيقُهُ ، وَيَسْحَرُ الألباب تحقيقُهُ ، وهو غايةُ
مُنِيَّةِ الراغب ، ونهاية مقصد الطالب ، فإنه متى أنعم النظر في
مبانيه ، وتدبَّر أسرارهِ ومعانيهِ ، عَلِمَ قطعاً أن فيه غِنًى عن
تصفُّح الكتب المؤلَّفة ، وكفاية عن الدفاتر المؤتلفة ، فيما
يقصد من معرفة هذا الأسلوب من علوم البلاغة ، وقد
اشتمل على تَخَلُّصاتٍ عشرةٍ منتظمةٍ نوضحها بمعونة الله تعالى

(التخلص الأول)

هو أنه لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتلاوة
نبي إبراهيم صلوات الله عليه ، وما كان له مع أبيه وقومه
من الخُصومة والجدال في عبادة الاوثان والأصنام ،
صدرَ القصة بذلك شرحاً لصدره وتسلية له فيما يُلَاقِي من

قريش ، ثم خرج الى شرح حال إبراهيم وما جرى له ، فانظر الى حسن ما رتب إبراهيم كلامه مع أهل الشرك حين سألهم عما يعبدون سؤال مُقَرَّرٍ ، لا سؤال مستفهمٍ ، فأجابوه بما هم عليه من ذلك ، وبالغوا في الجهل والافراط في النفي ، فقالوا : نعبد أصناماً ولقد كان يكفيهم ذلك في الإجابة عما سألهم ، لكنهم تعمقوا تهالكاً في الإصرار وتنادياً في نفاهم عما دعاهم اليه بقولهم (فنظّل لها عاكفين)

(التلخيص الثاني)

انهم لما أجابوه أراد أن يحقق عليهم الأمر حتى لا يكون لهم سبيلٌ الى الجحود ، فخرج عن ذلك الى إبطال ما قالوه من عبادة آلهتهم وأنحى عليها من البرهان جرّازاً ومقضباً ، ومن الإفحام كلاماً منظماً مهذباً ، فصدّره بالاستفهام تأدّباً منه وملاطفة لهم ، ولم يأت بحجته على جهة القطع منه بها ، كمن ينكر الحدوث في العالم فتقول له هل يجوز عليه التغيرُ ولم يقل من أوّل وهلة إن قولكم هذا باطل لا حقيقة له ، ثم أورد في إبطال إلهيتها أدلة ثلاثة ، أولها انها لا تسمع دُعاءً ، ولا تُدرك نداءً ، لكونها جامداً حجارة صلدة لا حياة لها

ولا حراك بها ، ومن هذه حاله فكيف يكون أهلاً للعبادة ،
وثانيها قوله (أو ينفعمونكم) لأن من كان فيه نفع فهو حقيقٌ
بما يفعل في حقه من رفع المنزلة وعلو الدرجة ، وثالثها قوله
(أو يضررون) لأن كل من قدر على النفع فهو قادرٌ على الضر
وعكسه أيضاً ، لأن حق من كان قادراً على شيء أن يكون
قادراً على ضده ، لأن القدرة صالحة للامرين الضدين جميعاً
والمختلفين ، فهذه إزاماتٌ ثلاثة لا تحيىص لهم عنها ، فاذا
كان حالها هذه الحال من عدم السمع ، واستحالة النفع
والضر منها ، فلا يليق بحالها العبادة التي هي نهاية الخضوع
والذلة للمعبود ، مع عدم الأهلية والاستحقاق ، هذا محال في
العقول بلا مريية ، ثم أجابوه بالإقرار بما ألزمهم من عدم ذلك
منها فزاد إقرارهم الإلزام تأكيداً وإخفاً فقالوا الأمر فيها
كما قلته لكننا وجدنا آباءنا كذلك يفعلون ، فنادوا على أنفسهم
بالجهالة ، وأقروا بركوب الضلالة ، وأنهم ما فعلوا ذلك عن
نظر وتفكر وتدبر ، فوصفوا نفوسهم بالقصور عن مراتب
النظار ، وانخرطوا في سلك أهل الغباوة والأغمار ، وزعموا أنه
لا عُمدة لهم في ذلك الآ وُجذان الآباء ، واقتفاء آثار
الاسلاف والرؤساء

(التلخص الثالث)

أنه لما تحقق تعويلهم على التقليد خرج الى ابطال أمره وتزييفه بقوله (أفرايتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون) فأورد الرد عليهم بالاستفهام على جهة الإنكار متمجياً من حالهم حيث جعلوا ما لا يكون ، حجة وبرهاناً ، وليس حجة ، بل هو شبهة منكورة ، وأخرجه عن أن يكون حجة ، كأنه قال أفلا ترون ما جعلتموه مستنداً لعبادتكم أنتم ومن سلف من آباؤكم القدماء ، هل مثله يعبد مع كونه لا يسمع ولا ينفع ولا يضر ولا يملك شيئاً ، وفيه تعريض بحالهم ، وتجهيل لهم وأن من هذه حاله من عبادة حجر لا يضر ولا ينفع فلا عقل له ، ولا يكون معدوداً من العقلاء

(التلخص الرابع)

هو أنه لما ذكر أنهم لا يستحقون العبادة خرج الى ذكر عداوته لمن هذه حاله ، فلماذا قال عقيب ذلك (فإنهم عدو لي) كأنه صور المسئلة في نفسه على معنى إني فكرت في أمري ونظرت في حالي ، فرأيت أن عبادتي لها عبادة

للشيطان العدو فاجتذبتُها ، وانما قال (فانهم عدوٌ لى) بالاضافة الى نفسه ولم يقل فانهم عدوٌ لهم ، ايرِيهم بذلك أنها نصيحة ينصح بها نفسه ليكون ذلك ادعى لهم الى القبول لقوله ، وأَبَعَثَ الى الاستماع لخطابه ، ولو قال : فانهم عدوٌ لكم ، لم يُفد هذه الفائدة ، وكان القياس فى الخطاب بالضمير ان يقول : فانها عدوٌ لى ، أو فانهم ، لأنه راجع الى الاصنام ، والضمير فى مَنْ لا يعلم أن يكون على هذه الصورة ، ولكنه أوردته على ضمير العقلاء لأمرين ، أما أولاً فلأنهم لما زعموا أنها تستحق العبادة ، وأنها يوجد من جهتها النفع ، ودفع الضر ، صارت لذلك بمنزلة العقلاء ، وأما ثانياً فلأنهم لما كانوا فى الانكار على سواء ، وجّه الخطاب اليهم على جهة تغليب حالهم على حالها

(التخلص الخامس)

هو أنه لما ذكر أنها غير مستحقة للعبادة وذكر العداوة لها خرج الى ذكر الله تعالى فأجرى عليه تلك الصفات اللائقة بذاته من إعظام حاله ، وإظهار جلاله ، وتفخيم شأنه ، وتعدد نعمه من لدن إنشائه ، وإبداع ذاته الى حين

مرضه ، ودُنُوُّ وفاته ، مع ما يرجى في الآخرة من عفوه ورحمته ،
ليعلم أن كل من هذه حاله فهو حقيق بالعبادة واجبٌ على
الخلق الخضوعُ له ، والاستكانة لعظمته ، وفيه تعريضٌ بحال
ما يعبد من دونه في الاتصاف بنقائص هذه الصفات كما ترى
(التلخص السادس)

هو أنه لما فرغ مما ذكرناه خرج الى ما يكون ملائماً له
ومناسباً فدعا الى الله تعالى بدعوات أهل الإخلاص ، وابتهل
إليه ابتهاًل أهل الأمانة ، لأن الطالب من مولاه اذا قدم
قبل سؤاله والتضرع اليه ذكره بالصفات الحسنى والاعتراف
بنعمه ، كان ذلك أسرع للإجابة ، وأتجح للمطلوب ، ولهذا
فإن كل من أراد حاجة الى الله تعالى فإنه يستحبُّ له تقديم
الثناء على الله بما هو أهله ، وذكر صفاته وحمده وشكره ،
ثم يسأل حاجته بعد ذلك فإن ذلك يكون أقرب للإجابة
وأسنى لإنجاح الرغبة وإنجازها كما ورد ذلك في الآداب
الشرعية

(التخلص السابع)

هو أنه لما فرغ مما يخصه من الدعاء لنفسه ولأبيه
بالدعوات الصالحة خرج عنه الى ذكر البعث يوم القيامة
ومجازاة الله من آمن به واتقاه وأخلص له العبادة بالجنة وأن
كل من عصاه وعبد غيره فإنه مجازيه بالنار، فجمع في ذلك
بين الترغيب في الطاعة والترهيب من المعصية وضم إليه ذكر
الجنة وإزلاً فيها لاهلها من أهل التقوى وذكر النار وتبريزها
لاهلها من أهل الغواية كعادته تعالى في كتابه الكريم، اذا
ذكر وعدا أتبعه بالوعيد، وعكسه أيضاً ليكون حاصله
على الكمال ومراعاة المطابقة في كل الأحوال

(التخلص الثامن)

هو أنه لما فرغ مما ذكره عاد الى سؤال المشركين نانبا
عند معاينة الأهوال في يوم الجزاء بقوله (وقيل لهم أينما كنتم
تعبدون من دون الله) وإنما أوردته على جهة التوبيخ والاستهزاء
وانهم لا ينصرونكم في دفع السوء عنكم، ولا ينتصرون في دفع
ما يخصهم أنفسهم بحال، ثم وصف حالهم في النار بقوله
(فكذبوا) اي الآلهة والفاوون، والكبكية تكرير

الكِبِّ ، لأنه اذا أُلْقِيَ في النار فانه يُكَبُّ فيها مرة بعد مرة حتى يستقر في قعرها ، فجعل تكرير اللفظ دلالة على تكرير المعنى على جهة المطابقة ، اللهم أجزنا من عذابك برحمتك الواسعة

(التخلّص التاسع)

هو أنه لما فرغ من ذلك خرج الى حكاية ما يقول أهل النار في النار من الخصومة الناشئة بينهم ، وإظهار الحسرة والندامة المفرطة على ما كان منهم من عبادة غير الله ومساواته بمن لا يساويه . وانقطاع ما في أيديهم من شفاعة شافع أو سداقة صديق كما يكون للمؤمنين ، فان شفعاءهم الملائكة والانبياء وأصدقاؤهم هم اهل الايمان والتقوى ، فأما الكفار فلا شيء لهم من ذلك ، فعند هذا تعظم الحسرات وتنقطع الافئدة حسرةً وإياساً عن النفع والخلاص عما هم فيه

(التخلّص العاشر)

هو أنه لما فرغ من ذلك خرج الى ذكر تمنّيتهم الرجعة الى الدنيا بقوله (فلو أن لنا كرة) فنزّع عما كنا عليه من عبادة غير الله وسلوك طريق التقوى ، والكون من جملة المؤمنين في ذلك ، و (لو) ههنا بمعنى ليت فلا تفتقر الى جواب مقدر

وجوابها فتكون ، أو تكون باقية على بابها ، وجوابها يحذف كثيرا وتقديره فلو رجعنا لفعلنا كيت وكيت من الافعال الصالحة ، فانظر الى هذه الآية الشريفة كيف اشتملت على هذه التخلصات اللطيفة مع ما حازته من العجائب الحسان والأسرار ذوات الأفتان ، والمعجب من الغامض حيث أنكر التخلص أن يكون واقعا في كتاب الله تعالى ، وما ذاك الا من أجل اشتغاله بفن الشعر والكتابة عن الاطلاع الى أسرار كتاب الله تعالى ، وهو أظهر من أن يحتاج الى طلب وعناية خاصة في سورة الاعراف وسورة يوسف ، فانه سلك فيهما فنونا كثيرة ، وتخلص الى أودية مختلفة ، والقرآن كله مملوء منه ، لانه لا يزال تكرر الكلام من وعد الى وعيد ، ومن ذكر قصص الى ذكر أمثال ، ومن ذكر أمر الى نواهٍ ، ومن ترغيب الى ترهيب ، الى غير ذلك فكيف يمكن إنكار ما هذا حاله وهو أوسع ما يكون في التنزيل

(المثال الثاني)

(من السنة النبوية)

وهذا كقوله عليه السلام وقد رأيتُ الليلَ والنهارَ كيف

يُبَيِّنُ كُلَّ جَدِيدٍ ، وَيَقْرَبَانِ كُلَّ بَعِيدٍ ، وَيَأْتِيَانِ بِكُلِّ مَوْعُودٍ
ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا التَّبَسَّتْ عَلَيْكُمْ الْأُمُورُ كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلَمِ
فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ وَشَاهِدٌ مُصَدِّقٌ فَمَنْ جَعَلَهُ
أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ ، هُوَ
أَوْضَحُ دَلِيلٍ إِلَى خَيْرِ سَبِيلٍ فَانظُرْ إِلَى مَا أَوْدَعَهُ فِي هَذَا الْكَلَامِ
مِنَ التَّخْلِصِ الرَّائِقِ ، فَيَبِينُنَا هُوَ يَذْكُرُ حَالَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَحُكْمَهُمَا
فِي الْمَكُونَاتِ إِذْ خَرَجَ إِلَى حَالِ الْقُرْآنِ وَوَصَفَهُ ، وَأَنَّهُ فِيهِ
الْإِيضَاحُ لِكُلِّ مَشْكَالٍ ، وَبَيَانٌ لِكُلِّ أَمْرٍ مَلْتَبِسٍ ، تَخْلِصُ
إِلَى ذِكْرِهِ بِأَحْسَنِ تَخْلِصٍ ، وَهَكَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَأَنَّ
الْمَوْتَ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا كُتِبَ ، وَكَأَنَّ الْحَقَّ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا وَجَبَ ، إِلَى
أَنَّ قَالَ طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنِ عَيُوبِ النَّاسِ ، فَيَبِينُنَا هُوَ يَذْكُرُ
الْمَوْتَ وَأَهْوَالَهُ وَإِعْرَاضَ الْخَلْقِ عَنِ ذِكْرِهِ إِذْ خَرَجَ إِلَى ذِكْرِ
النَّدْبِ إِلَى اشْتِغَالِ الْإِنْسَانِ بِعَيْبِ نَفْسِهِ وَإِهْمَالِ عَيُوبِ الْخَلْقِ ،
فَهَذَا مِنَ الْمَخَالِصِ الْبَدِيعَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

﴿ المثل الثالث ﴾

(من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه)

وهو في كلامه أكثر من أن يُحصر ، وخاصة في العهود

الطويلة والكتب المنتشرة ، والكلمات الواسعة ، فانه يخرج فيها الى اودية كثيرة ، فيينا يتكلم في أسلوب الوعظ ، اذ خرج الى وصف الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو الى وصف القرآن او الى غير ذلك من الأساليب المختلفة فيما يكون معدوداً من محاسن النخلصات ، ومن أراد الوقوف من كلامه على محاسن التخليص فليطالع من ذلك ما أوصى به الحسن بن علي في وصية له ، فإنه جمع له من محاسن الآداب وأجمعها ، وأعظم الحكيم وأنفعها ، ما لا يحتمله حصرٌ ، ولا يشتمله عدٌ ، ومن ذلك العهد الذي كتبه الأشتر النخعي لما أعطاه عمالة مصر وأدبه بهذا العهد ، وجمع له فيه من محاسن الآداب وصفة الحكمة وفصل الخطاب ، ومن ذلك خطبته المسماة بالغراء فانه جمع فيها من الثناء على الله تعالى وذكره بالصفات اللائقة به وتنزيهه عما لا يليق بحاله ، ومن جيد كلامه في التخلص قوله أرسله على حين فترة من الرسل وانقطاع من الوحي وطول هجمة من الأمم واعتزام من الفتن وانتشار من الامور وتلاظ من الحروب ، والدنيا كاسفة النور ، ظاهرة الغرور ، على حين اصفرار من ورقها ، وإيأس من ثمرها ، وإغوار من مائها ، قد درست أعلام الهدى ، وظهرت أعلام الردى ،

فهي مُتَّجِهَةٌ لِأَهْلِهَا ، عَابِسَةٌ فِي وَجْهِ طَالِبِهَا ، تَمَرُّهَا الْفِتْنَةُ
وَطَعَامُهَا الْخَيْفَةُ ، وَشِعَارُهَا الْخَوْفُ ، وَدِثَارُهَا السِّيفُ ،
فَاعْتَبِرُوا عِبَادَ اللَّهِ وَاذْكُرُوا تِيكَالَتِيَّ الَّتِي آبَاؤُكُمْ وَأَخْوَانُكُمْ بِهَا
مَرْتَهِنُونَ ، وَعَلَيْهَا مُحَاسِبُونَ ، وَلِعَمْرِي مَا تَقَادَمَتْ بِهِمْ وَلَا
بِكُمْ الْعَهْدُ ، وَلَا خَلَّتْ فِيهَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمُ الْأَحْقَابُ وَالْقُرُونُ ،
فَهَذَا الْكَلَامُ مُشْتَمِلٌ عَلَى تَخْلِصَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، فَبَيْنَا هُوَ يَذْكُرُ
حَالَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْأُمَّمِ ، إِذْ
خَرَجَ إِلَى حَالِ الدُّنْيَا وَصَفَتِهَا وَانْقَطَاعِهَا ، إِذْ خَرَجَ إِلَى الْوَعْظِ
وَالتَّذْكَيرِ ، وَمَا مِنْ كَلَامٍ مِنْ كَلَامِهِ وَإِنْ كَانَ بِسِبْطًا آتًا
وَتَخْلِصًا فِيهِ مَخَالِصٌ كَثِيرَةٌ ، كُلُّ ذَلِكَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَفَنُّنِهِ فِي
الْكَلَامِ وَمِلْكِهِ لَزَمَانِهِ ، وَاسْتِيْلَانِهِ عَلَى خَاصَّةٍ وَعَامَّةٍ

﴿ المِثَالُ الرَّابِعُ ﴾

(مَا وَرَدَ مِنْ كَلَامِ الْبُلْغَاءِ)

فَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي كِتَابِ كِتْبِهِ إِلَى بَعْضِ
أَخْوَانِهِ يَذْكُرُ فِيهِ الرَّبِيعَ فَقَالَ فِيهِ : وَكَأَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ فِي
شَأْنِهَا بَدِيعَةٌ فَكَذَلِكَ شَأْنِي فِي شَوْقِهِ بَدِيعٌ ، غَيْرَ أَنَّهُ فِي حَرَّةِ
فَصْلِ مَصِيفٍ ، وَهَذَا فَصْلُ رَبِيعٍ ، فَأَنَا أُمَلِي أَحَادِيثَهُ الْعَجِيبَةَ

على النوى وقد عرفت حديث من قتله الشوق فلا أستقص
حديث من قتله الهوى ، فيينا هو يذكر الربيع اذ خرج الى
ذكر الاشواق ، ومن هذا قوله ايضاً يصف البرد لما كان في
بلاد الروم فقال ومما أشكوه من بردها أن الفرو لا يلبس
بها الا في شهر ناجر ، وهو قائم مقام الظل الذي يتبرد به من
لفح الهواجر ، ولفرط شدته لم أجد ما يخففه فضلاً عما يذهب به ،
فإن النار المعدة له تطلب من الدفء ايضاً ما أطلبه ، لكن
وجدت نار أشواق أشد حراً فاصطليت بجمرتها التي لا
تذكي بزناد ، ولا تؤول الى رماد ، ولا يدفع البرد الوارد
على الجسد بأشد من حرّ الفؤاد ، غير أني كنت في ذلك
كن سدة خلة بخلة ، واستشفى من علة بعلة ، فاظنك بمن
يصطلي نار الأشواق ، وقد قنع من أخيه بالأوراق ، فضن
عليه بالأوراق ، فيينا هو يتكلم في وصف البرد اذ خرج الى
وصف الأشواق ، ومما ورد في التلخيص من المنظوم قول ابي
الطيب المتنبي في بعض قصائده

خليلي إني لا أرى غير شاعر

فلم منهم الدعوى ومني القصائد

فلا تعجبا إن السيوف كثيرةٌ

ولكن سيف الدولة اليوم واحدٌ

فانظر كيف تخلص من الغزل الى المديح بأحسن
خلاص وأعجبه . كما ترى ، ومن عجيب ما جاء به في كلامه هذا ،
هو أنه جمع بين مدح نفسه ومدح سيف الدولة في بيت واحد ،
وهو من بدائعه المأثورة عنه في غير موضع ، ومن ذلك ما قاله
أبو تمام في بعض قصائده

خُلِقَ أَطْلًا مِنَ الرَّبِيعِ كَأَنَّه

خُلِقَ الْإِمَامِ وَهَدِيَهُ الْمُتَسِّرُ

فِي الْأَرْضِ مِنْ عَدْلِ الْإِمَامِ وَجُودِهِ

وَمِنَ الشَّبَابِ الْغَضِّ شَرِّخٌ يَزْهَرُ

يُنْسِي الرِّيَاضَ وَمَا يُرَوِّضُ فَعْلُهُ

أَبْدًا عَلَى مَرِّ اللَّيَالِي يَذْكُرُ

فهذا وامثاله من لطائف التخليصات وأعجبها ، والشعراء
يتفاوتون في هذا الباب ، فربما اختص بعض الشعراء بالاجادة
في شعره من جزالة ألفاظه ، ودقة معانيه ، لكنه مع هذا
لم يَفُقْ في التخليص كما فاق غيره من الشعراء ، كما يحكى عن

البحترى ، فإن مكانه في الشعراء لا يُجْهَل ، وشعرُه هو السهل
المتع الذي تراه كالشمس قريباً ضوءها ، بعيداً مكانها ، أو
يكون كالقناة ، لِينًا مَسْهَاً ، خَشِينًا سِنَانُهَا ، وقالوا أيضاً إنه
في الحقيقة قَيْنَةُ الشعراء في الإِطْرَابِ ، وَعَنْقَاؤُهُمْ في الإِغْرَابِ ،
ومع ما حكيناه فانه لم يُجِدْ في التخليص من الغزل الى المديح
بل اقتضبه اقتضاباً على وجه لا ملائمة بينه وبين الاول ، وله
مواضع قليلة أحسن فيها التخلص ، لكنها حقيرةٌ بالاضافة
الى ما أساء فيها الخلاص ، ومن أعجب ما يذكر في مثال
التخلص ما حكاه ابن الأثير: أن قرؤوا شأ الملقب بشرف الدولة
ملك العرب صاحب الموصِل ، اتفق انه كان جالساً مع ندمائه
في ليلة من ليالى الشتاء ، وفي جملتهم رجالٌ منهم البرقعيدى
وكان مغنياً ، وسليمان بن فهْد ، وكان وزيراً وأبو جابر ، وكان
حاجباً ، فالتمس شرف الدولة من هذا الشاعر أن يهجو هؤلاء
ويمدحه فأنشد هذه الأبيات ارتجالاً قال فيها

وليلِ كوجهِ البرقعيدى مُظلم
وَبَرْدِ أَغَانِيهِ وَطُولِ قُرُونِهِ
سَرَيْتُ وَنَوْمِي فِيهِ نَوْمٌ مُشَرَّدٌ
كعقلِ سليمان بن فهْدٍ ودينه

على أولقٍ فيه التفاتٌ كأنه
أبو جابرٍ في خبْطه وجُنُونه
الى أن بدأ وجه الصباح كأنه
سنا وجه قرواشٍ وضوء جبينه

فانظر الى ما أودعه في هذه الأبيات من هجاء هؤلاء
الثلاثة في أبيات ثلاثة ، وتخلص في البيت الرابع بأحسن
الخلاص في مدح شرف الدولة ، وهذه الابيات أحسن
ما يورد في أمثلة التخليص فهذا ما أردنا ذكره في أمثلة
التخليصات

﴿ الضرب الثاني ﴾

(في الاقتضاب)

وهو تقيضُ التخليص ، وذلك أن يقطع الشاعر كلامه
الذي هو بصدده ثم يستأنف كلاماً آخرَ غيره من مديحٍ .
أو هجاءٍ أو غير ذلك من أفانين الكلام لا يكون بين الاول
والثاني ملائمةٌ ولا مناسبة ، وهذا هو مذهب الشعراء المتقدمين
من العرب كامرئ القيس والنابغة وطرفة ولييد ، ومن تلامهم
من طبقات الشعراء ، فأما المحدثون من الشعراء كأبي تمام وأبي

الطيب وغيرهم ممن تأخر فإنهم تصرفوا في التخليصات فأبدعوا فيها وأظهروا كل غريبة كما أسلفنا تقريره ، ولندكر أمثلة الاقتضاب فمن كتاب الله تعالى (واذكر عبادنا إسحاق ويعقوب أولى الأيدي والأبصار إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار وإينهم عندنا لمن المصطفين الأخيار واذكر إسماعيل واليسع وذا الكفل وكل من الأخيار هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الأبواب) فصدر الكلام أولا بذكر الانبياء والثناء عليهم ثم ذكر بعده بابا آخر غير ذلك لا تعلق له بالأول ، وهو ذكر الجنة وأهلها ، ثم لما أتم ذكره عقبه بذكر النار وأهلها بقوله (هذا وإن للطاغين لشر مآب) فانظر الى هذا الاقتضاب الرائق ، والذي حسن من موقعه لفظة (هذا) فانها جعلت له موقعا أحسن من التخليص ، وورودها في المنشور أكثر من ورودها في المنظوم ، وقد قررنا فيما سبق حسن موقعها ، ومن محاسن الاقتضاب قول القائل أما بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة على رسوله فانها تأتي لقطع الكلام الاول عن الثاني ، وهذه اللفظة قد أجمع أهل

التحقيق من علماء البيان على أنها هي فصلُ الخطاب الذي أراد الله في قوله (وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابَ) (وأما مثاله) من السنّة النبوية فقوله صلى الله عليه وسلم فليأخذ العبدُ من نفسه لنفسه ، ومن دنياه لآخرته ، ومن الشبّية قبل الكبر ، ومن الحياة قبل الموت ، بعد قوله أَلَا وَإِنَّ المرءَ بين مخافتين ، بين أجلٍ قد مضى لا يدري ما الله صانعٌ به ، وبين أجلٍ قد بقي لا يدري ما الله قاضٍ فيه ، فليأخذ العبدُ لنفسه من نفسه ، فانظر الى هذا الاقتضاب ما أعجبه وألطفه يكادُ يقربُ من التخليص ، ومن تتبع كلامه في الخطب والمواعظ فإنه يجدُ فيه من حسن الاقتضاب شيئاً كثيراً (وأما مثاله) من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه فكقوله ثم إن الدنيا دارٌ فَنَاءٌ وَعَنَاءٌ وَعَبْرٌ وَغَيْرٌ ، فمن الفناء أن الدهرَ مؤتراً قوسه لا يخطئُ سهامهُ ، ولا يُوسى جراحهُ ، يرمى الحى بالموت ، والصحيح بالسقم ، والناجى بالعطب ، آكلٌ لا يشبع ، وشاربٌ لا ينقع ، ومن العناء أن المرءَ يجمعُ مالا يأكل ، ويبنى مالا يسكن ، ثم يخرج الى الله تعالى لا مالا يحمل ، ولا بناءً تقل ، ومن عبرها أنك ترى المغبوطَ مرحوماً ،

والمَرْحُومَ مَغْبُوطًا ، لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا نَعِيمًا زَلَّ ، وَبُؤْسًا نَزَلَ ،
وَمِنْ غَيْرِهَا أَنْ الْمَرْءَ يُشْرَفُ عَلَى أَمَلِهِ ، فَيَقْتَطِعُهُ حَضُورُ أَجَلِهِ ،
فَلَا أَمَلَ يُذْرَكَ ، وَلَا مُؤَمَّلَ يُتْرَكَ ، فَسَبْحَانَ اللَّهِ مَا أَغْرَّ
سُرُورَهَا ، وَأَظْمَأَ رِيَّهَا ، وَأَطْحَى فَيْئَهَا ، لَا جَاءَ يُرَدُّ ، وَلَا
مَاضٍ يَرْتَدُّ ، فَسَبْحَانَ اللَّهِ مَا أَقْرَبَ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ لِلْحَاقَةِ بِهِ ،
وَأَبْعَدَ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ لِانْقِطَاعِهِ عَنْهُ ، إِنَّهُ لَيْسَ شَرُّهُ مِنَ الشَّرِّ
إِلَّا عِقَابُهُ ، وَلَا خَيْرُهُ مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا ثَوَابُهُ ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ
الدُّنْيَا سَمَاعُهُ أَعْظَمُ مِنْ عِيَانِهِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْآخِرَةِ عِيَانُهُ
أَعْظَمُ مِنْ سَمَاعِهِ ، فَلْيَكْفِكُمْ مِنَ الْعِيَانِ السَّمَاعُ ، وَمِنَ الْغَيْبِ
الْخَبَرُ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ كُلَّ مَا تَقْصُ مِنَ الدُّنْيَا وَزَادَ فِي الْآخِرَةِ
خَيْرٌ مِمَّا تَقْصُ فِي الْآخِرَةِ وَزَادَ فِي الدُّنْيَا ، فَكَمْ مِنْ مَنْقُوصٍ
رَاجِحٌ ، وَمَزِيدٍ خَاسِرٌ ، إِنَّ الَّذِي أَمَرْتُمْ بِهِ أَوْسَعُ مِنَ الَّذِي
نُهَيْتُمْ عَنْهُ ، وَمَا أَجَلٌ لَكُمْ أَكْثَرُ مِمَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ، فَذَرُّوا
مَا قَلَّ لِمَا كَثُرَ ، وَمَا ضَاقَ لِمَا اتَّسَعَ ، قَدْ تُكْفِلُ لَكُمْ بِالرِّزْقِ ،
وَأَمَرْتُمْ بِالْعَمَلِ ، فَلَا يَكُونُ الْمَضْمُونُ لَكُمْ طَلِبُهُ أَوْلَى بِكُمْ مِنَ
الْمَفْرُوضِ عَلَيْكُمْ عَمَلُهُ ، مَعَ أَنَّهُ وَاللَّهِ لَقَدْ اعْتَرَضَ الشُّكُّ وَدُخِلَ
الْيَقِينُ ، حَتَّى كَأَنَّ الَّذِي قَدْ ضَمِنَ لَكُمْ قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمْ ، وَكَأَنَّ

الذى قد فرض عليكم قد وُضع عنكم ، فبادروا العمل ، وخافوا
بَعْتَةَ الأَجَل ، فانه لا يُرْجَى مِنْ رَجْعَةِ العمل ما يُرْجَى مِنْ
رَجْعَةِ الرزق ، ما فاتَ اليومَ مِنَ الرزقِ رُجِي غداً زيادته ،
وما فاتَ أمسَ مِنَ العمرِ لم تُرْجَ اليومَ رَجْعَتُهُ ، الرجاءُ مع
الجلأى واليأسُ مع الماضى ، فاتقوا الله حقَّ تَقَاتِهِ ولا تَمُوتُنَّ
الآ وأنتم مسلمون

وأقول إن هذا الكلام هو الشفاء بعد كلام الله ، والذي
ينبغى أن يكون عليه الاعتماد بعد سنة رسول الله ، فلقد
ضمّنه من محاسن الاقتضاب من أبلغ الوعظ أعجب العُجاب ،
وما فيه بلاغٌ وذكرى لأولى الالباب ، فانظرأيها المتأمل كيف
افتتح الكلام بدمّ الدنيا وما اشتملت عليه من صروف المِحَن
والبلى ، ثم خرج منه الى الخروج عن الدنيا ، ثم خرج منه الى
ذكر غرورها ، ثم خرج منه الى ذكر منزلة الحىّ من الميت فى
بُعدها وقربها ، ثم أردفه بذكر حال الثواب والعقاب ، ثم رجع الى
ذكر حال الدنيا بوصف آخر مع الآخرة من زيادة أو نقصان ،
ثم خرج الى ذكر الرزق وما ضُمّن منه ، ثم ذكر التكليف وما
حملنا منه ، ثم خرج الى ذكر الأمل وما حملنا منه ، ثم خرج منه
الى ذكر الامل وغروره ، وذكر الأجل وحضوره ، يقتضِبُ كلَّ

واحد من هذه الآداب اقتضاباً رُبَّما كان أحسن من
التخلص ، لما فيه من الرقة واللطافة ، ثم ختم هذا الكلام
بختام هو لبَّابُ سرِّه ، ونظام سلكه وعِبَقَاتُ عِبِيره .
ونفحات مسكه ، وهو قوله فاتقوا الله حقَّ تُقَاتِه ولا تموتنَّ الا
وأنتم مسلمون ، فهي جامعة لجميع ما أسلفه ، ومؤكدته لما عدَّده
ورصفه ، فلو كان من كلام البشر معجزةً لكان هذا هو الأول
ولو أعجز شئٌ من الكلام بعد كلام الله لكان هذا هو الثاني ،
ومن بديع ما جاء في الاقتضاب قولُ البحترى يمدح الفتح
ابن خاقان بعد انخساف الجسربة في قصيدته التي مطلعها

مَتَى لَاحَ بَرَقَ أَوْ بَدَأَ طَلَّلَ قَفْرُ

جَرَى مُسْتَهْلٌ لَا بَكِيٍّ وَلَا نَزْرُ

وبلعه

فَتَى لَا يَزَالُ الدَّهْرَ بَيْنَ رَبَاعِهِ أَيْادِهِ بِيضٌ وَأَفْنِيَةٌ خُضْرُ

فينا هو في غزلها إذ خرج الى المديح على جهة

الاقتضاب بقوله

لعمرك ما الدنيا بناقصة الجدا

اذا بقى الفتح بن خاقان والقطر

نخرج الى المديح من غير أن يكون هناك له سبب من
الأسباب كما ترى ، ومن ذلك ما قاله أبو نواس في قصيدته
التي مطلعها قوله (يَا كَثِيرَ النَّوْحِ فِي الدِّمَنِ) فضممتها غزلاً
كثيراً ثم قال بعد ذلك

تضحك الدنيا الى مَلِكٍ * قام بالآثارِ والسُّنَنِ
سَنَ للناسِ النَّدى فَنَدُوا * فَكَأَنَّ المَحَلَّ لم يَكُنْ
وأكثر مدائح أبي نواس مؤسَّسةٌ على الاقتضاب من
غير ذكر التخلص وفيما ذكرناه كفاية عن ابانة التخلص
والاقتضاب فهذا ما اردنا ذكره فيما يختص بالدلائل المركبة
وهو الباب الثالث

الباب الرابع

(من فن المقاصد في ذكر انواع علم البديع وبيان أقسامه)

اعلم أن ما أسلفنا ذكره في الباب الأول انما هو كلامٌ
فيما يتعلق بكيفية الوضع ، إما في الأصل فيكون حقيقة ، أو
في غيره فيكون مجازاً ، والباب الثاني انما هو كلام في الدلائل
من جهة الالفاظ الإفرادية ، والباب الثالث انما هو كلام في

الدلالات المركبة ، وأمّا الباب الرابع فانما هو كلام فيما يعرض لجوهر اللفظ من الألقاب بحسب تأليفه ، لا من جهة دلالاته على معناه ، وإنما دلالاته على معناه تابعةٌ لذلك ، وهذا هو الذى يلقب بعلم البديع فى السنة علماء البيان ، وينقسم الى ما يكون متعلقاً بالفصاحة اللفظية ، والى ما يكون متعلقاً بالفصاحة المعنوية ، فهذان نمطان نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما بمعونة الله تعالى

(النمط الاول)

(ما يتعلق بذكر الفصاحة اللفظية وبيانها)

اعلم أنّا قد ذكرنا أن الفصاحة من عوارض الألفاظ ، وأن البلاغة من عوارض المعانى ، ومنهم من قال انهما مستويتان دالتان على مقصود واحد فلا يكون الكلام فصيحاً الا وهو بليغ ، ولا يكون بليغاً الا وقد حاز الفصاحة ، ومنهم من زعم أن الفصاحة أعم من البلاغة فالكلام يوصف بالفصاحة وإن لم يكن بليغاً ، ولا يعقل كون الكلام بليغاً الا مع كونه فصيحاً ، والامر فى ذلك قريب ، خلا أن أكثر أهل البلاغة قائلون بأنهما مقولان على جهة الترادف أعنى

البلاغة والفصاحة ، والى هذا ذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، والأقلون على ان البلاغة من أوصاف المعاني والفصاحة من وصف الالفاظ ، وهذا هو الأقرب كما قررناه في اول الكتاب فلا وجه لتكريره ، فاذا عرفت هذا فلنذكر ما يتعلق بالفصاحة اللفظية من علم البديع وهو مشتمل على أصنافٍ عشرين ، نذكرها بأمثلها بمشيئة الله تعالى

(الصنف الاول)

(التجنيس)

وهو تفعيل من التجانيس وهو التماثل ، وانما سمي هذا النوع جناساً لأن التجنيس الكامل أن تكون اللفظة تصلح لمعنيين مختلفين فالمعنى الذى تدل عليه هذه اللفظة هي بعينها تدل على المعنى الآخر من غير مخالفة بينهما ، فلما كانت اللفظة الواحدة صالحةً لهما جميعاً كان جناساً ، وهو من أطف مجارى الكلام ومن محاسن مداخله ، وهو من الكلام كالفرّة في وجه الفرس ، فالجنس في اللغة هو الضرب من الشىء وهو أعمّ من النوع ، والمجانسة المائلة ، وسُمى هذا النوع جناساً لما فيه من المائلة اللفظية ، وزعم ابن دريد أن

الأصمعيّ يدفع قول العامة هذا مجانسٌ لهذا ويقول إنه مولدٌ ،
وحقيقته في مصطلح علماء البيان هو أن يتفق اللفظتان في
وجهٍ من الوجوه ويختلف معناهما ، فما هذا حاله عامٌّ في
التجنيس التام ، والتجنيس الناقص ، ثم إنه ينقسم قسمين
نُورد ما يتعلق بكل واحد منهما بأمثله بمعونة الله تعالى

(القسم الاول)

(التجنيس التام)

ويقال له المستوفى ، والكامل ، وهو أن تتفق الكلمتان
في لفظهما ، ووزنهما ، وحركاتهما ، ولا يختلفان إلا من جهة
المعنى ، وأكثر ما يقع في الألفاظ المشتركة ، ومثاله من
كتاب الله تعالى (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا
لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ) وليس في القرآن من التجنيس الكامل إلا
هذه الآية ، فالساعة الأولى عبارة عن القيامة ، والساعة
الثانية هي واحدة الساعات ، لكنهما اتفقا لفظاً فلماذا كان
جناساً تاماً ، ومن السنة النبوية قوله صلى الله عليه وآله : لما
نازع الصحابةُ جرير بن عبد الله في أحد زمام ناقة الرسول
صلى الله عليه وسلم أيهم يقبضه ، فقال عليه السلام خلوا بين

جَرِيرٍ ، والجَرِيرِ ، لا يُقال كيف يكون ما ذكرتموه من
الكتاب والسنة مثلاً للتجنيس التام مع اختلافها في
التعريف والتكثير ، لأننا نقول هذا فيه وجهان ، أحدهما أن
يقال إنه لم يقع الاختلاف الا في لام للتعريف وهي زائدة ،
وما هذا حاله فليس مُغْتَرّاً للتمثيل ، وثانيهما أن يقال كما أن
اختلاف الحركة يُبطل جعله من التجنيس التام فهكذا زيادة
الحرف تُخرجه عن التجنيس التام أيضاً ، والحق أنه معدود
منه ، وأنشد ابن الأثير لأبي تمام قال

فأصبحتُ غررُ الأيام مشرقةً

بالنصر تضحكُ عن أيامك الغررِ

فعدّه تجنيساً تاماً مع أن الأول مضاف والثاني معرف

باللام ، ومن ذلك ما قاله ايضاً

ما مات من كرم الزمان فإنه * يحيى لدى يحيى بن عبد الله

ومنه قولهم : لولا اليمينُ لقبَّلتُ اليمينَ ، فاليمين الاولى

الألية ، واليمين الثانية هي الجارحة ، ومنه قولهم : ما ملاً الراحة

من استوطن الراحة ، فالراحةُ الاولى هي الجارحة ، والراحة

الثانية هي نقيض الشقاء ، وقد أكثر من هذا النوع أبو تمام

فأحسن فيه كل الاحسان ومنه قوله

إذا الخيلُ جابتَ قسطنطينَ الحربَ صدَّعُوا
صدُورَ العوالي في صدُورِ الكتابِ
ومن ذلك ما قاله أبو جعفر النامي
لشؤونِ عيني في البكاءِ شؤونُ
وجفونُ عينِكَ للبلاءِ جفونُ
ومن أحسن ما وجدته في ذلك للشاعر المعروف بالمغربى
وقد أكثر منه

لو زارنا طيفُ ذاتِ الخالِ أحيانا
ونحنُ في حُفْرِ الأجداتِ أحيانا
تقول أنت امرؤُ جافٍ مغالطةً
فقلت لا هومتِ أجفانُ أجفانا
لم يبق غيركِ إنسانٌ يلاذُ به
فلا برحتِ لعينِ الدهرِ إنسانا
فالكلمتان كما ترى في هذه الأمثلة لا اختلاف فيها
الا من جهة المعنى ، يستويان في الانتظام في الحروف ،
والحركات ، كما ترى وله أمثلة كثيرة

* القسم الثاني *

(من التجنيس)

ويقال لهُ الناقص ، والمشبّه ، وهو يأتي على أنحاء مختلفة ،
وحاصله أنه يتطرفُ اليه الاختلاف بوجه من الوجوه كما تراه ،
وهو يأتي على ضرب عشرة

(الضرب الاول)

يلقب بالمختلف ، وما هذا حاله يكون اختلافه بالحركات
لا غيرُ ، فأما الاحرف فيه فانها متماثلةٌ ، ومثاله قولهم :
لا تُنالُ الغررُ ، الآ بركوب الغرر ، وقولهم : البدعةُ شركُ
الشرك ، وقولهم : الجاهلُ إما مفرطٌ أو مفرطٌ ، وقد وقع في
الحريريات كقوله ، فلما استأذنه في المراح الى المراح على
كاهل المراح ، فقد وُجد في الميم ثلاثُ حركات كما ترى ،
ومنه قوله نظما

فقلت للآثمى أقصر فانى * سأختارُ المقام على المقام

(الضرب الثاني)

المختلف بالأحرف وتتفق الكلمتان في أصل واحدٍ

يجمعها الاشتقاق ، وما هذا حاله يُقال له المطلق ، ومثاله قول
جرير

فما زال معقولاً عِقَالٌ عن الندى

وما زال محبوباً عن المجدِ حَابِسٌ

وانما سُمِّيَ مطلقاً لأنه لَمَّا كانت حروفه مختلفة ولم يُشترط

فيه أمرٌ سواه قيل له مطلق

(الضرب الثالث)

ان لا يجمعها الاشتقاق لكن بينهما موافقةٌ من جهة
الصورة مع أن إحداهما من كلمتين ، والأخرى من كلمة
واحدة ، وما هذا حاله يُلقَّب بالركب لما يظهر فيه من أحد
الشقين من التركيب ، ثم هو على وجهين ، الوجه الاول أن
يكون متشابهاً من جهة اللفظ لا من جهة الخط ، وما هذا
حاله يُقال له المفروق ، ومثاله قولهم من ظلم نَمَلَهُ ، فَنَمَّ لَهُ ،
وقولهم لا تَقْعُدْ تَحْتَ رِقِّ ، تَحْتَرِقْ ، وفي الحريريات : أَرْزَمَعْتُ
الشخصَ من بَرَقَعِيدٍ ، وقد شِمْتُ بَرَقَ عِيدٍ ، ومن النظم ما
قاله البُستِيُّ

إذا ملكٌ لم يكن ذاهِبَهُ فِدَعُهُ فِدَوَلَتُهُ ذَاهِبَهُ

ومن ذلك ما قاله بعضهم
وكم لجباه الراغبين لديه من مجال سجود في مجالس جود
وفي الحريريات فَمِحْرَابِي أَحْرَى بِي، وَأَسْمَا لِي أَسْمَى
لى ، وقول بعضهم فَهَمْنَا لَمَّا فَهَمْنَا، فالأول من الهَيَام والثانى من
الفهم ، الوجه الثانى أن تكون المشابهة بينهما من جهة اللفظ
والخط ، وما هذا حاله فإنه يُلقَّب بالمرْفُوءَ ، وإنما لُقِّبَ به لأن
المقصود هو الجمع بين كلمتين ، احدهما أقصر من الأخرى ،
فيُضم الى القصيرة ما يُوازى الكلمة ويرفوها بذلك حتى يعتدل
رُكْنًا التجنيس ، ومثاله قول بعض البلغاء : يا مغرورُ أمسكْ ،
وقسْ يومك بأمسكْ ، فزيدت كافُ الضمير فى الثانية من أجل
أن تساوى الأولى ومن ذلك قول البُسْتَى

فَهِمْتُ كِتَابَكَ يَا سَيِّدِي
فَهِمْتُ وَلَا عَجَبٌ أَنْ أَهِيَمَا

ومن ذلك ما قاله ايضا
اذا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَاهِبُهُ فَدَعَهُ فِدْوَلَتَهُ ذَاهِبُهُ
ومنه قول بعضهم فَهَمْنَا لَمَّا فَهَمْنَا ، فاللفظتان متساويتان
من جهة لفظهما وخطهما ، وما أوردناه من هذه الامثلة أمثلة

المرفو، في المرفوق، فانما كان على جهة الذهول والنسيان والحقيقة
أنها أمثلة المرفو

(الضرب الرابع)

المُذْيَلُ ، بالذال المعجمة ، وهو أن تجيء الكلمتان
متجانستى اللفظ متفقتى الحركات والزينة ، خلا أنه رُبَّما وقع
بينهما مخالفة ، ثم تلك المخالفة على وجهين ، الوجه الأول
منهما أن تختص إحدى الكلمتين بحرف يخالف الأخرى
من عَجْزُها ، ومثاله قولهم فلان سال من أحزانه ، سالم من
زمانه ، حَامٍ لِعَرْضِهِ ، حَامِلٌ لِعَرْضِهِ ، فَأَخْرَسَالِ ياءٌ ، وآخر
سالم ميمٌ ، مع اتفاقهما فيما عدا ذلك من الحروف والحركات ،
ومن ذلك ما قاله ابوتمام

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدِ عَوَاصِمِ عَوَاصِمِ
تَصُولُ بِأَسْيَافِ قَوَاضِ قَوَاضِ
فَأَخْرُ عَوَاصِمِ ياءٌ ، وآخر عَوَاصِمِ ميمٌ ، وآخر قَوَاضِ ياءٌ
وآخر قَوَاضِ الباء ، ومن ذلك ما قاله البحترى
لئن صدفت عنا فربت أنفس
صوادٍ الى تلك النفوس الصوادف

فَأَخْرُ صَوَادٍ هِيَ الْيَاءُ ، وَعَجَزُ صَوَادِفِ الْفَاءِ ، مَعَ اتِّفَاقِهِمَا
فِيمَا عَدَا ذَلِكَ ، الْوَجْهَ الثَّانِي أَنْ تَخْتَلِفَ الْكَلِمَتَانِ مِنْ أَوَّلِهِمَا ،
وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَالتَّفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ
الْمَسَاقُ) فَلَمْ يَخْتَلِفِ السَّاقُ وَالْمَسَاقُ إِلَّا بِزِيَادَةِ الْمِيمِ فِي الْمَسَاقِ ،
وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي الْحَرِيرِيَّاتِ قَوْلُهُ : يَسْخُوبُ بِمَوْجُودِهِ وَيَسْمُو
عِنْدَ جُودِهِ ، فَلَمْ يَخْتَلِفَا فِي نَظْمٍ وَلَا زِنَةٍ إِلَّا بِزِيَادَةِ الْمِيمِ فِي
مَوْجُودِهِ ، وَالْوَاوِ أَيْضًا ، وَقَوْلُهُ أَيْضًا نَظْمًا

لَمْ يَبْقِ صَافٍ وَلَا مُصَافٍ : وَلَا مَعِينٌ وَلَا مُعِينٌ
فَلَمْ يَخْتَلِفِ صَافٍ ، وَلَا مُصَافٍ إِلَّا بِزِيَادَةِ الْمِيمِ لَا غَيْرُ ،
وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ
وَكَمْ سَبَقَتْ مِنْهُ إِلَى عَوَارِفُ

ثَنَائِي مِنْ تِلْكَ الْعَوَارِفِ وَارِفُ

وَكَمْ غُرَّرٍ مِنْ بَرِّهِ وَلَطَائِفِ

لشكري على تلك اللطائف طائفُ

وقد يلقب ما ذكرناه بالتجنيس الزائد والناقص كما مر

تقريره بالأمثلة

(الضرب الخامس)

(المزدوج)

وهو أن تأتي في أواخر الأسجاع في الكلام المنشور ،
أو القوافي من المنظوم ، بلفظتين متجانستين ، إحداهما
ضميمة إلى الأخرى على جهة التتمة والتكملة لمعناها ، ومثاله
من النثر قولهم : مَنْ طَلَبَ شَيْئًا وَجَدَّ وَجَدَّ ، ومن قرع بابًا
وَلَجَّ وَلَجَّ ، ومن الحريريات قوله : إِذَا بَاعَ انْبَاعَ ، وَإِذَا مَلَأَ
الصَّاعَ انْصَاعَ ، فتجد الكلمة الثانية مُرَدِّفَةً على جهة التجانس
ليكمل معناها وتُقرَّرَ فائدتها ، ومن النظم ما قاله البستي

أبا العباسِ لا تحسبُ لشيبي
بأني من حلالِ الأشعارِ عارِ

فلي طبعٌ كسلسالٍ معينِ
زُلَالٍ من ذُرَى الأَحْجَارِ جَارِ
إذا ما أكَبَّتِ الأَدْوَارُ زَنْدًا

فلي زَنْدٌ على الأَدْوَارِ وارِ
ومن هذا ما قيل في الحريريات

بُنِيَ اسْتَقِيمٌ فَالْعُودُ تَنْمِي عُرُوقُهُ
قَوِيماً وَيَنْشَأُهُ إِذَا مَا التَّوَى التَّوَى
وَلَا تَطْعُ الحَرْصَ المَذِلَّ وَكُنْ فَتَى
إِذَا التَّهَبْتَ أَحْشَاؤُهُ بِالطَّوَى طَوَى

وانما لُقِّبَ هذا بالمزدوج لما يظهر بين الكلمتين من الاستواء ، ومنه الازدواج ، وهو الاستواء ، ويقال له التجنيسُ المُرَدَّد ، ويقال له المكرر أيضا ، وينقسم الى ما يكون الازدواج وارداً على جهة الانفصال ، في الكلمتين جميعا ، كقولك : مَنْ جَدَّ وَجَدَّ ، وَمَنْ لَجَّ وَلَجَّ ، والى ما يكون الازدواج وارداً على جهة الانفصال في إحداهما والاتصال في الأخرى ، كقولك اذا مَلَأَ الصَّاعَ انصاع ، وكالأبيات التي حكيناها عن البستي

(الضرب السادس)

(المصحف)

وهو عبارة عن الإتيان بكلمتين متشابهتين خطأ لا لفظا ، ويقال له تجنيس الخط أيضا ، ومثاله من كتاب الله تعالى قوله (وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا) ومن السنة

النبوية قوله صلى الله عليه وسلم : عليكم بالأبكار فانهن أشدُّ حُبًّا
وأقلُّ حُبًّا ، والخِيبُ الخداع ، وقولُ أمير المؤمنين : قَصَرَ من
ثيابك فإنه أبقي وأتقى وأتقى ، ومنه قول البحترى يمدح
المعترِّ بالله

ولم يكن المعترُّ بالله إذ شَرَى * لِيُعْجِزَ والمُعْتَرُّ بالله طالِبُه
وانما لُقِّبَ ما هذا حالُه بالمصحِّف ، لأن من لا يفهم
المعنى فإنه يصحِّف أحدهما الى الآخر لأجل تشابههما في وضع
الخط كما ترى ويقال له المرسوم أيضا ، ومن هذا قول بعضهم
غَرَكَ عَزَّكَ فَصَارَ فُصَارَى ذَلِكَ ذَلِكَ ، فَاخْشَ فَاخْشَ فِعْلِكَ ،
فِعْلَكَ بهذا تُهْدَى ، وقوله في الحريريات فملت لمجاورته الى
مُحَاوَرَتِهِ ، ولا يَزْكَو بالخَيْفِ مَنْ يَرْغَبُ فِي الخَيْفِ ، ومن ذلك
ما قاله أبو فراس

مِنْ بَحْرِ شَعْرِكَ أَغْتَرِفَ وبفضلِ عِلْمِكَ أَعْتَرِفَ
وغير ذلك

(الضرب السابع)

(المضارع)

وهو أن يجمع بين كلمتين هما متجانستان لا تفاوت

بينهما الا بحرف واحد سواء وقع أولاً أو آخراً أو وسطاً
حشواً ، والمضارعة المشابهة وسمى الضرعُ ضرعاً ، لانه يشابه
أخاه في الصورة ، فلما تشابها في هذا الحرف لُقِبَ بالمضارع
لما ذكرناه ، ثم يقع على وجهين ، الوجهُ الأول أن يقع الاتفاق
في الحروف المتقاربة ، ومثاله قوله عليه السلام : الخيلُ معقودُ
بنواصيها الخيرُ ، فاللام والراء متقاربان ، وفي الحريريات لهم
في السير جرئُ السيل ، والى الخير جرئُ الخيل ، وقوله وبينى
و بين كنيّ ليل دامس ، وطريق طامس ، وقوله ويطفي حرّ
بلبالي ، بسر بال وسر بال ، الوجه الثاني أن يقع في الحروف التي
لا تقارب فيها ، ومثاله قوله تعالى (فاذا جاءهم أمرٌ من
الأمن) فالنون والراء متباعدان ، ومن ذلك قولهم : المكارمُ
بالمكاره ، والتواضع شركُ الشرف ، وفي الحريريات ولا
أعطي زمامي ، من يُخفِر ذمامي ، ولا أغرس الأيادي ، في
أرض الأعادي ، ومن ذلك ما قاله البحترى
أَلِمَاتٍ مِّن تَلَاقٍ تَلَافٍ * أَمْ لِيَشَاكٍ مِّن الصَّبَابَةِ شَافٍ
وما هذا حاله يُقال له التجنيسُ اللاحق ، والتجنيسُ
الناقص ، والأمرُ فيه قريبٌ بعد الوقوف على القيود التي يتميز
بها عن غيره كما أشرنا إليه

(الضرب الثامن)

(المشوش)

وهو عبارة عن كل جنس من التجنيس يجاذبه طرفان من الصيغة ، ولا يمكن إطلاق اسم أحدهما عليه دون الآخر ، واشتقاقه من قولهم تشوش الأمر إذا مزج واختلط بعبءه ببعض ، ومنه قولهم فلان متشوش ، إذا كان به مرض من اختلاط المزاج وتغيره ومثاله قولهم : فلان مليح البلاغة ، لبيق البراعة ، فلو اتفق العينان في الكلمتين وكانتا من حرف واحد لكان ذلك من تجنيس التصحيف أو كان اللامان متفقين لكان ذلك من المضارع ، فلما لم يكن كما ذكرناه بقى مُدْبَذَبًا بين الأمرين ، ينجذبُ الى كل واحد منهما بشبهه ، ومنه قولهم : صدَّعني مُدَّعني فلولا تشديد النون لكان معدوداً من تجنيس المركب ، ومن الحريريات قوله وَندِمنَّا على ما ندَّمنَّا

(الضرب التاسع)

(المعكوس)

وله في التجنيس حلاوةٌ ويفيد الكلام رونقاً وطلاوةً ،

وقد سماه قدامة الكاتب بالتبديل ، وكل واحد من اللقيين
يصدق عليه ، لأن صاحبه يقدم المؤخر من الكلام ويؤخر
المقدم منه ، فهذا لقبه بالعكس ، وهكذا فإنه يبدل
الألفاظ فيقدم ما كان منها مؤخراً ويؤخر ما كان منها مقدماً ،
ويقع في الألفاظ والحروف جميعاً فهذان وجهان ، الوجه الأول
منهما أن يكون واقعاً في الألفاظ ، ومثاله قول بعضهم :
عادات السادات ، سادات العادات ، وكقول الآخر شيم
الأحرار أحرار الشيم ومنه قول الاضبط

قد يجمعُ المالَ غيرُ آكلِهِ

ويا كلَّ المالَ غيرُ مَنْ جمَعَهُ

ويقطعُ الثوبَ غيرُ لا بسِهِ

ويلبسُ الثوبَ غيرُ مَنْ قطعَهُ

ومن ذلك ما قاله الشريف المرتضى يذم الزمان وأهله
أسَفَ بَمَنْ يَطِيرُ إِلَى الْعَالِي وَطَارَ بَمَنْ يُسِفُ إِلَى الدُّنْيَا
وكقول الآخر

إِنَّ اللَّيَالِيَ لِلْأَنَامِ مَنَاهِلُ

تُطَوَّى وَتُنَشَرُ بَيْنَهَا الْأَعْمَارُ

فقصارهن مع الهموم طويلة

وطوالهن مع السرور قصار

ومن هذا قوله تعالى (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ

الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) وقوله صلى الله عليه وسلم: جَارُ الدَّارِ

أَحَقُّ بِدَارِ الْجَارِ، ومن ذلك ما قاله أمير المؤمنين كرم الله

وجهه من كتاب كتبه الى عبد الله بن العباس أمّا بعدُ فَإِنَّ

الإنسان يسره دَرَكُ ما لم يكن ليفوته، ويسوءه فَوْتُ ما لم

يكن ليُدْرِكُه، فلا تكن بما نلتَ من دنياك فَرِحاً، ولا بما

فاتك منها تَرِحاً، ولا تكن ممن يرجو الآخرة بغير عمل،

ويؤخرُ التوبة بطول أمل، قال ابن عباس ما انتفعتُ بكلام

بعد كلام الله تعالى مثل هذا الكلام، وأنا أقول أيضاً ما قرع

مسامعي مرّة بعد مرّة الا وأحدث لي موعظةً، وأنشأ لي

عن الغفلة يقظةً، وحكى عن أبي تمام أنه لما قصد عبد الله

ابن طاهر بخراسان وامتدحه بقصيدته المشهورة التي مطلعها

(هن عَوَادِي يوسف وصواحبُه) أنكر عليه ابو سعيد الضرير

وابو العميثل هذا المطلع، وقال له، مالك تقول ما لا تفهم

فقال لم لا تفهما ما يقال، فاستحسن منه هذا الجواب على

الفور، فهذا معكوس الألفاظ، الوجه الثاني أن يكون واقعاً

في الأحرف وهذا كقوله تعالى (كلُّ في فلكٍ) فما هذا
معكوسه ومستويه متماثلان كما ترى ، وليس مما نحن به ، وإنما
الذي نريد ذكره ههنا هو أن مستويه يفيد معنى ، ومعكوسه
يفيد معنى آخر ، ومثاله ما قاله بعض الأذكياء من أهل الشعر

أهديت شيئاً يقلُّ لولا أهدوثةُ الفأل والتبرُّك
كُرسي تفاءلتُ فيه لَمَّا رأيتُ مقلوبه يسُرُّك
وهكذا قال غيره

كيف السرور بإقبالٍ وآخره
إذا تأملتُه مقلوبٍ إقبالٍ
وأراد أن مقلوبٍ إقبالٍ لا بقاءً ، ولقد صدق فيما قال فانه
لا سرور في الحقيقة بإقبالٍ آخره التغيرُ والانتقال ، ومن
هذا ما قاله بعضهم

جاذبتُها والريحُ تجذبُ عقرباً
من فوق خدِّ مثلِ قلبِ العقربِ
وظفقتُ أُلشِمُ ثغرَها فتمنعتُ
وتحجبتُ عني بقلبِ العقربِ
فقلبُ العقربِ الأول هو عبارة عن الكوكب الأحمر ،

وقلبُ العقرب الثاني هو عبارة عن البرقع، لأنه قلبه اذا قلبته اليه

﴿ الضرب العاشر تجنيس الإشارة ﴾

وهو أن لا يذكر أحد المتجانسين في الكلام ولكن يُشار اليه بما يدلّ عليه وهذا كقول بعضهم

حَلَقَتْ لِحْيَةَ مُوسَى بِاسْمِهِ وَبِهَرُونَ إِذَا مَا قَلْبًا

ولا شك أنك اذا قلبت هرون من آخره فهو يكون نوره، لكنه لم يذكر لفظ النوره ولكنه أشار اليها إشارة بقوله (وبهرون اذا ما قلبا) ومن ذلك ما قال بعضهم

وما أروى وإن كرمت علينا

بأذني من موقفة حرون

يُطِيفُ بِهَا الرُّمَاءُ فَتَقِيهِمْ

بأوعالٍ مُعَطِّفَةِ القرون

فقوله (أروى) المذكورة في البيت هي المرأة وقوله موقفة حرون ، يشير بها الى (أروى) الأوعال وأراد أن هذه المرأة التي اسمها (أروى) ليست بأقرب من التي في الجبال ، لكنه أعرض عن ذكرها ، فهذا ما أردنا ذكره في التجنيس

﴿ الصنف الثاني الترصيع ﴾

وهو في لسان علماء البيان مقولٌ على ما كان من المنظوم والمنثور من الكلام ، أَلْفَاظُ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ فِيهِ مَسَاوِيَةٌ لِأَلْفَاظِ الْفَصْلِ الثَّانِي فِي الْأَوْزَانِ وَاتِّفَاقِ الْأَعْجَازِ ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ تَاجٌ مُرْصَعٌ إِذَا كَانَ فِيهِ حَلِيَّةٌ ، وَالتَّرْصِيعُ التَّرْكِيبُ ، وَيُرَدُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى وَجْهَيْنِ ، الْوَجْهُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَنْ يَكُونَ كَامِلًا ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ كُلُّ لَفْظَةٍ مِنْ أَلْفَاظِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مَسَاوِيَةً لِكُلِّ لَفْظَةٍ مِنْ أَلْفَاظِ الْفَصْلِ الثَّانِي فِي الْأَوْزَانِ وَالْقَوَافِي مِنْ غَيْرِ مَخَالَفَةٍ لِأَحَدِهِمَا لِلثَّانِي فِي زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ ، وَمَا هَذَا حَالُهُ فَانْه يَمِزُّ وَجُودُهُ ، وَقَلِيلًا مَا يَقَعُ فِي كَلَامِ الْبَلْغَاءِ لِصُعُوبَةِ مَأْخُذِهِ ، وَضَيْقِ مَسْلُكِهِ وَلَمْ يُوجَدْ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ مِنْهُ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهُ جَاءَ بِالْأَخْفِ وَالْأَسْهَلِ ، دُونَ التَّعَمُّقِ النَّادِرِ ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَسَ الْجَنِّ وَالْإِنْسَ ، وَأَيْسَرَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظَةٍ مِنْ أَلْفَاظِهِ أَوْ بِأَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْ سُورِهِ ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ يَوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ ، وَمِثْلَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ) وَهَذَا جَهْلٌ بِمَعْنَى التَّرْصِيعِ وَتَرْكِيبِهِ ، فَإِنَّ

الفجار لا يُماثل الأبرار في وزنه ، وهكذا قوله (لفي) فإنه
كررها في الفقرتين جميعاً ، فما هذا حاله فانما هو تجنيس ،
وليس ترصيعاً ، وإنما يكون من الترصيع لو قال : إن الأبرار
لفي نعيم وإن الأشرار لمن جحيم ، فيكون الأشرار مقابلاً
للفظ الأبرار ، والجحيم مقابلاً للنعيم ، (ومن) مقابلة (لفي)
في الوزن والقافية ، فهو إنما يؤثر على جهة النُدرة على الشرط
الذي ذكرناه ، فمن ذلك ما وقع في الحريريات من قوله :
يَطْبَعُ الأَسْجَاعَ بِجَواهِرِ لَفْظِهِ ، وَيَقْرَعُ الأَسْمَاعَ بِزَواجِرِ
وَعَظِهِ ، فجميع ما وقع في السجعة الثانية مطابق لما وقع في
السجعة الأولى في الوزن والتقفية من غير زيادة ولا نقصان
(فيقرع) بإزاء (يطبع) (والأسماع) في مقابلة (الأسجاع)
(وزواجر) بإزاء (جواهر) و (وعظه) في مقابلة (لفظه)
ومن ذلك ما قاله الشيخ عبد الرحيم ابن نباته الخطيب :
الْحَمْدُ لِلَّهِ عَاقِدِ أزمَةِ الأُمُورِ بِعِزِّ أَمْرِه ، وَحاصِدِ أئمَّةِ العُرُورِ
بِقَواصِمِ مَكْرِهِ ، ثم قال في أثناء هذه الخطبة أولئك الذين
رَحَلُوا فَأَقَمْتُمْ ، وَأَفَلُوا فَنَجَمْتُمْ ، فما هذا حاله ترصيع بالمعنى
الذي ذكرته من غير مخالفة ، ومن ذلك ما حكى عن ابن الأثير

في كلام له قال فيه : والحسن ما وشتته فطرته التصوير ، لا ما حسنته فكرة التزوير ، ومن كلامه قوله من قوم أود أولاده ، ضرّم كمد حسّاده ، وفي كلام ابن الأثير ههنا نظراً ، لأن الأولاد ليس مماثلاً للحساد ، ومن ذلك ما قاله بعض العرب من أطاع غضبه ، أضاع أدبه ومن المنظوم ما قاله بعض الشعراء

فكارمٌ أوليتها متبرعاً وجرائمٌ ألفتها متورعاً
فقوله مكارم ، بازاء جرائم ، وأوليتها في مقابل ألفتها ، ومتبرعاً في مقابلة متورعاً ، فما هذا حاله لا يقع فيه نزاع بين أهل البلاغة في كونه معدوداً من باب الترصيع ، لاجتماع الفقرتين في الوزن والقافية ، الوجه الثاني ويقال له الناقص ، وهو أن يختلف الوزن وتستوى الأعجاز ، ومثاله قوله تعالى ، (إن الأبرارَ لفي نعيمٍ وإن الفجارَ لفي جحيمٍ) فاختلف الوزنين في الأبرار ، والفجار ، لا يخرجه عن كونه ترصيعاً ، وهكذا ما حكى عن ابن نباتة من قوله : وموفق عبيده لمغانم ذكره ، ومحقق مواعيده بلوازم شكره ، وقوله : أيها الناس أسيموا القلوب في رياض الحكم ، وأديموا النحيب على ايضاض

اللَّمَمَ ، وَأَطِيلُوا الْاِعْتِبَارَ بِاِنْتِقَاصِ النِّعَمِ ، وَأَجِيلُوا الْاِفْكَارَ فِي
اِنْقِرَاضِ الْأُمَمِ ، فَمَا هَذَا حَالَهُ لَمْ تَتَّفَقْ فِيهِ الْأَوْزَانُ وَلَكِنْ
اسْتَوَتْ فِيهِ الْأَعْجَازُ ، وَكَقَوْلِ الْخَنَسَاءِ فِي أُخْيَاهَا صَخْر

حَامِي الْحَقِيقَةِ مَحْمُودُ الطَّرِيقَةِ

مَهْدِيُّ الْخَلِيقَةِ نَفَّاعٌ وَضَرَّارُ

جَوَّابُ قَاصِيَةِ جَزَّازُ نَاصِيَةِ

عَقَّادُ أَلْوِيَةِ لِلخَيْلِ جَرَّارُ

وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (إِنْ أَلَيْنَا إِيَّاهُمْ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا

حَسَابَهُمْ) وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ

سُودٌ ذَوَائِبُهَا بِيضٌ تَرَائِبُهَا

مَحْضٌ ضَرَّائِبُهَا صِيغَتْ بِنِ الْكِرَامِ

فَقَوْلُهُ ذَوَائِبُهَا ، وَتَرَائِبُهَا ، مُخْتَلَفٌ فِي الْوِزْنِ كَمَا تَرَى ،

وَمِنْهُ قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ

كَحَلَاءٍ فِي بَرَجٍ صَفْرَاءٍ فِي دَعَجٍ

كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ

فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ هَلْ يَكُونُ مَعْدُودًا مِنَ التَّرْصِيعِ أَمْ لَا ؟

فَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَاغَةِ كَالْمَطْرُزِيِّ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ

صاحب البيان وغيرهما أنه لا محالة معدودٌ منه وإن كان مخالفاً في الزنة ، فأما ابن الأثير فقد أبى عدّه منه ، وزعم أنه لا يعدُّ في التصحيح إلا الوجه الاول ، والأمر فيه قريب ، والمختار ما عليه الأكثر ، لأنه لا يعدُّ في التجنيس كما مرّ بيانه ، وإذا بطل كونه تجنيساً وجب القضاء بكونه ترصيعاً إذ لا قائل بكونه خارجاً عن البابين

✽ الصنف الثالث التطبيق ✽

ويقال له التضاد ، والتكافؤ ، والطَّباق ، وهو أن يؤتى بالشيء وبضده في الكلام كقوله تعالى (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا) واعلم أن هذا النوع من علم البديع متفقٌ على صحّة معناه وعلى تسميته بالتضاد والتكافؤ ، وإنما وقع الخلاف في تسميته بالطَّباق والمطابقة والتطبيق ، فأكثر علماء البيان على تلقيبه بما ذكرناه ، الا قُدّامة الكاتب ، فانه قال لقبُ المطابقة يليق بالتجنيس ، لأنها مأخوذة من مطابقة الفرس والبعير لوضع رجله مكان يده عند السير ، وليس هذا منه ، وزعموا أنه يسمى طباقاً من غير اشتقاق ، والأجود تلقيبه

بالمقابلة ، لأن الضدين يتقابلان ، كالأسود والبياض ، والحركة
والسكون ، وغير ذلك من الأضداد من غير حاجة الى تلقيبه
بالطباق والمطابقة ، لأنهما يُشعران بالتماثل بدليل قوله تعالى
(سَبَعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا) أى متساوياتٍ ، ومنه طابقت النعل ،
أى جعلته طاقاتٍ مترادفاتٍ ، فإذن الأخلقُ تلقيبٌ هذا
النوع بما ذكرناه من المقابلة ، ولا يلقب بالطباق كما قاله
جوابُ البلاغة وتقادها البصيرُ والمهيمنُ على معانيها وخرّيتها
الخبيرُ قدامةُ بن جعفر الكاتب فاذا تمهدت هذه القاعدة ،
فلنذكر كيفية التقابل في الكلام ، لأن الشيء ربما قوبل
بضده لفظاً ، وربما قوبل بضده من جهة المعنى ، وتارة يُقابل
بمخالفه ، ومرّة يُقابل بما يُماثله ، فهذه ضروب أربعة لا بد
من تقريرها وتفصيلها بمعونة الله تعالى

✽ الضرب الأول في مقابلة الشيء بضده ✽

من جهة لفظه ومعناه ومثاله قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ
بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ
وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ) فانظر الى هذا التقابل العجيب في هذه
الآية ما أحسن تأليفه وأعجب تصريفه ، فلقد جُمع فيه بين

مقابلات ثلاث ، الأولى منها مأمور بها والثلاث التوابع
منهية عنها ، ثم هي فيما بينها متقابلة أيضاً ، ومن ذلك قوله
تعالى (فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً) فهذا وما شاكلة
فيه مقابلتان ، الضحك بالبكاء ، والقليل بالكثير ، ومن ذلك
قوله تعالى (لَكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا
آتَاكُمْ) فقابل الفرح بالحزن الى غير ذلك من الآيات
الدالة على الأضداد ، ومنه قوله تعالى (واعبدوا الله ولا
تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) فقابل الامر بالنهي وهما ضدان ، وقوله
تعالى في قصة لقمان (واقصِدْ فِي مَشِيكَ وَاغْضُضْ مِنْ
صَوْتِكَ) ثم قال (وَلَا تُصَاعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي
الْأَرْضِ مَرَحًا) فهناك عن المصاعرة ، والمشي في الارض
مرحاً ، وأمره بالقصد في المشي والغض من الصوت ، الى أمثال
له في القرآن كثيرة ، ومن السنة النبوية قوله صلى الله
عليه وسلم خيرُ المالِ عينٌ سَاهِرَةٌ لعين نائمة ، فجمع فيه بين
السهر والنوم وهما ضدان ، وأراد بالحديث أن أفضل
الأموال هو هذه الأنهار الجارية فانها تجري ليلاً ونهاراً
وصاحبها نائمٌ ، لا يشعر بحالها ، ومن ذلك ما روتهُ

عائشةُ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لها : عليكِ
بالرفقِ يا عائشةُ ، فإنه ما كان في شيء إلا زانهُ ، ولا نُزِعَ من
شيء إلا شانهُ ، فجمع بين الزين والشين وهما ضدان ، ومن ذلك
ما ورد في كلام امير المؤمنين كرم الله وجهه قال في بعض
خطبه : الحمد لله الذي لم يسبق لهُ حالٌ حالاً ، فيكونَ أولاً
قبل أن يكونَ آخرًا ، ويكونَ ظاهرًا قبل أن يكونَ باطنًا ،
كلُّ مُسمًى بالوحدَةِ غيره قليلٌ ، وكلُّ عزيزٍ غيره ذليلٌ ، وكلُّ
قوىٍ غيره ضعيفٌ ، وكلُّ مالكٍ غيره مملوكٌ ، وكلُّ قادرٍ غيره
يقدرٌ ويعجزُ ، وكلُّ سميعٍ غيره يصمُّ عن لطيف الأَصوات ،
ويُصمُّه كثيرها ، وكلُّ بصيرٍ غيره يَعْمَى عن خفيِّ الألوانِ
ولطيفِ الاجسامِ ، وكلُّ ظاهرٍ غيره غيرُ باطنٍ وكلُّ باطنٍ
غيره غيرُ ظاهرٍ ، فهذه مقابلات ثمانية قد جمع بينها في صدر
هذه الخطبة مع ما فيه من السلاسة وجودة السبك ، ومن
ذلك ما قاله خطاباً لعثمان : **إِنَّ الْحَقَّ ثَقِيلٌ مَرِيٌّ ، وَالْبَاطِلُ**
خَفِيفٌ وَبِيٌّ ، وَأَنْتَ رَجُلٌ إِنْ صَدَّقْتُكَ سَخَطْتُ وَإِنْ كَذَبْتُكَ
رَضِيتُ ، فَتَقَابِلِ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ، وَالثَّقِيلَ الْمَرِيَّ بِالْخَفِيفِ
الْوَبِيِّ ، وَالصَّدْقَ بِالْكَذْبِ ، وَالسَّخَطَ بِالرِّضَا ، فَهَذِهِ خَمْسُ

مقابلات قد اشتمل هذا الكلام القصير الذي أناف على كل غاية في بلاغته ، ورقة لفظه وسلاسته ، وله عليه السلام من الطباق والجمع بين الأمور المتضادة خاصة في علوم التوحيد وأحوال القيامة شئٌ كثير ، وقال الحجاج بن يوسف حين أراد قتل سعيد بن جبير : فلما أُخْضِرَ اليه أمرٌ من كِبِّه ، ثم قال مَنْ أَنْتَ فقال أنا سعيد بن جبير فقال له : بل انت شقى بن كُسير فقابل سعيد بشقى وجبِير بكُسير ، وكان الخبيث من المعدودين في الفصاحة ، والمشار إليهم في البلاغة ، ومن كلام البلغاء قولهم : من أَعَدَّتْهُ نَكَايَةُ اللثامِ ، أَعَامَتْهُ إِعَانَةُ الكرامِ ، ومن أَلْبَسَتْهُ الليل لونَ ظَلَمائِهِ ، نَزَعَهُ النّهار عنه بَضِيائِهِ ، ومن الحريريات قوله لا رُفِعَ نَعشُكَ ، ولا وُضِعَ عَرشُكَ ، وقوله : ومن حَكَمَ بأنْ أُنْذَلَ وَيَخْزَنَ ، وَأَلِينِ وَيَخْشَنَ ، وَأَذُوبِ وَيَجْمُدُ ، وَأَذْكَو وَيَخْمُدُ فهذه كلها تقائض قد جمعها ، وقال بعض وزراء الفرس لَمَّا مات الأمير : حرّ كُنّا بسكونه ، ومن ذلك ما قاله ابن الاثير في بعض رسائله قال فيه : صدرَ هذا الكتاب عن قلب ما نوس بِلِقائِهِ وطرف مستوحشٍ لفراقه ، ومن المنظوم ما قاله البحترى

أما والذي أبكى وأضحك والذي
أمات وأحيى والذي أمره الأمرُ

ومنه قول دعبيل

لا تعجبي يا سلمُ من رجلٍ

ضحك الشيبُ برأسه فبكى

فانظر كيف جمع في الأول بين الضحك والبكا ، وبين
الاحياء والإماتة ، وفي الثاني بين الضحك والبكا لا غير ، ومنه
ما قاله أبو تمام

ما إن ترى الأحسابَ يضاوضحاً

الابحيث ترى المنايا سودا

ومنه قول الفرزدق

قبَّحَ الإلهُ بني كليبٍ إنهم لا يَغْدِرُونَ ولا يفُونَ بِجَارِ

ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي والطباق قليل في

شعره قال

ثقالٌ إذا لاقوا خفافٌ إذا دُعُوا

كثيرٌ إذا شدُّوا قليلٌ إذا عُدُّوا

فهذا ما يتعلق بهذا الضرب

﴿ الضرب الثاني ﴾

(في مقابلة الشيء بضده من جهة معناه دون لفظه)

ومثاله قوله تعالى (فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا) فقوله يهدي ويضل من باب الطباق اللفظي ، وقوله يشرح صدره مع قوله يجعل صدره ضيقا حرجا من الطباق المعنوي ، لأن المعنى بقوله يشرح يوسعه بالايان ويفسحه بالنور حتى يطابق قوله ضيقا حرجا وهكذا قوله تعالى (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى) فقوله كذب وصدق ، وقوله اليسرى واليسرى من باب الطباق اللفظي ، وقوله أعطى مع قوله بخل ، فإنما هو من الطباق المعنوي ، لأن المعنى في أعطى ، كرم ، ليطابق (بخل) في معناه دون لفظه ، ومن ذلك ما قاله البيهقي

يُقَيِّضُ لِي مِنْ حَيْثُ لَا أَعْلَمُ النَّوْيَ

وَيَسْرِي إِلَى الشُّوقِ مِنْ حَيْثُ أَعْلَمُ

فقوله : لا أعلم مطابق لقوله (أعلم) من جهة معناه ، لان

معناه من حيث أجهل ، ومن التقابل في الأضداد من جهة
المعنى قول أبي تمام

مَهَا الْوَحْشَ الْإِنَّ هَاتَا أَوَانِسُ

قَنَا الْخَطَّ إِلَّا أَنْ تَلَّكَ ذَوَابِلُ

فأحدُ الإشارتين للحاضر ، وهو قوله (هاتا) وأحدهما
للغائب وهو قوله (تلك) فالضدية حاصلة فيهما من جهة
معناها ، ومن ذلك ما قاله المقنع الكندي من أبيات الحماسة
لهم جُلُّ مَالِي إِنْ تَتَابَعُ لِي غِنَى

وَإِنْ قَلَّ مَالِي لَمْ أُكَلِّفْهُمْ رِفْدًا

فهذا من الطباق المعنوي ، لأن قوله : إِنْ تَتَابَعُ لِي غِنَى ،
معناه ان أكثر مالى ، وعلى هذا يناقض قوله (قلّ مالى)

✽ الضرب الثالث ✽

(فى مقابلة الشىء بما يخالفه من غير مضادة)

وذلك يأتى على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يكون
أحدهما مخالفاً للآخر ، خلا أن بينهما مناسبة ، وهذا نحو
قوله تعالى (إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ
يَفْرَحُوا بِهَا) فالمصيبة مخالفة للحسنة من غير مضادة ، إلا أن
المصيبة لا تقارب الحسنة ، وإنما تقارب السيئة ، لأن كل

مصيبة سيئة ، وليس كلُّ سيئة مصيبةٌ ، فالتقاربُ بينهما من جهة العموم والخصوص ، وهكذا قوله تعالى (أشداء على الكفار رَحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) فإن الرحمة ليست ضدًّا للشدة ، وإنما ضدُّ الشدة اللين ، خلا أنه لما كانت الرحمة من مسببات اللين ، حسنت المطابقة بينهما ، وكانت المقابلة لاثقة ومن هذا ما قاله بعض الشعراء

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً

وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَانًا

فقابل الظلم بالمغفرة ، وليس ضدًّا لها ، وإنما ضدُّه العدل ، الآ أنه لما كانت المغفرة قريبةً من العدل من جهة أن العدل إنصاف الغير بما يجب له أو يستحق عليه أو ترك ما لا يستحق عليه ، والعفو هو المغفرة وهو الصفح والتجاوز ، وهو أعظم أنواع العدل وأعلىها حسنت المطابقة أيضاً، الوجه الثاني ما لا يكون بينهما مقاربةٌ وبينهما بُعدٌ لا يتقاربان، ولا مناسبة بينهما ، ومثاله ما قاله أبو الطيب المتنبي

لَمَنْ تَطَلَبُ الدُّنْيَا إِذَا لَمْ تُرِدْ بِهَا

سُرُورَ مُحِبٍّ أَوْ إِسَاءَةَ مُجْرِمٍ

فالمقابلة الصحيحة أن تكون بين محبّ ومبغض ، لا بين محبّ ومجرّم ، فان بين المحبّ والمجرّم تباعداً كبيراً ، فانه ليس كلّ من أجرم اليك فهو مبغض لك ، ومما يجرى هذا المجرى ما قاله بعض الشعراء

فكم من كريمٍ قد مناهُ إلهُ

بمذمومةِ الأخلاقِ واسعةِ الهنِّ

فقوله : بمذمومة الاخلاق واسعة الهن ، من باب المقابلة البعيدة التي لا مناسبة فيها وكان الأخلق (بضيقّة الاخلاق واسعة الهن)

✽ الضرب الرابع المقابلة للشيء بما يماثله ✽

وذلك يكون على وجهين : الوجه الأول منهما مقابلة المفرد بالمفرد ، وهذا كقوله تعالى (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) وقوله تعالى (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) وقوله تعالى (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) وقوله تعالى (مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ) وغير ذلك من الامور المفردة وانما أوردنا ما ذكرناه في أمثلة المفردات ، لأن كل ما ذكرناه في الأمثلة إما مبتدأ وخبرٌ كقوله تعالى (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ

مثلها) وإِما شَرَطُ ومشروط كقوله تعالى (مَنْ كَفَرَ فَعَلِيهِ
كُفْرُهُ) وكلُّه معدودٌ في حيز المفردات ، فهذا عددناه في
قسم المفرد ، فضابط المائلة أن كلَّ كلام كان مفتقراً الى
الجواب ، فإنَّ جوابه يكون مماثلاً كما قررناه ، وإن كان غير
جوابٍ جاز وروده من غير مماثلة لفظية ، ولهذا ورد قوله
تعالى (مَنْ كَفَرَ فَعَلِيهِ كُفْرُهُ) ولو قال من كفر فعليه جرُّه ،
جاز ذلك ، لكن الاحسن المائلة كما اسلفناه فأما اذا كان
وارد في غير جواب ، فانه لا يلتزم فيه هذه المراعاة اللفظية ومثاله
قوله تعالى (وَوَفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمَلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ)
ولو أراد المشاكلة اللفظية لقال : وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَعْمَلُونَ ، لأن
العمل والفعل مستويان من جهة المعنى ، وهكذا قوله تعالى
(وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ لِيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبَا اللَّهِ وآيَاتِهِ
وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ) لأن الخوض واللعب هما من جهة
المعنى استهزاءً بالله وإِعْرَاضٌ عن أمره وأمر رسوله ، ولو أراد
المشاكلة لقال: أفي الله وآياته ورسوله كنتم تخوضون وتلعبون ،
فهذا ما يتعلق بالمفرد ، الوجه الثاني مقابلة الجملة بالجملة وهذا
كقوله تعالى (وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ)
وقوله تعالى (وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا) وقوله

تعالى (قلْ إِنِّ ضَلَلْتُ فَأَيَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي) والجملة الشرطية مترددة بين عدتها في باب المفرد والجملة ، فإن عدت في المفردات فلأنها وإن كانت نجلاً لكنها قد نقصت عن الاستقلال بمقد حرف الشرط لها عقداً واحداً ، وإن عدت في الجملة فلأن الظاهر من الشرط والجزاء جملتان ، فلما كان الأمر كما قلناه جاز فيها الوجهان ، وقد تكون الجملتان ما ضيتين ، أو مضارعتين ، أو تكون الأولى مضارعة ، والثانية ما ضية ، وبالعكس من هذا ، وأمثلة ذلك موجودة في القرآن كثيرة فهذا ما اردنا ذكره في المقابلة

﴿ تنبيه ﴾

اعلم أننا لما فرغنا من تقسيم المقابلة وبيان أمثلتها فلنذكر على أثره الكلام في المؤاخاة بين المعاني ، والمؤاخاة بين الالفاظ ، فأما المؤاخاة اللفظية فانه ينبغي ويحسن مراعاتها ، كالأفراد والتثنية والجمع وغير ذلك من الأحكام اللفظية ، فإذا كان الأول مفرداً استحب في مقابله أن يكون مفرداً مثله ، وهكذا إذا كان مجموعاً ، ومن ثم عيب على أبي تمام قوله في وصف الرماح

مُتَقَفَّاتٍ سَلَبْنَ الْعُرْبَ سُمُرَّتَهَا

وَالرُّومَ زُرُقَتَهَا وَالْعَاشِقَ الْقَصِيفَا

فلما ذكر العرب والروم كان الأخلق به ان يقول
(والعشاق) ليوافق الأول في كونها جموعا كلها، وكذلك لما
ذكر الزرقة والسمره كان الأولى أن يقول (دقتها) أو يقول
(قصفها) ليطابق ما سبق من ذلك وهكذا ورد في قول
ابى نواس في وصف الحجر قال

صفراء مجدها مرازبها جلت عن النظراء والمثل

فجمع ثم افرد في معنى، فكان الأحسن أن يقول
(والامثال) ليطابق النظراء، أو يقول (النظير) ليطابق
(المثل) وهكذا ورد قوله أيضا على مثل ذلك

الا يا ابن الذين فنوا فماتوا أما والله ما ماتوا لتبقى
وما لك فاعلمن فيها مقام إذا استكملت آجالاً ورزقاً

وكان الأحسن أن يقول: إمّا آجالاً ورزقا فيفردهما
جميعاً، وإمّا أن يقول: آجالا واززاقا، فيجمعها جميعا من
غير مخالفة بينهما، وهذا الذى ذكرناه من هذه المراعاة ليست
على جهة الوجوب، بل المراد من ذلك طريقة الحسن والإعجاب،

ولهذا ورد في كتاب الله تعالى كقوله تعالى (طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) وقوله تعالى (شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ) وقوله تعالى (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً) فلو كان زكيا لما ورد في القرآن، وهو أفصح الكلام كله، هذا كله في اعتبار المؤاخاة اللفظية، وأما المؤاخاة المعنوية فهي واردة في القرآن كثيرا، وهذا إنما يكون في فواصل الآي، فانها تأتي مطابقة على ما سبق من معنى الآية ومثاله قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبُغُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ) وكقوله تعالى (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَهَوَّ الْغَنَى الْحَمِيدُ) وقوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ) فالآية الأولى إنما فصلها بقوله (لطيف خبير) لما فيه من المطابقة لمعناها، لأنه ضمنها ذكر الرحمة للخلق بإنزال الغيث لما فيه من المعاش لهم ولأنعامهم، فكان لطيفا بهم خيرا بمقادير مصالحهم، وأما الآية الثانية فانما فصلها بقوله

الغنى الحميد ، ليطابق ما أودعه فيها ، لأنه لما ذكر أنه مالكٌ لما في السموات والارض لا حاجة ، قابله بقوله هو الغنى ، أى عن كل شئ لأن كل غنى لا يكون نافعا بغناه الا اذا كان جوادا به منعا على غيره فإنه يحمد المنعم عليه ، فذكر (الغنى) ليدل به على كونه غير مفتقر اليها ، وذكر (الحميد) لَمَا كان جوادا بها على خلقه ، فلا جرم استحق الحمد من جهتهم ، وأما الآية الثالثة فإنما فصلها (برءوف رحيم) لأنه لما عدد جلائل نعمه وكانت كلها مسخرة مدبرة وكانوا لولا رحمته متعرضين بصددها لتألف عظمة من الاهوال البحرية والآفات السماوية ، فلما كانت في أنفسها متعرضة لهذه الأمور عقبها بذكر الرأفة والرحمة لينبئ على كمال لطفه وعظيم رحمته بالخلق ، وهكذا القول في سائر الفواصل القرآنية ، فإنك لا تزال تطلع منها على فوائد مناسبة لتلك الفاصلة كما أشرنا اليه

﴿ الصنف الرابع رد العجز على الصدر ﴾

أعلم أنا قد ذكرنا الاشتقاق فيما سلف وقررنا أسرارهُ ، فأما ردّ العجز على الصدر فظاهر كلام المطرزي وعبد الكريم صاحب التبيان أن أحدهما مخالف للآخر ، ولهذا أفردا

لكل واحد منهما بابا على حياله ، وكلاهما معدود في علم
البديع ، والذي عندي أنهما متقاربان ، وأن ردّ العجز على
الصدر أعمّ من الاشتقاق ، لأن ردّ العجز على الصدر كما يرد
في مختلف اللفظ ، فقد يكون واردا في التساوي ، بخلاف
الاشتقاق ، فإنه إنما يكون واردا فيما اختلف لفظه وبينهما
جامع في الاشتقاق وقد مرّ فلا وجه لتكريره ، والذي نتعرض
لذكره إنما هو ردّ العجز على الصدر كما تقرره بمعونة الله ، وهو
واردٌ في النظم تارة ، وفي النثر أخرى ، ويأتي على ضرب

(الضرب الاول) أن يكون الصدر والعجز متفقين في
الصورة ، وهذا كقوله تعالى (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ
تَخْشَاهُ) وقوله تعالى (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ
بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى) ومن كلام البلغاء : الحيلة
تركُ الحيلة ، وقولهم : القتلُ أنقى للقتل ، وفي الحريريات :
وتحمي عن المنكر ولا تتحاماه ، ومن النظم ما قاله بعض الشعراء

سُكْرَانِ سُكْرُ هَوَى وَسُكْرُ مُدْمَةٍ

أَنِي يُفِيقُ قِيَّ بِهِ . سُكْرَانِ

(الضرب الثاني) أن يتفقا صورة ويختلف معناهما ، وهو

يأتي أحسن من الأول وأدخل في الاعجاب ، وهذا كما قاله بعضهم

يَسَارٌ مِنْ سَجِيَّتِهَا الْمَنَائِبَا وَيُؤَمِّنِي مِنْ عَطِيَّتِهَا الْيَسَارُ
فاليسار الأول هو الجارحة ، واليسار الثاني من الميسرة ،
وهو تقيض الإيسار

(الضرب الثالث) أن يتفقا في المعنى ويختلفا صورة ،
وهذا كقول عمر ابن أبي ربيعة القرشي

واستبدت مرة واحدةً إنما العاجز من لا يستبدت
وقال آخر

تمنيت أن ألقى سليماً ومالكا
على ساعة ينسي الحمام الأمانيا
فقوله تمنيت مع الأمانى متفقان في المعنى مختلفان في
الصورة كما ترى

(الضرب الرابع) ان يتفقا في الاشتقاق ويختلفا في
الصورة ، وهذا مثاله ما قاله بعض الشعراء

ضرائبُ أبدعتها في السما
ح فلسنا نرى لك فيها ضريباً

ومنه قول جرير

أَخْلَبْتِنَا وَصَدَدْتَ أُمَّ مُحَلَّمٍ أَفْتَجَمَعِينَ خِلَابَةً وَصُدُودًا

(الضرب الخامس) أن لا يلتقيا في الاشتقاق ويتفقا في

الصورة ، وهذا كقوله في الحريريات

وَلَا حَ يَلْحَى عَلَى جَرِّي العِنَانِ إِلَى

مَلْحَى فَسُحْقًا لَهُ مِنْ لَا تُحِ لَاحِ

لأنَّ قوله (١) لاح بالشيء ، إذا ذهب به ، فالأول بمعنى

الذهاب ، وقوله بعد ذلك لاح اسم فاعل من قولهم لحاه إذا

ذمه ، ولحاه إذا نازعه الأمر ، فالصدر من ذوات الثلاثة ،

والعجز من ذوات الأربعة (٢)

(الضرب السادس) أن يقع أحد اللفظين في حشو

المصراع الأول من البيت ثم يقع الآخر في عجز المصراع الثاني

وما هذا حاله يقع على أوجه ثلاثة ، أولها أن يكونا متفقين

صورةً ومعنى ، وهذا كقول أبي تمام

وَلَمْ يَحْفَظْ مُضَاعَ العِلْمِ شَيْئًا مِنْ الأَشْيَاءِ كَلِمَالِ المُضَاعِ

(١) هذا غلط. وإنما لاح . بمعنى ظهر

(٢) هذا غلط واضح

وثانيها أن يقعا على هذا الحد ، ويتفقا صورة لا معنى ،
ومثاله قول من قال

لا كان انسانٌ تيممٌ صائداً صيدَ المَهَا فاصطادَهُ إنسانُها
وثالثها أن يقعا على هذه الصفة لكنهما يتفقان معنى ،

ويختلفان من جهة الصورة ، ومثاله قول امرئ القيس
إذا المرءُ لم يَخْزُنْ عليه لسانه فليس على شئٍ سواهُ بِخَزَّانِ
وفي الحريريات

ولو استقامت كانت الـ أحوالُ فيها مستقيمةً
(الضرب السابع) أن تقع إحدى الكلمتين في آخر
المصراع الأول موافقة لما في عجز المصراع الثاني ، ومتى كان
الأمر كما قلناه فهو على وجهين ، أحدهما أن تكون الموافقة
في المعنى والصورة ، ومثاله ما قاله أبو تمام في بعض مدائحه

ومن كان بالبيض الكواعبِ مُغرماً
فما زلت بالبيض القواضبِ مُغرماً

فالغرامُ بالشئ ، الولوعُ به ، وهما متفقان في هذا المعنى
كما ترى مع اتفاقهما في الصورة والبناء . وثانيهما أن تكون
الموافقة بينهما في الصورة دون المعنى ، ومثاله ما ورد في
الحريريات

فَشَغُوفٌ بِآيَاتِ الْمَثَانِي وَمَفْتُونٌ بِرَنَاتِ الْمَثَانِي
فالمثاني الاول هو آيات الفاتحة ، وسميت مثاني لانها
تُشَنَّى في الصلاة والمثاني الثاني ، هو ما يُشَنَّى من الأوتار
(الضرب الثامن) أن يلاقى أحدُ اللفظين الآخر في

الاشتقاق ويخالفه في الصورة ، ومثاله قول البحري

فَفَعَلْتُكَ أَنْ سَأَلْتَنَا مُطِيعٌ
وَقَوْلُكَ إِنْ سَأَلْتَنَا مُطَاعٌ

فكلاهما مشتق من الطاعة ، لكن الأول اسم فاعل
من أطاع ، والثاني اسم مفعول من أطاع أيضاً
(الضرب التاسع) ان يقع أحدهما في أول المصراع الثاني

موافقاً لما في عجزه صورةً ومعنى ، ومثاله قول بعضهم

وَأَنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُعْرَجٌ سَاعَةً
قَلِيلًا فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلًا

فالقليل الأول والثاني مستويان في لفظها ومعناها ،
وَلَا يَقْدَحُ كَوْنُ أَحَدِهِمَا مَعْرِفَةً وَالْآخِرُ نَكْرَةً فَيَا نَحْنُ فِيهِ ،
فإن ذلك بمعزل عما نريده في المثال

(الضرب العاشر) أن يكونا مشتبهين في الاشتقاق
لفظاً ، والمعنى بخلافه ، ومثاله ما ورد في الحريريات وهو قوله

ومُضْطَلَعٌ بِتَلْخِيصِ الْمَعَانِي وَمُطَّلَعٌ إِلَى تَخْلِيصِ عَانِي
فالمعاني الأول ، اشتقاقها من عَنَاه الامر يعنيه اذا ألم به
بقلبه ، ولامه ياء كما ترى ، والمعاني الثاني ، اشتقاقه من عنا يعنو
اذا هلك والعناء هو الهلاك ، ولامه واو فهما يشتبهان في اللفظ ،
وبينهما ما ترى من المخالفة وقوله مضطلعٌ ، وزنه (مفتعلٌ)
من قولهم اضطلع الامر ، إذا نهض به وقوله (مطلع) وزنه
(مفتعلٌ) من اطلع على الشيء اذا أشرف عليه ، فهذا ما أردنا
ذكره في كيفية رد العجز على الصدر على هذه الكيفيات
المختلفة ، وقد عدّ علماء البيان في ذلك أنواعا كثيرة لم ترد في
كلام البلغاء فأعرضنا عن ذكرها كما أعرض عنها غيرنا من
أرباب هذه الصناعة وبالله التوفيق

﴿ الصنف الخامس لزوم ما لا يلزم ﴾

ويقال له الإِعْنَاتُ ، ويرد في المنظوم والمنثور من الكلام ،
ومعناه في لسان علماء البيان أن يلتزم الناظم قبل حرف الرويِّ
حرفا مخصوصا ، أو حركةً مخصوصة من الحركات قبل حرف
الروي أيضا ، وهكذا القول في الرِّدْفِ ، فانه يجعله على حدِّ
حرف متماثلٍ ، وهكذا اذا ورد في النثر يكون على هذه

الطريقة كما سنوضحه بالامثلة ، فحاصلُ الأمر في لزوم ما لا يلزم ، هو أن يلتزم حرفاً مخصوصاً قبلَ حرفِ الروى من المنظوم أو حركة مخصوصة ، فما هذا حاله اذا التزمه النائر أو الناظم فهو إعناتٌ لنفسه وكدٌّ لقريحته وتوسُّعٌ في فصاحته وبلاغته ، وإن خالفه فلا عيبَ عليه في ذلك ، وكان له في تغييره مندوحةٌ بخلاف ما اذا كان قبل حرفِ الروى ردِّفاً وهو الواو والياء ، فإن ما هذا حاله لا يجوز تغييره الى غيره ، فلا يقال إنه من باب لزوم ما لا يلزم ، بل لازمٌ للنائر والناظم أن يأتي به على حاله ، خلافاً أنه يجوز معاقبة الواو للياء ، ومعاقبة الياء للواو ولا يجوز معاقبة الألف لهما ، فعلى هذا يجوز عمودٌ ، وشديدٌ ، ولا يجوز ميعادٌ ، في تقابل الأَسْجَاعِ ، ولهذا جاء قوله تعالى (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَلِكٍ لَّشَهِيدٌ ، وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ) فحرفُ الرَّذْفِ ليس من باب لزوم ما لا يلزم ، بل هو لازم بكل حال ، فاذا عرفت هذا فلنورد أمثله لينكشف أمره ، فما جاء منه في التنزيل قوله تعالى (وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ) وقوله تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ)

مِنْ عَلَقٍ) وقوله تعالى (فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ
وَلَا مَجْنُونٍ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُّ بِه رَيْبِ الْمَنُونِ)
وقوله تعالى (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ
مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنضُودٍ) وقوله تعالى (فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ
بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ
الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ) وقوله تعالى (يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ
يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا قَالَ
أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَنْ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُفَنَّكَ
وَاهْجُرْتَنِي مَلِيًّا) وهذا الأسلوب في القرآن على القلة ، وما
ذاك إلا لأنه غير لازم من الاتيان به في البلاغة والفصاحة ،
وقد عاب ابن الأثير على مَنْ قال إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى (إِنْ الْمُتَّقِينَ
فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَآكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ
الْجَحِيمِ) من باب لزوم ما لا يلزم لما ذكرناه ، من أن حرف
الروى يجب التزامه بكل حال على النائر والناظم ، فلا يعدُّ من
هذا الباب ، وإنما يعدُّ قوله تعالى (قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْعَمْتُهُ
وَلَكِنْ كَانِ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدِيََّ وَقَدْ قَدَّمْتُ
إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ) وهذا بعينه يعدُّ في أمثلة لزوم ما لا يلزم ،

ومن السنة النبوية قوله عليه السلام فإن كان كريماً أكرمك
وإن كان لئيماً أسلمك ، ومن ذلك قوله : وليُحسِن عمله ،
وليُقصِر أمله ، وقوله صلى الله عليه وسلم فلا يُغنى عنكم إلا عملٌ
صالحٌ قد تمتموه أو حسنٌ ثوابٍ حُرِّمُوه ، وقوله : تُبَوِّئُهُمْ
أَجْدَانَهُمْ وَتَأْكُلُ تُرَائِهِمْ وقوله : حسنت خليقته وصلحت
سريره ، وقوله : إن أفضل الناس عبدٌ أخذ من الدنيا
الكفاف ، وصاحب فيها العفاف ، ومنه قوله : في صفة الدنيا
واهجرُوا لذيدَ عاجلِها لكريمِ آجلِها ، الى غير ذلك من
الامثلة الواردة في كلامه ، ولا تكاد توجد في السنة الا على
القلة كما ذكرنا أنه في القرآن قليل ، ومن طلبه فيها وجدته ،
ومن كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه في مثاله ، وكلامه مملوءٌ
منه ، منه في صفة الموت فكان قد أتاكم بغتةً ، فأسكت
نحيبكم وفرق نديكم ، وعفى آثاركم ، وعطل دياركم ، وبعث
وراثكم يقتسمون تراثكم ، وقال في صفة التقوى : وهى
عشق من كل ملكة ونجاة من كل هلكة ، ومن ذلك قوله :
واعلموا أنكم في زمان القائل فيه بالحق قليل ، واللسان عن
الصدق قليل ، واللازم للحق ذليل ، وقال في خطبة : لا تدركه

الشواهد ، ولا تخويه المشاهد ، وقوله في وصف الفتنة وأهلها:
قوم شديدٌ كلبهم ، قليلٌ سلبهم ، وقوله عليه السلام في صفة
الدنيا : قد صار حرامها عند أقوام بمنزلة السدر الخضود ،
وصادفتموها والله كالطلح المنضود ، ومن ذلك ما ورد في كلام
البلغاء وهذا كقول عمر رضى الله عنه : ولا يكن حُبُّك
كَلْفًا ، ولا بغضُك تَلْفًا ، ومن ذلك ما قاله ابن الأثير في ذم
رجلٍ يُوصَفُ بالجبن : اذا نزلَ به خطبٌ ملكه الفرق ،
واذا ضلَّ في أمرٍ لم يؤمن الا اذا أدركه الفرق ، فراعاةُ
الراء قبل القاف من باب لزوم ما لا يلزم كما قررناه أولاً ،
ومن ذلك قوله ايضا في كتاب الى بعض إخوانه : الخادم
يُهدى من دعائه وثنائه ما يسلك أحدهما سماءً والآخر
أرضاً ، ويصون أحدهما نفساً والآخر عرَضاً ، فالتزام الراء
قبل الضاد لزوم ما لا يلزم ، ومن ذلك ما قاله في كتاب آخر
له : ومهما شدَّ به عضدُ الخادم من الإِنعام فانه قوةٌ لليد التي
خولته ، ولا يقوى تصعدُ السحب الا بكثرة غيها الذي
أنزلته ، وغير خافٍ أن عبيد الدولة لها كالعمد من طرافها ،
ومركز الدائرة من أطرافها ، ولا يؤيد السيف الا بقائمه ، ولا

ينهض الجناح الا بقوادهمه ، فهذه الفواقرُ كلها من باب لزوم
مالا يلزم ، ومن ذلك ما قالته امرأة لقيط بن زُرارة
تثني عليه بعد قتله ، واستخلافها لغيره إنه خرج يوما وقد
تَطَيَّبَ وشَرِبَ فطردَ البقرَ وصَرَخَ منها ، ثم أتاني وبه نَضْحُ
دمٍ فضمَّني ضمةً ، وشمَّني شمةً ، فليتني ميتٌ ممَّهً ، فهذا
الكلام من الباب الذي نحن بصدده ، ومن المنظوم ما قاله ابن
الرومي وكان من أكثر الناس ولعاً بلزوم مالا يلزم في أشعاره

لِما تُؤذِنُ الدنيا به من صُروفها

يكونُ بكاءُ الطفلِ ساعةً يُولَدُ

وإِلَّا فَمَا يُبْكِيهِ مِنْهَا وَإِنَّهُ

لَأَوْسَعُ مِمَّا كانَ فِيهِ وَأَرْغَدُ

إِذا أَبْصَرَ الدُّنْيَا اسْتَهْلَ كَأَنَّه

بِها سَوْفَ يَلْقَى مِنْ أَذَاهَا يُهَدِّدُ

فالتزام حركة الفتح قبل حرف الروي من باب لزوم

ما لا يلزم كما مر تقريره وقال المعري

ضحِكنا وكان الضحكُ مناسفاهَةً

وَحُقُّ لِسُكَّانِ البَسيطةِ أَنْ يَبْكُوا

يُحَطِّمُنَا صَرْفُ الزَّمَانِ كَأَنَّا
دُجَّاجٌ وَلَكِنْ لَا يُعَادِلُهُ السَّبْكُ

وقال في الحريريات

مَنْ ضَامَهُ أَوْ ضَارَهُ دَهْرُهُ

فليقصدِ القاضِيَ في صَعْدَهُ

سِاحَهُ أَزْرَى بِنِ قَبْلَهُ

وَعَدْلُهُ أَتَعَبَ مِنْ بَعْدَهُ

وهذا وأمثاله من باب لزوم مالا يلزم في الحركة والحرف

جميعاً كما ترى ، ومن أبيات الحماسة قوله

ان التي زعمت فؤادك ملها

خُلِقَتْ هَوَاكَ كَمَا خُلِقَتْ هَوَى آهَا

بِيضَاءٍ بِا كَرَهَا النَّمِيمُ فَصَاغَهَا

بِلِبَاقَةٍ فَأَدَقَّهَا وَأَجَلَّهَا

حَجَبَتْ تَحِيَّتَهَا فَقَلْتُ لِمَا حَبِي

مَا كَانَ أَكْثَرَهَا لَنَا وَأَقَلَّهَا

فَإِذَا وَجَدْتُ لَهَا وَسَاوِسَ سَاوَةٍ

شَفَعَ الْفُؤَادُ إِلَى الضَّمِيرِ فَسَلَّهَا

﴿ الصنف السادس في ذكر اللف والنشر ﴾

وهو في لسان علماء البيان عبارة عن ذكر الشئتين على جهة الاجتماع مطلقين عن التقييد ثم يوفى بما يليق بكل واحد منها اتكلاً على أن السامع لوضوح الحال يرُدّ الى كل واحد منها ما يليق به ، وهو في الحقيقة جمع ثم تفرّق ، واشتقاقهما من قولهم : أَفَّ الثوب إذا جمعه ، وأشر الثياب إذا فرّقها ، ومنه قوله تعالى (وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ) أي يفرّقها في عباده على قدر ما يعلمه من الصلاح ، ومثاله من التنزيل قوله تعالى (وَهِيَ رَحْمَتُهُ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) فجمع بين الليل والنهار بواو العطف ، ثم بعد ذلك أضاف الى كل واحد منهما ما يليق به ، فأضاف السكون الى الليل ، لأن حركات الخلق تسكن ليلاً لأجل النوم ، ثم ذل بعد ذلك (وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) أضافه الى النهار ، لأن ابتغاء الارزاق إنما يكون نهاراً بالتصرف والاضطراب ، واكتفى في الاضافة بما يعلم من ظاهر الحال ، وهو أن السكون مضاف الى الليل ، لما فيه من الاستراحة بترك التصرفات ، وأن الابتغاء مضاف الى النهار لما يظهر فيه من الحركة ، ولم

يقول جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ، والنهار لتبتغوا من فضله ،
إِثَارًا لما يظهر في الآف بعده النشرُ ، من البلاغة وحسن
التأليف ، ومنه قوله تعالى (وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ
كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى) فقوله وقالوا أراد به اليهود والنصارى
فجمعهما في الضمير ولفهما بذكره ، ثم إنه نشرهما بعد ذلك
بقوله (مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى) والتقدير فيه وقالت اليهود
لن يدخل الجنة إلا مَنْ كان هودا ، وقالت النصارى لن يدخل
الجنة إلا من كان نصرانيا ، فجمعه بما ذكرنا ، ثم فصله ولم
يقول ذلك كل واحد من الطائفتين ، بل أراد التكرير كما
أشرنا إليه ، ومن السنة النبوية قوله صلى الله عليه وآله : فَإِنَّ
الْمَرْءَ بَيْنَ يَوْمَيْنِ يَوْمٌ قَدْ مَضَى أُحْصِيَ فِيهِ عَمَلُهُ فَحَتَّمْ عَلَيْهِ . وَيَوْمٌ
قَدْ بَقِيَ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ ، فقوله بين يومين ، يكون
من الآف ، لاشتمالها على ما يكون ماضيا ومستقبلا ، وهذه
هي فائدة اللف ثم إنه نشرهما بعد ذلك بقوله : يوم قد مضى
أحصى فيه عمله ، فهذا يتناول الماضي ، ويوم قد بقي لا يدري
ما يفعل فيه ، وهذا يتناول المستقبل ، فهذه هي حقيقة اللف
والنشر كما قررناه ، ولو لم يُرِدِ الْآفَ وَالنَّشْرَ لَقَالَ فِيهِ : ان المرء
بين يومين يوم قد مضى ويوم قد بقي ، وهو اذا كان على هذه

الصورة لم يكن من هذا الباب في ورْدٍ ولا صدر، ومن هذا قوله صلى الله عليه وآله : وقد رأيتم الليل والنهار كيف يُبليان كلَّ جديد ، ويُقربان كل بعيد ، ويأتیان بكل موعود ، فلفَّ الليل والنهار جميعاً ، ثم فصلَّ أحكامهما بعد ذلك ، وهذا إنما يكون لفاً ونشراً إذا كان بلي أحدهما مخالفاً لبلي الآخر ، وهكذا حال التقريب ، فأماً إذا تماثلا فليس منه ، وفيه تعسفٌ ، والأحقُّ في المثال غيره ، ولو لم يرد اللف والنشر لقال : وقد رأيتم الليل كيف يبلي كل جديد ويقرب كل بعيد ويأتي بكل موعود ، ورأيتم النهار كيف يبلي كل جديد ويقرب كل بعيد ويأتي بكل موعود لم يكن من باب اللف النشر ، ومن ذلك قوله عليه السلام إنما يؤتى الناس يوم القيامة من إحدى ثلاث ، إما من شبهة في الدين ارتكبوها ، أو شهوة للذة آثروها ، أو عصبية لحمية أعملوها ، فإذا لاحت لكم شبهة فاجلئوها باليقين ، وإذا عرضت لكم شهوة فاقمعوها بالزهد ، وإذا عنت لكم عصبية فاذرأوها بالعفو ، فانظر أياًها المتأمل ما حواه هذا الكلام من لطائف الإجمال والتفصيل ، واشتمل عليه من محاسن اللف والنشر ، ومن تأمل كلامه عليه السلام وجد فيه ما يكفي ويشفي من ذلك . ومن كلام

أمير المؤمنين كرم الله وجهه قوله : وما أعدَّ اللهُ للمطيعين
منهم والعصاة من جنةٍ ونارٍ وكرامةٍ وهوانٍ ، فقوله للمطيعين
والعصاة هذا هو اللف وقوله من جنة ونار أراد الجنة لأهل
الطاعة والنار لأهل المعصية وقوله وكرامة وهوان ، أراد
الكرامة لأهل الطاعة والهوان لأهل المعصية ، فإذ حاله
يطلق اتكلاً على قريحة السامع في ردِّ كلِّ شيءٍ إلى ما يليق
به ، ومن ذلك قوله عليه السلام الناسُ ثلاثةٌ ، عالمٌ ربانيٌّ ،
ومتعلِّمٌ على سبيلِ نِجاةٍ ، وهمجٌ رعاعٌ أتباعٌ كلِّ ناعقٍ ،
فأشار بقوله ثلاثة إلى اللف ، ثم نشره بعد ذلك بما أشار إليه
من التفاصيل ، ومن الأمثلة في المنظوم ما قاله بعض الشعراء
أَلَسْتَ أَنْتَ الَّذِي مِنْ وَرْدٍ نِعْمَتِهِ

وورْدٍ حشمتِهِ أَجْنِي وَأُعْتَرِفُ

فقوله : أَجْنِي وَأُعْتَرِفُ ، نشرٌ لما تقدم من اللف فقوله
أَجْنِي ، بيانٌ للورد الذي استعاره للنعمة ، وقوله أُعْتَرِفُ
بيانٌ للورد الذي استعاره للحشمة ، ومن الحريريات قوله
وَبَنُوهاً وَمَغَانِيهِمْ نِجْمٌ وَبُرُوجٌ ، فالنجوم للابناء ، والبروج
للمغاني . وقوله

وَمِنْ قَارِيٍّ مِنْهَا وَقَارِيٍّ
أَضْرًا بِالْجَفُونِ وَبِالْجِفَانِ
فقوله بالجفون ، راجعٌ الى القاريِّ لما يحصل من الخشوع
ولين القلب بقراءته ، وقوله بالجفان ، راجعٌ الى القاري من
القري ، فلفهما أولاً ، ثم نشرهما بعد ذلك . ومن ذلك ما قاله
ابن الرومي

أَرَأَيْتُمْ وَوَجُوهَكُمْ وَسُيُوفَكُمْ
فِي الْحَادِثَاتِ إِذَا دَجَوْنَ نَجُومُ
فِيهَا مَعَالِمٌ لِلْهُدَى وَمَصَالِحٌ
تَجْلُو الدُّجَى وَالْأُخْرِيَّاتُ رُجُومُ

تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث
وأوله الصنف السابع
التخييل

تَارُ الْبَيْتِ الْحُدُودِ

كِتَابُ

الْطَّرَازِ

المتضمن للأسرار البليغة وعلوم حقائق الأعجاز

تأليف

السيد الامام امام الائمة الكرام
امير المؤمنين يحيى بن حمزة
بن علي بن ابراهيم
العلوي اليمني

الجزء الثالث

طبع بمطبعة المنطاب بصر

١٢٦٢ هـ
١٩١٤ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الصنف السابع التخيل ﴾

اعلم أن هذا النوع من علم البديع من مرامي سهام
البلاغة المسددة ، وعقد من عقود لآليه وجمانه المبددة ،
كثير التدوار في كتاب الله تعالى ، والسنة الشريفة ، لما
فيه من الدقة والرموز ، واستيلائه على إثارة المعادن
والكنوز ، ومن أجل ذلك ضل من ضل من الجبرية بسبب
آيات الهدى والضلال ، وعمل من أجله على الانسلاخ عن
الحكمة والانسلاخ ، وزل من زل من المشبهة باعتقاد
التشبيه ، وزال عن اعتقاد التوحيد باعتقاد ظاهر الأعضاء
والجوارح في الآي فارتطم في بحر التمويه ، فهو أحق علوم
البلاغة بالإيقان ، وأولاها بالفحص عن لطائفه والإيمان ،
ولولم يكن في الإحاطة به الا السلامة عما ذكرناه من زيغ
الجهال ، والخلاص عن ورط الزيغ والضلال ، لكان ذلك
بئية النظار والضالة التي يطلبها غاصة البحار ، فضلاً عما

وراء ذلك من دُرَرٍ مَكْنُونَةٍ ، وَأَسْرَارٍ مُودَعَةٍ فِيهِ مَخْزُونَةٌ ،
ومن ثم قال الشيخ النحرير محمود بنُ عمر الزمخشري نَوَّرَ اللهُ
حُفْرَتَهُ ، ولا نرى باباً في علم البيان أدقَّ ولا أَلْطَفَ من هذا
الباب ولا أنفع لي عَوْنًا على تعاطي المُشْتَبِهَاتِ من كلام الله
تعالى وكلام الانبياء ، ولعمري لقد قال حَقًّا ونطقَ صِدْقًا ،
ثم أقولُ : إِنَّ السَّببَ في حسن موقعه في البلاغة هو ما اختصَّ
به هذا النوع من كونه موضوعًا على تشبيه غير المحسوس
بالمحسوس ، كقوله تعالى (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) وقوله تعالى
(تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) الى غير ذلك ، وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى ،
فلاجل ما ذكرناه كان واقعًا في أرفع موضع ، فلا جرمَ إِنَّ
نحنُ خصَّصناه بازدياد بسط وتكثير أمثلة ، وسببه ما نبهنا عليه
من عِظَمِ قدره ، وعلو شأنه ، وظهور أمره ، والتخييلُ مصدرُ
من قولك تخيَّلتُ الأمرَ إذا ظننته على خلاف ما هو عليه ،
أو من قولك : خيَّلتُ فيك خيرًا ، إذا ظننته فيه ، فهو مصدر
لهذين الفعلين كما ترى ، ومنه الخيالُ ، وهو خشبةٌ تُوضعُ عليها
ثيابٌ سودٌ تُنصبُ للطير والبهايم فتظنه إنسانًا فتبعدُ عنه
وتهابُهُ ، قال الشاعر

أَخِي لَا أَخَا لِي بَعْدَهُ غَيْرَ أَنِّي
كِرَاعِي خِيَالٍ يَسْتَطِيفُ بِلَا فِكْرٍ
فلنذكر معناه ثم نذكر أمثله ، فهذان تقريران

﴿ التقرير الاول ﴾

(في بيان معناه)

وله في اصطلاح علماء البيان تعريفات ثلاثة

(التعريف الاول)

ذكره الشيخ عبد الكريم صاحب التبيان قال : هو تصوير
حقيقة الشيء حتى يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ ذُو صُورَةٍ تُشَاهَدُ ، وَأَنَّهُ مِمَّا يَظْهَرُ
فِي الْعِيَانِ ، وَمِثْلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ يَمِينِهِ)

(التعريف الثاني)

ذكره المطرزي وحاصل ما قاله : هو أن تذكر ألفاظاً
لكل واحد منها معنيان ، أحدهما قريبٌ ، والآخرُ بعيدٌ ،
فاذا سمعه الانسانُ سبق فهمه الى القريب ، ومراد المتكلم فهمُ
البعيد ، وهذا كقوله تعالى (وَتَفَخَّتْ فِيهِ مِنْ رُوحِي)

فالظاهر الذي يسبق من هذا الكلام هو الروح المتردد في الخلق ، وليس مقصوداً ههنا ، وإنما المقصود روح الحياة ، وهكذا ما أشبهه من قوله تعالى (بل يدها مبسوطتان) وغيره

(التعريف الثالث)

أن يقال هو اللفظ الدال بظاهره على معنى ، والمراد غيره على جهة التصوير ، فقوله : هو اللفظ الدال على معنى بظاهره ، يُحترزُ به عن اللفظ المشترك ، فإنه غيرُ دالٍّ على معنى بظاهره فإنه لا ظاهر فيه ، وإنما دلالتُه على جهة البدلية ، وقوله : والمراد غيره ، يحترزُ به عن البصر ، فإنه دالٌّ على معنى بظاهره وهو المراد بنفسه لا يُراد غيره وقوله : على جهة التصوير ، يُحترزُ به عن سائر المجازات كلها ، فهذا أقرب لفظ يؤنسُ بذكر معناه ويضبطُه ، فأما ما ذكره المطرزي فليس على جهة التحديد ، وإنما هو واردٌ على جهة شرح أحكامه وضبطها ، وعلى الجملة فإنه متميزٌ في نفسه عن سائر أنواع علم البديع بما أشرنا إليه وهو ما يكسب الكلام أعظم الفصاحة والبلاغة والبيان ، ويلحق مرآة البصيرة برآي البصر والعيان

* التقرير الثاني *

(في بيان أمثلته)

وهي واسعة الخطو ممتدة الحواشي في كتاب الله تعالى
وسنة رسوله ، وكلام البلقاء كأمر المؤمنين ككرم الله وجهه
وغيره من أرباب البلاغة الذين خاضوا بحر عُمانها ، وغاصوا على
لآلئها ومرجانها ، وميزوا فيها بين خرزها وجمانها ، وحصلها
ومجانها ، وفصلوا منها بين هجينها وهجانها ، فمن أمثلة التنزيل
قوله تعالى (بل يداه مبسوطتان يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) وقوله
تعالى (تجري بأعيننا) وقوله تعالى (ويبقى وجه ربك ذو
الجلال والإكرام) وقوله تعالى (خَلَقْتُ يَدَيَّ) وقوله تعالى
(وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي) وقوله تعالى (ونفختُ فيه من روحي)
وقال تعالى (فرطتُ في جنبِ الله) الى غير ذلك من الآيات
الموهمة بظاهرها للاعضاء والجوارح ، فاذا قام البرهان العقلي
على استحالة هذه الاعضاء على الله تعالى وأنه منزه عن جميع
أنواع التشبيهات المكونات الجسمية والعرضية وتوابعها
كالكون في الجهات ، والأعضاء والجوارح ، والحلول
والمجئ والذهاب وغير ذلك من توابع الجسمية والعرضية ، فلا

بد من تأويل هذه الظواهر على ما تكون موافقة للعقل ،
وإعطاءً للبلاغة حقها لأن مخالفة العقل : غير محتملة ، وحملُ
الكلام على غير ظاهره محتمل ، وتأويلُ المحتمل أحق من
تأويل غير المحتمل ، فهذا وجب تأويلها ، وللعلماء في تأويلها
مجران

فالمجرى الأول الذي يُنتجه علماء الكلام من الزيدية
والمعتزلة وغيرهم من المنزهة ، وهو أنهم يتأولون هذه الظواهر
على تأويلات وإن بُعدت حذراً عن مخالفة العقل ، واغتفر
بعدها لأجل مخالفة العقل ويُعضدُون تأويلاتهم بأموار
لغوية ، فيقولون المراد باليد النعمة ، وإن المراد بالعين العلم ،
الى غير ذلك ، وحملهم لها على هذه التأويلات لمالم يأنسوا
بشيء من علوم البيان ، ولا ولعوا بشيء من مصطلحاته فجاءوا
بهذه التأويلات الركيكة التي يأتف منها كلُّ محصل ، ويزدرىها
نظرُ أهل البلاغة

المجرى الثانى وهو الذى عول عليه علماء البلاغة والمحققون
ن أهل البيان ، وهى أنها جارية على نعت التخيل ، فهى فى
الحقيقة دالة على ما وضعت له فى الاصل ، لكن معناها غير
متحقق ، وانما هو أمرٌ خيالىٌ ، فاليدُ مثلاً دالة على الجارحة ،

والعين كذلك لكن تحقق اليد والعين في حق الله تعالى غير
معقول ، ولكنه جارٍ على جهة التخيل ، كمن يظن شبحاً من
بعيد أنه رجلٌ فإذا هو حجر ، ومن يتخيل سواداً أنه حيوانٌ
فإذا هو شجر الى غير ذلك من الخيالات ، فما هذا حاله من
التأويلات أسهل على الفؤاد واجرى وأدخل في البلاغة من
التأويلات البعيدة التي لا يعضدها عقل ، ولا يشهد بصحتها
تقل ، ثم أثر عن هذيان الأشعرية : أن المراد بهذه
الأعضاء صفات أخبر عنها باليد ، والعين ، والجنب ، وسائر
الأعضاء ، فما هذا حاله لادلالة عليه ، وأبعد من هذا
تهويس المشبهة من أن المراد بها ظاهرها من الأعضاء
والجوارح ، والرد عليهم انما يليق بالكتب الكلامية ، وقد
أوردنا هذه المسئلة في الكتب العقلية وزيفنا هذه الآراء ،
وأبطلنا هذه الاهواء فليطالع من هناك ، ومن الأمثلة
الواردة في السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم : قلب المؤمن
بين إصبعين من أصابع الله ، وقوله صلى الله عليه وسلم ، يد
الفقير يد الله ، فن أعطى الفقير فكأ كما أعطى الله ، وقوله
عليه السلام الحجر الأسود عين الله في الأرض ، وقوله صلى
عليه وسلم فيما ورد في صحيح البخارى في صفة النار وان الجبار

يضع قدمه في النار ، والمراد به غير الجارحة ، أى من سلف
من الأمم الماضية الخارجين عن الدين بإنكار القيامة والمعاد
الأخروي ، وإن أُريد به الجارحة كان من باب التخيل ،
فهذه الاخبار وما شا كلها مما يدل على الأعضاء والجوارح
يجب حمله على ما ذكرناه من التخيل

لا يقال فبأى شيء تكون التفرقة بين تأويل المتكلمين
لظواهر هذه الآي وظواهر هذه الأخبار الدالة على الأعضاء
والجوارح ، وبين تأويل علماء البيان لهذا إذا حملوها على
التخيل كما ذكرتم ، لأن كل واحد منهما يكون تأويلاً لا
محالة ، لأننا نقول التفرقة بينهما ظاهرة ، فإن المتكلمين حملوها
على تأويلات بعيدة ، واغتفروا بعُدها حذراً من مخالفة
الأدلة العقلية وكان بعدها عندهم أهون من مخالفة العقل ،
حيث كان دالاً على التنزيه دلالة قاطعة ، فأما علماء البيان
فإنهم وضعوها على معانيها اللغوية في كونها دالة على هذه
الجوارح ، لكنهم قالوا إن الجارحة خيالية غير متحققة ، فلا
جرم كان تأويلاً منهم لها على ذلك ، ولهذا كان تأويلهم لها
أقرب لما كانت دالة على ما وُضعت له في الاصل من غير

عدول ولا مخالفة ، وان جاءت المخالفة من جهة أن الجارحة
خيالية دون ان تكون حقيقية ، فهذه هي التفرقة بين
التأويلين ، ومن الأمثلة ما ورد عن أمير المؤمنين كرم الله
وجهه ، وهذا كقوله عليه السلام : الحمد لله الفأشى حمدُه ،
الغالب جندُه ، المتعالى جدُه ، وقوله : الذى بعدَ فنأى ،
وقربَ فدنا ، وعلاَ بحوله ، ودناَ بطوله ، وقوله والسمواتُ
ممسكاتٌ بيده مطوياتٌ يمينه سبحانه وتعالى ، وقوله
ناصيتي بيدك ماضٍ فى حُكْمِك عدلٌ فى قضاؤك وقوله عليه
السلام : فاتقوا الله الذى أنتم بنعمته ونواصيكم بيده ، وتقلبكم
فى قبضته ، ومن الأمثلة فى كلام البلغاء قول بعضهم
رَأَيْتُ عَرَابَةَ الْأَوْسِيِّ يَسْمُوُ إِلَى الْعَلِيَاءِ مُنْقَطِعَ الْقَرِينِ
إذا ما رايةٌ نُصِبَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ
فليس الغرض باليمين ههنا الجارحة على جهة الحقيقة ،
وانما أراد ما يكون على جهة التخيل كما مر بيانه ، وفى
الحريريات قوله

يا قومٍ كم من عاتقٍ عانسٍ
ممدوحة الأوصاف فى الأندية

قَتَلَتْهَا لَا أَتَّقِي وَاثْنَا
يَطْلُبُ مِنِّي قَوْدًا أُوْدِيَه
فقوله العانس ، والقتل ، يُظَنُّ من جهة الظاهر أن غرضه
البكر ، وليس غرضه ذلك وإنما أراد الخمر ، فالعانس هي التي
يكثر مقامها مع أبويها ، استعاره للخمر ، والقتل هو إزهاق
الروح ، وأراد به ههنا مزجها ، ومنه قوله أيضاً لم يزل أهلي
وبعلى يحلون الصدر ويمتطون الظهر ويؤلون اليد ، فلما
أرذَى الدهر الأعضاء ، وجمع بالجوارح والأكباد ، وانقلب
ظهراً لبطن نبأ الناظر ، وجفأ الحاجب ، وصلد الزند ، ووهت
اليمين ، وبانت المرافق ، ولم يبق لنا ثنية ولا ناب ، فليس المراد
بهذه الاشياء هي الجوارح كما هو المفهوم من ظاهرها ، وإنما
أراد الجذب على جهة الخيال ، ولم يُرد حقيقةها كما صرف في غيره
من المواضع

✽ الصنف الثامن ✽

(الاستطراد)

وهو نوع من علم البلاغة دقيق المجزى ، غزير الفوائد ،
يستعمله الفصحاء ، ويعول عليه أكثر البلغاء ، وهو قريب

من الاعتراض الذي قدمنا ذكره ، خلاً أن الاعتراض منه ما يقبح ، ويحسن ، ويتوسط ، بخلاف الاستطراد فإنه حسن كله ، ومعناه في مصطلح علماء البيان أن يشرع المتكلم في شيء من فنون الكلام ثم يستمر عليه فيخرج الى غيره ، ثم يرجع الى ما كان عليه من قبل ، فإن تمادى فهو الخروج ، وإن عاد فهو الاستطراد ، واشتقاقه من قولهم : أطرده السلطان ، اذا أخرجه من بلده ، لان المتكلم يخرج من كلامه الى كلام آخر كما ذكرناه ، ومنه الحديث : التهجيد مطردة للحسد ، اي انه يخرج الحسد من الإنسان ، او يكون اشتقاقه من الاتساق وفي حديث الإسراء فاذا هيران يطردان منه طراد الفرسان ، وفي حديث ابن عباس حين تكلم أمير المؤمنين في الخلافة فعرض له عارض في أثناء الخطبة ، فقال له ابن عباس لو أطردت مقاتلك يا أمير المؤمنين ، فقال يا ابن عباس تلك شقيقة هدرت ثم قرئت ، ومعناه لو اتسقت مقاتلك الأولى لان المتكلم يرجع من كلامه الذي أدخله على كلامه الأول وينسقه عليه فيتلاءم ويتسق ، فيمكن تقرير اشتقاقه على هذين الوجهين ، وشبهه علماء البيان بمن يطرد صيدا ثم يعن له صيد آخر فيطرده ، ثم يرجع الى الأول

فيشتغل به ، ومنه الحديث : كنت أطارِدُ حِيَّةً لأُصيدها ،
ويقال له المطاردة أيضاً ، والالقاءُ قريبة لا يُعرج عليها ،
وتمام المقصود انما يكون بذكر الامثلة وإيرادها ، لأن
المثال هو تلو الماهية في الابانة عن حقيقة الشيء ومعرفة ذاته ،
فمن الأمثلة من كتاب الله تعالى قوله عز وجل (أَلَا بُعْدًا
لِمَدِينٍ كَمَا بَعِدَتِ مَمُودُ) فقوله (كما بعدت ممود) استطراد بعد
ذكره مدين ، لأنه عارض عند ذكره حال مدين ، وما كان
منهم من التكذيب للرسول ، ثم قال (١) (ولقد جاءتهم رسلهم
بالبينات) فان كانت الضمائر راجعة الى مدين فهو من باب
الاستطراد كما ذكرناه ، وان كانت الضمائر راجعة الى ممود ،
فهو خروجٌ لان حقيقة المطاردة خارجة عنه ، ومنه قوله تعالى
في سورة المزمل (قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ
قَلِيلًا) فقوله (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا) استطراد لانه
وسطه بين أوصاف الليل ، وما ذكره من أحكامه ، ثم رجع
الى حال الليل بعد ذكره بقوله (إِنَّا سَنُلْقِي) وهذه هي قاعدة
الاستطراد ومعناه ، ومنه قوله تعالى (أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ
الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ

(١) هذه آية لم تذكر بعد ذكر مدين في كتاب الله تعالى

مشهوراً ومن الليل فتهجد به نافلة لك (فقوله (وقرآن الفجر) من الاستطراد الرائق لانه خرج من ذكر الليل الى ذكر قرآن الفجر ثم عاد بعده الى ذكر الليل ، وهذه هي فائدة الاستطراد وحقيقته ، ومن تأمل آى التنزيل فانه يجد فيها شيئاً كثيراً من هذه الأمثلة ، فأما الخروج من قصة الى قصة وأسلوب الى أسلوب آخر فعليه أكثر القرآن ، ومن السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم في رواية جابر: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وهو بمكة يقول ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخزير والأصنام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود حرمت عليهم شحومها فباعوه وجملوه ، فقيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة تطلمى بها السفن ، ويستصبح بها الناس ، فقال لا هو حرام ، فقوله قاتل الله اليهود من باب الاستطراد لانه قطعة عن حديث ما قبله ، ثم رجع الى حديث ما كان تركه ، وهذه هي فائدة الاستطراد ، وقوله عليه السلام لا تكونوا ممن خدعته العاجلة وغرته الأُمْنِيَّةُ ، واستهوتهُ الخُدعة فركن الى دار سريعة الزوال ، وشبكة الانتقال انه لم يبق من دنياكم هذه في جنب ما مضى الا كإناخة راكب ، او دَرَّ حَالِبٍ ،

فعلامَ تفرحون وماذا تنتظرون ، فكأنكم بما قد أصبحتم فيه من الدنيا كأن لم يكن، وبما تصيرون اليه من الآخرة لم يزل، فقوله فعلام تفرحون وماذا تنتظرون من الاستطراد، الذي أناف على الغاية في الرشاقة والحسن وزاد، لان ما قبله وما بعده ذكر الدنيا بما فيها من النفاذ والزوال ولكنه وسطه على جهة الاستطراد، ثم رجع الى ما شرع فيه من ذم الدنيا والإخبار عن نفاذها وغرورها وزوالها، ومن كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه في الاستطراد في بعض أيام صيفين : معاشير المسلمين استشعروا الخشية وتجلببوا السكينة وععضوا على النواجذ، فانه أنبي للسيوف عن الهام، وأكملوا اللامة، وقلقلوا السيوف في أغمادها قبل سلتها، والحظوا الخزر واطعنوا الشزر، ونافجوا بالظبا، وصلوا السيوف بالخطأ، واعلموا انكم بعين الله ومع ابن عم رسول الله فعاودوا الكر، واستحجوا عن الفر، فانه عار في الأعقاب، وناز يوم لحساب، فقوله واعلموا انكم بعين الله ومع ابن عم رسول الله، استطراد، ومنه قوله أيضاً: أما بعد يا أهل العراق فأتما أنتم كالمرأة الحامل، حملت فلما أتمت أملت ومات قيمها، وطال تأيمها، وورثها أبعدها، أما والله ما أيتسكم اختياراً، ولكن

جئت اليكم سوقاً ، ولقد بلغني أنكم تقولون : على يكذب ،
قاتلكم الله فعلى من أكذب أعلى الله فأنا أول من آمن به
أم على رسوله فأنا أول من صدقه ، كلا والله ، فقوله قاتلكم
الله من الاستطراد الذي أخذ من الحسن حظاً وافراً ، وحل
من البلاغة مكاناً رفيعاً ، وما أشبه هذا الاستطراد في كلامه
هذا بقوله تعالى (هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى
يُؤْفَكُونَ) فإن ما هذا حاله في الآية من أعجب الاستطراد
وأرقه ، وألطف معانيه وأدقه ، ومن تتبع كلامه عليه السلام
في المواعظ والكتب في الآداب والحكم وجد فيه من ذلك
شفاء العلل من دائها وكفاية لتلك الأفتدة من حرّ رمضائها
ومن كلام البلغاء في ذلك ما قاله بعض الشعراء

وَأَحْبَبْتُ مِنْ حَبِّهَا الْبَاخِلِينَ

حتى ومقت ابن سلم سعيدا

إذا سِيلَ عُرْفًا كَسَا وَجْهَهُ

ثياباً من اللوم بيضاً وسوداً

فقوله : حتى ومقت ابن سلم سعيدا ، من الاستطراد لأنه
صدر البيت بذكر كونه محبا لكل بخيل فصاراً أجنبيّاً بالإضافة
الى ما صدر به الكلام ، هكذا اوردته عبد الكريم في أمثله ،

وليس منه لأن من حقه ان يكون واردا بين كلامين متلائين
فأما عدّه في الخروج لكونه مشتملا على معناه وحقيقته كما
تراه في ظاهره وهو جيد لا غبار عليه بالإضافة الى المقصد
الذي قصده كما أوضحناه ، ومن ذلك ما قاله السموهلي ابن
عديّاء

وإِنَّا لَقَوْمٌ مَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً

إذا ما رأته عامرٌ وسلولٌ

فقوله اذا ما رأته عامر وسلول ، من باب الاستطراد
لخروجه عما صدر به الكلام الأول ، ومن ذلك ما قاله امرؤ
القيس الطائي

عوجاً على الطلل المٌجِيل لعلنا

نبكى الديار كما بكى ابن حِذَام

فقوله كما بكى ابن حذام من باب الاستطراد لما خرج به
عما كان عليه من صدر البيت ، ومن ذلك ما قاله بكر بن
النطاح يمدح أميره

فَأَقْسَمُ لَوْ أَصْبَحْتُ فِي عَزِّ مَالِك

وقدرته أغنى بما رمتُ مطلبي

فتى شقيت امواله بنوا له
كما شقيت قيسٌ بأرماح تغلب
فهذا وأمثاله من عجيب الاستطراد لان قوله (كما شقيت
قيس بأرماح تغلب) كلام دخيل واردٌ على جهة الاستطراد ،
جمع فيه بين مدح الرجل بالكرم وقبيلته بالشجاعة والظفر
وبين ذم أعدائهم بالضعف والجبن والخور ، وهذا بديعٌ في
سياقه وفائدته ومحصوله كما ترى والله اعلم

﴿ الصنف التاسع التسجيع ﴾

اعلم ان هذا النوع من علوم البلاغة كثير التدوار عظيم
الاستعمال في ألسنة البلغاء ، ويقع في الكلام المنشور وهو في
مقابلة التصريح في الكلام المنظوم الموزون في الشعر كما
سنقره ، ومعناه في ألسنة علماء البيان ، اتفاق الفواصل في
الكلام المنشور في الحرف أو في الوزن أو في مجموعهما كما
سنفصل أنواعه ، واشتقاقه من قولهم سجعت الناقة إذا مدت
حينها على جهة واحدة ، ومنه سجعُ الحمامة إذا هدرت ،
فان اتفقت الأعجازُ في الفواصل مع اتفاق الوزن ، سمي
المتوازي كقوله تعالى (فيها سررٌ مرفوعةٌ وأكوابٌ موضوعةٌ)

وإن اتفقا في الأعجاز من غير وزن ، سُمِيَ المَطْرَفُ كقوله تعالى (ما لكم لا تَرْجُونَ لَهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا) وكقول بعض البلغاء من حسنت حاله استحسنت محالهُ ، وإن اتفقا في الوزن دون الحرف ، سُمِيَ المَتَوَازِنُ كقوله تعالى (وَتَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ) فإذا تقررت هذه القاعدة فلنذكر حكمه في الاستعمال ثم نذكر شروطه ، ثم نردفه بذكر أقسامه ، ثم نذكر أمثله فهذه فوائد أربع نفضلها بمعونة الله تعالى

✽ الفائدة الأولى في ذكر حكمه في الاستعمال ✽

وفيه مذهبان المذهب الأول جوازه وحسنه وهذا هو الذي عوّل عليه علماء أهل البيان ، والحجة على ذلك هي أن كتاب الله تعالى والسنة النبوية وكلام أمير المؤمنين مملوء منه وكلام البلغاء أيضا كما سنوضحه في الأمثلة فلو كان مستكرها لما ورد في هذا الكلام البالغ في الفصاحة كل مبلغ ولا جل كثرتة في السنة الفصحاء لا يكاد يلبغ من البلغاء يرتجل خطبة ولا يُحَرِّرُ موعظة إلا ويكون أكثره مبنيا على التسجيع في أكثره وفي هذا دلالة قاطعة على كونه مقولا

مستعملا في السنة الفصحاء في المقامات المشهورة والمحافل
المعروفة، المذهب الثاني استكراهه وهذا شيء حكاه ابن
الأثير ولم أعرف قائله ولا وجدته فيما طالعت من كتب
البلاغة، ولعل الشبهة لهم في استكراهه ما ورد عن الرسول
صلى الله عليه وسلم لما أوجب في الجنين غُرَّةً، عبدا أو أمة،
فقال الذي أوجبها عليه كيف تدي من لا شرب ولا أكل،
ولا نطق ولا استهل، ومثل ذلك بطل، فقال صلى الله عليه
وسلم أسجعاً كسجع الكهان، فأنكر السجع على من تكلم
به، وفي هذا دلالة على استكراهه، والجواب أنا نقول إنه لم
ينكر السجع مطلقاً، وإنما أنكر سجعاً مخصوصاً وهو سجع
الكهان، لأن أكثر أخبارهم عن الأمور الكونية،
والأوهام الظنية، على جهة السجع وتطابق أعجاز الألفاظ
كما تراه يحكى عن شقّ وسطيح، وغيرهما من الكهان،
والمختار قبوله، ولو لم يكن جائزاً في البلاغة لما أتى عليه أفصح
الكلام وهو التنزيل، ولما جاء في كلام سيد البشر وكلام أمير
المؤمنين، لأن هذه هي أعظم الكلام بلاغة وأدخلها في
الفصاحة، فلا يمكن ترك هذا الأسلوب من الكلام لقصة

عارضة من جهة الرسول يمكن حملها على وجه لائق كما
أشرنا إليه

﴿ الفائدة الثانية في بيان شروطه ﴾

اعلم ان المقصود بالتسجيع في الكلام انما هو اعتدال
مقاطعه وجزيه على أسلوب متفق ، لأن الاعتدال مقصد
من مقاصد العقلاء يميل اليه الطبع وتتشوق اليه النفس ،
لكنه لا يحسن كل الحسن ، ولا يصفو مشربه الا باجتماع
شرائط اربع ، الشريطة الاولى ترجع الى المفردات ، وهي أن
تكون الالفاظ المسجوعة حلوة المذاق رطبة طنائة ، صافية
على السماع حلوة طيبة رنانة ، تشتاق الى سماعها الأنفس ،
ويلذ سماعها على الآذان ، تُجَنَّبَةُ عن الغنائة والرداءة ، ونعني
بالغنائة والرداءة أن الساجع يصرف نظره الى مؤاخذة
الأسجاع وتطابق الألفاظ ، ويُهْمَلُ رعاية حلاوة اللفظ
وجودة التركيب وحسنه ، فعند هذا تمسه الرداءة ، وتفارقه
الحلاوة ويصير فيما جاء به بمنزلة من ينظم عقداً من خزفٍ
ملون ، أو ينقش بألوان الصباغ ثوباً من عهن ، فهذه الشريطة
لا بد من مراعاتها ، والأوقع مُهْمَلِهَا فيما ذكرناه ، الشريطة

الثانية راجعة الى التركيب وهي أن تكون الألفاظ المسجوعة في تركيبها تابعةً لمعناها ، ولا يكون المعنى فيها تابعاً للألفاظ فتكون ظاهرةً التمويه وباطنةً التشويه ، ويصير مثاله كمثل عمُد من ذهب على نُصْبٍ من خشب ، أو كُرَّةٍ مُحَلَّاةٍ أو بَعْرَةٌ مذهبيةً مطليةً ، ومثال ذلك أنك اذا تصوّرت في نفسك معنى من المعاني ، فإنك اذا أردت ان تصوغه بلفظ مسجوع ولم يُؤَاتِكَ ذلك ، ولا سمحتَ قَرِيحَتِكَ به الاّ بزيادة في ذلك اللفظ أو نقصان منه من غير حاجة الى ذلك النقصان وتلك الزيادة ، وانما تأتي بالزيادة والنقصان من أجل تسوية السجع وإظهار جوهره لا من أجل المعنى ، فما هذا حاله هو الذي يذم من التسجيع ويقبح ، لما فيه من إصلاح اللفظ دون المعنى ، ولما فيه من التكلف والتعسف المستغنى عنه ، فأما اذا كان من غير تكلف فانه يأتي في غاية الحسن ، الشريطة الثالثة أن تكون تلك المعاني الحاصلة عن التركيب مألوفة غير غريبة ولا مستنكرة ولا ركيكة مستبشعة ، لانها إذا كانت غريبة نفرت عنها الطباع وكانت غير قابلة لها ، واذا كانت ركيكة مجتثها الأسماع ، فكل واحدة من السجعتين دالٌّ على معنى حسنٍ بانفراده ، لكن انضمام إحداهما الى الأخرى هو الذي يُنافر من أجل التركيب ،

الشريطة الرابعة أن تكون كل واحدة من السجعتين دالة على معنى مغاير للمعنى الذى دلّت عليه الأخرى ، لانه إذاً يكون من باب التكرير فيكون على هذا لافائدة فيه ، فهذه الشروط الاربع لا بدّ من اعتبارها في كل كلام مسجوع

﴿ الفائدة الثالثة في ذكر أقسامه ﴾

اعلم أن السجع منقسم الى ما يكون طويلاً ، والى ما يكون قصيراً ، فأما القصير فهو أنواع التسجيع مسلوكاً ، وأصعبها مُذْرَكًا ، وأخفها على القلب ، وأطيبها على السمع ، لأن الألفاظ اذا كانت قليلة فهي أحسن وأرق ، لانها اذا كانت أطرافها متقاربة لذت على الآذان لقرب فواصلها ولين معاطفها ، ومن هذا النوع القصير قوله تعالى (والمرسلات عرفاً فالعاصفات عصفاً والناشرات نشرأ فالفارقات فرقاً) وقوله تعالى في صدر سورة المدثر (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ وَلَا تَمَنُنْ تَسْتَكْبِرُ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ) وأقل ما يكون القصير من كلمتين لا غير ، لأن ما نقص عن ذلك فليس مؤلفاً مسجوعاً ، وأما الطويل فهو ما عدا ذلك ، وكما قلت كلماته وقرب من التعبير

كان أحسن لما ذكرناه ، وقد تكون السجعتان ثلاثاً ثلاثاً ،
وأربعاً أربعاً ، وخمساً خمساً ، وقد تزيد على ذلك حتى تنتهي الى
عشرين كلمة ، ومع ذلك فليس له حدٌّ مضبوطٌ ، فمن الثلاثية
قوله تعالى (يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ) ثم قال (قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ
وَاجِفَةٌ) ومن الرباعية قوله تعالى (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَالنَّشَقُ
الْقَمَرُ) ثم قال (وَكذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أُمَّةٍ مُّسْتَقِرَّةٌ)
ومن الخماسية قوله تعالى (مُّطَّعِنِينَ إِلَى الدَّاعِي يَقُولُ الْكَافِرُونَ
هَذَا يَوْمٌ عَسِيرٌ ، كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا
وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازدُجِرَ ، ومن الطويل قوله تعالى (وَاِنَّ أَدْقَنَا
الْإِنْسَانَ مِمَّا رَحِمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَؤُسُ كَفُورٌ وَلَئِن
أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءٍ مِّسْتَه لَيَقُولُنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتِ عَنِّي
أَنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ) فالفقرة الأولى مبنيةٌ على إحدى عشرة كلمة ،
والفقرة الثانية مبنيةٌ على ثلاث عشرة كلمة ، وأدخل منه في
التطويل قوله تعالى (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَإِذْ
أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ
إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ، وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّيِّمَاتِ فِي
أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلْكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ

مفعولاً والى الله تُرْجَعُ الْأُمُورُ) فالفقرة الأولى تُنِيفُ عَلَى عشرين لفظة والفقرة الثانية قريب من هذه العدة، فإذا عرفت هذا فاعلم أن أعداد الفاظِ الْفَقْرِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ، لَكِنِّهَا مَنْقَسِمَةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ إِلَى مَا تَكُونُ الْفَقْرَةُ الْأُولَى مُسَاوِيَةً لِلثَّانِيَةِ، وَإِلَى مَا تَكُونُ الْأُولَى زَائِدَةً عَلَى الثَّانِيَةِ وَإِلَى مَا تَكُونُ عَكْسَ هَذَا، فَهَذِهِ أُضْرِبُ ثَلَاثَةً، نَذَكُرُ مَا يَتَوَجَّهُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مَا تَكُونُ فِيهِ الْفَقْرَتَانِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ لَا تَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَمَا هَذَا حَالُهُ فَهُوَ أَعْدِلُ الْأَسْجَاعِ قَوَامًا، وَأَجُودُهَا اتِّسَاقًا وَانْتِظَامًا وَأَعْلَاهَا مَكَانًا، وَأَوْضَحُهَا بَيَانًا، وَأَمَثَالُهُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا فَالْمُغِيرَاتِ ضُبْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَمًا فَوْسَطُنَ بِهِ جَمْعًا) الضَّرْبُ الثَّانِي أَنْ تَكُونُ الْفَقْرَةُ الثَّانِيَةُ أَطْوَلَ مِنَ الْأُولَى بِغَايَةِ قَرِيبَةٍ، فَإِنْ طَالَتْ فَهُوَ غَيْرُ مَحْمُودٍ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا، إِذَا رَأَوْهُمُ مِنَ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا، وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا

مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا) فالفقرة الأولى عدتها ثمانى
كلمات ، والفقرة الثانية والثالثة كل واحدة منها تسع كلمات
وقوله تعالى (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا
تَكَادَ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ
الْجِبَالُ هَدًّا) فالثانية أطول من الأولى كما تراه ظاهراً ، نعم
إنما يقبُح أن تكون الفقرة الثانية أطول من الأولى طولاً
كثيراً إذا كان سجعتان ، والثانية طويلة طولاً عظيماً ،
فأما إذا كان السجع على ثلاث فقر وكان الفقرتان الأولى
في عدّة واحدة وتقارب ، ثم يوتى بالثالثة فعلى هذا التقدير
يُغْتَفَرُ طول الثالثة وإن كان كثيراً زائداً على الغاية ، والسِرُّ في
ذلك هو أن الفقرتين الأولى قد تنزلتا لقصرهما منزلة فقرة
واحدة فلا جرم اغتفر طولها ، وليس حتماً أن تكون الثالثة
في الثلاث السجعات طويلة ، بل ربّما تكون الثلاث كلها
متساوية ، وهذا كقوله تعالى (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ
الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ وظلّ ممدود)
فهذه السجعات كلها متساوية المقدار في أن كل واحدة منها
على فقرتين فقرتين من غير زيادة ، ولو طالت الثالثة طولاً
كثيراً لم يكن معيباً ، فهذا كان الأمران سائغين فيهما

الضرب الثالث أن تكون الفقرة الثانية أقصر من الأولى عكس ما ذكرناه في الضرب الثاني ، وما هذا حاله من أفانين التسجيع فهو معيبٌ عند فرسان هذه الصناعة ، ومُتْرَكٌ حاله بين الجهابذة من أهل البراعة ، والسِّرُّ في ذلك ما يجده الإنسان من التفرقة الحسية في الفطرة الغريزية ، وهو أن الفقرة الأولى إذا كانت طويلة فإن السجع يكون مستوفياً لمطلوبه وحاصلاً على كنهه مقصوده ، فإذا كانت الفقرة الثانية ناقصة صار المطلوب ناقصاً وانخرم ما كان يتوقعه من المماثلة بينهما والملائمة ، ويصير كالشيء المنقطع المبتور ، ولكن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها ، فهذا تقرير تقسيم السجع على ما ذكرناه من هذه الضروب فالضرب الأول هو أعدؤها ، والضرب الثالث أبعدُها ، والضرب الثاني أوسطها في التعديل ، ولا يكاد يوجد الضرب الثالث في القرآن ، وإنما الكثيرُ فيه هما الضربان الآخران لما ذكرناه من العيب فيه ، وكتابُ الله تعالى منزهُ عنه

✽ الفائدة الرابعة في بيان الامثلة في التسجيع ✽

قد وضع لك مما ذكرناه أن السجع من أرفع مراتب

الكلام ، وأعلاها وأجلّ علوم البلاغة وأسناها ، ولهذا اختص
به من بين سائر الاساليب البلاغية التنزيل ، وأحاط بطويله
وقصيره وكان الحسن فيه على أحسن هيئة وتنزيل ، لا يقال
فإذا كان التسجيع في الكلام على ما ذكرتموه من علو شأنه ،
وارتفاع قدره ومكانه ، فكيف لم يأت القرآن كله مسجوعا
وليس الأمر كذلك ، فإن بعضه مسجوع وبعضه غير
مسجوع ، وأكثره وارد على جهة السجع ، لانا نقول انما ورد
على الأمرين جميعا لأمرين ، أما أولا فلأن القرآن انما جاء
مؤذنا بالايجاز وبلوغ الغاية في الاختصار ، فلو أتى كله
مسجوعا لأبطل إيجازه واختصاره ، لأن السجع إذا كان
ملتزما في جميع المواضع كلها فقد لا يتواتر الإيجاز معه
والاختصار ، فهذا كان على الأمرين جميعا ، وأما ثانيا فلأن
الكلام المسجع أفصح وأبلغ من غير المسجع ، فإتيان ما ليس
مسجوعا في القرآن يؤذن مع كونه غير مسجوع أنه في غاية
الإعجاز مع عدم السجع وفي هذه دلالة على إعجازه من كل
الوجوه ، وقد ورد فيه التسجيع في الطويل ، والقصير ،
والمتوسط ، فمن القصير قوله تعالى في سورة النجم (والنجم
إذا هوى ما ضلّ صاحبكم وما غوى وما ينطق عن

الهُوَىٰ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحَىٰ يُوحَىٰ عِلْمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ذُو مِرَّةٍ
فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ) فَأَكْثَرُ السُّورَةِ وَارْدٌ عَلَىٰ قَصِيرِ
السَّجْعِ ، وَأَمَّا الطُّوِيلُ فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى (إِذَا رَأَيْتَهُمْ مِنْ مَكَانٍ
بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ، وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا
مُقْرَبِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا
وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا) فَانظُرْ كَمْ نَظَمَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ
الْفَقْرَتَيْنِ مِنَ الْأَلْفَاظِ ، وَيُرَدُّ الطُّوِيلُ فِي السَّجْعِ عَلَىٰ أَكْثَرِ
مَا ذَكَرْنَاهُ هَهُنَا حَتَّىٰ يَنْتَهَىٰ إِلَىٰ عَشْرِينَ كَلِمَةً أَوْ أَكْثَرَ كَمَا مَرَّ ،
وَأَمَّا الْمَتَوَسُّطُ فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ الَّذِي خَلَقَ
فَسْوَىٰ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غُثَاءً
أُحْوَىٰ سَتَقَرُّنَّكَ فَلَا تَنْسَىٰ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا
يَخْفَىٰ) إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسَاجِيعِ الْمَتَوَسُّطَةِ الَّتِي لَيْسَتْ طَوِيلَةً
وَلَا قَصِيرَةً ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَىٰ تَكْثِيرِ الْأَمْثَلَةِ السَّجْعِيَّةِ مِنَ الْقُرْآنِ ،
لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَىٰ بَعْدَ ، أَوْ تُحْصَرَ بِحَدِّ ، فَأَمَّا مَا وَرَدَ
مِنَ الْقُرْآنِ ، غَيْرِ مَسْجُوعٍ فَهُوَ كَثِيرٌ ، لَكِنَّهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَىٰ مَا
هُوَ مَسْجُوعٌ مِنْهُ قَلِيلٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ
رَبِّكَ الْكَرِيمَ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ

مَا شَاءَ رَبِّكَ كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ بِالذِّينِ) فانظر الى اختلاف
رؤس هذه الآى كيف آتى من غير تسجيع ، وما ذاك الا
لأجل السرّ الذى ذكرناه ، فأما الأمثلة الواردة فى السنّة
النبوية فى التسجيع فهي كثيرة واسعة وهذا كقوله صلى الله
عليه وسلم : هو أوضح دليل ، الى خير سبيل ، وقوله عليه
السلام : أَلَا وَإِنَّ مِنْ عِلَامَاتِ الْعَقْلِ التَّجَافَى عَنْ دَارِ الْغُرُورِ
وَالْإِنَابَةَ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ وَالتَّزَوُّدَ لِسُكْنَى الْقُبُورِ ، وَالتَّأَهُبَ لِيَوْمِ
النَّشُورِ ، وَقَوْلَهُ : وَقَدْ رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ كَيْفَ يُبْلِيَانِ كُلَّ
جَدِيدٍ ، وَيُقَرِّبَانِ كُلَّ بَعِيدٍ ، وَيَأْتِيَانِ بِكُلِّ مَوْعُودٍ ، وَقَوْلَهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ عَنْ قَلِيلٍ رَاحِلُونَ ، وَإِلَى اللَّهِ
صَائِرُونَ ، فَلَا يُغْنِي عَنْكُمْ هُنَاكَ إِلَّا عَمَلٌ صَالِحٌ قَدْ مَتَمَّوْهُ ،
أَوْ حَسَنٌ ثَوَابٍ حَزَنْتُمُوهُ ، إِنْكُمْ إِنَّمَا تَقْدَمُونَ عَلَى مَا قَدَّمْتُمْ ،
وَتُجَازَوْنَ عَلَى مَا أَسْلَفْتُمْ ، فَلَا تَخْدَعَنَّكُمْ زَخَارِفُ دُنْيَا
ذَنِيَّةٍ ، عَنْ مَرَاتِبِ جَنَاتٍ عَلَيْهِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، فَأَمَّا الْأَمْثَلَةُ
مِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي كَثِيرَةٍ ، وَلَهُ فِيهِ الْيَدُ الْبَيْضَاءُ وَالتَّقَدُّمُ
السَّابِقَةُ ، مِنْهَا قَوْلُهُ فِي خُطْبَتِهِ الْغُرَاءِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَا بِحَوْلِهِ ،
وَدَنَا بِطَوْلِهِ ، مَا نَحَى كُلَّ غَنِيمَةٍ وَفَضَلَ ، وَكَاشَفَ كُلَّ كَرِيهَةٍ

وَأَزَلْ ، أَحْمَدُهُ عَلَى عَوَاطِفِ كَرَمِهِ ، وَسَوَابِغِ نِعْمِهِ وَأُوْمِنْ بِهِ
أَوَّلًا بَادِيًا ، وَأَسْتَهْدِيهِ قَرِيبًا هَادِيًا ، وَأَسْتَعِينُهُ قَاهِرًا قَادِرًا ،
وَأَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ كَافِيًا نَاصِرًا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : أُوصِيكُمْ عِبَادَ اللَّهِ
بِتَقْوَى اللَّهِ الَّذِي ضَرَبَ لَكُمْ الْأَمْثَالَ ، وَوَقْتِ لَكُمْ الْآجَالَ ،
وَأَلْبَسَكُمْ الرِّيَاشَ ، وَأَرْفَعَكُمْ لَكُمْ الْمَعَاشَ ، ثُمَّ قَالَ فِيهَا : فَإِنْ
الدُّنْيَا رَتَقَتْ مُشْرَبَهَا ، رَدَعَتْ مُشْرَعَهَا مُوْتِقٌ مِنْظَرُهَا مُوْبِقٌ
مُخْبِرُهَا ، غُرُورٌ حَائِلٌ ، وَضَوْءٌ آفِلٌ ، وَظِلٌّ زَائِلٌ ، وَسِنَادٌ
مَائِلٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي تَوَاحَى سَجْمُهُ ، وَعَظْمُ فِي
الْقُلُوبِ وَقَعُهُ ، وَكَثْرُ إِنْ صَادَفَ قُلُوبًا وَاعِيَةً نَفَعُهُ ، فَهَذَا
مَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّجْعِ الْقَصِيرِ ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الْكُتُبِ
وَالْمَوَاعِظِ وَالْخُطَبِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِ ، وَهُوَ أَضْيَقُ مَسَالِكِ التَّسْجِيعِ
كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ وَلَكِنَّهُ غَيْرُ ضَيْقٍ عَلَيْهِ لَمَّا أُوتِيَ مِنْ كُنُوزِ الْبَلَاغَةِ
مَا إِنَّ مَنَاقِبَهُ لِيَصْعَبُ عَلَى أَكْثَرِ الْخَلْقِ فَتَحَهَا ثُمَّ قَالَ عِبَادَ
اللَّهِ الَّذِينَ تَعَمَّرُوا فَتَعَمَّرُوا ، وَعَلِمُوا فَفَهَمُوا ، وَنَظَرُوا فَلَهَوْا وَاسْلَمُوا
فَنَسُوا ، أَمَّنَلُوا طَوِيلًا وَمُنَحَّجُوا جَمِيلًا ، وَحُدِّرُوا أَلِيًّا وَوُعِدُوا
جَسِيمًا ، احذروا الذُّنُوبَ الْمُسْتَخِطَّةَ ، وَالْعِيُوبَ الْمُورِطَةَ ، يَا أُولِي
الْأَبْصَارِ وَالْإِسْمَاعِ ، وَالْعَافِيَةَ وَالْمَنَاعَ ، هَلْ مِنْ خُلَاصٍ ، أَوْ

مناص ، أو معاذٍ ، أو مَلَاذٍ أو فرارٍ أو مجاز ، فأنتى تؤفكون ،
أم أينَ تُصرفون ، أم بماذا تغترون ، فأما كلامه في التطويل
والمتوسط فهو كثير ، ولنكتفِ بما ذكرناه من كلامه القصير ،
فأما ما كان من البلقاء في ذلك فلهم كلام واسع بليغ من
التسجيع كالذى يكون في المقامات الحريرية ، والخطب النبائية ،
وكلام ابن الجوزى في مواعظه الى غير ذلك فإن من يطالع
هذه الكتب وغيرها فانه يجد فيها من أفانين السجع و ذكر
أنواعه المختلفة ما يُقنع الناظر وينشط الفاتر

﴿ الصنف العاشر التصريع ﴾

اعلم ان التصريع في المنظوم نظير التسجيع من كل كلام
منثور فإن التصريع إنما يرد في الشعر لا غير ، والسجع
مخصوص بالمنثور ، ومعناه في الشعر أن يكون عجز النصف
من البيت الأول من القصيدة مؤذِنٌ بقافيتها ، فمتى عرفت
تصريعها عرفت قافيتها ، وأكثر ما يرد في أشعار المتقدمين ،
وربما استعمله ناسٌ من المتأخرين ، ومن استعمله ممن تقدم
أو تأخر فإنه دال على سعته في فصاحته ، واقتدار منه في
بلاغته ، وهو إنما يحسن اذا كان قليلاً في القصيدة بحيث

يكون جارياً مجرى الطراز للشوب ، والغرة في وجه الفرس ،
فأما اذا كان كثيراً فانه لا يكاد يُرَضِي لما يظهر فيه من أثر
الكلفة فيكسب لفظه برودة ومعناه ركة ، وظاهر كلام
أبي بكر بن السراج أن التصريح انما يكون اذا كان عرّوض
النصف الاول مطابقاً لعرّوض النصف الثاني ، وتلك الموافقة
انما كانت لأجل التصريح ، فأما اذا كان توافقه لمعنى آخر
غير التصريح فانه ليس تصريحاً وانما هو كلام مقفى وليس
مُصرّعاً ، وظاهر كلام غيره أنه يكون مصرّعا ، اذا حصل
التطابق على كل حال ، وما ذكره ابن السراج أحسن ، ولهذا
فانه اذا كثّر لم يكن حسنا ، لأنه لا يظهر فيه أثر الكلفة اذا
كان بالاعتبار الذي ذكره لا غير ، ويرد على مراتب مختلفة
متفاوتة في الكمال والنقصان ، ونحن نشير الى درجاته بمعونة
الله تعالى

الدرجة الأولى منه وهي أعلا مراتب التصريح أن
يكون كل مصراع من البيت مستقلا بنفسه في فهم معناه غير
محتاج الى صاحبه الذي يليه مع ذكر فاصلة بينهما دالة على
انقطاعه عنه ، ومثاله قول امرئ القيس في قصيدته اللامية

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ
وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرْمَعْتَ دَرَمِي فَأَجْمَلِي
فَإِنْ كُلُّ مِصْرَاعٍ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ مَفْهُومٌ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ
مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لَهُ إِلَى الْآخِرِ فِي لَفْظٍ وَلَا مَعْنَى مَعَ حَصُولِ
الْفَاصِلَةِ بَيْنَهُمَا وَهِيَ الْوَاوُ ، فَإِنَّهُ جِيءَ بِهَا دَلَالَةً عَلَى الْإِنْقِطَاعِ
وَكَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ الْمَتَنِبِيِّ

إِذَا كَانَ مَدْحٌ فَالنَّسِيبُ الْمُقَدَّمُ
أَكْلٌ فَصِيحٌ قَالَ شِعْرًا مَتِيمٌ
فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمِصْرَاعَيْنِ عَلَى تَمَامِهِ وَحِيَالِهِ لَا
عَلَقَةَ بَيْنَهُمَا مَعَ حَصُولِ الْفَاصِلَةِ وَهِيَ الْهَمْزَةُ كَمَا تَرَى
(الدَّرَجَةُ الثَّانِيَّةُ)

أَنْ يَكُونَ الْمِصْرَاعُ الْأَوَّلُ مَنقُطًا عَنِ الثَّانِي مُسْتَقِلًا
بِنَفْسِهِ غَيْرَ مَحْتَاجٍ إِلَى الثَّانِي ، لَكِنْ الثَّانِي مُرْتَبِطٌ بِالْأَوَّلِ
لِعِلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ
قَفَا نَبِكٍ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلِ
بَسِقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فِخْوَمِ
فَالْأَوَّلُ مَنقُطٌ عَنِ الثَّانِي ، أَمَّا الثَّانِي فَمُتَّصِلٌ بِالْأَوَّلِ

لاجل حرف الجر فإتصاله بما قبله ظاهر كما ترى ، وكقول أبي
الطيب المتنبي

الرأى قبل شجاعة الشجمان
هو أول وهى الحل الثانى
فالأول منقطع ، فأما الثانى فهو متصل لاجل الضمير فإنه
متصل بما قبله

(الدرجة الثالثة)

أن يكون الشاعر مخيراً فى تقديم أحد المصراعين على
الآخر أيهما شاء ، وما هذا حاله يقال له التصريح الموجه ومثاله
قول بعضهم

من شروط الصبوح فى المهرجان
خفة الشرب مع خلو المكان
فإن شئت جعلت الصدر عجزاً والعجز صدراً وما هذا
حاله فهو من الجودة بمكان رفيع ، ولا يكاد يوجد إلا فى
مقاصد الشعراء المفاقيين

(الدرجة الرابعة)

أن يكون المصراع الأول من البيت غير مستقل بنفسه

ولا يفهم معناه الا بوجود الثانى ، ويقال له التصريح الناقص ،
وما هذا حاله فليس مرضياً ولا معدودا فى الحسن ، لكون
المصراع الأول مُضمّناً معناه فى وجود الثانى ، ومثاله قول ابى
الطيب المتنبى

مَعَانِي الشَّعْرِ طِيبًا فِي الْمَعَانِي

بمنزلة الربيع من الزمان

فالشطر الأول لا يستقل بنفسه دون أن يذكر الثانى

(الدرجة الخامسة)

ان يقع التصريح فى البيت بلفظة واحدة وسطاً وقافية ،
ويقال لما هذا حاله التصريح المكرّر ، ثم هو فى وقوعه فيما
ذكرناه على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يكون التصريح
بلفظة مجازية يختلف معناها ، وهذا كقول أبى تمام

فَتَى كَانَ سِرْبًا لِلْعَفَاةِ وَمَرْبَعًا * فَأَصْبَحَ لِلْهِنْدِيَّةِ الْبَيْضِ مَرْبَعًا

فقد وقعت التقفية والتصريح بلفظة المربع ، وهى مجازية

كما هو ظاهر من معناها ، الوجه الثانى أن يكون بلفظة واردة

على جهة الحقيقة لا مجاز فيها ومثاله قول عبید بن الأبرص

فَكُلُّ ذِي غَيْبَةٍ يَوْوِبُ * وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يَوْوِبُ

(الدرجة السادسة)

أن يذكر المصراع الأول ويكون مُعلّقاً على صفة يأتي ذكرها في أول المصراع الثاني ، ويسمى التصريح المُعلّق ومثاله قول امرئ القيس

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي

بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأُمْتَلٍ

فإن المصراع الأول مُعلّقٌ على قوله بصبح وهذا معيب عند أهل العلم بالصناعة الشعرية

(الدرجة السابعة)

أن يكون التصريح في البيت مخالفاً للقافية منه ، ويسمى التصريح المشطور ، وهو من أدنى درجات التصريح وأقبحها ، لما تضمنته من اختلاف القافية ومثاله قول أبي نواس أَلْبِي قَدْ نَدِمْتَ عَلَى الذُّنُوبِ * وَبِالْإِقْرَارِ عُدْتَ مِنَ الْحُجُودِ فصرّع بحرف الباء في وسط البيت ثم قفاه بحرف الدال ، وهذا لا يكاد يستعمل إلا على الندرة والقاة ، وإنما لُقّب بالمشطور لأن كل واحد من المصراع الأول والثاني على شرطٍ يمكن أن يضمّ إليه ما يلائمه في قافية فيكون جارياً

على المائلة من غير اختلاف ، فهذا قيل له مشطورٌ أخذاً مما
ذكرناه والله اعلم بالصواب

(الصنف الحادى عشر الموازنة)

وورودها عام فى المنظوم والمنثور ، والمرادُ بذلك هو أن
تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنثور متساوية فى أوزانها ،
وأن يكون صدر البيت الشعرى وعجزه متساويين الألفاظ
وزناً ، ومتى كان الكلام فى المنظوم والمنثور خارجاً على هذا
المخرج كان متسق النظام رشيق الاعتدال ، والموازنة هى أحد
أنواع السجع فان السجع كما أسلفنا تقريره قد يكون مع
اتفاق الأواخر واتفاق الوزن ، وقد يكون مع اختلاف
الأواخر لا غير ، فإذن كل موازنة فهى سجع ، وليس كل
تسجيع موازنة ، فالموازنة خاصة فى اتفاق الوزن من غير
اعتبار شريطة ، فأما أمثلة الموازنة من كتاب الله تعالى
فكقوله تعالى (وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ، وَهَدَيْنَاهُمَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) فالمستبين والمستقيم على زنة واحدة مع
اختلاف الاعجاز كما ترى ، وكقوله تعالى (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ
اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ

ويكونون عليهم ضدًا) فقوله عزًا وضدًا متماثلان في وزنهما ،
وقوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَضُّعُهُمْ
أَزًّا فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا) فعدًّا وأزًّا متماثلان
في الزنة ، وقوله تعالى مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وِزْرًا خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا) وقوله تعالى
(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ۖ يَسْتَعْجِلُ بِهَا الَّذِينَ لَا
يُؤْمِنُونَ بِهَا وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا) ثم قال أَلَا إِنَّ
الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ) وقوله تعالى (اللَّهُ
لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ مَنْ كَانَ
يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ) ثم قال (وَمَا لَهُ فِي
الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ) وأمَّا مثاله من السنة النبوية فكقوله
عليه السلام ، كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ ۖ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ)
فسبيلٌ وغريبٌ مختلفان في اللفظ متفقان في الزنة ، وقوله فَإِذَا
أَصْبَحْتَ نَفْسُكَ فَلَا تَحْدِثْهَا بِالْمَسَاءِ ، وَإِذَا أَمْسَتْ فَلَا تَحْدِثْهَا
بِالصَّبَاحِ ، فالسَاءُ والصَّبَاحُ مختلفان لفظًا متفقان في الوزن ،
وقوله خُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ وَمِنْ شَبَابِكَ لِهَرَمِكَ . فالسَقَمُ
والهَرَمُ متفقان وزنًا مع اختلافهما في اللفظ ، وقوله ولقد أبلغ

في الإِعْدَارِ ، مَنْ تَقَدَّمَ بِالِإِنْدَارِ ، فَالِإِعْدَارُ وَالِانْدَارُ
مختلفان لفظاً متماثلان في الزنة ، ومن كلام أمير المؤمنين كرم
الله وجهه في ذلك قوله حتى إِذَا انصَرَمَتِ الْأُمُورُ ، ونقصتِ
الدهورُ ، وَأَزِفَ النُّشُورُ ، أَخْرَجَهُمْ مِنْ ضَرَائِحِ الْقُبُورِ ،
وَأَوْكَارِ الطُّيُورِ ، وقوله رَعِيلاً صَمُوتاً قِيَاماً صُفُوفاً وقوله واحمَرَ
العَرَقَ ، وَعَظَّمَ الشَّفَقَ ، فهذه الألفاظ متماثلة في الأوزان
مختلفة في الألفاظ ، وقوله وبادِرَ مِنْ وَجَلٍ ، وَأَكْمَشَ فِي مَهَلٍ ،
ورغِبَ فِي طَلَبٍ ، فكفى بالله منتقماً ونصيراً ، وكفى بالقرآن
حجيجاً وخصياً ، وقوله وحذِّ رِمْ عَدُوًّا نَفَذَ فِي الصُّدُورِ خَفِيًّا
وَنَعَبَ فِي الْأَذَانِ نَجِيًّا ، الى غير ذلك من الأمثلة الواردة في
كلامه على التقرير الذي ذكرناه ، ومن الأمثال المنظومة قول
أبي تمام

مَهَا الْوَحْشِ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسُ

قَنَا الْخَطِّ إِلَّا أَنْ تِلْكَ ذَوَابِلُ

فقوله أَوَانِسُ وذوابل من الموازنة اللفظية ، لأن أوزانها

متماثلة على فواعل ، ومن هذا قول البحتری

فَأَحْجَمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْمَعًا

وَأَقْدَمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ عِنْدَكَ مَهْرَبًا

فالمهرب والمطمع متماثلان في الزنة ، ومن ذلك ما قاله
بعض الشعراء

بَأَشَدِّهِمْ بَأْسًا عَلَى أَعْدَائِهِ
وَأَعَزَّهُمْ فَقْدًا عَلَى الْأَصْحَابِ
فقوله بأشدهم وأعزهم وقوله بأسا وفقدًا متماثلان في
الأوزان ، ومن ذلك ما قالته الخنساء ، في أخيها صخر ترثيه
حامي الحقيقة محمود الخليفة

ميمونُ الطريقةِ نفاعٌ وضرارُ
جوابُ قاصيةِ جزازُ ناصيةِ
عقادُ ألويةِ للخيلِ جرازُ
فقولها محمود ، وميمون ، من الموازنة وقولها نفاع وضرار ،
وجواب وجزاز وعقاد ، من الموازنة أيضاً ، ولتكلف بهذا
القدر في الموازنة ففيه كفاية

﴿ الصنف الثاني عشر ﴾

(في تحويل الألفاظ واختلافها بالاضافة الى كيفية استعمالها)

وهو من هذه الصناعة في مكان مغبوط ، ومحل محوط ،
ومن لم يكن فيه على قدم راسخة وحال مؤكدة ، فإنه لا يأمن

من وقوعه في مكروهات الاستعمالات اللغوية ، ويرد في
الموارد المستقبحة ،

واعلم أن الألفاظ على وجهين في استعمالها مفردةً ،
أحدهما أن تكون فصيحةً مستعملةً في كل أحوالها في
الإفراد والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والإظهار ،
والإضمار وغير ذلك من الاستعمالات ، وهذا هو الأكثر في
السنة العرب ، وهذا كلفظ الدينار والدرهم والفرس والانسان
وغير ذلك من الألفاظ العربية ، وثانيهما أن تكون أحوالها
مختلفة بالإضافة إلى استعمالها ، فتارة يقبح استعمالها فعلاً
ولا يقبح استعمالها اسماً ، ومرة يقبح استعمالها مفردة ، ولا يقبح
استعمالها مجموعة وبالعكس من هذا .

ونحن نذكر من ذلك أموراً تقبح على وجه ، وتحسن
على وجه ، وننبه بالقليل من ذلك على الكثير . وجملة
ما نورده من ذلك أمورٌ عشرة ، أولها لفظة « خَوْدٌ »
فإنها إذا كانت اسماً ، كانت استعمالها فصيحاً في الاسمية ،
وهي عبارة عن المرأة الناعمة ، فهي إذا استعملت اسماً
حسنةً رائقةً لذيذةً طيبةً ، وهي إذا كانت مستعملة على
صيغة الفعل ، لم يحسن استعمالها ، ثم هي في ذلك على وجهين ،

أحدهما ان تكون واردة على جهة الحقيقة فيعظم فيها القبح
كما قال أبو تمام

وإلى بنى عبد الكريم تواهقت

رَتَكَ النَّعَامَ رَأَى الطَّرِيقَ فَخَوَّداً

وقد أخذ على أبي تمام ، في هذا البيت استعمال «خوّد»
على صيغة الفعل ، وهي مستكرهة ، يقال فيها خوّد البعير
(بتثقيـل الحشو) إذا أسرع في مشيه ، ثم قوله رتك النعام ،
يقال رتك البعير إذا قارب خطوه فاستعمله في النعام ،
واستعماله إنما يكون في الابل ، فإذا كانت مستعملة على جهة
الحقيقة في الفعل كانت مستكرهة ، وثانيهما أن تكون واردة
على جهة المجاز كقول بعض الشعراء من أهل الحماسة
أقولُ لنفسي حينَ خوِّدَ رأُّها

رُوَيْدِكَ لِمَا تُشْفِقِي حِينَ مُشْفِقِ

والرأل النعام ، والمراد ههنا أن نفسه فزعت وعظم
فرارها ، وشبهها في فزعها وفرارها بإسراع النعام إذا فزع وفر ،
وهي إذا كانت مجازاً فاستعمالها فعلاً ، وإن كان مستكرهاً ،
لكنه يخفّ قبحه ، لما كان مستعملاً استعمال المجاز ، وادراك
ما ذكرناه من حسن الاستعمال وقبحه في كونها اسماً أو فعلاً ،

يُدرِكُ بالذوق الصافي والقريحة المستقيمة عن شوائب البلادة ،
وثانيها قولنا (وذَرَوْا وَدَع) فانهما من جملة الأفعال، ولا يستعملان
في الأزمنة الماضية استغناءً عنهما بقولنا تَرَكَ ، قال الله تعالى
(وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ) فَإِنْ اسْتَعْمَلَا فِي الْمَاضِي
كَانَ فِيهِمَا رَكَةٌ وَنَزُولٌ عَنِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ ، وَهَذَا مِنْ غَرِيبِ
الاسْتِعْمَالِ وَبَدِيعِهِ ، أَنْ يَكُونَ الْمَاضِي وَإِنْ كَانَ أَصْلًا لِغَيْرِهِ
مِنَ الْأَفْعَالِ ، بَعِيدًا فِي الْاسْتِعْمَالِ ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ
الْفَصِيحَ لَا يَوْجَدُ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ وَالْفُرْعَانَةِ ، وَإِنَّمَا طَرِيقُهُ
كَثْرَةُ الْاسْتِعْمَالِ وَالْإِطْرَادِ ، فَأَمَّا اسْتِعْمَالُهُمَا عَلَى جِهَةِ الدَّلَالَةِ
عَلَى الْأَزْمَنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، إِمَّا مَضَارِعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَنَذَرُهُمْ فِي
طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَيَذَرِكَ وَالْهَتَّكَ) وَإِمَّا عَلَى
جِهَةِ الْأَمْرِ كَقَوْلِهِ (ذَرَهُمْ يَا كُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا) وَهَكَذَا
الْأَمْرُ فِي يَدَعُ ، فَانَّهُ يَسْتَعْمَلُ لِلْمَضَارِعِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ
مُدَّ لَنَا الشَّهْرُ لَوَاصَلْنَا وَصَالًا يَدَعُ الْمُتَمَتِّعُونَ لَهُ تَعَمُّقَهُمْ ،
وَفِي الْأَمْرِ كَقَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مَثَلًا بِقَوْلِهِ (دَعْ عَنْكَ نَهْبًا
صَبِيحَ فِي حَجْرَاتِهِ) وَكَقَوْلِ زَهِيرٍ (فِدَعْ ذَا وَعَدِّ الْقَوْلِ فِي هَرَمِ)
فَأَمَّا اسْتِعْمَالُهُمَا عَلَى جِهَةِ الْمُضِيِّ فَلَا يَرِدُ فِي كَلَامِ فَصِيحٍ ،
وَاسْتِعْمَالُ (وَذَرِ) فِي الْمَاضِي أَقْبَحُ مِنْ اسْتِعْمَالِ (وَدَع) ، وَثَانِيهَا لَفْظَةٌ

(الحَبِير) فانها إذا وردت مجموعة أفصحُ من ورودها مفردة ،
ولهذا لم تأت في القرآن الا مجموعة كقوله تعالى (إِنَّ كَثِيرًا
مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ) وقوله تعالى (اتَّخَذُوا أَخْبَارَهُمْ
وَرُهْبَانَهُمْ) ولم ترد مفردة في القرآن فلا جرمَ حكمنا بأن
موقعها في الجموع أحسنُ من موقعها في الإفراد ، ومفردُها
حبر بكسر الحاء وفتحها ، ورابعها عكسُ ذلك ، وهو أن
يكون استعمالها مفردة أحسن من استعمالها مجموعة ، ومثاله
لفظة (الأرض) فإنها لم ترد في القرآن الا مفردة ، وجمعها إمَّا
على السلامة اللفظية كقولنا (أرضون) وإمَّا على التكسير
كأراضٍ ، وقد يستعمل على أرضات أيضا ، وأحسن
الاستعمال فيها أن تكون مفردة كما ذكرناه ، فإذا جيء
بالسماوات مجموعةً جيء بها مفردة في عدة من المواضع ، فإن
احتيج الى جمعها أتى بما يدلّ على جمعها دون جمع لفظها ،
كقوله تعالى (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ
مِثْلَهُنَّ) والسَّرُّ في ذلك أن كلَّ واحدة من السماوات السبع
مختصة بعالم من الملائكة يخالف الآخر ، فلهذا كانت متنوعة
مغايرة فُجِعت بخلاف الارض ، فإنها وإن كانت سبعا كما
ورد الشرع بذلك ، فإن الانتفاع بما يلينا منها دون غيرها ،

فلهذا جرت مجرى الارض الواحدة، فلا جرَمَ كانت مفردة،
وخامسها لفظة (البُقعة) فان الفصيح في استعمالها انما هو على
جهة الاِفراد، كما قال تعالى (في البُقعة المباركة من الشجرة)
ولم يجرِ استعمالها على جهة الجمع، فإن جمعت كان استعمالها
على الاِضافة، فيقال بقاعُ الأرض، وفي الحديث إذا تاب
ابنُ آدم أنسى الله حافظيه وبقاع أرضه خطاياهُ، ولم يرد في
استعمالها جمعاً وتعريفاً باللام في كلام فصيح، وإن ورد فإنما
يرد على جهة النُدرة والقلة، وسادسها لفظة (الأكواب
والأباريق) فان استعمالها على الجمع أكثر من استعمالها على
جهة الاِفراد، ولهذا فإنهما لم يردا في القرآن الا بمجموعين،
وهذا كقوله تعالى (بأكوابٍ وأباريق) ولم يستعمل في
الفصيح كُوبٌ وإبريق، وإنما تزوي في قول بعضهم

ثلاثة تعطي الفرح كأسٌ وكُوبٌ وقَدَحٌ

فالذي حسن من وقوعه مفردا انضمامها مع الكأس
والقدح، فلا جرَمَ اغتفر إفرادها، وهذا بخلاف الكاس
فإن الفصيح في استعماله إنما يكون على جهة الاِفراد كقوله
تعالى (وكأسٍ من معين) وقوله تعالى (ان الأبرار يشربون
من كأس) وسابعها لفظة (اللُب) وهي مقولة على معنيين،

أحدهما عبارة عن اللبّ الذي هو العقل ، والآخرُ عبارة
عن اللب الذي تحت القشر من كل شيء ، فأما لبُّ العقل
فأحسن استعماله إذا كان مفرداً عن الإضافة أن يكون
على جهة الجمع كقوله تعالى (وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ) وقوله
(لَذِكْرَى لَأُولَى الْأَلْبَابِ) وقد يستعمل مضافاً إليه كقولك
لا يعقلُ هذا الا ذولُبّ قال جرير

إِنَّ الْعِيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوْرٌ

قَتَلْنَا نَمَّ لَمْ يُحْيِينَ قَتَلَانَا

يَضْرَعَنَّ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حَرَكَتَهُ

وَهِنَّ أضعْفُ خَلَقِ اللَّهِ إِنْسَانَا

وقد يستعمل مضافاً كما ورد في الحديث في ذكر النساء
ما رأيتُ ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أذهب لبُّ الحازمِ من
إحداً كنّ يامعشر النساء ، فأحسن استعماله ماورد على
ما ذكرناه ، فأما استعماله مفرداً عن اللام والإضافة فلا يكون
حسناً ، وإذا تأملت القرآن وسائر الكلام الفصيح وجدتها
على ما ذكرناه ، وثامنها لفظة (طَيْفٍ) وهو طيفُ الخيال ،
فانها لا تستعمل الا مفردة ، واستعمالها بمجموعةً فيه ركةٌ وثقلٌ

على اللسان ، لأن جمعها إمّا أطيايف ، وإمّا طيُوف ،
وكلاهما فيه بشاعةٌ ، وهي تخالف أختها وهي قولنا (ضَيْفٌ)
فإنها تفيد رقةً ولطافةً ، ومن أجل هذا استعملت مفردةً
كقوله تعالى (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ) ومثناةً
كقولك ضيفانٍ ، ومجموعة كقولك ضيوف وأضياف ، وهذا
من عجائب الصيغة ودقيق الأسرار العجيبة ، حيث كان ههنا
لفظتان مستويتان في العدة والوزن ، فاستعملت احدهما على
ما ذكرناه دون الأخرى ، وهذا مما يعلمك أن السرّ في ذلك
هو الذوق السليم والطبع المستقيم في التفرقة بين اللفظتين ،
وتاسعها لفظة (الصُوف) فإن استعمالها مجموعة هو الفصيح
كقوله تعالى (وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا) واستعمالها مفردةً ليس
لائقاً بالفصاحة ، ومن أجل هذا لما احتيج إلى استعمالها
مفردة جاء بما يخالفها في لفظها كقوله تعالى (وَتَكُونُ الْجِبَالُ
كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ) والعِهْنُ هو الصُوف ، فبدّلها لما كانت غير
فصيحة في الأفراد ، وفي قراءة ابن مسعود (كَالصُّوفِ
الْمَنْفُوشِ) فانظر ما بين العِهْنِ والصُّوفِ من التفاوت في الذوق
والرقة والرشاقة ، وعاشرها لفظة (الأُمَّة) بالضم ، فإنها الجماعة
من الناس وهي كلمة فصيحة قال الله تعالى (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ

أُمَّةٌ) وَ (وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ) بِخِلَافِ الْإِئِمَّةِ
بِالْكَسْرِ وَهِيَ النِّعْمَةُ ، فَإِنَّهَا غَيْرُ فَصِيحَةٍ ، وَلِهَذَا لَا تَكَادُ
تُسْتَعْمَلُ فِي كَلَامِ فَصِيحٍ ، وَحَكِي ابْنُ الْأَثِيرِ أَنَّ صَاحِبَ
الْفَصِيحِ كَانَ لَهُ إِمْلَاءٌ سَمَّاهُ الْفَصِيحِ أَوْرَدَهَا فِيهِ وَاسْتَحْسَنَهَا ،
وَقَدْ أَذْكَرَ عَلَيْهِ فِي إِعْجَابِهِ بِهَا وَلَعَمْرِي إِنْ مَا قَالَه ابْنُ الْأَثِيرِ هُوَ
الْأَجُودُ اللَّائِقُ بِالْفَصَاحَةِ فَإِنَّهَا رَكِيكَةٌ جَدًّا فَلَا وَجْهَ لِعَدِّهَا
مِنَ الْفَصِيحِ فَضْلًا عَنِ الْأَفْصَحِ ، وَهَكَذَا قَوْلُنَا (لَهَا مَيْمٌ)
وَهُمُ الرُّؤَسَاءُ فَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ مَجْمُوعًا أَفْصَحَ مِنْ اسْتَعْمَالِهِ مَفْرَدًا ،
وَكَذَا بِهَا لَيْلٌ ، فَأَمَّا الْمَفْرَدَانِ مِنْهُمَا فَلَا يَكَادَانِ يَسْتَعْمَلَانِ
فِي الْفَصَاحَةِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ عُرْجُونَ وَعَرَاجِينِ ، وَجُمْهُورٍ وَهُمْ
الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ وَجَمَاهِيرٍ ، فَإِنَّهُمَا يَسْتَعْمَلَانِ فِي الْفَصِيحِ فِي
الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ كَمَا أَثَرْنَا إِلَيْهِ ، وَلَنَكْتَفِ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ التَّنْبِيهِ
عَلَى مَا يَسْتَعْمَلُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَفْرُودَةِ عَلَى حَالٍ دُونَ حَالٍ لِيُقَاسَ
عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّا يَكُونُ وَارِدًا عَلَى مِثَالِهِ ، وَلَقَدْ كَانَ هَذَا الصَّنْفُ
خَلِيقًا بِإِيرَادِهِ فِي الْبَابِ الثَّانِي حَيْثُ تَكَلَّمْنَا فِيهِ عَلَى الْأَلْفَاظِ
الْمَفْرُودَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِهَا فِي الْإِفْرَادِ ، وَلَيْسَ يَعْدُ مِنْ
أَصْنَافِ الْبَدِيعِ فَيُورَدُ فِيهِ لِأَنَّ الْبَدِيعَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَانِي دُونَ

الكلم المفردة ، ويختصّ بالمركب من الكلام دون المفرد ، وأكثر ما يرد في الاستعارة من أبواب المجاز ، لكنه محبوس بطرفين ، أحدهما أنه كلامٌ فيما يعرض للكلمة الواحدة من اختلاف الأحوال بحسب مواقعها في البلاغة ، وثانيهما أنه كلامٌ فيما يتعلق بها من التركيب ، وكلاهما مختص بعلم البديع ، فلا جرمَ كان كلُّ واحد من هذين الغرضين مُصَوَّباً لا يبراده في هذا الصنف ، خلا أن موضعه الخاص به هو ما ذكرناه

✽ الصنف الثالث عشر في المعاظلة ✽

اعلم أن المُعَاظَلَةَ قد تكون وصفاً عارضاً للمعنى ، وقد تكون من عوارض الألفاظ ، فأما تعلقها بالمعاني فسندكره عند ذكرنا الأَحَاجِيَّ المعنوية ، فذكرها هناك أخصُّ من غيره ولكننا إنما نذكر ههنا ما يختص بالمعاظلة اللفظية وهي من عوارض التركيب والتأليف في الكلام ، وقد اختلف في معناها على قولين ، فالقول الأول منهما يحكى عن قدامة بن جعفر الكاتب قال المعاظلة في الكلام هو إدخالك فيه ما ليس من جنسه وإلزامه إياه ، ومثله بقول أوس بن حجر

وذات هدمٍ غارٍ نواثرها

تُصنِتُ بالماءِ تَوَلِّبًا جَدْعًا

فسمى الصبي تَوَلِّبًا ، والتولبُ ولد الحمار ، وهذا لا وجه له لأمرين ، أمّا أولاً فلا أنه يلزم أن تكون الاستعارة معاذلة ، وهو فاسدٌ ، وأمّا ثانياً فلأنه إنما يكون الاعتراض والاستطراد وغير ذلك من الكلمات الدخيلة معاذلة ، فبطل ما قاله ، القول الثاني أن المعاذلة هي تركيب الكلام وترادف ألفاظه على جهة التكرير ، واشتقاقه من قولهم : تعاضلت الجرادُ ، إذا ركب بعضها بعضاً عند الازدحام ، وغالب الظن أن (قُدّامة) إنما سُمي ما ذكره معاذلة ، اشتقاقاً له من قولهم تعاضلت الكلاب إذا لزم بعضها بعضاً عند السّفاد ، فلما ألزم الكلام ما ليس منه كان عِظالاً ، فإِذَنْ المعاذلة إنما تكون عارضة في تركيب الكلام وتأليفه ، وتنحصر في خمسة أضرب

(الضرب الأول منها)

في المعاذلة تكرر الاحرف المفردة

اعلم أن العرب الذين هم الاصل في هذه اللغة قد عدلوا عن تكرير الحروف المتماثلة في كثير من كلامهم الى الإِدغام

وما ذاكَ الا لأجل ثِقَلِه على ألسنتهم وهكذا فعلوا في المتقارِين أيضاً فقالوا : مدَّ وشدَّ ، والأصل فيه مددَ وشدَدَ الى غير ذلك من الاحرف المتماثلة ، ومن أجل شِدَّة كراهيتهم لتلك أبدلوا من أحد حرفي التضعيف حرف لين حذرا من ذلك ، وهذا كما قالوا : تَسَرَّيتُ في تَسَرَّرْتُ وتَطَبَّيتُ في تَطَبَّيْتُ وفي نحو ديوانٍ وديباجٍ والأصل فيه ديوانٌ ودبَّاجٌ ، فإذا تكرر الحرف الواحد في الكلام المنظوم والمنثور ، كان ثَقِيلاً على النفس نازلاً عن الفصاحة ، معيباً في البلاغة ، فمن ذلك ما قاله بعض الشعراء

وقبُرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرُ

وليس قَرَبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

فهذه القافات والراءات من الاحرف قد تكررت وتقاربت فأكسبت الكلام ثقلاً وركّة تبعُده عن الفصاحة وتَنَائِي لأجله عن البلاغة ، وقد قيل إنَّ هذا البيت من شعر الجن ، ولهذا قيل إنَّ أحدا لا يكاد ينشده ثلاث دفعات الا عثر لسانه ، وفي هذا دلالة على بُعْده عن السلاسة وقربه من الغثائَة ، وهكذا ورد في الحريريات وعُدَّة من ركيكها قوله

وازورَ مَنْ كانَ لَهُ زائراً

وعافَ عافِيَ العُرْفِ عِرفانَه

فلما تكررت الراء والفاء فيه ، كان محتاجاً الى ييكار
يضعه الناطق به في شدقه حتى يديره على تأليفه الذي خرج
عن حد الاعتدال ، وهكذا ما فعله في رسالتيه اللتين جعل
إحداهما على حرف السين ، والأخرى على حرف الشين ،
فنالهما الثقلُ ومستتھما البرودة من أجل ذلك ، ويحكى عن
بعض الوعاظ انه قال في كلام له اورده : حتى جناتُ
وجنات جنات الحبيب ، فصاح رجل من الحلقة وماد وغشى
عليه ، فقيل له ما حدث عليك فقال سمعت جيماً في جيم في
جيم فصحتُ ، وفي هذا دلالة على أنه يجب على البلغاء تجنبه
والإعراض عنه

(الضرب الثاني)

(في بيان المعاطلة في الالفاظ المفردة)

وهذا يخالف ما سبقه لأن الأول معاطلة في حروف
مفردة كما مرَّ بيانه ، وهذه معاطلة في الكلم المفردة كالأدوات
بحومن ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وما شا كلها من أحرف المعاني ،

فاذا وقعت في الكلام وكان السببُ بها تاماً جارياً على جهة
الانتظام فهو حسنٌ ، ومتى جاءت متقاربة أفادت التنافرَ
والثقلَ على اللسان وكان ذلك مجانباً لجيدِ البلاغة وملحِ الكلام
ورشيقه ، ومثاله قول المتنبي

وَتُسَعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ

سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

فقوله : لها منها عليها ، من قبيح السبك وسوء التأليف ،
وما ذاك الا لأجل تكرر أحرف المعاني فأكسبته هذا
الثقل الذي تعافه النفوس ، وهكذا ورد في قوله أيضاً وان كان
بالضرب الأول أشبه

وَقَلِقْتُ بِالْهَمِّ الَّذِي قَلِقَلَ الْحَشِيَا

قَلَاوِلُ عَيْشٍ كُلُّهُنَّ قَلَاوِلُ

فالقاف وان كانت من أنصع حروف العربية وأثبتها
جرساً وأصفاها في النطق وأوضحها مخرجاً ، خلا أنها لما
تكررت كانت بمنزلة مشى البغل يتقدم وهو يخطو الى الوراء ،
ومن ذلك ما ورد في شعر أبي تمام قوله

كَأَنَّهُ فِي اجْتِمَاعِ الرُّوحِ فِيهِ لَهُ

فِي كُلِّ جَارِحَةٍ مِنْ جِسْمِهِ رُوحٌ

فقوله : فيه له في كل ، من الرّدىء المستثقل ، وليس
ذلك الا من أجل تكرر حروف المعانى
(الضرب الثالث)

(فى بيان المعاطلة بالصيغ المفردة من غير الادوات)
وهذا نحو توارّد الصيغ المتماثلة من الأوامر الفعلية ،
وهو فى ذلك على وجهين ، أحدهما أن ترد مجردة عن العطف ،
ومثاله قولُ ابى الطيب المتنبى

أقل أنل أقطع أحمل علّ سلّ أعد
زد هسّ بشّ تفضّل أذن سرّ صل

فهذه الألفاظ جاءت على صيغة واحدة وهى مثالُ الأمر ،
كأنه قال أفعّل أفعّل وهكذا الى آخر البيت ، فما هذا حاله
فتكريرٌ للصيغة وان لم يكن تكريراً لحروف المعانى ، وفيها
ما ترى من الثقل على المسموع من أجل تكريرها على هذا
الوجه ، وقد تضمّن سياقها تركيباً وتداخلاً مكروهاً ، وثانيتها
أن يرد مع واو العطف ، ومثاله ما يحكى عن عبد السلام بن
رغبان المعروف بديك الجن قال

أَحْلُ وَأَمْرٌ وَضُرٌّ وَانْفِعَ وَلِينٌ وَاخْشَنُ وَرِشٌ وَأَمْرٌ وَانْتَدِبَ لِلْمَعَالِي
فهذا كالأول في التكرير ، خلا أن هذا ليس في
الكراهة كالوجه الأول في الثقل ، وما ذاك إلا من أجل
توسط الواو فأكسبته خفة ورقة ، لا يقال فلو كان هذا
مكروهاً لم يرد في كتاب الله تعالى وقد ورد كقوله تعالى
(فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُواهُمْ
وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ) لأننا نقول هذا فاسدٌ فإنه لم يتكرر
مع الواو إلا قوله : وخذوهم واحصروهم ، فأما الجملة الأولى فهي
مغايرةٌ لتعلقها بقوله حيث وجدتموهم ، وهكذا حال الرابعة ،
فإنها متعلقة بغيرها فلم يبق إلا قوله (وخذوهم واحصروهم) وقد
تضمننا الواو ، وفيها من حسن السبك وجودة التأليف وخفته
على الآذان ما لا يخفى ، فأين هذا من ذلك

(الضرب الرابع)

(في بيان المعاطلة بالصفات المتعددة)

ومثاله قول أبي الطيب المتنبي

دان بعيد محب مبغض بهج

أغرَّ حلو نمرَّ لئن شرس

نَدِ أَبِي غَرٍ وَافٍ أَخِي ثِقَةً
جَعَدَ سَرِيٍّ تَهٍ نَدْبٍ رِضَى نَدْسٍ
ومن هذا قول أبي تمام يصف رجلاً
مَارِنَهُ لَدْنِهِ مُتَقَفِّهِ عِرَاصِهِ فِي الْأَكْفِ مُطْرَدَةً
وقال أيضاً يصف سحابة
مُسِفَّةٌ ثَرَّةٌ مُسْحَسِحَةٌ وَابِلَةٌ مُخْضَلَّةٌ بَرْدَةٌ
فلما حصلت هذه الأوصاف على هذه الصفة ثقلت على
الأسنة ومجتها الآذان ، وصارت بمنزلة سلسلة بلا شك ،
وقطع فضة أو ذهب مبددة من غير سبك ، وليس يخفى على
من له أدنى ذوق مخالفة هذا لقوله تعالى السلام ، المؤمن ،
المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر ، مع كونها أوصافاً متعددة
من غير واو ، لكن بينهما بُعد لا يدرك أمده ، ولا ينال
حضره ولا عدده ، في حسن التأليف وجودة السبك ولذة
المسموع وسهولة الأسلوب

(الضرب الخامس)

(في بيان المعاطلة بالاضافة المتعددة)

ومثاله قولك لبند ، سرج ، فرس ، غلام ، دابة ، زيد

ج ٣ م ٨ - (الطراز)

وما هذا حاله فانه يثقل على الأذن في سماعه ، وتنفر النفوس
عن تأليفه ، ونحوه قول من قال من الشعراء

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي

فأنت بمرأى من سعاد ومسّمع

فلما أضاف حمامة الى جرعى ، واضاف جرعى الى حومة ،
وأضاف حومة الى الجندل ، أكسبه ذلك ركة ، ونزولا ، فهذا
ما أردنا ذكره في المعاظلة ، وهي وان كانت مكروهة في بليغ
الكلام وفصيحه ، لكن غيرها ربما كان أدخل في الكراهة ،
وأبعد عن أساليب الفصاحة

(الصنف الرابع عشر)

(في بيان المنافرة بين الالفاظ ومراعاة حسن مواقعها)

اعلم أنّ حسن التأليف وجودة السبك له موقعٌ عظيمٌ
في البلاغة ، والفرقُ بين هذا الصنف والذي قبله ، هو أنّ
المعاظلة آتيةٌ الى البعد عن تراكب الالفاظ وترادفها كما فصّلنا
أمثلته ، وهذا النوع ليس فيه تراكبٌ ولا تداخلٌ ، وإنما حاصله
هو أنّ إيراد اللفظة غير لائق بموضعها التي وردت فيه فتورث
في الكلام تنافرا ، وتكون بمنزلة نواة في عقد درّ ، وبعرة

بين لآلىء الى غير ذلك من المباينة ، فحاصل الامر في المنافرة
أن معناها وقوع الكلام غير ملائم لما قبله ولا مناسب له ، ثم
هى في وقوعها في الكلام على وجهين ، الوجه الأول منهما أن
يكون التنافر واقعاً في كلمة واحدة ومثاله قول أبي الطيب المتنبي
ولا يُبرمُ الامرُ الذى هو حالُّ

ولا يحلُّ الامرُ الذى هو يُبرم

فقوله (حالل) ينبو الفهم عنها لكونها غير لائقة لأجل
لفظها ، فأما معناها فهو مستقيم ، ولهذا فإنه لو أبدلها بقوله
فلا يبرم الامر الذى هو ناقض ، ولا ينقض الامر الذى هو
يبرم ، لكانت صحيحة غير نافرة ، فظهر بما قررناه أن النفاقر
عنها انما كان من أجل صيغتها وهو تفكيك الادغام الذى كان
فيها لا غير ، ولهذا فإن لفظه (يحلل) مخالف (لحالل) فإنه
جاء الفك في الفعل المضارع كقوله تعالى (ومن يحلل عليه
غضبي) والسر في ذلك هو أن حركة اللام في الاسم لازمة
لاجل الإعراب ، فهذا التزم إدغامه لأن الإدغام انما
يكون بساكن في متحرك ، بخلاف الفعل ، فإن حركة اللام
غير لازمة لأجل الجازم ، ولهذا جاء فيه الفك ، وقد وضع ذلك
بما ذكرناه لك أن تبديل (حالل) (بناقض) هو الوجه ، وأن

حالاً ليس فصيحاً كما قررناه، وحكى عن المعرى أنه كان كثير الغرام بشعر أبي الطيب المتنبي، وكان يسميه الشاعر، ومن عداه يسميه باسمه، وكان يقول ليس في شعره لفظة يكون غيرها أحسن منها، وهذا لا وجه له، فإن الحق أحق أن يتبع، فإن الإفصح خلاف ما أتى به في هذا البيت كما اشرنا إليه، ومن ذلك ما انشده بعض الأدباء لدعبل

شفيعك فاشكر في الحوائج إنه

يصونك عن مكروها وهو يخلق

فالفاء في قوله (فاشكر) لا موقع لها وهي في اعتراضها بمنزلة رُكبة البعير، وقد زعم بعضهم أن الفاء في قوله (شفيعك فاشكر) بمنزلة الفاء في قوله تعالى (وربك فكبر) وهذا فاسد لا مرين أمّا، أوّلاً فلأن الفاء في قوله تعالى (وربك فكبر) جاءت مؤذنة بعطف الفعل على ما قبله، في قوله تعالى (قم فأنذر وربك فكبر) بخلاف هذه، فإن ما قبلها ليس صالحاً للعطف عليه، وأمّا ثانياً فلما ترى فيها من الخفة على اللسان والسلاسة في الحلق، بخلاف قوله (شفيعك فاشكر) فإنها غير مريئة على الفؤاد، ولا عهد لها بالعدوثة، الوجه الثاني أن توجد في الألفاظ المتعددة ومثاله قول أبي الطيب المتنبي

لاخلق أكرم منك إلا عارفٌ

بك داءٌ نفسك لم يقل لك هاتها

فإن صدر هذا البيت في غاية الرقة واللطافة ، خلاً أن
عجزه ليس ملائماً لصدوره ، ولكنه وقع منافراً له كما ترى ومنه
قوله أيضاً

وما بلدُ الانسان غيرُ الموافق

ولا أهله الاذنون غيرُ الأصادق

وقوله أيضاً

كلُّ آخائه كرامٌ بنى الدنيا (١) وكان الاحسن اخوانه

فهذا البيت مما يمدّ في الوجه الأول ، ثم أقول إن هذه
الآيات التي أوردها أهل البلاغة تقمًا على المتنبي وتمثيلاً
للمنافرة في هذه الالفاظ هي عندي في غاية الرقة والرشاقة ،
وما فيها عيبٌ إلا كما يقال في الخبيص أنه كثيرٌ سُكْرُه ،
أو في طبيخٍ إنه زاد زعفرانُه ، نعم التعريف بموقع هذا الصنف
مقصودٌ ، وأنه ينبغي للناظم والناثر تجنبُه وتوخّي الألفاظ
الرقية وحسن مواقعها في التأليف

(١) أصل البيت هكذا

كلُّ آخائه كرامٌ بنى الدنيا ولكنه كريمٌ الكرام

﴿ الصنف الخامس عشر في التورية ﴾

اعلم أن هذا الاسم عبارة عن كل ما يفهم منه معنى لا يدل عليه ظاهر لفظه ويكون مفهوماً عند اللفظ به ، واشتقاقه من قولهم ورّيت عن كذا إذا سترته ، وفي الحديث كان إذا أراد سفراً ورّى بغيره ، أى ستره وكنى عنه وأوم أنه يريد غيره ، وهذا نحو الكناية والتعريض ، والمغالطة والأحاجي والألغاز ، فهذه الأمور كلها مشتركة في كونها دالة على أمور بظواهرها ، ويفهم عند ذكرها أمور أخرى غير ما تعطيه بظواهرها ، فأما الكناية والتعريض فقد قدمنا الكلام فيهما وذكرنا أمثلتهما وأظهرنا التفرقة بينهما فأغنى ذلك عن اعادته ، والذي نذكر ههنا إنما هو المغالطة والإلغاز والأخجية وهي مندرجة تحت الإلغاز ، وليس بينهما تفرقة ، فهذان ضربان نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما ، وهذه الأمور كلها وإن كانت قريبة المأخذ سهلة المدرك ، وليس يتعلق بها كبير بلاغة ولا عظيم فصاحة ، ولكنها غير خالية عن تفتن في الكلام واتساع فيه ، وتدل على تصرف بالغ وقوة على تصريف الألفاظ واقتدار على المعاني فهي غير خالية عن

فن من فنون البلاغة وعلم البديع ، وقد جرت عادة العلماء من
أهل البلاغة على ذكرها والكلام عليها ، فلا جرم أوردناها
ولم نُخلِ هذا الكتاب عنها

(الضرب الاول في المغالطة المعنوية)

اعلم أن المغالطة المعنوية هي أن تكون اللفظة الواحدة
دالة على معنيين على جهة الاشتراك فيكونان مرادين بالنية
دون اللفظ ، وذلك لأن الوضع في اللفظة المشتركة أن تكون
دالة على معنيين فصاعداً على جهة البدلية ، هذا هو الأصل
في وضع اللفظ المشترك ، فإذا كان المعنيان مرادين عند إطلاقها
فإنما هو بالقصد دون اللفظ ، والتفرقة بين المغالطة والإلغاز
هو أن المغالطة كما ذكرناه إنما تكون بالالفاظ المشتركة وهي
دالة على أحدهما على جهة البدلية وضماً ، وقد يرادان جميعاً
بالقصد والنية ، بخلاف الإلغاز ، فإنه ليس دالا على معنيين
بطريق الاشتراك ولكنه دال على معنى من جهة لفظه وعلى
المعنى الآخر من جهة الحدس لا بطريق اللفظ فافتراقاً بما
ذكرناه ، ويتضح الحال في المغالطة المعنوية بذكر أمثلتها ،
المثال الاول ما قاله أبو الطيب المتنبي

يَسْلُهُمْ بِكُلِّ أَقْبَ نَهْدٍ لِفَارِسِهِ عَلَى الْخَيْلِ الْخِيَارُ
وَكُلِّ أَصَمٍّ يَغْسِلُ جَانِبَاهُ عَلَى الْكَعْبَيْنِ مِنْهُ دَمٌ مُمَارُ
يُقَادِرُ كُلَّ مُلْتَفِتٍ إِلَيْهِ وَلِبَتُّهُ لثَعْلَبِهِ وَجَارُ

قالثعلبُ هو الحيوان المعروف ، والثعلب هو طرف
سنانِ الرمح مما يلي الصَّعْدَةَ ، فلما اتفق الاسمان حَسُنَ لا
محالة ذكر الوجار . لما كان الوجارُ يصلح لهما جميعا ، فاللثة
وجار ثعلب السنان وهو بمنزلة جَحْرِ الثعلب ايضا ، ومن ذلك
ما أنشد لبعض العراقيين يهجو رجلا كان على مذهب أحمد
ابن حنبل ثم انتقل الى مذهب الشافعي قال فيه

فمن مبلغٌ عنى الوجية رسالةً (١)

وَإِنْ كَانَ لَا تُجَدِي لَدَيْهِ الرَّسَائِلُ

تَمَذَّهَبْتَ لِلثُّعْمَانِ بَعْدَ ابْنِ حَنْبَلٍ

وَفَارِقَتَهُ إِذْ أَعُوذْتُكَ الْمَآكِلُ

وَمَا اخْتَرْتَ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ تَدِينًا

وَلَكِنَّمَا تَهْوَى الَّذِي هُوَ حَاصِلُ

وَعَمَّا قَلِيلٍ أَنْتِ لَأَشْكُ صَائِرُ

إِلَى مَالِكٍ فَاسْمَعِ لِمَا أَنَا قَائِلُ

(١) الوجية هو ابن الدهان المبارك ابن أبي طالب

فالك ههنا يصلح أن يكون مالك بن أنس صاحب المذهب
ويصلح ان يكون مالكا خازن النار، فهذه مغالطة لطيفة
كما ترى على الوصف الذي ذكرناه، ومن أطف ما قيل في
المغالطات المعنوية ما قاله بعضهم يهجو الشعراء

نخلطم بعض القرآن ببعضه فجعلتم الشعراء في الأنعام
فالشعراء ههنا كما يصلح اسمه للسورة المعروفة، والأنعام
أيضا اسم للسورة، فهما يصلحان أن يكون الشعراء جمع
شاعر، وأن الانعام جمع نعم، وهي البقر والغنم والابل،
فهذه مغالطة رشيقة لاشتغالها على ذكر الأمرين جميعا، ومن
ذلك قوله في صفة الابل

صَلْبُ الْعَصَا بِالضَرْبِ قَدْ أَدْمَاهَا

تَوَدُّ أَنْ اللَّهُ قَدْ أَفْنَاهَا

إِذَا أَرَادَتْ رَشَدًا أَغْوَاهَا

تَخَالُهُ مِنْ رِقَّةٍ أَبَاهَا

فالضرب لفظ مشترك يطلق على الضرب بالعصا وعلى
السَّيْرِ فِي الْأَرْضِ، وهكذا قوله قَدْ أَدْمَاهَا فَإِنَّهُ يُقَالُ:
أَدْمَاهُ إِذَا أَسَالَ دَمَهُ، وَأَدْمَاهُ إِذَا جَعَلَهُ كَالدُّمْنِيِّ، وَهِيَ الصُّورَةُ،

وقوله أفناها . يقال أفناه اذا أذهبه ، وأفناه اذا أطعمه الفناء
وهو عِنَبُ الثعلب ، وقوله أغواها . يقال أغواه اذا أطعمه
الغوى ، وأغواه اذا ازاله عن رشده ، فالفناء والغوى شجران
كما ترى ، فهذه هي امثلة المغالطة المعنوية وهي مقررة على
الاشترك كما أشرنا اليه

(الضرب الثانى فى أمثلة الإلغاز وهو الأحيية)

وهو ميْلُك بالشىء عن وجهه . واشتقاقه من قولهم طريق
لغز إذا كان يلتوى ويشكل على سالكه ، ويقال له المعمى أيضاً
ويُفارق ما ذكرناه من المغالطة المعنوية فإنها مبنية على اشتراك،
اللفظ بين معنيين كما أسلفنا تقريره ، بخلاف اللغز ، فإنه إنما
يُوجد من جهة الحدس والحزر لا من جهة دلالة اللفظ
بحقيقته . ولا بمجازه ، ومثاله قول بعض الشعراء فى الضرس
وصاحب لا أملُّ الدهر صُحبته

يسعى لنفى ويسعى سعى مُجتهد

ما إن رأيت له شخصاً فذوقت

عيني عليه افترقنا فرقة الأبد

فما هذا حاله من الكلام ليس فيه دلالة على الضرس

لا من جهة حقيقة اللفظ ولا من جهة مجازه ، وإنما هو شيء
يُعرف بدقة الذكاء وجودة الفطنة ، ومن أجل هذا تختلف
القرائح في السرعة والإبطاء في فهمه ، ومن الأمثلة ما قال
بعض الشعراء في أيام الأسبوع ولياليه

سبعٌ رواحِلٌ ما يَنْخَنُ مِنَ الوَتَى

شيمٍ تساقٍ بسبعةٍ زهرٍ

متواصلاتٌ لا الدُّوب يَمَلِّها

باقٍ تعاقبها على الدهرِ

ما ذكره لا يفهم من طريق الحقيقة ولا من جهة المجاز
ولا من جهة المفهوم ، وإنما يفهم بطريق الخدس والخزر ، ومن
ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبّي يصف السفن في قصيدته التي
يمدح بها سيف الدولة عند ذكره لصورة الفرات التي مطلعها
الرأى قبل شجاعة الشجمان قال فيها

وحشاهُ عاديةٌ بغير قوائم

عُقمُ البطونِ حوامِكُ الألوانِ

تأتي بما سبّت الخيولُ كأنها

تحت الحسانِ مرائبُ الغزلانِ

وهذا من جيد ما يذكر في الإلغاز وبديعه لما فيه من
الرشاقة والحسن ، ومن ذلك ما قاله بعضهم يصف حجر المحك
الذي تستعمله الصاغة

ومُدَّرِعٍ من صِبْغَةِ الليل بُرْدَه

يفوق طوراً بالنضار ويُطْلَسُ

إذا سألوه عن عَوَيْصَيْنِ أَشْكَلا

أجاب بما أَغْنَى الوري وهو أَخْرَسُ

وقد أجاب بعض الشعراء عن لغز هذين البيتين فقال

سؤالك جُلُودٌ من الصخر أَسْوَدُ

خفيفٌ لطيفٌ ناعمٌ الجسمِ أَمْلَسُ

أقيم بسوق الصِّرفِ حكماً كأنه.

من الزَّنجِ قاضٍ بالخلوقِ مُطْلَسُ

ومن لطيف الإلغاز ورشيقة ما قاله بعض الشعراء

في الخللخال

ومضروبٍ بلا جُرمٍ مَليحِ اللونِ مَمشوقِ

له قَدُّ الهلالِ على مَليحِ القَدِّ مَمشوقِ

وأكثر ما يرى أبداً على الأمشاطِ في السُّوقِ

فهذا ما أردنا ذكره من أمثلة الإلغاز في المنظوم ، فأما أمثله

من المنشور فهي كثيرة ، وقد ورد في الحريريات كالذي ضمنه
المقامة الثامنة في الأبرّة والمِرْوَد وغير ذلك فيها ، فأما القرآن
الكريم فليس فيه شيء من ذلك ، لأن ما هذا حاله إنما
يعرف بالحدس والنظر ، والقرآن خالٍ عن ذلك ، لأن معرفة
معانيه مقرّرةٌ على ما يكون صريحاً لا يحتملُ سواه من المعاني ،
أو ظاهراً يحتملُ غيره ، أو مجملًا يفتقرُ الى بيان ، فأما
ما يعلم بالحزر والحدس فلا وجه له في القرآن ، وأما السنة فقد
رُوي أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان سائراً بأصحابه يريدُ
بَدْرًا فلقيةً بعضُ العرب فقال لهم مِمَّن القومُ فقال الرسول
صلى الله عليه وسلم نحنُ من ماءٍ ، فأخذ الرجلُ يفكرُ ويقولُ من
ماءٍ من ماءٍ لينظرُ أيّ العرب يُقال له ماء ، وهذا ليس يعدُّ
من الإلغاز وإنما يعد من المغالطة المعنوية ، لأن قوله (ماء)
يحتملُ أن يكون بعضُ بطون العرب يُقال له (ماء) كما يُقال
هو (ماء السماء) ويحتملُ أن يكون مرادُه أنهم مخلوقون من
الماء ، أي النطفة ، فهو كما ذكرناه صالحٌ للأمرين على جهة
الاشتراك ، ودلالة الإلغاز إنما هي من جهة الحدس لا من
جهة اللفظ كما أشرنا إليه ، فإذن القرآنُ والسنةُ جميعاً منزّهان

عما ذكرناه من الإلغاز، ويحكى عن امرئ القيس أنه تزوج امرأة فأراد امتحانها بشيء من هذه الإلغازات، فقال لها قبل أن يتزوجها ما اثنان ، وما ثلاثة ، وما ثمانية ، فقالت أمّا الاثنان فتدياً المرأة، وأمّا الثلاثة فأخلافُ الناقة، وأمّا الثمانية فأطبائ الكلبة ، وهو كثير في كلام العرب في منظومها ومنتشورها كما أشرنا إليه

﴿ الصنف السادس عشر في التوشيح ﴾

اعلم أن هذا النوع انما لُقّبَ بالتوشيح لأن معناه أن يبني الشاعر قصيدته على بحرَيْن من البحور الشعرية ، فإذا وقف على القافية الأولى فهو شعرٌ كاملٌ مستقيمٌ ، وإذا وقف على الثانية كان بحراً آخر ، وكان أيضاً شعراً مستقيماً من بحر آخر ، فلما كان ما يضاف الى القافية الأولى زائداً على الثانية سُمّيَ توشيحاً ، لأن الوشاح ما يكون من الحلي على الكشح زائداً عليه ، ويقال له التّشريعُ أيضاً ، لأن ما هذا حاله من الشعر فان النفس تشرع الى تمام القافية وكلها ، وقد يقع في المنتور أيضاً على معنى أن الفقرة الأولى تكون مختصة بتسجيعتين وتكون الثانية تابعة لها على هذا الحدّ ، وهذا

التوشيحُ إنما يقع ممن كان يتعاطى التمكُّنَ من صناعة النظم
عظيم البراعة في ذلك مقتدرا على كثير من الأساليب ، ومن
أمثله ما قاله بعض الشعراء

اسلم ودُمتَ على الحوادثِ ما رَسَا
رُكْنَا ثبيرِ أو هضابِ حِرَاءِ
ونل المراد ممكناً منه على
رغم الدهورِ وفُزْ بِطُولِ بَقَاءِ

فاذا اقتصرت على القافية الاولى وهي قوله ما رسا ركذا ثبير،
كان شعرا تاما قد اختص ببحر مخصوص ، وإذا زدت عليه
قولك أو هضاب حراء ، كان شعرا آخر مختصا ببحر آخر ،
وهكذا حال البيت الثاني كما ترى ، وهكذا قوله (١)

وَإِذَا الرِّيحُ مَعَ العِشِيِّ تَنَآوَحَتْ
هَدَجَ الرِّثَالِ تَكْبُهُنَّ شَمَالًا
أَلْفَيْتَنَا نَقْرِي العَبِيْطَ لَضِيْفِنَا (٢)
قَبْلَ العِيَالِ وَتَقْتُلُ الأَبْطَالَ

(١) هو الأخطل والذي في ديوانه ولقد علمت إذا العشارُ تراوحتُ

(٢) أنا نُعَجِّلُ بالعبيط لضيئنا

فالاقتصارُ على قوله هُدج الرئال بيتٌ على حياله على
بجر من بجر الشعر، فاذا زدت قوله تكبهن شمالا، كان شعرا
وخرج عن البحر الأول، وهكذا حال البيت الثاني في
قوله قبل العيال مع قوله ونقتل الابطالا، وقد وقع في
الحرييات كقوله

يا خاطِبَ الدُّنْيَا الدُّنْيَا إِنِّهَا
شَرَكُ الرُّدَى وَقَرَارَةُ الأَكْدَارِ

فقوله شرك الردى، بيتٌ كاملٌ على بجر مخصوص، وإذا
أضفت إليه قوله وقرارة الأكدار، كان شعراً وكان من بجر آخر،
وقد روى عن بعض الشعراء أنه كان ينظم القصيدة على ثلاثة
أبجر من الشعر ثم ينشد كل واحد منها على حياله مخالفاً للآخر،
واقترح عليه بعض أصحابه أن يصنع مثل ذلك فصنعه وأجاد
فيه، نعم وإن كان وارداً في المنظوم والمنثور كما ذكرناه، ولكن
وروده في المنظوم أحسنُ بهجة وأرسخُ عريقاً في البلاغة

✽ الصنف السابع عشر في التجريد ✽

اعلم أن التجريد في أصل اللغة هو إزالة الشيء عن غيره
في الاتصال فيقال: جرّدت السيف عن غمّده، وجرّدتُ

الرجل عن ثيابه ، إذا أزلتهما عنهما ، ومنه قوله عليه السلام
(لا مَدَّ ولا تَجْرِيدَ) يعنى فى حدِّ القذف وحدِّ الشرب ،
وأراد أن الحدود لا يُمدُّ على الأرض ولا يُجرَّدُ عن ثيابه .
فأمّا فى مصطلح علماء البيان فهو مقولٌ على إخلاص الخطاب
الى غيرك وأنت تريد به نفسك ، وقد يطلق على إخلاص
الخطاب على نفسك خاصّةً دون غيرها ، وهو من محاسن علوم
البيان ولطائفه ، وقد استعمل على ألسنة الفصحاء كثيراً فصار
مقولا على هذين الوجهين . فلنقصر الكلام فيه عليهما ،
ونذكر له تقريرين

(التقرير الاول فى التجريد المحض)

وهو أن تأتى بكلامٍ يكون ظاهره خطاباً لغيرك وأنت
تريده خطاباً لنفسك فتكون قد جردت الخطاب عن نفسك
وأخاصته لغيرك ، فهذا يكون تجريداً محققاً ، وهذا كقول
بعض الشعراء فى مطلع قصيدة له

إِلامَ يَراكَ المجدُ فى زىِّ شاعِرٍ

وقد نَحَلتْ شوقاً فروعُ المنايرِ

كتمت بعيب الشعرِ حلماً وحكمةً
ببعضهما ينقادُ صعبُ المفاخرِ
أما وأبيكَ الخيرِ إنك فارسُ آلِ
مقال ومُحَيِّى الدارساتِ الفوائِرِ
وإنك أعييتَ المسامعَ والنهى
بقولك عما فى بطون الدفاتِرِ
فهذا وما شا كله من أحسن ما يوجد فى التجريد ، ألا
ترآه فى جميع هذه الخطاباتِ ظاهرُها يُشعرُ بأنه يخاطبُ
غيره والغرضُ خطابُ نفسه ، وهذا هو السرُّ واللَّبَابُ فى
التجريد كما أسلفنا تقريره

(التقرير الثانى فى بيان التجريد غير المحض)

وهو أن تجعل الخطاب لنفسك على جهة الخصوص دون
غيرها ، والتفرقة بين هذا والأول ظاهرةٌ ، فإنك فى الأول
جرّدت الخطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك ، فأطلاق اسم
التجريد عليه ظاهر ، بخلاف الثانى ، فانه خطابٌ لنفسك لا
غيرُ ، وإنما قيل له تجريدٌ لأن نفس الإنسان لما كانت
منفصلةً عن هذه الأبعاض والأوصال ، صارت كأنها منفصلةٌ

عنها فلهذا سعى تجريدا ، ومثاله ما قال عمرو بن الإِطْنَابَةِ

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ جَشَّاتُ وَجَأَشَتُ

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ومن هذا ما قاله بعض الشعراء

أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاءً وَتَعْزِيَةً

إِحْدَى يَدِيَّ أَصَابَتْنِي وَلَمْ تُرِدْ

ومن ذلك ما قاله الاعشى

وَدَّعْ هُرَيْرَةٌ إِنْ الرَّكْبُ مَرَّحِلُ

وَهَلْ تَطِيقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ

فهو في هذه الأبيات كلها خطابه مقصوراً على نفسه

دون غيره ، فاذا تمهدت هذه القاعدة فهل يطلق اسم

التجريد على النوع الثاني على جهة الحقيقة أم لا ، وفيه

مذهبان ، المذهب الأول أنه لا يطلق عليه اسم التجريد ،

وإنما يقال له نصف تجريد ، وهذا هو الذي زعمه ابن الأثير

فإن التجريد الحقيقي هو ما ذكرناه في النوع الأول ، وهو أن

تخاطب غيرك وتوجه الخطاب إليه وأنت تريد نفسك ، وأما

ما هذا حاله فإنك توجه الخطاب فيه إلى نفسك ، فلهذا كان

نصف تجريد كما ترى ، والحقيقة هو أن الانسان لا يخاطب
نفسه وإنما يخاطب غيره

(المذهب الثاني)

أن اسم التجريد يطلق عليه وهذا هو الذي ذكره أبو
على الفارسي وهذا هو الاقرب ، وتقريره هو أن الانسان
حقيقةً ليس عبارة عن هذه الصورة المدركة من الأبعاد
والأوصال ، وإنما هو أمرٌ وراء ذلك ، وللعلماء فيه خوضٌ
عظيمٌ وتفصيلٌ طويلٌ ، وأقربها مذهبان ، أحدهما وهو الذي
عول عليه المعتزلة وهو مذهب أئمة الزيدية ، أن حقيقة
الإنسان عبارة عن مجموع آسان^(١) متصلة به تقصد بالمدح
والذم والثواب والعقاب والأمر والنهي وغير ذلك مخالفة لسائر
الحقائق وهي الانسانية ، وهي مؤلفة من أجزاء جسمانية ،
وثانيتها مذهب أكثر الفلاسفة ، وهو أن الإنسانية عبارة
عن النفس الناطقة ، وهي أمر حاصل في الإنسان ليست
جسماً ولا عرضاً ، ولكنها حقيقة معقولة إلى غير ذلك من

(١) الآسان في الاصل قوى الحبل وطاقاته استعارها لقوى الانسان

التفاصيل لمذهبهم ، فاذا كان الامر كما قلناه فحاصل كلام الفارسي
أن العرب تعتقد أن في الانسان معنى كامناً فيه ، فاعتقد انه
أمر خارج عن الإنسان فتخاطبه بالخطاب والغرض غيره ،
فلهذا كان هذا تجريداً مشبهاً للأول ، وهذا الذي يمكن أن
يقرر عليه كلام الفارسي في تسمية ما هذا حاله تجريداً ، وقد
عاب ابن الأثير على الفارسي هذه المقالة ووجه الخطأ عليه
من وجهين ، الوجه الأول منهما أنه قال : إن حقيقة الانسان
معنى كامن فيه ، هو حقيقته ، ولا وجه لذلك ، فان المعقول
من صفة الإنسان هو هذه البنية المشار إليها من غير تخصيص
هناك فيها ، وهذا فاسدٌ فان الحق ما قاله الفارسي كما حكيناه
عن أهل الإسلام ، المعتزلة وغيرهم ، وعن الفلاسفة من أن
حقيقة الانسان هي أمرٌ حاصلٌ فيه ، ولم ينكره ابن الأثير
الآن لأنه قليل الخلطة بالمباحث الكلامية والعلوم العقلية ،
ولو اطلع على مقالة العقلاء من المسلمين والفلاسفة واضطراب
أقوالهم فيها ، لم ينكر على الفارسي هذه المقالة ولتحقق يقيناً
لا شك فيه أن في الزوايا خبايا ، وأن في الخبايا خفايا ، الوجه
الثاني أنه قال : إنه قد أدخل في التجريد ما ليس منه ، وهذا
فاسدٌ أيضاً فإنه إذا تحقق مما قلناه من أن حقيقة الإنسان

أمرٌ مخالف لهذه البنية المدركة المحسوسة عقل التجريد ،
وكانها هي المخاطبة بالخطابات ، والمرادُ غيرها كما قلناه في التجريد
المحقق من أن الخطاب موجهٌ الى غيرك وأنت في الحقيقة
تريد به نفسك ، فهذا ما أردنا ذكره من حقائق التجريد
وذكرِ وجوهه والخلاف فيه والله اعلم

(الصنف الثامن عشر التدييج)

ومعناه أن تذكر في الكلام ألوانا من الأصباغ تدل
على المدح والذم ، واشتقاقه من الـديباج ، وهو نوع من الحرير
وله في البلاغة موقعٌ عظيمٌ وهو يكسبُ الكلام بلاغةً ويزيده
حلاوةً ، ويرد على وجهين ، الوجه الأول أن يكون وارداً في
المدح ، وهذا كقول ابى تمام

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى

لَهَا اللَّيْلُ الْأَوْهَى مِنْ سُنْدُسٍ خُضِرِ

يعنى أنه لبسَ ثياب الدنيا وهي حمراء من الدماء في الجهاد
ثم استشهد بعد ذلك فما أتى الليلُ إلا وقد خرجت روحه
من الدنيا وفارق الحياة وصار الى الجنة لابساً ثياب السندس
من عَبَقَرِيّ الْجِنَانِ ، فكنتى عن حال القتال بالثياب الحمراء ،

وكفى عن دخول الجنة بالثياب الخضر، ففيه من الحسن ما فيه ، ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء يمدح أقواما بالكرم وشرف الخصال

إِنْ تُرِدْ عِلْمَ حَالِهِمْ عَنْ يَقِينٍ
فَالْقَهْمُ يَوْمَ نَائِلٍ أَوْ نِزَالٍ
تَلْقَى بِيضَ الْوَجْهِ سُودَ مُثَارٍ
النَّقْعُ خُضْرًا الْأَكْنَافُ حُمْرًا النَّصَالِ

الوجه الثاني أن يكون واردا في الدم ، ومثاله ما قاله بعض الشعراء

وَأَحْيَيْتُ مِنْ حُبِّهَا الْبَاخِلِينَ حَتَّى وَمَقْتُ ابْنِ سَلَمٍ سَعِيدًا
إِذَا سَيْلَ عُرْفَا كَسَا وَجْهَهُ ثِيَابًا مِنَ اللَّوْثِ بِيضًا وَسُودًا
ومما شاكل ذلك ما ورد في الحريريات ، فذازور المحبوب
الأصفر ، وانغبر العيش الأخضر اسود يومى الأبيض ،
وابيض فودى الأسود ، حتى رثى لنا العدو الأزرق ،
فحبذا الموت الأحمر ، وله أصل في البلاغة راسخ ، وفرع في
الفصاحة باسق شامخ

(الصنف التاسع عشر التجاهل)

اعلم أن هذه الصيغة أعني (تفاعل) موضوعة على أن
ثريكَ الفاعل على صفة ليس هو عايبها ، وهذا كقولك لغيرك
تضاررَ وما به ضررٌ ، وتعمى عن الحق وما به عمى ، وتجاهل
وما به جهل ، هذا ما تفيده باعتبار وضعها ، والتجاهل مصدر
تجاهل ، فالتجاهل يعطى ما يعطيه قولنا تجاهل ، وهو ما
ذكرناه ، وأما وضعه في اصطلاح علماء البيان ، فهو منقولٌ
الى فن من فنون البديع ، وهو أن تسأل عن شئ تعلمه مؤهلاً
أنك لا تعرفه وأنه مما خالجتك فيه الشكُّ والرؤية وشبهة
عرضت بين المذكورين ، وهو مقصدٌ من مقاصد الاستعارة ،
يبلغُ به الكلام الذرورة العلياً ، ويحلُّه في الفصاحة المحلُّ
الأعلى ، ومثاله قول بعض الشعراء

أيا ظبيةَ الوغساءِ بين جُلاجلِ

وبين النقا آنتِ أم أمُّ سالمِ

فانظر الى عمله في هذا البيت كيف جهل نفسه وأنزلها
منزلة غيبى لا يفرق بين أم سالم وبين الظبية الوحشية في
الصورة ، وأنها متلبسة عليه بها ، وأوهم في كلامه هذا أنه

أشكل عليه المسمى باسم الظبية على جهة الحقيقة ، وأنه لا يميز بين الأمرين ، هل اسمُ الظبية مستعارٌ لأمّ سالم من الظبية الوحشية ، أو يكون الأمرُ على العكس من ذلك ، فلما كان الأمر كما قلناه سأل عن ذلك واستفهم عنه ، فنتى سيق الكلامُ على هذا المساق ، بلغ في الفصاحة مكاناً رفيعاً ، ويقربُ من ذلك ما قاله بعضهم

بِاللّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا

لَيْلَى مِنْكُنَّ أُمَّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

فانظر الى تحييره هل ليلاه من الاليس ، أم من الوحش ، وهمزة الاستفهام محذوفة ، وقد دلّ عليها بقوله أمّ ، لأنها تُشعرُ بها وتُحذفُ معها كثيراً ، إلا أن تكون أم منقطعة ، فقد تأتي بغير همزة كما هو محققٌ في علم الالعاب ، ومن ذلك ما قاله زهير

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي

أَقَوْمٌ آلُ حِصْنِ أُمَّ نِسَاءِ

فلما أشكل عليه الأمر هل لهم صفةُ الذكورة أو صفة الانوثة ، سأل عن حقيقة الأمر في ذلك واستفهم عنه ،

(ومما يُلْحَقُ بِأَذْيَالِ هَذَا الصَّنْفِ وَيَجِيءُ عَلَى أَثَرِهِ الْهَزْلُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْجِدُّ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ
إِذَا مَا تَمِيحِي ۖ أَتَاكَ مُفَاخِرًا
فَقُلْ عَدَّ عَنْ ذَا كَيْفٍ أَكَلِكَ لِلضَّبِّ ۖ

فَالِاسْتِفْهَامُ جَامِعٌ لِهَاتَيْنِ جَمِيعًا ، لَكِنَّهُ أُورِدَهُ عَلَى جِهَةِ
التَّهْكِيمِ بِهِ وَالْهُزْءِ وَالسُّخْرِيَةِ ، وَالغَرَضُ بِهِ الْجِدُّ ، وَالْمَعْنَى فِي
هَذَا عَدَّ عَنِ الْمَفَاخِرَةِ الَّتِي أَنْتَ تَطْلُبُهَا فَإِنَّهَا مَرْتَبَةٌ عَالِيَةٌ سَنِيَّةٌ ،
وَلَكِنْ حَدَّثَنِي عَنْ أَكَلِكِ لِلضَّبِّ كَمَا هِيَ عَادَتُكَ ، فَهُوَ يَمِثِلُ
التَّجَاهِلَ كَمَا تَرَى وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَفْرُقَةٌ ظَاهِرَةٌ

﴿ الصنف الموفى عشرين وهو الترديد ﴾

والترديدُ تَفْعِيلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : رَدَّدَ الثَّوبَ مِنْ جَانِبِ إِلَى
جَانِبٍ ، وَرَدَّدَ الْحَدِيثَ تَرْدِيدًا أَيْ كَرَّرَهُ ، وَمَعْنَاهُ فِي مِصْطَلَحِ
عُلَمَاءِ الْبَيَانِ أَنْ تُعَلِّقَ اللَّفْظَةَ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ثُمَّ تَرُدُّهَا بِمَعْنَى
وَتُعَلِّقُهَا بِمَعْنَى آخَرَ ، وَعِنْدَ هَذَا يُحْسِنُ رِصْفُهُ وَيُعْجَبُ تَأْلِيفُهُ
وَهَذَا كَقَوْلِ أَبِي نَوَاسٍ فِي وَصْفِ الْحَجَرِ

صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانَ سَاحَتَهَا

لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتُهُ نَرَاءُ

فأضاف المسّ الأول الى الحجر في الأول ثم أضاف
المسّ الى السّراء في الثاني ليكون الكلام متناسباً مفيداً لفائدة
جديدة وكقول ابن جبلة

مضطربٌ يرتجُّ من أقطاره
كالماء جالت فيه ريحٌ فاضطرب
إذا تظنّينا به صدّقنا
وإن تظنّي فوقه الدهرُ كذب
لا يبلغ الجهدُ به راحةً
ويبلغُ الریحُ به حيث طلب

ففي كلّ واحد من هذه الأبيات لفظة مكررة قد علق
عليها في الأول ما لم يُعلق عليها في الثاني كما تراه حاصلًا في
صورته ، وما هذا حاله يقال له التعطف لانه يتعطف على
الكلمة الواحدة فيوردُها مرتين ، ومنه تعطفّت الناقةُ على
ولدها إذا كانت تُرضعُه مرّةً بعد مرّة ، فهذا ما أردنا ذكره
في هذا النمط من أنواع البديع المتعلقة بالفصاحة اللفظية ، قد
اقتصرنا فيه على هذا القدر فقيه كفايةً ، ونحنُ وإن أخللنا
بشيء من أوصافه فانه مندرجٌ تحت ما ذكرناه من هذه
الأصناف بمعونة الله تعالى

(النمط الثاني)

(من أنواع البديع وأصنافه مما يتعلق بالفصاحة المعنوية)
اعلم أننا قد اخترنا إيراد أنواع البديع على هذين النمطين
وهما في الحقيقة متقاربان ، لأنه لا بد من اعتبار اللفظ والمعنى
فيهما جميعاً ، خلافاً للأول الغرض فيه الاعتماد على فصاحة
الألفاظ وعلى هذا يكون المعنى تابعاً ، والنمط الثاني المقصود
منه هو الاعتماد على بلاغة المعاني وتكون الألفاظ تابعة ، وعلى
هذا يُعقل التغاير بين النمطين ، وكل ما ذكرناه خوضاً في
علم البديع وبيان أنواعه ، ويشتمل هذا النمط على خمسة وثلاثين
صنفًا نُوردها الأول فالأول

(الصنف الأول التفويف)

وهو في علم البديع في الذرورة العليا ، وهو في مصطلح
علماء البيان ما يدل على معنى آخر بقرينة أخرى كما ستراه
موضحاً بالأمثلة ، واشتقاقه من قولهم بَرَدٌ مُفَوِّفٌ ، وهو الذي
يكون على لون ثم يخالطه لونٌ أبيض ، وقد يرد التفويف
فيه تارة من جهة لفظه وتارة من جهة معناه ، فهذان ضربان
نذكر ما يتعلق بكل واحد منهما ونمثله بمعونة الله تعالى

(الضرب الأول منهما)

راجع^٥ الى المعنى ، وضابطه هو أن تصف المدوح بما يدل على مدحه من صفات المكارم وسماة المحامد ، ثم تُورد صفات دالة على ذمّه ، لكن اقترن بها ما يُرشد الى كونها مدحاً، فالتفويف داخل في هذه الجهة، ومثاله قول جرير

هم الأختيارُ منسكةً وهدياً	وفي الهيجا كأنهم صقورُ
بهم حذب الكرام على المعالي	وفيهم عن مساويهم فتورُ
خلائقُ بعضهم فيها كبعض	يؤمّ كبيرهم فيها الصغيرُ
عن النكراء كلهم نبيّ	وبالمعروف كلهم بصيرُ

فكل واحد من هذه الايات قد تضمن ما يُرشد الى الذم ، لكنه اقترن به ما أخرجه الى المدح فقوله (كأنهم صقور) صفة ذم لان من شأن الصقور الخطف والبغى لكنه لما اقترن بقوله (الهيجا) كان مدحاً لأن الانسان إذا كان في الحرب كالصقر يغلب غيره ويسلبه فهو مدح لا محالة، وهكذا قوله (وفيهم عن مساويهم فتور) لأن الفتور هو الضعف والمعجز وهما ذمّان، خلا أنه اقترن بقوله (بهم حذب الكرام على المعالي) فصيره مدحاً لأن الانسان اذا كان

عظيم الوُلوَع بالخصال السامية والمراتب العالية وكان ضعيفاً
متكاسلاً عن المساوى ففيه نهاية المدح وهكذا قوله (يؤم
كبيرهم فيها الصغير) فإنه يكون ذمّاً لأنه لاخير في الكبير
إذا كان مُقْتَدِياً بالصغير، وإِنَّمَا المدح هو عكسه لكنه لما
اقترن بقوله (خلأق بعضهم فيها كبعض) أفهم أن الصغير
والكبير فيهم سواء في فعل المعروف والاحسان ، وهكذا
قوله (عن النكراء كلهم غبيٌّ وبالمعروف كلهم بصير) فإن
الغباوة صفة ذمّ ، خلأ أنه لما اقترن به قوله (وبالمعروف
كلهم بصير) كان دليلاً على المدح فهذا ما يحتمله هذا الضرب

(الضرب الثاني) .

أن يكون راجعاً الى الألفاظ وهو أن تأتي بجمل
مقطعة ، وهذا كقول من قال يصف السحاب

تَسْرِبَلٌ وَشَيْئاً مِنْ حَرِيرٍ تَطَرَّرَتْ

مَطَارِفُهَا لَمَعًا مِنَ الْبَرْقِ كَالثَّبْرِ

فَوْشِيٌّ بِلَا رَقْمٍ وَتَقَشُّ بِلَا يَدٍ

وَدَمَعٌ بِلَا عَيْنٍ وَضَحْكٌ بِلَا ثَغْرِ

فهذا وأمثاله يعد في التفويف لما جاء مقطوعاً على أوزانه
في العروض

(الصنف الثاني التنبيه)

وحاصله أن تُطلق كلاماً ثم تردفه بما يؤيده ويُقرّر
معناه ، ومثاله قول من قال

هو الذئبُ أو للذئبُ أوفى أمانةً

وما منهما إلا أذلُّ خؤونُ

فأطلق قوله هو الذئب للالإخبار عنه بالغدير والمكر ،
ثم أردفه بقوله (أو للذئبُ أوفى أمانةً) تنبيهاً على قول من
يقول وأى أمانةً للذئب ، فقال مُستدرِكاً مُقرّراً للمعنى (وما
منهما إلا أذلُّ خؤون) فالتنبيه إنما كان بقوله (أو للذئب
أوفى أمانة) ليستدعى قوله (وما منهما إلا أذلُّ خؤون) ومنه
قول الآخر

وقد أعددتُ للحدثانِ حصناً

لو أنَّ المرءَ تنفعهُ العقولُ (١)

فقوله (أعددتُ للحدثانِ حصناً) تنبيهٌ على قول قائل :

(١) لأحيحة بن الجلاح . والعقول جمع عقل . وهو المعقل والملجأ

وهل يمنعُ من الحدّثانِ حِصْنٌ فتلافاه بقوله (لَوْ أَنَّ المرءَ تنفعه
العقول) وقال بعض الشعراء
إذا ما ظمّيتُ إلى ريقها جعلتُ المدامةَ عنها بديلاً
وأين المدامةُ من ريقها ولكن أعللُ قلباً عليلاً
فنبه بقوله (وأين المدامة من ريقها) على قول قائل : وهل
تكون المدامة بدلاً عن ريقها ، فاستدرك عند ذلك بقوله
(ولكن أعلل قلباً عليلاً)

ومما هو منسحب في أذيال التنبيه (التتميم) وهو أن تأخذ
في بيان معنى فيقع في نفسك أن السامع لم يتصوره على حدّ
حقيقته وإيضاح معناه فتعود إليه مؤكداً له فيندرج تحت
ما ذكرناه من خاصّة التنبيه ، وهذا كقول ابن الرومي

آرأؤكم ووجوهكم وسيؤفكم
في الحادّثات إذا دجّونَ نجومُ
منها معالمٌ للهدى ومصابيحُ
تجأو الدجّى والأخرى باتُ رجومُ

فقوله (نجوم) ورَدَ غيرَ مشرّوح ، لأنّه لا يفهم منه
ما ذكره من التفصيل في البيت الآخر ، فلهذا كان مبهمًا ،
فلما شرح تقاسيمَ النجوم في البيت الثاني جاء متممًا له ومُكملاً

لمعناه فلا جرم كان معنى التميم فيه حاصلًا ، وكان فيه التنبية
على ما ذكرناه ، فهذا أوردناه على أثر التنبية لما كان قريباً
منه وملتصقاً به فكان أحقّ بالإيراد على أثره وبالله التوفيق

(الصنف الثالث التوسيع)

ويقال له التوسيع ، فأما التوسيعُ بالسين المثلثة الفوقانية ،
فاشتقاقه من تَوْشِيعِ الشجرة وهو تَفْرِيعُ أصلها ، وأما
التوسيعُ بالسين المهملة ، فاشتقاقه من قولهم وَسَّعَ في حفر
البئر إذا فَسَّحَ فيه ، ومنه فَسَّحَ في المجلس ، إذا وَسَّعَهُ لمن يجلسُ
فيه ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن يأتي المتكلمُ
بِمُتْنِي يُفَسِّرُهُ بِمَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ ، وذلك من أجل أن
التثنية أصلها العطفُ ، فيوسَّعُ الاسمُ المثني بما يدلُّ على معناه
ويُرْشِدُ إليه على جهة العطف ، ومثاله قوله عليه السلام يَكْبُرُ
ابنُ آدَمَ وَيَشِبُّ مَعَهُ خَصْلَتَانِ ، الحِرْصُ وطُولُ الأَمَلِ ، وقواه
عليه السلام خَصْلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ ، البخلُ وسوءُ
الخلق ، ومنه قول ابن الرومي يمدح عبد الله بن سليمان بن وهب

إِذَا أَبُو قَاسِمٍ جَادَتْ لَنَا يَدُهُ
لَمْ يُحْمَدِ إِلَّا جُودَ أَنْ الْبَحْرُ وَالْمَطَرُ
وَإِنْ أَضَاءَتْ لَنَا أَنْوَارُ غُرَّتِهِ
تَضَاءَلِ النَّيِّرَانِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
وَإِنْ نَضًا حَدَّهُ أَوْ سَلَّ عَزَمَتَهُ
تَأَخَّرَ الْمَاضِيَانِ السَّيْفُ وَالْقَدَرُ
مَنْ لَمْ يَبَيْتْ حَذِرًا مِنْ سَطْوِ سَطْوَتِهِ
لَمْ يَذُرْ مَا الْمَرْءُ عَجَابِ الْخَوْفِ وَالْحَذَرُ
يَنَالُ بِالظَّنِّ مَا يَمِينًا الْعِيَانُ بِهِ
وَالشَّاهِدَانِ عَلَيْهِ الْعَيْنُ وَالْأَثَرُ
كَأَنَّهُ وَزِمَامُ الدَّهْرِ فِي يَدِهِ
يَذْرَى عَوَاقِبَ مَا يَأْتِي وَمَا يَذَرُ
وَإِحْسَنُ مِنْهُ نَظْمًا وَأَرْقُ جِلْدَةً وَأَدَقُّ فَهْمًا مَا قَالَ
بِعض المتأخرين
يَا مَنْ لَهُ الْأَطْيَبَانِ الْمَجْدُ وَالْكَرَمُ
وَمَنْ لَهُ الْمَاضِيَانِ السَّيْفُ وَالْقَلَمُ
وَمَنْ خَلَاتِقُهُ كَالرَّوْضِ ضَا حِكَّةً
فَطَبِيعَةُ الْأَحْسَنَانِ الْجُودُ وَالشِّيمُ

أنت الجوادُ وأنتَ البدرُ لا كذبُ
يُمحى بك الأَسودَ انِ الظلمُ والظلمُ
هناكَ ربُّكَ ما أوْلاكَ من نِعمٍ
لا مسكَ المؤذيانِ السقمُ والألمُ
وعادَكَ الشهرُ أعوامًا مكررةً
ما عظمَ الأُشرفانِ البيتُ والحرمُ
فهذه الأبيات من أعجب ما يأتي في أمثلة التوشيح ، وهي
من أرق الشعر وأمدحه ، وأدخله في حسن الانتظام وأفصحه
(الصنف الرابع التطريز)

وهو تفعيل من طرّزت الثوبَ إذا أتيتَ فيه بنقوشٍ
مختلفةٍ ، واشتقاقه من الطِّرازِ ، وهو فارسيٌّ مُعربٌ ، وهو في
مصطلح علماء البيان مقولٌ على ما يكون صدر الكلام والشعر
مشملاً على ثلاثة أسماء مختلفة المعاني ثم يؤتى بالعجز فتكرر
فيه الثلاثة بلفظ واحد ، ومن أمثله ما قاله بعضهم

وتسقيني وتشربُ من رحيقِ
خَلِيقِ أَنْ يَلْقَبَ بالخلوقِ

كَأَنَّ الْكَأْسَ فِي يَدَيْهَا وَفِيهَا

عَقِيقٌ فِي عَقِيقٍ فِي عَقِيقٍ

وَأَرَادَ بِالثَّلَاثَةِ يَدَيْهَا ، وَالْكَاسَ ، وَالْحِجْرَ ، وَكَلَّمَهَا مَحْمَرَةً فَكَّرَرَ

لَفْظَةَ الْعَقِيقِ إِشَارَةً إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَقَالَ ابْنُ الرَّومِيِّ يَذْمُ

بَنِي خَاقَانَ

أَمْثُورٌ مِنْ بَنِي خَاقَانَ عِنْدِي

عُجَابٌ فِي عُجَابٍ فِي عُجَابٍ

قُرُونٌ فِي زَعْمُوسٍ فِي وُجُوهٍ

صَلَابٌ فِي صَلَابٍ فِي صَلَابٍ

وَلَأَبِي نُوَّاسٍ

فَثَوْبِي مِثْلُ شِعْرِي مِثْلُ نَحْرِي

بِيَاضٌ فِي بِيَاضٍ فِي بِيَاضٍ

وَمِنْ عَجِيبٍ مَا جَاءَ فِي التَّطْرِينِ مِنْ أَيْبَاتٍ

فَثَوْبُكَ مِثْلُ شَعْرِكَ مِثْلُ بَخْتِي

سَوَادٌ فِي سَوَادٍ فِي سَوَادٍ

فَالْأَوَّلُ مَقُولٌ فِي لَابِسِ ثَوْبٍ أَبْيَضٍ وَالثَّانِي فِي لَابِسِ

ثَوْبٍ أَسْوَدٍ ، وَلَقَدْ أَحْسَنَّا فِي ذَلِكَ غَايَةَ الْإِحْسَانِ

(الصنف الخامس في الاطراد)

وهو مخالف لما ذكرناه من قبل من الاستطراد ، فإننا قد
ذكرنا أن الاستطراد يكون كلام ثم تدخل عليه كلاماً أجنبيّاً
عنه ثم ترجع الى الأول ، بخلاف الاطراد ، فإنه ذكر اسم
الممدوح بعينه (١) ليزداد إبانة وتوضيحاً على ترتيب صحيح
ونسقٍ مستقيم من غير تكاف في النظم ولا تعسف في السبك
حتى يكون ذكر الاسم في سهولته كاطراد الماء وسهولة
جرّيه وسيلانه ومثاله ما قال بعض الشعراء

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ مَلَّتْ عُرُوشُهُمْ بِعْتِيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ

وقال الاعشى

أَقَيْسُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ قَيْسِ بْنِ خَالِدِ

وَأَنْتَ أَمْرٌ يَرْجُو شَبَابَكَ وَأَيْلُ

وقال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ

قَتَلْنَا بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لَدَاتِهِ

ذُوَّابِ بْنِ أَسْمَاءِ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبِ

وقال آخر

(١) الاحسن تعريفه بان يذكر الشاعر اسم الممدوح واسم من

أمكنه من آبائه على الترتيب

من يكن رام حاجة بعدت عننه وأعيت عليه كل العياء
فلها أحمد المرحى ابن يحيى بن معاذ بن مسلم بن رجاء
فأما ذكر الأمهات والجدات فليس محموداً عند البلغاء
وأهل العلم بالمدايح الشعرية لما فيه من الركة وإنزال قدر الممدوح ،
وقد عيب على أبي نواس في مدحه لمحمد الأمين ذكره لأمه
في مدحه حيث قال

أصبحتَ با بن زُبَيْدَةَ ابنة جعفر أملاً لعقدِ حباله استحكاًمُ
فإن مثل هذا مما يُعدُّ في القبح في مثل هذا المقام ،
وهكذا قوله

وليس كجدتني أم موسى إذا نُسبت ولا كالخيزرانِ
وإنما كان هذا مكروهاً ، لأن شرف الإنسان إنما
يكون بالرجال لا من جهة النساء

(الصنف السادس القلب)

وهو من جملة أفانين البلاغة ، وفيه دلالة على الاقتدار
في الكلام والإغراق فيه ، ويأتي على أوجه خمسة ، أولها
(التبديل) وهو عكس الكلمات في نظامها وترتيبها ، ومثاله
قولهم كلامُ الملوك ملوكُ الكلام ، وفي الحريريات قوله

الإِنْسَانُ صَنِيعَةٌ الإِحْسَانُ وَرَبُّ الْجَمِيلِ فِعْلُ النَّدْبِ، وَشِيمَةُ
الْخَيْرِ ذَخِيرَةُ الْحَمْدِ، وَكَسْبُ الشُّكْرِ اسْتِثْمَارُ السَّعَادَةِ،
وَعُنْوَانُ الْكَرَمِ تِبَاشِيرُ الْبِشْرِ، وَكَقَوْلِ الْمُنَبِّي
فَلَا مَجْدَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ

وَلَا مَالَ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَجْدُهُ

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ
مِنَ الْحَيِّ) وَثَانِيهَا قَلْبُ الْبَعْضِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ

وَقَالُوا أَيُّ شَيْءٍ مِنْهُ أَحْلَى فَقُلْتُ الْمُقْلَتَانِ الْمُقْتَلَانِ

فَأَخَّرَ مَا قَدَّمَهُ فِي أَحَدِهِمَا، وَقَدَّمَ مَا أَخَّرَهُ كَمَا تَرَى،

وَثَانِيهَا قَلْبُ الْكَلِّ مِنَ الْكَلِمَةِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ

حَسَامُكَ مِنْهُ لِلْأَحْبَابِ فَتَحُّ وَرُفْحُكَ فِيهِ لِلْأَعْدَاءِ حَتْفٌ

(فَتَحُّ) مَقْلُوبُهُ مِنْ آخِرِهِ (حَتْفٌ) وَيُخَالَفُ مَا سَبَقَهُ

فَإِنَّ الْقَلْبَ فِي الْمُقْلَتَيْنِ وَالْمُقْتَلَيْنِ لَيْسَ إِلاَّ بَعْضُ الْكَلِمَةِ

لَا غَيْرَ، وَرَابِعُهَا (الْمُجَنِّحُ) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْقَلْبُ فِي أَوَّلِ

كَلِمَةٍ مِنَ الْبَيْتِ وَآخِرَ كَلِمَةٍ مِنْهُ وَهَذَا كَقَوْلِهِ

لَا حَ أَنْوَارُ الْهُدَى فِي كِفِّهِ فِي كُلِّ حَالٍ

فَقَوْلُهُ (لَاحٌ) فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ مَقْلُوبَةٌ (حَالٌ) فِي آخِرِهِ،

وخامسها (المستوى) وهو الذي من أوله وآخره على جهة الاستواء، وهو قليلٌ نادرٌ صعب المسلك، وعَرُّ المُرْتَقَى لا يكاد يأتي به إلا مَنْ أَفْلَقَ في البلاغة، وتقدّم في الفصاحة، وقد يأتي في النثر والنظم، فما جاء في كتاب الله تعالى قوله (كُلٌّ فِي فَلَكٍ) وقوله تعالى (وَرَبِّكَ فَكَبِّرُ) ومنه قول بعضهم مودتي لعلبي تدوم، وقال آخر دَامَ على العباد، وفي الحريريات قوله: مَنْ يَرْبُّ إِذَا بَرَّبْتُمْ، وقوله سَكَتَ كُلٌّ مَنْ تَمَّ لَكَ تَكْسٍ، وقوله كَبُرَ رَجَاءٌ أَجْرَ رَبِّكَ، ومن الشعر قوله

أَسْ أَرْمَلًا إِذَا عَرَا	وَارْعَ إِذَا الْمَرْءُ أَسَا
أَسْنِدُ أَخَا تَبَاهَةِ	أَبْنِ إِخَاءٍ دَنَسَا
أَسْلُ جَنَابَ غَاثِيمٍ	مُشَاغِبٍ إِنْ جَلَسَا
أَسْرُ إِذَا هَبَّ مَرًّا	وَأَزْمَ بِهِ إِذَا رَسَا
أَسْكُنُ تَقْوًا فَعَسَى	يُسْعِفُ وَقْتُ نَكْسَا

وأعجبُ الحَسَنِ في هذه الامور أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني، فعند هذا تَرَوْقُ وتحسن، فأما اذا جاءت على العكس من هذا نَزَلَ قدره ولم يكن معجبا كل الاعجاب

﴿ الصنف السابع التسميط ﴾

اعلم أن من الناس مَنْ يَعُدُّ هذا النوع من أنواع التسجيع ،
والحقُّ ما قاله الخليلُ بنُ أحمد رحمه الله تعالى : إنه مخالف
لأنواع السجع ، وهو أن يُوثق بالبيت من الشعر على أربعة
مقاطع ، فثلاثة منها على سجع واحد مع مراعاة القافية في الرابعة
الى أن تنقضي القصيدة على هذه الصفة ، واشتقاقه من قولهم :
عَقَدْتُ مُسَمِّطًا إِذَا رُوِيَ فِيهِ هَذِهِ الْحَالُ ، ومن أمثله قول
جنوب الهذليَّة

وحربٍ وردتٍ وثغرٍ سدّدتِ
وعلجٍ شدّدتِ عليه الجبالاً
ومالٍ حوّيتِ وخيلٍ حمّيتِ
وضيفٍ قرّيتِ يخاف الوكالاً (١)
وكقول امرئ القيس يصف رجلاً قتله
ومُسْتَلِّمٍ كَشَفْتُ بِالرُّمَحِ ذَيْلَهُ
أَقَمْتُ بَعْضِ ذِي سَفَاسِقِ مَيْلَهُ

(١) الوكال . بفتح الواو . الضعف

فجعتُ به في مُلتقى الحى خيله
تركتُ عتاقَ الطيرِ تحجبلُ حوله
كأنَّ على سرباله نضحَ جريالِ
فهذا حباء على أربعة مقاطيع ، والخامسة هي القافية ،
والأول أربعة رابعها القافية ، ومن الخمسة قوله

يا خليلي اسقياني بالزجاجِ
حلبَ الكرمة من غير مزاجِ

أنا لا ألتذُّ سمعاً باللجاجِ
فاسقنيها قبلَ تفريدِ الدجاجِ

قبل أن يؤذِنَ صبغى بانبلاجِ
إن أردتَ الرّاحَ فأشربها صباحاً

ومن ذلك ما ورد في الحريريات قوله
لزمتُ السّفارَ وجبتُ القفّارَ

وعفتُ النّفارَ لأجني الفرخَ
وخضتُ السيولَ ورضتُ الخيولَ

بجرِّ ذُيولِ الصّبا والمرحِ

وقوله

أَيَا مَنْ يَدَّعِي الْفَهْمَ إِلَى كَمِّ يَا أَخَا الْوَهْمِ
تُعَبِّي الذَّنْبَ وَالذَّمَّ وَتُخْطِي الْخَطَأَ الْجَمَّ

(الصنف الثامن)

(كمال البيان ومراعاة حسنه)

اعلم ان لهذا الصنف من المكانة في البلاغة مَوْقِعًا عَظِيمًا،
وحاصلُهُ في لسان أهل البلاغة أنه كشفُ المعنى وإيضاحه
حتى يصل إلى النفوس على أحسن شيء وأسهله ، وهو يأتي
على ثلاثة أوجه تفصلها بمعونة الله تعالى، وينقسم إلى ما يكون
قبيحاً في البيان وإلى ما يكون حسناً ، وإلى ما يكون متوسطاً
فهذه وجوه ثلاثة ، الوجه الأول أن يكون قبيحاً ، وهو
ما يكون فيه دلالةٌ على العيِّ ، وهذا كالذي يُخَكِّي عن (بَاقِلٍ)
وقد سئل عن ثمن ظبي وهو مُسِكُّ لَهُ ، فقيل له كم ثمن
هذا الظبي ، فأراد أن يقول أحد عشر درهماً فأدركه العيُّ
والحمقُ فَأَرْسَلَ الظبيَ وَفَرَّقَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْهِ وَأَذْلَعَ لِسَانَهُ
إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ بِأَحَدِ عَشْرِ دَرَاهِمًا فَأَفَلَّتَ الظبيُّ عَنِ يَدَيْهِ ، وَمِنْ
رَكِيكِ الْبَيَانِ وَنَازِلِ الْقَدْرِ فِيهِ أَنْ رَجُلًا كَانَتْ فِي يَدِهِ مَخْبِرَةٌ
مِنْ زَجَاجِ فَقِيلَ كَمِ أَصْحَابِ الْكِبَا ، فَفَتَحَ كَفَّهُ وَأَشَارَ

بأصابعه الخمس فسقطت المحبرة من يده وانكسرت ، ولقد كان يُغنيهِ عن ذلك أن يُحرِّكَ لسانه وينطقَ بلفظة الخمسة فيسلمَ من ذلك ، فهذا وما شاكلة من البيانات معدودٌ في غاية القبح والرَّكَّة ، ولا يكاد يفعله إلا أهلُ البلاهة ، ومن لا لبَّ له ، الوجهُ الثاني ما يُعدُّ في الحسَن ، وهو ما يأتي موضعاً للمعنى من غير زيادة فيكون فضلاً ، ولا نقصانٍ فيكون فيه إخلالٌ ، وتارة تأتي مع الإيجاز وتارة مع الإطناب ، فهاتان خاصتان ، الخاصة الأولى مجيئه مع الإيجاز ومثاله قول الشاعر

له لحظاتٌ عن حَفَافِي سَرِيرِهِ

إذا كَرَّهَا فِيهَا عِقَابٌ وَنَائِلٌ

فإنه قد جمع الى إيجازه وصف المدوح بالخلافة ومدحه بالقدرة وشدة الانتقام وإعطاء المعروف والهيبة والجلالة والمعظمة والأبهة ، الخاصة الثانية مجيئه مع الإطناب ومثاله قول بعض الشعراء يمدح رجلاً فأطنب في مدحه ووصفه بالخصال الباهرة

لقد وقفتُ عليه في الجُمُوع ضُحَى

وقد تعرَّضتِ الحُجَّابُ والخدمُ

حَيِّتَهُ بِسِلَامٍ وَهُوَ مُرْتَفِقٌ
وَضَجَّةُ النَّاسِ عِنْدَ الْبَابِ تَزْدَحِمُ
فِي كَفِّهِ خَيْرٌ رَانَ رِيحُهُ عَبِيقٌ
فِي كَفِّ أَرْوَعٍ فِي عَرِينِهِ شَمَمٌ
يُنْفِضِي حَيَاءً وَيُنْفِضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
فَمَا يَكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

فانظر الى ما أودعه في هذه الأبيات من الإطناب في مدحه بهذه الخصال كلها ، وذكرها مفصلة فيه أقوى دلالة على الإطناب ، فهذه أمثلة البيان الحسن ، الوجه الثالث في المتوسط من البيان ، وهو ما ليس فيه قبح كالذي حكيناه عن (باقلي) ولا فيه دلالة على الإيجاز والإطناب فيكون بالناس في الحسن ، ومثاله إذا قيل : كم أصحاب الكساء ، فقيل خمسة ، وكم المبشرون بالجنة من الصحابة ، فقلت عشرة ، فهذا بيان متوسط

(الصنف التاسع الإيضاح)

وهو إفعال ، من أوضحت الكلام إذا بينته ودرهم وضح ، إذا كان مضروبا ، فاشتقاقه من الظهور ، يقال وضح الفجر

إذا كان بيننا ، وفي مصطلح علماء البيان عبارة عن أن يُرى
في كلامك لبساً يكون موجهاً ، أو خفي الحكم فتردِّفه بكلامٍ
يوضِّح توجيهه ويظهر المراد منه ، فهذان وجهان ، الوجه
الأول أن يكون الذي يؤتى به من الكلام موضِّحاً لتوجيهه ،
ومثاله قول الشاعر

يُدَكِّرُنِيكَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ كُلَّهُ
وَفِيكَ الْحَيَا وَالْعِلْمُ وَالْجِلْمُ وَالْجَهْلُ
فَأَلْفَاكَ عَنْ مَكْرُوهٍهَا مُتَنَزِّهَا
وَأَلْفَاكَ فِي مَحْبُوبِهَا وَلَكِ الْفَضْلُ

قالبتُ الأول دالٌّ على التوجيه بمعنى أنه يحتملُ أن
يريد مدحه وأن يريد ذمّه لأنّه صرّح بان فيه الخير والشر وفيه
الحلم والجهل ، فيحتمل أن يكون المراد مدحه ، ويحتمل أن
يريد ذمّه ، فإذا قال بعد ذلك في البيت الثاني إنه برى عن
مكروهها ، ومتنزّه عنه ، وأنه في محبوبها له الزيادة على غيره
في الصفات المحمودة ، أزال ما يحتمله الأول من الذم ، وأزال
توجيهه الذي يحتمله ، الوجه الثاني أن يكون الذي يؤتى به

من الكلام موضحاً لحُكْمِ خَفِيٍّ ومثاله ما يقوله بعض الشعراء

ومُقَرَّطَقٍ يُغْنِي النَّدِيمَ بوجهه

عن كأسه المُمَلَى وَعَنْ إِبْرِيْقِهِ

فِعْلُ المُدَامِ وَلَوْنُهَا وَمَذَاقُهَا

فِي مَقْلَتَيْهِ وَوَجْنَتَيْهِ وَرِيْقِهِ

فالبيت الأول حكمه خَفِيٌّ لا يُراد القصد فيه ، لأنه

لم يُفصح بمقصوده عن كون النَّدِيمِ يُغْنِي بوجهه ، وما الذي

أغناه عن حمل الكأس والإبريق ، فلما قال في البيت الثاني

فِعْلُ المُدَامِ وَلَوْنُهَا وَمَذَاقُهَا

فِي مَقْلَتَيْهِ وَوَجْنَتَيْهِ وَرِيْقِهِ

وأراد أن المقلتين يُسْكِرَانِ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِمَا وَيُخْجِلَانِهِ

كما تُسْكِرُ الخمرُ العقولَ وَتُخْجِرُهَا وَتُدْهَشُهَا وَحُمْرَةُ المُدَامِ

تُشَبِّهُهَا حُمْرَةُ خَدَيْهِ ، ومذاقُ المُدَامِ يُشَبِّهُ رِيْقَهُ ، صار البيت

موضحاً لهذه الامور الثلاثة مبيّناً لها ولحكمها ، والمُقَرَّطَقُ

بالقافين ، لابسُ القَبَاءِ ، والمُقَرَّطَفُ . بقاف وفاء هو اللابسُ

لثوب له خَمَلٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(الصنف العاشر التتميم)

وهو تفعيل من قولهم تَمَّه إذا أَكَلَهُ ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن تقييد الكلام بفضلةٍ لقصد المبالغة ، أو للصيانة عن احتمال الخطأ ، أو لتقويم الوزن ، فهذا تقرير معناه في مُراد علماء البلاغة ، ثم يَرِدُ على أوجه ثلاثة ، إِمَّا للمبالغة ، وإِمَّا للصيانة ، وإِمَّا لإقامة الزينة على حد ما ذكرناه في شرح ماهيته ، أولها أن يكون وارداً على جهة المبالغة بأن تكون الفائدة في تلك الفضلة إنما هي المبالغة لا غيرُ ، ومثاله قول زهير

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عَلَاتِهِ هَرَمًا
يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

فقوله (على علاته) تميمٌ للمبالغة، فوقعت في غاية الحسن والرشاقة كما ترى، والمراد بقوله على علاته أي على حالاته وكقوله يمدحُ هَرِمًا أَيضًا

إِنَّ الْكَرِيمَ عَلَى عَلَاتِهِ هَرِمٌ ، فهذه اللفظةُ حصل من أجلها مبالغة في المدح لا يخفى ، وثانيها أن تكون واردةً على

جهة الصيانة عن احتمال الخطأ فتزد رافعة له ، ومثاله ما قاله
بعض الشعراء

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مَفْسُدهَا صَوَّبَ الرَّبِيعِ وَدِيمَةً تَهْمِي
فَقَوْلُهُ غَيْرَ مَفْسُدهَا ، فَضْلَةٌ وَارِدَةٌ لِرَفْعِ الْإِيهَامِ الْحَاصِلِ
مَنْ يَدْعُو عَلَى الدِّيَارِ بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ لِيَكُونَ مَفْسُدًا لَهَا ، فَانظُرْ إِلَى
مَوْجِعِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مَا أَرْقَهُ وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ أَجْلِ مَا اشْتَمَلَتْ
عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْإِحْتِرَازِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَهَكَذَا قَوْلُ مَنْ قَالَ
لَنْ كَانَ بَاقِي عَيْشِنَا مِثْلَ مَا مَضَى

فَلَلْحَبِّ إِنْ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ أَرْوَحُ (١)

فَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ مَعْنَاهُ سَلَامَةُ الْعَاقِبَةِ ، وَأَرَادَ أَنْ
أَوَّلِ الْحَبِّ كَانَ فِيهِ بِلَهْنِيَّةٍ وَخَفْضِ عَيْشٍ وَأَذَّةٍ وَرَاحَةٍ ، فَإِنْ
كَانَ آخِرُهُ مِثْلَ أَوَّلِهِ فَالْحَبُّ لَا مَحَالَةَ أَحْمَدُ عَاقِبَةٌ ، لَكِنْ
بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ الْعَاقِبَةُ فِيهِ سَلِيمَةً عَمَّا يَشُوبُهَا ، لِأَنَّ الْحَبَّ
الْأَكْثَرَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ خَطَأً تَكَادُ أَنْ تَكُونَ عَقْبَاهُ وَخِيَمَةٌ
يَدْخُلُ بِسَبَبِهَا النَّارُ ، فَإِذَا كَانَ هَذَا سَلِيمَةً عَوَاقِبُهُ فَهُوَ أَرْوَحُ ،

(١) المحفوظ فلموت . عوض فللحب

يعنى مشتَهَى طَيِّبٌ لسلامته عما لا يكاد ينفك عنه ، وثالثها أن يكون وارداً على جهة الاستقامة للوزن ولا يُحتاج اليه في المبالغة ولا للاحتراز ، ومثاله قول المتنبي

وخفوق قلبٍ لو رأيتَ لهيبه يا جنَّتِي لرأيتَ فيه جهنماً
فان المعنى تامٌ ، لكنه لما كان الوزن غير مستقيم لو

انخرمَ عن قوله يا جنَّتِي، أتى بها من أجل استقامة الزنة لا غيرُ،
فحصل طباقٌ وحسنٌ موقع لا يوجدُ مع حذفها ، ولو قال
عِوضِهَا (يا مُنِيَّتِي) لاستقام الوزن ، لكن لا طباق فيها
ولا يكون لها موقع حسنٌ ، وقد ذكرنا فيما سلف الاعتراض ،
وبيننا ما يحسنُ منه وما يقبحُ ، فأغنى عن الإعادة وبالله التوفيق

(الصنف الحادى عشر الاستيعاب)

وهو استفعالٌ من قولهم : استوعبتُ ما فى القَدَح من
اللبن شرباً ، اذا أتيت عليه وهو فى لسان أهل البلاغة عبارة
عن أن يتعلق بالكلام معنى له أقسامٌ متعدّدة فيستوعبها
فى الذكر ويأتى عليها ، ومثاله قول عمر بن أبى ربيعة

تهيمُ الى نعمٍ فلا الشَّمْلُ جامعٌ
ولا الحَبْلُ موصولٌ ولا أنتَ تقصُرُ

وَلَا قُرْبُ نُعْمٍ إِنْ ذَنْتَ لَكَ نَافِعٌ

وَلَا نَأْيُهَا يُسْلِي وَلَا أَنْتَ تَصْبِرُ

فانظر الى استيعابه جميع متعلقات قوله (تهم بحيث لو عددها بحرف العطف لكان ذلك صحيحاً جامعاً ، وقد جاء في القرآن ما هذا حاله كقوله تعالى (يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْ أُنَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكُورَ أَوْ الْيُنثَىٰ ذُكْرَانًا وَإِنَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا) فهذا التقسيم حاصراً لا مزيداً على حضره مع ما فيه من البلاغة التي ليس وراءها غاية ، لانه في معنى ، الناس على طبقاتهم واختلاف احوالهم على أربعة اصناف ، فمنهم من له بنات لا غير ، ومنهم من له بنون ، ومنهم ذو بنات وبنين ، ومنهم من هو عقيم لا ولد له من ابن ولا بنت ، فهذه الآية مستوعبة لما ذكرناه ، وكقول بشار

فَرَّاحَ فَرِيقٍ فِي الْأَسَارَى وَمِثْلَهُ

قَتِيلٌ وَقَسْمٌ لَأَذَّ بِالْبَحْرِ هَارِبُهُ

فاستوعب أنواع التشكيل وتفريق الشمل ، كأنه قال صاروا بين أسير ومقتول وهارب في البحار لعله ينجو ، وكما فعله عمرو بن الأهتم بهذيل في قوله

اشرباً لا شربتماً فهذيلٌ من قتيل وهارب وأسير
فاستوعب ما وقعوا فيه من أنواع العذاب بالقتل والأسر
والتطريد ، وكما قال بعض اهل الحماسة
فهبها كشيء لم يكن أو كمنارح
به الدار أو من غيبتة المقابر
فجمع في ذلك بين أنواع العدم حتى استوعبها ، وكما قال
نصيب^(١)

فقال فريق القوم أما سألتهم
نعم وفريق أئمن الله ما ندرى
فاستوعب جميع نوعى الجواب فى النفى والإثبات ، فلم
يبق بعد ذلك شيء ، فما هذا حاله اذا ورد فى الكلام فى نظمه
أو ثره كان أدل ما يكون على البلاغة وأقوم شيء فى الفصاحة ،
ولا يكاد يختص به إلا من رَسَخَتْ قَدَمُهُ فِيهَا
(الصنف الثانى عشر الأكمال)

وهو إفعالٌ ، من أكمل الشيء إذا حصله على حالة

(١) قبله

وقد ذكرت لى بالكثير مؤالفا قلاص عدى أو قلاص أبى بكر

لا زيادة عليها في تمامه ، وهو في مصطلح علماء البيان مقولٌ
على أن تذكر شيئاً من أفانين الكلام ، فترى في إفادته المدح
كأنه ناقصٌ لكونه مؤهماً بعيبٍ من جهة دلالة مفهومه فتأتي
بجملته فتكمله بها تكون رافعةً لذلك العيب المتوهم ، وهذا
مثاله أن تذكر من كان مشهوراً بالشجاعة دون الكرم ، ومن
كان عالماً بالبلاغة دون سداد الرأي ونفاذ العزيمة ، فترى في
ظاهر الحال أنه ناقصٌ بالإضافة الى عدم تلك الصفة المفقودة
عنه ، فتذكر كلاماً يكمل المدح ويرفع ذلك التوهم كما قال
كعب بن سعد الفنوي في ذلك
حليمٌ إذا ما الحليمُ زينَ أهله

مع الحليم في عين العدو مهيبٌ

فانه لو اقتصر على قوله (حليمٌ إذا ما الحليمُ زينَ أهله)
لأوهم الى السامع أنه غيرُ وافٍ بالمدح ، لان كلَّ مَنْ لا يعرف
منه الا الحليمُ رُبما طمع فيه عدوه فنال منه ما يُدْمُ به ، فلما
كان ذلك متوهماً عند إطلاقه أُرْدَفَه بما يكون رافعاً للاحتمال
مكثلاً للفائدة بوصف الحليم ، وهو قوله (مع الحليم في عين العدو
مهيب) ليدفع به ما ذكرناه من التوهم ، وكقول السموءل
بن عادياًء

وما مات منا سيِّدٌ في فراشه (١)

ولا طُلَّ مِنَّا حيثُ كان قَتِيلٌ

فلو اقتصر على قوله (وما مات منا سيد في فراشه) لأوهم أنهم صُبروا على الحروب والقتل دون الانتصار من أعدائهم ، فلا جرَمَ أكملهُ بقوله (ولا طُلَّ مِنَّا حيثُ كان قَتِيلٌ) فارتفع ذلك الاحتمال المتوهمُ وزال ، وكما قال ابن الرومي ثراً : انى وِلِيُّكَ الذى لم يزل تنقادُ اليك مودتُهُ من غير طَمَعٍ ولا جزعٍ ، وإِن كُنْتَ لَدِى الرَغْبَةِ مَطْلَبًا ، وَلِذِى الرَهْبَةِ مَهْرَبًا ، فلوسكت على قوله انى وِلِيُّكَ الذى لم يزل تنقاد اليك مودته من غير طمع ولا جزع ، لأوهم أنه لا يُطْمَعُ فِيهِ لِقَلَّةُ ذات يده ولا يرهب منه لعجزه ، فلما قال وإِن كُنْتَ لَدِى الرَغْبَةِ مَطْلَبًا وَلِذِى الرَهْبَةِ مَهْرَبًا ، أكمله ورفع الاحتمال الذى ذكرناه ، والتفرقة بين الإيْمالِ والتتيميمِ ظاهرةٌ مع كونهما مشتركين فى أنهما إِنَّمَا زِيدَا مِنْ أَجْلِ رَفْعِ الوَهْمِ عَنْ تَخْيِيلِ مَا يَحِطُّ مِنَ المَدْحِ وَيُسْقِطُهُ ، وحاصلها من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما من جهة اللفظ فهو أَنَّ التتيميمِ إِنَّمَا يُقَالُ فى شَيْءٍ نَقَصَ ثُمَّ تَمَّمَ

(١) الرواية حُتِفَ أَنْفَهُ

بغيره ، بخلاف الإكمال فإنه تامٌ لم ينقص منه شيء ، خلا أنه
أكملٌ بغيره ، فصار الأول بالزيادة تاماً، و صار الثاني بالزيادة
كاملاً ، وأما من جهة المعنى فهو أن التتميم إنما يذكر من
أجل رفع احتمال متوهم ، فهذا افتراقاً ، فالإتمام يرفع الخطأ
مما ليس ذمّاً ، والإكمال يرفع الذم المتوهم إذا لم يذكر ، فهذا
تقريرٌ ما يمكن من التفرقة بينهما ، ومن عرف أمثلتهما تحقق
ما ذكرناه

(الصنف الثالث عشر في التذييل)

وهو تفصيلٌ من قولهم ذيلٌ كلامه إذا عقبه بكلام بعد كمال
غرضه منه ، فأما معناه في اصطلاح علماء البلاغة فهو عبارة
عن الإتيان بجملة مستقلة بعد إتمام الكلام لإفادة التوكيد
وتقرير لحقيقة الكلام ، وذلك التحقيق قد يكون لمنطوق
الكلام ، وتارة يكون لمفهومه فهذان وجهان ، الوجه
الأول أن يكون سؤقه من أجل تأكيد منطوق الكلام ،
ومثاله قوله تعالى (ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى
الآ الكفور) لأنّ حاصل قوله تعالى (ذلك جزيناهم بما
كفروا) ظاهره وصريحه يدلان على أن الوجه في استحقاقهم

لما استحقَّوه من نزول العذاب ، إنما كان من أجل كفرهم لأن قوله (بما كفروا) تعليلٌ للجزاء من أجل الكفر ، فقوله بعده (وهل يجازى الا الكفور) تقريرٌ وتأكيده لما سبق من الجملة الأولى وتحقيقٌ لها ، لأنه دالٌّ عليها ومحققٌ لفائدتها وهكذا قوله تعالى (وما جعلنا لبشرٍ من قبلك الخلدَ أفانٍ مِتَ فهمُ الخالدونَ كلُّ نفسٍ ذائقةٌ الموت) فلما قال (وما جعلنا لبشرٍ من قبلك الخلد) ذيلًا بتذييلين ، كلُّ واحدٍ منهما محققٌ لفائدتها ودالٌّ على مضمونها ، الأولُ منهما قوله (افانٍ مِتَ فهم الخالدون) فهذا الاستفهام واردٌ على جهة الإنكار عليهم في زعمهم الخلود ، وأراد أنه لا تتصور أن تكون أنت ميتًا وهم خالدون بمدك ، فإذا كان لا خلود لك مع ما اختصاصت به من المكانة والزلفة عند الله تعالى فهم أحقُّ بالانقطاع والزوال لا محالة ، والثاني قوله تعالى (كلُّ نفسٍ ذائقة الموت) فهذا أيضًا توكيد لقوله (وما جعلنا لبشرٍ من قبلك الخلد) لأن هذا العموم قاطع لكل ظنٍّ ويأسٍ عن كلِّ أمرٍ يُطمع بالخلود ، ومن الأمثلة في ذلك ما قاله بعض الشعراء في ممدوحه

لم يبقِ جودك لي شيئًا أو مثله

تركتني أصعب الدنيا بلا أمل

فقوله (تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل) مؤكداً لما دلت عليه الجملة الأولى بظاھرھا ، وهو قوله (لم يبق جودك لي شيئاً أوامه) لأنه مُصْرَحٌ بأن جوده لم يترك له أُمْنِيَّةً يَتَمَنَّاها . فلم يبق له أملٌ في الدنيا يرجو حصوله بحال ، وهذا نهاية المدح ، وقد أخذ المتنبى وزاد عليه في قوله من قصيدة يمدح بها سيف الدولة

تَمَنِّي الأَمَانِيَّ صَرَغِي دُونَ مَبْلَغِهِ

فَمَا يَقُولُ لشيءٍ لَيْتَ ذَلِكَ لِي

وهذا أعظم من الأول في المدح وأدخل في الأدب مع الممدوح ، حيث جعله في قبيل من لا يتمنى شيئاً أصلاً ، الوجه الثاني أن تكون الجملة الثانية مسوقة من أجل تأكيد مفهوم الكلام ، ومثاله بيت النابغة

وَلَسْتَ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ

عَلَى شَعَثِ أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبِ

فقوله (ولست بمسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ) دالٌّ من جهة مفهومه على نفي الكامل من الرجال ، ثم أكد هذا المفهوم بقوله (أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبِ) لأنَّ معناه أَنَا أَسْتَفْهِمُكَ عَنْهُ فَإِنِّي لَا أَكَادُ أَجْدُهُ ، ومن ذلك ما قاله الحطيئة

نَزُورُ فَيَ يُعْطِي عَلَى الْحَمْدِ مَالَهُ

وَمَنْ يُعْطِ أَثْمَانَ الْمَكَارِمِ يُحْمَدُ

فمفهوم قوله (يعطى على الحمد ماله) أنه لا يعطى ماله

الا لأجل أن يحمد ، وقوله بعد ذلك (ومن يعطى أثمان المكارم

يحمد) محقق له ومؤكّد لفائدته ، فلاجل هذا كان ما هذا

حاله تذيلاً ، واشتقاقه من ذيل الفرس ، إمّا لانه زائدٌ على

كمال خلقها ، كما أن هذا مزيد على جهة التوكيد ، وإمّا لأنه في

عجزها كما أن هذا إنما يأتي على أذبار الجمل مقررّاً لها

(الصنف الرابع عشر في التفسير)

وهو تفصيل من الفسر ، وهو البيان ، يقال فسّر الكلام

يفسّره إذ ايّنه ، ويقال لنظر الطبيب إلى بول الرجل فسّره

لانه يتبين به حاله ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن

يقع في مفردات كلامك لفظٌ مبهمٌ أو عددٌ مجملٌ أو غير

ذلك مما يفتقر الى بيان ، فتأتي بما يقرّر ذلك ويكون شرحاً له

من بيانٍ وكشفٍ ، ثم إن وقوعه يكون على وجهين ، الوجه

الأول أن يكون الإيهام واقعاً في أحد ركني الإسناد ،

فيكون بيانه بالركن الآخر ومثاله قول بعض الشعراء

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وأبو إسحق والقمر
يحكى أفاعيله في كل نائبة
الغيث والليث والصمصامة الذكور

فالإيهام إنما وقع في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ، وهو واقع في موضع المبتدا وبيانه إنما وقع بركنه الثاني وهو خبر المبتدا ، وهكذا قوله (يحكى أفاعيله) فان الإيهام واقع فيه ، وقد فسر به بقوله الغيث والليث والصمصامة الذكر ، فهذه الامور كلها فاعلة لقوله يحكى أفاعيله ، فلاجل هذا قضينا فيها بأن الركن الثاني وهو الفاعل يفسر الركن الأول ، وهو قوله يحكى أفاعيله ، فلاجل ملازمة أحد الركنين لصاحبه لا جرم جاز أن يكون أحدهما مفسراً للآخر كما أشرنا اليه ، الوجه الثاني أن يأتي على خلاف الأول ، وهو أن يكون الثاني مفسراً للاول بالصفة ، وهذا كقول الفرزدق يمدح أقواماً

لقد جئت قوماً لو لجأت اليهم
طريد دم أو حاملاً ثقل مغرم
لأفيت منهم معطياً أو مطاعناً
وراءك شزراً بالوشيج المقوم

فلما عدّد تلك الأمور الثلاثة المُجحفّة بالانسان الطرّد
والثقل والإيعدام على من رواه (مُعَدَم) فأما من رواه بالراء
وهو الصحيح فهما أمران ، الطرد وحمل الثقل الذي يَغْرَمُ
لأجله عقبه بأمرين كل واحد منهما موضع لما قاله على جهة
المقابلة بما يصلح له فقابل الطرّد بالنصرة بالطعان حوله حتى
يستنصر من حقه ، وقابل قوله حمل ثقل المعدم ، بقوله معطياً
ليَجْبُرُ فقره فهكذا حال التفسير يأتي على هذين الوجهين
وما أشبههما ، فاذا حصل على الصفة التي يكون فيها بيانٌ لما
سبقه فهو تفسيرٌ ، وان اختلفت فيه الأمثلة

(الصنف الخامس عشر في المبالغة)

وهي مصدر من قولك بالغتُ في الشيء مبالغةً إذا بلغت
أقصى الغرض منه ، وفي مصطلح علماء البيان هي أن تُثَبِتَ
للشيء وصفاً من الأوصاف تقصد فيه الزيادة على غيره ، إمّا
على جهة الامكان ، أو التعذّر ، أو الاستحالة فقوله أن تُثَبِتَ
للشيء وصفاً من الأوصاف عامٌ يندرج فيه ما فيه مبالغة ،
وما ليس فيه مبالغة ، وقوله تقصد فيه الزيادة على غيره ، يُخْرِجُ
عنه ما ليس كذلك ، فان حقيقة المبالغة الزيادة لا محالة وقوله

وصفاً من الاوصاف ، عامّ في المدح والذم ، والحمد ، والشكر
وسائر الاوصاف التي يمكن فيها الزيادة وقوله إِمَّا على جهة
الإمكان ، أو التعذر ، أو الاستحالة ، يشمل أنواع المبالغة ،
لأن ما ذكرناه يقال له مبالغة إذا كان يصح وقوعه ، أو يكون
متعذراً مع مكانه ، أو مستحيلاً لا يمكن وقوعه فكله حدود في
المبالغة ، فإذا عرفت هذا فلنذكر مذاهب الناس فيها ، ثم
نذكر طرقها ، ثم نردفه بذكر أنواعها فهذه فوائدُ ثلاثُ فصلها
بعمونة الله تعالى

(الفائدة الاولى)

(في ذكر مذاهب الناس فيها)

اعلم أن لعلماء البيان في المبالغة مذاهبَ ثلاثة في كيفية
مدخلها في الكلام وإفادتها لما تفيد ، وهل تعدُّ من فنون
علم البديع ام لا

(المذهب الاول)

أنها غير معدودة من محاسن الكلام ، ولا من جملة
فضائله ، وحجبتهم على هذا هو أن خير الكلام ما خرج مخرج
الحق وجاء على منهاج الصدق من غير افراط ولا تفريط ،

والمبالغة لا تخلو عن ذلك كما جاء في أشعار المتأخرين من الإغراق والغلو، وجه آخر وهو أن المبالغة لا يكاد يستعملها إلا من عجز عن استعمال المألوف والاختراع الجارى على الأساليب المعهودة، فلا جرم عمد إلى المبالغة ليستحل بلادته بما يظهر فيه من التهويل ولهذا تراها مخرجة للكلام إلى حد الاستحالة، فهذا تقرير كلام من منع المبالغة

(المذهب الثانى)

على عكس هذا وهو أن المبالغة من أجل المقاصد فى الفصاحة، وأعظمها فى البراعة، ومن أجلها نشأت المحاسن فى المعانى الشعرية، وحجبتهم على هذا أن خير الشعر أكلذبه، وأفضل الكلام ما بولغ فيه، ولهذا فإنك ترى الكلام إذا خلا عنها وبعده عن استعمالها كان ركيكاً نازلاً قدره، ومتى خلط بها ظهرت فصاحته وراق روتقه وحسن بهاؤه وبريقه، فهذا تقرير مقالة من قبلها واستعملها

(المذهب الثالث)

مذهب من توسط، وهو أن المبالغة فن من فنون الكلام ونوع من محاسنه، ولا شك أن للكلام بها فضل

بهَاءَ وجودةً روتق وصفاء لا يخفى على من كان له أدنى ذوق ، ولكن ليس على جهة الإِطلاق ، فان الصدق فضله لا يُجحد ، وحسنه لا يُنكر ، فهما كانت المبالغة جارية على جهة الاعتدال بالصدق فهي حسنة جميلة ، ومهما كانت جارية على جهة الغلو والاعراق فهي مذمومة ، فهذه مذاهب المتكلمين في حكم المبالغة قد حصرناها وضبطناها ليتضح الحق ويظهر أمره ، والمختارُ عندنا وعليه تعويلُ أهل التحقيق من علماء البيان تقريرُ نُشيرُ الى مبادئه ، ونرّمزُ الى أسراره ومعانيه ، فنقول أمّا مَنْ عَابَ المبالغة فقد أخطأ ، فإن المبالغة فضيلة عظيمة لا يمكن دَفْعُها وإِنْكارها ولولا أنها في أعلى مراتب علم البيان لما جاء القرآن ملاحظاً لها في أكثر أحواله ، وجاءت فيه على وجوه مختلفة لا يمكن حصرها ، فقد أخطأ من عابها على الإِطلاق ، وأمّا مَنْ استجَادَها على الإِطلاق فغيرُ مصيبٍ على الإِطلاق أيضاً لأن منها ما يخرج عن الحد فيعظمُ فيه الغلوُّ والاعراق فيكون مذموماً كما سيُضحى عن أقوام أغرقوا فيها وتجاوزوا الحد بحيث لا يمكن تصوُّرُ ما قالوه على حالٍ قُرْبٍ ولا بُعْدٍ ، لكن خيراً الأمور أوساطها ، فما كان من الكلام جارياً على حدِّ الاستقامة من غير إفراطٍ ولا

تفريطٍ فهو الحسنُ لا مرأءٍ فيه ، فيكون فيه نوعٌ من المبالغة
من غير خروج ولا تجاوز حدٍّ ، وأحسنُ بيتٍ ما قاله زهير
وهو من بدائع حِكْمِهِ الشَّعْرِيَّةِ

ومهما تكن عند امرئٍ من خَلِيقَةٍ

وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فما هذا حاله من أعجب الأبيات وأصدقها حِكْمَةً ،
وأدخلها في معرفة أخلاق الناس ، ومن ذلك ما قاله حسان بن
ثابتٍ في حُسن الصدق

وإنما الشعرُ لبُّ المرءِ يعرضه

على المجالسِ إن كَيْسًا وإن حَمَقًا

فإن أشعرَ بيتٍ أنتَ قائله

بيتٌ يُقالُ إذا أنشدته صدقا

ومن أجل الإِخْلالِ بالمبالغة ومراعاتها عيبَ على حسان

في قوله

لنا الجفّناتُ الغرُّ يلمعن بالضُّحَى

وأسيافنا يقطرن من نَجْدَةٍ دَمًا

فمريب عليه قوله الجفّنات ، وهو جمع قَلَّةٍ ، وليس هذا

من مواضع القلة ، وكان الأُحسنُ فيه الجفان وقوله (الغرُّ)
والغرُّ إنما تُستعمل في مدح الشيء بالوضوح ، وليس هذا من
مواضعه ، وكان الأُحسنُ (يُمرِّعَن) من كثرة الدهن وقوله
يَلْمَعَنَّ بِالضَّحَى ، فَإِنْ كُلُّ شَيْءٍ يَلْمَعُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ عَلَيْهِ ،
وكان الأُفصح فيه ، يلمعَنَّ في سواد الليل من كثرة الأصباغ ،
وقوله وأسيافنا جمع قلة ، وهذا ليس من مواضعه وكان الأفصح
ذكر جمع الكثرة كالسيوف ، وقواه (يقطرن) لأن القطرة
قليلةٌ حقيرةٌ وكان الأُفصح (يسلن) عوضَ يقطرن ، فعرفت
بما ذكرناه أن الكلام متى عرِّى عن استعمال المبالغة كان
مذموماً نازل القدر ، فينحلُّ من مجموع ما ذكرناه ها هنا معرفةٌ
ما يُقبَلُ في المبالغة وما يُردُّ ، وما يكون محموداً أو مذموماً بما
قررناه والله اعلم بالصواب

(الفائدة الثانية)

(في ذكر طرق المبالغة)

اعلم أن المبالغة إذا كانت مستعملة في الكلام مكسبةً
له رونقاً وحلاوةً ، فلا بدَّ فيها من طريق يوصل إليها ، وجملة
ما يذكر من ذلك طرق ثلاث

ج ٣ م ١٦ - (الطراز)

(الطريق الأولى)

أن يستعمل اللفظ في غير ما وُضع له في الاصل إما على جهة الاستعارة ، أو الكناية ، أو التمثيل ، على ما سبق تقريره في الأنواع المجازية ، فإنه إنما استعمل فيها على تلك الأوجه من أجل المبالغة في معناها ، فإن قولنا مررت بالرجل الأسد يخالف قولنا مررت بالرجل الشجاع البالغ في الشجاعة كل مبلغ ، وما ذاك إلا لما فيه من المبالغة بكونه تجازاً ، وكما قال بعض الشعراء في وصف القرطاس

وَيَرَى الصَّحِيفَةَ حَلْبَةً وَجِيَادَهَا

أَقْلَامَهُ وَصَرِيرَهُنَّ صَهِيلاً

وكقول المتنبي

بَدَتْ قِرَاءً وَمَأَلَتْ خُوطَ بَانَ

وَفَاحَتْ عُنْبِرًا وَرَنْتَ غَزَالَا

إلى غير ذلك من رقيق الاستعارة وبديعها

(الطريق الثانية)

أن تُرادف الصفات وتكون متكررةً لإِعظام حال الموصوف ورفع شأنه ، ومن أجل قصد التهويل في المعنى

المقصود وإشارة أمره من مدح أو ذم كقوله تعالى (الله
نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح
المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب دري يوقد من
شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور) فانظر الى تعديد هذه
الجميل ومجئها من غير حرف عطف ، كيف أفادت المبالغة
في حال الموصوف ، وأشادت من قدره ورفعت من حاله ،
وأبانت المقصود على أحسن هيئة ، وكقوله تعالى (أو كظلمات
في بحر أعجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب
ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها)
فتأمل هذه الأوصاف في نعت النور والظلمة ، كيف أصابت
المحز ، وطبقت المفصل في تحصيل المقصود وإظهار المبالغة
فيه كما ترى

(الطريق الثالثة)

إتمام الكلام بما يوجب حصول المبالغة فيه وإكماله به
وهذا كقول من قال يمدح نفسه وقومه

وَنُكْرِمُ جَارِنَا مَا دَامَ فِينَا
وَتَتَّبِعُهُ الْكِرَامَةَ حَيْثُ كَانَا

فإنه لم يكتف بما صدره في أول البيت من مقدار ما هو عليه وقومه من الإحسان إلى الجار والقيام بحقه وبذل الجهد في المعروف إليه ، حتى شفعه بقوله (وتبعه الكرامة حيث كانا) مشتملاً على زيادتين ، الزيادة الأولى لحوق الكرامة له من الإتحاف والإلطف وكثرة الإحسان والتبجيل والتعظيم ، والزيادة الثانية قوله (حيث كانا) وأراد به حيث يسير من سائر الجهات من برٍّ أو بحرٍ أو سهلٍ أو جبل ، فخصول هاتين الزيادتين قد اشتمل على المبالغة فيما ذكرناه ، وكقول أبي تمام في صفة الفرس ومدحه بصبره وتجلده على الجرى

وَأَصْرَعُ أَيَّ الْوَحْشِ قَفِيْتُهُ بِهِ

وَأَنْزَلُ عَنْهُ مِثْلَهُ حِينَ أَرْكَبُ

فلما مدحه بأنه يلحق كلَّ وحشٍ عليه ولم يستثن شيئاً من ذلك عقبه بأعظم منه مدحاً وأكثر مبالغة بقوله (وأنزلُ عنه مثله حين أركب) في جُوم جريه وكثرة نشاطه ، أو أنه لا يعرق مع كثرة جريه لمزيد القوة وشدة صلابته

(الفائدة الثانية)

(في ذكر أنواع المبالغة)

اعلم أن المبالغة ترجع حقيقة أمرها الى دعوى المتكلم للوصف اشتداداً فيما سيق من أجله على مقدارٍ فوق ما يُسَلَّمه العقل ويستقرُّ به ، ثم ذلك المقدارُ في نفسه إما أن يكون ممكناً أو غير ممكن ، والممكنُ إما أن يكون واقعاً أو غير واقع ، فدعوى كون الوصف على مقدارٍ مستبعدٍ يصحُّ وقوعه عادةً ، يسمّى مبالغةً ، ودعوى كون الوصف على مقدارٍ ممكنٍ يتتبعُ وقوعه عادةً ، يسمّى إغراقاً ، ودعوى كون الوصف على مقدارٍ غير ممكنٍ يسمّى غلوّاً ، فهذه ضروبٌ ثلاثةٌ نذكر ما يتوجه في كل واحد منها بمعونة الله تعالى

(الضرب الأول منها)

ما يستبعدُ في العقل ، لكن وقوعه صحيحٌ وهو المبالغة ، ومثاله قوله تعالى (واخفِضْ لَهَا جَنَاحَ الذِّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) وقوله تعالى (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) فما هذا حاله معدودٌ في المبالغة ، ولو قال عوض هذه المقالة تواضع لوالديك

والمؤمنين ، لرأيته خالياً عن ديباج البلاغة وعارياً عن ثوبها
وكقول زهير

لِسَانُ الْفَتَى نِصْفٌ وَنِصْفٌ فَوَادُهُ

فلم يبقَ إلا صورة اللحم والدم

فلقد بالغ فيما قاله حتى جعل حقيقة الإنسان إنما تكون

بلسانه وقلبه، وبهما يحصل تمييزه عن سائر الحيوانات، ولو قال

عوض هذا الكلام، تميز الإنسان عن أصناف الحيوان هو

بقلبه ولسانه لعزل البلاغة عن سلطانها، وازالها عن رفيع

محلها ومكانها، وكقول ابن ذريرد

وَالنَّاسُ أَلْفٌ مِنْهُمْ كَوَاحِدٍ

وواحدٌ كالألفِ إن أمرنا

فانظر الى مبالغته فيما ذكره من جعله ألفاً من الناس

كالواحد في الإغناء وأنهم مع كثرتهم بمنزلة واحد من الخلق،

وأن الواحد بمنزلة الألف في كونه كافياً عنهم، كل ذلك مبالغة

في مدح الواحد من الناس لَمَّا كان مغنياً عن الكثير لجمعه

للأوصاف الجميلة والمحامد الحسنة، وفي ذمه للكثير من الناس

حيث كانوا في الإغناء لا يسندون مسدداً واحداً وان كانوا عدة

كثيرة ، فهذه الأمثلة كلها دالة على المبالغة من غير اغراق
ولا غلو ، وهو المحمود في المبالغة كما مرّ بيانه

﴿ الضرب الثاني ﴾

ما كان يمكن الوقوع لكنه تمتنع وقوعه في العادة وهو الاغراق
ثم هو على وجهين الوجه الأول منهما وهو أعجبهما
وأدخلهما في العقول وصحة الإصغاء اليه ، وهو كل ما يقترن
به كاد ، ولو ، ولولا ، وحرف التشبيه وهو (كأن) فتي اقترنت
به أحد هذه الأمور ازداد حسنه وظهر اعجاب به وهذا كقول
امرئ القيس

من القاصرات الطرفِ لو دَبَّ مُخَوِّلٌ

من النملِ فوقِ الإِثْبِ منها لَأَثَرًا

أراد وصفها في رقتها ونعومة جسمها بما ذكره ، فلفظة

(لو) قد قرّبت الدعوى وجعلتها بحيث يمكن السامعُ سماعها ،

ومن ذلك ما قاله المتنبي

كني بجسمي نحولاً أنتي رجلٌ

لولا مخاطبتي إِيَّاكَ لَمْ تَرِنِي

ومن ذلك مقاله الفرزدق يمدح به زين العابدين علي بن
الحسين عليه السلام

يَكَادُ يُنْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ

رُكْنُ الحَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ

فهذه الكلمات أعني كاد ، ولو ، ولولا ، قد أكسبته جمالا ،
وزادته رقة وكالا ، الوجه الثاني أن يأتي مجردا عما ذكرناه ،
وهذا يرد كثيرا كقول ابن المعتز

مَلِكٌ تَرَاهُ إِذَا احْتَبَى بِنَجَادِهِ

عَمَرَ الجَمَاجِمَ وَالصَّفُوفَ قِيَامُ

فوصفه بطول قامته على هذه الحالة ، ومن ذلك ما قاله

امرؤ القيس في وصف النار

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتِ وَأَهْلِهَا

يَسْتَرِبُّ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرُ عَالٍ

فإنه وإن امتنع من جهة العادة ادراك ناز من مثل
هذه المسافة لكنه ممكن عقلا ، إذ لا يمتنع خلوه هذه المسافة
عن كل حائل من جبل وغيره فيمكن إدراكها ، فما كان يمتنع
عادة مع كونه ممكنا عقلا فهو الاغراق كما قررناه

(الضرب الثالث)

(ما كان ممتنعاً وقوعه وهو الغلو)

ويكاد المُفْلِقُونَ في الشعر يستعملونه في مدحهم وهجوهم،
ثم هو على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يقترن به ما يقربه
الى الإمكان، وهذا كقول من قال يصف فرساً له بسرعة جريه
ويكاد يخرج سرعة من ظله

لو كان يرغبُ في فراقِ رفيق
أراد أنه يقرب أن يفارق ظله عند جريه ، وما يمنعه
عن المفارقة الا أن ظله رفيق له ، ومن شيمه أن لا يفارق
حميمه ورفيقه ، ومنه قول مهلهل

فلولا الريحُ أسمع من بحجرٍ

صليلُ البيضِ تُقرعُ بالذكور

وكان بين حجرٍ ومكان الوقعة مسيرة عشرة أيام، وأحسن
من هذا قوله تعالى (يكاد زيتها يضيئ ولو لم تمسسه نار نور
على نور) ومن أرق ما قيل في هذا ما قاله النابغة في وصف
السيوف من شدة قطعها قال

تَقْدُ السَّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسِجُهُ
وَيُوقَدْنَ بِالصَّفَّاحِ نَارَ الْجُبَّاحِبِ
أَرَادَ أَنَّهُنَّ يَقَطَعْنَ الدَّرُوعَ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ قَطْعِهَا تَقْدَحُ
النَّارُ فِي الْحِجَارَةِ مِنْ شِدَّةِ وَقْعِهَا ، فَهَذَا مِمَّا يَقْرَبُ

(الوجه الثاني)

مَا لَا يَقْتَرِنُ بِهِ مَا يَسُوغُ قَبُولَهُ فَيَكُونُ مُرْدُودًا وَهَذَا
كَقَوْلِ الثَّمَرِيِّ بْنِ تَوَلَّبٍ يَصِفُ سَيْفَهُ
يَكَادُ يُخْفَرُ عَنْهُ إِنْ ضَرَبَتْ بِهِ

بَعْدَ الذَّرَاعَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ وَالنَّهَادِي

يُرِيدُ أَنَّهُ يَغِيبُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ قَطْعِهِ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ،
وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْمُتَنَبِّيُّ

أَوْ كَانَ صَادَفَ رَأْسَ عَاذِرٍ سَيْفُهُ

فِي يَوْمِ مَعْرَكَةِ الْأَعْيَانِ عَيْسَى

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ يَغْلُوفِيهِ

كَأَنِّي دَحَوْتُ الْأَرْضَ مِنْ خَيْبَتِي بِهَا

كَأَنِّي بَنَيْتُ الْإِسْكَانِدْرُ السَّدَّ مِنْ عَزْمِي

فَشَبَّهَ نَفْسَهُ أَوْلَىٰ بِالْخَالِقِ جَلَّ جَلَالُهُ فِي دَحْوِهِ الْأَرْضَ

ثم انحط منه الى ما شبه نفسه بالإِسْكَندَر ، فهذا ما أردنا
ذكرة في المبالغة والله أعلم

(الصنف السادس عشر في الإيغال)

الإيغال في أصل اللغة هو سرعة السير ، ويستعمل في
المبالغة في الشيء ، يقال فلان يُوعِلُ في نظره وفي قراءته أي
يبالغ فيهما وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن الإيتيان في
مقطع البيت وعجزه أو في الفقرة الواحدة بنعت لما قبله مفيد
للتأكيد والزيادة فيه ومثاله قول الخنساء

وإنَّ صخراً لتأتُمُّ الهداةُ به

كأنه علمٌ في رأسه نارُ

فقولها في رأسه نار، من الإيغال الحسن لأنها لم تكتف
بكونه جبلاً عالياً مشهوراً ، بل زادت لكثرة إيغالها في
مدحه وشهرته بقولها (في رأسه نار) لما فيه من زيادة الظهور
والانكشاف ، لأن الجبل ظاهرٌ فكيف به إذا كان في رأسه
نار ، والنار ظاهرةٌ فكيف حالها إذا كانت في رأس جبل ،
ومن ذلك ما قاله امرؤ القيس يصف نفسه بكثرة الصيد

كَأَنَّ عِيُونَِ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا
وَأَرْحَلِنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ

فقد حصل الغرض بقوله عيون الوحش حول خبائنا
وأرحلنا الجزع ، لكنه منقوص لكونه مطلقاً فلم يُفدْ هناك
مبالغة وإيغالاً في التشبيه ، فلما أردفه بقوله لم يثقب تأكد
التشبيه وظهر رونقه ، ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ

سِنَاهِبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

فقوله سناهب ، ليس فيه قوة للتشبيه لما كان مطلقاً ،
فلما قيده بقوله لم يتصل بدخان ، كان مؤغلاً في التشبيه لإكماله
بما ذكره من التقييد فحصل الإيغالُ بقوله لم يتصل بدخان
وتمت به المبالغة وجاء على صفة الإعجاب وحاز الطرافة مع
حسن التأليف

(الصنف السابع عشر في التفریع)

وهو تفعيل من قولك فرغت هذا إذا قررتَه على أصله ،
ومنه فروع الشجرة ، لأنها ثابتة على أصولها ، وكل ما كان مبنياً
على غيره فهو فرع له ، وأما مفهومه في مصطلح علماء البلاغة

فهو عبارةٌ عن إتيانك بقاعدة تكون أصلاً ومقدمة لما تريده من المدح أو الذم ثم تأتي بعد ذلك بتفصيل المديح وتعيينه بعد إجمالك له أولاً ، فالكلام الأولُ يُؤتى به على جهة المقدمة ، وبالأخرى على جهة الإكمال والتتيمم والتفريع لما أصلته من قبل ، ثم يكون على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يُصدَّرَ الكلام الأول بحرف النفي وهو (ما) وتجعله أصلاً لما تريد ذكره من بعده ، ثم تأتي بعد ذلك بأفعل التفضيل وهذا كقول الأعشى ما روضةٌ من رياضِ الحزنِ مُعشبةٌ

غناءً جاداً عليها مُسبِلٌ هَطِلٌ

يضاحكُ الشمسَ منها كوكبٌ شَرِقٌ

مؤزَّرٌ بعميمِ النَّبتِ مُكْتَهِلٌ

يوماً بأطيبَ منها طيبَ رائحةٍ

ولاً بأحسنَ منها إذ دنا الأصلُ

هجيئته (بما) في أول الكلام (وبأفعل) في آخره هو

كالم التفريع ، وكقول أبي تمام

ما رُبِعُ مِيَّةً مَعْمُوراً يَطُوفُ بِهِ

غَيْلانُ أبهى رَبِّي من رَبِّها الخَرْبِ

ولا الخدود وإن آدمين من خجلٍ
أشهى الى ناظري من خدّها التّرب
ولأمر المؤمنين المنصور بالله في هذا ما يروق الناظر
حيث قال مثنياً على امرأته متعة بنت ابن عمران الياحى
وما شادنٌ بالرملى يرعى وربما
أشاح حذاراً عند جرس العواصيف
وما غصنٌ بانٍ نطق الرمل حقوه
بأحسن من بيض الملاء والملاحف
وما بيضةٌ بات الظلم يحفها
وما لحنها من رقة المترادف
وما دميةٌ من زخرفٍ فى رخامة
يشابه متناهاً متون الصّحائف
وما بدرٌ تمّ بعد عشر وأربع
تردى من الهالات خضر المطارف
وما عسجدى بزمكى مشوف
خلاص تهاداه أكف الصيارف
وما ذرة الغواص صبر نفسه
ليغم منها عرصةً للمتائف

بأحسن من بنتِ ابنِ عِمْرَانَ في الدُّنَا
يُرَاعَ لَهَا من هَزَّةٍ كلِّ واصِفِ
فانظر الى ما حوته هذه الايات من التشبيه الحسن ،
والتفريع اللائق

الوجه الثاني ما يكون على خلاف هذه الصفة ، وهو
أن يأتي المتكلم بصفة يُقرب اليها ما هو أبلغ منها في معناها
فيذكرها ليفرع عليها غيرها ، وهذا كما قال بعض الشعراء
أحلامكم لسقام الجهل شافيةٌ

كما دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي من الكَلْبِ
ففرّع عن وصفه لهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهالات ،
شِفَاء دِمَائِهِم من دماء الكلاب الكَلْبِيَّة ، وكما قال ابن المعتز
كلامه أَخْدَعُ من لَحْظِهِ ووعده أَكْذَبُ من طَيْفِهِ
فبينا هو يصف خدع كلامه ، إذ فرّع عليه وصف
كذب وعده ، وقوله ايضاً

وكان حُمْرَةً لونها من خده
وكان طيباً نَسِيمِها من نَشْرِه

حتى اذا صبَّ المَزَاجُ تشعشت
عن ثَغْرِهِ فَحَسِبْتَهُ من ثَغْرِهِ

(الصنف الثامن عشر في التوجيه)

وهو تفعيل من قولك وجهت هذا البرد ، اذا جعلت له
وجهًا يحسن لأجله ويرغب فيه ، هذا في اللغة ، وأما في
مصطلح علماء البيان فهو أن يكون الكلام له وجهان ، ثم
إنه يرد في البلاغة على استعمالين نذكرهما بمعونة الله تعالى

الاستعمال الأول أن يؤكد المدح بما يكون مُشبهًا للذم
بأن تنفي عن المدوح وصفا معينا ثم تعقبه بالاستثناء فتوهم
أنك استثيت ما يذم به فتأتي بما من شأنه أن يذم به وفيه
المبالغة في مدح المدوح ومثاله قول النابغة

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم

بهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتاب

ومن ذلك مقاله ابن الرومي

وما تعترها آفةٌ بشريةٌ

من النوم الا أنها تتخيرُ (١)

كذلك أنفاسُ الرياضِ بسُحرةٍ

تطيبُ وأنفاسُ الأنامِ تفسيرُ

(١) بعده

وغير عجيب طيب أنفاس روضة منورة بات تراح وتمطر

وأحسنُ من هذا ما قاله بعض الشعراء يمدح قومه ويثنى عليهم

ولا عيب فينا غير أن سمأحنا

أضرنا بنا والناس من كل جانب

فأفنى الردى أرواحنا غير ظالم

وأفنى الندى أموالنا غير غاصب

أبونا أبٌ لو كان للناس كلهم

أباً واحداً أغناهم بالمناقب

وكقول ابن الأصبغ في تأكيد الذم بما يشبه المدح

خير ما فيهم ولا خير فيهم

أنهم غير مؤثمي المغتاب

وأراد وصفهم بقلة الخير والمعروف وما فيهم من الخير إلا

أنهم لا ينكرون على من عاب أحداً في مجالسهم ولا يمنعونه

عن ذلك

الاستعمال الثاني من التوجيه ، وهو أن يمدح شيء يقتضى

المدح بشيء آخر وهذا كقول المتنبي

نهبت من الأعمار ما لو حويته

لهبت الدنيا بأنك خالد

فأولُ البيت دال على المدح بالشجاعة ، وآخره دال على
علو الدرجة ، ومن هذا قول بعضهم من النثر ، هم بحارُ العلي
الا أنهم جبال الحليم ، وكقول بعض الشعراء
هو البدرُ إلا أنه البحرُ زاخراً

خلا أنه الضرغامُ لكنه الويلُ

ومما يحتمل المدح والذم على جهة الاستواء قولك للأعور
(ليت عينيك سواء) فيحتمل ان تكون العوراء مثل
الصحيحة في الرؤية ، ويحتمل عكس ذلك

(الصنف التاسع عشر التعليل)

والتعليل تفعيل من قولهم علل ماشيته اذا سقاها مرة
بعد مرة ، وعالمتُ هذا اذا جعلت له علة وسبباً ، وسمى المرض
علة لأنه سبب في تغير حال الإنسان وفساد صحته ، وهو
في مصطلح علماء البيان عبارة عن أن تقصد الى حكم من
الأحكام ، فتراه مستبعدا من أجل ما اختص به من الغرابة
واللطف والإعجاب او غير ذلك ، فتأتي على جهة الاستطراف
بصفة مناسبة للتعليل فتدعى كونها علة للحكم لتوهم تحقيقه
وتقريره نهاية التقرير من أجل أن اثبات الشيء معللا أكد

في النفس من إثباته مجرداً عن التعليل ، ثم جيئته في ذلك
على وجهين

الوجه الأول أن يأتي التعليل صريحاً ، إمّا باللام كقول
ابن رَشِيْق يعلّل قوله عليه السلام (جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً
وَطَهُوراً) فقال في معنى ذلك

سَأَلْتُ الْأَرْضَ لِمَ جُعِلْتَ مُصَلًّى

وَلَمْ كُنْتَ لَنَا طَهْرًا وَطَيْبًا

فَقَالَتْ غَيْرَ نَاطِقَةٍ لِأَنِّي

حَوَيْتُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ حَبِيْبًا

ولقد أحسن في الاستخراج والطف في التعليل ،

فلاجل ما قاله كان ذلك علة في كونها طهوراً ومسجداً وكقول

أبي نُؤاس

وَلَوْ لَمْ تَصَافِحْ رِجْلَهَا صَفْحَةَ الثَّرَى

لَمَا كُنْتُ أَذْرِي عِلَّةً لِلتَّيْمَمِ

فقد صرح بأن الوجه الباعث على جواز التيمم بالتراب

شرعاً ، هو ما ذكره من وطئها له بأخص قدمها فلاجل ذلك

كان جائزاً

الوجه الثاني أن لا يكون التعليل صريحاً في اللفظ ،
وانما يؤخذ من جهة السياق والنظم والمعنى ، وهذا كقول
بعض الشعراء

يا واشياً حسنت فينا إساءته

نَجِّي حِذَارِكَ إِنْسَانِي مِنَ الْفَرَقِ

فلقد أبدع فيما قاله وأظنه يحكى عن مسلم بن الوليد وهو
من رقائقه التي اختص بها ونفائس ما نظمها وأراد ان الواشى
مذمومٌ لا محالة لما يفعله من التقيح ، لكن العلة في حُسن
إِساءته ، هو أنه يخاف على محبوبته من وشايتها ، فامتنع دمع
عينيه من أجل الخوف والفشل فسلمَ إنسان عينه عن أن
يفرق بدموعه لَمَّا كان خائفاً مذعوراً من الوشاية ، فلا وجه
لتعليل حُسن الوشاية الا هذا وكقول من قال من الشعراء

فإِنْ غَارَتِ الْغُدْرَانُ فِي صَحْنِ وَجْنَتِي

فَلَا غَرَوِ مِنِّي لَمْ يَزَلْ وَابِلٌ يَنْهِي

وَأُلْحَقَ بِهِ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ وَهُوَ التَّعْجِبُ كَقَوْلِهِ

أَيَا شَمْعًا يَضِيءُ بِلَا انْطِفَاءِ

وَيَا بَدْرًا يَلُوحُ بِلَا حِمَاقِ

فأنت البدر ما معنى انتقاصي
وانت الشمع . ما سببُ اختراقِ

(الصنف العشرون)

(في التفريق والجمع والتقسيم)

هذه الامور الثلاثة من عوارض البلاغة، وإذا وقعت في
الكلام بلغ مبلغاً عظيماً في حُسن التأليف وإعطاء الفصاحة
حقها ، وحاصلهُ ضروب ثلاثة

(الضرب الاول التفريق المفرد)

وهو تفعيل من قولك فرقت الدراهم اذا أعطيتها عددا
عددا ، وهو في لسان علماء البلاغة أن تعد الى نوعين
يندرجان تحت جنس واحد فتوقع بينهما تبايناً في المدح أو الذم
أو غيرهما ، ومثاله قول بعض الشعراء

ما نوال الغمام يوم ربيعٍ كنوال الامير يوم سخاء
فنوال الامير بذرة عينٍ ونوال الغمام قطرة ماء
فالنوالان مفترقان كما ترى ، لكنهما يندرجان جميعاً
تحت اسم النوال والعطاء ، ثم هما يفترقان كما ذكر في العلو
والدنو ، ففرق بينهما كما ترى

(الضرب الثاني الجمع المفرد)

وهو أن تجمع بين شيئين فصاعداً مختلفين في حكم واحد ،
وهذا كقوله تعالى (المالُ والبنونُ زينةُ الحياةِ الدنيا) وقوله
تعالى (إنَّ الذينَ كفروا من أهلِ الكتابِ والمشرِكينَ في
نارِ جهنَّمَ خالدينَ فيها) وكقول الشاعر
إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفِرَاعَ وَالجِدَّةَ
مَفْسَدَةٌ لِمَرَّةٍ أَيْ مَفْسَدَةٌ

وقوله

وَأَحْوَالِي وَصُدُنْكَ وَاللَّيَالِي ظَلَامٌ فِي ظَلَامٍ فِي ظَلَامٍ
فكل ما ترى من باب الجمع ، لأنه جمعها وأخبر عنها
بحكم واحد

(الضرب الثالث)

الجمع مركباً مع غيره وليس مفرداً ، وهو يأتي على وجهين
أولهما الجمع مع التفريق ، وهو أن يشبه شيء بشيء واحد ثم
يفرق بينهما في وجه الشبه ، ومثاله قول بعض الشعراء
فوجهك كالنار في ضوءها وقلبي كالنار في حرها
فانظر الى ما فعله ههنا حيث جمع بين وجه المعشوق وقلبه ،

ثم إنه بعد ذلك فرّق بينهما ، فشبهه الوجه بالنار في الحسن
والانارة والضوء ، وشبهه القلب بها في الحرارة والاحتراق
وكقول من قال

أسود كالمسك صدغاً قد طاب كالمسك خلقاً
فقد جمع بين الصدغ والخلق في التشبيه بالمسك ،
ثم إنه فرّق بينهما فالصدغ يشبه المسك في سواده والخلق
يشبه المسك في طيبه وحسنه ، وثانيهما الجمع مع التقسيم ،
وهو أن تجمع أموراً مندرجة تحت حكم واحد ، ثم تقسمها ،
ثم ليس يخلو حاله إما أن يجمع ثم يقسم بعد ذلك ، أو يقسم
ثم يجمع ، فهاتان حالتان ، الحالة الأولى الجمع ثم القسمة بعده ،
ومثاله ما قاله المتنبي

الدهرُ معتذِرٌ والسيفُ مُنتظرٌ

وأرضهم لك مُضطافٌ ومُرتبِعٌ

للسببي ما نكحوا المقتل ما ولدوا

للنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

فانظر الى ما فعله في البيت الاول حيث جمع أرض العدو
وما فيها من كونها خالصة له على جهة الإجمال من غير إشارة
فيه الى تفصيل حالها، ثم انه قسم حالها في البيت الثاني ما يكون

منها للشيء ، وما يكون للقتل ، وما يكون للنهب والنار جميعاً ،
الحالة الثانية أن يقسم أولاً ثم يجمع ثانياً ، ومثاله ما قاله حسان
قومٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ

أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا

سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ

إِنَّ الْخَلَائِقَ فاعلمَ شَرُّهَا الْبِدْعُ

فقد أعمل في البيت الأول التقسيم الى ما ذكره من
خصالهم ، ثم جمعها في البيت الثاني من غير إشارة الى تفصيل ،
فهذا وما شاكلة له موقعٌ في الفصاحة لا يمكن جَحْذَهُ
وَلَا يَسَعُ إِنْكَارُهُ

(الصنف الحادى والعشرون الاثتلاف)

وهو افتعال من قولهم أَلَّفَ الْخَرَزَ بعضها الى بعض اذا
جمعها ، وهو يأتى على أوجه أربعة ، الوجه الأول منها تاليفُ
اللفظ مع المعنى ، وهو أن تكون الالفاظ لا تقة بالمعنى المقصود
ومناسبة له ، فإذا كان المعنى فخرمًا كان اللفظ الموضوع له جزلاً ،
وإذا كان المعنى رقيقاً كان اللفظ رقيقاً ، فيطابقه في كل
أحواله ، وهما اذا خَرَجَا على هذا المخرج وتَلَاءَمَا هذه الملائمة

وقعا من البلاغة احسن موقع ، وتألفا على أحسن شكل وانتظما
في أوفق نظام ، وهذا باب عظيم في علم البديع ، وجاء القرآن
الكريم على هذا الأسلوب ، فاذا كان المعنى وعيدا وزجرا
أو تهديداً ، أو إنزال عذاب ، أو إيقاع واقعة ، أتى فيه بالألفاظ
الغريبة الجزلة ، واذا كانت المعنى وعدداً وبشارةً ، أتى فيه
بالألفاظ الرقيقة العذبة وهذا كقوله تعالى (قالوا تالله تفتؤ
تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين)
فلمّا كان مفتحاً للخطب ومهولاً له وخيف على يعقوب عليه
السلام من دوام حزنه وطول أسفه جاء بالألفاظ الغريبة
كقوله (تفتؤ) (والحرض) ، وهو الإشفاء على الهلاك يقال
حرض المريض اذا دنا من الهلاك ، وكما قال زهير

أثافي سفعاً في معرّس مرجلٍ
ونوياً كجذم الحوض لم يتثلم
فلما عرفت الدار قلت لرَبِّها
ألا انعم صباحاً أيها الربع واسلم

فالييت الأول ألفاظه غريبة لمّا كان المعنى المقصود
جزلاً لكونه غير معروف مجهولاً حاله ، فلمّا عرفه أتى في

البيت الثاني بما يلائم المعنى من رقة اللفظ وحسنه ورشاقته لما فيها من البيان والظهور وكثرة الاستعمال

الوجه الثاني ائتلاف اللفظ مع اللفظ وهو أن تريد معنى من المعاني تصح تأديته بألفاظ كثيرة ولكنك تختار واحداً منها لما يحصل فيه من مناسبة ما بعده وملائمته ، ومثاله قول البحترى في وصف الإبل بالهزال

كالقسي المعطّفاتِ بل الـ أسهم مبريةً بل الاوتار
فانه إنما اختار وصفها بالقسي مع أن هذا المعنى يحصل بتشبيهها بالعراجين والأخلة والأطناب وغير ذلك ، لكنه اختار القسي لما أراد ذكر الأسهم والأوتار ، فيحصل بذكر القسي ملائمة لا تحصل بذكر غيره فلهذا آثره ، ولقد أحسن فيه لما اشتمل عليه من حسن التأليف وجودة النظم ومراعاة المناسبة فيما ذكره وكما قال المتنبي

على سابعٍ موجٍ المنايا بنخره

غداة كأن النبل في صدره وبلى

فالسابع ، الحصان ، فلما وصفه بالسباحة عقبه بذكر الموج ، وذكر النبل ، وعقبه بذكر الوبل لما كان يشبه النبل في شدة وقعه وسرعة حركته ، ثم واصل بين الوبل والموج

لما بينهما من الملائمة ، وأحسنُ من هذا ما قاله ابن رشيق
من شعره

أصحُّ وأقوى ما روينا في الندي

من الخبر المأثور منذ قديم

أحاديثُ تزويها السيولُ عن الحيا

عن البحرِ عن جود الأميرِ تميمِ

فلائم بين الصحة والقوة ، وبين الرواية والخبر ، لأنها
كلها متقاربة في ألفاظها ، ثم قوله أحاديث ، تقارب الاخبار
ثم أردفها بقوله السيول ، ثم عقبه بالحيا ، لأن السيول منه ،
ثم عن البحر ، لانه يقرب من السيل ، ثم تابع بعد ذلك بقوله
(عن جود الأمير تميم) فهذه الامور كلها متقاربة ، فلاجل
هذا لاءم بينها في تأليف الالفاظ ، فصار الكلام بها مؤتلفاً
النسج مخكم السدى

الوجه الثالث ائتلاف المعنى مع المعنى وهو ان يكون
الكلام مشتملا على أمرين فيقرن بكل واحد منهما ما يلائمه
من حيث كان لاقترانه به مزية غير خافية ومثاله ما قاله
المتنبى في السيفيات

تمرُّ بك الأبطالُ كلمي هزيمةً
ووجهك وضاحٌ وثغركَ باسم
وقفت وما في الموتِ شكٌ لواقفٍ
كأنتك في جفنِ الرّدى وهو نائمٌ

فان عجز كل واحد من البيتين ملائمٌ لكل واحد من
صدريهما وصالح لأن يؤلف معه ، لكنه اختار ما أورده في
البيت لأمرين ، أمّا أولاً فلأن قوله (كأنتك في جفن الردى
وهو نائم) إنما سيق من أجل التمثيل للسلامة في موضع العطب
جعلته مقررّاً للوقوف والبقاء في موضع يُقطع على صاحبه بالموت
أحسن من جعله مقررّاً لثباته في حال هزيمة الأبطال ، وأمّا
ثانياً فلأن جعل قوله (ووجهك وضاحٌ وثغركَ باسم) تنمة لقوله
(تمرُّ بك الأبطال) أحسن من جعله تنمةً لقوله (وقفت
وما في الموت شك لواقف) لان الإنسان في حال الهزيمة
يلحقه من ضيق النفس وعبوس الوجه ما لا يخفى ، فهذا الصق
كل واحد منهما بما يكون فيه ملاءمة وحسن انتظام من
أجل المبالغة في المعاني ، ويحكى أنه لما أنشد سيف الدولة
هذه القصيدة تميم عليه هذين البيتين ، قال هلا جعلت عجزاً
أحدهما عجزاً للآخر فاجابه بما ذكرناه من بلاغة المعنى اذا

كان على هذه الصفة ، فاستحسن سيفُ الدولة ما قاله من ملاحظة المعاني التي هي مغازية في قصائده وزاد في عطيته ، ومن هذا قوله تعالى (إِنْ لَكَ إِلَّا تَجْوَعُ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) ولم يقل فَإِنَّكَ لَا تَجْوَعُ فِيهَا وَلَا تَظْمَى ، وانك لا تعرى فيها ولا تضحى ، فانه لم يُراعِ ملاءمة الرى للشبَع ، ولا أراد مناسبة الاستظلال للضحَا ، وإنما أراد مناسبة أدخل من ذلك ، فقرن الجوع بالعرى ، لما للإنسان فيهما من مزيد المشقة وعظيم الألم بملاستهما ، وأراد مناسبة الاستظلال للرى ، فقرن بينهما لما في ذلك من مزية الامتنان ، وإكمال ، ووجه آخر وهو أن الجوع يلحق منه ألمٌ في باطن الانسان ونلتهب منه أحشاؤه ، والعرى يلحق منه ألمٌ في ظاهر جسد الانسان فلهذا جمع بينهما لما كان أحدهما يتعلق بالظاهر والآخر يتعلق بالباطن ، وهكذا حال الظم فإنه يُحرق كبد الانسان ويوقد في فؤاده النار ، والضحَا يُحرق جسده الظاهر فلاجل هذا ضم كل واحد منهما الى ماله به تعلق لتحصل المناسبة ، ومن جيد ما يُورد مثالا ههنا ما ذكره المتنبي في السيفيات

فالعُربُ منه مع الكُدْرِيّ طائِرة

والروم طائِرة منه مع الحَجَل

يصف انهزام الناس من خوفه وشدة سطوته ، فالكدرى والحجل طائران ، لكن الكدرى أكثر ما يكون في الصحارى والقفار والمفازات ، فضمه مع العرب ، لان أكثر ما يسكنون هذه المواضع ، وضم الحجل الى الروم ، لأنها أكثر ما تأوى الى الامواه وشطوط الانهار ، وبلاد الروم فيها الأنهار الكثيرة ، فلاجل هذه المناسبة والتزامها ضم كل واحد الى ما يليق به ويناسبه بعض مناسبة ، وقوله (طائرة) فيه وجهان ، أحدهما أن يريد أنها كالطير في سرعة هربها وخفة جريها. فرقا منه وخوفا من بأسه ، وثانيهما أن يريد أنها متهرقة في الشعاب والأوربة وفي كل الأصقاع فرارا منه ، أخذاً له من تطاير الشراذ ، اذا ذهب يمينا وشمالا ، وهذا من معانيه البديعة ، وفحالة شعره الغريبة ، ومغازيه الدقيقة في أعظم قصائده كلها

الوجه الرابع الائتلاف مع الاختلاف وله حالتان

الحالة الأولى أن تكون المؤتلفة بمعزل عن المختلفة ،

وأحدهما منتهى عن الآخر ، ومثاله قول من قال من الشعراء

أَبَى الْقَلْبَ أَنْ يَأْتِيَ السَّيِّرَ وَأَهْلَهُ
وَإِنْ قِيلَ عَيْشٌ بِالسَّيْرِ غَرِيرٌ
بِهِ الْبَقُّ وَالْحَمَى وَأُسْدٌ تَحْفُهُ
وَعَمْرُو بْنُ هِنْدٍ يَعْتَدِي وَيَجُوزُ

الحالة الثانية أن تكون المؤتلفة منها مداخلة للمختلفة ،
وهذا كقول عباس بن الاحنف يهجو قوما

وَصَالِكُمْ هَجْرًا وَحُبُّكُمْ قَلِيٌّ
وَعَطْفُكُمْ صَدٌّ وَسَلَامُكُمْ حَرْبٌ

فكل واحد من هذه مقرون مع ضده مؤلف معه ،
فهذا ما أوردنا ذكره من الائتلاف ، وبعد هذه الأقسام
أمور تتعلق بالقوافي الشعرية ، وليس وراءها كبير فائدة فاعرضنا
عنها لقلّة جدواها وقائدها

(الصنف الثاني والعشرون)

(الترجيع في المحاورة)

والترجيع تفعيل من قولك رجعت الشيء اذا رددته ،
ويسمى الترجيع رَجِيْعًا ، وهو ما يخرج من بطن ابن آدم (١)

(١) عبارة اللغة . الرجيع يكون الروث والعذرة جميعا . سمي
بذلك لانه رجع عن حاله الاولى بعد أن كان طعاما او علفا او غير ذلك

لأنه يتردد فيه ، ويقال للسماء ذات الرجوع ، لأن المطر
يتردد في نزوله منها وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن
أن يحكى المتكلم مراجعةً في القول ومحاورةً جرت بينه وبين
غيره بأوجز عبارة وأخصر لفظ فينزل في البلاغة أحسن
المنازل وأعجب المواقع ، ومن جيد ما يُورد من أمثلتها ما قاله
بعض الشعراء

قلت ألا لا تلجئن دارنا	إن أبانا رجل غائر
أما رأيت الباب من دوننا	قلت فإني واثب ظافر
قلت فإن الليث عادية	قلت فسيفي مزهف باتر
قلت أليس البحر من دوننا	قلت فإني سابح ماهر
قلت أليس الله من فوقنا	قلت بلى وهو لنا غافر
قلت فإما كنت أعينتنا	فأت إذا ما هجع السامر
واسقط علينا كسقوط الندى	ليلة لا ناه ولا أمر

وألطف من هذا قول أبي نواس في شعره

قال لي يوماً سليماً	نُ وبعض القول أشنع
قال صفني وعلياً	أينما أتقى وأزرع
قلت إني إن أقل ما	فيكما بالحق تجزع

قال كَلَّا قُلْتُ مَهْلًا قال قل لي قُلْتُ فاسمع
قال صفة قلت يُعْطَى قال صِفْتُ قلت تَمْنَعُ

ومن جيده ما قاله البحرى

بِتْ أُسْقِيهِ صَفْوَةَ الرَّاحِ حَتَّى

وَضَعَ الكَاسَ مَائِلًا يَتَكْفَأُ

قلتُ عبد العزيز تَقْدِيكَ نَفْسِي

قال لَبِيكَ قلتُ لَبِيكَ أَلْفَا

ها كَهَا قال هَاتَهَا قلتُ خَذَهَا

قال لَا أُسْتَطِيعُهَا ثُمَّ أَغْفَى

فهذا وما شاكله من جيد ما يؤثر في المحاورة ، وترجيح

الخطاب على جهة الملاطفة والاستعطاف

(الصنف الثالث والعشرون في الاقسام)

وهو افتعال من قولهم اقسام اقساماً وقاسم مقاسمةً وقاسم

قِسَامًا اذا حلف ، ومنه قوله تعالى (وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ

النَّاصِحِينَ) (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) وهو في مصطلح

علماء البيان عبارة عن أن يُحْلَفَ على شيء بما فيه فخرٌ ، أو

ومَدْحٌ، أو تعظيمٌ، أو تغزُّلٌ، أو زُهْوٌ، أو غير ذلك مما يكون فيه رَشَاقَةٌ في الكلام وتحسينٌ له، ولنذكر من ذلك ما هو الأكثر وهو أمورٌ خمسة، أولها الامتتان والفخر، فأما الامتتان فكقوله تعالى (فوربِّ السَّماءِ والأَرْضِ إِنَّه لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطَقُونَ) فامتَنَ اللهُ تعالى وأكد امتنانه بما قرَّره من القسم، وأما الافتخار فكقول الأَشتر النَّخَعِي

بَقَيْتُ وَفَرِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ الْعَلِيِّ

وَأَقَيْتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عَبُوسٍ

إِنْ لَمْ أَشُنَّ عَلَى ابْنِ هِنْدٍ غَارَةً

لَمْ تَخْلُ يَوْمًا مِنْ نِهَابِ نَفُوسٍ

فضمَّن هذا القسم على الوعيد، ما فيه افتخار من الجود والشرف والسؤدد والشجاعة والبسالة، وهذا الرجل كان من أمراء أمير المؤمنين على كرم الله وجهه، ولقد كان عظيم الشوكة على من خالف أمر الله وأمر أمير المؤمنين، وهو مالك بن الحارث، ولقد قال فيه أمير المؤمنين: إِنَّه كَانَ أَشَدَّ عَلَى الْفَجَّارِ مِنْ حَرِيقِ النَّارِ وَلَمَّا دَخَلَ الطَّرْمَاحُ عَلَى مَعَاوِيَةَ، قَالَ لَهُ مَعَاوِيَةُ إِنَّي قَدْ أَعَدَدْتُ لِحَرْبِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ رِجَالًا بَعْدَ جَاوَرِسٍ

الكوفة ، والجاورسُ هو حَبُّ الدُّخَنِ ، فقال له الطرمّاح والله
إني لأعلم له ديكًا يلتقط هذا الحَبَّ كُلَّهُ ، فسكت معاوية ،
وأراد بما ذكره مالك بن الحارث الأَشتر ، وثانيها المدح والثناء
كقول الشاعر .

آثَارُ جُودِكَ فِي الْقُلُوبِ تُؤَثِّرُ
وَجَمِيلُ بَشْرِكَ بِالنَّجَاحِ يُبَشِّرُ
إِنْ كَانَ فِي أَمَلٍ سِوَاكَ أَعْدُهُ
فَكَفَرْتُ نِعْمَتِكَ الَّتِي لَا تُكْفَرُ

فهذا إنما ورد ههنا على جهة المدح والثناء على المدوح
بما هو أهله ، وثالثها تعظيم القدر كقوله تعالى (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ
لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) أقسم الله تعالى بحياة الرسول تعظيمًا
لقدره ، ورفعًا لحالته وإشادةً لذكره ، وإبانة عن مكانه ، ومنه
قول عمر بن أبي ربيعة

قَالَتْ وَعَيْشِ أَخِي وَحُرْمَةِ وَالِدِي
لَأَنْبَهَنَّ الْحَيَّ إِنْ لَمْ تَخْرُجْ
فَخَرَجْتُ خَيْفَةً قَوْلَهَا فَتَبَسَّمَتْ
فَعَلِمْتُ أَنَّ يَمِينَهَا لَمْ تَخْرُجْ

فَضَمَّتْهَا وَلَثَمَتْهَا وَفَدَيْتُ مَنْ

حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ غَيْرِ الْمَخْرَجِ (١)

فَانظُرْ إِلَى مَا حَكَاهُ مِنْ يَمِينِهَا عَلَى جِهَةِ الْإِعْظَامِ لَهَا وَرَفَعَ الْقَدْرَ مِنْهَا ، وَرَابِعُهَا مَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ التَّنْزِيلِ وَمِثَالُهُ مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

جَنِّي وَتَجَنَّى وَالْفَوَادُ يُطِيعُهُ

فَلَا ذَاقَ مَنْ يَجَنِّي عَلَى كَمَا يَجَنِّي

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي كَعَيْنِي وَمَسْمَعِي

فَلَا نَظَرْتُ عَيْنِي وَلَا سَمِعْتُ أُذُنِي

فَقَوْلُهُ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي كَسَمْعِي) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْقِسْمِ ،

وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لَهُ عَلَى جِهَةِ التَّنْزِيلِ وَالْإِعْجَابِ كَأَنَّهُ قَالَ : فَوَاللَّهِ

إِنَّهُ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ سَمْعِي ، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ صَادِقًا فِيمَا قُلْتُ فَأَعْنِي

اللَّهُ عَيْنِي ، وَأَصَمَّ سَمْعِي ، وَخَامَسُهَا أَنْ يَكُونَ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ

الزَّهْوِ وَالطَّرْبِ وَمِثَالُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنَ الشُّعْرَاءِ

حَلَفْتُ بِمَنْ سَوَى السَّمَاءِ وَشَادَهَا

وَمَنْ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ

(١) الرواية

فلثمت فاما آخذاً بقرونها شرب الزيف يبرد ماء الحشرج

وَمَنْ قَامَ فِي الْمَقُولِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ
بَأَثَبَتْ مِنْ إِدْرَاكِ كُلِّ عِيَانٍ
لَمَا خُلِقَتْ كُفَّاكَ إِلَّا لِأَرْبَعٍ
عَقَائِلٍ لَمْ يُعْقَلَنَّ لَهَا نَوَانٍ
لِتَقْبِيلِ أَفْوَاهٍ وَإِعْطَاءِ نَائِلٍ
وَتَقْلِيْبِ هِنْدِيٍّ وَحَبْسِ عِيَانٍ
فَهَذَا وَمَا شَاكَلَهُ وَارِدٌ فِي الْقَسَمِ عَلَى جَهَةِ الْإِعْطَامِ فِي
الْمَدِيحِ وَالْإِطْرَاءِ عَلَى مَمْدُوحِهِ وَإِشَادَةِ ذِكْرِهِ وَإِظْهَارِ أَمْرِهِ

(الصنف الرابع والعشرون في الإيذماج)

وهو إفعال من قولهم أدمج حديثه إذا أدخل بعضه في
بعض ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن إدخال نوع
من البديع في نوع آخر ، فيُظْهَرُ أَحَدَهُمَا وَيُذْمَجُ الْآخَرُ ،
ثم هو على وجهين ، الوجه الأول منهما أن يكون ظاهره التهنة
فيذميجُ شكوى الزمان فيه ، ومثاله قول من قال

أَبِي دَهْرُنَا إِسْتَعَفَانَا فِي نَفُوسِنَا .
وَأَسْتَعَفْنَا فِيمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ

فقلت له نُعْمَاكَ فِيهِمْ أَتَمَّهَا

وَدَعِ أَمْرَنَا إِنِ الْمُهْمُ الْمُقَدَّمُ

فَتَأْمَلْ إِدْمَاجَهُ شَكْوَى الزَّمَانِ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ اخْتِلَالِ
الْأَحْوَالِ فِيمَا يُظْهِرُهُ مِنَ التَّهْنِئَةِ فَأَحْسَنَ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ وَأَجَادَ
فِيهِ كُلَّ الْإِجَادَةِ ، وَتَلَطَّفَ حَيْثُ صَانَ نَفْسَهُ عَنْ ظُهُورِ الْمَسْأَلَةِ
بِالتَّصْرِيحِ بِهَا ، وَكَقَوْلِ مَنْ قَالَ

وَلَا بُدَّ لِي مِنْ جَهْلَةٍ فِي وَصَالِهِ

فَمَنْ لِي بِخَلِّ أُوْدِعُ الْحِلْمَ عِنْدَهُ

فَأَدْمَجَ الْهَجْرَ فِي التَّنْزِيلِ حَيْثُ قَالَ (مِنْ جَهْلَةٍ فِي وَصَالِهِ)
وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى كَوْنِهِ هَاجِرًا لِمُحِبُّوهُ ، وَأَدْمَجَ شَكْوَى الزَّمَانِ
بِأَحْسَنِ عِبَارَةٍ ، حَيْثُ اسْتَفْهَمَ عَنْ كَوْنِهِ لَا يَجِدُ أَحَدًا يُودِعُ
عِنْدَهُ حِلْمَهُ ، ثُمَّ كَنَى عَنْ نَفْسِهِ بِكَثْرَةِ التَّزَامِهِ لِلْحِلْمِ حَيْثُ كَانَ
لَا يَفَارِقُهُ فِي حَالٍ ، فَكُلَّ هَذِهِ الْمَعَانِي مُدْجِجَةٌ فِي ظَاهِرِ مَا يَبْدُو
مِنَ الْغَزْلِ فِي الْبَيْتِ ، فَهَذِهِ مَعَانٍ مُتَدَاخِلَةٌ كَمَا تَرَى يَشْتَمِلُ
عَلَيْهَا هَذَا الْوَجْهَ

الوجه الثاني أن يكون الإيماجُ وارداً في نوعين من
أنواع البديع فيندرج أحدهما تحت الآخر ، ويخالف ما

ذكرناه في الوجه الأول ، فإنه إدماج لأغراض ومقاصد لا
غير ، ومثاله قول من قال من أهل الرقائق
أَرْضِي أَنْ تُصَاحِبَنِي بَغِيضًا مَجَامِلَةٌ وَتَحْمِلَنِي ثَقِيلًا
وَحَقِّكَ لَا رَضِيْتُ بِذَلِكَ الْآنِي جَعَلْتَ وَحَقِّكَ الْقَسَمَ الْجَلِيلًا
فأدمج المبالغة في القسم وجعله مندرجا تحتها ، لان
المبالغة ظاهرة في البيت ، لكن القسم غير ظاهر ، لأنه لم
يقل (وحياتك) انما قال (وحقك القسم الجليل) فهذا كان
القسم مُدْمِجًا في المبالغة كما ترى ، ومن هذا قوله تعالى (وَاِنَّ
الْحَمْدَ فِي الْاُولَىٰ وَالْآخِرَةِ) فأدمج الطَّبَاق ، وجعل المبالغة
مندرجة تحتها ، لأن الإِدْمَاج كما قررنا أن يكون أحدهما
مندرجا في الآخر فما كان من المعاني ظاهرة فهو المُدْمِج فيه ،
وما كان خافيا فهو المُدْمِج ، وهذا كثير الدُّور في لسان
الفصحاء فإنهم يستعملونه كثيرا ، وإنما يظهر بنظر دقيقٍ
واستخراج خفيٍ وتفطنٍ لطيفٍ ، والله اعلم

(الصنف الخامس والعشرون في التعليق)

وهو تفعيل من قولهم عَلَّقْتُ السَّقاء ، وَعَلَّقْتُ القوس ،
إذا شددتَها بغيرها ، وهو في لسان علماء البيان مقولٌ على

حمل الشيء على غيره لملازمة بينهما ، ثم هو واردٌ على وجهين ،
أحدهما أن يكون التعليق بالشرط للدلالة على المبالغة ، ومثاله
قول أبي تمام

فان أنا لم يَحْمَدَكَ عني صَاغِرًا

عَدُوُّكَ فَاعْلَمْ أَنِّي غَيْرُ حَامِدٍ

فعلق عدم حمده بمن يمدحه على عدم حمد عدوه على
وجه الكره منه ، لكن حمدُ عدوه موجود لأجل مدائحها
وترددها على لسانه ، فلا جرمَ كان حمده موجودا ، وثانيتها
أن يأتي بشيء من المعان بمقصد تام توطئة لما يريد ذكره
بعده من معنى آخر ، وهذا كقول أبي نواس يهجو رجلا
لهم في بيتهم نسبٌ وفي وسطِ الملائمِ نسبٌ
لقد زُنُوا عَجُوزَهُمْ ولو زُنَيْتُهَا غَضِبُوا
فعلق هجوهم بالسُّخْفِ والحماقة ، فصدّره بهجواً عليهم
حيث لم يرضوا الاتساع اليه لدناءته وادّعوا غيره ، وعلق
عليه هجواً لهم لكونها زانية لا تُنزه عن إتيان الفاحشة ،
ومن البديع النادر فنُّ يقال له المُتَزَلِّزُ ، وحاصله أن يندرج
في الكلام لفظةً لو غير إعرابها لانتقل المعنى الى غيره ،
وقيل له هذا اللقبُ لانه غير ثابت القدم ، لأنك بينا تراه

على صورة إذ خرج الى صورة أخرى ، ومنه قولهم فلان
متزلزل ، اذا كان على غير ثبات ولا استقرار ، ومثاله قولنا :
وَلَدَ اللهُ عَيْسَى ، فَإِنَّكَ إِذَا شَدَّدْتَهُ كَانَ مَعْنَاهُ مُسْتَقِيمًا ، لِأَنَّ
الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ وَاوَدَهُ ، أَيْ أَخْرَجَهُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ بِتَوَلِيدِهِ لَهَا ،
وَإِذَا خَفَّفْتَهُ كَانَ كَفْرًا صَرِيحًا ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى (مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ
وَلَدٍ) وَقَوْلِهِ (يَقُولُونَ وَلَدَ اللهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنَ الْعِبَادَةِ الْعُلَمَاءُ) فَلَوْ رَفَعْتَ اسْمَ اللهِ تَعَالَى
لَكَانَ خَطَأً ، لِأَنَّ اللهُ تَعَالَى لِقُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ الْمُمْكِنَاتِ فَإِنَّهُ
لَا يَخْشَى أَحَدًا ، وَلَوْ نَصَبْتَهُ لَكَانَ الْمَعْنَى مُسْتَقِيمًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا
يَخْشَاهُ مِنْ الْخَلْقِ أَحَدٌ سِوَى الْعُلَمَاءِ ، فَانِ الْخَشْيَةَ مَقْصُورَةً
عَلَيْهِمْ لَهُ ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِيهَا شَاكِلُهُ

(الصنف السادس والعشرون في التهكم)

وهو تفعل من قولهم تهكمت البئر ، اذا تساقطت
جوانبها ، وهو عبارة عن شدة الغضب لأن الانسان اذا
اشتد غضبه فانه يخرج عن حد الاستقامة وتتغير أحواله ،
وفي الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم : اتقوا الغضب

ج ٣ م ٢١ - (الطراز)

فانه يُوقد في فؤاد ابن آدم النَّارَ ، ألا تَرَوْه اذا غَضِبَ كيف
تَحْمَرُّ عِيناه وتنتفخُ أَوْدَاجُهُ ، وهو في مصطلح علماء البيان
عبارة عن إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال استهزاءً
بالمخاطب ، ودخوله كثير في كلام الله تعالى وكلام رسوله
وعلى ألسنة الفصحاء ، وله موقعٌ عظيمٌ في إفادة البلاغة
والفصاحة ، ويرد على أوجه خمسة ، أولها أن يكون وارداً على
جهة الوعيد بلفظ الوعد تهكماً ، وهذا كقوله تعالى (فَبَشِّرْهُمْ
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) وقوله تعالى (بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)
فلفظُ البشارة دال على الوعد وعلى حصول كل محبوب ، فإذا
وُصِلَ بِالْمَكْرُوهِ كان دالاً على التهكم لإخراجه المحبوب في
صورة المكروه ، وثانيها أن تُورد صفات المدح والمقصود بها
الذم ، ومثاله قوله تعالى (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)
لأن المقصود هو الاستخفاف والاهانة ، ولهذا ورد في حق
من كان يدخل النار ، والغرضُ منه الدليل المَهَانُ ، ولكنه
أخرجه هذا المخرج للتهكم ، وثالثها قوله تعالى (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ
الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ) وقوله تعالى (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) وقوله
تعالى (قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ) فما هذا حاله دال
على القلة ، لأن المضارع إذا لصق به قد ، فهو دال على القلة

والغرض ههنا التكثير والتحقيق للعلم بما ذكره ، وإنما أوردته على جهة التهكم بهم والاستهانة بحالهم حيث أسروا الخدع والمكر جهلاً بأن الله تعالى غير مطلع على تلك الخفايا ولا يحيط بتيك السرائر ، فأوردته على جهة التقليل ، والغرض به التحقيق انتقاصاً بحالهم في ظنهم لما ظنوه من ذلك ، ورابعها قوله تعالى (زبماً يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فأوردته على جهة التقليل ، وأخرجه مُخرج الشك ، والغرض به التكثير والتحقيق في حالهم تلك ، لأنهم في تلك الحالة يتحققون ويقطعون بأنهم لو كانوا على الإسلام قطعاً وبقيناً لما ينالون من العذاب ويتحققونه من النكال ، ولا خلاص عن ذلك إلا بالإسلام ، فهذا قطعنا بتحقيق المحبة والود للإسلام ، وإنما أخرجه مُخرج التهكم والاستهزاء ، وخامسها قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب (إنك لأنت الحليم الرشيد) فلم يخرجوه على جهة استحقاقه للمدح بهاتين الصفتين مع كونه أهلاً لهما ، وإنما أخرجه مُخرج الاستهزاء والتهكم بحاله ، تمرّداً واستكباراً ، وغرضهم إنك لأنت السفية الجاهل ، حيث أمرهم بما أمرهم من الخير والمعروف فأبوا إلا ما كان عليه

الأسلاف ، فلا جرم أخرجوه هذا المخرج من أجل ذلك ،
وليس له ضابط يضبطه ، وإنما الجامع لشتات معانيه هو
ما ذكرناه من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الحال ،
فلا بد من مراعاة ما ذكرناه وإن اختلفت صورته ، وكقوله تعالى
(لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)
والمعقبات هم الحرس حول السلطان يحفظونه على زعمه من أمر
الله ، فهو وارد على جهة التهكم ، لأن أمر الله إذا جاء وقضى
لا يحفظ عنه حافظ ، ولا يمكن رده ، ولا استطاع دفعه
بحال ، ومن الأبيات الشعرية ما كان وارداً على جهة التهكم
كقول من قال في رجل يتهم برجل ثمخدودب الظهر

لا تظننَّ حدبةَ الظهر عيباً

هي في الحسن من صفات الهلال

وكذاك القسي ثمخدودبات

وهي أنكى من الطبأ والعوالى

كون الله حدبةً فيك إن شئت

من الفضل أو من الإفضال

فأت ربوة على طود حلم

طلال أو موجةً يبخر نوال

وإذا لم يكن من الوصل بُدُّ

فمسي أن تزورني في الخيال

فظاهر ما أورده مدحٌ كاملٌ كما ترى لما يظهر من
صورته ، وإنما أورده على جهة التهكم به والاستهزاء بحاله ،
وكقول امرئ القيس يصف كلباً

فأنشِبَ أظفاره في النساءِ فقلت هببت ألا تنتصر

فقوله (هببت ألا تنتصر) تهكم بحاله في غاية اللطف

والرشاقة لأن ما فعله الكلب بالصيد هو غاية الانتصار

(الصنف السابع والعشرون في الإلهاب والتهيج)

والإلهاب (إفعالٌ) من قولهم ألهب النار إذا أسعرها

حتى التهب وطل لهبها ، والتهيج (تفعيلٌ) من قولهم هاجت

الحرب إذا نارت ، هذا معناهما في اللغة ، وأما في مصطلح علماء

البلاغة فهما مقولان على كل كلامٍ دالٌّ على الحث على الفعل

لمن لا يتصور منه تركه وعلى ترك الفعل لمن لا يتصور منه

فعله ، ولكن يكون صدور الأمر والنهي ممن هذه حاله على

جهة الإلهاب والتهيج له على الفعل أو الكف لا غير ،

فالأمر مثاله قوله تعالى (فاعبُد الله مخصوصاً له الدين) وقوله

تعالى (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ) وقوله تعالى (فَاسْتَقِمْ كَمَا
أُمِرْتَ) والمعلوم من حاله عليه السلام أنه حاصل على هذه
الأمر كلها من عبادة الله تعالى وإقامة وجهه للدين
والاستقامة على الدعاء إليه لا يفتر عن ذلك ولا يتصور منه
خلافها ، لأن خلافها معصوم منه الانبياء ، فلا يمكن تصوره
من جهتهم بحال ، ولكن ورودها على هذه الأوامر إنما كان
على جهة الحث له بهذه الأوامر وأمثالها ، وكذلك ورد في
المناهي كقوله تعالى (فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ) وقوله تعالى
(لَئِنْ أَشْرَكَتَ اِيْحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَاتَّكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ)
وحاشاه أن يكون جاهلاً ، أو أن يفعل أفعال السفهاء والجهال ،
وأن يخطر بباله الشرك بالله وهو أول من دعا إلى عبادته
وحث عليها ، وهكذا القول فيما كان وارد في الأوامر والنواهي
له عليه السلام ، فإنما كان على جهة الإلهاب على فعل الأوامر ،
والانكفاف عن المناهي والنهييج لداعيته ، وحثاً له على ذلك ،
فالأمر في حقه على تحصيل الفعل ، والكف عن المناهي فيما
كان يُعلم وجوبه عليه ويتحقق الانكفاف عنه ، إنما هو على
جهة التأكيد والحث بالتهييج والإلهاب ، فهذان نوعان من
الكلام يردان في الكلام الفصيح والخطب البالغة ، ولولا

نوعيهما في البلاغة أحسن مَوقِع ، لما وردا في كتاب الله تعالى
الذي أعجز الثقلين الإتيانُ بمثله أو بأقصر سورة من سورَه
(الصنف الثامن والعشرون في التسجيل)

وهو (تفعيلٌ) من قولهم سَجَّلَ الحاكمُ عليه تسجيلاً ،
إذا كَتَبَ كتابَ الحكم وأَمْضاه ، وأسْجَلَ الكلامَ إسْجالاً ،
إذا أطال ذِولَه ، والسَّجِيلُ ، الطويل من الضروع قاله الجوهري ،
فهو مؤذِنٌ بالطويل في كلِّ ما سيق منه كما ترى ، هذا في
اللغة ، وأما معناه في مصطلح علماء البلاغة فهو تطويل الكلام
والمبالغة فيما سيق من أجله من مدح أو ذم ، وهو نوع من
الإطناب ، ، خلا أن الإطناب عامٌ في كلِّ مقصود من
الكلام ، والتسجيل خاصٌ في المبالغة في المدح أو الذم ، والمثال
فيه قوله تعالى في ذمِّ عبادة الأوثان والأصنام وتهجين من
عبد سواه ، فإنه سجَّلَ عليهم غاية التسجيل ، ونعى اليهم
أفعالهم ، ووبَّخهم وسفَّه حلومهم ، واستترك عقولهم على جهة
التسجيل والتنويه بما عملوا (إنَّ الذين تدعون من دون الله
لن يخلقوا ذُبَاباً ولو اجتمعوا به . إنَّ يسئلبهم الذبابُ شيئاً
لا يستنقذوه منه ضَعُفَ الطالبُ والمطلوبُ) فانظر ماذا

حازته هذه الآية من الإبانة عن نقص عقولهم ، وقوله تعالى
(إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالِكُمْ) الآية وقوله
تعالى (وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ)
الآية الى غير ذلك من الآيات الدالة على تسفيه عقولهم
وإظهار جهلهم ، ومن ذلك ما ورد في ذم الكفار من أهل
الكتاب والمشركين في صدر سورة البقرة فإن الله تعالى نعى
عليهم تلك الأفعال الخبيثة وسجلها عليهم ، وذكر ما أكتننه
صدورهم وأضمرتة نفوسهم من الغدر برسول الله صلى الله عليه
وسلم والإضرار على الكفر ، والتأدي في النفاق ، والإعراض
عما جاء به من النور المبين والصراط المستقيم ، وتصميمهم على
جحود ذلك وإنكاره ، ومن ذلك ما كان من بنى إسرائيل من
كتمان ما أنزل الله عليهم في التوراة في وصف رسول الله
وتصديق ما جاء به ، ونصب العداوة والمكر والخديعة ،
فأظهر الله ما كتموه من العداوة ، وكشف ما أضمروه من
الحسد والجحود والانكار ، وسجل عليهم غاية التسجيل ، فهذا
ما يتعلق بأمثلة التسجيل في الذم ، وأمّا مثال التسجيل في المدح
فكقوله تعالى في صفة المؤمنين في صدر سورة البقرة ، حيث

ذكرهم بالصفات المحمودة ، وأثنى عليهم بالمناقب المعهودة ،
وبما شرح الله صدورهم بالإيمان بالله تعالى وبرسوله
وكتبه المنزلة قديماً وحديثاً ، وبما كان منهم من التصديق بما
جاءت به من أحوال القيامة والحشر والنشر وغير ذلك من
علوم الآخرة ، ومن ذلك ما كان في صفة المؤمنين في سورة
المؤمنين حيث صدر مدحهم بالخشوع في الصلاة ، ثم عقبه
بالصفات الحسنة ، والأفعال المحمودة المستحسنة ، فأشاد
ذكرهم بما وصفهم به وسجّل فيه نهاية التسجيل ، وهكذا القول
فيما يرد في القرآن على هذا النحو ، فإنه يكون مثلاً لما ذكرناه
من التسجيل في المدح والذم ، وفي الخطب والقصائد ، إذا
جرى على هذا المجزى فهو تسجيل

(الصنف التاسع والعشرون في الموارد)

وهي مفاعلة من قولهم هما يتواردان الحوض ، أي يرد
منه هذا ، ويرد منه هذا ، ويتواردان المسئلة ، أي يسأل
أحدهما صاحبه مرة ، ويسأله الآخر مرة أخرى ، هذا في
اللغة ، والموارد في اصطلاح علماء البيان ، أن يتفق الشاعران
إذا كانا متعاصرين أو كان أحدهما متأخراً عن الآخر على معنى

واحد ، يُورِدَانِه جَمِيعاً بلفظ واحد من غير أخذٍ ولا سماعٍ ،
واشتقاقه من ورَد الحَيْن الماء من غير مواعدة بينهما ، فمن
ذلك ما ذكره أحمد بن يحيى ثعلب عن ابن الأعرابي ، قال
أشدني ابن ميادة لنفسه

مُفِيدٌ وَمِتْلَافٌ إِذَا مَا أَتَيْتَهُ

تَهَلَّلَ وَأَهْتَزَّ أَهْتَازَ الْمُهَنْدِ

فقيل له أين يذهب بك ، هذا للحطيئة ، فقال أكان
ذلك ، فقيل له نعم ، فقال الآن علمت أني شاعرٌ حين وافقته
على ما قاله ، وما سمعتُ به إلا الساعة ، وليس هذا من باب
السرقة الشعرية ، لأن ذلك إنما يكون فيمن علم حاله بالسبق
لذلك الكلام ، ثم يأخذه غيره مع علمه بأنه له ، كسرقة المتاع ،
يأخذه السارق وهو حقٌ لغيره على جهة الخفية ،
وسنقرّر الكلام في السرقات الشعرية ، ونظهر أنواعها
لاختصاصها بفوائد جمّة ، ونُكِّت غزيرةً بمعونة الله تعالى

(الصنف الثلاثون في التلميح)

وهو نوع من أنواع البديع ، له في البلاغة موقعٌ شريف ،
ويحُلُّ من الفصاحة في محل مرتفع مُنِيفٌ ، وهو (تفعيلٌ)

بتقديم اللام على الميم : يقال لَمَحَهُ وَالْمَحَهُ ، إِذَا أَبْصَرَهُ بِنَظَرٍ خَفِيِّ ، وَلَمَحَ الْبَرْقُ إِذَا أَضَاءَ وَلَمَع ، وَفِي فَلَانٍ مِنْ أَيِّهِ لَمَحَةٌ ، أَيُّ شِبْهَةٍ وَفِيهِ مَلَامَحٌ مِنْ أَيِّهِ ، أَيُّ مَشَابِهَاتٍ ، وَجَمْعُهَا مَلَامِحٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ فِيهِ لَمَحَاتٌ ، هَذَا هُوَ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ ، وَفِي مِصْطَلَحِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ هُوَ أَنْ يُشِيرَ الْمُتَكَلِّمُ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ وَمِعَاطِفِ شِعْرِهِ أَوْ خُطْبَتِهِ إِلَى مِثْلِ سَائِرٍ ، أَوْ شِعْرٍ نَادِرٍ ، أَوْ قِصَّةٍ مَشْهُورَةٍ فَيَلْمَحُهَا فَيُورِدُهَا لِتَكُونَ عَلَامَةً فِي كَلَامِهِ ، وَكَالشَّامَةِ فِي نِظَامِهِ ، فَيَحْصِلُ الْكَلَامُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ عَلَى لَطَافَةٍ رَشِيقَةٍ ، وَبِرَاعَةٍ رَائِقَةٍ ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى كَقَوْلِهِ (كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ) يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الْمِثْلِ السَّائِرِ : أَرَقُّ مِنْ نَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ ، وَأَضْعَفُ مِنْ بَيْتِهَا ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) يُشِيرُ بِهِ إِلَى قَوْلِهِمْ فِي الْأَمْثَالِ السَّائِرَةِ : أَجْهَلُ مِنْ حِمَارٍ ، وَأَبْلَدُ مِنْ عَيْرٍ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى (يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ) يُشِيرُ بِهِ إِلَى قَوْلِهِمْ : أَعْظَمُ تَهْوُرًا مِنْ فَرَّاشَةٍ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى (فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ) يُشِيرُ بِهِ إِلَى قَوْلِهِمْ : فَلَانُ الْهَيْثُ

من كَلْب ، وأما أمثلته من السنة النبوية فكقوله عليه السلام:
أصدقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةٌ لمبيدٍ : ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله
باطلٌ ، وقوله عليه السلام : بئسَ مطيئةُ الرجلِ زعموا ، وفي
حديثٍ آخرٍ : مطيئةُ الكذبِ زعموا ، وأراد بما ذكره عليه
السلام من يكون أكثرُ كلامه : زعمَ زعم ، فلا يزالُ يكرّر
في أثناء خطابه هذه اللفظة ويردّها على لسانه ، والمعنى فيها
بئس ما يكرّره الإنسانُ في كلامه ويستزوحُ إليه ، هذه
اللفظة ، لما فيها من التوهم والظن ، ولهذا فإنها ما وردت في كلام
الله تعالى إلا من جهة الكفار والمكذّبين بأمر الآخرة
وحال المعاد الأخرى ، كقوله تعالى (بل زعمتم أن لن
ينقلبَ الرسولُ والمؤمنونَ إلى أهلِهِمْ أبداً) وقوله تعالى (زعمَ
الذين كفروا أن لن يبعثوا قُلُوبِي وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ) فقوله
عليه السلام بئسَ مطيئةُ الرجلِ زعموا ، تاميحٌ لما فيه من
الإشارة إلى موقع هذه الكلمة ، ومن كلام أمير المؤمنين
كرم الله وجهه في خطبته الشَّقْشِقِيَّة : فصَبَرْتُ وفي العين
قَدِّي ، وفي الحلقِ شَجِّي ، أرى تراثي نهياً ، حتى إذا مضى
الأوّلُ لسبيله (يعني أبا بكر) أدلّي بها إلى فلان بعده (يعني

عمر) لأنه عقد له بالخلافة قبل وفاته ، ثم تمثل أمير المؤمنين
بيت الاعشى

شأن ما يؤمى على كورها
ويوم حيان أخى جابر

فاستشاده بهذا البيت واقع موقع التاميح في كلامه هذا
لكونه مطابقاً لمقصده ، موافقاً لغرضه ، لأن غرضه من ذلك
تباين الحال ومفارقة الأمر بين ولايته وولاية غيره كما يشهد
له ظاهر البيت ، ومن ذلك ما قاله متمثلاً به لما شكوا من أصحابه
تقاعدهم عن الجهاد وميلهم الى الدعة والإعراض عن أمره ،
اللهم مث قلوبهم كما يمث الملح في الماء ، والله لوددت أن
لى بكم ألف فارس من فراس بن غنم

هنالك لو دعوت أتاك منهم فوارس مثل أزمية الحميم
فهذا البيت واقع على جهة التاميح لأن فيه إشارة الى سرعة
إجابتهم لمن يدعوهم ويعرض فيه بأصحابه لتساقلهم عن إجابة
أمره ، والحميم ههنا هو وقت الصيف ، وإنما خص الشاعر
سحاب الصيف لأنه أشد جفولاً وأسرع زوالاً وحركةً
لأنه لا ماء فيه ، وإنما يكون السحاب ثقيل السير لامتلأته
بالماء كما قال تعالى (وينشئ السحاب الثقال) وذلك إنما يكون

في مطر الربيع ، وهذا انما يكون في الشام ، فأما اليمنُ فأكثر
المطر فيه يكون في الصيف والخريف وكما قال بعض الشعراء
المستغِيثُ بِعَمْرٍو يَوْمَ كُرْبَتِهِ

كالمستغِيثِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

يشير بذلك الى قصة كانت لعمر و ، وكقوله في الحريريات
إِنِّطَاءً فَنَدٍ ، وَصُلُودُ زَنْدٍ ، يشير بذلك الى قصة كانت لفندٍ ،
فما هذا حاله يقال له التلميح كما ذكرنا في اشتقاقه ، ولو قيل في
لقبه التلميح ، بتقديم الميم على اللام لكان حسناً جيداً مطابقاً
للاشتقاق ، يقال مَلَحْتُ القَدْرَ وَأَمْلَحْتُهَا وَمَلَّحْتُهَا تَمْلِيحًا فَمَلَحَ
وَأَمْلَحَ إِذَا طَرَحَهُ بِقَدْرٍ يُصَالِحُهَا ، وَمَلَّحَهَا إِذَا زَادَ فِي مَلِحِهَا
حَتَّى أَفْسَدَهَا ، والمعنى في تلقيبه بهذا اللقب هو أنه اذا أشار
الى قصة نادرة أو بيت حسن ، أو مثل سائر فقد مَلَّحَهُ وزاد
في حسنه كما يزيد المَلِخُ في حَسَنِ الطَّعَامِ وَمَسَاغِهِ ، فهذا
الاشتقاق يكون سائغاً ويلقب به

(الصنف الحادى والثلاثون الحذف)

وهو في أصل اللغة الرَّجْمُ بالشئ ، يقال حذفه بالعصا اذا
رجمه بها ، وفي الحديث : أتى اليه ببيضةٍ من ذهبٍ فحذفه

بها ، فلو أصابته لعقرته ، وفي حديث عمرُ إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ
أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ ، اى يَزْرُقُهَا بِالْمِعْرَاضِ ، نهى المحرّم عن
ذلك ، وهو في مصطلح علماء البيان عبارة عن التجنّب لبعض
حروف المعجم عن إيرادها في الكلام ، كما روى عن أمير المؤمنين
كرم الله وجهه : أَنَّهُ حُكِيَ بِمَجْلِسِهِ كَثْرَةُ دَوْرَانِ الْأَلْفِ فِي
الْكَلَامِ وَأَنَّهُ لَا يَخْلُوكَلَامَ عَنْهَا ، فَأَنْشَأَ فِي ذَلِكَ خُطْبَةً سَمَّاهَا
الْمُوتِقَةَ لَيْسَ فِيهَا أَلْفٌ ، وكما يحكى عن واصل بن عطاء : أَنَّهُ كَانَ
يَتَجَنَّبُ فِي كَلَامِهِ لَفْظَةَ الرَّاءِ لِمَا كَانَ يَلْتَفِعُ فِيهَا وَيُخْرِجُهَا عَنْ
غَيْرِ مَخْرِجِهَا ، وَأَنْشَدَ الزَّمخَشَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى

وَلَا تَجْعَلَنِي مِثْلَ هَمْزَةٍ وَاصِلٍ

فَيْسَقَطَنِي حَذْفٌ وَلَا رَاءٌ وَاصِلٍ

وَيُحْكِي أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ امْتِحَانَهُ فَقَالَ قُلْ : رَجُلٌ رَكِبَ
فَرَسَهُ ، وَجَرَّ رُفْحَهُ ، فَقَالَ لَهُ : غَلَامٌ اعْتَلَى جَوَادَهُ ، وَسَحَبَ
ذَائِلَهُ ، فَانظُرْ إِلَى مَا أَتَى بِهِ لَقَدْ جَانِبَ فِيهِ الرَّاءَ ، فَكَانَ أَبْلَغَ
وَأَفْصَحَ مِمَّا سُئِلَ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا عَدَدْنَاهُ فِي عِلْمِ الْبَدِيعِ لِأَنَّ مَا هَذَا
حَالُهُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْاِقْتِدَارِ عَلَى الْبَلَاغَةِ وَالْاِغْرَاقِ فِي
الْفِصَاحَةِ بِحَيْثُ يُمْكِنُ الْخَوْضُ فِي كُلِّ أُسْلُوبٍ مِنْ أُسَالِيهَا ،

والجرى في ميدان أعاجيبها ، وكما فعل الحريري فيما أورده في مقاماته من تجنّب النقط في خطبته التي مطامها الحمد لله الممدوح الأسماء ، المحمود الآلاء الواسع العطاء ، وفي خطبته الثانية التي مبدؤها قوله : الحمد لله الملك المحمود ، المالك الودود ، مصور كل مولود ، ومآل كل مطرود ، الى آخرها فكل واحد من الكلم في هاتين الخطبتين لا نقط فيها بحال أصلاً عند الكتاب ، ومن أمثلة المنظوم ما قاله بعض الشعراء

دارٌ لمهدد دارسٌ أعلامها

طمس المعالم موزها ورهامها

ومن ذلك ما أورده في الحريريات

أعدد لحسادك حد السّلاح

وأورد الأمل وزد السّماح

فهذان البيتان لا تقط في شيء من ألفاظها كما ترى ،

والحروف المهملة التي لا نقط لها يجمعها قولنا : كما صل أو حط

له درسع ، وجمتها خمسة عشر حرفاً كما ترى ، وأمّا الحروف

المعجمة بالنقط فيجمعها قولنا . بزندق في جث خش غظ ،

فجمتها أربعة عشر حرفاً ، فكملت حروف العربية ما ينقط

منها ومالا ينقط على هذا التقدير والله اعلم بالصواب

(الصنف الثاني والثلاثون في الخيف)

وهو فن من فنون البلاغة حسن التأليف والانتظام
مشمولٌ على ما يجوز فيه من الكَلِمِ الِاهْمَالِ والإِعْجَامِ ، وهو
أن يكون الكلام من المنشور والمنظوم معقوداً من جزئين
إحدى كلمتي العقد منقوطة كلها ، والأخرى مهملةٌ كلها ،
واستعارةٌ هذا اللقب من قولهم فرس أخيف إذا كان إحدى
عينيهِ سوداء والأخرى زرقاء ، فأما مثاله من النظم ما قاله
في الحريريات

اسْمَحَ فَبَثُ السَّمَاحِ زَيْنٌ وَلَا تُخِيبُ آمَلًا تَضَيَّفُ
فَأَنْتِ إِذَا اعْتَبَرْتَ مَا ذَكَرْنَا وَجَدْتَهُ مَطَابِقًا لِكَلِمَاتِ
هَذَا الْبَيْتِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ (اسْمَح) لَا يَنْقُطُ شَيْءٌ مِنْ
حُرُوفِهِ بِحَالٍ ، بَلْ هِيَ مَهْمَلَةٌ ، وَقَوْلُهُ (فَبَث) مَنْقُوطَةٌ كُلُّهَا ،
وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي سَائِرِ كَلِمَاتِ الْبَيْتِ ، وَأَمَّا مِثَالُهُ مِنَ النَّثْرِ فَكَقَوْلِهِ
أَيْضًا: الْكَرْمُ ثَبَّتَ اللَّهُ جَيْشَ سَمُودِكَ يَزِينُ ، وَاللُّؤْمُ غَضَّ
الدَّهْرُ جَفَنَ حَسُودِكَ يَشِينُ ، وَالْأَزْوَعُ يُثِيبُ ، وَالْمُعُورُ
يُخِيبُ ، وَالْحَلَّاحِلُ يُضَيِّفُ ، وَالْمَاحِلُ يُخَيِّفُ ، إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ فِي

هذه الرسالة، فتعتبرها على ما ذكرناه من هذا الاعتبار فتجدها كذلك ، فهذه رسالةٌ سَبَّكْها على هذا السبك ، وألَّفَها على هذا الانتظام في السلك ، ومما يجيء على أثره ويُسبِك من خلاصة جوهره ، نوع آخر من هذه الرسائل يُلقَّب بالرقطاء ، وهي مخالفة لما ذكره في الخيف ، لكنها تختص بها نوعاً من الاختصاص ، وهي أن تكون الكلمة الواحدة أحد حروفها منقوطةً ، والآخر مهملٌ لا تقط فيه ، واشتقاقه من قولهم شاة رَقَطَاء ، وهي التي في جلدها نُقُطٌ من سوادٍ وبياضٍ ، وليس وراء هذا شيءٌ ، خلافاً ما ذكرناه من الاحكام في البلاغة ، وعلو مراتب الفصاحة وسلاطة اللسان ، وجودة القريحة ، وصفاء الذهن الى غير ذلك من المواد التي يجعلها الله في بعض الأشخاص دون بعض ، فأما مثاله من النثر فكقوله في الحريريات أخلاقُ سيِّدنا تُحَبُّ ، وبعقوته تَلَبُّ ، فالهمزة مهملَةٌ ، والخاء منقوطة ، واللام مهملَةٌ ، والقاف منقوطة وهكذا قوله سيِّدنا على هذه العدة من غير تفاوت ، ثم قال وقُرْبُهُ تُحَفُّ ، ونأْيُهُ تَلَفُّ ، وأما مثاله من النظم فكقوله أيضاً

سَيِّدُ قَلْبٍ سَبُوقٌ مُبْرٌ فَطِنٌ مُغْرِبٌ عَزُوفٌ عِيُوفٌ

مُخْلَفٌ مُتْلَفٌ إِذَا نَابَ هِيَا جُ وَجَلَّ خَطْبٌ مَخُوفٌ (١)
ثم قال بعد ذلك من هذه الرسالة، مناظمٌ شَرَفَهُ تَأْتَلِفُ،
وَشَوْبُوبٌ حَيَاتِهِ يَكْفِ، وَنَائِلٌ يَدِهِ قَاضٍ، وَشُحُّ قَلْبِهِ غَاضٍ،
حتى تمت هذه الرسالة على هذه الصفة

(الصنف الثالث والثلاثون حسن التخلص)

اعلم أنا قد ذكرنا من قبل، حسن المبادئ والافتتاحات،
ورمزنا فيه الى قول بالغٍ ، يُطْلَعُ عَلَى نَكْتِ جَمَّةٍ ، ولطائف
عجيبة ، والذي نذكره ههنا هو ما ينبغي لكل متكلم من شاعرٍ
أو خطيبٍ اذا كان قد أتى بما يصلح من الافتتاحات الحسنة
فلا بدَّ له من مراعاة التخلُّص الحسن ، لأنه لا بدَّ له من
تقديم الغزل ، أو ذكر الفخر ، أو ذكر أطرُوفةٍ بأدب ، ثم
يذكر على أثره المدح ، وعلى قدرِ براءة الشاعر والخطيب
والمصنّف يكون حُسْنُ التخلُّص الى المقصود ، بعد تقديم
ما ذكرناه، وقلَّ ذلك أعنى حُسْنُ التخلُّص في كلام المتقدمين،
وقد جاء في قول زهير

(١) هذا غير موزون. على انه أدخل بعض بيت في بيت. والصواب هكذا
مُخْلَفٌ مُتْلَفٌ أَغْرُ فَرِيدٌ نَابُهُ فَاضِلٌ ذَكِيٌّ أَنْوْفٌ
مُفْلِقٌ إِنْ أَبَانَ طَبُّ إِذَا نَابَ هِيَا جُ وَجَلَّ خَطْبٌ مَخُوفٌ

إِنَّ الْبَخِيلَ مَلُومٌ حَيْثُ كَانَ
وَلَكِنَّ الْكَرِيمَ عَلَىٰ عِلاتِهِ هَرَمٌ
ثم إن حسن التخلص يأتي على أوجه فاحسن ما يأتي في
بيت واحد وهذا كقول مسلم بن الوليد يمدح البرامكة
أَجِدُّكَ مَا تَذَرِينَ أَنْ رُبَّ لَيْلَةٍ
كَأَنَّ دُجَاهَا مِنْ قُرُونِكَ يُنْشَرُ
سَرَيْتُ بِهَا حَتَّى تَجَلَّتْ بِغُرَّةٍ
كَغُرَّةِ يَحْيَى حِينَ يُذَكِّرُ جَعْفَرَ

فما هذا حاله قد فاق في حسن التخلص من الغزل الى
المدح مع قصر الكلام وتقارب أطرافه ، لما فيه من إدماج
المبالغة في مدح يحيى بالبر لابنه وجمعه فيه من المحاسن ، وقد
جاء في بيتين كقول ابي تمام

تَقُولُ فِي قَوْمِ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ
مِنَّا السُّرَى وَخَطَا الْمَهْرِيَّةَ الْقُودِ
أَمْطَلَعَ الشَّمْسِ تَبْنِي أَنْ تَوْمَّ بِنَا
فَقَلْتُ كَلًّا وَلَكِنْ مَطْلَعُ الْجُودِ

فانظر الى ما أبرزه من التخلص الرائق والمخرج الفائق ،

وربما جاء في ثلاثة أبيات ، ومثاله ما قاله ابو نواس يمدح
بني العباس

واذا جلست الى المدامِ وشربها
فاجعل حديثك كله في الكاسِ
واذا نزعْتَ عن الغوايةِ فليكن

لله ذاك النزعُ لا للناسِ
واذا أردتَ مديح قومٍ لم تلم

في مدحهم فمدح بني العباسِ
فقاتله الله ، ما أرق كلامه وما أعجب ما جاء به من
النسيب وحسن التخلص فكان ما جاء به رحيق مفلل ،
او نهر جار تسلسل ، ومما جاء من التخلص الحسن في بيتين
قول ابي الطيب المتنبي

مرّت بنا بينَ تزيينها فقلتُ لها

من أينَ جأنس هذا الشاذنُ العراباً

فاستضحكت ثم قالت (كالمغيث) يرى

ليث الشرى وهو من عجل إذا انتسباً

ويكثر وجوده في أشعار المتأخرين ، كالمتنبي وأبي تمام

والبحترى ، ويعزُّ وجودُهُ في قصائد المتقدمين أعنى التخلص
القصير ، فأما التخلّصات الطويلةُ فلا بدّ لكلّ مادح منها
وإن وُجِدَت على تطويل في القصائد الطوال ، وإنما البراعةُ
ما وُجِدَ من التخلص الرائق في الكلام القصير كما أشرنا إليه
والله أعلم ، ومن نفيس ما يذكر في التخلّصات ما قاله أبو الطيب
المتنبى أيضاً

أقبلتها غرر الجياد كأنما

أيدى بني عمران في جبهاتها

فهذا من أعجب ما يذكر من الخلاص من النسيب الى
المدح في أخصر لفظ وأقصره ، وهو من بدائعه الحسنة ،
وعجائبه المستحسنة التي فاق بها على نظرائه ، من أبناء زمانه ،
وتميز بها من بين أترابه وأقرانه ، ومن رقيق التخلص ودقيقه
ما قاله ابن الرومي يمدح رجلاً بالكرم

ما من مزيد في بليّة عاشقٍ

وندى وجودٍ في أبي اسحاق

فهذا وما شاكلة من مليح ما يذكر في التخلّصات القصيرة
ويورد في أمثلتها

(الصنف الرابع والثلاثون في الاختتام)

اعلم أنا قد قدّمنا في فواتح الكلام ومبادئه وذكرنا ما يتعلق بالتخلصات، والذي نذكره الآن إنما هو كلامٌ في حُسْنِ الخاتمة، فينبغي لكل بليغ أن يختم كلامه في أي مقصدٍ كان بأحسن الخواتم فإنها آخرُ ما يبقى على الأسماع، ورُبّما حفظت من بين سائر الكلام لقرب العهد بها، فلا جرم وقع الاجتهادُ في رشاقتها وحلاوتها، وفي قوتها وجزالتها، وينبغي تضمينها معنى تامًا يؤذن السامع بأنه الغايةُ والمقصدُ والنهايةُ، ولهذا قال عليه السلام : **مَلَكَ الْعَمَلِ خَوَاتِمُهُ** ، وفي حديث آخر **أَلَا إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا** ، وفي حديث آخر **لَا تَعْجِبُوا بِعَمَلِ أَحَدٍ حَتَّى تَدْرُوا بِمَ يُخْتَمُ لَهُ** ، فالخاتمةُ في كل شيء هي العمدة في محاسنه، والغاية في كماله، فأما المتقدمون من الشعراء كامرئ القيس، والنابغة، وطرفة، وغيرهم من شعراء الجاهلية فليس لهم فيه كل الإجادة، وإنما الذي أجاد فيه المتأخرون، كأبي نُوَاسٍ، والمتنبي، والبُحْثَرِيُّ، وأبي تمام، ولنضرب في ذلك أمثلة

(المثال الاول) من آي التنزيل فان الله تعالى ختم كل

سورة من سورِهِ بأحسن ختام ، وأتمّها بأعجب إتمام ، ختامًا يُطابق مقصدها ، ويؤدّي معناها ، من أدعيةٍ ، أو وعدٍ أو وعيدٍ ، أو موعظةٍ أو تحميدٍ ، أو غير ذلك من الخواتيم الرائقة ، ألا ترى الى ما ختم به سورة البقرة وسورة الفاتحة ، فأما الفاتحةُ فختَمَها بما يناسب معناها ويطابق لفظها، من حسن التأليف وجودة الجزالة بذكر الصنفين المفضوب عليهم من اليهود والنصارى ، وأن لا يجعلنا منهما ، ويؤتم لنا هدايته الكاملة ، الى حُجَجِهِ الواضحة ، وبراهينه النيرة ، وأختتم سورة البقرة بتعليم الابتهاال اليه في مغفرة الخطايا وترك تحمّل الأثقال والإِصرِ والنصرة على الكفار ، ونحو اختتام سورة آل عمران بالخواتيم الحسنة من الوصايا بالصبر على المكاره ، والمصابرة على الجهاد لأعداء الله ، وإيشادة معالم الدين وإظهار أحكامه ، والرابطة للخيل في الجهاد وإعدادها للغزو ، وبالتقوى التي هي قوامُ الدين وملاكه ، فمن أجل ذلك يحصل السببُ في الفلاح في كلّ الأمور ، وفي خاتمة سورة النساء بالتبجيل والتعظيم بالبيان والهداية ، وبما كان من الوعد ، والوعيد في خاتمة سورة الأنعام بقوله (إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) وبما كان من اظهار الجلال والعظمة في خاتمة سورة المائدة ،

فهذه الخواتيمُ كلُّها في كل سورة على نهاية الحسن والرشاقة ،
وهكذا الكلام في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتبه
ومواعظه وخُطبه ، فانك ترى خواتيمها مُعجبةً لما تضمنته ،
ونحو هذا كلام أمير المؤمنين في كتبه ومواعظه وهذا كقوله
عليه السلام في ذمِّ الدنيا ، وغدَرها بأهلها ، وذهابها عن
أيديهم ، وعدم التمسك بها « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ، هِنَهَاتِ
هِنَهَاتِ ، قَدَفَاتَ مَا قَاتَ وَذَهَبَ مَا ذَهَبَ » ثم ختمها بآية
من القرآن مناسبة لها وهي قوله تعالى (فَمَا يَكْتُمُ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ
وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ) الى غير ذلك من الخواتيم الحسنة
في خُطبه وكلامه ، فهذا ما أردنا ذكره من أمثلة المنشور
(المثال الثاني) من المنظوم فمن أحسن ما قيل في ذلك
ما قاله أبو الطيب المتنبى

قد شرف الله أرضاً أنت ساكنها

وشرف الناس إذ سواك إنسانا

فهذه الخاتمة اذ قرعت سمع السامع عرف بها أن لا مطمع
وراءها ، ولا غاية بعدها ، وهي الغاية المقصودة ، والبغية

المطلوبة ، وبها يُعلم انتهاء الكلام وقطعه ، وكقول أبي نواس
يمدح المأمون

فَبَقِيَتْ لِلْعِلْمِ الَّذِي تَهْدِيْ لَهُ

وَتَقَاعَسَتْ عَنْ يَوْمِكَ الْآيَّامُ

فانظر الى حسن هذه الخاتمة كيف تضمنت الدعاء
بالبقاء مع نهاية المدح والإعظام لحاله ، وغاية حسن الخاتمة
أن يعرف السامع انقضاء القصيدة وكما لها ، فهذه علامة حسنها
ورونقها ، ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء يمدح رجلاً استباحه

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِنْ بَلَغْتُكَ بِالْمُنَى

وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ

فَإِنْ تَوَلَّيْتَنِي مِنَ الْجَمِيلِ فَأَهْلُهُ

وَإِلَّا فَاِنِّي عَاذِرٌ وَشَكُورٌ

ومن ذلك ما قاله أبو تمام يذكر فتح عمورية ويهني

المعتصم بها

إِنْ كَانَ بَيْنَ صُرُوفِ الدَّهْرِ مِنْ رَحْمٍ

مَوْصُولَةٍ أَوْ ذِمَامٍ غَيْرِ مُقْتَضِبٍ

فَبَيْنَ أَيَّامِكَ اللَّاتِي نُصِرْتَ بِهَا

وَبَيْنَ أَيَّامِ بَدْرِ أَقْرَبِ النَّسَبِ

أَبَقَتْ بِنَى الْأَصْفَرِ الْمُصْفَرِّ كَأَسْمِهِمْ
صُفْرَ الْوَجْهِ وَجَلَّتْ أَوْجُهُ الْعَرَبِ
فَهَذِهِ خَاتَمَةٌ تُرَى عَلَى وَجْهِهَا الطَّلَاوَةُ ، وَعُصَارَةُ الرِّشَاقَةِ ،
وَحَسَنُ الْخَوَاتِمِ فِي كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُعَدَّ وَتُحْصَى ،
وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْمُتَنَبِّي فِي بَعْضِ قِصَائِدِهِ السِّيفِيَّاتِ
فَلَا حَطَّتْ لَكَ الْهَيْجَاءُ سَرْجًا وَلَا ذَاقَتْ لَكَ الدُّنْيَا فِرَاقًا
وَقَالَ أَيْضًا

لَا زِلْتَ تَضْرِبُ مَنْ عَادَاكَ عَنْ عُرْضِ
تُعَاجِلِ النَّصْرِ فِي مُسْتَأْخِرِ الْأَجَلِ
وَقَالَ أَيْضًا فِي بَعْضِ قِصَائِدِهِ وَقَدْ عَرَضَ ذَكَرَ الْخَيْلِ
فَلَا هَجَمْتَ بِهَا إِلَّا عَلَى ظَفْرِ
وَلَا وَطِئْتَ بِهَا إِلَّا إِلَى أَمَلِ

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي رَجُلٍ مَدَحَهُ بِقِصِيدَةٍ مُسْتَمَاحَةٍ
إِنِّي جَدِيرٌ بِالنَّجَاحِ لِأَنِّي
أَمَلْتُ لِلخَطْبِ الْجَلِيلِ جَلِيلًا
لَا زَالَ فَعَلَّكَ بِالْعَلَاءِ مَرْصَعًا
أَبَدًا وَعَرَضَكَ بِالْعَفَافِ صَقِيلًا

وقال آخر في تمزية عزّاهما في أخ له قال في خاتمها
وكلُّ خطبٍ وإن جلت عظامه
في جنبٍ مهلكه مستصنرٌ جللُ
سقى ضريحاً حواه صوب غادية
مُعتنجرُ الودق وكفاف الحيا هطلُ

فهذه الخواتم كلها رائقة ملائمة لما قبلها
وإن الاختتام لفن من البديع بمكان ، وإنه لحقيق من
بينها بالإحراز والإيقان ، وهو آخر الكلام في أصناف
البديع المتعلقة بالفصاحة المعنوية والفصاحة اللفظية ، كما مرّ
تقريره ، وقد أتينا على معظم أبواب البديع وأصنافه ، فإن شذ
شيء على جهة التذرة ، فانه مندرج تحت ما ذكرناه من هذه
الأصناف بل لا يشذ الا قليل لا يعول عليه

الصنف الخامس والثلاثون)

(في ايراد نبذة من السرقات الشعرية)

اعلم أن معنى السرقة في الأشعار هي أن يسبق بعض
الشعراء الى تقرير معنى من المعاني واستنباطه ، ثم يأتي بعده
شاعر آخر يأخذ ذلك المعنى ويكسوه عبارة أخرى ، ثم

يختلفُ حالُ الأخذِ، فتارةً يكونُ جيِّداً مليحاً، وتارةً يكونُ
زديثاً قبيحاً، على قدرِ جودةِ الذكاءِ والفتنةِ والفصاحةِ بينِ
الشاعرينِ كما سنقرِّره ونُظهرُ أمثلهُ، فننظرُ للشعراءِ من يأخذُه
كُرَّةً وبعرةً ويَرُدُّه ياقوتةً ودُرَّةً، ومن الناسِ من يأخذُه
ديباجةً ويَرُدُّه عباءةً الى غيرِ ذلك من الأمثالِ في النقائضِ
والأضدادِ في الأخذِ والردِّ، وهل تعدُّ السرقةُ الشعريةُ من
علمِ البديعِ أم لا، فيه وجهانُ، أحدهما أنها تكونُ معدودةً
فيه، لأنَّ كلَّ واحدٍ من السابقِ واللاحقِ إنما يتصرفُ في
تأليفِ الكلامِ ونظمه، وترديدِه بينِ الفصيحِ والأفصحِ
والأقبحِ والأحسنِ، وهذه هي فائدةُ علمِ البديعِ وخلاصةُ
جوهره، وثانيهما أنها غيرُ معدودةٍ في علمِ البديعِ، لأنَّ معنى
السرقةِ هو الأخذُ، وبجردِ الأخذِ لا يكونُ متعلقاً بأحوالِ
الكلامِ ولا بشيءٍ من صفاته، فلاجلِ هذا لم تكن معدودةً في
علمِ البديعِ، والأولُ أقربُ، وهو عدُّها من جملةِ أصنافه،
والبرهانُ القاطعُ على ما ذكرناه، هو أن علمِ البديعِ أمرٌ عارضٌ
لتأليفِ الألفاظِ وصوغِها وتنزيلها على هيئةٍ تمجِّبُ الناظرَ،
وتشوقُ القلبَ والخطَّاطَ، وهذا موجودٌ في السرقاتِ الشعريةِ،
فإنَّ الشاعرينِ المُفلقينِ يأخذُ كلَّ واحدٍ منهما معنى صاحبه،

ويصوغه على خلاف تلك الصياغة ، وَيَقْلِبُهُ عَلَى قَالِبٍ آخَرَ ،
فإِمَّا زَادَ عَلَيْهِ ، وَإِمَّا نَقَصَ عَنْهُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ خَوْضٌ فِي
تَأْلِيفِ الْكَلَامِ وَنَظْمِهِ ، فَإِذَنْ الْأَخْلَقُ عَدَّهَا مِنْهُ لَمَّا ذَكَرْنَا ،
بَلْ هِيَ أَخْلَقٌ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهَا إِذَا عَدَدْنَا الطَّبَاقَ ، وَالتَّجْنِيسَ ،
وَالْتَرصِيعَ ، وَالتَّصْرِيعَ ، مِنْ عُلُومِ الْبَدِيعِ مَعَ أَنَّهَا إِنَّمَا اخْتَصَّتْ
بِمَا اخْتَصَّتْ بِهِ مِنَ التَّأْلِيفِ وَتَنْزِيلِهَا عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَاتِ مِنْ
لِسَانٍ وَاحِدٍ فَكَيْفَ حَالُهَا إِذَا كَانَتْ مَخْتَصَّةً بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ
لِسَانَيْنِ عَلَى هَيْئَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، فَإِذَا تَمَهَّدتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فَاعْلَمْ
أَنَّ السَّرْقَاتِ الشَّعْرِيَّةَ وَإِنْ كَثُرَتْ شُجُونُهَا وَاخْتَلَفَتْ فَنُونُهَا ،
فإِنَّهَا لَا تَنفَكُ أَصُولُهَا عَنْ خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ نَفَصَلَهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى
وَنَشِيرُ إِلَى جَمَلِهَا

(النوع الأول منها النسخ)

وَاشْتِقَاقَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ نَسَخْتُ الْكِتَابَ إِذَا نَقَلْتُ مَا فِيهِ
إِلَى غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَحَدَ الشَّاعِرِينَ يَأْخُذُ مَعْنَى صَاحِبِهِ
وَيَنْقُلُهُ إِلَى تَأْلِيفِ آخَرَ ، ثُمَّ النِّسْخُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ ، الْوَجْهُ
الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَنْ يَأْخُذَ لَفْظَ الْأَوَّلِ وَمَعْنَاهُ ، وَلَا يَخَالِفُهُ إِلَّا
بِرُؤْيِ الْقَصِيدَةِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ

وُقُوفًا بِهَا صَحَّبِي عَلِيٌّ مَطِيئِهِمْ
يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَحْمَلِ
أَخَذَهُ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ وَاسْتَرْقَهُ وَأَجْرَاهُ عَلِيٌّ مِنْوَالَهُ الْأَوَّلُ فَقَالَ
وُقُوفًا بِهَا صَحَّبِي عَلِيٌّ مَطِيئِهِمْ
يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَلَّدِ

فَانظُرْ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاقِفَةِ فِي الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي مِنْ غَيْرِ مَخَالَفَةٍ
هُنَاكَ إِلَّا فِيمَا ذَكَرَاهُ مِنْ حَرْفِ الرَّوِيِّ ، فَلِأَوْلَى لَامِيَّةٍ ،
وَالْأُخْرَى دَالِيَّةٍ ، وَكَمَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ فِي مُهَاجَاتِهِ لَجَرِيرٍ
أَتَمَدِلُ أَحْسَابًا لِثَامًا حُمَاتُهَا بِأَحْسَابِنَا إِنِّي إِلَى اللَّهِ رَاجِعُ
فَأَجَابَهُ جَرِيرٌ وَاسْتَرْقَ مَا ذَكَرَهُ بِأَحْسَنِ مَا يَكُونُ
وَأَعْجِبَهُ قَالَ

أَتَمَدِلُ أَحْسَابًا كَرَامًا حُمَاتُهَا بِأَحْسَابِكُمْ إِنِّي إِلَى اللَّهِ رَاجِعُ
الْوَجْهَ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يُؤْخَذُ فِيهِ الْمَعْنَى وَأَكْثَرُ اللَّفْظِ
مِثَالُهُ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ يَمْدَحُ مَعْبَدًا صَاحِبَ الْغِنَاءِ ، وَيَذَكُرُ فَضْلَهُ
عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ تَوَلَّعَ بِالْغِنَاءِ

أَجَادَ طُوَيْسٌ وَالشَّرِيجِيُّ بَعْدَهُ
وَمَا قَصَبَاتُ السَّبْقِ إِلَّا لِمَعْبَدِ

ثم قيل بعد ذلك
محاسنُ أوصافِ المُغَنِّينَ جُمَّةٌ
وما قصبَاتُ السَّبِقِ إِلَّا لَمَعْبِدِ
فأورد المعنى بعينه مع أكثر اللفظ الأول ، فهذا وأمثاله
يورد في أمثلة النسخ

(النوع الثاني السلخ)

وهو أخذ بعض المعنى ، ولا تعويل فيه على إيراد اللفظ
واشتقاقه من سلخ أديم الشاة ، وهو أخذ بعض جسم السلوخ ،
ويرد على أوجه كثيرة وأنحاء متعددة ، ولكننا نقتصر على
إيراد المهم منها ، فهي كفاية وبالله التوفيق ، ثم إنه يأتي على
أوجه ثلاثة ، الوجه الأول أن تكون السرقة مقصورة على
المعنى لا غير ، من غير إيراد لفظ ما سرق منه ، وهذا من أدق
السرقات بسلكاً وأحسنها صورةً ، وأعجبها مساقاً ، ومثاله
قول بعض أهل الحماسة

لقد زادني حباً لنفسي أننى

بفيضٍ إلى كلِّ امرئٍ غيرِ طائلٍ

فقد أخذ المتنبي هذا المعنى واستخرج منه ما يشبهه من

جهة معناه ، ولم يُورد شيئاً من الفاظه ولكنه عوّل فيه على
المعنى وقصره عليه

وإذا أتتك مذمتي من ناقصٍ

فهي الشهادة لي بأنّي كاملٌ

فمن كثّر عراكه للأشعار ، وممارسته لها فإنه لا يغرب
عن فهمه أن ما ذكره المتنبي مأخوذٌ معناه من بيت الحماسة ،
فصاحب الحماسة يقول إن نقص الدنيا إيتاي مما يزيد نفسي
حباً عندي ، لكون الذي نقصها لا فضل له ، فيعرف فضلي ،
والمتنبي يقول إن ذمّ الناقص إيتاي شاهدٌ بفضلي ، فذمُّ
الناقص له مثل نقص الذي هو غير طائل فهما متفقان من
جهة المعنى

الوجه الثاني أن تكون السرقة بأخذ المعنى وشيء يسير
من اللفظ ، فمن ذلك ما قاله حسّان بن ثابت يصف الرسول
صلى الله عليه وسلم ويمدحه

ما إن مدحتُ محمداً بمقالتي

لكن مدحتُ مقالتي بمحمدٍ

فأخذه أبو تمام فأكمل معناه، واستترق شيئاً من لفظه
على القلة قال

ولم أمدحك تفخياً لشعري ولكني مدحت بك المديحاً
فانظر الى تكريرهما لفظ المدح في البيتين من غير زيادة،
وكذلك قول ابن الرومي

وما لي عزاء عن شبابي علمته

سوى أنني من بعده لا أخلد

استترقه من بيت لمنصور النمرى قال فيه

قد كدت أقضى على فوت الشباب أنى

لولا تعزّي أن العيش منقطع

وهكذا قول أبي تمام يمدح رجلاً باجلود والسخاء والكرم

وإذا المجد كان عوني على المرء

تقاضيته بترك التقاضى

استترقه منه ابن الرومي باحسن استراق فى أخذ معناه قال

ووكلت مجدك فى اقتضائك حاجتى

وكفى به متقاضياً ووكيلاً

فهذه السرقات كلها مع إعادة بعض اللفظ كما ترى

الوجه الثالث من السلخ أن يؤخذ بعض المعنى فن ذلك
ما قاله بعض الشعراء

عَطَاؤُكَ زَيْنٌ لَامْرِيءٍ إِنْ حَبَوْتَهُ

يَبْذُلُ وَمَا كُلُّ الْعَطَاءِ يَزِينُ

وليس بشين لامرئ بذل وجهه

إِلَيْكَ كَمَا بَعْضُ السُّؤَالِ يَشِينُ

فأخذه أبو تمام ونقص من معناه بعض النقصان قال فيه

تُدْعَى عَطَايَاهُ وَفَرًّا وَهِيَ إِنْ شَهْرَتْ

كَانَتْ فَخَارًا لِمَنْ يَعْفُوهُ مُؤْتِنَفًا

ما زلت منتظراً أعجوبة زمناً

حتى رأيت سؤالاً يجتني شرفاً

فالأول أتى بمعنىين، أحدهما أن عطاءك زين والآخر

أن عطاء غيرك شين، وأما أبو تمام فإنه أتى بالمعنى الأول

لا غير، وهو أن عطاءه زين، فهذا ما أردنا ذكره مما يتعلق

بالسلخ، وفيه أوجه غير هذه تركنا ذكرها للاستغناء بما

ذكرنا عنها، ومن عرف ما قلناه أمكنه إدراك ما عداه من

هذا النوع

(النوع الثالث المسنخ)

وهو إحالة المعنى الى ما هو دونه ، واشتقاقه من قولهم
 مسختُ هذه الصورة الآدمية الى صورة القردة والخنازير ،
 فتارة تكون صورة الشعر حسنة فتُنقل الى صورة قبيحة ،
 وهذا هو الأصل في المسنخ ، وتارة تكون الصورة قبيحة
 فتُنقل الى صورة حسنة ، فهذان وجهان نذكر ما يتوجه منهما
 بمعونة الله

الوجه الاول أن يُنقل الأحسن من الشعر الى صورة
 قبيحة ، ومثاله ما قاله عبد السلام بن رغبان الملقب بديك الجن
 بحق تعزيبك ومنك الهدى مستخرج والصبر مستقبل
 تقول بالعقل رايت الذي تاوى إليه وبه تعقل
 إذا عفا عنك وأودى بنا الد هر فذاك المحسن المجمل
 أخذه أبو الطيب المتنبى فأتى به على عكس صورته
 وقلب أعلاه أسفله

إن يكن صبر ذى الرزية فضلاً

تكن الأفضل الاعز الأجل

أنت يا فوق أن تعزّي عن الأ
حبابِ فوق الذي يعزّيكَ عقلا
وبالفاظك اهتدى فإذا عزّا
ك قال الذي له قلت قبلا

فالبیت الآخر من هذه المقطوعة هو الذي وقع به المسنخ،
فانظر الى ما بينهما من التفاوت في الرقة واللطافة والجودة والرشاقة
الوجه الثاني عكس هذا وهو أنت يُنقل من صورة
قبيحة الى صورة حسنة ، وهو معدود في السرقات ، وإن كان
بعضهم لا يعدّه منها وهذا كقول المتنبي

لو كان ما يعطيهم من قبل أن

يعطيهم لم يعرفوا التأميلا

وقد أخذه ابن نيانة السعدي فأحاد فيه كل الإجادة قال
لم يبق جودك لي شيئا أو مثله

تركتني أصحّب الدنيا بلا أمل

فانظر كيف أخذ عباة وزجاجة ، ثم رده يا قوتة
وديباجة ، فبينهما بُعد متفاوت ودرجات متباينة ، ومن ذلك
ما قاله أبو نواس يذكر لعب الخليل بالصولجان من أرجوزة له
يصف ذلك

جِنٌّ عَلَى جِنِّ وَإِنْ كَانُوا بَشَرٌ
كَانَمَا خَيْطُوا عَلَيْهَا بِالْإِبْرِ
أَخَذَهُ الْمَتْنَبِيُّ فَأَذَاقَهُ حَلَاوَةً، وَأَكْسَبَهُ رَوْنَقًا وَطَلَاوَةً، قَالَ
فَكَانَمَا تُتَجَّتْ قِيَامًا تَحْتَهُمْ
وَكَانَهُمْ وُلِدُوا عَلَى صَهْوَاتِهَا
فَقَاتَلَهُ اللَّهُ، لَقَدْ تَبَاهَى فِي الْإِعْجَابِ، وَأَتَى بِمَا يُذْهَشُ
الْعُقُولَ، وَيَسْحَرُ الْأَبْصَارَ، وَمَنْ ذَلِكَ مَا قَالَه أَبُو الطَّيِّبِ أَيْضًا
وَقَدْ أَنْشَدَنَا مِنْ قَبْلِ هَذَا

إِنِّي عَلَى شَغْفِي بِمَا فِي حَرِّهَا
لَأَعْفُ عَمَّا فِي سِرِّهَا وَيَلَاتِهَا
أَخَذَهُ الشَّرِيفُ الرِّضِيُّ فَأَحْسَنَ فِيهِ كُلَّ الْإِحْسَانِ قَالَ فِيهِ
أَحْنُ إِلَى مَا يَضْمَنُ الْخُمْرُ وَالْحَلِي
وَأَصْدِفُ عَمَّا فِي ضَمَانِ الْمَآذِرِ

(النوع الرابع عكس المعنى)

وما هذا حاله فهو بالغٌ في المجد كلُّ مبلغٍ، ومن لطافته
ورقته ورشاقته بكاد يخرجُه عن حدِّ السَّرْقَةِ، فمن ذلك ما قاله
أبو نُوَاسٍ فِي مَدْحِ نِكَاحِ الصَّغَارِ وَاللَّاتِي لَهُ يَنْكُحُنْ

قالوا عشقت صغيرةً فأجبتهم
أشهى المطىَّ إلى ما لم تزكب
كم بين حبة لؤلؤٍ مثقوبةٍ
نظمت حبة لؤلؤٍ لم تثقب

فمكس ما قاله مسلم بن الوليد فقال
ان المطية لا يلدُّ ركوبها حتى تدلَّ بالزمام وتزكبا
والحبُّ ليس بنافعٍ أربابه حتى يفصل في النظام ويثقباً

ومن ذلك ما قاله ابن جعفر في الوصل والقلبي

ولما بدالى أنها لا تريدنى

وأن هواها ليس عني بمنجلى

تمنيت أن تهوى سواي لعلها

تذوق صبايات الهوى فترق لي

فاخذ هذا المعنى بعضهم وعكسه على حسنه قال

ولقد سررتني صدودك عني

في طلايبك وامتناعك مني

حذراً أن أكون مفتاح غيري

وإذا ما خلوت كنت التمتي

فانظر الى كلام ابن جعفر فلم يبال في إلقاء رداء الغيرة

عن منكبِهِ ومشاركة غيره له في مواصلة محبوبه ، وأمّا الآخر
فهو على الضدّ من ذلك ، ومن ذلك ما قاله ابو الشَّيْص في
الغرام بمحبوبه

أجدُ الملامّة في هوائكِ لذيذة

حبّاً بذكركِ فليلمني اللومُ

فاخذه ابو الطيب المتنبّي وعكس ما قاله عكساً لائقاً

قال فيه

أَحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً إِنِ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

وما هذا حاله فانه من السرقات الخفية كما أشرنا اليه ،

وقد قال بعض الحدّاق إنّ ما هذا حاله بأن يُسَمَّى ابتداءً

أحقُّ من أن يُسَمَّى سرقة ، ومن هذا ما قاله بعض الشعراء في

صفة الكرام ومدحهم

لولا الكرام وما استنوه من كرم

لم يدرِ قائلُ شعري كيف يمتدّخُ

وقد سبقه بهذا المعنى أبو تمام خلاً أن أبا تمام جعله في

الكرم ، وهذا جعله في المدح ، قال ابو تمام في ذلك فأجاد

كلّ الإيَّادة

ولولا خِلالُ سِنِّهَا الشَّعْرُ مَا دَرَى
بُغَاةُ النَّدى مِنْ أَيْنَ تُؤْتَى المَكَارِمُ
فهذا ما تحصل من الأمثلة في العكس

(النوع الخامس)

(في أخذ المعنى والزيادة عليه معنى آخر)

فمن ذلك ما قاله جرير

غرائبُ أَلْفٍ إِذَا حَانَ وَرَدُهَا
أَخَذَتْ طَرِيقًا لِلْقِصَائِدِ مُعَلِّمًا

فأخذه أبو تمام وزاد عليه زيادة بديعة فأعجب كل الإعجاب

غرائبُ لاقت في فِنَائِكَ أَنسَهَا

من المجد فهي الآن غيرُ غرائبٍ

فحاصل كلام جرير أن قصائده لا يماثلن غيره من فائهن
مفردات عن أشكالهن، وحاصل كلام أبي تمام أن لهن أمثالا

صادفنها فأنسن إليها، فكلاهما قد أورد الغرائب في شعره،
خلا أن أبا تمام زاد عليه بأن قرنها بذكر المدوح، فلهذا كانت

لائقة حسنة لذلك، ومن ذلك ما قاله أبو تمام يمدح كريما

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُوْدُدُ
ولو برزت في زى عذراء ناهد

وقد أخذه من قول بعض الشعراء

ولست بنظارٍ الى جانب الغنى

إذا كانت العلياء في جانب الفقر

خلا أن أبا تمام زاد عليه قوله (برزت في زى عذراء

ناهد) ولم يتضمنه قول الشاعر الثاني، ومن ذلك ما قاله البحري

ركبوا الفرات الى الفرات وأملوا

جدلان يبدع في السماح ويغرب

أخذه من قول مسلم بن الوليد

ركبتُ اليه البحر في ما خراته

فاؤفت بنا من بعد بحر الى بحر

خلا أن البحري زاد عليه قوله (جدلان يبدع في

السماح ويغرب) فهذه الزيادة زادتُه حسناً الى حسنه، وإعجاباً

الى إعجابه كما تراه ههنا، ومن ذلك ما قاله جرير يمدح بني تميم

إذا غضبت عليك بنو تميم

حسبت الناس كلهم غضابا

فاخذه أبو نواس في قوله

وليس على الله بمُستنكر

أن يجمع العالم في واحد

وزاد عليه زيادة رشيقة ، وذلك أن جريراً جعل الناس

كلهم بنى تميم، وأبو نواس جعل العالم كلهم في واحد، فلا جرم

كان ما قاله أبلغ وأدخل في المدح والإعظام ، ومن ذلك

ما قاله الفرزدق

علام تلفتين وأنت تحتي وخير الناس كلهم أمامي

متى تأتي الرصافة تستريحى من الأتساع والدبر الدوامي

أخذه أبو نواس وزاد فيه زيادة صار بها في غاية الحسن

والإعجاب فقال

وإذا المطى بناً بلغن محمداً فظهورهن على الرجال حرام

فالفرزدق أراد أنها تستريح من الشدة والرحل فيدميها

ذلك ويذبرها ، وليس استراحتها بماعة من معاودة إلتعابها مرة

أخرى ، وأمّا أبو نواس فإنه حرم ظهورهن على الرجال

وأعفاهن من الأسفار إعفاء مستمراً ، فهذا كان بليغاً بهذه

الزيادة كما ترى ، ومن ذلك ما قاله أبو نواس في مدح كتيبة

أَمَامَ خَمِيسٍ أَرْجُوَانٍ كَأَنَّهُ
قَمِيصٌ مَحْكُوكٌ مِنْ قَنَّا وَجِيَادٍ
فَأَخَذَهُ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّيُّ وَزَادَ عَلَيْهِ زِيَادَةٌ هِيَ الْغَايَةُ فِي
الْكَمَالِ فَقَالَ

وَمَلْمُومَةٌ زَرْدٌ ثَوْبُهَا وَلَكِنَّهَا بِالْقَنَّا نَحْمَلُ
فَانظُرْ إِلَى حُسْنِ مَا ذَكَرَهُ فِي الْقَنَا حَيْثُ جَعَلَهُ خَمَلًا
لثَوْبِ الزَّرْدِ ، فَنَاسِبُهُ نِهَايَةُ الْمُنَاسِبَةِ ، وَكَانَ مَلَأَمًا غَايَةَ الْمَلَأَمَةِ ،
وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ حَاصِلٍ فِي بَيْتِ أَبِي نَوَاسٍ وَهُوَ مِنْ عَجَائِبِهَا الَّتِي
انْفَرَدَ بِهَا ، وَمَلَّحَهُ الْفَائِقَةُ لِمَنْ نَظَرَ فِيهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ
أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّيُّ يَمْدَحُ رَجُلًا بِالْكَرَمِ

وَإِنْ جَادَ قَبْلَكَ قَوْمٌ مَضَوْا
قَائِلًا فِي الْكَرَمِ الْأَوَّلِ
أَخَذَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ وَزَادَ عَلَيْهِ فَأَجَادَ فِيهَا قَالَهُ وَأَصَابَ فِيهِ
(أَنْتَ فِي الْجُودِ أَوْلَى وَقَضَى اللَّسَّةُ أَنْ لَا يَرَى لَكَ الدَّهْرَ ثَانِيًا)
فَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَعْنَى الْجَزَلِ وَالْمَدْحِ الْعَالِي لَيْسَ حَاصِلًا فِي
بَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ ، وَلِنَقْتَصِرَ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ مِنَ السَّرِقَاتِ
الشُّعْرِيَّةِ وَبَيَانِ أَمْثَلِهَا فِيهِ مَقْنَعٌ وَكُفَايَةٌ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى مَا
وَرَاءَهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ بَابٌ وَاسِعٌ مِنَ الْقُنُونِ الشُّعْرِيَّةِ ، وَفِيهِ

أوديةٌ ، وله شجونٌ وفنونٌ ، وفيما أوردناه غنيةً ، وبتمامه يتمّ الكلام على النمط الثاني من بيان أنواع الفصاحة المعنوية من أنواع البديع ، وقد نَجَزَ الكلام على الباب الرابع الذي رسمناه في علوم البديع وأصنافه ، والله الموفق للصواب (ولنختم) كلامنا في الباب الرابع الذي رسمناه لبيان أصناف البديع ومعرفة أسرارها بذكر تنبيهات ثلاثة هي لا ثقة ههنا حيث لم تذكر في صدر الباب لبيان معنى البديع وتقرير أقسامه على جهة الإجمال وبيان مواقعها ، فهذه تنبيهاتٌ لا غنى عن ذكرها لمن أراد الخوض في علم البديع

(التنبيه الأول في بيان معناه)

وأعلم أنّ لفظ البديع ، فعيلٌ بمعنى مفعول ، كقولنا جريحٌ وقتيلٌ ، أو فعيلٌ بمعنى مفعول نحو حكيمٌ بمعنى مُحْكَمٌ وأنشد النحاة

وقصيدةٍ تأتي الملكَ حكيمةٍ

قد قلّتها ليقال من ذا قالها

وهو في كلا وجهيه بمعنى مفعول ، ولا يختلفان إلا في أن أحدهما مأخوذ من الثلاثي المجرد فتقول بدعٌ هذا يبْدعه فهو

بديعٌ ، اى مبدوع ، والثانى مأخوذ من الثلاثى المزيد فتقول فيه
أبدع هذا يُبدعه فهو مبدعٌ ، والفاعل مُبدِعٌ ، قال الله تعالى
(بديعُ السمواتِ والأرضِ) اى مُبدِعُهُما ، ومعنى البديع
الموجد بالقدرة لا على جهة الاحتذاء ، فالمُبدِئُ والمُبدِعُ سيان
فى أن كل واحد منهما حاصل من غير مثال سابقٍ ولا احتذاءً
متقدّم ، وأما فى مصطلح علماء البلاغة فهو عبارة عن الكلام
المؤلف على جهة الإسناد المجازى من حيث الاستعارة ،
ولنفسر مقصودنا بهذه القيود بمعونة الله ، فقولنا عبارة عن الكلام ،
إعلامٌ بأن البديع انما هو خاص بالكلام دون سائر الأفعال
كلها ، فإنه لا مدخل له فيها ، فلا يقال فى رَشَاقَةَ القَدِّ وحُسْنِ
الدلِّ ، إنه من البديع ، فهو انما يكون من عوارض الكلام
لا غير ، وقولنا (المؤلف) يُحترز به عن الكلم المفردة بالاضافة الى
كل واحدة من أعدادها ، فانه لا يُقال له بديعٌ ، لأنه مخصوص
بما كان مؤتلفاً من أجزاء ، وقولنا (على جهة الإسناد) يحترز
به عما إذا كان التركيب حاصلًا ، لكن من غير جهة الإسناد ،
كقولك زيدٌ ، عمرٌ ، بكرٌ ، خالدٌ ، فإن ما هذا حاله وإن
كان مركبًا لكنه غيرُ مسند ، لأن الإسناد فى مثل قولك
زيد قائم وعمر و خارجٌ وغير ذلك ، والبديع انما يكون حيث

تحصل الفائدة ، فأما ما لا فائدة فيه فلا موقع لعلم البديع فيه ،
وإنما يزداد حُسْنًا فيما كان تركيبه مفيداً ، وقولنا (المجازي)
يُحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْحَقَائِقِ فَإِنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِعِلْمِ الْبَدِيعِ فِيهَا كَانَ جَارِيًا
عَلَى جِهَةِ الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا مَوْضِعُهُ الْمَجَازَاتُ الْبَلِيغَةُ ، وَقَوْلُنَا (مِنْ
جِهَةِ الْاسْتِعَارَةِ) يُحْتَرِزُ بِهِ عَنْ أَكْثَرِ أَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ ، فَإِنَّهُ
لَا مَدْخَلَ لِلْبَدِيعِ فِيهَا ، وَهَذَا نَحْوُ مَجَازِ الزِّيَادَةِ ، وَمَجَازِ النِّقْصَانِ ،
وغير ذلك من المجازات ، فالجوازُ أعمُّ من البديع ، ولهذا فإنَّ
كلَّ بديعٍ فهو مجازٌ ، وليس كلُّ مجازٍ بديعاً ، بل هو مخصوص
بمجاز الاستعارة دون غيرها من سائر المجازات ، وهكذا
القول في التشبيه المظهر الأداة ، فإنه لا يدخله البديع ، لأنه
ليس من جملة المجاز فيقال بانه داخلٌ في علم البديع ، وإذا لم
يكن داخلاً في المجاز فلأنَّ يمتنع دخوله في البديع أولى وأحقُّ ،
فهذا تقرير ماهية البديع لغة واصطلاحاً

(التنبيه الثاني في ذكر أقسامه)

اعلم أنا قد فرغنا من ذكر أصنافه فيما سبق ، ولكننا نورد
تقسيمه على جهة الإجمال ، ونكتفي في التفاصيل بما سبق
شرحه ، ليكون الناظر على استحضار فيه ، وهو في التقسيم
منقسمٌ إلى أضربٍ ثلاثة

(الصرب الاول منها)

ما يكون راجعاً الى الفصاحة اللفظية وهذا هو المرادُ بعلم البيان ، ثم منه ما يردُ في المنظوم والمنثور كالتجنيس ، والترصيع ، ولزوم ما لا يلزم ، وغير ذلك من أصناف البديع ، ومنه ما يكون مختصاً بالنظم ، وهذا التصريح ، فإنه مخصوص بالقوافي لا يردُ إلا فيها ، وضابطه أن كل ما كان متعلقه ما يرجع الى الألفاظ فهو بفصاحة الألفاظ أشبه

(الضرب الثاني)

ما يكون راجعاً الى الفصاحة المعنوية ، وهذا هو المراد بعلم المعاني ، وهذا نحو التخييل ، والاستطراد ، والتفويف ، والتوشيح . وغير ذلك من الأصناف المتعلقة بعلم البلاغة ، والضابط في مثل هذا أن كل ما كان متعلقاً بالمعاني فهو من باب الفصاحة المعنوية ، وهذا هو الغرض بقولنا علم المعاني وعلم البيان كما سبق تقريره

(الضرب الثالث)

ما يكون بمنزلة عن الفصاحة اللفظية والفصاحة المعنوية

على الخصوص ، ولكنه يُنزلُ منزلة التّعة والتكلمة لهما ،
ويكون تحسيناً لهما وتزييناً لمواقعهما ، وهذا نحو الكمال ،
والإيضاح ، وحسن البيان ، ونحو التّميم ، والاستيعاب ،
والتذليل الى غير ذلك من الأوصاف التي لا تستقلّ بنفسها ،
وإنما يكون حصولها على ما ذكرناه من مراعاة الإكمال وتحسين
الهيئة كما أشرنا اليه في الأصناف السابقة ، ونظيره من علم
الإعراب قولك: ضرب زيداً عمرو ، بتقديم المفعول على الفاعل ،
فإن ما هذا حاله قد أفاد كلاماً مطابقاً لقوانين العربية ، خلاً
أنه لم يفت منه إلا تحسين الكلام وتزيينه ، حيث لم يكن
الفاعل لاصقاً بالفعل ، والمفعول متأخراً عن الفاعل ، فهذا
يجرى مجرى التحسين والإكمال للجملّة لا غير ، فهكذا ما قلناه
من هذه الأبواب إنّما وردت على جهة الإكمال والتحسين
وإعطاء الهيئة الحسنّة والتأليف العجيب في الكلام ، فأما
أصل البلاغة والفصاحة ، فهما حاصلان من دون هذه الأبواب
كما يذريه العاقل الخبير بموارد البلاغة والفصاحة ومصادرهما ،
وهذه الأبواب أيضاً متقاربة ، والاصناف وإن تعددت
متدانية ، لكننا أجريناها على هذا التقسيم جرّياً على عادة
أهل البلاغة ، واقتفاء لآثارهم ، وهي عندنا في الحقيقة متقاربة ،

(التنبيه الثالث في بيان مواقع البديع)

أعلم أنّ كل موضع من الكلام ليس صالحاً لعلم البديع
وإنما يصحّ في مواضع من الكلام دون مواضع، فهذان تقريران
نذكرهما بمعونة الله تعالى

(التقرير الأول في ذكر المواضع التي يصح دخوله فيها)

وجملة المداخل التي يختص بها شروط أربعة ، الشرط
الأول أن يكون وارداً في الكلام المنظوم من هذه الأحرف
المعتادة ، أعني حروف العربية ، وهي التسعة والعشرون ،
فلا يجوز دخوله إلاّ فيما كان مؤلفاً منها من الكلمات العربية
دون غيرها من الكلام الفرسية والبرانية والتركية ، فهو مختصّ
من بين سائر اللغات باللغة العربية ، الشرط الثاني أن يكون
وارداً في الكلام الإسنادي التركيبي الذي يختصّ بالمعاني
المفيدة ، ولهذا فإنك لو أفردت الكلمة المفردة فقلت زيد ،
عمرو ، بكر ، خالد ، لم يكن مفيداً فائدة لعدم الإسناد ، فلا يكفي
فيه وجود الكلمة العربية المفردة ، بل ولو اختص بالكلمة العربية
المفردة فلا بدّ من أن يكون وارداً فيما كان مسنداً ، لأنّه
لا بدّ من اختصاصه بالإفادة ، وليس يكون مفيداً إلاّ

بالإسناد الذي تحصل من أجله فائدة الكلام ، الشرط الثالث أن يكون وارداً في المجاز فلا يُعقل البديع الا اذا كان الكلام واقعاً في رتبة المجاز ، فأما ما كان من الكلام موضوعاً على أصل حقيقته فلا مدخل له فيه ، ويؤيد ما ذكرناه ويوضحه أن السعة في الكلام والافتتان فيه ، إنما يكون حاصلًا بالدخول في الأنواع المجازية ، فأما الحقائق فهي قليلة بالإضافة الى المضطربات المجازية، وهو الذي أوجب انشعاب البديع الى تلك الأصناف التي أسلفناها، فانه لم يقع اختلافها إلا لما يتعلق بها من التصرف في المجاز والدخول فيه كل مدخل، ولهذا فإن العرب مُمتازون في كلامهم على العجم بهذه الخصلة، فإن الشاعر من العجم رُبما ذكر كتاباً طويلاً من أوله الى آخره شعراً على صفة واحدة من غير اختلاف فيه ، كما تفعله العرب في قصائدها من اختلاف بحورها ورويتها ، ومقاصدها ومغازيها المتباينة ، كما يُحكى عن الفردوسيّ من شعراء العجم أنه نظّم كتاباً وجعله ستين ألف بيتٍ يشتمل على تاريخ الفرس ، ومثل هذا لا يُقصد في لغة العرب مع أن اتساعها أكثر من اتساع لغة العجم ، الشرط الرابع أن يكون المجاز حاصلًا في الاستعارة من بين أودية المجاز والكناية ، والتمثيل

المضمر الأداة، لأن هذه الأمور يحصلُ اليقين في الكلام،
ويكثرُ الاتساع لأجلها، فهذه الشروط لا بدّ من اعتبارها
في علم البديع وإحرازه

(التقرير الثاني)

(في بيان المواضع التي لا يصح دخوله فيها)

وهو عكسُ هذه الأمور الأربعة ، لأنها إذا كانت
شروطاً في صحته كان ما خلافاً مبطلاً له ، فلا يرد في الكلم
المفردة ، ولا يكون وارداً في المركبات التي لا إسناد فيها
لبطلان فائدته ، ولا يدخل في حقائق الكلام ، وهو ما أُريد
به ما وضع له في الأصل ، ولا يرد في التشبيه المظهر الأداة
لأنه ليس ممدوداً على الصحيح في أودية المجاز ، فأما التشبيه
المضمر الأداة فهو نوعٌ من أنواع الاستعارة، فلا يمتنع وروده
فيه ، ويرد في الكناية أيضاً ، فهذه جملة ما يجب اعتباره في
كون البديع من الكلام بديعاً ، وما لا يعتبر فيه ، وبتمامه يتم
القولُ على الباب الرابع من أبواب الفن الثاني الذي رسمناه
للمقاصد ، ونشرح الآن الفن الثالث وهو التكميلات اللاحقة

(الفن الثالث)

(من علوم هذا الكتاب في ذكر التكميلات اللاحقة)
أعلم أن ما يتعلق بالأسرار البيانية ، والعلوم البلاغية ، قد
ذكرناه ورمزنا إلى أسراره ومقاصده ، والذي نريد ذكره في
هذا الفن هو الكلام فيما يتعلق بأسرار القرآن ، ونحن وإن
ذكرناه على جهة التتمة والتكملة ، فهو في الحقيقة المقصود والغرض
المطلوب ، فنذكر فصاحته وأنه قد وصل الغاية التي لا غاية
فوقها ، وأن شيئاً من الكلام وإن عظم دخواه في البلاغة
والفصاحة ، فإنه لا يدانيه ، ونذكر كونه معجزاً للخلق ،
وأن أحداً لا يأتي بمثله ، نذكر وجه إعجازه ، ثم نذكر أقاويل
العلماء في ذلك ، ثم نردفه بذكر المختار ، فهذه أربعة فصول
قد اشتمل عليها هذا الفن ، نُفصلها ونذكر ما انضمنته من
الأسرار والتفاصيل . والله الموفق للصواب

(الفصل الأول في بيان فصاحة القرآن)

أعلم أن فصاحة القرآن وبلاغته أظهر من أن تكشف ،
ولا خلاف بين العقلاء في فصاحته وبلاغته ، وإنما يؤثر
الخلافاً : هل في المقدور ما هو أفصح منه وأبلغ ، والمختار أن

في مقدور الله ما هو أبلغُ وأدخلُ في الفصاحة والبلاغة ، لأن
خلاف ذلك يمكن ، والقدرةُ الإلهية لا تعجز عن أبلغ منه
وأوضح ، وأعلى مرتبة منه ، ولكننا نذكر فصاحته على جهة
التأكيد والاستظهار، ولنا في تقرير فصاحته طريقتان
(الطريقة الأولى منهما مجملَةٌ) وفيها مسالك ثلاثة

(المسلك الأول منها)

هو أننا قد قرّرنا فيما سبق معنى البلاغة والفصاحة
وحقائقهما ، وأشرنا الى بيان التفرقة بينهما ، وتلك المعاني التي
ذكرناها فيهما حاصلةٌ في القرآن ، فيجب القضاء بكونه
فصيحاً ، سواء قلنا إن الفصاحة راجعةٌ الى الألفاظ ، والبلاغة
راجعة الى المعاني ، كما هو المختارُ عندنا ، وقد سبق تقريره ،
أو سواء قلنا إنهما شيء واحد يقمان على فائدة واحدة ، فكلُّ
كلامٍ فصيحٍ فهو بليغٌ ، وكلُّ بليغٍ من الكلام فهو فصيحٌ ،
فعلى جميع وجوههما فيهما حاصلان في القرآن على أوضح حصول
وأكمله ، فيجب القضاء بكونه فصيحاً ، وهذا هو المقصود
من الدلالة

(المسلك الثانى)

هو أنك إذا فكرت وأمعنت النظر فى كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفى كلام أمير المؤمنين ، وغيرهما ممن كان معدوداً فى زُمرَة الفصحاء وكان له منطقٌ فى البلاغة فى المواعظ والخُطَب ، والكلم القصيرة ، ومواقع الإِطناب ، والاختصار فى المقامات المشهودة ، والمحافل المجتمعة ، وجدت القرآن متميزاً عن تلك الكلمات كلها تمييزاً لا يتماهى فيه مُنصِفٌ ، ولا يشتهبه على من له أدنى ذوق فى معرفة بلاغة الكلام وفصاحته ، وذلك التميزُ تارةً يكون راجعاً الى ألفاظه من فصاحة أبنيتها ، وعذوبة تركيب أحرفها ، وسلاسة صيغها ، وكونها مُجانبةً للوحشى الغريب ، ويُعدها عن الركيك المسترذل ، ألا ترى قوله تعالى (ومن آياته الجوارى) لم يقل الفلُك لما فى الجرى من الإِشارة الى باهر القدرة ، حيث أجراها بالريح ، وهى أرقُّ الأشياء والطفها ، فخرّكت ما هو أثقلُ لأُمور وأعظمها فى الجرم ، وقال (فى البحر) ولم يقل فى الطمّظام ، ولا فى العُباب وإن كانت كلهما من أسماء البحر ، لكون البحر أسهل وأسلس ، ثم قال (كالأعلام) ولم يقل كالرّوابى ، ولا كالأكام ،

إشارةً للأخف الملتذ به، وعدولا عن الوحشى المشترك، وتارة يكون راجعاً الى المعانى لا لغرافها في البلاغة ورسوخها في أصلها، وسببها حسنُ النظم وجودةُ السبك، من أجل ذلك يحصل قانون البلاغة ويبدو روتقها، ولا شك أن ما هذا حاله قد حصل في القرآن على أتم وجه وأكمله، وإن اعتاص عليك ما ذكرته من معرفة هذه الأسرار في كتاب الله تعالى، ودقّ عليك تمييز بلاغة معانيه وفصاحة ألفاظه، وصعب عليك معرفة حسن التأليف منه وعجيب انتظامه وجودة سياقه، فاعمد الى أفصح كلام تجده من غير القرآن، وقابل به أدنى سورة من سورته أو آية من آياته، في وعظ، أو وعيد، أو وعيد، من تمثيل أو استعارة، أو تشبيه أو غير ذلك من أفانين الكلام وأساليبه، فإنك اذا خلعت ربة الهوى، وسلبت عن نفسك رداء التعصب، وجدت مصداق ما قلته من ذلك، فهذا كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ليس بعد كلام الله تعالى لا كلامه، وهو أفصح من غيره من سائر الكلام، فاذا قابلت قوله تعالى (وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون) بقوله عليه السلام، (كأن الموت فيها على غيرنا كتب، وكأن الحق فيها على غيرنا

وجب ، وكأنّ الذي نُشِيع من الأموات سفرٌ عما قليلٍ إلينا
راجعون) فهما قد اتفقا على وصف معنى واحد ، وهو الموتُ
والعودُ إلى الآخرة ، وتصرّم الدنيا وانقضاء أحوالها وطبّتها ،
والورود إلى الآخرة ، ولكن القرآن متميز في تحصيل هذا
المعنى وتأديته ، تمييزاً لا يدرك بقياس ، ولا يعمّوره التباس ،
وإذا كان القرآن فائقاً على كلام الرسول وكلام أمير المؤمنين ،
مع أنّهما النهاية في البلاغة والفصاحة فهو لغيرهما أفوق ، وعلوّه
عليها أبلغ وأحقّ ، وهذه طريقة مرضية في الدلالة على فصاحة
القرآن ، ويتضح ذلك بمثال ، وهو أنّ أهل بلدٍ لو كانوا أربعين ،
فأرادوا مناظرة رجلٍ واحد فاختراروا من أولئك الأربعين
أربعة من كلّ عشرة واحداً ، ثم اختاروا من تلك الأربعة
رجلاً واحداً ، فنأظر ذلك العالم ، ثم إن ذلك العالم استّطال
عليه وقطعه وحده وبلّده ، فإنه يكون لاجمالة لغيره أقطع ،
وعلى تحيّرهم وإذهاشهم أقدر ، فهكذا حال القرآن إذ كان
فائقاً لكلام رسول الله وكلام أمير المؤمنين ، فهو لغيرهما بذلك
أحقّ لعلو الرتبة ، وأعظم استبداداً بالفصاحة وأحوى
لأسرار البلاغة

(المسلك الثالث)

هو أنه صلى الله عليه وسلم لما أيده الله بالقرآن وجعله له معجزةً باقيةً على وجه الدهر لا تنقضي عجائبه ، ولا تخلقُ على كثرة الترداد جدته . وقد عرّضه على من كان في وقته من أهل الفصاحة من قريشٍ وغيرهم ، خيّر ألبابهم ، وأدهش أفهامهم ، وخرق قراطيس أسماهم ، وما ذاك إلا لما تحققوا وعرفوا من بلوغه الغاية في فصاحته ، وإينافته على كل كلام في جزالته وبلاغته ، حتى قال الوليد بن المغيرة : فيه ما قال حين جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال له أتتُ عليَّ يا محمدُ ما أنزل إليك ، فأسرع الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ذلك طمعاً في في الاتقياد ، فقرأ الرسول صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم حم تنزيل من الرحمن الرحيم ، كتاب فصّلت آياته إلى آخر حم السجدة ، فقال إن أعلاه لمورق ، وإن أسفله لمعديق ، وإن له لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، فما تيسر منهم إنسان ، ولا فاه لأحد منهم لسان ، إلى مماثلة شيء من أساليبه ، ولا إلى الإتيان بأقصر سورة من سوره ، وهذا يدلّك على أمرين ، أحدهما اختصاصه بما لا يقدرّون عليه ،

ولهذا أظهروا الإعجاب من نفوسهم ، وخرجوا بالاستطراف من ألسنتهم ، وثانيهما علمهم بالعجز واعترافهم بالقصور ، فهذا ما أردنا ذكره من الدلالة على كونه بالغاً أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة من جهة الإجمال ، والله تعالى أعلم بالصواب

(الطريقة الثانية من جهة التفصيل)

اعلم أنه لا مطمع لأحد من الخلق وإن عظم حاله في الإحاطة بجميع مزايا القرآن والاستيلاء على عجائبه، وما اختص به من دقائق المعاني وكنوز الأسرار وعلو مرتبته في الفصاحة، وكونه فائقاً في البلاغة ، ومباينته لكلام فصحاء العرب ، وكل ذلك فيه دلالة على شرفه، وأنه فائق على غيره من سائر الكلام كونه بحيث لا يدانيه كلام ، ولكنني أنبئه من تلك الأسرار على أذناها مستعينا بالله تعالى ، مستعداً من فضله ، طالباً للإرشاد في كل مقصد ومراد ، وليس تخلو تلك المزية التي تميز بها حتى صار في أعلا ذروة الفصاحة ومقعد صهوة البلاغة ، إما أن تكون راجعة إلى الألفاظ، أو إلى المعاني، فهاتان مرتبتان

(المرتبة الأولى في المزايا الراجعة إلى الألفاظ)

تارة ترجع إلى مفردات الحروف ، وتارة إلى تأليفها من

تلك الأُحرف، ومرةً الى مفردات الألفاظ، ومرةً الى مركباتها،
فهذه أوجه أربعةٌ لا بدّ من اعتبارها في كون اللفظ فصيحاً،
وكلها حاصلة في القرآن على أتم وجه وأكمله

(الوجه الاول منها)

مفردات الأُحرف ، ولا بدّ من أن تكون مستعملة
من هذه الأُحرف التسعة والعشرين، فاتها جميعاً حروفُ العربية،
فلا يكون اللفظ الفصيح مؤتلفاً إلاّ منها، وما خرج عنها فقد
يكونُ مستعملاً ، وقد يكون مستهجنًا ، فأما المستعمل فهو
همزةٌ بين بين ، وألف الإيمالة ، والتفخيم نحو إِمالة هُدَى
وهَادٍ ، ونحو الصلوة في التفخيم ، والنون الساكنة نحو عنك ،
فان هذه وإن كانت خارجة عن أُحرف العربية التسعة
والعشرين ، لكنها فصيحة مستعملة في كتاب الله تعالى، وفي
كلّ كلام فصيح ، وأما المستهجنُ فهو الطاء التي كالتاء في نحو
(تَالِبِ) في (طَالِب) والظاء التي كالتاء نحو في (تَالِمِ) في (ظَالِمِ)
والفاء التي كالباء في نحو قولك (ضَرَفَ) في (ضَرَبَ) والجيم التي
كالكاف في نحو (كَابِرِ) في مثل قولنا (جَابِرِ) الى غير ذلك مما
يكون خارجاً عن اللغة الفصيحة ، فما هذا حاله لا يكون

في الكلام الفصيح، وإنما الغالبُ عليه لغةُ الأَنْبَاطِ والأعاجمِ
والأكرادِ ، فإِذَا حاله فكتابُ الله تعالى تُجَنَّبُ عنه
لا يجوز دخوله فيه، لما فيه من الرِّكَّةِ والتَّوَاءِ اللسان، فأما الجيمُ
التي أُطْبِقَ من قوله (جَعَلَ رَبُّكَ) وفي نحو قوله (وَأَجْدَرُ
أَلَّا يَعْلَمُوا) فهي فصيحةٌ مقرونةٌ بها في السبعة، فإِذَا حاله
لا يجب تنزيه كتاب الله تعالى عنه

(الوجه الثاني في حسن تأليفها)

وهي وإن حصلت على ما ذكرناه من كونها من حروف
العربية ، فلا بدَّ من كونها مؤلفةً تأليفاً يسهلُ النطقُ به
ويَرِقُّ على اللسان ويعتدبُ ، فإذا تباعد المخرجان كان أحسن
ما يكون وألطف ، وإذا تقارب المخرجان كان ذُوون ذلك في
الحسن كقولك (أمرأبٌ) فإن الهمزة من الحلق والباء والميم من
الشفة، فلا جرم كان حسناً بخلاف قولنا (هُمتنع) اسم شجر،
فإن تأليفه متنافرٌ لما كانت المخارج متقاربة ، لأنها كلها من
الحلق ، فإِذَا صعبُ مخرجها على اللسان ، لما فيها من الثقل ،
وهكذا قولنا (ملع) فإنها ركيكةُ التأليف لما كانت متقاربة
المخارج ، فإن حروفها كلها من الفم والحلق ، لكن لما تقدم

حرف الفم ثقلت ، فلو تقدم حرف الحلق كان حسنا ،
فاذا قلبت تأليفها (بعلمٍ وعمِل) كان رقيقا خفيفا ،
فينحلُّ من مجموع ما ذكرناه أنه لا بد من مراعاة أحوال
الحروف المفردة ، من رقتها ولطافتها وأن تكون مألوفةً
مستعملة في اللغة العالية ، وأن يكون بريئا من الحروف
النادرة المستهجنة ، نحو ما روى من كَشْكَشْة بنى تميم ،
وهي إِبْدَالُهم من كافِ المؤنث شينا ، فيقولون مررتُ بشِ
قال شاعرهم

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِينْدَشِ جِيدُهَا

وَإِكْنَ عَظْمِ السَّاقِ مَنَشِ رَقِيقُ

وَكَشْكَشْة بنى بكر ، وهي إِحْقَاقُ كافِ المؤنث سينا ،
فيقولون مررت بكِسْ ، والكشكشة في بنى تميم هي بالشين
بثلاث من أعلاها ، والكسكسة بالسين ، وهي في بنى بكر ،
ونحو الطمطمأنية في حمير ، وهي عدم الإبانة في الكلام والافصاح
فيه ، ونحو الغمغممة في قضاة ، وهي اللكنة في الكلام .
ونحو الفرائية في أهل العراق ، واللخاخانية فيهم ، وهما المعجمة
في الكلام ، وهذه كلها عاهاتٌ في الكلام ولُكْنَةٌ فيه ،
وكتابُ الله تعالى منزه عن هذه اللغات ، لبعدها عن الفصاحة

وميلها عن الاحرف العربية ، وأنه لا بد من مراعاة حسن التاليف مع حسن الأحرف وورقتها ، فتم حصل الأمران أعنى عذوبة الأحرف ورشاقة تأليفها ، كان الكلام في غاية الحسن والإعجاب ، فإذا لا بد لا اعتبار كون الكلمة فصيحاً من أمور ثلاثة ، أما أولاً فإن تكون حروفها صافية الذوق في مخارجها ، لذيدة السماع طيبة المجرى على اللسان ، وأما ثانياً فإن تكون معتدلة في تأليفها ، بأن تكون ثلاثية ، لأن ما دونها لا يعدُّ من الأسماء لنقصان وزنه ، أو فوق الثلاثي ، من الرباعي والخماسي ، وإن كانت مستعملة ، لكن الثلاثي أعدها في الوزن ، وأخفها على الألسنة ، وأما ثالثاً فتكون تارة ساكنة الوسط ، لأنها إذا كانت كلها متحركة كانت ثقيلة على اللسان بعض الثقل ، فيحصل من أجله صعوبة في النطق ، وإن تحرك وسطها كان تحركه بالفتح أخف من تحركه بالضم والكسر ، لما فيهما من مزيد الثقل الحاصل بالحركة ، فلا بد من مراعاة ما ذكرناه لنحصل الفصاحة في الألفاظ ، وإذا تأملت كتاب الله تعالى وجدته على ما ذكرناه من اعتبار هذه الشرائط فيه كلها

(الوجه الثالث)

في بيان ما يكون راجعاً الى مفردات الألفاظ ، وقد
زعم بعض الخائضين في هذه الصناعة أنه لا قُبْح في الألفاظ ،
فإن مستندها هو الوضع ، والواضع لا يضع إلا ما كان
حسناً ، وهذا فاسدٌ ، فإن فيها الخفيف ، والثقيل ، والشاذ ،
والمستعمل ، من جهة وضعها ، فأحوالها متباينة كما ترى ، ولهذا
فإن الخمر أحسن من قولنا : زَرْجُونٌ ، وأَسَدٌ ، أحسن من قولنا :
غَضَنَفَرٌ ، والغَضَنَفَرُ أحسن من قولنا : فِدْوَكْسٌ ، وهِرْمَاسٌ ،
وسيفٌ أحسن من قولنا : خَنْشَلِيلٌ ، فإذا تقرر ما قلناه فلا
بدء من مراعاة محاسن الألفاظ في كون اللفظ فصيحاً ، وذلك
يكون بمراعاة أمور ثلاثة ، أما أولاً فلا بد من اعتبار كونها
عربيةً ، فلا تكون مُعَرَّبَةً ، فارسيةً ، ولا روميةً ، ولا حبشيةً ،
ولا سنديّةً ، لأنها اذا كانت خالصة كانت أدخل في فصاحة
اللفظ ، وأما ثانياً فإن تكون مألوفة مستعملةً ، ولا تكون
شاذةً نادرةً ، فما هذا حاله من الألفاظ لا يُعدّ فصيحاً ، ولا
يكون جارياً في أساليب الفصاحة ، وأما ثالثاً فإن تكون
خفيفةً على السماع طيبةً الذوق في تأليفها ، ولا تكون وحشيةً

غريبة ، وقد زعم بمضمهم أن الكلام إنما يكون فصيحاً إذا كان فيه عنجهايةً ويُعدُّ عن الأفهام ، وهذا فاسدٌ ، فما هذا حاله عند النُّظار لا يكون معدوداً في الفصاحة ، وإنما الفصيحُ ما كان معتاداً ما لوفاً يفهمه كلُّ أحدٍ من الناس ، فحصل من هذا أن كلام الله حائزٌ لهذه الخصال متميزٌ بها عن سائر الكلام في جميع ألقاظه لا يوجد فيه شيء من هذه العاهات التي ذكرناها

(الوجه الرابع)

أن يكون راجعاً الى تركيب مفردات الألفاظ العربية ، وهذا معدودٌ من جملة المحاسن المعدودة في فصاحة الكلام وبلاغته ، ولا بدّ فيه من مراعاة أمرين ، أمّا أولاً فإن تكون كل كلمة منظومة مع ما يشاكلها ويُماثلها : كما يكون في نظام العقْد ، فانه إنما يحسن اذا كان كلّ خرزةٍ مؤتلفة مع ما يكون مُشاكلها ، لأنّه اذا حصل على هذه الهيئة كان به وقعٌ في النفوس وحُسنٌ منظرٌ في رأي العين ، وأمّا ثانياً فإذا كانت مؤتلفةً ، فلا بدّ أن يقصد ما وُضِعَ لها بعد إخراج تركيبها ، والمثال الكاشفُ عما ذكرناه ، العقْدُ المنظومُ من اللثالي

ونفائس الأحجار ، فانه لا يحسن إلا اذا أُلف تأليفاً بديعاً بحيث يُجمل كلُّ شيء من تلك الأحجار مع ما يلائمه ، ثم اذا حصل ذلك التركيب على الوجه الذي ذكرناه ، فلا بُدَّ من مطابقتها لما وُضع له ، بأن يُجمل الإِكليلُ على الرأس ، والطوقُ في العنق ، والشَّنْفُ في الأذن ، ولو أُلِف غيرُ ذلك التأليف فلم يُجمل كلُّ شيء في موضعه ، بطلَ ذلك الحسن ، وزال ذلك الرِّوْنَقُ ، فلو جُمِلَ الإِكليلُ في موضع الخللخال من الرِّجْلِ ، لم يكن حسناً ، لعدم المطابقة لوضعه ، وهكذا لو جُمِلَ الطوقُ ، على الأذن ، لم يحصل المقصودُ به ، وهكذا حالُ الكلام إذا كان مؤلفاً تأليفاً بديعاً ولم يُقصد به مطابقةُ الغرض المطلوب ، لم يكن معدوداً في البلاغة ، ولا كان فصيحاً وكلام الله تعالى قد أُحسنَ تأليفه كما ترى في الفاظه ، فانها مُعْجِبَةٌ رائقةٌ في تأليفها ، ثم إنها قد قُصِدَ في حقها مطابقةُ الأغراض المقصودة ، بحيث لا تُخالف ما قُصِدَتْ به ، فهذاما أردنا ذكره من إخراج القرآن لهذه اللطائف الراجعة الى الألفاظ بتامها وكاملها ، ولنوردنا مثلاً من القرآن العظيم جامعاً لما ذكرناه من الأوجه الأربعة وهو قوله تعالى (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت

على الجودِيّ) فانظر الى مفردات أحرف هذه الآية ، ما أسلسها وأرقها ، وألطفها ، ثم في تأليفها ما أسهله على اللسان ، ثم انظر الى مفردات الفاظه ، ما أعذبها وأجرأها على الألسنة من غير صعوبة ولا عُسرَةٍ ، ثم انظر الى تأليف مفرداتها ، كيف طبقت الغرض المقصود منها ، وسيقت على أتم سياق وأعجبه ، فلما كان من أمر الطوفان ما كان من تطبيقه للأرض ذات الطول والعرض ، وإذن الله بإهلاك قوم نوح به ، واقتضت الحكمة الإلهية إخراجَه وَهَنَ معه من الفلك الى الارض ، ابتداءً بقوله (قِيلَ) إِيَّاهُمَا لِلْقَائِلِ وَإِعْظَامًا لِأَمْرِهِ ، حيث بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله ، تهويلاً للأمر وإِعْظَامًا لحاله ، ولم يقل : قال الله ، ثم نادى الارض بالابتلاع للماء ، فيحتمل أن يكون هناك خطابٌ كما هو ظاهرٌ ، ويحتمل أن لا يكون هناك خطابٌ كما في قوله تعالى (كُنْ فَيَكُونُ) ليس الغرض أنه لا بُدَّ في التكوين من قوله (كُنْ) ولكن كُنِيَ بذلك عن بُرعة الاجابة عند الإرادة للفعل ، بحصول الداعية إليه من غير أن يكون هناك خطابٌ ، ثم أمر السماء بالانقلاع ، جرياً على ما ذكرناه في الأرض ، ثم قال (وَغِيضَ الْمَاءِ) تصديقاً لقوله

(ابلعى) (واقلمى) لانه معها حصلاً ، غاض الماء لا محالة ،
لعدم ما يُمدّه ، ثم قال (وقضى الأمر) إيمًا فى اهلاكم وإيمًا
بمصول المرادات فى الأرض بإخراجهم اليها ، ثم قوله
(واستوت على الجودى) إخبارٌ بالاستقرار للسفينة على هذا
الجبل ، وأن خروجهم منها كان اليه ، وقوله (بعدًا للقوم
الظالمين) فيه إشارة الى عظم الغضب واستحقاق العقوبة
الأبدية ، فهذا تنبيه على أسرار الآية على جهة الإجمال
والاحاطة لمعانها على جهة التفصيل مما لا تقدر عليه القوى
البشرية ، ولكننا نرّمز الى ما يحضرننا من لطائفها ، ونشير
من ذلك الى مباحث خمسة

(البحث الأول)

(بالاضافة الى موقعها من علم البيان)

اعلم أن علم البيان من عوارض الألفاظ ، وموردُه المجازُ
على أنواعه ، ومعناه إيرادُ المعنى الواحد فى طرقٍ مختلفةٍ فى
وضوح الدلالة عليه والنقصان ، فعلى قدر إنغراقِ المجازِ وحسنه ،
يزيدُ المعنى وضوحًا ، وعلى قدر نزوله وبُعده ، ينتقص المعنى ،
فالنظرُ فى هذه الآية من جهة ما اشتملت عليه من الأنواع

المجازية ، كالاتعارة ، والتشبيه ، والكناية ، فنقول إن الله عز سلطانه لَمَا أراد أن يظهر فائدة الخطاب اللغوي ، وهو أنا نريد أن نرُدَّ ما انفجر من الأرض الى بطنها فارتدَّ ، وأن تقطع طوفان الماء فانقطع ، وأن تُغيض الماء النازل من السماء فغاض ، وأن تقضي أمر نوح ، وهو إنجاز ما كنا وعدنا من من إغراق قومه فقضي ، وأن تقر السفينة على الجودي فاستقرت ، وأن نلقي الظلمة غرقى ، وأن نُبعدم عن رحمتنا بالعقوبة ، فلما أراد الله تعالى أن يؤدّي هذه المعاني اللغوية على أساليب العلوم البيانية ، باستعماله المجازات فيها ، وترك العبارات اللغوية جانباً ، فلا جرم ساق الكلام على أحسن سياق بتشبيه المراد منه هذه الأمور ، بالأُمور الذي لا يتأتى منه التأخير عما أريد منه ، لكمال الأمر وجلال هيئته ، وتنفوذ سلطانه ، وشبه تكوين المراد بالأمر الحتم النافذ في تكوين المقصود ، إرادة لتصوير اقتداره الباهر ، وتقريراً لاستيلاء سلطانه الفاهر ، وأن السموات والأرضيين على ما اشتملا عليه من هذه الأجرام العظيمة والاتساعات الممتدة ، تابعة لإرادته في الإيجاد والإعدام ، ومُنقادة لمشيئته في التغيير والتبديل ،

وأغرق في التشبيه ، بأن جعلهم كأنهم عقلاء مميّزون ، قد عرفوه حق معرفته ، وأحاطوا علماً بوجوب الاتقياد لأمره والإذعان لحكمه ، فحتموا على أنفسهم بذل المجهود في مطابقة أمره وتحصيل مراده ، لما وقع في أنفسهم من مزيد اقتداره ، وتصوّروا في ذات عقولهم كنه عظمته ، فعند ذلك عظمت المهابة له في نفوسهم ، واستقرت حقيقة الخوف من سطوته في قلوبهم ، فضربت سُرَادِقَاتُ المهابة والخوف في أفئدتهم ، فألقت أثقالها في ساحات ضمائرهم علماً بما تستحقه من جلال الإلهية ، وتحققاً لما يختص من سمات الربوبية ، تخفق على رؤوسهم رايات المحامد ، بتحقيق معرفته ، وتُعقد عليهم ألوية المهابة والخشية ، من خشيته ، فلا مطمع لهم في خلاف مراده ، ولا تشوق لهم إلى التأخر عن مقصوده ، وكلما لاح لهم وميض من برق إشارته ، كان المشار إليه مقدماً ، وكلما توهموا ورود أمره ، كان ذلك الأمر بسرعة الامتثال مكملاً متمماً ، فلا يتلقون إشارات ، بغير الامتثال ، ولا يقابلون أوامره بغير الاتقياد ، فسبحان من شملت قدرته جميع الممكنات ، تكويناً وإيجاداً ، وأحاط بكل المعلومات إحصاءً وإتقاناً ، فهذا تقرير نظم الكلام وتأليفه ، ثم إنا نعطف على بيان روابط المجاز

وعلائقه في الآية ، فقال عزَّ مِنْ قائل (قيل) على جهة المجاز عن الارادة ، ثم انه حذف الفاعل ، وجعله في طيِّ الفعل ، إِبْهَامًا وَإِعْظَامًا لحاله عن الذكر عند عروض أمر هذه المكوّنات على جهة الذلِّ والتسخير ، ثم جعل قرينةً للمجاز مخاطبته للجمادات كما في قوله تعالى (واسأل القرية) (يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي) على جهة التشبيه لما جعلها بمنزلة مَنْ عَقَلَ الأَمْرَ وفهمَ عِظْمَ الاستيلاء ، ثم استعار لفور الماء في الارض اسمَ البَلْعِ الذي يُطلق على القوّة الجاذبة للمطعم ، لانِعْقَادَ الشبه بينهما ، وهو الايْذْهاب الى مقرِّ خفيّ ، ثم استعار الماء للغذاء على جهة الكناية ، تشبيهاً له بالغذاء ، لأن الأرض لما كانت تتقوى بالماء في الانبات للزرع والاشجار والثمار ، تقوى الآكل بالطعام ، وجعل القرينة الدالة على الاستعارة في لفظ (ابلعي) هو كونها موضوعة للاستعمال في الغذاء دون الماء ، ثم إنه وجه الخطاب لها بالأمر على جهة الاستعارة لما ذكرناه من التنبيه المتقدم ، حيث نزلها منزلة العقلاء الذين تَسَرَّبُوا سرايلَ المهابة ، وتلفعوا بأردية التذلل منقادين في حكمة القهر عليهم بيؤس الاستكانة ، وضرع الاستسلام والذلة ، وخاطب بالأمر ترشيحاً للاستعارة في

النداء ، ثم قال (مَاءَكِ) مُضِيْفًا المَاءَ الى الارض على جهة الاستعارة ، لما لها به من الاختصاص ، وجعل الإضافة باللام تشبيهاً للأرض بالمالك ، حيث كانت متصرفةً فيه بالابتلاع والذهاب فيه . وانتفاعها به ، ثم انه قدم الأرض على السماء لأوجه خمسة ، أما أولاً فلما للخلق من الانتفاع بالأرض بالاستقرار وكونها بساطاً لهم ، وأما ثانياً فلأنها لما كانت مقرراً للسفينة التي تكون بها النجاة لمن ركبها ، وأما ثالثاً فلأنها لما كانت مقرراً لمائها وماء السماء ، وحيث يكون اجتماعها كانت أحق بالتقديم ، وأما رابعاً فلأن الغرض هلاكهم في الأرض لأجل ما حصل من العصيان والمخالفة فيها ، وأما خامساً فلأن البداية بالفرق كانت من جهة الأرض ؛ ولهذا قال تعالى (فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ) فكان أول نبوع الماء من الأرض ، فلاجل هذه الامور كانت مقدمة في الخطاب ، ثم إنه تعالى أقبل على خطاب السماء بمثل ما خاطب به الأرض ، لما كان الماء النازل منها هو السبب في الإهلاك بالفرق ، فلاجل ذلك عطف خطابها على خطاب الأرض فقال (وَيَا سَمَاءُ أَقْلَمِي) وما ذكرناه في نداء الأرض وخطابها من الاستعارة فهو حاصل في خطاب السماء ، وإنما اختار لاحتباس المطر اسم الاقلاع

الذى هو ترك الفعل من جهة الفاعل ، فإنه يقال فى حال من استمر من جهته فعلٌ من الأفعال ثم تركه : أقلع عنه ، لأن إنزال المطر لَمَّا كان صادراً منها على سبيل الاستمرار ثم رُفِعَ ، كأنها أقلعت عن فعله ، وإنما ذكر متعلق فعل الأرض بقوله (ابلعى ماءك) ولم يذكر متعلق فعل السماء فلم يقل : وياسماء أقلعى عن صبِّ مائك ، من جهة أن الأرض لَمَّا كان لها احتمالٌ فى بلع الماء ، فلاجل هذا ذكر متعلق فعلها ، بخلاف السماء فإنه لا عمل لها هناك إلا ترك الصبِّ والكفِّ ، فلاجل ذلك لم يكن حاجةً الى ذكر متعلقها ، وإنما وجه أمر الأرض بالفعل المتعدى ، ووجه أمر السماء بالفعل اللازم ، من جهة تصرف الأرض فى الماء ، بصيرورته فى بطنها بخلاف السماء ، فان الغرض بقوله (أقلعى) اى كونى ذات إقلاع ، وكفِّ عن الصبِّ لاغير ، ولذا يقال ابتلعتُ الخبِرَ ، وأقلعتِ السماء ، اذا صارت ذات إقلاع فى سحابها ، ثم قال بعد ذلك (وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودى وقيل بعداً) فأتى بهذه الجمل الخبرية عقب تلك الأوامر على جهة الإيهام لفاعلها ، إعلاماً بأن مثل هذه الأمور العظيمة والخطوب الهائلة ، لا تصدر إلا من ذى قدرة ، لا تكنته العقول ولا

تناه الأفهام ، وتعريفا بأن الوهم لا يذهب الى أن غيره قائل :
يا أرض ابلعي وياسماء ألقى ، ولا يغيض الماء ، ولا يقضى
الامرُ في هلاكهم ، ولا تستوى السفينة على الجودي ، ولا
يبيدهم عن الرحمة باستحقاق العقوبة الآ هو ، فلا جرّم أبهم
ذكره من أجل ذلك ، ثم إنه ختم الكلام على جهة التعريض
بقوله (وقيل بُعداً للقوم الظالمين) تنبيهاً على أن ذلك إنما
كان من أجل ظلمهم لأنفسهم بتكذيب الرسل وإعراضهم
عما جاؤا به من الحجج الظاهرة ، والأعلام النيرة ، وأن من
كان على مثل حالهم فإن الهلاك واقع به لا محالة من غيرهم
ممن بعدهم ، وفيه وعيد لقريش ومن حذا حذوهم في تكذيب
الرسول صلى الله عليه وسلم (إِيَّاكَ أَعْنِي فَاسْمَعِي يَا جَارَهُ)
وإنما كرر قوله (وقيل بُعداً) ولم يكرره في خطاب السماء
فيقول (وقيل يا أرض وقيل ياسماء) من جهة أن السماء من
جنس الارض في مقصود الأمر منهما ، وهو إزالة الماء عنهما ،
فاكتفى بإظهاره في إحداهما وحذفه من الاخرى ، بخلاف
قوله (بعداً) فانه مصدر وجه على جهة الدعاء ، ليس مجانساً لما
سبق ، فهذا كرر القول فيه إعلاماً بأنه من جملة القول ،
واهتماماً بالدعاء عليهم بالإبعاد عن الرحمة باستحقاق العقوبة

السرمدية ، أعادنا الله منها برحمته ، فهذه جملة ما يتعلق بالآية
من العلوم البيانية ، وتحتها أسرارٌ أوسع مما ذكرناه

(البحث الثاني)

(بالإضافة الى موقعها من علم المعاني)

اعلم أن منزلة المعنى من اللفظ هي منزلة الروح من
الجسد ، فكل لفظ لا معنى له فهو بمنزلة جسد لا روح فيه
ومفهوم علم المعاني ، هو إدراك خواص مفردات الكلم بالتقديم
والتأخير ، وفهم مركباتها ، ونعني بقولنا إدراك خواص المفردات
في التقديم والتأخير ما يفهم من قولنا زيد منطلق ، ومنطلق
زيد ، ومن الكرام زيد ، وزيد من الكرام ، وبقولنا
وفهم مركباتها ، هو ما في قولك زيد قائم ، وإن زيدا قائم ،
فكل واحد من هذه الصور يفيد معنى غير ما يفيد الآخر
من أجل التركيب ، وهكذا القول في جميع التراكيب ، فإنها
دالة على معانٍ بديعة ، ومرشدة الى اسرار عجيبة ، فإذا عرفت
هذا فالنظر في هذه الآيات من جهة علوم المعاني ، إما أن
يكون نظراً في مفرداتها ، وتقديم ما يقدم منها ، وتأخير ما

يؤخر، وإِما أن يكون نظرا في تركيب جُمَلها ، فهذا نظران
تصدى للنظرِ فيهما

(النظر الاول)

(في مفرداتها وتقديم بعضها على بعض)

إنما اختير لفظ (يا) من بين سائر أحرف النداء من
جهة أنها كثيرة الدور في الاستعمال ، وأنها موضوعة للدلالة
على بُعد المنادى ، والبعد هنا يجب أن يكون معنويا ، لأن
البُعد الحسى على الله تعالى محالٌ ، من جهة استحالة الجهة على
ذاته ، وذلك أن المعنوى يكون من جهات خمس ، أولها أنه
تعالى لما كان مختصاً بعدم الأولية في ذاته سابقا على وجود
الممكنات سبقاً أولياً بلا نهاية ، وأن الأرض من جملة
الممكنات التي لها بدايةٌ ، ولا شك أن كل ما كان لا أول
له فهو في غاية البعد عما له أولٌ ، وثانيها من جهة عدم التناهي
في ذاته تعالى من كل وجهٍ ، بخلاف الأرض ، فإنها متناهية
في ذاتها من كل وجه ، وليس يخفى ما بين التناهي وعدم
التناهي من البعد العظيم ، وثالثها اختصاص ذاته بالعظمة
والكبرياء ، واختصاص الأرض بنقيضها من التسخير والقهر

ورابعها اختصاصُ ذاته بالاستغناء من كل وجه في ذاته وصفاته ، بخلاف الارض ، فإنها مفتقرة في ذاتها من كل وجه الى فاعل ومدبر ، ومن كان مستغنياً في ذاته وصفاته فإنه في غاية البعد المعنوي عما يكون مفتقراً في ذاته وصفاته الى غيره ، وخامسها أنه نداء من اختص بكمال العزة لمن هو في غاية الذلة ، كما ينادى السيد عبده ، فلما كانت الارض مختصة بما ذكرناه من البعد من هذه الالوجه ، لا جرم كان نداؤها مختصاً (بيا) من بين صيغ النداء ، وانما قال (يا أرض) ولم يقل (يا أرضي) لإيثاراً لتحقيرها ، لأنه لو أضافها الى نفسه ، لكان قد أقام لها وزناً عنده بإضافتها اليه ، لأن المضاف أبداً يكتسى من المضاف اليه شرفاً وتخصيصاً وتعريفاً ، ولم يقل (يا أيتها الأرض) لإيثاراً للاختصار ، وعملاً على الإيجاز ، وتحرُّزاً عن الإيقاظ بما يظهر من لفظ التنبيه الذي لا يليق بمقام الخطاب الالهي ، لاستحالة فيه ، واختير لفظ الارض لأمرين ، أمّا أولاً فلأن المدحوة والمبسوطة والمهاد وغير ذلك ، مما يستعمل في الارض صفات زائدة تابعة للفظ الأرض ، وأمّا ثانياً فلأن لفظ الأرض أخفُّ وأكثرُ دَوْرًا واستعمالاً مما ذكرناه ، فلهذا وجب إيثاره على غيره من أسمائها ، واختير لفظ (ابلعى) ولم

يقول (ابتلعى) لأمرين ، أمّا أولاً فلأن (ابتلعى) أخف وزناً وأسهل على اللسان من (ابتلعى) وأمّا ثانياً فلأن في الابتلاع نوع أعمال في الفعل وتصرف فيه يؤذن بالمشقة ، بخلاف قوله (ابتلعى) فإنه دال على السهولة ، فيكون فيه دلالة على باهر القدرة ، حيث أمرت بالبلع لهذا الأمر الهائل من الماء بحيث لا يمكن تصوّره على أسهل حالة ، وإنما اختير إفراد الماء دون جمعه لأمرين ، أمّا أولاً فلأن في الجمع نوع تكثير ، فلا يليق ذكره بمقام الكبرياء وإظهار العظمة ، وأمّا ثانياً فلأن في الإفراد نوع تحقير وذلة ، وهو لائق بمقام القهر والاستيلاء في الملكة ، وهذا هو الوجه في إفراد السماء والأرض ، وإنما ذكر مفعول (ابتلعى) لأنه لو اقتصر على ذكر البلع لدخل فيه ما ليس مراداً من بلع الجبال والبحار ، وأنواع الأشجار والسفينة ومن فيها ، نظراً إلى عموم الأمر الذي لا يخالف ولا يرد عن مجراه ، لأن المقام مقام عظمة وكبرياء ، وقول ابن عباس في قوله تعالى (قلنا يا نار كوني برداً وسلاماً على إبراهيم) إنه لو لم يقل (وسلاماً) لم ينتفع بالنار ، لشدة بردها ، يشير به إلى ما ذكرناه من مضا الأمر

ونفوذُه ، وإِنَّمَا لَمْ يُظْهَرِ ذَكَرَ الْمُسَبَّبِ عِنْدَ ذَكَرِ سَبَبِهِ ، فَيَقُولُ
(يَا أَرْضِ ابْلَعِي) فَبَلَعَتْ ، وَيَا سَمَاءِ أَقْلَعِي فَأَقْلَعَتْ ، لِأَمْرَيْنِ
أَمَّا أَوَّلًا فَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِخْتِصَارِ الْعَجِيبِ ، وَالْإِيْجَازِ
الْبَلِيْغِ ، فَكَتَفَى بِذَكَرِ السَّبَبِ عَنِ ذَكَرِ سَبَبِهِ ، وَهَذَا كَثِيرٌ
فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (فَقَلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ)
لَأَنَّ الْمَعْنَى فَضْرِبْ فَانْفَجَرَتْ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشَارَةِ
إِلَى بَاهِرِ الْقُدْرَةِ فِي سُرْعَةِ الْإِجَابَةِ ، وَوُقُوعِ الْإِمْتِثَالِ ، وَحُصُولِ
الْمَأْمُورِ : مِنْ غَيْرِ مَخَالَفَةٍ هُنَاكَ ، فَتَرَكَ ذَكَرَهُ اتِّكَالًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ،
وَأَنَّهُ كَائِنٌ لَا مُحَالَةَ لَا يُمْكِنُ تَأْخِرُهُ ، وَاخْتِيَرِ بِنَاءَ (غِيضَ) لِمَا لَمْ
يُسَمِّ فَاعِلُهُ عَلَى (غِيضَ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ لِأَمْرَيْنِ ،
أَمَّا أَوَّلًا فَمِنْ أَجْلِ الْإِيْجَازِ ، لَطَرَحِ الْفَاعِلِ ، وَالْإِخْتِصَارِ فِيهِ ،
وَأَمَّا ثَانِيًا فَمِنْ أَجْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ عَنِ تَعْرِيفِ ذَكَرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى
أَحْقَرِ الْمَقْدُورَاتِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى جَلَالِهِ ، وَالْمَقَامِ مَقَامِ الْكِبْرِيَاءِ
وَالْعِظْمَةِ ، وَإِنَّمَا اخْتِيَرِ لَفْظَ (الْمَاءِ) وَلَمْ يَقُلِ الطُّوفَانَ ، وَلَا الْمَطَرَ ،
إِشَارَةً لِلْإِخْتِصَارِ ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشَارَةِ بِاللَّامِ الَّتِي لِلْمَعْدِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
وغيضَ الماء الذي أمرتَا الأرض والسماء بايقاعه ، بيانًا لحاله
وإيضاحًا لأمره ، وأنه الذي وقع الأهلak به لقوم نوح ، فيعظم

الامتنانُ على مَنْ بَقِيَ في السفينةِ بازالته ، وإِنَّمَا قال (الأمر)
في قوله تعالى (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) ولم يقل وَقُضِيَ أَمْرُ نُوحٍ ، أو قُضِيَ
الهلك ، أو قُضِيَ الْإِغْرَاقُ ، لأمرين ، أما أولاً فلاجل إِيثارِ
الاختصار ، وتعميلاً على الإيجاز ، وأما ثانياً فلاجل وقوع ما
وقع إنما كان من أجل العناية بنوح في إغراق قومه ، وإظهارِ
الانتصار له ، فجاء باللام العهدية إشارة إلى ذلك ، مع ما
تضمن من الفخامة في معرض الامتنان على نوح بالانتقام من
قومه بما كذبوه ، وإنما اختير (واستوت على الجودي) ولم
يقل : سَوَّيْتِ كَمَا قال : وَغِيضَ ، وَقُضِيَ ، على البناء للمفعول
لأمرين ، أما أولاً فمن أجل ثقل الفعل بالتضعيف عند بنائه
لما لم يُسَمِّ فاعله ، فهذا أَوْثَرُ الْأَخْفِ ، وأما ثانياً فلاجل الأكثر
في الاستعمال إضافة الأفعال إلى هذه الآيات ، فيقال :
هَبَّتِ الرِّيحُ ، وَمَطَرَتِ السَّحَابَةُ ، وَاسْتَوَتْ السَّفِينَةُ عَلَى الْمَاءِ ،
قال تعالى (وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ) فأضاف الجري إليها
فلاجل ذلك اختير إضافة الاستواء إليها ، وإنما اختير (بُعْدًا)
ولم يقل : لِيَبْعَدُوا لِأمرين ، أما أولاً فلاجل المصدر نوع
تأكيد لا يؤد به الفعل لو نُطِقَ به ، وأما ثانياً فلاجله لو وجهه

بالفعل كان مقيداً بالزمان ، وهو اذا كان موجهاً بالمصدر كان مطلقاً من غير زمان ، فلهذا كان أبلغ من ذكر الفعل ، وإنما عرّف (القوم) باللام إشارةً الى أنهم هم المخصوصون بهذه الأنواع من التنكيل دون غيرهم ، وإنما أتى بلام الجر ولم يقل : فبعداً من القوم ، لما فيها من الاختصاص المشعرة به اللام دون (من) فانها غير مؤدية لهذا المعنى ، وإنما أطلق صفة الظلم ، ولم يقل الظالمين لأنفسهم تنبيهاً على شمول ظلمهم من جميع الوجوه ، وفيه تنبيه على فظاعة شأنهم ، وسوء اختيارهم لانفسهم فيما كان فيهم ، من تكذيب الرسل ، وفيه شرح لصدر الرسول بالانتصار له على من كذبه ، والتأسي بالصبر ووعيد لمن كذبه بالنصفة والانتقام منه

(النظر الثاني)

(في تأليف الجمل وذكر بعضها عقيب بعض)

تقديم بعض الجمل على بعض ليس خالياً عن فائدة وسرٍ ، وإنما قدّم النداء على الامر فقال : يا أرض ابلعي ويا سماء اقلعي ، ولم يقل عكس ذلك ، ابلعي يا أرض وأقلعي يا سماء ، لأنمرين ، أما أولاً فلما في ذلك من الملاطفة والمبالغة في تحصيل

المراد ، لأن كل من ناديته فان نفسه تنزع وله توقان الى
الإجابة وتطلع الى ما يراد من الدعاء من أمر أو نهى ، فلا
تزال النفس تنزع لتعلم ما هو المطلوب ، فمن أجل ذلك قدم
الدعاء على الامر لما فيه من الشوق والتوقان للنفوس ، وأما ثانيا
فجريا على ما ألف من الإيقاظ والتنبيه ، لان كل من طالب
أمرا من الامور من غيره ، فلا بد من إيقاظه وتنبيهه عليه ،
ليكون مستعدا للامثال له ، فلاجل ذلك قدم النداء على
الأمر على جهة الإيقاظ والتنبيه مما يطلب من المأمورات ،
ثم إنه قدم نداء الارض على نداء السماء لما ذكرناه من العناية
بأمر الارض من تلك الاوجه الخمسة ، وقد ذكرناها فأغنى
عن تكريرها ، ولكونها صارت أصلا لما پرد من هذه
الأمور الهائلة من الاغراق والاستواء للسفينة ، وإخراج من
كان فيها الى الارض ، ثم إنه عز سلطانه أردفها بقوله
(وغيض الماء) لاتصاله بقصة الارض ، وأخذه بحجزتها
فلاجل ذلك أتبعه بها ، لما في ذلك من حسن الانتظام ،
وروثق الرصف ، ألا ترى أن أصل الكلام : وقيل يا أرض
ابلي ماءك ، فبلعت ماءها ، ويا سماء ألقى عن إرسال ماءك ،
فأقلت عن صبه ، فلا جرم حسن أن يقال : وغيض الماء

النازلُ من السماء ، والنابعُ من الارض ، ثم إنه جلُّ وتقدُّسُ ،
أتبعه بما هو المهمُّ المقصودُ من القصة ، وهو قوله تعالى (وقضى
الأمر) والمعنى به أنه أنجز الموعود من إهلاك الكفار ، ونجاة
نوحٍ ومن معه في السفينة ، وإخراجهم الى الارض ، لما أراد
منهم من العبادة وعمارتها ، والتنازل فيها ، ثم إنه تعالى أتبعه
بحديث السفينة وذكرها ، وهو قوله تعالى إعلاماً لهم بما يُريد
من الامور التابعة للمصاححة ، ثم إنه تعالى ختم القصة بالدعاء
عليهم بالابعاد ، فلما كانت القصة من أولها دالةً على العذاب
العظيم من الإهلاك بالفرق ، ختمها بما يجانسها من سوء العاقبة
بالإبعاد والطرْد ، كما هو موضوع في أساليب التنزيل ، من
حسن الفوائح والخواتم

(البحث الثالث)

(في بيان موقعها من الفصاحة اللفظية)

اعلم أن الفصاحة من عوارض الكلم اللفظية ، وهي
خُلصة علم البيان وصفوة جوهره ، ويوصفُ بها المفرد والمركبُ ،
وهي أخصُّ من البلاغة ، ولهذا يقال كلُّ بليغٍ من الكلام
فصيحٌ ، وليس كل فصيحٍ بليغاً ، ولا يكون الكلام فصيحاً

الآ اذا كان مختصاً بصفات ثلاث ، الأولى منها أن يكون خالصاً من تنافر الأ حرف في تأليف اللفظة ونظامها ، فيسلم من مثل قولنا (عنجق) وعن مثل قولك (هعنع) فان ما هذا حاله مجانبٌ للفصاحة بعزل عن اساليبها ، ولهذا عيب على امرئ القيس قوله (غدائرُهُ مُستشزراتٌ الى العلى) لما في (مستشزرات) من التنافر المورث للثقل والبشاعة ، الثانية أن يكون مجنباً عن الغرابة والعنجهانية ، فما هذا حاله يكون عارياً عن الفصاحة ، وهذا كقولك في الخمر إنها (الزرحون) وإنها (القرقف) فيعدُّ هذا من وحشى الكلام وغريبه ، فما ألف كان أدخل في الفصاحة ، الثالثة أن يكون موافقاً للأقيسة الاعرابية ، فلا يخالفها في تصريف ولا إعراب ، فيجب إعلال الكلمة على القوانين الجارية في علم الاعراب ، فلا يقال في (قام) قوم ، ولا في (قائم) قاوم ، وإن كان أصلاً ، ولا يقال (الحمد لله العلى الأجلل) وإن كان هو الاصل ، بل يجب إجراء ذلك على الإعلال والايوغام ، والآ كان خارجاً عن الفصيح من الكلام ، وقد قررنا شرح هذه القاعدة في أول الكتاب فأغنى عن الإعادة ، فاذا تمهدت هذه القاعدة ، فإنك اذا تحققت الألفاظ الواردة في هذه

الآية وجدتها سالمة عن التنافر في بنائها ، عربية مألوفةً
جاريةً على الاقيسة المطردة في الإعراب والتصريف ، بعيدةً
عن الغرابة ، سليمة عن العنجهانية ، تُشبه العسلَ في الحلاوة ،
والماء في الرقة والسلاسة ، وكالنسيم في السهولة ، لا تنبوعن
قبولها الأذهان ، ولا تمجُّها الآذان

(البحث الرابع)

(في بيان موقعها من الفصاحة المعنوية)

اعلم أن الفصاحة المعنوية هي غاية علم المعاني ، والفصاحةُ
المعنوية المرادُ بها البلاغة ، وهي من عوارض المعاني ، وهي
متضمنة للفصاحة اللفظية ، ولهذا فإنَّ الكلام البليغ لا يكون
بليغاً الا مع إحرازه للفصاحة ، فهي في الحقيقة راجعة الى
المعنى واللفظ جميعاً ، ولها طرفان ، أعلى ، وهو ما يبلغ به الكلامُ
حدَّ الإعجاز ، وأدنى ، وهو الذي يُقدَّر فيه أنه اذا أُزيل عن
نظامه الذي أُلف عليه ، التحقَّ بالكلام الركيك ، فلم تخف
عليك غثائته ، وبين هذين الطرفين مزايا ومراتبٌ ودرجاتٌ
متفاوتة ، فاذا عرفت هذا وفكرت في نظام هذه الآية ،
وجدتها قد أُلفت على أتم تأليف ، وأدّيت على أعجب نظام ،

ملخّصةً معانيها ، مرصوفةً مبانيتها ، لا يعثر اللسان في ألفاظها ،
ولا يغمض على الفكر طلبُ المراد منها ، فإذا خرقت قراطيسَ
الأسماع وجدتها تُسبق معانيها ألفاظها ، وألفاظها معانيها ،
لا تحتاج لوضوحها إلى ترجمان ، ولا يملّ سامعها وإن تكررت
في كل ساعة وأوان ، فهذا ما سنح لي في هذه الآية من علوم
الفصاحة ، والبلاغة والعلوم المعنوية ، والعلوم البيانية

(البحث الخامس)

(في بيان موقعها من علم البديع)

أعلم أن البديع لقبٌ في هذه الصناعة تعرف به وجوه
تحسين الكلام بعد إحراره لمعاني البلاغة وأنواع الفصاحة ،
ووضوح دلالاته ، وجودة مطابقتها ، ثم إنه على رشاقتة ضربان ،
لفظي ، ومعنوي ، فالضرب الأول يتعلق بالأمر اللفظية ،
وهذا نحو التجنيس ، وهو أن تكون الألفاظ متشابهة في
الأعجاز والأوزان وغير ذلك ، وقد يقع في المتواطئ كقوله
تعالى (ويوم تقوم الساعة يُقسِمُ المجرمون ما لبثوا غير ساعةٍ
وقد يكون في المشترك كقولهم ما ملاء الراحة ، من استوطن
الراحة ، ومنه التسجيع ، وهذا كقوله تعالى (ما لكم لا ترجون

لله وقاراً ، وقد خلَقكم أطواراً) وأكثرُ القرآنِ واردٌ على جهة التسجيع ، ومنه رَدُّ العَجْزِ على الصَّدْرِ كقوله تعالى (وتخشى الناسَ واللهُ أحقُّ أن تَخْشَاهُ) ومنه المُوازَنَةُ كقوله تعالى (ونَمَارِقٌ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَائِبٌ مَبْثُوثَةٌ) ومنه القلبُ كقوله تعالى (كلُّ في فَالِكٍ) وقوله تعالى (وَرَبِّكَ فَكَبِيرٌ) الى غير ذلك مما يتعلق بأحوال الألفاظ كما ترى

والضرب الثاني ما يتعلق بالأمر المعنوية ، وهو أكثرُ دَوْرًا وأَعْظَمُ إِعْجَابًا في البلاغة ، وهذا نحو الطَّبَاقِ ، وهو ذكر النقيضين كقوله تعالى (يُنْحِي وَيُمِيت) وقوله (وهو الذي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ) وقوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) والطباقُ كثيرُ الاستعمال في كتاب الله تعالى ، ومنه اللَّفُّ والنَّشْرُ كقوله تعالى (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) الى غير ذلك من أنواع البديع وضروبه ، وقد أتينا على جميع أنواعه كليهما ، وأوردنا لها شواهدَ وأمثلة . فأغنى عن التكرير والإعادة في ذلك

(دقيقة)

اعلم أن هذه الأنواع الثلاثة أعنى علم المعاني والبيان وعلم

البديع ، ما أخذها مختلفة ، وكلُّ واحدٍ منها على حظٍّ من علم
البلاغة والفصاحة ، ولنضرب لها مثلاً يكون دالاً عليها
ومبيّناً لموقع كلِّ واحدٍ منها ، وهو أن تكون حَبَّاتٌ من
ذهبٍ ودُرِّرٍ ولآلِيٍّ ويواقيت ، وغير ذلك من أنواع الاحجار
النفيسة ، ثمَّ انها أُلِّفَتْ تاليفاً بديعاً ، بأن خلطَ بعضها ببعض
ورُكِّبَتْ تركيباً أنيقاً ، ثم بعد ذلك التاليف ، تارةً تجعلُ
تاجاً على الرأس ، ومرةً طوقاً في العنق ، ومرةً بمنزلة القرطِ في
الأذن ، فالألفاظ الراضقة بمنزلة الدرِّر واللاآلي ، وهو علم المعاني ،
وتأليفها وضمُّ بعضها الى بعض ، هو علم البيان ، ثم وضعها في
المواضع اللاتقة بها عند تأليفها وتركيبها ، هو علم البديع ، فوضعُ
التاج على الرأس بعد إحكام تأليفه هو وضعُه له في موضعه ، ولو
وُضِعَ في اليد أو الرجل ، لم يكن موضعاً له ، وهكذا الكلامُ
بعد إحكام تأليفه يُقصد به مواضعه اللاتقة به ، وما ذكرناه
من المثال هو أقرب ما يكون في هذه العلوم الثلاثة وتمييزِ
مواقعها ، فإذا عرفتَ هذا فاعلم أن الآية قد اشتملت من علم
البديع على أجناسٍ ثلاثة ، الجنس الأول منها ، الجناسُ
اللاحقُ ، وهو أن تتفق الكلمتان في جميع حروفهما الآ في
حرفين لا تقارب بينهما ، وهذا هو قوله تعالى (وقيل يا أرض

ابلى ماءك وياسماء أقلعى فقوله ابلى واقلى ، جناس لاحق ،
لا يختلفان إلا في القاف والباء ، وهما غير متقاربين ، وكقولك
سعيدٌ ، بعيدٌ ، وعابدٌ ، عاتبٌ ، فهذا كله يقال له جناس لاحق ،
الجنس الثاني الطباق المعنوي وهو قوله (أقلعى وابلى)
لأن المعنى في بَلَعَ الأرض ، إنما هو إدخاله في جوفها ،
وإقلاع السماء ، هو إخراجها عنها ، وهذا تطبيق من جهة
المعنى ، من جهة أن الإدخال والإخراج ضدان ، وهذا كقوله
تعالى (أشدّاء على الكفار رحماً بينهم) لأن الرحمة هي
لينُ القلوب وتمطّفها ، وهو ضد الشدّة

الجنس الثالث الاستطراد ، وهو توسيط كلام أجنبي
بين كلامين متماثلين ، وهذا قوله تعالى (بعداً للقوم الظالمين)
فإنه وسطه بين قصة نوح وإغراق قومه وحالة السفينة ،
ثم رجع الى حال القوم ، وما هذا حاله فإنه يكون من
الاستطراد الحسن وأعجب شأن التنزيل ، فما أغرر أسراره ،
وأكثر عجائبه ، والله دُرٌّ مفاصانه المخرجة بخلاص عقيانه ،
والمبرزة بحصباء دُرره ومرجاناه ، فهذا ما أردنا ذكره من
عجائب ما اشتملت عليه علوم هذه الآية ، وتمامه يتم الكلام

على المزايا الراجعة الى ألفاظ القرآن الكريم ، وقد أطلنا فيه
التقرير بعض الإطلاة ، أحوَجَ الى ذلك الكلام في هذه
الآية التي ذكرناها

(المرتبة الثانية)

(في بيان المزايا الراجعة الى معانيه)

أعلم أن بإحكام النظر في هذه المرتبة ، وإيمان الفكرة
فيها ، تظهر عجائب التنزيل ، وتبرز بدائعه وغرائبه وتتجلى
محاسنه ، وتصفو مشاربه ، لما فيها من الكشف لأسراره
والإحاطة بفوائده وأغواره ، ولن يحصل ذلك كل الحصول ،
ولا تطلع أبقاره بعد الأقول ، الا بعد ذكر ما يتعلق بعلوم
الإعجاز ، لانها تكون كالآلة في تقرير تلك المحاسن ، وإظهار
كنوز تلك المعادن ، فنذكر ما يتعلق بالعلوم المعنوية ، ثم
نردفه بما يتعلق بالأسرار البيانية ، ثم نذكر ما يتعلق بالبلاغة
اللفظية ، ثم بالبلاغة المعنوية ، ثم نذكر على إثرهما ما يتعلق
بأسرار البديع ، فهذه أقسام ثلاثة ، بإحرازها ، والاطلاع على
رموزها ، يظهر الإعجاز للإنسان ظهور المرثي في العيان ،
ولقد سبق صدر من هذا الكلام في الدلائل الإفرادية ،

ولكن ذكره ههنا على جهة الاختصاص بعماني التنزيل ،
والإشارة الى كُنْه حقائقها ، ونحن الآن نذكر ما يتعلق بكلِّ
قسم من هذه الأقسام بمعونة الله تعالى

(القسم الأول ما يتعلق بالعلوم المعنوية)

وهو في لسان علماء هذه الصناعة عبارة عما ينشأ من
الألفاظ العربية على اختلاف أحوالها ، وحقيقته آتلة الى أنه
علم تدرك به أحوال الألفاظ العربية على حسب المقصود منها ،
فقولنا (علم تدرك به أحوال الالفاظ) نحتز به عن علم البيان ،
فإنه يُدرك به أسرارُ تنشأ عن التراكيب كما سنوضحه ،
وقولنا (على حسب المقصود منها) نُشير به الى الأمور الخبرية ،
والأمور الإنشائية الطلبية ، وغيرهما مما يكون مفهوما من
الألفاظ العربية ، وينحصر المقصود منه في أنظار خمسة

(النظر الأول)

ما يكون متعلقا بالامور الخبرية ، وحقيقة الخبر إسناد
أمر الى غيره ، إمّا على جهة المطابقة ، أو خلافا ، فقولنا
(إسناد أمر الى غيره) يعمُّ الطلب والخبر ، لأن كل واحدٍ
منهما لا بدّ فيه من الإسناد ، وقولنا (إمّا على جهة المطابقة

أو غيرها) تخرج عنه الأمور الإنشائية ، فإنه لا يُعتبر فيها
عدم المطابقة ولا ثبوتها بحال ، وينقسم الى صدق وكذب
لاغير ، لأنه ان طابق مخبره فهو الصدق ، وإن كان غير
مطابق فهو الكذب بعينه ، ولا واسطة بين الصدق والكذب ،
وزعم الجاحظ أن كل ما طابق من الأخبار المخبّر مع الاعتقاد
أو الظن فهو صدق ، وما لا يطابق معهما فهو الكذب ، وما
عداهما فليس صدقا ولا كذبا ، وهذا فاسد ، فإنه لا واسطة
تُعقل بين النفي والإثبات ، فإن طابق فهو الصدق بكل
حال ، وإن لم يطابق فهو كذب بكل حال ، فلو جاز إثبات
واسطة لكان فيه خروج عن القضايا العقلية ، بإثبات
الواسطة بينهما ، وهو محال ، وأقل ما يكون الإسناد ، من
جزئين كقولك زيد قائم ، وعمرو خارج ، إذ لا بد من
أمرين ، مضاف ، ومضاف إليه ، والغرض بالخبر إفادة السامع
ما لا يعرفه ، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة ،
والأخبار الواردة في كتاب الله تعالى أكثر من أن تُحصى كالإخبار
عن العلوم الغيبية ، كقوله تعالى (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا)
وقوله تعالى ألمَّ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ
غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ) وقوله تعالى (وَعَدَّكُمْ اللَّهُ

مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُوهَا) وهكذا الكلام في قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ
مع قومهم وأخبارهم ، كقصة موسى ، وفرعون ، الى غير ذلك
مما حكاها الله تعالى عما كان وسيكون ، ثم إنَّ وُرُودَهُ عَلَى
أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ ، أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ خَالِيًا مِنَ التَّرَدُّدِ . وَمَا
هَذَا حَالُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسْتَعْنِيًا عَنْ مَوْكَدَاتِ
الْحُكْمِ ، كقوله تعالى (وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى)
وقوله تعالى (وَنَادَى نِسَاءَهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّؤْيَا) الى
غير ذلك من الأخبار التي وردت ساذجةً ، لأنه لم يَمْرُضْ
في حقها شيء ، والغرضُ منها مطلق الإخبار ، فلماذا وردت
مطلقةً كما ترى ، وثانيها أن يُطْلَبَ مِنْهَا حُسْنُ تَقْوِيَةٍ بِمَوْكَدٍ
إِذَا كَانَ هُنَاكَ تَرَدُّدٌ وَهَذَا كقوله تعالى (إِنَّا مُرْسَلُونَ مِنَ النَّاقَةِ
فِتْنَةً لَّهُمْ) وقوله تعالى (إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ
رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ) الى غير ذلك مما يُطْلَبُ بِهِ تَوْكِيدٌ وَتَقْوِيَةٌ
لِلْخَبَرِ ، وَلِهَذَا وَرَدَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ مَوْكَدَةً بَيِّنًا ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ،
وِثَائِهَا أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ يُعْتَقَدُ إِنْكَارُهُ ، فَيَجِبُ تَأْكِيدُهُ ،
وهذا كقولك : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ ، مَنْ يَنْكُرُ ذَلِكَ وَيُحْيَاهُ ،
ولهذا قَالَ تَعَالَى فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) لَمَّا
أَنْكَرُوا وَكَذَّبُوا ، وَفِي الثَّانِيَةِ (إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ) تَأْكِيدًا

بحرفين لَمَّا ازداد إنكارُهم وتكذيبُهم ، ويسمى الأول من الأخبار (ابتدائياً) لَمَّا كان الغرضُ به مطلقَ الخبر من غير تعرضٍ لما وراءه ، ويسمى الثاني (طليئياً) لَمَّا كان المقصود به الطلب ، فيؤكِّد تقريره في النفس ويوضحه ، ويسمى الثالث (إنكارياً) لَمَّا كان المطلوب منه وجوباً تأكيداً بالحروف لأجل إنكاره ، ومن المطلق قوله تعالى (قد أفلحَ المؤمنون) وليس منه قوله تعالى (والكافرون هم الظالمون) وقوله تعالى (هم الذين يقولون لا تُنفقوا) وقوله تعالى (ولا تزرُ وازرةٌ وزرَ أُخرى) ومن المؤكِّد قوله تعالى (إنا أخلصناهم بخالصةٍ) وقوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة القدر) فهذا وما شاكله مؤكِّدٌ بحرفٍ واحد ، ومن المؤكِّد بحرفين قوله تعالى (وإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ) وقوله تعالى (وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ) وقوله تعالى (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى) وهذا الخبرُ المؤكِّد قد يردُّ مؤكداً ، إمَّا من غير إنكارٍ فيكون تأكيداً حسناً ، وقد يردُّ على جهة الإنكار فيكون تأكيداً واجباً ، والأمثلة فيه كثيرةٌ ، ثم إنَّ الإسنادَ واردٌ على وجهين ، الوجه الأولُ منهما حقيقيٌّ ، وهو أن يكون الفعلُ

مضافاً الى فاعله ، وهذا كقولك : قام زيدٌ ، وضربَ عمرو ،
وكقول الله تعالى (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) وقوله تعالى (وَاللَّهُ
خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) وقوله تعالى (وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا
إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ) الى غير ذلك من الأخبار التي يكون إسنادها
الى فاعلها على جهة الحقيقة

الوجه الثاني أن يكون الإسنادُ على جهة المجاز العقليّ ،
والمرادُ من هذا هو أن إسنادها الى فاعلها يقضى العقلُ
باستحالة ، فلا جرمَ كان مجازاً عقلياً ، وهو في القرآن كثيرٌ ،
ويقال له المجاز المركب ، والغرضُ أن مجازه ما كان إلا من
أجل تركيبه ، وهذا كقوله تعالى (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْثَقَالَهَا)
فإن الإخراج حقيقةٌ في الدلالة على معناه ، والأرض
حقيقةٌ ، لأنها موضوعة على معناها الأصليّ ، والمجازُ إنما نشأ
من جهة إسناد الإخراج الى الأرض وهكذا قوله تعالى
(وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) فإن قوله (تُلِيَتْ)
دالةٌ على حقيقته ، والآياتُ على حقيقتها ، لكن المجازُ جاء
من جهة إسناد (تُلِيَتْ) الى الآيات ، (١) ونحو قوله (حَتَّى
إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّنَتْ) فالأخذُ على حقيقته ،

(١) هذا سهو . وإنما المجاز العقلي في قوله تعالى (زَادَتْهُمْ إِيمَانًا)

والارضُ على حقيقتها ، لكنِ المِجازُ حاصلٌ من جهةِ إِسنادِ الأخذِ الى الارضِ ، وقوله تعالى (يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ) في قصةِ فرعونَ ، فإن الذَّبْحَ والأبناءَ دالان على معنيهما بالحقيقة ، لكن المِجازُ إنما كان من أجلِ إِسنادِ الذَّبْحِ الى فرعونَ ، وليس ذابحاً ، وإنما الذابحُ غيره ، وهكذا حالُ الاستحياءِ في قوله تعالى (وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ) فاذا عرفت أن المِجازَ ههنا إنما حصلَ من جهةِ الإِسنادِ لا غيرُ ، فلا بدَّ من مسندٍ ومسندٍ اليه ، وقد يكونان حقيقتين ، ومجازين ، ومختلفين ، فهذه أوجهُ أربعة ، أولها أن يكونا على جهةِ الحقيقة ، ومثاله قولك : أنبتَ الربيعُ البقلَ ، فإن لفظتي أنبت ، والربيع ، دالان على حقيقتيهما ، والمِجازُ من جهةِ الإِسنادِ وقوله تعالى (يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا) فيجعلُ ، والولدان ، على حقيقتيهما والمِجازُ في إِسنادِ الجعلِ الى اليومِ كما ترى ، وثانيها أن يكونا على جهةِ المِجازِ ، ومثاله قولنا : أحْيَى الارضَ شبابُ الزمانِ ، فإن الإحياءَ مجازٌ ، والشبابُ مجازٌ ، وإِسنادُ الإحياءِ الى الشبابِ مجازٌ أيضاً ، وثالثها أن يكون المسندُ في نفسه ، وهو قولنا : أنبتَ ، حقيقةً ، والمسندُ اليه مجازٌ ، وهو قولنا (شبابُ الزمانِ) فإِسنادُ الإنباتِ الى الشبابِ مجازٌ ، ورابعها أن يكون المسندُ في نفسه مجازاً ،

والمسندُ اليه حقيقةً ، ومثاله قولنا : أحتي الارضَ الربيعُ ،
فالإحياءُ مجازٌ ، والربيعُ حقيقةً ، وإِسنادُ الإحياءِ الى الربيعِ
مجازٌ أيضاً ، فصار واقعاً على هذه الأوجه لا يخرجُ عنها ،
ويُعرفُ كونه مجازاً ، إمّا بالقرينة العقلية في مثل قولك : أحياني
اكتحالي بطلعتك ، ومحبتك جاءتُ بي إليك ، فإن إسنادَ
الإحياءِ الى الأكتحال ، والمجيء الى المحبة ، يستحيلُ من جهة
العقل ، فهذا قضينا بكونه عقلياً ، وإمّا بالقرينة العادية في
مثل قولك : هزَمَ الأميرُ الجندَ ، والحقيقةُ أن الهازمَ عسكريه ،
ونحو قولك : قَتَلَ الأميرُ اللصَّ ، والقاتلُ هو غيره ، وإمّا
بالقرينة اللفظية كقولنا : عيشةٌ راضيةٌ ، والحقيقةُ مرضيةٌ ،
وشعرٌ شاعرٌ ، والحقيقةُ مشعورٌ به ، وليلهُ قائمٌ ، أى مقومٌ
فيه ، ونهارٌ صائمٌ ، فإِسنادُ هذه الألفاظ هو الذي أوجبَ
كونَ هذه الأخبارِ مجازاً ، فلاجل ذلك كانت هذه القرينة
لفظيةً ، وإنما عدلَ فيما ذكرناه عن حقيقته ، لما كان المجازُ
مشتملاً على المباغة الرائقة

(دقيقة)

أعلم أن ما ذكرناه من المجازِ الإسنادي العقلي ، هو

ج ٣ م ٣٣ - (الطراز)

الذى قرره الشيخُ النحرير عبدُ القاهر الجرجاني ، واستخرجه
بفكرته الصافية ، وتابعه على ذلك الجهابذةُ من أهل هذه
الصناعة ، كالزنجشري ، وابن الخطيب الرازي ، وغيرهما من
النظار ، وقرروه على ما حكيناه ونخصناه ، وقد يُتأكّد في
قبوله ، وأنكره الشيخ أبو يعقوب السكاكي ، صائراً الى أن
ما ذكرناه منه إنما هو استعارة بالكناية من غير حاجة الى
كونه مجازاً عقلياً ، وزعم ان المراد بالربيع ، في قولنا : أنبت
الربيعُ البقل ، هو الفاعل الحقيقي ، بقرينة نسبة الإنباتِ
اليه ، وهكذا القياس في سائر الأمثلة التي ذكرناها ، وهو
تعسف لا حاجة اليه ، لأنه يلزم أن لا يكون الإخراج مضافاً
الى الارص ، وأن لا يكون الأمر بالبناء مضافاً الى هامان ،
وهو خلاف الظاهر ، فيجب التعويلُ على ما حكيناه عن
غيره ، فهذا ما أردنا ذكره من بيان ما يتعلق بمطلق الإسناد ،
ولنُردِّفه بما يتعلق بتفاصيله ، من ذكر المسند والمسند اليه ،
فهذان ضربان ، نذكر ما يخصهما بمعونة الله تعالى

(الضرب الأول)

(في بيان خصائص المسند اليه)

وتعرض له حالاتٌ ، بعضها يستحقها بالأصالة ، وبعضها

بالعُرُوض لأغراضٍ وفوائدٍ تفصلها ، وجملتها أمورٌ عشرة ،
أولها ذكرُ المسندِ إليه ، إمّا على جهة الابتداء ، كقوله تعالى
(وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ) وإمّا على جهة الفاعلية ، كقوله
تعالى (وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا) لأن كل واحدٍ من الفاعل
والمبتدئ مسندٌ إليهما ، فذكرهما هو المطرد المعتاد ، إمّا لكونه
هو الأصل ، وإمّا لزيادة الإيضاح والتقرير كقوله تعالى
(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ) وإمّا لإظهار التعظيم كقوله
تعالى (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمَصَوِّرُ) وإمّا لبسط الكلام ،
من أجل الاعتناء به بذكر المسند إليه كقوله تعالى (هِيَ
عَصَايَ) وإمّا للتنبية على فضله وعِظَم منزلته كقوله تعالى
(مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) وإمّا للاختياط لضعف التعويل على
القرينة كقوله تعالى (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) الى غير
ذلك من الأوجه والمعاني الموجبة لذكره ، فاعلا كان أو مبتدأ ،
وثانيها حذفه ، إمّا للدلالة على الجواز كقوله تعالى (مَلِكٌ يَوْمَ
الدينِ) بالرفع على تأويل هو ملكُ يوم الدين ، وإمّا للاحتراز
عن العبث نباً على الظاهر حيث يكون معلوماً ، فتحذفه
اتكالا على العلم به كقوله تعالى (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) اى فأمرى
صبرٌ جميل ، فإنما حذف لما ذكرناه من وضوح الأمر فيه ،

فلا جرمَ كان مُسلّطاً على حذفه ، ومن حذف المسند اليه قوله
تعالى (ثم بدأ لهم من بعد ما رأوا الآياتِ ليسجننَّهُ حتى
حينٍ) لأن التقديرَ فيه ثم بدأ لهم أمرٌ ، ومنه قوله تعالى
(لا ريبَ فيه هدى للمتقين) أى هو هدى فى أحد وجوهه ،
وثالثها تنكيره ، إمّا للأفراد كقوله تعالى (وجاء رجلٌ من
أقصى المدينة) وإمّا للنوعية كقوله تعالى (وعلى أبصارهم
غشاوةٌ) فإن المراد من ذلك ، وعلى أبصارهم نوعٌ من الغشاوات
المُعطيّة ، ويحتمل أن يكون المرادُ به الوحدة ، أى واحدة
من الأمور التى حجبت أعينهم عن إِبصار الحقّ واتباعه ،
وإمّا للتكثير أو التعظيم كقوله تعالى (وإن يكذبوك فقد
كذبت رسلٌ من قبلك) أى رسلٌ ذوّوا عددٍ كثيرٍ أو
رسلٌ لهم شأنٌ عند الله وقدرٌ عظيمٌ ، خصّهم بمعجزاتٍ
باهرة ، وآياتٍ عظيمة ، ومن التعظيم قوله تعالى (ورضوانٌ
من الله أكبرٌ) أى رضوانٌ أى رضوانٍ ، أو رضوانٌ
لا تُحيط بوصفه العقول ، ومنه قوله تعالى (ولكم فى
القصص حياةٌ) أى حياةٌ عظيمةٌ وقوله تعالى (وشفاء لما
فى الصدور) أى شفاء أى شفاء ، وخامسها تعريفه ، وتختلف

معانيه بحسب ما يعرض له من أنواع التعريفات ، كالأضمار
والعلمية ، والإشارة ، والموصولية ، وباللام ، وبالإضافة ، ولنشر
الى حقائقها وخواصها اللاتقة بها ، أمّا تعريفه بالأضمار ، فمن
أجل الحاجة الى التكلم ، كقوله تعالى (إِنِّي أَنَا اللَّهُ) وقوله
تعالى (نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا) وقوله تعالى (أَنَا رَاوِدُهُ عَنْ
نَفْسِهِ) أو من أجل الحاجة الى الخطاب كقوله تعالى (قَالَ
هَلْ أَنتُمْ مُطْمَئِنُونَ) وقوله تعالى (أَأَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ)
وقوله تعالى (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) وإمّا الحاجة الى الغيبة كقوله
تعالى (بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ) وقوله تعالى (هُوَ الَّذِي
أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى) وأصل الخطاب أن يكون وارداً على
جهة التعمين ، وقد يُعدّل به إلى غير ذلك ليعمّ كل مخاطب
كقوله تعالى (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ) وقوله
تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ) فيحتمل أن يكون الخطاب
للسول صلى الله عليه وسلم وهذا هو الأصل ، ويحتمل أن
يكون على جهة العموم من غير تعيين . ويكون المعنى إن حال
أصحاب الفيل ، وحال المجرمين ، قد بلغا مبلغاً عظيماً في الظهور ،
بحيث لا يختص به مخاطب ، ليلوغيهما في الانكشاف كل غاية ،

وأما تعريفه بالعلمية ، فقد يكون لإحضاره في ذهن السامع
ابتداءً باسم يختص به كقوله تعالى (اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)
أو تعظيمه كقوله تعالى (رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ)
لأن التقدير فيه ، اللهُ ربكم ورب آبائكم الأولين ، وهذا
مبنى على أن قولنا : اللهُ اسمٌ ، وليس صفة كما زعمه بعضهم ،
وعلى أنه لقبٌ غير حقيقى ، لبطلان تحويله وتبديله ، ومن
شأن الألقاب الحقيقية جواز تغييرها وتبديلها ، فبما فيه من
الاسمية ، تكون الصفات الإلهية تابعة له ، إذ لا بد لها من
موصوف تستند إليه ، وبما فيه معنى اللقب يكون مفيداً
للاختصاص كإفادة الألقاب لما هي مختصة به كزيد ، وعمرو ،
وهل يكون جامداً أو مشتقاً ، فيه ترددٌ ، وإن قلنا بكونه
مشتقاً فإما من التحير^(١) لأن العقول تحيرت في ذاته تعالى ،
وإما من الاحتجاب^(٢) لأنه تعالى محتجب عن إدراك العيون ،
وإما من غير ذلك ، فإما من زعم كونه اسماً عجمياً سريانياً ، فقد
أبعد ، إذ لا دلالة على ذلك ، والقرآن كله عربى ، إلا ما قام
البرهان القاطع على كونه فارسياً أو رومياً ، وقد يذكر العلم

(١) الصواب ان يقول فاما من (أله) بمعنى تحير

(٢) هذه عبارة ساقها ولا اصل لها

المسندُ اليه ، والمراد به التحقير كقوله تعالى (تَبَّتْ يَدَا أَبِي
لَهَبٍ وَتَبَّ) فأيرادهُ هنا باسمه دالٌّ على تحقيره وإِهانتِه ،
والمعنى تبت يدا رجلٍ حقيرٍ مهينٍ ، أو يُراد بذكره كنايةً ،
كأنه قال تبت يدا من يستحق اللعْنَ والعذابَ العظيم ، وهو
هذا ، فلقبُهُ هذا نازلٌ منزلة العلم في حقه لما فيه من الإِشادةِ
والإِشهار به ، فمن أجل ذلك ذكرهُ اللهُ تعالى به ، وحذف
اسمه العلم ، وهو (عبدُ العزى) لاشتماله على ما ذكرناه من
صفاته المذمومة ، كأنه قال صاحب هذه الكنية هو الكافرُ
اللعين المتمرد ، صاحبُ العداوة للرسول صلى اللهُ عليه وسلم ،
والمستحق لغضب الله تعالى وسَخَطه ، وأمّا تعريفهُ بالإِشارة
فقد يكون لتعريف حاله وإيضاحه ، إمّا لتعظيم حاله
بالإِشارة الموضوعية للبعد كقوله تعالى (ذلك الكتابُ لا
رَيْبَ فِيهِ) وإمّا للتحقير كقوله تعالى (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ
يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) وقد يرد لتعظيم حاله بالإِشارة الموضوعية
للقريب كقوله تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ) أو
للتحقير كقوله تعالى (أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ) وقد يرد
بالإِشارة المتوسطة ، إمّا لتعظيم وكال العناية به كقوله تعالى

(أَوْلَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) وَإِنَّمَا
لِلتَّحْقِيرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (أُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ
خَالِدُونَ) وَمِمَّا وَرَدَ عَلَىٰ جِهَةِ الْإِشَارَةِ فِي الْبَعْدِ قَوْلُهُ تَعَالَى
(فَذَٰلِكَ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ) وَلَمْ يَقُلْ : هَذَا يُوسُفُ ، وَلَا
قَالَ : فَذَٰلِكَ ، عَلَىٰ جِهَةِ الْقُرْبِ وَالتَّوَسُّطِ ، وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِمَا
يَقْتَضِي الْبَعْدَ ، رَفْعًا لِمَنْزِلَتِهِ فِي الْحُسْنِ ، وَاسْتِبْعَادًا عَنْ أَنْ
يُدَانِيَ فِيهِ ، وَتَنْبِيهَا عَلَىٰ كَوْنِهِ مُسْتَحَقًّا لِأَنْ يُحِبَّ وَيُقَشَّنَ بِهِ ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ
تَعْمَلُونَ) وَلَطَائِفُ هَذَا الْجِنْسِ لَا تَكَادُ تَنْحَصِرُ ، وَمَوَاقِعُهُ
أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْصَى ، وَقَدْ جَرَى فِي تَعْرِيفِ الْإِشَارَةِ مَا لَيْسَ
عَلَىٰ جِهَةِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْإِشَارَةِ إِلَى الْقَرِيبِ
(فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ) فَانَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ فِي
شَيْءٍ ، وَجَزْئِيَّةٌ كَانَتْ عَلَىٰ جِهَةِ التَّوَسُّعِ فِي التَّمثِيلِ ، وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ
بِالْمَوْصُولِيَّةِ ، فَانَّهُ يُقْصَدُ بِتَعْرِيفِهِ بِالصَّلَةِ ، إِحْضَارُهُ فِي الذَّهْنِ
بِجُمْلَةٍ مَعْلُومَةٍ لِلْمَخَاطَبِ ، وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ
مَعْلُومَةً لَهُ ، كَقَوْلِكَ : هَٰذَا الَّذِي قَدِمَ مِنَ الْحَضْرَةِ ، لِمَنْ لَا
تَعْرِيفُهُ ، وَتُقَيَّدُ مَعَ ذَلِكَ أَغْرَاضًا غَيْرَ ذَلِكَ ، كِإِفَادَةِ التَّعْظِيمِ فِي
نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتٍ

(الجنات) (والذين كفروا في نار جهنم لا يقضى عليهم فيموتوا)
ولزيادة التقرير كقوله تعالى (وراودته التي هو في بيتها عن
نفسه) وقد يرد لتفخيم الأمر وتعظيمه كقوله تعالى (فغشيتهم
من اليمِّ ماغشيتهم) ورُبما سيق لتعظيم شأن القضية كقوله
تعالى (إنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشِيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ وَالَّذِينَ هُمْ
بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ) فهذا
واردٌ على جهة تعظيم هذه القضية كما ترى ، ومنه قوله تعالى
(سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ
فَهَدَى وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى) ومن هذا قوله تعالى (الَّذِي
خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ وَإِذَا مَرِضْتُ
فَهُوَ يَشْفِينِ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ
يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) فهذه الأُمور كلها واردةٌ على إفادة
مقصد التعظيم والامتنان بهذه النعم ، وغير ذلك من الفوائد التي
لا تُحصى ، وإنما نُنبه بالأذنى على الأعلى ، وبالأقل على الأكثر
وأما تعريفه باللام ، فاعلم أنه متى كان معرفاً باللام ، فتارة تُفيد
الاستغراق كقوله تعالى (والعصر إنَّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ)
لأنَّ المعنى إن كلَّ إنسان متقلبٌ في خسارةٍ (إِلَّا الَّذِينَ

آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) فَإِنَّهُمْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَيَصَدِّقُ
اسْتِفْرَاقَهُ وَرُودُ الاستِثْنَاءِ مِنْهُ ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مُسْتَفْرَقٍ ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) أَيُّ
كُلِّ سَارِقٍ وَسَارِقَةٍ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ
اتَّبَعَ) أَيُّ كُلِّ سَاحِرٍ فَهُوَ غَيْرُ مُفْلِحٍ فِي سِحْرِهِ ، وَتَارَةً تُفِيدُ
الْمَهْدِيَّةَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى) أَيُّ لَيْسَ
الذَّكْرُ الَّذِي طَلَبْتُهُ كَالْأُنْثَى الَّتِي أُعْطِيَتْهَا ، وَتَارَةً تُفِيدُ الْإِشَارَةَ
إِلَى الْحَقِيقَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ ،
وَالرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَمِنْ الْمَعْبُودِ فِي غَيْرِ الْإِسْنَادِ قَوْلُهُ
تَعَالَى (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)
يُرِيدُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ بِالْإِضَافَةِ ، فَإِذَا خُلِّيَ
الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ عَنْ سَائِرِ أَنْوَاعِ التَّعْرِيفِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ وَأُرِيدَ تَعْرِيفُهُ
مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَيَكْتَسِبُ مِنْهَا تَعْرِيفَهَا ، وَقَدْ
تَرَدَّدَ لِأُمُورٍ أُخْرَى غَيْرِ التَّعْرِيفِ ، كَالْتَعْظِيمِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : عَبْدُ
اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ ، وَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ الْإِهَانَةَ
كَقَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّاتِ ، وَعَبْدُ الْعَزْزِيِّ ، فِي حَقِّ الْمُوَحِّدِينَ دُونَ
غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ ، وَلَا إِفَادَةَ الرَّحْمَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِذَا
سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ) فَاضَاقْتَهُمْ إِلَيْهِ دَلَالَةً عَلَى

أن من شأن السيد أن يرحم عبده ، ولا إفادة مزيد الشرف
وقرب المنزلة ، كما يقال في بعض كلمات الله : عبدي من أثر
طاعتي على هواه ، وتحت الإضافة أسرارٌ ورموزٌ تختلف
أحوالها بحسب اختلاف مواقعها ، وعلى الفطن أعمال نظره
واستنهاض فكرته ليحصل عليها ، فهذه مواضع التعريفات
قد حصرناها ، وسادسها وصفه ، الوصف يُراد للفرقة بين
مُلتبسَيْن في اللقب ، فتقول جاني زيد الطويل ، تحترز به عن
زيد القصير ، وقد يجيء للمدح والتعظيم ، وهذه هي الأوصاف
الجارية في حق الله تعالى ، فانه لا يعقل فيه معنى سواه ، كقوله
تعالى (الخالق ، الباري ، المصور) وقوله تعالى (غافر الذنب
وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول) وقد يرد للذم والإهانة
كقولك : فلان الفاسق ، الخبيث ، ويرد للتأكيد ، كقولك : أمس
الدابر ، ونفخة واحدة ، وسابعها بيان ما يقتضى تخصيصه ، إما
بالتأكيد ، وعطف البيان ، والبدل ، والعطف عليه ، فهذه
الأمر كلها متفقة في كونها موضحة له ومبيّنة ، فأما بيانه
بالتوكيد ، فقد يكون لإزالة الشك ، والوهم الواقع في ذهن
السامع ، في نحو قولك : جاء زيد نفسه ، إزالة لأن يكون
الجائي كتابه أو رسوله ، قال الله تعالى (كنت أنت الرقيب

عليهم) وقد يفيد تقرير الشيء في نفسه في مثل قولك : جاء زيد نفسه ، وقد يفيد الشمول والإحاطة في نحو قولك : جاء الرجال كلهم ، والرجلان كلاًهما ، الى غير ذلك من الامور المؤكدة ، وأما بيانه بعطف البيان ، فالمقصود به الايضاح باسم مثله ، نحو جاءني أخوك زيد ، ومنه قوله : أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ، وقد يرد على خلاف هذه الصفة كقوله تعالى (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) فذكر الأرض مع قوله (وما من دابة) وذكر قوله (يطير بجناحيه) مع تقدم طائر ، وإنما وردا على قصد البيان للفظ الدابة ، ولفظ طائر ، وتقريراً لمعناها ، ورفعاً لما احتملانه من غير المقصود ، وهكذا قوله تعالى (فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ) فقوله من فوقهم ، إنما ورد على جهة البيان ورفع الاحتمال من لفظة السقف ، وأما بيانه بالبدل منه ، فلزيادة الايضاح والتقرير ، إما ببدل الكل ، كقولك جاءني زيد أخوك ، وإما ببدل البعض ، كقولك : جاءني القوم أكثرهم أو بعضهم ، وإما ببدل الاشتمال في مثل قولك : أعجبنى زيد عامه ، وقد جاء الكل في كتاب الله تعالى في غير المسند اليه ، فأما بدل الغلط في مثل قولك : جاءني زيد عمرو ، فإنما يكون في

بِدَايَةِ الْكَلَامِ وَفِيهَا يَصْدُرُ عَلَى جِهَةِ الذَّهْوِ ، وَكُلُّ الْأَبْدَالِ
الثَّلَاثَةِ مُتَّفَقَةٌ فِي كَوْنِهَا بَيَانًا عَلَى جِهَةِ الْقَصْدِ لَهَا ، بِخِلَافِ
عَطْفِ الْبَيَانِ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْأَوَّلُ مِنْهَا كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي
عِلْمِ النَّحْوِ ، فَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْبَيَانِ ، مَعَ كَوْنِهَا مُتَّفَقَةٌ فِي مَطْلُوقِ
الْبَيَانِ ، وَأَمَّا الْعَطْفُ عَلَى الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ ، فَهُوَ غَيْرُ وَارِدٍ عَلَى جِهَةِ
الْبَيَانِ ، لِأَجْلِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَغَايِرَةِ ، فَلَا وَجْهَ لِكَوْنِهِ بَيَانًا
لَهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ وَارِدٌ عَلَى جِهَةِ الْاِقْتِصَادِ لِلْعَامِلِ ، فَلِهَذَا تَقُولُ
جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، إِذَا لَمْ تَقْصِدِ التَّرْتِيبَ ، وَجَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو ،
إِذَا قَصَدْتَ التَّرْتِيبَ ، مِنْ غَيْرِ مُهْمَلَةٍ ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو ،
إِذَا كُنْتَ قَاصِدًا لِلتَّرْتِيبِ مَعَ الْمُهْمَلَةِ ، وَقَدْ يَرِدُ تَعْلِيقًا لِلْحَكْمِ
بِأَحَدِ الْمَذْكُورِينَ ، إِمَّا عَلَى جِهَةِ التَّمْيِينِ ، نَحْوَ لَا ، وَبَلْ ،
وَلَسَكِنْ ، وَقَدْ يَكُونُ تَعْلِيقًا لِلْحَكْمِ بِأَحَدِ الْمَذْكُورِينَ مِنْ غَيْرِ
تَمْيِينِ كَأَوْ ، وَإِمَّا ، وَأَمْ ، وَلَسْنَا بِصَدَدِ الْاِطْنَابِ فِيهَا هُوَ
مَفْرُوعٌ مِنْ تَقْرِيرِهِ فِي عِلْمِ الْاِعْرَابِ إِلَّا أَنْ أَحَدًا لَا يَجُوزُ
إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْغَايَاتِ ، وَلَا يَقِفُ عَلَى حَدِّ هَذِهِ الْغَايَاتِ ، إِلَّا
بَعْدَ إِحْرَازِ عِلْمِ الْاِعْرَابِ ، وَكَدَّ قَرِيحَتِهِ فِي إِتْقَانِ قَوَاعِدِهِ ،
وَإِقْصَاءِ فِكْرَتِهِ فِي حَصْرِ فَوَائِدِهِ وَبَعْدَ ذَلِكَ يَخُوضُ فِي عِلْمِ
الْبَيَانِ ، الَّذِي هُوَ مُصَاصٌ سَكْرِهِ ، وَيَاقُوتُ جَوْهَرِهِ ، وَيَنْزِلُ

من علم الإعراب منزلة الإنسان من السواد ، ومن أراد
الاطلاع على أسرار علم التنزيل ، وأن يُحَلِّي بِمَعْيَانِ عَسَجِدِهِ
جِيْدُهُ ، وأن تَعْبِقَ بِعَبِيرِ عَسْبِرِهِ يَدُهُ ، فليشغل قلبه بِأَحْرَازِ
تلك اللطائف ، التي مثلها في الرقة كَلَمَحَةٍ بِأَرِقِ خَاطِفِ ،
ويُمنع في طلبها غاية الإيمعان ، متوقياً من أشخاص أهملوها
وأحقوقها لِقِصْرِ هِمَمِهِمْ بِخَبْرِ كَانِ ، وثامنها تقديمه على المسند نفسه ،
وذلك يكون لأحوالٍ نَرْمِزُ إلى شيء منها ، إِمَّا لِأَن تَقْدِيمَهُ هُوَ
الْأَصْلُ وَلَمْ يَعْرِضْ مَا يَقْتَضِي الْعَدُولُ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ هُوَ الْأَصْلُ
مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا يَذْكَرُ بَعْدَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ
تَعْرِيفَهُ الْإِعْرَاضِ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ فَيَسْتَحِقُّ التَّصْدِيرَ ،
كَقَوْلِكَ : أَيُّهُمْ عِنْدَكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ
عِتِيًّا) فِي أَحَدٍ وَجُوهِهِ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ وَارِدٌ عَلَى جِهَةِ الشَّأْنِ
وَالْقِصَّةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَإِمَّا لِأَنَّهُ فِي
تَقْدِيمِهِ تَشْوِيقًا لِلسَّامِعِ إِلَى مَا يَكُونُ بَعْدَهُ مِنَ الْخَبَرِ ، كَقَوْلِكَ
الْأَمِيرُ قَادِمٌ ، وَالْخَلِيفَةُ خَارِجٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ
يَتَقَوَّى إِسْنَادُ الْخَبَرِ إِلَيْهِ لِأَجْلِ تَقْدِيمِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ
النحل (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظَلَالًا . الْآيَةُ) فَكُرِّرْ ذَكَرْ

اسمه وقدّمه ، لما يريد من تعديد نِعَمه ، وظهور قدرها ، وعلوّ
أمرها على الخلق ، وإيّا من أجل تعظيمه كقوله تعالى (اللهُ
لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) الى غير ذلك من الأ.ورالمقتضية
لتقديمه المؤذنة بأسرارٍ تحت التقديم لا تكون مع التأخير ،
ومما يُوجب تقديمه على المسند به التخصيص ، والعموم ، فهاتان
صورتان ، الصورة الأولى العموم ، وهذا إنما يكون في نحو
قولك : كلُّ إنسانٍ لم يقم ، فإنه يفيد نفي الحكم عن الجملة
والآحاد ، بخلاف ما لو تأخر ، فقيل لم يقم كلُّ إنسان ، فإنه
إنما يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد ، لا عن كل فرد ،
فالأول يناقضه قولك : قام واحدٌ من الناس ، والثاني لا يناقضه
قام واحدٌ من الناس ، والمعيارُ الصادق ، والفيصلُ الفارق ،
بين تقديم المسند اليه وهو اسم الشمول على حرف النفي ، وبين
تأخره ، ما قاله الشيخ الزحير عبد القاهر الجرجاني ، فإنه قال :
إن كانت كلُّ داخله في حيز النفي ، بأن تأخرت عن أدواته ،
نحو قوله (ما كُلُّ ما يتمنى المرءُ يُدرّكه) أو معمولةً للفعل
المنفي نحو ما جاء القوم كلهم ، ولم آخذ كلَّ الدراهم ، أو كلَّ
الدراهم لم آخذ ، توجه النفي الى الشمول خاصة ، وأفاد ثبوت
الفعل ، أو الوصف ، لبعض ، أو تعلقه به ، وإلا عم ، كقول

الرسول صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين : أَقْصَرَتِ
السَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ ، فقال له (كلُّ ذلك لم يكن) وعليه قول
أبي النجم

قد أصبحت أم الخيار تدعي

على ذنباً كله لم أصنع

انتهى كلامه، فينحلُّ من هذه القاعدة أن اسم الشمول،
وهو (كل) إذا كان مندرجاً في ضمن النفي، واقعاً بعده،
سواء كان الفعل المنفي عاملاً فيه أو غير عامل، فإنه يكون
واقعاً على الشمول، فلا يناقضه إثباته لبعض الآحاد، وإذا
كان واقعاً قبل حرف النفي وليس مندرجاً تحته، كان النفي
عاماً للآحاد والمجموع، وهو أحسن كلام وأوقعه في ضبط
هذه القاعدة، ولقد وقفت على كلام لغيره من علماء البيان
في تقرير هذه القاعدة، بناءً على قانون المنطق، ونزله على
منهاج السالبة المهملة، والمعدولة، فأورث فيه دقةً وأكسبه
ذلك حموشةً وغموضاً، من جهة أن مبنى علم البيان، وعلم
المعاني على معرفة اللغة وعلم الأعراب، فلا ينبغي أن يُمزج
بعلم لم يخطر للعرب، ولا لأحدٍ من علماء الأدب على بال،
ولا يشمر به، والصورة الثانية أن يكون تقديمه على جهة

الاختصاص بالخبر الفعليّ ، وذلك يكون على وجهين ، أحدهما أن يكون وارداً على جهة التخصيص ، رَدًّا على مَنْ زعم أنه انفراد بالفعل ، أو شَارَكَ فيه في نحو قولك : أنا سمعتُ في حاجتك ، ويؤكد الأول بنحو قولك : لا غيري ، دفعاً لمن زعم انفراد غيره به ، ويؤكد الثاني بنحو قولك : وحدي ، دفعاً لمن زعم المشاركة ، وثانيهما أن يكون مفيداً للاختصاص مع توهم المشاركة في نحو قولك : ما أنا قلتُ ذلك ، والمعنى إني لم أقاه مع كونه مقولاً ، ولهذا فإنه لا يصح أن يقال : ما أنا قلتُ ذلك ولا غيري ، لما كان متحققاً أن يقوله سواك ، وقد يكون مقدماً على جهة التقوى للحكم في مثل قولك : أنت لا تكذب ، فإنه أبلغُ وأشدُّ انفي الكذب من قولك : لا تكذب ، من جهة أنه قدّم ذكرُ المسند إليه ، وأتى بالقضية السلبية على إثره مُسنداً لها إليه ، فمن أجل ذلك كان مفيداً للمبالغة ، بخلاف الصورة الثانية ، ومما يكون تقديمه كاللزام ، غيرُ ، ومثل ، كقولك مثلك لا يبخلُ ، وغيرك لا يجودُ ، لأن المعنى فيه أنت لا تبخلُ ، وأنت تجودُ ، فتأتي به مجرداً من غير تعريفٍ لغير المخاطب ، فمن أجل ذلك كان مفيداً للمبالغة ، وتاسعها

تأخيرُهُ ، إمّا لاتصال حرف الاستفهام بالخبر كقولك : أينَ زيدٌ ، ومَتَى القتال ، كما سنقرّره في وجه تقديم المسند به ، وإمّا على جهة الإنكار على مَنْ يزعمُ خلافَ ذلك في نحو قولك : قائم زيدٌ ، فإنه يكون وارداً ، إنكاراً على مَنْ ظنّ خلاف ذلك ، فيقدمه تنبيهاً عليه ، وإمّا على جهة الاهتمام والعناية في نحو قولك : نِعَمَ رَجُلًا زيدٌ ، على رَأْيِ مَنْ زعمَ أن رفع زيد على الابتداء ، وما تقدّم خبرُهُ ، فأما من قال : إنه مرفوع على أنه خبرٌ مبتدئٌ فهو خارجٌ عن التمثيل

وعاشرها التثنية والجمع ، والتذكير والتانيث ، في نحو قوله تعالى (مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ) ونحو قوله تعالى (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ) في نحو جمع السلامة ، وجمع التكسير في نحو قوله تعالى (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ) وقوله تعالى (وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ) وقوله تعالى في التذكير والتانيث (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) (وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) فهذه أحوالٌ عارضة للمسند إليه ، تعرض لمعانٍ واغراضٍ وتفيد فوائد كما ترى في مواقع الخطاب بحسب الاغراض ، فهذا ما أردنا ذكره فيما يتعلق بأحوال المسند إليه والله أعلم

(الضرب الثاني)

(في بيان المسند به)

ويعرض له ما يعرض للمسند إليه في وجوه ، ويُخالفه في وجوه ، وجملة ما يُذكر من حاله أمورٌ عشرة ، أولها ذكره للبيان كقوله تعالى (اللهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) وقوله تعالى (فزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا) وقوله تعالى (ولهم عذابٌ أليم) الى غير ذلك من الآيات التي يذكر فيها الخبر عن المبتدئ ، أو الفعل المسند الى فاعله ، وثانيها حذفه للاتكال على القرينة كقوله تعالى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) فإنما حذف الفعل ههنا ، لقيام حرف الشرط وهو (لَوْ) مقام الفعل ، من أجل كونه مؤذناً بالفعل ، من جهة أن الشرط لا يليه الا الفعل ، لأن التقدير فيه قل لو ملكتم ، فلما حذف الفعل لا جرَم انفصل الضمير ، ونحو قوله تعالى (فصبرٌ جميلٌ) أى فصبرٌ جميلٌ أجلٌ ، فحذف الخبر للقرينة الدالة على حذفه ، وهذا قد ذكرناه مثالا في جواز حذف المبتدئ فهو محتمل للأمرين كما ترى (نعم) يُقال أيهما يكون أرجح فنقول : كلا الوجهين لا غبارَ عليه ، خلا أن حذف الخبر فيه يكون أقوى لا مرين ،

أما أولا فلأن حذف الخبر أكثر وجوداً ، وأعم جريانا في لغة العرب ، فكان حمله على الأكثر أحق من حمله على الأقل ، وأما ثانياً فلأننا نجد في كلام العرب أن حذف الخبر قد يكون قياساً في نحو قولك : لولا زيدٌ لأكرمْتُك ، ولا يكاد يكون حذف المبتدئ قياساً ، فهذا كان حمله عليه أولى ، وقد نظرنا في كتاب الإيجاز : أن الأقوى هو حذف المبتدئ لأمرٍ ذكرناه هناك ، ومن أمثله قوله تعالى (ولئن سألْتهم منْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ) أى خلقهن اللهُ ، فحذف المسند به لقيام القرينة على حذفه ، وتقول : زيدٌ منطلقٌ وعمرو ، فتحذف خبر عمرو ، لتقدم ما يدل عليه ، ونحو قولك : خرجتُ فإذا الأسدُ ، أى فإذا الأسدُ واقفٌ ، وثالثها كونه اسماً لانه هو الأصل ، وإنما يعدل الى غيره لقرينة ، نحو زيدٌ منطلق ، وزيد أخوك ، قال الله تعالى (اللهُ ربُّنا وربُّكُمْ) وقال تعالى (اللهُ خالقُ كلِّ شَيْءٍ) وإنما كان اسماً لأنه يفيد الاستمرار على تلك الصفة من غير تجدد ، بخلاف ما لو كان فعلاً فإنه يدل على خلاف ذلك ، وأنشد النحاة

لا يَأْلَفُ الدَّرْهُمُ المَضْرُوبُ صُرْتَنَا

لكن يَمُرُّ عَلَيْهَا وهو منطلقٌ

ورابعها أن يكون فعلاً كقوله تعالى (والله خلق كل
دابة من ماء) وقوله تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم
لا تعلمون شيئاً) وإنما جاز كونه فعلاً للدلالة على الأزمنة
المستقبلية ، والماضية ، وللإشعار بالتجدد أيضاً ، وهذه المعاني
تختلف باختلاف مواقعها ، فتارة يؤثر ذكر الاسم ، وتارة
يؤثر ذكر الفعل ، على حسب ما يعين من المعاني ، وخامسها
أن يكون شرطاً ، إما بيان ، وإما بلوغ ، وإما بإذا ، فهذه كلها
أدوات للشرط ، فإن ، إنما يكون ورودها في الأمور المحتملة
المشكوك في وقوعها كقوله تعالى (وإن جاؤك فاخكم بينهم
أو أعرض عنهم) وقوله تعالى (إن تستغفروا لهم سبعين مرة
فلن يغفر الله لهم) وتختص بالأزمنة المستقبلية ، لأن الشرط
لا يعقل إلا فيما كان مستقبلاً ، وأمّا (إذا) فإنما تستعمل في
الأمور المحققة كقوله تعالى (إذا زلزلت الأرض زلزالها)
وقوله تعالى (إذا الشمس كورت) وقوله تعالى (إذا السماء
انفطرت) وقوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلوة)
إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة ، فهذه الأمور كلها محققة
فلهذا حسن دخول (إذا) فيها ، وأمّا (لو) فهي شرط في

الماضى عكس (إِنَّ) ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره في مثل قولك : لوقتَ قمتُ ، فامتناعُ الثانى إِنَّمَا كَان من جهة امتناع الأول ، وحكى عن الفراء أنها شرط في المستقبل مثل (إِنَّ) والأكثر خلاف ذلك كقوله تعالى (ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم) وقوله تعالى (ولو شئنا لرفعناها بها) وقوله تعالى (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها) وإِنَّ دخلت على الفعل المضارع فعلى جهة المجاز في نحو قوله تعالى (أَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمْرِ لَعْنَتُهُمْ) وقوله تعالى (ولو نشاء لأريناكمهم) الى غير ذلك من الآيات الواردة في الأزمنة المستقبلية ، وانما كان ذلك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً كقوله تعالى (يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ) وسادسها تنكيره ، إمّا لإرادة الأصل فيه ، لأنه إِنَّمَا يُخْبَرُ بما لا يكون معلوماً ، وإمّا لإرادة عدم الحصر كقوله تعالى (إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ) وقوله تعالى (الله لطيفٌ بعباده) وقوله تعالى (الله خالق كل شيء) وإمّا لإرادة التفخيم كقوله تعالى (هدى للمتقين) لأن المراد إِنَّمَا هو هدى أى هدى ، أو لإرادة التكثير كقوله تعالى (إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لما يُريد) وسابعها تعريفه ، إمّا لإفادة السامع الحكم بأمر معلوم

على أمر معلوم كقوله تعالى (وهو الغفورُ الودودُ ذُو العرشِ
المجيدُ) أو من أجل إفادة تعريف الجنس كقوله تعالى (هو
اللهُ الخالقُ الباريُّ) إذا جعلناه خبراً لاصفةً ، وإن جعلناه
صفة فهو ظاهر ، وإما على جهة الحصر كقوله تعالى (اللهُ الذي
أرسلَ الرياحَ فتُشيرُ سحاباً) أي اللهُ المرسلُ ، ومعناه أنه
لا مُرسل سواه ، وثانها كونه جملةً ، وهو واردٌ على خلاف
الأصل من جهة أن أصل الخبر يكون بالمفردات ، وإما
للتقوى ، لأن الخبر بالجملة أقوى من الخبر بالمفرد ، وإما لكونه
سببياً كقولك : زيدٌ أبوه منطلق ، ومن الخبر بالجملة قوله تعالى
(واللهُ يُريدُ أن يتوبَ عليكم) وبالجملة الماضية كقوله تعالى
(واللهُ أخرجكم من بطون أمهاتكم) وبالجملة الابتدائية
كقوله تعالى (وإن ربكَ لهو العزيزُ الرحيمُ) والجملة نوعان
إما جملة ابتدائية ، وإما جملة فعلية ، إما شرطية ، وإما ظرفية
وإما حرفية ، وكلها مندرجة تحت الجملة الفعلية ، وتاسعها
تقديمه ، إما للاهتمام به كقوله تعالى (وإن من شيعته
لأبراهيمَ) وإما لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى (لا فيها
غَوْلٌ) بخلاف خمور الدنيا ، ومن أجل هذا لم يقدم الظرف

في قوله تعالى (لا ريبَ فيه) مخافة أن يكون فيه تعريضٌ
بالريب في غيره من الكتب السماوية ، كالتوراة والإنجيل ،
وعاشرها التثنية والجمع ، لأجل المطابقة لما هو خبر عنه كقوله
تعالى (والمؤمنون يؤمنون بما أنزلَ اليك) وقوله تعالى (والذين
هم بشهادتهم قائمون) وهكذا حال التذكير والتأنيث ، فإن
هذه إنما وردت في المسند به لأجل المطابقة بين المسند اليه
والمسند به ، لانهما صارا مقولين على ذاتٍ واحدةٍ ، فهذا ما
أردنا ذكره في الامور الخبرية والله اعلم

(النظر الثاني)

(في بيان الأمور الانشائية الطلية)

اعلم أن الطلب مغايرٌ في الحقيقة لماهية الخبر ، فالخبرُ
دالٌّ كما ذكرناه من قبلُ على حصول أمر في الخارج ، فإن
كان مطابقاً له فهو الصدق ، والا فهو الكذب ، بخلاف
الإنشاء ، فانه لا يدلّ على حصول أمر ، بل من حقيقة الطلب
أن لا يكون مطلوباً إلا مع كونه معدوماً في حال طلبه ،
ليتحقق الطلب في حقه ، فإن ما هيته استدعاء أمر غير حاصل
ليحصل ، وينقسم الى طلب سُنْبِيٍّ ، والى طلبٍ إِيْجَابِيٍّ ،

فالطلب الإيجابي هو الأمر ، والتمنى ، والطلب السلبي ، هو النهي ، وكلا الأمرين واردٌ في كتاب الله تعالى فانه مملوء من الأمر والنهي وغيرهما ، من الأمور الطلبية ، وجلة ما نورد من الأمور الطلبية الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والدعاء ، والنداء ، فهذه ضروبٌ سبعة نشرحها ، ونبين ما يختص بها من الحقائق المعنوية ، وما يتعلق بها من الخصائص القرآنية ، التي من أنعم فيها نظره وفكره ، واستجمع في تقريرها خاطره ، أطلعتَه على حقائق محجوبة تحت أستار ، وكشفت له عن وجوه الإعجاز ومكنتها في نفسه عن تحقق واستبصار ، وألحقت نور البصيرة برأى البصر في ضوء النهار ، فإن ملاك الأمر في ذلك كله مؤسسٌ على علم المعاني ، وعلم البيان ، فإن عليهما تدور رحاه ، ويستحكم أساسه وبناه ، وقصاراهما آئلةٌ الى تحكيم الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، فمن أحرز هذا وذاك فقد فاز بالخصل ، وظفر بالنجح من الإعجاز ، ونال أعلى ذروته وتمكّن من الاستواء على صهوته ،

(الضرب الأول الأمر)

وهو صيغة تستدعي الفعل ، أو قولٌ ينبيء عن استدعاء

ج ٣ م - ٣٦ - (الطراز)

الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء، فقولنا صيغة نستدعى،
أو قولٌ يَنْبِئُ، ولم نقل (افعلْ) (ولتفعلْ) كما يقوله المتكلمون
والأصوليون لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل
في نحو الفرسيّة ، والتركيّة ، والرومية ، فإنها كلها دالة على
الاستدعاء من غير صيغة افعل ، ولتفعل ، ونحو قولنا : نَزَالِ ،
وصة ، فإنهما دالان على الاستدعاء من غير صيغة (افعل)
وقولنا: من جهة الغير، نحتز به عن أمر الإنسان نفسه، فإن
ذلك إنما يكون أمراً على جهة المجاز، وقولنا على جهة الاستعلاء،
نحتز به عن الرتبة فإنها غير معتبرة في ماهية الأمر، بدليل
أنّ العبدَ يجوز أن يأمر سيده ، بما هو على جهة الاستعلاء ،
ولا يصفونه بالحماقة، ولو كانت الرتبة معتبرة لم يُعقل ذلك في حق
العبد ، لبطلانها فيه ، فهذه هي الماهية الصالحة للأمر في نحو
قولك (افعل) للمخاطب ، وليفعل للغائب ، الي غير ذلك من
من الصيغ المقررة في علم الإعراب ، وحقيقة قولنا : افعلْ ،
الطلبُ ، والترددُ فيه هل هو حقيقة في الوجوب ، مجازٌ في
الندب ، أو بالعكس ، أو مشتركٌ بينهما ، فأما ما عدا ذلك
من الإلحاح كقوله تعالى (كُلُوا واشربُوا) أو التسخير ، كقوله

تعالى (كُونُوا قِرْدَةً) أو الإيهانة ، كقوله تعالى (قُلْ كُونُوا
حجارةً أو حديدًا) أو التهديد ، كقوله تعالى (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)
أو التسوية ، كقوله تعالى (اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا) أو غير
ذلك من المعاني المستعملة في غير الطلب ، فإنها على جهة المجاز ،
وهذا كقوله تعالى (فَاذْكُرُونِي أَذْكَرْتُكُمْ وَاشْكُرُوا لِي) وقوله
تعالى (أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) ونحو قوله تعالى (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ
وَاتُوا الزَّكَاةَ) وقوله تعالى (وَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) إلى غير
ذلك من الأوامر الشرعية ، والمطلوبات الواجبة والنفلية ،
والأمرُ بالاضافة إلى تعلقاته ، هل يفيدُ التكرارُ أولاً ، وهل
يقتضى الفور فيما كان من الأوامر الطلبية أولاً ، حكى عن
السكاكي أنه مفيدٌ للفور ، لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر
الفهم إلى التحصيل ، وفيه نظر ، والحق أن الأوامر ساكتةٌ
بالإضافة إلى التكرار ، وبالإضافة إلى الفور ، وليس في
ظاهرها ما يدل على واحد من هذين الأمرين الآلدلالة خارجة
عن ظاهر الأمر ، وقد قررنا هذه المسئلة في الكتب
الأصولية ، فإن فيها محط رحالها ، وعليها حملُ عبئها وأثقائها ،
والإحاطةُ بعلوم البيان لا تكفي في تحقيق هذه المسئلة ، بل لها

مَأْخَذٌ آخَرٌ مُوَكَّوْلٌ إِلَى عُلَمَاءِ الْأَصُولِ ، وَلَقَدْ صَدَقَ مِنْ قَالِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْءِ عَيْنٌ صَحِيحَةٌ
فَلَا غَرَوْا أَنْ يَرْتَابَ وَالصَّبْحُ مُسْفَرٌ

(الضرب الثاني النهي)

وهو عبارة عن قول يُنْبِئُ عن المنع من الفعل على جهة الاستعلاء ، كقولك : لا تفعل ، ولا تخرج ، فقولنا : قول ينبئ ، يدخل فيه جميع ما يدل على المنع من الفعل في سائر اللغات ، وقولنا على جهة الاستعلاء ، نحتز به عن الرتبة ، فانها غير معتبرة ، ومن العلماء من ذهب الى اعتبارها في الأمر والنهي ، والصحيح خلافه ، وقد پرد على جهة التهديد كقول المعلم لصبيانہ ، لا تَقْرَءُوا ، وقد زعم السكاكي التكرار والفور فيهما جميعا ، بناء على التوهم الذي حكيناہ عنه ، وهو فاسدٌ ، فَإِنَّ كَلَامَنَا إِنَّمَا هُوَ فِي مَطْلَقِ الصِّيغَةِ فِيهِمَا جَمِيعًا ، هَلْ تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ اللَّوَاظِمِ الْعَارِضَةِ ، كَالْفُورِ وَالتَّرَاخِي ، وَالتَّكْرَارِ وَعَدَمِهِ ، وَالمَخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّهُمَا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَطْلَقِ صِيغَتِهِمَا ، لَا دَلَالَةَ لِهَمَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ اللَّوَاظِمِ ، وَإِنَّمَا تُعْرَفُ هَذِهِ اللَّوَاظِمُ بِأَدَلَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ مِنْ وَرَاءِ الصِّيغَةِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ

عليه بمطلقهما ، هو الطلبُ في الأمر ، والمنعُ في النهي ، لأن هذين الأمرين من حقائقهما ، فلا جرمَ كانا دالّين عليهما ، فأما ما وراء ذلك من تلك الأمور اللازمة ، فإنما تعرف بأدلة شرعية لا من نفس الصيغة ، ومثال ذلك من التنزيل قوله تعالى (وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) (وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) الى غير ذلك من المناهي الشرعية ، فإنها دالة على المنع والتحريم

(دقيقة)

اعلم أن الأمر والنهي يتفقان في أن كل واحد منهما لا بُدّ فيه من اعتبار الاستعلاء ، وأنها جميعا يتعلقان بالغير فلا يُمكن أن يكون الإنسان آمراً لنفسه ، أو ناهياً لها ، وأنها جميعا لا بُدّ من اعتبار حال فاعلها في كونه مريداً لها ، الى غير ذلك من الوجوه الاتفاقية ، ويختلفان في الصيغة ، لأن كل واحد منهما مختصٌ بصيغةٍ تخالف الآخر ، ويختلفان في أن الأمر دالّ على الطلب ، والنهي دالّ على المنع ، ويختلفان أيضاً في أن الأمر لا بُدّ فيه من إرادة

مأموره ، وأن النهي لا بد فيه من كراهية منهيّة ، الى غير ذلك من الوجوه الخلافية ، واستغراقها يكون بالمسائل الاصولية ، وقد رمزنا اليها

(الضرب الثالث)

(منها في الاستفهام)

ومعناه طلب المراد من الغير على جهة الاستعلام ، فقولنا : طلب المراد ، عام فيه وفي الأمر ، وقولنا : على جهة الاستعلام ، يخرج منه الأمر ، فإنه طلب المراد على جهة التحصيل والإيجاد ، وآلاته على نوعين ، أسماء ، وحروف ، فالحروف ، الهمزة ، وهل ، لا غير ، والأسماء على وجهين أيضا ، ظروف وأسماء ، فالظروف الزمانية نحو متى ، وأيان ، والظروف المكانية نحو أين ، وأنى ، وأما الأسماء فهي من ، وما ، وكم ، وكيف ، فهذه آلات كلها كما ترى للاستفهام ، ثم إنها تنقسم باعتبار ما تؤديه من المعنى الى ثلاثة أقسام ، فالقسم الأول منها موضوع للتصور ، وهو من ، وما ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأيان ، ومعنى قولنا إنها دالة على التصور ، هو أنها موضوعة للسؤال عن الماهية الحاصلة في الذهن من غير

أن يُضاف إليها حكمٌ من الأحكام ، مما هو موضوعٌ للتصوّر في السؤال ، كقولك ما الجسمُ ، وما العَرَضُ ، وما المَلَكُ ، ولهذا فإنه يَحِقُّ على المجيب أن يجيب بذكر ماهية هذه الامور ، ليكون جوابه مطابقاً لسؤال السائل ، وقد يُسئلُ بها عن اللفظ ، فيقال ما العُقَارُ ، وما الزَّرْجُونُ ، فيقال الحجر ، قال السكاكي : وقد يُسئلُ بها عن الصفة ، فيقال ما زيدٌ ، وجوابه الطويلُ ، أو القصيرُ

وأما مَنْ ، فهي دالة على التصوّر أيضاً كقولك : مَنْ جِبْرِيلُ ، أَى مِنْ أَىِّ الحقائق هو ، أِبْشَرُهُ هو ، أَمْ جِنِّيُّ ، أَمْ مَلَكٌ ، وتقع سؤالا عن الشخص من أولى العلم ، كقولك : مَنْ فِي الدارِ ، فتقول : زيدٌ ، قال الله تعالى في السؤال (بما) في قصة البقرة (قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا) يعنى من أَىِّ حقيقة الألوان لونها ، فأجابَ : بأنها صفراءُ ، ثم قال (قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) وقال في سؤال فرعون (وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ) فأجابه الله تعالى بذكر الصفة وحققتها ، فهذا كله دالٌّ على أنها موضوعة للتصوّر فيما

كانت سؤالاً عنه ، سواء كان ذاتاً أو صفة ، وقال الله تعالى
في السؤال (بَمَنْ) (أَمَّنْ جَمَلَ الْأَرْضِ قَرَارًا) وقال (أَمَّنْ)
يُجِيبُ الْمَضْطَّرَّ إِذَا دَعَاهُ) فهذا سؤال عن حقيقة الشيء
وتصوّر ماهيته

وأما (أَى) فإنه سؤال عن تصوّر حقيقة البعضية
كما قال تعالى (أَىُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا) والمعنى أنحنُ ،
أم أصحابُ محمدٍ صلى الله عليه وآله ، وقال الله تعالى (قُلِ
ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)
يعنى من هذه الذات المتصورة ، أو هذه الصفات المتصورة

وأما (كَمْ) فإنها سؤالٌ عن تصوّر حقيقة العدد ، قال
الله تعالى (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ) وقال تعالى (وَكَمْ
أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ) وقال تعالى (وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ)
وأما كيف ، فإنها سؤالٌ عن حقيقة الحال وتصوّره ،
قال الله تعالى (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) وقال تعالى
(فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ)

وأما (أَيْنَ) فإنه سؤال عن تصوّر حقيقة المكان ، قال الله
تعالى (أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ) وقال تعالى (أَيْنَمَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ)

وأما (أَيَّانَ) ، فإنه سؤال عن تصور حقيقة الزمان
المستقبل ، قال تعالى (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا)
وقيل إنه مختص بالأمر الهائلة العظيمة

وأما (مَتَى) ، فإنه مختص بتصور حقيقة الزمان ، قال الله
تعالى (وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)
وقال تعالى (يَسْأَلُونَكَ مَتَى هُوَ) فهذا كله حكم هذه
الاسماء إذا كانت مستعملة في الطلب

(القسم الثاني)

في بيان ما يكون دالاً على التصور والتصديق جميعاً ،
وهذا هو الهمزة ، فإفادتها للتصور في مثل قولك : أَدَامَكَ
زَيْتٌ أَمْ عَسَلٌ ، وَأَعِمَامَتُكَ قُطْنٌ أَمْ حَرِيرٌ ، وَأَمَّا كونها
سؤالاً عن التصديق ففي نحو قولك : أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزِيدُ
قَاعِدٌ ، وَنَحْوُ أَأَنْتَ رَاكِبٌ ، ففي الأول يكون الجواب بذكر
حقيقة الشيء وتصور ماهيته ، وفي الثاني يكون الجواب
بذكر حصول الصفة أو نفيها ، وهذه هي فائدة التصور
والتصديق ، وقد يكون سؤالاً عن العلة في نحو قولك : أَللَّعَالَمِ
صَانِعٌ ، ولهذا تجيبه بذكر المؤثر أو عدمه

(القسم الثالث)

أن يكون موضوعاً للسؤال عن التصديق لا غير ، وهو هل ، فإنك تقول هل قام زيد أو قعد ، وهل عمرو خارجٌ ، ويكون بمعنى (قد) قال الله تعالى (هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر) فهذا تقريرُ الكلام على كون هذه الآلات دالة على الطلب ، وكيفية استعمالها فيه ، وقد ترد مستعملة في غير الطلب على جهة المجاز ، فالهمزة قد تستعمل للتقرير كقوله تعالى (ألم نشرح لك صدرك) وقوله تعالى (ألم تر ربك فيما وليداً) وللإنكار كقوله تعالى (أغير الله تعبدون) وقوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) وللتكذيب كقوله تعالى (أفأصفاكم ربكم بالبنين) وقد ترد للتهم كقوله تعالى (أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا) وهل قد تستعمل بمعنى قد ، كما أشرنا إليه ، وقد ترد (ما) للتعجب كقوله تعالى (مالي لا أرى الهدهد) وتستعمل (من) للتعظيم كقراءة ابن عباس في قوله تعالى (ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين ، من فرعون) بدليل (إنه كان عالياً من الشريفين) وللتحقير كقولك : من هذا ، تحقيراً لحاله ، ومن

التمظيم قوله تعالى (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)
و (كَمْ) تستعمل للاستبطاء كقولك : كَمْ دَعْوَتُكَ ، و (أَنَّى)
تستعمل للاستبعاد كقوله تعالى (أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى)

(الضرب الرابع التمني)

وهو عبارة عن توقع أمر محبوب في المستقبل ، والكلمة
الموضوعة له حقيقةً هو (لَيْتَ) وحدها ، وقد يقع التمني (بهل)
كقوله تعالى (هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا) و (بَلَوُ) كقوله
تعالى (لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ) وليس من شرط التمني أن يكون
ممكناً بل يقع في الممكن وغير الممكن ، قال الله تعالى (يَا لَيْتَ
لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ) وقال تعالى (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ
الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) وقال تعالى (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم) فأما لَوْلَا ،
وَلَوْ مَا ، وَهَلَا ، وَأَلَّا ، بقلب الهاء همزةً ، فَإِنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ لَوْ ،
وَهَلْ ، مَزِيدَتَيْنِ مَعَهَا ، مَا ، وَلَا ، لِإِفَادَةِ التَّحْضِيضِ فِي الْأَفْعَالِ
الْمُضَارَعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : هَلَا تَقُومُ ، وَلَوْ مَا تَقُومُ ، وَالتَّوْبِيخِ فِي
الْمَاضِي كَقَوْلِكَ : هَلَا قَمْتُ ، وَأَلَّا خَرَجْتَ ، فَنِي الْأَوَّلِ حَثٌّ عَلَى
الْفِعْلِ لِيَفْعَلَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَفِي الثَّانِي تَوْبِيخٌ عَلَى الْفِعْلِ ، لِمَ لَمْ
يَفْعَلْهُ ، وَتَنْدِيمٌ لَهُ عَلَى تَرْكِهِ ، وَالْعَرَضُ هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ : أَلَّا تَنْزِلُ

فَتُصِيبَ خَيْرًا، وهو مَوْلَدٌ عن الاستفهام، خَلَا أَنَّهُ لَمَّا تَوَجَّهَ بِحُكْمِ
قَرِينَةِ الْحَالِ أَنَّهُ لَيْسَ الْغَرَضُ هُوَ الْإِسْتِعْلَامُ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ:
أَلَّا تُحِبُّ النُّزُولَ مَعَ تَحْيَاتِهِ، فَهَذَا كَانَ عَرَضًا، وَأَمَّا لَعَلَّ،
فَهُوَ لِلتَّوَقُّعِ فِي مَرْجُوٍّ أَوْ مَخُوفٍ، فَالْمَرْجُوُّ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى
(لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ) وَالْمَخُوفُ فِي مِثْلِ
قَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَا يُذَرِّكَ أَعْلَى السَّاعَةِ قَرِيبٌ) وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ
لَعَلَّ فِي التَّنْيِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ (لَعَلِّي أَزُورُكَ فَتُكْرِمَنِي) فَهِيَ
مَوْلَدَةٌ لِلتَّمْنَى، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ هُوَ يُعَدُّ الْمَرْجُوَّ عَنِ الْحَصُولِ،
فَلِهَذَا أَشْبَهَ التَّمْنَى لَمَّا كَانَ قَدْ يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ وَغَيْرِ
الْمُمْكِنِ، وَالسَّبَبُ فِي خُرُوجِ بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَى بَعْضِ،
هُوَ تَقَارُبُهَا، وَالْمُعْتَمِدُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، فَلِأَجْلِ
ذَلِكَ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ بَعْضِهَا مَكَانَ بَعْضِ

(الضرب الخامس النداء)

وهو من جملة المعاني الانشائية الطليعية، ولهذا فإنه إذا
قيل: يا زيد، لم يقل فيه: صدقت أو كذبت لما كان إنشائيًا،
وحروفه يا، وأخواتها، فمنها ما يستعمل للقريب كالهجرة،
ومنها ما يستعمل للبعيد كأيا، ومنها ما يستعمل فيهما جميعًا،

وهو (يا) كما هو مقرر في علم الإعراب ، ومعنى النداء هو التصويت بالمُنَادَى لِإِقْبَالِهِ عَلَيْكَ ، هذا هو الاصل في النداء ، وقد تخرج صيغةُ النداء الى أن يكون المراد منها غير الإقبال ، بل يراد منها التخصيص ، كقولك : أَمَا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَنَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ ، وَاللَّهِمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ ، وَلَمْ يَعْنُو بِالرَّجُلِ ، وَالْقَوْمِ ، إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ، وَهَكَذَا مَرَادُهُمْ بِأَنَا ، وَنَحْنُ ، فَلَوْ كَانَ مَنَادَى لَكَانَ الْمَقْصُودُ غَيْرَهُ ، كَمَا إِذَا قُلْتَ : يَا زَيْدُ ، فَإِنَّ الْمَنَادِي الطَّالِبَ هُوَ غَيْرُ الْمَنَادَى الْمَطْلُوبِ ، فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الْأُمُورِ الْإِنْشَائِيَّةِ الطَّلِبِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(دقيقة)

أَعْلَمُ أَنَّ الْخَبَرَ وَالْإِنْشَاءَ مُتَضَادَّانِ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ مَا كَانَ مُحْتَمَلًا لِلصِّدْقِ وَالْكَذْبِ ، وَالْإِنْشَاءُ مَا لَيْسَ مُحْتَمَلًا صِدْقًا وَلَا كَذِبًا ، فَلَا يَجُوزُ فِي صِيغَةِ وَاحِدَةٍ أَنْ تَكُونَ حَامِلَةً لِإِنْشَاءٍ وَخَبْرًا ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّنَاقُضِ بَيْنَهُمَا ، نَعَمْ قَدْ تَرَدَّدَتْ صِيغَةُ الْخَبْرِ وَالْمَقْصُودُ بِهَا الْإِنْشَاءُ ، إِيمًا لَطَلَبِ الْفِعْلِ ، وَإِيمًا لِإِظْهَارِ الْحَرِصِ عَلَى وَقُوعِهِ ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ

أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ) ونحو قوله تعالى (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا)
فليس واردا على جهة الإخبار فيهما جميعا ، لانه يلزم منه
الكذب ، وهو محالٌ في كلامه تعالى ، لأن كثيرا من
الوالدات لا تُرَضِعُ الحولين ، بل تزيد وتنقص ، وهكذا قد
يدخل البيت مَنْ هو خائف ، فهذا وجب تأويله على جهة
الإينشاء ، والمعنى فيه ، لِتُرَضِعِ الوالداتُ أولادهنَّ حولين
على جهة الندب والإرشاد الى المصالح ، وهكذا قوله (وَمَنْ
دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) معناه لِيَأْمَنَ مَنْ دَخَلَهُ ، ومخالفةُ الواصر
لا فساد فيها ، ولا يلزم عليه محالٌ ، بخلاف الأخبار فإنه يلزم
من مخالفتها الكذب ، ولا يرد الإينشاء ، ويكون في معنى
الخبر إِلَّا على جهة النذرة في مثل قولك : وجدت الناس
(أَخْبِرْ تَقَلُّهُ) اى وجدت الناس يقال عندهم هذا القول ،
والسرُّ في ذلك هو أن الإينشاء إذا ورد بمعنى الخبر فليس فيه
مبالغةٌ ، بخلاف عكسه ، فإنه يفيد المبالغة ، وهو الدوام
والاستمرار كما مثلناه في الآيتين اللتين تلوناها ، وتحت هذه
الأمر التي ذكرناها من هذا القسم في المسائل الخبرية
والطلبية ، من المعاني القرآنية ، والأسرار التنزيلية ، مما يكون
متعلقاً بفن المعاني ما لا يحصى عدده ، ولا يُحصر حدُّه ، يَدْرِيهِ

كلُّ أَلْمَعِي نَحْرِير ، ويفهمه كلُّ ذكي بصير ، ولا يزداد على
كثرة الرَّدِّ والمطالعة الآ وضوحاً وتقرباً

(النظر الثالث)

(في التعلقات الفعلية)

اعلم أن الفعل يذكر وله تعلقاتٌ تخصّه ، من الذكر
والحذف ، والشرط ، ويُذكر الفاعل ، وله تعلقاتٌ تخصّه أيضاً ،
ويُذكر المفعولُ ، وله تعلقاتٌ تخصّه من الذكر والحذف ، فهذه
ضروب ثلاثةٌ نذكر ما يخصّ كلَّ واحد منها ، وإِنما صدّرنا
هذا النظر بذكر تعلقات الأفعال ، لِمَا كان أصلُ التعلق لها ،
فلهذا كان مصدراً بها والله الموفق

(الضرب الاول)

في بيان ما يكون مختصاً بالأفعال أنفُسها ، والأصلُ هو
ذكر الفعل ، لأنّه هو الأصل في البيان ، كقوله تعالى (وجاء
ربُّك) وقال الله تعالى (ادعُونِي أُسْتَجِبْ لَكُمْ) (فاذْكُرُونِي
أذْكُرْكُمْ) الى غير ذلك من الآيات التي يذكر فيها الفعلُ ،
مما لا يحصى كثرةً ، ولكن يعرِّض له التقديم والتأخير ،

والحذف ، وتعلق الشرط به ، فهذه حالات ثلاثٌ نذكرها
بإمونة الله تعالى

(الحالة الاولى) تقديمه وتأخيرُهُ ، وذلك يكون على
أوجهٍ ثلاثة ، الوجه الاول أن يكون مؤخرًا ، وإنما حسنٌ فيه
ذلك لأمرين ، أمّا أولاً فلأن تقديم المفعول رُبما كان من
أجل الاهتمام به ، والعناية بذكره ، ومثال هذا مَنْ يَكُونُ لَهُ
محبوبٌ يتغيبُ عنه ، فيقال له : ما تَمَنَّى ، فيقول معاجلاً وجهه
الحبيبِ أتمنى ، وكَمَنْ يَمْرُضُ كثيراً فيقال له : ما تَسْأَلُ اللهُ
تعالى ، فيجيبُ تعجلاً للإجابة : العافيةَ أسألُ ، وأمّا ثانياً
فبأن يكون أصل الكلام هو التقديمُ ، لكن في مقتضى
الحديث ما يقتضى تأخيرَهُ لعارضٍ لفظيٍّ ، ففي هذين الوجهين
إنما حسنٌ تأخيرُهُ من جهة الاهتمام بغيره ، فلهذا كان
أحقّ بالذكر ، وإذا حسنٌ تقديمُ مفعوله كان مؤخرًا ، وثانيها
تقديمه وهو الأصل كقولك : ضربت زيداً ، وأكرمته ،
فتقدم الفعل لما كان الأصلُ هو تقديمه ، قال الله تعالى (وعدَّ
اللهُ الذين آمنوا) وقال تعالى (وردَّ اللهُ الذين كفروا بغيرِهم)
الى غير ذلك ، وهو كثيرٌ ، فاكتفينا بالأثلة القليلة ، فحصل
من مجموع ما ذكرناه أن الفعل اذا كان مقدماً فهو الأصلُ ،

لانه عاملٌ ، ومن حقّ العامل أن يكون مقدماً على معموله ،
وإذا كان مؤخراً فهو على خلاف الاصل لغرض وفائدة كما نبهنا
عليه ، وثالثها توسطه بين مفعوليه ، وإنما كان كذلك من أجل
الاهتمام بالمقدم منهما

(الحالة الثانية) حذفه ، وهو يكون على أوجه ثلاثة ،
أولها أن يكون جواباً كقولك : مَنْ جاءك ، فتقول زيدٌ ، أى
جاءنى زيد ، وإنما جاز حذفه لأجل القرينة الحالية ، فلأجل
هذا كانت مُعْنِيَةً عن ذكره ، قال الله تعالى (ولئن سَأَلْتَهُمْ
مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) وتقديره خلقهن
الله ، وقال تعالى (ولئن سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) والمعنى نزله الله فهذان
الفعالان قد حذفاً ، اتكالا على القرينة الدالة عليهما ، وثانيها
أن يكون المُسَلِّطُ على حذفه هو كثرة الاستعمال مع قيام
حرف الجرّ مقامه ، ومثال ذلك قولنا (بسم الله) فإنه إنما يذكر
للتبرك عند كلّ فعل من الأفعال ، فإن الفعل ههنا يكون
محذوفاً ، لما ذكرناه من الكثرة ، وهكذا فى مثل قولهم (بالرفاء
والبنين) دعاء للعريس ، والمعنى نكحت ، أو تزوجت بالرفاء

والبنين ، وثالثها أن يكون هناك ما يدلُّ على الفعل المحذوف ،
مما يشعر بالفعل ، كحرف الشرط في نحو قولهم (إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَأَنَا)
والمعنى إِنْ لَأَنْ ذُو لُوثَةٍ لَأَنَا ، وقولهم (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي)
والتقدير لو لطمتني ذاتُ سِوَارٍ ، قال الله تعالى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ
تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) لأن التقدير فيه : لو تملكون ،
فلما حذف الفعل انفصل الضميرُ لا محالة ، وقوله تعالى (إِنْ
أَمْرٌ هَلَكَ) أى هلك امرؤٌ هلك ، والذي جرَّأ على حذفه هو
دلالة حرف الشرط عليه ، لأن الشرط إنما يتصلُ بالفعل
لا غيرُ ويختص به

(الحالة الثالثة) تعلقُ الشرطِ به ، واعلم أن جميع الشروط
كلها مختصةٌ بالافعال ، لأنها تتجدد ، والأفعال متجددةٌ ،
فلا جرَمَ ناسبٌ معناها الفعل فاختصت به ، فإن الشرطيةُ ،
لا تقع إلا في المواضع المحتملة المشكوك فيها ، قال الله تعالى
(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّامِ فَاجْنَحْ لَهَا) وقال تعالى (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ
فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ) وقال تعالى (وَإِنْ جَاءوكَ
فاحكم بينهم) فإن استعملت في مقام القطع ، فإمَّا أن
يكون على جهة التجاهل وأنت قاطعٌ بذلك الامر ، ولكنك
تُرى أنك جاهلٌ به ، وإمَّا على أن المخاطب ليس قاطعاً

بالأمر ، وإن كنت قاطعاً به ، كقولك لمن يكذبك فيما
تقوله وتخبر به : إن صدقتُ فقل لي ماذا تفعلُ ، وإما لتنزيل
المخاطبِ منزلةَ الجاهل ، لعدم جزيه على موجب العلم ، وهذا
كما يقول الأبُّ لابن لا يقوم بحقه : إن كنتُ أباك فاحفظ
لي صنيعي فيك

وأما (إذا) فإنها تكون شرطاً في الأمور الواضحة
كقوله تعالى (ثم إذا أذاقهم منه رحمةً إذا فريقٌ منهم بربهم
يشركون) وتقول إذا طلعت الشمسُ جئتكَ ، وقال تعالى
(وإذا جاءهم أمرٌ من الأمن أو الخوفِ أذاعوا به)
و (من) للتعميم في أولى العلم ، قال الله تعالى (من يعمل
سوءاً يُجز به) وقال تعالى (فمن يعمل مثقالَ ذرةٍ خيراً يره ،
ومن يعمل مثقالَ ذرةٍ شراً يره)

و (أي) لتعميم ما تضاف إليه في أولى العلم وغيرهم ،
قال الله تعالى (ثم لننزعنَّ من كلِّ شعبةٍ أيهم أشدُّ على
الرحمنِ عتياً) لأن تقديره ننزعه ، في أحد وجوهها
و (متى) للتعميم في الأوقات المستقبلية ، وتستعمل مجردةً
عن (ما) وتستعمل مؤكدةً (بما) كقولك : متى ما
تأتني آتتك

و (أَيْنَ) لتعميم الأمكنة ، قال الله تعالى (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) وقال تعالى (أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا)

و (أَنَّى) لتعميم الاحوال ، كقولك : أَنَّى تَكُنْ أَكُنْ
و (حَيْثَا) لتعميم الأماكن ، قال الله تعالى (وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)

و (مَا) تكون للتعميم في كلِّ الاشياء قال الله تعالى (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) وقال تعالى (وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ) و (مَهْمَا) أعمُّ ، قال الله تعالى (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)
وأما (لو) فهي للشرط في الماضي دالة على امتناع الشيء لامتناع غيره قال الله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)
أى امتنع الفساد لامتناع وجود الآلهة

وأما (إِمَّا) المكسورة ، فهي (إِنْ) أَكِدَّتْ (بِمَا) فَأَكِدَّ شَرْطُهَا بِالنون المؤكدة ، قال الله تعالى (فَإِمَّا تَرِينِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)

وأما المفتوحة فهي للتفصيل ، وفيها معنى الشرط ، قال الله

تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِيهِ النَّارِ) (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي
الْجَنَّةِ) فهذا كلامٌ فيما يختص بالفعل نفسه من هذه الأمور
(الضرب الثاني)

(في بيان الامور المختصة بالفاعل نفسه)

وتعرض له أحوالٌ لا بدّ من ذكرها ، أمّا حذفه فقليلٌ
مَا يُوجَدُ ، لانه صار معتمدا للحديث ، وقد جاء حذفه مع
قيام الدلالة عليه في نحو قوله تعالى (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا
رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْ حَتَّىٰ حِينٍ) اى بدأ لهم سجنه ،
وفي ضمير الشأن والقصة ، في مثل كان زيدٌ قائمٌ ، اى الامرُ
والشأنُ ، وإنما جاز حذفه لما كانت هذه الجملة قائمة مقامه ،
وسادة مسدّه ومفسرة له ، وفي مثل : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، لأن
التقدير فيه : نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ ، وإنما جاز حذفه ،
لمكان ما ذكر من التفسير بقولنا : رجلا ، ولا يجوز الإقدام
على حذفه الآ مع قرينة تدلّ عليه دلالة تُرْشِدُ اليه ،
والأقرب أن يقال في نِعَمَ ، وبشس ، وضمير الشأن ، إته مضمَرٌ
وليس محذوفاً ، لأنّ ما يقتضى الاضمار حاصلٌ وهو الفعل ،
فلهذا كان جماعه مضمرا أحقّ

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَهُوَ الْأَكْثَرُ الْمَطْرُودُ، إِيمًا ظَاهِرًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى
(وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ) وَإِيمًا مَضْمَرًا كَقَوْلِهِ
تَعَالَى (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ) وَإِيمًا مَشَارًا
إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ جَاءَنِي هَذَا ، وَإِيمًا مَوْصُولًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَقَالَ
الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ)

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنَ النِّجَاحِ ،
لَأَنَّ الْفِعْلَ عَامِلٌ فِيهِ ، وَمِنْ حَقِّ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا
عَلَى مَعْمُولِهِ ، فَأَمَّا الْمَفْعُولُ فَإِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ لِدَلَالَةِ
دَلَّتْ عَلَيْهِ

(الضرب الثالث)

(في بيان الاور المختصة بالمفعول)

أَمَّا ذِكْرُهُ فَمِنْ أَجْلِ الْبَيَانِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (اذْكُرُوا
نِعْمَتِيَ) (فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَاسْأَلْهُمْ
عَنِ الْقَرْيَةِ) (فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) ظَاهِرًا وَمَضْمَرًا ،
وَمَشَارًا إِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ : اضرب هذا ، وموصولاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى
(فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَاقُرُونَ الْكِتَابَ)

وَأَمَّا حَذْفُهُ فَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ ، فَالنَّوْعُ الْأَوَّلُ أَنْ يُحذف

لفظا ويُراد معنى وتقديرا ، وهذا كقوله تعالى (فلو شاءَ
لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) والتقدير فيه لو شاء هدايتكم لهداكم ،
لكنه حذف لما كان سياق الكلام دالاً عليه ، وهكذا
قوله تعالى (وما عَمِلْتُمْ أَيْدِيَهُمْ) أى عملته ، وقوله
تعالى (وربُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ)
والتقدير ما كان لهم الخيرة فيه ، وقد يحذف للتعميم
مع إفادة الاختصار كقول من قال : قد كان منك ما يؤلمُ
أى كلِّ أحد ، وعليه دلَّ قوله تعالى (واللهُ يَدْعُو إلى دَارِ
السلام) أى كلِّ أحد ، فحذف لدلالة الكلام عليه ، ومن
هذا ما يكون محذوفا على طريق الاختصار ، نحو أَصْفَيْتُ
إِلَيْهِ ، أى أُذُنِي ، ومنه قوله تعالى (أَرِنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ) أى
أرني ذاتك ، وقد يحذف رعايةً للفاصلة . كقوله تعالى
(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَا) والتقدير وما قلاك ، لكنه حذفه
ليطابق ما قبله من الفاصلة ، وقد يُحذف لاستهجان ذكره
كما حكى عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت :
مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي ، والمراد العورة ، فهذا تقرير ما
يُحذف لفظا ، ويُراد من جهة المعنى
وأما النوع الثانى وهو ما يُحذف ويجعل كأنه صار نسيًا

منسيًا ، فهو على وجهين ، أحدهما أن يُجعل الفعل المذكورُ
كنايةً عنه متعديًا كقول البحري
شَجَوُ حُسَادِهِ وَغَيْظُ عِدَائِهِ

أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعِي

فجعل قوله : أَنْ يَرَى مبصر ويسمع واعى ، كناية عن
الفعل ومفعوله ، وعلى هذا يكون المعنى أن يكون ذا رؤيةٍ
وذا سَمْعٍ فَيُذْرِكُ محاسنه وأوصافه الظاهرة وأخباره الدالة
على استحقاقه للامامة والخلافة ، فلا يكون منازعا فيها ،
وثانيهما أن يكون المرادُ ذكر الفعل مطلقا من غير تفریع
على ذكر متعلقاته ، كقوله تعالى (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ
وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) ومن هذا قولهم : فلانٌ يُعْطَى وَيَمْنَعُ ،
ويصلُ ويقطَعُ ، فالغرضُ هو ذكر الفعل من غير حاجة الى
أمرٍ سواه ، فهذا ما أردنا ذكره في التعلقات الفعلية

(النظر الرابع)

(في الفصل والوصل)

ولهما محلٌّ عظيمٌ في علم المعاني ، وواقعان منه في الرتبة
العليا ، ونحن الآن نشير الى زُبْدٍ منهما مما يتعلق بفرضنا ،

أما الفصلُ فهو في لسان علماء البيان ، عبارة عن ترك الواو العاطفة بين الجملتين ، وربما أطلق الفصلُ على توسط الواو بين الجملتين ، والامرُ في ذلك قريبٌ بعد الوقوف على حقيقة المعاني ، لكن ما قلناه أصدقُ في اللقب من جهة أن الجملة الثانية منفصلة عما قبلها ، فلا تحتاج الى واصلٍ هو الواو ، فلاجل هذا كان ما ورد من غير واو بين الجملتين أحقُّ بلقب الفصل ، وهذا يرد في التنزيل على أوجه تذكرها ، أولها أن تكون الجملةُ واردةً على تقدير سؤالٍ يقتضيه الحالُ ، فلاجل هذا وردت هذه الجملةُ مجردةً عن الواو ، جواباً له ، ومثاله قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام مع فرعون (قال فرعونُ وما ربُّ العالمين) فإنما جاءت من غير واو على تقدير سؤالٍ تقديره : فماذا قال فرعون ، لما دعاه موسى الى الله تعالى ، قال فرعون (وما ربُّ العالمين) ثم قال موسى (قال ربُّ السمواتِ والارضِ وما بينهما إن كنتم موقنين) وإنما جاءت من غير واو لأنها على تقدير سؤالٍ كأنه قال : فما قال موسى ، قال : الآية ، وهلمَّ جرأ الى آخر الآيات التي أتت من غير واو كقوله تعالى (قال لمن حوله ألا تستمعون

قال ربُّكم وربُّ آبائكم الأولين ، قال إنَّ رسولكم الذى
أرسل إليكم لجنونٌ قال ربُّ المشرق والمغرب وما بينهما
إن كنتم تعقلون ، قال لئن اتَّخذت إليها غيرى لأجعلنك
من المسجونين ، قال أولو جنتك بشىء مبین ، قال فأت به
إن كنت من الصادقين (فانظر الى مجىء القول من غير
واو على جهة الاتصال بما قبله على تقدير السؤال الذى ذكرناه ،
وهكذا ورد فى سورة الذاريات قال الله تعالى (إذ دخلوا
عليه فقالوا سلاماً قال سلامٌ) ثم قال (فقربوه إليهم قال
ألا تأكلون) وهذا من الاختصار العجيب اللائق بالتنزيل ،
وثانيها أن تكون الجملة الثانية واردة على جهة الايضاح
والبيان بالإبدال ، كقوله تعالى (بل قالوا مثل ما قال الأولون
قالوا أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنا لمبعوثون) فالقول
الأول هو الثانى ، أورد على جهة الشرح والبيان ، لما دل عليه
الأول ، وقوله تعالى (واتقوا الذى أمدَّكم بما تعلمون أمدَّكم
بأنعام وبنين وجنات وعيون) فانظر كيف شرح الامداد
الثانى ، إيضاحاً للأول وتقوية لأمره ، وقوله تعالى (قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون)

فَالاِتِّبَاعُ الثَّانِي وَارِدٌ عَلَى جِهَةِ الْإِيضَاحِ ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي
كُلِّ جُمْلَةٍ أَتَتْ عَقِبَ أُخْرَى عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْهَا ، فَإِنَّهَا تَأْتِي
مِنْ غَيْرِ وَאוּ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، وَثَابِتُهَا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْأُولَى وَارِدَةً
عَلَى جِهَةِ الْخَفَاءِ ، وَالْمَقَامُ مَقَامُ رَفْعٍ لِذَلِكَ اللَّبْسِ ، فَتَأْتِي الْجُمْلَةُ
الثَّانِيَّةُ عَلَى جِهَةِ الْكَشْفِ وَالْإِيضَاحِ لَمَّا أُبْهِمَ مِنْ قَبْلُ ،
وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) ثُمَّ قَالَ (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا
وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ) فَجَرَّدَ قَوْلُهُ (يُخَادِعُونَ اللَّهَ) عَنْ
الْوَاوِ ، إِرَادَةَ الْإِيضَاحِ مَا سَلَفَ مِنْ قَوْلِهِ (آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) وَمَرَادُهُ أَنْ كُلَّ مَا كَانَ قَوْلًا بِاللِّسَانِ
مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ فِي الْقَلْبِ فَهُوَ خِدَاعٌ لَا مَحَالَةَ ، وَهَذِهِ هِيَ
حَالَتُهُمْ فِيمَا صَدَّرَ مِنْهُمْ مِنَ الْإِيْمَانِ بِاللِّسَانِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ) فَتَأْتِي بِقَوْلِهِ (قَالَ يَا آدَمُ)
مَجْرَدًا عَنِ الْوَاوِ ، تَنْبِيْهًا عَلَى إِضْحَاحِ الْوَسْوَسَةِ وَكَشْفِ غَطَايَاهَا
وَشَرْحِ تَفَاصِيلِهَا ، وَلَوْ أَتَى بِالْوَاوِ لَمْ يُعْطِ هَذَا الْمَعْنَى لَمَّا فِيهَا مِنْ
إِيْهِامِ التَّغَايِرِ الْمُؤْذِنِ بِعَدَمِ الْكَشْفِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ
التَّقْرِيرِ ، وَرَابِعُهَا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ وَارِدَةً عَلَى جِهَةِ رَفْعِ

التوهم عن الجملة الاولى عن أن تكون مسوقةً على جهة التجوز والسهو والنسيان ، ومثاله قوله تعالى في صدر سورة البقرة (أَلَمْ ذَلِكْ الْكِتَابُ فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَارِدَةً عَلَى جِهَةِ الْإِيضَاحِ بِأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ قَدْ بَلَغَ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْكَمَالِ ، وَسَيِّقَتْ عَلَى الْمُبَالَغَةِ بِإِعْظَامِهِ ، وَأَنَّهُ لَا رَتْبَةَ فَوْقَهُ ، حَيْثُ صَدَّرَ السُّورَةَ بِالْأَحْرَفِ الْمُقَطَّعَةِ ، إِشْعَارًا بِبِلَاغَتِهِ ، وَجِيءَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ مَعَ اللَّامِ . تَنْبِيهًُا عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْبُعْدِ ، عَلَى صِفَةِ الْإِغْرَاقِ فِي وَصْفِهِ ، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ هَكَذَا ، سَبَقَ إِلَى فَهْمِ السَّمْعِ أَنَّ مَا يَرْقَى بِهِ مِنْ هَذِهِ السَّمَاتِ الْبَالِغَةِ ، إِنَّمَا هِيَ عَلَى جِهَةِ الْخَرْفِ وَالسَّهْوِ وَالذَّهْوِلِ ، وَأَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهَا ، أَرَادَ رَفْعَ الْوَهْمِ بِمَا عَقَّبَهُ مِنَ الْجَمَلِ الْمُرْدَفَةِ ، فَلِهَذَا وَرَدَتْ مِنْ غَيْرِ وَאוּ ، إِشْعَارًا بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، فَقَالَ (لَا رَيْبَ فِيهِ) أَي لَيْسَ أَهْلًا لِأَنْ يَكُونَ مَرْتَابًا فِيهِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَحَطًّا لِلرَّيْبَةِ وَمَحَلًّا لَهَا ، ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) أَي إِنَّهُ هَادٍ لِأَهْلِ التَّقْوَى مُعْطِيًا لَهُمْ حِطًّا الْهُدَايَةَ بِهِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (مَا هَذَا بَشَرًا) ثُمَّ قَالَ (إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) فَقَوْلُهُ (إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) سَيِّقَ مِنْ أَجْلِ رَفْعِ الْوَهْمِ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى ، غَيْرَ أَنْ تَكُونَ عَلَى ظَاهَرِهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِغْرَاقِ فِي مَدْحِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى

(كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعَهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقَرَأَ) فقوله (كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقَرَأَ) إنما ورد على جهة الاتصال من غير واو ، تقريراً لما سبق من الجملة الأولى من عدم السماع . وإيضاحاً لها ، وخامساً أن تكون الجملة الثانية واردةً على إرادة قطع الوهم على ما قبلها من الجمل السابقة ، ومثاله قوله تعالى (اللَّهُ يُسْتَهْزِئُ بِهِمْ) فإنما وردت من غير واو ، دلالةً على أن عطفها على ما تقدم من الجملة السابقة متمدِّرٌ ، فهذا وردت من غير واو ، رفعاً لهذا التوهم وقطعاً له ، ويجوز أن تكون واردةً على جهة الاستئناف ، تنبيهاً على البلاغة بمطابقة محزِّها ومفضلها ، وإعلاماً من الله تعالى بأنهم من أجل خِدَاعِهِمْ ومَكْرِهِمْ مستحقون من الله تعالى غاية الخِزْيِ والنِّكَالِ ، وتسجيلاً عليهم بأن الله تعالى هو المتولَّى لذلك دون سائر المؤمنين ، ونبه بالفعل المضارع في قوله (يُسْتَهْزِئُ) بحدوث الاستهزاء وتجديده ، فأما قوله تعالى (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) فإنما أتى من غير واو ، لاندراجها على جهة البيان تحت قولهم (إِنَّمَا مَعَكُمْ) أي إنا معكم على الموافقة على ذنبكم في التكذيب والجحود غير مفارقين لكم مستمرين على اليهودية ، وكوننا معهم ليس على جهة التصديق ، إنما كان على جهة الاستهزاء والسخرية بما هم عليه من الإيمان ،

فهذا يكون ورودُ الفصل في كتاب الله تعالى ، والله دَرُّ
لطائف التنزيل ، لقد أَطْلَعَتْ طُلَّابُهَا على مطالع أنوارها ،
وأوضحت لهم المنارَ ، فاستضاءوا بضوء شموسه وأنوار أقمارها ،
وأما الوصل فهو عطفُ الجملةِ على الجملة ، والمفردِ على مثله .
بجامعٍ مّا ، وهو قد يرد لرفع الإيهام ، كقولك : لا ، وأَيْدِكَ
اللهُ ، فالواو ههنا جاءت لرفع الوهم عن أن يكون دعاءً عليه
في ظاهر الامر كما ترى ، وكما يَرِدُ في المفرد فقد يَرِدُ في
الجل ، فهذان ضربان ، نذكرُ ما يتعلق بكل واحد منهما
بعمونة الله تعالى

(الضرب الأول)

(في بيان عطف المفردات بعضها على بعض بالواو)

وإنما قدّمناه في الترتيب من جهة أن المفرد سابقٌ على
الجملة المركبة ، ونذكر فيه من التنزيل آيتين ، الآية الأولى
قوله تعالى في سورة الفاشية (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ
خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ) إلى آخر الآية ، فعطف
بعض هذه المفردات على بعض ، ولا بُدَّ هناك من رعاية الملائمة
والمناسبة في تقديم بعضها على بعض لئلا يخلو التنزيل عن أسرار

معنوية ، ودقائق خفية ، يتفطن لها أهل البراعة ، ويقصُرُ
عن إدراكها من لا حظوة له في معرفة هذه الصناعة ، فلا بُدَّ
من أن يكون لتقديم المعطوف عليه على المعطوف وجهٌ يسوِّغه ،
وإلا كان لغواً ، ولهذا ضَعُفَ ، زيدٌ قائمٌ وعمرٌ وباع داره ، إذ
لا عُلُقَةٌ بين هاتين الجملتين تكونُ سبباً لعطف إحداهما على
الأخرى ، ولهذا عيِبَ على أبي تمام قوله

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنْ النَّوَى

صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

اذ لا مناسبة بين مرارة النوى ، وكرم أبي الحسين ، فأما
الآيةُ فلنُشِرَ إلى الأسرار التي لأجلها قُدِّمَ بعضها على بعض ،
فأما تقديم الإبل ، فإنما كان ذلك من أجل أن الخطاب
للعرب من أهل البلاغة ، فمن أجل ذلك كان الاستجلاء على
حسب ما يَأْتُونَهُ ، وذلك أن العربُ أكثرُ تعويلهم في معظم
تصرفاتهم على المواشى في المطاعم والملابس والمشارب والمراكب ،
وأعمها نفعاً هي الإبل ، لأن أكثر المنافع هذه لا تصلح
إلا فيها على العموم ، مع ما اختلفت به من الخلق العظيم
والإحكام العجيب ، فمن أجل ذلك صدرها بالنظر فيها
لذلك ، ثم إنه أزدفها بذكر النظر في خلق السموات ، ووجه

الملائمة بينهما ، هو أن قوام هذه الأنعام ومادة المواشي ، إنما هو بالرعي وأكل الخلي ، وكان ذلك لا يكون إلا بنزول المطر من السماء ، مع ما اختصت به من التأليف الباهر والامتداد العظيم ، والسعة الكلية ، فمن أجل ذلك عقب بها ذكر الأبل ، إشارة الى ما قلناه ، ثم أردف ذلك بذكر النظر في الجبال وما تضمنته من العجائب العظيمة من أجل أنهم إذا قعدوا في البراري وبتون الأودية ، لا يأمنون التخطف لهذه الأنعام والنفوس والأموال ، فأشار إليها لما فيها من التحفظ على أموالهم ونفوسهم ، بارتفاعها وكونها شوامخ لا يوصل إليها علوها وارتفاعها ، فعقب بها ذكر السماء ، لما أشرنا إليه ، ووجه آخر وهو أنها لما كانت في غاية الارتفاع والسمو أشبهت السماء في علوها وارتفاعها ، فل هذا عقبها بها ، ثم أردفها بذكر الأرض ، منبها على ما لهم فيها من المعاش والاستقرار بأنواع الارتفاعات التي لا يعلم تفاصيلها إلا الله تعالى من الأرزاق والثمار والفواكه والمعادن ومجاري العيون والأمواه ، وغير ذلك ، فأشار الله تعالى الى هذه العجائب الأربعة ، لما كانت من أعظم الآيات الباهرة ، وقد عددنا هذه في عطف المفردات

نظراً الى عطف المجرورات بعضها على بعض وكان ما بعدها منفصلاً عنها ، فهذا هو الذي حسن منه ، والأقرب أن يكون من الجمل ، لأن ما تقدم من المجرورات هو متعلقٌ بالجمل بعدها ، فهذا كان معدوداً من الجمل ، الآية الثانية ذكرها في سورة آل عمران وهي قوله تعالى (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ) فانظر الى عجائب هذه الآية ولطافة معناها في تقديم بعضها على بعض ، فلما كانت الآية مسوقةً من أجل تزيين المشتبهات في أفئدة بني آدم واستيلائها عليها قدّم ما هو الأَدْخَلُ في ذلك ، فصدرها بذكر النساء ، تنبيهاً على أن لا مُشْتَهَى يغلبُ على العقول مثلهن لما يغلبُ على القلوب من توقان النفوس اليهن وعن هذا قال صلى الله عليه وسلم : ما رأيتُ أُغْلِبَ لذوى العقولِ من النساء ، وعن إبليس : ما نصبتُ فخاً أثبتَ في نفسى من ففتح أنصبه بامرأة ، وفي هذا دلالةٌ على استيلائهن على العقول ، لأنهن أدخلُ في المشتبهات ، ثم عقبه بذكر البنين لما كانوا مما يلي النساء في الرقة والرحمة والشفقة والحنو ،

مع المشاكلة في الخلق والصورة ، ثم أرَدَفَ ذلك بالاموال
لذهبية والفضية ، لما يحصل فيها من اللذة والسرور
بالاطمئنان وانسراح الصدور بها والاستطالة والقوة ، كما
يحصل بالابناء ، لكن الأولاد أدخل فرحاً وأشد حبة ،
واكثر بهم رحمة ورأفة ، وقوله (القناطير المنظرة) مبالغة
في وصفها ، كما قالوا : إِبِلٌ مُؤَبَّلَةٌ ، وظَلْفٌ ظَالِفٌ ، أى شديد
ثم عقب ذلك بذكر الخيل ، لما يحصل بها من الجمال والهيئة
الحسنة والقوة والاستطالة على الاعداء بالقهر ، وأردفها
بذكر الأنعام لما يحصل بها من المنافع ، وهى دون
منافع الخيل ، وأتبعها بذكر الحرث ، وختم هذه المنافع
بذكره ، لأن كل واحد من هذه الاشياء على مرتبة فى السبق
على قدر حالها فى الجمال والمنفعة ، وقد أشار الله تعالى الى
ترتيبها كما سردها ، تنبيها على أن ما تقدم منها فهو أحق من
غيره ، لاختصاصه بما اختص به ، ولنقتصر على هذا القدر
من التنبيه على درجات الفصل وأعفلنا ذكر ما يتعلق بهاتين
الآيتين من العلوم المعنوية والعلوم البيانية ، وما يليق بهما من
علم البديع ، ميلاً الى الاختصار ، وهذا من مناصات بحار
التزويل المحصلة لخالص عقيانه ، وأسماط عقوده المؤلفة من

دُرِّرَهُ وَخَصَّيْدَ مَرْجَانَهُ ، قَدْ اسْتَخْرَجَهَا النُّقَادُ وَالنَّاصَةُ ،
وَاسْتَوْلَوْا عَلَى لُبَابِ تِلْكَ الْأَسْرَارِ . وَأَحَاطُوا بِهَا بِالْخِلَاصَةِ ،

(الضرب الثاني)

(في بيان عطف الجمل بعضها على بعض)

وما هذا حاله فهو كثيرُ الدَّوْرِ في كتاب الله تعالى ،
ولا بدَّ أن يكون بينهما نوعُ مُلَامَةٍ لِأَجَلِهِ جاز عطف إحداهما
على الأخرى ، كقوله تعالى (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ)
وقوله تعالى (يُرَآءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا)
ونحو قوله تعالى (كُلُّوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) فأمَّا قوله تعالى
(إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) فإنما وردَ من غير ذكر الواو ،
لِمَا كَانَ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ التَّعْلِيلِ ، فَلِهَذَا لَمْ تَرُدْ فِيهِ وَاوٌ ، كقوله
تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ) ومن هذا قوله تعالى (إِذَا
السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَشَرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ
فُجِّرَتْ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ) فهذه الأمورُ كُلُّهَا عُطِفَ
بعضُها على بعضٍ بِجَامِعٍ يَجْمَعُهَا ، وَهُوَ كَوْنُهَا مِنْ أَمَارَاتِ الْقِيَامَةِ ،
وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ
وَمُؤُودٌ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ)

فإنما جاز العطف في هؤلاء بعضهم على بعض، باعتبار أمر جامع، وهو تكذيب الرسل وجحد ما جاؤا به من المعجزات الظاهرة، فهم وإن اختلفوا وتباينوا فهم متفقون فيما ذكرناه، وهكذا قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) إنما عطف أحدهما على الآخر باعتبار كونهما ضدّين، والضدّ ملازمٌ لضدّه، فهذا هو الذي سوّغ العطف فيهما، ولا تزال في تصفحك لآي التنزيل، واستهلال أسرارهِ تطلّع على فوائد جمة، ونكت غزيرة

(النظر الخامس)

(في الإيجاز والاطناب والمساواة)

أعلم أن الكلام بالإضافة إلى معناه كالتقيص بالاضافة إلى قدّ من هوله، فربّما كان على قدر قدّه من غير زيادة ولا نقصان، وهذا هو المساواة، وتارة يكون زائداً على قدّه وهذا هو الإطناب، وربما نقص عن قدّه، وهذا هو الإيجاز، فإذن الكلام لا يخلو عن هذه الأنواع الثلاثة، ونحن نذكرها

(النوع الأول الإيجاز)

وهو في مصطلح أهل هذه الصناعة عبارة عن تأدية

المقصود من الكلام بأقل من عبارة متعارفٍ عليها ، ثم إنه يأتي على وجهين ، أحدهما القِصر ، وهو الإتيان بلفظٍ قليلٍ تحته معانٍ جمةً ، وهذا كقوله تعالى (ولكم في القصاصِ حياةٌ) فإنه قد دلَّ على معناه بأوجز عبارة وأخصرها ، وقد فاق على ما أُثِرَ عن العرب في معناه من قولهم (القتلُ أنقى للقتلِ) من أوجه ، من جهة إيجازه ، فإن حروفه عشرة ، وما قالوه أربعة عشر حرفاً ، ومن جهة سلامته عن التكرار ، ومن جهة تصريحه بالمقصود ، وهو لفظُ الحياة ، ومن جهة بلاغة معناه ، فإن تنكير الحياة أعظمُ جزالةً ، وأبلغُ فخامةً ، وغير ذلك من الأوجه التي تميّز بها عن غيره ، وكقوله تعالى (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) فهذا كلامٌ مختصرٌ وجيزٌ دالٌّ على معناه بحيث لا يدرك إيجازه ، ولا ينالُ كنهه ، ومنه قوله تعالى (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) وثانيتها إيجازٌ بالحذف ، ومثاله قوله تعالى (واسألِ القريةَ التي كُنَّا فيها والعيرَ التي أُقْبِلْنَا فيها) فإن الغرضَ أهلَ القرية ، ويتبعُ في ذلك الأمورُ المحذوفة من حذفِ علةٍ ، أو جوابِ شرطٍ ، كقوله تعالى (ولو أنَّ

مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ
أَنْجَارٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ (المعنى لتنفذ كلمات الله ما نفذت ،
ومنه قوله تعالى (ولو أن قرأنا سائرنا سيرة به الجبال أو قطعت به
الأرض أو كلّم به الموتى) التقدير لكان هذا القرآن ، وقوله
تعالى (ولو ترى إذ وقفوا على النار) التقدير فيه لشاهدوا
ما تقصّر العبارة عن كنهه ، أو لتحصروا واتقطعت أفئدتهم ،
لأن المقام مقام تهويل ، فلا بد من تقديره كما ترى ، وكقوله
تعالى (وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم
تترحمون) التقدير فيه أعرضوا عن استماعه ونكصوا عن
قبوله ، ويدلّ عليه ما بعده ، ومن أراد الاطلاع على حقيقة
البلاغة من الإيجاز بالحذف ، فعليه بتلاوة سورة يوسف ،
فإنه يجد هناك ما فيه شفاء لكل علة ، وبلال لكل غلة

(النوع الثاني الإطناب)

وهو تأدية المقصود من الكلام بأكثر من عبارة
متعارف عليها ، ثم إنه يأتي على أوجه ثلاثة ، أولها أن يكون
محيثه على جهة التفصيل ، ومثاله قوله تعالى (قولوا آمنا بالله
وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق

وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ
مِنْ رَبِّهِمْ) فهذا وما شاكله فيه تفصيلٌ بالغٌ وتعميدٌ لمن
يجبُ الإيمانُ به من الانبياء ، وما أُوتوا من الكتب المنزلة
على أتم وجهٍ وأبلغه ، ولو آثرَ إيجازه لقال : قولوا آمنا بالله
وبجميع رسله وما أُوتوا، لكنه بسطه على هذا البسطِ العجيبِ ،
لما فيه من وفائه بالإيمان بالله وبرسله وما اشتمل عليه من ذكر
هذه الزوائد المؤكدة ، ومنه قوله تعالى (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي
الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ
الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ
لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فلينظر الناظرُ ، وليحكِّ قريحته بالتأمل البالغِ
فيما اشتملت عليه هذه الآية الباهرة من شرح عجائب هذه
المخلوقات ، واختلاف أنواع المكنونات ، وترتيبها على هذه
الهيئة التي تعجزُ عن إدراكها القوى البشرية ، فقد نزلها على
مراتب ثلاث

(المرتبة الاولى)

الإشارةُ الى المكنونات السماوية وما اشتملت عليه من

عجائب الملكوت وإتقان الصنعة، وبديع الحكمة في تكوينها ورفعها ، وما فيها من المخلوقات العظيمة في أطباقها من أصناف الملائكة وحشوها بهم في أرجائها ، مع ما اختصوا به من عظيم الخلق ونيل الزُلفى والقربِ الى الله تعالى ، وأنه لا خلقَ أعظمُ ولا أرفعُ منزلةً عند الله تعالى منهم ، لِمَا خَصَّهم به من امتثال أمره والاعترافِ بعظمته

(المرتبة الثانية)

الإشارة الى المكوّنات الأرضية وما اشتملت عليه من الاختصاص بمنافع الخلق من أنواع الحيوانات والنبات والفواكه والاشجار والمعادن ، وأنها صارت موضعا ومستقرًا لهم يتقلبون في منافعهم ودفع ومضارهم عليها ، وسهّل لهم من سلوك مناكبها في البرّ والبحر

(المرتبة الثالثة)

الإشارة الى المكوّنات الحاصلة بين السماء والارض من نزول الأمطار لإحياء الأرض ونمو الثمار والزرع وتصريف الرياح في مهابتها للمصالح الأرضية كلها ، واختلاف الليل والنهار وما ناط بالسماء من هذه الكواكب النيرة ،

الشمس والقمر والنجوم ، وجعلها إعلاما للخلق ، واهتداء الى مصالحهم ، وما بث فيها من الحيوانات العظيمة على اختلاف أجناسها وأنواعها ، فقد أشار الى ما ذكرناه من هذه التفاصيل في هذه الآية على أتم نظام وأعجب سياق ، ولو آثر الإيجاز على ذلك لقال تعالى (إِنْ فِي خَلْقِ الْمَكُونَاتِ لآيَاتٍ لِّلْعُقَلَاءِ) وثانيها مجيئه على جهة التسميم ومثاله قوله تعالى (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى) فقوله (الصلاة الوسطى) إطناب على جهة التسميم لما قبله ، ومنه قوله تعالى (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ) فذكره لهما إطناب على جهة التسميم لما سبق ، وقوله تعالى (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي) فإنما كرر ذكر الجار والمجرور في قوله (لي) إطنابا على جهة التسمية والتكلمة لما قبله ، وثالثها مجيئه على جهة التذليل ، ومعناه تعقيب جملة بجملة توكيدا لمعنى الاولى وإيضاحا لها ، ومثاله قوله تعالى (وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا) فقوله : إِنْ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ، خارجٌ مُخْرَجَ المثل تقريرا لما سلف من ذكر الجملتين قبله ، وقوله تعالى (ذَلِكَ جِزَيْنَاهُمَا

كفروا وهل يُجَازَى الأَ الكفُور) فقوله (وهل يُجَازَى)
واردٌ على جهة الإِطناب ، تذيلاً لما قبله من الجملة على جهة
الإيضاح ، وهكذا يكون ورود الإِطناب في شرح حقائق
الوعد لا هل الجنة ، والوعيد لأهل النار بذكر ما يليق بكلِّ
واحد منهما من الاوصاف ، واذا أَمَعْنَتَ فيه فكرتكَ ، وجدته
كما شرحتُ لك من الإِطناب الطويل والشرح الكثير

(النوع الثالث المساواة)

هي في مصطلح فرسان البيان ، عبارةٌ عن تأدية
المقصود بمقدار معناه من غير زيادة فيه ولا نقصان عنه ،
ثم إنها جارية على وجهين ، أحدهما أن تكون مساواة مع
الاختصار ، وهذا نحو أن يتحرَّى البليغ في تأدية معنى كلامه
أوجز ما يكون من الألفاظ القليلة الأحرف ، الكثيرة
المعاني ، التي يتعسرُ تحصيلها على مَنْ دُونَه في البلاغة ، ومن
هذا قوله تعالى (هل جزاء الإِحْسَانِ إِلَّا الإِحْسَانُ) وقوله
تعالى (وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الكفُورُ) فهذه أحرفٌ قليلةٌ
تحتها فوائدٌ غزيرة ، ونكتٌ كثيرةٌ ، فهذا نوعٌ من المساواة ،
وثانيهما أن يكون المقصود المساواة من غير تحرٍُّ ولا طلب

اختصار، ويسمى (المتعارف) والوجهان محمودان في البلاغة
جميعاً، خلافاً لأن الأول أدلُّ على البلاغة وأقوى على تحصيل
المراد، ولهذا فإنك ترى أهل البلاغة متفاوتين في ذلك،
فأعظمهم قدراً فيها من كان يمكنه تأدية مقصوده في أخصر
لفظ وأقله، وهذا لا يكون إلا لمن كان له موقعٌ فيها
بحيث يمكنه التقصير والاختصار في لفظ قليل، ولنتقصر
على هذا القدر من العلوم المعنوية، ففيه كفاية للمطلوب،
فأما التقديم، والتأخير، والتعريف، والتكثير، والإظهار،
والإضمار، في المسند والمسند إليه، فهو وإن كان جزءاً من
العلوم المعنوية، لكننا قد أوردناه في الإسناد، وذكرنا هذه
الأحوال، وأظهرنا التفرقة بينها، وقرّرنا الوجه الذي لأجله
جاء بها فلماذا كان ذكرها هناك معنيّاً عن الإعادة والله أعلم

(القسم الثاني)

(ما يتعلق بالعلوم البيانية)

وهو في مصطلح أرباب هذه الصناعة، عبارة عن إيراد
المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ بالزيادة في وضوح الدلالة
وبالنقصان عنها، ومثاله أنك إذا أردت أن تحكى عن زيد

بأنه شجاعٌ ، فبالطريق اللغوية أن تقول : زيدٌ شجاعٌ
يُشبهُ الأسدَ في شجاعته ، وإذا أردتَ الإتيانَ بهذا المعنى
على طريقِ البلاغة ، فإنك تقول فيه : رأيتَ الأسدَ ، وكأنَّ
زيدًا الأسدَ ، فالأول هو الاستعارة ، والثاني على طريقِ
التشبيه ، فعملُ البيانِ إنما يكونُ متناوِلًا للدلالة الثانية ، لأن
فيها تحصيلُ الزيادة والنقصانِ في المعنى المقصود ، وفائدتهُ
الاحترازُ عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه ،
فصارت الدلائل ثلاثًا ، دلالة المطابقة ، وهي الدلالة اللغوية ،
كدلالة لفظ الإنسان والفرس على هاتين الحقيقتين المخصوصتين ،
وهي دلالة لغويةٌ تختلف باختلاف الاصطلاحات والأوضاع ،
ودلالة الالتزام ، وهي التي تدل على أمرٍ خارجٍ غير المسمى ،
ومثاله دلالة لفظ الفرس ، والإنسان ، على ما يكون لازمًا
لهما عقلا ، نحو الكون في الجهة والحصول في الأماكن ،
فهذه دلالة التزاميةٌ لأنه لا ينفك عما ذكرناه ، ودلالة
التضمن ، وهي الدلالة على جزء من أجزائه ، كدلالة الفرس
والإنسان على أجزائهما ،

وأعلم أن المقصود الأعظم من هذه القاعدة هو بيانُ
أن القرآنَ قد نزل في أعلا طبقات الفصاحة ، وأن كلَّ كلامٍ

غيره وإن بلغ كل غاية في البلاغة، فإنه لا يدانيه ، ولا يماثله
وأن الثقلين من الجن والانس لو اجتمعوا على أن يأتوا بمثله،
أو بسورة منه ، أو بآية ، ما قدرُوا ، كما حكى الله تعالى من
تصديق هذه المقالة بقوله تعالى (قل لئن اجتمعت الإانسُ
والجنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو
كان بعضهم لبعض ظهيراً) وقد حصل عجز الخلق عن الإتيان
بمثله قطعاً كما سنقرره بعد هذا بمشيئة الله تعالى ، سواء أكان
العجز بالإضافة الى ما تضمنه من علوم المعاني ، أم كان العجزُ
بالإضافة الى ما تضمنه من علوم البيان ، وقد مرَّ الكلام على
ما تضمنه من علوم المعاني ، والذي نذكره ههنا هو ما تضمنه
من علوم البيان ، فنذكر ما تضمنه من التشبيه ، ثم نُردِّفه بما
تضمنه من الاستعارة ، ثم نذكر على إثره ما تضمنه من
الكناية ، ثم نذكر التمثيل ، وتختم الكلام فيه بالأسرار التي
تضمنتها من الحقائق والمجازات ، وقد أشرنا في أول الكتاب
الى حقائق هذه الأشياء في تقرير قواعدها ، والذي نشير اليه
ههنا هو أنه قد فاق في هذه المعاني على غيره ، وأن شيئاً من
الكلام المتقدم لا يدانيه ولا يقاربه فيها ، ليحصل الناظرُ

من ذلك على كونه قد بلغ الغاية بحيث لا غاية فوقه ، وأنه
فانت لكلام أهل البلاغة في جميع أحواله

(النظر الاول في التشبيه)

يتحصل المقصود منه بأن نرسم الكلام في أربعة أطراف

(الطرف الأول في بيان آياته)

وهي الكافُ ، وكأنَّ ومثلُ ، فالكافُ في نحو قوله تعالى
(فجعلهم كعصفٍ ما كُولٍ) ونحو قوله تعالى (أعمالهم كرمادٍ
اشتدَّتْ به الرِّيحُ في يومٍ عاصفٍ) وقوله تعالى (كماءٍ أنزلناه
من السماء فاختلط به نبات الأرض)

وأما (كأن) فكقوله تعالى (كأنهنَّ الياقوتُ والمرجانُ)
وقوله تعالى (كأنهنَّ بيضٌ مكنونٌ)

وأما (مثل) فكقوله تعالى (مثلهم كمثل الذي استوقد
ناراً) وقوله تعالى (إنما مثلُ الحياة الدنيا كماءٍ أنزلناه من
السماء) وقوله تعالى (مثلُ الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمارٍ يحملُ أسفاراً) فحاصل الأمر أن التشبيه
بالإضافة الى آتية ، يردُّ على وجهين ، أحدهما أن يكون وارداً

على جهة الإنشاء ، كقوله تعالى (كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ)
وغير ذلك ، والغرضُ بكونه إنشاءً ، أنه لا يحتمل صدقاً
ولا كذباً ، وثانيهما أن يكون وارداً على جهة الإخبار ، كقوله
تعالى (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا) وقوله تعالى (فَمَثَلُهُ
كَمَثَلِ الْكَلْبِ) الى غير ذلك مما يكون وارداً على طريقة
الإخبار ، وهما مستويان في الإفادة لمقصود التشبيه وإن اختلفا
فيما ذكرته

(الطرف الثاني)

(في بيان الغرض من التشبيه)

أعلم أن الغرض من حال التشبيه أن يكون المشبه به
أعظمَ حالاً من المشبه في كلِّ أحواله ، وقد يأتي على العكس
كقول من قال

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجَهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

فبالغ حتى جعل المشبه أعلى حالاً من المشبه به ، في
الوضوح والجلال ، لأن الغالب في العادة هو تشبيهه بياض
الوجه بقرّة الفجر ، فأما ههنا فلي العكس من ذلك ، وقد يرد
لأغراض كثيرة ، أولها التقريرُ والتمكينُ في النفس ، كمن

يراه يستعَى في أمرٍ لا طائلَ فيه ولا ثمرةَ له، فيقال له: ما سعيك في هذا الأمرِ إلا كمن يَرَقُمُ على الماءِ ويحُطُّ على الهواءِ ، فيترك الأمرَ لعدم فائدته وبطلان جدواه ، وثانيها أن يكون المقصود بيان جنس المشبه، إما في علو نفسه ، كتشبيه بعض الأشخاص بالملائكة ، لطهارة نفسه وعفة أثوابه قال

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأَكِ

تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وإمّا في نزول همته ، كتشبيه بعض الأشخاص بالسباع ، كما شبه الله المنافقين في ذهابهم عن الدين ، وضعف أفهامهم عن قبول الحق بقوله (كَأَنَّهُمْ جُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ) فمثلُ حالهم في نفارهم عن الحق وبعدهم عن قبوله ، كمثل حمير الوحش عند نفارها ودَهشها وقلقها ، برؤية بعض الآساد ، فما تَمَالَكُ في الحرب ، ولا ترعوى عند رؤيته ، وتركب الصعْبَ والذئولَ ، وهكذا حال اليهود ، فإنه تعالى ، مثلهم فيما حُمِّلُوا من أحكام التوراة ثم أعرضوا عنها وتركوها وراء ظهورهم ، بحمارٍ يحملُ كتبًا كثيرةً فوق ظهره ، لا يدري ما اشتملت عليه من أنواع الهداية ، فهكذا حال اليهود يتلون التوراة وهم أبعدُ الناسِ عن العمل بها ،

وعن المواظبة على ما تضمنته من الاوامر والنواهي ، وثالثها
ضعفُ الايمان ورقته وتلاشي أمره ، وعدمُ الثبوتِ عليه ،
وأَنه يضمحلُّ عن القلوب بأدنى شيء ، كما ضَرَبَهُ اللهُ مثلاً
لمن هذه حاله في ضعفِ إيمانه ، وأنه على غير قرارٍ من أمره
فيه ، وأنه على شَرَفِ الانقلابِ الى الكفر ، بغزَلِ العنكبوتِ
وبَيْتِهَا ، فإنه من أضعفِ الأشياءِ قَوَامًا ، وأرقها حالَةً ، يتغيرُ
بقوَّةِ الريح ، فضلاً عما وراء ذلك من الأمور الصَّلبة التي
تُقَارِبُهُ ، فهكذا حال من لا وثاقَةً له في الدين ، فإنه عن
قريبٍ ينكُصُ على عقبيه ، ورابعها التلاشي في البطلان ، كما
قال اللهُ تعالى (فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ
وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا)
وضربه اللهُ تعالى مثلاً لبطلان أعمال الكفرة وأنه لا فائدة
فيما عملوه ولا جدوى له ، بالترابِ الدقيقِ الواقعِ على حجرٍ
صلدٍ أَمْلَسَ ، فيصيبهُ المطرُ ، فإنه أسرعُ شيءٍ في الذَّهابِ ،
وأبطلُ ما يكون عند وقوع الماء عليه ، فهكذا حالُ الكفر ،
فإنه إذا صادف الأعمال من غير قرارٍ على الايمان ، فإنه
يُبْطَلُهَا وَيُذْهِبُهَا لَا مَحَالَةَ ، وخامسها قوله تعالى (أَوْ كَصَيْبٍ

من السماء فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبرقٌ يَجْمَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي
آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) فالغرضُ مما ذكره من
التشبيه ، هو تشبيهُ حال الكفار فيما هم فيه من الكفر ،
والتماذى على الجحود ، والإصرار ، بمن أصابته هذه الأمورُ
الهائلة ، فهو على قلقٍ وخوفٍ وإشفاقٍ على نفسه مع النعمِ
والألم مما يُلاقى من هذه الأشياء النازلة به ، فهكذا حالُ
الكفار فيما وقعوا فيه من ظلمِ الكفر وحيرته ، لا يأمنون
مما يقع عليهم من الحوائج العظيمة ، والإيلامات المهلكة ،
فهكذا ترى جميعَ التشبيهات الواقعة في التنزيل ، فإن لها
مقاصدَ عظيمةً ، ومُضمَّنةً لأغراضَ دقيقةَ يَعْقِلُهَا مَنْ ظَفَرَ فِي
هذه الصناعة بأوفرِ حَظٍّ وكان له فيها أذنى ذوقٍ ، وحامٍ
حول تلك الدقائق بذهنٍ صافٍ عن كُدُورِ البلادة ، فمن
قريبٍ يحصل على البُغْيَةِ بلُطْفِ اللَّهِ تعالى وحسن توفيقه

(الطرف الثالث)

(في كيفية التشبيه)

وهو في وروده يكون على أوجه أربعة ، أولها أن يكونا ،
أعنى المشبه ، والمشبه به جميعا ، مُذْرَكَيْنِ بِالْحَسَنِ ، وهذا نحو

تشبيه الخدّ بالورد ، والشعر الفاجم بالليل ، ومن هذا قوله تعالى (كأنهن الياقوت والمرجان) وقوله تعالى (كأنهن يبيضن مكنونن) وغير ذلك مما يكون طريقه الحسّ والمشاهدة ، وهو أجلى ما يكون من التشبيهات ، لقوته وظهور طريقه ، وثانيها أن يكونا جميعا عقليتين من غير إحساس ، كالعلم بالحياة ، فيشبه العلم بالحياة ، لما فيه من النفع في الآخرة ، ويشبه الجهل بالموت ، لما فيه من شمول الذّكر ، وقد أشار الله تعالى الى هذا بقوله (أَوَمَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مِثْلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا) فالأحياء ، والإيماءة ، هنا مجاز في العلم والجهل ، وأن المقصود من الآية ، تفاوت ما بين الحالتين ، بين من أحياه الله تعالى بالعلم ، وبين من أماته الله تعالى بالجهل ، كما أن من كان في الظلمة ليس حاله كحال من هو في النور ، يتصرّف ويتقلب ، وثالثها أن يكون أحدهما حسياً ، والآخر عقلياً ، كالمنية بالسبع ، فالمنية ههنا هي المشبهة وهي عقلية ، بالسبع ، وهو حسى ، قال

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا

أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

ورابعها ان يكون المشبه حسياً والمشبه به عقلياً كالمطر
بخلق الكريم ومنه قوله تعالى (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ)
فشبه حال الكفرة فيما هم فيه من الكفر والجحود والاضرار
والتمادي على الباطل ، بظلمات بعضها فوق بعض فلا يدرك
لها حالة في النور ولا يهتدى اليه

(الطرف الرابع)

(في حكم التشبيه)

وربما كان قريباً ، وربما كان بعيداً ، وتارة يكون
واضحاً ، ومرّة يكون خفياً ، وربما كان غريباً وحشياً ،
وربما كان مألوفاً ، وقد قررنا أمثلة البعيد والقريب ،
والواضح الجلي ، في قاعدة التشبيه في صدر هذا الكتاب
فأغنى عن تكريره ، واعلم أن جميع التشبيهات الواردة في
كتاب الله تعالى خالية عن هذه الشوائب كلها ، أعني
الغرابة والبعد في مفرداتها ومركباتها لا يعترضها شيء من هذه
الموارض في التشبيهات الواردة في غيرها ، والحمد لله
فأما المفردة فهي كل ما كان التشبيه فيها حاصلًا باعتبار
صورة بصورة ، أو معنى بمعنى من غير زيادة ، وهذا كقوله

تعالى (فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ) فشبّه السماء يوم القيمة بالدّهان ، وهو الجلد الأحمر ونحو قوله تعالى (فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ) فشبّه العصا بالجنان لا غير ، من غير زيادة وهي كثيرة في القرآن ، أعنى التشبيهات المفردة ، وهي في ورودها على جهة القرب في تشبيهها غير بعيدة ومألوفة غير مستنكرة ، قد حازت من اللطافة والرقّة ما لا يخفى حاله على ناظر ، ومثال البعيد تشبيه الفخّم إذا كان فيه جمر ، ببحر من مسك موجه ذهب ، ونحو تشبيه الدم بنهر من ياقوت ، فما هذا حاله يصعب وجوده إلا على جهة التصور ، ومثال الخفي تشبيه الأمور المحسوسة بالمعاني ، كما شبّهت النجوم في الظلام بالسنن خالطتهن البدعة ، فما هذا حاله من التشبيهات خال عن تشبيهات القرآن العظيم وبمعزل عنها كما قلناه

(وَأَمَّا) المركبة فكقوله تعالى (وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ) وقوله تعالى (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّبْذِبِ إِذْ يَقُولُ بِمَالٍ أَيْسَرُ عَلَيَّ) وقوله تعالى (وَمَثَلُ الَّذِينَ يُحْمَلُوا ثَمَلًا كَمَثَلِ الْفَخْرِ وَالْقُرْصَانِ) وقوله تعالى (وَمَثَلُ الَّذِينَ يُحْمَلُوا ثَمَلًا كَمَثَلِ الْفَخْرِ وَالْقُرْصَانِ) وقوله تعالى (وَمَثَلُ الَّذِينَ يُحْمَلُوا ثَمَلًا كَمَثَلِ الْفَخْرِ وَالْقُرْصَانِ) مقصود التشبيه ، تشبيه أمرين بأمرين ، أو أكثر ، الى غير

ذلك من التركيبات ، ومن تشبيه المفرد بالمركب قوله تعالى
(مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ، الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ،
الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ) فشبهه النور المفرد بالمشكاة
المركبة من هذه الأجزاء والأوصاف ، فأما تشبيه المركب
بالمفرد فلم أجد في القرآن مثالا له ، وما ذاك الا لقلته وغرابته ،
وهو موجودٌ في الشعر على جهة النذرة ، فقد حصل لك مما
ذكرنا أن التشبيهات الواردة في القرآن جامعة للأوصاف التامة
المعتبرة في البلاغة ليس فيها غرابةٌ ولا بُعدٌ عن المألوفِ ،
والله اعلم بالصواب

(النظر الثاني)

(من علوم البيان في الاستعارة)

اعلم أن الاستعارة من أشرف ما يُعدُّ في القواعد المجازية ،
وأرسخها عريقاً فيه ، ولا خلاف بين علماء البيان في كونها
معدودة من المعاني المجازية ، وإنما الخلاف إنما وقع في قاعدة
التشبيه ، هل يُعدُّ من المجاز أو لا ، وفيه خلافٌ قد شرحناه ،
وأظهرنا وجه الحق في ذلك ، فأغنى عن تكريره ، وقد أشرنا
الى بدائع أسراره من قبل ، والذي نذكر ههنا هو كيفية
وقوعها في التنزيل ، وهي واقعة على ضرب أربعة

(الضرب الاول منها)

(استعارة المحسوس للمحسوس)

وهذا كقوله تعالى (واشتعل الرأس شيباً) فالمستعارُ هو النارُ ، والمستعار له ، هو الشيبُ بواسطة الانبساط والاسراع فالطرفان محسوسان كما ترى ، والجامع بينهما محسوسٌ ، ولكنه في النار أظهرُ ، ويلحقُ بهذا الضرب قوله تعالى (إذ أرسلنا عليهم الرِّيحَ العَقِيمِ) فالمستعارُ له هو الريحُ ، والمستعارُ منه هو المرأةُ ، والجامع بينهما عدمُ الإنتاج وظهور الأثر ، فالطرفان ههنا حسيَّان ، لكن الجامعُ بينهما أمرٌ عقلي ، بخلاف الأولى ، فإنَّ الجامعُ أمرٌ حسيٌّ كما أوضحناه ، ومن هذا قوله تعالى (وآيةٌ لهم الليلُ نسلخُ منه النهارَ) فالمستعارُ له هو ظهور النهار من الليل وظلمته ، والمستعارُ منه هو ظهور المسأوخ من جلده ، فالطرفان حسيَّان كما ترى ، والجامعُ بينهما ما يُعقلُ من ترتيب أحدهما على الآخر ، ومنه قوله تعالى (فجعلناها حصيداً كأنَّ لم تَعنِ بالأمنِ) فالمستعار له هو الأرض المتزخرقة المتزينة بالنبات ، والمستعارُ منه هو نباتها ، وهما حسيَّان ، والجامعُ بينهما الهلاكُ ، وهو أمرٌ

معقولٌ غيرٌ محسوسٍ ، ومن هذا قوله تعالى (حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ
حَصِيدًا خَامِدِينَ) فأصلُ الخمود للنار ، فالمستعار منه هو النار ،
والمستعارُ له هو القومُ المهلكون ، والجامعُ بينهما هو الهلاكُ ،
ونحو قوله تعالى (واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) فالمستعارُ
منه هو الطائرُ ، والمستعارُ له هو الولدُ ، والجامعُ بينهما هو
لِينُ العَرِيكَةِ وانحطاطُ الجانبِ ، وهو معقولٌ غيرٌ محسوسٍ ،
ومن هذا قوله تعالى (حَتَّى جَعَلْنَاهُ كَالرَّمِيمِ) والريمُ هو العظمُ
البالي ، استعير للاهلاك ، والأمثلة في التنزيل أكثر من أن
تُحصى بجانب الأستعارة

(الضرب الثاني)

(استعارة معقول من معقول بواسطة أمر معقول)

وهذا كقوله تعالى (مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَاقِدِنَا) فالمستعارُ هو
الرُّقَادُ ، والمستعار له هو الموتُ ، والجامعُ بينهما هو سكونُ
الأطراف وبطلانُ الحركة ، وهكذا قوله تعالى (وَلَمَّا سَكَتَ
عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ) فوصف الغضب بالسكوت على جهة
الاستعارة ، فالمستعارُ هو السكوت ، والمستعار له هو الغضبُ ،
والجامعُ بينهما هو زوالُ الغضب ، كما أن السكوت زوالُ
الكلام ، وهذه كلها أمورٌ عقليةٌ ، ومن هذا قوله تعالى (تَكَادُ

تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ) فَالْتِمِيزُ ههنا هو شِدَّةُ الغَضَبِ ، فالْمِستعارُ منه هو حالةُ الإنسانِ عند غضبه ، استُعيرت للنار عند شِدَّةِ تَلْهِبِها ، والجامعُ بينهما هو الحالةُ المتوهِّمةُ عند شِدَّةِ الغَيْظِ ، فهي مستعارة للنار ، اللهمَّ أجزنا منها برحمتك الواسعة
ومن هذا قوله تعالى (وقَدِمْنَا إِلَى ما عَمَلُوا مِن عَمَلٍ فجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا) ففيه استعارتان ، الأولى منهما قوله تعالى (وقَدِمْنَا) فإنما يستعمل في حق الغائب ، فاستعير لِعَرْضِ أعمال الكفار على الله تعالى ، والجامعُ بينهما أمرٌ معقولٌ ، وهو تصييرها إلى البطلان والتلاشي ، والثانيةُ قوله تعالى (فجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا) والهباءُ حقيقتهُ ، الغُبَارُ الثَّائِرُ من الأرض عند دخول الشمس من الكوَّةِ ، وهو مستعارٌ للأعمال الباطلة ، والجامعُ بينهما هو التلاشي والبطلان ، وهذان المثالان حسيتان ، لكننا إنما أوردناهما في هذا الضرب وان كان استعارة المعقول من المعقول ، لِمَا كان الجامعُ بينهما أمرًا معقولًا كما ترى

(الضرب الثالث استعارةُ المحسوس للمعقولِ)

ومثاله قوله تعالى (بل تَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فيدْمَغُهُ) والنعرضُ من هذا إثباتُ الصفات المحسوسة للأُمور المعقولة

على جهة الاستعارة ، وبيانه هو أن القذف والدمغ من صفات
الأجسام ، يُقال دَمَغَهُ إِذَا هَاضَ فَحَفَّ رَأْسِهِ ، وَقَذَفَهُ
بِالْحَجَرِ ، إِذَا رَمَاهُ بِهِ ، وقد استُعير ههنا للحق والباطل ، والجامعُ
بينهما هو الإيعدام والذهاب ، ومن هذا قوله تعالى (قاصدعُ
بما تُؤْمَرُ) والصدع من صفات الأجسام ، يُقال انْصَدَعَ الإِبريقُ
وَالقَارُورَةُ ، وقد استُعير ههنا لوضوح أمر الرسول صلى الله
عليه وسلم فيما جاء به من الحق وإظهار النبوة ، والجامعُ بينهما
هو التفرقة بين الحق والباطل وإزالة التباس أحدهما بالآخر ،
ومن هذا قوله تعالى (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) فالزلزلةُ
حقيقتها هي الاضطراب في الأجسام ، وقد استُعيرت ههنا
للفشل والاضطراب في الأحوال ، والجامعُ بينهما هو تفسيرُ
الأحوال ، وهكذا قوله تعالى (فَتَبَدُّوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ) حقيقة
التبدُّ إنما يكون مستعملاً في طرح الشيء من أعلى إلى أسفل ،
ثم استعمل مجازاً على جهة الاستعارة في إلقاء ما حملوه من
التكاليف عن أنفسهم بترك الامتثال ، والجامعُ بينهما هو
الإعراض عما أُلْزِمُوا بِهِ مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ كُلِّهَا ، إلى غير ذلك
من الاستعارات الرائقة من محسوس بمقول

(الضرب الرابع)

(استعارة المعقول للمحسوس)

ومثاله قوله تعالى (إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَا كُمْ فِي الْجَارِيَةِ) فالطغيان هو التكبر والاستعلاء بغير حق وهما أمران معقولان ، ثم استعير الطغيان للماء ، وهو محسوس ، والجامع بينهما هو الخروج عن الحد في الاستعلاء على جهة الاضرار ، ومن هذا قوله تعالى (بِرِيحٍ صَرَصِرٍ عَاتِيَةٍ) فالعتو هو التكبر ، وهو من الأمور المعقولة ، استعير ههنا للريح ، وهي محسوسة ، والجامع بينهما هو الاضرار الخارج عن حد العادة ، ولتقتصر على هذا القدر من لطيف الاستعارة ففيه كفاية لِمَا أَرَدْنَا ههنا

(النظر الثالث)

(من علوم البيان في أسرار الكناية)

اعلم أن الكناية في لسان علماء البيان ما عوّل عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وحاصل ما قاله هو أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني ، فلا يذكره باللفظ الموضوع له بل يأتي بتاليه ، فيؤمى به اليه ويجمله دليلاً عليه ، وتلخيص ما قاله

هو اللفظُ الدالُّ على ما أريد به بالحقيقة والمجاز جميعاً ، ومثاله قولهم : فلانٌ كثيرٌ رَمَادٍ القِدْرِ ، فإن هذا الكلام عند إطلاقه قد دلَّ على حقيقته ومجازه معاً ، فإنه دالٌّ على كثرة الرماد ، وهو حقيقته ، وقد دلَّ على كثرة الضيفان ، وهو مجازه ، وهذا يُخالف الاستعارة ، فانك اذا قلت : جاءني الأسدُ ، وأنت تريدُ الإنسان ، فانه دالٌّ على المجاز لا غير ، والحقيقة متروكةٌ ، وهذه هي التفرقةُ بين الكناية والاستعارة ، والتفرقة بين التعريض والكناية ، هو أن الكناية دالةٌ على ما تدلُّ عليه بجهة الحقيقة والمجاز جميعاً ، بخلاف التعريض ، فانه غير دالٍّ على ما يدلُّ عليه حقيقة ولا مجازاً ، وانما يدلُّ عليه بالقرينة ، فافترقا ، وأمثلة الكناية كثيرة في كتاب الله تعالى ولكننا نقتصر منها على قوله تعالى (وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) فهذه الآية الكريمة قد اشتملت على اسرارٍ في الكناية قد أشرنا اليها ورَمَزْنَا الى مقاصدها في قاعدة الكناية من الكتاب ، ومن ذلك قوله تعالى (كَانَا يَا كُلَّانَ الطَّعَامِ) فهو دالٌّ على ما وُضِعَ له في أصله من إفادته لحقيقة الأكل ، لكنه مقصودٌ به قضاء الحاجة ، وهو مجازٌ في حقه ، فلهذا قلنا بأن

الكناية دالة على حقيقة الكلام ومجازه ، ومن ذلك قوله تعالى (وَأَوْزَنَّاكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوُّهَا) فقوله (وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوُّهَا) كما يحتمل الحقيقة وهي الارض المنبئة فهو يحتمل أن يراد به المجاز ، وهو الفروج التي ملكهم إياها بالاسترقاق ، فهذا أحل الوطاء ، ويصدق هذه الكناية قوله تعالى (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَثُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) فأما التعريض فهو كما أشرنا إليه دال بالقرينة وليس دالا على حقيقة ولا مجاز ، وهذا كقوله تعالى في قصة ابراهيم عليه السلام (قَالُوا أَأنتَ فَعَلْتَ هَذَا بآلِهِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) فهذه الآية إنما وردت كنايةً وتعريضاً بحالهم ، وتهكماً واستهزاءً بعقولهم ، ولم يرد اسناد الفعل الى كبيرهم فذلك مستحيل لكونه جمادا ، ولكنه أراد التسفيه لحلوهم ، والاستضعاف لعقولهم ، كأنه قال : يا جهال البرية ، كيف تعبدون ما لا يسمع ولا يعقل ولا يُجيب سؤالا ولا يُحيز جوابا ، وتجعلونه شريكا لخالق السماء والارض في العبادة ، فان كان كما تزعمون فهو إنما فعله كبيرهم فاسألوهم ان كانوا ينطقون ، ومن ذلك قوله تعالى (إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ

يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ) فهذه الآية إنما وردت على جهة التعريض بحال الكفار من عبدة الأوثان والأصنام ، وأن من هذا حاله في الضعف والهوان والعجز كيف يستحق أن يكون معبودا ، وأن توجهه إليه العبادة ، وهو لا يستنقذ شيئا من أضعف الحيوانات ، ولا يقدر على دفعه لو أراد به سوء ، فهذه في دلالتها على ما تدل عليه لم تثبت عليهم في النعي شيئا ، ولا تركت عليهم بقية في نقص عقولهم ، والازدراء بأحلامهم ، والتسفيه لما هم عليه من ذلك ، فصدر الآية بما هو المقصود على جهة التأكيد بقوله (إن الذين تدعون من دون الله) ولم يقل ان هذه الأوثان ، تقريراً بالصلة والموصول لما هم عليه من اتخاذهم شركاء ، واسم الأوثان والأصنام لا يؤدي هذا المعنى ، ثم عقبها بالنفي على جهة التأكيد بلن في المستقبل بقوله (لن يَخْلُقُوا ذُبَابًا) دلالة على العجز وإظهاراً في أن من هذا حاله فلا يستحق أن يكون معبوداً ، ولا يستأهل الشركة في الإلهية ، ثم بالغ في استحالة الخلق منهم للذباب بقوله تعالى (ولو اجتمعوا له) لأن بالاجتماع تكون المظاهرة

حاصلة ، فإذا كان الإيَّاسُ من خَلْقِهِ مع الاجتماع ، فهو مع
الانفراد أحقُّ لا محالة ، ثم أكد ذلك بقوله (وَإِنْ يَسْلُبُهُمُ
الذَّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِدُوهُ مِنْهُ) يشير بذلك الى أنهم عاجزون
عن خلق الذباب وتديره نهاية العجز ، ويدل على ذلك أنهم
لو أخذ منهم الذباب شيئاً على جهة السلب والاستيلاء ما
قدروا على أخذه والاتصار منه ، وهذا هو النهاية في تقاصر
الهمم وحقارتها وأنهم في الحقيقة جامعون بين خصلتين ، كل
واحدة منهما كافية في العجز ، فضلاً عن اجتماعهما ، إحداهما
عدم القدرة على خلق الذباب ، والثانية عدم الانتصار منه إذا
رام أخذ شيء منهم ، وخالصة هذا الكلام وغايته ، أنه
يستحيل عليهم بإدخال النقص في حُومهم وضلالهم عن الحق
فيما جاءوا من عبادة هذه الأصنام ، أن أذل المخلوقات
وأحقرها وأضعفها حالة ، وأصغرَها حجماً ، يقهرها ويسلبها
ويأخذ متاعها لا تتصر منه ، وأدخل من هذا في العجز أنه
قادرٌ على سلبهم فلا يمتنعون منه ، ثم قال (ضَعْفَ الطَّالِبِ
والمطلوب) فمقَّب هذه الآية دلالة على الاستواء في الضعف
بالإضافة الى جلال الله تعالى وعِظَم قدرته وأن الكل ، من
الذباب والأصنام ضعيفةٌ حقيرةٌ ، بل لا تمتنع أن يكون

الذباب أتمّ خلقاً لكونه حيواناً قادراً ، والأصنام جماداً لا حراكَ بها ، ولا شكَّ أن خلق الحيوان أتمّ من خلق الجماد وأكمل حالةً ، وحكى عن ابن عباس : أنهم كانوا يَطلُّون الأصنام بالزعران ، ويضعون على رؤوسها العسل ، فيأتي الذباب فيقع على رؤوسها من الكوى فلا تنتصر منه ، ثم قال : (ما قَدَرُوا اللهَ حقَّ قَدْرِهِ) في ادعاء الشركة بينه وبين الأصنام في استحقاق الإلهية والعبادة ، فجعلها ختاماً لما قدم من حكاية حالهم في نهاية الضعف والعجز ، ولتقتصر على هذا القدر من التنبية على ما اشتملت عليه هذه الآية ، وتحتها من الاسرار واللطافة ما لو ذكرناه لسودتنا أوراقاً كثيرة ولم نذكر منه أطرافاً .

(النظر الرابع)

(من علوم البيان في ذكر التمثيل)

أعلم أن التمثيل نوعٌ من أنواع البيان . وهو مخالف للتشبيه ، فإن التشبيه إنما يكون في المظهر الأداة ، وهذا نوع من الاستعارة ، وهو محدود من أنواع المجاز ، وإنما قلنا انه من الاستعارة من جهة أن الاستعارة حاصلةٌ فيه ، وإنما تقع التفرقة من جهة أن الوجه الجامع ، إن كان منتزعاً من

عدّة أمور فهو التمثيل ، وان كان مأخوذاً من أمر واحد فهو الاستعارة ، ثمّ إنه قد يتفاوت في الحسن ، لأنّه يستعمل على وجهين : أحدهما أن لا يظهر وجه التشبيه في الاستعارة ، بل يكون تقدير التشبيه فيها عسراً صعباً ، فإذا حاله يمدُّ من أحسن الاستعارة وهذا كقوله تعالى (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) وقوله تعالى (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) فإذا حاله استعارة لا يظهر فيها وجه التشبيه ، فلو أردت التكلّف في إظهار وجه المشابهة لخرج الكلام عن حدّ البلاغة ، وكلّما ازدادت الاستعارة خفاءً ازدادت حسناً ورونقاً ، وهذا هو مجراها الواسع المطرد ، وثانيهما أن يكون هناك شبهة ومشبه به من غير ذكر أداة التشبيه ، فإذا حاله من الاستعارة دون الأول في الحسن ، والتمثيل في القرآن كقوله تعالى (صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) فالآية إنّما جاءت مسوّقة على أنّ حال هؤلاء الكفار قد بلغوا في الجهل المفرط والعمى المستحكيم في الإضرار والجحود على ما هم عليه من الكفر والعناد ، بمنزلة من هو أصمّ أبكم أعمى ، فلا يهتدى إلى الحق ولا يزعوى عما هو عليه من الباطل ، ومنه قوله تعالى

(أَفْرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَّمَ
عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً) فحاصل الأمر
أن كلَّ مَنْ انقاد لهواه ، وأعرض عن حكم عقله في كلِّ
أحواله ، وصار العقل مُنقاداً في حكمة الدلِّ موطوءاً بقدمِ
الهوى ، فإنه ينزل فيما هو فيه منزلة مَنْ خَتَّمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ
وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ، فهو معرضٌ عما يأتيه من الحقِّ
صَادِفٌ عَنْهُ وَهَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (خَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى
سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً) فما هذا حاله معدودٌ في التمثيل ،
وتقريره أنهم لما نكصوا عن قبول الحقِّ وأعرضوا عما جاء به
الرسولُ من نور الهدى ، صاروا في حالتهم هذه بمنزلة مَنْ
خَتَّمَ عَلَى قَلْبِهِ وَسَمْعِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ، فمن هذا حاله
لا اهتداء له إلى الحقِّ ولا طريقَ إليه ، فهكذا حال التمثيل
في جميع مجاريه يكون مخالفاً للتشبيه المظهر الأداة ، ومخالفاً
للاستعارة أيضاً ، فيكون على ما ذكرناه من أحد نوعي
الاستعارة ، وهو الذي يكون الوجه الجامع منتزعا من عدة
أمر ، وإذا وقفت على حقيقة الأمر فيه فلا عليك في
التلقيب ، وفيما ذكرناه كفايةً في التنبية على ما أردنا ذكره

من العلوم البيانية مع ماسلف ذكره في أول الكتاب ، والله
الموفق للصواب

(القسم الثالث)

(من علوم البلاغة علم البديع)

اعلم أن هذا الفن من التصرف في الكلام مختص
بأنواع التراكيب ، ولا يكون واقعا في المفردات ، وهو خلاصة
علمي المعاني والبيان ومصاص سكرهما ، وقد قررنا فيما سبق
ماهية الفصاحة والبلاغة . فأغنى عن ذكرهما

وعلم البديع هو تابع للفصاحة والبلاغة ، فإذا هو صفو
الصفو وخلاص الخلاص ، وبيان ذلك هو أن العلوم الأدبية
بالإضافة إلى حاجته إليها وترتبها عليها على خمس مرات ، كل
واحدة منها أخص من الأخرى ، وهو الغاية التي تنتهي إليه
كلها إذ (لَيْسَ وَرَاءَ عِبَادَانَ قَرْيَةٌ)

(المرتبة الأولى علم اللغة)

وهو علم الألفاظ المجردة الموضوعية للدلالة على معانيها
المفردة كالإنسان ، والفرس ، والجدار ، وغير ذلك ، فإنه لا
يستفاد منه إلا ما ذكرناه من المعاني المفردة من غير زيادة عليه

(المرتبة الثانية علم التصريف)

وهو علمٌ جليلٌ القدر من علوم الأدب متعلِّقٌ العلم بتصحيح الألفاظ ، وهو أخص من علم اللغة ، لأن متعلِّقهُ ليس الآسلامة الألفاظ ومعرفة أصليتها من زائدها ، وصحيحها من عليها ، وإجراء إعلالها على القوانين المألوفة

(المرتبة الثالثة علم الإعراب)

وهو أخص مما سبقه ، لأن ما سبقه من علم اللغة والتصريف ، يختصان بالامور المفردة ، وهذا يختص بالكلم المركبة ، لأن الإعراب لا يُستحقُّ إلا بعد العقد والتركيب ، فمن أجل ذلك كان أخص حُكماً فيهما لما ذكرناه ، ومحصولهُ فائدة التركيب وهو إفادة الكلام

(المرتبة الرابعة علم المعاني)

وهو أخص من علم الإعراب من جهة أن علم الإعراب تحصلُ فائدته بمطلق التركيب ، وعلم المعاني له فائدة ورآء ما ذكرناه من التركيب ، وهو ما يتعلق بالأموال الخبرية ، من تعريفها ، وتنكيرها ، وتقديمها ، وتأخيرها ، وفصلها ، ووصلها ،

وبالأُمور الطليبة الإِشائيةِ ، كالأوامر ، والنواهي ، والتمني ،
والترجي ، والدعاء ، والنداء ، والعرض ، فالنظرُ فيها أخصُّ
من النظر في علم الإِعراب كما ترى

(المرتبة الخامسة علمُ البيان)

وهو أخص من علم المعاني ، لأنَّ حاصل دلالاته على
ما يدلّ عليه ، ليس من جهة الإِشياء ، ولا من جهة الخبر ،
ولكن من دلالة أخص من ذلك ، وهي دلالة اللفظ على
معناه ، إمّا بحقيقته ، بتشبيهه ، أو غير تشبيهه ، وإمّا من جهة
مجازه ، إمّا بطريق الاستعارة ، أو بطريق الكناية ، أو بطريقة
التمثيل كما مرّ تقريره ، وهي التي تكسبُ الكلام الذوق والحلاوة ،
والرونق والطلاوة ، في البلاغة والفصاحة ، فإذا تمهدت هذه
القاعدة ، فاعلم أن علم البديع حاصله معرفة مقصود بلاغة
الكلام وفصاحته ، وهذا لا يحصلُ بتمامه وكماله إلا بإحراز
ما سلف من العلوم الأدبية ، فهو خلاصتها وصفوها وتقاوتها ،
وهي وُصلةٌ إليه ، وأنا الآن أعلو ذرّوةً لا ينالُ حضيضها
في ضرب مثال لهذه العلوم من الأمثلة الحسنّة ، يظهرُ به
جرهها ويروقُ حسنّها ، فأقول هذه العلوم الأدبية بمنزلة

عقدِ نفيس مؤلف من الدرر والآليءُ سالمةً جواهره من
الصدع والانشقاق ، مؤلفٍ تأليفاً بديعاً ، فتارةً يجعلُ طوقاً
في العنق ، وتارةً إكليلاً على الجبين ، وتارةً يكونُ وشاحاً
على الخصرِ ، موضوعاً على شكلٍ يتلأئمُ تأليفه ، فالكلمُ اللغوية
المفردةُ بمنزلة الآليءِ والدررِ المبددةِ ، وعلم التصريف هو
سلامته عن الشقوق والانصداع ، وتأليفها هو بمنزلة علم
الاعراب ، فاذا جعلتُ طوقاً ، أو إكليلاً ، أو قرطاً ورعائناً ،
فهو بمنزلة علم المعاني ، فاذا جعلتُ الإكليلُ على الجبين ،
وجعلتُ الطوقُ في العنق ، والقرطُ في الأذن ، فهو بمنزلة علم
البيان ، فاذا جعلتُ الإكليلُ على الجبين مَطَوَّلاً بطوله ،
والطوقُ على تدويرِ العنق ، وجعلتُ على المساحة اللاتقة
بابسها ، كانت بمنزلة علم البديع ، ألا ترى أنه لو وُضع الإكليلُ
معتزلاً على الحدِّ ، لم يكن ملاءماً لحقيقة تأليفه ، فكلُّ واحدٍ
من هذه العلوم على محالٍ ومنزلةٍ في الحاجة منها ، كما فصلته لك
كما أن كلَّ واحدة من هذه المزايا في العقدِ على حَظٍّ ومرتبةٍ
فيه ، بحيث لو أُخِلَّ بها ، فأتَ الغرضُ المقصود به ، فهذا هو
المثال الكاشف عن حال هذا العلم بالإضافة الى العلوم الأدبية ،
وهو مطابقٌ لما ذَكَرْتُ من العقدِ المؤلف على الحد الذي

قرّرتَه ، فليكن من الناظر تأمله بعين الإِصاف ، فإذا عرفت هذا فلنذكر علم البديع وأسراره ، وهي منقسمةٌ إلى ما يكون متعلقاً بالفصاحة اللفظية ، وإلى ما يكون متعلقاً بالفصاحة المعنوية ، فهذان طرفان نذكر ما يتعلّق بكلّ واحد منهما من الأمثلة والله تعالى الموفق للصواب

(الطرف الاول)

(في بيان ما يتعلّق بالفصاحة اللفظية)

أعلم أنا إنّما جعلنا هذا الطّرف متعلّقه الفصاحة اللفظية ، لما كان أمره وشأنه متعلّقاً بالألفاظ ومُشاكاة الكليم وازدواج الألفاظ ، فلاجل هذا جعلناه متعلّقاً باللفظ ، وجملة ما نذكر من ذلك ضروبٌ عشرة

(الضرب الأول منها التجنيس)

وهو على تنوّعه عبارةٌ عن اتّفاق اللفظين في وجهٍ من الوجوه مع اختلاف معانيهما ، وهو عظيمُ الموقع في البلاغة ، جليلُ القدر في الفصاحة ، ولولا ذلك لما أنزل الله كتابه المجيد على هذا الأسلوب ، واختاره له كغيره من سائر أساليب الفصاحة ، ثم ينقسم إلى كاملٍ ، وإلى ناقصٍ ، فالكامل هو

أن تتفق الكلمتان في الوزن والحركات والسكنات ، ويقع الاختلاف في المعاني ، ولم يقع في كتاب الله تعالى تجنيسٌ كاملٌ إلا في قوله تعالى (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ) وأما الناقصُ فأبنيته كثيرة ومضطرَّ بآته واسعةٌ ، فمنه التجنيسُ الناقصُ ، وهو أن تكون إحدى الكلمتين مشتملةً على لفظ الأخرى مع زيادة ، ومثاله قوله تعالى (والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق) فزيادة الميم في المساق هو الذي أوجب كونه جناساً ناقصاً ، وهذا يقال له (المدَّيل) أيضاً ، ومنه (المصحف) وهو أن تتفق الكلمتان خطأ لا لفظاً ، ومثاله قوله تعالى (وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) ومنه (المضارع) وهو أن تتفق الكلمتان في حرف واحد ، سواء وقع أولاً أو آخرًا أو وسطاً ، ومثاله قوله تعالى (فإذا جاءهم أمر من الأمن) فقد اتفق الأمر والأمن ، في الهمزة والميم ، ومنه (المُتوازن) وهو أن تتفق الكلمتان في الوزن ويختلفا فيما عداه ، ومثاله قوله تعالى (ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة) ومنه (المعكوس) ومثاله قوله تعالى (كل في فلك)

ومعنى العكس في هذا أنه يُقْرَأُ مِنْ آخِرِهِ كَمَا يُقْرَأُ مِنْ أَوَّلِهِ
ونحو قوله تعالى (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ) وقد يجيء العكس على غير
هذا في الكلم في مثل قولهم (عاداتُ الساداتِ ساداتُ
العادات) ومنه (الاشتقاقى) وهو أن تتفق الكلمتان في
معنى واحدٍ يجمعُهُما ، ومثاله قوله تعالى (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ
الْقَيِّمِ) وقوله تعالى (وَجَنَّتِ الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ) وقوله تعالى
(فَطَرَةَ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) ونحو قوله تعالى فَرَوْحٌ
وَرَيْنَحَانٌ) فهذا ما أردنا ذكره من التجنيس

(الضرب الثانى التسجيحُ)

وهو فى كتاب الله تعالى أكثرُ من أن يُعدَّ ويُحصى ،
وهو فى النثر نظير التقيفة فى الشعر ، ويردُّ تارةً طويلاً ،
وتارةً قصيراً ، ومرةً على جهة التوسط ، فهذه وجوهٌ ثلاثة ،
أولها القصير ، كقوله تعالى فى سورة المدثر (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ
وَيَبَّابِكْ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ) ، الى آخر الايات بعد قوله
(يَا أَيُّهَا المدثرُ قُمْ فَأَنْذِرْ) وقوله تعالى (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى
مَا ضَلَّ صَاحِبِكُمْ وَمَا غَوَى وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا

وَخَىٰ يُوحَىٰ) وثانيها الطويل ، ومثاله قوله تعالى في سورة
المُلْك (الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ
عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ، الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا
مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ
تَرَىٰ مِن فُطُورٍ) وثالثها أن يكون متوسطًا ، ومثاله قوله
تعالى (لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيْعٍ لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي
مِن جُوعٍ) وقوله تعالى (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ
خَلَقْتَنَّا وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ) وأكثر العلماء على
حُسْن استعماله ، ولهذا وَرَدَ الْقُرْآنُ عَلَى اسْتِمَالِهِ ، وَمِنْهُمْ
مَنْ أَنْكَرَهُ ، ثُمَّ إِنَّ الْفَوَاصِلَ الَّتِي تَكُونُ مَقْرَرَةً عَلَيْهَا
الْأَيُّ ، أَقْلُهَا فَاصِلَتَانِ ، وَيُرْدَانُ عَلَى أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٌ ، أَوْلَاهَا أَنْ
تَكُونَ مُتَسَاوِيَتَيْنِ فِي أَنْفُسِهِمَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ ،
وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ، فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ،
فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا) وقوله تعالى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا
السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وثانيها أن تكون الفقرة الثانية أطول من
الأولى ، ومثاله قوله تعالى (بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ
كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ، إِذَا رَأَوْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ

سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا ، وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا
مُقَرَّبِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا) فالثانية كما ترى أطولُ من
الأولى ، وثالثها عكسُ هذا ، وهو أن تكون الثانية أقصرَ
من الأولى ، وهو معيبٌ عند جماهير أهل هذه الصناعة ،
ولا يكاد يوجد من هذا الضرب شيءٌ في القرآن ، وإنما
أكثرُ وروده على الوجهين الآخرين

(الضرب الثالث لزوم ما لا يلزم)

ويقال له الإِعْنَاتُ أيضًا ، وقد ورد في كتاب الله تعالى ،
وحاصله أن يلتزم النَّائِرُ حرفًا مخصوصًا مع اتفاق الكلمتين
في الأعجاز ، ومثاله قوله تعالى (وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ)
فالتزم وجُود الواو مع التزام الراء في آخر السجعتين ، ونحو
قوله تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ
عَلَقٍ) وقوله تعالى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا
تَنْهَرْ) وقوله تعالى (فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنضُودٍ) وهو
كما يرد في النثر ، فهو واردٌ في النظم ، وقد ذكرنا أمثله فيما
تقدم فأغنى عن التكرير

(الضرب الرابع ردّ المعجز على الصدر)

وهو أن يأتي في آخر الكلام بما يوافق أوله ومثاله قوله تعالى (وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ) وقوله تعالى (فَلَا تَضْرِبُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى) فهذه أمثلة لردّ المعجز على الصدر مع الزيادة ، وقد يكون الاتفاق على جهة المساواة ، كقولهم الحيلة ترك الحيلة ، والقتل أنفى للقتل

(الضرب الخامس المطابقة)

ويقال له الطباق أيضا ، والتضاد ، والتكافؤ والمقابلة وحاصله الإتيان بالنقيضين والضدين ومثاله قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ) فانظر الى ما تضمنته هذه الآية من المقابلات الحالية ، والمتضادات المتكافئة ، فالأمر قد اشتمل على ثلاث مقابلات ، والنهي قد اشتمل على عكسها وضدّها ، ثم إن الأمر في نفسه يقتضى النهي كما ترى ، وقوله تعالى (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا

فالأمر يقتضى النهى، والعبادة تُقيضُها الشرك، الى غير ذلك من
التقابل العجيب الذى اشتمل عليه القرآن
(الضرب السادس الترصيع)

وهو من علم البديع بمحلّ ومكان رفيع، ولم يرد فى القرآن
شىء منه على علوّ قدره وظهور بلاغته، وهو قليلٌ نادرٌ لصعوبة
الأمر فيه، ولولا ما ورد من اختلاف الجمعين فى الأبرار،
والفُجّار، وفى قوله (لنّى نعيم) لكان ترصيعا فى قوله تعالى
(إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ) فانه لو أُبدل
الفجار بلفظ يوازن الأبرار وأُبدل لفظ فى، لكان ترصيعا،
لكن لما ورد هكذا لم يُعدّ ترصيعا، فلو قال مثلا: إِنَّ الْأَبْرَارَ
لَفِي نَعِيمٍ، وان الأشرار لمن جحيم، لكان ترصيعا، ولكنه جمع
الفُجّار، للكثرة وجمع الأبرار، للقلّة، فأخرجه عما يرد من
الترصيع تنبيها على قلّة أهل الإيمان وكثرة أهل الفجور، وقد
عرفت مثاله لو ورد على ما قلناه

(الضرب السابع اللف والنشر)

وهو ذكرُ الشئتين على جهة الاجتماع مطلقين من غير
تقييد، ثم يرمى بما يليق بكل واحدٍ منهما اتسالا على قرينة

السامع ، بأن يُلْحَقَ بكلِّ واحدٍ منهما ما يستحقُّه ، ومثاله قوله تعالى (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) فجمع أولاً بين الليل والنهار بواو العطف ثم إنه بعد ذلك أضاف الى كلِّ واحدٍ منهما ما يليق به ، فأضاف السُّكُونَ الى الليل ، من جهة أن تصرَّفَ الخلق يَقلُّ ليلًا لا جَلَّ ما يعترهم من النوم ، ثم قال بعد ذلك (وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) أضافه الى النهار ، لأنَّ ابتغاء الارزاق إنما يكون نهارًا بالتصرّف والاحتياج ، واكتفى في البيان والتفصيل بما يظهر من قرينة الحال في معرفة حكم كلِّ واحدٍ منهما كما مرَّ بيانه

(الضرب الثامن الموازنة)

وهو اتفاق آخر الفقرتين في الوزن ، وإن لم يتجانسا في الأحرف ، ومثاله قوله تعالى (وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) فقوله المستبين ، والمستقيم ، وزنهما واحدٌ كما ترى ، ونحو قوله تعالى (لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا) ثم قال بعد ذلك (وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا) فالعزُّ والضدُّ مستويان في الزنة ، وهكذا قوله تعالى (تَوَزَّهُمْ أَزًّا) مع قوله (إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عِدًّا) وهو كثير الورد في كتاب الله تعالى

(الضرب التاسع المقابلة)

وحاصلها مقابلة اللفظ بمثله ، ثم هي تأتي على وجهين ،
أحدهما مقابلة المفرد بالمفرد ، ومثاله قوله تعالى (هَلْ جَزَاءُ
الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) وقوله تعالى (مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ
كُفْرُهُ) وقوله تعالى (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) وثانيهما
مقابلة الجملة بالجملة ، ومثاله قوله تعالى (وَمَكْرُؤًا وَاكْرَأُوا
اللَّهُ خَيْرٌ لِّمَنْ كَرِهَ) وقوله تعالى (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا
أُضِلُّ عَلَى نَفْسِي) فها هذا حاله من المقابلة في الوجهين جميعاً له
جظ في البلاغة ، ومقصدٌ عظيمٌ لا يخفى على من له أدنى
ذوق مستقيم

(الضرب العاشر الترديد)

وفائدته أن تُوردَ اللفظة لمعنى من المعاني ، ثم تُردُّها
بعينها وتُعلَّقَ بها معنى آخر ، ومثاله قوله تعالى (حتى نُؤْتِي
مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ، اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ)
وهو كثيرٌ دَوْرُهُ في المنظوم والمنثور من كلام الفصحاء ، وقد
يحصل في مصراع واحدٍ كما قال بعض الشعراء
ليسَ بما ليسَ به بأسٌ بأسٌ

ولا يضرُّ المرءَ ما قال الناس

فانظر الى تكرير هذه اللفظة وترديدها ، وإفادتها لمعانٍ
مختلفة ، ولنقتصر على هذا القدر من الفصاحة اللفظية
(الطرف الثاني)

(في بيان ما يتعلق بالفصاحة المعنوية)
وإنما أوردنا هذا بياناً للفصاحة المعنوية لما كان متعلقاً
بالمعاني دون الألفاظ ، وجملة ما نورده من ذلك ضروبٌ
عشرة ، ففيها كفاية في غرضنا

(الضرب الأول التميم)

وهو الإتيانُ بجملةٍ عَقِيبِ كَلامٍ متقدِّمٍ لإفادة التوكيد
له والتقرير لمعناه، ومثاله قوله تعالى (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا
وَهُمْ يُجَازَى الْآ كَافُور) فقوله (وهل يجازى) إنما ورد
على جهة التوكيد لما مضى من الكلام الأول ، وقوله تعالى (وما
جعلنا لبشرٍ من قبلك الخُلْدَ) ثم قال (أفأين متَّ فهمُ
الخالِدُونَ) فأورده على جهة توكيد الكلام الأول ، ثم قال
(كلُّ نفسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ) تأكيداً ثانياً لما سلف من الجملة
الأولى والله أعلم بالصواب

(الضرب الثاني الائتلاف والملائمة)

وهو أن يكون اللفظ ملائماً للمعنى ، فإذا كان الموضعُ
موضعا للوعد والبشارة ، كان اللفظُ رقيقاً ومثاله قوله تعالى
(يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ
مُقِيمٌ) وقوله تعالى (نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَقَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرٌ الْمُؤْمِنِينَ)
فانظر الى هذه الألفاظ ، كيف رقت وكان فيها من السلاسة
ما لا يخفى ، وإذا كان الموضع موضعا للوعيد والندارة ، كان
اللفظ جزلاً ، ومثاله قوله تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ
فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا) وقوله تعالى
(وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)
فانظر الى التفاوت بين المقامين في الجزالة ، والرتقة ، وكلُّ
واحد منهما ملائمٌ للمعنى الذي جيء به من أجله ، وهكذا تجد
الفاظ القرآن على هذه الصفة ، وهذا إنما يُدرك بالقريحة
الصافية ، والذوق السليم

(الضرب الثالث الجمع والتفريق)

وهما أيضا من أوصاف البلاغة ، فأما الجمعُ فكقوله تعالى

ج ٣٣ م - ٤٦ - (الطراز)

(زِينٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ
الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ
وَالْحَرْثِ) وقوله تعالى (الْعَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ) فهذه الامور قد جمعها،
وأما التفريقُ فكقوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ ،
وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ) وقوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ
وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ الْآيَةَ ، وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي
رَحْمَةِ اللَّهِ) الى غير ذلك من أفاين الجمع والتفريق ، وهما
كثيرا الورود في كتاب الله تعالى

(الضرب الرابع التهكم)

وهو إنما يكون عن شدة الغضب ، ومثاله قوله تعالى
(فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) فالبشارة إنما تُورَدُ في الامور السارة
الذيذة ، وقد أوردتها هنا في عكسها تهكما بهم وغضباً عليهم،
ونحو قوله تعالى (إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ) فالغرض من
مقصودهم إنك السفية الجاهل ، ولكنهم أخرجوه على هذا
المخرج تهكما به ، وإِنزَالاً لدرجة عندهم ، ووروده في القرآن
أكثر من أن يُحصى على أفاين مختلفة، وقد أشرنا اليها فيما سبق

(الضرب الخامس التسجيل)

وهو عبارة عن تطويل الكلام لإفادة مدح أو ذم ،
ومثاله الآيات الواردة في عبادة الأوثان والاصنام ، فإن الله
تعالى ما ذكرهم إلاّ وسجّل عليهم بالنعى لأفعالهم والذم
لمقاتلهم ، والاستهجان لعقولهم ، والإيزال لدرجاتهم ، وهذا
كقوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ
أَمْثَلُكُمْ) وقوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا
لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ) فهذا كله مثال في تسجيل الذم ، وأما
التسجيل في المدح ، فكالآوصاف التي ذكرها الله وأطنب
في شرحها في حق أهل الإيمان ، كآيات التي في فواتح سورة
البقرة في صفة المتقين ، والآيات التي في صدر سورة المؤمنين ،
فهذا كله معدود في التسجيل

(الضرب السادس الإلهاب والتهيج)

وهما عبارتان عن الحث على الفعل لمن لا يخلو عن
الاتيان به ، وعلى ترك الفعل لمن لا يتصور منه تركه ، ومثاله
قوله تعالى (لَنْ أَشْرَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَنْ كُونَنَّ مِنْ

الْخَائِبِينَ) وقوله تعالى (بَلِ اللّٰهِ فَاَعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ)
(فَاعْبُدِ اللّٰهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) وقوله تعالى (فَأَقِمْ وَجْهَكَ
لِلدِّينِ حَنِيفًا) وقوله (فَأَسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ) وقوله تعالى (وَلَا
تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ) فهذا كله واردٌ على جهة الحث لرسول
الله صلى الله عليه وسلم والتحذير له عن مَوَاقِعَ هذه الافعال

(الضرب السابع التلميح)

وهو عبارة عن الإشارة في أثناء الكلام الى الأمثال
السائرة، ومثاله قوله تعالى (كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ) وقوله تعالى
(فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ) وقوله (كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَمْخُلُ أَسْفَارًا)
فما هذا حاله إذا ورد في الكلام فإنه يَكْسِبُهُ بلاغةً ورشاقةً،
ويزيده وضوحاً ويصير كالشامة في بدن الإنسان ويزيده في
الأذهان قبولاً ونضارةً

(الضرب الثامن جودة المطالع والاستفتاحات للكلام)

أعلم أن ما هذا حاله تتفاوت الناس فيه كثيراً، فإنه
إذا كان حسنا كان مفتاحا للبلاغة، وديباجة للبراعة، ولهذا
فإنك تجد الافتتاحات في القرآن الكريم على أحسن ما يكون
وأبلغه، للملائمة المقصود بالسورة من إيقاظ كقوله تعالى (يَا أَيُّهَا

المزمل ، يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ، يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ، يَا أَيُّهَا
النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ، وغير ذلك ، أو بشارة كقوله تعالى (قَدْ أَفْلَحَ
الْمُؤْمِنُونَ) أو إنذار كقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا
رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) وهكذا جميع السور
فإنها دالة على المقصود في الابتداء

(الضرب التاسع التلخيص)

وهو عبارة عن الخروج الى المقصد المطلوب عقيب ما
ذكره من قبل ، ومثاله قوله تعالى في سورة المدثر (يَا أَيُّهَا
الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ) ثم تلخص بعد ذلك الى ما هو المقصود
بقوله (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) فلما اتَّعَظَ الرسول بالأمر
بالإنذار ، عقبه بالوعيد الشديد للوليد بن المغيرة بقوله (ذَرْنِي
وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) الى آخر الآيات وهكذا في كل سورة
تجده يتلخص الى المقصود بأعجب خلاص كما قال تعالى في
سورة النور (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا) ثم تلخص يذكر
حكم الزانية والزاني الى ما هو المقصود بعد ما قدم ما قدمه من
ذكر السورة المفروضة المحكمة

(الضرب العاشر الاختتامات)

وهو عبارة عن تَوَخَّى المتكلم ختم كلامه بما يُشعرُ بالنجاح والتمام لغرضه ، وهذا تجدهُ في القرآن على أحسن شيء وأعجبه ، فإن الله تعالى ختم سورة البقرة ، بالدعاء ، والإيمان بالله تعالى والتصديق لرسله ، وختم سورة آل عمران بالتنبيه على النظر في المخلوقات والأمر بالصبر والمُصابرة والمُرابطة الى غير ذلك من جميع السور ، فإنك تجدها ملائمةً ، وتجدُ المطالعَ والمقاصدَ والخواتيمَ كلها مسوقة على أعجب نظام وأكمله ، ولنتقصر على هذا القدر من تعريف ما وقع من علم البديع في كتاب الله تعالى، وقد أشرنا الى هذه الاساليب في أوّل الكتاب بأكثر من هذا وقررناه بالأمثلة ، فاغنى عن الاطالة

(خاتمة لما أوردناه في هذا الفصل)

أعلم أن المقصود بما ذكرناه هو بيان أن القرآن في أعلا طبقات الفصاحة وقد مهّدنا طريقه ، وذكرنا أنه حاصلٌ على الوجوه اللائقة بالبلاغة والاسرار المتعلقة بالفصاحة بحيث لا تُتصور في غيره إلا وهي فيه أتم وأخلق، ولا توجد في غيره

الا وهي فيه أقدم وأسبق، وما ذاك إلا لأنه لم تصغه أسلات
الألسنة، ولا أنضج بنار الفكرة، وإنما هو كلام سماوي
ومعجز إلهي، ما زالت رجال الخواطر الذكية معقولة بفنائه
لتطلع على رؤوسه، وما برحت الأنظار الصافية. أسورة في
رق منك لتقع على أدنى جوهر كنوزه، فأبى الله من ذلك
إلا ما سمح به للخاصة من أوليائه، والمرموقين بعين المحبة
والمودة من أصفياه، الذين شغلوا أنفسهم، وأتعبوا خواطرهم
في إدراك سره وتحقيقه، وتمطشوا لتبيل مخزون تلك الأسرار،
فسقوا من صفور حقيقه وجهدوا أنفسهم في إدراكها، وأظلموا
هواجرهم في طلبها حتى صاروا أئمة مقصودين، وسادة معدودين
(والذين جاهدوا فينا لنهديم سبلنا وإن الله لمع المحسنين)
ونخوض الآن في الكلام في إعجاز القرآن بمعونة الله تعالى

(الفصل الثاني في بيان كون القرآن معجزاً)

أعلم أن الكلام في هذا الفصل وإن كان خليقاً بإيراده
في المباحث الكلامية، والأسرار الإلهية، لكونه مختصاً
بها ومن أهم قواعدها، لما كان علامة دالة على النبوة وتصديقاً
لصاحب الشريعة، حيث اختاره الله تعالى بياناً لمعجزته،

وعلمًا دالًّا على نبوته ، وبرهانًا على صحة رسالته ، لكن لا يخفى تعلقه بما نحن فيه تعلقًا خاصًا ، والتصاقًا ظاهرًا ، فان الأخلق بالتحقيق أنا إذا تكلمنا على بلاغة غاية الإعجاز بتضمنه لأقنين البلاغة ، فالأحق هو إيضاح ذلك ، فنظير وجه إعجازه ، وبيان وجه الإعجاز ، وإبراز المطاعن التي للمخالفين ، والجواب عنها ، والذي يقضى منه العجب ، هو حال علماء البيان ، واهل البراعة فيه عن آخرهم ، وهو أنهم أغفلوا ذكر هذه الأبواب في مصنفاتهم بحيث إن واحدًا منهم لم يذكره مع ما يظهر فيه من مزيد الاختصاص وعظم العلة ، لأن ما ذكروه من تلك الأسرار المعنوية ، واللطائف البيانية من البديع وغيره ، إنما كانت وصلة وذريعة إلى بيان السر واللباب ، والغرض المقصود عند ذوى الالباب ، إنما هو بيان لطائف الإعجاز ، وإدراك دقائقه ، واستنهاض عجايبه ، فكيف ساغ لهم تركها وأعرضوا عن ذكرها ، وذكروا في آخر مصنفاتهم ما هو بمنزل عنها ، كذكر مخارج الحروف وغيرها مما ليس مهمًا ، وإنما المهم ما ذكرناه ، ثم لو عذرنا من كان منهم ليس له حظ في المباحث الكلامية ، ولا كانت له قدم راسخة في العلوم الإلهية ، وهم الأكثر منهم

كالتسكاكي ، وابن الأثير ، وصاحب التبيان ، وغيرهم ممن برز
في علوم البيان ، وصبغ بها يده ، وبلغ فيها جدّه وجهده ، فما
بال من كان له فيها اليد الطولى ، كابن الخطيب الرازي ، فإنه
أعرض عن ذلك في كتابه المصنف في علم البيان ، فإنه لم يتعرض
لهذه المباحث ، ولا شتم منها رائحة ، ولكنّه ذكر في صدر
كتاب النهاية كلاماً قليلاً في وجه الإعجاز لا ينفع من غلّة ،
ولا ينفع من علّة ، فاذا تمهد هذا فاعلم أن الذي يدل على إعجاز
القرآن مسلكان

(المسلك الأول منهما)

من جهة التحدّثي ، وتقريره هو أنه عليه السلام تحدّثي
به العرب الذين همّ النهاية في الفصاحة والبلاغة ، والغاية في
الطلاقة والذلاقة ، وهم قد عجزوا عن معارضته ، وكلما كان
الأمر فيه كما ذكرناه فهو مُعْجِزٌ ، وإنما قلنا : إنه عليه السلام
تحدّثهم بالقرآن لما تواتر من النقل بذلك في القرآن ، وقد
نزّلهم الله في التحدّثي على ثلاث مراتب ، الأولى بالقرآن
كلّه ، فقال تعالى (قل لئن اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن
يأتوا بمثل هذا القرآنِ لا يأتونَ بمثله ولو كان بعضهم لبعضِ

ظهيراً) الثانية بعشر سُورٍ منه كما قال تعالى (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ
قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ) الثالثة بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ
كما قال تعالى (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ
دُونِ اللَّهِ) ثم قال بعد ذلك (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) فنفى القدرة
لهم على ذلك بقضية عامة ، وأمرٍ حتمٍ لا تردُّ فيه ، فدلَّت هذه
الآيات على التحدّي ، مرّةً بالقرآن كله ، ومرّةً بعشر سُورٍ ، ومرّةً
بسورة واحدة ، وهذا هو النهاية في بلوغ التحدّي ، وهذا كقول
الرجل لغيره : هَاتِ قَوْمًا مِثْلَ قَوْمِي ، هَاتِ كَنِصْفِهِمْ ،
هَاتِ كَرُبْنَعْمِهِمْ ، هَاتِ كَوَاحِدِهِمْ مِنْهُمْ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُمْ عَجَزُوا
عَنْ مَعَارَضَتِهِ لِأَنَّ دَوَاعِيَهُمْ مَتَوَفِّرَةٌ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ كَلَّفَ الْعَرَبَ تَرْكَ أَدْيَانِهِمْ ، وَحَطَّ رِثَاسَتَهُمْ ، وَأَوْجَبَ
عَلَيْهِمْ مَا يَتَعَبُّ أَبْدَانَهُمْ ، وَيَنْقُصُ أَمْوَالَهُمْ ، وَطَالَبَهُمْ بِعِدَاوَةِ
أَصْدِقَائِهِمْ ، وَصَدَاقَةِ أَعْدَائِهِمْ ، وَخَلَعَ الْأَنْدَادَ وَالْأَصْنَامَ مِنْ
بَيْنِ أَظْهَرِهِمْ ، وَكَانَتْ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، مِنْ أَجْلِ الدِّينِ ،
وَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ مِمَّا يَشُقُّ عَلَى الْقُلُوبِ
تَحْمَلُهُ ، وَلَا سِيَّمَا عَلَى الْعَرَبِ مَعَ كَثْرَةِ حَمِيَّتِهِمْ ، وَعَظِيمِ أَنْفَتِهِمْ ،
وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَنْزَلَ غَيْرَهُ عَنْ رِثَاسَتِهِ ،

ودعاه الى طاعته ، فإنّ ذلك الغير يُحاولُ إبطال أمره بكلّ ما يقدر عليه ويجدُ اليه سبيلا ، ولَمَّا كانت معارضة القرآن بتقدير وقوعها مُبْتَطَلَةً لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم ، علمنا لامحالة قطعا تَوَفَّرَ دواعي العرب عليها ، وإنما قلنا: انه ما كان لهم مانعٌ عنها لأنه صلى الله عليه وسلم ما كان في أول أمره بحيث تخاف قهره كلُّ العرب ، بل هو الذي كان خائفا منهم ، وإِنَّمَا قلنا : إنهم لم يُعارضوه لأنهم لو أتوا بالمعارضة لكانت اشتهارها أحقّ من اشتهار القرآن لأن القرآن حينئذٍ يصير كالشبهة وتلك المعارضة كالحجة ، لأنها هي المُبْتَطَلَةُ لأمره ، ومتى كان الأمر كما قلناه وكانت الدواعي متوفرةً على إبطال أُبْهَةِ المدعي وإبطال رونقه ، وإزالة بهائه ، كانت اشتهارُ المعارضة أولى من اشتهار الأصل ، فلَمَّا لم تكن مشتهرةً علمنا لامحالة بطلانها ، وأنها ما كانت ، وإِنَّمَا قلنا إن كلّ من توفرت دواعيه الى الشيء ولم يُوجدْ مانعٌ منه ، ثمّ لم يتمكن من فعله ، فإنه يكون عاجزاً ، لأنه لا معنى للعجز الآ ذاك ، وبهذا الطريق نعرّف عجزنا عن كل مانعٍ عجزٌ عنه كخلق الصور والصفات ، ويؤيد ما ذكرناه من عجزهم ويوضحه ، أنهم عدلوا عن المعارضة الى تعريض النفس للقتل ، مع أن المعارضة

عليهم كانت أسهل وما ذاك إلا لما أحسوا به من العجز من أنفسهم عنها ، فثبت بما ذكرناه كون القرآن معجزاً ، وتمام تقرير هذه الدلالة بإيراد الأسئلة الواردة عليها والانفصال عنها أعلم أن للملاحدة لعنهم الله وأبادهم ، أسئلة ركيكة على كون القرآن معجزاً ، ولا بد من إيرادها ، وإظهار الجواب عنها ، وجملة ما نورده من ذلك أسئلة ثمانية

السؤال الاول منها قولهم : لأنسلم أن القرآن معجز ، وعمدتكُم في إعجازه إنما هو التحدّي وقررتم التحدّي على تلك الآيات التي تلوتموها ، ونحن نكرتوا أثرها ، فإن المتواتر من القرآن إنما هو جملته دون الآحاد منه ، ويؤيد ما ذكرناه ، ما وقع من التردد والاختلاف في مفرداته ، دون جملة ، بدليل أمور ثلاثة ، أمّا أولاً فلانه نقل عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه أنكر الفاتحة والمعوذتين أنها من القرآن ، وبقى هذا الإنكار الى زمن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وأمّا ثانياً فلما وقع من الخلاف الشديد في (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هل هي من القرآن أولاً ، وقد أثبتتها ابن مسعود في صدر سورة براءة ، وثقاها أبي بن كعب وزيد بن ثابت ، وأمّا ثالثاً فلما يحكى عن أبي بن كعب ، أنه أثبت في القرآن آية

القُنُوتِ وَهِيَ قَوْلُهُ (اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ) وَقَوْلُهُ (لَوْ
أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادِيَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ لَابْتَغَى لَهَا ثَالِثًا) وَنَفَى
ذَلِكَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَغَيْرَهُ فَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ
مُتَوَاتِرٍ فِي تَفَاصِيلِهِ ، وَأَيَّاتُ التَّحْدِيِّ مِنْ جَمَلَةِ التَّفَاصِيلِ ، فَلِهَذَا
لَمْ يُحْكَمْ بِثَبُوتِهَا فِي الْمَصْحَفِ ، فَلَا يَكُونُ فِيهَا دَلَالَةٌ

وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ ، أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ نَقُولَ الْقُرْآنِ يُجْمَلُتُهُ
وَتَفَاصِيلُهُ كُلُّهَا مَنَقُولٌ بِالتَّوَاتُرِ ، سِوَاءٍ ، مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ فِي ذَلِكَ ،
وَالْبِرْهَانُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ ،
أَنَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ لَوْ حَاوَلَ أَحَدٌ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ حَرْفًا لَيْسَ
مِنْهُ أَوْ يُخْرِجَ مِنْهُ حَرْفًا هُوَ فِيهِ ، لَوَقَفَ عَلَى مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ
وَالنَّقْصَانِ ، جَمِيعُ الصَّبِيَّانِ ، فَضْلًا عَنْ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ وَأَفْضَلِ
النَّاسِ ، فَكَيْفَ تَصِحُّ هَذِهِ الدَّعْوَى ، بِأَنَّ تَفَاصِيلَهُ
غَيْرَ مُتَوَاتِرَةٍ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ حَالَ
النَّاسِ فِي التَّشَدُّدِ عَنِ الْمَنْعِ مِنْ تَغْيِيرِ الْقُرْآنِ وَتَبْدِيلِهِ فِي عَهْدِ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى مِنْ حَالِ زَمَانِنَا
هَذَا ، فَانْهَ مَا كَانَ أَقْلًا مِنْهُ ، فَإِذَا لَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ خِلَافٌ وَتَرَدُّدٌ
فِي زَمَانِنَا فَهَكَذَا حَالُ مَنْ قَبْلُ ، وَهَذَا يُبْطِلُ كَلَامَ الْمَلَاحِدَةِ
فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَاتِرِ التَّفَاصِيلِ ، قَوْلُهُمْ : إِنْ ابْنَ مَسْعُودٍ أَنْكَرَ الْفَاتِحَةَ

والمعوذتين أنها من القرآن ، قلنا : هذه الروايةُ عن ابن مسعودٍ من باب الآحاد فلا تُعارض ما كان مقطوعاً به ، وأيضاً فإنه لم ينكر نزولهما من عند الله ، وأنه جاء بهما جبريلُ ، ولكن ادعى أن المعوذتين نزلتا عُوذَةً للحسنين ، وأن الفاتحة إنما أنزلت من أجل الصلاة تُفتَحُ بها ، ولم يُنكر ما ذكرناه من ثبوت أحكام القرآن فيها ، فهو يُسلم أنها من القرآن بالمعنى الذى ذكرناه ، وينكر كتبها فى جملة القرآن ، وهذا خلافُ لفظيِّ لا طائل وراءه ، قولهم : الناسُ قد اختلفوا فى التسمية ، قلنا : خلافُ من خالف فى أنها ليست من القرآن ليس يُنكرُ أن جبريلَ نَزَلَ بها ولا أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقرؤها ، ولكن زعمَ أنها للتبرك ، والفصل بين السور ، فقد أقرَّ بكونها من القرآن بالمعنى الذى ذكرناه ، وزعم أن فيها غرضاً آخر ، هو مساعدُهُ له ، قولهم : إنَّ أياً أثبت آية القنوت ، وقوله (ولو أن لابن آدم واديين من ذهبٍ) قلنا هذه الرواية من باب الآحاد فلا تُعارضُ القواطع ، ثم انه ولو كتبها فى المصحف لم يثبت عنه أنها من جملة ، وعلى الجملة فما ذكره أمورٌ خياليةٌ وهميةٌ ، لا تُعارضُ الأمور القطعية

السؤال الثانى هَبْ أَنَا سَلَمْنَا أَنَّ آيَاتِ التَّحْدِثِ مُتَوَاتِرَةٌ ،

فلا نُسلم دلائلها على التحدّي ، وبيانه هو أنه لو كان الغرضُ من إيرادها استدلاله بالقرآن على كونه نبيًا ، لاشتهر ذلك من نفسه كاشتهار أصل نبوته ، لكنه لم يُنقل عن أحدٍ من أهل الأخبار ، أنه استدلّ على مخالفه بالقرآن ، ولم يُنقل عن أحدٍ ممن آمنَ به أنه آمنَ به لدليل القرآن ، فعلمنا بذلك أنه ما كان يُعول في إثبات نبوته على القرآن ، وإذا صحّ ذلك علمنا أن الغرض بإيراد هذه الآيات ما يذكره كل واحدٍ من الخطباء والشعراء ، من الدعاوى العظيمة والافتخارات التي لا حقيقة لها بحال

وجوابه من وجهين ، أمّا أولاً فلا نأعلم بالضرورة ، أنه كان يَفشى محافلهم ويتلو عليهم القرآن ، ويقرّع مسامعهم ، ولا وجه لذلك إلا أنه يتحدّاهم به ويوجبُ عليهم طاعته ، وهذا أمرٌ ظاهرٌ لا يُمكن جَعْدُه ولا إنكارُه ، وأمّا ثانياً فهبّ أنا سلّمنا أنه لم يُنقل ما ذكرناه ، لكنه استغنى بما في القرآن من آيات التحدّي عما كان منه من ذلك اذلا فائدة في تكريره

السؤال الثالث سلّمنا وقوع التحدّي ، ولكن هل وصل خبرُ التحدّي الى كلّ العالم ، أو الى بعضه ، وباطل أن يكون واصلاً الى كلّه ، لأننا نعلم بالضرورة أن أهل الهند والصين

والرّوم ، وسائر الأقاليم البعيدة ، ما كانوا يعلمون وجُودَ محمّد
صلى الله عليه وسلم في الدّنيا ، فضلاً عن أن يقال: إنهم عالمون
بتحدّيه بالقرآن ، وباطل أن يكون واصلاً الى بعضهم ،
لأنّهم ولو عجزوا عن المعارضة فإنّه لا يكفي في صحة دعوى
النبوة ، عجزهم عن معارضته ، لأنّهم بعضُ الخلق ، وعجزُ بعضِ
الخلق لا يكون عجزاً لجميعهم ، وإلّا لزم في بعض الحذاق في
صناعته اذا تحدّى أهل قرّيته ، ثمّ عجزوا عن ذلك، أن يكون
نبياً لمكان دعواه، وهذا ظاهر الفساد، وهذا يُبطل ما ذكرتموه
من التحدّي بالقرآن

وجوابه من وجهين ، أمّا أوّلاً فلا نأ نعلم بالضرورة أن
العرب الذين قرّع أسماءهم التحدّي، وخوطفوا به (العين للعين)
كانوا لا محالة أقدر على مُعارضته من غيرهم ، لاختصاصهم
بما لم يختصّ به غيرهم من سائر الأقاليم من الفصاحة والبلاغة،
فلما عرفنا عجزهم كان غيرهم لا محالة أعجز من ذلك لما ذكرناه
وأما ثانياً فهب أن خبرَ تحدّيه بالقرآن ما وصل الى كلّ العالم
في زمانه ، لكن لا شك في وصوله اليهم الآن ، مع أنّهم لم
يعارضوه، وفي هذا دلالةٌ على صحة نبوته ، ويؤيد ما ذكرناه
أنا نرى من يُصنّف كتاباً في أيّ علم كان، ويظنّ أنه قد أتى

فيه باليد البيضاء ، فلا يَبْتُ إلا بمقدار ما يصلُ الى الأقاليم
والبلاد ، ويحصلُ بعد ذلك ما يُبطله ، ويدلُّ على تناقضه وضعفه
على القرب لأجل شدة الحرص على ذلك ، وهذا ظاهر في
جميع التصانيف كلها ، فلو كان ثمَّ معارضةٌ توجد للقرآن ،
لكانت قد حصلت في هذه الأزمان المتتالية ، والسنين
المتطاولة ، ولا شك في بلوغه لهذه الأقاليم التي زعمتم ، وفي
هذا يُطلان ما زعمتموه

السؤال الرابع ، سلمنا تواتره الى كافة الخلق ، لكننا
لا نسلم توفر دواعيهم الى المعارضة ، وبيان ذلك بأوجه ثلاثة ،
أما أولاً فلمعلمهم اعتقدوا أن المعارضة لا تبلغ في قطع المادة
وحسم الشغب وإبطال أمره ، مبالغ الحرب ، فلا جرم عدلوا
الى الحرب ، وأما ثانياً فلأننا لا نمنع أن يكونوا عدلوا الى
الحرب لأنهم لو عارضوا لكان الخلاف غير منقطع بوقوعها ،
لجواز أن يقول قومٌ : إنها معارضةٌ ، ويقول قومٌ آخرون :
إنها ليست معارضةً ، ويتوقف فريق ثالثٌ ، لالتباس الأمر
فيه ، فيشتد الخلاف ويعظم الخطب ، وفي أثناء ذلك الخلاف
لا يمتنع اشتداد شوكتيه ، فلاجل الخوف من ذلك ، عدلوا

الى الحرب ، وأما ثالثاً فلانه يحتمل أن يكون عدوهم عن
المعارضة ، لأن التحدى إنما وقع بمثله ، ولم يعرفوا حقيقة المائلة ،
هل تكون بالفصاحة ، أو البلاغة ، أو بالنظم ، أو بهذه الأمور
كلها ، أو في الإخبار عن العلوم الغيبية ، أو في استخراج الأسرار
الدقيقة ، أو غير ذلك مما يكون القرآن مشتملاً عليه ، فهذا
عدلوا عن المعارضة ، فصحّ بما ذكرناه أن دواعيهم الى
المعارضة غير متوفرة لأجل هذه الاحتمالات التي ذكرناها
وجوابه أنا قد أوضحنا توفّر دواعيهم الى معارضته بما
لا مدفع له إلا بالكابرة ، ويؤيد ما ذكرناه ويوضحه ، أن
الامر المطلوب اذا كان لتحصيله طرق كثيرة وكانت معلومة
في نفسها ، ثم بعضها يكون أسهل وأقرب في تحصيل
المقصود ، فإننا نعلم من حال العاقل اختيار الطريق الأسهل ،
وقد علمنا بالضرورة أن أسهل الطرق في دفع من يدعى مرتبة
عظيمة على غيره ، معارضتها بمثلها ان كانت المعارضة ممكنة ،
ونعلم أن هذا العلم الضروري حاصل لكل العقلاء ، حتى
نعلم أن طفلاً من الأطفال لو ادعى على غيره من سائر
الأطفال شيئاً حجرياً ، أو طفر جذولاً ، أو رمى غرضاً ، فإنهم
يتسارعون الى معارضته بمثل دعواه ، وهذه الجملة تفيد توفّر

دواعي العرب على إبطال امر الرسول صلى الله عليه وسلم
بمعارضة دعواه بمثلها لو كانت ممكنة لهم ، فإذا كان هذا
حاصلا في حق الأطفال ، فكيف من بلغ حالة عظيمة في
الحنكة والتجربة

قولهم : اولا لعلهم اعتقدوا أن المعارضة لا تحميم دعواه ،
قلنا هذا فاسد ، لأنهم في استعمال الحرب غير واثقين بحصول
المطلوب ، لأنهم غير واثقين بالظفر عليه ، بخلاف المعارضة ،
فإنهم ليسوا على خطر منها ، لأنهم واثقون بإطلاق أمره عند
وقوعها ، وقولهم ثانيا : ولو عارضوا لكان الخلاف غير منقطع
بوقوعها ، قلنا هذا فاسد أيضا : فإنه ليس الغرض هو حصول
المماثلة من كل الوجوه ، لأنه لا يدرك مماثلة الكلامين من
جميع الوجوه الا بالقطع بالاشتراك في كل الأحكام ، وهذا
مما يعلمه الله دون غيره ، بل المقصود من التحدى ، إنما هو
الإتيان بما يُظن كونه مثلا ، أو قريبا من المثل ، وأما
ذلك وقوع الاختلاف بين الناس في كونه مثلا ، أو غير مثل ،
وقولهم ثالثا : إنهم لم يعرفوا حقيقة المثل الذي طلبه في المعارضة ،
هل هو الفصاحة ، أو الأسلوب ، أو الاخبار عن علوم
الغيب ، قلنا هذا فاسد لأمرين ، أمّا أولا فلأنه لو اشتبه

عليهم لا ستفهموه عما يريد ، لكن الأمر في ذلك معلوم لهم ، فهذا لم يُعالجوه في شيء من ذلك ، لتحققهم أنهم لو أتوا بما يماثله ، لبطل أمره ، فسكوتهم عنه دلالة على تحققهم من ذلك ، وأما ثانياً فلأن الرسول صلى الله عليه وسلم أطلق التحدّي ولم يخصه بشيء دون شيء ، اتكالا منه على ما يعلم من ذلك بمجرى العادة واطرادها في التحدّي بين الشعراء والخطباء ، فلاجل ذلك لم يكن محتاجاً الى تفسير المقصود

السؤال الخامس سلّمنا توفّر دواعيهم الى المعارضة كما قلتم ، لكن لا نسلم ارتفاع المانع عن المعارضة كما قلتم ، فلم ينكرون على من يقول إنه منعمهم عن المعارضة اشتغالهم عنها بالحروب العظيمة ، فإن فيها شغلا عن كل شيء ، أو يقول خوفهم من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم وأنصاره وأعدائه ، لأن قوة الدولة والشوكة تمنع من ذلك ، ولهذا فإن ابن عباس رضي الله عنه لم يمكنه إظهار مذهبه في العول أيام عمر خوفاً من سطوته ، ولا شك ان الخوف مانع عما يريد الإنسان في أكثر أحواله

وجوابه من أوجه ثلاثة ، أما أولاً فلأن المعارضة للقرآن إنما هي من قبيل الكلام ، والحرب غير مانعة من وجود

الكلام، ولهذا فإنهم كانوا والحرب قائمةً يتمكنون من الأشعار والخطب في المحافل، فكيف يقال إن الحرب مائعةٌ من وجود المعارضة، وأمّا ثانياً فلأن الحرب لم تكن دائمةً، وإنما كانت في وقت دون وقتٍ، فلم لا يشتغلون بالمعارضة في أوقات الفراغ عن الحرب، وأمّا ثالثاً فلأنه عليه السلام ما كان يُحارب كلَّ العرب، ولا شك أن الفصحاء منهم كانوا قليلين، فكان الواجبُ على الشجعان الاشتغال بالحرب، وأن يقعد أهل الفصاحة للاشتغال بالمعارضة، ومن وجه رابع، وهو أنه ما حاربهم قبل الهجرة فكان ينبغي لهم الاشتغال بالمعارضة، إذ لا حربَ هناك قائمةً بينهم وبينه، ومن وجه خامس، وهو أنه كان يجب عليهم أن يقولوا إنك شغلتنا بالحرب عن معارضتك، فأترك الحرب حتى تتمكن من معارضتك، وهم لم يقولوا ذلك، ولا خطر لأحد منهم على قلب، وفي هذا دلالة على أنه لا مانع لهم من المعارضة بحال

السؤال السادس سلمنا أنه لا مانع لهم من المعارضة، وأن دواعيهم متوفرةٌ إليها، فلمَ قلمَ باستحالة تأخر المعارضة والحال هذه، وبيان ذلك أن الفعل عند توفر الدواعي وزوال الموانع، لا يخلو الحال هناك، إمّا أن يجب الفعل أو لا

يجب ، فإن وجب لزيم الجبر وهو فاسدٌ عندكم ، وإمّا أن لا
يجب الفعل والحال ما قلناه ، فلم يلزم من توفر الداعي وزوال
الموانع وجود المعارضة ، وعند هذا لا يكون تأخرهم عنها دلالة
على عجزهم عنها ، لجواز كونهم قادرين عليها ولا يلزم وقوعها
وجوابه أنا نقول قد تقرّر في القضايا العقلية ، وثبت
بالأدلة القطعية ، أن القادر متى توفرت دواعيه على الفعل ،
ولم يكن هناك مانعٌ فإنه يجب وقوعه ، ومتى خلاص الصارفُ
فإنه يتعذر وقوعه ، وهذا معلوم بأوائل العقول لاشك فيه ،
قوله : إذا وجب الفعل عند الداعية ، وجب الجبر ، وهو فاسدٌ ،
قلنا : هذا خطأ ، فإنّ الوجوب له معنيان ، أحدهما أن الفعل
واجبٌ على معنى أن عدمه مستحيل ، وهذا هو الذي يبطل
الاختيار ، ونحن لانعتقدُه ، وثانيهما أن يكون الغرض بالوجوب
هو أولوية الوقوع والحصول ، لا على معنى أنه يستحيل خلافه ،
ولكن على معنى أنه أحقّ بالوجود عند تحقق الداعية ، هذا
ملخص ما قاله الشيخ محمود الخوارزمي الملاحمي في تفسير
الوجوب ، لثلا يبطل الاختيار ، والمختار أن الفعل عند تحقق
الداعية وخلوصها ، واجبٌ الحصول على معنى أنه يستحيل
خلافه بالإضافة الى الداعية ، وواجبٌ الحصول وجوباً لا

يستحيل خلافه بالإضافة الى القدرة ، ومع هذا التوجيه لا يبطلُ الاختيار ، وعلى كلا الوجهين ، فإننا نعلمُ توفرُ دواعيهم الى تحصيل المعارضة ، وأنه يجبُ وقوعها وحصولها منهم إذا كانت ممكنةً ، فلما لم تقع مع توفرُ الداعي دلَّ على أن الوجه في تأخرها عدمُ الإمكان لا محالة

السؤال السابع سلمنا توفرُ دواعيهم الى المعارضة وأنها واجبةُ الوقوع عند توفرُ الدواعي اليها ، ولكننا لانسلم أنها غير واقعة فما بُرِّهانكم على ذلك

وجوابه من أوجه أربعة ، أمّا أولاً فلأن ما هذا حاله لا يخفى وقوعه لو وقع كسائر الامور العظيمة التي لا تخفى ، بل نقول إن هذه المعارضة يجب أن تكون أكثر اشتهارا من القرآن ، لان القرآن يصيرُ هو الشبهة ، وهذه المعارضة هي الدلالة فتكون أحقّ بالاشتهار لما ذكرناه ، وأمّا ثانياً فلأن غير القرآن من القصائد في الجاهلية والإسلام لم يخف حاله ، وأنه ظاهرٌ ، فكيف حال ما يكون معارضا للقرآن وهو بالاشتهار لا محالة أحقّ ، وأمّا ثالثاً فلأن خرافات (مُسَيْلِمَةَ) قد نُقِلت مع ركتها وضعف حالها وقدرها ، وقد اهتم العلماء في نقلها ، فكيف حال ما هو أدخل منها في التحقق ، وأمّا

رابعاً فلأن حِرْصَ المخالفين على تَقْل هذه المعارضة شديدٌ ،
كاليهود ، والنصارى ، وسائر الملل الكُفْرِيَّة ، من المَلاحِدَة
وغيرهم ، لما فيها من التنويه بإبطال أمره صلى الله عليه وسلم ،
فلا جرم يزداد الحرصُ وتَعْظُم الدواعي ، لأنَّ فيها إبطال أمره
على سهولة بوقوع هذه المعارضة

السؤال الثامن سلّمنا أنها لو كانت واقعة لاشتهرت
اشتهاراً عظيماً ، لكننا لا نسلّم أنها غير مُشْتَهرة ، بل قد وقع
هناك معارَضاَتُ للقرآن ، فإنَّ العرب قد عارضوه بالقصائد
السَّبْع وعارضه (مُسَيْلِمَةُ) الكذاب بكلامه الذي يُحْكِي عنه ،
وعارضه النَّضْرُ بن الحارث بأخبار الفُرْس وملوك العجم ،
وعارضه ابن المُقَفَّع من كلامه وقابُوسُ وشَيْكِر ، والمعرى ،
فكيف يقال إن المعارضة ما وقعت

وجوابه هو أنَّ النَّظَار من اهل الفصاحة والبلاغة مجمعون
على أن المعارضة بين الكلامين ، إنما تكون معارضةً إذا
كان بينهما مقاربةٌ ومُدَانَاةٌ بحيث يلتبسُ أحدهما بالآخر ،
أو يكون أحدهما مقارباً للآخر ، وكلُّ عاقلٍ يعلم بالضرورة
أنَّ هذه القصائد السبع ليس بينها وبين القرآن مقاربة ولا
مُدَانَاة ، بحيث يشتبه أحدهما بالآخر ، وكيف لا وهذه

القصاصدُ من فنّ الشعر ، والقرآنُ ليس من فنون الشعر في
ورْدٍ ولا صدَرٍ ، فلا يجوز كونها معارضةً له ، وأمّا ما حُكِيَ
عن النضر بن الحارث ، فإنما نقلَ حكاياتِ ملوك العجم ، وليس
من أسلوب القرآن ، فلا يكون معارضا له ، وأمّا ما يحكى
عن (مُسَيْلَمَةَ) الكذاب فهو بالخلاعة أحقُّ منه بالمعارضة ،
لنزول قدره ، وتمكّنه في الحماقة ، لأن من حقِّ ما يكون
معارضا ، أن يكون بينه وبين المعارض مقاربة ومدانةٌ ،
بِحيث يشته الأمر فيهما ، فأما إذا كان الكلامان في غاية
البعد والانقطاع ، فلا يعدُّ أحدهما معارضا للآخر ، ولتقتصر
على هذا القدر من الأسئلة الواردة على الإعجاز فيها كفاية
في مقدار غرضنا ، لأنّ الكلام في هذا الكتاب له
مقصد آخر ، وهو كالمُنْحَرَف عن هذه المقاصد ، فإنه إنّما
يليق استقصاؤها بالمباحث الكلامية ، وقد أشرنا في الكتب
العقلية الى حقائقها وأشرنا الى الأجوبة عنها وبالله التوفيق ،
لا يقال : فلعلّ العرب إنّما عجزوا عن معارضة القرآن : ليس
لأنهم غيرُ قادرين عليها ، وإنّما تأخروا عن المعارضة ، لعدم
علمهم بما اشتمل عليه القرآن ، من شرح حقائق صفات الله

تعالى ، والبعث والنشور وأحكام الآخرة ، وأحوال الملائكة ، وغير ذلك مما لا مدخل لأفهامهم في تعقله وإتقانه ، لأننا نقول هذا فاسدٌ لأمرين ، أمّا أولاً فهبّ أن العرب كانوا غير عالمين بحقائق هذه الأشياء ، لكن اليهود كانوا بين أظهرهم وكان عليهم السؤال عنها ، ثم يكسونها عبارات يعارضون بها القرآن ، وأمّا ثانياً فلأن اليهود أنفسهم كان فيهم فصحاء ، فكان يجب مع علمهم بها أن يعارضوه ، فلما لم تكن هناك معارضةٌ لا من جهة اليهود ، ولا من جهة غيرهم ، دلّ على بطلانها وتعذّرها ، فهذا ما اردنا ذكره على هذا المسلك من الأسئلة والاجوبة عنها والله أعلم

(المسلك الثاني)

(في الدلالة على ان القرآن معجز من جهة العادة)

وتقريره أن الإتيان بمثل كلّ واحدة من سور القرآن ، لا يخلو حاله إمّا أن يكون معتاداً ، أو غير معتاد ، فإن كان معتاداً كان سكوت العرب مع فصاحتهم وشدة عداوتهم للرسول صلى الله عليه وسلم ومع توفر دواعيهم على إبطال أمره ، والقذح في دعواه بمبلغ جهدهم وجدّهم ، يكون لا محالة من

أبهر المعجزات ، وأظهر البيّنات على عجزهم عن الإتيان بمثل
سورة منه ، وأمّا إن لم يكن معتادا ، كان القرآن مُعجزا ،
لخروجه عن المألوف والمعتاد ، فثبت بما ذكرناه أن القرآن
سواء كان خارقا للعادة أو لم يكن خارقا ، فإنه يكون مُعجزا ،
وهذه نكتة شريفة حاسمةٌ لأكثر أسئلة المنكرين التي يوردونها
على كونه خارقا للعادة كما ترى

(الفصل الثالث)

(في بيان الوجه في اعجاز القرآن)

اعلم أنّ الكلام في الوجه الذي لأجله كان القرآن
معجزا دقيقا ، ومن ثمّ كثرت فيه الاقاويل واضطربت فيه
المذاهب ، وتفرقوا على أنّحاء كثيرة ، فلنذكر ضبط المذاهب ،
ثمّ نردفه بذكر ما تحتمله من الفساد ، ثمّ نذكر على أثره
المختار منها ، فهذه مباحث ثلاثة

(المبحث الاول)

(في الإشارة الى ضبط المذاهب في وجه الاعجاز)

فنقول كون القرآن معجزا ليس يخلو الحال فيه ، إمّا أن
يكون لكونه فعلا من المعتاد ، أو لكونه فعلا لغير المعتاد ،

فالأول هو القول بالصَّرْفَةِ ، ومعنى ذلك أن الله تعالى صَرَفَ
دواعيهم عن معارضة القرآن مع كونهم قادرين عليها ، فالإِعْجَازُ
في الحقيقة إِنَّمَا هو بالصَّرْفَةِ على قول هؤلاء ، كما سنحقق
خلافهم في الرد عليهم بمعونة الله تعالى ، ونذكر من قال بهذه
المقالة ، وَإِنْ كان الوجه في إِعْجَازِهِ هو الفعل لغير المعتاد ،
فهو قسبان

(القسم الأول)

أن يكون لأمر عائد الى ألفاظه من غير دلالتها على
المعاني ، ثم هذا يكون على وجهين ، أحدهما أن يكون
مَشْتَرَطًا فيهم اجتماعُ الكلمات وتأليفها ، وهذا هو قول من
قال : الوجهُ في إِعْجَازِهِ هو اختصاصه بالأسلوبِ المفاوق لسائر
الأساليب الشعرية والخطابية ، وغيرهما ، فإنه مختص بالفواصل
والأسجاع ، فمن أجل هذا جعلنا هذا الوجه مختصاً بتأليف
الكلمات ، وثانيهما أن يكون إِعْجَازُهُ لأمر راجع الى مفردات
الكلمات دون مؤلفاتها ، وهذا هو رأي من قال : إنه إنما صار
معجزاً من أجل الفصاحة ، وفسر الفصاحة بالبراعة عن الثقل
والسلامة عن التعقيد ، واختصاصه بالسلاسة في ألفاظه

(القسم الثاني)

أن يكون إعجازه إنما كان لأجل الألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني ، وهذا هو قول من قال : إن القرآن إنما كان معجزاً لأجل تضمنه من الدلالة على المعنى ، وهذا القسم يمكن تنزيهه على أوجه ثلاثة

الوجه الأول أن تكون تلك الدلالة على جهة المطابقة وفيه مذاهب ثلاثة ، أولها أن يكون لأمر حاصل في كل ألفاظه ، وهذا هو قول من قال : إن وجه إعجازه ، هو سلامته عن المناقضة في جميع ما تضمنه ، وثانيها أن يكون لأمر حاصل في كل ألفاظه وأبعاضها ، وهذا هو قول من قال : إن إعجازه إنما كان لما فيه من بيان الحقائق والأسرار ، والدقائق مما يكون العقل مشتغلاً بدركها ، فإن العلماء من لدن عصر الصحابة رضی الله عنهم إلى يومنا هذا ما زالوا يستنهضون منه كل سر عجيب ، ويستنبطون من ألفاظه كل معنى لطيف غريب ، فهذا هو الوجه في إعجازه على رأى هؤلاء ، وثالثها أن يكون وجه إعجازه لأمر حاصل في مجموع ألفاظه وأبعاضها ، مما لا يستقل بدركه العقل ، وهذا هو قول من قال إن الوجه

في إعجازه ما تضمنه من الأمور الغيبية ، واللطائف الالهية ،
التي لا يختص بها سوى علاميها ، فهذه هي أقسامُ دلالة
المطابقة ، تكون على هذه الأوجه الثلاثة التي رمزنا اليها
الوجه الثاني أن تكون تلك الدلالة على جهة الالتزام ،
وهذا مذهب من يقول : **إِنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا كَانَ مَعْجَزًا لِبَلَاغَتِهِ ،**
وفسر البلاغة باشمال الكلام على وجوه الاستعارة ، والتشبيه
المضمر الأداة ، والفصل ، والوصل ، والتقديم ، والتأخير ،
والحذف ، والإيضاح ، والإطناب ، والإيجاز ، وغير ذلك من
فنون البلاغة

الوجه الثالث أن تكون تلك الدلالة من جهة تضمنه
لما يتضمنه من الأسرار المودعة تحت ألفاظه التي لا تزال على
وجه الدهر غصةً طريةً يجتاها كلُّ ناظر ، ويعاود ذروتها كلُّ
خرّيتٍ ماهرٍ ، فظهر بما لخصناه من الحصر أن كون القرآن
معجزاً ، إما أن يكون للصرفة ، أو للنظم ، أو لسلامة ألفاظه
من التعقيد ، أو لخلوّه عن التناقض ، أو لأجل اشتماله على
المعاني الدقيقة ، أو لاشتماله على الإخبار بالعلوم الغيبية ، أو
لأجل الفصاحة والبلاغة ، أو لما يتركب من بعض هذه الوجوه ،

أو من كليهما ، كما فصلناه من قبل ، ونحن الآن نذكر كل واحد من هذه الأقسام كليهما ، ونبطله سوى ما نختاره منها والله الموفق
(البحث الثاني)

(في إبطال كل واحد من هذه الأقسام التي ذكرناها سوى ما نختار منها)
وجملة ما نذكره من ذلك مذاهب

(المذهب الاول منها الصّرفة)

وهذا هو رأي أبي اسحق النظام ، وأبي اسحق النّصيبى ، من المعتزلة واختاره الشريف المرتضى من الإمامية ، واعلم أن قول أهل الصّرفة يمكن أن يكون له تفسيرات ثلاثة ، لما فيه من الإجمال وكثرة الاحتمال كما سنوضحه

التفسير الأول أن يريدوا بالصّرفة أن الله تعالى سلب دواعيهم الى المعارضة ، مع أن أسباب توفر الدواعى فى حقهم حاصلة من التفرّيع بالعجز ، والاستئزال عن المراتب العالية ، والتكليف بالاتقياد والخضوع ، ومخالفة الاهواء

التفسير الثانى أن يريدوا بالصّرفة أن الله تعالى سلبهم العلوم التي لا بد منها فى الإتيان بما يشاكل القرآن ويقاربه ، ثم إن سلب العلوم يمكن تنزيله على وجهين ، أحدهما أن يقال :

إِنَّ تِلْكَ الْعُلُومَ كَانَتْ حَاصِلَةً لَهُمْ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِمْرَارِ ، لَكِنِ
اللَّهُ تَعَالَى أَزَالَهَا عَنْ أَفْتِدَتِهِمْ وَمَحَاطَا عِنْتِهِمْ ، وَثَانِيهِمَا أَنْ يُقَالَ :
إِنَّ تِلْكَ الْعُلُومَ مَا كَانَتْ حَاصِلَةً لَهُمْ ، خَلَا أَنْ اللَّهَ تَعَالَى صَرَفَ
دَوَاعِيَهُمْ عَنْ تَجْدِيدِهَا ، مَخَافَةَ أَنْ تَحْصِلَ الْمَعَارِضَةُ

التفسير الثالث أن يراد بالصرف أن الله تعالى منعهم
بالإلجاء على جهة القسر عن المعارضة ، مع كونهم قادرين
وسلب قواهم عن ذلك ، فلأجل هذا لم تحصل من جهتهم
المعارضة ، وحاصل الأمر في هذه المقالة : أنهم قادرون على
إيجاد المعارضة للقرآن ، إلا أن الله تعالى منعهم بما ذكرناه ،
والذي غرَّ هؤلاء حتى زعموا هذه المقالة ، ما يروون من الكلمات
الرشيقة ، والبلاغات الحسنة ، والفصاحات المستحسنة ، الجامعة
لكل الأساليب البلاغية في كلام العرب الموافقة لما في
القرآن ، فزعم هؤلاء أن كل من قدر على ما ذكرناه من تلك
الأساليب البديعة ، لا يقصر عن معارضته ، خلا ما عرض
من منع الله إيتام بما ذكرناه من الموانع ، والذي يدل على بطلان
هذه المقالة براهين

البرهان الأول منها أنه لو كان الأمر كما زعموه ، من
أنهم صرفوا عن المعارضة مع تمكّنهم منها ، لوجب أن يعلموا

ذلك من أنفسهم بالضرورة ، وأن يُمَيِّزُوا بين أوقات المنع ،
والتخلية ، ولو علموا ذلك لَوَجَبَ أن يتذاكروا في حال هذا
المُعْجِزِ على جهة التعجب ، ولو تذاكروه لظَهَرَ وانتشر على حدِّ
التواتر ، فلَمَّا لم يكن ذلك دلَّ على بُطْلانِ مذاهبهم في الصِّرفَةِ
لا يقال : إنه لانتزاع في أن العرب كانوا عالمين بتعذر المعارضة
عليهم ، وأن ذلك خارجٌ عن العادة المألوفة لهم ، ولكننا نقول
من أين يلزم أنه يجب أن يتذاكروا ذلك ويظهره ، حتى
يبلغ حدَّ التواتر ، بل الواجب خلاف ذلك ، لأننا نعلم حِرْصَ
القوم على إبطال دعواه ، وعلى تزييف ما جاء به من الأدلة ،
فاعترافهم بهذا المعجز من أبلغ الأشياء في تقرير حجته ، فكيف
يمكن أن يقال بأن المريض على إخفاء حُجَّة خصمه يجبُ
عليه الاعترافُ بأبلغ الأشياء في تقرير حجته ، وهو إظهاره
وإشهاره ، لأننا نقول هذا فاسدٌ ، فإنَّ المشهور فيما بين العوام
فضلاً عن ذُهَابِ العرب ، أن بعض مَنْ تعذر عليه بعض ما
كان مقدوراً له ، فإنه لا يَتِمَّالِكُ في إظهار هذه الأعجوبة
والتحدث بها ، ولا يُخْفِي دون هذه القضية ، فضلاً عنها ،
فكان من حقهم أن يقولوا : إنَّ كلَّ واحد منا يقدر على هذه

ج ٣ م — ٥٠ — (الطراز)

الفصاحة ، ولكن صار ذلك الآن متعذراً علينا ، لأنك سحرته
عن الإتيان بمثله ، فلما لم يقولوا ذلك ، دلّ على فسادها
البرهان الثاني لو كان الوجه في إعجازه هو الصّرفة كما
زعموه ، لما كانوا مستعظمين لفصاحة القرآن ، فلما ظهر منهم
التعجب لبلاغته وحسن فصاحته ، كما أُنز عن الوليد بن المغيرة
حيث قال : **إِنَّ أَعْلَاهُ لَمُورِقٌ ، وَإِنَّ أَسْفَاهُ لَمُعْدِقٌ ، وَإِنَّ لَهُ**
لَطُلَاوَةَ ، وَإِنَّ عَلَيْهِ لِحَلَاوَةَ ، فَإِنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ حَالِ كُلِّ بَلِيغٍ
وَفَصِيحٍ سَمِعَ الْقُرْآنَ يُتْلَى عَلَيْهِ فَانهُ يَدْهَشُ عَقْلَهُ وَيُحَيِّرُ لُبَّهُ ،
وَمَا ذَاكَ إِلَّا مَا قَرَعَ مَسَامِعَهُمْ مِنْ لَطِيفِ التَّأْلِيفِ ، وَحُسْنِ
مَوَاقِعِ التَّصْرِيفِ فِي كُلِّ مَوْعِظَةٍ ، وَحِكَايَةِ كُلِّ قِصَّةٍ ، فَلَوْ كَانَ
كَمَا زَعَمُوهُ مِنَ الصَّرْفَةِ ، لَكَانَ الْعَجَبُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلِهَذَا
فَإِنَّ نَبِيًّا لَوْ قَالَ : إِنَّ مَعْجِزَتِي أَنْ أَضَعَّ هَذِهِ الرُّمَانَ فِي كَفِّي ،
وَأَنْتُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ تَعَجَّبُ الْقَوْمُ مِنْ وَضْعِ
الرُّمَانَةِ فِي كَفِّهِ ، بَلْ كَانَ مِنْ أَجْلِ تَعَذُّرِهِ عَلَيْهِمْ ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ
مَأْلُوفًا لَهُمْ وَمَقْدُورًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِمْ ، فَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَهُ أَهْلُ
الصَّرْفَةِ ، لَمْ يَكُنْ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ فَصَاحَتِهِ وَجْهُ ، فَلَمَّا عَلِمْنَا
بِالضَّرُورَةِ إِعْجَابَهُمْ بِالْبَلَاغَةِ ، دَلَّ عَلَى فِسَادِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ
البرهان الثالث الرجوع بالصّرفة التي زعموها ، هو أن الله

تعالى أنساهم هذه الصيغ فلم يكونوا ذاكرين لها بعد نزوله ،
ولا شك أن نسيان الأمور المعلومة في مدة يسيرة ، يدل
على نقصان العقل ، ولهذا فإن الواحد إذا كان يتكلم بلغة مدة
عمره ، فلو أصبح في بعض الأيام لا يعرف شيئاً من تلك اللغة ،
لكان ذلك دليلاً على فساد عقله وتغيره ، والمعلوم من حال
العرب أن عقولهم ما زالت بعد التحدى بالقرآن وأن حالهم
في الفصاحة والبلاغة بعد نزوله كما كان من قبل ، فبطل ما
عول عليه أهل الصرفة ، وكلامهم يحتمل أكثر مما ذكرناه
من الفساد ، وله موضع أخص به ، فلا جرم اكتفينا هنا
بما أوردناه

(المذهب الثاني)

قول من زعم أن الوجه في إعجازه إنما هو الأسلوب ،
وتقريره أن أسلوبه مخالف لسائر الأساليب الواقعة في الكلام ،
كأسلوب الشعر ، وأسلوب الخطب والرسائل ، فلما اختص
بأسلوب مخالف لهذه الأساليب ، كان الوجه في إعجازه ،
وهذا فاسد لا وجه ، أولها أنا نقول : ما تريدون بالأسلوب
الذي يكون وجهاً في الإعجاز ، فإن عنيتم به أسلوباً أي

اسلوب كان ، فهو باطلٌ ، فإنه لو كان مطلقُ الاسلوب معجزاً ، لكان أسلوب الشعر معجزاً ، وهكذا أسلوب الخطب والرسائل ، يلزمُ كونه معجزاً ، وإن عَنَيْتُمُ اسلوباً خاصاً ، وهو ما اختصَّ به من البلاغة والفصاحة ، فليس إعجازه من جهة الأسلوب ، وإنما وجهُ إعجازه الفصاحة والبلاغة كما سنوضحه من بعد هذا عند ذكر المختار ، وإن عَنَيْتُمُ بالأسلوب أمراً آخرَ غيرَ ما ذكرناه فمن حَقِّكُمْ إبرازُه حتى ننظرُ فيه فنظهر صحته أو فساده ، وثانيها أن الأسلوب لا يمنعُ من الإتيان بأسلوب مثله ، فلو كان الأمرُ كما زعمتموه ، جازت معارضةُ القرآن بمثله ، لأن الإتيان بأسلوبٍ يماثله سهلٌ ويسيرٌ على كل أحد ، وثالثها أنه لو كان الإسلوبُ معجزاً إنما كان من جهة الأسلوب لكان ما يحكى عن (مُسَيْلِمَةَ) الكذاب معجزاً وهو قوله : إِنَّا أُعْطِينَاكَ الْجَوَاهِرَ ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَجَاهِرًا ، وقوله : وَالطَّاحِنَاتِ طَحْنًا ، وَالخَابِرَاتِ خَبْرًا ، لأن ما هذا حاله مختصٌ بأسلوبٍ لا محالة ، فكان يكون معجزاً ، وأنه محالٌ ، ومن وجهٍ رابعٍ ، وهو أنه لو كان وجهُ إعجازه الأسلوب ، لما وقع التفاوتُ بين قوله تعالى (ولسكنم في القصاص حياةً) وبين قول الفصحاء من العرب

(القتلُ أتقى للقتلِ) لأنهما مستويان في الأسلوب ، فلما وقع التفاوت يذهب على بطلان هذه المقالة والله أعلم

(المذهب الثالث)

قول من زعم أن وجه إعجازه إنما هو خلوه عن المناقضة ، وهذا فاسدٌ لا وجه ، أمّا أولاً فلأن الإجماع منعقدٌ على أن الحدّي واقع بكل واحدةٍ من سور القرآن ، وقد يوجد في كثير من الخطب ، والشعر ، والرسائل ، ما يكون في مقدار سورة خالياً عن التناقض ، فيلزم أن يكون معجزاً ، وأمّا ثانياً فلأنه لو كان الأمر كما قالوه في وجه الإعجاز ، لم يكن تعجبهم من أجل فصاحته ، وحسن نظمه ، ولوجب أن يكون تعجبهم من أجل سلامته عما قالوه ، فلما علمنا من حالهم خلاف ذلك بطل ما زعموه ، وأمّا ثالثاً فلأن السلامة عن المناقضة ليس خارقاً للعادات ، فإنه ربّما أمكن كثيراً في سائر الأزمان ، وإذا كان معتاداً لم يكن العلمُ بخاؤ القرآن عن المناقضة والاختلاف معجزاً ، لِمَا كان معتاداً ، ومن حق ما يكون معجزاً أن يكون ناقضاً للعادة ، وأيضاً فإننا نقولُ جعلكم الوجهَ في إعجازه خلوه عن المناقضة والاختلاف ليس علماً

ضروريًا ، بل لا بدّ فيه من إقامة الدلالة ، فيجب على مَنْ قال هذه المقالة تصحيحها بالدلالة ، لتكون مقبولةً ، وهم لم يفعلوا ذلك

(المذهب الرابع)

قول من زعم أنّ الوجه في الإعجاز اشتماله على الأمور الغيبية بخلاف غيره ، وهذا فاسدٌ أيضًا لأمرين ، أمّا أولاً فلأن الإجماع منعقدٌ على أنّ التحدّى واقعٌ بجميع القرآن ، والمعلوم أنّ الحكيم والآداب وسائر الامثال ليس فيها شيءٌ من الأمور الغيبية ، فكان يلزم على هذه المقالة أن لا يكون معجزاً وهو محالٌ ، وأمّا ثانياً فلأن ما قالوه يكون أعظمَ عذراً للعرب في عدم قدرتهم على معارضته ، فكان من حقهم أن يقولوا : إنا متمكّنون من معارضة القرآن ، ولكنه اشتمل على ما لا يمكننا معرفته من الأمور الغيبية ، فلما لم يقولوا ذلك دلّ على بطلان هذه المقالة

(المذهب الخامس)

قول من زعم أنّ الوجه في الإعجاز هو الفصاحة ، وفسر الفصاحة بسلامة ألفاظه عن التعقيد الحاصل في مثل قول بعضهم

وَقَبْرِ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ
وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ
وهذا فاسدٌ لأمرين ، أما أولاً فلأن أكثر كلام
الناس خال عن التعقيد في الشعر ، والخطب ، والرسائل ،
فيلزم كونها معجزةً ، وأما ثانياً فلأنه لو كان الأمر كما زعموه
لم يفترق الحالُ بين قوله تعالى (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي فِي
الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ إِنَّ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَمَنَّ رَوَاكِدَ
عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ أَوْ
يُوقِنُ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ) وبين قول من قال :
وأعظمُ العلاماتِ الباهرة جري السفن على الماء ، فإمّا أن يريدَ
هبوبَ الريح فتجري بها ، أو يُريدَ سكونَ الريح فتراكُدَ على
ظهره ، أو يُريدُ إهلاكها بالإغراق بالماء ، لأن ما هذا حالة
من المعارضة سالمٌ عن التعقيد ، فكان يلزم أن يكون هذا
الكلام معارضاً للآية ، لاشتراكها في الخفة والبراءة عن
الثقل والتعقيد ، ومن وجهٍ ثالثٍ وهو أنه كان يلزم أن لا يقعَ
تفاوتٌ بين قوله تعالى (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) وبين قول
العرب (القتلُ أنفى للقتل) لاشتراكهما جميعاً في السلامة عن
الثقل وهذا فاسدٌ

(المذهب السادس)

قول من زعم أن الوجهَ في الإعجازِ إنما هو اشتماله على الحقائق وتضمنه للأسرار والدقائق التي لا تزال غضةً طريةً على وجه الدهر ، ما تُنالُ لها غايةٌ ، ولا يُوقف لها على نهاية ، بخلاف غيره من الكلام ، فإن ما هذا حاله غير حاصل فيه ، فلماذا كان وجه إعجازه ، وهذا فاسدٌ أيضاً لا مرين ، أمّا أولاً فلأن الأصل في وجه الإعجاز أن يكون القرآن متميزاً به لا يشاركه فيه غيره ، وما ذكرتموه من هذه الخصلة فإنها مشتركة ، وبيانه هو أننا نرى بعض من صنف كتاباً في العلوم الإسلامية واعتنى في قبضه (١) واختصاره ، فإن من بعده لا يزال يجتني منه الفوائد في كل وقت ويستنبطها من الفاظه وصرائحها كما نرى ذلك في الكتب الأصولية والكتب الدينية والفقهية ، وسائر علوم الإسلام ، وإذا كان الأمر كما قلناه وجب الحكم بإعجازها وهم لا يقولون به ، وأمّا ثانياً فلأن قوله تعالى (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ) وقوله تعالى (فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وقوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) صريحة في

إثبات الوجدانية لله تعالى بظواهرها وصريحها ، وما عدا ذلك من المعانى لا يخلو حاله ، إما أن يستقلّ العقلُ بدركه أو لا يستقلُّ بدركه ، فإن استقلَّ بدركه فقد أحاط به كغيره من سائر الكلام ، فلا تفرقة بينه وبين غيره ، وإن كان لا يستقلُّ العقلُ بدركه ، فذلك هو الأمور الغيبية ، وهى باطلة بما أسلفناه على من قال بها ، فحصل من مجموع ما ذكرناه ههنا أنه لا وجهَ لجعل دلالة على الأسرار والمعانى وجهاً في إعجازه لأن غيره مشارك له في هذه الخصلة ، وما وقعت فيه الشركة فلا وجه لاختصاصه وجعله وجهاً في كونه . معجزاً

(المذهب السابع)

قول من زعم أن الوجه في إعجازه هو البلاغة ، وفسر البلاغة باشماله على وجوه الاستعارة ، والتشبيه ، والفصل ، والوصل ، والتقديم ، والتأخير ، والإيضار ، والإظهار ، الى غير ذلك ، وهؤلاء إن أرادوا بما ذكروه أنه صار فصيحاً بالإضافة الى ألفاظه ، وبليغاً بالإضافة الى معانيه ، ومختصاً بالنظم الباهر ، فهذا جيّدٌ لا غبارَ عليه كما سنوضحه عند ذكر المختار ، وإن أرادوا أنه بليغٌ بالإضافة الى معانيه دون ألفاظه ،

فهو خطأ ، فإنه صار معجزا باعتبار ألفاظه ومعانيه جميعا ،
وغالب ظننى ان هذا المذهب يُحكى عن أبي عيسى الرُّماني

(المذهب الثامن)

قول من زعم أن الوجه في إعجازه هو النظم ، وأراد
أن نظمه وتأليفه هو الوجه الذى تميّز به من بين سائر الكلام
فهؤلاء أيضا يُقال لهم ما تريدون باختصاصه بالنظم ، فإن
عنيتم به أن نظمه هو المعجز من غير أن يكون بليغا في
معانيه ، ولا فصيحاً في ألفاظه ، فهو خطأ ، فإن الإعجاز
شامل له بالإضافة الى كلا الأمرين جميعا ، وإن عنيتم أنه
مختصٌ بالبلاغة والفصاحة ، خلا أن اختصاصه بالنظم
أعجبٌ وأذخَلُ ، فهذا كان الوجه في إعجازه فهذا خطأ ،
فإن مثل هذا لا يُدركُ بالعقل ، أعنى تميّزه بحسن النظم عن
حسن البلاغة والفصاحة ، وأيضا فإن ما ذكروه تحكّمٌ
لا مُستند له عقلا ولا نقلا ، وأيضا فإننا نقول : هل يكون النظم
وجهاً في الإعجاز مع ضمّ البلاغة والفصاحة اليه ، أو يكون
وجهاً من دونهما ، فإن قالوا بالأول فهو جيّدٌ ، ولكن لم
قصرّوه على النظم وحده ولم يضمّوهما اليه ، وإن قالوا : إنه

يكون منفردا بالإعجاز من دونهما ، فهذا خطأ أيضا ، فان
نظم القرآن لو انفرد عن بلاغته وفصاحته لم يكن معجزاً بحال
(المذهب التاسع)

مذهب من قال : إن وجه إعجازه انما هو مجموع هذه
الأُمور كلها ، فلا قول من هذه الاقويل الا هو مختص به ،
فلا جرم جعلنا الوجه في إعجازه مجموعها كلها ، وهذا فاسد ،
فإننا قد أبتلنا رأى اهل الصرفة ، وزيفنا كلامهم ، فلا وجه
لعدّه من وجوه الإعجاز ، وهكذا ، فإننا قد أبتلنا قول من
زعم أن الوجه في إعجازه اشتماله على الإخبار بالأُمور الغيبية ،
وأبتلنا قول أهل الاسلوب وغيره من سائر الاقويل ، فلا
يجوز أن تكون معدودة في وجوه الإعجاز ، لأن الأُمور
الباطلة لا يجوز أن تكون عللاً للأحكام الصحيحة ، ومن
وجه ثان وهو أن الفصاحة والبلاغة إذا كانتا حاصلتين فيه فهما
كافيتان في الإعجاز ، فلا وجه لعدّه غيرهما معهما

(المذهب العاشر)

أن يكون الوجه في إعجازه إنما هو ما تضمنته من المزايا
الظاهرة والبدائع الرائقة في الفوائح ، والمقاصد ، والخواتيم في

كل سورة ، وفي مبادئ الآيات ، وفواصلها ، وهذا هو الوجه
السديدُ في وجه الإعجاز للقرآن كما سنوضح القول فيه بمعونة
الله تعالى ، فهذا ما أردنا ذكره من المذاهب في الوجه الذي
لأجله صار القرآن معجزاً للخلق كلهم

(البحث الثالث)

(في بيان المختار من هذه الاقاويل)

والذي نختاره في ذلك ما عول عليه الجماهيرةُ من أهل
هذه الصناعة الذين ضربوا فيها بالنصيب الوافر ، واختصوا
بالقِدْحِ المَعْلَى والسَّهْمِ القَامِرِ ، فإنهم عولوا في ذلك على خواصِّ
ثلاثة هي الوجه في الإعجاز

الخاصة الاولى الفصاحة في ألفاظه على معنى أنها بريئةٌ
عن التعقيد ، والثقل ، وخفيفةٌ على الألسنة تجري عليها كأنها
السلسال ، رِقَّةٌ وَصَفَاءٌ وَعَذُوبَةٌ وَحَلَاوَةٌ

الخاصة الثانية البلاغة في المعاني بالإضافة الى مَضْرِبِ
كل مَثَلٍ ، وَمَسَاقٍ كلِّ قِصَّةٍ ، وَخَبَرٍ ، وفي الأوامر والنواهي ،
وأنواع الوعيد ، ومحاسن المواعظ ، وغير ذلك مما اشتملت عليه
العلوم القرآنية ، فإنها مسوقة على أبلغ سِيَّاقٍ

الخاصة الثالثة جودةُ النظم وحسن السياق ، فإنك تراه
فيما ذكرناه من هذه العلوم منظوماً على أتم نظام وأحسنه
وأكمله، فهذه هي الوجهة في الإعجاز ، والبرهان على ما ادّعينا
من ذلك هو أن الآيات التي يُذكر فيها التحدّي واردةٌ على
جهة الإِطلاق ليس فيها تحدّيٌ بجهةٍ دون جهةٍ ، لانه لم يذكر
فيها أنه تحدّايم ، لا بالبلاغة ولا بالفصاحة ، ولا بجودة النظم
والسياق ، ولا بكونه مشتملاً على الأمور الغيبية ، ولا لاشتماله
على الأسرار والدقائق ، وتضمّنه المحاسن والعجائب ، ولا أشار
الى شيء خاصّ يكون مقصداً للتحدّي ، وانما قال : بمثله ،
وبسورة ، وبعشر سور على الإِطلاق ، ثم إن العرب أيضاً
ما استفهموه عما يريد بتحدّيهم في ذلك ، ولا قالوا ما هو المطلوب
في تحدّينا ، بل سكتوا عن ذلك ، فوجب ان يكون سكوّهم
عن ذلك لا وجه له الا لما قد علم من اطّراد العادات المقرّرة
بين أظهرهم أن الأمر في ذلك معلومٌ أنه لا يقع الا بما ذكرناه
من البلاغة والفصاحة وجودة السياق والنظم ، فإنّ المعلوم من
حال الشعراء والخطباء ، واهل الرسائل والكلام الواقع في
الأندية المشهودة ، والمحافل المجتمعة ، أنهم اذا تحدّى بعضهم
بعضاً في شعر ، أو خطبةٍ ، أو رسالة ، فانه لا يتحدّاه الا

بمجموع ما ذكرناه من هذه الأمور الثلاثة ولم يُعهد قطُّ
في الأزمنة الماضية والآماد المتمادية ، أن أحدًا تحدى أحدًا
منهم بركة شعره ، ولا باشتماله على أمور محجوبة ، ولا بعدم
التناقض فيها ، وفي هذا دلالة كافية على أن تعويلهم في
التحدي إنما هو على ما ذكرناه ، فيجب حمل القرآن في
الآيات المطلقة عليه ، وفي ذلك حصول ما أردناه ، وتتمام تقرير
هذه الدلالة بإيراد الأسئلة عليها والانفصال عنها

السؤال الأول منها قد زعمتم أن وجه إعجاز
القرآن إنما هو الفصاحة ، والبلاغة ، والنظم ، وحاصل هذه
الأمور كلها ، إما أن تكون راجعة الى مفردات الكلم ، أو
تكون راجعة الى مركباتها ، ولا شك أن العرب قادرون على
المفردات لا محالة ، ولا شك أن كل من قدر على المفردات
فهو قادر على مركباتها ، فلو كان كما ذكرتموه لكان العرب
قادرين على المعارضة ، وهذا يدل على أن وجه إعجازه ليس
أمرًا راجعًا الى البلاغة ، والفصاحة ، والنظم ، وهذا هو المطلوب
وجوابه إنما يكون بعد تمهيد قاعدة ، وهو أن
التفاوت بين الكتابين في الجودة والكتابة إنما يكون
من جهة العلم بإحكام التأليف بين الحروف وتنزيلها على أحسن

هيئة في الايقاع ، فمن كان منهما أجودَ علماً بإحكام التأليف كانت كتابته أعجبَ ، ومن كان عادماً للعلم بما ذكرناه نقص إتقان كتابته ، فكل واحدٍ منهما قد أحرز ما تحتاج اليه الكتابة من الآلات كالقلم ، والدواة ، والقرطاس ، واليد ، وغير ذلك مما يكون شرطاً في الكتابة ، ولم يتميز أحدهما عن الآخر الا بما ذكرناه من العلم بإحكام التأليف ، وهكذا حال أهل الحرف والصناعات ، فإنهم كلهم متمكنون من أصول الصناعات وما تحتاج اليها ، كالصناعة للذهبيات والفضيات ، والحماكة للديباج ، فإن تفاوتهم إنما يظهر في ما ذكرناه لا غير ، فاذا عرفت هذا فالعرب لا محالة قادرون على مفردات هذه الكلم الموضوعه ، وقادرون على حسن التأليف لهذه الكلمات ، لكنهم غير قادرين على كل تأليف ، فإن من التأليف ما لا زيادة عليه في الإعجاب ، وهو المعجز ، ومنه ما تنقص رتبته عن ذلك ، وليس معجزاً ، وعلى هذا يكون المعجز إنما كان من جهة عدم العلم بإحكام تأليف هذه الكلمات ، فقد ملكوا القدرة على آحادها ، وملكوا القدرة على نوع من تأليفها مما لم يكن معجزاً ، فأما ما كان معجزاً من التأليف فلم يكونوا مالكين له ، فحصل من مجموع ما ذكرناه

أنّ الإعجاز ليس الا تأليف هذه الكلمات على حدّ لا غاية
فوقه ، فالى هذا يرجع الخلاف ، ويحصل التحقق بأنّ عجزهم
إنما كان من جهة عدم العلم بهذا التأليف المخصوص في الكلام ،
لا يقال فحصل هذا الجواب أنّ الله تعالى لم يخلق فيهم العلم
بأحكام التأليف الذي يحتاج اليه في كون الكلام معجزاً ،
وهذا قول بمقالة اهل الصّرفة ، فان حصل مذهبهم هو أنّ الله
تعالى سلّبهم الداعي الى معارضة القرآن ، وأعدم عنهم العلوم
التي لأجلها يقدرون على المعارضة ، وأنتم قد زيفتم هذه المقالة
وأبطلتموها ، فقد وقعتم فيما فررتم منه ، لأننا نقول هذا فاسدٌ
فإننا نقول إنّهم عادمون لهذه العلوم قبل المعجز وبعده ، وأنها
غير حاصلة لهم في وقتٍ من الأوقات فهذا استحال منهم
معارضة القرآن كما قررناه من قبل ، بخلاف مقالة أهل الصّرفة
فإنّ عندهم أنّ علوم التأليف كانت حاصلة معهم قبل ظهور
المعجز ، لكنّ الله تعالى سلّبهم ايّها كما مرّ تقريره ، فهذا
كان ما ذكرناه مخالفا لما قالوه

السؤال الثاني لو كانت الفصاحة هي الوجه في كون
القرآن معجزاً لما كان فيه دلالة على صدق الرسول صلى الله
عليه وسلم وقد تقرر كونه دالاً على صدقه ، فيجب أن لا يكون

الوجه في إعجازه هي الفصاحة ، بل الصّرفة كما تقول أصحابها ،
أو وجهٌ آخر غير الفصاحة ، وإنما قلنا : إنه لو كان الوجه في
إعجازه الفصاحة لما كان فيه دلالةٌ على الصدق ، فلأن الدلالة
على الصدق إنما تقع إذا كانت موجودةً من جهة الله تعالى إلا
أنه تعالى ليس فاعلاً للفصاحة من جهة أن الفصاحة المرجعُ
بها إلى خلوص الكلام من التعقيد ، والبلاغة ترجعُ إلى
مطابقة الكلام وحسن تأليفه ، وهذه كلها مقدورةٌ لنا ،
ولهذا بطل أن يكون الإعجاز حاصلًا بها ، فإذن لا بد من
أن يكون وجه الإعجاز متعلقًا بقدرة الله تعالى ، لأنه هو
المتولى لصدق أنبيائه ، فكلُّ ما كان من المعجزات لا يُقدَّرُ
كونه من جهته ، فإنه لا يكون فيه دلالةٌ على صدق من
ظهر عليه ، وإنما قلنا : إن فيه دلالةً على الصدق ، وهذا
ظاهر لا يمكن إنكاره ، فإن القرآن من أبهر الأدلة على
صدق صاحب الشريعة صلوات الله عليه ، فلو كانت وجهُ
إعجازه هو الفصاحة لم يكن فيه دلالةٌ على الصدق ، لأن
الفصاحة والبلاغة المرجعُ بهما إلى انتظام الكلام على وجه
مخصوص لا مزيد عليه ، وما من وجهٍ من وجوه النظم إلا وهو

مقدورٌ للعباد بكلِّ حالٍ ، وهذا يُبطل كونه دالا على صدقه ،
وقد تقرر كونه دليلا على الصدق ، فبطل كون إعجازه
هو الفصاحة

وجوابه أنا قد قررنا أن الوجه في إعجازه هو الفصاحة
والبلاغة مع النظم بما لا مَطْمَع في إعادته

قوله لو كانت الفصاحة وجهاً في إعجازه لما كان له دلالةٌ
على الصدق ، قلنا : هذا فاسدٌ فإنَّ النظم وإن كان مقدورا
لنا ، لكنه قد يقع على وجهٍ لا يمكن كونه مقدورا لنا ، ولهذا
فإنَّ العلمَ مقدورٌ لنا ، والفعلُ من جنس العلوم ، وقد استحال
كونها مقدورة للعباد ، لما كانت واقعة على وجه يستحيل وقوعه
في حق العباد ، فإنَّ جنس الحركة مقدورٌ لنا ، وحركة المرتعش
وإن كانت من جنس الحركة ، لكنها لما وقعت على وجهٍ
يتعذرُ على العباد جاز الاستدلالُ بها على الله تعالى ، فهكذا
حال البلاغة ، فإنها وإن كانت من قبيل النظم والتأليف . وهو
مقدور لنا ، لكنه لما وقع على وجهٍ يتعذرُ تحصيله من
جهتنا ، كان دليلا على الصدق من هذه الجهة ، فحصل من
مجموع ما ذكرناه أن القرآن دالٌّ على صدق مَنْ ظهر على يده ،
وما ذاك الا لكونه مختصاً بالوقوع من جهة الله تعالى مع كون

جنسه من مقدور العباد ، وفيه دلالةٌ على صدقه كما نقوله
في سائر المعجزات الدالة على صدقه ، وإن لم يكن لها تعلقٌ
بمقدور العباد ، كإطعام الخلق الكثير ، من الطعام اليسير ،
ونُبُوعِ الماءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، الى غير ذلك من المعجزات
الباهرة له عليه الصلاة والسلام

السؤال الثالث هو أن الصحابة رضی الله عنهم لما اهتموا
بجمع القرآن بعد الرسول صلى الله عليه وسلم وكانوا يطلبون
الآية ، والآيتين ، ممن كان يحفظها منهم ، فإن كان الراوي
مشهور العداة قبلوها منه ، وإن كان غير مشهور العداة لم
يقبلوها منه ، وطلبوا على ذلك بيّنةً ، فلو كان الوجه في إعجازه
هو الفصاحة كما زعمتم ، لكان متميزاً عن سائر الكلام وكان
لا وجه للسؤال ، لما يظهر من التمييز ، وفي هذا دلالة على أن وجه
اعجازه هو الصرفة ، أو غيرها ، دون الفصاحة

وجوابه من وجهين ، أمّا أوّلاً فلأننا لا نسلم ان الرسول
صلى الله عليه وسلم توفاهُ الله تعالى ولم يكن القرآن مجموعاً ، بل
ما مات عليه السلام إلا بعد أن جمعه جبريلُ ، وهذه الرواية
موضوعةٌ مختلفةٌ لا نسلمها ، ولهذا قال لما نزل صدرُ سورة
براءة (أثبتوها في آخر سورة الأنفال) فما قالوه منكرٌ

ضعيفٌ ، وأما ثانياً فلأن الاختلافَ إنما وقع في كتب القرآن وجمعه في الدفاتير ، فأما جمعه فما لم يقع فيه تردد أنه كان في أيام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان مجموعاً في صدور الرجال ، فأما كتبه فلعله إنما كان بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولهذا فإنّ المصاحف قد كانت كثرت بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلما وقع فيها الخلافُ ، فعَلَ (عُثْمَانُ) في خلافته ما فعلَ من نحوها كلها ، وكتبه مصحفه الذي كتبه

السؤال الرابع هو أن ابن مسعود رضى الله عنه اشتبه عليه الفاتحة والمعوذتان ، هل هنّ من القرآن أولاً ، فلو كان الوجه في الإعجاز هو الفصاحة لكان لا يلتبس عليه شيء من ذلك

وجوابه من وجهين ، أمّا أولاً فلأن ابن مسعود لم ينكر كونها نزلت من اللوح المحفوظ ، وأنّ جبريل أتى بها من السماء ، فهنّ قرآنٌ بهذه المعاني ، وإنما أنكر كتبها في المصاحف وقال هنّ وارداتٌ على جهة التبرك والاستعاذة ، فهذا كنّ قرآناً بما ذكرناه من المعاني ، ولم يكن قرآناً لورودها لهذا المقصد الخاص ، وهذا في التحقيق يؤولُ إلى العبادة ،

والمقاصد المعنوية متفقٌ عليها كما ترى ، وأما ثانياً فلأن هذا رأىُ لابن مسعود فلا يكون مقبولاً ، والحقُّ في المسئلة واحدٌ ، نخطؤه فيها كخطأ غيره ممن خالفَ دلالةً قاطعةً ، ولنقتصر على هذا القدر من الأسئلة ففيه كفاية لغرضنا ، واستقصاء الكلام على مثل هذه القاعدة ، إنما يليق بالمباحث الكلامية ، والمقاصد الدينية ، وإِنَّ نَفْسَ اللَّهِ لنا في المهلة ، وتراختُ مدَّةُ الإمهال ، ألفنا كتاباً نذكر فيه كيفية دلالة المعجز على صدق مَنْ ظهر على يده ، ونُجيبُ فيه عن شكوك المخالفين بمعونة الله تعالى ، فالنية صادقة في ذلك إن شاء الله تعالى

(تنبيه)

نجمه خاتمةً للكلام في الوجه الذي لأجله حصل الإعجاز ، اعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لكونه دالاً على تلك المحاسن والمزايا التي لم يختص بها غيره من سائر الكلام ، ولا يجوز أن تكون راجعةً الى الدلالات الوضعية ، سواء كانت باعتبار دلالتها على معانيها الوضعية ، أو مجردة عنها ، وقد ذهب الى ذلك أقوامٌ ، وهو فاسد لأمرين ، أما أولاً فلأن الكلمة الواحدة قد تكون فصيحةً اذا وقعت في

محلّ ، وغير فصيحة اذا وقعت في محلّ آخر ، فلو كان الأمر في الفصاحة والبلاغة راجعا الى مجرد الألفاظ الوضعية ، لما اختلف ذلك بحسب اختلاف المواضع ، وأمّا ثانيا فلان الاستعارة ، والتشبيه ، والتمثيل ، والكناية ، من أعظم قواعد الفصاحة وأبلغها . وإنما كانت كذلك باعتبار دلالتها على المعاني لا باعتبار ألفاظها . فصارت الدلالة على وجهين

الوجه الأول دلالةٌ وضعية ، وهذه لا تعلق لها بالبلاغة والفصاحة كما مهّدنا طريقه ، وثانيهما الدلالة المعنوية ، ودلالتها إمّا بالتضمّن ، أو بالالتزام ، وهما عقليّان من جهة أن حاصلهما ، هو انتقالُ الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يُلزمه ، ثم تلك الملازمة إمّا أن تكون دلالةً على جزء المفهوم ، أو تكون دلالةً على معنى يصاحب المفهوم ، فالأول هو الدلالة التضمينية ، والثاني هو الدلالة الخارجية ، وهما جميعاً من اللوازم ، ثم إن تلك اللوازم تارة تكون قريبةً ، وتارة تكون بعيدةً ، فمن أجل ذلك صحّ تأدية المعاني بطرق كثيرة ، بعضها أكمل من بعض ، وتارة تزيد ، ومرّة تنقص ، فلاجل هذا اتّسع نطاق البلاغة وعظم شأنه ، وارتفع قدره وعلا أمره ، فربما علا قدرُ الكلام في بلاغته حتى صار معجزاً لارتبة فوقه ، وربما

نزل الكلامُ حتى صار ليس بينه وبين نَعِيقِ البهايمِ إلا مزيّة
التأليف والتركيب ، وربما كان متوسطًا بين الرتبتين ، وقد
يُوصف اللفظ بالجودة ، لكونه متمكنًا في أسلّاتِ الألسنة
غيرَ نَابٍ عن مدارجها ، ولا قلقٍ على سَطْحِ اللسان ، جيّدًا
سَبْكُهُ صَحِيحًا طَابَعُهُ ، وأنه في حقِّ معناه من غير زيادة عليه
ولا نقصان عنه ، وقد يذمونه بنقائص هذه الصفات بأنه
مُعَقَّدٌ جُرُزٌ ، وأنه لِتَعْقِيدِهِ استَهْلَكَ المعنى ، يمشى اللسانُ اذا
نطق به كأنه مُقَيَّدٌ ، وَحَشِيٌّ ، نافرٌ ، نازلُ القدر ، طويلُ
الذيول من غير فائدة ، ولا معنى تحته ، وقد يصفون المعنى
بالجودة ، بأنه قريبٌ جَزَلٌ ، يسبقُ الى الأذهان ، قبل أن
يسبق الى الآذان ، ولا يكون لفظُهُ أسبقَ الى سمعك من
معناه الى قلبك ، حتى كأنه يدخل الى الأذن بلا إذن ، وقد
يذمونه بكونه ركيكًا نازلَ القدر ، بعيدًا عن العقول ، وهلمَّ
جَرًّا الى سائر ما ذكرناه من جهة المعنى على جهة المناقضة ،
والقرآنُ كُلُّهُ من أوله الى آخره حاصلٌ على هذه المزايا موجودةٌ
فيه على أكمل شيءٍ وأتمّه ، فله درّه من كتابٍ اشتمل على
علوم الحكمة وضمَّ جوامع الخطاب ، وأودع ما لم يُودع غيره
من الكتب المنزلة من حقائق الإجمال ودقائق الأسرار المفصلة ،

وإذا أردت أن تكحل بصرك بمزود التخيل والاطلاع على لطائف الإجمال والتفصيل ، فاتل قصة زكرياء عليه السلام ، وقف عندها وقفه باحث وهي قوله تعالى (قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً) فإنك تجد كل جملة منها بل كل كلمة من كلماتها تحتوى على لطائف ، وليس في آى القرآن المجيد حرف إلا وتحت سر ومصلحة فضلاً عما وراء ذلك ، والكلام في تقرير تلك اللطائف الاجمالية ، وما يتلوها من الأسرار التفصيلية ، مقرر في معرفة حد الكلام وأصله ، وإن كل مرتبة من مراتب الاجمال متروكة في الآية بمرتبة أخرى مفصلة حتى تتصل بما عليه نظم الآية وسياقها ، وجملة ما نوردّه من ذلك درجات عشر ، كل واحدة منها على حظ من الاجمال ، بعدها درجة أخرى على حظ من التفصيل ، حتى تكون الخاتمة هو ما اشتمل عليه سياقها المنظوم على أحسن نظام ، وصار واقعاً في تميم بلاغتها أحسن تمام

الدرجة الاولى نداء الخفية ، فانه دال على ضعف الحال وخطاب المسكنة والذل حتى لا يستطيع حراكاً وهو من لوازم الشيخوخة والهزال ، ولما فيه من التصاغر للجلال والعظمة بخفض المصوت في مقام الكبرياء ، وعظم القدرة فهذه الجملة

مذكورة كما قررناه، وهي مناسبة لحاله، ولهذا صدرها في
أول قصته لما فيها من ملاءمة الحال، وهضم النفس،
واستصغارها، وافتتاحها بذكر العبودية يؤكد ما ذكرناه ويؤيده
(الدرجة الثانية) كأنه قال، يارب إنه قد دنا عمري،
وانقضت أيام شبابي فان انقضاء العمر دال على الضعف
والشيخوخة لا محالة، لأن انقضاء الأيام والليالي هو الموصول
الى الفناء والضعف وشيب الرأس، ثم إن هذه الجملة صارت
متروكة لتوخي مزيد التقرير الى ما هو أكثر تفصيلاً منها
مما يكون بعدها

(الدرجة الثالثة) كأنه قال قد شخنت فإن الشيخوخة
دالة على ضعف البدن وشيب الرأس، لأنها هي السبب في
ذلك لا محالة

(الدرجة الرابعة) كأنه قال وهنت عظام بدني، جعله
كناية عن ضعف حاله، ورقة جسمه، ثم تركت هذه
الجملة الى جملة أخرى أكثر تفصيلاً منها

(الدرجة الخامسة) كأنه قال أنا وهنت عظام بدني،
فأعطيت مبالغة، لما قدم المبتدأ ببناء الكلام عليه كما ترى

(الدرجة السادسة) كأنه قال إني وهنت العظام من بدني ، فأضاف الى نفسه ، تقريراً مؤكداً (بيان) للأمر ، واختصاصها بحاله ، ثم تركت هذه الجملة بجملة غيرها

(الدرجة السابعة) كأنه قال إني وهنت العظام مني ، فترك ذكر البدن ، وجمع العظام ، ارادةً لقصد شمول الوهن للعظام ودخوله فيها

(الدرجة الثامنة) ترك جمع العظام الى أفراد العظم ، واكتفى بإفراده فقال : إني وهن العظم مني

(الدرجة التاسعة) ترك الحقيقة ، وهي قوله أشيب ، أو شاب رأسي ، لما علم أن المجاز أحسن من الحقيقة ، وأكثر دخولاً في البلاغة منها ، ثم تركت هذه الجملة بجملة أخرى غيرها

(الدرجة العاشرة) أنه عدل عن المجاز الى الاستعارة في قوله (واشتعل الرأس شيباً) وهي من محاسن المجاز ، ومن مميزات البلاغة ، وبلاغتها قد ظهرت من جهات ثلاث

الجهة الأولى ، إسناد الاشتعال الى الرأس لإفادة شمول الاشتعال بجميع الرأس ، بخلاف ما لو قال : اشتعل

شيبُ رأسي، فإنه لا يُؤدّي هذا المعنى بحال، فاشتعل رأسي،
وزانُ اشتعلت النار في بيتي، واشتعلَ رأسي شيباً، وزان
اشتعل بيتي ناراً

الجهة الثانية الإجمالُ والتفصيلُ في نصب التمييز، فإنك
إذا نصبتَ (شيباً) كان المعنى مخالفاً لما إذا رفعته، فقلت:
اشتعل شيبُ رأسي، لما في النَّصْبِ من المبالغة دون غيره

الجهة الثالثة تنكير قوله شيباً، لإفادة المبالغة، ثم إنه
تركَ لفظَ (مئى) في قوله واشتعلَ الرأسُ شيباً، اتكلاً
على قوله (وهنَّ العظمُ مئى) ثم إنه أتى به في الأول، بياناً
للحال وإرادةً للاختصاص بحاله في إضافته إلى نفسه، ثم
عطف الجملة الثانية على الجملة الأولى بلفظ الماضي، لما بينهما
من التقارب والملائمة، فانظر إلى هذا السياق المثير المورق،
وجودة هذا الرصفِ المعجب المونق، كيف تركَ جملةً إلى
جملة، إرادةً للإجمال بعده التفصيل، من أجل إشار البلاغة
حتى انتهى إلى خلاصها، ودُهنِ لُبِّها ومُصاصها، وهو جوهرُ
الآية ونظامها بأوجز عبارة وأخصرها، وأظهر بلاغةً وأبهرها
واعلم أن الذي فتقَ أكمّام هذه اللطائف حتى تفتحت
أزرارُ أزهارها، وتماقت أغصانها وتآقت أفنانها، وتناسبت

محاسنُ آثارِها، هو مقدمةُ الآيةِ ودرِيًّا جُتُّها، فانه لَمَّا افتتح الكلام في هذه القصة البديعة بالاختصار العجيب، بأن طَرَحَ حرفَ النداء من قوله (رَبِّ) وِيَاءَ النَّفْسِ من المضاف، أشعر أولها بالعرض، فلا جُلُّ تأسيسِ الكلام على الاختصار عقبه بالاختصار والإجمال، واكتفى بذكر هاتين الجملتين عما وراءهما من تلك المراتب العشر التي نبهنا عليها والحمد لله

(الفصل الرابع)

(في إيراد المطاعن التي يزعمونها على القرآن والجواب عنها)

اعلم أن للمخالفين لنا في كلام الله تعالى اعتراضاتٍ ومَطَّاعِنَ يَرُومُونَ بذلك إبطاله وإبطال دلالته، لَمَّا كان من أعظم حُجَجِ الله على خلقه، فلا جُلُّ هذا كثرت عنايتهم بالطعن فيه، ومطاعنهم فيه من جهات عشرين

(الجهة الأولى) من حيث حقيقته، وحاصل ما قالوه :

هو أن القرآن كلامُ الله تعالى، وليس يخلو الحال في بيان ما هيته، إمَّا أن يكون المرجع بحقيقته إلى أنه معني قائم بذاته تعالى موجبٌ لذاته المتكلمية كما هو رأى قُدَمَاءِ الأشعرية، كالأيسرائي، والتجارية، والكلائية، وإلى هذا

ذهب القاضى الباقلانى منهم، وإيما أن يكون المرجعُ بالكلام
الى حالة الله تعالى، وهى المتكلمية، كما هو رأى المتأخرين
من الأشعرية، له تعلقاتُ كتعلقات العالمية، وهذه المذاهبُ
فاسدةٌ عندكم، وإيما أن يكون المرجعُ بحقيقة الكلامِ الى
هذه الأحرف والأصوات المقطعة، كما هو رأى المعتزلة
وأئمة الزيدية، وقد أفسدوه بأننا نعلم ماهية الكلام قبل إيجاد
هذه الأحرف والأصوات، وتتصورُ ماهيته، وفى هذا
دلالةٌ على انه أمرٌ مخالف للأصوات والحروف، وإيما أن
يُراد بحقيقة الكلام، أمرٌ آخرٌ وراء ما ذكرناه، فلا بُدَّ من
إبرازه لنعلم صحته أو فساده، فقد وضَّح بما ذكرناه أن حقيقة
الكلام مشكلةٌ، فلا بُدَّ من الإحاطة بها، لأن الكلام فى
كونه حجةً قائمةً على الخلق فرغُ تصور ماهيته، ولم يُفرغُ
من ذلك

(والجواب) عما أوردوه من ذلك : هو أننا إذا قررنا
ماهية الكلام بطلت هذه المذاهب كلها، والبرهانُ القاطعُ
على أن الكلام هو هذه الأحرف المقطعة، أن المعقول
من ماهية الكلام هو ما ذكرناه كما أن المعقول من ماهية
الأُسود، هو حصولُ السواد فى المحل، فلو عزلنا عن أنفسنا

العلم بهذه الأحرف ، لم نعقل حقيقة الكلام ، ولهذا فإن الكتابة لا يُسمونها كلاماً وكذا الإشارة ، لعدم النطق بهذه الأحرف. فحصل من هذا أن تقطيع هذه الأصوات هي الأصل في كون الكلام كلاماً ، وأن إطلاق الكلام على ما ليس بهذه الصفة ، إنما كان على جهة المجاز كما يقول القائل في نفسى كلامٌ ، فمن أدرك ما ذكرناه فقد أحاط بماهية الكلام ، ومن لا يفهم هذه الأحرف فإنه بمنزلة من فهم ماهية الكلام ، ويؤيد ما ذكرناه أن جميع من تكلم في ماهية الكلام فإنه لا بد من ذكر ما قلناه من الأصوات المقطعة والحروف المنظومة من أئمة الأدب وأهل اللغة ، وأهل النحو ، والتصريف ، وأهل علم البيان ، والعروضيين وغيرهم ممن كان مختصاً بالكلام ، فإنه لا يُورد في ماهيته إلا ما ذكرناه من هذه الأصوات وهذه الحروف ، وفي هذا دلالة قاطعة على أنها أصل في معقول معناه ، وقاعدة في فهم ماهيته ، فلا يخاطر ببال أحد منهم سوى ذلك

(الجهة الثانية) من حيث القدم ، الملاحدة ، وحاصل ما قالوه هو أن بعض أهل القبلة من المسلمين قد زعم كونه قديماً ، وهؤلاء هم الأشعرية على طبقاتهم ، فإنهم قد اتفقوا

على أن كلام الله تعالى قديمٌ لا أولَ له ، ومَهْمَا كان قديماً فإنه لا يُفيد فائدة ، ولا يوجد منه شيء من الأحكام ، لان الكلام إنما يُعقل معناه اذا كان مؤلفاً من هذه الأحرف ، فأما اذا كان قديماً لم يُعقل تقدُّمُ بعضه على بعض ، فإذا كان قديماً كان عريئاً عن الفائدة لا يمكن أن يحتج به ولا يكون فيه دلالةٌ فهمًا جوزَ قِدْمَهُ بطل الاحتجاج به

(والجواب) عما أورده هؤلاء إنما هو بيان حقيقة

الكلام ، فإذا تقرر أنه هذه الاصوات والأحرف المقطعة فأمارة الحدوث فيها ظاهرة من جهة أن المسبوق منها مُحدثٌ لتقدُّم غيره عليه ، والمتقدِّم على المُحدثِ بأوقاتٍ يجبُ القضاء بحدوثه ، لأن من حقَّ القديم أن يكون سابقاً على الحوادث بما لانهاية له ، فإذا كان لتقدُّمِهِ غايةٌ ، كان مُحدثاً ، واعلم أنه لاخلاف في كون هذه الحروف المقطعة والاصوات المنتظمة مُحدثةً ، لظهور أمارة الحدوث فيها ، لجواز العدم عليها ، وتقدُّم بعضها على بعض ، وكلُّ ما ذكرناه علامة الحدوث ودليل عليه ، فهذا قلنا : إن كلام الله تعالى مُحدثٌ لما كان معقول الكلام هو هذه الاصوات من غير زيادة ، وهكذا حال جميع الفرق ، فإنهم لا يخالفوننا في حدوث

هذه الأحرف ، وإنما يحكى الخلاف عن الأشعرية وجميع فرق المجبّرة من النجارية ، والكلاية ، فإنهم متفقون على قدمه ، وزعموا على هذا أن كلام الله تعالى شيء مغاير لهذه الأحرف والأصوات المقطعة ووصفوه بالقدم ، وحاصل قولهم : أن الكلام معنى قديم قائم بالذات ، فإذا تقرر كون الكلام ما وصفناه من هذه الأحرف وأن ما قالوه غير معقول ، ثبت حدوثه لامحالة ، فاذن الخلاف بيننا وبين جميع طبقات المجبّرة في قدم القرآن مرّتدّ إلى ماهية الكلام ، فإن كان الحق ما قلناه : من أنه هذه الأحرف المقطعة فالقرآن محدث ، وجميع كلام الله تعالى ، وإن قدرنا أن حقيقة الكلام ما قالوه من كونه صفة قائمة بالذات لم نمنع قدمه إذا قامت عليه دلالة ، فأما مع الاقرار أوقيام البرهان على أن معقول الكلام هو هذه الأحرف المقطعة فلا سبيل للقول بقدمه على حال ، لأن ذلك غير معقول أصلاً

(الجهة الثالثة من الطعن) ذهب أكثر الأشعرية إلى أن كلام الله تعالى متّحد غير متعدّد ، وأنه معنى واحد قرآن ، وتوراة وإنجيل وزبور ، وأمر ، ونهى ، ووعد ، ووعد ، إلى غير ذلك من الأوجه المختلفة في الكلام ، وزعم فريق

من الأشعرية، وهم الأقلوب أن كلام الله تعالى متعدّدٌ
الى وجوه خمسة، أمر، ونهى، ودعاء، ونداء، وخبر، وهو
محكى عن ابى اسحاق الإسفرائنى منهم، وهو فى هذين الوجهين
لا تعقل دلالة بحال، لأنه إذا كان متحدّاً لم يُعقل فيه أمرٌ
ونهى، لأن الشىء الواحد لا يكون على هذه الأوجه، لما
فيها من التناقض، وإن كان متعدداً الى هذه الأوجه الخمسة
فهو خطأ أيضاً، إذ لا دلالة على حصره فى هذه الأوجه،
فإذن لا يتم كون القرآن دالاً على الأحكام الشرعية إلا بعد
إبطال هذين المذهبين، لأنهما مهما صحّا بطلت دلالة فهذا
من أعظم المطاعن على الاستدلال به

(والجواب) أنا قد قررنا أن ماهية الكلام ومعقولة
إنما هو هذه الأصوات المقطعة من غير زيادة على ذلك، وأن
حقيقته غير مختلفة، شاهداً وغائباً، لأن ماهيات الأشياء
وحقائقها لا تختلف باعتبار الشاهد والغائب، وإذا كان الامرُ
فيها كما قلناه فلا معنى لقول من قال: إن الكلام متحدٌ، أو
متعدّدٌ، بل يجب أن يكون لكلٍ من هذه المعانى صيغةٌ
تدلّ عليه، ولا وجه لكونه حقيقةً واحدةً متحدةً، ولا وجه

أيضاً لقصره على خمسة معان كما زعموه، وإنما بنوا هذه المقالة في التعدد، والاتحاد، على أن ماهية الكلام وحقيقته آتلة إلى أنه مغاير لهذه الأصوات المقطعة، وأنه معنى حاصل في النفس، فلا جل هذا قالوا فيه بالتعدد والاتحاد، فإذا بطل كون الكلام معنى واحداً، بطل ما بُني عليه من التعدد والاتحاد، ويدل على بطلان هذه المقالة، أن كلام الله إذا كان معنى واحداً على زعمهم فكيف يُعقل تعدده، وأن يكون خمس كلماتٍ أمراً، ونهياً، ودعاءً، ونداءً، وخبراً، وفي هذا جمع بين النقيضين، فلا يكون مقبولاً، لأنه من حيث إنه واحدٌ فلا يُعقل تعدده، ومن حيث إنه خمس كلمات يكون متعدداً، فيكون متعدداً غير متعددٍ وهو محال، فيبطل ما قالوه

(الجهة الرابعة من الطعن) على كونه حجةً، وحاصلها أن القرآن إنما يستقيم كونه حجةً إذا تقرر كونه من جهة الله تعالى، ومن الجائز أن يكون ألقاه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الملائكة، أو بعض الجن، أو الشياطين فلا يستقيم كونه حجة إلا بعد بطلان هذا الاحتمال

(والجواب) عما ذكره من هذا الاحتمال البعيد يجرى على وجهين، الوجه الأول منهما إجماليٌّ، وذلك من أوجه ثلاثة

أولها أنا لو ساعدناكم على ذلك ، وكان مُدَّعي النبوة كاذباً ،
لوجب على الله تعالى أن يمنع من ذلك ، لئلا يُفْضَى الى
الاضلال بالخلق ، والتلبيس عليهم في أحوال دينهم ، لأن
الحكمة مانعة ، فإن الله تعالى لا يُجَوِّز أن يسايط الشبهه على
وجه لا يمكننا حلها ، وثانيها أنا لو جوزنا ذلك لجاز أن يكون
جرى الشمس ، والقمر ، والنجوم ، والأفلاك كلها ، وجرى
أفلاك في البحر وغير ذلك من الأمور الهائلة لِوَاحِدٍ من هذه
الاحتمالات ، وخلاف ذلك معلوم بالضرورة ، وثالثها أن هذه
الوجوه لو كانت محتملةً لذكرتها العرب في القدح في نبوته ،
لأن من المعلوم ضرورةً ، حرصهم على ما كان مُبْتَطلاً لدعواه ،
فلما لم يذكروا شيئاً من هذه الاحتمالات ، دل على بطلانها
وفسادها ، الوجه الثاني منها تفصيلي ، وذلك يكون من
أوجه ، أولها أنا نعلم بالضرورة علماً لا مرية فيه ، أن محمداً صلى
الله عليه وسلم هو الآتي بالقرآن ، فإذا كان ما ذكرتموه من
الاحتمال يدفع هذا العلم ، وجب القضاء بفساده ، وثانيها أنه
لا طريق الى إثبات الجن ، والملائكة ، والشياطين ، الا بالسمع ،
فكيف يصح الطعن في النبوة والقرآن ، بما لا يكون ثابتاً
الا بعد ثبوتها ، وثالثها أنه قد تحدى جميع الخلق الأحمر ،

والأَسود ، والجنّ ، والشياطين ، بالقرآن ، وادّعى عجزهم عنه ،
فلو كان ذلك من فعلهم لتوفرت دواعيهم الى معارضته ، لأن
كلّ مَنْ نُسب الى العجز عن الشئ ، وكان قادراً عليه ، فانه
لا بدّ من أن يكون إيجابته كما قررناه في حال الأيسر ، ورابعها
أنه كان ينهى عن متابعة الشياطين ، ويأمرُ ببعثهم والبراءة منهم ،
ويُحذّر عن ملابستهم في المطامع ، والمشارب ، والمساكن ،
فلو كان الفاعلُ للقرآن هو الجنّ والشياطين لاستحال منهم
نُصرتُهُ مع شدّة عداوته لهم ، وأمره بالبعد عنهم واللعن لهم ،
وخامسها أن القرآن الذي ظهر على يد محمد صلى الله عليه وسلم ،
لو جاز إسنادُهُ الى الجنّ كما زعموه ، لجاز ذلك في كلّ كتاب
يدّعى كلّ إنسان أنه تصنيفه ، أن يكون ذلك الكتاب من
قبيل الجنّ ، وعند هذا يلزم في هذه الكتب المشهورة أن لا
تكون مضافة الى قائلها لمثل ما ذكره في القرآن ، وهذا يؤدي
الى التشكيك في الأمور الضرورية وهو محالٌ ، فبطل ما قالوه
(الجهة الخامسة من الاعتراض والظعن من جهة الصدق)
وحاصل هذه الجهة أن القرآن إنما يُراد لكونه حجة
مقطوعاً به ، وذلك لا يحصلُ إلا مع القطع بكونه صدقاً ،
والعلمُ بصدقه متوقفٌ على العلم بأن الله تعالى صادقٌ في خبره ،

لأننا لو جَوَّزنا على الله الكذب لم نقطع بصدق القرآن، فإذن لا بدّ من الدلالة على صدق الله تعالى ليحصل العلم بصدق القرآن، وأنتم لم تفرغوا من بيان هذه القاعدة، وهي من أهم القواعد على صدق القرآن وكونه حجة على الأحكام الشرعية والأسرار الدينية وصحة ما تضمنه من العلوم

(والجواب) عما أوردوه أن الذي يدلُّ على صدق الله تعالى عندنا هو ما تقرّر من قواعد الحكمة، وحاصلها أن الله تعالى حكيمٌ لا يجوز عليه الكذب، لأنه قد فقد داعيه إلى فعل الكذب، وهو الجهلُ والحاجة، وخلص صارفُهُ عنه، وهو كونه عالماً بقُبْحِهِ، فيجب على هذا أن لا يفعلهُ الله تعالى كما نقوله في سائر الأمور القبيحة، فإن عُمَدَتَنَا في أن الله تعالى لا يفعلها، هو بما ذكرناه من تقرير قاعدة الحكمة، وهذا هو الأصل في تنزيهه عن كلّ قبيح وعن الإخلال بكلّ واجب، فأما الأشعرية فلهم على أن الله صادقٌ مسلّكٌ

(المسلّكُ الأولُ منهما)

أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر عن كونه صادقاً، فيجب القضاء بصدقه، وأخبر عن كون الكذب ممتنعاً على

الله تعالى ، وما ذكروه فاسدٌ جدًّا لا يليق ذكره بأهل
الخطانة، ولولا أن ابن الخطيب أوردته لما أوردناه، لِمَا اشتمل
عليه من الضعف والركّة ، وبيانه أن صدق الرسول صلى
الله عليه وسلم متوقفٌ على دلالة المعجز على صدقه ، والمعجز
قائمٌ مقام التصديق بالقول ، فإذن صدقُ الرسول صلى الله عليه
وسلم مستفاد من تصديق الله ، وتصديقُ الله إِيَّاهُ إنما يدل
على صدقه، لو ثبت كونه تعالى صادقًا ، اذ لو جاز عليه الكذبُ
لم يلزم من تصديقه تعالى أن يكون صادقًا كما لا يلزم من تصديق
الواحد منّا غيره، كونُ ذلك الغير صادقًا، لأجل جواز الكذب
علينا ، فإذن العلمُ بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم موقوفٌ
على العلم بصدق الله تعالى ، فلو وقف العلمُ بصدق الله على العلم
بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم لزمَ الدَّوْرُ ، وأنه محال
لما ذكرناه

(المسلك الثاني)

هو أن كلام الله تعالى قائمٌ بنفسه ، ويستحيل الكذب
في الكلام النفسى ، لأنه يقوم بالنفس على وفق العلم من غير
مخالفة ، فهما كان الجهلُ على الله تعالى محالًا ، كان الكذب

عليه محالا ، وهذا فاسدٌ أيضا لأمرين ، أمّا أولاً فلاّتهم ما أقاموا برهاناً قاطعاً على أنّ كلّ من استحال في حقه الجهلُ فانه يستحيل من جهته الكذب ، وأن يكون مُخبراً بالخبر النفسى على خلاف ما هو به ، وهذه القضية غير معلومة بالضرورة ، فلا بُدّ فيها من إقامة الدلالة ، وأمّا ثانياً فهبّ أنا سلّمنا أنه يستحيل عليه الكذبُ في الكلام القائم بنفسه ، فلم لا يجوز أن يكون كاذباً في الكلام الذى نسمعه ونقرؤه الذى بين أظهرنا ، فهذان المسلكان هما العُمدَةُ لهم في تقرير صدق الله تعالى ، وقد عرفت ما فيهما من الفساد ، وليس العجبُ من قدماء الأشعرية في إيراد هذه الأمور الركيكة ، وإنّما العجبُ من ابن الخطيب في إيراده لمثل ذلك مع أنه الرجلُ فيهم والمتولى على دقائق علم الكلام والمتبحر في مفاصاته

(الجهة السادسة من الطعن على القرآن بانه قد أتى بمثله)

وحاصل هذه المقالة أن كلّ من قرأ سورة البقرة وجميع القرآن ، فإنه قد أتى بمثله ، وما هذا حاله فلا يكون معجزاً ، وإنّما قلنا : إن كلّ من قرأه فقد أتى بمثله ، لأننا نعلم بالضرورة أنه لا معنى للكلام إلاّ الأصوات المقطعة تقطيعاً مخصوصاً الموضوعة لإفادة معانيها ، ونعلم بالضرورة أن الأصوات الحاصلة

في لَهَوَاتِ زَيْدٍ غَيْرُ الْأَصْوَاتِ الْحَاصِلَةِ فِي لَهَوَاتِ عَمْرٍو،
وإذا تقرر ذلك حصل غرضنا من أن كل من قرأ القرآن فقد
أتى بمثله فلا يكون معجزاً بحال

(والجواب) من وجهين ، أما أولاً فما هذا حاله من
الكلام رَكِيكٌ جَدًّا ، فإننا نعلم بالضرورة أن كل مَنْ أَنشَأَ
رسالةً أو خطبةً ، أو قال قصيدةً ، أو غير ذلك من سائر
الكلام ، ثم أَنشأها إنسانٌ آخر فحفظها ورواها مرةً أُخرى
فإنه لا تكون قراءته لتلك الرسائل ، والقصائد ، والخطب ،
إثباتاً بما يُعارضها ، وإنما هي مضافةٌ إلى قائلها ، وما يكون
من جهة القارئ فإنما يكون على جهة الاحتذاء ، دون الابتداء
والإنشاء ، وهذا ظاهرٌ لا يشك فيه أحدٌ من النظار والفصحاء
ثم إنهم يقولون للكلام إضافتان ، فالإضافة الأولى إلى مَنْ
ابتدأه وأنشأه ، وهذه هي الإضافة الحقيقية ، والإضافة
الأخرى ، هي لِمَنْ حَفِظَهُ وحكاه ، ونعلم قطعاً أن كل من قال
فِقَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلِ

بَسِقَطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

لا يكون معارضا لامرئ القيس فيما قاله من هذه
القصيدة ، بل إنما جاء بها على جهة الاحتذاء لقائلها ، وهذا

الجواب على رأى من قال : الحرفُ هو الصوتُ من غير مغايرة بينهما ، وهو المختار ، لأنه لو كان أحدهما غير الآخر ، لصحَّ انفرادُ الحرف عن الصوت ، اذ لا ملازمة بينهما فتوجدُ أحرفُ قولنا (الحمدُ لله ربّ العالمين) ولا توجد أصواتُها ، أو توجدُ هذه الأصوات المقطعة ولا توجد أحرفها ، وهذا لا وجه له ، وأمّا ثانياً فإنه يأتي على رأى من قال : الحرفُ غير الصوتِ كما هو محكيٌّ عن الشيخين ، أبي الهذيل ، وأبي عليّ الجبائي ، والسبب في هذه المقالة لهما هو ما ذكرناه من هذه الشبهة ، وعلى هذا فإنّ الحاكى وإن أتى بالصوت ، فإنه غيرُ آتٍ بالحرف ، فيكون الإيجازُ بالحرف دون الصوت ، ولعمري إن الجواب عن الشبهة على هذا القول سهلٌ ، لكنّ هذا القول محالٌ وخطأٌ لما ذكرناه ، والجواب عنها يكون بما أشرنا إليه وبالله التوفيق

(الجهة السابعة من الطعن في القرآن بالإضافة الى ألقاظه)
والاختلاف فيها يكون على أوجه أربعة ، أولها في نفس الألفاظ كقراءة مَنْ قرأ (وتَكُونُ الْجِبَالُ كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ) بدل (العَيْنِ) وقراءة (فامضوا إلى ذكر الله)

بدل (فَاسْمَعُوا) وقراءة (فَكَانَتْ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً)
بدل (فِيهَا كَالْحِجَارَةِ) وقراءة (فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا) عوض
(أَيْدِيَهُمَا) وقراءة (مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ) بدل (مَلِكِ)
الى غير ذلك من الاختلاف في ألفاظه وثانيها في ترتيب
ألفاظه كقوله تعالى (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ)
وقرى (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ وَالذِّلَّةُ) وقرىء (وَجَاءَتْ
سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ) عوض قوله (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ
بِالْحَقِّ) وقوله تعالى (فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) برفع (آدَمُ)
وقرىء (فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ) برفع (كَلِمَاتٍ) فاذا
رُزِعَ (كَلِمَاتٍ) كانت مقدّمةً ، وغيرُها مؤخّرٌ ، لأنها فاعلةٌ ،
واذا رفعَ (آدَمُ) كان مقدّماً وغيرُه مؤخّرٌ ، وثالثها الزيادة
كقوله تعالى (النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ
أُمَّهَاتُهُمْ وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ) وقال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ
الْحُجُرَاتِ بَنُو تَمِيمٍ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) وقوله تعالى (لَهُ
تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً أَنْتَنِي) وقوله تعالى (وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ)
ورابعها ما يقع من اختلاف الحركات كقوله تعالى (رَبَّنَا بَاعِدْ)
على لفظ الماضي وقرىء (بَاعِدْ) بلفظ الأمر ، فالعينُ تارةً

تكون مفتوحة ، وتارة تكون مكسورة ، والمعنى مختلفٌ في ذلك ، وقوله تعالى (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ) قرىء بضم الفاء جمع نَفْسٍ ، وقرىء بفتحها يعنى أَعْلَاهَا ، وقوله تعالى (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) برفع (الرب) على الفاعلية وقرىء (هل يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) بنصبه على المفعولية، فهذه الاختلافات واقعةٌ فيه ، فلو كان القرآن من جهة الله تعالى لما وقع فيه هذا الاختلاف ، لقوله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا) فعدم الخلاف دليلٌ على أنه من الله ، ووجود الخلاف ينفيه ، وقد وُجد كما ذكرناه، فيجب تنفيه عنه (والجواب) من أوجه ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن وجود الخلاف إنما يكون دالاً على أنه ليس من جهة الله تعالى أن لو قال (ولو كان من عند الله لَمَا وجدوا فيه اختلافًا) فأمّا وقد قال (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا) فلا يلزم مع اختلافه أن لا يكون من عند الله ، كما لو قال القائل : لو كان هذا سواداً لكان لوناً ، فانه لا يلزم من عدم كونه سواداً أن لا يكون لوناً ، فهكذا ما نحن فيه ، فلا يلزم من وقوع الاختلاف أن لا يكون من جهة الله تعالى ، وأمّا ثانياً

فلأن الآية لم تدل الا على عدم الاختلاف مطلقاً ، وليس فيها دلالة على عدم الاختلاف من كل الوجوه ، أو من بعض الوجوه ، لكننا نحملها على عدم الاختلاف من بعض الوجوه ، وهو عدم الاختلاف في فصاحته ، فانها شاملة له من جميع الوجوه ، وبها تميّز عن سائر الكتب ، فان الظاهر من حال مَنْ صَنَّفَ كتاباً طويلاً على مثل طوله ، أن لا يبقى كلامه في الفصاحة على حدّ واحدٍ ونظمٍ متفقٍ ، بل يكون كلامه في بعض المواضع صحيحاً وفي بعضها ركيكاً فاسداً ، بخلاف القرآن ، فانه حاصلٌ على طريقة واحدة في البلاغة والفصاحة ، وحسن الانتظام وجودة الاتساق ، وأمّا ثالثاً فلأننا نسلم وقوع الاختلاف فيه كما ذكره في أحرف القرآن المختلفة ، ولكنه حقٌّ وصوابٌ ، ولهذا جاء في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم : نزل القرآن من سبع سموات على سبعةِ أحرفٍ كلُّ حرفٍ منها شافٍ كافٍ ، وهذه الأحرف السبعةُ عبارة عن اللغات ، لكن منها ما كان متواتراً النقل ، وهو ما كان عن القراء السبعة ، ومنها ما يكون منقولاً بالآحاد ، وكلُّه حاصلٌ من جهة الرسول ، ونزل به جبريلُ ، وأخذَه من اللوح المحفوظ ،

فإذن حصولُ هذا الاختلاف لا يمنع من كونه قرآناً، ولا من كونه نازلاً من السماء على ألسنة الملائكة والرسل ، وفي ذلك بطلان ما قالوه والحمد لله

(الجمة الثامنة من الطعن على القرآن بظهور المناقضة فيه) وهذا ظاهرٌ لمن تأمله ، فإن آياتِ التنزيه لذاته عن مشابهة الممكنات كقوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) تناقضها آياتُ التشبيه كقوله تعالى (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ) وقوله تعالى (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) وآياتُ الجمة كقوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ) وقوله تعالى (عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وهكذا آياتُ الجبر في مثل قوله تعالى (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) وقوله تعالى (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) وقوله تعالى (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) تُناقض آياتِ التنزيه عن خلق القبائح كقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا) وقوله تعالى (وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا) الى غير ذلك من الآيات المتناقضة في ظواهرها

(والجواب) عما أوردوه أن برهان العقل قد دل على تنزيه الله تعالى في ذاته عن مشابهة الممكنات ، ودل على

تنزيهه عن نسبة القبيح اليه ، فإذا ورد في الشرع ما يناقض قاعدة العقل ، يجب تأويله على ما يكون موافقا للعقل ، لان هذه الظواهر محتملة ، وما دل عليه العقل غير محتمل ، فيجب تنزيل المحتمل على ما يكون محتملا ، يؤيد ما ذكرناه ويوضحه أن البراهين العقلية لا يخلو حالها ، إما أن تكون محتملة للخطأ ، أو غير محتملة ، فان كان الاول ، لزم تطرق الخطأ الى الأمور السمعية كلها ، لانه لا يمكن القطع بكون الكتاب والسنة حجة إلا بالعقل ، فالقدح في الأصل يتضمن لامحالة القدح في الفرع ، وإن كان الثاني فنقول حمل الكلام على المجاز محتمل في جميع هذه الظواهر ، وحمل الأدلة العقلية على غير مدلولها غير محتمل ، فإذا تعارضا كان التصرف في المحتمل أحق من التصرف في غير المحتمل ، فهذا القانون كاف في دفع التناقض عن الظواهر القرآنية ، ويجب ردّها اليه ، فأما تأويل كل آية على حياها ، والجواب عما ورد من ظواهر الآي المتناقضة ، فالكلام فيه طويل ، وقد أفرد لها العلماء كتباً ، وقد أوردتها الشيخ العالم النحرير الطريثي في كتابه فأغنى ذلك عن إيرائها

الجهة التاسعة من الطعن على القرآن بالمناقضة في وصفه (وحاصل ما قالوه في هذه وهي مخالفة لما قبلها من المناقضة ، فإن تلك المناقضة فيه على زعمهم من جهة معناه ، وهذه من جهة وصفه ، وذلك أن الله تعالى وصف كتابه الكريم بالبيان ، حيث قال (تَبَيَّنَاتًا لِكُلِّ شَيْءٍ) وبالنور في قوله تعالى (وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا) وبالبراءة عن التعقيد في قوله تعالى (وَفَصَّلْنَاوَهُ تَفْصِيلًا) وقوله تعالى (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ) الى غير ذلك من الآيات الدالة على أنه لا لبس فيه ولا تعقيد في ألفاظه ، وقد رأينا على خلاف ذلك ، فيجب أن لا يكون كلام الله تعالى ، وإنما قلنا : انه ليس كذلك لأمر ثلاثة ، أما أولاً فلأن الحروف التي في أوائل السور من المفردة نحو (ق) و (ن) والمثناة نحو (حم) و (طس) والمثلثة نحو (آلر) و (ألم) والرباعية نحو (المر) و (المص) والخماسية نحو (حمسق) وكهيعص (غير معلوم المراد منها ، وأما ثانياً فلأن أكثر المفسرين اضطربوا في تفسير الآيات اضطراباً عظيماً ، وذكروا في كل آية وجوهاً مختلفة ، ولا يتمكنون من القطع بتفسير واحد ، والقدرح فيما عداه ، وأما ثالثاً فلأنه لا يوجد فيه آية دالة على شيء الا والمنكر لذلك الشيء يعارضها بآية

أخرى ، ويذكرُ لها تأويلاً يمنع من دلالتها على ذلك الشيء
وهذه الأمورُ كلها دالّةٌ على أنه في غاية التعقيد والابهام ،
ينقضُ بعضُهُ بعضاً

(والجواب) عما أوردوه أن القرآن كما وصفه الله تعالى
في غاية البيان ، لما تضمنته من الحقائق ، وأشيرَ إليه من
مشكلات الدقائق ، واضحةً جلية

قوله الحروفُ التي في أوائل السور غير مفهومة ، قلنا : قد
ذكر العلماء فيها وجوهاً كثيرة ، إما أنها أسماءٌ للسور ، وإما أنها
وردت على جهة الإيحاء لمن تُحدّث بالقرآن ، وإما لغير ذلك
من الأسرار ، فكيف أنها لا تُعقل معانيها ، ويكفي وجهٌ من
هذه الأوجه في إخراجها عن كونها غير معقولة المعاني ، وقوله :
إن أكثر المفسرين اضطربوا في تفسير الآيات كلها ، قلنا :
التفاسيرُ المختلفةُ ليس يخلو حالها ، إما أن تكون مشتركة في معنى
واحد ، فيكون ذلك المعنى هو المقصود لله تعالى لاتفاقهم عليه ،
وإن لم يكن الأمرُ فيه كما أشرنا إليه ، فمن جَوِّزَ حملَ الكلام
المشتركِ على كلا مفهوميهِ ، فإنه يحمله عليهما جميعاً ، فيكونان
مقصودين على هذا ، ومن لم يُجَوِّزْ ذلك فإنه يطلب مُرَجِّحاً

لأحد المعنيين على الآخر، فإن وجد مُرَجَّحًا حَمَلَ عَلَيْهِ وكان
المرجوحُ غير مقصود لله تعالى، وإن لم يجد مُرَجَّحًا وجب
التوقفُ، وهذا لا ينافي وصف القرآن بكونه بيانًا ونورًا وضياءً
من جهة أن وصف الكتاب بالبيان لا ينافي كون بعض آياته
مفتقرًا إلى البيان، وقوله لا توجد فيه آية دالة على معنى إلا
ويوجد فيه ما يعارض ذلك المعنى على المناقضة، قلنا: إن كان
للعقل فيها حكمٌ وتصرفٌ فالمقصودُ من الآية لله تعالى هو
ما طابق العقل، لانه لا يمكن معارضة العقل فيما دل عليه،
وإن لم يكن للعقل فيه حكمٌ كان الأمرُ فيه على ما ذكرناه في
حكم التفاسير المختلفة، فلا وجه لتكريره

(الجهة العاشرة في الطعن على القرآن من مخالفة اللغة
العربية) وذلك من أوجه ثلاثة، أمّا أولاً فقوله تعالى (إن
هذان لساحران) والقياس فيه إن هذين لساحران، وأمّا
ثانياً فقوله تعالى (ومكروا مكراً كُبَّاراً) والقياسُ كبيراً،
لأن كُبَّاراً لم يُعْهَدُ في لغة قريش، وأمّا ثالثاً فلأن الهمزة
واردة في كتاب الله تعالى، وليس من لغة قريش، ووجه
الاستدلال بما ذكرناه هو أن هذه الأمور الثلاثة غير واردة

في لغة قريش ، والقرآن لاشك في كونه وارداً على لغتهم ، لأن الله تعالى يقول (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ) وهو غيرُ واردٍ على لغة قوم الرسول صلى الله عليه وسلم لما ذكرناه

(والجواب) عما زعموه من وجهين ، أمّا أولاً فلأن المقاييس النحوية تابعةٌ للأُمور اللغوية ، فيجب تنزيلها على ما كان واقعاً في اللغة ، فإذا ورد ما يخالف الأقيسة النحوية من جهة الفصحاء وجب تأويله ، ويُطلب له وجهٌ في مقاييس النحو ، ولا يجوز رده لاجل مخالفته للنحو ، ولهذا فإنه لما أنكرَ على الفرزدق ما يأتي من العويص في شعره المخالف لظاهر الإعراب عيبَ عليه في ذلك ، فقال عليّ أن أقولَ وعليكم أن تحتجوا فدل ذلك على ما ذكرناه ، وأمّا ثانياً فلأنه لو كان لنا كما زعموا ، لكان من أعظم المطاعن للعرب عليه ، لكونه مخالفاً لما عليه أهل اللغة العالية ، فلما لم يشلموا فيه شيئاً دل ذلك على أنه قد طابق اللغة وأنه لا مَطْمَنَ فيه بحال ، قوله (إن هذان لساحران) قلنا لأئمة العربية فيه تأويلات كثيرةٌ قويّةٌ تُخرجه عما زعمتموه من اللحن ، وقوله (ومكروا مكراً كُبَّاراً) قلنا (كُبَّاراً) وإن لم يكن في لغة قريش ، لكنه

واردٌ في لغة العرب ، فلا مَطْمَعَنَ به ، لأنه فصيحٌ ، وإن لم يكن أفصح ، فبَطَل ما توهموه ، وقوله الهمزةُ واردةٌ في القرآن وليست من لغة قريش ، والقرآنُ واردٌ على لغتهم ، لقوله (بلسان قومه) قلنا : العربُ كلُّهم قومُ الرسولِ صلى الله عليه وسلم لأنه منهم ، فالهمزةُ وإن لم ترد في لغة قريش ، لكنها واردةٌ في لغة العرب ، على أن الهمزةُ واردةٌ في لغة قريش ، لكنهم التزموا تخفيفها ، والعربُ جوزوا فيها الوجهين جميعا ، ومن أراد الاطلاع على أسرارها في التفاصيل فعليه بالكتب التفسيرية ، فانه يجد فيها ما يكفي ويشفي ، والحمد لله رب العالمين

(الجهة الحادية عشرة من الطعن على القرآن بالاضافة إلى

ما يكون متكررا فيه)

اعلم ان التكرير واردٌ فيه على وجهين ، أحدهما أن يكون من جهة اللفظ كالذي أورده في سورة الرحمن ، من قوله تعالى (فَبِأَيِّ آيَاتِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) وكما ورد في سورة القمر من قوله تعالى (فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِي) وكما ورد في سورة المرسلات من قوله تعالى (وَيَلُومُنَّ يَوْمَئِذٍ الْمُكَذِّبِينَ) وكما ورد في سورة النساء من قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) فهذا تكررٌ من جهة اللفظ،

وثانيهما أن يكون التكرير من جهة المعنى ، وهذا نحو قصة موسى ، وفرعون ، فإنها واردة في سور كثيرة ، وكما ورد في قصة آدم و إبليس فإنها وردت في مواضع من القرآن ، فقالوا إن هذا التكرير لغير فائدة لا يليق بما كان بالغاً في الفصاحة كل غاية ، فلو كان القرآن على ما قلتموه من ذلك لم يكن فيه تكرير والجواب من أوجه ثلاثة ، أما أولاً فلأن الله تعالى إنما كرر هذه القصص على جهة الشرح لفتاوى الرسول صلى الله عليه وسلم والتسليّة له عما كان يصيبه من تكذيب قريش ، فهذا كررت القصص ، فليس تكراراً في الحقيقة ، وأما ثانياً فإنه إنما كرر القصص لفوائد تحصل عند تكريرها ، وما هذا حاله فليس تكراراً في الحقيقة ، وأما ثالثاً فلأن الله تعالى لما تحدى العرب بالإتيان بمثل القرآن ربّما توهم متوهم أن الإتيان بمثله مستحيل من جهة الله تعالى ، فلا جرم كرر القصص ليُعلم أنه غير مستحيل من جهته ، وإنما الاستحالة كانت متعلقة بالخلق دونه ، فهذه الأمور كلها دالة على جواز التكرير بمثل هذه الأغراض الحسنة ، ومن وجه آخر هو أن التكرير إنما ورد لتأكيد الزجر والوعيد كقوله تعالى (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ)

ثم إن التأكيد مستحسن في لغة العرب، فهذا وردت هذه التكريرات على جهة التأكيد، ولو كانت ما أتى به مخالفاً لأساليب العرب في كلامهم، لكان ذلك من أعظم المطاعين لهم، فلما سكتوا عن ذلك، دلّ على بطلان ما زعموه من الطعن بالتكرير

(الجهة الثانية عشرة من المطاعن على القرآن) ما تضمنته من الأمور الخبرية التي هي على خلاف مخبراتها فيكون من جملة الأكاذيب، وهذا كقوله تعالى (وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَوَّاعًا وَكَرَّهَاتًا) ولا شك أنه ليس جميع الناس مسلمين، بل أكثرهم كفرون، فقد أخبر بما ليس صديقاً، وهكذا قوله تعالى (وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) ولا شك أن أكثر الناس غير ساجدين لله تعالى، بل إما لأنه لا يسجد أصلاً، وإما لأنه يسجد لغيره

(والجواب) عما أوردوه أن ما هذا حاله من دسائس الملائكة وكذبهم على الله تعالى، ومحبة للتحريف في كتاب الله تعالى، وتدرجاً إلى إغواء الخلق وميلهم عن الدين، بأن يأتوهم من حيث لا يشعرون، فأما الإسلام فالغرض به

الانقيادُ لأمر الله تعالى في التكوين والإرادة من غير مخالفة
عند حصول الداعية إلى إيجاده المصلحة ، وما هذا حاله فإنه
يكون عامًّا لجميع من في السموات والأرض من المخلوقات ،
أعنى الانقياد للإرادة والتكوين ، وأما قوله تعالى (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ
مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ فَالغرضُ بالسجود ههنا ،
هو الخضوعُ والذلةُ لأمره ، ولما ينفذُ فيه من الأفضية الواقعة
على أمره ، فالسجودُ حقيقةً إنما يُعقلُ من جهة الملائكة
والثقلين ، الجنِّ والإنسِ ، وما عداهم إنما دخلَ على جهة التغليب
في الخطاب ، أو يكون الغرضُ من سجود مَنْ لا يتأتَّى منه
السجودُ ، إنما هو الإذعانُ والانقيادُ لأمره ونواهيهِ في إيجاده
وتكوينه ، وتفريقه وإذهابه ، فإنه لا مانعَ لأمره ، ولا مُعقِّبَ
لِحُكْمِهِ ، وهكذا القولُ فيما يُوردونه من هذه المطاعن
الركيكة ، والمساعي السخيفة ، تجري على نحو ما ذكرناه ، والذي
حمَّاهم على هذه المطاعن الركيكة ، هو ما هم عليه من عداوة
الإسلام وأهله ، فيريدون كينده بأيِّ حيلةٍ يجدون اليأسبيلًا ،
ولجهم بالمجازات الرشيقة ، والاستعارات الأنيقة التي أنكرتها
طبائعهم ، ولم تتسع لها حواصلهم ، وهكذا يفعل الله بمن لم يرد
توفيقه ، فنعوذ بالله من خبالِ العقلِ وثُمةِ الجهلِ

(الجهة الثالثة عشرة من المطاعن على القرآن) سوء الترتيب والنظم وهذا كقوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) فقدّم العبادّة على الاستعانة وكان من حقه العكس ، من جهة أنّ الاستعانة هي نوعٌ من الألفاف، ومن حقّها التقدّم على الفعل، لأنها داعيةٌ إليه ، وكقوله تعالى (وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بِغَايَاهَا بِأَسْنَاءٍ) كان الأحسن في الترتيب، وَكَم مِّن قَرْيَةٍ جَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ فَأَهْلَكْنَاهَا، ومن حقّ ما يكون مُعْجِزاً أن يكون حاصلًا على الانتظام العجيب، فورودّه على هذه الصفة لا محالة يَقْدَحُ فِي إِعْجَازِهِ

(والجواب) عن قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) أنه إنّما قدّم العبادّة على الاستعانة من جهة أنّ الاهتمام كان من أجل العبادّة ، فلهذا قدّمها لأن العبادّة من جهتهم ، والإيغارة إنّما هي حاصلّة من جهته ، فكان الذي يكون من جهته حاصلٌ لا محالة غير متأخّر لقوّة الدّاعية إليه ، بخلاف الذي يكون من جهتهم فإنّه ربّما وقع، وربّما لم يقع، فن أجل ذلك كانت العناية بتقدّم العبادّة أعظم ، ومن وجهٍ آخر، وهو أن تقديم الوسيلة ربّما كان أدخل في إنجاح المطلوب وأسرع الى تحصيله،

فأما قوله تعالى (وَ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) فقد ذكر المفسرون فيها وجوهاً ، إمّا على أن التقدير فيها (وكم من قرية أرذنا إهلاكها فجاءها بأسنا) فالمعطف لمجيء البأس إنما كان على الإرادة ، وهي سابقة لا محالة ، وإمّا على أن التقدير ، وكم من قرية أهلكناها فكما بمجيء البأس بعد الإهلاك ، (١) لأن الحكم بمجيء البأس لا يكون إلا بعد وقوعه وحصوله ، وإمّا على أن الإهلاك ومجيء البأس في الحقيقة أمر واحد ، وحقيقة واحدة يجوز تقديم أحدهما على الآخر من غير ترتيب بينهما ، وعلى هذا تقول : وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ، وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها ، فلا يُعقل بينهما ترتيب ، أمّا كانت حقيقتهما واحدة ، كما تقول سرت إلى السوق فجثته ، وجثت السوق فسرت إليه ، فالقرآن الكريم لا يخلو عن هذه اللطائف والأسرار الجارية على القوانين الإعرابية ، والأسرار الأدبية ، بحيث لا يخالفها من تفتن لها منه وأخذها أخذ مثلها مع استيلائه على حقائق هذين العلمين علم المعاني وعلم البيان

(١) يريد فتيين الحكم بمجيء البأس

(الجهة الرابعة عشرة من المطاعن على القرآن) كونه
موضحاً للأمر الواضحة ، وهذا كقوله تعالى (فصيامٌ ثلاثَةٌ
أيامٍ في الحجِّ وسبعةٍ إذا رجعتُمْ تلكَ عشرةٌ كاملةٌ) فما
هذا حاله فهو جليٌّ لا يحتاجُ الى بيانٍ ، لان الثلاثة الى السبعة ،
هي عشرةٌ أعدادٍ لا محالةً ، فقوله (تلكَ عشرةٌ كاملةٌ) خلوٌ
عن الفائدة ، وما هذا حاله فإنه لا يليق بما كان معجزاً ، ثم إذا
كان بهذه الحالة فكيف زعمتم أنه تؤخذُ منه الأسرار الدقيقة ،
وتُستنبط منه المعاني الغريبة ، فما هذا حاله في الكلام لا يكون
خليقاً بما ذكرتموه

(والجواب) عما أوردوه من أوجهٍ ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن
الإيضاح والبيان مقصدانٍ من مقاصد الفصاحة والبلاغة ،
وقد تكلم علماء البيان فيهما جميعاً ، وأنهما مما يزيدُ الكلامَ
حُسناً ، ويكسبانه رشاقَةً ، فكيف يكونان معدودين من
آفات الكلام ووزائله ، فما هذا حاله فهو جهلٌ بمواقع البلاغة ،
ومحاسن الفصاحة ، وهما أيضاً معدودان من أنواع البديع ، أعنى
المبالغة في البيان والإيضاح ، ويمعدون ما كان غريباً وحشياً ،
فيه عنجهانِيَّةٌ ، ومن الكلام المُجانب لمحاسن الفصاحة ، وأمّا

ثانياً فلأن ما هذا حاله فإنه يستحسنه الكتّاب وأهل العلم بالحساب
وهو أنهم إذا ذكروا عددين ، ثم ضموا أحدهما الى الآخر ،
فلا بُدّ من ذكر تلك الجملة ، التي يؤولان اليها عند اجتماعهما ،
ويسمون ذلك الفَذْلَكَة ، فاذا قال : عندي له عشرون ،
وثلاثون ، وخمسون ، قال : فالجملة مائة كاملة ، فما ذكره
جهلٌ بهذه المقاصد وعدم إحاطة بما اشتملت عليه الأسرار
القرآنية من المحاسن التي تفتن لها الأذكياء ، وتقاعد عن
فهمها الأغمارُ الأغبياء ، وأمّا ثالثاً فلأن الميب بالايضاح ،
إمّا أن يكون هو ذكر العشرة بعد ذكر السبعة ، والثلاثة ،
فهذا خطأ قد ذكرنا وجهه على العلم بالأمور الحسائية ، وإمّا
أن يكون الميب بالايضاح هو قوله عشرة كاملة ، فإنه لا
فائدة في ذكر الكمال ، فهذا خطأ أيضاً ، فإنه إنما ذكر
الكمالُ اعتناءً بصومها ، وحثاً على عدم التفريق بينها ، ولو
أطلق وصف العشرة من غير وصف الكمال ، لتوهم جواز
الفصل بينهما عند العودة الى الأهل ، ويجوز أن يكون أتى
بها على جهة التأكيد المعنوي ، كقوله تعالى (فإذا نُفِخَ فِي
الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) وقوله تعالى (فَذُكِّرْتَا ذِكْرًا وَاحِدًا)
فإنّ ذكر الوحدة إنما كان على جهة التأكيد من جهة المعنى

بالصفة ، ولو أَوْفَوْا النَّظَرَ حَقَّهُ لَمَّا عَوَّلُوا عَلَى هَذِهِ الْأَنْظَارِ
الرَّكِيكَةِ ، وَالْمَقَاصِدِ الْفَاسِدَةِ

(الجَهة الخَامسة عشرة من الطعن على القرآن بالإضافة
إلى المقصود منه) وحاصل ما قالوه أن الغرض بالقرآن إنما هو
هُدَايَةُ الْخَلْقِ وَتَعْرِيفُهُمُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ ، وَالتَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْحَلَالِ
وَالْحَرَامِ ، وَإِعْلَامُهُمْ بِمَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَا يَجِبُ ، وَمَا يَسْتَحِيلُ ،
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْعَظِيمَةِ ، وَالْمَنَافِعِ الْجَزَلَةِ ، وَهَذَا إِنَّمَا
يَحْصُلُ إِذَا كَانَ كُلُّهُ مُنْحَكَمًا يُفْهَمُ الْمَرَادُ مِنْ ظَاهِرِهِ ، لَكِنْ قَدْ
تَقَرَّرَ اشْتِمَالُهُ عَلَى الْأُمُورِ الْمُتَشَابِهَةِ الَّتِي قُصِدَ بِهَا خِلَافُ ظَوَاهِرِهَا
فَلَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ هُدَايَةَ الْخَلْقِ وَإِعْلَامَهُمْ بِأَحْكَامِ الْأَفْعَالِ
الْعَمَلِيَّةِ ، لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ مُنْحَكَمًا ، فَلَمَّا وَرَدَ فِيهِ
الْمُتَشَابَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ لَيْسَ هُدَايَةَ الْخَلْقِ لِأَنَّهُ صَارَ
سَبَبًا ، لِلزَّلَلِ ، وَمُنْشَأً لِفُضَالٍ مَن يَضِلُّ مِنَ الْفِرْقِ ، وَأَكْثَرُ
ضَلَالٍ أَكْثَرَ الْفِرْقِ ، مَا كَانَ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ ، وَلَا وَجْهَ لِذَلِكَ
إِلَّا الْخَطَابُ بِالْمُتَشَابِهِ

(والجواب) أن الله تعالى لم يجعل كتابه الكريم حاصلًا
على جهة الإحكام ، ولا على جهة التشابه مطلقًا ، وإنما خلطه
بالمُحْكَمِ مَرَّةً ، وَبِالْمُتَشَابِهِ أُخْرَى ، فَقَالَ تَعَالَى (مِنْهُ آيَاتٌ

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَأُخْرَ مُتَشَابِهَاتٌ) وما ذاك إلا
من أجل فوائد نذكرها بمعونة الله تعالى

الأولى الدعاء الى النظر والحث عليه في القرآن العظيم
للمُحَقِّقِ والمُبْطِلِ ، جميعا ، فأما المُحَقِّقُ فيزدادُ بالنظر قوّة
وانشراحاً في صدره ، وسعةً في أمره ، بإبطال الشبهة ، وتجلي
الحقِّ له ، وأما المبطلُ فلاُنه بطول تأمله رُبَّمَا زال عن باطله
ورجع الى الحقِّ ، فلو كان جميعه مُحْكَمًا لم يحصل هذا الوجهُ ،
لأنَّ المُحْكَمَ إنما يكون بالتنصيص عليه ، وما كان حاصلًا بالنص
لا يفتقرُ الى تأملٍ ونظرٍ

الفائدة الثانية أنَّ القرآنَ إنما كان مشتملاً على المُحْكَمِ ،
والمُتَشَابِهِ ، لان ذلك يدعو الناظر الى الميز بينهما ، وفصل
أحدهما عن الآخر ، فاذا فعل ذلك دعاه الى التمييز في أدلة
العقول بين الحقِّ والباطل ، وهذه فائدة عظيمة لا يخفى
موقعها ، فيكون نظره في متشابه القرآن ومُحْكَمِهِ على جهة
الإرهاص لأدلة العقل ، ويُميّزُ الحقَّ عن الشبهة فيها

الفائدة الثالثة أنَّ القرآنَ اذا كان مخلوطاً بالمُحْكَمِ
والمُتَشَابِهِ ، فإن ما هذا حاله يدعو الى مراجعة العلماء ويعرف
جليّة ذلك من جهتهم ، ومجالسة العلماء ومحدثهم هو زيادة

في الدين وتَحَفُّظُهُ عَلَيْهِ ، فِيرْتَدُّ عَنِ الْعَمَى ، وَيَسْتَرْشِدُ إِلَى
الْهُدَى ، وَلِهَذَا وَدِدَ الشَّرْعُ تَأْكِيدًا لَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ : جَالِسُوا
الْعُلَمَاءَ تَعَلَّمُوا

الفائدة الرابعة أَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا كَانَ غَيْرَ وَارِدٍ بِالْأَمْرَيْنِ
جَمِيعًا ، أَغْنَى الْمُحْكَمَ ، وَالْمُتَشَابِهَ ، كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِتِّكَالِ عَلَى
الْحَمْلِ عَلَى ظَاهِرِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَرَدَ مَجْمُوعًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ ،
فَإِنَّهُ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى تَرْكِ التَّقْلِيدِ ، أَذْ لَيْسَ اتِّبَاعُ الْمُحْكَمِ
أَوْلَى وَأَحَقُّ مِنْ اتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهِ ، فَإِذَا كَانَ لَا تَرْجِيحَ هُنَاكَ
بِالإِضَافَةِ إِلَى التَّقْلِيدِ ، وَجِبَ إِهْمَالُهُ وَالْإِتِّكَالُ عَلَى النَّظَرِ
الْمُخَاصِّ عَنِ وُزْطِ الْخَيْرَةِ بِالتَّقْلِيدِ

الفائدة الخامسة أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا خُلِطَ
مَحْكَمُهُ بِمُتَشَابِهِهِ ، أَزْدَادَ الثَّوَابُ وَالْأَجْرُ بِكَثْرَةِ النَّظَرِ وَإِتِّعَابِ
الْفِكْرَةِ جَازٍ لَهُ تَعْرِيفُهُمْ لَذَلِكَ فَيَصِلُونَ بِذَلِكَ إِلَى دَرَجَاتٍ
لَا تُنَالُ إِلَّا بِالنَّظَرِ ، فَهَذِهِ الْفَوَائِدُ كُلُّهَا حَاصِلَةٌ فِيمَا ذَكَرْنَا
مِنَ الْخُطَابِ بِالْمُتَشَابِهِ ، وَإِذَا كَانَتْ حَاصِلَةً بَطْلَ قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ
لَا غَرَضَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْخُطَابِ بِالْمُتَشَابِهِ

(الجهة السادسة عشرة في الطعن على القرآن بكونه مستبهماً
لا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ) وَبَيَانُهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهُمْ

الفَوَاصُونَ عَلَى عُلُومِ الْقُرْآنِ ، وَالْمَحِيطُونَ بِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ ، كَانُوا عَاجِزِينَ عَنِ إِدْرَاكِ حَقَائِقِهِ وَتَفَاصِيلِهَا ، فَإِذَا كَانُوا عَاجِزِينَ فَغَيْرُهُمْ أَعْجَزُ ، وَإِنَّمَا قَلْنَا إِنَّهُمْ قَدْ عَجَزُوا عَنِ إِدْرَاكِ مَعَانِيهِ ، لِمَا رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : أَنَّهُ لَمَّا سَأَلَهُ ابْنُ الْكَوَّاءِ ، وَكَانَ أَحَدَ أَمْرَائِهِ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا) غَضِبَ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَلْحَّ عَلَيْهِ ، قَالَ : هِيَ الرِّيحُ ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ امْتَنَعَ عَنِ التَّفْسِيرِ ، وَأَمَّا عَمْرُ فَرَوَى أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا) فَضَرَبَ السَّائِلَ عَلَى أُمَّ رَأْسِهِ ، وَحَرَّمَ كَلَامَهُ فَكَلَامُهُمْ هَذَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَعَانِيَهُ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مُذْرَكَةٍ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ ، وَهَذَا يَبْطُلُ الْمَقْصُودُ بِهِ وَيَحْطُّ مِنْ إِعْجَازِهِ

(وَالْجَوَابُ) عَمَّا زَعَمُوهُ هُوَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَعْرَفُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَكْثَرُ إِحَاطَةً بِعُلُومِ السُّنَّةِ ، وَمِنْهُمْ تُوخَّذُ أَسْرَارُهَا ، وَعَنْهُمْ تَصْدُرُ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ وَالْأَقْضِيَةِ فِي مَصَادِرِ الشَّرِيعَةِ وَمَوَارِدِهَا ، وَالْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ فِي أَيَّامِهِمْ غَضَّانِ طَرِيَّانِ ، لِقُرْبِهِمْ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُشَافَهَتِهِمْ لَهُ بِأَحْكَامِ الْوَقَائِعِ كُلِّهَا ، وَلِسْنَا نُبْعِدُ أَنْ يَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الْإِحَاطَةُ

بعض دقائق القرآن واسراره، ويختص الله تعالى بالعلم بها ورسوله، ولكننا نقول: إن أكثر معاني القرآن حاصلة في حقهم يعرفونها ويفتنون بها ويفصلون الخصومات والشجارات الحاصلين بين الخلق، بما يفهمونه من عمومات القرآن وظاهره، فأمّا ما عرض من أمير المؤمنين من الإنكار وغيره كأبي بكر وعمر فإنما كان ذلك إذا كانت الرواية صحيحة لأحوال عارضة وما أفتوا به وعملوا عليه أكثر مما سكتوا وتوقفوا فيه، وكيف لا وقد قال أمير المؤمنين: سلوني قبل أن تفقدوني، فوالله إني بطرق السماء لأعلم مني بطرق الأرض، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم أنا مدينة العلم وعلى بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها، فمن هذا حاله في العلم كيف يقال إنه غير محيط بأسرار كتاب الله تعالى وغير مشتمل على تفاصيلها فبطل ما توهموه

(الجهة السابعة عشرة من الطعن على القرآن من جهة فائدته)
وحاصل ما قالوه هو ان المقصود بالقرآن إنما هو إظهار الدلالة على نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم، ودلالته على ذلك ليس إلا من جهة كونه خارقاً للعادة مطابقاً لدعواه، ولا شك أن

الفعل الخارق للعادة لا يدل على النبوة ، ولهذا فانه يحكى عن ابن زكريا المتطبب الرازى أنه قال : إن رجلاً كان يتكلم من إنطه فجاءنى يوماً وكان يشكو علةً به فمزحه بعض جلسائى ، وقال قل للصبي يشكو ، فردّ يده إلى إنطه وشكا اليه بكلام ، كأنه كلام إنسان رقيق الصوت به علة ، وهو كلام مفهوم ، ثم إن أحداً لم يفعل ذلك ، ثم إن ما هذا حاله غير دال على نبوته ، وحكى ابن زكريا أن رجلاً كان لا يأكل الطعام سبعة وعشرين يوماً ، ومثل هذا خارق للعادة ، ولا يكون دالاً على النبوة ، فهكذا حال القرآن وإن خرق العادة ، لا يكون دالاً على نبوته عليه السلام

(والجواب) عما زعموه أن ما ذكره إنما يتقرر الجواب عليه إذا فرقنا بين المعجزة ، والشعوضة ، والتفرقة بينهما إنما تليق بالمباحث الكلامية ، وقد فصلنا ذلك تفصيلاً شافياً ، فأغنى عن الإعادة ، فأما ما قالوه من الكلام فى الإبط ، فانما كان الامر كذلك من إحداث الأصوات المقطعة المتولدة عن الاعتمادات على الاصطكاك ، فلا يمتنع اذا أدخل يده فى إنطه أن يضغط على شىء من الأصابع على كيفية مخصوصة ، فيتولد الصوت المقطع عن الاعتماد ، كما تقول فى هذه الألحان

الطَّيِّبَةُ ، والأوتار الموترَّة على تأليف مخصوص فانه يحصل
منها تقطيعاتٌ عظيمةٌ تكادُ أن تُلحَقَ بالقراءة لمكان
تقطيعها، وحاصلُ هذه الامور كلها أنها مفتقرة الى الآلاتِ
بحيثُ لا يمكن حصولُها الآتِ بها ، بخلاف ما ذكرناه من
المُعْجَزاتِ الباهرة فإنها غيرُ مفتقرة الى الآلة، ولهذا فإن انقلاب
العصا حيةً ، ما كان بحيلةٍ ، ولا بإعمالِ قُوَّةٍ ، ولا بأدواتٍ ،
ولا بتحصيلِ آلاتٍ كما يفعله أهلُ الشعوذة ، ومن كان ماهراً
في دقائق الحيلِ كأصحابِ الثيرِ نجاتِ وأهلِ الطلسماتِ فإنهم
يعملون الحيلَ في مزجِ قُوَى الجواهر لتحصل منها أمورٌ غريبةٌ
وهذه هي الثيرِ نجاتِ كما يفعله أهلُ خفة اليد ، وأمَّا الطلسماتِ
فحاصلها مزجِ القُوَى الفعالة السماوية بالأرض المنفعلة الأرضية ،
كنقشِ خاتم عند طلوع كوكب ، فيحصل من استعماله على
أمور غريبة ، وكلُّ ذلك لا بدَّ فيه من إعمالِ القُوَى وكَدِّ
الحواس في استخراجِ قوائمه واستنهاضِ غرائبه، فأما المعجزاتُ
السماوية فما لا يُحتاج فيها الى استعمالِ شيء من الاشياء لكونها
قد وقمت على وجهِ أدهشِ العقول ، وحيرِ الألباب، واضطرَّها
الى معرفة صدقِ مَنْ ظهرت عليه من غيرِ كُلفةٍ ولا مشقةٍ هناك،

الآ ما كان من الجحود والعدا ، فأما ما يحكى ممن كان لا يأكلُ الطعام أَيْاماً كثيرة، فذلك إنما كان من جهة الرياضة وقد حكى عن هذا الرجل في ذلك بعد ما امتحنت قوته يجذب قوسين ، فقال إنما كان هذا من أجل الأعتياد والرياضة ، والغرض أنه أَلْفَهُ وِرَاضَ نَفْسِهِ بترك الطعام قليلاً قليلاً حتى صار الى هذه الغاية، والرياضة تقضى بأكثر من هذا المقدار (الجهة الثامنة عشرة في الطعن على القرآن بعدم الثمرة فيه)
وحاصل ما قالوه هو أن الله تعالى إنما أنزل القرآن منةً عظيمةً على الخلق ، وتعريفاً لهم بما كلفهم من التكليف الشرعيه ، وعلمهم فيه من الحلال والحرام، والأمر والنهي ، وغير ذلك من سائر التكليف ، وهذا غير حاصل من جهة العباد ، وبيانه هو أن القدرة غيرُ صالحةٍ للضدين ، وإذا كان الأمر كذلك كان الفعل واجباً ، فلا يتناولهُ التكليفُ بحالٍ أصلاً ، ثم إن سلمنا أنها صالحةٌ للضدين ، فلا بُدَّ من تحصيل الداعية لاستحالة حصول الفعل من غير داعٍ ، ثم إذا حصلت الداعية ، فأما أن يجبَ الفعلُ أولاً يجبُ ، فإن لم يجبُ ، احتاجَ الى مرجعٍ اخر ، فيتسلسلُ الى ما لا غاية له ، وهو محالٌ ، وإما أن يجبَ الفعلُ عند حصول الداعية ، وعند هذا يجبُ الفعلُ ، ويبطل

التكليفُ ، وعلى كلا الوجهين يكون الفعلُ واجباً ، فلا يتناولهُ
التكليفُ ، بل تكون الأفعالُ كلها من جهة الله تعالى ،
ولا يتعلق فعلٌ بالعبد، وفي ذلك بطلانُ التكليف وطى بساطه،
وفي هذا بطلانُ ثمرة القرآن وإبطال الغرض الذي أنزل من أجله
(والجواب) عما أوردوه من هذه الشبهة هو مبنى على
قاعدة الجبر ، وفيه بطلانُ الأمر والنهى ، والوعد والوعيد ،
وإرسال الرُّسل ، وبطلان المدح والذم ، وما هذا حاله
فبطلانه معلومٌ بالضرورة

قوله القدرة غيرُ صالحةٍ للضدّين ، قلنا : إذا كانت غيرَ
صالحةٍ فإنها مُوجبةٌ لمقدورها، وفيه وقوع المحذور الذي ذكرناه
من بطلان الشرائع والأمر والنهى ، وإبطال إرسال الرسل
الى غير ذلك ، من الشناعات ، فيجب القضاء ببطلانه

قوله إن سلّمنا كونها صالحة للضدين فلا بدّ من الداعية
وهي أيضاً مُوجبةٌ للفعل، قلنا : وهذا فاسدٌ أيضاً ، فإنّ الداعى
غير مُوجبٍ للفعل أصلاً بالإضافة الى القدرة، وإنما هو مُوجبٌ
للفعل بالإضافة الى الداعى، ومثلُ هذا لا يُبطل الاختيار، وكلُّ
هذا يليق استقصاؤه بالمباحث الكلامية ، والقواعد الدينية ،
فإنه من أهم مقاصدها ، وأعلى مراتبها ، فاذا تقرّر ذلك من

ثبوت الاختيار للعبد ، بَطَل ما قالوه من أن القرآن لا ثمرة له
(الجهة التاسعة عشرة من المطاعن على القرآن من جهة
كُتبه في المصاحف) قالوا : رُوى أن الصَّحابة رضی اللهُ
عَنهم اختلفوا في كُتبه في المصاحف اختلافاً شديداً ، وزيف
كلُّ واحد منهم مُصحف الآخِرِ وأنكره ، وفي هذا دلالةٌ
على أنهم على غير حقيقةٍ في نقله ، وعلى غير ثقةٍ من أمره ،
فاشتهر أن عثمان حرق مصحف عبد الله بن مسعود في
خلافته ، وقال ابن مسعود : لو تملكْتُ كما ملكوا لصنعتُ
بِمُصحفِهِمْ مثل ما صنعُوا ، وكان ابنُ مسعود يطعنُ في زيد
بنِ ثابتٍ ويذمُّه ، حتى قال : إنه قرأ القرآن وإِنَّه لفي صلبِ
كافرٍ ، يعني (زيداً) وروى ابنُ عمرَ أن عمرَ وضع القرآن
في مُصحفٍ وهو المُصحف الذي كان عند (حفصة) وهو
الذي أرسل مروانُ . وهو والي المدينة الى عبد الله بن عمر
يوم ماتت (حفصة) يطلب ذلك المصحف منه ، فبعث ابنُ
عمر به إليه ، فأمرَ بإحراقه مخافة الاختلاف ، فما ذكرناه دالٌّ
على تفرقهم فيه ، واختلافهم في حاله ، وأنه غيرُ متواترِ النقل
ولا مقطوع بأصله

والجواب أن المصاحف المشهورة ثلاثة ، مصحفُ ابن

مسعود ، ومُصحفُ أبي بن كعب ، ومُصحفُ زيد بن ثابتٍ
فأما ابنُ مسعود فإنه قرأ القرآن بمكة ، وعرضه على الرسول
صلى الله عليه وسلم هناك ، وأما أبي بن كعب ، فإنه قرأه
بعد الهجرة وعرضه على الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك
الوقت ، وأما زيد بن ثابتٍ فإنه قرأه على الرسول صلى الله
عليه وسلم بعدهما وكان عرضه على الرسول صلى الله عليه وسلم
متأخراً عن الكل ، وكان آخر العرض قراءة زيد ، وبها كان
يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبها كان يُصلى إلى أن
انتقل إلى جوار رحمة الله تعالى ، ومن المعلوم أنه كان يقرأ
الآية الواحدة في الصلاة بالأحرف المختلفة ، فلما كان الأمر
كما قلناه : اختار المسلمون ما كان آخراً ، وكان ذلك اختيار
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختيار الله له ، فلما كان
ابنُ مسعود أقدم الثلاثة كان السامعون لحرف عبد الله أقل
من السامعين لحرف أبي بن كعب ، والسامعون لحرف أبي
أقل من السامعين لحرف زيد ، ولا شك أن الحرف الواحد
كلما كان أكثر استفاضةً كان أحق بالقبول ، فلاجل ذلك
اتفقوا على حرف زيد لما ذكرناه ، ثم إن سائر الحروف وإن
كانت صحيحةً ، خلا أنهم خافوا من وقوع الاختلاف في

الروايات للقرآن ، ويخرجُ القرآنُ عن أن يكون منقولاً بالتواتر ، فأو بعد ذلك أن الأصوب حملُ الناس على ذلك الحرف ، ومنعُهم عن القراءة بسائر الأحراف لئلا يكون القرآن في محل الخلاف ، ثم إن بعضهم رأى قراءة القرآن بسائر الأحراف وهي القراءاتُ الشاذة ، ولا مضرة فيه ، ومنهم من منع من ذلك ، فلاجل ذلك تكلم بعضهم في مصحف الآخر ، وذلك مما لا يقضى بالقدح في أصل القرآن ، فصار الذي في أيدي القراء السبعة في زماننا هذا ، هو حرفٌ واحدٌ وهو المتواتر ، وما عداه فإنه باقى الأحراف السبعة التي نزل القرآن بها ، وهي الشاذة المنقولة بالاحاد ، وقد ذكرها المفسرون وتكلموا على معانيها ، فبطل بما ذكرناه ، ما وجهوه في هذه الشبهة على القرآن بحمد الله

(الجهة العشرون من المطاعن على القرآن من جهة قصوره)
وحاصل ما قالوه هو أن القرآن قد دلّ ظاهره على أن الجن والانس لا يأتون بمثله كما قال تعالى (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْاِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ اَنْ يَّاتُوْا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْاٰنِ لَا يَأْتُوْنَ بِمِثْلِهٖ وَلَوْ كَانُ بِعَضُّهُمۡ لِبَعْضٍ ظَهِيْرًا) وما ذلك الا لعلو شأنه ، وارتفاع قدره ومكانه ، ثم إننا نرى فيه ما لا يليق بهذا الوصف

من وجهين ، أحدهما أنه خال عن أكثر المسائل الكلامية ،
نحو مسألة الحَيْرِ ، والخَلَاءِ ، وحقيقة الحركة والسكون ،
والزمان ، والمكان ، وعلوم الحساب ، والهندسة والطب ، وعلم
النجوم الى غير ذلك من المسائل الدقيقة ، وثانيهما أنا نراه خاليا
عن أكثر المسائل الشرعية ، كدقائق علم الفرائض والوصايا ،
والحيض ، والقراض ، والمساقاة ، والإجارة ، والاستيلاء الى
غير ذلك من المسائل الفقهية ، والاسرار الشرعية ، وقد قال
تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقال تعالى (ولا
رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين) وما ذكرناه يناقض
هذا العموم ويُبطله

(والجواب) عما زعموه أن القرآن لم يدل بظاهره على
اشتماله على كل العلوم فيكون طعنا عليه ، فأما قوله تعالى
(وكل شيء أحصيناه في إمام مبين) وقوله تعالى (ولا رطب
ولا يابس إلا في كتاب مبين) وقوله تعالى (ما فرطنا في
الكتاب من شيء) فإن المراد به اللوح المحفوظ ، ثم إنا
نقول : الغرض بهذه العمومات هو ما يحتاجه الخلق في إصلاح
أديانهم من العلوم ، وما هذا حاله فإنه قد تضمنه القرآن ، إما
بظاهره ، وإما بنصه ، وإما من جهة قياسه ، وكله دال عليه

القرآنُ من هذه الخصال التي ذكرناها ، وليس في هذا إلا أن العموم مخصوصٌ ، وهذا لا مانعَ منه ، فإن أكثر العمومات الشرعية مخصوصٌ ، الآ عمومين ، أحدهما قوله تعالى (وما من دابةٍ في الأرض إلا على الله رزقها) وثانيهما قوله تعالى (وهو بكلُّ شيءٍ عليم) وماعداهما عموماتٌ مخصوصة ، فإن هذه العمومات إنما تتناول ما يتعلق بأحوال المكلفين دون من سواهم ، فهذا ما أردنا ذكره من الكلام على هذه المطاعن وفيها كثرةٌ ، ومن أحاط علماً بما ذكرنا ، هانَ عليه إبطال ما يرد عليه من ذلك ، ثم أقول معاشر الملاحدة الطاعنين في التنزيل ، الحائدين عن جادة الحق والمائلين عن سواء السبيل ، ما دهاكم ، وما الذي اعتراكم ، أني تُؤفكون ، ما لكم كيف تحكمون ، زعمت الملاحدة العماة ، الراكبون في الضلالة كل مهواةٍ ، أن الحق ما زينته كواذب الأوهام ، وأن الباطل ما قامت عليه واضحات الأعلام ، استحساناً لترجيحات الأوهام والظنون ، وما لهم به من علمٍ إن هم إلا يظنون ، ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل أتيناكم بالحق فهم عن ذكرهم معرضون ، تالله لقد عدلوا عن الارتواء من نمر سلساله ، وحادوا عن الكروع من

بَارِدِ زُلَالِهِ ، وَنَكَصُوا عَنِ التَّفْيُوهِ فِي مَمْدُودِ ظَلَالِهِ ، فَاذَا
عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَصَدَّقُوا بِمُحْكَمِ فُرْقَانِهِ ، وَاسْتَضَاءُوا فِي
ظُلْمِ الْخَيْرَةِ بِشُعَاعِ شَمْسِهِ وَثُورِ بُرْهَانِهِ ، وَلَكِنْ لَوْوَا رُحُوسَهُمْ
صَادِقِينَ ، وَشَمَخُوا بِآثَابِهِمْ مُسْتَكْبِرِينَ ، وَنَفَخَ الشَّيْطَانُ فِي
مَنَاخِرِهِمْ وَأَلْقَاهُمْ فِي الضَّلَالَةِ ، وَمَهَاوِي الْعَمَايَةِ ، عَنْ آخِرِهِمْ ،
فِي اللَّهِ الْمَلَا حِدَةَ ، ضَلَّ سَمْعُهَا ، مَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ
رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا ، وَأَكْذَبْنَا أَمَانِي الشُّبُهَاتِ حِينَ اسْتَهْوَتْنَا ،
وَأَنَسْنَا أَنْوَارَ الْمَعْرِفَةِ فَاتَّبَعْنَاهَا ، وَشَمِمْنَا بِوَارِقِ الْهُدَايَةِ
فَانْتَجَمْنَاهَا ، وَقَلْنَا وَاثِقِينَ بِاللَّهِ : إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى ،
وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَتَّوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا ، وَبَلَّغْنَا مِنْ
عَرَفَانِ الْحَقِيقَةِ أَمَلْنَا ، يَا حَسْرَةَ عَلَيْهِمْ ، حِينَ تَنْقَطَعُ عَنْهُمْ
أَسْبَابُ الْأَهْوَاءِ الْمَحْرَفَةِ ، وَأُسْلِمَتْهُمُ الْإِضَالِيلُ الْمَزْحَرَفَةُ ، وَيَوْمَ
يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ، وَنَزَعْنَا مِنْ
كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقَلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ
عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ، اللَّهُمَّ اشْرَحْ صُدُورَنَا بِكِتَابِكَ الْكَرِيمِ
لِمَعْرِفَةِ حَقَائِقِهِ ، وَثَبِّتْنَا عَنِ الزَّلَلِ فِي مَسَالِكِهِ وَمَدَاحِصِ
مَزَالِقِهِ ، وَنَوِّرْ بَصَائِرَنَا بِالْإِطْلَاعِ عَلَى لَطَائِفِهِ ، وَأَشْحِذْ عَزَائِمَ

أفئدتنا للاستكثار من مزيد عوارفه ، وأعيننا على إدراك دقائق
أسراره ومعانيه ، وقوتنا بالطوافك الخفية على إحراز مفاصات
دُرره ولآلئه ، فننعم في رياضه ، ونكرع في موارده وحياضه
حتى نلتقاك بوجوهٍ مُسفرة ، ضاحكةٍ مُستبشرة ، فائزين
بجوارك في دار مقامك ، مبهجين بعفوك ظافرين بإكرامك ،
ونمود بك أن نكون من التاركين لذكرك ، وان نكون ممن
رفضه وجعله وراء ظهره ، فترتد في الحافة ، ونرجع بصفقة
خاسرة ، واختم أعمالنا بالخاتمة الحسنى ، ووقفنا لإحراز
رضوانك الأسنى ، إنك على كل شيء قديرٌ ، وبالإجابة
حقيقٌ جديرٌ ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي

المعظم ، وكان الفراغ من تأليفه في العشر

الأخرى من شهر جمادى الآخرة سنة

ثمان وعشرين وسبعمائة والحمد لله

مستحق الحمد والافضال

والصلاة على محمد

نبيه وعلى آله

خير آل